

*Ms. orient. fol. 2196.*

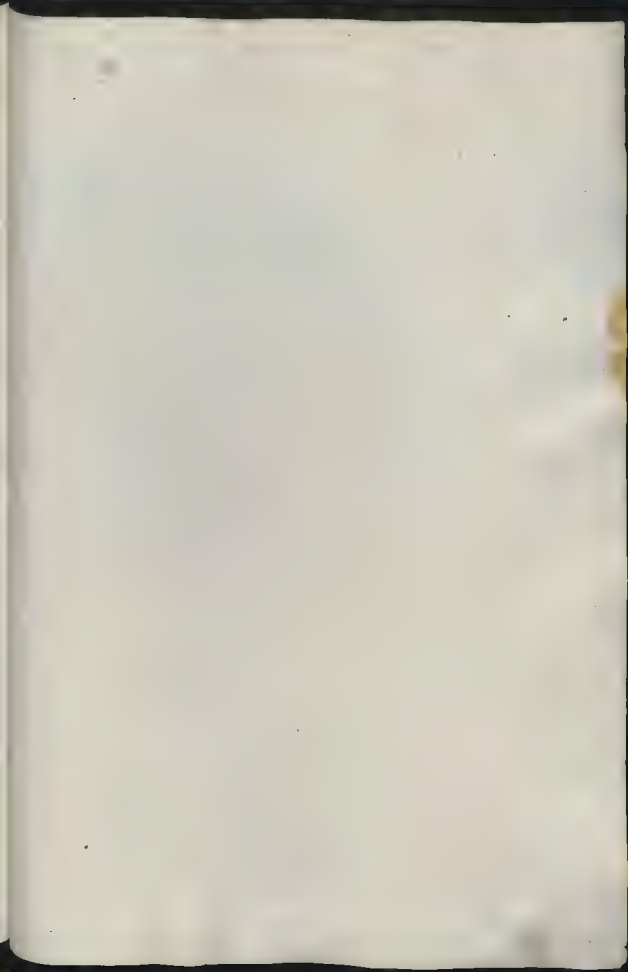
---

I.

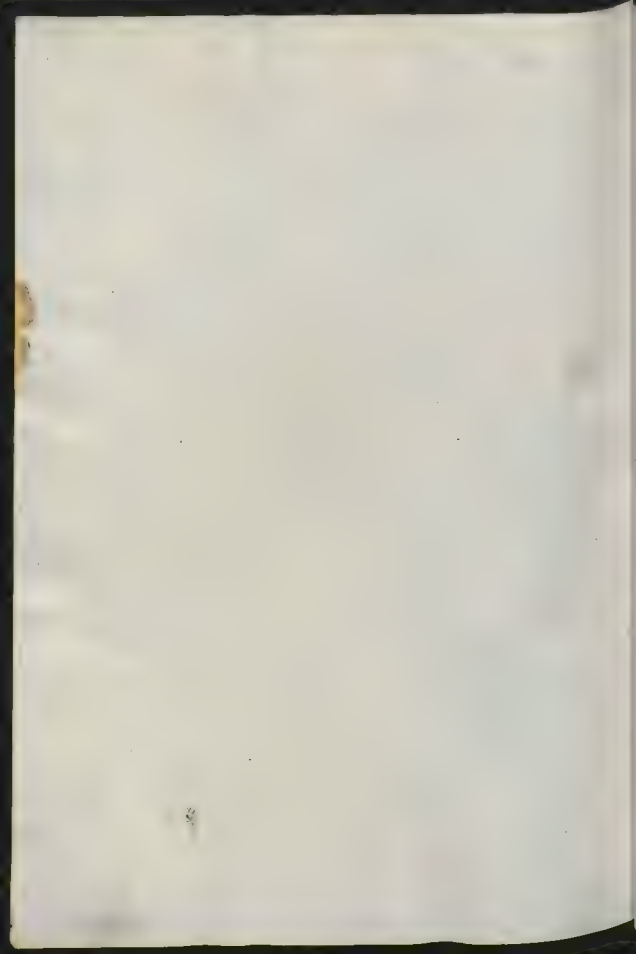
~~Ms. 1895.~~ 1895. 114.

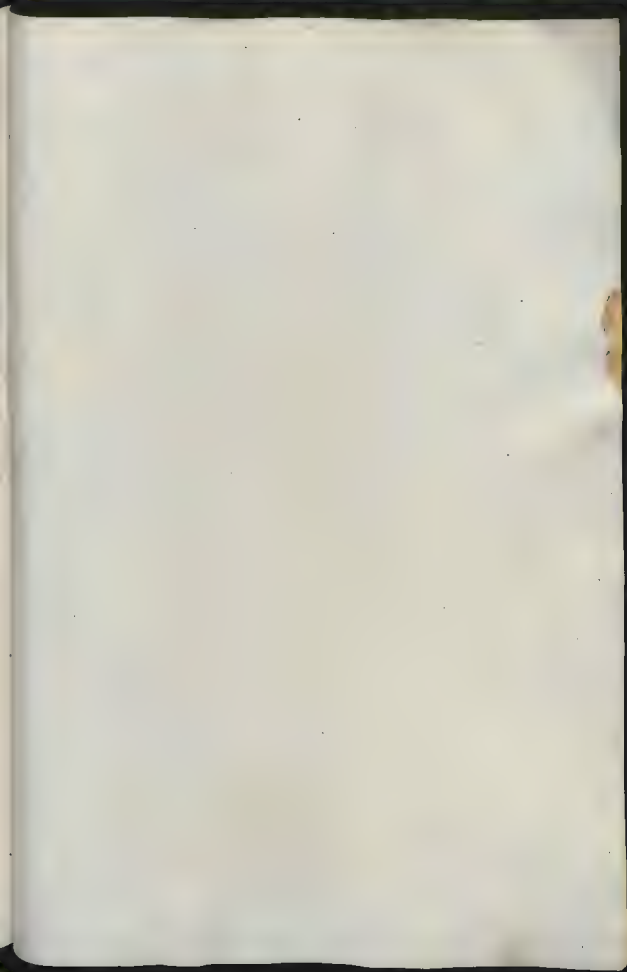


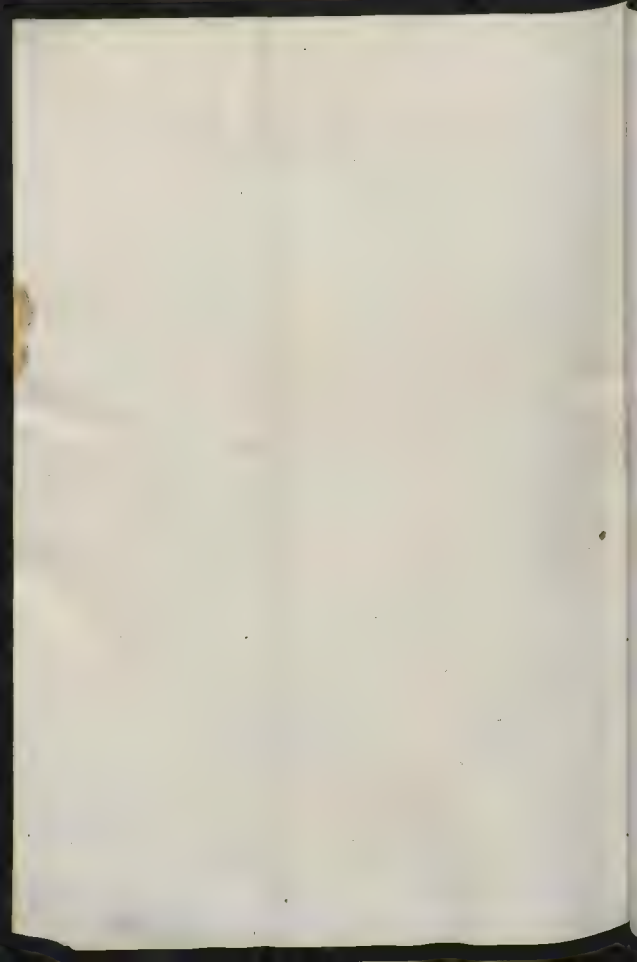


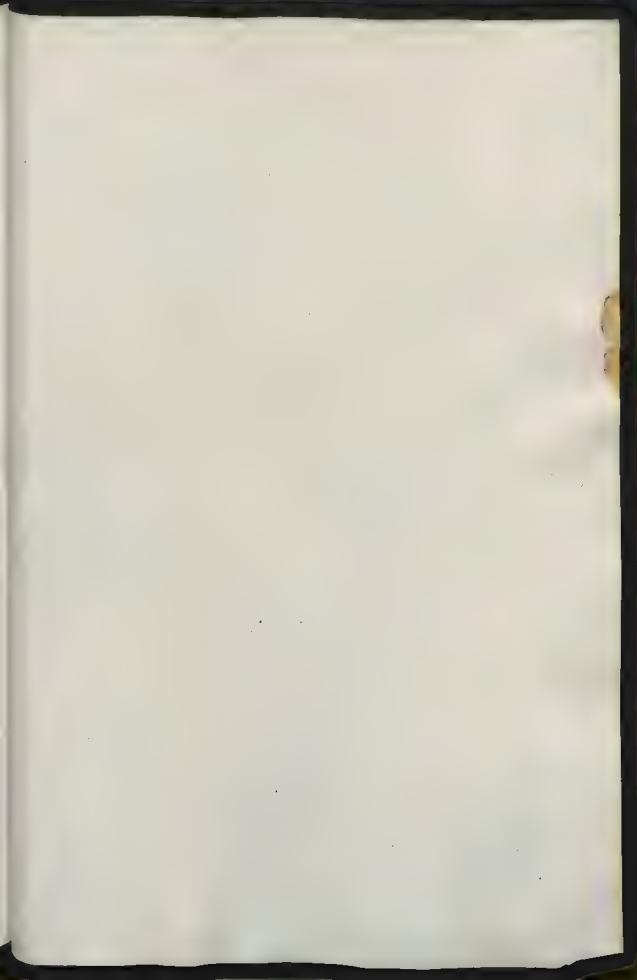




















ترتيب الابواب لهذا الكتاب وانه الموفق والمهاج على الحق والفضل وبه نستعين  
الباب الاول في طلب العلم وفصله وفي مدح طالبه وفي القبول وقبولها وفي صحتها  
المعني وما يرفع عنها خطا ومن لا يرفع وما اشبه ذلك

الباب الثاني في التزجيد واحكامه وفي شمل الاصول وفيما يسع جملة وما لا يسع وفيما يجب  
فعله ولا يسع تركه وفي نفسه شي من كلام النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن  
الباب الثالث في تولية والبرادة والوقوف فيما يجوز من الاحكام الكلام  
للوقت وغيره وفي ما لا يجوز واحكام ذلك

الباب الرابع في المنزلة والقبول منها وصلاتها لارجاء الخير وفي وجوبها وفي حالها على جوار وفي  
الغيبة واداب الاكل والشرب وفي رحى السلام وتسميت العاطش وما شبه ذلك  
الباب الخامس في الخسائس وفيها ما فيها من الطهارات واحكامها وفي الاثار  
والارض وظواهرها وبخا سستها وما اشبه ذلك

الباب السادس في الوضوء ومعانيه وغسل الجنابة وما جاء فيه  
والنيهم واجسامه

الباب السابع في الصلاة واولاها وحذوها ومعرفتها والادراك  
والاقامة لها وما يتعلق بها وما ينفقها وما لا ينفقها وما اشبه ذلك

الباب الثامن في صلاة الجماعة وفضلها واحكامها وما ينفقها وما لا ينفقها وفيما  
يجوز ان يكون لها في الصلاة وما يجوز

الباب التاسع في صلاة الجمعة والعيد والوزن ركعتي الفجر وسجدة القن والنفال  
وفي صلاة النيس وفي الصلاة في السفينة وفي سجدة الوهم والمسايفة وما اشبه ذلك

الباب العاشر في صلاة السفر واحكامها وفي اموطانها وتاخرها ومعرفتها  
وما يجوز من ذلك وما لا يجوز وما اشبه ذلك

الباب الحادي عشر في غسل الميت وكفنه والصلاة عليه وفي جملة ودفعه  
وفي القنور ورياءها واحكامها وفي الوصية لها وما اشبه ذلك

الباب الثاني عشر في الزكاة وفرضها ووجوبها وقضاها وانفاذها  
الباب الثالث عشر في ايام الامم وفي ركعة الفار وما اشبه ذلك

تمت مرساة الابواب والحمد لله حق حمده والصلوة والسلام

على سيدنا محمد وآله وصحبه من بعده

والإمام الفقيه الأمام

العلي العظيم

والفضة والتخار والدين  
والسلف والمصارفة  
والعاشي والمعادن ركاة  
الحج والذبح والادامة  
الاسم في احكامه  
الاجابة وما يجوز  
فعله وما اشبه ذلك

هذه القطعة الأولى من كتاب لباسلانا

الواردة عن الشيخ المتأخرين الأحياء

في الأديان تأليف الشيخ العالم

سالم سعيد

الصابغ

في الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلاد بجبر الجبل بلو افع انوار  
 مطالع شمس نيل امير المسلمين وطلا احياد اسفارها بقلاد بر ربحا انكار خراطيل الاعلام واشغل  
 مشامع معارف وضايق دقايقها بفتايل ذوق عقول ذوي الجلاله وفي قلوبنا سبع مجاميع في عاقب ما بها  
 وصفها صفات قلوب صفوة نورا نام فقلوا بالنسب انوار جسم محض اليقين المظهر والنجاس اجناس  
 الشوك والنام وقلوا بآيات اشجار مشاهد عجائب اسرار ملكوت السموات والارض باصا ر  
 بطلان الافكار وخراطيل الالهة وعساوا خضم للضيق وهو عوالم ومع درن فبايج فضائح الاجرام  
 احمد على سقانا من حرق سلك طريق محبته مخنوق طمسك النسل على در الدهور والاعوام جمل  
 يستقر على در بحر نور الفوار لذلك الجبار من عباد القلاد واشهد لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو  
 العظمة والسلطان شانه ارفعها في مطار فر فاروق الرافعة والرضوان واشهد ان محمدا عبده  
 ورسوله ارسله مع انبرياطين الضلالة يعظف الناس في كل مكان وعساك سلاطين البطالة تجوز  
 خلال ديار الحق بالبر والعدوان وحبها بلو افع مصابيح صراح دليل العجايز والقران وهرما بشوارع  
 اسنة النشوة وصفاح صدق الرسالة الواضحة البرهان حتى خطبت الاعلام عفا بدري الاسلام على  
 منابر الكمال ورستت لاعلام فواعد عالم الظلال والخرام بسبب قلوم ذوي الفضال صلي الله  
 عليه وصلاة يرحمهما فبها قضبان ان الذوق ويطمح زفاف جسمها بجوارح الجلال والاكرام  
 وعلى امر على اصحابه البررة الكرام **وما بعد** قلنا سالي ولا تسعني مخالفتها وافضل طائفة بالغة  
 غير الزمان ووجيد العصر والوان خلاصة الجودان اخي ذات المنان وسيدى منها خلعان ان اصف  
 له كتابا من تباين الامور والوجبات الفقه المتقدي والاشباح المتاخين يحتوي على ما يستره الله من علوم  
 الشرع متضمنا لما شاهد على العمل والفرع فقد سال حمدا لله ليس لك اهله فكان ان تركي في ذلك اوفى  
 بل قد تقدم القول في ان مخالفتها في الاشيع فاجبت الحار اذاه وعقله اخترع وكنت على تصنيفه  
 بابه مستحبا فكان لي على ذلك معينا فجا بجلاله كتابا مفيدا والباطل عرفا ربه مفيدا **وسميته**  
**كتاب البيان** تارة الفاروق عزلا وبين المتاخين من الاختيار والجود لله الذي من على تصنيفه  
 واعانتى على جوده والنفية وهو كما شاء والاراد به من كل عيب وضاد لا يعاب الا بما في سوقه  
 واكساذ في زماننا هذله اكثر العباد لان العلم ليس له طالب ولا مسارع اليه ولا فيه راغب  
 والعلم ادبه قد زهوا واهله في جمع الخطم رغبوا جهلا منهم وحتى ان اذنا راقم في السما بعد ان  
 اخبرهم بذلك الخلق واقسم لهم سبحانه من كل فرق فتركوا العلم لذلك وتورطوا في المماتة وهري ان  
 على علم فلا يضره ما فاته من الدنيا وجرم العلم فلا خير فيه ولو كان اجل المرغبات فارتفت  
 نفسي ان يكون له مصنف فاحي صرته مؤلفا طعمي في احياء العلم وايضا جال هو مثلي كليل  
 القوم فخر انا وحق عليه وشا مر به زلا فليسط العبد ويسد الخلال او يصلح منه الخلال  
 ليستلذ بالخطاب **الحمد لله** من على نفسي من التمسد والخطا والتحقير لثقة علمي وركاة ذممي  
 والى الله استغفر وانتوب وكل شئ وجوب واجور ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلي الله  
 على سيدنا محمد الصطفى الكريم وعلى آله وصحبه افضل الصلوة والتسليم **قال الساجد** هاهنا  
 الذي بحاجة الحق له ما بعد ليست مكرام المولف وانما اذاه بعض اهل العصر والمسلمين



وجاز في سبحة المولى يعلم الواقع عليه **الاسلاف** في طلب العلم وفضله وفي مدح طالبه وفي الفتيا  
وقهها وفي جمال المعنى ومن يرفع عنه الخطأ ومن لا يرفع وما اشبه ذلك قال الله تعالى في كتابه العزيز  
اتيناكموسلمنا وعلمناكم ما كنتم تنكرون وقال تعالى يوت الحكمة من  
مشاء ومن يوت الحكمة فقد اوتى خير كثير وعنه عليه السلام تعلم العلم فان تعلمه به خفية وطلبه عبثا والنجاة  
عنه بآثار تعليمه لمن لا يعلم صفة من يولد له اهل ذرية لانه مع العلم الجلال والكرام وهو نازل سبل الجنة والانس  
في الوجه والصالح في القرية بالعلم يعرف ابيه ويرحمه بطامع ويعبد وهو امام والعلم تابعه بل هو اشد الشغف  
ويحبه الاشقياء وعنه عليه السلام فضل العلم الياسر <sup>الاحسن</sup> فضلا عن العيان وخير منكم الذرع ومن لم يتعلم العلم عذبه الله  
على الجمل وطعنه الله شوقا لفضل العلم والفقه والفقيه واحد اشد على الشيطان من اربع عابد والعلم كله  
الغنى وهو الاصل والتميز بل وما بعد العلم تفسير لموت اويل وقيل كفى بالعلم شرفا ان كل احد يريه وان لم  
يكنوا اهله وكفى بالخمر نارا لكل احد يراعه وان كان به موسوما وليس شئ اعظم العلم المكنى حكما على الناس  
والعلم حاكم على المكنى وقيل بعض الحكماء لا يجمع العلم والمال فقال لعن الله الكمال وقيل سليمان بن ابي رافع عليه السلام  
خير من العلم والمال فاختار العلم فنعطاه العلم والمال باختاره العلم وقيل ان حال الدنيا كلها عند المهاد في  
سبيل الله كقصة في حجر واخا البركة والمهاد في سبيل الله عند العرايم عرف والهي من الجنة كقصة في حجر وكل  
ذلك عند طلب العلم كقصة في حجر والعلم اودى رثة الانبياء وملح الارض ومصابيح الدنيا والآلاء عند الله  
والشهور وفي الارض والسنة الامم الحقة وربنا الحق والعلو بالله والسنة وقواد الناس الى الجنة وقيل  
مدادا لعلماء يوزنهم العلم بالهدى يوم القيامة وقيل لم يجز على موت العالم فماتوا وقيل لا يصيبه الموت  
العالم واذا مات العالم ركب السموات وسكنها سبعين يوما وقيل لم يموت من يجز على موت العالم الا كتب الله  
له ثواب الف الف عام وشهد وعنه عليه السلام ومشي خطوتين في طلب العلم او جلس في حلقة العلم قدر فراق  
ناقة فقد وجبت له الجنة ورحمة العالم قد تحرق في دوحة في طلة النار وعنه عليه السلام اطلب العلم ولما اعين  
وتعلم العلم فيضة على كالجوار وقال تعلموا العلم قبل ان يرفع ورضه عابا لله وقيل انى عالما وشعلا  
او مستغلا تبنى الرابع فتملك وقيل اوحى الله الى داود عليه السلام اخذ عطين وحديد وعصا وحديد واطلب  
العلم حتى تكسر العصا ونجى العلمان وقيل لو كان الذي يعلم الدين في مشرق الارض وجب عليه الجاهلية في مغرب  
الارض لو كان عليه اربع اية ويتعلم منه دينه الذي بعده الله به ولم يجز على طمعه وعنه عليه السلام ومشي  
في تعليم العلم كسب الله له بكل خطوة عبادة الف سنة قايما ليلها صابيا قهارا وان علمت العلم شجرة في الجنة  
اصولها المسكة وانصافها والودود ورحمة عالمها قوت وورقة النور وثمرها المهر تنبت كل يوم من  
الجور العبيد معين وقيل ذلك لطلب العلم والعلم اكبر من الفقه والعقائد ممدوح ولا يستحق الاعزاز به عاملا  
وقيل لا يريدين ثواب الركوب فاخذ من علمه بركا به فقال هكذا امر ان تعلموا بعلمنايا واخذوا يدبرين فقيل  
وقال هكذا امر ان تعلموا اهل بيت نبينا عليه السلام ومثل جلس الصدوق كجبال الطيب ان لم يصيبك منه  
اصابك عوف ومثل جلس السوفى مثل كبر الى اذان لم يصيبك شره اصابك خائنه وعنه عليه السلام جلوس ساعته  
مع العلم اجد الله عبادا الف سنة لا يصيب احد في طرفة عين والنظر الى العالمات اجبت الله له عتقا فسنة  
في بيت الله الجرام وزياره العلماء اجدت الى اصغر معية مقبولة والعالم يسأل مسئلة النجاهل ويحفظ حفظ  
العاقل وقيل من شجع يعلم من شجع يعلم واسد اعلم **مسئلة** سئل ابو سعيد عن المهاد على انما افضل

وطلب الجلال الفضل والمعلم افضل **قال** معي اذكرك طلب المعاش ونيسة وطلب العلم فضيلة فالفضل في  
 والفضيلة واذا حصل العبد قوت يومه فاستل ذلك الفضيلة اذا كان يدرك علمه في رزق يومه ما يورثه الله اعلم  
**مسئلة** وعن جليل معترف خليفه ضعفاء المسلمين والقراء والاعفا خليفه علم المسئلة في التوحيد اوتي  
 اصول الدين فيعلمون في حوائجهم له او يتخيروا فلا يحبونه شيئا ويساونه عن الجواب ذلك في جميع هل يسعه هذا **قال**  
 لا يسعه ان يكون عن الشيطان على المسئلة لانه اذا سال عن الاعرف بما هو عارف بطلابه المسئلة الجواب لا الاستعانة  
 فلم يحبه فقد ظلمه لانه قبل لانتج الحكمة اهله اعظمهم وقبل لانه لا يجاوز الاعانت والمعنيت وطلب الرخصة قبل ان يقع  
 فيها والله اعلم **مسئلة** وعن جليل معترف كتاب في يد وعنده شيئا يجوز له زيادته على الاضافة منه الى صاحب الكتاب  
 بغير الحق او الى غيره فلا باس عليه اذا كتب الصواب كذلك ان كتبت في الكتاب ان لا يزداد في الكتاب وكان ذلك الصواب  
 فلا باس وان كان غير صواب فلا يجوز وان نسخ الجوز في ذلك الكتاب وكانت الاضافة باطلا وكان له الباطل الذي  
 يعلم في الدين وخلال والقول اخفت عليه ان يكون عليه اعلامهم ان قدر وان كان لا يستعمل في امور الدين ولا يثبت  
 به باطل ولا يبطل برحق او جرحا القوية تجزيه والله اعلم **مسئلة** وقيل الاجماع هو كل قول من قول المسلمين اجماع اذا  
 كانوا اهل الرأي والاختلاف اختلاف ولو كان قول واحد من قولهم وكان مخالف اهل زمانه كان حكمه قد سبق على اجماع  
 وكان على مخالفته على ذلك وذلك لان قال ولم ينافه عنه العلماء في عصره ولم يوافق ذلك اهل زمانه ايضا والله  
 اعلم **مسئلة** واصول الدين بخلاف حكم كتاب الله او السنة او اجماع المسلمين في الامامة وذلك ان القول والاعمال  
 الجاهل هو كذا وما يشبه ذلك وهو مثله فلا يجوز لعينه ان يقول بخلافه وهو الصادق على جميع قول الجاهل ولو كان  
 مخالفا لغير جميع اهل الرضخ ثم كذا في الدين واغلا في فيما ليس فيه كتاب وسنة فاجتهاد الخ في اهل الراي  
 الله على القياس والسنة وخبر الله عليه السلام والاثار والسلفين في المشابه والامثال لانه احق باخذ بكلمات  
 والسنة والاثار من جهة العقيدة فاختار هذا جهته القاضي جده والله اعلم **مسئلة** وقيل ان القياس الاصول  
 بعضها ببعض والاصول اجماع في الكتاب والسنة والاطماع ويقاس بالامارات في المصطلح على المصطلح والاصول  
 مسئلة على ما جادت وما شبه الاصول في اصل ذلك ما يشبه الاصول فيصير على المصطلح والله اعلم **مسئلة** والاجماع  
 حجة لا يجوز مخالفتها وكل مخالفة الحق فهو محجج فريته بدلت له حجة الله انه محقق في الظاهر في دين الله محقق  
 شهد الله انه مطلق فهو ظاهر هو من الله مبطل ولو كانت الحجة قد خانت بعد في سبوتها واثبات في حجة الله عز وجل  
 ولكن لا تنقل في الامور ما عاب عن حجة الله والانتفاط على الغيب بذلك والحق في اجماع قوله وكذلك جعلناكم امة  
 وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا فقد جعلهم الله شهداء على الناس كشهادة الرسول  
 عليه السلام والسنة قوله عليه السلام لا اجمع امي على افضلال والله اعلم **مسئلة** قال اهل العصر ان اهل العلم  
 اهل العصر الا قولوا على الذي اجمعوا عليه كان ذلك من خاصية الاجماع وقال بعض اهل اجماع حجة واخذوا  
 صار حجة والله يعرف اهل العصر عليه وقال بعضهم الا يصح عندنا ان اجماع ايشعوا الا ان قال في هذا العصر  
 عليه لاننا وجدنا بعض الصحابة على قولهم ثم ندرج عنه المهركي ان عليا كان مطاعا لعالم الخطاب في حوائج  
 عنه في ايامه فكانت يجرى بها امات الاولاد ثم راي جوازها معهم لاجل خلافة وانما يكون رضي الله عنه سوى  
 بين ان اسرى العطا ولم يكن له مخالفته فخلصه عن الخطاب رضي الله عنه بينهم في العطاء ثم سوى بينهم  
 على اهل الطالب ولو كان اجماع قد ثبت كان على غيره وقد قالوا خالفوا اجماع وهذا الجرح عليهم والله اعلم  
**مسئلة** وقيل الاصل هو في حكمه في الفرع وهو في حكمه بغيره والواجب على من اراد الفتنة ان يعرف

اصول الفقه (له) انه يكون بارز على اصول صحيحة لجعل الحكم في موضعه ويحديه على سنته وليستدل على ذلك بالادلة الصحيحة والاعتبارات الواضحة وان كان اسم العلة دليلا ولا دليل علة والحق علة وليس في غير معاني ذلك يعلم حكم اقتراف الفسق وانما في المقتضى وقيل ان الحكم في الكتاب يوضعه ويتجلى على النبي عليه السلام سنة واحدا على الينا اثره بحكم الشرع فكذلك ما حوز من طريق واحد واصل واحد وهو كتاب محمد بن النعمان **مسألة** واذا وقع الحديث فلم يجمع العلماء على صواب هذا الحديث ولا على خطئه ولا يتفقوا فاجب اجتناب خبره وجمع خبره على باطله كان هذا الاجماع هو الاختلاف بعينه وكيف يكون مجمعا عليه مختلفا فيه لانه ليس لاجل ان الحكم بالاختلاف في موضع الاجماع ولا بالاجماع في موضع الاختلاف واذا كان الحديث جائدا فيه لمختلفا بولاية فعله والبراهة منه والوقوف عنه فاجب العلماء المشاهدة لذلك الحديث على ولى يثبته او البراهة منه او الوقوف عنه لم يكن هذا الاجماع منهم بولاية الحكم فاجب الاجماع والاختلاف لانه قد يجوز ان يكونوا قد خذوا حكمه بقوله او اقولوا للمسلمين ان ذلك كله جائز والولاية لانه البراهة والوقوف وكلمة او جواهر على باطل الحديث والانكار عليه واصوابه وحكمه ان ذلك في جميع ما يكون من احكام عليه وغيره لم يجرى من ولا غيرهم ان ينفردوا بالحكم الذي قد ثبت منهم لانه لا يجوز لمن اتبعه بحكمه بالصواب ان ينفرد في دفعه كان مدعيها وهذا الحق اذا ثبت لم يجرى قبولها عن موضعها الا بالحق مثله **مسألة** منقضا حديث يجوز ذلك والله اعلم **مسألة** قال ابو عبد الله العالم الحق حجة الله فيها افي يد من يدينه وليس لاجل ان يملك حجة الله اذا قامت عليه وان لم يكن العالم الواحد حجة فالاشارة ليس حجة وكذلك الاربعة وكذلك الجاهل عند ان لا يخصص ولا العالمين اذا اختلفوا في الدين لم يكونوا جميعا مسلمين محققين ولا يثبت ولا يثبت في القول الا ان يكون احدهما كافرا على الله ويكون ابا جميعا كاذبين او احدهما كافرا لا يمكن ان يكون جميعا صادقين والله اعلم **مسألة** ومنه ان قول الواحد على المسلم في افي يد من الدين حجة في اكثر القول والواحد في الغيبة يقوم مقام الاثنين واذا قام مقام الاثنين قله مقام الربعة ومقام لم ينعى مقامه مائة الماويين ورواياتهم وازا قام مقام ذلك قام مقام اهل الارض كلهم وكان هو الحجة عليهم اذ كان الحق في يده والدين ولم يكن لاجل عليه حجة في الدين من جميع العالمين ولولا ذلك لما كانت الحجة مستقيمة ويقطع ما عتذر الاشك فيها برسول الواحد الى اهل الارض ولو اعتل معتل برسالة هارون مع موسى عليه السلام ما كان ذلك حجة فاعمال موسى يدان برسول محمد اياه هارون ورسول الله كان رسول الله عليه السلام وذاك بعينه محمد صلى الله عليه وسلم على طائفة النبيين والمسلمين وبما سأل جميع شرايعهم وكانوا جارا رسلا الى الحق والاسم كافر فقامت به الحجة على جميعهم والله اعلم **مسألة** ومنه واذا افي العالم بشي يعلم الاصل غير قلت لسانه في قتياله فخالق الحق ان لا يسمع المناقاة ان يجعل باقاه والباطل ولو لم يعلم انه باطل فافادت على ذلك الباطل الذي يخالف الاصل هكذا ولا اضر على العالم وما اذا كان الحق الاصل في قتياله بالصواب فوافي في مخالف الكتاب والسنة والاجماع فالعقود والمناقاة كان ووافي قولهم اقولوا للمسلمين عا جبر شيلا في المصطفى سألوا ووافي الحق وما المصطفى يختلف فبعض يثبته ولان الحق وبعض لا كما اذا تكلم لقوله تعالى وان تقولوا على الله مالا تقولون قلت فان لم يجر هذا المناقاة باقاه على هذا العالم على هذا ولم يزل يجلها انتشاء ومعتقدا لسؤال مما يلزم حجات وعرضان بجيب الحق هل نراه هاهنا **مسألة** اذا كان يجلها باقاه في قصد منه ان يركب الباطل الا لسبب الغيبة والظن ان ذلك هو معتقد السؤال بما يلزمه فلا اقرانه هاهنا **مسألة** فان جرت بقله خلافا لغيره وهو افي يد الله باطل في الاصل هل عليه ان يعمل باحسن في عقله ويدع

بجزع

الاعتدال

الفتية **قال** ليس له ان يعمل بالباطل على حال حجة عقل ولا قول معتبر **والله اعلم** **مسئلة** وفي خبر مسلمة في  
الاشجال لا يجوز الاطراف في اوتوجيد فارجح ما اعتقد قبل ما هله ان يعملها **قال** لا يجوز حتى يعرف جواز ذلك  
وان فعل على غير موافق المباح كان مأثماً وان وافق المحض كان هالكاً والله اعلم **مسئلة** غرابي  
محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم السويدي هل يجوز لانا اخذ جميع ما يحرم في الكلب **قال** هذا خلاف قول لا  
يجوز الا ان يعرف عمله وقول يجوز ولو لم يعرف عمله المسئلة وقول اذا وجد المسئلة في ثلاثة اماكن والله اعلم  
**مسئلة** واما صغار المفتي في خلاف الفتا الذي لا يعذر فيه ومثاله اوصيغ فاصاب شيئا من الاطراف او شيئا  
يتعلق على فعله لكان الصغار بلا فطر طيس في ذلك على العالم ضمان في خطا به الذي يعذر به واما الجاهل الذي يماثل  
الفتا يجوز في الراي وهو كالف الحكم الذي يقال فيه بحمله فهو ظاهر ان لا يفتي بحمله في الحق بحمله او يعلم ولا  
اعلم بطلان قوله ضمانا لان ليس هو الا لانه على الحق وان قال بحمله فعدله منه الى الحق فوافق الحق في ذلك  
رايها يسع فيه الراي فهو صالح ولا انه عليه وبعضها لا يفتي عليه اذا وافق الحق اذا كان قصده اليه على  
به جواز اخلاف المسئلة في الراي حجة واخذلهم في الدين بملاده ونقطة والله اعلم **مسئلة** قال ابو حنيفة لا يجوز  
الفتي في الفتا المستفتي ولا التكميم له بما عاينه لكان اذا علم اصل الاول الذي يفتي به وحكم له به ولو جعل ما عاينه  
لحق وذلك باطل لا يجوز في الذين يعلم ولا يعمل برأيي لا بد من ولا يجوز له اعتقاد الفتا فيه وانما يكون مقتضاه  
الفتا لشيء والفتية انه متبع في جميع ذلك علم منه وجهه لكان ما يردونه رسولهم واجماع الامة والله اعلم  
**مسئلة** الفتية ناصر عيسى من الاساتذة الفقيه المشهور بالعلم في عصره من مسئلة فافتى فيها بقول ومثل  
بمعلووجه الاتباع الا الله التقليد ولا اري فافتى في بعض ارباطه وكنت دأباً منه في الجملة بالسؤال  
وبالتوقيع جميع ما خالف فيه الحق ومث على هذا ما جازي **قال** اذا لم يكن فتية حار جاعاً لكان  
والشبهة والاجماع فلا نفوت هالكاً وان خالف الحق بفتية فلا يسع المفتي اذا كان يحذر المعبر له علم ذلك  
ان اوطله وسأل عنه وصار عليه فيضفوا الله اعلم **مسئلة** الصبي ومثاله فوفقه والاعمال عن  
مسئلة فيها اختلاف فاجابه بها **قال** هذا هو اكثر القول والمعمول به والسبيل لم يعرف الا عدل  
والافاويل **قال** ان قول المفتي هذا عدي هو اكثر القول طيلة قوله جازي وما وجد في اكثر القول  
والمعول به فمتمم له ما يوجد يجوز ولا يجوز والله اعلم **مسئلة** قال ابو حنيفة ان يفتي على كل من يجهل ويصدق  
الحق في المعبد لله فياخذ ما كان الراي قاناسوت لمقاويله واخذ ما شاء اذا كان ذلك صواباً  
على القصده منه الى الحق ولو كان ضعيفاً على القدير والاصر الحق اخذه وكان عليه والحق في الدين كان  
عليه اتباع الحق فيه بعينه لا بحق بعينه ولا يلتفت الى الاختلاف وانما اصله ما بعينه **قال** وكلما  
هو حق واجد بعينه فيكون قصد اليه وان لم يكن له نظر كان عليه ان يجهل في صابته **قال** الحق  
**مسئلة** ومنه وان قال المستفتي على العلم يسع او لا يسع يجوز ولا يجوز فقد حكم بالقطع واما اذا  
حكى فقال هو سمعت في كتاب الله او جاز في الشبهة كذا فوافق في هذا في شيء مشعور من الشبهة  
او الكتاب لم يرد بذلك فيفتي بما اطل في الاثر عليه اذا لم يعلم نسخه وكذلك اذا قال اري ان يجوز  
او حفظ او سمعت كذا وكان هذا مضمناً الى قوله فلا تفتي عليه لم يعلم انه باطل وقوله اري انه  
يجوز فان كان يرى ذلك لم يكن يفتي بهذا والله اعلم **مسئلة** في رجل ارسل رجلاً يسأل له  
الفتية عن مسئلة فافتاه الفقيه بغير الصواب غلطاً منه وعلى المسموع المرسى بالاجابة

الرسول

الرسول ما ترى قال الفقيه سالم ولا غلبت على مسلمة ان كان على السهو والغلط وكذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان الذي افتاه به العالم بالحق بلغ الرسالة بحكمة الغلط بل لا يذوق نقصان واما المسلم فليس له ان  
 يقبل الباطل في دينه ولا يبرح عليه فان قبله وعلى غيره فمريض عنه حتى مات فهو هالك وادبه  
 اعلم **مسئلة** ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تأخذوا بغيري في شيء الا ما قام له **قال** ان  
 حج عليه فلا يجزئ له الاخذ بقوله الا ان يعلم المستفتي انه لا يوجب فلا يصح عنده الكتاب والشيء فعليه  
 العمل بالحق ولا يلتفت اليه **مسئلة** رجل اتي في مسئلة ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد عرفتم ويوسفهم  
 اذا قال رسول جاز لا الإعلان شك وان شاء لم يسأل واذا قال سئل لم يكن له ان يجازي في سبيل **مسئلة**  
 الزملي في المنع اذا سأل احد عن مسئلة بعثها ايضا عليه كتمانها عليه اذا كان السائل محرم **مسئلة**  
 والمسلمين وهو روى هذا المقول الفقيه ام لا يصبغ عليه ذلك **قال** ان كانت هذه المسئلة وامر الذي  
 في مقابلة له بمكان وكان هذا المسؤل يعلم ما على الاشك فيه ومثل ذلك يكون السائل في مقابلة  
 فيضه قد جاز في مقابلة او وقع في محرم يريد ان يخرج منه فلا يصح عندك هذه الصفة ان يتم العلم  
 على السائل وعينه ان لا يوجده يدرك الموت قبل ان يصل اليه **مسئلة** ومنه وفي المقول اذا حفظ  
 مسئلة خطا ثانيا موافقا فساد الرجلان عنها فبسيما عند الفقيه فافها بعين الصواب وقال الامام في  
 نفس جوابه لما سئل عني ولا تعتمد على قول في قليل البصيرة وعني في بصري قال لما ذكره **مسئلة**  
 كثير من الضرر عنه ولم يدبر عملا بقوله لا ايجز به قوله ذلك لما **قال** ان كان يحتملها المهر بقوله حتى  
 يسال غيره فلا بأس عليه ان شاء الله اذا كانت المسئلة في مسائل الجلال والجرم والافاض ولم تكن  
 في مسائل التوحيد والاجاب الذي لا يصح جهله وتعمره الحجة والعقدان كانت من ذلك الوجه فعملها  
 اذا تبين له الصواب انه قد خرج عن قوله ذلك ان قدر عليها وان لم يقدر والقوة تجزئ له لا ان لا  
 يكلف نفسا الا وسعها **مسئلة** عن الشيخ محمد بن عمر رحمه الله وفيه استفتى عما  
 فانه جواب عن عادية فلجانه جواب عن الاول اعليه ايا خليا الاول والثاني **قال** ان كانت هذه  
 المسئلة ما يختلف فيه بالرأي وفيها اختلاف فطهر ان تجزئ له عند القبول وان كانت هذه المسئلة  
 والمسائل في الدين ولم يعرف هو عند ذلك والقول عليه ان يسال المسلمين وادبه اعلم **مسئلة** عن  
 الشيخ محمد بن عبد الله رحمه الله وفي المقول اذا استفتاه رجل بمسئلة في الفروج مثلا فحصى والطلاق وسوى  
 هذا المقول في مسئلة الطلاق والحصى وذكره ساه به لزمه صا ابا الصداق عليه اعلام  
 والقوة **قال** اذا اتي العالم ما حفظه من آثار المسئلة حفظا ولسانه وافي بعينه واحتفظه فلا ضمان  
 عليه واما اذا كان لا يحفظه فله عليه الضمان واما المقول الذي تجزئ الفقيه اذا اتي عليه الضمان وانما هل  
 ليس عليه ضمان لانه لا يجوز فينا ولا يجوز له اخذها **مسئلة** ما امل في حفظه الله فيم وحده  
 شيئا في امره فانه قد روى ما يجوز فيه الا في عند المسلمين وهو لا يعرف العلم بها ولكنه استعمل  
 واحكم القولين في قلبه لم يجز له العذر عنه والعلل القول الآخر الذي لم يستعمله في قلبه ولكنه اسهل  
 عليه والآخر ان هذا فيه رخصة والاخر فيه تشديد واستخفاف الرخصة لما جتبه اليها وعند ان  
 الاخر اجماع لا يجوز له ذلك **قال** في ذلك اختلاف قول لم يعرفه الا بعد ملاقاته بل ما شاء من  
 اقاويل المسلمين ولم يقصد الى مخالفة الحق وقول المسلمين ذلك الا ان يعرفوا العذر ولا تشاوروا يعرفوا

الاعتراف ان لم يخلع حد ربه وفصله الى الاعتراف في بيته ولا يميل الى الجاحل الا قال بل هو ربه اعلم **مسئلة**  
 ومنه وما يصح التقليد للعلم هو ان يقبل منه ما يقبض به كان جوابا او غير جوابا غير ذلك واذا سال هذا  
 الضعيف العالم المشهور بالعلم في عصره ومصره واقتا له شيئا والا قيل ولم يثبت هذا المعنى فيما اقتا  
 به هذا العالم عليه ان يدري بالسؤال الا يصح هذه المسئلة **له قال** اما التقليد في الدين الذي حرمه  
 المسطور فهو ان يقتد السائل بعلما اقتا به هذا الفقيه كان جفا واطلا واما الاقتا الفقيه بحق  
 فليس عليه فيه دينونة سوال فان الزم نفسه الدينونة بالسؤال فيه لم يسعه ذلك واقتا به ساطل فعلم  
 لم يسعه ذلك لوطان بحق وعليه فيه الدينونة بالسؤال حتى يخرج منه فان لم يخل خطا اعتبر ذلك وكان هذا  
 مما تقوم فيه الحق بالسماح فثبت على ما اقتا به هذا الفقيه وهو راجع بالسؤال بما يليه وراى في القوة  
 جميع المعاصي وان على هذا فارجوا انه لا يهلك على هذه الضعة على ما سمعته وان اراد المسلم ربه اعلم  
**مسئلة** ومنه وفيه سال العالم المشهور بالعلم عن مسئلة اليه ان يدري به بالسؤال بعد ذلك ام لا  
**قال** ان على الانسان ان يدري به في حكمة بالسؤال عما يلزمه السؤال عنه في دين خالقه ولا يجوز له ان  
 يدري بالسؤال عن شئ لا يلزمه السؤال فيه فاذا سال العالم عن شئ فان اقتا به العالم بحق وقبلة او اعتقده  
 فلا يلزمه عنه السؤال ثابته واقتا به ساطل فلا يسعه ضد الباطل او قبله وجله جهلا منه فعليه  
 الدينونة بالسؤال ليقبح عن الباطل وينوب عنه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي السؤال عما لمور الذين  
 او غيرهما يعلم يعلمه او لا يعلمه فقال في اول جوابه الله اعلم واجاب في جوابه بسبعة ذلك في الجاهل  
 امر في اجده وان كان لا يجوز في اجده ما يقتضي ذلك **قال** اما اذا قال الله اعلم ان ذلك الشئ جائز وهو جائز كما  
 قال فليس عليه في ذلك باس وان كان يجازي فقل اقترى على الله ان كان معناه يشهد على الله ان كان  
 معناه قال الله اعلم ان اسمع علم جميع الاشياء ثم قال هو ذات نفسه ان ذلك جائز بكلمة لا يجوز ان قال  
 وافق الحق فعلا جسدا وان خالف الحق لم يلزمه كفارة الايمان وعليه التوبة ان يكون سبيل علم يعلمه فكمه  
 عزه هو يحتاج اليه عزه عزه والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد ان في الذي يكون غير عالم بالمسئلة التي هي  
 نازلة او جاذبة ثم سأل عنها بكتاب الجواب فيها او سأل عنها مشقة فاقنا فيها ولم يعلم ان  
 الجواب صحيح ام لا يجوز ان يجاوب او على الذي يتنازع هو او بعضهما فيما بينه وبين الله وكيف يقول  
 اعتقاد فيما اعلم المسئلة وكذلك اذا وجدها في موضع واحد مؤثره يجوز له ان يجاوبها **له قال**  
 فاذا كان المسئلة او المفق معروفا بالستر والصلاح والمنفعة اليه الفقه فاجز الاخذ بغيره وقبول  
 قوله بافتقارهم الحق واما اعتقاد المستفقي القابل لشيء والفتيا انه يتبع في جميع ذلك علم منه واجهل  
 كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الامة والمحققين واصولهم اب الاي الذي  
 لا يجازي في اصول الدين ولا يجوز التقليد في ذلك واما الذي يجزى المسئلة في انار المسئلة فهو ذلك  
 اختلاف قول لا يجوز الاخذ بما جازي في ذلك واما الذي لا يجوز الاخذ بها في ثلاثة مواضع وان اراد  
 المسلم ما لم يصح باطله والذي يعمل عليه من اهل المسئلة انه جازي الاخذ بالعمل بما في انار المسئلة الموضوعة  
 عليهم المشهورة مثل الجوامع ومبانى الشريعة والمصنف واما ان لا يصح منها شئ فانه ان كان لا يجوز  
 وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلم فينبذ لا يجوز الاخذ بما خالف الاصول ولو اجتمع على ذلك  
 اهل الارض كلهم وقاتلهم في ذلك لم تنسود او فسكت بافتقار كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه





ولأن شاهد رفع شهادته بلامطلب لم يقبل منه وكذلك القول في المعول والاعلم **مسئلة** وسئل  
 أبو سعيد عن السائل إذا حكم بين اثنين في التقارب والحكم له وجهان فماذا يجزيه **قال** يجزيه ما هو بين  
 وجهي التقارب والحكم ليدخل عليه العرج ووجهه والضيق ووجهه فيطلب للاختلاف السلامة **قلت** له  
 فأنفذ السائل أن يأخذ بعضا التقارب ويترك الحكم أو كما قال التقارب فيجوز له التمسك بالحكم بحج عليه هذه **قلت**  
**قال** إذا كان حكمه على كذا صوابا لم يفتقر عليه أن يأخذ بالعدل والاعتدال في أخذ ما عدل الآخر من عنده  
 وإن لم يصر العدل فاعتدله باعتدال أهل العلم إن لم يصر مع موافقه ذلك لم يصر العدل في ذلك **قلت** له ويكون  
 شيء العدل شيء **قال** معنى أنه قد يكون كله مساويا عدلا ويكون بعضه عدلا وبعضه لمعاني تأويله أو خارج  
**قلت** لمعان بأن عدل المتبذل شيء يدخل فيه الاختلاف اعتدله غيره فاحتد به ذلك والافاق بل يخفف  
 على نفسه إذا كان رافقا وبالإسليم هل يسعه ذلك أم يكون ثلثا إذا خالف الاعتدال **قال** إذا قصد المغير العدل  
 أو ترك العدل كان عدلي غير محسوس وأما الفصل غير العدل وأخذه بغيره أنيا ثم **قلت** له فإن لم يقصد  
 في ذلك التماثل فالعدل وإن أراد أن يذكر أن يسوع برأي المسلم يفصله الاختصاص لا الفصل بالماله الحق  
 على الاعتماد لذلك هل يسعه ذلك أو لا يكون ثلثا ولو كان غير ما أخذ به من الآراء عدل عنه **قال** إذا البصر  
 عدل الآراء لم يجز له أن يفتقر ولا يعدل الله إذا رآه اعتدله وهو يصير العدل وتارك العدل على بصيرة عدلي أخذ  
 بالجوهر **قلت** له لعل الاجتهاد في عدل الآراء والنظر فيها لا يزم لكل من أراد أن يعمل شيء فيها أو يفتقر بها وإنما ذلك  
 على القوى في المعول والضعيف الذي لا عدله وهو لا ينظر عدل القول **قال** يعني أنه على كل وجه الاختصاص  
 لا صابته العدل في خصوص كل شيء من الإسلام ومعه ثابت بآية حال كان من الدين والراي وما هو قيقنا  
 إلا بانه ولا يصعب العدل للافضل وهو فضله والاعلم **مسئلة** الزم لم يوجد وجه على كل شيء  
 علم أن يدين به بكتنا فما لم يفتح اليه ما معنى ذلك اليسر على المسلم النصيحة لبعضهم بعض والنصح  
 يكون إلا بعلم **قال** فيها اعتدري أن تفسير ذلك ليس في معنى النصائح للمسلم لأن ذلك أشرف الأفعال  
 وتفسير ذلك أن يجمل الإنسان بما يعلمه والعلوم ولا يستحقه على سبيل الإيجاب وطلب العلم والإكفاة  
 لأنه جلي في المثل ووضع الحكمة في غير أهلها كمن معها أهلها أو أعلمهم **مسئلة** ويوجد في الآثار النظر إلى  
 العالم عيان وكذلك النظر إلى أفعال العادل والنجو وجه الأولين هو على ظاهره أم **الفعال** أن معنى ذلك  
 عندني أن ينظر في نظر الإحلال والعظيم عند المواصلات لهم والله أعلم **مسئلة** ومنه ما تقول في معنى  
 الموجود في الآثار قيل جدا نعم هو ذكر المتعلم على ما هو عليه وقيل اعتقاد الشيء على ما هو به **قال**  
 أن معنى هذا أن العلم ليس إلا الإنسان تعلمه إذا عرف معناه والملازمة بعلمه بعقله أو الخبر أخرون  
 التقاسد والله أعلم **مسئلة** أم شيء وفيما يوجد في الآثار أنه يجزى العدل عليه فالذي يجزى في الأمر شيئا  
 أو يسا لعل الله يسب إليه العلم في عصره ويعمل بما يفت به فعلى هذا القول يكون لما إذا جمل بما  
 جملنا الكثرة والاشته والاعتدال وهو لا يدرك ولو علم أن ذلك مخالف الحق رجع إلى الحق **قال** إذا خالف  
 في ذلك الحق وكان يجمل لمعنى ذلك أن لا يطلب عليه وسأله فلا يسعه ذلك في أكثر القول وصار طلب  
 علم ذلك فرضة عليه تأديتها متى وجد السبيل وإستطاع إليه كالحج والدينونة بالسؤال كافتة لم يجد



المعتبر لما وجب عليه أدؤه وإسده علم **مسئله** وإذا وجد الإنسان مسئلة في المشر وعملها أو  
أوافق بشي وعمل على سبيل اتباع لا التقليد له أو عليه أن يعتقد أن كان أوجه في هذا على عمل  
به يرجع إلى الحق **قال** أن عقاده بالدينونة لما وجب عليه في الجملة كان لا يرضى عنه ولا يرد  
فأذا كان له خطأ رجح الحق عنه ودان بما يلزمه فيه **قلنا** وإذا أخذ ذلك على هذا وكان ذلك مخالفا  
أو خارجا لجميع الأقوال وهو دأبنا في الجملة بالسؤال عن جميع ما يلزم فيه السؤال وبالنسبة جميع ما  
خالف فيه الحق وبات عليه هل ينزج له السلامة **مقال** إذا قلعت عليه الحجة بعلم ذلك عاين المعبرين  
وخالف الحجة فانه يجوزت هاكنا وإسده علم **مسئله** قلت للشيخ جاعل عن سقايا القرآن على المعاني  
**قال** قلنا لا القرآن جوده وإبانه وسوره وسالت رجل من قومنا عن سقايا اسم القرآن فقال لا  
جتماعه وتبلاؤه وسحق الذي رجم الملة في لجمه والحضرة إلى الجصة وإسده علم **مسئله**  
ومنه وإذا رجع إلى القوم وقال أحسن علم التجويد وأعلمكم به وأنا بنفسه ضعيف عن معرفة حق ما يقول  
م تجويد القرآن السبعين ألف قراءة القرآن على ما يقول في أيام **قال** إذا رجع إلى القوم إذا كان نذرة في دينه مقبلا  
منه علم القرآن في التجويد وغيره لا يغير معاني قراءة القرآن على ما هو عليه **قلت** له وما ينبغي في التجويد  
قراءة القرآن قال لا بأس عليه في ذلك ولا في تعليمه ذلك أفضل وتركه لا يصح في القول وقال بالكرهية  
لقراءة القرآن في سكر النوم وإسده علم **مسئله** عن الشيخ هلال بن عبد الله البغدادي عن أبي حمزة الأسدي قال  
ما جاد في المشر ثلاثة لا يجابون **العاث** والمقنت وطالب الخصة قبل أن يقع فيها وكذلك الاعرابي  
الحائي بأصغر الحائي **قال** العاين وهو يطلب مكانا تكشفه على مرجوه منك يريده أن يوفقك في  
قصة سلطان جابر وعقد بتريض كالتدبير والمقنت هو يطلب منك تفسير علم لا يرجوه منك  
يستخرج كيدك وهو يعلم ذلك قال سألته عنه لم يجبه وإن لم تقلد على جوابه ثم ذكر رأى الفضل نفسه  
عليك والحائي هو الذي لا يعرف شيئا وحده وإسده وهو كالبهيمة التي لا تحسن صلاتها وفسادها ولا  
يسئل بعلم على شيء فرباب الدين ولا ذات الدنيا إلا ما شاء الله وذكر فاستخفى اسم الحائي ولطاف بالخصه  
قبل أن يقع فيها هو يطلب منك أن تعرف بشوار الأرياء المسلمة التي تفرقها المسلمون من آثارهم قبل أن يقع في  
شعر ذلك على غير ضرورة لذلك ليلعب إلى شيء وشوات نفسه بذلك المصاهرة ربه على أن يرجو تفسير هذا  
وإسده علم **مسئله** عن الشيخ جاعل عن حمزة بن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة  
أن عليا أجهل في تغذي الملة أن كان يصبر ذلك بنفسه ويحل في ظاهره في ذلك فعليه أن يظاهره وكذلك  
ما تزر عليه والفتيا في الأرياء عليه أن يجهل غيره مثل نفسه وإذا كان ضعيفا على قول الملة لا ولم يجد من  
يعلم له ذلك فعليه أن يجهل العدل ويعلم حتى يصبح معه أن يخبره الله عنه ثم يرجع إلى العدل  
**قلت** له وإذا كان ضعيفا فليكن على شيء مختلف فيه فاختاره برأي بعض المسلمين عليه كمال الحق أهل  
وأهل العلم أن يسألوا عن ذلك **قال** ليس عليه أن يسأل كل من يلقى ولكن عليه أن يقوم رجلا عنه تغذي  
ذلك لنفسه له إذا حضره ذكره كذا إسده علم **مسئله** العجبي وسألت عن تعليم القرآن أهو فرض  
على جميع أمم فرض الكفاية **قال** معناه قد قيل أنه فرض الكفاية إذا قام به البعض جازي عن

يتم به **قلت** له فاعلم هذا المصاحف تأليها فيها منها حتى يتلوه ونفسه بلسانه ويعلم معناه  
**قال** معيانه اذا ثبت له العلم به وبما فيه وان كان مدققا معني ذلك صار حجة على غيره والعالمين واخرى عن  
 الباقر الذين لم يبلغوا مبلغه واسد اعلم **مسئلة** ومنه فلا اجبت لنا صفة شيئا لوصفة من علم القرآن  
 والعلم الشريف فعندك ان ثبت له اسم تعليم شيء كان اسد او الاثر وضع ذلك بمسئله او بشيء او  
 بطائفة وصغير وكبير وذكر اني حرره بعد اجاز ان يعطى رجلا المتعلمين ووجبة الشك في دعواه لم يعط  
 وذلك اذ افاق لكل ما يحسن تعلم فلا يصح الا باجازه وصفتك وفيما عندي من تعلم نقل الطهارة والوضوء  
 والضلالة فاليعطى هذه الوصية لان اهل هذه لا يتعلم اسم من علم القرآن وكان يتعلم حروف الف وباء  
 فلا اقدرا ان نقل بعد هذه الحروف عبارتي التعليم ويقرء القرآن ويديره فلا اقدرا ان مسدودة حجة  
 وعندك ان الدولة تعلم بحافه سبانه ولا يحسن جملنا اجدان قدر عليه ولا ناهي احد على غيره ان يكن  
 وسو كان هذا المتعلم يعلم ما هو انزله في دينه او غير انزله وحكم القرآن والشرع وعندك ان تعلم  
 اهل الشرع في دينه لم يعط وان لا يحسن اسم من علم وان كان اجمي لا يتلو في الكتب والمصاحف بالنظر  
 وهو مع ذلك يعلم لم يبلغ ان يحسن اسم تعليم وهو كذلك عندي وتعليم نفسه بكتاب الله فهذا هو التعليم  
 وهكذا يتعلم الرسم والخط ويريد بذلك معرفة كتاب الله لم يطل مدحه ولا اقدرا ان يقول خور من  
 ويسخ المصاحف والامر الا ان تعلم من ذلك ويريد بذلك التعليم وكان هو لا صبي في الاخر هل ينسقط  
 عن الوصي حق الاخذ فعندك انه لا ينسقط وانما الاية انه لا يريد له فلا اقدرا ان يلحقه بقولنا اية  
 وكذلك التيم ان لا ياتي الاخذ وكذلك القول في العبد وقد ادر كتم يعطى من هذه الوصية الغني والفقير  
 ان ليس محذور ولا مخصوصة لغني او فقير في الوصية مجتمعة على ما ذكر في ملاحظها بانها اوصى بها لمن يعلم  
 العلم الشريف العظيم وتزوي في تزوي وكذلك احب الوصية التي جعلت لمن يعلم القرآن العظيم على حسب  
 الاول وحفظت في هذه المسئلة وجواب الشيخ على رجب الرجب انما لا يعطى احد من واحد وقال في الشيخ  
 خلفه بان في هذه الوصية بثبوته قلت لبعض حكما من المسلمين واظنه الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الله  
 هل حكمت بثبوته هذه الوصية على ما اوصى بها فقال الشيخ محمد بن علي ما رفع في الشيخ خلفه بان ووجبة  
 اسم التعليم للقرآن العظيم والعلم الشريف فاجل يعطى واحدا من العلم في الاخر يعطى والموضعين  
 ولعله لا يتوكل الاختلاف على ما قيل من يحن ويوصي في وصية الاقربى واسد اعلم **مسئلة** والذي يجب  
 المسلم المؤمن ان يعطى له وصية الله تعالى واصابة الحق كما امر الله تعالى ولا يعطى الاخص ولا التشديد وانما  
 يعطى الحق وما به اقرب الحق باجتهاد من وصاياه وطاعته ولا ينبغي له ان يأخذ بالخص ويعتد هاهنا  
 يدين به ميلا الى الراجحة وفضل الحق النفس ولا ينبغي له ان يأخذ بالتشديد ويحج عن نفسه فيها وشع  
 الله في دينه ويكون فضله موافقة الحق لا غير ذلك وانما يتوكل في الامور التي خول فيها بعض المسلمين  
 وشدد عليه بعض من توسع فيها بقوله اقاويل المسلمين فلا يهلك ان شاء الله ولا يتخذ في ذلك دينا ولا اعان  
 لانه يقاتل الاخذ بالخص كما راى قولكم بوشكك بوضع فيه لسان الله لسان الحق وكل مسلم وراخ في الله  
 وان يفتن برجته ونعمته وسخطه واسد اعلم **مسئلة** قلت للشيخ سعيد راجد الكندي ما معنى قولك

السليفي في اختلافوا فيه فقال بعضهم انه يجوز وقال بعضهم انه لا يجوز وهاهنا هذا الاحكام وفي اصله  
اختلاف عراقي ما عطف قوله قال هاهنا كمن علمه باختلاف الارب **قال** ان قولنا قال هاهنا هو احكامه واولا  
يجوز لما ذكرنا في ايه واولا كاله معيار هاهنا كاجماع فصاحبه هاهنا كذا الحقرة وواقع عليه اسم هذا ك  
في الارب كذا ليس بهذا صاحبه ما احتج به من ادراك السليفي ان اياه عند لو كان يصير ذلك **قال** الشيخ  
طاهر حزيني سبب في ما قال الشيخ ان هذا كاله معيار في المصطلح ومعنى هذا هذا كاله ما هو واحد ومعنى  
قوله قال هاهنا هذا كاله معيار ومعناه في رايه وعينه قطع ولا يعجبني ان يحكم على خالفه بهذا كاله في موضع  
الارب لان يرى العرف في شئ في خالفه الى الارب ما هو كذا كذا في قوله واسد اعلم **مسئلة** انما سبب  
سمعت في قوله ان سورة الانعام اذا بدا بها النكاح الاكل **قال** ذلك يستوجب في رايه انما سبب  
الانعام وورثتها واسد اعلم **مسئلة** وما في رايه في مسئلة براه في الحلال والحرام ولم يكن رايه  
الصهر يلزمه **قال** اذا افقي مسئلة ما يجوز فيه القول بالارب فوافق في ذلك قول واحد واهل  
الصلوات كما خطب في ذلك من رايه الصالح وان لم يوافق فيها قول واحد فوافقا في رايه وان افقي براه  
في مسئلة اصلية مما لا يجوز فيها القول بالارب كانا اذا وافق فيها وان اخطا كانا لما ضامنا والله  
اعلم **مسئلة** وفيما يوجد في سيرة الشيخ خلفه في رايه في صفة السبعاني ومحير ورر عليه غيره وقال  
انه لا يجوز البصر بهذا الاختلاف ام ارد عليه معطلة قوله ولكن كان غير هذا ما سبق بالقوله  
احد ويرد عليه غيره البصر بذلك اختلاف في ايام الرديط الاول **قال** اما اذا خرج الاول في الارب  
وضح الثاني في الارب رايان اذا كان المصطلح ما يجوز فيه القول بالارب والقابل من يجوز له الارب  
ولم يخرج من على سبيل الغلط والخطأ وما جرى مجراه مثله واسد اعلم **مسئلة** ومن دخل بلد  
ما هلهما هله واخرج الى السؤال عن رايه في قوله ان عليه السؤال عن الصالح واهل البلد المنسوب اليه  
الفقه والستر والعفاف والعرفان سالمه واجابوه فان كان رايه في النظر والتمييز متريعا فادبهم  
واستدل على عدلها بالكتاب والسنة فعليه وان كان من اعلم له ولا يميز رايه فعليه السؤال عنهم  
وعن علمهم ونفقت ثم يجنبه ويظلمهم اكثر علما واشهر صلاحا واكثرهم ورعا فاذا رايه يقول ويقول بعد  
اجتهاد واسد اعلم **مسئلة** واذا سأل احد علماء العلماء عن شئ فقال له جازا وعجزا جازا سأل  
علما اوفاه بجانه والاولو السابيل عدل الا فويل انه اذا اختلف العلماء في رايه باخذ بقول  
اعلموا واسد اعلم **مسئلة** الشيخ درويش رحمه الله افقي رحمه الله لا يوجد الفاري احد المقاري  
مثل عبد الحسب له حوار وجوار واجاد واجيم ومثل كعبة بر بن خوصة بن جاد الهمة واليك الموضع  
ومثل السراط والصراط هاهنا ذلك يجوز للقاري ان يفرجه ام لا يجوز له لم يفرقه الفارزة العامة **قال**  
ان الذي يراه الحادم ويستحسنه ويستصوبه ان لا يفرق الواقع على مثل هذه المقاري الشارة  
الشاردة الى الفارزة العامة واهل رايه ولا يخرج منهم فقد قيل ان يد اسم على الجماعة ولا يفرق  
بشيء على الجماعة ولو لم يفرق على الا ان يبين له ان المصطلح في ذلك الذي عرفه واختص به  
ولقد علم **مسئلة** على الشيخ سليمان بن محمد من ادركه اسد ويرد في المشرنا جازا

لو قيل التيمم او محتسب له ان يدفع للمعلم واليتيم ليرة على تعليمه كان ذراهم او عوضا اذا كان التيمم من  
 اهل التعليم ما معنى ذلك **قال** ارجوا انه اذا كان اهل العلم اهل تعليم وعرفوا باعلم والفقير ليس هذا  
 عندي مما يتناسب عليه لانه لما نثر شمام اهل التعليم لم يكن هو منه شيئا وذلك لمرتبته له علم ولا فقر  
 ولا مطلب في ذلك وما انه لم يعرفه الا المفعول الدينية والسيرة القبيحة ورمما نثر شماما غير اهل  
 التعليم فادافقه وعلم وزاد من ولاي ويعجبه ان يخبر ذلك فان كان هذا الولد ذاهبا واسع لم يبق  
 عندي على القيام له ان يعلم ما له اجرة ويعمله لان التعليم لم يكن في موضع ويرحمه النفع للصبي  
 ولكن الاحتط للنظم مع ورود المشر ويوجد عن الشيخ صلح محمد رحمه الله قال الذين اهلهم يتعلمون  
 عاديهم على معنى قوله وقال اذا كان في غلته لالهتهام فضلا عن فوتهم يعجبه ان يعلموا ايكما انيتام كافرا  
 واسد اعلى **مسألة** الصبي وفيه سال في شيء من امور الدين والاحكام وكلما واقتناه في سال عالما وافاه  
 واختلفا في جوابه ما يجوز له ان يعلم به ان اراد مفتوي العالم او الحاكم اذا لم يكن المفتي ويصير لمعدل واذا  
 وقع العمل بعد موت احداهما او موتهما يكون سواهما **قال** لا يجوز العمل الا بما كان موافقا للكتاب  
 والسنة والاثر ولا يجوز مفتوي العالم او الحاكم اذا اختلفا في فتواهما ولو علت رجبهما في العلم والحكم الله  
 اعلم **مسألة** احمل شدي فيما كان من الارض على الانسان في بدله واهله عسلا او صورا او صلاة  
 او صيام او زكاة او حج وما اشبه ذلك فلا يترك على غير موافقة منه بفضله ولم يعقد في ادائه قضاء ما  
 افترض الله عليه ايسقط عنه فصد ذلك **قال** لا لا في صلاة من صلاة الظهر والعصر وغيرهما  
 والاراض خلاها ولم يعلم انها فريضة وانما لا منته فان صلها ولم يعلم بها فمكتبة ولزومها  
 ان عليه البدل لولا الكفار وقوله لا كفارة عليه وعليه البدل ولو لم وقول لا عليه بدل عليه والتم  
 وقوله لا كفارة عليه ولا بد له لانه لا اناسه انما كل هذا بعد وقد علموا فذاهب ذلك وقام بما بعده  
 الله به وقد اخل عليه المشا ولا يطيعه ولا يعصيه وقد اطاعه فان كتب شيئا معاصيا مكان عاصيا  
 لم يعلم انها معصية او لم يعلم وكان فاضا للمشا والذي اخذ عليه ان لا يعصيه ساطعا عليه بها عليها  
 او جعلها وقد جعلها بغيره اسما جله وفريضة عملها انها فريضة او جعلها فقل في ما للمشا والذي اخذ  
 عليه ان يطيعه فيه وقد اطاع فكما لا يخور ابصنة او اعصى فذلك يكون مقبولا منه اطاعه لان  
 الملائكة المعاصين لا يعصون وقد اعصى الملائكة المطيع ان يطيع وقد اطاع وارجوا في كرامه وفضله وعده  
 اذا ثبت عليه معصية فاذا اعصى علم او جعلها فذلك ثبت له اطاعته اذا اطاع عملها او جعلها وعندي  
 انه قيل لا ينبغي لعل الارض واغتصاب المحارم حتى يعلم بفساد ذلك وروى في بعض القول واكثرها  
 عندي ان ليس عليه ان يترك المحارم ان يعلم علمها وفرضتها عليه واما ما كان في الفريضة التي وقها  
 واسمى الزكاة فارجوا ان اغتصب الله شيئا من ذلك فقد قبل ان عليه علم لا تعلم الله به منه ولا يسمعه  
 ذلك لم يات طاعة لا يجوز له ان يخرقها فما وجب عليه منه او بترك الفريضة التي قد رتبها وهو  
 قلة عليها او بترك تركه ولو كان هو سعادتي تاحير ذلك وقد وجدت على اي محاربه يوجب عليه  
 فعل مثل هذا في اول ما يقدر عليه واسم **مسألة** ومنه وذكر ان الحاكم لا يحكم الا بالعدل والاقا وبلي

فانه لو لا الاعتدال استطاع علم ذلك اهل فاذ كان هذا المعنى ان ساله هو فوقه وعلى المسلمين  
لم يبين له الاعتدال بل يبين له هذا اكثر القول معنا وهكذا نقول واخذوا ان يكون القول به عندنا يكون  
مصححاً اذا اخذ به كذا حقيقة وهذا لا يوجب فيها الاصل او يوجب علمه بذلك **قال** الا لا نعلم ان علي ذكره  
في هذا وقتي لم يصح مع المتبني الاعتدال الا قول له يجوز لعنه عدل ذلك اجتهاد هو بنفسه واستعان  
بقدر عليه علم ذلك من رجوا منه المعانة بالمعروف في ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه واذا كان طلب  
العلم فريضة وطلب المعاش فريضة والاولى منهما **قال** ان الجيد المقوس بالقوت الحلال الطيب  
مع اعتقاده ارفع من تعليمه ارفع من العلم عندنا اولى **قلت** له وكيف صفة موضع الفريضة لطلب  
المعاش **قال** ولم يجد قوتاً واما وجده له ارفع من قوله ولو لم يبق يوم درر ايدى عليه وراي الزوج  
الحال الا الطبيب فطلب العلم اولى وافضل والله اعلم **مسألة** وفي الحديث ان المؤمن لا يعرف عدلها  
وبسالة الناس سجايعهم وكيف ذلك الا انه لا يصبر عدله ولا معرفة له بعد له ان يجبر السابيا على بيعه  
ولا بأس عليه الاخطا في ذلك **قال** اذا اخبره بالحفظ علم راي المسلم في ذلك بين عليه والله اعلم  
**المسألة** وجواب الشيخ محمد عا وراشد المعوي سال سائل عن رجل تزوج ابنته رجلاً وهي  
صبية لم تبلغ الحلم هل لها غير بعد بلوغها **مسألة** وبالله التوفيق اكثر القول والمعلم عليه عند  
المسلمين ان لا غير لها واما وارثة مورثة اوقات الزوج او هي كما قال الشيخ في روضة  
قل الدين زوجها ابوها صبية لا غير ينلوها اوانها وارثة مورثة ان اصبحت هاتكة مجردة  
وفي الشرع اقل دليل كثير ولا يجوز لنا ان نعلق كل واحد بقوله والا فاولئك قولنا صحيح والآخر ولا  
يجوز الاحتياط في خصوصه وبالله الحسنة الا عند الضرورة فيها يجوز الاحتياط عند الضرورة والاخذ  
بالذي عليه الجمهور والعلم وهو حجة الا ترى ان قوله تعالى الذين يسمعون القول فينتهون ارجس  
فلو كان كل واحد على حصة وخالفها ما عليه العلماء اخذ به قل كما لا يجوز ولا يؤخذ بقوله لعل  
الامور وقد قال النبي عليه السلام ما سئفت فليكن يا وابصه وان فتوك وفوك فلو لا اختيار  
احسن الا قول الحجة لما قال ذلك رسول عليه السلام والله اعلم مكنو بطلوها كنبه محمد عا ورا  
راشد بيده **فان قيل** ما علم يا اخي فنظرت في هذه الصبية وعرفت الاختلاف في راي في نفس  
تزوج ابها لها كذا كانت صبية انه قد قيل فيه بالاجازة مجازاً وقيل بالاجازة عن سليمان بن  
الحكم وعن سليمان بن عثمان انهما خرجت فيهما وعي الوضاح عن الازهر بن علي ان قال اذا زوج الحبيب  
السداسية اجزته وقيل مجازة اذا صارت بنت ست سنين وعل هذا مقبوس من تزوج النبي  
صلى الله عليه وسلم ابنة ابي بكر اي يكون لها كذا وقال البعض حتى يصير ثديها مثل ثدي البعير وعمراني  
العلوي اربع اذا جعلت الزوج وقالوا فون اذا كان مثلها فيشبه ارجال ولعل كذا واحد حكاه  
فيها برامع قد رتب على راي لانه موضع راي والاباحية على الاطلاق في نفس الزوج اذا ثبت  
مع غير خلافه بمحمد فيها كما انها اقرب الى الصحة كغيره قد افترقت الكلمة في الراجح من وجوه وشبه  
جائز الضابط بعد البلوغ ان اجازته او غيرته على ثلاث فروقها فتأملت فرقة من اجازت الزوج

لها ان تزوج ايها لها ثابت عليها ليس لها بعد البلوغ نقضه وانها وارثه كالبالغ وموروثة وواجبة  
على قولها تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها وقالت لو كان لها الخيار وثبوتها مراعاة  
البلوغ وغيرها الحكم منه لما اختار فثبت زوجه في احكام العقدة وفي الطلاق والميراث والصدقات والعنف وعليه  
عملنا بما يحكي في المذهب جاعلة المتأخرين ليس في ذكرهم فائدة ولا نبد في حق طالع بل هو كان عليه العمل الجماع  
في العلم بحكام زناكم وكان ما استغل فيه كان محفوظا عن رتبة المص مستند على مظنة النظر المجرى عن القطوع  
به صحيح المذلة والى انهم في الحق المتأخرين لم يكن كان بعيدا عن العمل على التخصيص ولا قيس لا امر كذلك ولا اليد من  
سبيل لا ان النبي صلى الله عليه وسلم قد سئل في امر فائدة التزوي وعقد جبريل وكان في حقه ذلك  
لم يحصل الخلا وردي الجلال وكان الخيار لها مكان غير منزل الكامل في نفسه عن رتبة الكمال الى درجة النقص  
بحال وقالت فقرة او كذا الصبغة ليس في ذل النبي صلى الله عليه وسلم قد خص بذلك دون غيره وهذا كان  
ما يضاف الى ما برز بذكره الله وكذا في الحق تصور عن البلوغ الى درجة لا تولى لا فعل النبي صلى الله  
عليه وسلم بقضي المباحة باستقرار الحسنة الكمال الامة عموما او امة بنت معد فرتبة التخصيص الى المرحمة  
لا اذ به ولا حقة ومقدمة والامة داخله معها فيما يصح انه مخصوص به وادعي غير ذلك فعليه اقامة  
البرهان على دعواه وارجوا انه لا يجد الى ذلك سبيلا وقالت فقرة اخرى ما جاز انه انما الخيار اذا بلغت  
اذا اتمته وينفسح اذا غيرته يجب لها الصداق بالوطي وفيما ياتي على موسى عليه السلام كذا المستر النظر وانما  
لغيره الى الحاربي رحمها الله وانما ذلك فلا شيء في ذلك فلا شيء وانما قبل البلوغ بعد الاخذ فعليه الصداق  
ولا ميراث له وانما قبل الاخذ فلا شيء له ولا عليه وانما الزوج كان امرها الى الوفا حتى البلوغ فان  
اقتل الزوج كان لها الصداق والميراث وعليها ما بين الله ان يكونا جارا لصيته زوجا وان لم يرض فلا  
ميراث لها ولا صداق الا ان يكون قد كان منه بها ما يوجب لها ذلك وعليه في الحكم على حط وجوبا في هذا عن ابي  
عليه موسى على وعزها شمس عن موسى وكذا لا يخرج محمد بن محبوب واي معاينة واي جابر ومسلم واي ابو الحاربي  
ومحمد بن الحسن وايما كذا واي العباس بن الحنفري واي محمد واي سعيد رحم الله في احكام متواردة فيها على  
قلعة هذا الراي وانه هو الاصح والمذهب لجمهور لو جرحوا الجماع على ثبوت الخيار للامة القوزها سيدها  
عبد او على خلافه في حق من خرجت بالعتق قبل ان يفي قولها لا الخنزوي والصدوق والمسلمين وبذلك يابروى  
حكم النبي صلى الله عليه وسلم في بريرة لما اختارت نفسها وكانها في القياس وكل وجه بالعتق لجماعة منهم ما في كل  
حال على سواء في هذا وليس في تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة يدل على ابطال الخيار والفساح العقد  
بالغير اذا لم يصح انها غير متعقبت في الحق عليها كالبالغية الدليل على المباحة لا ولي لها بل انما لم يصح ان  
ذلك مخصوص من سائر الامة وانما في الاصل على اصل المهر حتى تصح فيه التخصيص بصل صحيح ولا يكاد  
وجود ذلك يكون فان قلت فناء الخيارها اما احتمل فبقاؤه على ما رآه فاشتهر لما صح في السنة انه ثابت  
الا جازة بالفعل بما صح العقد عليها في جالها ذلك لم يصح ذلك لها في السنة اذ قلنا ولا وليك من جهة  
عليكم بذلك لما لم يصح في السنة انه ثابت عليها وان لم يرض به بعد بلوغها وهذا ينكح انتم في الحق وانفسكم  
انصفت لهم اخرى بالقياس ليست لكم مما عورضتم بما جاد في السنة وخيار الامة بعد العجز وقد كان

في ذلك

ثابتا عليها ترجع مولاها لها قبل ان يتركها اجماعا لا خلاف فيه كما كان على المراجع ثابتهما على النصيبين تزوج  
ابيهما لذلك فلا ملكة لكل واحد ادها كان لاجدهما لم يكن للاخي وهي على تساكي في هذا وقد ثبت فلا  
خلاف على انه شابه الشيء فهو مثله وعند هذا تضارب عليهم المحر والابن لم يبد الا في المخرج الا ينبغي  
القبيل سر المكارية على ما كان عليه اولاد كل ذلك في امر المراجعة ليس بشيء والعجب من ابن وقع المصروف  
على اثبات التزويج وايضا لما وان لم تزوجه بعد البلوغ وبين ما يراه الحكماء عليها في نفسها وان لم ينجح فحجب  
افرقوا ما لم يقولوا في الممنوع لا في البينة لم يشهد بهم والو كذا في رواية واحدة والحال ان كل ذلك لا يوافق  
وامر في المنة في جميع الاحكام اقصى واشتد وامضى وقد ثبتوا في هذه ما لم يثبت بامتناع والاجماع في المهر  
ولم يرضوا بقوله يقولون ان هذا قد يختلف في ذلك ففرقوا ولا فرق في باقي هذا بل هو وحكم  
في ذلك هذا الذي قبله العلم وغاز لوقا والمجم وافضل للعلم والظلم ونسب في الضعيف للعلم وذو و  
العلم بالعلماء وخوا باعندهم من قبل العلم وبسير النظم ونزلوا الذي يمتثل المصروف وقالوا للناس ليس لكم ان  
تجاوزوا ما تقول الا بقية ويجهلوا في الالباب من جهل الله الى معرفة الحق والصواب فغلبوا هم والله العليم  
وغيره نستعين وسند الاعانة في اعترافه وان تقول هذه القول في القول الذي يقول فيه انه الاشبه  
والاقوى والاوجه وعليه جمهور فقهاء السلف المشهورين والاولين في هذا وامثالهم والوقايح المختلفة  
بالا في فيها وفي جميع ما كان في الاي فيه مدخل على كل واحد لا العلم او بشي منها ان يقترن بها نفسه  
الاجماع والاعل والاربع لانه محل النظر لم كان اهل النظر والادب في ذلك اعلم ويقدر عليه واهل الاربع  
والبصر وعليه ان يجعل الى ابراهم ابراهيم ليس في الاي ان قصصهم وعلم اراي واستحسن اذا راى ذلك  
غير راى واستحسن اذ ذلك معاصم في الفضل بعد القاصم الا الحكم الذي يجب طاعته على المصداق لا معاصم  
عند العلماء خول كل واحد من الخصمين ان يمسك بما في يده من قبل ولو كان في الاي على العكس مقابلته وكان كذلك  
لخصمه عليه لو كان في يده ذلك بعد علمي خلافه ايا اذ كان كل منهما يعلم على ما يرى في الاي لانه اعدل لان كل واحد  
ان يجعل على صواب ابراهم في الاي على الاي صوابا الا ترى انه ليس كل واحد منهما ان يمسك عليه في ذلك ضمنه ان يحكم  
نفسه عليه ما لم يكن في يده مع عدم محكم له في ذلك عليه كما كان له ذلك في الحق عليه ولو كان في الاي له ذلك  
على اقل لكل واحد منهما ان يبر الى الحكم مما طلب لخصمه انزول الله ومحكم بينهما بالعدل من غير طاعته عليه والحكم  
واذا نزل الى الحكم كان الاي الحكم وكان على كل منهما الامتنان لاوا الحكم والانعقاد ما يحكم به فيها في ذلك الحكم بالعدل  
وعلى ان الحكم ان يحكم بينهما ما يراه على الاي على اجتهاده انه اصاب كذلك على كل عامل ان يجعل الاي الى الحق اقرب  
وليس عليه من عليه ان يجعل عنه الحق والاراء ميل الى الرخصة ولا ميل غير ما اليه الا ان يراه المهر في الاربع  
والاقوى والاربع خلافا لما قلناه القابل لانه لا يجوز للناس ان يتفوق كل واحد منهم بقوله وما اعدوا على الصحيح  
واحدة بالاعاد والطرح لانه في غاية البعد عما في هذا اهل العلم والبصر انه لم يكن ردا شباها يتقاسمها  
في المهر كالأول لا يستأخ هذا في حكم النظر وفي لا خشي ان يكون هذا الاطلاق في القول بالجمع فتنة على كثير من الفقهاء  
عليه والضعفاء الذين يكلوا ذاتهم على غير الحق ومقاتل الغالبين في امثال هذه الصور والوقايح لانه  
كانه اقرب الى السطح وكانه يشبه ان يكون خارجا ومثله لاهل الحق من السلف لانه يقتضي المنع للناس

عبارة



والعمل كله براه والراي على ما تبين من الامر في الاعمال وهذا لا يبعث والصحيح القول ان عليهم في  
موضع الاختلاف بالراي ان يتفقوا كل واحد بما يراه انه اصولي ولا يخاف من كماله في ذلك عليهم في العقيدة  
للمصلحة على القوي لهوا الفصل الاصابته عند علم الادلة عليها وعلى هذا واما الدين فاما بالقياس الى  
عليه لوانه استفتت قلبك يا ابيصة والافوك ورافوك وهذا يدخل تحت حكم الآية انما على ما علمت تكون من  
الذين يستعملون القول في غير ما جسد بعد الوقوف على المقامات والمعارضة في الراي وكذلك مما كان ذكره في الذين  
على موافقة الدين والدين لا يختلف فيه والاختلاف منه كان الحق في واحد والحق في الآخر في ذلك والمطل لا يخطئ  
له كان ذلك منه في الدين براهيدين من اثره في ظاهره او سماع غيره وواحد من البشر لا يستفاد العقول  
واستعمال المقول من قول من يقول على مخالفة حكم المصداق في اوجبه ولا يبعث وخلاف دينه الذي يشترع عجز  
وصلاته واطل في دينه براهيدين في مخالفة حكم المصداق في اوجبه ولا يبعث وخلاف دينه الذي يشترع عجز  
بدن والدين غير الراي والراي غير الدين وان كان في المصلح خارج باسمه من الدين فلا يخفى الراي في الدين ولا الدين  
في الراي والدين يوافق على مخالفة حكم المصداق في اوجبه ولا يبعث وخلاف دينه الذي يشترع عجز  
قلب ان يكون المستفتي فيه لقبه عالما بكتشف له والحق في ذلك اخلافا على ما علمت على حسب ما انتفع به هدي اليه  
وامرهم على في خاصة نفسه وان خولف فيه وكان غيره على خلاف ما عليه رايا ما لم يتضح له من البصيرة جليلة  
الحق في ذلك الذي عليه الغير انه اصح وهذا في اوجبه واقرى اذا لم يقع الاستفاد القلب وان افق المستفتي  
الا ليدع ما يريه الى الابر به وبغيره كالحاكم في صدره فالتمسوا العلم بالله القلب والاشارة واما ينور غيره رايا  
فليأخذ بما يترجم فيه من الآثار في براه اهدى واوضح واسم واعتم لادلة صحيحة بحجة وتجر حجة خفية  
وليأتى في ذلك ما خفي وزنه الامع الضرورة الى التوسع والخص على هذا ان يكون اياه في سفره الى ربه على  
اجتهاد منه فيه لاصابة الخلاص من خلاص الاخلاص ولولا غير ذلك في ذلك خلافا وراي كان على ذلك  
كذلك فان كلا مخصوصا في هذا ما اوتيه فيه الغم والهم والعلم وعلى كل في الراي ان يتبعها انتفع له والحق باه  
وانفع له صوابه وللشيخ ابي سعيد رحمه الله ما ارجوا كلاما عجيبا انه يجد براني في به في هذا نصه وهو بانه  
لما قبله فالاجتهاد على الاكابر والنظر فيها لان كل رايا ان يجعل شيئا منها او يقي به اما ذلك على القوي في  
المعرفة وراي الضعيف الذي معه انه لا يبصر على القول قال معي انما على كل رايا اجتهاد لا لاصابة العدل في محض  
كل شيء ولا سلام ومعه ما تبين جالسا في اول الدين والراي ولا في الاصابة بالعدل لا بفضل ومن  
فضله فان نظريا ابراهيم في هذه الكلمات الوجيزة فاهما من جملة الحكم البديهة المستفادة على المعاني الخفية  
الشرقية واما الحكم الشيعة القليلة بقدر على مثلها الاجتهاد في العلم المستصحب من باخوار البصائر وراي شاف  
فهذا قول الشيخ هذا رحمه الله كيف ان كل رايا اجتهاد لا لاصابة العدل في كل رايا واقعة نزلت البلية همارا والدين  
كانت ابراهيم ما على الدين وان على كل رايا اجتهاد فيه رايه واي معنى لذلك لا ليدع على كل رايا اجتهاد في رايه صوابه لولا  
ذلك كان في الامر الاجتهاد في نصه فائدة ولا معنى كالا ذلك لذلك للغير ولو خولف في الراي في الاعمال وكان  
المخالفة جميع من الارض فلا يرجع عنه في غيره من الاعمال في ذلك الغير فان البصيرة  
كان عليه ان يرجع اليه وما كانت كلها معه على سواد جاز له ان يجعل ما يشاء لا كما في نظره على ليس شيء

يحدث



منها اعد له شئ والاعمال على ما يخرج بها من هذه الخلق افضل واوّل في الخورج واكمل وعلى كل مكان من  
 المتعبدين في ذلك لا يظلم صاحبها اعد له بالاعمال على ما يبلغ قدرته عنونته ولا يظلمه واعلم انه لا يضارب  
 العدل في الرأي ولا في شئ من الدين على الفاتحة الثالث وحكم الكتاب والسنة والاصحاح نعم وانما مضى في المذهب  
 في الذين لم يصب العمل الا مع احد المتخلفين في ذلك لا يكون ذلك الامم وراعي الخورج في تحت احكامه وعلى الكل  
 في كل ما يخصه من هذه الحق ان يعمل ولا يسعد في غير هذا باطل ان يعد له لا عذر في مخالفة الحق في معوم شئ ولا  
 مخصوصه في جميع الاحوال والنيات والاوقات لراي ولا دين والذين معه بما يحل له الحق هاكده الحاكم بالدين في موضع  
 الرأى ولا يراي في موضع الدين يخالف الحق في قول اهل الحق والساجي في مذهب اهل الصدق وقاموا بالخير ولم يضع  
 منها شئ في غير موضعها ولا في طلبة شئ اهدم فيها الحق به عليه منه سائر والمبتلى بشئ في ذلك اماهاك  
 او غام ولا ترضى الا في صاحب الحق والى في اهل البيت ولا في شئ الا شيئا ابا به ورايه فضل الله وفضل الله  
 واسد برحقه فضلهم فيما اربو فوقه جاهد فيه نعم اذ قد عرفت ذلك فقال والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا  
 وليسر المجاهدة فيه الذين له بالهدى ولا العدة ولا التفات في الغرور والخرعة واما الذين ليس اليه بينه جد  
 الطاعة والشيء الا لا كيف الله ودينه لم يدخل تحت الرسم في علم الشئ والاعمال الشئ واما الجاهل لزم  
 التكليف بشئ من الدين سائر وقا في قبل نزول بليته في حق احد المتعبدين والعباد كلا وتروى  
 البليته على الضعفة الانسانية لا يكون الا لقيام الحق في كل ما يخصه من قيام الحق عليه به في مخصوص كل شئ في ذلك  
 ومعمومه ومتى قامت الحق عليه كان عليه القيام بما يلزمه من عليه في ذلك في الراي في ليات فيه شئ والراي  
 كان له نظريه بغيره على النظر في تلكا ان لا تترك النظر في القرية الراي بالقطر في موضع ما ليس عليه ولا يجوز  
 لكنهما لا يروا بازل في ذلك عند مسيس اليه ولا الشئ به على كذا في الظاهر واهله ولكن ليس كل  
 انسان نور قلبه بقدره على النظر ولا القيمة للاصحاب في الامر واما ذلك اهل العلم من اهل البصر واما كان  
 مراه الا ضعف عن هذه المرتبة فقط لان المشا وتخرج لاهل العلم والخورج والاستدلالهم على الاصح  
 والمذهب الاربع وهم عليه اختلاف اهل العلم في ذلك اعتمد على قول وليه وراكف انه اول آواخذة لولا العلم  
 فيا قبله ولعلم تعلم القايل في هذه المسئلة وكذا المسلمين في الفرقة الثالثة لاسيما الشيخ في سعيدة حم  
 انشاه فاعلموا تظاهر عليه العلم في جميع درجاته وان عتس المناظرة عليه لمن رجوا ان يدرك رغبته منه حج  
 في حقه ما تقتبل انه لا يخذل اراي القوم وقيل انه لا يذله وان ينظر في ذلك بعدد ويجري الاعمال  
 بعضه ويعمل على ما يعقل على طهارة اعد له ويكون عليه حق يلزمه يد على اعد له ذلك اهل العلم والبصيرة  
 المأمونين على احوالهم وقيل على انهم في الاعمال والاوائل ويكون في ما بين عباس والاهاك ولا يبين في  
 في هذا الراي امكان هذا الراي لانه في موضع ما يمكنه الوقوف عليه وقوله انهم في الاعمال الاستدلال  
 عليه بغيره ولا في اهل العلم والعباد والعباد على المعرفته وبغيره افضل في نفس الشئ والاختلاف في الراي ولا  
 وسط كانه في النظر في هذا الموضع اقصط لان الزام الوقوف على الاصح مع عدم القدرة عليه فيه تكليف  
 شطط والاهل للنور لا يصوب قصور عن استقرار الجمال المطالب به في اصلا التقيد وليس الاصح على  
 الصحيح موقوف على نظر معين في حق ارباب البصائر بل ما يقع فيا بينهم فيه التباين في الراي كما وقع

في نفس الامر يوم الاجتهاد في استنباط العلة ووضع الادلة في نفس الراي الفقهاء الذين يثبت لهم معه قدم  
 صدق في العلم والورع اقبس اذا كانوا مع في الظاهر على منزلة اذ ليس مع سعة في هذا الوضع الفقيه ولا  
 في قدرته الا ان يسمع جميع وهذا يحمل الاسماع والاتباع وقد اختلف عليه ولم يحتج في ذلك وعليه قال الجمهور  
 اليه بل ان المجاهدين لا يبالوا بالعمل على شدة وكثرة على التخييل لاصابة المصالح بالاعمال كقول الشافعي في ذلك والشافعي  
 في حقه فيه في امثال هذا الحظ في القول لا يكون ذلك المذكور في الاكرار التي لا يعرفها عن هي المسألة الاولى الاستقامة  
 في الدين او غيره كما لا يخفى الا انه جهل المسائل التي فيها كبري رايها من العلم والورع على ما قدم على  
 بل التكليف بالقول فيها لم يعلم ولم يد رايها في الصواب كالا بدله والمناظر فيها ولو كانت على المسألة  
 وفي اثار المسألة مشهورة كما يمكن ذلك فقد رايه والافلا بدله على الاصح والروي عند العمل لا بد له وذلك وجه  
 السلفية عن اهل هذه الملة لانه على هذا ما يخرج من القول المباح فلا يصيب المأواه اهلها كان شاء الله تعالى ولا  
 يعلم في ذلك اختلافه واذا كان في هذا هكذا وجه الطولية في حكم الحق على الحقيقة لم يخرج عما في ذلك الغيب على  
 احدي شيئين اتبع فيه راي اهل هذه الملة وجه القول كان له متعلق في النظر بالراي او بشي يسبق في الراي وما راد  
 اهل العلم والمسألة وانما الغيب على هذا الاصول وصفه من اهل الاسلوب او نصب الراي دينا او تكلم  
 مينا وكلف القول في العلم على جهالة وعاش في ان سعى ضلاله وعاب على الناس في سلوك سبيل الخيز  
 وضيق في الراي عليهم الواسع وحلم على رايه في الراي او رايه رايه في الراي في غير موضع الاحكام  
 وفصل القضاء بين الناس وما راد في هذا في الصحيح ليس العالم من عمل الناس على ورعها في العالم واثامها  
 يسعهم والحق وقد قال الشيخ ابو عبد الله انه في حق السائل على السبيل على السبيل القها وجه راي  
 يخبره بالوجهين جميعا في التعارض ولكن ليس على الفرج وجهه والصورة وجهه لبطا الاخر لنفسه  
 السلامة انتهى وكذلك كان الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله اذا سئل عن شي مضيق فيه راي السائل له ان يسأل  
 عن ذلك الفاضل عنه ان يري غيره راي فيوسع ما مضيق في ذلك فيدخل الفرج على الناس فيوسع كل واحد  
 منهم باب الخروج الى السلامة لنفسه وهذا هو الوجه في اوصافه على غيره والوجه في رايه الاصل  
 في ذلك لنفسه والنضار وان على صفاء باله وجهه لوجهه وكذلك رايه في رايه في الدار الاخرة يعلمه ينبغي  
 في هذا انه ان يكون لكنه قد اخذ الاكثر من الناس في المعكاس في هذا رايه في المعكاس على ام الناس الا ان في ذلك  
 تلقوا ارجاء من المشي في العلم فتجد المجازي رايه يقول انا انا وليس هو ذلك في شي والمجوز لا يرفع فيه  
 العلاج فيما يعلم الدار ودرع الدار الا ان يتداركه الله في امره بلفظ في فاضل في هذا الامر وجهه في قوله اهل  
 العلم في الراي وفي العمل بما جده في الراي في موضع الراي والى هذا الفاي كيف عكس الامر في علمه قوله من  
 شواهد الكتاب والسنة ما يدل على نقض ما اصله وحضر فصله وكثيرا يتردد الكلام ونقصه عن العالم  
 ومضوعه عن الامر وتناقضه في الاحكام دليل على ان لم يكن من اهل الراي غير هذا على ذلك صاغر  
 التكل في الفتيان في اقرضه صدره عن ذلك علمه والوقوف على موقفه وما كان هذا حاله لم يكن باهل  
 ما اخبرنا بذلك العامي على سبيل الاتباع في اشارة هذا لانه لا يؤمن من امثال هؤلاء  
 الا على طوطى هذه التلخيصات وهذه الاخطا على الدالة على الوضعية والمجاهل بالتجارب كما في التلخيصات والمجاهل

الاستقامة على سبيل الهدى الذي جهالة به والقائده الحق هذا الاستقيم كالاستقيم الظل والعود اخرج  
وكما لا يثبت الباطل والحق الخ الخ بل يقرر الحق على الباطل قدامه ويصدق الباطل على وجه العاصم فيصدق  
وانه حق على كل شيء يعلم الحق مع الطائفة لا على اظهرها اذا ظهرت البدع والضلالات والشع ان يشر  
على نفي الظلمة وتكشف الحق فتكون كلمة الدين كلمة السقي وكلمة الله العليا وان لم يبعث فكيف دفع  
ويرفع فغلبه هذه اسد الملائكة والانس جميع ولا يقبل منه صروف وتعدل الا ان يكون على حقيقة في  
الاصل او وجه يوجب لي الحق عند اوقات لا يغلبه جالود جود القدرة له مع الاقامة على الاستقامة  
التي لا تدل عن رياء ولا جاهلين وتخيف القايين وانما المصلين في احكام دين المسير وكلاية  
الشريعة عن تنوير المتدعة مع خوف التزلزل بالبدعة وانواع الضلالة لاقدام العائنة الذين كانت  
اخبارهم عن روية الحق في ذلك ولم يكن لهم قدم راسخ في قواعد الاسلام ولا اصل ثابتة معرفة لم يربان  
والاحكام الا في امور جليلة استقرت العادات بها وانما في حجب يحتملوه ومفسدات الدين والاعمال  
المحببة والمتدعين وانما فهم الاسماع والانفعاع بالاتباع على سبيل التلطف والاهل العلم والنسوان  
كل انزلة والسماع الجواب والانفعاع لذلك لا يدركونه في ما بين الحق والباطل والهدى والضلالات والخطوة  
والجبال ولا الصحيح والفسق يخافون على كل منهم ان يكون الساسي الخا جنة كل ادعي في كل ما يدعي اليه ولو كان  
ذلك الضلالة والتجسس وسبب الادعية ولو كان اليه بدعة سخامة الخ جهالة فلهذا يكون مما نزلت  
البينة من هذه الضلالة والضعف وفحق اولى الضعف على العلماء على كل اقل رتبة عار في ذلك الذي وقعت  
المحنة به لتقر البينة الجهد في قسم تلك البينة وكشف الحق في تلك الزرية ونقض البدعة وتقصير الضلالة  
وحل الشبهة وتوضيح الجمالة وبيان المشكل ودفع المعارضة بما يزهق في الحق ذلك من الكتاب والسنة  
او الاجماع او الصحيح والنظر المستطوع والذكر بواسطة الفكر بل هو احيى من جهات الحق كرامة الحق للتحقق  
واجبال الحق وكلمة الصدوق وعلى اولئك لا يكونوا في الحق استماعا وبصائر في ذلك واشياء وذلك من  
اللازم عليهم ما كانت القدرة على ذلك وان ذلك في نفسه غير ذلك ومدة في دينه يكون ذلك عليه مما  
قد رتب عليه كما ان عليه هذا يعرف قدر على اشرار الناس الى سبيل الهدى ودون الحق وكما كان عليه النصع  
في الحق ككافة الحق على ان ذلك لا يكون له الواجب عليه في كل واحد منهم في موضع لم يرد عند وقوع المحنة  
توجب في مخصوص كل شيء ومعمود والنصع والارشاد الى سبيل الضلالة والفت كذا بين ابى وكلور وقد  
عكفنا في على الاعراض عن الاستماع لهذه الاعراض والوقوف في ورطاتها هذه الاوضاع الى ما اقوله متبعا  
لاراءه ومجتد بالافعال السلف التي اثرها الخلف والاراء بالاطلاق لعنات الافكار في مبادي  
الاعتبار لاسما في الكتاب والسنة والاجماع وصحيح الآثار والتفقد لاجوال القلب وعز النفس  
والعلاج لما فيها من الادارة بما في تلكه الذي لا حق تفر في الخي فتزفع الظلمة بعقبات انوار الحقيقة واسرار  
الشريعة ويحيى اثرها في الحق فتكسر دواعي الهوى بسطوة انوار ابرهه من الايمان وغلبة هذا الحق  
على هذا الشيطان وعند ذلك يخرج منها كل راد فينزع على الاستقامة على وفق السلامة ويصلح  
للمساجات للملك الحق ونفوز في القرب بالخطا المروفي وتلك الغاية القصوى مع لوني التي وارب

التي كثر خزين بؤرة غامضة المسلك على الزمام على عقبة كوز صعبة المرام الاعلى كيسر في قلب ربحها الاراض  
 المحكمة على القلوب اعطيت الذنوب كالبجل في على حتى تجلت فيها نوار الحق في نظر اليها بعين اليقين  
 مردود ستر الغيب وروية الايضام فيها ومها شيت ذلك فاعلم ان هذه الطوبى في تحصيل نكاحها هو بطريق  
 الرياضة في اقامة الظواهر ونقصية السرير على وعلا ان ساعد القضاء على ما يحب الله ويرضى وبعد  
 صفه الاحوال ونصب في علم المانة والاعمال في مقامات الاخلاص والانس والاضواء المحبة والذكر وملازمة  
 الفكر في ايقاع الاقاص المحفوظ في القلب بواسطة الكشف الامر حتى يتقوى به المذكر المملوكوت فيجترق  
 في ستره الحجب ويصل الى اساطير الطلب وتحصل البغية بعد الروية لذلك بعين اليقين الهيار لاستنارة القلب  
 بنور الامان ونور السنة ونور العلم وهذا كمن يبعث فيها وهم المثار في روي الفرة امور عجيبة واحوال  
 غريبة بجان فيها الباب اولى الانبصار وارباب المانة والاستبصار كما يعرف كل ذي علم عليم فافهم في  
 مثل هذا الامر وبالله يجمع هو كمن يبعث في كبري نور السعي في الحياة فتمشي به للناس وتستضي  
 به مظاهرات الجمل والانساس وسعي في القناعة به يد يدك ويملك في ذلك الحال الشد فقر اليه  
 وقد قضى لك بان يكون ذلك هنا كمن لم يكن له نور ورية في الدنيا لا ان كان في هذه السعي هو في  
 الاخرة السعي واصل سبيلا فاباكر العقل في ايام المهلة بل تقدر اجاوا لك وجا سعي كل يوم لمفسك  
 وتقرض لثقتك ان رجعت يدك ولا تكن المهمل في شي ما مورك وانظر في كل جادة محملة للنظر او واقعة  
 اختلف فيها اهل العلم والبصر ان كان ذلك قلب تقدر به على بحر الصغور والكدر والا حتى تقدر عليه  
 فان لم يكن فعل ما تقدر عليه وخذ ذلك باحسنه لله تعالى يخلص له الذين نكر والجسبين وتدخل في  
 سحر الاخلاص تحت المذمة التي اقضتها السرية اولئك الذين هداهم الله اولئك هم اولو الالباب وما  
 النفس عليك رضى فكنيت فيه على ظلمة المشكال عروية الصواب فاقبس من انوار سلكها في اخره نور  
 تستضي به في ذلك وياكر والاستنارة في ذلك العلم اسكر حجاب الدنيا في قطعك عن محبة الله اولئك  
 قطاع الطريق على عباد الله الميدين والله اعلم والسلام عليك ورحمت الله وبركاته وراحمك ان احببك  
 جاعلا جديس الخوص الله اعلم **مسئلة** ورجابه وصلاحي في كتابك وهذا على جوابك في امر ما  
 عومضت فيه مرتزج هذه الصبية اتزوجها ابوها وقال به محمد عاوي رashed المعوي في هذه  
 الرقعة التي وصلت اليها انك انك الفخر والمهر عليه عند المسلم لا اعني لها وهاها وارة موروثة ارات  
 الزوج او هي فان كانا في هذا بانه اكثر القول والمعز له في المناخين فقد صدق ان شهدك له به  
 الاحكام واهل هذا الزمان الحكم وان كان له ابيه في المولدين كما في المخرين كانت تذكر دعوى شهد  
 اثار وسلف والمسلم على خلاف ما اذعي ونحن على ذلك ان شهد الله القائلين بما سمع وكل ما كان  
 هذا فيما فعله موثرا ولا تفتيا في الكتب فقل بل الاكثر والاصح والاشهر والارجح والاظهر من  
 ويقول انها خير رواها موقوف على الرضى بعد البلوغ كالتيمة اذا بلغت والامة متحصلة  
 والاول الذي قاله ان اكثر في نارا الا قديم غريب والله العار فيه والشهد قريب ونحن  
 يحمل الله الزناه ولا تخطي في الدين وعلمها وراهم وكل من ما نوى وعليه ما نوى وما قوله في الجدي في

الشرع اقا ويلكثير في الاجور للناس ان يتعلق كل واحد منهم بقول فكان في هذا الوجه قوله اطاق  
ان يكون قوله من لقاع العود هاويا تحت الوهن في هوة البطالة انا لا يجوز ان يتعلق بشي بالباطل  
ولا العود على سبيل الاختيار عن الاعتراف لنا هلا على وجه المسابقة فهو النفس في العمل على الانزلا  
لمنع الضرورة الواسع منها قبول الاختصة الفائزة شرعا ووالعجب ان يستعين لنفسه العلق في  
المختلف فيه بالاي يقول يراه لا يجوز لغيره ان يتعلق بغيره مما البصر اعدول ولعله فيما البصر والبصر منه  
ان هذا لما يتحكم وقلة العدل لانه لا يحسم الانصاف في شي ومقتضاه ان لا يجوز لغيره الخلاف يراه في  
الاي او لما رآه من اهل الاري جاز لغيره ان لا يجوز له ما استجازه ولا هذا هو التحليل بعينه والار  
جاز هذا لم يحل لكل لم يحل له الا اخرج الاجتهاد في الاري بشي والعيب نوع ضلال وادرك الى  
البركة عند الخالق في القول والعدل على الاري كذا بل هذا محض الباطل لانه يخر الابطال اما اجمع بحواسه  
عليها هل الحق المسلم به القول بالاري لاهل الاري والعدل على الاري في موضع الاري على خطية  
في الدين بعضهم بعض مما يتبينت الاراد ولا ترك لولاية بعضهم بعض ولا منع لبعضهم بعض عن القول  
ولا العمل على كل ما يراه مدرك في الاري او لا يراه مدرك في الاري وهذا هو الصحيح ولا يصح  
في الحق سواء فلا تكون في روية منه فانه الحق وباطل اعداه استدلاله ذلك والالباب باذنه والامح  
والسنة والكتب يتبع بذكرها الوصف ولا ينكرها الا اهل العلم والضعف ولقد قوا وقول الحق  
ان على كل من نظر اراد ان يعمل بشي مما اختلف فيه اهل العلم والبصر ان يجتهد في احوال ما عليه ان  
يجتهد في الاري فيما لم يأت فيه قول من ابراهيم احد في الاري وعليه ان ياخذ بالاصوب مما يراه الى الحق اقرب  
ولا يجوز له ان يعدل عن الذي يراه اعدول ولو قالوا خلاف ذلك وعمل بضمان لا ان يري ذلك بصيرة  
اعدل في الاري فينتقل اليه ولا يعطى نفسه فيلصق عليه ولم يكن لينظر في ذلك المشاورة لمن يرجو به  
الاستدلال على ذلك اهل العلم والورع في الدين كما عليه فيما لم يأت فيه قول من كما عليه فيما لا يعلم  
فيه شيئا يبصر عدله فانه لم يكن يحرم على اعدول واخذه وكانه في مثل هذا قيل ان عليه ان يجتهد ولعله  
اريد في طلب السلامة من جهة على قدر مبلغ طاقته في العمل على اعدول كما كان يجتهد جابر بن زيد  
وليس عليه الا يستطيع ولا يستطيع لم يتحمل عزات نفسه بصيرة يبصر بها اعدول الاراد الا ان يرى  
لاعدولها عند عدم المعبر لها او القدر على بلوغه وذلك غاية الجهد منه وذلك طاقته وعليه ما طاق  
عند لزوم ما طاق وذلك للزوم العزيمة وقد قيل لانه من ياخذ بالاراد في اهل العلم والاول  
اصح الاسماء عند الجمل بل علم القابيلين وافضلهم في الدين وكذلك كانوا على حال في كل حال فالنظير اخي  
في قول اهل العلم والى قول اهل هذا القابل كيف كان بينهما البون البين فالحق لنا ظن ان لا بعد  
ما ليس وحظا ابراهيم الشمس وانما حيث التمسنا القول الوجه الحق في هذا الاطلاق ما يمنع للناس  
على حال لم يعدل سبيلا الى ذلك واقوله في الجواب والا قاول كل قول اصح والاراد كان محتمل  
لوجوه لانه ينطوي على الدين والاري جميعا واسما علم الاراد هو اري شي منها يريد اوانه ارسل  
القول لاسما على غير وجهه وقصد لشي منها وذلك مما كان قد يتكلم لشي الحبر ان بالاعلم

وينطبق المصير على ما لا يهتم وبسبب الغنى الجاهل بما يعجز عن إدراكه العاقل ونحن على الشريعة  
 بالتفصيل في هذا الحكم فنقول ان كان لا بد من الاقوال في الدين فالدين لا يصح فيه الاختلاف فلهذا ولا يجوز  
 والحق في كل الحق في دينه ولا يكون ذلك الا في واحد وعلى الجميع وروى التكليف انما يتناول ذلك الواحد بدس  
 ولا بد من ذلك الواحد هو الموافق في الحق حكم الكتاب والسنة او الاجماع وسواء باطل والباطل لا يصح وان  
 كثير فلا يجوز ولو كان عليه في غير المثل جميع من في الموضع فالحق في ذلك المنفرد او اجلا الخالف الباطل والحق في الحق  
 لمزاحة لانه الحق وماذا بعد الحق الا الضلال فاقصروا وان كانت الاقوال في الدين خارجة في حكم الدين على  
 خلاف الدين يراى يدين كانت باطلا وباطل ان يقال في شيء الباطل انه اصح والاخر لانه ليس في شيء منه صحيح  
 وان كان لا بد من ذلك في الرأي فاختلف فيه بالرأي اهلا الذي في موضع الرأي في القول في ذلك على الصحيح انه قد  
 يكون حكمه مقتضى في شيء ليس شيء عدل شيء ولا اصح شيء وفي شيء قد يكون شيء صحيح شيء وكلما كانت حجة أقوى  
 وعلمه ارفع واصوب كان الاوجه والاصح والاشبه والارجح وانما كانت في اللغة عند بعض المتأخرين ووقع  
 انفس فيها وفي المصم في حق أحسن وليس ذلك المآل في المقارن وانما المآل ان ينظر في الاربع موقوف  
 على نظر ذي نظر معلوم لا يصح المساس بغيره وانظر في الرأي الى غيره والرأي ينظر في الاصح للقول والعمل  
 على كل ما يراه الحق وهذا لا يجوز لانه المآل والبطل والضلال لا رغبة لاجابة الرأي باطلا والحق في ذلك  
 القول بانه ليس الا اصح مقصود على نظر احد معلوم واهل البصر في حق اهلا العلم كالأول في كل المستفتين  
 والياس اهلا العلم اذ لو كان لا بد من ذلك وكان لا يجوز عاورة اصحابه اصح ولور الحق عن نظر صمعيه عاورة  
 اصح بطلت الا حري ولو وقع ذلك وقع حكم الكتاب والسنة او الاجماع الذي لا يصح القول بضده ولا العمل  
 عليه خلافا ولكن في امور دينه وجميع المسلمين ان يكون هذا باطلا لان ذلك معنى في الرأي وهذا معنى  
 في الدين ولا يجوز وضع الذي في الدين ولا الدين في الرأي باجماع اهلا الحق والمسلم على ذلك والحق في حوزي  
 قلبه يقدر به على الرأي انظر في الرأي ان يكون المستفتي في قلبه وان يجتهد في الاصح لانه ويعمل  
 باعدله ويستبين له عدله والمستفتي للفق في الحق تبع اذ لم يكن له قدرة على الاستدلال فانت نفسه  
 على معرفة الاصح بل ربما كان المحذور في موضع ما يختلف عليه اهلا العلم فيه اذ كانوا على منزلة في العلم والولاية  
 والورع على حري العول ونفسه واردة اصابته الحق في قصده على اصحابه في انما بينت المنازلة في اول  
 اولي وان كانا على حالة في الولاية فالاعلم احق في حقه ان يبيع فان كانوا سواء فالافضل افضل ان يسمع ه  
 وانما الى غير ذلك من المسئلة لم يسمع العالم ان يعنف في الرأي فيقول اهلا العلم الذي لا يتألفا قاله من  
 الرأي ولو كان لا يرى ما يرى ويرى ما لا يرى فان كل اهلا رأي ان يرى ويقول غايى ويعد علمه يرى ولا  
 يتجأ وزعلى سبيل الاختيار اعدله ما يراه والرأي في العدل اعدله فان عدله عنه بضده وعمل على غيره والرأي  
 مختار اكانما ولو كان غيره ويرى ذلك الذي يعمل عليه اعدله لان العدل في حقه هو اعدله وقد قال  
 الشيخ ابو سعيد محمد امدان تارك العدل على الآراء عن بصيرة منه اخذ الجور على معنى قوله والحق في  
 هذا ما قاله الاختلاف الجور جاور الجور الظاهر ان لا يشهدك الا ان يتوهم ركنه ويرجع فيه فيعمل  
 على عدل ما يراه اعدله وان تكافأ المرأة المختلفة في شيء عند في العول ولم يكن له شيء منها اعدله من

شيء كان له ان يعمل بها شأونه ان يعمل على هذه قوة على الاخرى كما في وما قوله في الجواب ولا يجوز الاخذ  
 بالخصومة وبالاجسام من الاخذ بالضرورة فيما يجوز الاخذ به عند الضرورة فكان مختاراً في الصواب  
 في جملة والقول بالتفصيل لرجوع الخصم فيه منقطع وانما ينظر فيه انه انما يذهب في هذا في المختلف فيه بالاراي  
 ويقول ان كل من اصر الخوف في شئاً باحتة والاباحة لمعطع حظر سيروا يا وكون ذلك كالمراي في المختلف في الاراي  
 عليه بالاضافة فتلك رايه في الاسلام رخصة وقد يكون في بعض ولا اختلافات بالاراي في الاراي لاسيما في امور  
 مناصرة باحكام هذه الصبغة هذا في جنب هذا رخصة وعلى العكس في العكس في الخيار والاضافة والميراث  
 والطلاق وكذلك اختلاف فيهما وفي الاصطفاة بالاجماع الناطقين وان كان الخيار هو الاصح عند الرب  
 الصابرين والاولين والآخرين والاخذ بالضرورة عند ضرورة الضرورة جازر وليس هذا بالضرورة في شئ بل انما  
 هو رخصة في الجملة لم يرد لها وكان الخوف عليه ابتاعاً في بعض الاحكام ولم يرد على علمه عند ولا يراه ان  
 يكون رهاضاً لها وليس رخصة في حق من نفسه وعند غيره مثل ما يرى كذلك ولا بالاضافة اليه  
 وانما هي في حق من علمها بل هو اهل الاراي وعلى كل في هذا واماله ان يعمل بالاعتماد على ما وما يختلف ذلك  
 بالاضافة الى الناطقين والاشخاص كما اختلف في اصل ذلك بالاراي والبصر المسمى بما في الصحيح بطلان على كل  
 ان يكون على ما كان في رايه اعد في حق كل واحد بالاضافة اليه في الصحيح بالانكسار في ذلك كانت في حجة متساوية  
 وان كانت هي في حق غيره متساوية فقولوا بقوله في قوله في المسألة لم يجب الاحتياط في وجه الخوف في الحق وما قوله  
 في الجواب والاخذ بالي على الجمهور هو الحق لا ترى القول في الذي يستعمل القول فيمنع من اجتنابه فكانه  
 مضطرب لان الآية ليست بدالة على ما قاله بل كما في منافقة لما قاله في قوله لا بد من الاحتياط في الجمهور مطلقاً  
 كبر كان وعلى ما يوجد كان والآية تقتضي في معرض الشك والمصلحة للاستماع للقول المختلف في المباح لا  
 حسم وقيل ما فتح الله الله كان عليه الجمهور او الواحد المستور او غيره اذا بانه جسر قوله والبصر قوله على  
 غيره مما سواه ولو اصر غيره غير البصر لان كل ان ينبع احسن البصر واحسن من بصره وانما هو غيره  
 واحد البصر وسواء قال ذلك البصر هو الجمهور وغيره هو الجمهور او غير مشهور فكله سواء وانما هو حيث بان له  
 الحق كان معدود حيث صح مع الاصح اخذ به ولو كان ذلك في الاراي من بصر وجه الاراي من يفسر لانه استحسن  
 الاصح في المختلف فيه بالاراي في الراجح راي واحد وهذا هو الصحيح لا غير ولانه يجهل خطأ الجمهور كما  
 يجهل خطأ الواحد ويجهل ضعف قول الجمهور كما انه يجهل ضعف قول الواحد بل ما كان الواحد اقرى نظراً في العلم  
 والجمهور يدرى بغير غيره من فائدة غلبت على الجمهور وروية وكلت البصائر في ذلك الاول هذا هو الغالب  
 على العلماء والناس منهم وان كانوا على ما هم ينسب العلم به ليسهم البصائر المشددة والرواية البعيدة والمستصحبون  
 الذين صفت غرايرهم واستأثرت بغير العلم العربي في قولهم ونظر البصائر في العلم بعين البصيرة  
 وباشرة اسرار العلم الدينية الصحيح المعروف في العلم في الدرجة الرابعة والاجازة كالتسليم في مسيرهم  
 ائمة من اهل المذهب الموقر في الصحيح وراي الجمهور في الدين المنشآت في حجة الحقيقة على الصواب قليل لا  
 ترى ان يفسر الذين وجد انهم انهم ومنشأ علمهم عند البلوغ الدرجة الاولى هذا الشيخ رحمه الله  
 سبحانه جعل رخصة للناس الاضغاض واستحب الحق على الهدى ولما احتدل هذا كله وامكن في الحق فجاز له



يكن في الدين تقليد في الحق لعزيمه او كتابه بل على نقي لم يفسح كان ذلك كذلك في النظر فلا بد من العلم في الحق  
في القول وفي العمل ولو كان لا امواله كانت حجة في هذا منه وعليه لان الجمهور في الأصل في هذه المسئلة  
اما كان على القول بالجار هذه الصبية فيا سيجل السد العظيم فلهذا لهذا الحق هذه المداومات في  
الكلام وهذه المناقضات في المحاكم مرانه لتخط العشوى ونفسه الشوى لانه يقول لان هذا الذي عليه  
الجمهور هو الحق وانه عدل عنه فلهذا خذ به كيف هذا كاستحبه له ان يكون في الأصل ليل قد سجي بقوله لا يعلم  
وسيجل بالايهم بل قد كان ينبغي في هذا التفكير قبل الكلام والنوثر على الاقدم قبل المتأخر على الاحكام  
لان ذلك الواجب حق للمدعى ولعله ظن ان الجمهور على القول بالجار لها وذلك ظن بعيد لانه لم يكن في آثار السلف  
الا نادر لما شهور بها بانها في المناخين فانتشره واذا جاز للاخير تركا عليه جمهور الاولين جاز لم يعلم  
تركها هم عليه كما جاز لم ولا سيما على قوله لا قول الجمهور والاولين في هذا وامثاله لانهم اقوى نظر اوهو  
اصغبه كل والا كانت هذه الملاحظة الباطلة والمراجعة الفاسدة وقد يتبعها ما سجي في هذا علمه في العام  
والضعيف وان فيه على عاقل القول كفايه واما قوله في الجواب فكل من يعطى رخصة وخالف بها  
طاعه الفقه العلاء اخذ به فذلك لا يجوز ولا يجوز بقوله وصلة الامور كان في التتقيق في الكلام  
المستخرج على غير اسلوب واحد المعنى في الظاهر وقد اريد به التردد والنقص في المباني عن تمام المعاني  
واسد اعلم بالارادتها اطلق القول به انه العموم وانه في معرض العموم لارادتها خصوصه وقصد به المخالف  
بالا على عدم تغير في الصبية التي زوجها ابوها اهلها فليت شعري في هذا فينا اى شؤ في الاراد  
وفي غايه النظر انه ارادته التناق في الحق عذبه ويرى في الارايها الجار والمصوب لهذا القول الذي عليه  
الفقهاء الكبار ولو كان عن صحيح او متابع لدي بصرانه في نفس الكلام يرمي الى تضعيف هذا الذي تقوية الاخر  
عليه ونزول المتبع لم يدعى لارادتها ولعمري انه في ذلك خلافا للمدحة خلافا لقول هذا القائل به بالقدرة  
لانه المتبع ليس صحيح معه حسن اخذ به بعد ما باله للمعرب اعرب فكان في ذلك الموافق لاراي الكبار  
والمشهور من البلقاء والمخالف في الاراي على اجتهاد منه في العدل لمخالفه لاراي وليك الذين هم بوزا  
الالباب هذا هم اسد وليكهم اولوا الاباب وانه لموافق الجمع في الدين واسد الموافق للصواب ولا عيب عليه  
في ذلك لانه موضع مدح وجزل راع نعم واما العيب على عليه في ذلك عيب لانه ربما اخطا عيب ومقال غير  
الصدق اخيب والباري على مكان في الدين المتبع لسبيل المؤمنين الكاين في العدل على الحق المبين كذا ان  
ذلك من المجال كما كان المجال ان يكون في اتباع الحق صليح الامور لانه ما ذك في اتباع الباطل المحمور وبخاصة  
في الثاني على الجمهور واضرر ذلك اجتهاد البدع واثارة الشرع وفي كل هذا خصوص وعموم وكذا كان في  
الدين لم كانت للاء صفة تارة وادها واشتر واما قوله في الجواب وقد قال الذي صلي الله عليه وسلم  
فاستفت قلبك يا اوصية وان افوتك فلو لا اختيار احسن للاعوانة لما قال ذلك اسد عليه السلام  
واسد اعلم فصحيح القول بعدله صحيح وان كان في الخطا في صورة الخصوص فان في المعنى على العموم وسئل بعد  
على كل قادر على مثل ذلك مبلغ طائفة والحديث مشهور وفي الكتب فانور وفي العوارع عرق فسمع من  
ثابت راسخ يمكن صحيح في مشكور لكنه راسخ دليل لاوضح سبيل على خلافا قاله انما يجوز لنا ان يتناق



كل واحد منهم يقول مطلقا والعجب العجيب والقول المريب ان يكون يجوز لكل واحد اهل الرأي ان يقول  
بما به مآراءه على ما يرى من الاصل لا يكون له ان يجعل به ولا يعزى من اعمالنا ظنين عدلا او انه يكون له الا يقول  
والناس ولو ارادوا ان ياروا عدله وانهم عجزوا عن ادله واقوى في برهانه واجسن ان هذا القول يختلف بوفق  
عدمه بل لانه موضع عطاء محض لا يتعلق بذلك الكتاب والسنة والاصح فذلك واضفوله اربع شهادات على  
ان ذلك فاسد وان لم ينافه غير مساع فلا كتاب السليمة ابدأ وكفى بالآية ونكلا راية الدين نصبا  
ستشهد دليل على ان هذا الاطلاق في المجال كان زلقا قلبا في السمع وهو شديد لانه لا معنى للاس  
بذلك لانه في استماع القول لا يتابع اجسده الاستيعاق في القول كما يراه اجسده في القول اعلم اني وجوبه  
وحده الخ نظر البصر واستدل في العمل عليه انك لا قلب بقدره على ذلك هذا لا يتساق في الالساب  
عند اول الباب سواء ولو كان غير هذا خرج الارجح والاصح لذكر على وجه العبث لا يستعان عند وجود  
ما عليه الجمهور والقول في الشيء المختلف فيه بالاراي على قوله لو كان شأني الله ورسوله في ذلك بل ذلك  
ليأخذ كما يراه اعلم وبطلان اجسده الصريح والاجسود وكان زوجه اجسود على معنى السليمة فذلك  
الارجح معنى في الروم وضما وانما هو على الاختيار في طلب الفضيلة وكل في هذا نظر لنفسه وهو لم يكن له نور  
قلبي بقدره على ان يري به البرهان الارح ويستدل به على المصح وعدم مستدله على ذلك وانما يختلف  
عليه الذين هم يستدل وكانوا معه في كل جانه في حكم الظاهر والعلم والبرهان والفضل على منزلة فما لك  
على الاصح يرجع الامر اليه فان اري التفت في ذلك ما عليه الأكثر ابل لانه اخذ به وان جاك في صلاته تركه  
الى غيره ولو اراد المسلم ان يتجوز لنفسه في ذلك السلامة فيها وذلك هو الحق في حقه فان تركه محتسرا وعمل  
على خلافه راقا وبلا المسلم من خضا كان كانه في تائه يخرج من اختلاف والتميل الى الله اشهد  
ان لا يكون ذلك التساهل والميل الى الترخيص في موضع الحاجة الى الاخرصة يكون الاعراضية النفس والشيء  
على ابعاب الشهور واستدلالها بواسطة الهوى كونه اعدا ونظرا اخفي في هذا وحده الحق في كل حال  
وحاسب كل اري قال وياكر النظر الى مقال وكل الى مقال والفرق بينهما كل مجزوء والتقليد في الدين لا يجد  
والبشر كائنا كانا وكان بينهم وبين هذا العلم المسلم ولو كان في الفضل والاعمال كاي يكون عرس  
الخطاب رضاه عنه او كان في العلم كاي عرس جابر برزده حمها الله وبلغ في خبر وعلم الشريعة  
بلاغه الشيخ ابي سعيد محمد بن احمد بن ابي طالب في دين الله تبارك وتعالى واعلم انك حيث جيت  
تلفس المحنة لصحة قاله محمد بن عامر بن شداد الاطلاع للناس في هذا المعنى محمد بن احمد بن احمد لانه  
مصرح الخطا جزا وانما يجب ان يخطى لكل امرئ من شئ وخطا ان لا يخرج في النظر عن احد وجهين  
في الجملة لانه انما ان يكون على علم او جهل وكل واحد منهما يحتمل المعنيين في علمه وهذا الدين والاراي وان علم  
انفرد كاي جسد يمكن ان يكون في ذلك على كذا على القطع لا حكم له في موضع الاحتمال على حسن الظن به  
كما لا تحكم عليه بسوء الظن في ذلك وان كان لا بد من ان يكون على شئ منها فالعلم غيب لا يدرك بالجمع بين  
في حقه في هذا الحق في الحكم بالسلامة وله فيه والهدى كيه جميعا وافرد بوجوده لا يمكن على الغيب احتمال  
اكثر في حقه فلذلك يجب ان يقطع عليه شئ منها وتكلم على الشبهة فيه فقل ان كان قال ذلك وهو يعلم

الحق خلافه وانما زلت لسانه عن الحق بخلافه ونسيان افاده لمعذوره والهلكة ساء وان كان على الحق منه  
 لما قلنا الحق في العباد عن الحق بالهمن ذلك وانما على حسن الظن انظر به ذلك وان كان قد كان ذلك منه على  
 جهالة بالاصل او بحج المضاد له وانما قال ذلك على ما عنده ان حق واقفي به بالعلم كان ذلك قوله قدّم عن  
 موضع العدل او فيها حيث لا تهاكت او هاتر اسطاط يظنون صادرة عن غير دليل على فصل السبيل  
 وانما لفي هذا الاعتقاد ان يكون ذلك قد كان عن كماله من قبل ان يقره لا عن وجه الحق في الرأي رايه  
 وقال لا يقبل ولا يري لانه قال بالاربي فصادم الاجماع فانكسر عليه رايه فسادا سواء جهل بالاصل في ذلك او  
 علمه فظن في نفسه ان الحق له بالاربي واسع على وجه الاجتهاد منه في العدل بالامناع لما جسد عقله  
 وتلك الحكمة سواء وكله لا يستدبر فيه وان كان ذلك منه بد من فالمرئ اعظم الالدين بخلاف الحق في الحق حكمه  
 مبتدع في الدين بالاختلاف فله عرا حرام المسلمين الا وان هذه الالوجه الممكن في معنى الاجماع لما يكون  
 بالحق على الاثر في كل حال والغالب على الظن فيه انما ان هذا على وجه التمسك بالاصل فيه بالظن  
 منه فيه انه الحق وعرض ان يجره عليه لانه موضع ليس واشكال وهو عليه ما لم يستمر او فيه صراحا  
 ومما انكشف له على شئ من تلك الوجوه ان لا وجه حيث تزلزلها واليه يصح عليه شئ لم يحكم له في ذلك بالسلامة  
 ولا عليه بالهلكة ما كان في الاحتمالات بها في الظاهر في حقه متفاد بله وان كان لا يجعل له في نفس القول لا  
 وجه الخطا للصواب في الحق ولا يمكن في حقيقة اصل الا لا وجه واحد من وجهين في ذلك وهو ان يكون  
 على ما يكون فيه بر ما ساء او يكون فيه ظاهرا على ما كان ذلك بالاصافا انه لا يصح معه غير ذلك ولا  
 عليه ان يحكم فيه لانه لا الاحكام لا يجزى على الا على الواحدة وانتهى اشكاله احتمل له الوجه الاول والآخر  
 معا بحال ومضى مع عليه كوجه الوجه الاول في هذا لم يقول في الحق احتملا لسلامة والهلكة على الاخرى  
 لانها كلها مواضع هلكا ومتى صح له في الظاهر انه على الوجه الاول كان على حكم السلامة في الظاهر وكذلك  
 عند الله وعند نفسه ان كان كذلك في الباطن وكل في هذا مخصوص به فله في صوكول الى شخص به مما صح  
 معه وما لم يصح معه ذلك لا هذا لم يحله ان يقطع عليه بشئ على الظن لان الظن في مثل هذا لا يغني عن الحق  
 شيئا بل حكمه يكون معطى ما كان عليه من رايه او برأيه او فوفد وصح معه الخطا والحق كذلك لانه  
 موضع اشكال وليس واثم لا لكنه ينبغي لم تقرر وامكنه ان يكشف له ولا سيما في الولي وكذلك لم يحتمل له  
 وجه السلامة يكون علمه كان له وليا وامكنه ان يقر بخطاه ويذكره على الحق ولا بد له من العلم القريب  
 والصحيح والاستقامة له ذلك لا ذلك وحقة عليه علمه لم يكن له وليا ان ينسب له في ذلك اوجه ويذكره على  
 الصواب بحاله ويهديه الى الشئ بحاله اذا امكنه ذلك وقد روي عليه ورجحه منه القول ولا اليسر ورويته  
 على الحق ورجحه عن ذلك المعقود كانت له سعة في السكوت على الصبح فان خيف منه ان يكون قوله فتنة  
 على الناس في دينهم كان من الواجب له ان يستر ويعين ويعين ويروى عن طريقه في قوله عليه والحق بما  
 يترهقه ويدفعه ويرهقه لئلا يضر به عن دينه وشأنه احد له سلم ولا سيما في جضع والا يلقي  
 فيه بالتمسك له هذه الاساسة لا مستطافضه في الناس وانفسان على حال الالتباس والتلقي  
 له عوام المسلمين بالقبول لضعف منهم عن الوصول بسبل الاصول لا معرفة باطله وخطا قائله لا

بدو الكنت

لا بد لكشف الحق لا رهاق الباطل مع الرجية لزالة البلية وحصول الغنية بالبركة الواجبة الحق  
والرجية عن الغي التي كلمة الصدق والتجدي لم تكن تقع فيه على ما يتخلل به وذلك هو الله سبحانه على كل  
عباده المخصوصين لزوم ذلك وجود الغيرة لهم على القيام به به عند عدم الثقات على الدين أو النفس  
أو المال ولله الفضل في موضع الوسيلة وعلى العامة أن تنسج القصة في الحق ولا يجوز لهم التنطع بها  
لخالفتهم وكما يكون الكتاب والسنة يكون الإجماع واختلف فيه أهل العلم وشيئا لا يري كان الحق فيه ما  
قد ثبت لك في القوي والضعيف في العلم وعلى ذلك من قال لا ينبغي صلى الله عليه وسلم الصافي كما لا يجوز  
بأيهم أقدمت هذينهم وهما كان الاختلاف في الدين برأيي وبين كان الحق في واحد يصيب على الناس  
خلافه وعلى الناس أن يكونوا على الحق ولا يسهم بمجاوزته إلى غير الله الباطل وأقوالهم من سلم وقصة الحق  
في ذلك الباطل المعاند للحق فيحق الحق في ذلك لا يبرأ منه ولا يقف عنه ولا يشترط واحد فله الحق الذي لا يراه  
وعلمه علم الحق في أن عبادة الناس ولا يكتفه في مجال الحاجة إليه ولا يشترطه في قنابل ولا يذكر خلافه  
عليها المباني وأمره بوجوه الشقاق وكلفه الشقاق لكنه إن رأى القوم منه لا يصبغ ولا يلتفت إليه ولا  
يسهم وليس في قولهم الحق ولم يبق في النظر إلى ذلك حله كما ييسر المسلم وقبوله وهو لا يسلم وما  
يسلم أهل الحق والى استقامته وقبول الخلا في الدين لا يصبغ في الغالب لم يكن في المعاصرة فائدة تقع وكان  
السكون في الأمانة فيه أوى ولا اشتغال بما فيه الميزان في وان خيف ضرره ولم يرج على عجل الفعول  
والإسلام المساك عنه على حسب معانيه في الآخرة في مثل هذا عن الشيعة في معبوده وإخراج عن جد  
القدرة في النصح في شيء وكذلك لا أخذ باليد المحبس والجاهدة لأهل البقي السبب فيلخص به على الظاهر  
الغبي ولا امتناع على أبي حنيفة في الباغي الأمر أبعد وسو له والمسلم عن ذلك ولا يقتل على ذلك والداعي  
فذلك حاصل من أن ما وعليه إمام أو يقوم في ذلك مقامه في الإسلام والله أعلم وفي الكلام على هذا الفصل  
في بيان الحكمه على ضرب من أسامة وموضع خصوصه وعقدوه فليس هذا مجال التفصيل لذلك  
واستبنا أخى نظري في جميع هذا لا ناخذ بشيء منه إلا ما كان غدا وأجهلت شيئا وجفت خفي عليك أمرو  
فلسن عما هل الخيرة به من الدين يمشون الله تعالى فأوليكهم العلماء أجمعوا والفقهاء صدقوا بهم فافقنا  
وبانوارهم فاهتدوا بهم الأئمة ويزوروا يقول هذه الأمم قولا الناس لما الجنة صفوة الاصفياء الاتقياء  
وخليفتهم الأبياء وأما الذي في أرضه سرج الأربعة كل واحد منهم مصباح زانه يستضيئ به أهل  
عصره وإياك وعالمك في الدنيا الما يلي في الدنيا المقابر على شؤات فاهم في مجال التهمة  
على الذين يسووا بآبائهم على ذلك كما جرت في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلماء  
أصناد أسد على عماره وعلى ربه فالريد خلوا في الدنيا وبخاطم السلطان فاذ فعلوا ذلك فقد جازوا  
أسد وسو له فاجزوه وهم وأتهمهم على دينهم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأما جابر بن أيوب  
جابر بن عيسى مكنى سبيد ومنه في تفسير فالحمد للكتاب  
الحمد لله الذي أنزل الفرقان على عبده وأسطة الامين جبريل مصداق لما بين يديه من التوراة  
والانجيل ليكون نذير أو يخرج الناس من الظلمات إلى النور مهدى إلى النور والامور

هي

وبشعر المؤمنين الذين هم نور الصالحات انهم اجزاء كبيرة من الذين لا يؤمنون بالآخر واستكملوا في الكفر  
 والخرق ابواب الانبياء سيدعون نور الله في المعاد وسيصلون سعيراً انهم يعلمون الا ان كان ارادة  
 فاجتمع على الامر الغيب اليقظ الشاهد ففرع به اسمع مع اسم السبل يوراني في الباب اولي الذي والنصا بر  
 تشويقاً وتحميماً وتكريراً وادرج في طيحه برغم انهم قد يتعرفون صيات انوار اذهارهم ودرج يكون لا يحد  
 حقائق مصونات اسرارها انهم تدي بالكشف الذي يكونون ينظر فكان بصيراً وحلاً كمال ساعة بلا سعة  
 مطامع كلامه على حال براعة مقاطع ختامه فكان به خبيراً وحلي بطولع الواع جوارهم فواضع صوارم  
 حواميع انكلامه بسلف لبها المحالات تقويمه وابان مع عالم صواطع الهدى ولما كن معانم الشقي ومكان من  
 مظلم النور كظهور طلع اذلة انوار منارهم وبما مع اسرار معاني انكا را حبان لمز الان الذي اراد شكره وعرض  
 ابواب معاني ما دنا في اياته على سائر اقنق بالنقص والزيادة في اياته وكان العبار العجيج والمعبار العجيج يحكم  
 الهيات مجزئ في النظام على الخلا في الكلام لا يقتل الزل في المحكام او في شئ ولا انبياء جلاله ولو كان عند غير  
 الله وحده اظهر اختلافاً فاكبراً على انه في تاليف كلامه وعجيب نظامه لانه تركيب العاطفة العجيبة و  
 على مناهي معانيه الغريبة مع شدة ايجان وقد افنى كونا عجان وراهم فطناً انهم صمد نظراً في شري  
 لذلك جميع العالمين انما نور الله اوسورة في صورة شكله وفي هم يدركه ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً والصلوات  
 والسلام على نبينا محمد عار كالملة محمد النبي التي اراد اسبحه هالة هلال وجوه في قبة سما  
 بهجة الذين ربيته لنجعل في الناس قراوساً منيرين وعلى آله الطهارة العجايب وجميع العالمين  
 تظهروا **اما بعد** فقد انكشف بنور الحق البهتان وصار الاوطار العجائب ان الله لا سبيل الى الوصول  
 الى الله والغور في بقائه به بالسعارة الابدية والشم بالنداءات السردية الا بوجود اربعة واسم  
 اليه في منار الهداية على انوار العلم في عتبات الجمل لا ندر لم يكن له نور من نور فاما النور يستدل به  
 وذلك هو العلم النافع والعلم هو الدليل على قصد السبيل الى الملك الجليل والعلم كمال القرآن وهو الدليل  
 والاعادة والعلم نفسانية وتاويل فهو الهدى والنور والشفاء لما في الصدور واول ما في الصدور وادوار  
 النجور طوبى لمن كان على عافاة ذكره واقفاً وتبعه اسراره طائفاً فانه الروح الدثني والسبب  
 الاول في الذي يتفاوت بهما ومرتبة ضلوعه وهلك قدره نعم لكن على غير معرفة تبا ويدل لا يصح ان يكون  
 تابعاً للدليل حق يكون في حقه كذلك كلاً بل بما في عليه على غير ذلك ان تعبه اسراره وتحرقه انوار وتوقه  
 جنان بهما لم يكن في عوهم ذامهم واقفهم فاضحية على غيرة واذ كان العلم في خلاشك انه هكذا ولم تكن  
 هذه التفاسير التي على المخالفين لا هلالاً مستقامة في الدين لعنة الحق في ذلك حالية كونهما عذلاب  
 التاويل ليست عليه صار كانه صولاً عابثاً في ذلك كبر العنانية لاسم الله لمجد له لا لعدله  
 اصحاباً نفساً يرجع بالحق اليه ويقتضي ثبوت فعله عليه وما نحن في هذا المنهاج لكثرة الطلب  
 الاجتاج مريض خوفي في الله على ولا حقه في ذلك اتي مع كوني من فعله القصود في حضيض  
 الصنع على الترتيب في رزق هذا الرقا الشرب البارخ العالي السامخ المنيف واهجاني في همة  
 الشروع فيه لفتح مباركة على سبيل التوسط قصداً بين الاقلال الجمل والاسهاب المله فاب

الاستيفاء لجميع معانيه حتى يوفى على أقاصيه لا مطلع له بالهية لكونه كان محور الأركان وعمود المنابر  
 وعوضاً للابصار التي لا تملكه ولا تقدر وكيف كان هو المبدأ والمغيب لجميع المعاني والاعتناء المستوفى  
 على الصنيع لجميع الأعمار قبل البلوغ إلى آخره مثلاً يوفق على عباده هذا وفيه إدور وعلم الناس  
 ما لا يدر منه المبدأ والمفارقة كل عمل له وشأنه ليكون المقارن عن نسبة الجنب والخطا كما لا بد  
**واسميه** ان من اسم على بتمامه وفضله وأكرامه مقال لا يتزيل لا دركه جفا ينفذ بالنا وبلد وانا به  
 سبحة القوس ولدي اسأل ان يفتح لي باب وان يفتح لي في القول والعمل على المصائب والنجاة اليه بل من  
 توكلاً لتضرع فان ادريه ليعرف بالاقالة وعنازل الرمي وباديه وهو الموفق لا غيره وبه التوفيق وهذا  
 حين لا يتلذذ به لئلا يفتنه انك جميع الدعاء فعال لما تشاء **سورة فاتحة الكتاب** وتفتح امر القرآن  
 والاساس وتفتح كل شيء اوله ولله اصله واساسه مبداءه واجتها هذا لافتح الكتاب بها  
 وانظروا على سبائك الشاهد على الصنائع والاسماء والآلة على كيفية التوحيد وكيفية التبريد واجتواها  
 على تسخير مدارج الوصول للناس على معارج العلم والعمل الصالح وتكون السبحة او بالاقامة على طرقت  
 الاستقامة التي ليس شيء في الوجود الا لاجلها موجود مع ما اشتملت عليه من القصاص اخباراً عن  
 حال المؤمنين والمؤمنات والافعال التي وفي خلاصة كما تضرع وحضار النبوة بالوعد والوعيد لمن  
 لحنها ولمصل وعن حقيقة الاستقامة من على الجنة وفيها الجنة وما فيها وما كانها فكان التفضل  
 لمعانيها وفيها المبدأ وذلك منها ينشئ وتسمى الكافية والرافعة والشافية لقول رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم شفاء من كل داء سورة الحمد والشك والثناء والصلاة لا شئما لها على ذلك وتسمى السبع  
 المشايخ لانها تنفي في كل صلاة بل في كل ركعة منها وتكون في الركعات السبعة وحدها ولا يكون غيرها  
 عنها اكل صلاة لم يفرق فيها فاتحة الكتاب فهي خلداج ولها اسرار عظيمة حتى انه يروي عن محمد الغزالي  
 انه ذكر انه فيها والخواص الظاهرة والباطنة وهي سبع آيات بالاتفاق مكية على الاصح  
 وقيل مكية ومدنية لانها تنزلت مرتين مرة بمكة يوم فرضت الصلاة ومكة المدينة حين حوكت القهنة  
 لم يشذ عنها شيء من الحروف الارب مجلدية التي عليها مدلول العربية الاستيعاب لا غيرها واختلف  
 الناس على اقران في السبع اسم الله الرحمن الرحيم هل هي اية منها ام لا والحق انها اية منها  
 وان الصلاة لا تقع على العهد لثباتها ومختلف في السبائك فيها والانتفاع في الهام والامانة اجمالاً  
 والباء فيها للاستغانة لكون القول في العبادات فيها في التسمية لها فتعويضها باء اضافته وبقاء  
 استغناء وبقاء الصاق يخلص الافعال بالاسماء وقيل فيها انها المصاحبة وهي حرف كفض  
 ما بعده ولا تقع عند هذا المسان لها ولذا في الفاها ماضية بضمير ابداء وقيل افتاد وقد  
 اجمع الكل فيما يعلم على حذف الهمزة لاشتهارها في القراءة ورواها في لغة واما طولها الباء فما قيل  
 عوضاً عنها لتكون كالديل عليها وكان في ذلك وفي هذا السبب تعظيم لشأن المبدأ به  
 والاسم هو المسمى وقيل غيره انه صفة له وتعرف لا غيره والمسمى هو المفعول الذي اريد به  
 الاسم والقول الثالث لاهو ولا غيره والا ولا يصح لكن على شريطة الارق الذات من

من الشئ المسخ الا اللفظ نفسه محذور على فعله لا بمعنى ذلك لا شك فيه ان غيره لثراء في موهبة وفي الكيفية  
 وتعدله وتطعمه وفي الالوان واختلاف في اللغات وتباين في العيالات وكانت في نفس البداية  
 بالسلطة تشويق للبريد وترجى حلقها واليقين وتطبع لانفسها شياطين واستحقاقا للساكن وتنشيط  
 للمقبلين واستعداد للمريد واستعطاف للمذنبين وإشارة لطيفة ما يبرر له هذا الباب على ان  
 الرحمة في سبيلها تفيض انجاسها والاستغفار لمبارها جاء ان يخرقها صامها فابل في مقام شكره ومعها  
 ذكره **الحمد لله رب العالمين** والحمد لله رب العالمين على انك جعلت لكل امرئ ما يشاء من الخير والشر  
 المحرقة عنهما شايبة الاجل والنقص وفضل على حال والمخرج اطلاق الثناء على الجمل بلا تخصيص  
 فكان تارة في الجمل والخض وقيل في مترادفان على معنى وكلاهما معني والتميز في العبد لا يكون  
 من غير ان الجمل لا يحمد مستغفر لكل حمد لغيره اذ ما كنتم منعمة فمن انتم ليس للمزيد فيه موضع ولا للنقص  
 فيه مفرج والجملة وان كان شاكها في موضع المحصورة فانها لم توجب ان في حقه على العبد المكلفها  
 عند زوال البلية ها او شي منها وكان يذوق الشكر لا المحبة انهم وظايف اللسان والشكر عام لا كان  
 مقاما لآيات ودرجات الاجسان والحمد لله على ان جعل الشكر والخلع والحمد لله على ان جعل الشكر والخلع  
 الشرعية والادب الخلق الرحمانية خلقة كلاً وليس الحمد عن المفضل لانه جلاله وكذا كان لغيره  
 من حمد بل ليس ذلك يكون كذرة وصفات مجده ونعوت مجده وكان هذا الاضافه الى حمد كذا لا يستحق  
 ان يستحق حمد المقصود وقصور عن كمالات الحمد محتاجا للتكميل الى اعادة التفصيل فلا مضاهات حيث  
 المناسبة بين الحمد بين الحمد جزيئا وادع حقت له العباد ونهت له بحض السيادة وهو الذي يطر الاحتياج  
 اليه تارة كمالا لاهوت اليه بما لا يحيط به العلم واملا بالهم جوده لشكره وكان هو الذي لا يدرى عدله والوفا  
 لمجى ان يطلق على غيره فهو ذلك كذا لا يثبت هل غيره ان يجد فضلا ان يعبده ولا ميل الى هذا هو  
 الاسم الاعظم لانه لا يفي مع كمال الصفات العليا وايه تنضاف جميع الاسماء المحسني حتى انه يكون لهم  
 اطلاق جميع التوحيد معنويات معانيه وقد قيل في اشتقاقها اكثرها اولى ان تركها لا يخطا طر عن تارة  
 الصحيح لعلنا نعرف ما جمل وهو قول الخليل بل حمد وجماعة انه اسم علم لا اشتقاق له وعلى ان يعبس عليه  
 السلب الله والالوهية وهو الذي تامل في الحق اليه ونعيم الامه الثاني سنة وجود العبد ومدحها  
 ومنه الذي هو في هاتين شياع الصفات عيشها نصيرها واكلمها واحد منها في الاحرام نفسه به الصلوة والرب  
 في كلام العرب لما لك والسيد والمصطفى وقد بان نصب على المدح والكرامه والثناء اكل قاهر ما علمه وما لك  
 لما سواه تفر بالهوية وتوجد بالبرهانية وذلك صفاته واسمها كذا فلا يجوز ان يطلق الغريفة ولا الحمد  
 له لغيره عن التفصيل ولكن يذكر به ورب كذا في امثال ذلك والعالين جمع عالم بفتح اللام كما تم في قوله تعالى  
 حمد لندابهم الحمد والاسم لعله تعالى لتكون للمعالي ليل والقول الثاني في معنى اي عبيقة انهم ارجع اسم الملائكة  
 والانس والجن والشياطين والقول الثالث جميع المخلوقين لقلبه تعالى وما رب العالمين قال السموات والارض  
 وما بينهما وهذا شايح ان كل من شئ على الاصح عالم في نفسه على حدة وكذا الجمع فيه بالاول والنون تعديا  
 لمن يعقله على هذا فقد اختلف في حصرها فقيل ان عالم سماوية في الجن واربعة في البر وقيل ثمانية عشر

الفاعل الدنيا عالمها وما انوارها في الخراب لاكتساظ في حجبها. وقيل لما نور انوارها لم ير انوارها في  
البحر وارتفعوا في البحر والقول الرابع لا يحصى عدد العالمين الا الله لقوله تعالى وما يعلم خورنك  
الاهو وكانه علمه من الملائكة ويظهره الاوجه فيه والكميات كلها شاهدة له لانه ربه اذكر اني منها  
ينبغي ان يكون على لسان جلاله في حديثه انه مجدنا اجدته لوجود شدة الحاجة منها في ايجادها ونولي اعدادها  
الى واحد واجب لثبته الوجود الذي لا يقبل الحد في القدر ثم وكان هذا الدليل القاطع على وجود  
الصانع الحق في اوهامها وندبها واخترها ونظيرها على مقتضى المشبهة تقدير اصدار مقتضى نظير  
الحياة والفرق والعلم والارادة والحكمة والقوة والغنى والقدر والبقاء والاطاعة بالاشياء وانه ليس  
كشده شي لا يستحقه فثبته الصانع له عفا الى غيرهما لا يحصى المعاني في الصفات بل ان  
كل شيء لا حرج والرحم واسماء ذاتهم بها انما يفيض والغنى والسعة وانما هو لا اسم له لقوله تعالى  
قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن اولى منى ان تقولوا ربنا الرحمن وكذا في البسملة ربنا الرحمن انه يطلق الرحمن  
على الغنى والاسمي الرحمن غيره في الاشهر وقيل جازم والاكثر فكانه فيزيلا الشدة مما لمعه على الرحمن  
في العبادة عن متسع الرحمة وشمع الكرامة كما روي عن عباس حمدا لله تعالى الرحمن الدنيا والآخرة  
ورحم الآخرة وقيل الرحمن بالبر والفاخر في الدنيا والرحم بالمؤمنين في الآخرة وقال قوم الرحمن جمع الخلق  
والرحم بالمؤمنين وهذا في المتقين يمكن وجوبه لاقتضاه في النظر على المعاني الظاهرة والباطنة كان  
فيضان الرحمة شاملا لكل بقاؤه وهو كذلك لكن في الجوارز لما اوردتها والباب باعتبار الحقيقة  
في المرحم فالرحمة الالهية في الدنيا والآخرة خصوصية لكونها مباحة بالايمان كما ينبغي حيث كان لا للملائكة  
في حق المومنين عطايا والدم في حقهم فشرها نعم بلو كان هيما كبراشاة الاعجاب فرج بالرحمة با  
ستلذذ شكر النعمة في مقامات الخدمة والتفوق في الماهات كلها فانه رحمن والرجوع اليه بالوقوفات  
والاقبال اليه بكنية الاله في سبيل الطاعات فانه رحيم بقبول التوبة ويعفو عن السيئات لا محالة واما كم  
والاياس يوم ههنا ليل المعنى البارز وهو المجرى وقد قيل ان باع كان يدعى الميعين ميم الرحمن في  
**ملائكة يوم الدين** اي يوم القضاء والحساب الجودا وقبل انه يوم الطلعة ويوم الغفر فلا خلاف فيه  
جاء وجوبه ربا صفة اسم الفاعل اليه تترى الامثلة المفعول به قرأناهم ويعقوب وما لك انك تسمى  
ما كبا لا لا يفعل الميم وقد قيل انه ذكر لك باربع مضاعف ومونا على خبر لميل لا يجوز وبالنصب على  
الجار والمجر منوزا في ملكه غير الغني والجر والرفع والنصب وتيسر لا من مخففا ويلفظ الفعل الماضي  
واختلف الناس في معناها فقل واحد وقيل لا حرج لا تسمى بملكك وليس كل ملك شئ ما لك  
وقيل ملكا وسع لا تسمى بملكك ما لك وليس كل ملك كان ملكا وكان ملكا على المالك واختر ان عليه  
لا تسمى له الا في الربعية المأخوذة منهم حكمه كيف اراد لانه لم يملكه بملكه فكان عامما  
والمالك خاصا بغيره معناه الا ترى ان اسم المالك يطلق على كل واحد في ملكه لشيء الاعيان المملوكة على  
الارادة في المعنى وان كان ليس بملكه بعد ذلك من القلب سلطان الجوارز لانه كملكها القاهر لها وهي له  
كالربعية يقدر فيها بقدرة الالهية تصرف المالك كيف شاء وعليها شاء وهي متفانية لا تنطبق على



لانها مجبولة على طاعته وسدا الملك وقيلوه بعد وهو المالك لما كان في الوجود شيئا ويكون الانصاف  
 حكمة ولا فدره وقضاة من ملكه كذا لا يخرج في الامور في الحق الملك الحق على ان المقادير بارقة لا  
 على مقتضى الحكمة ووفق المشيئة في الدارين الاخرة والاخرى وانما جرى التخصيص ليوم الدين يكشف  
 عن العظام حيث لا يملك الملك اليوم بعد الواحد القهار مفعلا بالصدق واعترا فابا الحق لظهور العبادات  
 المستغنى عن البرهان على سبيل الاعيان ورجوع العباد الى الملك المجازي الى الحق الملك الحقيقي كذا الملك  
 السرمدكي والتخصيص لنفس اليوم كالتقاء مع عزركا وفيه لانه كالمستغنى له في استماله في صوره عليه  
 ما حوت بها العادة في عرف اللغة وكذلك نوع تنبيه على الاحوال الصالحة واحتساب الطالحة لا الاختصاص  
 التسمية له بالدين من غير ما يدريه الله على نكر كما ندين نذرا فانظر في ذلك باطل العقلية  
 لتسكك ايام الملة وكما في هذه الجملة ابلغ تنبيه على جفاف الدنيا واسد تخديرها منها وتزهد فيها  
 كنهها مطبوعة وفي الاخرى مسلوحة فاشروا ما ينبغي على ائمتنا في اوقات الاحمال والنيات والاقران الصالحات  
 لا عين فارغوا حقوق ربنا اسم ان كنتم توفيقين وانظر فيها والاهل الاسماء في الجنة العظيمة والصفات  
 الباقية الجسمانية فان تحت كل اسم وصفة وكل المعاني لا ساحل له وكان كذا كجاءه في اوصافه فكيف لا يكون  
 لمحصل الحمد هلا كذا لا في الحمد وبذلك على هدايته فاجدوه حريه يستوجب الاخلاصه في حمد الحمد والرفقة  
 بحمد واعلم ان الحمد في اللسان لا يدرى له حتى يكون بغير قلب شاكر الا ان كان رجلا من الملوك الى الحكومت  
 الاعلى على جلال الامته حتى وصل فاج على الرض بقاء حضرة الربوبية فيزول من العبودية فغاب عن  
 الاعتبار بشهود الملك المجاز وطوق ما قدر على الالتفات لما حصل من لوله العظم وربيع الكرم قل قبل  
 بشارته اليه لما نظر بعين اليقين اليه يقول عن خالصه باله بلسان حاله او صدق فقال **اياك نعبد واياك**  
**نسبح** ثم يفتح الامر والكسائر وقلها بعض لقراءتها والاولا لشره وكان هذا لما تعجب المولى  
 صفات عالم الشهدا على الوجدانية وتبع معا في الصفات الالهية تجلي له ولواجب الغيب انوار اسرار  
 الحق على الحقيقة فلم يقين ان المستحق ان يحمد ويستسبح ويوحى له ويحده ويطاع ويعبد فيعبد هو لا غيره فقال  
 تحت الاستقامة والامثال والتضرع في الخدمة والانتباه على التخصيص اياك نعبد لا غير ثم استدل بآيات  
 البرهان على معارج العواطف فها هي الامارح اسرار العباد فاندهسه عن ملحة الخطة المكون حتى غاب  
 عن الجس في جنب القدس وفي احواله عن مشاهداته في الامم عن الخلق بشهود الملك الحق وانطوى في  
 شهوده عن دايمة وجوده فقال واياك نسبح على اداء شكرك والعيا من حقوقك واورك بل في المهمات  
 كلها ثم انما العباد المجزوءين بالمرح والفرح والقوة والظول والاقرار بالبحر عن نفسه وعلى غيره وابتداء حسنه  
 والمحب بالقدرة لما يتفكر في لاطاقته على المنصوص اعياها الا بها لا غيره تركا للالتفات لغيره واقل  
 عليه بالكلية حين لا يتوقفه لغيره بغيره لان اياك نعبد عفا من المخلصة في العبادة واياك نسبح مقام  
 الصديق في الملالة فالاوليه والاني بامر الصبر في اكمل المفضل ثابته فيها والمتمتع للمخاطب  
 الحكم واسم معكم اياكم وكسر لمن يفسد به الصلاة وكان في نفس الخطاب وليد على تقيم العلم  
 على العمل لقوله اياك صادر عن معرفته ولا يلية الاضطراب قربه فيه ثم قفي بقوله نعبد لما نظر اليه



يعني اليقين فوجود الحق بالعبودية فكان وجود العلم يستدعي وجود العمل فالعلم  
الامر والعمل تابع لذلك كله واثني عليه فعبده وبما استدرك على انه ينبغي ان يكون نظره الا اليه حين  
العبادة الا من حيث العلم وهذا يراه وجهه في عطاياهم بل يكون هذه الحقيقة بسبب الوصلة ذلك لا يكون  
فيه شوب لغو فانه لا ينفك الشكر وكذا التكرير له فيما قيل للتنبيه على العبادات لا يمكن الغياب بها  
ولا تافى لم يرها الا بالعبودية ايدهم في الحقيقة منه اليه كلفضله ايدهم فيتم ريشا وقيل في الروا  
انها للجبال اي بعدكم مستغنيين بذكره كما يحتمل في الفعلين ان يكونا يراهما بل يفظا الجمع نفعي الشأن الغلصين  
وسبق العابدين وما جاء المصطرين وسوال المتبليين او انه اراد به نفسه وجماعة المؤمنين  
تكرارهم ورجاؤهم من نعم الاجابة بذكرهم والتوسلهم وقرى النون منها بالكسر على لغة فمهم والغنى الظاهر  
وتقدم العباد على الاستغانة في النص عليها استدراكا على مطلب الحاجة للارادة عن عقد هذا العبادة اذ هي  
الى الاجابة والعبادة اذ هي في شيء اطعته فمهمها وكما في الجملة تدور على اربعة اركان فاعلم ان  
هنا العلم والعمل لا يشترط شيئا منها عنها تكرار العلم على ضرب من بانه وبما اسد والعمل به على وجهين ظاهر  
وباطن وكل واحد منهما على قسمين فعمل وترك ثم كل واحد منهما ايضا على حالين فرض وفعل والاولى على  
معين اداء الواجب واحتساب الاجام وتخصيص معاني ذلك يستدعي مجلدات شتى لا يسع المجال لاجمع  
فخصي والاستغانة رتبة متعانة المعونة على تحصيل الارادة جسد دفع او كان المطالب اقران  
الاختيارية والاصطلاحية وتفصيل كل شيء منها يذكره على حده في الشرح لما لا يدخل تحت المحصر حرمها  
وكل الجامع لها اركان لا بد ان يكون المطلوب شيئا او احوال او مميزات ذلك ما كان فيه فاخروي وكان  
لنفس او الشيطان فميناوي وقد نص في الشرع على كثير من ذلك في بيان عن اهل العلم من الملبين وهي  
في الحقيقة استدلالا والمعونة امداد وجعلها امر وجهين في الجملة اما اواسطة او غير هيا يكون وحسب  
تكريره سنة الله في شئيه والاخر في اخي وفي الجنس الواحد منها كذلك وقد تنوعت طرقه بغير توسط  
ولن تجد لسنة الله تدبيرا والواسطة لا تخص ولكن لا بد وان يكون رجا نبه او جمانية وليس  
الفاعل شيئا على الحقيقة الا الله خالق كل شيء وهو على كل شئ قدير وكان في حق الخلق الخطا دليل على  
الامر بها كقبي يستعمل ابوابه على تسهيل ابوابه وتيسير اسبابه رجا العطاء مع المجاري في الدعا  
والوسيلة التي يبتغي الشئ من عكس هو فاستكس ولذلك سبيله هذا العارف في الدنيا لا اقامة على  
الاستقامة حقة الميزان في حافة المقطع عن الوصول الى مطلوبه فقال **لا اله الا الله** **سبح** **سبح** **سبح**  
الوصلة الى محبوبه لا الصراط في اللغة هو الطريق في بالروا السنن والاصدا شهره والقرآن به انما وقد  
كان خلقه يراها شام الزا فمما عنه يروي وسمي سراطا لان كانه بسط السابلة والمراية العاكف  
عنه نوا الذين من الاسلام الى الملك العلم على ابلغ وجهه في التشبيه له بالطريق تصوير ايدركه القفد  
وحيلته للسائقين في الاسفل المعكول الطريق للسائقين جميع المارة والمستقيم المستوي صفة له بانه  
المنهاج الموجوع على الميل لا يضل الاخر جاج والذين منظم وثلاثه علم وجال وعلم في الخارج العلم  
والعلم والعمل شدة الخالد والذات ارشاد في غاية اللطف ومخارج اسبابها على الجملة اربعة الاصلين

أخبرها

عقله ومكتسب شرعي فالأول على قسمين فالأول ضروري وذلك كما لا يتبادر اليه والمعلومات التي لا  
يقبل الشك فيها والثاني الإرادة والاعتقاد والكشف عن بعض الخوارق والعقل المطمع بالارتداد  
القدس فعلى الأسرار الملكية الواردة على الحد من حيوة الحق القدس على سبيل الإلهام في القنطرة كما  
للملكة أو الختام وفيضان ذلك سابع العقل في الفوارح الظاهرة بواسطة النفس الفاعلة وعلى العكس  
يسبقه والجنس في معنى التادير الظاهر في الباطن الذي يرجع الأمر كله في الحكم الواقع النظري في الموضع  
العقلية والثاني المكتسب الشرعي على قسمين وكلاهما يتبادران إلى الفهم ومنها إلى نور البصيرة في الناس  
وملائكة الخواص كل واحد على وجهه المتعلق به الموهبي اليه والكتاب والسنة والجماع والائثار على أهل العلم  
والحسنة لا يبرأ ولا يقبل من الموحى على الاحتياط فإنه نوع هدي وإزالة لما فيه من الشبهة والاشتباه  
وأبطلت جهلته حتى لا يعتد به ذلك فالأدلة السليمة والوسطى ورجحة الصحابة الغفلة والثالثة  
الأخرى ملحة النابضين والعلم والعيا سيجب به أهل العظمة والعتقاد والثاني هو ذلك هذا هو الحد الحسية الإلهية  
ختارته والاصطورية التي بها يكتب العقائد ويوضح بالآلة ويستمد لها حجة مما سطرت يد القدرة الإلهية  
بالأقلام النورية والحكم الإلهية على صفات الواجبات الملوك المودرية به اهتدى فانه أدلة عقلية مستدل  
بها في ذلك ما هو الإلهام الباطن بالغيب ويحجب وجهه لكي لا يهوى في ذاته وليسفنه رتبة من حجب المعرفة  
التجديدية بتبريد من الغيب فتأخر كل ذلك في الباطن المقصود لوجود العظمة في الظاهر وببر غلب القلب  
وعلى من يراه في ذلك فلا يظن بعد هذا الذي بدأ ويحجب صلا الشكر وغشاوة النفاق وظلمة الشكر فيضئ  
القلب لنور العقل بنور ستر المعرفة ليه ونفسه وديناه وإخوته يراى فقيده إشراف ينسج ظلال  
مدلهم النفس الإلهية بالسود ويصعد رايته فتجلى صورة الملكوت فيه ويعرج بها فخلق بأسبابه المتدلية  
إلى عالم الشهادة فيرى في درجات الكسبية إلى انوار العقلية لكن من شدة كثرة الخوارق التي الوادي الأمين وركا  
حجاب فخلق عقله صفاً تكون وسط الصفات فتخرج من شمس الهوى والبسج إلى الأدب الملكية والملائكة  
الروحانية وتخرج برأى العلم والتقى أنكر بول الاسرار الحقيقة المقدسة حركى وأفضل في مشيكله انقضى  
موجودك وإن شئت لما تتركه واستمع من الخطاب وحسن الجواب فليس ينبغي من الملكوت إلى العلم على  
قاب قوسين والأرض في فضل الله وبرحمته تخرج وجع قلبك في برزخ انوار المعارف الإلهية يسبح وبا  
سنداً ممتازاً لا تتركه لغير الانوار حتى يعلم في الملاء الأعلى ذلك لما أشرح بنور الله صدره وينفتح له  
بما فتح الكشف الحقيقي باب المحبة والانس والرضا أنواع القضاء فينبه في عوالم الشوق والانس تعالى  
حق عقل الملك إلى الملكوت فيسمع بذلك أسرار الأسماء ويوحى في آري بها رها وهو صفيص  
بعين البصيرة لا في خواص انوار الحقائق العينية وينفتح لاسماعه باب الخوارق فينبه في عوالم رياض  
الوجد يسبح نعمات تسبح الخوارق حتى يغيب عن المالك المالك فلا يجد ما سواه ولا يظن إلا عدله  
هذه هي الطبقة الأخيرة لكن في بعض المعلومات ماهو على الصحيح في البداية كسبي وفي النهاية ضروري  
وكذلك تولد بعض الصغريات وأنواع المعاني يستفيدها العقلاء بالكسب لها منها فتكون كسبي  
وكلاهما رسول الله صلى الله عليه وآله فيرفع قدره ويشرح بنور الاسلام صدره أو يقطع بالحجة البينة

عنه بعد قيام المحجة لها اول شي منها في شئ من دينه نعم وما ياتي وجده ذلك في العمل الذي انما هو هذا  
ووزاع المحجة التي بالهداية منها الله فقد خالفه شططا وعصى رسله وانبع هواه وكان اروع  
قطا والمعه في هذه الصراط ارشادنا اليه وقيل وثبتنا عليه وكلاهما في النظر نحو كون خط من  
الاستقامة في عارته الخفاء احسن الشوق على عفته كونه المسلك الاعلى كسير ذر ليس يدي عمر كبر  
الموانع شديدة المقاطع كم سائر وصل وكذا قدم رزق وليس لاهل التكليف حوران بد في نفس فوري في  
القليل هكذا في التار ووجاهة لانه في هذه الكفة اعظم راحة وانت ترك اكثر الناس في هذه الدنيا  
كالماء في شئها فتور ووزر في هذا الصراط يكونون وبعضهم فيه في جميع فاعلق فالتبنت عليه  
لانماية عنه وكونه يتار في هذا المعنى ولذلك اختلف احوال الناس في قطعة من خطبة الحسن بن علي فا  
فوقها او ما بينهما حسب مدة الايام في هذه الدنيا فلا رشا في كل خطوة لادمنه وهذا هو الصراط  
الذي هو الحق لا الذي ظنه على القلوب استمع المذهب الذي في يمينه الا انما الله بفضل  
وهذه نعم وكانه في نفس الخطاب دليله الهدى لا وفي الذي على ان الهدى لا يتاها وان لا مسيل  
اليه مع المطلوب منه قيامه والمسيرة عنه يوم القيامة الا انما تعان في بينه ان يكون له هم الا  
فيه ولا اقبال الاعلى فان لكل الارواح في الجسد الانساني في التعلق بالصراط الذي والانقطاع الكلي  
في كل نفس وجعل المبادعة الى السوء والعدل والتشيع والاحياء في الميعاد والبقول في النصرة والهداية  
بل فيه اشعار صريح بان المعارف لا يقررون ولا ينزل مع اساطير ان ولذلك تراه مع كونه من السبيل بل فيه  
بطا ان يرشده فيد عليه رغبة في الوصال ورجية في الانقطاع في المآل باسباب المضلال كقول الله على  
طريق البطل تارك لاله وبيانا لاله بالقلب عيانا ان عليه وله اليه برهان فقال **صراط الله**  
**بالهداية** معك في السورة اليك على طاعة العلم في مطلق العمل والبلوغ بالتوفيق الى مقادير  
التحقيق في قواعد الفصل في المآل تجلي وخال من العيب نور برهان جليلة الهدى في القلب دحي بين الحق  
واقض على النفس تقوى فاهو الحق وسري الى الخوارج فيها بازمنة المياري في مياديد الاحسان حتى وصلوا  
بالهداية الاسلامية الى النعمان بديهة من النبوة والمسيح والشهداء والصالحين الذين اقول الله  
المعرفة وياشروا روح اليقين فاستغفروا الى المآلة لا يبرهم لو كان في هذه الدنيا حيا وروح قد قدرا  
الغنا ورحم الله في الخيال باعتبار الملك وكيف لا وهم في رتبة الكشف لقناع الوهم بسر العلم والدارين  
في بعد راي الاضي والسكر تحت مفراضا لقضا والارقاء من المخطوط الى سماء الحق في مناص  
مقام الخالص قد فتح لهم لقاء النفس في الجاهل الانس باسبالاته بالسماح لعروب الجاهل مقال  
لسان الحال باز ذلك راجع لاهل الباطن في تجايب طوارج فيهم ورايع اسباب ذرايع الوصول اليه ببطا  
فما تترك عليهم عند ذلك صايب الدنيا لا سئلوا واد الحق فيهم وحيث انه لم يبق لهم اختيار الا  
طامح يتار وهم على منار وابتاعهم منهم وكلوا رجات على كل واحد والاختصاص بقوم موسى وعيسى  
عليهما السلام فكلان يعوزهم ضعيف وفيهم الامور لا يكره عمر وعيسى عنها وفيهم النبي  
وموسى وفيهم (ص) رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونه المصطفى على البدر والاول والاشتمل



الوقت سبعين يوماً وتفسيرها اتخذ الكتاب والاعرفان الحديث يروى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال أنا مدينة العلم وعليها وإذا علم وبه التوفيق **مسئلة** وجوابه وسئل عن قول  
الشيخ أبي محمد القيس بن أبي يعقوب الأحملي صلوات الله عليه وعن قولهم في اختلاف الرازي في خروج  
عظماء أهل البيت لا يكون له في إخراجهم وسواء خطأ عند الله **قال** ما حمله الفروع في القيس  
على أصل صحيح ثابت بجميع الكتاب بل في السنة والأجماع لعلنا جامعة بينهم فيه مع حكمه وكان إجماعه  
فإن شبهه أصلياً فمتساوين في الحكم فالذي هو أقرب إليه شيئاً كانه أولى به أن يخرج حكمه فيه وإن  
كانه الآخر السنة لا يتوهم وإن لم يخرج إلى أحد الجانبين صح فيه على السناد حكم اثنين جميعاً وكان  
القيس يجهل بهما وكل منهما على أصل صحيح متفق في إجماعهم عليه وكذلك ربما وقع الاختلاف في بعض هذه  
بين القيسين إذا كان قد تعلق كل منهما بأصل صحيح له التعلق بهما والقيس يجهل بهما فليس فرع فرع  
الأصل المتساوية له وهو متفق فيها دون إجماع ذلك الفرع عليه أو مختلف الرازي فيه لأنه بالنسبة  
على التسع راجع إليه والائتلاف وان كان أحدهما الإجماع والثاني ما حصل الاتفاق على التوافق في  
القول عليه ويتبع إجماع والقيس يجهل بهما ولا يكون ذلك وإن شبه الإجماع على كل كالأجماع وما شبهه  
الإجماع حكمه منه وإن كان يجهل به لم يجمع عليه فهو مثله واختلف بالرازي فيه وصح ما خرج فيه  
بالمعنى جوازاً فالقيس يجهل بهما ما شبهه والمسكوت عنه شايح وإن كان على أصل مختلف فيه في المراحل  
وكيف لا والفروع النظرية البارزة والفرقة عن نور البصيرة والرازي ثابت برهانها في الحق عند  
أولي الألباب حقاً وإن لم تكن مقاسة على أصل من تلك الثلاثة ألام يمكن في العقول تباينها  
ولا في الأصول ما ينزلها وقد تظاهرها هذا الذي على القول والعمل بها واشتهرها في إجماع أهل الشريعة  
الأولاً وإنها لا توسع المرعبة المحال بحجج الفقهيات بخلافها وأكبرها ما لو لم يكن وكان الأصل موجود  
الإجماع والائتلاف على ما خرج من جهة العقل الصحيح العقل وهو كذلك نفساً بالرازي والاختلاف في الرازي  
ببطلان الرازي وهو كذلك لم يشرع أهل العلم والبصيرة في تباينها بالرازي والأخبار والإجماع وأما آثارها  
نرى أن يكونها من التباين باختلاف بعض أوائل السور كما هو والمراد إجماعها وكذلك في أسماء الألقاب  
أما قدسية الباري أو مجردة فتر أن تلك الأمارد لا يلائم العقل الناظر بعين الاعتبار إلى حقائق  
الاسماء كلها وأما ذلك في الإجماع والأدب والمطابقة بالأمور والاهل الأبدان عامة  
في الكتاب ولا في السنة عليه دليل لا كقولنا جعل الله الباب أهل العلم السبيل واجمع أهل الفقه  
على القول والعمل على ذلك فوقع الإجماع على أشياء وذلك والاختلاف بالرازي في أخرى وذلك ما  
كان لا يجهل نقلاً أفترى أهلاً الخوان يجمع على باطل والحق في أيديهم وهم أجهل علي وسواءه كلاً  
والمدعى أن كل ما ينصب عليه الرازي دليل الكتاب والسنة والإجماع نصاً في شيء  
فليس شيء مبطل ما صدر من القول والعمل في الرازي يجهل العقل لا تتركها كعلة مشروعة  
طلبت بها الدلائل الأصول الثلاثة وذلك عند أهل النظر والرازي يجهل بمسألة مستورة  
والاقتبول ولا متبوع وإليه أن لا يعمول لأنه مقتضى الحق في الرازي والإجماع إلا الكيان في الأصل

عن الراي وذلك لا يجوز في متفق في الحق عليه ولا في مختلف الراي فيه لان جهة العقل اذ لم تختلف الاصول  
الثلاثة حجة واصلهم في انها غير متفقة في الحقيقة منها مجمل ومفصل والقياس على ترجيح الاتفاق ومن  
ذلك عليه الاتفاق على اصل متفق عليه في الراي الا بالاصالة على اصل الذي مع اهل الراي مع ذلك وقد  
استحاجوه واستدلوا في مجمل القياس على سبيل التمسك بخبره بقدرها على استقناع الدقائق العرفية واستحاج  
الحقايق الشرعية بالمقابلة على سبيل المقابلة بعضها لبعض والتشبيه فيها لما لم يلق في حكم صحيح خبر  
ولا صريح اثر بالمصروف في اثار عن المسئلة تذكره لاسيما الشيخ ابو سعيد رحمه الله فيها وجدناه مدته في غير  
موضع في جواباته وتعميم صفاته وتغير في كثير مما يراه والفروع شبه المختلف فيه والفروع  
في القياس في ذلك كذلك عن غيره وهذا العلم والمسلمة صحيح فعلم ذلك ولو كان في مسنده رحمه الله حجة ودليلا  
لم لا بد ان يتخذ لنفسه الحق سبيلا لانه اعلم بغيره الاخبار وانما اصح اثاره الا على سبيل محض العصبية  
وكما يظهر من اثاره في الحق الا انه المصيبة الاوان ذلك عن مجمل الاتفاق بعيد بل هو نوع قياس من التشبه على اصل  
مختلف فيه في الاصل فانظر في ذلك في ظاهر كلام هذا المجدد فانه يقتضي ترك المنع ويوجب اطرافهما لم  
يصح الاتفاق على ما سريه ولا سمي على قوله فيها صح فيه بالراي الاختلاف في الراي وعن قوله وما اختلف  
فيه فلا يكون اصلا والقياس عليه خلا في القياس به معا في ما بينت لك حتى يصح الصواب لما في قوله  
نخرج اليه والا فالتحيز على الفروع على الاصول والفروع انما تشبه الاصول في صحيح المقول وذلك كله  
شائع معاني في النظر عند العدم وجه طالع نقلا في كتاب التمسك بالاجماع اصلا وما اشبه ذلك وما اثر  
حق عند احد اهل العلم والمسلمة فيناظم بل انه قد صح كون القياس على اصل الاصل والفروع متفق عليه واختلف  
فيه وكلمة جابر والراي لا يجوز حمل الاصول على الفروع والاصول لا تعلم في ذلك اختلاف او سقوط القائل في المختلف  
فيه على قولين بالراي لا شكرا حدها خطأ عندنا وكذلك كانا زعمنا ذلك كما ندله على ان الحق في احد الامر  
وان لم نعلمه لا يكون الا خطأ في الحقيقة وهذا وان كان فيه قيل في بعض الكتب المعربة فلا نزاع ولا نظير في صحيح  
الراي في شيء من الامور الجائزة في الراي وانما نشأ بها اعتدال الاجماع او حجة العقل والافكار على ما  
في مجمل الراي وما به هذه القول به والعدل عليه بعد ان يراه عدلا وعليه ذلك في موضع الامر ولا يجوز لمان  
بعد عنه الى ما لا يبرح حتى يراه مثله او منه في العدل والعدل وكذلك قال اهل العلم والمسلمة ولو كان الامر في  
ذلك كما ينظم هذا القائل كما لم يلتزم الذي عليه في الحق عندنا هذا الحق كذلك ان جعل ما يراه عدلا وكان ذلك الذي  
راه ولا سيما لعله هو الخطأ عندنا والحق خلافه كان كونه في الحق يتقرب اليه في ذلك ما هو الخطأ في الحقيقة  
ويكون ذلك في العرفية معزاجا لانه ان النبي القول والعمل موضع اصابتها واذا صح هذا اصل ان الباطل في الباطن  
هو الحق في الظاهر والحق في الظاهر هو الباطل في الباطن فقام الحق الى باطل والهدى الى الضلال والصلوب  
بالخطأ ولكنه لا يصح لنا فيه صراحة في معانيه لان الخطأ الحق في القول والصواب فيه احد ما غير الحق  
في الحق وما انحلت يكون الصواب خطأ والخطأ الحق صوابا في الحقيقة وادرج على الصواب عند الله  
لم يكن في الصحيح عندنا الا الخطأ وما زاد بعد الحق الا الضلال فاني تصرف في هذا فافظ في ذلك فانا نقول عن اعياننا  
فيه كذلك وعين الراي شرع في الحكم عليه بالخطئية له في الدين على ذلك قوله ان كان على قوله ان الحق في





في ظاهر الفرق في زعم القدر التوجه نحو الجهات الاحكام المتفاوتة والاحوال المتباينة والاحكام  
تختلف بالاضافة الى الخلق باختلاف المنازل والاحوال الاتق وهو كما وان كانوا في الظاهر في صورة الاتفاق  
فانهم على ما في الباطن على الاتفاق في الظاهر في الحقيقة غير الاتفاق في القدر بعد اسكناهم في الظاهر نفس  
القياس في التوجه ما لم يتغير به الاتفاق والمعامل يلزم الاتفاق وعلى كل القيام بما الزعم وليس له ان يصنع  
لازومه ولا القيام في هذا الموضع ما لم يتغيره فان عمل كل واحد منهم بقوله لا شك في انهم يكونون على  
اجتماع في موضع التراجع وذلك لانهم قد صاروا على الباطن متفقين وان كانوا في القول والعمل غير متفقين فانظر  
في دقيقتهم المعاني كيف كان في حكم دين الله الحق في قول كل واحد من القول والعمل الباطل في حق الاخر قاله او  
عمله لا يمكن على وجه الصحيح من القول في كفاية والغير وعلى العكس في العكس لاهاهم مسائل الانكسار  
وليس ذلك الا الاختلاف الاحوال في الناس والاتفاق في نفسه واحد والباطل كذلك لا يختلف في الجميع  
في الاصل على حال الاتق منهم متى جاز في كذا كانوا فيها في الحكم على سواء كذلك لا في العمل والاختلاف  
في الراي على هذا المثال فانظر الى هذا في الراي وتصويب الصحيح منه على تفاوته ومجدة العقل فمثل  
كذلك دليل على صحة الاختلاف الراي في الظاهر عدله انه كمل على تضاده حتى تضاده وجهه النقل  
وهو يمكن ويجوز ان يكون شيئا مختلفا في شئ واحد وكلها حق في الحقيقة وكذلك في جواز الفياس على اصل  
مختلف بالراي فيه هل جاز به لا شرع اهل العلم والبصر قولها انوا برهانكم ان كنتم صادقين فيقال له  
نعم قول الله تعالى في كان يضاهيه اذ في من رايه فقلته وصيام او صدقة او سكر فموجب  
احد ثلاث خلال مختلفة الاحوال انها شاكوه ان يختار وكلها عند الله حق والبرهان الثاني بانضه  
الله تعالى في سورة المائدة على كفاية الايمان المسئلة والتغير بين اطعام عشرة مساكين او سوط  
ما تظنوا له ليكم او كسوتهم او حرة برقية فلهي محله صيام ثلاثة ايام وذلك كفارة ايمانكم ولا يجوز  
على حال ان تكون على تفاوتها في الظاهر الاسد كذلك واحدة على التفراد في حكمها لاهاكلها في الحق  
على الحقيقة متفقة وفي حكم دين الله البليغ فمقتدة وانه في صورة التباين ووجه الظاهر في الحق  
فيما بينهما كانت في المثال كلها عدلا ليس شئ منها اعلا من شئ فانظر في ذلك وفي معانيها في التباين  
فما برهانكم فيكم عرفا قبلها البيان الصادر عن المهران والبرهان الثالث قوله عليه السلام ما رآه  
المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وذلك خاص واقدره بالنظر الصحيح والراي الخبير العقل الرجح  
صحيح في اجماع والاختلاف اذ وقع عليه الاتفاق فكله مقتضى الرتبة حسن في الحق قول الصدق  
وجه الاختلاف بالراي في موضع الراي بما قد استحسنه اهل العلم والمسلمين واذا كان كذلك لكان الحسن  
عند الله فاقدره على وجه في العمل فلا يراي عدلا فيكون خطأ عند الله بعد قوله عليه السلام فهو  
حسن عند الله لان الخطأ الحق ليس بحسن والحسن الحق ليس بخطأ او ليس على الصحيح والحسن في  
شئ ابد الا ما وافق العدل حقا وطابق الصدق صدقا والخطأ الحق كانه على خلاف ذلك والبرهان  
الاربع اجماع اهل الاستقامة في الدين وكذلك هال الخلف لادين مسلمة في قديلا منهم والميطلين  
على القول بالراي والعمل على الراي وقد جرى في الاختلاف بينهم في ترك في موضع الراي بالراي



في امور لا تخص ولا يفتى اهل الحق على ذلك حتى في ذلك الامر لا يمتنع الجمع بينهما مع من صدق الله عليه  
وسلم على صلا والاصطاد وخرج عن هذا التباين في ظاهر الاحتمال لا يكون خارج عن الحق الاصل  
اذ ليس بينهما منزلة ثالثة ولذلك لا يستقيم ان يكون في الحق صواب وخطا ولا في الاصل حق وخطا  
لانما لا يصدق ان لا يمتنع فكيف في القول الذي جاز ان يكون او قد صح بالحق في الجملة على الحق جواز  
ولما جته ويندب على وانه في موضع لزومه لفرضه وهل يصح ان يكون له دليل من بعض عباراته في شيء من  
التعبد شيئا والعبادة في شيء من الاقوال والنيات والاحمال في حال الاحوال بل هو خطا في حكمه و  
يذهب الى شيء في الظاهر يكون باطلا بعد اوج لا في العقول بل في الحقيقة صوابا بل يقول هذا لا  
يجوز في احكامه بل يذهب على ان لا يكون كذلك لا يكون الحق الا في احكامه قاله كما كان ذلك في الدين  
كذلك في الجاهل ان يقال في اراء المسلمين الفارقة في الحق على الظاهر الحق في الباطن كلا ولا في شيء منها انه  
صواب على الاطلاق ولا في الخطا ولا بالخطا لانه محتمل في كل اري ان يكون هو الخطا كما محتمل ان يكون هو  
الحق فيكون في اري وفيه في الاختلاف اري في كل اري كما مشكور فيه ما نعلمه اولى فيكون في الشيء الواحد  
على الحال الواحد على الباب او في الشيء والقطع بالحكم على شيء منها باسرها وان كان لا بد من قول  
من يكون الخطا واما صوابا ان لم تكن خارجة عن الحق والصواب كلها غيب لا يدركها احكامها  
الا من وجه حكم امثال هذا بالغيب فلا يخرج له ولا يعيب له كقول الله في ذلك فان الله اهل العلم المسلم  
الخارج على جميع الصواب كل عدل واما الخطا فلا يكون له اصل حتى يكون عليه ولم يكن له محتمل في كساره  
لظهور صواب بل لا بد الاصول وحج العقول وليس اكلاما من في ذلك وكوكبه على اختلاف الظاهر  
عدله ليس في شيء من خطا ولا باطرها في بيت كذا في مضى الى هاهنا الى مس الا في قول الشيخ في حيد  
في المعنى واما اذ كان القول يجوز فيه اري كان فيه اختلاف يخرج في اري كل صواب ولا يخالطه شيء في  
احكام الدين وكل ذلك في الاصل صواب خارج في الاجتماع صوابه انتهى ما روي في كرامه منقولة واذ كان  
ذلك يخرج كذلك لم يخرج ان يكون فيه خطا كوزن الاجتماع لا يكون له الحق عند الله تعالى لا في خطا كوزن ما كان  
قبوله الخطا قطعا وكفى بهذا شاغل الحق في الحق لانه على سائر ما اكسره لقولنا ولكن نريد ان نزيد في  
شاهد دليل اخر وان رجوا انه فيه من جهة الله وذلك انه قيل له فاما المسلم الذي صدق له منهم  
ونبت كماله بعد عدلنا هكذا عند العلماء ومنهم الا ما قاله في العلق وقول الشيخ في محمد واما العالم  
الذي يجيز له ان يغني بالاري فلا ضمان عليه من خطا وولجوا ان اصاب غيبا يكون الحق في شيء واما ما يكون  
الحق في واحد فما كان بالخطا وورع له به ان في لفظه وهذا كله كانه محتمل للظن لا ولا لانه كذلك يخرج  
فعل خطا الحق كذلك اذا لم يكن له في خطا به ذلك من الدين عدل لان الدين لا يجوز ان يكون الحق فيه الا في  
واحد وان خلت القول المختلفة بالاري والدين فيه وما عدل الدين الى اري فذلك الذي يمكن ان  
يكون فيه الحق في اثنين فافرقه ما وارجوه وقول الشيخ ابي سعيد رحمه الله فلا بد عليه الا  
وانه على الاطلاق صحه ونحن نقول لانه كذلك في الجملة وعلى الشريطة في التفصيل باضافته  
كل اري لمصره وكان له وعليه ان يكون في القول او العمل عليه لانه قد صح بالحق ان على كل من

قول عيب متعلق  
بقوله ولا يصح بانهم  
لانهم لم يثبتوا  
اعتراضهم

يعجب في الالة في امره وحده فها من اقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشتموا بلالاً بل قد شتمتموه وكذا وايضا  
 قال انك لم تجع المسلوب عيشوته ووقته وقدره في القول فيه واسد اعلم **مسئلة** وسعهم جد شل العلة  
 ان الجسد لا لا تخفى فيها تحيل وانشاء هذا هو صفة كماله فان كان صحيحا هذا العقل النقي و  
 الاشياء والمواشي مثل تخيلها وانجازها وما يشيها هو مخالفة والمسلوب من الجاهل من فعله مثل في بي آدم  
 مائة من صلبه عليه وسلم هم كلهم على قدر واحد فما الفرق الذي هم عليه ما هو له كما لو قبل بنينا محمد  
 صلى الله عليه وسلم على من الانبياء الذين قبله ام لا **قال** وحدثني انا المسلوب واصحابنا رحمهم الله ان  
 النور الموشى والاعمال وانهم على قدر شقي ودهوية بها ملاهية شدة والهوية مختلفة مثل يراهم في القدرة  
 ومنهم لمحية والغيرة والاراضة وغير ذلك المرقوم من الموشى مثل يراهم ومنهم ليسك الجبال والادوية  
 والعين والذرات والاراضة والواقع الحادية ومنهم ليسكن الارض ولعل بعضا بالوك في افعالهم كما لو اكره قبل  
 منهم مبعث النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى كآية مرقوم وانما الصالحون وما دون ذلك كآية  
 طابق قدرا وانهم مخطبون مثل يراهم ام الثواب عليهم العقاب واسد اعلم بنا بذكر كآية وصحة اقاويل  
 العلم والفقهاء فيهم ويوجد في كتاب اخر اما الصور بعفائته وبعض اجله واسد اعلم **مسئلة** لعلمه  
 ناصر عيسى بن جبريل ان يقال في الدعاء ادعوك بكل اسم ولا يجوز اسالك بكل اسم فلا قال العقل اللام  
 اقول في كتابنا ما ياكل الجسد في الجوز **قال** لا نعم اذاعة ذلك اذ لا يقال اسالك في ادعوك باسمك الجسد  
 انفعلي كذا هو هذا الدعاء الغاير **قال** فهذا هو في اعتدنا قلت وكذلك صفة دعاء اسد وسواله  
 بافاده **قال** ان قال ادعوك بكل اسم في الجوز في الادعوك به فيصير ذلك هو كآية وسواله بصفات افعاله  
 كقولنا لا ارحم برحمتك واغفر لي بغيرتك وهو جابر واسد اعلم **مسئلة** وهذه الالهي الذي هو  
 مكروه ان يفتي المومن الى اخيه واعطى وان يفتي مثل جابر واسد اعلم **مسئلة** ومنه وقيل واسد  
 بصفات البشر يكون كافرا ثم يعمد او شر كما في هذا اختلاف اذا دان بذلك **قال** هذا منا ولنا قول الضلال  
 والمنا والالهي لا يكون كافرا ثم يعمد ولا يعلم في ذلك اختلاف واسد اعلم **مسئلة** ومنه وهل  
 يجوز ان يقال ان عبد السيد او سيد خلفه او سيده **قال** لا نعم اذاعة ذلك وقال الصبي جابر وكذلك ذلك  
 فلا الله هو واسد اعلم **مسئلة** ومنه معنى بنية يعتقدها الانسان في جميع ما يعلمه من خبره وسنة ومباح  
 او يظن ويعتقد وتكون بنية محبة ويسقط عنه الضرر ويحصل له الثواب بفعل الطاعة والنافلة  
 ويجوز له فعل المباح وقوله جميع مكان وفي جميع كان في حركة او سكن ويكون ذلك محبا له ولو لم يحضره عند  
 الفعل المندفع لولا **قال** اذا اعتقد الانسان قلبه ولسانه ان كل شيء فعلته او تركته مدة  
 عمره فهو مدرك او وجبه على اوقية له طاعة الله وسبيله محمد صلى الله عليه وسلم وهو كآية انك الله  
 ولو لم يحضره نية مع فعل او تركه واسد اعلم **مسئلة** وما صفة الحق الذي **قال** هو ان يجزى الانسان  
 على نفسه ما لم يوجه الله عليه في الدين وروى عنه عليه السلام انه قال لا يبلغ العبد حقيقة اليقين  
 حقا لا يجيب سئلة احد على العمل لله واسد اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد بن عبد الله اذا جمع  
 لغز الاخوان في الله عز وجل والارادة العزيمة والهمة في جوارح المكان خارج والقرينة قريب او مائة

او غير هذا واخذوا من شيعته النجم والحدود والدم للشمس لان طول القعود بولاسقا ما هكذا يوجد في  
 كتب الطب ولم تكن بينهم الا خبر وطاعة لله عز وجل ولم يحقوا لغيره مع وجودهم في ذلك الزمان الهية امره  
**قال** قد قيل ان الامم بالنبات وكل امرئ ما نوى فاذ صليت سنة هذه الفرة فخرجهم هذا وجعلهم  
 وسعهم سبعهم وحركتهم وسكونهم وكلامهم وشعرهم ومكروهم وعلوهم فخرجهم الامم انشاد الله ان الله  
 منهم ذلك ولا يصلح ذلك الا بالنبات والمقام صلاتها محاجات وقد قيل نية المؤمن وعمله ونية المنافق شره  
 عمله وابعد لعباده خير بصير وادب اعلم **مسئلة** وعنه وهذا يصح عندك ان السحرة ياكلون لحوم الناس  
 من البشر وانهم يركبون الضباع ويطيرون ويقضون النفس فيتركون مكان الشخص صورة وخشب  
 فيكون في عين الناس انه ميت وهل سمعت انسانا نقى به انه راي انسانا بعد موته في الحياة فانه  
 الاجاديت ملفقة وباطيل مخترقة **قال** اما السحرة واما ما ذكرته واكل البشر وعصب الارواح  
 والطيرون وكرو الضباع فلم اسمع الا كما سمعوا ولا انذريهم اصعب ام لا وهي اجلو متواترة عنهم ان  
 يركبون الضباع وياكلون لحوم البشر ويقضون الارواح في عين الناس ويطيرون ولهذه شعبة الصنيع  
 والاختلاف لكثرة الاختلاف في الشريعة عنهم والسمي او مخفي لا يعلم الا الله وسينكشف عند انشاؤه  
 يوم الامم ما عدا الله الا الله يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور وادب اعلم **مسئلة** وعنه وهل يكون  
 نعم السحرة اذا كان عينه كروا لا العقل ان يرد به عن نفسه كيد السحرة ويكون عالم ما يحرم الا بعمل ذلك  
**قال** لا بأس بتعليمه عندك في ذلك ان يرد به عن نفسه وعن غيره من المسلمين والمسلمين  
 يستعمل فيها لا يجوز له استعماله بوجهه والوجه وان كان السحرة اسماء جارية عند المسلمين ومعروف  
 عند الكفار اكل بكنهها له فيها مجوز استعماله ما لم يضربه احدا في نفس او طاعة او ينفذ به اذى السحرة  
 وظلم الظلمة عنه وعن المسلمين فذلك وجه جابر وجابر في ذلك انشاؤه وادب اعلم **مسئلة** العجبي  
 ويجوز للانسان الترفع بالموالات والمشروبات والجلال اذا كان قادرا ان يرفع النفس عن الشهوات  
 والجلال الحسن ولو خبت نفسه **قال** لا يضيق عليه ذلك ونفس الانسان مطبقة ليسلك بها  
 الى ما تنقاد اليه من اجتهاد وادخال الحشونة عليها وادب اعلم **مسئلة** وقد قيل احمد بن محمد بن  
 الحسن بن علي بن سعيد حدثت في تقييده قال قلت له لا يجب على احد السوال عن شيء ولا على احد  
 معرفة شيء من جميع الاشياء ولا العزلة ولا الاعتقاد وله حجة في نفسه ولا يعرف معناه والملازمة  
 قال نعم وقال انه لا يكون عالما بالشيء حتى يعلم معناه والملازمة وقال ان لا يصلح علمه الى شيء  
 والاشياء فهو معدود بحمله آياه ومطروح عنه التعقيب وعمله والسوال عنه لانه لم  
 يفعل وهو كما ذهب العقل فان لم يفكر في شيء كان مطروح عنه كل شيء وان عقله لم يسمع  
 شيء دون شيء كان متعبدا بالنفس كما يعقل دون لم يفكر بالعلم خاصة قيل له لا يكون  
 عليه العمل او اعتقاده او السوال عنه حتى يعلم قال نعم قلت له فعمله في الجملة ان عليه  
 ان يعلمها او عليه علمها قال قد قالوا في الجملة ان يعلمها او لا يشك في علمه بعد علمه وان  
 عليه ان يتسكبه بعلمه لم قلته ان اعلم كان عليه ان يعلم ان عليه ان يعلم قال نعم قلت له

فقولهم ان السابح معذور وان الشاك جاهل قال شاك في علم الحق وهو يعلمه قيل له ولا يجزى عليه  
 ان يسأل عن شيء لا يعلمه قال كذا في ان ليس عليه تركه قيل له فله هذا الجاهل في عاقبه قال لا  
 يسمى هذا جاهلا وهذا معاقا وقال قولهم ان نزلت بليته فكان معاقا الى ان نزلت بليته فليته  
 علمه بالشيء فاذا علمه فلا يسعده الشك فيه بعد علمه قلت له فاذا لم يعلم ان عليه صلاة ان يكون  
 معذورا قال نعم يكون معذورا ان لم يعلمها ولم يقدر على التماس عليها باحوال اسباب قلت له  
 فلو علم ان عليه صلاة ولم يعلم كم مرة هل يكون معذورا ويصلي كما حشر في عقله حتى يعلم انها  
 اربع ركعات ثم جئنا لا يسعده الشك في ذلك قال نعم هو كذلك اذا لم يقدر على علمها كما وصفت  
 والتماس عليها في قدرته لا في جهله وتقصيره قلت له وكذلك اذا لم يعلم ان الخنزير حرام ولا ما قارس  
 على علمه ولا على الممكنة لم يعتبه ذلك فأكفه على هذه الصفة هل يكون سالما قال نعم قلت له وكذلك  
 كل شيء يسع جهله وفعله وتركه واقع لا لا يسعده هل يكون سالما قال اذا لم يقدر على علمه ولا  
 المعبر به قال نعم وهكذا واسعه علم **مسئلة** فكمنا في الجملات تاليف هذا المغرب فان قال لا ي  
 علة كان التوحيد توحيد لعلته القول لعلته الارادة ام العلة القول والارادة **الحل** في ذلك ان  
 التوحيد كلمة تنفي كماله دون الله **بقا** الشيخ جاعل عيسى في العلة والاكوان والكانات كناية  
 كالمجاهدة بعد ان تم ذكر المجدد لها كان ولا زمان ولا مكان وهو على علمه ان كان لا يدرك  
 بعين ولا يطالبها بعين عن ان يحويه امكنه وحيز عن حيز التكليف عليه في زمانه اول الاول  
 لاوليته واخر لآخر لآخرية قل استقال الحال الحال انيق لا يعلو كذا في الغالب لم يزرع الارل  
 مفقدا بالالهية الازلية واجبة لمصفة الوجدانية السمرية لعينه كماله لا لا وجود  
 قبل كونه وجودها الا هو الملك الخالق له الامر الخلق يحيي ويميت وهو حي دام لا يموت بيده الخير  
 وهو على كل شيء قدير خالق كل شيء وخالقه هو المحدث لما سواه وما سواه محدث له احدث بعد  
 ان لم يكن فاخبره بالعدم الما وجود وجوده فخرج باخرا جديا به وسالما العجب الى عالم الشهادة  
 فكان بعد ان لا يكون كاشا به واداره وكذلك ما يكون والمكفونات فيكونية في اكون يكون في وقته جميع  
 ما هو كان في علمه انه سيكون في وقت ما يكون والكانيات خارج عن الضد والمشابهة والند والمقابلة  
 والمجدد لما تله واكتنه والكيف والابن والمحدث لندكم اسد ربكم لا اله الا هو هل تعلم سقا كمالا  
 ان كان او يكون فاهي في عذبا لا الامم قبله وبعد لا يجوز عليه العدم والخلق ولا انما رضة له بالاضد والار  
 خلق الكلفين الخلق للمعبود وجميع الكائنات للدلالة والشهادة فكانت الكائنات متكلمة والعرض  
 الى الفرض سلبا موصلة الى معرفة وصارت بالضرورة ناطقة بوجدانية شاهدة بالوحيية  
 ظهور لا اقتدار الى الواجب المتأثر وهو جود اظهر فيون توحيد لا اولي المقبل عليه وادخل لعبان  
 سبل العبادة والزمهم كل الشهاد وقد سبق في سابق الدلالة ايمان بربهم وبعبده وكذا  
 وتكبر به وفي محرم ولا يكون الا ما كان في علمه انما كان ولكنه اراد بقيا ما لجة وايضا ان الحق ان يهلك  
 بالعصية وهلك عن بيده وبحي بالطاعة مخرج عن بيته ولو شاء لم يترك هذا المكان ولا يكون شاهدا الا

عذر كما لم يكن منه هذا الا فصلا ولكنه مفضلته ومفضل تعضله وحال الصكر منه اراد ان لا يذهب الا  
بالحجة كالاشيت بالاحتج واثرت بالكتب شتى في الرسل تترى وجعل في كل امة بشيرا ونذيرا وكل قوم  
هاديا خيرا ليصيروا نارا ونورا ومن ارسل رسله ليرد الاصول الى الحقيقة فخره حجة واضحة من طريقه  
وعلى وجه الجهل المتبدل والاولا الحاديه وتغيره فانكشف قناع الهم لاهل الاراد وظهر الحق  
لاهل الصدق وروى لاهل الجاهل وتحت حقيقة المنهج الا هم على اهل الجاهل والحق بعد البيان وقيل انهم  
وسا الحجة المباعدة فلوسا هذا الحكم اجمعين ولكن الله يفضل شيئا ويهمل شيئا وهو يهدي اليه من يهدي  
ويعضل فلن تعلمه وليا وشيئا لا يسا لهما يفعل وفعله كله عدل واحسانه كله فضل فمن عدل به  
فعدله ومن رحمه ففضله يعذب شيئا ويرحم شيئا ولا يعذب الا موعضا وانفع هؤلاء كالايت  
الاماطة عندنا وفيها وهو الحكم الجنب الحكم العليم شديدا العقاب والعقاب والاعذار الرحيم الواحد  
الاحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ابدع الاشياء كما شاء وما يشاء وهو على كل  
شيء قدير وبكل شيء عليم وخلق الانسان والملائكة والجان ليثبتوا الى الدليل العاقلة بالعلم والعلو ليعلم  
كيف يعملون وهو العليم بما عملوا وما يعملون فسيحان جبار السعادة والشقاوة ومكره تحت رايه  
العبارة شانه لما انكفرت الكفيلين وهو لا المتقدين لم يتبركم بل بين لهم ما ياتون ويلذون وضرب  
لهم الصوري في منج النقي واصدا سبناه افواههم في الذين يهرون بالخبر به بعد كون في القوي وبطلون  
منه منار الارض والخرار المخصوصين لمعرفته ومعرفته دينه والاهم كلمة التقوى وكذا نفا الحق بها  
واهلها فصا واهل الحجة في بلادهم على ما استمع وعبارته وانى انما يما به امر الاوار وميزج  
تعامده رجوع الزاوج وما كان لهم العلم والبيان والعلم او كان لا يكون والمعاملات جميع الله العبادات  
والايمان ودرجات الاحسان كما يما كان في العمل بالاركان والقول باللسان والاعتقاد بالجان  
والقول باللسان والوسايل والواو والفضايل والحركات والسكون والخطا والظنون والحواس والمحسوسات  
والعقول والمفعولات وما احدثه فان له من التنبيل واظهره وعباد له اعباده او يظن به والشايد والذلاله  
والاستدلال والدليل وما خلاه والمستدله به والمستدل عليه الا هو والمدلول والعلة والمستعمل والمطلوب  
وجميع ما على عليه اليوم والعرض واحتوته السماء والارض وما فوقها وما تحت الترى ما كان في عاها الملك  
والملكوته او يكون في الكون في الآدم والارواح وبعد فناء الاركان والمكان وكل ما سواه فكله منه وصلا  
في الحقيقة عنه فكله عند الله كما يما كان كلمة الله امره ان اراد شيئا ان يقول له كن فيكون كما اراد  
ومتى اراد ان يخلق في وقت الاراد ان لا يكون فلا يكون وان اراد ان يكون في وقت ارادته ما  
عالم عليه او علمه في العالم (السماء) واما قول الاراد كن فيكون كما يشاء والاراد الا على ما تفعل العاقله  
والقول وعلى هذا فالطابق في عملة انكول القول على القول على الاراد الاراد بالقول او على الاراد  
القول او الاراد في التسمية على هذا مع احسانه لمعي الحق في القول والاراد او السلامة والمباطل في الاشقا  
فيما كان كل صواب الا القول بنفس الاراد لان لم قول لا يقول ولا يقول بل على غير التسمية والاشكال  
في شيء من الصفات او شيء من الاعمال او في شيء من الافعال او في جبال الجبال وحده على ان يشبه شيئا او

يشهد شئ لانه شئ ولا شئ وليس كشيء شئ تعالى العلي الاعلى عن ذلك كله وعن قول مرفوع  
ولا يلزم والعلي في الازالة انما هي جزئية بربها ما يربده فانه يربده بالازالة له هي جزئية كما  
قال اهل الانكسار الوصف حاله فيه فانه ذلك لا اوج له عند موصوفه وهذه اشقت يصير لان في اثبات  
ما قاتله هذا ابطال لعدم الفردية ونعطيل الوجدانية واثبات الجبر محللا للاختيار فالاول والقوم  
لا يكتفون بغيره من حيث انهم لا كالانعام بل هم اضل سبيلا فيقولون في استدلاله الحق جهلا وبغيره لا ينع  
دينا وليهم صلا اولئك قوم نظر في المولى بعين جوفى نظر الخشني عليه والموت فعميت عليهم الحقيقة  
فجادوا بهما والحق فيهم ودخلوا في التشبيه وحيلوا الى الازالة والفرار منه بالترتيب والتدرج على ما نصرتنا  
وهذا الامر هدية دينه وكان له في لولاه هذا الله وانما علم **مسألة** الشيخ احمد وملا  
وعن جزم اهل هذه الشافعي يزعم ان الله يركب يوم القيامة بين يدي الخلق فيظنهم بعد اختياروا  
ابن يستقلون قال لهم من كان معك عابدا شيا فصور معه فصور عدة العزلة والقرعة والشمس الى  
الشمس وعدة النيران الى النيران وعدة الحجارة الى الحجارة فيقولون نحن في كل هذا ك  
فيقولهم اعوضكم حتى يحققوا بآية عن النبي صلى الله عليه وسلم انك تجلس مع رجل من رجب ولا يجزى  
حشره وان هذا الجلباب زعم مخالفه فما ازر عليه في قوله والحجزة عليه في نقض قوله وزعمه **قال** اما  
قوله ان الله يركب بالا بصار يوم القيامة فهذا قول لا يجوز على الله سبحانه وهو قول وصله الله قبله الله  
سبحانه ونعالى في نفسه الروية بآية محكمة غير متناهية ولا منقضية في المعاني وهو قوله عز وجل لا  
تذكر كما الانصار وهو يذكر الانصار وهو اللطيف الخبير فنفى عن نفسه ذكر الانصار كما امتنع ان الانصار  
لا تذكر كما امتنع ان لا تأخذ سنة ولا تؤم وانه لا يظلم الناس شيئا وانه يعطيهم ولا يطعمهم ولا يبع الله  
الانزول في الدنيا ولا في الآخرة وما وقع الاصح منا ومخالفينا انه لا يطعم ولا تأخذ سنة ولا يؤمر  
وانه لا يظلم الناس شيئا في الدنيا ولا في الآخرة فكذلك لا تذكر كما الانصار في الدنيا ولا في الآخرة  
كما لا يظلم في الدنيا ولا في الآخرة والاصح منا ومخالفينا انه لا يركب في الدنيا بالانصار والمختلف فيه  
بروعلى المتفق عليه ان الله لا يركب في الدنيا ولا تذكر كما الانصار فكذلك في الآخرة ولو جاز ان يركب في الآخرة  
فجاز ان تأخذ السنة والقوم في الآخرة ويطعم في الآخرة فلا كانت هذه مبالغ الله وصفاته كانه ذلك  
وصفاته لا تذكر كما الانصار في الدنيا ولا تذكر كما الانصار في الدنيا ولا في الآخرة فان تارة قاله مجرزا الروية  
ومخالفينا فقال يركب ولا يركب في الآخرة فقلت وذلك ما وجدنا الروية بالبصر على الادراك البصر فقلت  
وإذا كان مدركا فان قال لم قلت ما قلت قبله انا تذكر كما انصار ما نذكر انصارا كما نعلم بقولنا  
كما نفهم بقولنا فلو كانت نظر الروية بالبصر غير الادراك البصر كان العلم بالقلب غير المعرفة بالقلب  
فلما كان قوله قال علمت بقولي لم نفهم بقولي محالاً كان قوله قال ليت يصير كما علمه ادركه بالبصر  
محالاً فان قال الادراك حاطة قبله وكذلك تذكر كما بالبصر حاطة بالمري فان قال ربك السماء ولا تذكرها  
قبله وان لم تذكر السماء لم يكن لها فقلا وركبنا ما رأينا منها فاما حجة مخالفينا في روية الباري يقول النبي  
صلى الله عليه وسلم لا تجلس مع رجل من رجب ولا يجلس معك فليس في هذه الرواية حجة ولا دلالة



على روية الباري ونفسه هذه الرواية انه يحشر مع واحد فاسقا او يهوديا او نصرانيا صورته في دينه  
 ذلك ونولا على ينكر ذلك فهو ملحد يور القيامه يحشر معه ويوحى الله معه لانه قد صلا على رايته للباسق  
 فاسقا مثله ونولا رايته اليهودي والنصراني يهوديا ونصرانيا مثله واذا مات على رايتهما ونصرتهما الدينهما  
 الباطل والحجة على ذلك قوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن اغنياء سنكتبه  
 وقلمهم الانبياء بغير حق وذلك هم اليهود الذين يذكروا النبي صلى الله عليه وسلم وهم لم يفتلوا الانبياء بل  
 قتلوا الانبياء اياهم ثم ازالوا ادمهم بعدهم صومهم على قتل الانبياء ويؤثمهم على ذلك فقام الله قتلهم  
 في الانبياء لا حلقصوبهم ولا انهم لانهم الذين قتلوا النبياء واما واحد فاسقا اليهوديا او احدا من هذه  
 الكه في الدنيا لم يزل ولم يصور دينه ذلك لم يحشر معه اذ مات على ايمان والطاعة والله اعلم  
**مسئلة** وجوب الشيعي محرم محبوب حرامه وقد شرعنا بعض المنكر ولعل الشيعي هلال عدا الله  
 العلوي ورسومها بعض معاني حفظه وعلم الدين فليحفظها اذ اوقف عليها نظر مشفق على نفسه  
 خائف لقاؤه ربه وليصلح ما يراه في نفسهها والخلل ويبرح في اصلاحه لذلك قوله الله عز وجل **واحد**  
**واذا كانت الحكمة في باب كذا على هذه الحكمة خلق الابواب التي في فتح مثلها يكون عليهم**  
**المناف** قال المفسر معي وليس علم هذه الابواب اربابا الا باللسان والاعمال بالادب فلا ينبغي  
 لاهل الحكمة فتح باب ليكون عليهم نسب فقه ما يقول ذلك الباطل فيكون فيه هلاكهم او هلاك احد في  
 اقوامه واخذت بافلام في دين ولا دنيا لانهم حجة الله قاضيه والقوام بنقله وقضيه وكثير من قتل الدنيا  
 وهلاك اهلها بسبب وشيعة بالحكمة وقلنا لا الشيعي محبوب لا حيل حرامه في بعض خطبه ووصف  
 فيها المنيان بعد ايامهم وعلموا السوء فقال لهم ولاد الاعوان خطب الجاني على المنابر وبعولاد الاعوان قامت  
 راية السوء في العساكر وهي لاد الاعوان مشي العلم الحق في الاصل بالحقبة واكتنار واما هذه المعاني  
 من تتولد بسبب بعضه فيقول الحكمة الذين لم يخلقوا على انفسهم ابواب الخمر ولم يظروا في عواقبها يقول  
 بسبب فقم لذلك هلاكهم وهلاك عباد الله الذين جعلهم الله قواما عليهم وادادهم وخاصة فقم بفسادهم  
 بفسادهم وبرشد وبنو شادهم **واما قوله والامساك كما شئت كلمة** وفي قوله الناس وصاروا  
**اجلدا** فذلك هو الله علم مثله ما تركه هو عبيد بن جحر وروى عن علي بن الحسين المسمي ووجه امر في الدين  
 واقامة الحجة على المنابر جعفر حين اوانه انا نكروا فادروا ان يعقوا عليه حجة الله فقال لهم الشيخ الفقيه  
 الصلت جعفر حجة الله عليه يدرك سالتكم بالله الا لا تركتم هذا الامر مما افاد الحق وقد شئت الكلمة  
 يوم وتوهين اهل الحق فذكروا وادوا بعد ذلك ليصلحوا وشددوا على اولاد ان يظهر ذلك في محضهم  
 لعله بام عليه لان الشقاق والافتراف فيه رعاية توهين الدين والمحاكمة بين المسلمين هي المصيبة الكبرى  
 فهي الشيعي فذكر ذلك اتم الصلاح في ترك ذلك واداموا ذلك كما فاهم الحجة ولا حجة عليهم في الدنيا لانهم اهل  
 المصر وجن اهل العصر الامشاد الله ولكن تركوا ذلك مما افاد الحق في ترك صلاحا فاشا رواه ذلك

**واما قوله والامساك كما شئت** الكلمة ولادتها لصلحنا الناس حجة الله تعالى  
 عليه ويدينون ويدينون فبقوا في بعض اعضاها ونحوها قال جماعة من فقهاء الاسلام علم الناس  
 واصله الباطل

[illegible]



على القوام بالحكام فما يستعصم عليهم فيكون ذلك بسبب استغاثته عليهم فاذا امن على القوام بالحكام  
لاهم لا يعفونهم من الاعمال لله وحكمه جاز لهم حينئذ الاستغاثه بهم وقد شد بعض المسير في ذلك  
لقلة الايمان منهم لانهم ليسوا باهل للمادة ولا يؤمنونهم بالحياة والبعث والاستغناء بالله تعالى عنهم خير  
شي يكون ولا يخلقوا الشيعه والبايعه وذلك في خاص الامور يعرفها اهل العلم والبصر لانهم يصنعون  
الامور في مواضعها والامور للضعفاء فلا ينبغي لهم ان يفعلوا على انفسهم بايا يكون فيه سبب هلاكهم وقد  
او الشيعه اهل الحكمة يعلقون كل باب يتقون فيه فتحة فكيف باهل الجهل الذين لا يعرفون طيرة خلو فيه  
ولا يخرجون منه فينجي لهم النجاة والنجاة عن الشهوات والطرق المشكوكات **قال عيسى** وهو  
القديم من بنى خلفان مراد به اشار اليه المفسر في تفسيره فكان يمدل معناه على حكايا الجور  
مع احتمال توافقها في الشيعه في كلامها باهم لان شيعتهم بالحكام غير مستنكرة وقد سماى الله  
ايهم في كتابه بائنة لقوله تعالى وجعلناهم ائمة يدعون الى النار واذا ثبت هذا في ايهم الذين  
لم نتم حكاهم لانهم لم يبعدوا في حكاهم اذ هم تبع لهم واد كانوا في حكم الحق ليسوا ائمة ولا  
حكايا الا بالشيعه لانهم في حكم جملة الذين ساروا على رايهم وانما الحكم بالضعفة القوام بالعدل  
والساكنون سبيل اهل الفضل في القول والفعل وهم مبرورون وهو من اشار اليه المفسر في  
تفسيره واسد علم **رجوع واقوله بالدلالة للعوام** وذلك معي واسد علم فقال لا يكون فيه ردها  
في الظاهر وانما هو طريق الصبر في امور الدنيا والاحتمال لهم وكذا الذي عنهم والاحسان اليهم  
فذلك يكون لهم بدعهم عندهم يتقوى بذلك اليد على طاعة الله وكيف ها اهل معاصي الله ما  
استطاع وذلك لانكلا الله وعليه ان يقيم ما يبلغ اليه طوعه وحوله ولا راد واقامة عدله **واما**  
**قوله ويؤكد كثر سلاح حكايا في ذلك الوقت استطال لا يتلاف وتعلم الله في التوجس** وذلك معي  
اعلم في الاركان الذي ذكره هذا الشيعه فينبغي ان يكون للاخوان اهل الورع في دين الله خافوا يتلافونهم  
وتقربهم لبعضهم بعض مظهر من التوجس وبعضهم بعض كانهم لم يكونوا فرقوا واحدة مخافة عين  
العين الظلة ان يزميم بشيء من الرأيا وذلك خاص في الذي يخافون فيه على انفسهم ودينهم لعده مثل من  
المراد اسرارها به وكذا وان يكون غير الله لان الحيازة طلبهم وقتلهم على دينهم وفوقوا مثل  
المسير فينبغي اهل الورع والدين ان يكونوا متعاضدين على اوردتهم في الباطن اظن من الذين ابد  
واهلهم اقرى لهم **واما قوله في الصور والصلوات** **شاهد** معي واسد علم في ذلك الا ان الذي لا يقدر  
المسلون ان يفعلوا حجة الله بالسنة وما يكون قياما بما فاعا لهم فاعلم ان يظهر اذك ليقدر  
بفعلهم ويكتفي ويهلكهم فينتدي لان افعالهم حجة الله مثل اقوالهم وهم شهداء الله في ارضه  
والقوام بحجة على تبارك نظارون بما هو به الله ارضى ولا هل طاعة اقرى **واقوله والتعقل**  
**عن ملاك** فذلك معي واسد علم حتى لا يقبل منهم صرف ولا عذر وزنا يقول عليهم ما كانهم ما  
لا يكون لهم قوة عليهم فمن اسد عليهم وعذرهم فيما لا يطيقون **واقوله** **شاهد** على انما  
**الظهور** **في ذلك الوقت** **ما كان** معي واسد علم حين لا يرحي خيرهم ولا يؤمن منهم فالتبالي عليهم وقلته

الظاهر

الظهور لهم ونترك القعود معهم حينما استعمله أهل العناية والسالكون سبيل الهداية ما لم يحضروهم  
 ويكون ذلك الصلح وهذا المعاني لا زالوا من سابق أنفسهم لا يزالها ما من لها فيه تقوية في غير ما ينبغي  
 لتعلق العوايق عليه ويكون فضله التصل مما يتقله والتفري ما يعيقه وكل مخصوص بهم ما لا ينفك  
 وما يخصه وسع الاهور وصيقها وجليها ودقيقها وباسد التوفيق واعلم يا اخواني فستلك هذه  
 المسئلة واناليس يا هل الذكركن لم اوسع لنفسني في قلة النصرة للاخوان والمعونة على طاعة الله  
 العزم وكل امره بانوي فما كان في هذا حق فهو رايه وهو الذي رفيق به ويشير في رايه عانتني  
 عليه وكما نختلف الحق فهو من قلة ليعبرني وركاكة في حيزي وان انا لاي في رايه الحق وما  
 توفيق الابانة في هذا الحق وانترك سبيل المفسدين واصلح ما ليكرا صلاحه وبك نيتك في ذكره وبالله  
 التوفيق **مسئلة** الفرق بين المقصود والقدر ان المقصود هو الامر الكلي الاجمالي في الامور  
 والقدر هو جزايات ذلك ونما صليبه الفرق بين الضد والذات الضد هو المتعارض لضده في الامور  
 التي يبدلها صلاحه والذات عبارة عن الشكل والمثل والجنس والشبه وما كانا من خارجا الحق  
 حيزه علا والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ جعفر عيسى في وصي ووديت عليه الحج والركعة فلم  
 يعلم بوجودها عليه واذا ارادها هل يكون في حياته داخل فيها لا يسعه جهل ام لا **قال** اما جمعة  
 التأخير لما فلا بأس عليه بالركن وان يتركها او كانها على سواد ما لم يطالبه بالركعة في حال القدوم  
 عليها وعلى اذ احبها ويحبسها له واذا وجبه لزوم العلم بها لقيام الحج عليه بوجودها فيه  
 اختلاف قيل يسعه ما لم يدين بتركها او يحضر الموت قبل ان يوردها فلا يوصيها ذاك الا ما وقيل انه  
 لا يسعه ثم جهل العلم بها وان يسعه تأخيرها لسعة وقتها واكل الاربعين عن المسئلة **قلت** له في الذي  
 يدخل فيها لا يسعه جهله يكون حجة عليه كونه يلقاها وانما سأل الذي يعلم انهم عالمون بحكم ما دخل فيه هو  
**قال** ان كان ذلك مما تقوم به الحجة والعقل فليس يلقاها بزيادة شيئا له ولا عليه الا بالحجة قايمة من  
 نفسه عليه على معنى ذكره وان كان ما تقوم عليه الحجة به بالسماع كان على هذا كل واحد من  
 له الحق فيه حجة له وعليه فيما قيل وعلى غيره فيلزم ان يكون عليه السؤال الكلف وقع عليه لصوره من  
 يقدر عليه وبوجوه منه البلوغ الى معرفة ما دخل فيه ليخرج ما دخل فيه وعليه الخروج مع القدر  
 فيطلب عليه بلوغ ما قدر ان له حجة الحضرة وعهديه الى ان يشهد فانظر في هذا وانما علم **مسئلة**  
 الزاوي وما معنى ابو جعفر في الاشارة ليصبح معهما بامور المسلمين فليس المسلمين ارايت ان اصبح  
 معهما كما يحبه واصلي هو وعيال رواه هل يكون هذا معهما بامور المسلمين ام كيف تفسير ذلك **قال**  
 تفسيره في ان معنى المعتمد بامور المسلمين ان كان ملزما لنفسه في اصل مقتضاه ان اذ جميع ما  
 يلزمه حقوقهم وولاية اوصية او غير ذلك الواجب عليهم فهو معهم بامور المسلمين وان كان  
 مع ملا ذلك في اصل اعتقاده ولم يلزم نفسه حقا المسلمين فهذا معنى معهم بامور المسلمين والله اعلم  
**مسئلة** الشيخ ناصر عيسى في قوله في بطنها او يقر عانتها اذية فقيل لها ان ذواتها الاوسم بالنظر  
 يجوز لها ومن قسمها من الرجال على قولها اجاز الوسم بالمال وجوز ذلك للموضع لاجل الوسم **قال** يجوز

ذلك على قولهم جاز ذلك في ما والمسلم إذا سترت جسدها الا ذلك الموضع ويكون معها احد زوجي  
 الحمار واسم علم **مسألة** الغاري والصبغة فيها اسماء الله تعالى اذا روي صياغتها ثانية هل  
 يجوز ان تدخل النار اذا لم يكن صياغتها بغير ادخالها **قال** لا يجوز ادخالها النار وذلك ضرب  
 الاسماء حتى تستوي واسم علم **مسألة** الشيخ لا يشك سعيد الخنزي ان على الانسان ان يعيد الله  
 على نفسه مستحق العبادة ولا يعبد له شي الا لولا ذلك الشئ لما عتبه وعلى الانسان ان يعبد نفسه انه  
 عبد لله عليه العبادة لمجده وخالفه الذي ليس كذلك شئ هو السميع البصير واسم علم **مسألة**  
 الشيخ سليمان بن محمد ملاذوا افضل للانسان العفري ان يعبد اصلي مع الجماعة العفري في  
 المسجد ويدبر من يخرج الجار ليخرج به عياله ويقوم لانهم غير قادرين على صيده واذا لم يصلح له تعبد  
 وسامه ذلك **قال** اذا خلصت في هذا الخارج لصيد الجراد ومفصله والارادة في خروجه ليس بـ  
 فاقته وعياله وكان في ذلك ما فسد ومصلح فونه خرج عن ذلك كحج الطاعة وقد قيل ان ذلك على  
 العبد في الجمل الاكبر واذا خرج من الجماعة كان فضله عظيما وكان ذلك عتدا افضل للغير وفي المسجد  
 ولا يعبد في المسجد بذكر الله كان في ذلك الفضل واسم علم **مسألة** الناس ثلاثة رجل شغل معان  
 عن معاشه فهو العاقرين ورجل شغل معاشه عن معان فهو العاقرين ورجل شغل معان جميعا فهو  
 له دور عقلية فهو في ذروة الخلق **قال** ابو سعيد روي عن ابي الحسن رواية قال لا ينبغي للعبد ان يكون  
 في منزله واجلته فيمنع على الله عز وجل فانه لا يدري اذا وصل ما يكون رجاؤه فيها او كثر فيمنع له ان يصبر  
 على الجمل الاكبر في ما وسال الله الحيور رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يترك قوم من رجل في  
 طلبه جمل او من قوت فقلنا جملته **قال** واسم علم **مسألة** قال بعض المسلمين لا يجوز للمسلم ان يصار قهرا  
 وان كان في الصلابة تقية رتبته بذلك غيره **قال** الله تعالى ولا تتركوا الى الذين ظلموا الآية **قال** بعض المسلمين  
 واجب على استمسك الدين ان لا يعبدوا الا الله عز وجل ولا يبري في جبينه لمنافقة والله اعلم **مسألة**  
 الصبي واذا احدث الله نفسه باشيء وسواها يكتسب عليه مشروط هذا اذا كان حديثا غير جازية  
**قال** لا يمتنع ولا يمتنع ولا يعتد عليه ولا الآية وقد قيل ان حديثه بين النفس والمنعوخ الذي  
 على الله عنه واسم علم **مسألة** الشيخ ناصر بن محمد روي عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن  
 الامير عن الحسن الكلي لا يعزيم ولم يكن يتيه ليفضهم **قال** له اذا خلصت ميتة ووافقت امر الله به  
 سريرة وعلايته **مسألة** ابن عبيد الله اذ علم ما سمع والارثان من الذين ينسب اليهم السوء مربي  
 ادم امهم يكون المصاع واذا اكلم البشر فلم يسمع صحوا والاشد لا تقدر ان تنفي ذلك الحقيقة الا ان في  
 طاعة الساجد ان يجي مات **قال** الاجد ان احياحي بعد ما مات فهو عتدي كما ذاب الا ان يكون  
 عند الساجد حيا حيلة جمل الجمل السور في نظرهم المسحور وقبل ما ميت وهو غير ميت على  
 الحقيقة فعلى ان يكون ذلك لا الله يفعل في خلقه وخلقته وحلقته ما كما هو يريد واسم علم **مسألة**  
 وقيل لا يكون للمؤمن من مات في حلقته العنق والموت عالم الحاة وتفسير ذلك  
 ان الجمل الذي في طاعة الله على العنق في معصية الله والفقر في الجمل اجب اليه العنق في الحرام والموت

فول بالصحة على راحة الفضل ربه  
ما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه  
وما هو كماله على راحة الفضل ربه

على طاعة الله حاج اليه والحياة على معصية الله والله أعلم **مسئلة** وسالته عن الزاوية التي قيل  
فيها ان الله اعلم على غير الله تعالى في كل شيء قال معناه ان يكون الانسان على مسيرة  
والاعلم على نفسه وعلى غيره من النقصان وان كان كذلك في رغبة في اخذ من غيره فلا يصبغ عليه ذلك  
والله أعلم **مسئلة** وقيل بعد البذر مع المعاصي خدعة وحيلة الله على الذين يعقوبه ومن  
كثر على الله ان يقول ما عطف به ومنع الله واجبه الله وانصرفت في الله فلا تسكن الايمان والله أعلم  
**مسئلة** السيد مهنا بن خلفان وما سالت عنه من قبل حضره وقت صلاة مغرصة مع علم تقدم  
علم وجوبها عليه تقوم الحجة عليه بكل عترة وجوب ذلك الناس امر بالشقا ورعيهم فالذي عرفنا  
انما نعتد الله سبحانه ما لم يفرق بعوت وقد خله وذلك مثل الصلاة المكتوبة وصوم شهر رمضان وما  
اشبههما فكل عترة له وجوب ذلك كوجوب رجة عليه كان العترة ثقة او غير ثقة اما اضعفها مومنا او كافرا  
فان جبر الحجة ولم ينفها ولم يفرقها ما قل عليه لم ينفها بل يكونها الكا والكا والكا مطلق العذر  
والله أعلم **مسئلة** الصبي في معي ان قول القائل توكلت على الله حيز ولا اعلم في ذلك اختلافا او اما  
انكلت على الله فمعنا ان هذه الكلمة خرج على كمالها والمتشابه عند يخرج عند في بعض القول لها الحق  
توكلت واستسلمت فاذا ثبت ذلك كذلك فيجوز عند في قول القائل انكلت على الله ومعناه قد قيل بذلك  
في حكم الفتوى يخرج عند في بعض القول لا يجوز ان يكون معنى توكلت لا لا انك على الشيء هو الاعتراف  
عليه في غير اللفظ وهو الاستسار على الشيء والتسليم عليه فمع هذا المعنى لا يجوز ذلك على حقيقة عند في  
انكلت على الله يخرج حيز ذلك على الجواز فيجب الله ولا يصبغ ذلك لا لا تخلوكم معناه وعلى الله ومنه يكون  
عليه يعني اسادا مورهم عليه في الحقيقة وان خرج على معنى الجواز على اي حكم اخرج الحكم فصله والارادته  
ذلك ان الحكم لا اراد قصده والوسع بالجواز مباح وواسع فيه الاحتمال فلا يجوز في معنى قاطع والله  
اعلم **مسئلة** خط الشيخ خلف بن الهادي ما شاء الله ان كان له ريشا لم يكن عند في ان معناه ما شاء  
الله كونه مشيئة علم وقضاء وقد روي ان ريشا وشروطه او معصيته معك ان لا يحاكمه ولا يشك  
هنا المشيئة لا يكون واما مشيئة الرعي والافلاكون لا في الطاعة لانه يكون اشياء ويحاشون وتعلقوا الله  
عز وجل لا يرضها ولا رها والله أعلم **مسئلة** واما س يا نزل الذي يكتب الكتاب سبر يدون كيف لهم  
لغيره والاولاهم الصغار حرر الله العذرة قال يعجز ان يحد منهم لان الله لا يكره تعلقوا الله ويذعها  
ولذلك لا يوسر الصبيان نزل في وقتها في جنازة الله أعلم **مسئلة** قال اظن ما بين رجلين شدة طبع النكاح  
في معرفة ما يرضع الله علم في شدة سبلا كمال نظر ابيه ووصوله عليه اراد اوضحه وتوغلته والخم كالمطر  
عنه كما فعل السلف الصالحين البصائر كالابصار من صر ان يرى بصرة ما ورته الجبال لم تنفعها طلة  
تجديف ولا ذلك في قيام الساعة فكذلك العاقل في ما عتبه الله عنها وسنة بالادامه والظنون والاعتقاد  
الفاصلة فكم من اعتقاد جرم الزانية والتم في الانكاح على مخالفة شرع الله له خطاؤه وفيه بعد الجرم بصراجه  
وحسنه ومن السعالة ان يوصل الله على فضل النكاح و  
في اتباع الشريعة ونيلها هو وقد قال تعالى فمن اتبع هدي فلا يضل ولا يشقى اي فلا يضل في الدنيا على الحق

[illegible]

الشك ولا الجهل ولا النذر ولا النطق ولا الشكوت ولا الوصف بالمجد ولا الساقة وكثير مما وضعه نفسه لا  
يدخل في اسمائه المحسني وان كان الفعل صفة البور فكذلك لا يقال له زرع ولا زرع ولا زرع ولا ما ههنا  
فما هو المشير ولا المقتصر ولا الجدل ولا الجان ونظائر ههنا لا اسم ولا يقال ليس وكن الله منتهى لانه ليس له ولا  
ولا قديم ولا غير ان يقال لا او المجد لله ولكن يقال لا اوسه المجد ولا يقال لا اوجي فلا على الله لان الله اعز من ان  
يخترى عليه احد خلقه ولكن يقال لا اعز فلا انا لله ولا يجوز على الله الابنية ولا الكيفية ولا الكيفية  
لان الابنية سوال عن المكان فيها لا يزعمه وكان له مكان فله جدد والمحدود مخلوق والكمية طلب للعلية  
كقولنا بل لم يكن كذا وكذا وهذا يعني عز الله تعالى واما الكيفية فهي استصحاب عن الهيئة والصورة  
واللون والله تعالى لا هيئة له ولا لون واما الكمية فهو عقل حتى المقدار والحد والله سبحانه  
يتعالى عن ذلك كله اكير او لا يوصف كيف وايين وحيد ولم ولو هو وصفه اذكره بشي وذلك  
فقط طلب له عيانا وبكنا وحلقا واستحسانا وصفه بلم فقله سال عن فعله والله لا يسال عما  
يفعل وهم يسألون ولا يجوز ان يقال الله لم يزل ولا يزل حتى يوصل ذلك بصفة وصفات الله وقال  
لم يزل الله علما ولا يزل علما ولم يزل قادر لان هذا يصح الوقت التام ولا يجوز في الدعاء ان يقال  
يا محمد لا اعاذ بك ولا يا ظلم ولا ظلم لا يزل ولا يكثر ولا يكثر ولا يكثر ولا يكثر ولا يكثر ولا يكثر ولا يكثر  
ان يوصف الله تعالى بالاي يجوز ان يقول رايته الله يقول كذا وكذا بمعنى ان الله يقول كذا وكذا ولا  
يجوز ان يصر الله تعالى وما اكرم وما الطمعه واجل وما ههنا المقال انه تعجب والتعجب مني عن  
الله تبارك وتعالى ان التعجب في الاتصال ولا يجوز في الصفات الذاتية ويجوز ان يقال انا احسن  
صنع الله ونذيره والله اعلم **مسألة** ع اجماع اشدى وورد في روجه الى الاثر بالجملة فلم  
يخسر ذلك وقالت في قول الشهد ان لا الله لا الله كان لا الله ان الله اشرك بالله وان جامع قبل  
ان يخسر ذلك ونقول على المارد يجوز عليه ام لا **قال** اذا لم يخسر ذلك فلا يكلف الله نفسا الا وسعها  
ولا نفهم انه يخرج بها الى شرك قلت وكذلك اذا اشرك هو مثل هذا وجامع روجه قبل جوعه الى  
المخبر عليه ام لا كان سزاو **قال** ما تقدم من الجواب فيه كفاية والله اعلم **مسألة**  
وفي قول بقوله دخل في اوجها لانه على اعتقاد السؤال مع الدينونة بآداب ما يلزمه وجوه الله وجوه  
العبادات قبل ان يسأل وقد يلزمه ذلك الاضمان او قد يلزمه كونه او غيرها ولم يعلم هو ضرورة  
الا انه معتقد للسؤال يكونها الكا اذ مات على هذه الصفة ام لا **قال** اذا كان دينا بالسؤال  
ومات على هذا فلا يكونها كما والله اعلم **مسألة** الصبي في سن الخلو والكرم وزرع ساير الجواب  
ان لم يجز ما يقتضيه ويعيشون عليه سوى ما ذكرناه وذلك في وضو الكفاية وان تركه الكل فافاف  
ان لا يسعهم ذلك وان كان يكونوا اليقين هاكيس وكذلك كل جالته تعالى بهذا المعنى فالقيل فيها واد  
كذلك القول في تعريضه على الجور لاجل الشجاعة والتموان لم يكن لهم بد ذلك ولا غشية  
منهم والباقيها وشعورها واصواها ومحدثهم عليها وعلى هذا القول لا يوجد لها ذكران في  
البلد عليهم الخرج في طلب الذكران لمصرها بلا مشقة عليهم ولا ارجا ضرر وقد يخرج طلبها



بانه لا حياء لهم وصلاح ابدانهم كما يلزمه الخرج في طلب عقيدتهم ووضو شرايعهم ووروني بترك التزويج  
 من اجل فقره ان قدر الله سبحانه ان يخرج الهمزة وهو معسر فاحسن الله السليم والاشم لان الله هو  
 المتكفل بالزواج خلفه والرجال النساء في هذا المعنى سواء وربما ان الله اشده الحار لان احكام المباد  
 تتساوي في اشياء وتختلف في غيرها اشياء ومزكلا في اللزوم على الاسباب التسوية بين الاولاد بلا  
 اختلاف والام يختلف فيها واولد علم **مسئلة** ومنه وحيث قيل ان العقدة على ثلاثة تعاقب  
 معني بالقرور ومعني بالعد ومعني بالانكاح فما نقول فيما كان وهذا محلا بالانكاح مثل غسل او  
 وضوء او صلاة او صيام بفعل العقدة جميع هذا الا انه لم ينبو بعد ذلك اذ ما افترض الله عليه  
 كان يعلم ان هذا واجب الله او لم يعلم امرانه فيما عدا عنه واجبه عليه ولم يبلغ اليقين معرفة الاوجه  
 السقط عنه ذلك وان كان يكون اما ان لا يسقط عنه ويؤمر بها كما وان لا يسقط عنه اذ لم يدبر  
 ذلك ولا كفارة فيما تلزمه فيه الكثرة ويكون كترك ذلك جاهلا امر بكفيه البذل ثم تقيه التوبة  
 وان عوفى الصلاة فريضة ولم يعرف ايضا مستهاوات على ذلك وكذلك الكافة والحج اذا اذها  
 على تقديم الصفقة ما يكون جائزا ويلزمه على جميع هذه المعاني **قال** لا اعلم فاقرب ما ذكرت حتى  
 افهم بعينه مما جاز في جميعه باللسان قولوا بالقلب عقدا عقلا والحوارج عقلا وصلاحا والقول  
 في موضع ولا يعني عنه غيره والافعال والظاهر والعقل في موضع ولا يعني عنه غيره والفعل  
 مشاهير وقد اختلف في عاقل الاعمال الغير عقدا التزم اللزوم في قلبه فقبل الاجابة وعلمه اذ اوعى  
 وجهه وقيل يجزيه لانه وافق اذ اوعى ما امر به وبعض شذو واجبه ذلك على فعله الكفاية والام  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه ما افترض اللزوم على العمل بما لا تقوم بها الحجة الاول السماع  
 فلم يسمع بذلك يكون معذورا سائما بترك العمل بترك الفريض ولو كان محض حجة وحده والعقبات ام لا  
**قال** ان الفريض التي لا تلزم الا بعد الحجة عليه فهو سائر ما لم تقم الحجة عليه ولو حضرته وهو حجة  
 اعلم **مسئلة** وروى عن الخطاب رضي الله عنه انه من بعد ما روي في فناء ابي بكر  
 يا معاكر قال حديث سمعته وصاحب هذا القبر يعني النبي صلى الله عليه وسلم يقول في  
 الشكر الرباء وان اجاب العباد الى الله الانقياد الانقياد الذين اذا غابوا لم يبقوا واذا شهدوا  
 لم يعرفوا واليك المهدى ومصابيح الدجى والله اعلم **مسئلة** وروى الشيخ ابو عبد الله  
 محمد بن محبوب ان الله واحد لم يزل ولا يزال على غير غاية ولا هانية ولا هانية صانع الاشياء  
 وخالقها ومنشئها كما شاء وهو لا اله الا هو الخالق الموهون اليه ليس له شريك في صنعه ولا  
 صنف في ملكه ولا شبه له ولا نذر ولا صاحبة ولا ولد ولا نه محيط بالاشياء وانظرا اليها  
 ومطلع عليها لا تحيط بها افكارها ولا تدر كصايرها في الدنيا والاخرة وليس هو شئ  
 اقرب منه الى شئ لا يستعين بساطع الضياء على المحاطة بالاشياء ولا تحيطه ظلمة  
 الدجى عن دركها تحت الشرى يدرك الاصوات وان كثرت بلا اصعاد منها اليها وبركى  
 الاشياء بغير لحظة منه (ها ولا يحتاج منه اليها سبحانه وتعالى عن ذكره وعن ان يقع عليه

الى الوقوف في بعض احوال الام لا قاله انا الذي فيه اختلاف بعض قال الولاية الذين لا يتقبلونها صاحبها  
الابوية الذين دارجوا في هذا القول ليسبوا صاحبها اهل المغرب واما اصحابنا من اهل المغرب  
فقالوا لا يتقبل الوقوف والولاية الذين لا يرون في الوقوف والولاية في الوقوف ولا اشكال  
واما وقوف المراسم والولاية التي في الوقوف والولاية في الوقوف لا يتقبلونها عند الشايعين  
لها اذا سلموا الشروط التي شرطها جابر بن زيد رحمه الله في هذا الحديث فقوله ان يتولى  
وليها برأي على شرط ان كان هذا الحديث في حقه والولاية وله ان ينفذ عنه برأي لا يتبين له الحكم في  
هذا الحديث وقوله عليه اعتقاد السوال عن جبريت وليها ليدل على انه في وليها على شدة فعله هذا  
القول ليس وقوله السوال وقوله السوال في الولي من المضعفين اختلفوا في امر الذين واما  
وقوله لا اشكال مثل الوقوف في المثالين وقوله الحق الوقوف والولاية في الاشياء شيئا يتقبلها  
بها غير لصرح بمعنى الولاية مشقة من الصفا والصف في الاشياء الكدرة واما العذر فقول  
بالجدة الوقوف اذا تاب رافعا الى الله الحق الى رتبة المارة وقوله الحق ان كان يدخل فيها فان  
وقفت عليها في وقوله ايضا بالجدة الوقوف وحده هو ان كان في فعله يتقبل عليه فيها الضمان  
من الامور ولا يظهر منه خلاص منها غير التوبة وغاب عنه فقول في هذا الموضوع بوقف عنه  
وقوله على البراءة يتخلص منها ويشبه عند كان في ذلك لا ان يكون في الولاية اذا ظهرت منه البراءة  
بالخلص منها ولا يظهر منه تقصير وعاب عنه ولا بد من العلم **مسئلة** ومنه في تقديم الامام العدل  
والولاية او قابض على يد اعد على اهل البلد والولاية تتقدم الامام له ان يتبين منه ام حاشي حجه  
والولاية ام لا يلزم والولاية لا يعلمون عنه مما يوجب عليهم ولايته وبصفة الوجوه التي يجب  
في الولاية الزام **قال** اما الذي يقدمه الامام العدل والولاية او قابض في بلد فقول يجب ولايته  
وقوله لا يجب ولايته علم لا تقدم له عنده ولايته واما الذي يجب ولايته الزام فقول  
وصفة ويقسم القول فيه فاما بعض العلماء فقال ولي الناس ثلاثة وروعه الى الاسلام فاجابني  
فمن ولي وروعه الى الاسلام واجيته فمن ولي وروعه الى الاسلام فاجابني  
وليان في الدين ومن ولي وسائر الناس ليس على السكوت عنهم وجاهد في الاشرار في المشقة  
بالاستقامة على العدل وكذلك العلماء المشهورون بالاستقامة على العدل واجبة ولايتهم على  
بلغة شهرة عليهم وفضلهم وكذلك عابيه انك بنفسه ولا يستقيم على الحق في اقل افعاله  
ولم يلحقه عنده تهمه بانك بشيء المعاصي وكان من يتولى بغير نفسه فعندك انه يجب عليه ولايته  
وانه علم **مسئلة** ومنه في ثلاثة نفر يتولى بعضهم بعضا فكل واحد منهم واجب عليه واجبة  
اكملها اكلها وقالوا لا اكلها الا في هذه الدابة ما هي وقال الاخر في روبري الاكل كيف  
يفعل الذي لم يعرف الدابة في وليه هذين على هذه الصفة ولم يعرفوا الحق من المصلحة وكيف يكون  
اعتقاده فيها **قال** ان كان هذا المعايير لولييه الاكل منها والمثيرة صليحه عاين الدابة التي اكلها  
صليحه قبل ان يصير الى مقطعا وان وقف عليه لم يعرف جسمه ما عرفه كانت تلك الدابة خيرا وكان



المتري عليه السلام فالحق هاهنا هو المتري ولا يجوز للسامع ان يفتنه بما يري ولا بد من وثيقته  
 علو كآفته. واما الاكثر فيجوز له الوقوف عنهما لا يري مع ولايته للمتري على برأته وصاحبه وان كان  
 المتري ضعيفا وكان هذا يعرف من الغنى بوجاهة ويلازم استعماله الوقوف عن المتري بما لا يري او  
 الولاية بالاراي وان ثبت على ولايته بالدين فقد وافق الحق وان كان يعرف المتري بجرم فاكثرا القول  
 انه تقوم عليه الحجة بما يثبت من الغنى بوجاهة وكذا استعماله لا لا كونه واما في الولاية والبرادة فعلمنا  
 وصفت كمال الضعيف والعالم وان كانت الولاية في الدوام المحال فالحق هاهنا هو ان كل لها فارقان من  
 العلماء او الضعفاء والمتبين على هذا المعايير فعلمنا يعرف الحق وابطال فان ثبت على ولايته الموقوفة  
 فعلمنا واق الصواب وان وقف عنه وقوف صلي الى ان يتبين له فعلمنا انه يصح عليه عذري ذلك  
 وقول عليه باعتقاد السؤال في وليته حتى يعرف ما يبلغه حديثه اذا امكنه السؤال وهذا اذا لم يبر  
 المال الذي يري عنه واما في وليته المتري فان يري منه بالدين فعلا صواب الحق والافرة الاراي  
 تخبره في هذا الموضوع الى ان يتبين له الحق والله اعلم **مسئلة** ومنه وسال المتري عن الذي شهده  
 فضله في الكتب مثل عمار ياسر واي بكر وغير الخطاب حتى اسد عنهم اجور لما انزلوا هم على ما  
 رايته في كتبهم **الاقال** اما بالشبهة فما يري ذلك واما بالكتب اذا كان ذلك في سيرة المسلم المشهورة  
 عنهم فبهي اختلاف واما البراءة فعلا اجور والكتب واما بالشبهة التي لا يري تآب فيها اذا اشهر الحق  
 على الحق الذي يجوز منه البراءة حتى يميز البرادة على سمعته واما المسلم وانه اعلم  
**مسئلة** ومنه واما لثبوت عامة الناس عندكم مثل الذي لم يظهر منه صلاح فليكن عليه  
 ويصح منه كغيره انه هو في الولاية امر في الوقوف **قال** جلا في الاثر ان على المتقيد ان يقف  
 عن جميع المتقدين من الحق والاسحق يعلم واجل جبرافوا بمطالبة او يعلم واجل بشرافه عليه  
 وهذا الوقوف هو الواجب للاراي الثابت في دين الله لا الوقوف بنفسه ينقسم على خمسة  
 منها هو حق الدين وهو الذي ذكرته ووقوف الاشكال كما الوقوف على المتقدين والتمقدين والمتقدين  
 وبعضهما بعض واما وقوف السؤال هو ان تزيروا ليك حجة فاجبت انت حكمدون تعلم ما يبلغ به  
 فتقف وقوف سؤال اذا كان ذلك الخشع ما يسع جهده اذا سلموا الشرط التي شرطها جابر بن زيد  
 حجة الله وهذا يعرف بعض المسلمين ووقوف الاراي لا تقف عن وتلك هذا وتعتقد فيه براءة  
 الشريعة وعبر ان لم يفسد سوا الدين ووقوف الشكر وهو جرم وهو لا يتولى الوقوف الا  
 ووقوف مثل وقوفه ونصيب الشكر دينه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الولاية والبرادة  
 في هذا الزمان وعبر في الجب الواسع اعتقاد نصرته وان حقوقه والبعض المعاصي واعتقاد  
 ما يبر فيه دون اظهار النطق بالولاية والبراة ام **الاقال** اذا اعتقد المتولي ولا يعرف حيث  
 عليه ولا يتبع قلبه ووجهه على نفسه ما يحل للمسلم على المسلم والحب والنصر والاستقرار له  
 في الجاهل والمات اخذ ذلك على الظاهر باللسان الا ان يكون يخاف في كتمان ذلك تبطل حق او تحقق  
 باطل فعند ذلك لا يسعد عذري كتمان ذلك حتى يظهر الولاية بلسانه الا ان يكون ذلك تقيية بعد

فيها وكذلك البراءة فاذا اعتقد فصليل وعوام من مواليه اعلم **مسئله** ومنه وفي خبر من  
سيرة صاحبه وورع بانه هاجرا به ولم يكبر ولم يصله ولم يجله ونصحه فلم يقبل كيف  
يكون مختلفا وعلم ذلك فيه **قال** اما قطع صلة ابية ازاوى قطعه وعز عزرك فذلك كفر عندي  
وهو ركب بالذنب ويعني ان يستتاب ويكف فتاب والا لم يمه واما ترك خدمه ابية فلا قول  
انه يكفر بذلك على مجمل المسئلة لانه لا يلزمه اياه في كل ما يريد منه الا ان يستعين به في شئ مخصوص  
لتسعة الامعونه له واما ترك كل امر ابية مع الاعتقاد لصلته واداء الواجب اليه فلا قول انه  
يكفر بذلك عسى ان لا يترك ربحه عند المسلمين واسدا علم **مسئله** ومنه وفي خبر عندي ان  
وشره ولم يظهر فيه فتوى غير اني اري منه افلا صالحا وسيرته حسنة كيف تكون منزلة  
عندي وانما يت منه بعد ذلك كما ما ينقل به القلب غيبة او كذب او تقصير احد المسلمين  
اما اصح به افق عنه امر اولاه **قال** ان كان هذا الرجل قد عرفت بصلح قبل هذا الامر وكان اقراره  
على سبيل التوقيع لتسعة مائة فدرى منه كذا في ايام حمله وعصيانته وهو يرفع نفسه ناديا على  
ذلك فلا يجده هذا الولاية وليس عليك عندي استتابة في مثل هذا وان كان في كبره على غير هذا  
الوجه انه انكبه اطلاقا لانه وان تيسر له ان كان له وقيل وان يكون ديمه قبل فليست استتابة  
عليه اختلافه ولكن ليس له ان يقول له الا بعد التوبة ونكاح الكثرة التي اقرها ولو اري منه صلاحا  
بعد ذلك لا ان يجمع بين جميع المعاصي ويستغفره ولا يكون المستغفر بهذه الكثرة فيقول  
لتسعة مائة اذا راي منه الصلاح بعد ذلك وانما عتاب عندك احد المسلمين وكان وليا لك  
وقبل فاستبته فالتاب رجلا ولايته وانما صر فليس كذلك قوله وهو حقيق بالبراءة واسدا علم  
**مسئله** ومنه وفي خبر اوكية المسلم فيجدها صفة الاحد الذي تشبه عثمان وعكف  
يكون اعتقلا فكيف يكون اعتقاده فيما يجده في الكتب في ذلك **قال** ان كان لم يبلغه ولا احداث  
وشهرها الا بما جده في الكتب فحينئذ ان يكون اعتقاده انه يبرأ من اهل هذه الاحداث ان كانت مما  
تجب فيها البراءة وانما يتولى المسلم على برائهم من برئ من مواليه او احد بعينه بما يجده في الكتب  
ان يبلغه شهر من الاجل فهو نوازرا لاجل ما لا يبرأ منه فيه في ابرز اثر من الاحداث كدفعه منه  
بعينه واسدا علم **مسئله** وفي رفع الحاكم ولاية احد وهو ثقة يوحده عنه رفع الولاية ثم رجع  
عن ولايته هل يقبل منه المرفع اليه ام لا **قال** علوا سمعته ولا اثر ان رفع ولاية احد لاحد  
فقط لا يرفعته لحي لان يرجع عند مرفوع اليه ولايته الا ان يقول له انه يتولي يومئذ ليت  
انه موافق على ما يجوز ولا ريب به قبل ان تراه فعل هذا يجوز لما رجع عند مرفوع اليه واسدا علم  
**مسئله** الفايدي في عشر احاديث اري منه اجتهادا في دينه واطا قلبه انه لا يعتد على الرجل  
فما لا يسعه لانه قبل العلم وبتمه لقلقه عليه بدخل في شيا يطها جارية ولو علم انها عاهرة لم  
يأنها هل يطيب ولايته **قال** اذا راك منه الموافقة في اية في الدين بالقول والعمد وقوله بصره  
وكان هو من بصر الولاية البراءة فلا يجوز لمركه لايته بالظن اذا لم يبين منه خلافا وقوله عليه

والله اعلم **مسألة** الصبي وما قيل في الامه اذا كفر ولم تنص الى الرعية كفه في حيوانه الذي عليه جالبة  
 كفال الامه انهم هاكون اذا كانوا يقولونه ما هذا كلف هو والاحداث التي كلفه كانت مما تقوم بها  
 حجة العقل او السماع او ما يسع جملة **قال** لا يسعه ان ثبت ولا يثبت عليه كفه كان كفه ما تقوم  
 به الحجة من العقل كعقوبة ائمه وتوجيهه او السماع كالصلوة والزكاة وكذلك غير الامه كان  
 الركب علما او ضعيفا او متوليا مثلما لا ان يعتقل فيه الشريطة ويؤا به بالاراي ولعل بعض  
 المسلمين يرخص له فيه اذا جهل امره وخفي عليه حكم كفه اذ هو في اعتقاده يبرأ من كل عاصيه  
 ويتوكله مطيع به فاعتصم عن الكفر بهذا الحرف والفور الاول هو الاكثر والاشهر وانما علم  
**مسألة** ومنه في صفة من تجوز له الولاية والبرائة بصرف نفسه ولا تجوز فيه ان ذلك ينفع  
 فيه الحظا لسعة معانيه ودفعة معانيه الا انه يخرج في مقتضى معاني الولاية ان كان عالما  
 بما يسع جملة واحكامها ولا يسع جملة وعلما باحكام الخاص والعام واحكام ما يسع جملة وما  
 لا يسع جملة وعلما باحكام المستقلين واحكام المحرمين وما يسع جملة واحكامها وما لا يسع  
 واحكام الخاص والعام واحكامها وعلما باحكام التوبات الواجبات على الاحداث وتوبة الوقوف  
 والتعيين التي لا تجزئ التوبة ولا تصح الا بذلك توبة الاعمال التي تجزئ عن التعيين وتقبل وتوبة  
 الجمهور وتوبة السراية لا تجزئ الا اوضح كل واحد في موضعه او مكانه في هذه الصفة فلا يجوز له  
 ان يتولى ولا يبرأ بصرف نفسه الا ان تقوم عليه حجة توجب عليه ولاية او برائة فاذ قامت عليه  
 الحجة ارفع ان تغفل ذلك الحكم علمه وجب عليه ذلك الحكم والحجة في ذلك شهادة الشاهدين الذين يصح  
 الولاية والبرائة ان قالوا الصالحين او المؤمنين او الامرار او عجل حاله يوفى وكذلك ربيعة  
 الواجد على من قوله يثبتها والله اعلم **مسألة** ومنه ولا تجوز له الولاية والبرائة بصرف  
 نفسه في واحد مما يجب عليه ولا يثبت له الولاية منه اكون معلوما **قال** ان هذا معلوم  
 الا ان تقوم عليه الحجة بما يجب عليه ذلك فعند ذلك لا يسعه ذلك الجمع وعليه ان يورد بما وجب  
 عليه من وجب عليه ذلك **قلت** واذا كان هذا ضعيفا او رايا احد سيرة حسنة واستقامت في دينه  
 وصلة واما توبة قوله ورفع ولا يثبت له رفع ولا يثبت له ايجز يكون هذا غير جائز وعليه الوقوف  
 عنه واعلام من رفع الولاية يثبت له الصفة والرجوع عن ذلك وان وقف عنه يمكن وقوعه في ذلك لا  
**قال** ان هذا اذا وافق ما يسع في دين الله فلا بأس ولا اله ان يرجع الى الوقوف اذا وافق ربح عليه ولا يثبت  
 ووقفنا معه الذي ذكره رجوع عن ذلك بعد اصابته رجوع من الهدى الى الضلال ولا يجوز ذلك ووقف  
 الدين لا يكون الا في حق من هو مجهول الحال لا في معلوم الحال والله اعلم **مسألة** ومنه معرفة بقا التولية فيه  
 اجبا لا يبرأ ولا يغير ولا يغير هو لا يبرأ ولا يغير ولا يبرأ ولا يغير في حق من عليه ذلك ولزوم  
 العلم بذلك الذي لا يثبت له بغيره والمعنى الذي يغير فيه والذي يبرأ فيه السؤال **قال** ان الحجة في ذلك  
 ولزومها في حق الولاية والبرائة في موضعها وموضع واجبا واما المعنى الذي يبرأ فيه ذلك لا  
 يسع جملة والله اعلم **مسألة** ومنه ومنه في الاحكام بالترجم حجة وشهادة شهودا وحجلا امامه في

في منزلة لا يجعل فيها غير الا ولياه يكون عنده منزلة وتولاه بعلمه وجميع الاشياء في حياته وبعد موته  
**قال** هو منزلة الحق بل ان يحق ذلك ولا يشهد له بالقطع **قلت** وتولي احد ارباب الشريعة كيف  
 يكون عنده في شهادته وفي التقابل في حياته وبعد موته **قال** هو على شريطة ان كان محققا كذا  
 او اقلهم افعاله كذا ولا يرسل القول في ذلك واما شهادته فلا تنفي فيه الاشهاد الا ولياه واما  
 ان كان الشك في ظاهره وشهادته في الجوف مقبولة واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا اعتقل  
 الضعيف المسلم قليل العلم في الامة المصوبين انه يتولى اسد رسول الله والمسلمين دينه وقوله  
 قولهم **قال** يسعه ذلك ولو كان علما اذا لم يرضع عنده ولا ينه فيواليه او علاوة فيعاريه في شخص  
 بعينه وليس اعلم **مسئلة** ومنه وسيل عن الاسمى هل يدان به الحاكم مثل غيره والبر **قال** ان الله  
 اعلم والارسله سبيل ان يبر البراة الصرا لان لا يدرك قط كما يدرك غيره الا بسبب يوجب عليه  
 ذلك بلا شبهة ولا لا يبركة الشريعة كما في قوله في موضعها واما الولاية فله البر فانه في الحكم على  
 يسعه لم يرضع عليه ذلك ولا كفى بالشريعة في كفاية لما لم يرضع عليه حجة بولاية احد لا تسعه  
 مخالفتا وليس اعلم **مسئلة** ومنه وسيل عن ولاية وبرادة الاسمى **قال** على الصفة لاهم لا  
 يدركون عيانا واما ولاية وبرادة الجن للانفس في السمية لهم واصطفه بايمانهم والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وهل تنفي الولاية والبراة في الجملة ما لمع امتحن باجل بعينه عاقله يعامله لا يستحق عاملا  
 الولاية والبراة فلهما هذا ما يوجب له ذلك العمل فلم توله ولم يرضع هذا كقول الحق قد امت علي  
 بعلم ذلك فيه واكونه مضطعا له وهل يلزم في ان اعتقل في هذا الذي رايته ان كان فعله هذا وجب  
 علي ولايته فهو ولي او يوجب علي علة وانه فان ارى عنه واكون معذور او محمل على شيء ام **قال**  
 واسع كما لم يفتل في الحق فيه واعتقادك بما يدرك فيه في الجملة مخبري كمن سواه واعتقادك في هذا  
 حسنا لا لازم عليك وهو قولنا ان كان من يستحق الولاية ويبراهنه ان كان يستحق البراة حتى تولاه  
 عليك فيه الحق يعلم بيلعك اور فبعضه على الوشاة ان من يبر الولاية والبراة او شرط وجب  
 عليك علم معرفة علي يراه المسلم وليس اعلم **مسئلة** ومنه واطلع على ملكة مولية  
 وكتب اليه بخط يده انه نائب الله في ذلك بلفظ تام وعرف خطه ام يكتفي بذلك **قال** كتابه حجة  
 عليه في قبول التولية وعلى بعض القول وقيل تضع شهادتك عز الدين او محمدا وصاقي عن الولاية  
 تولاه بالشريعة وليس اعلم **مسئلة** الذهلي وهل قليل ان الضعيف ليس له ان يتولى ولا يبر  
 بصر نفسه وان كان كذلك في احد سيرة حسنة واستقامة في دينه وصداقة واهلته وتولاه  
 على ذلك يقف عنه بعد ذلك وفوق ذلك ام لا واطلع يتولى وير ابصر نفسه **قال** لا اعلم انه  
 يسعه الوقوف عنه اذا كان قد تولاه باظهار له احواله المحسنة الصالحة او برغبة وحب في نفسه  
 الولاية والبراة لا في حفظ قول في صفة ويتولى وير ابصر نفسه فقولنا ان عرف هذا المتبني  
 اراهم ولي الله وليس على الله صلا بغيره ويتولى وير ابصر نفسه وفيما اقول ان كتمانها دالة  
 اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر خميس عن عمه وشهره اسم الفقه والورع والاستقامة

على من السليمة ولم يشهر له العلم في زمن معلوم مخصوصا يكون عالما باقنوم عليه به حجة العلم في جميع  
فنون العلم لا وهذا يكون هو مثل هذا الحجة في رفع الولاية له **قال** حتى يشهر له العلم مع أهل الاستقامة  
وقلا وعلا ولا يكون حجة في الولاية والبرادة الا وكان عالما بها وباصولها ومعانيها وعلا لا مستغنى على  
دين السليمة ويضع له بذلك شهرة قاضية لادافع لها او معانية او خبره **مسألة** **ومنه**  
والضعيف الذي لا يتوفر بنفسه ووقته غير نفسه وقوفه ودينه وراي واحد على الحجة في الولاية  
البرادة عنه ويصور ذلك السبعه هو ان يقع عنه بالدين ولا يحل له شيئا والاعتقاد ويكون الخا  
ام **قال** انما يتقدم العلم ذلك بوجوه وجوه الخوف ولم يعط في ذلك خفاه فذو وجب عليه وهو كان  
قد علم ذلك بعينه علم فعليه الرجوع على ما كان عليه وقوفه بالدين على اعتقاد الولاية لمن وحفت  
عليه والائتة والبركة عرج حيث عليه البركة منه لقول الله تعالى ولا تقف لغيرك بمعلم لانه  
اعلم **مسألة** **ومنه** وفي اختلاف الاشياخ في الصلوات وموسى وراشد وطلحة والاعتقاد وهل  
تخبر الولاية المختلفين جميعا **قال** اليوم **قال** يكفي الاعتقاد فيهم ان قولنا في السليمة وبنسبهم  
فان لم علينا الحجة بولايتهم والبرادة منهم ولما علم **مسألة** **ومنه** وفي بعض القول ولم يفرغ معانيه  
والولاية وبرادة وحلا وجرام وهو في الجملة رايها الكيفية **قال** **قال** نعم فانه يتولى مطلقا ويراد  
مخيرا او محلا او ما هو مجرلا او يفتق على السبعه او قوفه عنه يحملوا العلم بالدين فاذ نزلت  
بليته باحد ذلك انما العلم والعدل والديونة والسوا في جميع المعبر عن علمه وذلك ولا السبعه غير  
ذلك وعليه مطلب علم ذلك جميع المعبر عن وجود الاستقامة بالاراد والاجل والاطريق الى  
حيث يحمل المعبر عن علم فاجب عليه **مسألة** **ومنه** وكان في القرن اهل الولاية واهل  
البرادة اذا ذكر ولما لم يفهم فيقولوا والاعلام كان احواله مومنين الآتي وقوله رايه في ذلك في ابياتنا  
وقوله فذو وجب حلفه وحيل الى قول سار هق صعوكر ومثل اصحاب الحجة ماضفة الولاية  
لاهلها والبرادة لاهلها **قال** ان الولاية والبرادة على الصفة كافية لاهلها فانه يبلغ علمه الى معرفة  
احكام اهلها من الصفتين والمطلب فيها جمعا او حتى بطا او اسع له ذلك وقوله عسى من الله واجب  
ومع غيره فلو انزج ولا نقول هو توفيق على الصريح بل على التوسع وتكون نيته واعتقاده وقوله  
وعلقه يقول ان قوله هذه صفة واوله هذه صفة **مسألة** **ومنه** ومنه ومنه على  
وليه يكفر في عند ميتوى الشاهد والشهود عليه انزوم البركة بذلك عند ولية **قال** **قال**  
نزل بركة الغدفة له فانه يكفر مع ومعه واولا به واما الشهادتين على المفصلة وغير ذلك  
فلا يكفر قلت والادنى بشاهد يكفر على ولية ذلك بشاهد عليه اي ذلك ام حوائفي  
بشاهدين غيره **قال** اذا لم يترد الغدفة فثمة ان الاثر ثبت عليه الكفر في ظاهر الاحكام  
مع وضع معناه الفقهاء والحكام **قلت** وان جمع هذا الشاهد وشهادته فذلك رايه وارجع  
يشهد على الذي شهد عليه باشهاديه او مع شاهدين غيره هل تجوز شهادته بعد التوريق  
ان ارجع عن شهادته وعرضه يكون له الرجوع فيها ثم رجع شهد بها انما لا نقبل **قال** قلت

فان قد فرغ من ولي اجل لا انزلاء ولا ابراد منه مكفرة يكون ولي مدعيها ام لا ولا في شأه غيره وشهد  
بذلك جميعا هار جوم وشهادة ولي التي صار فيها غير لنا لم يبق **قال** قد قيل حتى يا قنشا هذين عن  
وقيل شأه **قلت** اذا شهد ولي على ان انزلاء انا مكفرة ولم ير منه العلم **قال** فان زل منزلة  
العرف فلا يسع في البر والفاجر لا يقبل حتى يا قنشا هذين عن غيري وان زل منزلة الشهادة فشيأه  
جائز مع غيره في قول بعض المسلمين والاسلام **مسئلة** ومنه والضعيف اذا رجع في كبره وهذا  
يعرف ما هله ان يبرأ منه بعينه وتكفيه البرادة في الجملة **قال** تكفيه ويقول له سألنا معتقدا ولا بد  
فلا فلا ان الظلال والبرادة اليبرأ الشخص بعينه علم فعله القبيح بقولنا ان رجع في كبره ولا ان العلم  
**مسئلة** ومنه وفي جابر رواه المسلمون وسمعت في ذلك الاجل يجوز ان ابرأ والذي  
نؤخذ في الاجل الواضح عليه فان لم يرجع عن ولايته ابرأ منه امر اقنع عنه **قال** فاذي قرر وفي  
ان زل في الاجل الواضح عليه والافس والملازمة حتى حقيقا هله الا ان ثبت له في زل ابرأ من  
ذلك لا يحظره في زل الله ويرجع في كبره هذا معروضة حتى نؤجل البرادة منه في ظاهرا حكام  
دين الله وهو عالم بولايته لم يفرغ من ذلك مخلوع صال فافق مبتدع عليه التوبة وروى من  
يرى منه المسلمون حتى في ظاهرا الام في مصيب اذا لم تقم عليه الحجة بما تزل ولايته ولم يعلم  
كعلمه حين تقدم ذلك ويرى من يبرأ منه بلا حجة ولا برهان فغير ذلك مخلوع صال فافق مبتدع  
كافر ولا يجوز التقليد معافي هذا والولي هو العدل والعدل والعدل والعدل ولم يخالف  
شأه احكام الكتاب والسنة واجماع المحققين والامة محمد ولا يعلم ولا يلتفت الى مكانه في  
الاسلام سابق اسم وماضي حكم اذا بطل وغيره وليس الناكث ولا ابرأ في الجحيم والناكث الا ان  
قال الله تعالى من كنت فاعا ينك على نفسه وروى في ما شاهد عليه انه في سيونيه ا جـ  
عظما واما الولاية معافى بالقبول والواجب العلم باحكام الولاية والبرادة على قول  
بعض المسلمين وشهادة العدلين بذكره بالمعانية اذا كان المعاني من مصاد احكام الولاية والبرادة  
وبالشبهة التي لا تترد وبالموافقة على قول بعض المسلمين وقال بعض حجة نفوذ منه الموافقة بالعدل  
والعدل وقال بعضهم بينظريه الشهر والشهرين وقال بعضهم حتى نؤجل البرادة في كبره  
وسيرته وقال بعضهم ان لا يوت فاذا مات على ظاهرا وجب له الولاية في ظاهرا الا ان ثبت  
ولايته ولا تعلم في ذلك اختلاف واما البرادة فضعف بالمعانية للاحداث المكفرة لا كبره وشأن  
العدل واما الاستقامة والشهر لا التلازمة واما الامة اذا ذكرت فاكثرا القول لا يسع حكامها  
اما الولاية والبرادة واعلم ان الولاية والبرادة فيضتان من فافق الله لا يسع حكامها اذا  
وجبت واما كمال الصلاة والصيام وعلى وجب عليه شي من ما طلب علم ذلك  
وعليه الخرج في طلب علم ذلك اذا لم يجد المعتمد لذلك بحضرته والعدل باحكام الولاية والبرادة  
كذلك اذا وجد الزاد والرحلة وصحة المدة وانما لطلب بقوله تكفيه لولته وموته عياله  
لرجوع عن ائهم ووضع شي من ما على الجمل والاعلم بعد اقام الحجة عليه ولو جمل الحجة انما



الله لئلا يلبس الذنوب كذا لا ذنب له ولا خطيئة ولا غير اختياره وسلم واعتقاد ما كان  
 كان من الوساوس الشيطانية الداعية الى خلافه ولا يفسد في مواضعها لم يصيبها واعتقادها  
 بل معصيته وقيلها بالسنة التي لا علم خلفها في حقها والله اعلم **مسئلة** ابن عبد الله واما  
 الدخول في بيوت الرجال باذن اوليهم او قبيلهم او من لا يحق له ذلك في ذلك اختلاف  
 قالوا قالوا المسلم ان ذلك اثم لم يدخل ذلك سكنا وقالوا قالوا المسلم ان ذلك دخول لا يجوز الا باذن  
 رب البيت واما اذا كان البيت يسكنه غيره صاحبه بقائه او غيرهها فما يزال الدخول في ذلك البيت  
 باذن الساكن واما اذا استأذن احد في دخول بيت فسمع صوت من داخل البيت فقال له ادخل فجايز  
 له ان يدخل ويجوز له الدخول لغيره ان صاحب المكان مثل العرس وميت الماتم والحكم والتاجر والدي فيه  
 الا في غير هذه والهدم فكل ذلك جازي والله اعلم **مسئلة** ومنه انه لا يجوز الا باذن في دخول  
 المنار على أهلها الا باذن من الدخول على كثير القول والله اعلم **مسئلة** وجوابات في الخوارق  
 وغير ذلك اسكن عدده او امنه بينا هل لا يدخل عليهم بلا اذن **قال** فلا كان للامنة زوج اوله بعد  
 زوجة فلا يدخل عليهم الا باذن وان لم يكن لهم ازواج فلا يدخل عليهم حتى يكون منه ما يرفع قوله  
 ليسن ومنه والله اعلم **مسئلة** وجازي لرجل ان يجرد يدي لا يرى ذلك فيجأ الى الجور  
 والصبر الذي لا يعقل ولا يجرد عليه براه فيجأ ولو كان مينا والله اعلم **مسئلة** عصمت على  
 الشيخ جعفر حمير فاجاب عن ربهما على معنى قوله واذا انقضض الحكم ولا اطمانة في شي فاجاب الحكم  
 وحجته الاطمانة هل للبنت بشي من ذلك ان يمسك بالحكم فيه ويوسع به ولا باذن فيه بالا اطمانة  
 فيها بينه وبين خالته ويكون سامعا لا تكلم **لا قال** واجد بالحكم فلا عليه شيء لانه هو الاصل  
 وقد قال ابو حنيفة واذا لا احكام فقد انحصر بالاصول والله اعلم **مسئلة** الصبي ومعه ماله  
 في الاثر في منع سفر المرأة مع غيره من محرميها ثلاثة ايام فما العلة في منع ذلك واباحته بلون  
 الثالث **قال** فيمنع من النساء في المرأة مع غيره زوج ومحرم لا ثلاثة ايام ولا اقل الا ان يلبس  
 ثلث المرأة والرجل الحائضين وغير ذلك لقول المسلمين **مسئلة** ومنه وعاجاد في صلة الخمار  
 والام والام والام والام واخفايه عنهم وفي فضه ان استقرضه ارباب اذا كان ترك الصلة بسببه  
 اكثر الصلة فيهم وفي خلافه وكذلك اذا كان عنده هو لم يتركها له بل يتركها عنه وهذا حاله  
 واذا اقرضه يخاف مظنة السبع ترك فعل ذلك على هذه الصفة **لا قال** عليه ان يلبس وقدره  
 اذا علم جاره بذلك ولو لم يصفه جاره وقدره وتلك بعض المسلمين كما فيها وعصى الله فيها اكثر  
 من ان يطمع الله فيه واما فضه اذا خاف منه المطل والظلم فلا يلزمه فضه واما صلة اذا كان  
 ثقل على الموصول في رجل عليه المشقة فلا يلزمه هذا ان يصلة ولا يكون له العمد بما يكره **قلت**  
 لا لا اري منه شيئا لا يحسن والاراد ان يحرمه رجوعه تعالى له منه انه يهجم ولو طال تركه **لا قال**  
 له هو علم وجه الاعتساب لا على اعتقاده العظيمة وان كان منافقا فلا يقطع صلاته مع اراد  
 ما يلزمه وجعه وحفظ له صلة المالك واجبة ولو لم يكونوا من اهل الجوارح ان علموا انهم

ومختلف

ومختلف فيم الرضاع والاخوة والرضاع والله اعلم **مسئلة** واذا اذنب ذنباً ظاهراً عند  
 الناس وادركه منه فقال استغفر الله مر جميع ذنوبي وذنبي الخ لا في قوله قليل ونايب اليه  
 او قال تائب الله في ذلك ولم يقل استغفر الله بكيفية احداً كذا ولا الشفاعة عند السامع  
 له **لا قال** اذا استغفر الله مر جميع ذنوبه او ذنبه الذي سماه اجزاء ذلك لا للاستغفار باللسان  
 والنوى وبالقلب واجتنب الى ان يصحها جميعاً واذا لم يثبت عند اطلاع عليه ونايب سريرة  
 وذنوبه العلانية ان يكون استغفاره **لا قال** في ذلك اختلاف والله اعلم **مسئلة** الصبي والاي  
 يفعل الشيء بدنيونة ثم يبين له خطاؤه السقط عنه الضمان على كماله كان عالماً بصيرة او ضعيفاً  
 ام لا يسقط عن الضعيف وذلك خاص سقوطه عن العام المتميز وكذلك العاطل لبعض الائمة اذا كان  
 ضعيفاً بناول عنه ان هذا الظاهر ثابت بالامة واجبة الطاعة ثم يبين له من بعد ذلك هذا  
 بقرينة الدين ويسقط عنه الضمان واذا لم يبين له خطاؤه داخل فيه وشك فلا ريب ما يلزمه في  
 ذلك واعتقد جميع ما يجب عليه في ذلك انكيفية ذلك ويسلم عند الله ولو ان لم يبين له صواب  
 ما دخل فيه ولا خطاؤه اذا كان هذا اعتقاداً فيه **لا قال** اما الذين يخالفون المسئلة ثم  
 يبين له خطاؤه فاذا تناول الكتاب بالكتاب او الكتاب بالسنن او الكتاب بالاجماع او السنن  
 بالكتاب او السنن بالاجماع او الاجماع بالكتاب او السنن او الاجماع فيخطأ بتاويل الصواب  
 فقله قال الضمان عليه لقوله تعالى قل للذين كفروا انهم كانوا قد سلفوا وما عليه  
 الاستغفار والنية واللام وقال قال بالضمان في ذلك لا اعلم ان من كان بشيء مخالفاً لانه  
 يسقط عنه الضمان بالجملة والبرهان وحفظه والاثران وان يطاعه احداً لا يعقل  
 له ما يفعل بالائمة الصادقين فخطي سبيل الحق في ذلك فليزوم الضمان عليه اختلاف  
 واما الذي يبين له خطاؤه داخل فيه واعتراه الشك فالشك ليس من الدين ويدبر بما يلزمه  
 وجميع حقوق الله وحقوق عباده ويسلم بذلك ان شاء الله والله اعلم **مسئلة** وورجل  
 في شيء مما يبرحوا انه مصيب فيه وعنده انه جابر لما لا انه لم يتا ولا جازته باصله  
 اصول الدين هل يكون هذا هكذا كما قلت ولفظه عليه **قال** ان قلت اول خاصة قوله  
 اجازة فعلم باصله اصول الدين ولا يسم غيره فتاوى **قلت** وان كان كذلك فيما يسمي  
 هذا **قال** انه يكون محتاجاً سبلاً الى ما يبين لنا والله اعلم **مسئلة** وورجل  
 يحرق ذنبي يغيبه في نفسه بكلام اخر فلا اعلم كما اذا بالان يغيبه فلا في الحق ويقبل  
 ذلك الكلام ولا يغيب صوم ولا طهرون الا التعمد للكتاب **مسئلة** واذا اجاز هذا في  
 الكلام جاز في الكتاب اذا اقبى المعنى ولو غير اللفظ وقد قيل بذلك والله اعلم **مسئلة**  
 وورجل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة يدعون الله فلا يستجيب لهم رجل  
 اعطى سعيه ما لم يلق الله تعالى ولا يتقوا السوء ما دواؤكم ورجل عنده امرأة سبيته  
 الخلق فلم يظلمها ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه **قال** يخرج معي الرواية ان



كل ما وقع فيه الانسان امر يضيق عليه القيام فيه وكان له المخرج منه بالاختيار والقول منه الى غيره  
الما بين والمباح لم يخرج منه لسوء اختياره مما يذره لنفسه وامر دينه ودينه واشد الامور في سبيل  
ومعاصي الله تعالى ويدينه تعالى ونحو ذلك لسان مقال الذي خرج منه فهذا لا يخرج  
يسخر الله تعالى له لئلا يهلك في الحقيقة وانما هو هذا من الله وقوله الله تعالى مجر عن  
احوال الكافرين الذين نواهم الملائكة ظالموا انفسهم فلما اقيم كنتم قالوا اننا مستضعفين في  
الارض الايات والله اعلم **مسئلة** عن الفقيه فيها بن خلفان حماد وهو رجل من اهل العراق المشهور  
مع جلالته في بيت واحد وهذا السقف مع جلالته او غيره ام ذلك مجر عن علي بن ابي حمزة لما ذكر **قال**  
ان هذه الملائكة لا يجوز لها السكن مع غير ذي رحم منها في بيت واحد ولا سفرها معه في او غيره وان  
ذلك مجر عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة والحكام او في ذلك والله اعلم **مسئلة** وفيه جماعة  
فسلم عليه رجل منهم ثم سلم عليه اخيه في ان يرد عليهم ردا واحدا **قال** معي ان يرد عليه ردا  
واحد عليهم وقيل كل واحد السلام ردا على ردا وسلم عليه والله اعلم **مسئلة** وفيه جماعة  
اذا كان له عذر عاف على نفسه اذا اختار بينه معذرة حتى يامر على نفسه ويكون في الولاية ويجوز شهادته  
ولا يصح خلفه لان يقطع الصلاة وكذلك امره بقطع الصلاة ولا يصح في صفه المحسنين ولا ترك  
ذبحته ولا يباح لان هذا ليس فيه اضطراب لدا في ذلك كما لم يكن له فيه اضطراب فيه فاحكامه  
في حاله عذر احكام الاقل الذي لا عذر له ولا بد من السجود ولا يصح قدام النساء ولكن يصح  
في البقاع الطاهرة غير المساجد والله اعلم **مسئلة** في المرأة المخدومة هل لها عذر عن صلاة الجنازة  
والارحام وجه في رأي المذاهب **قال** لا اعلم انها عذر الا في تقيده وجوبه لوضع شئ في نفسها  
زوج او والوالد فصح انها عذري لا عذر لها الا ان يكون لها كذا نظر او لموضعها او خوف على نفسها  
او دينها فيجوز ذلك فيكون هو القام عليها بذلك ويكون عليها له الطاعة بذلك **قلت** فيجوز الزوج  
والوالد منعها وبسبب **قال** معي الزوج اذا منعها لمعني لا يفصل في قطعها عوارضها وياها  
بقطعها على معونة على ذلك وانما تلزمها طاعته ولا تخرج وطاعته **قال** فارحوا ان لا يكون  
عليه في ذلك لانه واما والوالد فقد تقدم في منعها والله اعلم **باب الخامس في**  
**النجاسات واقسامها وانظروا في حكمها والاباء والارض وطهاها ونجاستها**  
**وما اشبه ذلك** وجواب الشيخ جعفر عيسى الخراساني عن الارض انها نجاسة فاعلم انما هي نجاسة  
الطهارة في الاصل الا معرضة بشئ النجاسة فصح ولا يكره ان يكون على العكس هذا **قال** وفي قولنا ان  
صلوات الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجدا ونحوها خبر رواه عن طاهر بن ابي امامة عن طاهر بن ابي امامة  
شئ النجاسة فاحذر جواربه الطهارة والولد وحكم بدار به قايما والادبي في حكمه كذلك ولا تعلم انه  
يختلف في ذلك **قلت** له وفي هذا يكون القول في ترابها وارضها وما يكون حوصاها واجارها لا  
غيره **قال** هكذا معي في كل ما لعدم جواربه طهارة في شئ اخر منها **قلت** له وجه ما فيها من انواع  
جنس المعدن والنبات على هذا يكون في الاجماع وانما تولد منها فلا حق في حكمه بدار **قال** نعم الا الحجرة  
او ما يكو

هذا الخبر في النجاسة  
والارض مسجدا

او يكون من محرم الانبئة فانه لا بد وان يقول الي انجاسه على حال ما دار على ما هم ما صفة فان انتقل  
 الى الخارج لان مختلف في مقامها على انجاسة والتعزير وعلى عودها الى مكانا عليها مع الطهارة والجل  
**قلت** لم نقل متعزير ومعادها مثل المنطوق في طهارتها وبينها فارق في الاصل **قال** لا ارجو ان يفرق  
 ما بينهما في الحق لعدم ما به اعلمه لان الجميع فيه حكمها لا يعبر في العذر **قلت** لم نقل مسكدة الذي  
 هو سم الفار والبول فيه **قال** الله اعلم وانا لا ادري في اصفه هو ابيضه الا انه قد قتل في قضية بانه  
 معذري فهو كغيره والانبوع المعذبة على حال **قلت** لما فلا يجوز ان يجعل في الطهارة حكم الزواج و  
 الكبريت والريخ والمعرفة والكحل **قال** بلى لانها في هذا على سواء في الاصل ولا العلم في شيء وهذا الا  
 طهارته عند العلم والفضل الا لا يشاع مخالفة في العقل **قلت** له وماها كوانواع جنس الحيوان  
 والفقير في الارض والابحار **قال** في انواعها لا فرق فيه الاطهارته وعلى العكس هذا في انواع  
 اخرى ومنها ما بقى في راجع الى الارض عليه في ذلك **قلت** له وما قولك انواعه فعلى هذا يكون من  
 حكمه ولا بد **قال** نعم انما يحج له ولا شيء وان يكون على احد هذه الوجوه ابداه فانها ثلاثة لا  
 رابع لم يعلو طول المدا **قلت** له وعليها في هذا يكون الحكم في كل امر واحد او حيوان او معدن  
 او نبات او انسان **قال** هكذا معي في هذا كله وما طرح والدين في امر عليه الذي لم يجز ان يرايه  
 كما لا يجوز ان يوضع الراي في موضع الدين لعدم عدله **قلت** له ا فلا يجوز في المكان الواقع به  
 شئ اعيان انجاسة ان يظهر الشمس او الريح او الزمان **قال** بل قد قيل حيوان مع زوال العين  
 والاشربة ان انبى على راي لا يباح ولا في البدر من نوع الانسان **قلت** له فالموضع والارض  
 بنفسه بغير الارض او اشبهه يظهر بغير الماد **قال** قد قيل فيه انه اذا ضربته الشمس او الريح حتى  
 ذهبت عين النجاسة طهر وقيل حتى يضرب جميعا وقيل لا يظهر الا بالماد **قلت** له فان كان لا تبلغ اليه  
 شمس ولا ريح **قال** الفول فيه **قال** فهو على حاله حق يظهر بالماد وفي قول اخر انه بالكسح او الوطى او ما  
 يكون حركة تقع عليه يظهر اذا زال النجاسة عنها وان لم يزلها **قلت** له وما ليس له عين  
 فانه مثل الماد النجس او اشبهه وشئ في هذا **قال** فهو بعد جفافه في الارض او الطهارة ما في الاولى لانه  
 ما لم يقع عليه قدر ما يحجب به طهارته وان لم يزل ولا بد وان يكون على ما به والاري في ذلك **قلت** له وما كان  
 له انواع النجاسة عين قائمة بغيرها مثلا الدم او اشبهه **قال** فالموضع محس على حال ما دامت العين  
 قائمة بعد زوالها **قال** لا يختلف في طهارته الا ان يكون بالماد الطهر في الاجماع او على راي في موضع جواز  
 الراي عليه والا فمؤكد انك ما فيه **قال** له وان ضربته الشمس او الريح او افترقا به وشئ لم يبق  
 لها فيه عين ولا اثر **قال** نعم ما به وقول انه لا يظهر الا بالماء وقول انه يظهر بالشمس او الريح وقول  
 على يكون منها وقول ما زالها كسح او وطي او ما يكون حركة وان لم تضربه شمس ولا ريح وقول ان  
 زوال العين محس له الى ما به وحكم الطهارة في الحين لقول الله صلى الله عليه وسلم لا يطهر  
 بعضها بعضا وقول في القول في هذا فكره ولاناس **قلت** له فالحصى والصفاء مثل الارض  
 في هذا ام لا **قال** نعم في بعض القول وقيل في الفرق بينهما او ما لا يظهر الا بالماء وقيل ان لما استوى

بالارض حكما واسد اعلم بالفرق في الاراء ولا اقول بحدود الحق **قلت** له وما كان من نتائجها فنجس  
او مواعدها الشئ اصابعه جاز لان يخرج في طهارته بغير الماء معنى في حكمها وقوله **لا قال** نعم  
الا انه قد شذرت في النياب لم يشذرت فيها على انواع بناها وكنت يخرج خارج والاختلاف  
حلال قوله اجازة وقوله لم يخرج حتى ان لا يعلم في ذلك اختلاف **قلت** له وما تنصير الارض بشئ من  
البول او الماء النجس او ما شبههما وشئ يخلطها رتة بغير الماء في ارضه قال **قلت** له في البول زوال  
اشبه وفي الماء جفافه على هذا اقول **قلت** له وعلى هذا الرأي فالشمس والريح او كلاهما في كل موضع  
فيما ليس له عين قافية **قال** قد قيل ثلاثة ايام وقيل في يوم واحد وقيل لا خلاف الا اذا هابت **قلت**  
له فان تجل زوك او راجحة **قال** ما دام الزوك مباحا فهو على حاله والنجاسة وعلى قولنا لا يجوز  
فيه لان يكون طاهرا والاراحة فيفسد ان لا يكون لها حكم في ذلك **قلت** له فلماذا النجس بعد جفافه لا ينجس  
وان بقا شروء ما اذا فيه **قال** في جميع اثار القول انه عليه كذلك في بينه وبين البول في ذلك **قلت** له  
فان وطئ كلب على شئ من الطين فنجسه متى يطهر **قال** اذا بيس الاثر وقيل بنجاسة ما دام اثره الموضع  
قلبا **قلت** له فان بقي حلا من طين نجس **قال** فاذا بيس طهره وقيل ان وجد لا يطهر **قلت** له فان  
حمله هذا الطين تنور او يطهر اثاره عليه النار ويجوز بعد ان يجزى فلام **لا قال** نعم قد قيل هذا الالة  
لا بد وان نجسة معنى الاختلاف **قلت** له وما في هذا من النجاسة عين قافية بالشئ فلا يطهر الا برباها  
**قال** نعم الا ان يكون في موضع العبر عن زوالها فنجسه في التيمم لان يقوم فيه مقام العسل ضرر ونجاسة  
والا فهو كذا وما كان على ارضي في ذلك **قلت** له فان تنور يشوي فيه لم نجس شيئا فيه شئ النجس  
ما الذي في تطهيره **قال** قد قيل ان يسل بالماء حتى يزول رطابه والنجاسة وقيل يحجم بالارض حتى يزول  
عينها وقيل يكسر ولا ينفع به على هذا الا في مثل ما قد جعل له او يكون له مجوز **قلت** له اقله  
يطهر على حاله ان يوضع في عسل حتى يزول رطابه وظاهره ويطهر الماء الى داخله في ارضه على اصابه ام لا  
**قال** بل وان في الاثار ما يد له المعوق في مثلها على طهارته فلا يعجز بعده لان يوم يكسر ارضا او حله على  
هلا واره واسد اعلم فيظن في عدله **قلت** له وما خالط الطين وشئ له ذات من النجاسة فاحرق حتى  
مراد **قال** قد قيل في طهارة روات باختلاف يعجز ارضه يقول بفساده لانه تبع لاصله فاجابه  
ان يكون على ما به وقيل ان صح الاراء في ذلك **قلت** له فان مسح على عين النجاسة والشئ الذي هي به  
او حتى يزول منه ذاتها **قال** فيبقى في حكمه وليس له ذات نجسة ما اراد بها في الموضع وعسله منها  
**قلت** له وما كان في الارض فخر الموضع ونجتها وانزل بترويه **قال** فاذا اتى المجر على ما لم يوطأها  
فالموضع طاهر ولا اعلم انه ينجس في ذلك **قلت** له فالبول اذا اشبهه في الموضع اذا جرى عليه  
الماء فخر الذي فيه لطهارته ام لا **قال** نعم في بعض القول وقيل لا يطهر الا بالفرع عسى في هذا الا  
ان يصح ثم قاله انه لم يكن نجس والمجوز مقلدا فيه بجري عن كره **قلت** له وعلى قوله اجازة فاني  
كراهية فيه لطهارته ان يجري عليه **قال** فلا بد له على قوله وان يجري عليه فلا انا الا ان يكون ما قد  
انفصل من نجاسة فان المرة الواحدة فيه نجسه والا فهو كذلك وعلى قوله لا يجوز لان يطهر من بين

**قلت** له فالعذرة تكون في الخلبة فتسقى بالمداء تجس كلها **امرا** **قال** فان كان ملك في قدر ما يقس  
بنتها فالتجاسة تأتي عليها أصابه وبعضها او كلها او كان في مقدار ولا تجس بها لم يجاور  
موضع الا ثلاثة اذرع ما دار بها لا عليها زار على ذلك وفي قول اخر ان هذا امر الاحتياط والا فاما  
الطهارة لما يصح عليه بلوغ التجاسة اليه هي الحكم فيه وقيل في هذا الماء انه اذا نقص حتى وصل  
بجملته تجسبه مثل تلك التجاسة تجس الا ان الاول اكثر ما في ذلك **قلت** لمعان هي الاختلافها  
بالتراب على الارض حتى لم يتوكلت من فاعند ولا اثر ما يكون حكم الموضع يكون ظاهر الم لا **قال**  
فعمى ان يظهر على قوله وقيل حتى يشرب او يلمس ثلاثا او مرتين على لى اخره وقيل على قول ثالث في ذلك  
**قلت** له فالارض تسقى بمد تجس انظر ان تجس فتنصرها الشمس والريح ام لا **قال** نعم على اثر  
ما فيه وقيل في قوله ان لا يعلو جاز عليه **قلت** له فالاجل والجملة سمد يومه  
لبها وتجس يومه ايجري لهما رنة ماء واحد لا **قال** قل قيل انه يجريه وقيل حتى يسقي بما بين  
وقيل بثلاثة اموره **قلت** لمعنا لاجاله تسد بطن تجس فتنصرها الشمس والريح خارجها  
حتى تجس انظر ورد اخلاها على قوله قال بها في مثل هذا وان لم يبلغ اليه شيء لم لا **قال** لا  
يظهر على هذا القول الاما ضراة وقيل في مثلها بظاهرة الجميع **قلت** له وما لم يجس  
ظاهره لاجاله او باطنها فهو على جالها التجاسة ام لا **قال** نعم هو كذلك ولا اعلم انه  
يختلف في ذلك **قلت** له فان لم تنصرها الشمس والريح فهي على تجاسها وان كان ما بعد  
يباسها ام لا **قال** قد قيل هذا الا ان يكون فيها على قول اخر ان يكون بعد ان يجس فيقول  
ما بها وغير التجاسة او شرها ظاهرة **قلت** له فالغبار والشيء التجس لانه اذا علق بشيء  
ظاهر الا انه يابس والقول فيه **قال** فهو تجس فان قدر على اخرجه والشيء لو رآه بعد  
علاج فلا شيء فيه والا فلا تدو تجس له في موضع لو لم يكن فقدر عليه **قلت** له فان  
لصق احد في موضع وجسده فخر حتى رطبه او كان به في حال الرطوبة **قال** فالموضع ويرد  
تجس على حال حتى يظهر ولا اعلم انه يختلف في ذلك **قلت** له فان كان شئ طاهر في اقله  
الا انه قد عارضه والتجاسة ما اخرجتها كان به وقيل **قال** فان كان بعد ان يضربته الشمس  
او الريح فزال بها والشيء منها ما قدر ضرر في جبين فالاختلاف في طهارته والا فهو على ما  
به ولا تجاسة مع بقاء ماها وعين **قلت** له فان كان متغيرا في لونه ما الوجه فيه او لا  
تغير فيه **قال** لمعان كان تغيره لظنة التجاسة عليه فله حكمها والاجاز ان يكون على الاغلب  
ما رآه لانه الظاهر في ذلك ولا شك وان تغير في شيء ان تغيره واجلها والا فهو كذلك **قلت** له فان  
كان ترابا وكيف القول في ثوبان **قال** فهو تجس في بعض القول وقيل انه على اصله والطهارة  
حتى يصح انه قد دخل عليه والتجاسة ما قد فسده وما احسن معني في الاثر متروكة ثم امكنه  
فقد ر عليه والاطمالة فالتجاسة هو الحكم فيه انهم ما راة في ذلك **قلت** له في طهارة وقدر وقع به  
شراى وبعد في الموضع غيره فلم يدركها من ترابه او التجاسة ما القول فيها **قال** فالغبرة

والريح التي تسفر الطبق او المتداول بينهما او يطير بالكسح لهما فيعلق في قديم مرقعها وفي ثوبه  
مرغبارها القول في **قال** فليس لما احكم الطهارة لم يضع تجاسته في الحال **قلت** له وان كان في الموضع  
القدس **قال** قلنا نعم هو كذلك وان كان كل نجس قدز فلا عكس في هذا وليس كل قدز نجسا والاسود والنجس  
تجاسته لشقا افسده فليس له في العدة الا لا الارض وحكم الطهارة في الاصل **قلت** له قد تكون  
الابواب في ارض الغنم ودروس البقر ومعاصر الابل انظر بنو زواياها والتجاسة بغير الماء على حال  
اخر هي طهارتها كذلك لاهل العلم اقول **قال** ان هذا الموضع راى يجوز عليه الذي يجري في طهارته كل واحد  
ما فيه وقوله بان يدبر زواياها بالانوار وقوله بالنفس والريح وقوله بما اذا احتما وقوله  
بالكسح والوطى او يكون في حركة تربلها فتحي ارضها وقوله لا تغير البالد وكله وراى المسلم في قول  
**قلت** له وما كان من رابط الخيل والبغال والحمير **قال** فحسبى فعلى هذا يكون في طهارة الموضع من  
ابوابها لانه هو الحكم فيه بعد زواياها لا غيره لعدم الاتفاق على ما ذكرنا في هذا روجه **قلت** له  
فالمجوز والمطهرة والمزوجة على هذا يكون في جواز الراى على كل منها **قال** هكذا معي في  
هذا كله لعدم ما يدلى في الحق على جواز الفرق في شيء ذلك **قلت** له وما كان من سطح او جدار منبني  
بالطين او الفخار او الفورة فلا فرق في مثل هذا بالارض لا **قال** نعم هو كذلك ولا اعلم ان احد  
يقول في شيء منه بغير ذلك **قلت** له وبالمجتمعة فيجب ما يكون وتجاسته في موضع من الارض على هذا  
يكون في طهارته منها اجماع الخصوص دون غيره **قال** الله اعلم والذي عهدي في هذا انه على  
العموم لما يكون نجس التجاسة وعين في اي موضع من الارض كان ثم لا في حين لا على الخصوص  
في البقاع ولا في شيء من الانواع دون غيره لا في اجماع وان كان كليله وثقاوتها في المدة لا في  
فالحكم راجع في كل منها الى ذهابه فلا وثق طال فانه وقصر وان لا وجامع الطهارة وانواع  
وعنده يقع التساوي فيكون القول فيها على سواد ما فيه وراى في نزاع وفاد في طهارتها  
بالندوة قول في غير موضع ولا ثارة وربما جفر الموضع ونحتها فانزلها صابه منها فظهر ما  
شك فيه **قلت** له فاي راى هذه الامور اكثر ولا صح **قال** فحسبى ان يكون القول بانه يظهر  
بالشمس والريح اظهر في هذا وأكثره واصح ما فيه اطلاقا اما ان يظهر جميع ما انزلها واما  
ان لا يظهر الا بالماء ولعلنا قبله اجمع وانه اعلم فينبط في هذا كله وارضى اخذ به والا فلا يعمل الا  
بعده **قلت** له وما نجس الانواع المعدنية المنطوقة ونحوها مثل الذهب والفضة  
والخاس والحديد والنوبيا والاصاص شيء صابه فلم يعسل في الحال اعتلاج في طهارته بعد  
رواى على ظاهره من التجاسة بالماء الى ما زاد عليه من تركه فيه مقدار الزوايا وهي مختلفة  
في هذا **قال** لا عموم لكلها لا على الخصوص في شيء من غيره منها لا لا طهارة لا تلحقها فاقبح  
الله في عسلها على هذا لاهلها كالفردان من جواهرها وعلى ظاهرها بالماء تجري طهارتها وثقاوتها  
نعلم ان حمل القول بغيره في شيء منها ايد **قلت** له وما تولد منها ومنها مثل البزوبية والنشة  
والاسفيدورية ونحوها واخلط **قال** فليس في كل هذه الامور في صلته لانه لا يستلزم

يصح عليه بان لما مضى من ان يقاها فان ظهر فلا بد من تركه بالتمام قدر حتى يزول الموضوع باقل او اكثر الاما  
 يخرج فقصا يكون الزكركم عليه لان الحققة ما فيه **قلت** له وما خالطه العجاسة والزوج والمرد  
 في اصله مثل الدم او العذرة الا انها لما اخرجت بالارض صاروا اذ **قال** فان قدر على تعريقها وتطهير المعدي  
 من طهر على حاله والا فاختلط في طهارتها **قلت** له وعلى قدر مريء نجاسته فان غسلها اصابه بشي  
 وهذا في بدنه او غيره وبقله لو **قال** فلا تدفبه على قيان ولا يغسل فيها في اخرجها مع القدرة عليه  
 لفساد ما دام يتحرك في اندبا العكر فيخرج به في الماء **قلت** له وما خالطه في ذاته شئ من العجاسة في ذاتها  
 فصار كمثلها على هذا يكون فيها نظير له لو لم يعد غسله **قال** فعم هو كذلك ان يصح ما اراه لما في القول من قول لا ي  
 سعيد جدا سئل عن ذلك **قلت** له فالمرتكب اذا ولا استفيداج والاصح على هذا ان يكون مع ما  
 يعرض لها من العجاسة في حال **قال** فلهذه هي والاولى فالقول فيها على سواد لعدم فرقها بينها مع ما له  
 ذاتها العجاسة **اولا** **قلت** له وما اصابه وهذين شئ من الماء العجاسة يوجب الطهارة في ذاته الطهر واقع  
 به نجاسة ومعه لا يغسل موضع فلا يبقى فيه الا ما له ولو لم يدر معه **قال** قصي ان يكون في لسان  
 يظهر على هذا من ان عين ما به العجاسة فلا يضربها بغيره من المعدي فطهره بعد ان صار له حكم  
 الطهارة لانه في نفسه او العجاسة في شئ على حال **قلت** له فلا يغفر والا سرح بها عما شئ من  
 الدم والقول في طهارة ما نقص منها **قال** لا احد في حفظه ارضه فادله عليه قولا ولا يجبي في طهارته ما  
 اصابه ان يغسل حتى يذهبها ولو لم يدر شيئا لا يقدر على اخرجها فيكون في معنى الزكركم والا فهو على  
 حاله لما اراه من حرقه يقتضي في بقائها كونه للمبسر في رواله او قد يمكن فيكون في الخط او احدهما  
 فيبقى على ما به العجاسة لمجرد اشكال **قلت** له قوله هذا قد غسله مقدرا ما لا يبقى معه وهذا  
 الدم شئ لو كان وحده **قال** لانه على يقين من نجاسته الشئ به وشك في طهارته مع بقا لوز الحمة  
 فيه فهو في شبهة لعدم ما هو لانه مع ما على رواله فكان لا وفيه ان يكون على حاله **قلت** له فان عمل  
 احده هذه نحو فاقا صا به وداخله بول او استبره ووطوية تقتضي في طهارته كونه الفسار وضم  
 عليه وقبل ان يغسلها القول فيه اذا لم يبلغ الماء اليه **قال** فقوله على نجاسته فان دخل النار وقا به  
 وداخلها به فالاختلاف في طهارته **قلت** له فان جشي في جو فرب شئ من العجاسة **قال** فلا طهارة  
 له وداخله ما دام الشئ به ولا اعلم انه يختلف في ذلك **قلت** له فان غسله خارجا فادله ما قد  
 اصابه **قال** فلا بد لما ظهر على هذا من ان يطهر ولا يطهر وان بقي على حاله لم يبق في الخبيث من نجاسته  
 فالبقية العين **قلت** له وعلى هذا من طهارة خارجة يجوز ان يصلح به والعجاسة في داخله **الاقاب**  
 فقل في هذا بالمتبع وجوز لانه لانه وان يكون في صلاته ما طام الماء به ونجاسته في بدنه او ثيابه  
 وقد قيل فيه بالاجابة انه مبيته شئ من العجاسة لانه في منزلة ما فيه فراح الميض في طهره بعد  
 غسله وروا على طهارته **قلت** له فان نجس ما طهره شئ من الطهارة بالمعارضة با  
 نجاسته وكذلك خارج البس قد قيل فيه انه اذا غسل طهره لان يصلح به **قال** بل قد قيل  
 هذا **قلت** له فان كان لا رطوبة في بطنه شئ به شئ ما بس من العجاسة والقول في طهارته



فراخلة **قال** فهو على اليد والطهارة في حكمه لانه لما خذ في هذا الموضع من يديه شيئاً فبرفها  
عما لا يراه كذا وجبته الا انه حاملها فغلبت الآفة فالصلاة به لا بد وان يكون على وجهه او في  
القفار **قلت** لما زاد خرج عنه يومئذ فارتد عنه ما قد اورد على هذا من ان لا يغسل طوبى حتى لا يبق  
فيه شيء **قلت** **قال** فلا يرد عليه لولا انه لو غلبت وجبة المنع ما لا يجوز معها الا على ان يختلف  
في مثل هذا على حال **قلت** له فان كان اصابه شيء من الدهر النجس فغسله جوفه او في خارج  
اليسر يكفي في طهارته ان يدخل النار حتى يخرجها به فلا يبقى من اثره شيء **قال** وقد قيل انه يكفي فطهر  
على اي اجازة والفقهاء الاعلى راى يقول انه يجزى من ذلك الماء **قلت** له فان غلب بشئ غير النار  
حتى لا يراه **قال** قد مضى القول على ذلك عليه وكفى عن عادته فيه **قلت** له وما صاغه احد من أهل الشك  
فلم يسمه بشيء من الرطوبة بل هو ان يغسل على الصلابة ولا ان يلبسه لم **القول** لا اعلم انه يلزمه  
في العبد لان نفس ما شره له حال عمله او قبله او بعده في غير رطوبة لا تقتض على حال كون غلبه حاله  
وطهارته في الاصل وان يجزى ان يختلف في هذا ولا يعلم في غير ذلك من جهة رطوبة الا في غير ذلك  
لا يجوز والله اعلم **قلت** له وان نجس في الاضلاع المائية لشئ اصابه من نجاسة فزال به الطهارة بالكلية  
**قلت** له فان غسله بالماء بغيره الى اصله الذي عليه فقله لولا انه نجس **قلت** له فان ضربه  
الغسل لا يوجب عليه الماء فزال به حركة مائه من نجاسة ان يجزى عن ذلك نعم لان الماء لا يركون النجاسة  
وقد حصل قلنى ولا اعلم ان احد ائمة الشيعة والفقهاء في هذا الموضع على حال **قلت** له فان لم يزد من  
الغسل والجود والشئ نجسها نجاسة وهو لا يعتبر في نظره ما يقع عليه ما قد اظهره **القول** له ان اذا  
ازالها فانما هو طاهر من رطوبة وشئ لا يصححها الا هذا في نظر **قلت** له فان كان لا يجد من النجاسة او  
النجاسة الشجرة في حذا يغسلها بالماء من نجاسة فيشربه **قال** فان طهر وجنبه او وقع عليه بالماء قد  
ما يجزى في مثل طهره ولا فلا بد من ان يغسل في غسله حتى يدخل الطاهر والماء من ذلك النجاسة في طهره  
وهناك الامان وضعه **قلت** له فان طهره مكثه في الشئ مقداراً يترك في الماء **قال** فغسل في الانواع  
المائية ان لا يكون في هذا على سواد لفرق بينهما في الكثافة والصلابة والخرقة واللطافة وسرعة  
قوتها الرطوبة وشربها ما يبرر عليها الماء وطهرها وهذا لا يشك فيه لان منها ما يلبس في الحال نجس  
والملحة ما قد ورد في صلواته قريباً ما قد صار الطين خفياً فصوره في نظره ولان النجاسة في القفار  
وقول في راي ابو الاوارق بينهما او ساطع بينهما في البين هذا بالجملة فكلها طهره وان يترك في الماء  
بقدر زواله على طهره وجفافه في هذا الموضع مقداراً يبلغ الطاهر مبلغ النجاسة في رطبها في  
منه فتركها رايها ونكرهه وقيل بان عاقبة الى ثلاثين **قلت** له فليسوا المتحدرون في الاراك  
به نجس بوجوه طاهره من حال السواك او غيره من نجاسة في الغسل فيجزيه ان يغسل قد طهر  
حتى يزول به فطهره لم يصح عليه بقوله شئ من النجاسة في راحله او في خارج جسمه لانه سرع  
القول بالماء طهره والرطوبة فلا يحتاج الى يورق في الماء الا المنع بوجبه على الخصوص في شئ ولا  
فتركه في حكمه **قلت** له وما اشبهه وشئ في لينة وسرعة دخول الماء فيه فهو مثله في هذا



يظهر حنيه ام **قال** نعم كذلك لعدم ما يدل على الفرق في ذلك **قلت** له فالنفس من جنس الغل والخشب  
 الاشجار واما صلابة اليد في يظهر مع فتره لما اصابه من الخاسه ان يترك في الكاد يقدر ما يدخل الظاهر  
 هذا ناله في الاعتناء وازطال **قال** هكذا في هذا لما احذر عوارض الاصابه من ريل عليه بانه ترك ذلك في  
 غير موضع من الاثار والاوزان في بعضه مجاز لان يعطى في هذا الحكم الغل لقرينه منه في الصلابة الموحية  
 تمنع الطوبى ان تجرد في سرعة وهذا لا يدفع لانه شغلها هو ثقله اولى فكله في ذلك **قلت** له فاعزى  
 عليه الماء فالاعزى على طاهره وبلغ وداخله مبلغ ما ناله من الخاسه الطوبى في مفرجه **قال** فافترج  
 يحري عليه كذلك على اكثر ما قيل فيه ثلاثا وعلى قول فيجوز في المرة لان تكون مجزئة له **قلت** له فالقول في الغل  
 او الشجر نصيبه الغل ستة الاطوار ان يغسل حنيه رطبا كان او يابس **قال** نعم هو كذلك ولا اعلم انه يختلف  
 في ذلك **قلت** له فانه يغسل في الحال ويغسل ما به ساعته **قال** لا بد له وان يترك في الماء بعد غسله  
 مقدرا ما يدخل الظاهر من داخل اصابه من الخاسه الا ان تكون رطوبة ما يدورها ان ينج فيه نفسى  
 لئلا ما يدخل الظاهر من الغسل ان يظهر في الحال **قلت** له وما كانه في الماء لخل ولا شجار على هذا يكون  
 ام **قال** نعم ان مع ما عذري فيه من الاضرار في اليد عليه **قلت** له فالجواب في الموهلة وسعها الغل او لم ياد  
 الشجر نصيبها الخاسه ترك ذلك البسط ولا سلك في الاثر داخل في هذا على ان يغسل الظاهر حتى يبلغ  
 الماء الجانب الاخر مع العكس او ما يقوم مقامه محي طهارته وقيل فيه ان لا يجزئ بلوغ الماء اليه  
 الا ان يكون في موكه له ما تجدد ولا ابر على حاله **قلت** له افلا يجزئ في مثل هذه انواع الحبس النباقي  
 ان يكون له ما في الارض من رطوبتها بالما **قال** بل قد قال بعض الجاهل والقول فيه في كثرة وعلى العكس  
 وهذا في راي **قلت** له فالنوع ان يغسل ما نجس وقع على شئ او راقه او عوارض متى  
 يظهر على هذا الراي **قال** اذا ضربته الشمس والريح او احدثه وعلى قول اخر بعد ذلك ما  
 به من الخاسه طاهر على قبا ولو في يوم واحد وقيل في ثلاثه ايام **قلت** له فان وقع على شئ من  
 جهة فتجلى الوحى في ظهره عذري به **قال** فان ظهر حنيه حتى لا اصابه الظاهر ولا بد له في موضع  
 اجنابيه في شئ واحد ما ناله منها يومئذ ان يغسل مظهره ثم يتنقع في الماء بعد رياسه حتى يبلغ  
 منه الظاهر مبلغ الخاسه فتخرج من اجنابه ما قد شربه واجنابها **قلت** له اظن اجنابها في طهرته  
 الى عكسها ما يقوم مقامه وحركة في قلبه **قال** بل قد قيل هذا انه لا يجزئ ما دونه في غسله  
 وقيل فيه ان رطب الماء يجزئ به اذا اكثر عليه فاني على كل واحد يبلغ منه مبلغ اصابه فان لم يبلغ  
 الا قول به في طهارته وجواز اكله **قلت** له فان ظهره في رايه من رياسته ما قالوا فيه اذا صار  
 دقيقا **قال** فان كان ما به من الخاسه في ذلك ما عني في ذاته مثل الدم او العذرة او ما يكون  
 من عذره فلا سبيل له يظهر من الخاسه ما لان يقدر على اخراجه منه والاهم على فساق ولا  
 اعلم الاجل يقول قد يعجز **قلت** له فان كان اصابه مثل بول او ما اشبهه ما الذي يخرج  
 فيه فيغسل عليه وقول **قال** فحسب ان يجوز فضع لان يكون في طهارته ان يجعل في الماء فيجرك  
 حينئذ حتى تاتي الحكة على اخره ثم يترك ليستريح في قولنا الا نأكله يخرج عنه شريعا

العمل عليه بتلاجيله يفعل كذلك ثلاثا وتلك طهارته في رأي واحد وقيل ان خبر في التنوير فقال  
 به لوجه السارور بقوله شيء الاثار طهر في اركله وقيل اني تحنه بالمد طهره وعلى قولنا  
 فيجوز فيه ان يكون الاطمان **قال قلت** له فان خبر علي بن اوطاح اوصى بالقول فيه مثل التنوير  
 امر **قال** نعم في بعض القول وقيل يجوز في التنوير خاصة دون سواه لانها لما روي عليه  
 فينزل عليه ولا يصح عنده في وجه الفرق ما يدل عليه بقدر ما له في الاثار على هذا **الري قال**  
 له فالأثر الذي يجز فيه ما جاله وبعد ان وضع عليه **قال** عيسى ان يجز فيه لان يكون فيه علم في الجوز  
 وقول في رأي جاز عليه **قلت** لمعان على هذا الطين هو ريسه او خبر قد لا يصح ان اوها يكون امثال  
 هذا في الاطمة **قال** فهذا لا ادري اني اقول بطهارته كذا ولا اري فيه الا انه بعد ما سته الا ان  
 يكون على قول من يؤول في تحنه بالمد طهره فمع ان يحنه ما فيه فيجوز عليه ان يصح والا فذكر **قلت**  
 له فان قلنا على السارور في قوله تحنه بالمد طهره هل يجوز ان يحنه فعل سوني اجز شره ام لا **قال** نعم هذا موضع  
 حار فيه لان يختلف في طهارته وحله وجواز اكله وشربه **قلت** له والقول في طهارته بالشمس والريح  
 او بها على هذا يكون **قال** نعم هو كذلك لعدم ما له من خروج في رأي غيره **قلت** له فالطاهر والذوق يجز  
 تحنه ما جله هو كذلك في القول عليه ام لا **قال** نعم فان اخذ به بعد الاوان في الاثار لا بل بالمعنى ان كثره  
 وهو كذلك لعدم الفرق بين الجبس وبين طينه او قيله **قلت** له ومطعمه انواعه حقا بالمد الجبس  
 الوجه في نظيره **قال** قد مر في القول فيه ما دل على ما به وقول في رأي جاز عليه فانما ذكره **قال**  
**قلت** له فطهارته بالمد كيف هي في قول القوله **قال** نعم في بعض القول بمسح تحنه بالشمس والريح  
 حتى يزول عنه ما به من طينه فيجس شره فيعمل اخرى وتلك طهارته وقيل يجعل في قاعه ويطعم به  
 حتى يخرجه مدحا الجاسة وقد طهر فيجس عنه وكفى وقيل له لا بد له ان يعمل وبعد ان يزل  
 منه ذلك الماء لما يرد له به من الطهارة والا فلا يجزى دونه وقيل فيه انه لا يطهر على حال **قلت** له  
 وما وقع به شيء الغاسنة وبعد ان تقع في الماء او طعم به حتى صار في حذو لا يجذب من الرطوبة  
 شيئا انما في حاله **قال** فهذا قد قبل فيه انه يعمل فيطهر حينه ثم يترك **قلت** له وبالمجمل  
 فجميع ما يكون من انواع الجبس على هذا يكون القول فيه لا غيره **قال** نعم لانها بمعنى في هذا والقول  
 فيها واحد **قلت** له وما اخرج من طينه فنحس لما اصابه وشي في حين **قال** فليس له في هذا الاثا  
 لها والطين لا ينجس الا في المعنى على سواد **قلت** له وما يداس على البقر فتبول فيه حار وسها **قال**  
 فاما الاثر انه لا ينجس منه الا ما صح فيه انه اصابه شيء من ابولها لا دوشا ان لبن ان يعمل عليه  
 واذامكن في البول ان يناله فقد عكس ان ينجس ان يبلغ اليه ومع هذا هو جواز الاحتمال فهو على ما  
 له من الطهارة في الاصل حتى يصح كونه لها في الاجماع او على رأي العدل **قلت** له فهذا يجوز في  
 جميع ما اصابه في تنبهه والا بوالان يكون معه في حكمه على هذا الحال بل فيجوز في الحق ان يكون  
 كذلك لعدم ما يدل على الفرق **قلت** له واصلح انه قد بلغ اليه **قال** نعم يخرج في بعض ادبيات  
 عليه ما به بطهره على رأي فيجوز على قبان ان يترك **قلت** له فهذا قيل بان لا يابس ما ناله شيء

بول المق حال دوسهاله وانما لث فيه وبعد الدوس افسدته امره لم ادر هذا الفرق من دليل بوجه  
 فله عليه في الراي او الامام عواصم **قال** بل قد قيل هذا والله عزير جعفر في قوله عزير وغيره كذلك اذا  
 غيره الدوس وانما لم يعلو جأه في الاثر وكذا يجب في قوله عزير جعفر في قوله عزير جعفر في قوله عزير جعفر  
 ماله للعباسية وانما **قلت** لم يزل ما لا تزل حتى يها الكلبة **قال** هو نفسي ان يكون ادني اجازة من  
 قول ابن جعفر في عزير القضية **قلت** لم يزل حديثه في كدسه او بعد ان وضع في طوفه شيء خبث  
 السباع وطبا كان او بالسيما القول فيه **قال** فاذا احتمل في كوز اليا بسا لا يكون به وبعد ان صار نجافه  
 فجعل اليا حمر اجازية شيئا فهو على حاله الطهارة حتى يصح انه اصابه شيء نجس يسته وانما يحتمل  
 في كونه الا انه من قبل ان يكون كذلك افسد الاقاه وطوبه لا ازار عليه **قلت** لم يزل حديثه  
 شيء في الصوفية حاكمه **قال** هو نجس على حاله واصلح انه قد ازاله ما فيه من طوبه فكذلك ولا يعلم انه  
 يختلف في ذلك **قلت** له ولا يصح انه نال شيئا من طوبه فهو على حاله الطهارة **قال** هكذا  
 هو في هذا لا غيره وقوله من غير عليه من ضيق فيه **قلت** لم يزل حديثه شيء منه انه اصابه نجس  
 ام لا **قال** فالشك ليسوا امور الدين في شيء ولا يصح حاله الطهارة به اولى فان صار منه على رتبة  
 والخرج منها في مثل هذا الما مبتلا فانه عالم لا عليه لانه معه في التمسك على حال **قلت** له وما  
 عجز المحسن باقاده ظاهر وعذر **قال** نفسي ان لا يبلغ الى تطهير لعدم ما لم يرفع بقا من  
 مقدرة **قلت** له ومع هذا فيكون له طهارته **قال** هكذا عندك في ذلك **قلت** لم يزل حديثه  
 او انما هي ان ناله شيئا من طهارته او بالعليه حاله بياضه او بعد اخضاره **قال** لا ادرى ما به  
 على ثقله من حاله الا ادرى ان يطهره او لا اصابه في حينه في حاله او لا اصابه في حاله او لا اصابه في حاله  
 والسر والبلع بما يجب حتى يدخل فيه فضع كلف الوجه في تطهيره يكون **قال** من ان يغسل فيجفف  
 حتى يروا فانه عضله من كلال طوبه فيلشف ثم يطبخ في ماء طاهر او ينزكه به حتى يبلغ من هذا الماء  
 ما قد خرج به من النجاسة حتى يخرج عنه وقد طهره وعلى قول اخر في ازاله على هذا غسله لا يدرى به  
 وطهارته وقبل الاطمان له **قلت** له فانه اذا اصابه بول قبل ان يتكبر واذا لم يفي تطهيره بالماء هو **قال**  
 في قبل طوبه انما يصيب الماء عليه حتى يبلغ الطاهر مبلغ البول منه وتلك طهارته وقيل لا يدرى من  
 او لا يقوم مقامه من كلاله ولا طهارته ولا طوبه وعلى قول اخر كما يجوز لان يكون نوع الماء المذموم زوال  
 ما به من حاله على العك او لا يقوم به مقامه من كلاله او طهارته ولا طوبه او لا طوبه او لا طوبه او لا طوبه  
 في موضع السعة مع امر الضرر اجماله وبعده فالصواب على الشيء لقوله منه في فعله ولا في بولغ الماء  
 البه وانما لثه ما به في حجه حماره عليه الظاهر من كلاله وروى توسع به على حماره في الراي وسعد الله الماردا  
 بول او الشبهة في غسله ارجح ما به ونجاسته حتى التفاضل حصل بما ارونه ومباشرة الماء فكيف يصح  
 وان يدرى ان كان به من قبله الا بما لا عليه من كلاله في الراي وقوله لا في الشيء غير ما وضعه من راد  
 لا غيره في ذلك **قلت** لم يزل حديثه فكم له العك والاضرب وعذر في تطهيره لعدم عينه  
**قال** قد علم وزا الا ادرى عزرا جده فاعرفه في قوله عزير جعفر في قوله عزير جعفر في قوله عزير جعفر

فيه شيء الاذي وما دونه من وجع او اشتين فحسبوا مختلف في طهارته مع ظهور كونها زائفة  
بافلاصا به جمع **قلت** له فان كان ذلك من نوع ما له ذات من العائسة في ذاته **قال** جندلها الاخذ له  
الا والولد ولا بد فان لم يلبس ثلثة صح له وان بقي به على هذا شيء فالمراد بغيره من عنه فغيره  
ما قد اصابه الغاية له وان كان العود لا الزوال ودعا به **قلت** له وما كنت في طرفه بما تجس  
او تضع به عليه وقبله الوجع في يظهر به على هذا بعد اواز وجع شيء من ذلك فنتشر به  
اخر في ما عرفت في وصفه **قال** قد قيل في هذا الموضع ان يكل شفت قد لا يمنع الماء من  
وصوله اليه ثم يغسل حتى يبلغ منه الظاهر مبلغ التي سنة على ما روي في الراي وما به يفعل بجو  
ما يكل الا على قوله راي في مثله انه لا طهارة لغاية فيه ما يدور على المنع من جوارا كلف **قلت** له  
فان كان طاهر فبال على طرفه بعد اذ في اودابة او تضع بما تجس فبالا عرفت ما بلغ اليه او جلد  
او لم يدور هو كيف الحكم فيه **قال** فهو على حاله والطهارة حتى يصح كون انتقالها الى اصابته  
والجاسة ولا اعلم انه مختلف في هذا فان طهر خارجا فيه فبالا اليه وبطوره الى في  
داخله وان صح انه قد بلغ اليه غسل الموضع وظرفه فصب الماء عليه حتى يبلغ حيث يبلغ ما  
به تجس وبول او ما تجس وتلك طهارة ما قد طهر في اي حاله واستمر لانه موضع ضرورة  
وقبل يغسل طاهره حتى يطهر ثم يقطع وط في الموضع لطهره وقد تجس ثم فصب عليه  
اما حتى يغسل على ما به وبجاسة فيبلغ منه في النظر ما بلغها وفي قول لا يغسل طاهر بعد  
الكتسافه وقد طهر وقيل ان لم يورع الماء اليه وان كان عليه فلا يجزى فيه الا لم يورع الكرك او يورع  
مقامه والصبوب الحكة وقيل ان بعد شربه لما قد اصابه والجاسة لا يطهر ولعل هذا هو الاكل  
الا انه يجزى وجع ما به قوله راي واجاز وبعد ان يغسل مقادير به فيما اصابه يجزى في النظر  
وان لا يحمل في طهره وعلى شيء الضرورة ما يمكن فيه لا يطهر ببلائه في الراي **قلت** له قبل  
وفي قوله يغسله ببلائه يكون ما له والبوله طبا او بعد ان صار بالسا او اخر في بلبه وقيل  
في عدل **قال** قد قيل في طهره ان يجزى فيه ما يقع عليه والمك في صفة على ظاهره طهره  
ما يحق مبلغ الظاهر مبلغ ما له ودخله واما اليه يستحق في يكل وقيل انه يجزى ان يغسل  
وخارجة ثم يغسل عليه الماء حتى يبلغ فيه بول ما اصابه فيبلغ فيه مبلغه على يغسله في  
راي قوله ان يكله والفرق بينهما في القول لا وطاهر وفي هذا لا ريب على انهما سؤالا فاعرفه  
**قلت** له وما تجس وظرفه طاهره لا ما زاد عليه ان لم يورع الماء الذي يغسل به فبلغ اليه  
**قال** فهو هذا الموضع ان قيل ان طهارة ما طهر هو طهارة ما قد استمر ولا اعلم انه مختلف في ذلك  
**قلت** له وما تجس في زيادة تجس الراي في يظهره اذ في **قال** هذا قد قيل فيه ان الطهارة له  
اذ لا يمكن ان يغسل حتى يزول ما به الا وقد صاع ودادونه لا يظهره وقيل انه يورق في الشمس  
بعد فقه قد ما يبلغ اليه ودخله مع الريح فيترك حتى يزول ما به ورطوبة العائسة وتلك  
طهارته وعلى قوله في غير ذلك لان طهره على هذا بكل منهما على حد الا ما قبله في راي  
واجاز

ان يدفع جالده وهو يقرها ونفسه متارة والشيخ ابي سعيد رحمه الله في كتابه المعتمد لخواص الجامع كيف  
ايداه وقواه وجعلها الاحتمال على ثبوت الحكم وكان هو الاصح لانه يكون مع الطهارة على جبهتها في الحكم حتى  
يصح معه ما يرد عليها من نقيض الاربعة واذا استغن عن وجودها لوجه ايضا هذا كذا ينظر في المس  
في ليل او غيرها ولم يبق في النظر حال الاحتمال يمكن معه ان تكون تلك الطهارة بغير طهارة في الماصي والمحال  
فعليه الطهارة للصلاة على حاله واللباس الذي عليه فلا بأس عليه فيه حتى يعلم بآية لاصابة ذلك  
الجنس له احسن من ذلك فوجد خارجا في قيام او قعود او ركوع او سجود فكله سواد على قياد ما ارجوا الله في  
جواب ابي الجوزي رحمه الله يوجب طهارة عن الشيخ ابي سعيد رحمه الله فذكر ان اجابا اذا  
احتمل الخرج عرفا ساسة الخرج وان لم يحتمل ذلك فاللباس نجس وكان على هذا يكون مكان خروج في  
حال القعود اقرب الى الخامسة ما كان في حال القيام والاشبهه وخرج في هذا المعنى بعناه وعلى هذا  
القول فعلى المتابع مع ذلك النظر في جالته ما كان للثوب منها استمره في الحكم على نفسه ونفسه  
عليه واسدال فوق منه وكومه وان اشبهه عليه او الخرج فلم يدر اخرج ام لا فقد مضى القول  
ما يدرك على حكم ذلك قلت وكذلك ان هو عند قضاء الحاجة اتاك بلبس عليك في او الطهارة  
حيث انه ثار البول او الغائط داخل او انه طار لو قعما او احدهما على الارض فغسل او المجد  
او الطفا الذي يقتضيه مجرى البول او بغيره بموضع الغائط انه علق في ثيابك اوفي الموضع  
الظاهر يدرك فلا تقام به فان ذلك كله لا بأس به وحكمه ان يعلق ما يصح علقه مع ما فيه  
الاجتماع لانه لم يصل اليك وذلك هو الاصل الحق في الحكم بل لو وضع انه علق والموضع والذباب او  
البرد لصق لما كان يحكم عليه بالنجاسة ولا الصلاة بل بغير الطهارة ولا انه يلوذ بها جرحها  
ولذلك لا يصابه نجس لانه كان صحيح النظر الخارج وصريح معاني الاعتناء ولا اشك فيه مع  
اولي الايدي الا بصار ان لم يقع عليه النجاسة منها او واحد ما فزطه والتراب لا يطير بغيره البتة  
في الحال بل يكون ذلك كانه يشبه الحال في النظر على كماله ولا اعلم فيما بيني انه يخرج على معاني الطهارة  
الاهل الامر ولقد جاء ذكر هذا العلم والبصر في بعض المعاني ما يدل الحق على ما بينت لك ويشهد ببعده  
فان تضع لك عدله وضع عندك فضله فخذ شاكر او ديه ذكرنا ولا تكن في هذه الملق والحياء السيرة  
التي جيت بها في هذه الدار الفانية المحقرة عن الله تعالى والعالمين ولا يصدر تلك الشيطان في  
ديار عن سبيل الشكر في دينك لا اذكر فيصح والنادين واسدال فوق منه وكومه قلت وكذلك  
ان اعتذر ان الشكر بعد ان تكون في الماء للطهارة والبول انك هلا مسكت على ذكر ذلك الذكر موضع الخامسة  
وتنسى فلا تذكر ان الشكر عند ذلك في ثيابك اوفي شيء يدرك لذلك لم يتابع في التنسك على المبالغة  
حتى ذهب الطهارة وجعلها اذا استفاض الطهر بالماء وكفر فكان لا امساك وعلا ذلك فلا يصح  
اليدون على ثيابك وانت تعرفه نفسك متارة لا ان الانسان لا يكره في مثل هذا ان يرى اعداء  
حتى مع القلة الا ماشاء الله ولا تغلب عليك في هذا او كادني بركتي يصح معك تركه وكافي في هذا  
الراه مما يستظهر به في موضع البلية بذلك على مقامة عدوك الذي انسان ان تذكر يدرك

ان يشكك عن هوانه او في واقع واهله وادفع وبه على الصحيح والاريس فيه تقوى على التقوى حتى  
 تقوى شر عليه في الدفاع وتسهيل الامتناع • وكذلك ان شكك بعد السؤال عن موضع  
 الغائط منك بزيادة الاستحجار بالناس والاجاز انك هل ارجيت شيئا بك فاقبعت عليها وانك  
 جلست فيها قبل ذلك فحفت منك موضع النجاسة فلا بأس حتى يصح ذلك وكذلك ان شكك جالس  
 قيامك او في حال مسيرك انه سدرع الثوب موضع النجاسة منك والغايط لانه في الاعتبار لا يعود  
 ولا يبال له لانه عليه الجسد وخارج ما كان ان يكون في معنى الغلاف لم يجلس عليه او يتخطط  
 مسترخيا على قدميه متشجعا فيفتح ما التزم على الخرج وما حوله وهو في الأصل على ما عليه من  
 الطهارة حتى لا يقع الجمل في انكها المشاهدة او كان بعناها ويقوم مقامها في ليل كان ذلك او في  
 نهار فكله سواء لا يصح في انك او الاطماننة وتقع هناك بكرة عن غير وسوسة فيكون الخرج  
 منها على وجه الفضيلة مع الامكان وعدم الغرر وكون الامان وفرت ما هو احق او افضل  
 منه واولى وادركها حكم واستقام عليه فقد ادرك حكم الاصول في قول الشيخ ابي سعيد رحمه  
 الله في ذلك صحيح ولا يعلم فيه قول المسلمين اخلافا فانظر في هذا كله وحذا حتى لا يغتر قلت  
 وكذلك من شك بعد ان خرج والملا والبشرى به او بعد في مده والاعتسار عن فقوته في الماء  
 انه لم يحكم الاستحجار بالما او الظاهر به والبول والغائط او النجاسة او الحصى والنفس او  
 كاره النجاسة في بدنه منه او غيره في موضع منه انه يصح عليه الطهارة طارعا يرجع الى الشك  
 فيما قبله وكان يشبهه خرج في ذلك في جميع ما كان من النجاسات كالارواني والشيء كذا ما يتجده منها  
 والظاهر له في قول هذا العلم المسلم انك شك فيما بعد الغسل لانه لم يحكم طهارتها لانها كانت  
 في القياس تتساوى في هذا المعنى في حكم النظر في ما جاء في الاثر وهذا صحيح وفيه لاهل الشكوك  
 راجحة عن نص ابو سواس في الطهارة ولو كان لا يرى غير هذا وكان يعلم وكان يروي الشك ان يرجع  
 كلما شك اذا قامت لاحد اهل الشك طهارة في شيء عارضه النجاسة ولو انه عارض على ذلك  
 عما طويلا ثم لا يفر عن الغسل الا اذا شاد الله لصل ذلك في هذا المعنى واعظم وسأيل  
 الشيطان في الالباس على الكافة والناس الامراء الله في كثير من الاحوال والاجاز واصلح عليهم  
 ووجه احكام الطهارة في الدين الخرج ولكن اني التفت لجعل عليه في الدين وخرج فالدين  
 يحكمه كسكرا باب سيرة وانما المعاصي كلها على العاصي ابواب مغلقة والسلام وقلت فيكون  
 عليه ثوب طاهر ثم يتنحى عليه وفوقه ثوب نجس وكل اهابا لباسا وبه كذا كذا انه جرد  
 في موضع وبدنه عاقتك في بدنه كذلك او تشك في انه انكشف الطاهر منه عن موضع  
 معلق والبدن في موضع الثوب النجس فلا بأس عليه لم يعلم انه بلغ الى الثوب النجس  
 والعرف ما رطب ثم يجل منه ما يبلغ في الطاهر والطاهر الى البدن لان حكم الطاهر والثوبين  
 غير قابل للبدن حتى يصح معه في البنية لو صح انه انكشف عن موضع لم يحكم بغير النجس  
 منه حتى يصح وان صح ذلك لم يحكم بالانكشاف والما سوسة الاعلى ذكره ثم واني







البطل في الكفارة اختلافه **مسألة** ومنه في الموضع الذي لم يقدر على المأوى في التجار  
 والبلد العاطب ولم يرتكبه إن تجبه زوجته وتسلم وصلى يسعه ذلك وتم صلاته أم لا **قال**  
 الكائن من جهة قد يرتكبه ذلك ذات نفسها أن يغسل كنهه العاطب المأوى في موضع ذلك  
 وتقيم بالتراب لاجل الحياة فلا يسعه ذلك وإن كانت لم يرتكبه ولم يعلم هو منها أنه إذا سألها  
 أن تفعل به ذلك أنها تطيعه أم لا فترد الاستعانة بها وتسلم وصلى فوق ذلك اختلاف قول يسعه  
 ذلك لا لاجل الصلاة إذا لم يقدر عليها بنفسه فليس عليه أن يسعين عليها غيره وقول عليه ليسعين  
 عليها ممن يروا منه المعونة عليها فإن أجابه إلى ذلك لا أفلا تعذر وأسد علم **مسألة**  
 ومنه وفي المتوضي إذا كان قاعاً منكياً بيد على الأرض ونام قليلاً أكثر من انقضاء وضوءه بذلك أم لا  
**قال** إن لم يكن في الأرض غير اختلاف سواء كان يديه أو على خشبة أو جدار إذا كان لو وقع الذي  
 أنكى عليه وقع في الأرض لم يغسل نفسه وأسد علم **مسألة** ومنه وجاني الشوع والحاح  
 وصاحب الحاد وحال الصلاة جاز حتى لم ينهزم إرابت إذا كان يتقوى بذلك على معاشه  
 وليس ذلك مكسبة وكذلك الخارج للخشيش يتقوى على معاشه أو حتى يكون عليه الاعتناء بالأم  
**قال** لا يحفظ ذلك جازاً محمداً في قيمة المال إلا أنه في محل معنى ذلك أنه إذا كان يفرح بكل الخارج  
 لبعض ما ذكرنا من كبح ضرر في معيشته ونفقة عياله في يومه أو في وقت قريب من ذلك  
 ولا يامر الضرر أن يترك ذلك في يده إلا أن كان أهلاً للنظر في ذلك فله أن ينهزم ويضي في حاجته خرج يما  
 أو لم يخرج كاستنكس مكسبة أو لم تكن مكسبة وإن لم يفتض ضرر وكان في موضع أقل من سبعين  
 لم ينهزم ورجع إلى الماء فإن خاف فوت الوقت يتيم وصلى ثم ذهب إلى الماء وصلى صلاة ثانية  
 هكذا يعني فإن كان قد حصل شيئاً ما ذكرناه من جرم الماء ضاع ويده جازله التيمم  
 كان غنياً أو فقيراً وأسد علم **مسألة** ومنه في المسافر إذا بات في مكان ليس فيه ماء وسبع  
 حرساً ناساً ولم يدر معهم ما دام لا وم قريب منه ولو ذهب لم يعقبه الزهوب إليهم وصلى  
 بالنهم ولم يذهب إليهم أليس من شيء أم لا **قال** إذا المسافر إذا حضرة الصلاة ولم يحضره ماء  
 فإنه لا يحفظ مينا وشمالاً وسالو محضه على الماء فازجله وألا يتيم وصلى ولا يحفظ أن  
 عليه كل ما سمع جرس ناس ليسير في طلبهم وهذا شيق على الناس وهذا عند يدعو المسافر  
 لا أن يطوق لا أن يتجمل أو الحرس وأسد علم **مسألة** ومنه وسافر في قافلة موسعة اليوم  
 أنيساً لهم كلهم على الماء أو بات قريباً من الماء وسالو عليه أن يسألهم جميعاً الماء أم  
 أو أسأل الجاهلهم وقال لا أعده ما ذكرناه **قال** هذا شيق على المسافر وليس عليه في  
 ويرأس مشقة ويرأس سيراً من المسافر هذا في قول البدر في السجود كما بعد بعض  
 قريب منه آتون وكذلك العواقل الكبار فلا يكون الإنسان أن يطوف عليهم كلهم وهذا يعوزه  
 عرفة وأسد علم **مسألة** ومنه في المرأة إذا كانت تقضى الصلاة وتضع على رأسها  
 أيها مسوح أصول الشعر إذا لم يشع أطرافه أم لا **قال** على قول لم يقول بشع بعض رأسها فإذا

مني قدامه فليس عليها ان تغيب الماء الى قفاه والمعلم قوله يقول عليها مسحه كله عليها ان  
 تسمى باصوله وهذا القول شاق على النساء والله اعلم **مسئلة** ومنه وسالته عن الرجل اذا  
 مر على ما جاري او غير جاري وجرت الصلاة يتوضي لم يتيم **قال** ان كان يغسل على حبله بوجه  
 الوجه يتوضي منه وان كان لليقطر على حبله الا يصير الناس فلا يصير الناس والله اعلم **مسئلة**  
 وسالته عن المسافر اذا مر على طوي في البرية وحده لولا وهو يحتاج للوضوء يجوز له ان يزجر  
 بذلك الدوام **لا قال** ان كان للملوك من على الطوي جاز له ان يزجرها وان كان ليس بملكه فارجو  
 انه قال لا يتوضها او معنى ذلك ان لا يجزى غيره فيجب له ان يزجرها ويعتقد صحتها انما  
 لا يصحها والله اعلم **مسئلة** ومنه وسالته عن يقول رجل شيه حزن وانما فعلنا ونفعل  
 وننكم بكلام الجاهل وهو واحد يجوز له ذلك ويتنقض وضوءه ان كان على وضوء **لا قال** اذا لم  
 تكن بيته الكبر والفح فلا يصح عليه اذا كان انا يجزي لسانه على ذلك وان كان على وضوء فلا  
 يتنقض وضوءه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يقول في وضوءه واحاه او اياه او اياه وذلك  
 والا لم ولم يحفظ لذلك معنى وهو على وضوءه يتنقض وضوءه **لا قال** ان كان على هذا اسلم  
 والصبر انوبله والكلام اذا لم يكن معنى للمعاني الثواب هو لغو وطرح والطاعة صار الى  
 المعصية وسعت في الاثر ان كلمة واجه عند النوح تفسيرها بالعربية لا رضىنا بقضاء الله  
 وفي نقص الوضوء بالمعاصي اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يقول يا ايها النبي اوباليت  
 كذا او يدعوا على رايه غيره استنقض وضوءه ام **لا قال** ان كان الذي يتنقضه وطاعة الله او ما  
 هو مباح له فلا يرفعه ذلك ولا يتنقض وضوءه ولا صومه واذا الذي يدعوا على رايه غيره بالتلف  
 فان كان صاحب اللبنة مسلما فلا يجوز له ذلك وفي نقص الوضوء بالمعاصي اختلاف واذا الصوم فلا  
 يتنقض والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يلقي مشايخ النور وهو على وضوءه يتنقضه لم يكلام  
 لسانه مثل قوله شيخنا وغيره ذلك استنقض وضوءه ام **لا قال** اذا لم يقبل في تلطفه شيئا يخالف  
 الحق على العقول فلا تنقض عليه في وضوءه واذا مثل قوله شيخنا هذا لا ينقض الوضوء على لان  
 عند الناس كل متقدم في بلد او في قبيلة يستحق ان يعاقب القابل للتقدم في الدنيا والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وفيه يستسري البول فان زكر العلاج لذلك مثل العصر لم ير شيئا ظاهرا  
 وان علم نفسه بالعصر وادى البول فخرج البول فاضور ما يكون ذلك في وقت قصاص عليه الوقت  
 للصلاة اليسعد ان يترك العلاج ويصلي اذا لم يعلم انه خرج منه شيء بعد الغسل لم يعلم نفسه ولا  
 يسعد الغسل الا بعد العلاج وانقطاع ذلك **قال** ان الناس تختلف اجزائهم في مثل هذا فهم وملكه  
 الاستبراء القليل ومنه ويحتاج الى الكثير فان كان هذا المستبرأ اذا ترك العلاج فيما عداه انه لم  
 يرجع عليه يخرج فلا يصح عليه ذلك وان كان اذا لم يصفه ويخرج عليه يدعوى ينقضه فانه عاد  
 البول يخرج والا حليل فيجب ان لا يغسل حتى يتنقذ البول بالعصر واذا اليد فان خاف خوت  
 الوقت ولم ينقطع فعلى ما أمكنه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الضارب في الارض اذا اراد  
 كليا



اذا كان في وقت الصلاة فانه يتدلى الصلاة ولا بد لها من ركعة ولا غيره في كل قول المسلمين  
 وفي بعض القول يذكر انه يصلي ركعة وان كان قد صلى اكثر صلاة وانقضت عليه فانه  
 يذكرها بل والحاضرة وفي بعض القول انه اذا احرم المصلي ودخل في الصلاة ثم فسدت عليه  
 فانه ينويها بل ولا مكان في وقتها وكل اراد المصلي صوابه الله اعلم **مسئلة** الصبي  
 وهو دخل في النجاسة او المحذور وتردد قلبه في امر الدنيا ولم يثبت له الا بعد فرائضه فكرها  
 ايجبه وتم الصلاة **قال** لا يضرك ذلك وله ان يكررها على وجه التثبيت وان لم  
 يرجع ومضى على ذلك فلا بأس عليه والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ مسعود هاشم  
 رحمه الله وفيه يصلي وهو شاكر في وضوءه مثل ان طعنته شوكة ولم ينجح معه خروج الدم  
 وجلسه وكذلك الذي يجنيه تمنع البول فخره بجد شيا ومرة لا يجدي شيا ويصلي وقلبه  
 شاكر فحق الحكم صلواته تامة حتى يعلم خروج البول منه ويصير على اقرضه والله اعلم  
**مسئلة** الراعي حين عرف ان الشمس قد زالت والصلوة الطمحة قد دخل ونام  
 بعد ذلك فذهب النوم حتى فات الوقت فكيف لفظ نيته لهذه الصلاة يذكرها فانه  
 ام لا **قال** يذكرها فائبة واما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فان ذكره وقتها ان الله اشهر  
 على الناسي والنام في فواتها كانه صلاها في وقتها في معنى رفع الام عنه واما هي  
 فيذكرها فائبة وفي الكفاية اختلاف في حينه ان كان في الوقت سعة ونيته ينام على  
 انه يقوم ان الكفاية عليه وان كان نام في ضيق الوقت على الخاطرة واليتون بامر  
 الصلاة فعليه الكفاية والله اعلم **مسئلة** وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا صلاة لمن عليه صلاة ان يكون مغناة اذ ينسي صلاة ثم ذكرها بعد ايام ان يكون  
 عليه بدل الصلوات التي صلاها في تلك الايام قبل ذكره للصلاة اما ما عليه بدل ما  
 صلى بعد ذكرها **قال** قبل ان يذكرها فلا بد له عليه فيما صلى بعدها ولا اعلم في ذلك  
 خلافا واما ان ذكرها ولم يصلها مستغلا فغيره صلى بعدها قبل ان يصلها اختلاف  
 ويعني انظر ورأى ان يكون له بالخصلة لم يجز ان يأتيا دائما على اذنيه لانه ارجى  
 لرغبته في التوبة اذ بدلت بالخصلة والله اعلم **مسئلة** ومنه واما الذي والنام  
 اذ قام للصلاة في وقت العصر وقد صارت الشمس ففي ذلك اختلاف قولان فائت  
 الصلاة ويقفان حتى تغرب الشمس ثم يركع ركعتين **قال** وفي قول من لا يغرب الشمس  
 قرن فصلاة العصر ركعتين وان صلى الصلاة كلها قبل ان يغرب الشمس فقلنا ذلك  
 على هذا القول وان صلى منها ركعتين ثم غابت الشمس فركعتين فيقفان حتى يستتم  
 ركعتيها وبني الركعتين الباقيتين وقول مبتدئ الصلاة واما ركعتي الركعتين اللتين  
 ادركها ثم لم يتمها ففي الصلاة فهذا الاجتز في قول احد المسلمين واما المتعذر فلا يجوز  
 له ان يترك الصلاة حتى يسجد وقبلا بقدر ما يركع ركعتان فقل ذلك فلا نبيه

وتسعه اعطته وهي غاية البهر وواقعة بين يديه عسى ان يغفل اليه عليه تعالى تشعخشا لجلاله فتصعق  
وتذل لغوته فيقهرها الذكره اذ لا دلوا على شكره حتى يعلم يقيناً انه لا ملجأ منه الا اليه ولا نجاة الا عنده  
واليم غداً به فضل الله عز وجل ثوابه الا بالاداء ما كلنفا يا ايها الموقر صفة عليه في وقته وانه ليس له اموال الصلوة  
الا ما تغفله منه والى الموقر في ثوبه في كل عليه وحاجته فيه والمجود مجود ان يجمع له همه ضمناً حتى لا يكون  
له اليقظة الا اليه ولا آتياً الا اعليهما ولا ارادة له بها الا هو لا غيره جلد ذكره ومضى عرض على بانه في  
اتيانها شيئاً لا يقدر على دفعه حاله فلم يشغله عن حفظها لم يضره وما زاد عليه شيء قد غناه شره  
والذي نراه مرقولاً المسيح حديث النفس انه لا بأس به ما لم يرد له جواباً ومنهم من لا يفسد هاهنا شيئاً  
التفكير اذ لا حق في امر الدنيا وان جمع في الا الحساد لعلها في نفسها حتى في نفسها ما لم يشغلها عنها  
وبعض يقول بفسادها على هذا في موضع التعلل بالجلد فهو وان كان على خطابه في بانه وور جوابه  
بأنه وان يحمده الاختلاف في فسادها على حال فيما عدا الامر التوحيد وتبقى الاشياء على سبيل المثال  
فاني اميل في عيني موضع العبد في غايتها ما لم ينفك العبد لانه موضع ضرورة وليس هو اوزار  
الحديث المتقضي لفسادها في الاصلح الاورثا الم عليه في الحديث حتى لا يقدر على ضرورة وان بالغ فيه  
حد الطاقة ونفسه محدثي في اسدانه اكرم ان يواظبها لا يقدر عليه والمحال ان يكون والواجب في  
المجاهدة بانواع العبادة ليدفعه تدهيراً لقيامه (بجمع) ما هو في قدرته لا غيره ومشر وجهه فانظر  
هذا لتورد كل شيء منها في وقته وكفى بهذا في سوالها جواباً عاجلاً وقصياً والجواب لتقول كل هذا  
بعض كل واحد لم هو خالص لبعض دون بعض لا يدرك على ما في نفسي وطريق الظن في العالم لا على  
القطع فيه مني بشيء مني ولا غيره فاسد هو المطلاع على نفس كل عبد وحاله وانفاد على كل شيء  
وعسى ان يكون فضله على قدر ما على احد منهم بحسب رتبة لا يواظب مثل هذا لفتنه عن غيره وكان  
لا تدريه واما كونها فيهم في حضور القلب فيها واهم فيه والفتنة فيه فغير مدفوع بحسب  
لمنع ظهوره الاورثا بمخيلة حال الواحد منهم لوجود نشاطه وضعفه ورجاه وجوه في غيبته و  
حضوره لكثرة خواطره وقلتها وضعفها وقوتها واستغراقه في لذات ما جاتته وكيف لا اذ قلبه بين  
اصابع الرحمن فليكن كيف شاء والذي اميل في قطع حديث النفس ودفع الشيطان على حال حتى لا يكون  
له شيء غير هادٍ ودينه ولا اخوة لا يمكن ان يكون له عباد في حال الامتداد بذكره والحد والاكرام اللهم  
الا ان يتق في الذنور نفسي فان نفى كونه على حال في حق الغير والغيب فاني لا اقطع به والله  
لا يعمى شئ ورأى مجزبه اليه حتى يغيث بشهوده من مداحة شهوده كثر العالمة في الظاهر عني  
فان الخفاطر وانواع الوسواس ما يجمع على القلب ضرورة في دينها واليه وان كان لا يحرمها  
سما في هذا الموضع لشره فان الشيطان يستغفله لا بد وان يشر فيها امكنه وصحبه وربما  
الم عليه بما اعمه ودينه او كنيته ووراءه الدنيا فان لم يقدر لها في النادرة انا ما هو الاطاع  
ولا يزال يوسوس في صدره ليدفع عن ذكره حتى يفضي صلاته وبعد هاهنا يا في بشي اذ  
يدبر عليه ولا بأس به كيف ما يكون واما الدنيا او الدين ان لا يلبس منها حتى لا يدريها ولا يتغلبه

بها مع ذلك قال لا يلزم السامع بتمامه لاحتمال صلته تعلقا او فرضا او بدلا لظن اوصافه وسعيه  
وان ساله ليخرج من الباطل الى الحق فسلم **مسألة** ابو عبيد في امرأة بلغت وصلت مكشوفة  
الراس بالبرقع في ذلك قال اختلف أصحابنا في ذلك على ستة اقاويل فقال قوم عليها بدلا وصلت وقال  
قوم لا بد لعلها وقالت قوم عليها بدلا وصلت في النهار ولا بد لعلها بدلا وصلت بالليل وقال قوم  
ان كانت في موضع غير مستور لم يضرها احد من الاجزاء النظر اليها فلا بد لعلها وقالت قوم هذا كله  
لا بد لعلها فيه **مسألة** وقال ابو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله صلاة المرأة في حايضة  
في بيتها مكشوفة الراس فانما يحج فقال انها مستورة في بيتها قبله ولو جاز ذلك لجاز المستتر  
في بيته والرجال ان يصيحوا شفا عورة او يثوبوا ينشفوا في الليل فلا يجوز على فساد صلاة هؤلاء  
صحيح قلنا ولا أعلم احد علموا فاقب اوم ففهمنا ان الخلفين اجاز ذلك **مسألة** الشيخ  
احمد هذا قول الواحد قوما والاثنين والثلاثة معقبة القبلة للصلاة فقول قوما  
او الفاسق في القبلة حجة اذا عرفوا القبلة بعينها ووافقوا ذلك على اكثر القول لا فهم وغيره والحق  
الذي لا ريب ولا يجوز الخوي للقبلة عند قيامها في القبلة وكذلك لا يجوز الخوي للقبلة عند وجود  
الدلالة عليها مثل الشمس والقمر والجمرة انما يجوز الخوي عند عدم الدلالة على القبلة وقال ابن  
قال لا تقوم الحجة الا بالامانة ولا تقوموا لفاسق قبل ولو قالوا الحق وعرفوا به لغوا الله سبحانه  
ولم يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والله اعلم **مسألة** وفي المصلي اذا استرعت مقاربه  
واحد من احدى منقطة الركبة الى الله ان يقع سداها بما يقدر عليه ونفخ او غيره **مسألة** فيه اختلاف  
واسم **مسألة** وما التخرج الحايض وغير الحايض في الصلاة قال اذا كان لها معنى فهو حايض ولو جازين  
وان كان عابثا لم يمنع من بوعث والاختلاف موجود في العتث واسم **مسألة** والداخل في  
الصلاة اذا بدله ان يرجع الى الاقامة والتوجيه او الاجراء عليه تسليم **قال لا مسألة**  
الخطوي حايضة الصلاة في الارض الطاهرة كانت مبهوسة او غير مبهوسة اذا تمكنت حمة  
المصلي في الارض في الارض المبهوسة او غيرها وثبت عليها القدره غير متعالية او عتبت من  
المصلي حايضة الصلاة على السواقي التي هي عليها الملة اذا حجت وكرزك الساحل في يصبه  
مداها اذا ثبت عليه القدم وكذلك على السرور لم يتحرك وسجود على دهن وكان سجوده بين  
زورين لا على زرة فلا بأس وقوله سجود على زرة مدح لم يجزه وعلى زورين محرمه  
وحايض السجود على الشجر وعلى الحشيش والجوب والدفق وورق النور والشجر والفضة والليف  
وهشم العشب المجع والماء والارض منسنة الشجر وعلى الصاروخ **قال مسألة** الصادق المخرج الحق النار  
لا يجوز عليه السجود الا ارض زرة والمخ مكره السجود عليه **مسألة** والجو الطاهر اذا كان ثابتا تمكن  
عليه الجدة فان كان يخفض او يغوص فيه الجدة فلا يجوز لانه اذا خفض صغر السجود المصلي و  
اخفض عليه وقيل ان كان ثوبا مخلوطا بطن وصوف فجاز ان يسجد عليه وكذلك اذا حلت سمه  
موضوعه شعر او خوص وسجود جلد كان الخوص الا غلب جاز السجود عليه اذا استوفى الخوص على اكثر

قوله في اختلاف الراس الصلاة والاعلم

مسألة في الصلاة على الارض الطاهرة قال الشيخ في المصلي اذا كان في الارض المبهوسة او غيرها وثبت عليها القدره غير متعالية او عتبت من المصلي حايضة الصلاة على السواقي التي هي عليها الملة اذا حجت وكرزك الساحل في يصبه مداها اذا ثبت عليه القدم وكذلك على السرور لم يتحرك وسجود على دهن وكان سجوده بين زورين لا على زرة فلا بأس وقوله سجود على زرة مدح لم يجزه وعلى زورين محرمه وحايض السجود على الشجر وعلى الحشيش والجوب والدفق وورق النور والشجر والفضة والليف وهشم العشب المجع والماء والارض منسنة الشجر وعلى الصاروخ قال مسألة الصادق المخرج الحق النار لا يجوز عليه السجود الا ارض زرة والمخ مكره السجود عليه مسألة والجو الطاهر اذا كان ثابتا تمكن عليه الجدة فان كان يخفض او يغوص فيه الجدة فلا يجوز لانه اذا خفض صغر السجود المصلي و اخفض عليه وقيل ان كان ثوبا مخلوطا بطن وصوف فجاز ان يسجد عليه وكذلك اذا حلت سمه موضوعه شعر او خوص وسجود جلد كان الخوص الا غلب جاز السجود عليه اذا استوفى الخوص على اكثر



انه قد اوجع موضع منها الى اخرها هل عليه ما ذكرنا او لها الى اخرها امر يريه ان يقرأ او لها الى اخرها  
لانه لا تتم لفردة اخرها وهو شك في او لها وبعض يرى عليه قراءة ما شك في الى موضع الذي  
استيقن عليه **قلت** صلى الغالبين جميعا يكون له عند كراهتها **قال** يشبه ذلك عندى  
الاحتياط واسر اعلم **مسألة** عزاز بن الصفور سألته عن رجل يصلي اربع ركعات فاذا دخل  
في الغيبات الاولى ظن انه قد قضى الصلاة فتشهد ودعا ثم سلم ثم ذكر انه صلى ركعتين **قال**  
ثم الركعتين الاخرتين بالمديد وبالقبلة **قلت** له فاذا سلم وقدم يريد ان يصلي باخرة ثم ذكر  
قال ثم ما بقي عليه وصلاته ما لم يذكر او يوجه للنوافلة واند علم **فصل** جاد في الحديث ان  
انه تبارك وتعالى اوصى الى عيسى بن مريم عليه السلام ان اذا خفت بين يدي فقم مقام المحقر  
الدليل الدائم لنفسه فانها لم اولى بالدم فاذا دعوتني فلا دعوى واعضواك تنقص واذا خرج احبك  
ومثله الى الصلاة فليحدث نفسه فكريا غير طكان فيه قبل ذلك اذ كان هو في حال الدنيا و  
اشغافها فليخرج بسكينة ووقار فاذا انبى صلى الله عليه وسلم لم يدرك امره ويخرج برغبة ورهبة  
وخوف ووجل وخضوع لله وخشوع وذل وتواضع لله فانه كلما تواضع لله وخضع وخشع  
لله وزل كان اذكى لصلاته وامر يقبلها واشتد للعبادة وقرب له وادبه وجاد في الحديث انه  
قال اول ما يسأل عنه العبد من حلة صلواته فاذا تقبلت منه صلواته تقبل منه سائر حلة  
وان زدت عليه صلواته زد عليه سائر حلة وصلواتها **قال** دينا وهو اول ما يسأل عنه خلق  
من الخلق فليس بعد ذهاب الصلاة اسلام ولا دين فمسكوا رعا الله واماكم بالقرآن  
وليعلم الله ان الصلاة والمستحبة انه اذا ذهبت صلاة فقد ذهب دينه فغفل الصلاة  
ومسكواها وانفوا الله بها خاصة وفي امركم ستامة فالصلاة خطرها عظيم **قال** واما حليم  
وبالصلاة او اسر سورة اول ما اوصى الله واصطفاه للرسالة قبل الفريضة كلها وبالصلاة  
اوصى النبي صلى الله عليه وسلم لمانته عند خروجه الى الدنيا في اخر وصية اياه وجاء الحديث  
انها اخر وصية كل نبي لمانته وجاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يحذر نفسه وانه  
يكاني بقدر الصلاة الصلاة والصلاة او الفريضة وضعت عليه وهو امر اوصى به  
اعنه وهو اخر ما يذهب والاسلام وهو اول ما يسأل عنه العبد من حلة يوم القيامة وهو عمود  
الاسلام وليس بعد ذهابها دين ولا اسلام وكما تجب حاسة الارسل والعين عن الالتفات  
الى الجهات كذلك تجب حاسة القلب عن الالتفات الى غير الصلاة واعلم ان اول ما يخرج الاكل  
اذا عملت حلة صغیر او كبير او فريضة او نافلة سأل او علانية فجاك ان تحت ان لا يعلم بذلك احد  
الا الله وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبلغ العبد حقيقة الايمان حتى لا يحس احد على العمل به  
وقد جاد في بعض الاثار انه قيل الدنيا كلها حلة الا القدم والعلم كله حجة العمل والعمل كله  
صلى الله عليه وسلم انه قال حافظ على الصلوات الخمس فصلاها في وقتها غير متعب



الكيفية بالسراويل فلا بأس عليه وإن كان ظاهراً فإنه ما هو أسفل الشرة ويترك العيون قبل قراءة التوب فلا  
 يعجز له أن يصلي بالناس على هذا لأن ما لم ينفعه أن يكون أفضل في المأمومين في لباس العلم وصحة  
 البين والتقوى وأظهر فإن يفتحه الأعم ذائع على ذلك غير عذر **قلت** له وهو فرق في التوب الذي  
 يشق أو يصف في الصلاة في الليل والنهار **قال** للفرقة ذلك لأن السراويل المصلي واجب في الليل والنهار  
 والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه يصلي مع الإمام جماعة وعروضه السجدة لم يثبت له إلا الأمام بعد  
 السورة ولم يدعه في وقته ذلك أنه قال الإمام لا يجب **قال** على حادثة الأمام المأموم إذا انتبه  
 وهو يسمع السورة فتكلمه فإذ الخلل لا **قال** في ذلك اختلاف قول عليه لأن الأمام المحدث من عبادة  
 أنه قالها وقول ليس عليه قالها حتى يصح عبادة أنه لم يقرأها ويحتمل أن كان عبادة أنه يسمع السورة  
 حين انتبه فليس عليه فإذ الخلل لا يعلم أنه لم يقرأها والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه يصلي طرف  
 الصف المقدم في سجدة التوبة والصف ومكث هو مقامه الأول وبينه وبين الصف فرجة حتى يفتي  
 حلاً أو ركعة وصلاة ثم سجدة ثم صلاة ثم سجدة ثم صلاة ثم سجدة ثم صلاة ثم سجدة ثم صلاة ثم سجدة  
 ولم يزد بعد طرح صاحبه وكان ذلك غير عذر فعندي أن كان قد علم خروج صاحبه ففتي حلاً  
 ومنه وفيه يصلي صلاة الأمام المسافر صلاة العشاء الأخرى وصلاة العصر وقت ركعة وصلاة  
 الأمام كيف يفعل **قال** فيما يعجز من القول لجعل الذي فاتته والركعات أول صلواته والذي يذكره هو أمر  
 صلواته إلا أن يذكر في ركعة العشاء الأخيرة والعصر لأنه إذا ذكر ركعة وصلاة العشاء الأخيرة في  
 سلم الإمام قام وأتى بركعة وقرأ فيها الحمد وسورة ثم قام وأتى بركعة وقرأ فيها الحمد وجدها ثم قعد للحجاء  
 فقرأ في عبادة وسبيله ثم قام وأتى بركعة بالحج وجدها ثم قام للوشة وقعد واستمر العجبات وسلم  
 وأما صلاة العصر فليس فيها صلاة سورة في الركعات الباقية وفيه قول غير هذا أن يجعل الذي فاتته  
 هو آخر صلواته والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه لكل قوم ما وصلي في المسجد جماعة والناس سواهم  
 من أحيى القوم الذي أكله وربما يشتغل بعضهم عن صلواته أيا لم يذكر **قال** جاد الله لكل  
 الرجل الصلوات والقوم فيدخل المسجد إلا أن جاد الله لكل من أكلهما أو لم يقرأ في ركعة واحدة  
 ولم يجعلوا له عند الحق الجماعة وإجلها ولا أقول على تأنيبه إذا لم يقرأ في ركعة واحدة وأما كل  
 ذلك لصالح إلا أنه لنفسه لأنه ليس المومنين والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه يصلي بالناس  
 جماعة فلا فرق في القراءة أسر التكبير للركعة ويسمع في ركوعه وسنتين أو ثلاثاً ثم يسبح له بعض الجماعة  
 أو لا يرجع قائماً أو يكبر جهراً أو يكبر نائياً **قال** ليس له ولا عليه أن يرجع قائماً إلا أن  
 اختلاف في ذلك يقول أنه يعيد جهراً أو هو أرفع وقول ليس عليه استأذنه أو يفتي على صلواته وهو  
 يعيدها إذا جاد الموضوع في الركعة الثانية أن كان بقى عليه شيء من الركعات أن لا يتأخر عليه  
 إذا كان منه ذلك على السهو والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه المصلي بالناس إذا قرأ في صلواته آية  
 الكرسي فقال ولا يحيطون بشيء من علمه ووقف ولم يصل الاستئذان بالقراءة المتقدمة أو قرأ  
 سبح اسم ربك الأعلى فقال سئل كيف فلا تنسى ووقف بها كذلك عليه في ذلك نقض صلواته أم لا

بيان عليه

جماعة اتهم صلواتهم على ذلك **قال** فيما عني ان كان الجماعة الذين يصلون خلفه قد اطلعوا  
 على عذره في وقوفه بين الفجر والاستسقاء بما بينه وبين ذلك ولم يكن الاستسقاء وقيل صلواتهم  
 عندي تامة وان كانوا لم يطلعوا على عذره فيستنبطون ذلك وانما امر الشهادة ونحوه وضوا  
 غير وضوءه الاول فلم ان يصلوا ورايوا به اعلم **مسألة** والا امام اذا كان يصلي بالجماعة صلاة القيام  
 يجوز لاحد ان يصلي في المسجد وحده صلاة القيام او النوافل وبدر صلاة لم ير فيها فلا يجوز له  
 ان يصلي على هذه الصفة الا ان يصلي وضوا او قضاء فرض هو عليه يوفيه واذا اذا توجه بدله فافله  
 فلا والله اعلم **مسألة** الصبي ومكان امام المسجد وحضر حله غير جماعة المسجد وهو اول  
 منه بالصلوات قبل منزلة فانه يقدم الا افضل ولا استلان عز المروة والسباسة وان صلى في  
 الاول فلا بأس وهو امامه واذا اراد امام المسجد هذا الجاهز ان يقدمهم واقنع واحسان  
 لا يقدم هو على امام المسجد فلا يفتنه انه ولا تقصير والله اعلم **مسألة** الزام في الامام  
 اذا كثرت تكبيرة الاجازم واستغاد وسبغت ركع الامم وركع معه وقضى صلاته عليه ان اراد ان  
 ياتي بما فاته والقيادة ان يمسك لا يخرج به البسلة التي قلها بعد تكبيرة الاجازم **قال** املا على  
 قوله يقول ذلك البسلة والحمد وهو المعمول به عندنا فليس له ان يقولها ثانيا عند الوضوء  
 اعلم **مسألة** ومنه والا امام اذا كان عليه الفقد وقام بتكبيرة فسبحه ففقد بلا  
 تكبيرة متعديا او اسما اجاهلا انفسد صلاته وصلاته الجماعة **قال** املا على السائل  
 فلا يجزي في ذلك قضاء او انا العمل فقي ذلك اخذوا قول البكر عليه هو ان يكمل اذا اراد الفقد  
 ويقعد بلا تكبيرة واراد ان قول البكر ان يكمل فعمل هذا القول يختلف في نقص صلاته اذا  
 تعمد على تركها واجاهل فيه اخذوا بعض من لم يتركه الا سي وبعض يزعم منزلة المسطر والله  
 اعلم **مسألة** ابن عبيد الله والا امام اذا كان عليه القيام ففقد المأموم يكون بين  
 القيام والفقد الا ان يقوم الامم وكذلك اذا كان عليه الفقد وقام المأموم يكون  
 بين الفقد والقيام والقيام واما اذا قام المأموم على السجود الا امام ففقد على حاله  
 الذي يقوم الامم قول يفعله الذي يقوم الامم ثم يتبعه وكذلك في الفقد على هذا الوجه  
 واما اذا كان اماما عليه الفقد فقام او القيام ففقد فانه يقوم ويقعد بتكبيرة ثلاث  
 التكبيرة الاولى التي ذكرها في غير موضعها والله اعلم **مسألة** ومكان عليه القيام ففقد فانه  
 يقوم بتكبيرة واذا كان عليه الفقد وقام فانه يكمل اذا صار في جدد الفقد لان تلك التكبيرة  
 صارت في غير موضعها والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن مبرور اذا كان اماما لم يكن  
 في الصلاة فصلاته من هو مثله جارية ومن هو اعلم منه فلا يجوز والله اعلم **مسألة**  
 ومنه واذا انقطع ثلاثه فصلاته تامة كما هو في الصف الاول والثاني وان انقطع الثاني  
 فان كان في الاول ففي صلاتها احتملا قول تامة وقول مستفضة وان كان في الصف الثاني  
 فصلاته تامة والله اعلم **مسألة** ومنه وقال انه لا يجزي ان يكون الصبي وسطا الصف

واذا كان

نقص علم خلفه ان كان في طرف الصف ولو كان خلفه الا واحد واما اذا كان جنباً او ثوبه نجساً وكان  
 في السرة ففي نقص صلاة الجماعة اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وان كان لا يجدي يصل مع الامام  
 وصار الامام يقرأ السورة فلم يدرك الامام وان كان الجماعة **قال** قولنا الحمد وقت شكوك ذلك في  
 وقت الامام يقرأ السورة وقولنا الحمد لا يرجع الاشكال ان يستقبله لم يقرأها والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وان اخذ احد قفوة الامام كلها وكان بدنه نجساً او ثياباه او شيء منها ولم يتس  
 الجاسة الذي عن يمينه او شماله كيف تكون صلاتهم **قال** اذا اخذ قفوة الامام كلها ففي ذلك  
 اختلاف واكثر القول ان صلاتهم باسدة واما اذا كان طرف الصف وكان بهو بقفوة رجل في اخر  
 الصف ولم يسه بهاسة فصلاته نامة والله اعلم **مسئلة** ومنه وسألته اذا انتقصت  
 صلاة رجل وضوح وكان خروجه هو الجماعة في الركوع السيد الفرجة وهم في الركوع **قال** نعم ان  
 اكتم ذلك **قلت** وان لم يسجدوا الانصار او قفوا **قال** لا ينقض عليهم **قلت** وان كانوا في النجاسة  
 السيد الفرجة وهم في النجاسة **قال** نعم ان اكتم ذلك وان لم يكن في الارض او قفوا فلا ينقض  
 عليهم **قلت** وان زحفوا السيد الفرجة يجوز ان يضعوا ايديهم فوق الارض ويتكلموا عليها  
**ام لا قال** اذا لم يقدر وان يسجدوا الفرجة الا ذلك كذا يجوز وان تركوا الفرجة ان صاروا  
 وقفاً فتركوا جازر والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي صلاة الفريضة وحضر عند رجل لم يصل تلك  
 الفريضة يجوز ان يصل الذي لم يصل هو الرجل والذي صلى تلك الفريضة ويكون الذي لم  
 يصل هو الامام **قال** في ذلك اختلاف قول جازر وقول الجوز والله اعلم **مسئلة** الشيخ  
 جازر رحمه الله في نفسه في قيام شهر رمضان اذا صلى مع الجماعة طموا لم يجد  
 من نفسه نشاطاً ولا قلبه اقبالاً بل يفتقه كسل وربما يغلبه النوم ليسد ذلك حتى لا  
 يكاد يعقل اكثر صلاته وخاصة اذا كان له ما يطأ وان صلى وحده منفرداً كان في صلاته  
 من ذلك بل كانت نفسه النشط وارغب وقلبه احضر الا لو لم يترك هذا اي الجاهل افضل له  
 ان يصل مع الجماعة على طمونه وحاله معهم ام يكون لا افضل له في هذا الموضع انفراد الجاهل  
 انبساط نفسه وعقله فيه لصلاته ام يكون فضل الجماعة مع عدم عقله لصلاته للاسباب  
 العارضة وفضل عقله لصلاته في المنزلة مستويين ويكون محباً في ذلك من الانفراد  
 والجماعة على هذا الحال كان ذلك في الفريضة والنوافل ام سيدها **وقال** الله اعلم بافضلهما  
 في قيام شهر رمضان واسميه وارجوا على هذا امره ان تكون صلاته وحده افضل  
 ليس الفريضة كذلك مع القدر فعليه في الجماعة والله اعلم **مسئلة** سألنا رحمه الله  
 المحلوي واذا نذر الصف لصلاة الجماعة وبقي اناس من الجحك يكون قيامهم وقفاً  
 الصف الاول يكونون مما يلي قفوة الامام في الجانب اليمين واذا صفوا عما الى كالم  
 والجانب الايمن فلم يخالقوا قفوة الامام شيئاً اتم صلاتهم ام لا **قال** فما تقدي  
 اولئك يكونوا خلف الصف قفاً الامام وان فعلوا كذا كنت فعندك ان صلاتهم نامة

الاثر **قلت** فانكم لم تجزوا صلاة ليس ههنا على وجه الجواز **قال** نعم جاز ذلك **قلت** فان نقصوا  
 والتكبير واحدة او اثنين اولادوا تيمنا او خطا او نسيانا ما يلزم المبرأ من اضع نقصا ولا امر **قال** اذا  
 نقصوا الخمس تكبيرات كل صلاة وهو يعقل الصلاة فعليه الدار اضع وعقل ولا بد له عليه  
 لان جاز لا يفرغ من الخمس تكبيرات فقد كانت صلاته والنسوة الزيادة **قلت** متى يسع المبرأ ويسع  
 يقوم عليه ترك الصلاة وهو في جازة يستحق العذر عنه **قال** اذا لم يعقل وغاب عقله فذلك والعذر وما  
 ما عقل او الصلاة فعليه القيام بها بما قدره من جاز وصلاة او تكبير حتى يعقل الصلاة والله اعلم  
**مسئلة** وقيل صلى الجمعة خلف البار والعم في المصرو غير المصروحة صاحب القول ان امره من  
 الله ورسوله والامصارا ما مصرها عن رضي الله عنه للدواوين **قال** **مسئلة** فكل صلاة لم يسلم بها  
 بر من صلاة الله امره ان امنه اهل المصرو صلاة الجمعة وانوا اليه عليه وذلك بخبر الشيخ حميد  
 محمد **مسئلة** فقال الشيخ رحمه الله لا يصح عليه التقاضي عنهم ما لم يدعوا احدا الى الدخول في  
 هذه بهم وذلك ان اهل المصرو يؤمهم خلاف الاباضية والله اعلم **مسئلة** على الشيخ  
 رحمه الله امره اقام لصلاة الجمعة وقت مئنة قضاء السنة والقبضة قبل طالع قد من  
 الشمس واجت هو ان يصلي القبضة ويوفر السنة الطلوع الشمس له ذلك امر **قال** ليس له ذلك  
**قلت** وانها السنة فلما قضى القبضة رأى انه يدرك السنة قبل طالع فزى الشمس وصلى ذلك  
 الوقت ولم يوفرها الى طلوع الشمس هل تم صلاته **قال** نعم على قوله وعمل العمل هذا والله اعلم  
**مسئلة** انما على هذا يجوز سجدة القرآن عند انقضاء النهار وعند غروب قرنه الشمس  
**قال** على قوله لا يجزئها صلاة فكل ذلك جاز ويسجد هاتين او عشرين سجدا صلاة فلا تجوز لها  
 بطمان كاملة في الاوقات التي تجوز فيها الصلاة وقال الشيخ ناصر رحمه الله انفق عن سجود هاتين  
 الوقتين وسجدها الى القبلة من غير مخالفة لم قال غيره **قال** **مسئلة** يجزئها الفارسي  
 كان وجهه بلان يخوف الى القبلة الله ليست حرة لنا الصلاة وانما ذكر الله تعالى والله اعلم **مسئلة**  
 في تجديد النية لصلاة الذر والنوافل وقيام شهر رمضان **قال** كله جاز وتجديدها وتركه **مسئلة**  
 ويجزئ لما بقى الركعات امره ركعتين **قال** يجزئ ركعتين **قلت** يقول اصل سنة قيام شهر رمضان  
 امر السنة قيام **قال** كله يجوز واجب الصبح بالاضافة وترك التعريف **قلت** يقول كذلك ركعة  
 تزويجه وسواء يقدم تزويجه اربع ركعات **قال** كله جاز واجب الفجر تقديم ذكر ركعات  
 ثم يقول تزويجه او سجدة او سجد **مسئلة** ابو سعيد وهل يجوز لاحد ان يصلي القبضة في  
 المسجد والا ما يصلي الفجر وقيام شهر رمضان **قال** جاز له ذلك لا الزم الفجر بفعل النفل  
 والقبض العز ولا الفرض بفعل النفل والعز والله اعلم **مسئلة** قال الفضل في بيان  
 المسجود والناس يصلون صلاة الفجر وقيام شهر رمضان ذلك ان يصلي العتمة ولم يوتر  
 خلعهم ولا بأس عليه اذا كان صلاة غير صلواتهم ولا يصلي خلفهم فانها فله وهم يصلون القيام  
 والوتر فيه اختلاف قول يعطى كالقبضة وقول كالنافلة والله اعلم **مسئلة** سالت انا

كما مشقة وفي الذين  
 يصلون الجمعة في ذلك  
 من كل سنة النية  
 وانما الفجر يجزئ  
 فتم عنون ولا يجوز  
 ان لا يوتر يظهر  
 دينه وانما بعد  
 المسجود بالحبس  
 واسه اعلم

معاينة

معاوية عن فر السجدة وهو ناس لها العود يقرأها ويسجد **قال** نعم وإن سجدة عن قراءة ثانية أحياه  
**قلت** فإن سمعها قراءة رجل ولم ينصت إليها إلا أنه قد قرأها وهو لا يريد ذلك وهو مشي وجلس  
أو يصلي أو في رخصة **قال** وسميها ولم ينصت إليها فلا يسجد عليه **قلت** فمن يقرأ أو لم يقرأ  
السجدة في غير ذلك **قال** ذلك **قال** أحسن يقرأها ويسجد وإن غلها ولم يسجد فلا بأس  
**قلت** فمن يعلم السورة وفيها السجدة **قال** عليه أن يسجد أولها مرة واحدة **قلت** فإن  
قرأها بالعدة ولم يقرأ بالعشاء **قال** يسجد بالعشاء أولها يقرأها وكذلك بالعدة أولها  
أن يترك ذلك وذهب في صغته أو حدث الغوم وتركها في العلم فيعود يسجد وكذلك  
السامع عليه أن يسجد أول مرة ولو سمعه من غيره على القاري **قلت** فإن قراء السجدة  
ثم قراء في مجلسه وسورة أخرى عليه أن يسجد **قال** نعم وكذلك سمعه **قلت** فإن قراءها  
وهو على قارئ **قال** إن كان في باب الأرض فليسجد عليه وإن كان في صوف أو شعر كسفه  
وسجد **قال** فإن قراءها في الصلاة ترك ولم يفتن به قراء السجدة **قال** لا ينقص  
عليه وعليه سجدة باليوم **قلت** فإن ذكرها بعد أن صار في ركعة ثانية أنه قراءها يسجد أم حتى  
يقضى صلاته **قال** لا يسجد إلا إذا ذكرها في موضعها أو إذا جازها ثم ذكر وهو في الصلاة  
فلا يسجد هل حتى يسلم ثم يسجد هاتم يسجد سجدة فاللهم بعدها **قلت** له قال سجد الذين  
خلدوا سمعوه وهو قراءها وهو ناس **قلت** أن يسجدوا انتقضت صلاتهم وأحسن ينصوه  
وقوله مقبول إذا قال فاترك سجودها تأسيًا أو جاهدًا ولو كان غير لغة أو ساعدًا **قال**  
أبو حنيفة يخرج في قول الصحابة أن لا يسجد إلا لمن قصد الاعتقاد بها والاستماع لها  
وقوله كل سمعها ولو لم يقصد الاعتقاد والانتصت إليها فعليه السجود حتى يقرب كان في  
مجلس فترت فيه السجدة فسجد الناس فعليه أن يسجد لسجودهم وقوله ليس عليه أن  
يسجد لمن لا يكون أما ما مثل المرأة والصبي يقرأ السجدة ولكن يقرأ السجدة هو ويسجد وتول  
عليه السجود لقراءة جميع سمعها منه ورجلا أو امرأة أو صبي أو أعمى **مسألة** ومنه كان  
عن رجل في الصلاة يسمع السجدة وقارئ ثم هو بالسجدة حين يسمع السجدة الأخرى من  
قراءة غيره فسجد فحين يسجد القارئ هل عليه أن يسجد إذا سلم لقراءة السجدة التي سمعها  
**قال** عليه ذلك فلا يخرج عنه سجدة لقراءة نفسه ولو كان في هذه السورة التي كان القارئ  
فيها أم أجمعًا بالسجدة في وقت واحد فقرأ الأخر والمصلين فسجد المصلين هل عليه أن يسجد  
إذا سلم أن يسجد الاستماع لتلك السجدة وقراءة غيره **قال** يجزئ إذا كان في وقت واحد  
أن يجزئ ذلك لأنه قد يسجد للقراءة والاستماع **قلت** فإن قراء المصلين تلك التي سمعها  
القارئ في الصلاة وسجد قبل أن يقرأها القارئ أو بعده هل عليه أن يسجد إذا سلم  
لاستماعها وقراءة غيره **قال** هكذا يجزئ إلا أن ينوي الاستماع ولقراءة في الصلاة  
وسجد لذلك كله بالنسبة لسجدة فخرجوا أن يجزئ ولا يجزئ له ذلك إلا أن يكون في باب قلة

ففي جني الزجر لا يجوز له ذلك وإنه أعلم **مسئلة** ومنه إذا سمع السجدة وهو في الصلاة فلا يسجد  
وذلك في المتفاق في الفريضة والسنة المأثورة وإن سجد فعليه الاتعاق ومعيان وأحق سمحون  
للصلاة الاستماع السجدة في سجدة الفريضة أن ذلك يجزيه في بعض الأقول لأنه قد سجد عند  
استماعها وإلا سمعها غير غير وهو في الصلاة فلا أن كان يسجد في الصلاة والله أعلم **مسئلة**  
سألت أبا معلو بن عبد الله عن قراءة السجدة ولم يسجد معها بكفر بذلك **قال** لا إلا ليست من السنن  
الواجبة التي تركها مكفر إلا أن يكون ديانة ورذالاً جاء عنه عليه السلام فإنه يكفر بتركها غير  
شرك **قلت** فإن لم يسمع اليها وهو ركع **قال** يوجب على الدابة **قلت** فإن لم يسمع اليها وهو  
مار في الطريق **قال** ليس يجزئ الطريق والله أعلم **مسئلة** ومقدار السجدة ما في صلاة  
الفريضة فلم يسجد لها سباً أو مستعلاً فسلت صلاة وهي بمنزلة حارح ولو زاد الصلاة وقول  
أن تركها عمداً فسدت صلاته وإن تركها ناسياً لم يفسد شيئاً ولا يسجد لله يومه وقول الأمام  
عليه السلام والموت في ترك السجدة والرجال والنساء في ذلك سواء **قال** فإذا زادها الأمام في  
الصلاة فسمعها بعض لم يصلي خلفه وبعض لم يسجد معها قال على جميع الموقفين لا يسجدوها  
تبعاً للأمام فإن لم يفعلوا ففي نقص صلاتهم اختلاف والله أعلم **مسئلة** وروى في ثلاث  
ركعات أن شأه وصل وأن شأه فصل ومعنى الفصل ليس قام الركعتين ثماني بالثالثة  
والوصل بغير تسليم عند رايح لأن التسليم إحلال وادراك الركعة الآخرة والوتر فلا يجزيه  
أنه صلاته صلاة الأمام والله أعلم **مسئلة** وراحم للوتر وقد اعتقد ثلاثاً فالأول أن يحسبها  
ثلاثة ركعات فلا يجزئ ثلاث ركعات فلا بأس عليه وأراحم وقد اعتقد ثلاثاً فالأول أن يحسبها  
لواحدة فلا يجزئ ذلك والله أعلم **مسئلة** وليس في فصل الوتر قبل العتمة فعليه إعادة  
أن كان فعل ذلك قبل نصف الليل قبل أن يغوتر وقت العتمة وأما بعد فواتها بعد نصف  
الليل ففي إعادة اختلاف لأن العتمة صارت عليه بطله والله أعلم **مسئلة** الشيخ محمد  
محبوب وروى في ركعتي الفجر قبل طلوع الفجر يجزيه ويذكرها حاضر تيناً **قال** إذا  
صلاها بعد نصف الليل ولم يسم ولم يوتر ولم يجامع تجاميز على قول ويذكرها حاضر تيناً  
وإن نام وجامع أو وتر أعاد وكذلك خروج المني في بقية ما وسام وإما أن يفسخ وضوءه  
بجملته بول أو عابث أو غيره وكذلك بركبة أو عتمة مسلم وقد فصح من أو غير ذلك من الاعتان  
عليه وأما أن صلاها بعد طلوع الفجر فلا اعتان عليه ولو نعتس بعدها قبل صلاة الفجر  
وقيل بغيره إذا نعتس وجامع بعدها وأما غيره من الأحاديث فلا اعتان عليه أو نعتس  
عليه أو صابته الجنابة وهو غير ناعتس مطلقاً والله أعلم **مسئلة** أبو الحارث والشيخ  
إذا ركع ركعتي الفجر هل يجوز له أن يقطع بينهما بغير الفريضة بشق أو الدعاء أو قراءة  
أو صلاة **قال** أن كان تركها بعد طلوع الفجر فصلاة الفريضة أولى وغيرهما والقطع  
وإن كان صلى الركعتين قبل طلوع الفجر جاز له جميع ما ذكرت من القراءة والدعاء  
وصلاة



يقدر يحفظ وضوءه وقبل تنع النور لا يغتفره ويكتبه عمل المأذ إلى ذلك الموضع وإن ينقضها لا يكره يصلي  
في الحال هل يلزمه فعل ذلك **قال** نعم **قلت** ولم يكن له القعود بعد صلاة العبد لاستماع الخطبة وتكليفه  
الصلاة وجدها عليه الصلاة أم لا **قال** كلفه جازم وقد قيل الخطبة مشروطة بها فإن ترك الصلاة  
ترك الخطبة فبفسخه وإن صلى وترك استقامتها للعذر له ثوابها **قلت** وهل يوم الناس في صلاة العبد  
لم يكن فيه فزادة الخطبة أو استتمها **قال** إن أمانته غيره أو على صفته هذه لا الخطبة وشروطها  
والاستتم **الأي** **قلت** وإن جاز له جميع ذلك اعلم أن الخطبة بعد الصلاة ولو قبل هو الله أحد على قول  
قالها كما فيه أم يصلي ويذهب وتكفي خطبة جماعة **قال** بخطبة فزادة فله هو الساجد وإنها  
تقوم مقام الخطبة وعليه ذلك **قلت** وإن خطبهم قدر الكفاية هل أم أن يحيطوا العذر ذلك  
بالخطبة الطويلة أم يدخل عليهم معنى الكراهية **قال** كلفه جازم وإن علم **مسألة** ومما في  
صلاته ثم انصرف عنها ونسي أن يسجد سجدة في اليوم فليس عليه بعد ذلك سجدة وقول أن نسي  
أن يسجد أو سقط حتى يسجد على إثر فرضية أخرى فإن كانت فائدة فعلية أثر فائدة ولو بعد شهرين  
وقول أن نسي أن يسجد حتى ذكر أحبا ليا وإسلامه **مسألة** قال أبو حنيفة رجع الصلاة فوم في  
الأولى منها فلا يسجد سجدة في اليوم حتى يقضي الصلاة الثانية وكل من سجد فيها لم يترك سجدة  
الصلاة فقال له في الحمد الآخر أو كان عليها القعود فقام أو القيام ففعل أو ركع فسجد أو السجود  
فركع أو نسي سلم قبل تمام الصلاة فهو كل هذا يرجع إلى الجمع فإذا سلم سجدة في اليوم يسجد بها  
بالتسبيح في سجود الصلاة وليس عليه تسليم فيها على قول **قال أبو حنيفة** وقول يسلم بها التسليم  
الصلاة وقول يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عليه ويحرمه ذلك وإسلامه **مسألة** وسجد في السجود لا يشترط  
لمن تم في صلته فإذا سجد المصلي في صلته وقضى صلته وسلم سجدة بعد ذلك سجدة نسي بذلك ما قد  
وهو في صلته كان وجهه في أوجها أو وسطها أو آخرها كل ذلك سواء وعليه هاتان السجودتان وإذا لم  
في مجلسه ولو أدبر بالقبلة أو لزم بشيء الكلام فله أن يسجد هاتان خارجة الصلاة ويسجدان  
المغتنان للشيطان المصلي في الصلاة فإذا سجدتا على غير مسكوك ذلك الشيطان وقيل أنه يعجز  
على اسمه القرب ويقول أو يدرك كما أوتى **مسألة** المعنى في ذلك أنه لو ترك قطع فلا يؤثر  
وأمره بذلك فصحت فعلى العقب وإسلامه **مسألة** والصلاة في السفينة ليس كغيرها لأن  
أهلها ليس عليهم صفوف ولأن أمانة كانت بين جليلين وصلوا كلهم جماعة بصلته إلا أن في السفينة  
فلا يصح ولو كان إلا ما من غير الرجل والرجل عشرين مرة فلا بأس بذلك كما لم يلبسوا جسد لها في  
الصلاة من فوق الثياب ولو متوا الشيا بداريت عليهم بأسا فكان ذوي محرم فلا تقص عليهم وإن  
عليها وغير ذي محرم يقيصوا هوهم إذا كان معهم إما تحت الثياب عمدا وإن كان خطأ أو دون  
الثياب فلا تقص عليهم وإسلامه **مسألة** وإذا أجزأ أصحاب السفينة إلى القبلة ثم تحولت  
على صلواتهم لا يجوزون وإن أرادوا أن يدخل معهم في الصلاة وقد تحولت فلا يدخل معهم وهم مبدون  
بالقبلة إلا أن ترجع فيكونوا مقبلين ثم يدخل معهم ويجوز أن يصلوا في السفينة جماعة بعد جماعة



والان يصلي قوم في صدر المكيب ويصلوا آخرون في مؤخر جماعة كلهم في ساعة واحدة يسمع هؤلاء قراءة هؤلاء وتكبيرهم فلا ينعوا ذلك **قال الشيخ** وقد قيل جاز وكذلك الواحد ان يصلي وحده وهم يصلون فان صلى جماعة او جماعة دارت قصار ومقبلين العير القبلة فليصلوا حيث كانوا ولا يتحولون فان تحول فقلبه النقص وقيل انه ان يلتفت الى القبلة ويتم صلاته خاز وقف حتى جرت الى القبلة فانه بعيد ان يتدور قبل ان يحرم موافق موالاته القبلة فليحولوا وجههم اذا دارت فقول ان عليهم النقص وانهم اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله روى في صلاة القيام في شهر رمضان بعد صلاة المغرب وقبل صلاة العتمة لا يجوز للمقيم **قال الشيخ** يجوز للمسافر ان يصلي التراويح في وقت المغرب بعد الجمع ويوتر الوتر الى وجوب وقته وان صلاها في ذلك الوقت فلا يبعد الصواب لانه قد صلى العتمة ووقته هو ذلك وانما اعلم **مسئلة** النهي والمصلي في السفينة اذا جرم الى القبلة للصلاة الاولى دارت عليه ان يحرم الى القبلة للصلاة الثانية **قال** قول عليه اذا انزل الى ان يحرم الى القبلة انهما صلاتا تان وقد لا يلزمه الاستدراك الى القبلة اذا كان حاله الى القبلة في وقتها صلاة واحدة وانما اعلم **مسئلة** ابن عبد الله بن موسى بن الوتر ثانيا في وقتها وانه يلهي بالنسب كما يصليها **قال** ان يبذلها ثانيا وان صلاها واحدة فلا يخرج ما قولنا المسلم وانما اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر سليمان جاز للمقيم ان يصلي المستنة والمأذنة عند قيام الامام للمسافر للصلاة الثانية في الصحراء يكون هذا المصلي في طرف الصف لو خرج من الصف عنهم ويتأخر حتى يصلي المستنة والمأذنة ولا بأس عليه في صلاته وانما قد قيل انه لا يجوز الصلاة الامام في المسجد وفي المسجد الصغير وقيل انه يجوز صلاة المصلي ولا تقطعها صلاة الامام كما قال الشيخ هاشم بن عبيد الله ان الصلاة يصليها من القلب ويقطعها في ركنه وانما اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر عيسى وهل يجوز الاحداث يصلي ركعتي الفريضة مع الامام اذا لم يدرك الا الوتر **قال** جاز **قلت** وهل يجوز الاحداث يصلي الوتر جماعة اذا لم يكن صل مع الجماعة شيئا من التراويح **الاجبي** ذلك وانما اعلم **مسئلة** ومنه وهل الاحداث يصلي ركعتي الفريضة المسجد والامام يصل بالجمعة الفريضة اذا رخص ان يدرك شيئا من صلاة الفريضة مع الامام **قال** يجوز في المسجد الكبير وقول يجوز ايضا بالمسجد الصغير لفضل الجماعة اذا رخص ان يدرك شيئا من الفريضة وانما اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله وهل يجوز الاحداث يصلي احدهما المستنة او الوتر او النوافل في المسجد قدام المسجد وهم يصلون **قال** جاز على قولنا وانما اعلم **مسئلة** وهل يجوز ان يصلي في الجبانة بعد الامام **قال** ورد فيه الاختلاف وانما اعلم **مسئلة** وفرض الاوقات والحظي يخطب يوم الجمعة فيفسد عليه **قال** كل شيء مذكور ان يفسد عليه **قال** فان قرأ كتابا فيه كلام غير ذكر الله **قال** ان قرأ في نفسه لم يفسد عليه وان افصح بالقراءة اخس عليه وانما اعلم **مسئلة** وروى عنه شيء في ثوبه او بدنه مما يجازي ان يفسد عليه صلاته فسأل حليفا فانه فلا بأس لان هذا هو امر الصلاة فان ساله بغير ذلك فلا يجيبه الا بالامانة

والله اعلم **مسألة** هو فسد عليه صلاة الجمعة حيث تكون ركعتين وهو مقيم قبل بدئها ركن ركعة  
صلاة نفسه في الوقت وقبل انقضاء الوقت هذا في يوم الجمعة خاصة لانه لما تبدل صلاة نفسه ليس صلاة  
الامام وقيل تبدلها في الوقت باربع ركعات وبعد الوقت صلاة الامام ركعتين وقيل ان كان القصر  
قبل الاطراف بدلتها صلاة نفسه وان كان القصر قبل بدئها صلاة الامام وانما علم **مسألة** ولا  
فسدت صلاة الامام محدثا وقدمه جلا لم يحضر المسجد في حال الخطبة او قدمه بغير حديث وكان  
حاضرا فصلى بها ولم يسجد بها وصلى فصلاته ثم نام في الوضوء وانما علم **مسألة** وصلاة  
العبد هو سنة الاسلام اجمع فبطل المسألة على وجوبها ولا يجوز التحلف عليها الا في ركعة في الاصل  
والقصر والجمعة وبني العبد في بعض الاعمال البصر وقوله تعالى قد افهم تركه وذكر اسم ربه فضلى تركه في  
صدقة العطر وصلاة العبد وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم **مسألة** وهل يجوز ان يصلي كل حي في يومهم  
**قال** معي اذا كانا مرام على البلد او المرقبة وكانا لا نرى في بداهل العدل في الصلاة ام حسب كمال  
واما ان كانا في الجابية او في الرحمة على الصلاة خلفه فلان الناس لما ارادوا صلواتهم ما لم يردوا وضوء  
في صلواتهم وان شافوا صلوات كل حي موضع او مسجد ثم والله اعلم **مسألة** وسبغت الرضلى صلاة  
العبد في ريع النهار الاول بعد طلوع الشمس ولا يوضو بها بعد ريع النهار فان فضلها في ريع الاول وان  
اخذها لم ينصف النهار فلا بأس فاذا عرض عذرا وشغل عن صلاة العبد حتى انزل الشمس انه لا صلاة  
بعد زوال الشمس كما لا جعة بعد انقضاء وقت الظهر **مسألة** وانما يصح صوم العبد الا بعد الزوال  
قول ينظرون الى العبد قول يجزى ما لم يصلوا العصر وقول يجزى ما لم تق الشمس وقول يجزى ما لم  
تزلزل وقول لا صلاة بعد زوال الشمس والله اعلم **مسألة** وادرك صلاة العبد ركعة فلا سلم  
الامام فليكره الذي كرهه الامام في نفسه ثم يقرأ الفاتحة وسورة ويكبر ويسجد ويقضى صلاته  
كما صلى الامام وان لم يجز التكريه فقام فصلى ركعتين فلا بأس عليه ويكره وانما علم **مسألة** ووصلى  
خلف الصف يوم العيد ولم يسبح تكبير الامام فانه يجره ثم يقف حتى يرى الناس قد ركعوا ثم يجزى  
بهم ركعة معهم فاذا سجدوا وقوا في الركعة الثانية فليقرأ الفاتحة ثم يقف بقدر ما يرى الامام قد ركع  
سورة ثم يكبر خمساً فاذا رأى الناس قد ركعوا فليركع معهم فاذا استوى على الركوع فليكره ثلاثاً فاذا  
سلم الناس ورأى الناس قد قاموا فليركعوا فانه والصلاة ويبدل التكبير في الفاتحة وسورة و  
يقف وانما علم **مسألة** وعمل الجليلي في الامام وهو في الركعة الاخيرة وصلاة الغيب وليكن  
هو صلى الركعتين الاولى ان صلى مع الامام او ادرك ويبدل فانه ام يقف حتى يعجز الامام ثم يبدل  
الصلاة كلها **قال** الاولى وفضل الركعة في صلاة الجماعة ولو ادرك منها ركعة واحدة ولو بدلت  
فانه وينظر الى ركعتين الطلوع الشمس **مسألة** وان صلى مع الامام فاقضى الركعتين مضى في  
جائزاً بعد ذلك اذا ظهر صلى الركعتين يجوز له ذلك **الواجب** عليه ان ينظر مكانه حتى تظلم الشمس  
ويصلي **قال** فالاستطارة مكانه فضيلة والمصرف في معانته مباح لعموم ما كان المصروف الفضل  
من الغنم اذا كان ذلك في ليلته او جازرة اليه والله اعلم **مسألة** والمصلي اذا قرأ السجدة

فمنه ان يسجد ذكر وهو في تلك الصلاة فقول يسجد حيث ذكرها وقول بغيرها اذا جازها  
ناسيا والله اعلم **مسئلة** واذا اعتد المصلي سنة الضحى او طاعتا او نذرا او طاعة وصلى كعتين  
او عشرة ورسوله وسلم يقول عند تكبيرة الاحرام اوردى كعتين امر اربع او ما بقى عليه فانه يقول  
اصلى كعتين الى ان تسلم ما عتد ويكون هكذا بين كل ركعتين وكذلك صلاة النذر ولو كانت ثمانية ركعة  
وفي التوافل ولو لم يعقد ولو يكون كذلك اذ ركعة فابز ويجزى ان كان يصليها الزاد عن ابن عبد الله والله اعلم  
**مسئلة** وقيل يجزى في النطوع توجبه واجزى في اول اليوم ثم اذا مضى فقام ولم يتكلم بغير ذكر الله  
والدعاء ولم يدبر بالقبة ويسلم بين كل ركعتين وقيل ليس بالنسليم بل اذ مضى فكذلك استوى فاما كثر  
للجاء وصلى ما شاء والله اعلم **مسئلة** ومضى فقلت ثوب بحس لم يعلم به ثم علم بعد ذلك فلا بد  
عليه ورجح فقلت ثم فسجد فعمله البديل للمح باعق الله اعلم **مسئلة** سئل عما يجزى عن  
الصلاة اي افضل **قال** ان كان نظوila القعدة اخف عليك فهو افضل وان كان كثرة الركوع  
والسجود اخف فهو افضل وان كانت كثرة الدعاء والتضرع في العتود اخف فهو افضل وقيل ان القنود  
تجوز وتوت فارتقت فطالوها باذاه الفايض واذا اجبت فاعتقدوا منها الاوسايل والله اعلم  
**مسئلة** ابو سعيد وهل تجوز صلاة النافلة على الرحلة في السفر وغير السفر قيا او بقود  
مغريه عند ولا علة **قال** نعم يجوز ذلك في طوول السفر وقصيره وفيه وبغيره ويجوز ان يصلي  
الفعل كيف يشاء ولو قدر على الجا افضل كان فاما او قلنا او محتجبا او شبا او راكبا او متزجعا  
ومجرى الى الكعبة لانه نفع مواقع الذكر في ذلك وعلى ايجالة ذكر الله فهو مباح والا فضل  
افضل والله اعلم **مسئلة** ومنه يخرج الاتفاق انه لا يجوز صلاة القطع ولا يشبهها  
بعصلاة العمى الا ان يطلع الشمس والاعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس واجازوا في هذين  
الوقتين بدل اللوازركها وصلاة الواجب مثل صلاة الحنارة واما ما يخرج على معنى النطوع  
فلا يجوز وقيل لا يجوز بدله كعق الفجر في هذه الوقت حتى تطلع الشمس واما اذا طلع فربعت  
الشمس او غربت فربعت حتى يستوى طلوعها او غروبها ونصف النهار في الحار الشديد فلا تجز  
صلاة نافلة واجازة ولا بد ان يفرض في هذه الاوقات وقيل لا يوم الجمعة والله اعلم **مسئلة**  
ومنه وهل تجوز صلاة النافلة بعد الوتر **قال** لا اعلم صلاة النافلة بمعنى الوتر قبل النوم  
والاعد النوم وقيل بعد صلاة عبد الله لا يجوز ان يصلي التوافل بعد صلاة الوتر حتى يتم او ينصف  
الدليل ويصلي التوافل قبل الوتر وقال زرارة احمد والنطوع بعد الوتر لا يسجد الا بعد نومه  
او يصلي الدليل لث هذا الذي عليه العمل وفيه اختلاف **القول** قولنا ارج الصلاة بعد  
الوتر بغير نومه بعده فولي وقوله مجزى ذلك لا اراه ولم يثبت في حجة تسع وكذلك لا علة والله اعلم  
**مسئلة** عن النبي صلى الله عليه وسلم في بدل ركعتي الفجر والمغرب باختلاف واجبان تبدل في  
ركعتي العتمة والظهر باختلاف واجبان لا تبدل ويجزى ان يفرضين المغرب بغيره والعتمة في  
البديل يصلي الفريضة اليوم والسنة العتمة والله اعلم **مسئلة** في اغتات الشمس كل سنة

او القمر خاسفا ولم يصل اي صلى بعد غروبها قال الشيخ صالح بن وضاح ولم يصل كسوف الشمس  
حتى غابت كاسفة فلا يصلي بعد ذلك واما العز ان خسف وغاب قبل طلوع الغروب فانه يصلي بلا  
اختلاف وان غاب بعد طلوع الغروب قبل طلوع الشمس ففيه اختلاف وان خسف وغاب بعد طلوع  
الشمس فلا يصلي واما اذا كسفت الشمس بعد صلاة العصر وخسف القمر بعد صلاة الغروب  
ابن عبيد الله عاينة الصلاة والاذان في هذين الوقتين واصله علم **مسئلة** قال الشيخ صالح  
روضاح ان صلاة خسوف القمر تصلي جماعة وكسوف الشمس فادى ركعتين بطولهما القراءة  
قائما او قاعدا ولا يصلان عند طلوع الشمس وعند غروبها واسقوا لها في كبد السماء في وقت  
الحج واما بعد صلاة الصبح الى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر الى غروب الشمس فيكون فيها  
صلاة القطيع ولا يكون فيها ماله سنة كصلاة الكسوف وصلاة الخازنة والارادة وقضاء  
الغائبين لا ينقضه وصلاة العيلة ذراع الهلال بعد العصر فعلى هذا يصلي كسوف الشمس بعد  
العصر وادى لاجل عتيق اكثر القول والاحتياط في ذلك واصله علم **مسئلة** وروى في صلاة  
نظوع او صومرا فاضل او قطع صلاته ففيها بدل عليه اختلاف وقد يجزى زيادة الحمد في صلاة  
النظوع وقبل الاحتياط في الاسورة بعد ما واصله علم **مسئلة** وصلاة النافلة قبل صلاة العصر  
وقد حضر وقتها قوليكو وقوليوريه وقول ابوريه وتركه او لم يركبها بعد الغروب قبل صلاة  
الغروب يستحب ان لا يصل الا ركعتين وان ذكر ايدوي ويترك الصلاة الا ركعتي الحج واما قبل صلاة  
المغرب بعد غروب الشمس فيصلي ركعتين وبعض اجاز ولم يعلم ان اجاز لم يذكر واما ما كان يريد  
الغايض في ركعتي وقت الا في هذه الثلاثة الاوقات عند طلوع غروب الشمس وغروبها  
ويصلي النهار في كل واحد واصله علم **مسئلة** وروى في السجدة وهو مكشي واصله جدار هل  
يسجد عليه وهو قائم **قال** معاني يزيه ان يسجد على عرض الجدار وهو قائم واصله سجود  
تلفاء وجهه في الجدار وهو قائم فلا يجزى واصله علم **مسئلة** وهل يسجد بقراءة المائة  
السجدة **قال** يسجد قبلها ويرفع راسه قبلها ولا يابنها وقولها هو ويسجد  
واما الامة بمنزلة الصبي والخمر واصله علم **مسئلة** وروى في السجدة في نفسه او  
كتبها او يحاها ولم ينطق بلسانه عليه يسجد **قال** لا انما السجدة على راسها واستمع اليها واصله  
اعلم **مسئلة** وروى في السجدة وهو في وسط القوم يسجد وفي مواضعهم امر بجوب  
خلفه **قال** يسجدون في مواضعهم وان تحولوا خلفه فلا بأس واصله علم **مسئلة** ابو عبد  
اختلف في السجدة تكرار السورة فيخرج انه يسجد ولا يعلم انه يركع بارون بل ركوع قبل  
السجود وركعتي السجدة ركعتي السجدة وركعتي السجدة وركعتي السجدة وركعتي السجدة وركعتي السجدة  
يركع وليس عليه ان يقرأ الفاتحة والسجود قبل الاذكار القراءة لان هذا فعل غير واجب  
انه يركع ركوع الصلاة واصله علم **مسئلة** والحال الذي يعمل على راسه اذا سمع السجدة  
او في السجود براسه حيث كان وجهه الا ان لم يكن ان يلقط ولا يجلسه ذلك عن كجاسته  
فليترك

فليصرف وجهه الى القبلة وتكبيرة ورفع تكبيرة واحدة **مسئلة** والمريض اذا لم يعقل  
 الصلاة الا انه يتبع التكبير هاله ان يجمع **قال** نعم ويسلم بين تكبير كل صلاتين وقيل لاله ولا عليه  
 ان يسلم ويكون التكبير مفصلا للظهر والعصر عشر تكبيرات يعبر تسليم الا انه يفضل بينهما اثنتان فان  
 كان يحضر المنيعة **اجابة** اذا كان يتيه صلى الله عليه وسلم **مسئلة** واذا رجع المريض بالتكبير في وقت  
 على الصلاة فعضاضا للمريض جمع الصلاتين بالتكبير فاذا حاز له فليس عليه اعادة الاولى ولو كان  
 نفي عليه ووقفها شيئا والا لافه فعليه ان يعيدها اذا دخل وقتها كما مذكور عنها وسجدها  
 قال ابو سعيد ان المنيعة اذا رجع لمعنى يجوز له الجمع في وقت الاولى ثم اياه **مسئلة** والمريض اذا كان له  
 بعد العذر في الجمع في وقت الاولى عليه اعادة صلاة الفجر اذا حضرت ولا يجزى به الجمع وفور لا  
 اعادة عليه ان الصلاة العذر على معنى ثبوت السنن **مسئلة** ويجوز الجمع خمسة  
 لمساو ومريض مدفق وخفضت عليه اوقات الصلاة بالسحاب والواقف تعرفه والبايت  
 يجمع اذا فاض وصفت الجمع ان يدخل الاولى قليلا ويكمل الاخرة ولا يكون بينهما الا اقامة التسليم  
 ونية الجمع للمريض اذا كان في بداهة وارا ان يجمع بالتمام فيقول الصلوة في صلاة الظهر  
 الحاضرة اربع ركعات اصلها ما جعلا صلاتي شق وكذا في المغرب والعمة والوتر ويقول  
 اصلها خمس ركعات حصر واذا رجع المريض بالتكبير والصلوة في صلاة الظهر والعصر عشر  
 سر تكبيرات وبذلكها جمعا وحضرا وخسفا والصلاة للمقيم بالتكبير للمقيم والمسافر  
 سواء هذا عن الشيخ الفاضل علي بن سليمان رحمه الله **مسئلة** او المبطون  
 والمريض الثقيل والمحدور والمريض الثقيل وثقلت عليه الحركة ولم يقدر على حفظ  
 الفروض فان هو لا يجوز له جمع الصلوات بين تمام في بلد هو الثقيل المريض يجوز له جمع الصلوات  
 بالتكبير وقدره للمريض الجمع للصلاة بين في اول الوقت **مسئلة** والمريض  
 اذا كان في جده ما يقدر ان يصلي بالتكبير والقراءة والا بما دوام الصلاة فكل في الصلاة  
 ينظر ان ذلك جائز له فعليه الاعادة ولو كان عليه ولو كان يقدر ان يصلي قايما او  
 قاعدا والمريض الذي يصلي بالتكبير ليس عليه توجيه واحدة **مسئلة** ويسحب  
 من لا يقدر ان يتكلم بالتكبير ان يكبر له مكبرا وجلا او اخر ولو كان جنب او جالسا كبر له وهو  
 يجمع باسما نه ان قدره يقدره فان لم يفهم فلا تكلمه واحدة **مسئلة** ولا يزال المريض  
 ما عقل صلاته ولو بعينه واذا لم يفهم كبر واذا لم يفهم الايام ولا التكبير قدر الصلاة  
 في نفسه الحكمه ذلك والله اعلم **مسئلة** والمريض بالتكبير ليس عليه توجيه او ما  
 تكبيرة الاجرة وفيها اختلاف قوليك خمس او تكبيرة احدى ركعتين تكبيرة ركعتين وقول  
 ليس عليه تكبيرة الاختلاف اجاره وانما تكبر حسا وكذا وجدها اكثر القول وحفظ انه  
 تكبر حسا وبه يقول الله اعلم **مسئلة** واذا لم يقدر المريض تكبيرة فلا صلاة عليه  
 ولا تكبيرة احدها الناس وان تبع وتكبر له كبر له وهو يتبع وان لم يقدر ولم يفهم فلا تكبير

عليه والاجتبي والولي في التكبير وسواد الله علم **مسئلة** والمطو الذي يستمسك فانه يتيم و  
بصلي ولو كان مسئلة ولو قطع عليه ذلك لا تركه ولا يصلي قائل لو جفرت خفيه يصلي بها ولا يصلي  
في مسجد ولا مصلي وذكر كم مسئلة البور والخروج المسئلة سلة والاستياضه والله اعلم **مسئلة**  
وجد المصل الذي يصلي قاعلا لا يحمل نفسه الصلي قايما صلى الا انه يثبته بغيره ثوبا او ارضا قايما  
في صلاته ولم يات فيها بغيره فيصلي قاعلا منبلا اجتبه الله واعلم **مسئلة** الصبي واماجير الرعية على  
الخروج في صلاة العبد فلا اعلم مما قبله ولا اوجبت الاحكام بحكمه على عاقلهم وبمجي ان يورع وشرك  
واماجيرهم على الفرف فلا اعلم واجبة كذلك الله اعلم **مسئلة** ووسمع سبحان القرآن من اعلم في وقت  
لا يجب على القاري السجدة ان يسجد في ذلك الحين جازا الله اذا لم يرض لها وان كان نصها  
لرضا السجود وقيل يسجد هاتين السجودتين ولو لم يسجد بها بمعنى المسئلة تركه على قوله يقول في صلاة اذا سمعها  
الجنب والمخاض هل عليها سجود اذا اعتكف قليلا وهذا فيها فافهم وهذا هو الذي روي عن النبي عليه  
"تاخيرها حتى يفرغ من شغلها" **قال** لا يورع بذلك ولا الراه اما في تأخيرها لا في تأخيرها لا في تأخيرها الله اعلم  
**مسئلة** ومنعوق في وقت الوتر الى طلوع الفجر وقيل ولو طلع الفجر قبل صلاة الفجر والله اعلم  
**مسئلة** عن الشيخ جيب بن سالم رحمه الله ورواه ان يصلي سنة بعض بعد صلاة العشاء الفريضة  
ايصلها باقله ايام طاعة **قال** فان كانت سنة العشاء المفروضة فقد ركعت صلاة المغرب وان  
كانت سنة غيرهما في اقله يذكرها ايضاً يصليها عبادة لربه وكفاية لثبته وشكر الله  
وقربة اليه لا يذكرها فان قلت بل المأطاة رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة الفجر والاربع والنبي عليه  
السلام قد عقر الله له ما تقدم وزينه وما تأخر هكذا حفظنا بعين مخرج عن ذلك **قال المؤلف**  
لا اعلم حجة لمخرج عن ذلك ما عدا الفريضة صلاة في التاويل والافتقار اليه وهو في السور  
الغنية لا الصلاة وقد عرفت التأخير له ان شاء الله تعالى ما طاعة او طاعة كل ذلك جازمه  
**مسئلة** **قال** عند ركعت صلاة الجمعة عند الامام تسعة أنفس في كل الفريضة من المسافرين والمقيمين  
والعبد والمرة ومرة فافهم مطر او برر شديدا وحشد يد وصاحب حيلة وصاحب رخص  
محض والله اعلم **مسئلة** ابن عبد الله قال انه ما دام المريض لم يتم الصلاة والتكبير فانه  
يتوضأ بالماء فان لم يقدر على الماء يتيم بالتراب معه ييمه احدى اهل بيته ويصلي الذي ييمه  
بيده في التراب صريرة للوجه وصريرة للبدن واذا كان المريض على شاة غير طاهرة  
ولم يقدر على تركها فانه يجفف ثوب طاهر وان كان المريض لا يتم الصلاة ولا التكبير  
فلا صلاة عليه والله اعلم **مسئلة** الصبي يجوز له سجدة واحدة في القرآن ان يكون اصابه  
شيء **قال** هذا ما رخص فيه بعض المسلمين لانها ليست بفرض ولا سنة لازمة على حكمها بالفرض  
والحسن في كل من كان له العشر عند اداء الطلعات والوسايل والله اعلم **مسئلة**  
ان عبدا من الذي يصلي بالتكبير يكون نيته للصلاة بالتكبير فما جاز له ان يصلي  
لتكبير او غير التكبير ان يتيم اذا لم يطبق الوضوء والله اعلم **مسئلة** في المسافر اذا صلى

دون



وجع الصلوات في وقت المغرب والوتر يصلي بالجماعة المقيمين التراويح اذ يصلي الوتر في  
 وقت المغرب يجوز له ان يصلي التراويح بالجماعة **قال** يعني ان يوم الوتر الى وقتها جازله  
 ان يصلي التراويح بالمقيمين على قول بعض المسلمين وان ذكر التراويح صلاة سفر فجاز ان لم  
 يذكرها في بيوتهم **مسألة** الصبي والمصلي اذا كان عليه زيادة الفاتحة وسورة //  
 فسأله عن قراءة السورة وركع ارفع راسه وقبض السورة ويركع ثانية ام لا واذا نسي  
 قراءة السورة وذكر هو قد ركع وسبى لا تتم صلاته ام لا **قال** قول النقص صلاته وقول  
 ما لم يسجد رجع عن كونه في قراءة السورة قائما ثم يركع وقول يجوز تركه ولا يحفظ  
 انه تم صلاته اذا ذكر السورة بعد ان جاوز الركوع **مسألة** الفقيه ناصر  
 رحيم في المأذون اذا اخذها الطوق عند الولاة نصارت لان قدر ان تقرأ في زيادة صلاتها  
 والعلمة حينئذ تغايرها منسك عن القراءة بقدرها تجاوزت تسبحات ائمتها هذا السكوت  
 في صلاتها ام لا ومقتضى قطع الصلاة لخروج الولاة من رتبة الدم **قال** انه لا ينص هذا ذلك  
 الوقوف على هذه الصفة وما ذكرها للصلاة ففقيه اختلاف كبير ونحوه بقوله وقالها  
 لان ذكر الصلاة الى ان تضع حملها وان لم تكن الطهارة تيممت وصلت كما عكسها بنكير  
 حسن بنكير ان الله اعلم **مسألة** الشيخ صالح وصلاح وهو صلى الظهر والعصر  
 جميعا في السفر وقت صلاة الظهر واراد ان يتنفل بعد ذلك ام لا **قال** الذي  
 عرفت في ذلكا اختلافا وما في ظاهر الرواية فلا يجوز له ذلك لقوله عليه السلام لا  
 صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس **مسألة**  
 وقبل افضل النقل ما يقع في فيه نشاط النفس حيث كان ذلك في مسجد او في منزل  
 او في حيان لو في سائر المواضع او طوة او جماعة فأكمل لا تدري مما تطلب ذلك لنفسك  
 لا تجله او لا تجله فلا تنصرف الا الاح وجهر خوف ان لا تذكره وذكر لك جميع الخبرات  
 اذا عرضت فاستكثر منها ولا تنقها الغد ولا الساعة ثم بعد ساعتك خوفا ان لا تذكرها  
 وان يحال بينك وبينها والله اعلم **مسألة** وفيما لا اشتغال بالقوت وطلبه فيه  
 عند صلاة الجمعة والله اعلم **مسألة** الفقيه مهابن خلفار رحمه الله صلاة  
 الجمعة صحيحة لازمة على رفته خلفا لجماعة العذر وقولهم بلا خلاف يغلب بين  
 قضاياها ويختلف فيه خلف غيرهم وسائر الناس سواء اذا انقضض وضوء الخطيب بما  
 اناء والكلام السابق له في خطبة ائمتنا ابو علي عليه السلام في خطبه ان كان مما يختلف  
 فيه فلا يسر في اجتراد الصلاة بتلك الخطبة خصوصا اذا انقضض وضوءه قبل ان ياتي  
 في خطبة ما يجزئ به للخطبة وان كان قد اتي فيها بما هو مجزئ لم تنقض وضوءه  
 بعده فمما ارجوا ان يدعو على خطبهم تلك بعد ذلك المجزئ بها وضوءا واما من غيره  
 فلا يصحهم ذلك والمجوز على الكلام في الخطبة مما ليس منها هو داخل فيما مضى والله





ما وطأ نعل غيره الا اذا راع عليه فانه لا بد لها فيما سواه ان تقصر فيه فان تركته الى الاضمار والام  
 في علو ذلك الاعلى قوله يقول بالاثني فانه لا بد لها فيما سواه ان تقصر فيه وعلى قول الثالث في كل  
 موطنه منع لما هو عليه والتمار فيه ونحوه في هذا القول ولا يقل ذكره في الاثر ان يكون على اراه غير  
 خارج من الصواب في النظر لمعان توريده فقل على حواره في الراء فينظر في ذلك واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفيه تروح مسافرة في موضع اقامته متى يلزمها ان تتم فيه الصلاة بها مه عرفت **قال**  
 فلو بعض القول ان عليها في الصلاة ان يتمها متى ترضى به روحاها وقيل حتى يورى لها جمل  
 صلاتها ويطلبها على ارضي منها بذلك **قلت** له وان كانت لم تبلغ بعد في كذا **مسئلة**  
 على قول وقيل انها تنبع لوالدها حتى تبلغ فترضى به **قلت** له فان كان لها شرط سكن في بلد  
 اخر قال في موضع شرطها تتم وتقصير فيما عدل **قلت** له وهل له ان يتحل موضع اقامته  
 وطنا وان لم يتم له مكان شرط في سكنها **قال** قد جاز به بطر ولم يجز اخر وحققنا عن  
 نفسها موضع شرطها والا لو كانه على قوله قال لها وطنا والاشافي على قوله يقول  
 ليس لها الا وطن واحد وعلى قول الثالث فيجوز ان يلبس ما ان تشعه في جميع اوطانها  
 اعلم **مسئلة** والجمع سنة امامها **قال الناس** لعبد الشيخ سعيد احمد الكندي  
 ان القصر في فانما الساس وحسب جميع السن ان يحببه ان امكنه ذلك اذ كان في احبها سنين  
 الاسلام افضل الثواب فما ظنك باجاء الفريض ولانك اكثر عدا والثواب يكون فيه بقدر  
 العناء لا سيما اذا اتقوله ان يصلي قصر جماعة فتعني ذلك الثواب العظيم **مسئلة** عن الشيخ  
 الثقة جاعل حبيب من رجل مسافر اقام في بلد يصلون اخر النهار ربع في الحضر او قبله فقل  
 قال افضل لهذا المسافر ان يصلي ليل ذلك الشمس منفردا مصليا مع الجماعة على حسب ما  
**قال** يعني وعنه حفظ الشيء هذه المسئلة مثل اجل ان يكون افضل لهذا المسافر ان كان  
 ان يصليها جماعة في يومه الاولى في هذا الذكر الصلاة فيها جماعة مصلوها في وقتها الا انه لا  
 لتساع مثله كان يحسن مقصر في اوان كان واره ان يصلي كل صلاة وحدها فافا ولي به  
 واحسن له ان يصلي الاولى في وقتها واوله افضل له وان كان وحده اذا لم يجد في الوقت جماعة  
 يصلي معهم ويؤخر الثانية الا ان يصليها معهم في وقتها وغيره تقصير بالحجة على تأخير لا  
 عدله فيه واما اخر النهار فهو في قول المسئلة وقت صلاة العصر فكيف يجوز ان يورى  
 فيه معهم الظهر في موضع فوجها عليهم بالعلم واما شبهة ان يصلي معهم العصر وهو في صلاة  
 الظهر وليس بوقت لهم فبما دونه سلاها فانه مما يجوز له وحده او مع وهو مثله ونحوه  
 ان يحق معنى الاختلاف في جوارها مع ويكون له في الحضر وتقدر في وقتها لا عند فتعني انه  
 يكون وقتا لادائها او لغيرها لو لم يجمعها وعلى قدرها في النظر متى يصح يجوز له  
 على الاول لانها وانه ومنع على الثاني لا اختلاف بينهما فيما سواه اعلم فنظر في ذلك  
**مسئلة** الصبي والمشرک اذا استلم وهو مسافر يكون كالصبي اذا بلغ وهو مسافر

وقالوا ليس عمر الله وطأ  
 عن هاشم بن عمار عن ابيه  
 فيها احسنه خرج في بعض  
 وكان يقصر الصلاة ثم قال له  
 بعض يدعي الفتنة ان القصر  
 بخصه وانما افضل وجه  
 يتم الصلاة في سنة من سأل  
 بعد ذلك فاذن الدرك فقل  
 عن ابي المؤيد بن علي بن برك  
 وابطل قصره فيما يستأنف  
 فبكره فان فعل ذلك المزمة  
 فأت الوقت او لم يفت قال  
 بعد الصلاة ان لم يفت مصل  
 فاما وقربا والدر سنين  
 متحول وان لم يعد حركات  
 الوقت وهو يعلم ان الصلاة  
 فاسئلة فان عليه الاتان  
 والكتاف وخلفه جيل  
 في السفر فمصل ربحا  
 انه لا يكون لها كقول  
 بعض الفقهاء في العصر  
 انما هو بخصه  
 عن ابي سعيد وقيل اذا صلي  
 المسافر الغيب فاستفص  
 وضو الامام فقام المسافر  
 وقد كان او لم يجمع ودخل  
 في صلاتها لم يجز لان  
 يتم بهم الصلاة فاما لانه  
 دخل في صلاة التمام

في حال القصر والتمام **قال** احسب قد قيل ذلك انه مبررة الصبي وقيل غير ذلك وهو يقصر الصلاة حتى يركب  
المقام وانه علم **مسئله** علي سعيه الحج والارحمة فلا جعل لها ان تحذر وطنا في بلدته واتخذته وطنا  
بأمره وجعل سكنها في ذلك البلد فانها اضيق به تماماً ولو كان يقصر هو فيه الصلاة وانه علم **مسئله**  
وعن عبد بن رجس عن جابر بن ابي نجر عن ابي عبد الله المقام بها ونرى الاخران لا يقيم فصلاً واحداً لها  
والاصح **قال** ان تمام الصلاة اولى بالعبد لانهم قد قالوا اذا وقعت الشبهة فالتمس اولى القصر  
وانه علم **ابا** **الحاج** **عنه** في غسل الميت **وكيفية** **والصلاة عليه** **وفي جملته** **وفيه** **وفي القبر**  
**وربما** **واستكافها** **وفي الوضوء لها** **وما استحب من ذلك** والميت ان كان له اهل فرض  
غسله لانه لا يلزم به روض غيره وان لم يكن فاهل الميت والا ما نفوا الغسله اتم الثقات من الرجال  
والنساء والزواجين اولى ببعضها بعض فلا جاز في غسل المرأة من النساء وهي اولى به من الرجال ومن  
بعد الزوجين فلا جاز في غسل الرجل من نسائه وانما كان ذات محرم منه والنساء اولى بغسل المرأة من  
الرجال ولو كان ذوي محرم منها وان غسله ذات محرم منه ان لم يكن رجال فاجاز الا الفرج منه لا  
تنظر اليه ولا تمسه لانه قيل مكره وقيل لا ينظر اليه **مسئله** والنساء اولى بغسل المرأة من اهلها  
واخيهما وانها فان لم يكن غسلها هو هو اولى بهم الا الفرج فلا يشوه ولا يسطر اليه واذا زوج  
الرجل باخته اعله حتى ماتت قبل ان ينظر فلا يظهرها وانما علم **مسئله** فاذا اردت غسل  
الميت فاجعلي الماء مستقبله اليه القبلة ان امكنت ذلك والا فلا بأس ثم عزت ثيابه الا فرجة  
لسترها عورته وقلت لسيدنا ابي عبد الله الحارثي انما علم نارية ما مر به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم غسل الميت اغسل هذا الميت غسل النساء وطهارة لهم كل نجاسة طهارة  
ورسوله بحرمه صلى الله عليه وسلم ثم تاحلوا لا يغسل يدك ثلاثاً ثم تاحل الميت فاودا  
تبدله فقلبك كله بالماء الذي يلين يده فاذا غسنته كله بالماء الفرج اقول نعم على رفق قليلاً  
وجعلت يقصر رطنه بالرفق قليلاً قليلاً ثم مسح بطنه بالرفق يدك وتاخذه رقة لطيفة  
تلوها بيدك اليسرى وتدخلها تحت سترة الميت تغسل وجهه كما تستنجي للصلاة حتى ينقي  
وتغسل يديه كواحدة بعد كل غسلة فاذا اجتنبته بالماء ونقي اخذت في غسله كله على الترتيب  
**قال** ما تروى بشق مائة الاغني على لحيته والايسر على لحيته ووجهه وعنقه وصدرة  
شديدة اليمنى واليسرى واوليهام يده ثم اليسرى واوليهام يده فاذا غسنت يدهم كله بالماء  
الفرج ثم دنت الى الغسل وافرجه بالماء وجمع يده وغسلت شعراً له حتى  
ينقي جميع يدها بالسدر والاشنان ثم اخذت في غسل ذلك الماء الفرج غسله ثالثة  
يكون في ما ذكر شيواً كما هو ان امكنت والا فالماذا الفرج كما في غسله حتى ينقي فاذا  
غسلته ثلاثاً كل غسلة ثلاث عركات مع كل عركة صفة الماه قد طهر ثم تنظر الى  
اظفارها وان كانها شيء والرسوخ واضراسه تغسلها بقطنة تدركها دغكاراً رقيقاً ومتمش  
تغفرها بالرفق فاذا فرغت من غسله وضو الصلاة وتقول عند ذلك عضو منه  
عنك

عنوك اللهم عنوك اللهم ولا تخرج الماء من فيه ولا تعقبه وتحت العظم ولكن مضمضه على مشافة  
وقرء تسليدا فاذ غسخت وغسل جففته في ثوب تصيف ثم ادرجته في اكفانه في لعافه  
تجعله في طول الثوب ثم يكفن في ثلاثة اوثاب بالويل الحمد ودفن في وازر لعافه وتلبسه  
فمن ثم توضع فوق العقب تحت التدين والماء توضع تحت العقب فوق التدين وتلفن  
فيما يكفن فيه الرجل ثلاثة اوثاب او اربعة او خمسة اوثاب اذا مكن ذلك ومنهم من يرضى عن اثنى اربعة  
والعامة للرجل والرجل اربعة في الحياة وتحت الثوب وفي الوفاة وفوق الثوب ثم تاحده الحيط  
والقطن والدريرة فجعلت تحت القطن ثقبان تفرغ عليهما كل ثقبه قليلا من الدريرة  
فتجربوا بها الميت كلها تنبأ او لا بالغير ثم المتخاليين ثم لا يسرى ثم العنبر المني ثم  
السرى ولا تدخل القطن داخل الفم ولكن بين الشفتين ثم تاحل قطعة واسعة على قدر  
الوجه كله فتدبر عليها اذبره ثم تكبها على الوجه كله ثم تجعل في البطن المني ثم لا يسرى  
ثم الراحدة المني ثم السرى ثم الاذن المني ثم السرى ولا تدخل القطن داخل وبعض الفقهاء  
لا يسرى بالابطين والابن المصابع فاذا جعلت في الرختين ملأت يده ثم قضت اصابعه  
ثم جعلت في رجليه ثلوي الخرقه بيده وتدخلها القطن وتجعل في رجليه ثم اخذت طرف  
العنفة المني فجعلت على صدر الميت ثم اخذت السرى وجعلتها على صدره على تلك  
العنفة المني ثم خرجته بالحيط او باصناف تلك العنافة ليتقى جانبها طرف العنافة فتلوي  
بها الميت من راحية راسه هابطا الى رجليه ثم تشق طرف العنافة الاخرى من راحية  
الرجلين فتلوي بها على الميت صاعدا الى راسه حتى يلتقيا الصفتان رجليهما ثم رفعته  
على السرى واخذت الغبور وجعلت بقعره وتحت السرى تدبر المني بكن السرى كلها كل  
كنة ثلاث مرات تدبر ذلك على المني وانت تشاهد تقول اشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم واسم اعلم **مسئلة**  
قال المؤلف يعني ان اخذ الجنازة محمدا ان يقول بسم الله وعلى ملته رسول الله صلى الله  
عليه وآله فاذا اراد ان يسلمها الى غيره لم يسمع في ذلك شيئا والسكوت اوليه ويكره ان يسرع  
بالجنازة اسرعا عنيفا ويكره الكلام خلف الجنازة الا ما يحتاج اليه واما الجنازة قول حتى  
يصلي على الميت وقول حتى يدخل القبر وقول حتى يدفن وقول حتى يقع راس الميت على القبر ويستحب  
ان يقول خلف الجنازة لا اله الا الله الحوالذي لا يوت وكل ذكر الله حسن واسم اعلم **مسئلة**  
والذي يعطش في الجنازة فلا يجوز له ان يشرب من الماء المحمل القبر الا بشروط اثنان  
وان شاء ان يشرب من القبر المتخذ للقبور فلا يجوز ذلك فان شرب احد رطل على  
القبر فقلد رطل شرب يبرش على القبر في ذلك اليوم وفي غيره اذا انفق القبر في ذلك  
اليوم واسم اعلم **مسئلة** ومحمل جنازة ميت فالتقاءه عند ملوك فاحذره يدع  
فسلمها اليه فلا يلزمه ضمان وهذا عاقبة الناس لم يقلوا لاجل واسم اعلم

يرى تقلد ما تقدم الى القبلة وبعض يرى التقديم فأوجب الالمام وكل معنى في ذلك ومعنى الجناح  
 اذا اجتمع صفه صفا كيف كان رضي عليهن المصلي صلاة واحدة ولا يقدم بعضها على بعض وارضى على كل  
 واحد على حاله فلا شك في ذلك وقد اصاب وانما هذا تخفيف للمصلين وعليهم والله اعلم **مسألة**  
 وصلاة الجنزة يقول المصلي على هذا الميت صلاة السنة التي هي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تكبر اثنان لم يصلي صلاة في حياته وان كان زاهيا موقا قال بصلاة المصلي ثم توجه كتحجبه الصلاة  
 وان شاء قال بجواز الله والحمد لله ولا اله الا الله والله تعالى وهو خير ثم يكبر تكبيرة الاحرام ثم يستعيد  
 ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يكبر الثانية ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثانية بغير استعاذة ثم يكبر الثالثة  
 ثم يقول الحمد لله الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم الحمد لله الذي يحيي الاموات ويحيي  
 الموتى وسبع عشر في القبور الحمد لله الذي منه الهدى والبر والرحمة وله الحمد في الآخرة والاولى ربه  
 وسعت كل شيء رحمة وعلما في قوله العزيز الحكيم وان كان الميت عراظا للمسلمين قال بعد قوله وله الحمد  
 في الآخرة والاولى اللهم اجعله لوالديه اكل من المؤمنين فضا ودفن او سلفا ودفن او عظة واعتبارا  
 وشفيعا عما باؤت عليه موازينها وافرغ الصبر على قلوبها والحقه بصلح سلف المؤمنين وفيه بر محمد  
 عليهما السلام ثم يحمد الله ويصلي على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات  
 ودعا الميت اركان من سبق الوالدين ثم يكبر الاربعة ثم يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى  
 سلم الله عليه يقول السلام على رسول الله وعلى ملائكة الله ثم يسلم تسليمه خفيفة يسمع بها وكان  
 يقرع عن يمينه وعن شماله والله اعلم **مسألة** ابو سعيد في صلاة الجنزة حضرته وصلاة  
 مكتوبة فالأختلاف يقع على الخصوص والعموم واما معنى العاطفة في امر العبد فيوجد ان يبذل  
 بالكتابة وارخيف على الميت ضرر ورجح فمقتضى المكتوبة بالصلاة على الميت في معنى القاص  
 والله اعلم **مسألة** ومنه ان الصلاة على الجنازة جائزة بعد صلاة الصبح الى ان تطلع الشمس  
 قرن حتى يستوي طلوعها وبعد صلاة العصر الى ان يغرب الشمس قرن حتى يستوي غروبها  
 واذا كانت الشمس في كبد السماء فلهذا الاوقات الصلاة فيها افضل ولا سنة ولا نظوئا والله  
 اعلم **مسألة** ومنه وجيل يقوم المصلي على الميت قبل الميت وقبل يكون بينه وبين الميت مقدار  
 سبعة ارجل يصل سجود الميت ويقوم على الجنازة وسطه والمراة تجوز رها وهذا على الادل  
 وخيها استقبال الميت اجماعا وقول على رجل مما يلي الصدر والمثل تعذر اسبابها والله اعلم **مسألة**  
 ومنه في ميت دفن قبل ان يصلي عليه هل يصلي عليه وهو مدفون قال اذا كان بعد رجا ذلك  
 وان كان بعد رجا عجزه ان يتجاوز ذلك فيصلي عليه ولو كان قد قبره **مسألة** فاذا كان اوقرا اضره  
 عن المقبرة اعلم ان يرحلوا ومنازلهم يصلوا على قبره **مسألة** يصلون في مواضع حيث كانوا يجوز  
 الصلاة عليه وقد صلى عليه السلام على النبي حين وصل خيبر وهو بارض الحبشة وصلى على  
 سراجا بر على اربع باركنين بغيره بالضرورة **مسألة** فانه يعرف الصلاة عليه ان يقولوا  
 الصلاة عليه **قلت** فان وصل قبره وقد قبر الميت وقد صلح قبله تقدم قبلم عليه هل لم ان

الاكوي واذا مات فقبر فصار حرج ذويه لياخذله ثوباً من حرجه ثياب مجعولة لا تكافئ الموتى  
 او درهم موقوفه لا تكفي حجة فاشترى له ثوباً وثيابه لياخذ يقينه من عنده **البراهمة** وكفنه به  
 ابيض **لا يخلو الثرى امر لا قال** جابر له اخذ قميصه الثوب لكان يثبته كما ذكرنا ان كان يريد دراهم  
 في الكفان ثمة ولو قال انها مجعولة لا تكافئ الموتى وان لم يكن ثمة وقال انها مجعولة لا تكافئ الموتى كان الطالب  
 في المكافاة ثمة فجايز ان يسلم به ذلك والا فلا والله اعلم **مسئلة** العاقرة في جابر له ورثت في امول  
 الناس لكانت يلبسة ولم يتخذها المارطيقا ولم تكن عليها مضرة ولو لم ير ضررها وان حرجها كان  
 فعلى المارطيقا ان يفهم حرجه عند الخرج منها وان كان في ذلك ضرر فلا يجوز الا باذنها المالك لامة  
 في واده اعلم **مسئلة** والمجدوم اذا مات ولم يحضره مجدوم مثله ليعسله كيف يفعل الا بحدوده  
**قال** انما عليه غسله غسل وان لم يكن غسله يوم ولا يحجر من غسله لانه سنة واجبة على من قدر  
 فان حضره وقال ان غسلها لا يجزى كيف اعلمهم واده اعلم **مسئلة** الشفيع مسعود روى عن  
 روى عن غسل الميت فسي ان يوضئه ويعصر يطنه او شيئا من غسله الجار ذلك وحده ام يغسل كله  
**قال** ان شيئا وذكر ذلك بعد تكفينه فلا اعتاد فيها شيئا او جعل وان ذكر قبل تكفينه اعتاد ما تركه  
 غسله وحده ولا الاعتاد بعد تكفينه واده اعلم **مسئلة** صلح بين وضاح في قول في جامل وضعت  
 حملها كلها او بعضها او شيئا من الدواب يصلح عليه اذا مات ويرث فرايته وتنقض به العدة  
 وتقطع به الصلاة **ام لا قال** لا يصلح الا على موقلة مسلمة بالثقة وهذا الموقوف ليس هو المسلم  
 وكذلك الميراث لقوله عليه السلام لا يرث اهل ملته اهل ملته اخرى فالدواب احذر ان لا  
 ترث البشر واما العاقرة فان كان حملها وضعت فقد انقضت به العدة لقوله تعالى واولات الاجل  
 اجلهن ان يضع حملهن واده اعلم **مسئلة** الشيخ احمد مراد وفيه وجد جنان موضوع في  
 مقبرة معلومة هل يجوز ان يحمل عليها ميت لذلك المقبرة او لا يجوزها والمقابر وان يتقاربا  
 احدها **قال** جابر ذلك للعارف انها مجعولة لاجل الموتى وترها حيا اخذت اسم وترها في  
 مقبر صغيرها الا ان يضعها لاجل موتى مقبرة معلومة فلا يجوز اخذها لغيرها واده اعلم **مسئلة**  
 الصبي وسالته عن رجل اكلته النار حتى ذهب جميع جسده ولم يبق منه شيء الا يصلح عليه ام لا  
**قال** ان هذا ما يحسب فيه الاختلاف **قال الموقر** اذا ذهب منها ما لم يبق منه شيء فيجزي  
 سقوط الصلاة عن غيره او لا يباين غيرهم لانه لا يصلح على معلوم وهو لو بقي عنده واده اعلم  
**مسئلة** وسالته عن رجل اهو ملك الميت **قال** معي الميت ليس له ملك في الدنيا وانما هو  
 وعاد له الى ان يازن ليدل بالخرج منه **مسئلة** المطلقة حريرة وان شئت فلما اذا قال الله اعلم  
 وعندي انه كرامة للاجساد وكذلك الميت لا يحس بشي من الدنيا ولا يدركه وانما هو عظام ورفات  
 في القبر البرزخ الذي ينعم في الصور ويبعث الله في القبور **قلت** له اني اوشرك من بيني اعندني  
 عليه في حياته وبعد موته **قال** الله اعلم وشيأ الله عقابه لاجل شي في الدنيا فذلك العقاب



للعاصية ووشادنا خير ببقائه كما قال الله انما نوحى اليه لتتخص فيه الابصار ولا اعلم علما  
وكتاب اوسنة المؤمن بوشاد القصص في الدنيا ميتا او كان او حيا وان لو كان كذلك لكان منه  
الحياة الاولى منه بعد الموت وانداعلم **مسألة** ومنه وعن رجل اوصى بدارهم بوجها وبغيرها  
القران العظيم عند قبره **قال** معجزة الوصية بذلك ثابتة وهو ابواب البر والطاعة ولا احفظ  
في قوله من القبر وان قارب فيها دون ثلاثة اذرع فقد وافق الصواب وان بنا على عنه فيما فوق  
ذلك ففي بعض القران دليل على جواز ذلك ومعجزة بالطايفين بالبيت وشاعلم عنه وغير ذلك  
وهذا اذا اوصى بالوجوه ويقاد القران العظيم عند قبره. واذا اوصى بغيره واما ما لا يوجب  
ميراث القران العظيم عن فلان او لفلان او صدقة على فلان فعندى وانداعلم بحكم ان يقرأ هذا الوصف  
في اي مكان وببقعة كما لو نزلت عن ابيه او عن ابنه بشئ مصت الصدقة وجازت في اي مكان  
فيقول من يرث الصدقة عن الميت صدقة ومن لم يرث كذلك فاعلم انه لا يثبت ذلك الا بالعبث لا يجوز في  
ملكه **المسألة ثلث** له وان دفن في جزيرة او بلد لم يتوصل اليه تلك البقعة الا فوضنا يجوز  
لناجرهم بذلك علم معني القول الاول **قال** معون اهل القبلة بها موثوق على قراءة القران بطريقه ويعلم  
مهم ويقرأ القران فيهم بالاخر وغيره الا علم يجوز جهات ذلك الا انهم منهم احد فذلك خارج  
عن جنته وان تغفر ذلك بسبب بعد المسافة ولا تقطع البقعة او خروا على فني الوصية بحالها على  
هذا الوجه واما ان مات في سفينة والقوي الكبر الحرف فالقبر وليس بمعرفة قبره قطعا لا  
شكوا ومثل ذلك ان ياكله في البحر شئ الحيوانات ويصح ذلك فالوصية راجعة الى الوارث واما في موضع  
الاحتمال والريبة في او قبره فالوصية بحالها كسيرة ان يصح قبره يومنا **قلت** له فان دفن في قبر  
وجله السيل **قال** معون صح ذلك فالوصية راجعة الى مستحقها او الوارث وغيره اذا لم يحتمل قبره  
في موضع اخر وان اريب في ذلك واحتمل فالوصية بحالها وان كان لم يخص بوصية عند قبره  
فقراءة القران حيث دارقته جازية على موقعت عليه ولا يغير حكمها الغيبة لان هذا خير الاول  
وعبر خارج والادب على كونه كان **قلت** له وان غاب هذا الموصى ولم يدرك من توجده وحكم  
عليه بالغيبة او الفقد وانقضت المدة حكم هذه الوصية **قال** الله اعلم ولا احفظ في ذلك  
شيا وان حكم فيها بالرجعة الى الوارث كما حكم عليه بالموت فلا قبر فذلك وجوه الحق والنجي  
ذلك وان جعلت بحالها لا احتمال صحة قبره او حيا نه كما قيل في غيبته انها لا تنقض الا بالصحة موثقة  
فهذا اصل واصولهم وانداعلم بهذا وهذا وما تكلفت هذا على ما يخرج وقول المسألة ويخرج  
في قولهم ان الوصية بقراءة القران حيث كانت وقعت وجازت وافضل ذلك مساجد الله  
والبقاع الشريفة كالجسين وسائر المساجد وهذا لا يخفى على الله وهو ماض عندهم وقد كفوا  
في ذلك يعلم الله تعالى ولم يرعوا لها لفظ الموصى ولعل هذا وجوه وجوه الحق عندهم عن الحق  
والصحة وانداعلم بهذا وهذا وان اوصى بقراءة القران فيحيى ان يقرأنا ما واجب الى قرانه  
في موضع واحد لا يمكن والا فكيف ما وقع وان اوصى بقراءة ختمه فعند الناس تمام القران هي



الأربع واسد اعلم **مسألة** وان كان الذي يغسل الميت لا يحسن اللفظ ونوى في قلبه الغسل للميت فانه  
 يجري **مسألة** وهو ما يجوز ان يقال اللفظ غير الذي يغسل الميت ويعبر عنه بحضرة اللفظ امره **قال** جاز ذكر  
 واسد اعلم **مسألة** الصحيح وروايتين لم يغسله بعد موته وتغسله واجل وانما يعلمه النية  
 واللفظ والترتيب ولم يغسل الميت بل يتبعه بلسانه هل له والوصية **قال** الوصية لم يغسل  
 دونها سدا فلما يقع منه غسل بالشبهة ولا يحفظ لم يتبعه بنية وتعليم استحقاق شيء  
 وهذه الوصية في ظاهر الحكم لعل في المعنى لا يتبعه والاختلاف ولو قال له احمل هذا العلم وراى له  
 عندك لم يعلم ما استحسنه هذا العالم واما الضعيف فلا يملكه. وقال الشيخ حبيب بن سالم رحمه  
 الله ما الذي لم يغسل الميت ليس له والوصية واما نسيانها في الماء عند غسله فله ذلك وقال  
 الشيخ ناصر بن حسين الوصية تكون للغسل دون المعيز له وقال بعضهم هم كهم وكذلك الجاهلون  
 واسد اعلم **مسألة** ومنه في احوال الوصية ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 موقفا فلو لم يبق على ظاهر اللفظ هذه الغلة لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 واستوجب بالشرع على وبقا الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 بالغلة جاز ذلك وهو الغنية في الوعد الاول واسد اعلم **مسألة** وروايتين في زيارة قبره ووات  
 بكنة او الحمد وشق على الوصي انكها هناك فوجود دعوى الغم اذا قرا الزاير في موضع ولو في غير البلد  
 التقبيل الغم ونوى ذلك كما اوصى به انه يجوز بمخلك واستحسنه الشيخ ابو سعيد والذي استحسنه  
 القضاة جازية عن العلم او الغاربية وهو حسن عندك وانفاذ على هذا الوجه جبروتك بضمح واسد اعلم  
**مسألة** الشيخ ناصر بن حسين وروايتين في الدار او بغلة بخلة بخرها ونظر الا ان الغرض لم يبق  
 على قبره ووات في غير مكان في زمان ولم يعرف قبره ايا هو كفيلا لم يبق في القارة على قبره واطلاص من  
 بيده **قال** ان كان الموصي مغمورا الا ان الغرض لم يبق في موضع الوصية موقوفه وانما يعرفه وحق  
 او اتمه ذلك فالوصية راجعة الى الورثة وانما قبر الموصي في موضع غير انه لم يعرف في اي موضع  
 منه فقولنا نراى بالبحر وقولنا انه يتوسط المقبرة ان كان في مقبرة ويرور ويوي بالريانة  
 لغرض الموصي وانما ترك الوصية بالزيارة محذورة فجاز ان يزار بها في يوم او ايام فيما عدا ما واد  
 اعلم **مسألة** عن الشيخ جعفر بن محمد بن ابي عمير عن ابي جعفر انه قال انه على يديه وصية لفلان فلان  
 بان على قبره ووات فلان او اياها على ان لا يقرأ على ذلك الغم واداسد اعلم الا ان الغرض لم يبق  
 محذورة ايسعني ذلك كان الذي احر في غير ذلك اذا امان قلبي انها وصية ويكون اجازته حجة اذا  
 اعطى لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 اهاك الذي اعطى اياها فلا يأس بذلك وقال سعيد بن احمد الكندي انما هذا الرجل اهله وصية  
 عن اهاك لم يبق على اية قبره ولا تصح الا بصحة الوصية عند هذا الاجر وصحتها شاهدة  
 عن اربع لفظ ثابت او خطها اثنى الشاهدين او اعدا وخط يد الموصي فيها عليه في اختلاف  
 وانما شهد عليه على ان قد ثبت **مسألة** واسد اعلم **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير الترمذي

في تحلة موقوفة لزيارة قبر وقول الحمد لله في قبره وقوله في قبره وقوله في قبره وقوله في قبره  
 معروف في البلد وهو في اي مقبرة وبلا معروف في توسط في ذلك المقبرة ويؤيد في زيارة لمن اوصى بذلك  
 التحلة وهو حسن ولا يعجز في ان يرجع للورثة الا ان يكون اوصى بكلمة سبع اوصى في حجر وادبه اعلم  
**مسألة** وفيه وراوصى بالزيارة فضة لمن غسله غسل الموتى ولم يكتب يدفن فيه بعد موته غسل  
 الموتى وبلا فضة لمن يحفر له قبراً يدفن فيه ولم يكتب يدفن فيه بعد موته غسل كانه اذا غسله  
 احدا بعد موته غسل الموتى او يحفر له قبراً ويدفن فيه بعد موته انه ثابت فان كتب لم يحفر له قبراً  
 قبراً بعد موته ولم يكتب يدفن فيه فازاد دفن فيه فعند كل الوصية جازية له والله اعلم **مسألة**  
 وراوصى باجرة ويغسله ويحفر قبره على اي وصية ونقص ثلث ما علم من الاوصياء كذا يجعل ذلك  
 كواسط ما يوصيه مثله امر كذا في ذلك **قال** يجعل كواسط امر يحفر ويغسل وينوب امر الوسط  
 في ذلك وهذا الاشهر اقل وقول يجعل كفاجرة حافر ومغسل مثله والله اعلم **مسألة** الضمعي وال  
 كتب وبلا ويغسله ويحفر قبره بعد موته وغسله احدا وحفر قبره واحد احوال يعطهم احوالهم  
 على قدر المثل على المسلمين واخرون القبر اذا لم يوجد هو ولا الورثة على الاطلاق انه امر كيف  
**ذلك قال** اذا دخل على سبل النطوع لم تثبت لها الاجرة في مال الهاك ولما ارادهم سناجرها  
 الوصي وان كانت سنة لها لم اقدر على مطالبتها والله اعلم **مسألة** وكتب في الوصية بكذا  
 لمن يغسله ولم يحفر قبره امر المتكبر كذا يخرج من ماله لقوله امر الا ان يرضى عن الثلث **قال**  
 وحده تكتفي في اوجاف القبر والمغسل اختلافاً وكذا القول انه والثلث واما ازال احوال على ذلك  
 فلا احفظ في ذلك انه لم يرض عن الثلث والله اعلم **مسألة** الشيخ جيب سائر رحمه الله وراوصى  
 بكذا لم يغسله بعد موته غسل الموتى فالمغسل يرضى له وقلبه وقضه للغسل واما الجاملون فلا يشق  
 لهم والله اعلم **مسألة** ومنه وراوصى بشي لم يغسله بعد موته فلم يكن يغسله بعد وصت عليه المأصية  
 وقوله الثياب او غيرها يستحق وصت عليه المأد ذلك الوصية فم يستحق والله اعلم **مسألة** فمن  
 اوصى بشي لم يحفر له قبره ولم يعرف الرضى جميع الخمار هل له ان ينفذ ذلك على من دفعه ويعقوله متى  
 صح معه غيرهم يعطيه وعند من يقدرا يقع له امر يكون عوقفاً في بيع حلة الخمار ان في ذلك  
 معروف وانما نطق الوصية لم يرضى في وجود ذلك سبيلاً فواسع له وذلك ان كان الله **مسألة**  
 الشيخ الضمعي فارجوا احاطة بطيعة **دعا** بالبينة انه هو الذي حفر قبره وكذلك الجماعة والشهرة يحترق  
 بها في الواسع واذكره حسن في التسليم والاعتقاد وهذا اوثق خوفاً للاحداث والله اعلم **مسألة**  
 وراوصى لزيارة قبره والى بها فاكرا الوصية فالامر له وان علم وصي الوصى بالزيارة فم حرمها  
 الاسلامي هو والى للورثة والله اعلم **مسألة** الضمعي وراوصى بدرهمين او اقل واكثر لم يحفر قبره  
 ويغسله يثبت ان لم يغسله وحده لم يغسله وراوصى لمن يغسله ولم يحفر قبره بشي يحفر قبره  
 وحلي وغسله اخر فلو وصية بينهما نصفان والله اعلم **مسألة** ابن عبيد الله والى الذي يستحقه  
 لم يزل اذ اوصى بالمغسله ان يوصى لمن يغسله بعد موته ولم يحمله الى قبره امر ذكر على الاحياء والا

عليه

عليه هو طريق الزوم او الاستغيا ب ان يوصي بذلك **قال** لا يلزم ان يوصي بذلك وطريق الزوم وذلك  
على الاحياء وانه علم **مسألة** الشيخ عز سعيده بعد وفاته ولم يوص بكنز ولا خفيته ولا امن  
بفسله فذلك كله ينفذ واوله بوصيه ولو كان في ورثته ان يتعلم في بركه والده وانه علم **مسألة**  
الصبي على سق وصية وبلاية فضة لم يغسلها بعد موتها غسل الموتى فذلك ثلث  
على وجه الوصية فان غسلها واحد فالوصية له وان غسلها جماعة فالوصية بينهم بالسواء لا  
فضل لاحد منهم وعليه بعض يجعلها كما العرة فيجعل قسمها على قدر افعالهم القليل بقلة والكثير بكثرة  
ولعل اكثر معاني الموصلين بقصد بها الاخر لا يخرج اللفظ يخرج الوصية وكذلك القول في الوصية  
لخالف القبر وانه علم **مسألة** والميت اذا دفن وفيه شيء من الصواع يجوز ان ينش القبر ويخرج ذلك  
الميت وكذلك اذا سقطت ذراع في القبر احد عظام الميت يجوز ان ينش القبر لاطرافها ما كان  
حايث ان ينش القبر على هذه الصفة وليس له علم **مسألة** واذا صلى المصلي على الميت وكبر تكبيرة  
الاحرام وقرا الحمد وكبر شرفاها وكبر ولم يعرف الدعاء الا انه قرأ الحمد مرتين وكبر اربع تكبيرات اتم  
الصلاة ام لا جاز فمعه وانه علم **مسألة** ابن عبيد الله وفيما ترخصه وادفنت ليلا او  
نهارا ولم يجز فيه ذلك الوقت احد يحسن الصلاة على الميت الا انهم يجزوا في البلد لطلبوا ويجز  
لهم ان يدفنوا الميت شريحه الى البلد ويجزوا احد من يحسن الصلاة ليصلي على الميت  
بعدا ودفن **لا قال** اذا لم يكن بحضورهم عند دفن الميت ليصلي عليه فلا يصح عليهم دفنه واذا  
رحصوا الى البلد اخبروا ويحسن الصلاة على الميت ليصلي عليه وان لم يكن الصلاة عليه الميت قبل  
دفنه فذلك كالتا وانه علم **مسألة** ومنه واذا خرج والميت شيء بعد غسله قول يعاد  
غسله وقول يعاد ذلك الموضع وجهه ولو كان سائلا وهو اكثر القول ويجز صلاة الجنازة في الموت  
الناس مثل تعابيه اذا لم يكن هناك كدبر ولم يحدث في ذلك حديث وانه علم **مسألة** ومنه  
ومسقطه في القبر شيء حين نزول الميت وذكره وقد فقه فانه يجوز له ان يكشف اللحد لياخذ  
شيء اذا كان مستيقنا واما على النظر فلا وانه علم **مسألة** ومنه وحديث في كتاب التمهيد ان  
الميت اذا وضع في قبره يكشف عن عنقه اليمن اهل الرواية صحيحه لا ومعه **قال** يوجد ذلك  
عن الشيخ موسى بن جابر وبعضه يوافق اخرج الوجه كله وانه علم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد  
سليمان واذا وصى رجل لبلد في فضة لم يجز له فقرا يدفن فيه بعد موته فمعه رجلان بعد موته  
الى المقبرة فقاموا جدهما بجفرا والا فلهي الاربعة ان يكون الوصية بينهما **قال** ان ساعد  
الحفار على حفرة قبر الميت غالا بقوم حفرة القبر اليه وسقى تراب الحفرة وجهه او ثوبا وكبره وترو  
قبره فمعه عند ذلك على هذه الصفة كلهم حفار ولو صح العمل اكثر من احدى ذلك الا انهم حفار  
عند كبره وان جاز احد بعد تمام حفرة القبر وساعده في حفرة فهو حافر معهم عند ذلك ويستحق  
اسم الحافر وتكون الوصية بينهم عند ذلك هذه الصفة بالسوية لانهم قد اشتركوا في اسم الحفر  
وصاروا كلهم حفار الوصية والوصى لم يجز له فقرا يدفن فيه بعد موته فاذا حفروه

وتساعدوا على جفوه ودفن فيه فقل استحقوا الوصية بتمتع العمل والله اعلم **مسئلة** والميت  
 اذا وجد في غير قبره بعد ما قبر فانه يكفيه غسل الاول والصلوة الاولى وينبغي ان ينشئ القبر لان  
 ابنة العجب وضعت فيها الارث وحضر دفنها احمد مفرج واكثر اهل هذا الوفاة في حوزها مكشوفة  
 في طول الارض وحضر احمد مفرج واكثر اهل هذا الوفاة دفنوها اولو في جوف القبر وحوزها خفية فيها  
 ثيابها ودفنوها ثانية والله اعلم **مسئلة** سئل المولود عن تكفين المرأة الميتة بها بالاثواب المصونة  
 بالورس فقال في ذلك اختلاف قول الاجم ان تكفن في هذا الثوب المصوب بالورس ولا في الثوب الحريري  
 ولا نقط بالخط الذي فيه شيء والطيب وقول جابر بن ابي عمير ذلك لانه لا يغسل عليها بعد الموت وهو  
 اكثر القول والله اعلم **مسئلة** واذا مات ميت ياخذون له زورا ماله ليحمله عليه وهو صا  
 نقلونه جبالا في الزور يحملونه فان ترك الميت ثيابا او عتبا ياخذون له زورا ماله لا اعلم اجابة  
 ذلك لان ذلك على الاجساد المتغيرة دفنه وهو ان تدفنه والله اعلم **مسئلة** وهل يجوز حمل  
 الملام والعلم لرش القبر كان قليلا او كثيرا ورش جوده والقبور **قال** جابر بن عبد الله لما دنا من رش القبر  
 دون جوده القبور والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله والثوب المشهور والمشر كفن به الميت  
 ام **قال** يعجبني غسله وان كفن به وعنه غسل فلا يخرج ما قول الملهي والله اعلم **مسئلة**  
 العاقري والميت اذا حركت منه جارية بعد غسله مثل يده او رجله او بطنه او ظهره  
 يعجبني اعانة غسله والله اعلم **مسئلة** احمد مفرج وروح ابن آدم اذا مات ما هي **قال**  
 قديهي عرض وقيل جسم لها تنزع **قال** المولود يعجبني قوله قال لاهاجسم لروايات تنزل عن ذلك  
 منها ان المومن اذا اراد الله قبض روحه او الملائكة ان يحيطوا به بكفن والحجة والكفن لا يكون الا  
 للجسم ومنها ان الروح اذا خرجت تلقاها الملكة اخذها منه الملائكة وصعدوا بها الى  
 السماء والاخذ والصعود لا يكون الا للجسم وقيل ان روح المومن عند خروجه تسيل كما يسيل  
 القطر وروح الكافر تنزع كما تنزع السفوف والصوف المبلول وكلها تدور على الله جسم **قال**  
 في ان روح المومن معلقة بين السماء والارض حتى يقضي دينه والتعلق لا يكون الا للجسم **قال**  
**الاسماء** اموال الروح فنزول الى الله عز وجل قوله تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربي  
 الآية قل انك لا تعلم الا ما يظن عن القولين جميعا والله اعلم **مسئلة** احمد مفرج واد صلاة المرأة على  
 الميت الذكر والا انما عند عدم الرجل فيها اختلاف واكثر القول يصلين عليه عند عدم  
 الرجل ويكونا مبر وسعيا وواجب عليهن غسل الميت ودفن عند عدم الرجال اتفاق  
 عند الاستطاعة فمن الذي ذكره الله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله وفي الممته بفعل قوله ط  
 والمهتمة في نفسها بالسفلا يجوز لها ان يغسل الموقد **قال** لا ينبغي ان يغسل الموقد  
 الا النقيات وان غسلت ذكرته فالغسل تام والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا صلى احد على  
 ميت وراى في ثوبه ما ينقض الصلاة اعليه اعانة ام **قال** ارجوا ان ليس عليه بدل  
 الصلاة لان صلاة الميت هي رياء والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن قاته شيء من

صلاة الخنزة اعليه اعادة الصلاة امر اقل لا اعادة عليه والله اعلم **مسئلة** <sup>وسنة</sup> ومكان يصلي على  
 الميت فحلت الروح النوب عرايت هل له ان يسوي عليه النوب ويرجع بيدي على صلاته ام لا  
**قال** جابره ذكره والده اعلم **مسئلة** ومنه واذا استاذن المأمور في الميت في الصلاة عليه  
 اجزى المأمور ان يصلوا عليه جملة بغير اذن امر اقل جابره ذكره استاذن المأمور والله اعلم  
**مسئلة** وحلت ان المجدور الذي لا يحتمل بذه الغسل اذات وخيف عليه ان يهترأ بالغسل  
 وينسأ فظلمه ان يغسل غسلًا بخرقة نظيفة قبل بالماء وهو قول حسن عندي والله اعلم  
**مسئلة** والميت الذي له اهل فقد غسله لانه لو لم يعم به دور غيره وان لم يكن من  
 اهل السر والامانة ولا يغسله الا الثقات من الرجال والنساء والله اعلم **مسئلة** قال ابو  
 سعيد ان الرجل والى غسله الرجل دون مجارمه والنساء وكذلك المرأة والى غسلها النساء  
 دون مجارمها من الرجال داخل الزوجين الا ان لا يوجد الرجل للرجل والنساء للمرأة فيقوم للمحرم  
 في المجرم المرأة مقام النساء ويقوم ذوات المجارم للرجل مقام الرجال فان غسل الرجل اذات  
 المحرم ومنه مع وجود النساء او غسلت النساء ذواته محرم ومنه مع وجود الرجل خرج عندي يخرج  
 الكراهية وكان ذلك شيرنا بالجيز لانهم كلهم سواء بغنى العورات والله اعلم **مسئلة** وسألته  
 كيف يصنع بشعر رأس الميت عند غسله **قال** يجمع ثم يوضع على اسبابه ولا يسرح بالمشط  
 والباس ان يرسل ولا يعقد وقيل يرسل جملة الرأس وان سقط وارسل جاز ذلك وانفج فشي  
 غسل ورد في شعرها والله اعلم **مسئلة** عن ابى الحارث في السر التي في المساجد يحل عليها الاكل  
 هل يجوز ان يخرج منها سربا الخفية اخرى يحمل عليه فيها الاموات **قال** ان كانت هذه السر  
 انما جعلت لهذا المسير ولها فنية لم يحل الا للوضع التي جعلت له والله اعلم **مسئلة** قال  
 محمد محبوب مطرح علي خنزة فله ان يصفو بغير اذن اولياها وان فقد حيث يدفن لم يكن  
 له ان يصفو حتى يرثي لما على القبر الا باذن الولي والله اعلم **مسئلة** قال ابو عبد الله غسل  
 الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه فرض على الكفاية اذا قام به البعض سقط عن  
 البعض وذلك على كل اقل بالاسلام اذا كان الميت مسلما كان ذكرا او انثى صغيرا او كبيرا  
 حرا او عبدا ويحسد ذلك على المجرم والرجل النافع الموجد من القادرين دور النساء  
 والعبدة لقوله عليه السلام اسلموا موتاكم وصلوا على موتاكم اما يتوجه المخطئ الى  
 الرجال الا انهم وليس العبد منا على الحقيقة وانما هم مضطرون اليها لقوله تعالى  
 واستشهدوا شهودا على انفسهم معنى في الشهادة ولم تجز شهادتهم والله اعلم  
**مسئلة** والميت اذا مات بين طائفتين العبد المالك فليس عليهم ان يغسلوه ولا  
 يصلوا عليه ولا تدفنه ولو بقي بين طائفتين ايا ما لم يتركوا دفنهم له ولا يدفونهم ذلك  
 لقوله تعالى عبدا ملوكا لا يقدر على شيء فليسوا بما لكن لا ينقسم شيئا الا باذن ساداتهم  
 الا ان يكون نسبا لانهم جميعين لهم فاذا اباؤهم كذلك الاطلاق والنظر في كل ما

يريدونه وامرهم فعليه غسل هذا الميت فقامت بيدهم انهم ودفعه والله اعلم **مسئلة** واذا  
 مات الميت قبل ان يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن له وانما علم بذلك والقدرة منهم على دفعه غسله  
 والصلوة عليه فممن بذلك كفار بعد العلم والمعرفة بوجوبه وتركهم له مع القدرة وانما علم به بعض دون  
 بعض كان في محلة او موضع والميت لم يغسلوه ولم يصلوا عليه فانما يكفر عن علم بذلك وقدر عليه  
 فلم يفعل وليس عليه لم يعلم كذا واسمع لهم عند ذلك لم يعلموا او يقوم عليهم الحجة ان ذلك  
 الميت متروك لم يغسل ولم يبرأه وهم قادرون على ذلك فيكونوا لا يعلمون **مسئلة** واذا اسمع  
 وعلم بالميت والناس ان لا يغسلوه ولا يحملوه الى قبره ولا يدفنه الا بالكره اليسعهم ذلك ام لا  
 قال ان على الناس غسل موتاهم ودفنهم عند قدرتهم بلا عوص يكون ذلك واجب عليهم عند  
 قدرتهم عليه الا ان يكون هو كذا الناس كفاية ولا قوت يرجعون اليه اذا اشتغلوا بهذا الميت  
 ودفعه وجفرت فيه وكان في هذا الميت سرعة وفضل فعندئذ انهم ان يخلوا او ماله بقدر  
 عنايتهم وان لم يكن الميت في قبيلهم ان يغسلوه ويحملوه ويدفنه في ارض او ماله وكانوا اشد  
 عز ذلك واهم قوت يرجعون اليه فعليه الضمان ولا يجزئ اخذ ثمن ماله واما الصلاة على  
 الميت فليس لهم عليها عوض كانوا اغنياء او فقراء فان قيل له اوجبت لهم العزاء اذا لم يكن لهم  
 كفاية وكان عليهم الغرض ليعساو ويدفعوه الا ترى ان الشاهد عليه فصرحوا بالشهادة  
 واجازوا له بانقام اخذ الكرامة كان دهايه الى الشهادة اشتغالهم عن معاشه فكذلك هو  
 الذين يغفرون الميت اذا لم يكن لهم قوت او كفاية باشتغالهم بعمل الميت فلم يراخذوا  
 ماله والعوض والله اعلم **مسئلة** وعن جرحه جرحا قتيلا فلم يستطع على حمله هل له ان  
 يحرق على الارض **قال** لا يجوز ويدفعه مكانه ان قدر على ذلك فان عجز دفعه في الماء وضيق عليه  
 ما يابس به عليه من الحجارة والتراب والشجر ولا يصل عليه وقيل صلى عليه حتى يعلم انه  
 مشرك وقول ذلك ان امصار اهل الاسلام صلى عليه حتى يعلم انه مشرك واسد اعلم **مسئلة**  
 واذا قتل قتيلا وقطع وامكن غسله بحال غسل ولا يدفن غسله **مسئلة** **قلت** فانما يمكن غسله و  
 كانت اعضاؤه منقطعة بآنية هل يجوز ان يغسل كل جراحة على حدة ام يضم كله ويغسل  
**قال** يضم ويغسل اجبت ويغسل في مقام واحد وان غسل كل جرح جراحة على حدة فلا  
 يصح **قلت** فان لم يكن غسله **قال** به يميم **قلت** فان كان منقطعا لم يمكن ان يميم ولا  
 يدرك **قال** اما يمكن غسله غسل والممكن غسله وادرك ان يميم ثم اذا لم يكن ان يميم ثم  
 لم يكن عليه عندئذ ان يميمه ويدفعه واسد اعلم **مسئلة** ورويت في السيف وعلم المات  
 لغسله فانه يميم تتيم الصلاة فان علم التراب دفن بغير تيم **قال** فان لم يوجد  
 المات لغسله الا باليمن اشترطه ماله ما يجزيه ليقدر به وتطير لجده والرش على  
 قبره وماله **قال** نعم فان لم يكن له مال جسد ذلك على المسلم ولا يجوز ان يعدل الى التيميم  
 وجرد المات باليمن وان قام به البعض منقطع عن الباقي والله اعلم **مسئلة** ووجد ميتا



فلا عليه ثوبان او ثلاثة اثواب فاجابته ان يكفنه فبين اذ كان من بين قميص وان لم تكن قميص  
 كفته بانكسرت وجعلوا واحد للثوبين فان تركه وهو قادر ولم يصل عليه ولم يكفنه كفرا اذ كان  
 يقوم بذلك الميت عنده وان رجع اليه ولم يجد فعليه الثوبين فان وجد عنده دراهم او شيئا  
 تقصير كفته وهو لا يعرف ولا يعرف بطله فانه يكفنه بما يكفنه مثله ويحفظ الباقي للورثة  
 الميت ان عرفهم دفع اليهم والا انغذه في القبر وان ترك ذلك ودفنه كان عليه الصمان بانه  
 صعبه والله اعلم **مسئلة** سالت لما عبد الله عن الميت اذ كان في قبره وسراويله يكون السر او يلبس  
 تحت القميص او فوقه **قال** يكون فوقه مثل الاذنين تدخل الرجلان كلناهما في احد الكفين  
 او يقطع من يده الرجلين او يدخل حتى يكون على الصدر ولا يستبدل النكته والله اعلم **مسئلة**  
 واكثر ما يكفنه به الميت على الثياب ثلاثة اثواب اذ كان وقص ولفافة الرابع فانه لا يدخل  
 وهو خارج للماء وخامة للرجل ولا يكفنه باج كثر من ذلك الا براهي واره اذ كان بالغا  
 ويستحب ان يكون زيرا وقيل ثلثين الملة في خمسة اثواب خارج وجلباب وقميص وازار  
 ولفافة ولا تكفن في اقل من ذلك ان امكروا قال بعض سادس وهو خصاصة وقيل ثوب  
 واحد يركب ويابس اعلم **مسئلة** واذا كانت مفصلات الميت يابسة فلا يجوز ان تقصن  
 ولا تلبس ولما تقم اليديه وتشد بالاكفاد ولا يحدث فيه حدث يجب على مفعلة الصمان  
 مربة الميت وعلى مكرسه الدية لذلك لانه فعله عامدا الا ان يكون من حيث يقبله انكسر  
 خطاه وفلا دية وعلى العمد تربة الدية والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر حسين مر  
 الادان يكفن ميتا بقمصه الذي يلبسه في الحياة ايليسه مثل لبسه في الحياة وتدخل  
 يديه في الكفص ويشد الجيوب بالماء **قال** يجوز ذلك غير انما يلبس اذ كان حيا لم يلبس  
 انما تشق القميص وتجعلها كالقباء ويدخل اليدين في الكفين وان جعلنا يلبس مسابين  
 اليدين غير اذ كان حيا على الميت فلا يجوز ان يلبس في الاصلحي اقل الكفن ثوبين يستره  
 اذ الف به واكثره ثلاثة اثواب وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل ستة ولا يهرجها ورايا  
 السنة في الملة والرجل ايجا وراي خمسة ان يلبس سراويله وقميص وازار وخامة ولفافة  
 ويكون الاذنين فوق القميص والسراويل يكونان من تحتها يسفل واليديين للرجل وازار الملة  
 اعلى واليديين تحت القميص والله اعلم **مسئلة** واذا اعطى رجل غور البطيخ الميت  
 فلم يطيب او فضل منه فليزره الى مسلة اليه وان اعطى لطيب به الموتى لم يزره اليه  
 ويطيبه موقا حزين والله اعلم **مسئلة** ومنه وهما جري لاجل يوصي الواحش فيصلي  
 عليها ذوات ولم يعصمهم الا لا وغيرهم اذ كانوا **قال** ما ركله ذلك وهم اولى وقد  
 ورد الشرع انه يصلي على الختان قبازن اولياهم واصحابا يسيرون اولياهم وان  
 لم يكن رجل استاذ في النساء فمعظم راي الاستدلاء الى القوم بقدمه وثوبه كما  
 يقدرونه في الفريضة والله اعلم **مسئلة** ومروص الى رجل ان يظفروه ويكفنه و



خار

يصلى عليه وله ولياؤه وله وليه **مسألة** له ذكركم ولا ولياؤه يقول وتولد وصيته أولى اذ علم اولياؤه  
واند اعلم **مسألة** والرجل الذي بالصلاة أبو وشركه ولد الذكر البالغ تركه شرخوته لابه وامه ثم اخوته  
لبيه ثم عمه ثم اقرب فالاقرب فإن قيل ان كان جلا والفقهاء يهدد الابن ثم الابن ثم ابن الابن  
وان سفل ثم اخوه وان علا ثم الاخ للاب والام ثم الابن للاب ثم ابن الابن للاب والام ثم الابن للاب  
وهو على هذا ثم الامام ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
على جنازة المرحوم ان جازع الامام الاكبر او امير المؤمنين ولا يجوز فالابن ثم الزوج وقيل المرحوم والزوج  
ثم الابن ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن  
في صحته او مرضته فانه خلال في حج واسد ان يغسل بعد موت او شيع جنازته او صلى على او وضع على  
قبوري او في شتمه وكان هذا أولى الناس به فلا يرى باس ان يغسل شيئا من ذلك لانه فعل الواجب الذي رغب  
في تركه منه وكذلك ان كان غيره والى عنه ثم امره ان يغسل شيئا من ذلك فلا يرى باس عليه وفيه اختلاف  
واسد اعلم **مسألة** والذمية والخصم جنازة احد الوارث وهو مسلمون استوزر في الصلاة عليها  
والمسلمون يصلون عليها ولما يستأذن في هذا الباب خاصة واما سائر الارحام مثل الاخ وغيره  
ما اهل الله الذمة فلا واسد اعلم **مسألة** وورث بالقتل يقتل نائبا عنه يغسل ويحيط ويكفن ويصل  
عليه فان لم يكن له اولياء فاجب ان يصلوا عليه والاب يدعوه بغير صلاة فان لم يوجد يردفه بفارجد  
ان يجنس عليه ويردفه ولا يرى كجيفة المساك ولا يعطى ذلك ولا لاله واما المنكر الذي تقوى عليه  
البيئة بالقتل فانه يغسل ويردف ولا يصل على عليه قال ابو عبد الله يصل على جميع اهل القبلة الا من قتل على  
بغية بحمار السليمة وروى عليه خلفا ثم عليه وغيره يورثه او قتل موطئا لماله ثم لم ينسب  
وقامت عليه البيئة وقيل من على هذا الخوف يورثه ويحرم من قتل فلا يصل على عليه واهل القبلة  
فاما ما ينسب له صاحب الخرد والقتل بعد قيام الحجة او اقراره واثم عليه الخرد والقتل بعد  
التوبة فلا يصل على عليه واما الشهداء فانهم يصلون عليهم بالاتفاق معهم واما قتل لا يظهر ورث ولا اعلم  
لولا انرا معنى يوجب ترك الصلاة عليه ولا من مع عليه الزنا ولم يرم عليه المرحوم في تركه الا اهل  
الكتاب يرمونهم عليه المرحوم على احوالهم وبغية او غيره والمرحوم في تركه اهل  
القبلة يصلون عليهم ما سوى هذا الخوف في تركه لا يصل على عليه وقيل باثنا عشر اهل المسلمين واسد اعلم  
**مسألة** وورث وصيا المرحوم في الاسلام ولا اعلم هو مسلم ام مشرك فانه على الغالب فان كان اهل  
الاسلام اكرم طريقه وصلى عليه وان كان كافرا سواد نظر علماء الاسلام واثم السجود في الجحمة والرجيل وقلم  
الانظار والشارب وايسر عليه فان علم انه مسلم صلى عليه بذلك العلماء وسودف وان علم انه مشرك  
جفرا جفرا وسحب فيها كالجيفة ويدفن ولا يجلد ولا يظهر ولا يصلي عليه ويدفن كما تدفن  
الجيفة البيئة واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن زيد ان ابا موسى دفن عليه ذمة شق وقران على قدر  
يوم الجمعة فقامت جمعة اوجعات من عذرا لوم غير تذكر كيف يصنع بحجة ان يرافا فان في جمعة  
واحدة واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ نصر عيسى في رجل حضر مع قوم لدفن ميت فجاءوا بطفا

۱۰۰

اللبس من موضع لا يجوز لهم ولحدوا به على الميت يجوز لما ان يذفن على الميت **قال** نعم جائز والله اعلم  
**مسئلة** الصبي الرأسي وما حدث حدثا في جسده ميت او عظامه ما خلاصه **قال** لا ضمان عليه  
انكا خطاه وعليه الصغار ان كان عمه او كان حيا في الارض خاصة دية بلا قصاص واما الماليك  
فلا يلزم فيهم ضمان خطاه ولا علم والله اعلم **مسئلة** الصبي وفي ذراعه اوصى بها الاصلاح فغير  
وان تنفذ في الحرب الواقع بها من قبل سيل او حايطة او رفع حصة سقطت من على او وجد فيها  
من جريد او ساقية او بر لا يدرى فعله او جدها متخربة فخرت لاشنية المقترة بدون ذلك  
وهذا باب تسع والله اعلم **مسئلة** الشيخ حبيب بن سالم رضى الله عنه واولاده اربعة ابناء قهره او  
لغيره وكانت الخلة غير معينة ورجس معلوم وراوى خلة رجس معلوم وكان في ماله دخل كثير  
ورجس هذه الخلة **قال** ثبت الوسط وهذه الخلة كان الوصى به معبرا ورجس وراوى به مردك  
الحسن ويخري الوسط الخلة لا بالقيمة وهذا هو الاشهر لاقا ويل وقول ثبت وخيار الخلة وقول  
من شرطها وقول بالمحصنة مشاعا في الخلة او في الجسد كان الوصى به معلوما والله اعلم **مسئلة**  
ابن عبيدان وفيه رضى من مينا بغير غسل بالزمانة **قال** اذا دفن الميت من غير غسل فكل من علم به  
وكان قادرا على غسله عليه التوبة والله اعلم **مسئلة** الشيخ عامر بن محمد السعالي والميت  
الصغير اذا غسل هل يوصى وضوء الصلاة **قال** ان وضوءه نجس وان مضطر وضوءه بالماء فهو يكتفي  
والله اعلم **مسئلة** سالم بن رجس وراوى خلة دخل معروفه لمن يرضى عنه شيئا معلوما من  
الزاد دور كل جمعة ثم ولده بنياه احدا بعد الاخر كيف يفعل به **مسئلة** بن عبيدان بن جلد بن علي ورثة اقرانه  
او بوجه جمعة بعد جمعة الى ان يجمع والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان بن جلد بن علي ورثة اقرانه  
كفونها ودفنوها جملة ثيابها الخبز ولها قيمة كبيرة وهو غير حاضر اعلمهم لمعظم اذا اقر والده بذلك  
امر **قال** ان الاسراف الكفر لا يجبي واخاف على القاعلة الضمان والله اعلم **مسئلة** رومنه وبين  
اجتسب لميت واشترى له كفنا وحنوطا واستاجر من يحفر له قبره من غير ان يرضى الوصى والوارث لانه  
ما في يد غير يديه وطلب من الوارث الوصى ان يعطيه قيمة ذلك فلم يعطوه شيئا هل عليه ذلك والله  
الباك واذا اشكر من الورثة فله ما سئل من حجة ام لا **قال** اذا قرر ان ياحل والميت جائز له ذلك اذا كان  
نيتة لياخذه والميت عليه كفنه وحنوطه وحفر قبره ليس بقطوعا بذلك وانه فليس له على الورثة  
حجة والله اعلم **مسئلة** الشيخ سالم بن رجس ومعا اذا مات ميت يقطعون واوله اربع زورات  
طيات ليحملهم وياخذون خوصا يطاولون بها ويحسبونها اربع زورات يوضع عليه  
الميت هل يجوز اخذ ذلك من كتيبا ما او كتيبا ما ام لا **قال** اذا لم يقدر على حمله الا على ما ذكر  
واخذوا ذلك والمخلات في ذلك صمدا وكان ذلك اصغر الاختيار والله اعلم **مسئلة** وما في اعتراف  
شيئا من الاصلية او الفلانة لغيره ثبت وان ثبت لم يجعل **قال** فيه اختلاف ولا يضره والله اعلم  
**مسئلة** ابو عبد الله وم جعل شيئا من طهر لم يقدر ان يرضى عنه كل يوم كذا ويبقى منه لعماد هذا  
المال ويبقى من ذلك فلقا بغيره **قال** ففي جواز فداء هذا القاييم هذا المال على القبر واخذ الا نحو نفسه

من غير ان يوصى احد اختلاف والذي بفضل القابلية يكون مثله الاية والاركة عليه فيه ولا  
يحمل على له واسد اعلم **مسئلة** الصبي واذا كتب الموصى في وصيته اوصى فلا يحتاج له وفاة  
بعد موته وجميع جهاز الموتى الى ان يورى في قبره على رأي وصيته او لم يقبل على رأي وصيته ما الذي  
يجوز للموصى ان يفعل منه على رايه باجرة او غير اجرة **مسئلة** يجوز للموصى ان يوصي باجرة او غير اجرة  
الكنز والمخروط والغسل وجعفر الفخر والاطفال واشياء ذلك واسد اعلم **مسئلة** الشيخ حبيب عه  
اسد وفيما روي بخلافين وطاه العلاني يوجب ما يورثه قهره قاهر اللفظ ولم يقبل يوجب يعلمها وفي  
ورقة اخرى اوصى بخلة صرنا وخلة فرضه والعلاني يوجب ما يورثه قهره ولم يقبل يعلمها  
ولا بخلتين غير معيتين اثبتت الاربع كلها لان الصفات مختلفة واذا اختلفت الصفات ثبت الكل  
وان بيعت الخلات ايضا لانهما جاز ذلك وان تركت وانفذت الغلة فذلك جائز ومما روي الاصل  
جاز ان ينفذ الاصل ومما روي بالعلاني يوجب بيع الاصل واسد اعلم **مسئلة** وفيما روي القهران  
لزيادة القهر بالاجرة وينبغي شيكوا الكلام اعليه ان يحط بنفسه بقراءة شيء من السور قال اما  
عند النسيان فلا شيء عليه وان اجتمع من وجس واسد اعلم **مسئلة** وحدها هو حرمه من الشيخ  
حبيب عه ما روي في القهر ان كان مكتوبه بقراءة شيء من السور وان لم يعلم لمعنى فاقية **مسئلة** اذا  
كان معروفا في مقبرة لم يقرأ الا بقراءة من فيها فليتوسط القاري القبرة وان كان لا يعرفه في  
جبهه من القبرة فليتوسط من جهة القاري ليعرف القراءة التي اوصى بها فلا شيء عليه  
وانه يورى اوصيته تعلمها اوصى بها الهاك وان كان لا يدري في مقبرة فاراد هذا القاري في مسجد  
او قلة او وفوات بلد الموصى حيث يعودون يقرون فذلك جائز وقد حفظنا ذلك شفاهنا عن علمائنا  
وينوي القاري انه يورى اوصيته التي اوصى بها فلا يقرأ على قهره وكذلك الموتى في البحر يكون  
واصبا باجرة للقراءة فان لا خير يجرى الى وسط البحر الذي يموت فيه الميت ويقبل هناك واسد اعلم **مسئلة**  
صالح روضا وج اذا سمع اثنين في قبر واحد اثم ان ينشئوا ليهبطوا فاذكر اجهليا او اسلاميا  
**قال** لا يجوز ذلك ومفادنا فعليه ان يتنوا اسد اعلم **مسئلة** الشيخ عبد الله بن محمد الفرو ومحمد  
مينا ولم يقدرا ان يجله ولا احد من قسبه فاجزج واقطع هل يصح **قال** لا ضمان عليه ما احدث  
فيه الا ان يجله موصفا يصح القبر شعبه الى موضع اخر وان عليه ضمان اخرج ولا يصح ما انقطع  
منه واسد اعلم **مسئلة** وفي قاطع الصلاة اذ كانت الصلاة عليه ام لا فمن عليه يصلى عليه اذا  
كان يدبرها وكان هذا الصلاة واسد اعلم **مسئلة** الشيخ عبد الله بن مبارك الكندي واذا وصى  
موصى بذلك او ادره ان يحمل النعش ويقوم المنبر يحرق القبر ويقبره في مقبرة معلومة في مكان معلوم  
ايحلى يقبر في غير ذلك المكان الذي اوصى به ويكن في المقبرة بعينها ومحل الداهم الذين قد قبره وذلك  
اذا لا يقبره في غير تلك المقبرة يجوز ذلك وكذلك الموصى اذا لم يجره اوصى به الموصى في المقبر  
القبور اثم ام لا **قال** منع حفظنا ووجدناه انما يقرأ في غير المكان الذي اوصى به  
فيه والوصية لا تثبت لمرحلة ولا انزل على فعله ولا له الا ما واسد اعلم **مسئلة**

الصبي فهو وصي بلا رية فضة من جعفر فبره ولم تكف للاجبر ايجز له الرأية وقال لها لك واذا فضل  
شي منها يرجع للجعفر **قال** الفضلة للجعفر والريانة موطاها كذا المر جبال الوصي في استبحاره  
وانما علم **مسئلة** القاضي ناصر بن عيسى بن علي في خلاوصي بكذا للدية فضة بوجه عام بقدر  
القدر العظيم على قبره بعد موته واجر الوصي جلاله لغير الوصي وكان الوصي بغير رقة هل يجوز  
للاجبر ذلك ويجعل له الامارة **قال** لا يجوز لغير الوصي بالامارة اها هو الوصي فواسع له ذكره وانما علم  
**مسئلة** الصبي واذا وصي بكذا وكذا لاربية فضة لم يجز له قبر ايدى فيه ولم يعسله غسل  
الموت فاما مات صار ناس جعفر وزله وبعضهم يعسله ويجز الوصي ان يسلم ذلك لادخانه جعفر  
قبره ولم يدخا في غسله وراهم الوصي يجفرون ويعسلون غيرهم لم يقبل لهم الوصي احقر ولا  
وعسلوا ولم يقبل الوصي اجرة لهم وان قالوا اجره انكونه من المال امر بالثلث **قال** هذه الوصية  
تمت لجعفر وغسله ووزنه وقيل اجدوها لان الوالد توفى بالجمع وللوصي ان يسلمها في الغاسلين  
والخافضين في النجس **قال** الحكم بالصح في الحكم وبالاطن ان في الواسع وعليه التسوية في القسم وثبوتها  
مثل المال سمي بها اجرة او لم يسم بها الا ان الوصي وجعفر على غسله في هذا باب القضاء وعدي  
وانما علم **مسئلة** ومنه في الوصي اذا وصي بطعام وادام وجلا او ادم او اجد له لياكله الناس  
وله بعد موته على اري وصيته بالجلاد والادام وهل يجوز ان يعطى الواصلين في مصيبة موته  
وربهم ومن يحضر من الناس من اجل بلده وغيرهم اذا اراد الوصي ذلك يعطى الواصلين بآدم وهل  
لذلك جملهم ام يكون ذلك على اري الوصي ونراي **مسئلة** **قال** اما الجلاد والجن والسمك والجم  
والادام السم واللبن والرفق واما اطعام الناس والواصلين وغيرهم فياخذ على ما يراه وكذلك  
نراي عليهم اذا لم يجز الوصي شيئا من التقدير ولا وقت ينزى اليه ويجزي ان يكون بالعدل  
والاقتصاد واطعم عن الهاكك القليل والكثير مجزي ولا يجز اوزعراه مثله على ما يجزي وما  
فضل الطعام وما بقي في الاولى وسقط ماله شي يحكم له قيمة او تقع فتعجب ان يكون في كمال  
هاكك ولا اقول بانها ذنبي موطاها كذا انظروا وجازوا عليه الناس السنين والشهور الا  
بأري الورثة وانما هذا الوصي بالثمن والهاكك بعد انفاذ وصاياه منه ذراي ذلك مع  
مشورة الصالحين لم يعنف وانما علم **قلت** لدايت الوصي ما يراه الواصلون المفوز  
وله العزبة في مصيبة موته والناس طعمه وادام وجلا ولم يعطهم والناس وعطفه وادام  
ورادهم ينفذ ذلك وله على اري وصيته هل الوصي ينعلف وادامهم والعنف والحشيش والعزمر  
والوصي على هذا اللفظ **قال** الوصي ينعطهم وطعام اهل بلدهم الى ان يشبعوا واصل  
وصاحب الوصي وله ان يعلف وادامهم بالنعف والناس من اهل ذلك البلد على ما يراه الوصي  
تجرا لعدل وموافقة الحق فاما فيه امن وانما علم **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى وصي بطعام  
وادام وجلا ياكله الناس من طاه بعد موته فالخمر واللبن والجن والسم والجم والعلل المصنوع  
ومرقه موم والجلاد ويدخل في الوصية **قال** ان الادام هو ما يصطعب به والجم المطبخ بالمرق

يخرج فيه كلا الوجهين معنا واما الجلاء فكلما يتحول به مثل الحين والحين المتأشف والحوال  
والعلم الذي لم يكن له معرفة واشبه هذا فيما بيننا وولد اعلم **مسئلة** وعكرت في وصيته وما  
يزراه الواصولون المعروفه وطعام وآدم ولم يذكر لهم بذا اثبت لهم زاد وولد على هذه النسخة  
**امراة** فقل الاعتبار والنظر ما يزره الواصولون على ظاهر اللفظ والمعنى اذ احووا واصطنعوا للرعيين  
ولما في التسمية لا يخرج ومعنى التسمية في الذهوب والرجوع وبجبي ان كان في الورثة ايتام انما  
يعطوا ازاوا لهم وازاد الباقون يعطونه وخصتهم جاز قال الشيخ ناصر سليمان يجوز الواصولين  
ان يعطوا على هذه الصفة والامري اذا كان الثلث فيه سعة والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ حبيب  
سالم وفيه اصل ان يكون في ثوبين كلفته الورثة في ثوب واحد ايرجع الثوب الاخر للورثة ام لا قال  
ان الثوب المباق للورثة وان لم يمت فقير فحسن والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ جعفر عيسى  
وفيه يخرج يعري انما في ميت لم يوفى له بالطعام هل يجوز له اكله وان كان قد فعل ذلك ما  
يلزمه قال نعم اذا مات احدكم الملبدان التي يعرفها بسيرو من غير ان يعملون لهم طعاما وفي الظن  
موالها كذا ولولا يقولوا ذلك ولا يعلم الاوصى كيف يكون حاله ولا الاوصية ثمانية اولا يعلم انه اوصى  
به وان كان لا يجوز فما الحيلة فيما اكله اذا لم يعرف حصة الذين اكل من طعامه هل له في ذلك حصة فيما  
مضى اذا وقف فيما يستقبل **والا** اي لا يرى هذا مما يختلفون به على اكله وانما اكله ورثته  
بوكله وعلى ما يكون في وجوهه في اختلافه يخرج حكمه ولا يذكر ذلك قال طلاق الفوت على حاله  
حمله لا اعلم انه يخرج على ما في الصواب في الراي وعلى ما اراه انه اذا لم يصح انه موالها كذا في الاجرام  
نفس حكم الطعام وانما هو انواع الخلال بقا ينظر في حال المطعم له كيف يكون حاله معه فانه قد  
وحكمه حتى يصح لغيره ومع هذا فان كان ممن يملك امره ولم يكن اطعمه عن ثقة وارجاء مفرط  
ادخله عليه وانما هو عن طريق نفسه ورضي قلبه فلا بأس عليه فيما اكله على هذا وهو مخرج عنه  
على غير هذا الرضى فلا يجوز له وعلى ما اكله ضمانه فان هو شبه الخلد في المعنى لحقه عند الحيا المعطامين  
الاختلاف في زعمه له الاواني لا يرى هذا كانه فيما بينه في جلد على حوزة يشبه ان يكون خرج على  
معنى الاطمانة بالرضى عند سكون النفس اليه لظهور ما يوجب كراهية تقبض شهادته وما  
يظهر من الاحوال على ظاهره من اعراض اقبال في انقباض وانسباط على ما قد ساءه اوسره من  
وصوله اليه وقد روى عليه او ما يكون عن انقطاع عن الواصول او امتناعه عن الاكل فيما مضى يستدل على  
اكثر اهبة وحل بالرضى على ما يظهر اليه القلب عن دليل واضح فيكون وان جنى عليه الامر فما ولم تكن له  
ولا على احد مما فروع المنع حتى يظهر له ما يقبض حظه لانه ليس هناك محل للاطمانه بالرضى فيعمل  
اذا كان هو الناجل عليه وعنده ان يكون ذلك ادعيا اليه واشبهه فيستدل على وجه لوصاله واكله  
وله وقد ذكر في الظن انه موالها كذا فالظن لا يفي في الحق فيه في هذا الموضع لانه لا محل له في الحكم  
حتى يتقبل عن هوى في ظاهر حكمه لغيره يعرف صحة موجهته ولا دليل عليه غير الظن نفسه بغضه  
يتعلق به ولا حجة فيه ظنهم انه موالها كذا ولكنه لم يصح انه اوصى به لذلك وليس في الورثة ولا لغيره

أمره أو اشتبهه والمال غير مستهلك في دينه وعيونه ولا شيء من ذلك قد مضى القول لا يلزم هذا  
الموضع على حكم ذلك فيه لأنه والأول سؤالا بلا فرق والتجارب فيها واحد إلا أنه بمعنى الربحية  
فيحتاج إلى أن يكون عرض الكل وطيب النفس الجميع فإنه بالواحد منهم أن لا يستدل على ضاه يعقل  
فيدخله المحر عن الشركة كذلك كان فيهم ولا يملكه أو كان في المعنى كذلك يكون وإن صح أنه  
أوصى به فهو على حدة في الثلث مع غيره والوصايا ويجوز على ثبوتها لمن اطعمه أن يأكله في  
وقته على وجه ما ثبت له بوصوله لأجل التفرقة منه لأجل غناه لمعنى دخوله في جملته وأوصى  
لهم به كذلك وإن لم يصح معه أو على شكل عليه الأمر فيه فلم يدر أنه مال الهالك أم لا لكن غلب  
على ظنه أنه مال له لا ماله عند اطعمه والورع احتج به في موضع ما لا يجوز له أن يوصي معه ما فيه  
نظرة كذلك في موضع يدخل فيه شبهة عليه رتبة تتحقق وتكون شرط الحكم لا بأس به وقد  
مضى القول فيه بأنه في الحكم لم يرد ويجوز له عند على الواسع والخصم كله حتى يصح إجماعه  
وقوله هو في دينه وحكمه في الظاهر له أنه مال الهالك حتى ينفق فيه بالتفرقة إذا لم يصح  
معه كذبه فإن قال هذا وأقره أنه ما أوصى به مثل هذا لم يقبل حتى يصح بالحق أن لا ينفق  
الآن يكون هو الوصي بنفسه لشبهة أن الحققة مع اختلافه في جوارحه بقوله على معنى التصديق  
له لا الحكم لم يعارضه فيه غيره ونحو ذلك يخرج في موضع دعواه أنه أوصى له أنه يصح له ما  
يدعيه وأمر الوصاية وإن لم يكن ثقة لم يرد قوله على حاله ورجح الأمر بمعجزاته والورثة إلا  
أن يصح أنه قد جعله المصدق فيحققه الاختلاف بالأي في الحكم ويقوى به على قول مجيزه إلا  
طمانته الآن يكون هذا الحثانية أو من بعد الأمانة وفي نفسه وكل مجهول حرج وإن كان هو  
الأورث فهو في مثل هذا مع غيره والورثة لغيره وإن يجزئ الثلث عن الوفاة بما قد مضى بالحق  
والوصايا أو يستقره ويريد أن يدخلها لنقص عليها فيه معها فذكر ذلك حتى يصح أو يرضى على  
الوصي الواسع أهلها وإن كان في هذا الموضع لا ورثه سواء ومتى باحتة الاطمانته في موضع  
شبهه الحكم فالعلم به في مثل هذا أولى لأنه اسم التوسع في الاختلاف على بنية الاختصاص فيه ما يلزمه  
مقايير له وضع مع غيره الحاث اليه جاز ما لم يعارضها بالنفع جوارها عاقره حتى ولو توفي بانه  
فليطرح ذلك على بشي في هذا على وجه يخرج حكمه أكله ليورث ما يكون عليه ضمانه لا الهل له فإن  
لم يرد على معرفة مقدار الجوارح حتى يرى أنه قد خرج ما عليه فاداه فإذا فعل ذلك أجزاءه وإن  
أزاح عن الاستخاطة في موضع ما يجوز له لعدم المنافع من عنده فإن كان قد وسع فطرحه إلى  
ميسرة وإن حضر الموت قبل أن يورثه أوصى به ولا يستحل إرثه على وجه ما يسعه فأخذه  
عن غيره من يري أو شيء من ذلك لم يعرف لم يعرفه إلا بعرضه وإن كان في ذلك من يجوز على وجه  
الاستحلال الجارح لم يكن عليه بعد التوبة في ذلك قول المسلم عزمه وأساءه علمه فافظ في هذا كله إلى  
أكثر أهلها وإن كان كيف يكتسب في الوصايا لم يخف التفرقة والساد والرحا على الجبر والمال فيا كلون  
أحوال التي هي وغيرهم الغائب والأبامى وقد حضر والبايعين على غيره وأصاحبه من العروب

مسئلة في رجل في بيع شيء  
الطعام أو غيره فقال له هذا  
والفان أو هذا أو هذا أو هذا  
وهذا أو غيره أو أيا ذلك  
المال أو ذلك أو غيره أو هذا  
هذا أو ذلك الذي يرد على  
أخر في البيع وشبهه أم لا  
قال يجوز في كل واحد من ذلك  
لأنه يمكن أن يفسد بشيء أو  
القرار أو غير ذلك وما كان  
صاحب المال مستأقلا  
وصفه هذا أو هذا أو غيره  
حذركم الله من اختلاف كان  
الوصية أو غير ذلك  
يختلف فيه وأنه المملوك  
ابن عبد الله أو غيره  
لأنه لا يجوز له أن يبيع  
الوصي أو كذا أو غيره  
وبما لا إذا كان الوارث  
يبيع أو عاقره أو غيره  
حازر أو يبيع الوصي أو كذا  
ثقة أو ما مؤثقه أو غيره  
وقال أبو حنيفة من عاقره  
المعنى فليس وإن لم يصح  
أمره أو غيره في خطه أو غيره  
وأما من لا يبيع جازمه  
يقرب من جوارحه أو لم يبعه  
قال أبو حنيفة من عاقره  
يدفع إليه ما يكون له كذا  
وأورد في ما يبيع الوارث  
معدنه أو يبيع في ذلك  
لأنه أوصى به أو غيره  
فوافق في ذلك ما لم يصح  
عليه الخانة أو ما غيره  
فيغيره أو لا يبيع في ذلك  
ليس له ذلك حتى يفسد  
معه في المأمور على قوله  
لم يصح عليه حكمه على ما  
أنه ليس به جوارحه أو غيره  
خلاصه الله سدا

وقال أبو حنيفة في رجل في بيع شيء  
الطعام أو غيره فقال له هذا  
والفان أو هذا أو هذا أو هذا  
وهذا أو غيره أو أيا ذلك  
المال أو ذلك أو غيره أو هذا  
هذا أو ذلك الذي يرد على  
أخر في البيع وشبهه أم لا  
قال يجوز في كل واحد من ذلك  
لأنه يمكن أن يفسد بشيء أو  
القرار أو غير ذلك وما كان  
صاحب المال مستأقلا  
وصفه هذا أو هذا أو غيره  
حذركم الله من اختلاف كان  
الوصية أو غير ذلك  
يختلف فيه وأنه المملوك  
ابن عبد الله أو غيره  
لأنه لا يجوز له أن يبيع  
الوصي أو كذا أو غيره  
وبما لا إذا كان الوارث  
يبيع أو عاقره أو غيره  
حازر أو يبيع الوصي أو كذا  
ثقة أو ما مؤثقه أو غيره  
وقال أبو حنيفة من عاقره  
المعنى فليس وإن لم يصح  
أمره أو غيره في خطه أو غيره  
وأما من لا يبيع جازمه  
يقرب من جوارحه أو لم يبعه  
قال أبو حنيفة من عاقره  
يدفع إليه ما يكون له كذا  
وأورد في ما يبيع الوارث  
معدنه أو يبيع في ذلك  
لأنه أوصى به أو غيره  
فوافق في ذلك ما لم يصح  
عليه الخانة أو ما غيره  
فيغيره أو لا يبيع في ذلك  
ليس له ذلك حتى يفسد  
معه في المأمور على قوله  
لم يصح عليه حكمه على ما  
أنه ليس به جوارحه أو غيره  
خلاصه الله سدا



برهان لا لاسان ان يبدل على معنى النطوع وغيره نبيروا شاد وانه بعد موته الى مثله في  
 تعالى وغيره او في غيرهما ليس وحده فلا يمنع من ان يواب الى بعض المجره عنه ان يكون  
 هذا الموصى به ومانه او فعله في كل نفسه اراد به القرينة الى مبه فانه مما يحتمل وان  
 امكن ان ينفذ على معنى التهمة غيره فيه ما يظهر عليه من فيجرح احواله او ضار افعاله فلا سبيل  
 لان يحكم على ما اوصى به في مثل هذا انه اراد غير الحق وان كان يمكن ان يكون كذلك فانه لا يدري لانه  
 والعيب وانه الى الله ونحن فليس لمان شاعلى ما لم ياذر لنا به ولا علينا ان نكلف علم شىء لمنا  
 عنا علمه ما لا دليل عليه ولا سبيل اليه فلهذا الحاطة به كلاً والظن تارة يحيط واخرى يصيب  
 وعلى كل حال فلا يجوز ان يحكم به في مثل هذا ولا ان يقطع فيه شىء من على حسن الظن ولا سؤره في  
 احكام الناس من غير ولا حاجه واذا كان كذلك واجتمعت احواله لا بد له وحرم ما لم يجرى به في دين  
 المسلمه لم يجز على صفة لتفكير الحق به ان يسطر مع وجوده في علم على سؤ الظن به في احواله اذا  
 اجتمعت له اراد به على ما يجوز فيسبح وقلت عرفت ما يعجز فيه فقهه من الفوارق لقائه  
 والورع حينما يستعمل ويحب في اتباع الحق في كل موطن واحتمال كل شبهة واضحة على معنى الورع  
 تركه من انواع المباحات على غير ما يراه من واهبه ووضوح في الحال ما كان في الحكم والحال الذي لا  
 شك فيه فلا بأس عليه واسد الموفق فانظر في ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه في المعنى المتقدم وما  
 تقول في اعتبار اذا كانت اجرة الذين يقربا ليس من غير من يعملوا لم طعاما وفي الظن انه موال  
 الهاكك ولو لم يقولوا انه موال الهاكك ولم يعلم ان الوصية ثابته ولا الوصى ولا في الورثة ايضا  
 يجوز ان كل واحد من علم هذه الصفة لم لا يجوز وان كان لا يجوز فما الجيلة فيما اكل في ماضى «  
 ان يكون له حصته بوقت المستقبل اذا لم يوف جملته الذين اكلوا عظام بين سائر اهل **قال** فقول  
 المسلمه ما يدل بالمعنى في هذا على ان حكم ما استظهره من اضا قد جازى يصح معه انه لو لم يوفى وعلى ثبوته  
 له فان كان فيما يوفى وحواله انه انما يقرب اليه وانه عن صبي صحيح وماله لا غيره وازاله ولا  
 شىء عليه وان كان عن ثقبه او عن جسد مفط لم يجز له ولزمه في موضع الثقبه على حاله من ما  
 ياكله او يذهب عليه بنسبه والى على غير الاستحلال وعسى ان ينفذ في موضع الحياء المفط  
 معنى الاختلاف انصح ذلك ونقله عن له في حكمه بالظن فيه انه موال الهاكك لا يجوز حتى يصح ولكن  
 الورع احتسابه في موضع ما يحرم عليه ان يوصى ما يظهر فيه انه موال الهاكك لا يجوز حتى يصح وان كان  
 له وضع معدنه موال الهاكك فيجوز في حواله الى وصى جميع الورثة فان كان زعيم ولم يحضر من الباقين  
 من يستدل عليه او من لا يملك او لم يجز له لمعنى الشركة فيه حتى يصح عدله انه ما اوصى به  
 للز ذلك ويكون هو من يدخل فيه بالوصية على الخصوص او العدم في جملة الدخيل فيه على  
 ثبوته في الثلث مع غيره من هذا مثله من الوصايا لا ينفذ على او طاعة ولا امر فيه الى الورثة  
 وقد مضى القول ما يدل على احكامه وان لم يصح بالجمعة وانما ادعى الوصى فيه ذلك فغضب ان ينفذ في  
 حواله على معنى التصديق له معنى الاختلاف في موضع بيان ثبته وصحة امانته وطريق



عدالته وانصح انه فاجعله المصدق فيه او فيما يدعيه ونحو هذا عليه اشبه ان الحق في الاختلاف  
 في الحكم والادعاء في الامين لا يعتبر هو دون ان لا يصرح وحرفه وهذا فيه والارضية الوردية بحال  
 من حوز اقراره جازا لم يصرح وحرفه مانع بالحق من حجة اخرى وهو حوجه على معنى الشهادة في حق الغير  
 في موضع ما بعد عن التمسك على الوفاة عايدة والوصايا معه او يتكره في موضع الشركة فيه بعض الشر  
 فلا يصرح به او يغيب فلا يدرى طعنه او يكون فيه من لا يملكه وهو محال ولا يصرح في الشهادة على  
 الغير في مثله فان حواره بمعنى صحة الشركة فيه ٣ ممتنع على من يصح ذلك معه حتى لا يفي بخدمه فيه  
 نصيب الا احاطت على رضى جاز او اقرضت على وجه ما يجوز ما اقرضه ومن تصح ما يجوز ما الورثة او غيرهم ان  
 مما اوصى به كمثل ما في رضى جاز فيمضي ثبوت المال له ان حاز له بالوصية الثقة على حال واما ما  
 في موضع ما يدرى عليه القلة بالمنع في الحكم ان لو كان حتى يصح ان يتحوز هذا المعنى في جاز فيمضي ثبوت  
 ولو صح انه وذاك الهاك لم يصح معه انه بغير العدل جاز به لم يصح فيه او يجوز عليه او ينعى جاز  
 عدل في عارضة مسهوع لقوله فيه حتى يكون له بالعدل ولا يجوز له ما خاين ولا يتم ولا يجوز له حتى  
 يصح انه حتى تجاوز الثلث به المعنى ما زاد عليه بغير حق ولا يقرى على اخيه الوصايا بظلم على عدل  
 وجه او علم وارجوز به الحد الذي لم يطل في شيء لا زالتهم غير ما مودع على شيء وهذا الوجه لا يدرى  
 يجوز ام يعمل والخاين يوصى على حال في قول المسلم وادفع الى الهاك او الى غيره وان لم يكن هذا كالمع  
 غير الورثة لم يكونوا الغير كهم في موضع ما ممتنع به حتى يكون له فيه وهو على ما ينعى بالمال  
 وليس فيهم الا يجوز عليه الرضى فلا يتكره منه عليه الا في نية نصح ولا عبرة ما جاز مفسر جاز  
 عليهم لان ما راجع اليهم وان لم يصح بالوصية او صح في ما ورث المقتل الذي فيه يجوز ان يوزاد عليه  
 وانما علم فانظر في هذه الوجوه التي افاضها حتى تعرف ما لم يصحها ثم تعرف عليها او كسرى ان  
 تعلم الوجه الذي است عليه لذكورك فيه فتعبر بالخروج ما قد دخلت فيه بغير العدل فاصابك امه  
 وتوزع مع القدرة ما قد ذكرك لاهله عومه فان لم تعرفه كما هو في مقدار فلا بد لك ان تتحاز  
 لا تشك في ذلك فاما تراه في تخليك له نقديرا شلج به صدرك ويظهر اليه خلطك وتسكن معه فليس  
 ناويا لاداء ما يظهر لك شيء انه قد بقى عليك متى صح معك بغير دينة في موضع الراي وان يحصر كل الموت  
 قبل الخلاص فتوصي به على سبيل او ائنه به لا يعتبره وما كان منك على هذا معنى الاستحلال لجملة  
 فليس عليك في اكثر قول المسلم فيه بعد التوبة بشي فذلك هي الحيلة فيما مضى انظر لها لخلطك و  
 احتساب محرمه فيما قبل وتذكر كل شبهة فيه في غيره به لا يعتبره وتستحل على الارواح في موضع  
 لروحه اربابه فيجوز رضى جاز ويدرأوك والا فلا وان تطلب الخلاص التوبة في موضع التوى منك بعد  
 الاداء ما تتحاز انه مقدار ما عليك زيادة على معنى الاستحاطة فحسن جاز فاطلب التوى بنية  
 لمواضعه منك واياك كمال الحال لشدة امرك والتوسط فيما بقى من ترك حتى يلقى بك على حال رضى بصدق  
 ارادة من قلبه صغى ويعد العزاء ما اهلك في الحال النظر فيه وان يفسد فارجع به ان امكنك انى عليه  
 وهذا في اولئك اهل فانكم تراه ظاهرا وتسمع به شاهرا فانك تجدهم على ما هم به من الحق والهلوك

والاجن والعلاقة والفتن من مكن في هذه البلية من حيث لا يدركها نوع رزية الامم هدى اسمعوا ولي  
 الباب وقيل هاهنا حكاية وان لا يوجد هذا ولا سرام في هذه الدنيا كما في ذوق غنى باكر وامر عرس  
 الشبه مع من بين ركبوا رجل ورعا اكثر ولا الرجل كما مضى جمع اعقبه اخر حتى يستلوا او طرب  
 الهالك الخراف وقد يكونه والخيالة بلا يخرج في الحمار ولا دالة عليه بالرضى على حاله لا يبالاة  
 مما اصابوه وما مال على اي وجه كانه حرام او حلال مع ما يدخلوه والاحوال على هلاكتها والاشغال  
 الملهلة لهم عما هم به والمصاب في الحال وربما يدعوهم كارهين بسيرة الواصدين الى التكلف  
 في ذلك كثير مما يلبسهم في تحسين الاطعمة والارضى احدثهم على اطعمة لا يلبسها في قدير ولا شوي  
 تحبذها ولا رهاؤاكثر منها وجوده اياها رهاؤا يحتاج اليه الدواب في علوفها غير من ثمين  
 ورائحة ولا مفرق بين حلاله وفجائه فتارة يصادفون ذكرا وعوى هذا ولا يصابوا في المواقف  
 اعطافا في الاكثر وليس واقفوا لما يح في النادر حيث لا يدرونه في مكان الغالبه المحرور وههنا  
 يعولونه وهو المصيبة الكبرى فذكر ان نعت الذكرى وكان على ولهم الغرور والاولى ان يري هم التفرقة  
 منها جرى وليس لمسا هذه الامور والدخول في تجوهر نفسي ليكون لهم فيما يذرونه منه على  
 الرضى او النقية او الحياء المرفط مع ما فيها من الازى اضعا فمما لا يحسب كما يكون على وليك في موضع  
 حرم والوزر وان تكب الاخرى لم يبالوا غير ضياح المال مع خسار المال نعم وكيف لا يظهره  
 في الظلم اوضح للشارع من ناره على علم فاني يحتاج الى يارقه برهان لحي البيان انهم في المثال الغير  
 الكسابع ويولس الظاهر ينزلهم والمهرى على ما تلقى البرية والمجيب بالبرية فيجمع عليها تها را  
 وتلك ليل ولا تزل بين همس ونسج حتى لا يبقى لهم ولا حلا ولا شمع كثر ان في بيوتهم ان هلك ليس عليها امر  
 ورائه شيء وهو كذا عن ذلك مسلوب وتعليه محاسبون وعلى امره معذبون اكلوه باكلية او تركوا  
 له بقية الامن يا سوريج وهم عن هذا كله عاقلون على حال فلا يحس ولا تشع ولا تبين ولا سواك عما  
 يباح او يحرم لا يغير او يما يباقي ولا نظر ولا ورع ولا توقف طافز عوانا فلا تزل ذلك هو العدل لا  
 يحق قول كل حق اعلم فيه اراده على وجوده لا زيارته والكان لا عذر فيه لمن يكون عليه فكيف هذا  
 غلو مثل جري قضى صالح السلف فيما نقض اليس فكذا الماوى فيما يبيع غير اللان من غير الجزان  
 الطعام لاهل الميت لاجل ما هم به والاشغال كالحا في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما  
 فخر جعفر بن الخطاب رضي الله عنه اصغوا لاجل جعفر طها ما قد قلناهم ما قد شغلهم عن معنى الرتبة  
 التي تمكن خروفا وهو دانه بالاعس من انك بالعكس وعسى ان يكون لمعنى حديثه سمى بالدرعة  
 وقيل انه مكرهه وعلى هذا فاورع احذابه وان لم تبلغ به الكراهية التي تحرم في موضع حوزان بالوصية  
 او الرضى من رزقه وعبر تحطية المستحان في موضع حوزان ولا يجرى له فانه ما قد حازوا اهل العلم  
 من السلف في الوصايا فاشبهوا بها في القلت والمال بغير عتاد ولا جلال الا في الكتاب عن ابي العلي  
 وفي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه في اكله على باحة مثله بالراضى بين اهله ولما لم يكن في  
 صوابه على طرفة في تحريمه ومنع انفاقه وطال الموصى به وانصح وتقلب على ظني فيه ان عمل القوم

فان على هذه اجبت في ثابته ولا لوم او لا يجوز فيما مع فيه الاحواز حتى يصح ما بطله ووجه خلافه  
لشبهه في هذا انه من البدع المنكرة لا ياتي الا على كذا ذلك بالحق فيكون من المحرمات المنكرة وان كان في نفسه  
محررا فلا يفسر كل محدث ضلالا ولا ياتي الا من اجل ما يدعيه وجهه عن ابواب البر الى غيره من الفروع فيصير  
من يوصيه به باطله المحرم على ربه الباطل مع ما قد يصح فلا يجوز خلافه انه فيهها وماله الى ثلثه  
لما له ولعل ان يكون هذا المعنى اراد به القرين الى ربه وغيره مع ما وجد القطوع يوصيه به والظن به  
في وانه انه لغیر الله لا سبيل اليه لانه وسوءه الذي لا يجوز ان يحكم به على احد من الناس ولا يسل عليه  
ولا يلعنه فيه وقدمي القول في هذا بانه على ثبوت في مواضع حله ولا حرج على اوصيه به في حله  
وعبر واسم ان يتحقق بالغيب على قاعله في موضع الاباحة والاكله وانما هو في محل المنع لعل عليه  
وموطن حرمه على كلبه واقله لم عليه بعد ذلك فيه لا بدحجة في حرام حله الباطل مع وجهه على وجه  
ما يجوز ولا يصح واثبات بالغ عاقل ليس مع غيره من منعت جوان به معنى الشركة في دفع كل  
حرام واجتناب كل شبهة واحذر ان يكون في هذا كره او تعذر في شيء مما با مثاهره وواقع عليه كره احوال  
في شيء مما حتم له فيه على وجه الاصابة والخطا فلا تحت عنه واغلق على فسك باب النظر فانواع  
فساد اهل هذا المصير لا تحصى في هذا العصر وقلت انك وجدت عن الشيخ في سعيد رحمه الله ان  
الاطعام في المائمه والغزاة بدعت وانه يجوز عن قومنا لعلم بلزوم كل منهما الضمان وانك وجدت الكتاب  
يكتبونها وبما كلون ما كتب فقد مضى القول في هذا لا يحتاج معه في هذا الموضوع الى ايراد بيان  
في الكتابين لهما ولا في الاكل منها لانه فيه ما يسل عليه بالضرع وكفى في الاعتاده وقواهي فان ترد الزمان  
فارجع اليه لمعنى الافاقه خارجا عن كتابه ما جاز ان يوصيه به لا شك فيه ولا في الفاده في موضع قيام  
الحجة للصوي وعليه في موضع لزومه وعلى الموصيه به ولا في جوانه لم يوصيه به على التوسع او لا يجوز  
له منه في موضع جوانه وان ترد ان تفقد عين في كتابك والكتاب في مثلها فينبغي ان يكون على تركه المحرم  
التقليد ان تبلغ النظر فيه قبل ان تقلد عليه لئلا تقع في محذور وحش لا تدركه امر تركه وجها والحق  
في ان تتبع اثرهم في فسلكهم وان كانوا اعلاما ولا ورع ولا حيل اضعفت الخزم وانه لا يتخذوا دينك في احوال  
كيفية كذا في دينك او ترضى على ما تراه عليه في دينهم وقلة الخوص على دينهم ان يكون كديهم اسوة فقل  
قدوة كذا انك في ما اعتزل عن مثل هؤلاء الرجال حجة اراها كل الفروع شيئا وسعيها باقونه  
على غير واضحه ولا لغور في غير ذلك وانواع المشهور فاخبرهم على دينك اجعلوا لا تعرفه بالعلم  
والسمع المسموع غير منك له في دين ولقد كاد في هذا الاوان لفساد السلطان لما وجد هذا الكرم  
كذلك فارتد كديهم على ذلك كوارث مع قدامهم بهم الجمل وعدم التورع فاعرضوا بهم والكم من  
احوالهم وغير تتبع على حكم الآي والخبر والاجماع والاشراك ان تفعل كذلك لتعدهم اصل الناس  
غير ذلك الامور هذه اسمها غير رضاه الاوربا وورثك المقت لم بالحق في الحال ودعاك الى  
الفرار منهم فيكون الانقطاع عنهم اجبا اليكم الوصال في ايام الغزاه وغيرهن من الامور على حالها  
في مواضع لا بد منها ولا غور لا تخشى منها ولا ان كان ملوك ان تاكل ماله وطمع اهلها باكلون والغير  
مقلدا

مقلدا لهم فيه وغير ان يعلم جوارحه ولا حجة تحبزه ككفرهم ولا اطمئناة فلا اري ذلك جريا وان لم  
يكونوا فيه اهل حياينة ولا امانة كما تحلل حرامه ولا انتم كما يدينون فيه بنجيه بل هذا اهلنا ما  
ونقول ان الله مانع وكل شبهة لا بدع ولا مفعك ولا تية فم اولى باوهم وادركوا الله علمهم واولي  
وعسى ان يكونوا اكلوه بعد ما عاب عنك عليه فلم يذره فاستغفر لوليكهم على اكله وما رغبوا ما  
احتمله وجه حق فيه وان اطعمك فلا تاكل واسد علم **مسئلة** ومنه فعلى اكثر طوائفهم وقول المسلمين  
في القراءة للقران على معنى الزيارة للقرور بالاجرة الها خاتمة وهو الموعول به معناه والله اعلم به  
**مسئلة** ومنه وفي جوارحه في الجنة بقول بطلانها في قوله الذي يدخل فيه بعد موته واما الموصي  
وتوفي الخلة ابنه ومكتسبا كماله التخلت وبقول بطلانها على مثل ان يقر بغيره من الاجرة بل ان يستجوه  
احدا يكون هذا الفعل تاما **لا فان** فان كان هذا فخلع مع وهو واولي منه بل هو احوال قيامه بها فلا  
اعرف حاله والا فلا يبعد ان يحمقه معني الخلة في الجوارح ما يكون في مقدار اجرة المثل في الموضع  
لما عليه علمه هذا امر ولا ادر على ذلك في نظر اهل الهدى **قلت** له وان فعل ذلك على الجمل عليه في  
هذا الغرض **لا فان** اما في موضع ما ليس له على حال فلا حجة اخذة از قد رغب عليه ولا اذ الغرض له واما في موضع  
ما يختلف في جوارحه فعلى هذا يكون في رأيي لا يحبزه له وعلى رأيي اجازة فلا شئ عليه الا ما يرد على  
أمره المثل في قوله **قلت** له وانه است هذا الا ان اشوق لهذه الخلة ولم يعرف احد هذا القبر الذي  
له القراءة في سائر المقابر او على غيرها او شر قما او غيرها كيف يفعل بخله هذه الخلة وكانت المقبرة  
واسعة ولا قدر احد يخبر بهذا القبر كيف السبل الى المقابر هذه الوصية امر ترجع الى الورثة **قلت** لا اقدر  
القول برجوع الموصي به الى الورثة كما كان القاري يسمع صوته في المقبرة ووسطها وجميع جهاتها  
لما يبرح حفرة في السبا عن هذا القبر حال القراءة لانه على هذا كانه حينئذ في الاعتبار لا ادر ان يسمع  
من عند القبر واسد علم فانظر فيه فاني لم اقله بحفظ لشيء فيه بعينه موقته من احد ارفع عنه ذلك  
في المسئلة **لا فان** كما جازها بما في وجوده من بعض ما في الرطاب انه ينوسط في المقبرة فيرفع بالقراءة صوته  
فقد ما يسمع منها على معنى قوله في نظر في ذلك **قلت** له وان فلا تعلم هذه الخلة حيث شئت او الامنة  
يجري ذلك ان نوكها عن هذا الميت الموصي بها ام لا ان كان في بلده او غير بلده اذا غلب قهره ام لا **قلت** قد  
في هذا وقيل برجوع الموصي به الى الورثة والا لول على القوم الا استحسنه بعض من رغبة واصحابنا  
فصل في قوام في ذلك **قلت** له اهذه الوصية لمثل هذا القراءة يكون ذلك لطلب الثواب لم يستحسن  
به الميت امر هذا زيارة له في حسنة كذلك الذي يوصي بصيام او نظورا مع جميع هذا فاني نعم  
الهدى لما في القراءة والصيام من الاجر ثم فعلموا او اتان عليه ما طلب المصافة الله وحر رغبة في ثوابه  
كل الاجر لا المثل في قوله في جميع ما اوجدها **قلت** له وان كان هذه الوصية زيارة له في حسنة  
الزيارة اما لك في امره وليس له ما حسنت شئ على هذا امره انما ترجى زيادته في حبه في نصاعته  
بعد الوفاة فمن يخرج رويها في عادية وانها لاك والا فلا يقع نفسها اياها لم تكن امتنت من قبل او

المصع الذي في

كسبت في ايامها خير امانظ في ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر عيسى ومقتضى ما انصهره  
يعمل المقتولين واحصوا الشهيد الذي خصها ان لا يغسل وكذلك انقص منه ما والا م او غير  
اولا لام فان اراد الشهيد الذي لا يغسل هو المقتول في المعركة دون غيره في حرب المسلمين او الباطنيين  
في اكثر الفوت وقول انه يغسل على كل حال وذلك من ان قتله في جهارته اذا لم يغسل عليه ضرر وذكره  
ما سواه ما المقتول عظماء ومات في غير المعركة قبل ان يدوي فني غسلهم اختلافا بين المسلمين والار  
والله اعلم **مسألة** صلح موضح وورد في الجملة اها ما دعي لم يبق فيه شيء من الدم والانس  
مقطوع رفة ولا يصلي عليه فاذا وجد ميتا او مقتولا حبسلا بلا رأس يغسله وصى عليه ولا يكف  
وجبر له سر صلاه غسله وصى عليه وان وجد بضعة مما يلي الرجلين فلا يغسله ولا يصلي عليه  
ويدفنه وانما يغسله ويصلي عليه ما وقع عليه اسم انسان وما كان من الاعضاء يدفن ولا يغسل  
ولا يصلي عليه لانه عليه السلام اوصى بالصلاة على موتى المسلمين وقالوا اذا وجد رأس ميت دفنه  
شئ من يديه جمع وصى عليه ودفن **مسألة** ومنه وفي جراحات ولم يوص بكفنه انه يكفن  
على النماء وانما لا لجل ولم يكن له مال لم تؤخذ وجته بكفنه والله اعلم **مسألة** وهل يحرق  
تكفين المرأة بالشباب المصوبة بالورس والزعفران اذا لم تكن حمية وذكر الصبيان **قال**  
قالا افضل بشباب البيض وان كفن بما ذكرت فيمنه وكذلك الجمر لا بأس به للنساء والله اعلم **مسألة**  
الشيخ ابو سعيد وسئل عن الميت يكون على كفنه ثوب ينزع عنه الذي يقرب الميت ويسلم على  
غيره ولا يعلم الثوب له الصلح التوسيم **قال** معنى ان لا تغسل الثوب وكان قد سلمه الى الميت  
ما من عليه في ذلك الوقت الذي يحتاج الى التسليم فيه اليه فعليه صغار ذلك عند دفن كان وضعه  
في موضع امن في مثل ذلك الوقت ولو لم يكن اما في غير ذلك الوقت في النظر والاستعداد لموضع  
لزمه الاضطراب وعدم الاختيار فلا ضمان في ذلك انما ادسه والله اعلم **مسألة** ابن سبيلان  
ان العرا حدة ثلاثة ايام وان لم ينقل العرا انقضت ثلاثة ايام فخرج الموصى به لدفن في القبر  
وإذا انقضت ايام العرا وهو غير وصي ولا وارث فليس له شيء وهو مقطوع وعرا الميت ينقل في  
بلوله القبر والله اعلم **مسألة** انما هو وصي بالجماعة على جنازة وبني لا يجوز له ان يصرح  
بصلاته ثم انتم الصلوة **قال** فاما الذي لم بالقوم ولم ينزله امار من يصلي بصلاته وان كان ترك الغيبة  
باللسان ونوى ذلك في قلبه فيجب تمام صلاته وان كان لم ينو بصلاته وللقلبة فلا تتم صلاته  
بصلاته لانه هاهنا يصلي وحده الا ان صلاة الجماعة لا يكف فيها البعض عن البعض ولا يصح ترك  
والله اعلم **مسألة** الشيخ سعيد راجد مهابرك الذي حفظناه هو انما المسلم اختلافا في المودة  
اذا نزل خلقه نضع له حياة فقال وقال في الصلوة عليه ثابته اذا كان ولدا للميت وقال  
قال لا يصلي عليه حتى تتبين حياته وليس لمن ولده لم يعرفه خرج حيا ام ميتا ففيه ايضا اختلاف  
قوله يصلي عليه حتى يصح انه خرج ميتا وقوله لا يصلي عليه حتى تصح حياته وان صح حياته  
وهو

جسد وفيه راسه فالصلاة واجبة عليه وان ذهب الرأس ونقصت الاسنان فالصلاة واجبة عليه  
 ايضاً وان وجد نصفه جالياً الجليل فلا يصلي عليه وفيه ايضاً اختلاف قول يصلي عليه وقول  
 لا يصلي عليه وهو اكثر القولين ولا يعرف انه من المسلمين ولا المشركين فخير ان كان في بلاد المسلمين  
 فحكمه حكمهم وان كان في بلاد المشركين فحكمه حكمهم حتى يصح خلاف ذلك وقول يسطر الى رقبته ولباسه  
 ان كان لباسه لباس المسلمين فهو منهم **مسئلة** ابن عبيد الله في ملك الموت هل يعاينه  
 المريض عند الموت سرورته العين وانه لا يموت حتى يذيع في نفسه شقياً ام سعيداً **قال** نعم  
 هكذا سمعنا انه يعاين ملك الموت وانه لا يموت حتى يعي نفسه ويرى على هذا قوله تعالى  
 حتى اذا جاء احدهم الموت قال اجعل رءوساً على اعقابكم **مسئلة** ومنه في النور يرى  
 على الاجزاء والاموات في الدنيا **قال** فعلى ما سمعناه انه يكون زيارة الملائكة عليهم السلام  
 واسمهم **مسئلة** وروايت بكذا وكذا ليونيدس في الفناء العظيم عند قوله ولم يحصل  
 رحمن وقوله ثلاث اقسام القرآن في بيان بوجوه كثيرة **قال** ان كان بعض القرآن يسمى  
 قولاً بالتشكيك ويسمى القرآن بالقول بالالف واللام الدليل على تسمية بعضه القرآن المعروف  
 بالالف واللام قوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا فذكرت هذه الآيات في  
 المأمور للصلاة الجماعة ومعلوم ان الامة مغيرة في الصلاة بعد الحمد لبعض القرآن **وقال** اذا  
 قرئت القرآن فاستمعوا له والسجدة الجارية ومعلوم ان من اراد ان يقرأ بعض القرآن يستعبد  
 باسمه والشيطان الجحيم وقد يسمى جملة القرآن على التشكيك وقوله تعالى بل هو قرآن مجيد  
 وروايت بقوله جبريل والقرآن بالاجرة وكان لا يحسن الاعتراف واجل ذلك ان يقر في ذلك  
 الجبريلين لانه ذكر في اسم جبريل واحد ولو كان **مسئلة** وروايت بكذا وكذا ليونيدس  
 ويحضر في رواية جبريل الموفى فلا يجوز هذه الرواية شريك الحديد للحجف **مسئلة** ويحضر في رواية جبريل  
 على الاجير ان يكون عليه الحديد للحجف واما روى بكذا وكذا للحجف القوي القليل في فيها الموفى  
 يحضر في رواية جبريل هذه الرواية الحديد للحجف او ان يكون الحديد للحجف وعلى الوجهين يجوز ان يدعى في  
 تلك القبول لا غنى **مسئلة** فكنوب اطلق الشارح في هذا الموضع **مسئلة** فكنوب اطلق الشارح في هذا الموضع  
 وفي رواية اذا لم يكن جبريل فقد نقص عمله ولا يستحق الاجرة الا انما من العمل اذا كان مستجاباً  
 ان يقرأ القرآن بكذا وكذا في موضع كذا فلو لم يجز الاجرة لقاري القرآن وبعض من جملة الاجرة لانه  
 من الطاعات وكل من طاعة تعلمها الانسان مثل تعليم القرآن وقراءته والاذان فقد اختلف المسلمون  
 في استحقاق الاجرة الا في القليل من الاجرة فافترضنا انه مثل الصلاة واشكالها والقرآن فلا يجوز فيها  
 الاجرة على جبريل ولا يعلم في ذلك اختلافاً ومنهم من قال يستحق الاجرة بقدر عمله واسم **مسئلة** واذا  
 مات الميت في بيته احتجاج الخلف بمجده **مسئلة** والصلاة عليه ودفنه **قال** عند ذي النورين  
 فلو لم يعصيه ما هو طاعته واستمارة الاولياء في ذلك استجاب وطاعة الاخلاق وليس واجب  
 واسم **مسئلة** ابن عبيد الله في مسلم ومثرك احقر في جميعا ولم يعرف المسلم والمثرك



منه ما كلف الرائي فيه ما لم يغسل ويصلي عليه ويحمله منها **قال** اما الغسل فقال بعض السالكين لا يغسلون  
 حتى يجمع المسلم يغسل وقول انهما يغسلان جميعا واما الصلاة فان قصد الصلاة على المسلم وانه  
 اعلم **مسئلة** عاصر محمد السباعي واختلف في الزوج هل يغسل زوجته فقبل يغسلها وقيل لا و  
 عندنا وانه علم انه يحلوا ولا يغسل الزوج زوجته وهو اولى وعينه وسبيلنا ولا بدوا وانه اعلم  
**مسئلة** ابن عبيد الله اصابني على الميت جل لا يعرف له عا ولا يعرف الا الحمد وسؤال القرآن في  
 الحمد ثلاث مرات وكبر اربع تكبيرات انكفيهم بقا والصلاة على الميت امر **كفا** فلا بعض المسلمين  
 عليه الاعان وقيل لا اعان عليه وانه اعلم **مسئلة** الصبي وما روى عيسى بن فضالة فمن  
 يجفر قبره يدفن فيه بعد موته والوصي لا يعرفه وجعفر له قبره فاجبره بعض الجفار بم انكفي  
 بقوله هذا ويسعه انفا هذه الوصية على اخيه امر **كفا** اذا شيد واخبره وبطريقه  
 فله في قبره تسليم وكذلك عليه وانه اعلم **مسئلة** ابو سعيد وخاف فوت الصلاة على الميت  
 تيمم فله معنى العذر لا فوت وقوله لا يصلي عليها الا بطهارة اذا كان يحذر الماء وجاز ان يصلي على  
 الميت جماعة بعد جعته دفن او لم يدفن وكذا لا يصلي عليه من رآه وانه اعلم **مسئلة**  
 الرامي واذا كان الاوى على الصلاة على الخاتمة فاسقا شاعرا فاسقا يجوز ان يكون اما ما فيها  
 ويجوز للمخاضين من المسلمين ان يصلوا الصلاة فيها ويتم صلاتهم امر **كفا** فبما ينبغي ان لا يقبلوه  
 للصلاة بهم ولكنهم يقولون له امر احد يصلي بنا ويكفي الذي يتقدم بامره ولا يقبلوه اذا كان فاسقا شاعرا  
 فاسقا وان تقدم هو وعينه او هم وصليهم وقيل في الصلاة بامره اجازتهم تلك الصلاة وان  
 ان يقبلهم امر احد فقدمواهم اضمهم وصليهم ولا يقبلوه هو وانه اعلم **مسئلة** الصبي واذا  
 في الخاتمة الحاضرين بالصلاة عليها مجاز ولا يحسن احل بالاامة ثم انكفي ذلك ويتقدمهم وامره  
 احد المصلين او مكره عاقبة التقديم امر ينبغي ان يكون الا انكفي خاصا وفي الميت **مسئلة** ان رآه  
 الميت قد جهم بالاخرة عاقبة التقديم ويجوز ان يتقدم في الصلاة على هذا الميت حار ان رآه  
 والافضل افضل وانه اعلم **مسئلة** ومنه والاحسن الوصي لا يوصي بشي يغسله وخاف  
 قبره وبين ترك ذلك **قال** لا احفظ في هذا شي وان روى محسن ورجله نوابه وان لم يوص  
 فالاجابة الخاطبون يدفنه وجعفر قبره وتغسله **قلت** وكذلك المعسر والفاقر ما احسن له  
 واجتهد الوصي لم يدركه تركه **قال** كذا جاز وله ان يخله الوصي له به ولان تركه مكره غير ان  
 ينقص واجبه شي وانه اعلم **مسئلة** وكذلك الكاتب ما احسن له كتابة ذلك امر تركه **قال**  
 ينبغي ان يكتب اذا سئل الكتابة ولا يجتمع منها وانه اعلم **مسئلة** ومنه واذا صلوا فارد  
 صفا مستظلا او خرج وطرف الصف هاهنا وهاهنا عن مقابلة شي الميت اتم صلاة  
 وخرج عن مقابلة الميت امر **كفا** لا احفظ في هذا شي وعندي ان صلاتهم جازين ولهم ثوابها  
 وقد يصلي على الميت في غير موضعه وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي الميت اذا جاف ولم يقدر  
 احد يقبره وجيفته ولا قدر احد يغتسله كيف صفة التيمم له ان يكون تركه بالاشارة ويغسل ولا



عند الخضر ومريم وهارون ان يجزوا له قبرا قريبه ويرمونه فيه بشي من الخشب ويعد  
وان لا يلقوه ولا يعطوه ويصلوا عليه بعد ان يمتنعوا ان يرموا عليه شي من الخشب  
حتى يستروا في كراهه ذلك على هذه الصفة وما الذي يسعهم فيه وكذلك ربه عند الخضر  
الحذر اذا ما عند الاصحاب هل لهم عند في ترك غسله وتغيبه ودفنه اذا خافوا المضرة من  
جميع ذلك قال فعلى ما وصفت في صفة لهم هذا الميت الخائف اذا لم يقدر وان غسلوه بالماء  
ومشقه ننته فكيف قادر وان على ذلك فعلوه وغسلوا ويقيم على ما يمكنهم ويحرقوا في ذلك احسن  
الامور واقربها الى الحق ولا تكلف لنفسك الاوسعها واما دفنه على صفة هذه ان يجزوا  
له قبرا يرمونه فيه بشي من الخشب او ما يمكنه وذلك اذا لم يقدر وان يرمونه ومثله  
جيفته فذلك جائز للمريكين في ارض مملوكة فانه لا يجزوا الا باذنها وان يرموا خوفه في الجوف  
ليوروه بها او ياوروه فيها بالمرئيين في املاك الناس الا باذنهم واما ترك تغيبه وقطعه  
فيسعهم تركه اذا لم يقدر وعلى ذلك واما الصلاة فاجازة عليه علمها وصفت وهكذا  
القول في اوصاف العلل مثل الخضر والعمار والمحرقين اذا لم يقدر وعلى غسلهم وتغيبهم  
ودفنهم والله اعلم **مسألة** عن السيد العالم من ابن خلفان رحمه الله عن ابي عبد الله عليه السلام  
يروي كما نقلتها من ابي القزوين العظم عند قبر معروف فسمع عن الرسول الى ذلك القبر وان  
مخوف وغيره ايجز للقائم بها ان يجرى نقلها ويقر القرآن العظيم في شي من المساجد  
الامنة الداخلية في الزمان **مسألة** اذا نجا من اذى الجمل المحرور فلا اعلم ذلك عن رجل  
اصحاب واهل عمان لانه يصير محاربه غير سالما من التغيير والتبدل وذلك نحو رجل  
قوله تعالى فريد بعد ما سمع الاموية وهي في الوصايا الموصى بها وقد يوجد اجازة ذلك  
عند القوم واصحابنا المتأخرة الاباضية وقيل تلك الوصية ولم ير اعوانها البقاع والموضع  
المحرورة بها ولعلهم حجتهم ان كان مسيلة لوجه الله فحيث فلف قد جمع انقائه وليس للتحديد  
البقاع به وجها فيها لا وجه اجازة ذلك وقد رفع الصبي استحسن ذلك لمريم عن الشيخ  
ابو سعيد رحمه الله في المأثور عنه وقد وافق في استحسنه وصار ذلك مستحسنا عند هذين  
الشيخين وما استحسنه فهو عند حسن لانهم تقدره وبارئاهم تقديري اذ هم ائمتنا في  
الدين وفيما ارجوا ان استحسنهم ذلك في حال الاختيار والائتاج اجازة استحسنهم اختيارا  
فوق حال الاضطراب لرفق اجازة فيما اراد ان ليس الاضطراب كالاضطرار والمخافة عند  
اشد صرلا واعظم خطر اوها لم يرفع له المنع بسببها اوضح عند روضه عند هذه  
عند الله فهو معذور والمساجد عندي افضل البقاع واو ليدكره غير ما بعد ما  
اقول لظنه ما عنده الى وريته واجبت الى ان لا يحاوز ذلك الموضع المحرور فيه عند وجود  
الامكان الى التوصل اليه وان يتوسع بالري الاضطرار عند عدمه والله اعلم **مسألة**  
وسانته هذا يصل على النبي الاثم وهو بالغ او غير بالغ قال ان كان محتونا وهو بالغ صل

عليه وان كان غير محتون لم يصل عليه والضيق الذي لم يجتمعه يصلي عليه اذا كان في بلد المسلمين والله  
اعلم **مسئلة** وتخرج من غير الميت فوجده عظاما وصيت عليم لم يبق فيه الاشياء يسيرا  
اجوز للدفن فيه هذا الميت **قال** نعم جاز ان تترك العظام واجتهد القبر في جانه ويدفن  
فيه هذا الميت وجعل غيره احب اليه وسلم والله اعلم **الباب الثاني عشر في الزكاة وجوبها**  
**وقضاه وجوبها وقضاهما وانفاذها ولو لم يقض في ايام الزكاة ووجوبها**  
**اشبه ذلك** الزكاة فيضة لاربعة بقوله تعالى فحقوا الصلوة واتوا الزكاة وقوله حذروا انتم صدقة  
تظهرهم منكم بها الصدقة فكذلك المار وعسل والخطايا قال الله تعالى وانفقوا في سبيل الله  
ولا تلقوا بايديكم الى المهلكة يقولون لا تسكوا عن الصدقة فهدكوا وقال بعضهم لا تسكوا عن  
الجهاد فهدكوا وقالوا انتم وزكاة تريدون بها وجه الله فاليكم هم المضعفون يعني والله  
اعلم ايضا عفا الاربعة عشرة الى سبعة والعشرون والاصناف الكثيرة في قوله اصنافا فكلوا  
التي امر حسنة وزيادته ولا تسكوا عن الزكاة ولم يسلمها الحق الهلك في الاخرة لقوله تعالى  
والذين يكنزون الذهب والفضة الآية فقليل وكان له ما كف فوق الارض وفي طياتها تجنيه  
الزكاة فلم يورد زكاته فهو كثر وقيل عنه عليه السلام لم يخض الموت قال الصلوة والزكاة  
واملكت التي لم يكن بها وقال الله ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخزيه الا ان  
تغصوا فيه يقولون لا تقبلوا في الصدقة على ارضيكم ولستم باخزيه يقولون ان كان احدكم  
احدكم لا يخرج الا ان يحمل على نفسه وهي تحت ثلثة اصناف وهي الماشي والثمار والنفوس  
وقد سئل الله عنها فقال يا الصدقات للمفقر والمساكين والعاملين عليها والمولفة فارحم  
وفي ارقاب والعارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فيضة من الله فقل النفسير ان الفقراء  
فقد ان المسلمين الذين لا يسألون الناس والمساكين الذين ليس لهم الناس والعاملين  
عليها الذين يجوزون الزكاة والمولفة قالوا هم قيل اني عشر جلاء وقالة العرب دخلوا في الاسلام  
كراهتهم ابو عيان رحمه الله وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطهم والصدقة لينا لهم على  
الاسلام وقد انقطع حواف المولفة العور لان يتزل قوم بمثلة اولئك فاذا انصب سلموا اعطوا  
والصدقة لينا لهم لئلا يكونوا ذكورا الى الاسلام وفي ارقاب وهم المكاتبون والعاملين  
وهو الرجل يلزمه عزم في غير فساد وقيل كما في غير الآيات فهو العارفين بالزكاة غير ذلك  
وفي سبيل الله يعني الجهاد وابن السبيل عفا وقليل منه ثمانية اسهم فذهب سهم المولفة واما  
المساكين فقبلهم والفقراء نصف واحد ولهم سهم واحد وقيل المسكين اسوة بالارفق لان  
نتجحه على المسكنة وقيل ان الفقير اسوة بالارفق لانه فقير لانه فقير بعد بل قوله تعالى  
اما السفينة فكانت لمساكين يعاون في البحر والسفينة لها اثمان والله اعلم **مسئلة** سئل  
الشيخ جعفر عن عيش عن الزكاة هل يسع حملها العرو وجوبها **قال** قد قيل السعة في حمل  
عليها ما لم يربط بها او يحضر الموت فلا يلزمها في ترك الوصية بها وغير مانع من ذلك

قال

لها وقبل ان يسمع جمل علمها وان توسع الى حضور الموت تاخيرها **قلت** له ويكون قبل قيام الحجة  
عليه بالعلم بها هلها في دينه **قلت** لا يسبق في ذلك واما تأويله فيلزم انه لا يسمع جمل علمها اذ  
هو بعد قيام الحجة عليه به ان لا يسبق في دينها هلها بل علمها ولم يتم عليه حجة العلم فيها **قلت**  
له وهذه الحجة التي تكون حجة في قيام حجة العلم بها وحجة العقل او حجة السمع **قال** انما تقوم الحجة بها  
بالسمع او باقار مقام السماع ونظر لم يسووا ان او مفهوما غير لم يخضع بمعرفة ما والبشر لا وحجة العقل  
لان العقل لا يمكن ان يدرك معرفته هذا واما له الالباب والسمع والاشياء الله وان ادرك معرفتها  
وتنادى اليه علم وجوها وحي الاله من الله تعالى بواسطة نور العقل لم يكن له ان يجمله عند فهمه  
بعد ما علمه **قلت** له وهذه الحجة التي تقوم عليه بالعلم ان تكون بعد اكل الحجة **قال** اما قبل حضور  
الموت فانه يختلف في قيام حجة العلم بها فيخرج على قوله يقول انه لا يسمع جمل علمها انما تقوم عليه  
بعبارة جميع وعبرها الازاء في معنى الملامية والمعلمي قوله يقول انه يسمع جمل علمها لم يحضر  
المستبها بعد وجوها الموت على ما ذكرنا فيخرج فيها انما لا تقوم عليه الحجة بالعبارة وقوله  
عليه وله فيما يقدر له حجة فيما يسمع جملها لا يسمع بها بصره عدله وذلك قد اختلف فيه  
وعلى حسب ما خرج في ذلك يقع فيها **قلت** له فان خضر الموت قبل العلم **قال** قد قيل انه يقوم  
الحجة عليه وتلزم به عبارة الجميع وجميع ما قامت عليه بالعلم حجة في عين ذلك او قبل حجة ذلك  
مع علم متقدم له في متقدم زمانه او مستأخره اذا كان بعد على ذكره غير ما سوله **قلت** له فان  
كان لم يسمع بوجوها ولا حظ على بالذكرها واثبت على ذلك غير مورد لها ان يكون على ذلك سائما  
هكذا قيل اذا كان سائما بعد بالسؤال عن جميع ما يلزمه واللوازم تايبا الى الله وجميع ما  
انما هو الملائكة ان خضر لم يسمع حجة **قلت** له فان كان قد سمع بها وخطر عليها بالذكرها  
وعرض الجملة لزومها الا انه لم يعرف كيفية وجوها ولا ادائها في علمها ولم يجد معتبر اليه فيها وقدر  
الموت فلم يقدر على الخروج في الفاس علمها ان يكون من الهلكة سائما **قال** هكذا قيل اذا كان بالسؤال  
عن لزومه فاجمله في جملته ما يلزمه ودينه او فيها بعينها ان له هدي اليه **قلت** له فان كان قد قامت  
الحجة عليه بعد وجوها وعرف كيفية لزومها ما يشي ويكفي في شي ومم يكون الا انه لم يعرف  
اهلها بل انفسه على سبيل القوي للصواب والخلص لنفسه فوافق فيما يشي الله وسبها ما يكون  
مخيرا له ذلك **قال** هكذا يقع في لانه وافق اهلها على وجدها يسمع في موضع عدم الدلالة والحق عن  
الخروج في الاستدلال اذ ان في الاداء ما يلزمه ان لم يدر او توبة الى الله ان كان لم يصيب  
الحق في ذلك وفي جملته اعتقاد في لانه ان له هدي الى النجس في ذلك **قلت** له فان كان هذا الاعتقاد  
فكان على ترك منه للسؤال لاهل العلم مع القدر او ترك الاعتقاد في ما يلزمه عند قوله الاذلة  
والبلوغ في الاستدلال لكنه قد قصد الصواب فاصابه **قال** فعلى هذا فكأنه يشي خروج  
معنى الاختلاف فيه فقيل في مثله انه لا يسمع ذلك وعليه التوبة من قوله على بالعلم وقيل  
انه قد وافق الصواب فلما توبه عليه وذلك والتوبة من عليه اعتقاد والتوبة في الجملة باقي

في جميع احواله وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي الزكاة ان هذا النخل اعلى الوالي وله ان يبيع النخل  
 والخريف الذي اكثر من رايها سواء فيه حائط قليل من الرطب الذي يجمع عليه امر لا ترك ولا عليه  
**قار** في ذلك اختلاف يعني وجوب الزكاة في التمر اذا ليس فيه من النخل قبل الحصاد فعلى قولهم يقول  
 فيه الزكاة وهو الذي عليه الغير عندنا فاذا اعلم النخل لا يخرج من هذا النخل ولا يعطى منه فيجب ان  
 يطالبه في مكانه وانما ما لا يعلم فليس عليه ذلك ويجوز في طريق حصاد الزكاة ان يعلم ان التمر اذا  
 ليس فيه من النخل بحيث فيه الزكاة اذا تبين له انهم لا يخرجون منه الزكاة وانه اعلم **مسئلة**  
 ومنه واذا دفع وكيل اليتيم ثمن يقدوم اليتيم بخلاف ما لا اليتيم مدركة على القيام باليتيم في  
 المستقبل على نظر الصلاح في ذلك النخل زكاة على اليتيم اذ كانت تبلغ في دار لم **قار** اما اذا كانت  
 مدركة في بيته عند يديها لا يملكها على اليتيم واذا كانت غير مدركة فلم يحفظ فيها شيئا بعينه الا  
 انه قد يملكها لا يخرجها هذا الدفع عن غيرها على اليتيم وان كان لا يخرجها على اليتيم وانما هذا  
 عن عوض تقديم لغيره وان دفعته عن عوض مستقبل فهو كذلك لا يخرجها على اليتيم وانما هذا  
 الدفع عند يديها على وجه التحاطة لليتيم اذا كانت اصلح لهم واذا اذا كره دفعته على اليتيم  
 رطباً وبسر كان الدفع على وجه الصلاح لليتيم في الحاطة له والمرفوع اليه فلا زكاة في  
 ذلك وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي شركاء في مال اقتسموه اصدلاً وقرباً صارت ثلثه بسراً  
 ورطباً اعطيتهم في ثلثه الزكاة فاذا بلغت اليه النصاب لم **قار** عليهم في ثلثه الزكاة اذا لم يرها  
 وبلغ في حملها نصاب الزكاة وان اكلوها رطباً وبسر فلا زكاة عليهم فيها وكذلك الذي كل نصيبه  
 منها رطباً وبسر سواء الذي في نصيبه وكان الذي يترى ان نصيبهم ما لا يبلغ فيه نصاب الزكاة  
 الا انفس الذين اكلوه رطباً وبسر ففي ذلك اختلاف وارجوا ان اشياخنا يعالجوا هذا أخذ الزكاة  
 من غير على هذه الصفة وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل له راس مال تجرى فيه الصدقة وله ابن  
 بالغ في حقه وللابن راس مال يجرى نصاب الزكاة لا يحمل راس مال الابن على راس مال الابيه ويجب على الابن  
 فيه الزكاة لم **قار** لا يحمل راس مال الابن على راس مال الابن لو كان في تجاربه وانما يحملان في الغار  
 على ما سمعته ولا اثر وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي صبي عليه جاري زهد فضة الحمل  
 على ابيه في الصدقة كان الغالي من قبل ابيه او قبل امه او قبل غيره وانما قبل قول والده انه  
 وقبل امه او قبل غيره **قار** اما الذي قبل ابيه فكثر القول انه لا يحمل على راس ابيه لان عطية الاب  
 لابنه الصغرى لا تثبت في كثير القول واما الذي قبل غيره فانه كانت امه او غيرها ففي ذلك اختلاف  
 قولهم عليه وقول لا يحمل عليه وارجوا ان اليوم يحلونه عليه وانه اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر  
 جيس في الزوجين وان فوضته فيهما واما بلغت الزكاة في الجميع وترك المفاوضة بعد الدراك  
 لشيقا وجري بينهما او غير ذلك ولم تبلغ الزكاة في واحد من ذلك اركا عليه ما اذا انقضت  
 المفاوضة قبل الحصاد وانما كانت الزكاة بمصوّر المفاوضة فلما ارتفع حكمها قبل ان تحصل الثمرة  
 ذهب حكم الزكاة وارجح كل واحد منهما الحكم لنفسه واحسب انه في بعض القول اذا انقضت

المفاوضة بعد ذلك الحكم المفاوضة وثبتت عليها الزكاة في قول من يقول بذلك قلت له وان تركا  
المفاوضة بعد المصادق قبل اختلاف طرقة مالها بثرة ماله ان يكون قد وجبت عليها الزكاة قبل اختلاف  
في قول من يرى وجوب الزكاة بالمفاوضة قال عليه الزكاة فيما عدي واداعلم **مسئلة** ابن عبيدان  
والزكاة اذا رقت الجبل في مالها يجوز له ان يعطي قيمتها اراضي الفايون بالامور او مصلح **خاف**  
سعت الشيخ صلح وضاح سعد انه يعطي عن زكاة الثمن وانما يعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن  
واذا كان يكتسب جلا اولاد ولاولادة زوجات وعنده في البيت هل يجوز ان يعطي اولاد شيئا وان كان  
ويقول لهم خذوا من مالنا واكم كسوة واطير يدون وعطو وغيره امر يعطي الزوجات ويقول لهن  
هذه الزكاة اشترين بها كسوة وعطرا **مسئلة** الذي جاء في اولاد الاغتناء الذين التزموا عوهم  
ولهم يدوان يجوزهم من ميوهم باختلاف بعض اجاز ان يعطوا الزكاة لبعضهم يدوان ولو كانوا  
فقراء وما اذا كن الزوجات من عرله الزكاة تكون في حال الفقر جاز ان يعطيهن الزكاة وان شرط  
عليهن منهن يكسبن من الذين يعطينه فذلك شرط لا يثبت لان كسوتهن على الزوجين وانه اعلم  
**مسئلة** الشيخ مسعود رمضان رحمه الله والذي يدعي انه ادى زكاة في شهر الحج ودفعها  
الى الفقراء قبل ان تجزى الاموال الزكاة هل يسكت عنه ويقبل قوله لا **قال** فاذا وجبت عليه في وقت  
فيه امام عمل فلا يجوز له ان يسلم الزكاة الى غيره والفقراء ولا يسلمها الى غير الامم فعلى هذا  
لا يقبل قوله واداعلم **مسئلة** وعنه وفي اية التجارة هل تجب ونضاف على التجار امر تطرح  
وحسب فيها والتجارة **قال** ان الآلة اذا لم تكن مقفلة فكل من كان في الآلة التجارة فلا زكاة فيها  
وكذلك الآلية المتحركة لغير التجارة وهوالفاصلة من استعمال اهل البيت والسلاح الفاضل اذا  
لم يكن مقفلا للتجارة فلا زكاة فيه واداعلم **مسئلة** وطلب الزكاة ليقضى دينه فلما  
سلبت اليه دفعها الى الفقراء فبرضا من اذا طلبها لشيء معلوم بعينه واعطا بمذكر فليس دفعها  
في غير ذلك لان يكون طلب الزكاة لغيره فاعطا ولا يستحق فيه ذلك ما شاء فعمل به ولا شيء عليه  
واداعلم **مسئلة** الزامل وفيه اقل ثلاث ارضين وثلاثة رجال كل ارض رجل اخر ربع  
ما يخرج ومنهما وارضين برافرح كل ارض من عشرة اجرة مائة فاحداهل الارضين سبعة  
اجرة ونصف جري يكون هذا الزرع كله بمنزلة قطعة واحدة وحسب على الزارع فيه الزكاة تام لا  
في ذلك اختلاف قوله ان بلغت الزكاة فيما يخرج والاروض الثلاث ان لو كانت لرجل واحد او  
شركا فيها لوقت الزكاة الزارع فيحصل الحب ولم يلزم تركه واما يعجز في هذا القول وقول  
لمن زعم الزكاة في الزارع ولا يعجب الاروض على صفتك هذه واداعلم **مسئلة** العجمي قلت هل  
يجوز ان يعطى من كان بين المسلم والزكاة ولو كان عتيا **قال** لا يعجز في لان يكون له اهل الفتى  
في امور الدين فقروا اخره منها اختلاف وان كان فقيرا فله ذلك لاجل فقره واداعلم **مسئلة**  
**قال** القاضي ابو علي في زكاة الارض المصونة اختلاف **مسئلة** غيره نعم واداعلم **مسئلة** الصعي  
اصل الزكاة لغير المسلم فلا كان على المصرا م عاد لقد حكى هذا لك المصنف تسليم زكاة

فيجعلها على حاجته الاثر ثلثها العزولة المسلمين وثلثها الفقراء <sup>الذين</sup> لا بد له من ذلك البلد على ما وجبه الشرع  
 ولا يخرج لها هذا الزكاة ما كان له قبضها وجعلها في دولة المسلم وفي يد من شئ منها قبل  
 اخذ مخرجها فلا يضعها الا في محل هذا الذي جاد به المزمع ولا يسعنا جميعها الاموافقة المحرقة  
 وابنه اعلم **مسئلة** ومنه ان زكاة الولد الصغير لا تجل على ابيه اذا كان زاولا ليس عند نصيب  
 الزكاة كان الجلي عند والده او ماله اعنى الصبي وانما تجل على ابيه اذا كان زاولا والى عليه الزكاة  
 وابنه اعلم **مسئلة** وكما ان الكفاية واذا دفعت الزكاة الى فقير في بيت غناه لم يكن على الدافع  
 غير ما دفع لارايه لا يكلفه ان يعلم غنيته للزجفة الفقراء لا يعلمها الا الله والله اعلم **مسئلة**  
 الصبي وعن رجل فقير في يده مال لا حية امانة دفع اليه اجله النسبة الناس شيئا من الزكاة ثم  
 موات اخيه الذي هو وارثه وترك ما الاصابه ثمنيا والزكاة قايمة بعينه **قال** اذا استغنى  
 والزكاة فخذ قبضها وهو فقير وله فيها الخيار ان شذوذ فقها على الفقراء وان شاذ ردها الى الذي  
 اخذها منه واخبرنا انها هي الزكاة التي سلمها اليه فان قبلها منه والاسلمها الى الفقراء وليس  
 الانتفاع بها والله اعلم **مسئلة** وروى كل في دفع زكاته غير ثقة وقال انه دفعها الى الفقراء  
 او الى الوالي او الى الفقراء بذلك وانها صارت لهم ان في بلاد صلاح الزكاة اختلافا على هذه الصفة  
 قول يراو قوله لا يراو الله اعلم **مسئلة** وروى عن اوشعير ان مخلوطا وحصله مخلوطا ودفع  
 الزكاة في جميعه وكان ذلك لوعزل بعضه عن بعض لم يبلغ في كل جنس منه ووقع عليه في التسمية  
 انه زرع من كان ذلك السوية كان ذلك السوية او كان زكاتها اكثر والآخر اقل فحذفه الزكاة  
 على هذه الزكاة **قال** ان كانا مستويين لم يجمعا في محل احدهما على صاحبه وقول جابر حمله  
 وان كانا زاحدا على صاحبه والتسمية للاغلب منهما محل الاقل على الاكثر واسا علم  
**مسئلة** الشيخ عمر سعيد في عنده مال يسع الخيل يستغل ثمنه هل تجب عليه الزكاة  
 في التمر وفي صلا الدارهم لا تجل الا في التمر **قال** لا يحفظ في البيع الخيار في الزكاة في ثمنه  
 شيئا بعينه والاشترى لا يحفظ عن الشيخ احمد ولا كان يقول على المشتري الزكاة في ثمن البيع  
 بالخيار وعن هاشم عيلان ان لا زكاة على المشتري في ثمن البيع بالخيار ووجهها شتم ان البيع  
 اذا انقضت ملته صار اصل المشتري ولو طلب المبيع والمشتري اليه رايه لم يصح له  
 بالحكم وامانة المبيع بالخيار فزكاةها على اذركت في يده ويبيع او يشتري اذا كان نصابها تاما  
 تجب فيه الزكاة وتجمل على ماله في الزكاة والله اعلم **مسئلة** الصبي فمات في شهره الذي  
 يزك فيه ولم يصح عند ورثته اخراج زكاته ولم يوص بها جانه **قال** لا شيء على الوارث من الزكاة  
 حتى يوصي بها انها كذا ويصح ان المال الموروث بركانه ولم يخرج منه فحينئذ يخرج منه قول من  
 ساروا الله كقولهم ثلثه وقول يخرج من ثلثه العز القايمة على سبيل المشاركة فلو لم يكن في المال  
 وقوله الاصل الذي والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيما تجل شهر الاخراج زكاته وتلف شيئا  
 من ثمنه بعد دخول شهره قبل اخراج زكاته بعد ذلك في شهره وكذلك عليه زكاة ما تلفه

في الزكاة



مطالبة قبل ان يخرج منه الزكاة كلها لانها في اقل اربعة اوسهبة وههها هو هذا المال ولا يشترط  
 اشتراط العلم في وجوب الزكاة فاختاروا اذا اتلفه في شهره او الشهرين في سنة او في يوم واحد لم يخذ  
 بوجوب معلوما **مسألة** فاذا تلف ذلك في مودته ومودته في مودته او كسوته او في دين  
 عليه **مسألة** اما الله اراهم فعليه فيها الزكاة واما ما كان ذلك جبا او غرا فلا زكاة عليه فيه واما  
 ما كان من الكسوة والجلود فعليه في ذلك الزكاة والله اعلم **مسألة** ومنه ومنه عنده درهم  
 تحببها الزكاة ولو انفقها في مودته ومودته وتلزمه مودته ونفقة وكسوة لم تنكف الى جود  
 السنة يجوز ان يعطى الزكاة وكفارات الصلوات والايمان وفطرة الايتام **مسألة** لا  
 لهذا ان ياكلها من الزكاة اذا لم تكن له غلة ولا صنعة ولا درهم تكفيه سنة وقالوا حتى  
 يفضل عن كفايته وكفايته وتلزمه غلته ما يتادهم وقالوا قال عشرة ودرهم وقالوا قال  
 اذا لم يفضل عن كفايته وكفايته وتلزمه غلته ما يتادهم جازله ان ياكلها ما ذكره والله  
 اعلم **مسألة** ومنه وكان غنيا خارجا من دار الفقير لم يخذ له الصدقة بوجه وجوب  
 الخوام **مسألة** اذا كان اقام قايما على امر جازله ان يدفع شيئا من الصدقات للفقير او للفضل  
 او للفقير او للوفاء او بامرهم ولا يزال اقام واما ما يلي كذا من كانه فلا يصيرها الى  
 غير الفقير والله اعلم **مسألة** ومنه وعن امرأة ولدت زوجها في ايامها وفوضته وكانت  
 الزوج يحرمه ولا يخرج منه الزكاة اتجبه عليها الزكاة ام لا **مسألة** ان فوضته وسلمته اليه  
 نظير غنما له وانفقها الفضل فلا زكاة عليها وزكاة ذلك عليه وان تكن ثقبية ولم تكن له ولا زكاة  
 بغير كيل فلا عليه عليها الا ان تكون بكيله له وكان هذا غير له المحتاج على قول والده اعلم  
**مسألة** قالوا في قولنا قال الربيع في زكاة زرعته فلم يدفعها الى الفقير حتى جاءت نازلة  
 فخرجتها او سبل فلما انه لا ضمان عليه في ذلك **مسألة** هذا قول الربيع فيما نقل اليه عنه ولسنا  
 به والعدل عند اخلاوه لا انا ولا احيات لا تزول عن اهلها الا بالخروج اليهم منها كما ان الفاضل  
 لسقط عن رفته الا انفضاها وايضا قال الفقير او شركاء لا رباب العول بقدر الزكاة التي  
 تحبب عليهم والشريك لا يخلص شركته الا بان تفضل الى شريكه حصته ثم يصح له المالك في يده  
 ويجوز له التصرف فيه كسائر الاموال التي اوصى الله الله **مسألة** الشيخ ابو محمد وسالته  
 عن رجل فقير وزوجته غنية هل يجوز له ان ياكل من كذا **مسألة** نعم ويجوز ان ينفق عليها منها  
 لانه زكاةها قد صار له فيصنع بما اراد ويجوز لها ان تاكل من عنده منها ويكره ان يعطى  
 زكاة الفقير ثم ان الفقير يبيعها على صاحبها او يهبها له فخير والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر  
 رحيمس في مسائل اول يومه او شهره الذي يخرج فيه زكاة قد اهدى ولم يصح انه اخرج زكاة  
 اعلى من رفته اخرجها **مسألة** قول لا يلزمهم اخرجها ولو صح انه لم يخرجها الا ان يرضى بها في مالته و  
 قالوا قال ارضع وجوبها عليه ولم يصح انه اخرجها فعليه اخرجها ما خزن بها كما هو مأخوذ  
 باخرجها والله في حياته وقالوا قال ان كان في ايام الامام فعليه ذلك اذا ارضعها اخرجها

قد تقدم القول انه ان يرضعها  
 وطال ولم يخرج من دفعها اليه  
 وهي بغيرها مسقط عنها الزكاة  
 معه اذ انفق حتى يخرجها  
 اليه حتى تخلصت من ذلك  
 انه لا ضمان عليه فيها والله  
 اعلم وقول الشيخين محل  
 فانظر فيه

هذا هو الحق في الزكاة  
 والله اعلم بالصواب



اليوم وان كان في غير ايام الايام فلا شيء عليهم في ما له والله اعلم **مسئلة** الزاوي فيمن عليه  
 زكاة ثم مرطيا له وعرفها قبل دخول شهر زكاة نقد ودخل شهر الذي ترك فيه فقدر ذلك  
 اختلاف قول كثير من اهل المسنين وهي محمولة على ما هو في الزكاة وقول لا يحملها هو الذي فيها  
 وقول لا يميزها من غيرها في غير ما حملت والله اعلم **مسئلة** على الشيخ محمد بن رشد الرازي فيمن قيم  
 تسليم زكاة له العلم او معامله قبل حمل وجوبها عليه ثم استغنى او شيئا من المال قبل حملها فقدر  
 زكاة العايدة على هذه الصفة اختلاف في الله اعلم **مسئلة** ورواج ما لا يبقى لربية فضة  
 ببيع القطع الحق موجب البعثة انقصه ستة اشهر فابا واكثر هل تؤخذ زكاة منه بعد حمل  
 السنة من ذبايح ام حق حمل الحول على الدرهم وهو في يد **قال** قولنا زكاة تجب في الدرهم اذا  
 حال الحول من ذبايح البايع وهو اكثر القول وقولنا زكاة تجب بعد الحول من ذبايح البايع والله اعلم **مسئلة**  
 ابن عجلان وهذا يجوز للصدقة ليقض زكاة النخل قبل ان يضر من اذ كانت النخل مطانة وان  
 جاز هذا لم يجز ما اذا تلفت **قال** اذا قضي زكاة قبل ان يضر او اذا تلفت عليه ان يرد ما  
 قضي والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا وجبت الزكاة على اهل البلد فلا يضر قولهم يقول ان  
 تركته لم يحمل وعليه الزكاة اذا حال على اهل البلد حول مدحت احكام الايام في البلد الذي هم  
 فيه الان يكون ثلثة وقال الله يقول لم يحمل على ما له حوله فعلى قول الصدقة والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفيمن يخلو لرضاء لا يجزى بها الزكاة وانزلت نصيبا من احد لم يقسم امره بينه وبين تركه  
 ولم تنفذ الوصية بعد الان له نصيبا في جميع الارش لم يكن معينا لا يحمل نصيبه والارض على الارض  
 والارض على الارض **قال** اذا كان للزرع الذي انزلت عليه زكاة فانه لا يحمل عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه  
 واما اذا كان صاحب الزرع نفسه هو يبايعه فلا يلزم الزكاة ولا يلزم شيء وان كان صاحب  
 الزرع اعز له على راسه فمضى عليه **قال** في زكاة نخل الزكاة فانه لا يطلع قبل ان يزرع على اكثر القول واما  
 في الشوافة فان زكاة نخله قبل الشايف والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا اقتنع رجل ارضا  
 ليست له المسلم غير معلوم وحادث الزرع على ثمانية صاع نصيب بيت حال المسلم في  
 ذلك اختلاف قولنا زكاة عليه في حصته وحمل عليه النصيب الذي للمسلم وقولنا لا يحمل  
 على الزرع النصيب الذي للمسلم الا ان يبلغ في نصيب الزرع نصيب الزكاة فحينئذ يؤخذ  
 منه الزكاة وان لم يبلغ في نصيب الزرع الزكاة الا بالنصيب الذي للمسلم فلا زكاة  
 على الزرع وهذا القول لا يحب اليه واما الذي زرعه زرع في ارض المستد او في ارض الصافية  
 او في ارض الرقوقات وزرع في ارض نفسه او في ارض احد الناس فانه يحمل عليه جميع ما  
 زرعه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المال اذا اطلق بالصادقة هل يخرج الدلالة قبل  
 الزكاة ام ليس على الزكاة دلالة وكذلك ارض الجدار واللقط يخرج قبل الزكاة ام لا  
 ليس في زكاة دلالة ويخرج الزكاة قبل الدلالة وان كانت ارض الجدار واللقط والمزق نفسه  
 فان الاجرة على ما له والله اعلم **مسئلة** وفيمن على الزكاة لا يخرج قبل ان يخرج الزكاة على اكثر القول

وأما الزكاة فقد كانت الإجماع قد أجمعت على أن لا يورث الميراث في مال ولا يورث على الزكاة إلا على هذه الصفة  
 والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي زرع الصيف عادة صيفهم يصيف البيلد والهنقي ومخضر  
 ومنهم وعبرهم ككل جليل يوم موتوك حسب هل تري في الذي يأخذ البيلد والهنقي زكاة  
 أم فني الزكاة فقد نصيبه ويسقط الزكاة عن نصيب الشريك أم كيف الواحد في ذلك  
**قال** إن صاحب الزرع إذا أخذ زرع نفسه فالزكاة في جميع الزرع ولا يسقط من أجله  
 شيء كذا ذلك الصبي لا يسقط له شيء على أكثر القول وأما ولد البالغ إذا استأجر  
 فيعجب إذا يسقط له والعجبي أن يكون في أجرته زكاة إلا أن يكون الولد عين والده فلا أجر  
 وإن كان صاحب الزرع عند شركاء في الزرع واستأجر شركاء به على خدمة منهم زرعه  
 فأما نصيبه من الزرع فلا يسقط له أجرته شيء من الزكاة وأما حصته شركاء به فلا زكاة فيها  
 والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي جارات وخلف ما بين شركاء وبينهم والمال يتبع  
 في حمله الزكاة ثم قسموا المال وقدر كسبه بعض الخلف والبعض لم يترك المثل في  
 جميع المال منافع في الذي لم يترك كوجه **قال** أما الثمرة المملوكة فهي محمولة على الشراك على  
 أكثر القول وأما الثمرة التي غير مدركة فكل واحد وقع في سهمه وليس يحمل على نصيب الآخر  
 وأما إذا قسموا الخلعة ولم يقيموا الأصل فإذا قسموا الثمرة قبل دركها فلا يجوز وهو قسم  
 حرام والثمرتين الشراك وهو محمول على بعضه البعض وإذا قسموا الثمرة بعد دركها فهي  
 محمولة أيضا بعضها على بعضها وإذا قسموا الثمرة وبعضها مدركة وبعضها غير مدركة  
 فالثمرتين كلها محمولة بعضها على بعض لأن المملوكة محمولة بعضها على بعض لا يجوز  
 قسمها فعلى هذا المحمول جميعا والله أعلم **مسئلة** ومنه وفيما أطنى تخلاله نسبه إلى  
 أجل معلوم من معلوم ويبلغ في ثمنها النصاب فلم يخرج زكاتها إلى أن جازل الطن أن أطلق  
 على المطى شيئا من الطن لا يسقط عنه زكاة ما أطنى من الطن **لا قال** إذا لم يحط  
 عنه بما به لا لا بد تقدر من ولا يدير جوهها ففي ذلك اختلاف قول بخط عنه الزكاة  
 بالخط أصح المال المطى وهو قول عدلار عبد الله ورأيا شيئا وأخرنا  
 بخط عنه إذا وقع ضياع وعطاب أو كان المطن فقير أو كل قول المملوك صواب  
 وفق الشيخ سعيد راجد ريارا كذا في قول أن عليه زكاة الجميع ولا تعطف عنه الزكاة  
 ويعجب هذا إذا كان غنيا والله أعلم **مسئلة** وفي جارات ثمة ما لا زكاة في غير تخله  
 وجعله في المصطاح في دليل وأحمد أكثره ويقع منه ما لا تجب فيه الزكاة إلا العمل الذي عمله  
 السيل على الذي بقي وسلم ما بقي ما تجب فيه الزكاة أمر تلزم في جميع الزكاة وكذلك الحب  
 مثله أم من ما فرق **قال** أما إذا كان هذا الرجل تجب عليه الزكاة في مال لم يخله بعد ما  
 أنكر كالثمة وصار ثمرات حمل السيل الثمرة لم يبق منه بقية مما لا تجب فيه الزكاة فإلا زكاة  
 فيما بقي وحمل عليه ما حمله السيل ولا زكاة عليه فيما حمله السيل بل الزكاة فيها بقية على القول

على القول الذي جعل عليه وكذلك الزرع مثال الذي على هذه الصفة وما اذا احتاج السيل للماء وهو يسر  
ونحوه في العيب في عصب الزكاة فلا ركة في ذلك على القول الذي مر والله اعلم **مسئلة** ومنه  
وفيل المعطى احد ثلثي مائة ركة فله المعطى وانما ينفقها ولا ياتى اكلها وطبا وسيرا  
وليس له المعنى شيء ذلك ان لم ينفق على غيره عليه السؤال في ذلك لم يسع السكون حتى يصح علم  
شيء من ذلك وهو في غير ذلك تكون هذه العلة تصحح للزكاة والربح ومن ان يكون محله ركة والاصل  
للمنفق **قال** اذا كانت العلة تصحح للمنفق وكانت العينة بعد ذلك المنفج على صاحب العلة السؤال  
على القول الذي يحكي وفيه قول لا يجب عليه سوال وان كانت هذه العلة لا تصحح للمنفق وانما تصحح الربح  
فهو اقرب بحدوثه ان السؤال على صاحب العلة والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل يعمل بثلثي  
نصاب الزكاة في داره بعضها وادى زكاتها وبعضه يديره وعطى قبل ان يديره واصلها ربا وجب  
فيه الزكاة اي بره على اخذ منه زكاة المذكر وخلفه كحاشية يكرهه شيء في المنفج نصاب  
الزكاة لنفسه بخلافه **قال** يبر عليه ما اخذ زكاة المذكر كونه الله اعلم **مسئلة** ومنه  
ورب المال اذا فعله لغيره لقطعة من ثمنه سقطه الربح ثمرة محله اعليه شك في الزكاة **قال** اذا له  
يقصد بضمها فلا يلزمه شيء ولا شك عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه وانما احتاج سائر السبع  
لصلا لا كسنة بقر محلة وجب اخذها البر شي والمسي والفرض في ذلك مال وان لم ينفق الثقل  
للعينة درهم بقره على ركة هذه العلة **قال** في ذلك اختلاف ويجوز ان يكون الزكاة على  
السيل في تلك العلة وقول ان الزكاة تلك العلة على صاحب المال ويجوز على الاحتياط ان يكون  
صاحب المال معطى على اخراج الزكاة وهذه العلة اركان المبدأ غير رقة والله اعلم **مسئلة**  
ومنه وجب لصاحب المال ان يطعمه ما له على شاة والناس ويكون لا ولي الامر المسلمين الجبل  
ان ارادوا ان ياحدوا درهم او ارادوا ان ياروا ركة في المطي والحا في ثقتهم فان ذلك يحكي صاحب المال  
ولا يلزمه ان يطعم على اخراج ركانه وكذلك اذا كان المطي ثقة اخذ ولو كان اذا كان في ثقة  
واعلم انه اطعم ما له فلا ركة اخذ ذلك وان لم يكن اخذ ثقة فعلى صاحب المال ان يعرض زكاة  
ما له ويضمه في موضعها والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل اقتدر ضارو رجل بالسبع او  
بالسدر او اقرا وكذا بلغ نصاب الزكاة في تلك الامور فمضى صاحب الارض زكاة في نصيبه  
**قال** اذا كانت العقارة جزء من الزرع فعلى المقتدر زكاة في نصيبه اذا بلغ نصاب الزكاة  
في الزرع واذا اذ كانت العقارة بكنها ركة فلا زكاة عليه ولو اقتدر جزءا بالفرع فلا زكاة  
هنا عليه فيه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيما اشترى محلا يسبح حيا ركة من غلة المحلا المسبح  
بالخيار وهي المشتري على قول اخر اجاز غلة سبع الحيا وركاة غلة المحلا المسبح بالخيار هي على  
المشتري اذا كان يسلم في ثقتها نصاب الزكاة او كانت غلة محلا فمضى بخلافه والله اعلم  
الدرهم على المشتري سبع الحيا وركاة ركة رابع العشر على كثر القول والمعمل به عندنا والله اعلم

**مسئلة** وسالته شفاها عن ميرزكا قومه الم في فقير ويزك في بيته وقال المجايسر الى البيت وحذا الزكاة فمثل المجايسر الى البيت وعلط في فقير غيره وركيله مثل كيله وعلط القير في ميرزكا اير اصاحب المال لم **قال** اذا اتت اجماع عليه ثم وادى علم **مسئلة** ومنه وفيه له من عتاد احد عشر من جيا صافي او الشعير وجاه الاخر عشر من جيا غير ان شعيرة اكثر من جيا يحمل المرشان على بعضهما البعض في الزكاة ام **قال** يحمل على الاغلب وذلك فان كان الاغلب البر حمل البعض على بعض واخذت الزكاة منه وان كان الاغلب الشعير لم يحمل البعض على بعض وهذا الرامي الى وقد قيل ان الشعير يحمل على البر وادى علم **مسئلة** ومنه واذا اطلق صاحب المال ماله نسبية بالكرم فقيمة نقد كقيمة جزء منه الزكاة **قال** في ذلك اختلاف قول الزكاة تؤخذ عاجلة مثل ما اطلق صاحب المال بالنسبة وقول لا تؤخذ الا ما تقوم بالنقد ما يتسوى بالقيمة الزكاة وقيمة التمر ما يتسوى بالنقد ثم تؤخذ بانه التمر الذي يحمل المحل ثم يؤخذ الزكاة من الزكاة وكل قول **مسئلة** صواب وادى علم **مسئلة** ومنه وفي الذي يستعمله رضاء وما لا يزرع منها سائر التجران وهو في ذلك لا يبلغ كونه نصاب الزكاة والفقان تحببها نصاب الزكاة ثم يزرع منه ما لا يسلم منها شيئا لانه استعملها نسبية ثم حال على هذا الرجل منذ استعمل هذه الارض وهذا الماد حول التحبب على هذا الرجل زكاة في زراعتة هذه ام لا **قال** ان هذا المقعد لا يحسب عليه الماء والارض لذلك اعتقدوا نصاب الزكاة بل تحسب عليه غرامته من زرع وقاشع وضرب الخبثه فاذا حال عليه المحل وهو نصاب تمام فعليه الزكاة واما البذر فلا زكاة عليه في نصيبه وسيدارته السكر حتى يبيع به براهيم ويحول على الدرهم حول او كان حيز كير في ذلك يحمل على ما باعتد في كونه الاو وادى علم **مسئلة** ومنه وفي الرجل يحمل عليه ابنته المتزوجة دون البايع في زكاة النقد والثمار وكذلك ابنته البالغة غير المتزوجة اذا كانت في حجة ام لا يحملان عليه ولا اجدوا **قال** اما البنت الصبية فالحا يحمل على ابنتها في زكاة النقد والثمار كانت متزوجة او غير متزوجة واما البالغة فاذا كانت في حجة فالحا يحمل عليه في زكاة الثمار واما في النقد فلا يحمل عليه واما اذا كانت في غير حجة فلا يحمل عليه في زكاة الثمار ولا في النقد وادى علم **مسئلة** ومنه والرجل يكره له بيع عات حيار ثم يقول اوفيت او انقضت ابني او زوجتي البيع الحيار الذي في عنده فلان ايقبل قبله في الزكاة ام لا **قال** في ذلك اختلاف قول لا يقبل قوله الا ان يكون ثقة عدل لو قيل ان قوله مقبول وكل قول المسئلة صواب وادى علم **مسئلة** ومنه وفيه اخرج زكاته وميزها وهي عنده وفي حوزة فوقع عليها جماعة من الفقهاء فخذوها بغير ايعم وانهم لم يذكروا هل يراهمها الا يعلم انها قد صارت اليهم اتم احدها على وجه التلصص والسرقة **قال** اذا اخذها الفقهاء على وجه التلصص الدلالة لا على سبيل الغصب والسرقة فان صاحبها يبرأ على قول اذا اتمهم صاحب الزكاة

واما اذا اخذها الفقه على وجه الغصب والسرقة فلا يبرأ منك صاحب الزكاة وانه اعلم **مسئلة**  
 الزامه في رجل عنده ما تبلغ فيه الزكاة ثم الورق وله حق على رجل مفلس وكان يتركه في يده  
 والمال ثم انه انقضى شيئا مما في يده ونقوله ما لم يجب عليه فيه الزكاة الا انه اذا حصل عليه الحق الذي  
 على المفلس كان يجب ما تبلغه الزكاة لا يحمل هذا الذي على ما في يده بحسب ما به امر بسقط **قال** على  
 ما سمعناه ان الذين لا يملكون على المفلس لا يحمل ولا توجد الزكاة من الذي عنده الزكاة بل يبلغ نصيب  
 الزكاة ملاه لم يقض رينه الذي على المفلس وفي حديث اليا سرفه **قال** ابن عميد ان الله ي  
 يعطي ان يعثر او هذا المفلس فان كان هذا المفلس موقفا ولا يقدر على تسليم شيء من الحق  
 الذي عليه وكان صاحب مولى لا يبرح ويحال فهو على ما قال الشيخ رحمه الله واما ان كان هذا  
 المفلس من ضمن عليه الحاكم فريضة فعليه وكان يسلم لغرض على الشهر كذا وعلى السنة كذا فعلى هذه  
 الصفة فان صاحب الحق يسلم الزكاة على ما في يده ولا يجوز له ان يبلغ نصيب الزكاة اعني الذي في يده  
 في وجوب عليه الحق الذي على هذا المفلس ان كان الذي عنده هو الذي له على هذا المفلس وعليه ان  
 يسلم الزكاة ككل ما يقضيه وهذا المفلس والله اعلم **مسئلة** الشيخ جعفر بن محمد بن محمد بن عيسى  
 الصفار في بيعا وزهها اهل قريظة هذا هل يرضى التسليم منها الزكاة ام لا **قال** قد قيل فيه انه  
 لا يرضى عن الزكاة في وجهه البقرة فانما ان يوردها على الزكاة في الذهب والفضة ففيه اختلاف  
 والله اعلم **مسئلة** الصبي في بيع امر من المسلمين يسلمهم الحث الذي يخرج منها ويبلغ الحث  
 ان تلتا في رجل يبيع الزكاة في الحث يبيع المسلمين ويؤخذ الزكاة من الحث قبل اخراج قبل نصيب  
 المسلمين ام يسلمهم المسلمين ويؤخذ الزكاة مما بقى الحث بعد اخراج سهم المسلمين منه **قال** اما  
 في المسلمين فلا زكاة في نصيبه واما الرابع اذا لم يصيب حصة فلا شيء من حثه في حثه حثه الزكاة فعليه اخلا  
 في قول يحمل عليه حصصه المسلمين ويوزن في حثه نصيبه وقول لا زكاة عليه حتى يصيب هو ثلاثين حثا وهذا في  
 غير المسلمين كانت الزكاة على سبيل الشكرين واما اذا كان الكراد بكيلا معلوما واصاب نصيبا فعليه الزكاة  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الاثم البالغ له هل يبلغ فيه الزكاة كان المال حيا او قرا او ذراهم او اصداف  
 في فضل الزكاة منه ولم يتكلم ان يدفع الزكاة هل يسع المصدق ان يقبل الزكاة من هذا الاثم وغير قول  
 في وهل يكفي الاشارة والايام منه في فضل الزكاة بلا دفع **قال** اذا لم ينعقد في فضل الزكاة فانه حار له  
 فيها وان شاء اسأل الحاكم اقامته وكيله وان دفعه بعد ايجابها في ما لم اخذت فاولد صاعدا في ايام  
 اقامه العدل بوكيل او غير وكيل والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الهنفي الذي يزرع الصنف على الزرع ويسد  
 باجره ويراجح من زرع في الزرع الطوي قطعة قد ثلث الزرع او ربعا وحسبه او اقل او اكثر قبل الهيس  
 وقبل البذر والعمل وقال البيهقي هذه القطعة تزرع ما انت كدود هذه القطعة الكبيرة في الزرع على جميع  
 ما تحتاج اليه الزرع وانت عليك الزرع والسقي حثا حثا الزرع الذي لا يجاعل في زراعته وكذا في الزرع  
 وحصل كل شيء وجهه هل يحمل زرع هذا البذر على زرع هذا الهنفي في الزرع بركة ام لا **قال** ان في  
 حملان هذا البذر على صاحب الزرع في الزكاة اختلاف اوله بعض المسلمين اوجب اسقاط الزكاة

عن المبيد اذا لم يتلعق في نصيب الزكاة بسبب هذا القسم المقدم وبعض ضعفه **قال** وان شارب  
على ان يكون المبيد اجمع الخلب الذي يزرع الطوري ولا شيء المبيد في بقية الزرع وحصل كل  
زرع وجده هل يحمله المبيد على زرع المعزى في الزكاة **قال** وهذا ايضا ما يختلف فيه  
على معنى واصله **مسألة** الشيخ ناصر حسين في التاج المسم اذا كان من القبايا واقتل الى  
بلمر يذرا لالام وكان قدومه وبلدان الاسلام او بلدان الشرك وكان غنمه خبا او غزا او  
صفرا او حديدا او كان على الامتعة هل عليه الزكاة لازمة قلب متاعه او لم يقبله بآءه او  
لم يبعه **قال** اذا جاءه وبلدان الاسلام وكان مسلما ولم يكن رعيان فلا قلب متاعه اخذت  
منه الزكاة **مسألة** في قبضه بالمرور على نظر القاييم بالعدل وان سلم القادم الى الجان عن طيبة نفس  
منه الزكاة **مسألة** في غير جبر واعترف بما عليه فيها جاز قبضها منه بالمرور **قال** الصبي  
اذا كان هذا المسلم القادم وبلدان هذا الشرك فعليه الزكاة في متاعه اذا قبله وبضاعة  
الوضاعة او بآءه بدمه وقول للزكاة فعليه حتى يحول عليه الحول واذا درهم والديانير  
فلا زكاة عليه فيما قبل الحول ولا اعلم فيها اختلاف واذا الفضة غير الورق والذهب غير  
الديانير فقال لم قال هما منزلة العوض ويجهلها الاختلاف كما يجهل العوض وقال لم قال هما  
منزلة الدرهم والديانير ولا زكاة فيهما قبل الحول واذا كان لها درهم وبلدان المسلمين فلا زكاة  
عليه الا ان يحول الحول ويجامسة واذا اذ افرز جوبه عن ماضى ولم يكن هو من الحقة حامية  
الامام فلا يحكم عليه بتسليم الزكاة الا ان يودى عن طيب نفسه او جامله او نفسه سنة فحينئذ  
يجزى على اذنها وهذا الذي جاء به الاثار واصله **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد مراد  
رحمه الله وعن النخل اذا ظهر الفضع فيها اعنى في بعضها وها وبعضه بعد ذلك لا يظهر  
يعاوطا وها والقيام بها وجب الزكاة في العذوق الواو لم يظهر الفضع فيها امر الزكاة لا  
تجب الا في العذوق الواو فظهر فيها الفضع ولا تجب في الخلاصها امر ولو ظهر الفضع في عذوق  
واحدة من التخله اخذت الزكاة في جميع ثمة تلك التخله ام لا زكاة في التخله على كل حال **قال** فديلان  
خلف ذلك التخله اذا ظهر الفضع فيها وعرفت بانها ولو لم يظهر في جميعها فاطنبت ففعلها الزكاة  
كلها على قول لم قال لا بد لك قال لا حد راكم اذا صارت تحتها اذا انكسر احد قدامها اثمرت والقول  
الاول اكثر وقدر جد في اثارها العلم رحم الله اذا دركت تخله واحدة وحده التخله وظهر الفضع  
فيها وعرفت بانها بها زكاة تملك التخله مع التخله المدركة ولو لم يدرك سائر تلك التخله  
وقال لم قال لا يصح طنا ما كان غير مدرك حتى يدرك وقد قيل على ما يوجد في اثار اصحاب رحم الله  
اذا قال اصحابا صلا التخله التي هي مدركة لمطين فدا طنبتك ثمة تخلي هذه اذا دركت كذلك  
وكذا جاز ذلك ونبت فلو لم تكن التخله مدركة لان شرط الطنا جلا بعد الدرك فمتى اذا دركت  
التخله الطنا وكان الدرك وثبوت الطنا معا واصله **مسألة** وعن النخل اذا كانت  
تجب في ثمرها الزكاة ثم انت عليها افة مخرج حارب او غير ذلك وبقي شيء وثيق النخل لم



تخفيفه الزكاة ان تكون الزكاة فيما بقى الثمرة كان الباقي قليلا او كثيرا **قال** ان كان الثلث جازم قبل  
انته فلا قبل ذلك الا ان كان الزكاة عندى فيما بقى تحت الزكاة ففيه وجوب وان تلف بعد ذلك كما بقى من  
سراج خارب او سراجا قريبا قبل ان يعرف كيله فان كان الباقي منه ما يجب فيه الزكاة ففيه الزكاة  
على حال ولا يعلم في ذلك اختلاف وان كان الباقي مما لا يجب فيه الزكاة فلا جازم ان يرد جوب الزكاة منه  
اختلافا فواجبه لبعض ولم يوجبه آخرون وان تلفت بعد كيلت وزكيتها ومبلغ وزكيتها فقد  
قبل ان فيها الزكاة تامتها في التلف وفيما تلف وانه اعلم **مسئلة** سئل المولى عن رجل اشترى  
حيوانا مثل غنم او بقرا او ابل او حمارا ببيع حيار او هذه خمسة وحال عليها الجوز هل يجب  
فيها الزكاة فعمم تحت فيها الزكاة **قلت** اعلم على الزكاة منها فعمم على الزكاة الدرام على المشتري  
حتى تنقضى الدرام على القول الذي نقل عليه ولا البايع فالزكاة كانت للدراهم موهه ما بقى فيها الزكاة  
ايضا وهي محمول على رايه ولا زكاة الحيوان على هذه الصفة على قوله ارجح بيع الحيار في الحيوان  
هي على البايع في مبيع الحيار ولا يعلم في ذلك اختلاف اذ كان الحيار للبايع والمشتري اولها  
وانه اعلم **مسئلة** الصبي وقيل اوصى لاولاده بالعيالدية وارعاية لاربية وبعدها وصى لهم  
عاشر بقدر سنة او سنتين او اكثر وكانت الوصية وصفا فان كانت بعد هذه السنين اعليهم  
زكاة في ماضى بعد الوصية **قال** لا زكاة فيما مضى من الزكاة قبل موت المالك واما بعد موته وقبل  
قبضهم فهو ذلك اختلاف واما بعد القبض فقليلهم ذلك في بعض القوم وقيل حتى يحول الحوز على ذلك  
المال او كان عندهم مال فيقولونه عليه وانما اعلم **مسئلة** ومنه وفيه عند مال بيع الحوز يبلغ في  
قوته الزكاة واما من لم يعلم انه سلم الزكاة الى ذوات ثم طلب الوارثية ذلك ارجح والمال  
في رعيته الزكاة في السنين الماضية لموت المشتري تحت علم الزكاة فيما مضى امر يجب الا فيها  
يستقبل بعد موته **قال** عند كونه لا يلزم الوارث شي و ذلك كما لم يوص لها كشي ولا ان  
ان في ذلك زكاة واجبة وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفيه زكاة في مال يجوز ان  
يشتري في زمن القبض جلا بة او رطب او بسر او يعطى الراعي كل يوم شيئا من القمح او الرطب او  
السر قبل ارج الزكاة او يعطى عند الحصاد او يساعده او ليسر يساعده شيئا والتم الرطب  
او السر عليه في ذلك اختلف **مسئلة** زكاة ام لا **قال** جميع ما يورثه يجرى فيه الاختلاف الا كان  
وغير ارجه الراعي فاني لا اعلم حوزا لا بعد ارج الزكاة فاما ما يشتري به شيئا والام فقد  
قبل كونه قبل الزكاة في التمر والبس وقيل لا يجوز واخرون منه السر والرطب واما ما يعطيه  
الحصاد من القمح فلا زكاة فيه وقيل بالزكاة وانما اعلم **مسئلة** وان كان ثمة القمح  
تبلغ ثلاثمائة صاع وطليت ثم كبر لاهل العائلة الرطب فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثمائة  
صاع وانما اعلم **مسئلة** الشيخ احمد مفرج في رجل راع ارضا مقنصة او فيها  
شجر لا تجل الزكاة منها اذا وجبت **قال** لا تجل الزكاة في راع ارضا مقنصة او فيها  
وانما اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله وفي ورثة خلفهم هالكهم في بيع حيار وفي فاقبت

واما البايع فله زكاة



لم يفسدوها بغير قبورها وعرف كل واحد ما فيها منها وهي مجالها في البيع الخيار ولياخذ من الغلة  
 بقدر نصيبه اسقط الزكاة من حلتها اذا رجع لاحد منها مبلغ الزكاة **قال** ان قسم هذه  
 الدراهم للابن ما دامت متعلقة في البيع الخيار وفيها الزكاة حتى يفرقوا ونقسم الدراهم عند اوانه  
 اعلم **مسئلة** وفي رجل يخدم بالادارة مثل الشاري وعتيبة فصارت له من الدراهم عروضا  
 الخ لا يخلو عنه ليتفادى صاير حلت زكاته قبل ان يفاصصة اسقط عنه قدر ما اخذ والعروض امر لا  
**قال** ان كان الذي اخذه على انه عاجز فلا زكاة فيه وان كان اخذ على سبيل القرض فعليه الزكاة  
 عند تولي سبب الدين والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن يبيع مال خاص بغيره من مبلغ الزكاة وله مال  
 غائب تنتم به الزكاة ايجبر على تسليم الزكاة ما في يده ام لا وان لم يتركه واستفاد كيف تري **قال** حفت  
 انه لا يجبر على ذلك ولا لا يجبر فليس عليه في الغائبة زكاة والله اعلم **مسئلة** الراعي وفيه عليه حق  
 لسوءه وركبه فاحال له دراهم في زمة الناس او بيع حبل قبل حبل زكاته ايجل له ويرى الزكاة  
 ام لا **قال** ان حالته هذه لا يترتب عليه السجدة حتى ينفصل عنه السيد على قول وقوي في قيم الحكم  
 وكذا في قضها وعليه زكاة في قول لا يسقط الدين والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل يزرع قطنا  
 للبخارة يرحل زكاته والقطن بعض ثمره مدركة وبعضها غرض كيف تكون زكاته **قال** قول يركي  
 على ما هو معتاد من ثمنه وقل بركي قيمة ثمره وعلى هذا القول فيجب عليه ان يجتهد على نفسه  
 في قمت ثمن القطن والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله في الناجز اذا كان يملكه زراعة سكر تقوم ساعة  
 وجوز الزكاة امر بركي طرح عليها **قال** ان كان يزرع السكر غصفاً فانه تجب غرامته وان كان يزرع  
 فانه يقوم في ساعة فانه لا يسقط **مسئلة** والوالي اذا احدث حدثا باطلا من اجهزه قبض  
 رعيته ام لا **قال** لا يجزئ ذلك على بعض القول والله اعلم **مسئلة** وفي رجل يجمع عليه الزكاة  
 اطبا رجلا لم يجره على الطهي وقاد الخانات ولم يوصل له وتلف زكاته اعليه عزه ما لا  
**قال** نعم هو من ماله لانه تلفها مع ماله والله اعلم **مسئلة** وفي رجل يملك ثيابا يبيعها بثمره تخارحسبا  
 بالنس ولم يجره احد هم الا ارضيا ولبسها واما اعطاه ثمره تخارح واحد عوضا منه ثمره تخارح على  
 وجه القباض اعليه زكاة فيما لا بد له من طعام ثمره هذه الغل **قال** اذا فووت ثمره هذه الغل  
 وثمره هذه الغل **قال** في هذه الغل بدها واستطاع كل واحد من صاحبه فلهما الزكاة في الطب  
 وان وقع القباض على ثمره تكون ثمره هذه الغلة بثمره هذه الغلة فعلى الزكاة اعليه او الله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفي رجل دفع له الحاكم او ولي اليتيم او وصيه ثمره ماله اليتيم بفقته على نظر الصلاح له او  
 لينفق عليه في القبالا تجب عليه فيها الزكاة ويجعل على ماله ان لم تبلغ فيها الزكاة **قال** ان كان زك  
 دفعت لهذا الرجل ثمة اليتيم قبل ذلك ما عوض شي انفق على اليتيم فيما مضى وادركت فيه فيجوز  
 ان يجبر على ماله ويخرج زكاته وان كانت دفعت اليه لينفق على اليتيم فيما يستقبل وادركت قبل ان  
 ينفق عليه فلا يجبر ان يجبر على ماله لانه لو مات اليتيم او استغنى لم يثبت له فيها حق وترجع الثمن  
 لليتيم والله اعلم **مسئلة** وعلم من قرب او شريك او غيره انه لا يخرج فلا تروا زكاة **قال** نعم

وزير اخي وليس على علم ذلك الا بالتمهيد لا الكار والصفة **قلت** فان كان من غير الزكاة او بدس بها  
 عليه انه يبي بالغوا في هات محسك المسار والقيادة اخذت الزكاة وما لم يولد مبلغ به الى تحمل على ولاية وان  
 نضر به سنة ثم مات مطلقا المسار ولم يوص بها هو ولا هو او فوف عنه واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ جنة  
 احمد الاكوي وفيه عليه زكوات فيما مضى وعرفه لا يجز به التوبة دور اخر جهام **قلت** لا يجز له ذلك  
 الا ان يخرج ما وجب له عليه ولا انما يلزمه ولا زكوات كانه لو كانت موقوم زمانه على القول المعتمد  
 عليه وقول في ذكره خاصة وان اسد لا يواخذ به اذ شئ من موقوفه اذا صير موصلا ولا صام ولا زكاة و  
 عليه اصلاح ما استقبل وعرفه ولله الى بمواصلة اعلم **مسئلة** ابو عيل وزكاة ما سبق اليه  
 وقتا وبان جوقنا قولا على ان استس فاستيسم عرسه وقول على ما ذكره وقول على الاكثر من ذلك ان كان  
 عليه اذكره وقول بالاجزاء ان كان ما راي عليه لزوم الاشهر والايام ولله اعلم **مسئلة** وادكا  
 الزراعة مشتركة لانا شئنا ان بلغت ثلثية صانع فيها الزكاة ولو كانت بين ثلاثين وحلا  
 وان بلغت قارو ذلك فليس بمصلحة الا لا يكون لاجلهم زرع غيرهما في تحمل نصيبه منها على زرع  
 من غيرهما وتمام شبعهم في كلا الوجهين **قلت** والتخل المشترك اصلها بين شركاء في مثل الزراعة  
**قال** نعم **قلت** فان قسمها ارباعا عذروا او اصلا قبل ذلك فمما او بعد درهما **قال** اذا  
 قسموها عذروا او اصلا بعد ذلك لثمة فالصلفة في جميعها وما اذا قسموا اصلها قبل ذلك  
 ثمة لاجل بعض ما على بعض في زكاتها وانما على ما شبع لكل واحد منهم في حصته الا ان يكون له مال  
 فانه يحمل حصته على ما لم يولد له تجب على احدى الشركاء زكاة واسد اعلم **مسئلة** ووكا زكاة  
 في الارض ميثا او لا تجب عليه الصدقة مثل صافية او مسيروا مثل فلا زكاة عليه في حصته  
 ولو بلغت الزكاة في ثلثها فتم في حصته هو وقيل يحمل على الذي في الزكاة **قلت** فان كان شركية  
 من ثلثه الصدقة الا انه لا بدس بها ولا يخرجها ما يلزمه **قال** عليه ان يخرج حصته ما يلزمه  
 واسد اعلم **مسئلة** قال ابو عيل ان العاقل غير ساير الشركاء في معنى الزكاة وذلك انه قبل ان  
 الهنق اذا وجبت عليه الزكاة في اصلها وجبت على العاقل في شركته التي يندوبين صاحبها ولو تجب  
 الشركة التي يندوبها قبل وصلة حتى تجب في الشركة التي يندوب صاحبها والعاقل لا زكاة خاصة به  
 كذلك ساير الشركاء في الاصول ولا في الزراعة ولا في شركة الخراج ولا يجز في وجهه والوجه واسد اعلم  
**مسئلة** وسالته عن رجل اصاب زراعتة ما بين خمسين صاعا واثنا عشر صاعا ثور  
 خمسين صاعا هل تجب عليه الزكاة بتمام هذه الاجرة **قال** معنى ان كانت تجب فمسي غير الاجرة فلا زكاة في  
 الاجرة وان كانت الاجرة سهم سبعة والزراعة كان ينزلها لشريك وفيه الزكاة ولله اعلم **مسئلة**  
 وفيه يعطى عاقل بعد له ما له بقرة ارضه موقوفة وثمة تحمله وقتا قولا على ان يكون على العاقل قبل الزكاة  
 او اصايرب المال الزكاة لان ذلك ليس بشئ معروف ولا اجرة وانما هو محمول وقول الزكاة ذلك  
 على رب المال لا ينزله الاجرة واسد اعلم **مسئلة** والبسر المطبوخ اذا بيسر هو ينزل التمر ويخرج  
 زكاة منه ام لا **قال** نعم يصير ينزل التمر ويخرج زكاة منه واجاز لبعض اطراح التمر على البسر و

بمعنى ان ينظر الاوفر للزكاة قال ملاذواه الحشف والخشف كان تغييره واحشافه بعد ان جلا  
ففيه الزكاة على اكثر القول **قلت** وان كان احشافا وتغير ولم تكن فيه زكاة اثم به النصاب **قال** ان  
يتم به النصاب ولا زكاة فيه وانه علم **مسئلة** قال ابو عبيد في الذي ينبغي من الحشف قبل ان  
يزكيه فعليه ان يعطي النصف المتبق في اداها قبل التيقين ولم يعلم جيفا على الزكاة فكثر الفساد فلا ضمان  
عليه وانه علم **مسئلة** ومنه والعسل اخرج من غير ان يخرج زكاة هل فيه زكاة **قال** ان كان يرب  
الماعز كلبه او ربه فعليه ان يخرج والتمز لونين ولم يكن في العسل زكاة وان كان لم يعرف كلبه  
فلم يسل الزكاة وانه علم **مسئلة** ومنه واعطى فقير اخلا بستر او طب او فتر وحسبها الزكاة  
اخرج به ذلك **قال** ان كانت الخيل صارت من اركب وان كان بستر او طبافيه اختلف اخرج به ذلك على  
قوله **قال** في اوطب الزكاة وتخرج الزكاة وكل جنس ولا يخرج والاربع من الجيد والاربع الاضل هو  
افضل لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ثورتكم كما انتم انفقتم وانه علم **مسئلة** وفيما يباع  
ثمة تخلف او رصه واشترط على المشتري ان يعطى زكاةها اخرج به ذلك في غير ما امر **قال** ان كان يبيع  
لمشتري او كان الحيا في لغة وثبات المسلمية واعلم بالطا في يذكروا الافعيان او يرب زكاة او يطبع  
على اديانها الى اهلها والشروط في ذلك لا يفسد الطا وانه علم **مسئلة** وفيما اشترى على اديانها  
فادركه وبيع فيه النصاب علم به ما كانه **قال** في ذلك اختلاف في بيعه على اديانها او ان يشترى على المشتري  
انه ان يبيعه شي عليه من ثمنه فليكن كما تم في بيعه على المشتري لانه استحقها قبل الدرك فله ان يبيعه  
ويصلح الى الارض ولا لها ان يبيع في بعض القول وانه علم **مسئلة** قال ابو عبيد في ارض الخراج التي ثبتت  
صافي في المسلمين واخذها اهلها بالخراج فاما يخرج في قول المجاهدين في ان كانت الارض لراثة المسلمين  
في حلة قال المسلم فلا زكاة فيها وان العلم في هذا الفصل اختلفا وكذلك ان كانت المشاركة للمسلمين على  
شي منهما يسهم معلوم في حلة فلا زكاة في سهم المسلم فلا زكاة واشت على المعقدين باحكام الزكاة  
ولمرة الصافي على معنى الزكاة فان كان الخراج اجرة معروفة ليس لهم معروف والمسلم لهم فخرج في  
معنى طماق ان على الزايع لمدن الصواني على هذا القول الزكاة لانها مال لم يقد استحقها بالاجرة ولا اشركت  
للمسلمين معه ويختلف فيه ان كان شركا والمسلمين يسهم معلوم والزكاة قبل الزكاة على شركهم على حال  
وقول عليه الزكاة على حال ان كان تجر في حلة الزكاة ان كان عاملا في هذا الفصل وان لم يكن عاملا ان  
ولخلا بسبب مشاركة فلا يكون تعامل حتى تجر حصته هو الزكاة وقوله حتى تجر في الخاصة الزكاة وكل  
واحد الشراك على الانفراد ولو كانت الزكاة واحدة لم يحمل بعضهم على بعض وقوله ان كانت الزكاة  
واحدة وبضرب جميع الشركاء ما تجر فيه الزكاة على ما على بعضهم بعضا ورجبت عليهم وانه علم  
**مسئلة** وهل يرب او مسلم للصبي زكاة وكفارته **قال** في ذلك اختلاف فواخرج ان يسلم اليه على  
الامانة اذا امن على ذلك وقوله يجوز ذلك على القنف وهل يجوز ان يسلم له ذلك بسوا ذلك  
ثمة او غير ثمة **قال** هكذا عندك ان الذي يثبت الزكاة في الزكاة يثبت قبض الوالد ولو كان ثمة  
او غير ثمة لانه حق قد ثبت تولد وعلى قوله لا يجوز الوكا لالا يجوز ذلك لان يكون ثمة وانه علم

**مسئلة** شئيل ابو عبد عارة اصلاح الزرع يخرج قبل الزكاة في اربع عداها كانت قبل حركه او بعده **قال** اما ما كان قبل ذلك الزرع مستوفاه واجز غيرها فهو في ذمة المستاجر لها واما الزكاة والزكاة فيه والراس قبل القسم ولا يلزم في ذلك اختلافه واما ما كان والاربع فمما ذكر في الزرع الى ان ذاس ويصير حبا فيه اختلاف فمن قال لا زكاة في الذمة فلا يلزم عليه ما وقال انها شريك في الزكاة الراس قبل القسم **قال** والطعمه التي اخذها العامل عند المحل يخرج قبل الحركه **قال** ان كانت سنة ثبت لهم فجميع على الجميع وان كان ذلك بكثره الزرع ففيه فلهذا القول فيها بالاختلاف وانه اعلم **مسئلة** عن ابي الحارثي وذكر في الصدقة اذا اخذت من الجيوب والنمور يخرجها بصلتها وليس الجيب قبل الرقاب والنقاس واشباه ذلك يخرج ذلك بتركه فأي ذلك صدق له قبل ابعده والاربع الزكاة قبل المونة فلا سلم واحوط وان اخرج الزكاة بعد المونة جازة واما تكون الزكاة بعد المونة التي لا يصلح الى اصلاح الزكاة الا بملك المونة الا ان يكون اذا اخذت المونة لم يطلع في الباقي كذا ويجب بل اخرج مونة وقد وجبت الزكاة في ذلك يخرج الزكاة ثم ما بقى ولو كان لا يبلغ فيها الزكاة وهذا اذا جتمع فيه الزكاة وبعد علمه وقبل المونة وانه اعلم **مسئلة** ومنه وسئل عن رجل فقير عليه دين لا يخرج عليه الزكاة قتلا اعطى وزكاته حتى قضى فذلك الذي على كفا عطاء هل يخرج بها جميعا على هذا الشرط **قال** عندي فلا سلم على المسئول ومنه يسلم على الشرط واخرج الزكاة من ذلك ان كان له **قال** المسئول عندك اذا سألته واعطاه لا جرمه ولا الشرط اذا قضيه ذلك قال له على انك تعطيني اياه ودينك **قال** هكذا عندي **قلت** فاذا اعطاه على مسئوله وقضيه بلك صاحب الزكاة الى موعينه وقضيه هذا على المسئول الى قضاء دينه هل يسعهم ذلك **قال** هكذا عندي لان هذا لا يخرج عليه المسئلة لما عينه على اداء لوائيه **قلت** له فلو سألته عطاء ذلك شرط على ان يقضيه اياه ودينه وقبضه الغنم ورده اليه على الشرط هل يخرجها ذلك في مضوعها التوبة والشرط القاسد والنية القاسدة **قال** لا انصرف ساد ذلك وقيل لا لان على صاحب الزكاة ان يركبها وعلى الآخر ان يرضى بقضاء دينه ولا يعجز في دخول الشرط في ذلك على حال الا انهما ان فعلا لم يرضى فساد ذلك وهذا عندي اهورن والمقاصصة وقد اختلف فيها واذا سلم اليه شيئا زكاة على ان يقضيه ودينه ولم يكن للقبض ذلك الا ان يسلم في دينه اشبه هذا المعنى الشرط في البوع فخرج على بعض القول ان لا يقبض بغيره ويكون ماله ولا يثبت الشرط فيخرج في بعض القول ان الشرط على شرط فان قضاءه في دينه والارز الله هكذا يخرج عندي ان اشبه المعنى في ذلك وانه اعلم **مسئلة** الصبي ومشتريه في القطع والشرط للمبايع الا قالته الموقت معلوم ولا اعلم عليه زكاة في الدرام التي اشترى بها الارض قالته عند بعض المسير في سبعة ثمانية وقيل انها فسخ للبس ففسخ تجب زكاة عند صاحب هذا القول وانه اعلم **مسئلة** ومنه ومن رجع زرعاً تجب فيه الزكاة فمما خلا له شهر او اقل واكثر فقيم بها منه لا يعطيه او غير ذلك الموقوت فموزه وسقاه وحركه هل يحمل هذا الزرع على بعضه بعض في الزكاة **قال** العطية والافرار يحملان في غير المذرك اذا لا يحتمل الربوا وانه اعلم **مسئلة**

ابو عبد الله

الاوراق او جعل في الاواني او ما يكون نحوها فلا يقدر على اخراجها فحكمها كما قد استدل ذلك وانعام في البحر لان  
 يملكه كملكه ولا ركة في ذلك **قلت** له وادار على العشرة من الذهب والمائتين والفضة **قال**  
 قد قيل انه لا ركة في ارباعه على العشرين والذهب حتى تبلغ اربعة مثاقيل ولا في ارباعه على المائتين  
 حتى تبلغ الاربعين وقيل انها في ارباعه اوله والاولا طرافه واشهر **قلت** له وهل  
 يحملها على الارض في الركة ام فيها قولها لا يحملها وان كان شئ من الارض شئ ما زاد عليه ركة انما  
**قال** لا اعلم الا انها يحملان على حال في الركة فيخرج عن كل منهما ما فيه ركة وليس عليه ان  
 يعطى عن الضعيف ما هو اجد منه فان نزع به فله اجر عند ربه والا فالذي هو مثله لا  
 ما فوقه فانه لا ركة عليه ولا ما دونه فانه ما ليس له **قلت** له وانما يحمل على الارض ام ركة فاعلم  
 بها جاز له ويكون بالقيمة او العود **قال** قد قيل انه يحمل الذهب على الفضة وقيل بالاوزان  
 وقيل بحمل الارض على الاكثر ويكون بالقيمة لا الشئ هو العود في ذلك **قلت** له وعلى هذا فان  
 لم يتبع في احدها الا اذا حل على الارض وفيها هل له في الركة ان يورد بها على الجميع وانما شاد  
 منها ام لا **قال** قد جاز به بعض اهل الرأي المسألة بالقيمة وفتح اخر من وجوه ان  
 يورد على كل واحد ما يكون من نوعه لا غيره وقيل باجازه ما حمل عليه **قلت** له فان  
 بلغ كل منهما على انفراد نصابا يملكه ان يورد بها مولى ركة واحدها ام لا **قال** قد قيل انه ليس  
 في كل واحد منها الا ان يخرج عنه ما فيه من نوعه وبعض جازوه فقالوا انما احدهما **قال** له وما  
 زاد في كل منهما على المبلغ الا انه دون ما فيه من الكسر على ما قاله الا اذا حل على بعض ما يحل  
 امر **قال** نعم هو كذلك لا غيره هو في ذلك وعندنا يجوز له ان يخرج فيها ما اراد من ما يملكه في  
 ايها الاولي به ان يحمل على الارض فما لا نه مع في ذلك فلو فقه **قلت** له وما دخل عليه من نوعه في الحول او  
 استفاد من غيره قبل ان يخرج الركة بعد ركة ما عليه يحمل على ما يديه **قال** هكذا قيل وانما هو الا  
 انه ما كان فائدة في استعماله ولا ينفذ حكم الاختلاف في حكمه لم يحمل عليه الحول منذ حل في يديه الا  
 ان القول بركانه اكثر فافقه **قلت** له وعلى هذا يكون ما يدخل في يده من ما يبيع مثله او اصل او ميراث  
 او هبة او اقرار او وصية او ما شابه ما في شئ من هذا عرف في قول اجماع او لا يملك **قال** لا ادرى في  
 هذا الا انه كد على سواد اذ اعلم وقتا بينه في اجماع او لا ادرى على حال **قال** له فان كان في يده من  
 هذا يركبه قد بلغه الا لا تبلغ قبل الركة ثم استفاد ما به المبلغ وكل قبل وقته يحمل عليه في  
 يومه او شهره الذي هو حمل الركة ما اخرجه من يده فانه مقدم **قال** فتقول المسألة انه يحمل على  
 ما بقي في يديه فيخرج ما به من الركة عليه في وقته الذي يركب فيه ما بلغه الا في شئ من ذلك حتى قال  
 بعضهم ولو تفرقهم وقال بعضهم ولو تفرق شئ او اقله ذلك وقيل حتى يبقى اربعون درهما لانها  
 موضع الصدقة من الذهب على هذا الرأي فربعتا مثاقيل لا ما دونها وعلى رأي يوجبها في الكسر  
 فحين ان يكون في مضع ما قبله وقيل لا شئ عليه حتى يحول عليه الحول مثلا استفاد ما به ثم نصابه  
 لا قبل ذلك **قلت** له وان لم يستقله الامر بعد ما جاوز يومه او شهره الذي يركب فيه **قال** قد

انقطع

انقطع وقته فهو في الحول منذ استغفار في بعض القول وعلى قول غيره وفي عليه وعسى في هذا الزجر  
 الذي يخرج فيه والراي قد مضى في مقدار ما ينبغي في يد عمر الا في قوله به يوجبها في ذلك **قلت**  
 له فان هذا لا ينافي له بيق في يد شيئا منها ثم استغفار ما يتبع فيه الزكاة وكله في قيمته قبل  
 محله كان **خالف** قد قيل انه لا الزكاة فيه الا بعد حوله ويوم دخل عليه وقيل بل زوجه  
 له في وقته **قلت** له فان كان لا خلاف في يد عمر واستغفار قد كان في يومه او في شهره الذي  
 يركب فيه يورث كان **قال** فهو الذي وقبله على سواء في هذا لا وفي بينهما ما كان لا داخل  
 في يد بعد ان لا خلاف ما قبله من حمله في وقته الذي زكاته انه صحيح فافيه **قلت** له فان  
 كان حمله له وبعد ان جاوز على هذا لا خلاف لكله قبل وقته لا يقع في هذا الا انه  
 قد انقطع وقته الزكاة فلا شيء عليه فيما يجزئ على هذا اليه الا بعد الحول للبلغ الى ذلك **قلت**  
 له وان ارجاه وقته ولا شيء عليه وذلك ولا شيء عليه فيما يجزئ له من نوع فافيه حتى  
 يحول عليه الحول تمامه فيما عندك فقول **قال** هكذا فيه يخرج عندي على الزكاة والصواب في  
 النظر لا غيره فافيه ولا شيء عليه مع ما في وضعف في البصر فقلت في في الاثر **قلت** له وما  
 الذي يعجبك فتمت ان فيما دخل عليه في وقته اوقبله بعد ان لا خلاف لكله قبل ان يحضر وقته الذي  
 زكاته ما قد بلغ **قال** والذي يعجبني واختاره لمن يلي به راى يقول انه لا شيء عليه حتى يحول  
 على ذلك الحول الا ان الاول قد انقطع بالكلية فلم تكن له من قيمته يرجع بها اليه فيما يكون مفائدة  
 على راى يذهب في الزكاة الى وجهها في ذلك **قلت** له فان هذا يخرج زكاة ما في يدك الى  
 درهما او دونه لم يخرج في قيمته حتى استغفار دونه عنهما فافيه الزكاة فيها زكاة ام  
**قال** نعم على راى يقول في الفائدة بالزكاة ان كان ما تركه لازالة في الاجتماع والا فهو على  
 راى يقول بل روضة واهل الذكر فيما دونه والكسر فانه موضع راى فيسفي له ان ينظر في  
 ذلك **قلت** له وما دخل عليه من فائدة فاكله ولما تحمل زكاته بعد **قال** لا شيء فيه لانه في  
 كونه وان لا خلاف من قبل ان يلزمه فكون عليه **قلت** له وما رزق قاسمه وفائدة بعد ان اخرج زكاته  
 فاكله او تركه فهو له ولا شيء عليه الا بعد الحول للبلغ الى فافيه الزكاة بنفسه او  
 بغيره ما لا بد وان يضاف في هذا المعنى اليه **قلت** له فان بقي في يد مقدار فافيه الزكاة  
 حتى حال عليه حوله فلم يركب في هذا الزجر حوله ومما اركب يلزمه ان يعود من الجميع امر بطرح عنه  
 ما لا يركب فيه **قال** قد قيل ان في هذا الزجر الاختلاف بالراي يقول يورثي عن الجميع وقول  
 بطرح عنه ما لا فافيه فان بقي على هذا راى بعد ما نصا بابك له ولا خلاف لا شيء عليه  
 عليه فيما دونه **قلت** له فان اخرج فافيه زكاة الحول الثاني والاول ذوت  
 ما قبله او بعده ثم استغفار وما اخرجها فافيه يلزمه في هذه الفائدة زكاة ام لا **قال** فقلت  
 ان هذا زكاة عليه في الفائدة ان قطع ما بينهما ما اراه فافيه عن الثاني منها تضاروا قبله في  
 معنى الدين وان ارادى ما في الاول دون الثاني فالزكاة في الفائدة على قوله **قال**



بها ان يكون في مقدارها ما يكون فيه من عدد هاء والاف وعلی ما مضى من الاختلاف في ذلك وانما يعلم فيقدر في هذا  
 كله **مسألة** الصحيح في عتده نعم ثم لا يملك اوجه وقد لا يتبين وتغيرها لا يحب فيها الزكاة في كل ما  
 في نعم لا يحب فيها الزكاة ووجهها الذي وجدها في كمال العدد واخذ منها ولم ينفق في قدره من يدرك  
 فيما يدعيه فيها ووافق في اخذه ونعم الوقف عليه المحاصصة بقدر حصته ام عليه الجميع اذا اخذ  
 منها بسبب خطه ام لا شيء عليه ابدا اذا كان لا اخذ منها بل لا بد من التسليم منه لذلك **قال** هو ما يشبه  
 التوفيق اما الوقف فلا عليه ضم مع تنزيهه ويحصى الصفة لا تفرقه الزكاة واما التيمم ففيه حجب الزكاة عليه  
 بالصفة اختلاف وهو لم يثبت عليه الصفة لم ير المسبب للصفة والحق ان في بعض القول وخصوا  
 اذا لم يرد الصلاح في نفسه وان اراد الصلاح وهو كذلك عند ويصوره وجوب ان لا يكون عليه ضمان ولا  
 نفعه وانما يعلم وان وافق الاخذ من نفسه هو انه لا يخذ من نفسه ونعم الوقف بقدر حصته ام لا  
**قال** لا ارى له ذلك ولا يعجبني ولا السجدة او المسلم لا زكاة فيه ولو ثبتت الزكاة لثبتت في  
 الصلوات وانه اعلم **مسألة** وعنه وعنده خمس من الابل وبعضها سابع وبعضها مستعمل للسفر  
 فما الاصول والاعدل في اخذ الزكاة منهن جميعا ام لا يصيب غير المستعملات ويجوز في انصاف  
 الزكاة ام لا زكاة في الجميع صرح في عدله هذه الاقوال فانه واقع معناه **قال** اما المستعملات ففي  
 وجوب الزكاة فيهن اختلاف واما السائيات فيهن الزكاة فتعني قوله ليساوي بغير السائيات  
 والعاملات يحملن وعلى قوله يعرف بهن لا يحملن **مسألة** عن الشيخ جعفر حميد  
 وقيل له والابل والبقر ما يزيد على الاربع اعليه الزكاة فيها وليس له الا ان يوردها بعد زرعها  
 لم يوردها في يومها او بعد جرس عجلان هكذا في الاجماع على وجوبها في السائيات من  
 كل ما يدرج تحتها في زكاة ما يكون من العوازل فقيل بركاها وقيل لا زكاة فيها وقيل ان ينع في ما يجزى  
 الى ما فيه الزكاة فالاول لا تسقط عنها الا الاكثر ما في هذا يدرج عليه في موضع الزكاة ان يكون  
 على ما جاز له ما كان الا في العمل بما فيه ولا في موضع ما يكون لغرفة فيما به يامر وحكم عليه لا يبدل  
 ولا خلاف في المنع لذلك **قال** له واما يلزمه في الخمس من الابل والبقر ما زاد عليها الا عشر او خمس  
 عشرة او عشرين **قال** ففي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي الخمس عشر ثلاث شياه وفي العشرين  
 اربع شياه وانما يبلغ الخمس عشرين او اربع عليها فالزكاة في ما فيه يكون باجماع واهل العدل  
 في القول والعمل في دفع الحيوة وكرهه في هذا وتغيره على بصيرة فاني كما مضى **قال** له واما زكاة  
 العشرين فدر في ما به استعمل على يلزمه فيه وزكاة في قوله واضح **قال** ثم في خمس وعشرين  
 اسنة مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين جفة وفي احدى وستين جذعة وفي  
 ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة واهل خمس وعشرين ثلاث بنت  
 لبون وفي ثلاثين ومائة جفة وبنتا لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وعلى هذا والتمسك في  
 حياها يكون في كل اربعين بنت لبون وفي الخمسين جفة فلعرف **قال** له واما زكاة البقر  
 على العشرين فواضح في ما به **قال** فهي على ما مضى القول في الابل لانها في هذا سواء ولا فرق



بينهما في القول والافعال الا في الجذر عموما البقر مكان استبحر والابل والثنية موضع  
 استلبون والاربعة جعل الحقة والسدس مكان الجذرة لها وان خالفها في الاسماء وفي سنها  
 لغة وانه كذلك في قول الغنماء وعجن لم تبع في ذلك **قلت** له ويجوز ان يكون الالف في  
 الزكاة وحلقا للاحدام **لا فان** قد قيل انها لا تجوز ولا تعلم ان غيره ما يجازي فيه عاصم  
 لبرهان يظهر في ذلك **قلت** له وتجوز الجواز مبني على ما علم هو البقر لا في قول اهل البصر عنه  
**قال** في البقر وتجوز عليها وكذلك في الاثر ولا تعلم فيه والقول لا خلافا **قلت** له وفي الغنم من  
 كم توجد منها وهل يجمع الضان على المعز **لا فان** في ريعين في قول المسلمين واهل الصواب  
 في كذاها الاما دونهما وشاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائة واحد وثلاث  
 شياه وفي ثلث مائة واحدة اربع شياه الى اربع مائة ثم في كل مائة شاة وفي قول اهل الاشقيان اربع  
 على المائتين واحدة الى ان تبلغ اربع مائة فيكون فيها اربع شياه في كل مائة شاة والصادق يجمع الى  
 المعز في كل مائة الصاب في الزكاة ولا تعلم فيما الاذكار **قال** له وما كان من الابل والبقر والغنم شاة  
 بر حصة او اثنين او في خطبة اجمل ما ذكر واحد منهم على الاثر ولا يبلغ الضاب على افراد  
 وكذلك في الخطبة او بينهما فرفق في هذا **لا فان** نعم يجوز في اكثر ما به يقال في معرفة لا على غيره والاجماع  
 لا يري لا يتوابع في الشراك حتى في المشاع فانه لا يتفرق في هذا الا في الاختلاف في الاري والقول في  
 الخطا وعلى هذا الحال وعسى في الاشتراك ان يكون الى الزكاة او في الاختلاف في مثل هذا المال  
**قلت** له وعلى قول مريجهما بالخطب فلهي الى شئ محذور **لا فان** نعم قد قيل في حدها  
 المقضي على وقالها في مبلغ عدها **القول** بمجموعة في الحلب وكفى وقد جئنا بجمع في السرح  
 والحلب والماوى وقد جئنا بكون المشاع فالخطا غير موجب كونه صفة الاجتماع لمعنى الزكاة **والا**  
**قلت** له وان يجمع في السرح والماوى لا غير او في احدها **قال** لا يصح باحدهما كون الاجتماع و  
 مختلف في ثبوته بهما وعسى في المشاع ان يجوز فيه لان يدخل عليه معنى الاختلاف في ذلك **قلت** له  
 وما كان من هذا لبيتم او اجمع او لا تعلم له اي دخل على له فيه بالخطا ما على ابي وقاله **لا فان**  
 قيل انه لاصح على اليتم الى ان يظهر ما فيه الصلاح لم اصر فعسى ان يجوز لان يجمع معنى الاختلاف  
 في جوارحه على له فيه والاجماع ولا تعلم له في معنى ذلك **قلت** له فان كان الشريك او المالك احدهما  
 اهل الذمة **قال** فالذي لا اهل الصلوة فلا يصح ان يكون له لزوم على شاة او خطا من  
 جهة طاله فيه لانه لا زكاة عليه فكيف يصح ان يترحم به في ذلك **قلت** له وعلى قولهم انهما بالخطا  
 على يجوز في اربعة مثله فان كان له اربع من الابل او البقر وغيرها معه واحدا من نفع ما في يده  
 خطبة ما الذي يكون على كل واحد منها **قال** قد قيل ان على له اربع اربعة احماس شاة وعلى  
 وله الواحد خمسة على هذا الاري **قلت** له فان كان له اربع من الابل او البقر وغيرها معه واحدا من نفع ما في يده  
 خمسة على ذري اربع **قال** قد قيل ان على شاة في خمسة وعلى وله اربع والخامسة لغيره  
 اربعة احماس شاة **قلت** له فان كان له خمس في جمع واخرى سادسة عده له اربع **قال**

وليس على الآخر شي في التسعة والثلاثين لانه لم يكن له ما تزم فيه الزكاة لعدم ملكه بين  
وقيل ان عليه من له معه الشاة مقدار ما يويهه فيه ويجهد واحد او اثنين او شاة **قلت** له  
فاذا كان كل واحد منهما يربو الا ان احدهما مع الاخر حمله ما في ملكه شاة **قال** قد قيل ان على كل واحد  
شاة لا غير ان ليس لمن عذره الشاة على غيره لانه لم يدخل عليه ضرر او حرجها وقيل ان عليه  
حجر واحد او اثنين من شاة لانها في الجمع هي عليه وقد ادها في يديه لا تعلم وحده **قلت** له وما  
مقدار هذا الاجتماع الذي به تجب الزكاة **قال** ان على قول وقوله في هذه الاصول والخبر ان المخطط قالوه  
**قال** فحق يجمع على ربه في كل واحد منهما تمامه وعلى انقص في الخلطة من شاة شرطاً **قلت** له وما  
فرقها السامعي وهذا في اجتماعه وزاده في مقدار ما فيه الزكاة الدار باخذها ولا يسأل عن ذلك ام لا  
**قال** قد قيل يجوز وقيل لا ياخذ منها الا بعد المسئلة عنها لمعرفة ما هي وعليه لا قبل ذلك  
وليجب هذا القول لما فيه السلافة الا ان ياره بالاول وله الحجة في اخذها والا فهو كذلك **قلت**  
له فان لم يجرى في يده ما يرفع عنها الزكاة **قال** قد قيل في بطلانها اختلافاً ويجب في مثل هذا  
مقولته ان لا يدفع لانه فيه الى ما منه وصديقه يمكن ان يوافق له ما يصح كونه في ذلك **قلت** له  
فاذا قال انه له لغيره **قال** كان في يديه فاقربه لغيره فهو اقل له ما لم يصح انه لغيره وان  
ادعى فيه انه له فهو ما في يده اقل في الاصل له لم يصح غيره ادعاه في الهدن وان لم يكن في يده  
جاز في قوله لا يقبل على معناه يجوز في الاطمان ان كان بحاله بطين الى بقوله له لم يراضه  
ما يبيع وجواز في الحكم **قلت** له وما كان هذا في يده لم يبيع **قال** فهو كذلك في اختلاف  
على ابي يعقوب باخذ الزكاة في مال لانه لا بد وان يكون في معيذك **قلت** له وما اقربه الصبي  
هذا لغيره جالته هو في يده **قال** فاقربه ليس بشيء في الحكم عند اهل العلم وعسى في قوله على  
معنى الاطمان ان يجوز في موضع جوارحه لم جاز له في حاله فاما ان يكون على وجه القضاء فيجوز عليه  
او على غيره في نفسه او له فلا يفرق كذلك والسادس علم في بطلان ذلك **قلت** له وهذا  
السامعي ان ياخذ الزكاة ويرد الرعي كان في حاله من ذلك ام ان لم يردع فيها ما يربها ولا يصح  
معه وسئل او لغيره ما يجمعها في اجماع ولا اري على **قال** هكذا اعتدي في محل جوارها عليه  
لانها في ظاهرها فيه فالقول بها كذلك ولا يبين في هذا الموضع الا ذلك **قلت** له وما يردع  
في بلوغه جنوب ان قال انه له لغيره او لم يقل بشيء على ما هو به في جوارحه ما يقوله **قلت** له  
في جوارحه اخذها مما في يده مثل الصبي على ما به قيل ان يجمع ما له او عليه غيرها ما يقوله من شيء فلاخذ  
به في شيء لا يسبيل اليه في الحكم ولا الاطمان على حال في نفس ولا له الا اما اظهره الله على لسانه  
وجوز لا يبيع من رعيه اليه لانه عليه لغيره في ذلك وكان يجوز ولا يعقل من الصبي ان يترك  
له وفي البايع ان قال في عقله اعاني يده لغيره وانها لم يجمع الا في الموضع الا في هذا  
اليوم او يكون نحو هذا في قوله **قلت** فحق يصدق قوله يجوز لانه امين على ما في يده فالقول فيه  
على هذا الاي اليه ما يصح كونه وقول الجواز له عوا في نفيها في ظاهره قد روي حتى يصح

له ما يتبعه والا فهو عليه وقيل ان كان ثبوتها في دينه جازله قوله ولا الا في الاول لم يرفع الزكاة حتى قال لا في  
 رد ما يقر وغيره على هذا حاله **قلت** لمعنا ان عوجها صحيح عليه انه قد وصل احد الوجهين فسلمه  
 اليه **قال** فان صح لما يقول والا فهو على روم في حكمه وانما في الاطمانه فيحتمل ان مرضه ان اطمان الى  
 قولهم يومه لم يصح مع غيره بقوله او يامره وليا في الزكاة بغيره وما جاز في ذلك **قلت** له وما لو كان  
 الصبي وهذا الحمل على الامسا فتم اذيل الاضبي في مثل هذا لا بد وان حمل على مال اميه وعلى قول اخر  
 فيجب ان يحمل عليه ما يكون له مع غيره دون غيره وعلى قولنا الثالث فيحمل على الحمل لا يحمل عليه على حال  
 والبالغ ما بقي في حقه فذلك ان الا ان صار اليه ماله فاجر متعلقه فكاكه في معناه يكون له وعينه ولا  
 فروضها في ذلك **قلت** له وما فاضته فيه زوجته الحمل على المال فقليل فيه انه يحمل عليه وقيل  
 لا يحمل عليه **قلت** له فان كان في يده وهذه الا فاضته فيه الزكاة ثم دخل عليه قبل حوله شيء  
 نوع ما في يديه حمل على ما قبله في وقت عند حلوله نعم على اكثره اذ قيل فيه على اعل حال لقول  
 تعالى ان يكون فيه زكاة حتى يحول عليه الحول **قلت** له وعلى هذا يكون ما قبله بها من الزكاة الا انه  
 ما دخل في الحول او لا اذا على رأي في موضع الراي وعلى حال فلا بد وان دخل في العدة وجب اصابه  
 في وقت في يده بوجه يقع له به صفة الملك **قلت** هكذا يخرج عندي قول المسلمين في هذا **قلت**  
 له فانما على حوله الذي يري فيه فلم يخرج زكاة ما في يديه لا العذر يكون له حتى دخل عليه شيء وهذا  
**قال** فهو العايدة ويحتمل ان يخرج بها ما جاز في ليدام عليها والراي الاختلاف بالراي غير ان  
 بعضا من قسرين له ويحمل على حوله لا منها فحمل الاولاد في قوله لا كما استفادوا فيها في الزكاة  
 بما هو في اربا في ذلك **قلت** لمعنا ان يخرج بعض ما فيه لا كله حتى استفاد ما كان له وما فيه فذلك  
**قال** هكذا ينبغي في الاغيرة فيما يقع في ذلك **قلت** لمعنا ان يخرج بعض ما فيها حتى  
 استفاد ما كان منها والا والاولاد او دخل في ملكه بوجه اخر **قال** فهو عذر عن على هذا حال  
 في موضع ما يكون او هو الا الله لا الزوج بها الى ما يقضها لاجل عليه لانه في موضع الامكان  
 له لا بد وان يلحقه معنى الاختلاف في العايدة على هذا من تركه الا ان يكون له ما به ويجوز عن  
 ذلك **قلت** له وما هلكه ما على هذا وتجاوز له قضيا او هلكه كلها قبل ان ياتي اليه فذا خرها  
 منه **قال** قد قيل ان عليه ان يري ما بقي في يده لا غير على هذا او في موضع عذره  
 وما جاز على البعض في العذر لم يصح الا ان يجوز على اكل لعدم فرق ما بينهما في هذا الا انه ان كان  
 على مقدار ووقفها اليه فبقي انظاره لقدومه فينبغي فيها انه ان يلحقه معنى الاختلاف في  
 الزوم وان لم يكن عذره في تسليمها اليه فلا شيء متعلق لانه في اجماع **قلت** له وفي موضع  
 ما يكون اليه اشتد كان في هذا عليه فلم يخرج مع العذر حتى هلك بعضها في يده او كله **قال**  
 قد قيل في زكاة ما هلك انما في ضمانه على هذا وطاله وقيل لا ضمانا عليه ما كان دانياها  
 وطاله معتقلا لا دانياها الا ان ياتي في المال ما يكون به ان لا يميز في ضمانه في الحال ما كان على  
 وجه التصبيع ما لثا فيه او لا لا بد فغير ضمان والا فهو كذلك **قلت** له فان اعلم معه

للفضل او يجوز له في الحال ان يذهب ما به في المال **قلت** فلو كان به ان يكون لاشي عليه لان  
 كون تاحيره لا وجد فيه الا بعد نقصه وانما ذكر من ان يخله في موضع صدقة بما لا  
 يقدره وحقة وعلى قول اخر في عليه حتى يميزها وما له والقول في الثاني ان ذلك **قلت** له  
 وان عجزها مبيع ما في يده الا بعد وجوبه ان يسلمها اليه فلتفت هي على هذا قبل  
 ان يذفعها الى احد من اهله **قال** فان كانا معا وقع وانما هما لا التصحيح منه (ما ولا الشئ  
 مما به يكون في ضمانه فلا شئ عليه وعلى قول اخر في عليه ما به من قبله في رد ما لم يخرج منها  
 الى غيرها له على جاز في تسليمها اليه واستفاد والقول في ذلك **قلت** له وما جازما  
 يدخل من اموال شي بعد ان يبيع في امانه حاله بعد لا يخرج ما لها من الزكاة **قال** قد قبل  
 تجده لمع ما رده من الزكاة في عله انه ما يختلف في مقدار ما به يدخل معها من الغنم  
 الى غير بقول ان كل مولود فهو مع امه معدود وفي قولنا في ما قطع الولد عن غيره ما  
 ريان عليه في حقه وفي قول ثالث حتى يقطع عن ابيه على ان امه وفي قول رابع حتى  
 يستغنى عنها وفي قول خامس يجوز عليها هذا المعنى في ذلك وقيل بشهر وقيل بشهرين  
**قلت** له وما الذي يوجب خذوها لوجوب الزكاة في كبارها **قال** فتوا الغنم قد  
 قبل بالفضل وقيل باللاوسط وقيل بالثنية كما هي في الاكثر وفي الاصل والبقركا  
 في زكاتها من كل سنة من اعادة مائة او عشرين **قلت** له وما دور الثنية والمعر والضان  
 الا لما يجوز عن الشاة فتجوز الزكاة اذا كان من المذبح قارحاً سمياً جدياً او في  
 الغنم كسلاً او اذا زاد عليها **قال** فتجوز الاشارة عن السبع الكدحى عند ان يذبل على  
 انه مما يجوز لانه يخرج في جوارحه مع اختلاف على ما ظهر في معنى ما قاله في هذا الا  
 ان الشئ والمعر والضان هو المعر فيما ذكره **قلت** له وفي المعر والضان اذا اجتمعا في  
 يد من لم يملكها الزكاة عنها **قال** قد قبلوا اكثرها وقبلوا غيرها شاة اذا تساوى  
 وقبلوا كل منهما على مقدار ما فيه **قلت** له فانه يجوز دفن ما في يديه الا دون ما  
 عليه او فوقه **قال** فالجواب بينهما القيمة لم يملكه على من عليه وعلى قول اخر وليس  
 له ولا عليه الا ربه **قلت** له والمصدق في الزكاة على الرعي او في هذا على من يذبل  
 او الاحزون في رد ما هو عليه **قال** قد اجيز لها في هذا الموضع وقيل يجوز له ان يبيع  
 عليه وقيل بالبيع له ما ذكر **قلت** له ولم يملكه ان يعطى ما فوقه لان ريان ويجوز  
 ان يقبل منه ام ليس له الا اربعة **قال** قد قبل انه ماله وما جاز له ان يتطوع به من  
 ماله ربه على الرعي ونفسه في يده وهو حاله عند ما لم يبيع الا حوان منه وعلى  
 ابدان لغيره او ان كان من اهله ذلك **قلت** له فان كان له مالا ولا البقر او الغنم دون  
 ما فيه الزكاة وقبل جملها دخل عليه ما تم به البصل في الزكاة اليه مع حوالا اولى  
 وهل لمصدق في شهر ان يخل منها وما الذي به في هذا اولى قد قبل انه للزكاة

يحتاج بحول عليها الحول من النصاب في يديه ومختلف في جزاء اخذه بركاتها المصروفة في يوم  
 او شهره وقيل الحول اذ فيه في نفسه واميل اليه انه ليس له ان ياكله باليس عليه وان ركاه له كل  
 بخوجه والصواب في الاكل فله من جها في الحال بنفس الملك لقلاد فيه والمال الا ان قبله هو  
 الماخوذ به والمعل عليه لا غيره **قلت** له فان هو اخرج ركاتها ونوى بها ما يلزمه بعد حولها  
 امر **قال** ففي بعض القول لها بخيه وقيل لا تجزيم عليه ان يوردها مع الحول **قلت** لم farkا  
 في يده تبلغ فيه الزكاة الا انه نقص عن المبلغ ثلث استفاد ونوعها ما به عار الى ان كان به او زاد عليه  
**قال** ففي الكفا قيل في الزكاة انها عليه ما يقع منها واحدة وعلى قول لا يجوز له ان يكون كذلك ما بقي  
 منها شي وقيل لا ركاه فاعطى بحول عليه الحول من نصابها في يديه **قلت** له فان  
 حال على في يده والنصاب في الزكاة حولين او اكثر السقط عنه ما يكون لها ما في يديه فان بقي  
 منها مقدارا تلزم فيه والا فلا شيء عليه **قال** نعم وقيل هكذا وقيل ان عليه ان يركي عن  
 الجميع في كل حول فلا يطرح عنه شيء من هذا القول **قال** له وما بادله مثله قبل وقته  
**قال** هو على قول في معنى ما قبله ومتى جاء وقته زكاة وقيل لا ركاه فاعطى بحول عليه الحول  
 مذكور في يديه **قلت** له وما ياعه فلما يلزمه بعد فيه زكاة مذكور له فقطص عن  
 مبلغ ما يشترى به اكله **قال** فلا شيء عليه من حول الحول على نصابه مذكور له في يديه  
 وبعد السبع على ارا منه **قلت** له وما فيه في هذا ركاه شاة او زاد عليه فاعطى له  
 ان يعجزه فيقر على الفقر او الحجة ويسلمه الدم بولذ به له ام لا **قال** فذوق ان له يسلمه  
 الدم في موضع حوله له حيا لا تموا ولا مذكور جاز فاعطى له ركاه لا ان يبقى في القيمة على ما به  
 وقيل حال حيا به نفسي ان يجزيه على قول والا فلا والله اعلم فيطرح هذا كله **مسألة**  
 الصبي وغيره من اجزاء زوجته او غيرها من الناس درهم واربعين صاعا من بخرها او ايداعها  
 لنفسه او غير شعبة فرض ولا شرط مضاربة هل يكون هذا بمنزلة القرض وتكون ركاتها  
 عليها جميعا ام تكون ركاتها على صاحبها وعلى المتجر فيها ركاه رجوعا عن الحق في هذا رجوع  
 الله **الحول** ركاه على رها وركاه رجوعا على الحول المضاربة بها ان رجعت عليه اركاه  
 بها ومنه في موضع اخر قال اصابته من ماله ركاه في بعض القول وقيل لا ركاه فاعطى له  
 اصلها فقطص ومنه في بعض الاطراف على صاحبها ما حتى يسلمه **مسألة** عن اطمع في قوله رها في  
 صمانه فعلى كل واحد من اركانها ان كانت في مبلغ ما قبله اركاه وان كان كما عجز عليه كل على  
 حلة واما على قوله لا ابراهام مضمونة ركاه فاعطى له ان يبلغ الى ما فيه اركاه او كان ما  
 يوجبها وليس على المتجر ركاهها شي وكان من رجوع فركاه عنه هو له ان يخفيه وجهه  
 او يعجز عما يجزى عليه والله اعلم فيطرح ذلك **مسألة** ومنه ورجعت زكاة نفقة ومثله  
 زرع سكر غرض في الحيا في اخذ اركاه منه نفقة ذلك الوقت ام اذا اراد ان يختار منه اذا  
 ادر كذا السكر يحتاج الى مونة كثيرة اسقيه وقاسعه واجر عمله قبل ذلك ولا يعلم ذلك الى

حصاه ان يكون جميع ما ينفد عليه زراعة يخرج منه قبل الزكاة وتكون الزكاة فيما يحصل منه  
 بعد جميع ما ينفد عليه من كيف القول في ذلك **الحال** وابنه التوفيق ان كانه على ما يراه القاييم  
 بالعدل المسلم يوم يحول على ربه وقت زكاته ويحذف في الاول من الزكاة ولا يعلم على الزكاة  
 عما في اوقاف حصاه الا ان تكون المارقة منه فعلى قول يلزم المارقة الزكاة **والعلم** **الحال**  
 نعم ان وافق ما يراه ما جاز في العدل فلم يخرج من الصواب على حال عند هذا الفضل والا فلا يري  
 له فيما يخالف في رايه الحق في القول او العدل ولم يخرج في الاثر ان يجوز ولا في النظر واما في حصان  
 فيجوز ان يختلف في جوارها على الزكاة في موضعها كونه في الزرع نفسه في موضع ما يكون  
 في عدمه على اراه في حكمه ان سمع وسمع فليظ في ذلك **مسألة** من الشئ الفقهاء جاعل  
 خميسه الله وفيه يشترى للتجارة من ضرر زرع او كرم او عمل فاد منه ما يبلغ الزكاة فيه او  
 كان له ما يحمل عليه **قال** في علمه به وقبل من زكاة عما يخرج من مزارعها كما هو في الاصل وقيل  
 بزكاة التجاره وقيل بركا تمام وكذا يري اهل العدل **قال** له وفيما يزرع للتجارة او غيرها  
 من السكر هل فيه زكاة ام لا واحدا نصابه ان كان ما يزرع في نفسه عند زكاته **قال** والذي عني  
 في السكر انه من نوع ما لا زكاة فيه من الشجر ولا علم واحدا يخالف اليه هذا في دينه ولا يري بعد  
 والصواب على حال الا ان يكون الزرع له اراد به التجارة فعندها يصح في القول ان يكون في نفسه  
 من بعد الحول على مبلغ النصاب في الزكاة او لا تحقه لغيره في موضع لزومها ما اوجها ولا فلا يعلم  
 في اصله الا انها لا يجوز على من له **قلت** له وادع زرع غير التجاره ولو لا الزرع ما يزرعه او ما  
 دونه لا يحمل دخله ولا عليه في وقته الذي زكاته او قبله او بعده ويكون يعني القاييم ما يزرع  
 ما في يديه ويغنيه النصاب في الزكاة ام لا **قال** لا اعلمه ما يحمل على ما يزرعه ولا انه ما يحمل  
 به النصاب على حال لانه لا زكاة فيه ما لم يبعه بشئ من الذهب او الفضة فليعلم مقدار ما  
 يزرع على حده من بعد حوله او يكون له ما يدخل فيه فبغير الاضافة اليه ويخرج في الجائفة ما استفاد  
 وقال والا فلو كان **قال** له وادع زكاة التجاره قد دخل فيه شئ من المداهم او الدواب او ارجح  
 لم يملكه او يحتاج اليه الا انها دونها في الزكاة **قال** فاصاب هذه الزراعة ما قيمته يبلغ النصاب  
 في الزكاة ان لو باعها لانه تركه فحق على حاله لم ينقص عنه حتى حال عليه المجرى الوجه فيه  
**قال** قد قيل في هذا الموضع بركا فنقول له يبعه واي آخر من رايه لم يزرع زكاة حتى يبيعها فحجب  
 فيه موقفة او ينقل في غيره والا فهو والسلع ولا شئ في ذلك **قلت** له فالانفق عليه وراس  
 ما يزرعه بعد يحمل زكاته او قبله وقد اراد به التجارة **قال** قد قيل فيما ارجحه وهذا في خارج  
 او يحتاج اليه بعد يحمل زكاته انه ان زرع في الغرمة قد ارجحها فزكاة في الزرع لانه اوفر  
 في الذي به يوم والا فلا يرجع الى ما ارجحه وهذا به لانه لا انفعه بما فيه من الزكاة ففقد من  
 صلاحه وان كان قبل يحمل زكاته او ما قد زكاته في السكر بعد حصان لا قبله اذ لا يزرع  
 ما يكون مصلحا وصاله **قال** له فان دخل عليه يومه او شهره الذي يزرعه في رايه

قبل ان يدرك هذا الزرع **قال** قد قيل انه يقوم عليه سبع يومه وقيل بركاة ما انفق فيه ويجوز على  
 قولنا ان يخرج في المسئلة معني ما مضى في القول على ما قبلها لانها في معنى ذلك **قلت** له فان هو  
 ادركا قبل ان يدركه في زراعته دورا في سكره فلم يزره حتى يصير فيخرج منه ما لا يقوم بوقا ما قد  
 خرج من عليه ولو انه باعه يوم اذ ادركا قد اراد على ما به والغرامة **قال** قد قيل ان عليه ان  
 يركب ما قد خرج فيه قبل دخول وقت يومه او شهره لا ما يبلغ اليه مشقة ان لو باعه يوم اذ اراد  
 عليه في زراعته ولا ما يكون احل لعصره ان كان فيه وقاد يفرضه ان لو باعه يوم زكاته والا فالذي  
 يكون لم ينفقه يوم يركب زكاته في حقه وفي قولنا ان كان ما انفق عليه وهذه الدراهم وما يحل ركابها  
 لم يوجبه في يومه او شهره بركاة ما انفق عليه فيما يحتاج اليه والزرع ينقض لا يعني يفرضه في حاله  
 لانه لا يدرك ما يكون من عطائه او سلاله في حاله وان يعني حتى يبيض فان يقوم عليه لم يخرج والاصل  
 في الزرع وان باعه قبل عصره فان كان في القيمة والزرع في سكره وان كان بعد حمل الزكاة  
 فيها فان لا في السكر والا فالرجوع بها الى ما انفقته من سكره لا بالزرع وانما الزكاة او زكوة  
 مضى القول في هذا فذكر **قلت** له ومع ثبوته في هذا الزرع ما الذي دخل فيه **قال** وفي سكره  
 وجيزه ويزده وشتونه وفضل وسعيره ونحو هذا شئ في تقع القابلة او ما يبلغ به القيمة  
 ومع زكاتها ما قد يرد فيه من سكره **قال** وفي جميع ما انفقته من سكره وذلك فيما يحتاج اليه  
 وشئ في زرعه لم يخرج في قيمة او ما يكون واعماله **قلت** له وما استزره من سكره لا يرد الا في حقه  
 وعمره مما لا بد منه ومثلها او ما يكون من سكرها **قال** هو مما لا زكاة فيه فلا يدخل مع ما انفقته  
 عليه **قلت** له ولا لا يقوم الزرع في الزرع الا به وآلة **قال** فهو كذلك لا يدخل فيه ولا يقوم عليه  
 ولا يكسبه النصاب على حال **قلت** له وازرعته في ارضه وسقاها لما به ما الذي عليه وله فيه  
**قال** قد قيل انه يرفع عنه مقدار ما يكون لما به ومقاييسه ولا رصده مكر في الموضع ثم يركب ما  
 بقومته **قلت** له وازرعته في ارض غيره لمجة **قال** فهو كذلك ولا في غيرها في ذلك **قلت**  
 له وما كان باعرة او قيمته قد قيل فيه انه ما يحبس في الزكاة فعليه فلا يرفع عنه شئ من ذلك  
**قلت** له وما كان زكاة لعصره او خطب لطعم سكره لا زكاة فيه **قال** هكذا قيل ولا  
 اعلم ان احدا يقول بها بغير ذلك **قلت** له وعلى الزكاة ما ينوها من ارض وحصادها ام **قال**  
 نعم على ثمرها شريكا به وعلى قولنا يقول ما فيها في الدعة فليس عليها شئ من ذلك  
**قلت** له وعلى هذا يكون المقول فيما زرعته للثمن وعظم الوقت لا يطبخ او جزاؤه يكون  
 ونحو هلام **قال** نعم هو كذلك لا غيره في ذلك **قلت** له وما ادركه هذا في وقت الذي هو  
 زكاته فذكر حتى يصاح كله او ما بقومته دورا طعمه فيه وسكره ما الذي يركب **قال** فاعني  
 به ان يرجع بالزكاة الى ما انفق عليه في موضع الوفاء بالقران وحده او باعه يوم رزقه  
 فتركه لا مانع بعد مره في ذلك **قلت** له وازرعته لغير الثمن فليس فيه زكاة نعم لا  
 ان يسبعه بشئ ما هي فيه ويحول عليه الحول في شهره من ايامه على ما به من النصاب في الزكاة



بنماه او يكون له ما يحل عليه في وقت الذي يترك فيه او يخرج ويهجر بمعنى القابلة لمقتضى تركه عليه  
 والا فلو كان كذلك **قلت** لما كان له ما يلزمهم ما انفق على زرع اراضي التجارة واخرى في يديه وهو قدر  
 النصاب لو ازال عليه ولما جاء وقت سلم زكاة ما بينه واصحاب في الزراعة القادر كما ما بين زكاة ما  
 استفادها قبل ان يورثها على غير زرع **قال** قد قيل في هذا التاخير انه ان كان له على ما به الزاوة  
 في الزكاة من التوفير انه حاله وما استفاد على هذا فلا شيء عليه وعلى غيره في القابلة عليه على رأي من  
 قال بهما والله اعلم في ضبط هذا كله **مسئلة** على اربعة اشخاص الصبي ولعلها ان تكون مكنه وفيه غيره درهم  
 تحبس فيها الزكاة وله زرع زرع السكر التجارة او دين في زراعة سكر في حال على درهم الحول ومسلم لعله زكاة  
 ما بينه والبراهم واخر زكاة زراعة السكر او دينه الذي يملك في السكر واستفاد فائدة لا يعجبني ان  
 يحل عليه حكم القابلة اذا زرع زكاة ما انفق في زراعة التجارة نظر انه لو توفير الزكاة او ما السعاة  
 او الولاة او الامام وكذلك اذا زرع زكاة ماله من زرع على فقير ليس له الا زرع نظر ما بينه او من  
 القول على معنى مصلحة الزكاة او على معنى ما بينه هو واخر الزكاة عليه فيما لا يبرحوه ولعل  
 بعض المسلمين يوجب عليه زكاة ما استفادها اذا تركها انفق في زراعه يربحها التجارة او ما  
 الدين المولدين منه فلا زكاة فيه والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ الثقة جليل رحمه الله فيمن يكون  
 واهل الذمة ولما اريد منه ان يورث الحرة او حرة معسر **قال** تركه اوله لم يصح عليه انه  
 موسر او اذ ربه مالا له في متوسطه او فقره وان تزوجه لعدم عسر الموجب جالده لوجود  
 عذره والقول في هذا اليه والله يصح كذبه فلا شيء عليه **قلت** له وفي الصبي ان قال انه  
 لم يبلغ **قال** فهو صبي في اسمه وما بينه وحكمه لم يصح بلوغه **قلت** له ومن في قول البلوغ  
 يجوز ان يورث منه ام لا **قال** هو المأخوذ في قول اهل العلم وعسر يجوز ان يختلف في جوانب  
 بذلك في التوسع والكم **قلت** له فان قال انه عبد مملوك وهو محارم يجوز اقراره **قال** قد قيل في  
 الناس ان لا يوليهم الحرية الا ان اقرهم بالعبودية لا يدفع حتى يصح كذبه او يقيم على محال والا  
 فهو كذلك في موضع ما يختلف فيه الصدق او الكذب فاني يرد المانع يمنع وجوبه في الحكم والعبد  
 لا شيء على ابيه فترك اذ لم يجرى على هذا قوله او لم يصح عليه باطل اقراره ودعواه به ما  
 يدفع عن نفسه في حاله ما قلناه ان يورثه لا يصح توجيحه في العبد لما قلنا من وجهه والاصواب  
 في النظر ولذا عدمه في الشاورة وعلى اطلاقها اقدر عليه والاشباه ان اطلع على ما في هذا  
 من قول ذوي البصيرة فانه لم يقدح في حفظ وخشيته ان يكون قد كلفت في جوابه الا اقرى  
 على عمله لضعفه عن القيام بهذا ولما سألنا ابن عتيق بالادلة فاندب في ذكره القادر عليه  
**قلت** له وان كان له من اهل خيرة لا يقبل قوله ام لا **قلت** قد قيل في هذا قوله انه لا يقبل الا  
 بالصحة والا فلو ما حوز على علمه وفقره او عتاه او باهيا في ذلك **قلت** له ومن لا عقل له من  
 هؤلاء **قلت** ما عذر في حق شي استمر عليه في رعي له والغير وكانه اقرب ما يكون في  
 الشبه الى الصبي في هذا والله اعلم **مسئلة** ومنه في المشرية اذا قدم بال مرد المشركين

الى شيء من بلاد المسلمين ولم يكن له اهل الذمة فتجرى عليه الجزية مما الذي يجوز ان يؤخذ من اهل  
 قريته من مثله ما يتسلطوا من ضريبة بالعملة والاولا **الزكاة** له فان كان له ارض  
 المشركين في بلاد ما اخذوا من ارضها والمسلمين في كل سنة مائة او اثنين او اكثر فمعه ارضهم  
 عنهم او رجع اليهم **قال** فتكون ارضها ارضهم وليكن اذا تروا في بلادهم مثل ذلك **قلت** له فان اخذوا  
 ما اتوه من الخراج او لم يبيعوا فمعه على هذا اذا كانوا في بلادهم يفعلون بهم كذلك **قال** نعم وقد قيل ذلك  
**قلت** له فان اخذوا في بيعه لغيره واهل الذمة او الاقرار بقبول له ام **القول** نعم بقبول على نفسه مع  
 صحة عقده وجواز امره وان في دفعه اجاز له ان يؤخذوا له فيختلف في قبوله فهو يقول يجوز ان يقول  
 لا يقبل حتى يصح له والاخذ باعليه **قلت** له فان قال انه مسلم او زني **قال** فهو الى قوله فلا يعرض  
 له فان لم يبيع عليه غير ذلك **مسئلة** الزاعلي وفيه باع ارضاً فبها ثمانية درهم ان يوايها بالثقل  
 فباعها ما بين درهم الى سنتين وثمانين وهو من قبل لم يجز عليه الزكاة هل تجب الزكاة فيها اذا حلت  
 ام اذا حل عليها الحول هل تجزى **قال** ان في ذلك اختلاف قولان عليه الزكاة اذا حل عليه الحول هذا  
 باحتمال وقولان الزكاة تجزى على حولها الحول هل حلت واسد على **مسئلة** الجاشي  
 فيه تجب عليه زكاة الفقد وله فخره للتجارة وما وجبت زكاة الفقد بغيره بغيره  
 اخراج زكاته فهو ذلك زكاة التمر وبيع زكاة التمر في ذلك الزكاة اذا بقي  
 عليه شيء من زكاته لم يوزن **قال** ان عليه في تلك الزكاة على هذه الصفة والله اعلم **مسئلة**  
 الجاشي والصبي اذا لم يكن في حمايه ايجز عليه في الزكاة في كل شيء ام لا **قال** فتكون ذلك اختلاف  
 قول مجزى عليه اذا كان في حمايه او لم يكن وقال لا يجزى عليه الا اذا كان في حمايه والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وفيه بيع خيار تجب في قيمته الزكاة فتم بخرجه ثم يرد منه البيع الخيار  
 وانلف السلام ولم يبق عنده شيء من الدرهم بقدر مبلغ نصاب الزكاة ان يكون جميعه يستفاد  
 من الدرهم على هذه الصفة في طول هذه المدة عليه فيه الزكاة ما دام لم يخرج الزكاة الاولى  
 امر نصير الزكاة الاولى ديناً عليه **قال** انما تكون عليه ديناً ولا زكاة عليه فيما استفاد  
 على هذه الصفة فيما عندنا واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه عنده درهم وجبت  
 فيها الزكاة هل يجوز له ان يخذل زكاة درهمه يشتري بها ثياباً او يطير على الفقراء ام لا **القول**  
 ان كان يشتري به عنده غيره فأكثر القول انه جائز ويبرأ من الزكاة وان كان يخذل  
 من عنده نفسه ويحسبه بغيره ويأخذ هو درهم الزكاة عوضاً له فأكثر القول انه لا  
 يبرأ من الزكاة وفيها قول انه يبرأ واسد اعلم **مسئلة** الجاشي عشر في الحمايه وجوازها بعد  
 الحمايه **مسئلة** وقال **الجاشي** في الحمايه **مسئلة** اعلم الشيخ العالم جليله في الحمايه وجوازها بعد  
 الله وعن قول الجاشي ان اصاب الناس من الله ورجع الى اهل المسلمين ودينهم وقد كان الجاشي بعثه  
 ستمائة الحمايه الزكوات وبعض الزكوات في من بعضها وجعل احد هذه الناس على غير سبيل  
 الجبل به يحيى ايضا من بعض بعضا على غير الحمايه ام والله اعلم فيهم هذا كونه رضاء ما لما

جنى له من كولات الناس على هذا الوجه **قال** فالذي في مثل هذا من وجوب العمل الشيخ محمد بن محبوب  
 رحمه الله انه لو كان الباعث له في الاصل اتمام المسلمين واهل العدل قبل وباءه كانت الجباية  
 على غير الجباية لكان ذلك من فعله خوفا على ما وجدناه عنه في الكتب مسطورا ولم يكن بينه وبين  
 الجباية طرق وهذا صحيح جازم يرجع على معاني الصواب في الحق بلا جدال وليس يصح القول فيه  
 لقابل مقال سويله ان في الامور مجزاة ولم يكن حكمه الا فيما جنى لان جنى على نفسه في الزكاة بوزر  
 او لا بعد فعله هذا في الشرع لا يجوز واذا خرج هذا في هذا فكيف كان في الاصل جباية السبل  
 وشيطانا والاسم يدل على في الارض بالفساد ويجعل خلاف الحق في البلاد ويسلك بركوات  
 العباد غير سبل السبل ان هذا لا يعظم ظلم والاعانة له في السعاية لا تعظم واذا لم يجز العمل في  
 الجباية على غير الجباية في الاصل صحيح الامانة فكيف بهذا المارد الحديث الفاسد الذي يفتق  
 عن امره عتوا في ماله من غلو ونطا وعلى الناس غلوا ان هذا العمل لغرور والغلوا باجته  
 منكرو غرور لانه من تقيد الظلم والظلماء على الهدى والاشرف والتمالي معاودة على الجور انتم  
 بلا خلاف فعمل عن جمل اهل العلم لانه من راح الضلالة والاعتدال لركبه برأي ولا دين على  
 الجلالة وعلى سبل الجاهل مع العلم بحجوه فاشد حرجا واعظم اثما والنايب الى الله تعالى على هذا  
 لا يخرج في احكام الجور احد عشرين في جبايته ودخول سعائيه وهما التجهير والاستحلال والقول  
 في ان كان ذلك مستقلا وبه الزرية راينا اوله متفرقة لاشي عليه في اكثر اقاويل المالا استقار  
 الخلد والتوبة اليه وسودا ما حترجه والظلم واكتسبه والاثم الا كما نفا في يده بعد فانه الى  
 اهله ووراد في سبل الزكاة مصر وواف الا في الحق لها على في المحرمية في سياتي وان لم  
 يثبت ما قبله الماخوذ منه واليه يرجع ان عرفه ووجد السبل الى التخلص منه اليه او المرفوع  
 يقوم مقامه في الحياة او بعد الوفاة والا فبقية مصحوب على فضل الخلاص والاجتهاد في الخلاص  
 متى وجد الى الخلاص سبلا وليس عليه في اللازم اكثر وهذا في الوصية به والاشهاد عليه مع القدر  
 وان غابت عنه معرفة اربابه او غاب عنه منه والقول فيسك القول في الاموال لا يعرفها ارباب  
 والناس وان كان هذا الذي جابه واموال الناس على سبل الانهالك لما يدبر يجزيه اياه فعليه  
 الضمان فيما جاز على المسلم والقول في مصر اجا وكانه لا يعد واحد حدين في وجوبه عليه اما  
 ان يكون لارباب الاموال الماخوذ منهم والزكاة وبرايتهم منها واجتبراهم به يخرج حكمه في الحكم  
 فيه او لا يخلفوا اخذ الاموال يكون عذر دفع الاما من غير دفع والدفع ان يكون عذر او حبر  
 والرضي عن محمد بن ابراهيم واستحلاله على غير الدفع ان يكون قبل الورث في المورثات او الكيل في  
 المكملات او بعدهما والعبد ان يكون مع تقصير منهم او تصحيح او احدا فيهما فان كان اخذ  
 لها قبل الكيل في المكملات لهما او شي منها فلا زكاة عليهم في الماخوذ قبل والزكاة تقصير فيما بقي  
 على حسب قبل وعلى معنى هذا فكانه احدهما مال الزكاة جميعا واذا شئت هذا كان  
 الضمان عليه لهم في تسعة عشر واخذ فيما خيه العشر ونصف هذا فيما فيه نصف العشر

والعشر ونصف العشر لركاة ولا ثبت هذا وضع في المكملات فينبه ان يكون كذلك في الموزونات  
والذهب والفضة قبل الوزن يخرج وكذلك في الدبل والبق والنعيم ان كان لا يخرج ركان من  
نفس الركعة فيه الصدقة ظلي وغير تسليم منه له ولا امر ركان غير الحسن قد كان اذنه  
مثلا الشيا من الدبل والبق واشباهه مما قد يكون الصغار عليه لا ريبا لئلا ياتى في الركاة  
لا لركاة باقية في الجمع فيما ارجوه انه على ما في النقول في الخوارج وينبش في الانتبة  
ان يكون تعالى الامهات وكذا الذي يحدث منها بعد الاخذ منه لها والعلامات ببيع الاصل في  
الصغار لا تلف وجازة العقلية وقيل ابد فانه يختلف في ضمانه والصغار في الجمع والقول  
بانثاته ارجح لمعنى الاجالة بينها وبين اهلها والنصر فيها ظاهرا وان كان لا اخذ بعد  
الكيل في المكملات غير تسليم منهم له اياها ولا امرها ولو يكن منهم بسط لا يد في مجزئها  
ففيه اختلافا في القول فيخرج في بعض القول لها عليهم ولا يبر او ركان قد ذكر وكذلك كان  
يشبه ان يكون على قولهم يقول بتعلقها في الزمة او على قولهم معنى هذا فالصغار ما اخرج له  
وليس لركاة فيه نصيب وعلى قولهم يقول فيها باها في المال ولاها بمعنى الامانة في اليد  
لاها بمنزلة الشريك في المال بعد وجوبها فيه فالصغار عليهم فيها ولا اغرم اذ لم يقصر ورا  
فيها ولم يكن منهم ما لا يجوز للشريك في امانته فالصغار عليه لركاة على هذا القول وكلا  
القولين صواب والا طر كان ارجح لان البرهان له اوضح ولتعلق الركعة بعضا به اقرب  
الى الاصل وذلك صحيح والارجوة وترجح الشيخ ابي سعيد رحمه الله بلا قطع عليه لاني  
اما انهم عنه هذا استدلالا لفظ الكلام لانه في كلامه يشبه في الشيخ كلامه ولكنه لم  
ينسب اليه وكان كلامه اوضحا اظن والعلم عند الله وليس الاول بصحيح ولا اثاره ولكن  
الاطراف في النظر حجة وابن علقه وكان يشبه ان يخرج معنى الاختلاف في الضمان  
عليه كما اذا كان اذنه لركاة الكيل عن تقصير ما ريب المال في الحصاد للشرك  
الاختلاف في الضمان على رباب الاموال اذا لم يكن هناك مال بالغ والحصاد وعلى قول  
ويقول عليهم الضمان فالضمان لم يبق اذ لركاة عليهم وعلى قولهم لا وجب عليهم الضمان  
في الضمان لركاة ما مالوا لم مالهم ولا لركاة بعد عليهم فالصغار هذه التقصبات وقس  
على ما ذكرته ما اذكره مما يشبهه ان البصيرت وجد القياس ولم يقصر ركان عن  
ما ذكره الانبائ والقول في فضه لها على سبيل الدفع منهم له اياها جابر اعلى وجه  
العلية من ركان القول في اخذ لها بعد الكيل وعبر في دفع ولا تضيق وروي المال لها  
في حال وان كان على هذا اقرب الى قضاء البركة عليهم وعلى ثبوت الضمان عليهم فيها  
في النظر كانت بعد وجوبها في الذمة او المال على وجهين عن القولين جميعا فانما يشترط  
في حال الاختلاف في الاثر ويخرج الحكم في الضمان عليه في هذا الفصل على قنا وامضى  
في القول في ذلك ويجبني ان يرد القاض لها ما قد فضه والبدل ان كان قد  
فيها فالضمان لم لا في ذلك كما هو

غير

تلفه بده **فصل** ولم يقدر على رفع يده دونة اليه وليست تركونه في التخلص جميعا  
خروجهم والاختلاف في كذا لم يكونوا اذ جوهها مرة اخرى وادرك ما خذله العمل خذ  
منهم واشتركون في الخلاص انقاذها في اهلها فالمعنى بحاله وان لم بعضهم بعضا فيها وفي  
دعوا الى اهلها كان على وجه الاطمانه وجهها والخلاص في الحق على اري الاكراه المتولى  
اخرها فاذ صلا الجدة يجوز في عملا الاطمانه على قوله وان كانوا قد اقرت اوقات  
منهم فعلى الاختلاف في حكمه في انه ابن يجب عليه وضع الضمان او نفس المصون اركان  
باق في يده في سبيل الزكاة او الورثة ولو امكن في الحال الا اذ منهم لداينة واحتمل  
اختلافهم بذلك على معنى التوسع اخذ بقوله توسع في ذلك وبذلك الى انه يجوز من غير اخذ  
من غيرهما فيما يجب عليه ما يمكن في الغيب ان يكون فالاحتمال غير مبدئ ثابت من  
الاختلاف في الاصل وعلى الاختلاف في الحكم فيه الا ان يصح خروجهم والاختلاف  
بالسليم لها الى اهلها مرة اخرى فالضمان يكون لو شتمهم ويعدون ولا اعلم انه بين في  
هذا الموضوع في ذلك اختلاف فاذا صرح معه بالثقة على معنى الاطمانه وبالحج في الحكم  
وبالقول منهم ما كانوا احيا على القولين جميعا حتى على قولهم يقولونها باها بعد  
وجوهها في الدمة لاهاء حقوقه وكذا على قولهم يقولونها شتمك لاهاء على قول  
تكون في ايديهم بمنزلة الامانة والقول في الامانة قول الامين لا اقل انه اذ اهلها الى اهلها  
ولا الزكاة في واري كانت في الفقر لا يخرج اذ يخرج بعضها طيبست هي في الاصل لا احد  
منهم مخصص حتى يكون خصما فيها لم هي عليه ويكون عليه اذ صرح وجوهها عليه ولا يجوز  
قول قوله بالاداء انكره خصمه الا بغير تقوم له وغيره نحو وجوبه على معنى الدعوى  
ولو كان في السرقة صادقا وانما هي الخمس واهلها ممدولة وعلى التعديل في المعنى  
او في الفقر بين اعطاه اياها او منها على وجه الغايير بين العودول بها الى غيرها بل يجوز  
في الاحياء العودول بها على الفقدان سنا وفيما لا اعلم فلا اعلم انها مخصوصة بالناس  
بعينه الا مخصوصة الامور ولو كانت مخصوصة في ذوى الفاقة بعينه لما جاز ان  
عليه العودولها الى غيره وامثال له ولا هي في ذمة كذا في سائر الحقوق  
اللازمة لمخصوصة الناس على هي عليه لا يكون الا له او لورثته ولم يصارت اليه  
بعد وفاته او لم يصيرها او صارت بسبب الدين في حياته وهذا ما لا اعلم انه قال  
به احد اهل العلم بالحج والعدل ولا ادعاء احد من اهل العلم بالعدل وليس في الرد على  
هذا الكلام فائدة لوضوح المعنى منه وانكشاف الحق لا في الالباب به فيه فليقتصر  
على هذا القدر والهدى لان فيه شفاة العلم لم يطلب الشفاة واذ في ما عاهد  
عليه له الوفاء ولناخذوها هنا في القول في الصغار اذ اكان منهم الذفع له على  
معقارض وطيب المحققين والديونة بالاستحلال لذلك انه لا غرم عليهم

فيها بعد التوفيق ولا عليه لهم ان لم يكن غرضهم وليس عليهم واصلهم فيها عن الحق على انصافهم ولا  
 للزكاة لانه ليس بركا على قيا دفعه قولهم يقولونها ما بها في الذمة والماضي قولهم يقولونها ما بها شر كقبيشه  
 لها ان يكون على قيا دفعه صامتا والغرم عليه هنا يكون الزكاة يخرجها مع الغرة في اهلها لانه مستلزمه  
 لها الجباية العنفسد في الارض على سبيل الاتقان ما يدين بحرية ضامرها ولو اخذها واهلها طلانه  
 دفعها الى غير اهلها ووضعها في غير مواضعها وكان يخرج منها كان في يدك بعد بعينه على قولهم يقول  
 فيها انها تكون بعد القبيشه ما تزل له المانة والاختلاف في ترجيعها في يدك انما قصها منه وزوي  
 الاعمال ما كان لا جباية واما بعد الحماة فلا بد خلاصه هناك ان يستلمه الزكاة في يدك باربعين الصلة  
 او فيها لا الى وثيقهم بعدهم على انه ميراثهم ويعبى في هذا الموضع ان يتولى بنفسه اخراجه  
 وكذلك الصلح بعد استئذنها على حال وان رد المخرج بعينه منها او قصه منه فلا بأس اذا كان  
 اصلها عليها وان لم يكونا كذلك دفعها اليهم رداهم للامانة الى اخذها منه في بيته فقد  
 بينت لك الاختلاف فيه ويعبى ان يكون عليه على هذا الفصل صامتا واما الغرم فتدعي غير  
 الامانة ولا يبين على المخرج به والقول فيه ان يكون له على هذا وجه في الخلاص في وره الى  
 المخرج من الناس الحياطة ولا الجبيلين في الامانة ولا عليه التخصيص بالدفع له اهل الداج  
 لهم والباح اخراجه منهم بنفسه او غيرها منه عليه والامانة او من يستعين في انصالة اليهم  
 من شدة الناس ويصح ذلك معه فيكون له في الحق خلاصا ولو كان المستعان به واهل الاقرار  
 منافقا او جاحدا لانه خالفه اركان على قلته وان كان ذو عسرة فقطة الى الميسرة وغير  
 بعد الصواب ان لو قيل الغرم الى اخذ المخرج ومنه على حال لانه مجمل مكانه في النطق  
 على قياس ما حاد في امثاله في الاثروا انت فالنظر في هذا الفصل في موضع يكون الصمان فيه  
 للزكاة عليه على حال او على قولهم يخرج القول كذلك على قوله هل له ان يجعل الزكاة لفقير له  
 وهل له ان يبري نفسه منه فانه يخرج فيه معنى الاختلاف في الرأي على رأي يخرج على ربه  
 جواز ذلك له فيخرج انه له ولو كان في رجل جبر وجود الصمان عليه عتيا واركان على حال الغيبة  
 في حاله وكانت له القدرة على التخلص والاداء ما عليه الزكاة او هو غير ذي عسرة والغرم عليه  
 والاداء ما عليه في اهله وليس له ان يبري نفسه لانه غير فقير فيخرج له لفقير وكذلك انظر في هذا  
 هل يخرج في الحق يخرج الاتفاق عليه اولا مخرج مخرجه والغرم على رأي يخرج بالتأخير له من  
 اراد المسلم فانك جملة الله تجل المخرج له بنفس التزكية وغير غرم على قيا دفعه قولهم  
 يقول فيه لا يخرج زكاة ماله واما هويا كلها ظلم لها انه لا شيء عليه اذا تاب الى ادورج  
 بعد الرجوع اليه لانها حقوق الله على ما عصى في خلاصها يكون بده والحقوق على ضمان  
 وعلى هذا القول فكان هذا يشبه ان الحق يخرج مخرجه بانفع فيه وان كانت الجباية الجباية على  
 معنى الاعانة اشد ظلما واكثر انا فاما في معنى الغرم والزم الضمان على سواء لانها بركايمان  
 بالايستعانة في دينها هذا وجهه الجباية لم لا يستحقها وذلك في حقها كلها اسرافا لم

بستجها فاقى في بيها وكلها طامان فيها كلالا القول فيها فيما يلزمها واحدا فخر في معنى الزوم  
بيها وركا فركا لدفع منهم اهل على سبيل القاهر والامتناع كما هو راينون في اذني بيها عدا منهم له  
عن صوطيب انفس الجيرة ولا تفره فالمدفع به يكون الركا على قوله يقول انما شريك الصمان  
فيه لا زوم للساعي والدفع والاداء هما والسلطان الصمان وكان على كل منهم الخلاص في الكرا حتى يصح  
له معه ما يوجب له في الحق خلاصه وكله او شئ منه فكانه يكون خلاص السلطان خلاص الساعي وخلاص  
الساعي خلاص ذوي الاموال اذا صح معهم الوضع له منها او واحدها في محله ولا سيما ان كان غرا ذ  
منهم وانما ركانه في الاعتماد على قوله انه اخرج في ذوي السهام او سله في يكون له خلاصا في  
حكم الاسلام سعة عن الضيق ان يري ما الحيا تفتون ليلتزل الالامنة وكان هذا ان يطير الحقوله  
وكانه على غير الاول او الالام لا يتغير به دخوله معنى الاختلاف عليه لان عليه في بعض القول  
ان ير ذلك اليهم بوجود الصمان فيه عليهم وعلى هذا فلا يخبره ذلك وعليه الغرم ويشبه ان  
لا يكون عليه ان يسله اليهم ولا له حتى يكون في جعل الالامنة على وجه الاشتراك في الخلاص والا  
فلا خلاص له منه ومخاصة في الغرم للثالث وعلى هذا فقد خلاص وقد مر فيما قبل هذا الفصل  
القول في الحكم في هذا المستوفى واما انما في التمسك اختاره الاشتراك في خلاص اذا امكن والا فلا انفرج  
منه بالتسليم له الاول للاستحقاق في الظاهر للركا ولا يريه اليهم اذا لم يكونوا عليه امتاء على  
حسب قبح بعض هذا القول واما قبحا من ذهب يراها جرحها في الذمة فكانها بعد متعلقة  
بالزعة والامتناع فبينة لا زك على هذا ليس بركا والركا بعد عليهم وعلى هذا فلا يري عليه  
في هذا الموضع فيما فضله على الرضى عما في القضاء لان الخيانة انت منهم على اموالهم فلم يستحقوا عليها  
عوضا وكذا لو كان الرضى صدره عرجا لالة المسلمين ايا والذمة عليهم لغاية عن الباب وعلى  
ظن بعد علم انهم ذكرهم بحسبوت على غير التدبير عليهم ذكر على هذا الخال ولو كانوا يعملوا الوجه انهم  
الحق او متى علموه لما دعوه عن طوع ولا طابت لهم بالا طبع ايا اليه بفسر ولا رضى لهم بالتسليم  
قال فكله سواد والعزم لهم والركا تعليم الا ان يعرفهم ويكون الذمة اوا التسليم منهم اليه  
عوطا لية منه لهم وما يشبه المطالبة فانه يضمن ويكون الصمان عليه وجودا الحق عليهم او الى  
م يقوم في ذلك مقامهم لا اذ لم يوجبوا لغير قبض الصدقات ولا اذ لم يكونوا اخرج الركا خلاصا  
في حكمهم القضيات لانه خارج عن الجبايات الخارجية لا الزكوات الشرعية والقول فيه ان كان  
موجودا في يده او كان موجودا منه او بقدر على حكمه ويكره في يده بالاداء احتيا لفته وسلة  
بعينه الى رابة والى ورثتهم ان كانوا قد اذوا وطرت منهم لو اذوا يقوم في ذلك والماس مقامهم  
اعده فامثل ماله مثل والا فليقمة الرعيه المثل والاشتات المثل وتراضوا بالقيمة ولا اقول الا  
انه جاز والقول في المختلط المعجز فليزوا كولا له فيه كمال القول في المستلذ وكذا في يده ما ق  
وعليه الخلاص الى رابة على نحو بيت كرفيه والقول بالمثل والقيمة وان وقع منهم  
الترضى على قسمه جاز ولو كان فيهم ولا يملك اوم اذ رضى له على نظر الصلاح القائم له وماله



بالمصلحة وكيل لا وصفي او محتسب عي صحح نظر امره نظر له نظر في ذلك ما هو النظر واهل المصالح  
 والبصر وهذا وجه الاختلاف الجزية في هذا الموضوع غيره الا ان يحمله من صحح حله له امر باب  
 الظلمة فيكون اذا وقع على وجه الواجب خلاصه الا ان كان على وجه اعتبار اعتبار لاختلافه فانه  
 بالجلد لا يبرأ الا ان يكون الجدل منهم له قد كان ان يورثه له ام ونسبهم اليهم ويكونوا على عقرب  
 واخله لوارادون فانه يبرأ هناك واما جمل مقدار فالتفكر له وجه السبيل فيه لم يبرأ الخلاص  
 وطال الاختلاف صرا من القصاص بوجوبه حيز عاص اذا لوزر ورايه الا ان له ولا النكال في الامور  
 العقلية فانه يعرف رايه او شئ منه فالوقوف حكم ما يعرفه به ويكون الباقي في يد مضمونا  
 ان تلف لا صاع ولو غير نصيب له منه لانه صا من له في الاصل وليس ذلك الا لانه وعلى  
 هذا حاله فيه ولا غاية لذلك الا ان يعرفه الا ان يعرفه اليه او يحضره الموت  
 فوضعه على وجهه الى الثقة واقل ذلك ان يكون ما مونا على المال وعلى انفاذ الموصية به في موفقه  
 على علم نفسه او اولي العلم ويشهد عليها الشهود المسلمين مما اقره ولا فليكتب وصيته  
 ويشهد بقر عليه لعله يكون معتزلة وتوفقه المحجة ويعلمون على الوجه لا في طلب الوصية  
 وهو محجة في الشهاد حتى يذكر البغية او الموت على ذلك فخرج ليدله ان يكون اخذ ما ليس في  
 وسعه اذا صدقت في يد المراته وكان فيه اجتهاد ويخرج في بعض القول انه لبيت المال وقيل  
 انه يجعل في بيت المال على سبيل الدانة ولا يبرأ بثبوتها اذا ثبت الا اذا كان اقام والنقولي  
 لبيت المال ما مونا والا فلا وفي بعض القول انه لانه في الفقرة تفريقا له واذا فرقه بعد الاكس  
 وموقعه رايه على هذا القول فخرج في الوصية عليه به الاختلاف في القول فعمل عليه الوصية  
 به وقيل لا وصية عليه وان عرف رايه بعد وفوق الخيار لم يواشي شي والفرق والاختلاف  
 فلم يكثر ولا في قول المسلمين وليس هو بالمتجمع عليه لانه يخرج في بعض القول وليس هو  
 بالشاهد ان لا يكون لهم عليه على هذا بعد التفريق له منه ضمان وان يخرج هذا كله بعسرة  
 وقلة ما في يده فليؤى به الى ميسرة آراءه والوصية به ان حصر الموت فعمل بالتخلص منه  
 بسبيل الخلاص والنجاة لمن اراد النجاة لا يبرأ لاجل الامتنان ورايا المبرية وانه بقلب سليم  
 وكانه في رايته لنفسه منه ان كان فقيرا معسرا في موضع ما يكون حكمه من قبل الضمان في ذمته  
 من لا يعرف له الناس بريا للمنفرد بعد ما يبرأ ومعرفة به يخرج فيها الاختلاف على قول  
 ويقول بصرف الورد على قول ويقول بالتوقيع له الى غير غاية الا وجود رايه والوصية  
 به عند حضور الموت له قبل ذلك وان صح معه امر السلطان انه قد خرج المظلة الى اهلها  
 بعد اتيها اليهم منه تنفط عنه الضمان فيما قبل ولم يكن عليه الا التوقيع واذا ثبت في الكل  
 ثبت فيما يصح منه مع ما البعض ويكون لما يصح مع غيره باق على حاله في ضمانه والسلطان  
 شريك في الضمان ان كان كسلا محرفا وما خور ان في الحكم به ان قدر عليه او ادان به تسليما  
 وخرقت انفسهم والا فالقدر وعليه منها الا ان كل واحد منهم ما خور به على الاقرار وكذلك

طلب المتأنيب في المدعى من الجميع وكذلك ان كان احدكم مستحقا والاخر محظوظا فالحق بالخوذة المجرم  
 والضامن عليه فيما يلزم فيه الضمان دون الاستحقاق له بدين على سيا في بيانه فيما بعد اذا كانت الجباية  
 على وجه الباطل الظلم وان كانت الجباية على الوجه الشرعي عقيب المشاورة لاهل القرية  
 او البلد او المسافة او المناطقة لهم في ارض الجبار لهم فان اذروا من انفسهم اخرج الخراج دفعا  
 عن النفس والاموال وغيره لا يكون معه لهم تخويف بالسياسي الى السلطان على ما في ولائهم هيبه او ما  
 يشبهه الخوف فلا ضمان عليه اذا لم يكن مع الخا الجباية ولا انما اذا لم يقصد الاعانة للظالم على ظلمه  
 وانما الزاد به سلامة العباد والبلاد فان اخذ شيئا عن تخويف بالسياسي منه على الامتناع او على غير وجه  
 ارضه ولا يجوز رضاه عليه فانه ضامن الا ان يكون على جلة تجوز المصلحة هنا كما على ما لا يكون  
 رضاه رضى والياس في الحق قد اطلاله وواله على وجه المصلحة نظر في الصلاح وكيلا او وصي او  
 محاسب او جماعة المسلمين او بغير المحاي على وجه الاجماع احسب ان الله اجتهاد الله فيه الصلاح  
 توفي الجباية بنفسه او توفي غيره باو فكله سواء ولا ضمان عليه على قول اذا سبيل على الحسنين  
 اما السبيل على الذين يظلمون الناس بغير الحق وليس هذا في شيء على الارح نظر في الصالح  
 واما على الجباية فكانه فزيب والضمان اذ اخرج اذروا من جباية على السعي به وخبره بين  
 الاداء والامتناع لانه ليس يا هل الاربعين الى قوله ولو اكرام على نفسه بانه يمين اذ  
 يوم من المنكر والخداع لانه في محل التهمة طاهر الجباية وحديثه ان يخاف ويكون الاكراه له  
 عن خوف منه والسياسي في الامم الذي يقدمه يوم القيامة الى الناس الا ان يذكر في جمع ويتوب  
 ويقنع او يتوب اليه جميعا ويا ويا اليه سرعيا فانها يجد ان الله يغفر له جميعا لا التائب من الرب  
 كمن لا ذنب له في الكتاب والسنة وجماع الامة الا انما قبل الميخذ بكفهم وقيل طلوع  
 الشمس مغربها ولم يرتفعوا وليكم المظالمون وفي الاخرة هم الخاسرون وليست التوبة للذين  
 يعملون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قالوا اني نبت للذين ولا الذين يوتون وهم كفار كما قال  
 الله اولئك لعنة الله على اهلها فانظر ايها المبني الخلاص لنفسك وهذه الورطة المبهمة  
 ما دام النظر يتبع وذكر فعل الذكر في النفس تجمع وبادر الاعتذار اليه بكادهم جميع قبل  
 ان تؤخذ على علة وتجذر على مثال ذرمة وتذوق وبال امره وشرك وتفتكر في الخلاص من خالص  
 قلبه يدسوا كالحج المحيد والقول السديد والاعمال الشديدة والسمع وانت شهيد واستمع  
 سبيل اناب الى الله تعالى واستمع الفساد في الارض ولا تصيب المطالبين بالفرص ولا تغرب  
 الحياة الدنيا فانها متاع العزور كماها لم تكن وكانك لم تكن انت بها على حزن او في سرور ويكر  
 انكر عنها راحل بالعيش والابكار الى احد من غايتين حنة او راحة تميز من الغبط كمال القوم فيها فخرج  
 سالهم ختمها انهم يذموا قالوا بلى ففسد الامم القديرون ان عليا موجودا العيم بالمعزة  
 لانه بالمومنين ورفعتهم فاجتمعا يا اخي في رضاه طلبا ولازم سبيله رغبنا وحيات  
 كل من يذره با واتخذ الحق سبيلا والكتاب والسنة دليلا والجماع والراي خليلا

واجعل اللاحقة نصب عينيك والدينا ورواد ظرك واعذر نفسك في الموقر ولا تجسها في الاحياء الك  
 ميت وانهم ميون شراكم يوم القيامة عندكم يتمصرون الا انتمضح رقة الجباله وانته  
 عن سعة الضلالة واسمع الحذر في عطاراتهم ولا تقف طامسك به علم حذافه وقل وقتها  
 تجمل حتى اهلا العلم تسال واياك واختاط العشوى ومناجاة النفس على ما تهوى فانه الذل  
 العظيل والمنزل للويلين واستلما قس على القلب والجليل الافعال للسؤال جوابا والمواعيد  
 واحذر من عودي الالهلاك ولا تظن في شيء قبل الفكرة في اخرج منه فانه للدلائل المذكر وتفكر  
 اسد زلعي تقربا لخط الادنى وتبلغ الدرجات الهوى واياك والفتا عن شيء لم يركب حين تضع الي  
 حين تسي وانها وزني شيء ما فطت فيه في جنب الله العلي وعليك بالثلاثا فادات مما عليك  
 تلافيه فضا ولا تنس اديه والجبابة الفرج حرا لاس الحيار لتوديك فليزك في ذكره فان اللاحق  
 الجبابة والمأمور بالجبابة للتحاج يخرج فيه ما قد فرج من القول فيها جاهد الامر بنفسه مما وقع  
 اللاحقها على شيء ما يلزم فيه الضمان بل تخلف الامور بها باختلاف الاجور في الجبابة معها ويكون  
 على الامر من الضمان ما ليس على المأمور ان كان الامر عليهم معنى المظلمة والامر ولو كان المأمور بها  
 جيا معنى الامر المباح الذي ليس عليه فيه جناح كما بينت لك فيه البيان الصريح وقد يكون  
 يكون الضمان على المأمور من الامر اذا كان الامر على الوجه الجاي في الجبابة ويعتري المأمور  
 الامر له الى ما يزل في الدين وكان اهلا ان يوصى في الجبابة في حكم الظاهر ويمكن  
 ان يكون اضا من هذا في الحق يقتبس عليه مما يصح من التقسيمات في انواع الجبابة وكان في  
 لروم الضمان على الامر بالمظلمة يخرج فيه معنى الاختلاف ما لم يفيض المظلمة لولم يكن له على  
 المأمور سلطان فيخرج لروم له على بعض القول وفي بعض القول يخرج انه الضمان عليه اذا لم يكن  
 له على امره رعية عالية مثل الصبي والوان والملك الظاهر رعية موال العبد المالك رعية وتذكر لا  
 عقل فاهو هو ارض جميع واصا هو الامر التي يجب فيها الضمان باوه ولا يعلم في ذلك اختلاف  
 واخا وان رعية معنى هذا على حال بل اجدل خلا في ذلك ان المأمور له امر اذ رعية عذر راعه عقله  
 لان المجدي لا يبعد من يكون له رعية السلطان على سائر رعية سلطان لان خصمه ما يجز في  
 النظر عن هذا الحال مجال تتعمق سائر رعية فيه فليحتم الاختلاف في ذلك الضمان اذا كان من رعية  
 على افتاده الموجبة للضمان بالاضمان لخدمته فيما على الوجه البطل الموجب للضمان على امره من رعية  
 له ويكون كل رعية فيما اخذها من جميع لانهما شكا في الظلم وكيف لا يكون ما خذها منه او ولم يكن  
 على امره في الجبابة يتعلو رعية له سواء الا ان يرد جميعا التخصيص واخذها بكم كله مما فانه يكون  
 على كل واحد منهما ما يتوهم وكانه الضف والمسلم لا يبري من الضف الا الذي على الاخر ما لم يسلم  
 حتى يسلمه فان سلمه سلب جميعا وان سلم احدها الاكثر سلم الا وابق لاهله لم يكون المراد ما وقع  
 بينهما من التفاضل في التسليم حتى يكونا مستساوين في القامة وان سلم احدها الاكثر من الاخر  
 عليه ما عليه الا ان يكون المرود الظلمة بينهما فلا شيء عليه له وان كان شيء منها باق دون شيء  
 في المأمور في التسليم في التسليم

روحنا کا کھانا زیادہ

[illegible]

رد الباقي في اليد منها الموهبة في الأصل له أو انما صارت اليه في الحكم مصروفة اليه لا يسع  
التكليف وقمع التساوي بينهما في التناقل اذ كانا محميين وهما في غير التناقل على حال في كل حال  
في التخلص منه وفي الضمان منه وفي الضمان له الذي يصل اهله او يجعل في حيا اهله عند عدم  
معرفة اربابه على قوله والسلطان في الضمان ثالث ثلاثة لا زلما موربا لاهله كانت له اليد  
وبه كانت اليد للامم على الناس في الحياة ية لهم حيز واذا تاب ورجع بعد الانتماء وفي اخذه  
به عزما ان قدر عليه ولا كان فيهم المستغل وفيهم المحرم فالضمان على المحرم دورا والمستغل الا ما كان ياق  
بعينه فلا فرق بين المحرم والمستغل اذ كل واحد اخذ بوجه واذا ردوه او اخرجهم رده الى اهله بوجه  
منه جميعا وكان للثالث ضمان يؤوله الى المستغل فانه بالتأخير غير اخذ ولا ضمان في  
الثالث عليه الا ما انقضى بعد التوبة والا لانه انما يرد الى الله والرجعة اليه واذا ردا لغرم ما تلف  
بالمثل او العقبة المستغلة منها انما عليه لم يبر المحرم والضمان لا ضمانا للتأخير في الحق عليه  
دورا المستغل وكان هذا سلبا ليس عليه على النظر بالجهل انه عليه حتى انه لو سمع له على غرم  
له لكان له عليه ردا ودفعه على هذا اليه اذ لا حق له عليه والمناجعة على غيره فاحذر وغيره  
عليه له على غلط جهدي وموديه اليه فعلية اليه رده واما نفس الشئ المظلم مما كان باق في  
يده هو في يده وكان في يد المستغل اذ رده مبدع هو في يده بغير المظلم اهله فالضمان فيه  
على المحرم حتى يصل اهله ويكون في يد المستغل ما دلم في يده لانه لا اذانه في هذا الموضع  
الا ما كان في يده باقية قبل التوبة وان لم يقدر بغير العذبة على وكه فالعذبة له على المحرم فان  
المستغل بالعذبة فكذلك على النظر ان عليه رجوعها الى المحرم وعلى المحرم له ذلك الا ان ينطوع  
به عليه وان قدر له بما به فله او غيره لما لم يقدر على رده بعد اذ اوفاه له على علم منه انه ليس  
عليه ع مران يبعد يكون لاهله على المحرم غرم اذ كان عن غيره ارم اذ اذاه المرالية اذاه ولو  
نوى في نفسه انه يورث على المحرم لياخذه منه على حسب معناه جاد فيما يشبه في المعنى هذا  
في باب الدين فكانه لا يبعد ان يكون كمثل في النظر لانه ليس بضامن في الأصل له ولا شريك  
له فيه في الضمان ولم يبق في النظر الا كانه يشبه المنطوع ولعل المحرم عنه بالمؤي عنه  
يرى الضمان لما يكن في يده منه الا ان يكون المستغل نوى المنطوع به على اهله لا على المحرم  
ولا عنه لياخذه منه او انه جعله يلزمه في ذلك قوله مما شره اذ كان له رده ولا فهو على  
المنطوع صدقة منه الى رده اليه قال المحرم لا يجوز بيعه على اهله ولا اهله والضمان في  
قومه يحكم به عليه في اياه وان لم يحكم به عليه فعليه ان يحكم على نفسه بما يحكم عليه به فيه  
في الاحكام بالعدل والحكام فاعلمه وانظر في هذا كله لتعلم وجه الخرج كما انكسبت به مما فيه  
وطا ليعان اوده او ليعان فانه لا يعبروا انت فيه على هذا اهل هذه الوجوه الثلاثة التي  
هي في الأصل راجعة في المعنى وهذه المعاني الى وجهين احدهما انه تعالى ولا في المعاني  
والثاني انهم لا يسهل لا غير الا ان اقام هو المقدم على حقه فيما قيل في هذا اذا ثبت عليه

مثل هذا به وعبادة تعالى وقبله بقدر ما منه على ما العباد من الحق في قول ثاني وفي قول ثالث انها  
 متساوية ولا يفرق احد على الاخر وفي قول رابع تعميم المتفرد في الوجوب عليه وعلى معنى هذا القول  
 فكانه من غير المعنى يخرج فيها انها متساوية مهما كان وجودهما معا وان كانا معا في شيء وفي شئ اخرها قبل  
 الاختصاص المخرج بينهما في المتساوية والمخالفة بالتقديم في المتفادين ويكون المتقدم مراعاه واول  
 على قيام معنى هذا القول ان تقدم فانهم هذه النما في هذه التخصيصات واعلم صوابها في التفصيلات من  
 هذه الحقوق المبراهة ولا ينفذ في اننا في الامور والواجبات التسليم وعقباتها ونعم ثبوتها وابدل بمورد في  
 هذا وغيره من الوجوب في مخرج حكم الشرع في الخلاص والاختصاص قبل ان تلت حيز ماص وان كان ان تقسط  
 او مرجع لا ينقطع فانما هو كبريه وفضله عظيم ونوايه للتساوية عظيم ولا يهلك مع الله احد الا ان  
 اتبع الهوى وضل عن السبيل فعوى وتاه في بيته الهول يقطي وكان في الدين مبتدعا او مقصرا اتحادا او  
 معتزلا به هاجعا او مودعا روح الله جازع او مسلم وجاهز هذه الملكات الاربع فقد فاز وبالجملة  
 الدنيا الاتباع الغرور **قلت** له وعلى قوله يقول انه اذا اكل كما قاله اسرافا فليس عليه عزم اذا  
 تاب هل يخرج له وجه اذا متهامه على نية الزكاة واخرجت لعاطل الجاني بغير جلايل من المسلمين  
 او تحالفا لغيره بغيره ان لا يكون عليه عزم اذا تاب **قال** هكذا يخرج على ذلك القول في الوجوب جميعا  
 اذا تاب الله ورجع الى الحق لم عليه فيه الرجوع والتوبة في حق وزاده اذا تابت وكانه تاب وتكنا  
 فيه وجوب بعض بعض ان لم يشأ **قلت** له وعندك ان شأنا العمل عليه الا لا قوة له **قال** لا يبين  
 في شذوذه لان الشأنا عن الشيء اقترع عنه وما كل هذا جاله كان ان يخطى على الصبح البتة ككرب  
 في وجه الضعف بوجهه نارا لا وهذا له قوة الا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما ساله السائل عن الجهاد  
 في سبيل الله حتى يقتل وعليه حقوقا كان يقول انه لم يستش عليه بعد قوله له نعم الا حقوق العباد  
 على بما زعموا في الحديث كانا على ظاهر الرواية يخرج فيما كان الله انه يخرج المتأخر البتة القضاء وتبقى  
 هذا به انا وشاهد هذا دليل على صواب هذا القول وقربه وقوته لقوة الحق له **قلت** له وان  
 جاز له ذلك قبل تخرج سعة للقباض منه على هذا المعنى ويسلم الضمان اذا تاب كما سلم المتفوضة  
 منه **قلت** هكذا احدى على هذا القول في النظر الصحيح ارى فيما يكون الا كما اذا تابت في غيرها واماما  
 كان الارباب المال بالخروج ورواها بعد التداوى في العود لمعوقا فانه يسلم اليهم فيه من عليهم ا  
 كان القبض على وجه ما يلزمه فيه الضمان ومضى القول في وجوه ذلك فانظر فيه وتذكره وحده  
 بالخروج منه **قلت** لعافيت الجاني الذي اوجبه بالمعنى في وجه الظلم وكان شريكه في الضمان  
 هل يخرج براءة في الحق لهذا الجاني وضمان حاجبه وتكفيه التوبة بغير رد ضمنه ثم اذا احتمل ان  
 الجاني قد تخلص من هذه المظلمة بغير اطلاق الجاني على قوله في ان الفارس المذكور لما ورثه الجاني  
 على نفسه بما يستهلك له او يعضه اذا احتمل له في الحق وانما تلك المظلمة اذا عرفت تحت المعنى على  
 بوث غير **قال** لا يبين في هذا وجه المقابلة توكلا انه صام منها من مالها صام من هذا بنفسه  
 وطهر بدمع الاثر في حكمه وعليه التخلص مما عليه وحده واطمع معه عليه فعليه ولا يبراه

لم يتبع مع خروج الجارية الى اهله على وجه يخرج بخروجها من حاجة له باطل يخرج  
 منه مع وجوبه لوجه البراءة في تسليم او حلا بواحد فقط ثانياً او هبة تامة او ادله  
 من غير عنه او رجوعه اليه بميل ثانياً او شبه ذلك واما الجارية خرجت الجارية منه الى  
 اهله فلا يتوجه في النظر انه يكون له بركة به والقبول سبباً وكنة غير سابع وبين ذرا  
 وذاك في قوله في قوله ما بين لان ذلك على غيره وهذا عليه **قلت** له وفي المحاصة اذا  
 ادعى الجاني انه امتلك الجارية منه على الاستحلال هل يقبل قوله عند المناكحة في المحاكم  
**قال** لا يقبل قوله في موضع يكون ملجأها من الجانيات ضامناً له ملحقاً منه لانه خارج  
 في معنى الدعوى لانه ما هو لازم له وثابت عليه لان على اصل الخبر في الاصل حتى يصح  
 له ما يوجب له او عليه حكم الاستحلال **قلت** له وفيما يكون في كذا كذا ولم يكن فيه  
 لاحد من الطرفين خصوصاً **قال** فهو اذا لم يخالص حقوقه والقبول فيه قوله ما اخذ له  
 وامتنع من الختي الظاهر صدقه وكذبه وانه ولي امره فان كان صادقا فلقبسه وان كان  
 كاذباً فعليه وانه يسأل عن هذا كله **قلت** له في حاله ان يكون في كذا ما يدين  
 بتجديده التوبة من المصاعب من على قوله يقول انه تجزئ التوبة عن الاداء كان فقيراً او  
 غنياً ام بينهما **قال** لا أعلم في ما بينهما في هذا وكلاهما في كل قول من هذين القولين سواء  
 ولكنه قد استجب بعض الحكماء له الفدية على الاداء ان يورثها احسن ذلك رجاءه من  
 شبهة الخلاف والله يرحم له ان لا يسأل عند الحجر وان لا يورثه اذ انما يرجع الى الله  
 واثاب وعلى قوله يقول بالقضاء وانه لا تجزئ التوبة عن الغرم والاداء هل يقبل قوله اذا ادعى  
 هذا الجاني والاكل لها اسرها انه فلا يري ما ربه وذلك **قال** نعم قد قيل قوله في غير خصوص  
 وليس مع قوله ويجوز تقليد في الظاهر على الواسع لا على الحقيقة انه صادق في قوله لان يمكن كذبه  
 يمكن كما يمكن صدقه فيما سأل عنه **قلت** له فان كان لها ادعى ما ربه الزكاة والزكاة  
 فمن يجوز له الزكاة اذا كان فقيراً واعطى منها الفقد او اخذ منها على وجه ما يسعه يجوز له وعليه  
 ويكون جازياً **قال** هكذا رجوا ان يقل والنظر بموجب **قلت** له وان ربه اليه العفو بعد  
 ما فضله من على وجه العطف ثم سلمه اليه ادي بما ربه من ذلك ولم يزل الاعلى هذه مرة بعد اخرى  
 الى ان صار له حسب الجميع والضيف بعضه الى بعض مثل الذي عليه او اكثر ان يكون له ذلك خلاصاً **قال**  
 هكذا يقع في النظر ان كان يصح على قياس ما جاد في الاثر وكذلك رجوا انه ويجوز على اهل المصر اذا  
 كانت الارادة على غيره ولم يرض بها ولم يكن المدفوع والزكاة مقداراً ما ينبغي والناظر في حق  
 ذلك المعطى **قلت** له وان كان غنياً فلا بد ان يورث الزكاة عن الزكاة مما ربه ضامناً لها منه  
**قال** لا يسبب بذلك على الاظهر من كذا **قلت** له فان لم يخط هذا العفو من كذا كان فقيراً ما يجوز له  
 ان يعطيه اياه مما فرقه اليه الفقير على سبيل العطفية بعد قضاء فاحله ودفع اليه عما  
 له من الزكاة فهو فلا ذلك من المقدار طابق على جميع ما ربه الزكاة هل يجوز ذلك في ربه



ويكون الاختلاف **قال** يشبه ان يخرج فيه فيما يقع في معنى الاختلاف لورود الاختلاف في اكله وركبته  
 وفي الاستعجال وما يدور على طاعة اياها لفق المداخلة الى اكلها اليه او بعضها او بعضها  
 وكان على قول آخر يخرج له ذلك لشيء ان يكون هذا له على ما قلت في موضع الخلاف فاشتبه هذا القول  
 ولم تكن المداخلة عن شرط بينهما وعلى قوله يقول ما يمنع الاكل والاستعجال على هذا الصفة ففي هذا  
 يخرج ما قلنا في ذلك **الوجه** له وان لم يصح شيء من هذا ولا ادعاء المداخلة باصع عليه  
 وذلك على قوله لا يرد ولا فاقامت له الحجة بما توجب **الوجه** له البراءة عنه والخلاص كما  
 قامت عليه وجوب ذلك عليه ان يكون ذلك في ماله بعد موثقه حتى يصح خروجه منه **وجه** في هذا في  
 هذا يقع في معنى الحكم على حسب ما بين في ذلك يخرج في معنى القول حتى يصح منه خروجه كما يصح عليه  
 وجوبه وكان على معنى الجواب فانما اختلاف الاداء وامكو خروجه لم يكن على الوارث ان يخرج ذلك انما  
 عنه ان لا يورث **قال** له فان لم يصح له الخروج والسعي في التوبة والحياتية حقبات على ذلك  
 هل لا يحتمل في الخروج وهل لورثته التملك للبراءات باحتمال الخروج وغيره اخرج ما يصح عليه من  
 ذلك بعد الاعيان **قال** ليس في امكان الاختلال في حكم وسابع ان يكون على سبب واحد صلاحي اثن  
 صح له الخروج ثم غلبوا الاثر تابع شئت في حكم الظاهر على الاداء ويعني على ذلك وعلى الاشرا  
 واحصى ذلك للعباد فتأمل الحكم كونه في معنى حاله واكان منه لله في حق الورثة في المال على  
 سبيل الاختلاف معهم مع غير الوصية به منه **قال** له فان كان قد تاب الى الله عز وجل  
 ولكنه لم يبق في الحياة فأكفناه فيه القضاء ما عليه لله هل الورثة ان لا يورثوا ذلك وما **قال** هذا  
 في النظر يقع على قوله يقول انه يخرج فيه المناب **قال** له وعلى قوله يقول انه لا يخرج في المناب  
 عن الاداء وانه عليه حتى يصح خروجه منه اوانه لم يحتمل له خروجه على حاله على ورثته اذ  
 ذلك عنه **قال** نعم اذا وصى به وقدر على انفاق ولا يرد له ذلك ان لا يورثوا التملك لما يقع من  
 المال بعد وصية يوصي بها او دين **قال** له فان لم يوص به عليه ذلك معهم ولم يصح منه الاداء  
 ولا احتمال الخروج منه بوجه بوا **قال** والجواب في هذه المسئلة في بعض اقوال الجواب في اليم  
 قبلها اذ اصح معهم انتم عليه ولم يخرج منهم حتى استوفيت الاشياء عليهم في المال ان لم يوص به على حاله  
 له فان وصى به على وجه يصح به الوصية والموصى يكون تابيا في ماله بعد موته **قال** هذا في حق هذا  
 ظاهر البعان عند الابواب والاعلم في ذلك اختلاف **قال** له واداشت عليه في ماله على قول  
 او بخلاف فمن بين يخرج **قال** قد قيل انهم الثلث وقيل من المال وكلا القولين موقول  
 المسير **قال** له والامر في ذلك للبار وصح عليه ولم يصح له خلاص منه ولكنه قد عاش بعد  
 التوبة مقدار ما كان يزود ذلك هل لا يحتمل في حق الورثة **قال** قد قيل انه ما يصح عليه وذلك فعليه  
 حتى يصح خروجه منه بوجه وعلى هذا فليس الورثة ميراثا وان لم يوص معهم براءه ما يصح عليه من  
 ذلك الامر بعد الاداء له وقيل لا احتمل ان يكون قد ادرك لم يكن عليهم ان يورثوا ذلك لما عليه الا ان  
 يجاب له الورثة ارباب الخوف فتلك وقيل ليس عليهم بالمطالبة شيء ولو صح معهم انهم عليه من



قبل ذلك اختاره الاكابر حتى يصح معهم الى انه باق عليه الاضافات وعلمهم او قيام حجة عليهم او  
 بحكم عليهم بذلك كما يلزمهم في حكم الخرج **قلت** له فان لم يصح مقدر ما يقتضي ذلك  
 يكون فيما له على حال وعلى الورثة اخرج حلالا اما لا اراد وما ينبغي منه ولو لم يوص به  
 ان يصح معهم ذلك عليهم وقامت به الحجة التي هي في الظاهر حجة عليهم بوجه يصح ذلك عليه  
 هكذا قيل وقد يوجد على ما يلا قال ولا تعلم في ذلك اختلاف **قلت** له وقد علمت ان نزل الاختلاف  
 فيه او هل يخرج في النظر والقياس او ذلك كذلك عندك على حال **قال** لا اعلم اني اجد الناس  
 ولا يبين لي ولا يشبه عندك يخرج غيره بالقياس بل هو في كما قال الغول في هذا مطلقا اذ  
 لا سبيل لي الى القول بخلافه على حال فيما ارى ولكني ضعيف البصيرة وادري في الخيرة اعوذ بالله  
 من ان يقولوا تختلف القياس فيما لا فهم واسأله ان يهديني او ياك الى التقوى على سبيل الاهوى انه الم  
 الرحيم فانظر هذا كله ولا تأخذ به ولا شيء منه حتى تفرغ عقله وصوره **قلت** له واذ كانت  
 الجوارق تغلب على الناس جورا وفي حال جور يبعث الناس في حال الحياة الزكوات والناس هل  
 احسن يدفع الزكاة اليه او الى حاله علوجا للقبية والحياء على ما لا يوصى به عليهم ولا على  
 قسمها في اهلها اذ كان لا يقدر على الامتناع ومعه ما من متاع جسد او غير ذلك فاختلف  
 في هذا فقيل ليس له ذلك فان غلب ضمن وقيل على الجبر ولا ضمان عليه وكانه يشبه قوله ان  
 اخرج في ذلك الخرج على ما يريه من اهل العدة وجربها في الذمة انه يكون على حال الزكاة والركاة بعد  
 فيها وذلك الذي هو جالب له ان يخرج حاله في مصلحته وان يجعله حبة لنفسه والقول لا او كان  
 يخرج على قوله يقول فيها انه شريك والثاني كذلك ايضا ولا يبعد الصواب ان يقول  
 على هذا القول انه لا يخرج على ان يفديها لنفسه ويكون عليه الضمان فيها على قياس واجب  
 في الزكاة في مثل هذا الزكاة على هذا القول بعد من هذا نوع امانة بل اختلاف على قياره فيما  
 تعلم **قلت** له ولا اموال الظاهرة والمباينة كلها كذلك يخرج في حكمها لا فرق فيما بينها بعد ظهورها  
 والجبر على اظهرها واخرها الزكاة **قلت** له هكذا على هذا ارى فيها انها كلها سواء الا ان اوجدها  
 في بعض الكتب على ما هو في الاموال الظاهرة في الاجتزاع من الدل ولو الا اشياء  
 الخاصة فقال فيها اخرجت كذلك كما قبل افضل والاحتمار او اسم على معنى قاله وقد فرق في  
 الاضطرار بينهما في الدل ولا فرق **قلت** له واري شئ اوضح عندك هذه الاموال المتراضية في الضمان  
 عليه علوها **قلت** له اسم في النظر الضمان بها سلمه اليه لانها بعد وجوبها اما ان تكون شرى  
 واما ان تكون في الذمة لا يخرج من هذين الوجهين على حال قطعا وكلها على سبيل الاختلاف  
 بالاراء فيقول لها فيما واذ كان هذا حالها من ان لم يخرج والضمان كلا لانهما الزكاة في الذمة  
 فالذمتان كلها بعد مشتقتهما وان كانت شرى كما فكاه فدى نفسه بما في يده شرى كما ما نذ  
 والغادى بنفسه او غيره بل غيره ضامن له هذا هو الصحيح والقول يقول يقول انه الضمان  
 عليه ثم فيما لا نقول ان يخرج من الصواب **قلت** له واذ وجد الجبر في هذا **قال** كانه يشبه في ذلك

قوله وقد وجد في قول مختاره  
 على حال الزكاة كما كان يخرج  
 في الغرض والموقوفات رايها فاما  
 في الجوز رايها كما كان يخرج  
 معنى الاختلاف في قوله في  
 الدفاق فليست له واحدة من  
 يدري تبارك في شئ هذا بركة  
 اليه بعد ان يبعد له لغة  
 على هذا اعم قال في قوله لا  
 جالده في الدليل في ذلك  
 قلت له واما القصة تبارك في  
 ابره او اخرجته قال قد  
 قيل انه ليس له ذلك ولا يعلم فيه  
 غيره الا في موضع جمل في  
 ومقتضى ان يخرج في  
 اليه نقول اذ ان في غيره  
 ولو اراد من بعض فحله الا  
 ما صهيبة انه لا يخرج  
 والا فهو لا يخرج في بعض  
 في ذلك ان يخرج في غيره وفي  
 كما ان يرضاه ولو اراد  
 كذلك فيها مسه

فان قيل

ان يكون محله اذا كان الجبار لا يوزن منه ان يقع المباس على الاحتناع والناسخ وتسليمها اليه **قال**  
له زعيم المباس بياناً في الحق في عليه تبييناً **قال** نعم جده ان يكون المتع والارادة لا يوزن والاحتناع  
مردك ان يصير مباساً والجبر يوجب في مثلهما الاشياء **قلت** له فان كان لا يسال احد عنها  
ابداً او لكنه معروف بالغير والجبر والتشكيل في كل واحد تسليها اليه ان يكون ذكر الجبر **قلت** هكذا  
يقع في هذا انه وصراح الجبر **قلت** له وهل قيل ان له ان يفكر بها ماله اذا خاف عليه والجبار  
على الاحتناع ولا ضمان عليه **قال** لا نعم انه قيل ذلك وانما قيل له ان يفكر بها نفسه اذا خاف  
عليها القتل او التعذيب بالعدل لا ماله في مختلف الضمان عليه **قلت** له فان فكرى بها  
ماله ان يكون عليه الضمان على حال **قال** نعم بل لا خلاف اعلمه الا على قوله يقول ان القوة قد تم عنه الغم  
او في موضع ما يصيب ذلك على الاستقلال ثم الماده وذلك يوجب ما لا قوة تجزئه **قلت** له وذلك  
له اذا كان على وجه القرض **قال** نعم على قوله اجاز القرض والا انه لكنه فيه اختلاف لوقوع الخلاف  
وثبوت في المتقاس به **قلت** له فان كان الجبار ارضا ماله هو الذي ورث عليها فاذا جاء بعد  
ان ميرها ريب الماله ماله كمالاً او وزنه غير تسليم منه اليه ولا امره بها ولا الالة تسليها **قال**  
قد قيل بالضمان فيها على اخذت على هذا ماله بعد اكيل والوزن مطلقاً وقيل لا ضمان عليه  
اذا اخذت كذلك قيل ان يكتنه انفاذها **قلت** له فما العلة لقوله يقول انه لا ضمان عليه فيها  
فما يوجب ذلك **قال** لا يوجب في العلة لقوله الا ان يكون يذهب في الما شريك في المال بعد وجوبها  
بافية وانما يكون بغير الالة في يوجب ائمال التبتى بها والالة لا ضمان على المير فيما اذا  
صاغت مريد من غير تضييع منه لها ولم لا تقصر في حفظه ولا اذا جازد في الجبر فيها على  
اصح ما قيل **قلت** له والموجب عليه الضمان بعد اكيل الالة في قولهما بان ذلك **قال** لا يسأل في  
وجوب العلة له الا وجهه ان يكون له ماله يذهب اليها بعد الوجوب بالكيل يتعلق بالذمة واذا ثبت  
هذا صح قوله لان الذمة بعد هذا لم تهر وقد يخرج لغيره ان يكون يذهب في قوله ويرى الامانة  
مضمونة على جازد ذلك قوله نادر غير معمول به **قال** له واما القولين عندك اقوى واصح واقف  
الى الاصول وارجح قوله يقول انها شريك او قوله يقول انها بعد الوجوب في المال تكون للذمة **قال**  
انده اعلم كلا القولين شاهدين ظاهرين في الزكاة فاعلم ان عظيمي قدر كتب على اسمهما في احكام  
الزكاة بجمعة مافي ويتولى النظر من بينهما فابق معاني بل كان ذاهم صحيح وقلبه جمع ولما اتفقا في  
اعمال الخلق لقوله بانها شريك هو الاصح لان الحق في قوله قد قيل انه اقرب الى الاصول والعمل  
به ايجي **قلت** له فان كان لم يجد في جنبه ذلك بعد الوكيل او الوزن مريد منها اليه واهلها او انه  
وجد الا انه حال بينه وبين الاصلاح حادثة لم يكن معاً اتفاقاً او حصة ما اولى المقدمة منها ان يكون  
لعمدة مريد منها ان اخذت منه قسراً على قوله يقول انه لا ضمان عليه ان لم يكن انفاذها **قال** هكذا  
يشبه ان يكون كذلك على معقول ذلك القول وكان الاصح اذا على الحسن من سبيل **قلت** له وعلى هذا  
القول فوضع ما قبل ان يكتنه انفاذها في موضع حرجها شرفت واخذها الجبار واحترقت اذا في  
عليها

عليها المتأخرت وعين ان يكون منه في ذلك حال لا يسعه **قال** فالحال في هذه كالحال في الاولى لانها  
سواء القول فيها واحد **قلت** له وعلى هذا الرأي فان كان اخذها هذا الجبار لانه منه لا عليه  
الصمان **قال** هكذا بين في القول فيه **قلت** له وعلى قايان فان عجز الجبار ان يفتح الباب  
ليأخذها ففتح له واخذها غير ان يملكه ايضا **قال** هكذا يشبه فيه ان يخرج فيما بين يمين ذلك عدله  
على قايان مع هذا القول **قلت** له فان فتح له لغير ذلك فلا دخل عليه وشي عليها فاخذها **قال**  
فما احقه بالصمان لانه ادخل في موضع امانته خائبا لا يقدر على المنع له اخذها على علم منه بانه  
ليس بأمين فكانه جعل له سبيلا اليها وقبل ان يعلم انه يريد ان يأخذها فلا ضمان عليه **قال**  
له فان كان ذلك لغير ذلك لانه كنهه سأل عن ذلك فاعرضه ان زكاة ماله فاخذها **قال** وهذا الكافي  
لزوم الصمان ويختلف فيه على الجبر والصمان **صح** **قلت** له فان كان قد استأذن عليه في ذلك  
فان له ولا يعلم انه هو **قال** يشبه ان يكون هذا موضع اختلاف لانه اذا نزع الجبار لا يدري امانته  
وحيايته **قلت** له ولو نطق به غيره ولا امتداد **ل** هكذا استعدي انه كنهه سواء لال لظن  
في هذا لا يفي المحو شيئا **قلت** له فان فتحه الحاجة لا بد له منها وعليه في زكاه ضرورة ولكنه يعلم  
انه ان يفتح الباب ليأخذها هل له ان يفتح على هذا **قال** نعم والصمان عليه ان اخذها على اصحابه اري  
كان على حاله لم يكن بعد انفاذها ولا التخصص منها باخرها الى المستحقين في الظاهر **قال** له  
فان كانت الحاجة لا ضرر عليه في تركها **قال** من يفتح له ان لا يفتح الباب هنا كذا فانه فتحه وسلم عمالا  
يسعه والنية في التعميم من اسباب الدلالة والاعانة والارادة اخذ الجبار لها اقرى على لزوم الصمان  
له اذا كان التعميم الحاجة لا لا يفتح في جبره من غير منعه ولا يجوز عليه وان لم يكن في جعل المصروفه على  
الاري والنيات هي المنجيات وهن الملكات وكلها دلت على ما نوى وعليه ما نوى **قلت** له فان كان الجبار  
هناك ويراه الا انه ليس معارضة دخول المساكين والمساكين المسكونة ففتح هذا باب له ليدخل فيه  
الجبار وفرقه واخذها فصدر **قال** فاجر على هذا لا يلزمه ضمان اذا لم يكن له جلا فلا يلزمه  
يكن على قدره من المنع ليرى اخذها **ت** له فان كان واحدا للغير ولو كان انفاضا منسظا لها  
وجود اجدوا هذا الولاية حتى يلقا محقق يكون له في التأخير ذلك عذر له **قال** نعم على قوله يقول انه  
لا يجر له اذ اجبره الا في الولاية والمسيرة لا في كل حال لانه يخرج على قول القول بالصمان ولا  
يسمي على قوله يقول يجوز اذ اجبره في غيرهم والفقراء ويجوز في هذا ان يكون على هذا المنسظ  
صمان اذا كان الانتظار منه موجود وكانت الارادة به الخروج والاختلاف به وادخال الفرج  
على اهل الطائفة واما ان كان منسظا لغيره موجودا على الحق لوجوده وبذلك الصفة  
ان يكون عليه الصمان لانه منسظ لغيره موجود في الاصل لا يدري وجوده في الوجود يكون ويجوز ان  
يكون وان يكون **قلت** له فان لم يكن انتفاذا على حال الا انه مؤثرا لغيره حتى تضمنها هذا  
السلطان الجبار وما علمه الباطن يلزمه الصمان ولا خلاف عندكم **قال** لا اعلم ذلك ما قيل انه لا  
صمان عليه ما لم يقصر في حفظها او يدخل فيها ما لا يجوز للشريك ان يدخل فيه في مال شر بكة

بعد از نه و قبل انضمام اداكان قادر على انقاذها فتركه غير مقرر وعلى قوله يقول انها في المنة فهي عليه ولا  
 بحرية ذلك ولا يحرمه فذلك من الزكاة اداكان هذا من الزكاة والكيل **قلت** له وان كان هذا المصداق خيرا لكيلا او ان كان  
 احدا **قلت** قد قيل انه اما الزكاة فليس يتوكل في الاصل بل على الضمان الزكاة ولا زكاة عليه في الماخوذ  
 وما ولد بركة وقيل الزكاة عليه فيما سبق حتى يتوكل عليه فيه الزكاة **قلت** له وكرهك اخذ بعد ادراك  
 حرمه من الخلل والزرع والارض والمخزوقيل ان يداس على غير وجهه **قال** هكذا عندك اذا لم يعصر بين عين  
 تقصير في المصاروف وقرانه **قلت** له وان كان غير تقصير في ذلك غير عذر **قال** قد قيل انه اداكان على قدره  
 ولم يكن له ما يحكمه الا زكاة فضا ما على قوله يقول في الزكاة انها ليست في الاصل بل بشرىك واما على قوله  
 يقول انها شرىك عالم بكل ذلك ويا خذ فالاصل عليه وقول ثالث انه الاصل ولو كان بعد الكيل ما لم  
 يكن منه في الزكاة **قال** لا يجوز للشرك في ابنته **قلت** له فان اعترضه هذا الجاني فقسمه واحذ  
 الزكاة منه وعنه فقسمة له ورسلها ولا امر منه له بذلك **قال** فالجواب في هذه المسئلة كما  
 للواقف ان كان كنه يخرج على بعض القول انه يكون محرم له عن الزكاة وكذلك في بعض الكتب عن بعض اهل  
 المغرب وجده **قلت** له فان خرجها عليه ذراعه فهو بلطال الى شيء من تلك الثمة قبله وانما  
 القيمة كحاصل عليه هل له عليه فيما مع زكاة **قال** نعم هكذا اجاد الاثر بوجود الزكاة فيه عليه فبارف  
 الشيخ ابو الحارث عن ابي عبد الله به ان الاله رفع عن الشيخ في المؤثر رحمه الله انه قال لا زكاة  
 عليه فيه وذكر انه وجد عن غير هذا كذلك في اثار المسلي ولكنه يقول الشيخ ان عبد الله في  
 هذا اخذ على حسب ما عرفت في بعض الاجوبة التي تسجد اليه **قلت** له فاذا اراد  
 ربه المال ان يبيعها ما ولد وفرضه الجمار او عامله ينظر القسمة ليأخذها **قال** لا يجوز  
 له على هذا على غير الجمار ان يبيعها ما ولد اداكان له عليه في ذلك من **قلت** له فان كان عليه  
 في النسخ في غير معيشته ضرر **قال** فليغيرها ويؤيها رفع الضرر ما لم يترقسه لا يتصل  
 الجمار الى الزكاة ظاهرا **قلت** له وعلى احوال يكون في الضمان **قال** على الاختلاف في فورك  
 المسلي واهل الخلاف **قلت** له فان لم يكن عليه ضرر في تركه في مال ولا في امر معيشته ولكنه  
 يخاف الضرر على نفسه وقيل ان تركها له ان يبيعها بخضرة **قال** فعلى ما وصفت فكان خرج  
 فيه معنى الاختلاف في ذلك وفي الضمان ايضا كذلك **قلت** له فان كان يخاف على عياله او على احد  
 من اهل بيته او كان ربا بعد الماس **قال** كل هذا كان غير منفك عن الاختلاف ونجى ان يكون  
 جابرا له ان يقرى بها نفسه فاذا ثبت في نفسه ثبت في عياله وادراج في الاعمال اجاز  
 في الغبر ولو كان في النسب عنه بعيدا لانها ليست له في الاصل بل بالحق وانما هي على  
 حال حال الله والارادة في بيعه المسلمين بالامام او يقوم في الاحتساب مقام  
 الامام في الاسلام ولهذا لم يفر وجه لزوم الضمان من الاختلاف على هذا وانما لا يجب له  
 الخروج من شبهة الخلاف بالادام مع القدرة والو كعم العسرة والارادة اذ حجة له في هذا  
 مقرونة بالضمان صحيح وكانها في صحيح النظر **قلت** له فان لم يترك القسمة لها عند ما

بأخذه ولا لاسهم بعد التوزيع ماله والذي للركبة الاخرى موزاها لا يجوز له ذلك **قال** هكذا الذي في هذا  
بان **قلت** له فان نفي بذلك الاعانة على الجور والظلم **قال** فانه يكون بذلك أمّا ولما لا الزكاة  
غارة باهل الكفاية على ما اذا كان ذلك فيما يدبر به محمولا ولا على ذلك كما لا الا ان يتوب الى  
الله وكونه جمع فيختلف في ضمان استهلكه بعد التوزيع كما **قلت** له فان كان هذا اخذها  
حالة فقره وجازها له او انه اذا هو يستحقها من الفقراء ثم انه لما صارت اليه فداها  
نفسه او غير موطاة الحيازة بالخارج يكون ذلك خلاصا **قال** نعم غير على هذا التسليم  
بالاخر يجوز له ما ذكر اذا لم يكن هناك شرط فاسد على قوله **قلت** له ان كان له في حياته  
ولورثته ما لم يرثه بعد واطعوا رايه ولا يبرها ماله فله ذلك في نفسه لانه ليس الاتفاق  
في امر المعيشة لما لا سجالا المستحق او في الضرر بسبب المسغبة وذوي المترتبة باجور خلا  
في حق النفس من اقتادها من الضرب والقتل وانواع العقوبات على غير الارض في العذر لان هذا  
كله اجبا كما كان في الحياة وازالة الضرر عما قبل الوفاة وكذلك هو له فيه هو مثله من  
العقد واما في ارباب العتق والناس فينصبه ان يخرج فيه في الضمان على معنى الاختلاف على ما  
هذا القول ولا يبعد ان يخرج هذا كله فيهما اخذها لنفسه بنفسه واخذها على هذا جاز له  
فقرح **قلت** له فان اخذها هذا السلطان او الساعي له وفرض على الفقراء محضته لا يجوز  
**قال** نعم قد قيل ذلك وقيل لا يجوز حتى يكون المسلم لها الى الفقراء او عتق او في بعض القول انه ان اعطه  
ورضى به او بالافلا **قلت** له ومما تذكر في ذلك **قال** عندك ان ذلك يجزى لانه ما صارت الجاهلما  
فكانه اخذ الشريك حصته من شركته ولو اخرجها لنفسه ما زاد على هذا **قلت** له قال له في محضته  
الا انه صعبه **قال** كله سواء اذا صعبه بالجمعة والارواح المقتة في الاعانة واهم ذلك القول  
بان ذلك يجزى اذا صعبه ان يبيع الشريك الحصصه وذلك وقول القائل بان لا يجوز حتى يكون المسلم لها  
بنفسه او يرضى به اخرج الا على قوله يقول لانه بعد الجور في المال من طرزالدنة **قلت** له ولما  
في ذلك تقوم بشهادة الشهرة في ذلك **قال** ان شهادة الشهرة كما انها تخرج في المعنى يخرج حكم الاعانة  
وقد اختلف اهل العلم فيها وفي العمل بها حتى قيل في بعض القول في اولوية فكما تحتاج الى العذر  
في سائر الاشياء وبالعمل تقوم بها في الاعانة ويحجب ترك الاخذ بها في امور القضاء على الناس  
فازالة الحقوق وانباتها واما في هذا واما له واجناس شكاه فلا بأس في الاخذ بها وان لم يكن  
احد لم عمل النجها ولكنه يقال عند هذا استفت قلبك يا وابصه ورجع ما يربك ما حاك في صدرك  
فردعه وجناح في هذا المدة نظر وجهه بصري ورفها الصغور الكدر وتلبس بالبليس فوضع  
الشبهات وميل النفس الى الشهوات عند هجر البليات ونزول الرسات وابنه الخوف لاسواه  
**قلت** له فان كان هذا السلطان ما موزا عليها انه لا يجوزها ولا يصعبها في غير مواضعها مما  
ظهر له فيها هذا له اعطيه ان يدفعها اليه **قال** اطع عليه فلا أعلم انه قيل ولا يبين في ذلك اذا  
كان الجاهل بقره ولما قد قيل ذلك اذا كان جاهلا كذلك وقيل ليس له ان يأمنه عليه ما حتى يكون

عاد إلى جميع سيرته **قلت** له فان كان عاد في الرعية ما هو في الصدقة الا انه ليس باهم المسلمين  
 ولا اهل الولاية في الدين هل عليه ان يدفعوا اليه اذا كان اهل مواضع ولايته **قال** لا يبين في فيه  
 انه عليه **قلت** له فان كان يولي بر ائقيها هل عليه **قال** لا يتوجه في النظر ذلك **قلت** له فان كان  
 اها ما عاد لا حسن السيرة المسلمين عليه ذلك اذا كان اهل ولايته **قلت** هذا في الخرج جرح بل اخلاف  
 فلهما جرح اهل العلم وكما الجباية بالحاجة فان لم يجم الملاك ولم يفسر العبد لم يكن له على الجيران  
 جرح ولا يجرى ولا على ولا يجبه اليه اذ اراد ورفع اليه شيئا منها على طيب نفس جاز له ففضه وكان ذلك  
 للدافع خلاصا ولا اعلم في ذلك خلافا **قلت** له والحاجة ما هي وما تأويل معناها والمزاد بها **قال** انما هي في  
 هذا السيرة في الرعية بالعدل في القضية على موافقة الخوارج حكم الكتاب والسنة والاجماع والصواب  
 والراي والبيان على الملاك والذبح العباد بالمعنى لهم عن محاربتهم او جرح بعضهم على بعض احيا  
 لدين الله وامانة البدع والصلوات لشكوككم الذين كفروا السفلى وكذا ما روي العلي **قلت** له  
 ومن يكون الجرح على الجباية بالحاجة **قال** قد قيل في هذا باقيا وبل ثلاثة فقول الاول اذا جرح بل اذا او  
 فتمم الخرج الاول الذي كان له ذلك جازا والاول والثاني حتى يحمى الكورة فاما القرية والقرية فلا  
 والقول الثالث حتى يحمى المصركه واهل هذا ما يقع عليه الاجماع في جباية الجرح له لوجوب دفع الصدقة  
 اليه بل اخلاف واهل العلم اعلم **قلت** له واحذر ذلك الزان في الجباية التي تشتمل على الجباية  
**قال** قد قيل في الماشية والعيون الى سنة واما الثمار في الرعية والنبات الى الحصاد وقيل له  
 ان ياخذها من ظهر ولر كان في وقت الحصاد اذ لا دركها قبل الخرج وعلى هذا فلو قيل ان ثبت هذا  
 في الزرع والتعيل لم يعد ولا يتحقق العين والمواشي لم اقل ان قوله خارج والصواب **قلت** له  
 وقيل ذلك هل له ان يسأل الناس عن ما في اعطاه بطيبة ونفسه اخذ له وروي ذلك كف عنه  
**قال** هكذا قيل له ان يسألهم عن طيب النفس لا على كراه ولا على الباس ولا يعلم والاسلم  
 ليس عليه **قلت** له واذا لم يكن العطاء او البلد وروى الكل في المصروعه اعلم كان تحت المملكة  
 ان يودي اليه باجماع وروى بسا له **قال** لا اعلم ذلك في اجماع ولا انه يجزى له ان يوزع نفسه  
 ذلك له بالدينونة لانه موضع اختلاف في الراي **قلت** له فان سألته عن ذلك سواك  
 الزام وحكم هل له ان يمتنع ما لم يملك المصركه **قال** لا يبين في النظر ان له ذلك لان حكمه ما كان  
 غير خارج والصواب منبج ومطاع وعليه فيما يقضي عليه الانتفاع ولا يجوز له في ذلك الانتفاع  
 ما كان ثابت الامانة بالاجماع ولو كان ذلك ما اختلف فيه في الاصل ولا اعلم في ذلك القول لاختلاف  
**قلت** له فان كان قد جرح عليهم احواله يورثوا الزكاة قبل ظهور هذه ان يجرم على احواله  
 له بالحاجة بعد ظهوره **قال** قد قيل في ذلك يخرج ما وده على القياس له اساس على حسما  
 قبل في الزرع ان له اخذ زكاتها ولو ادرك ما بعد ظهوره في جنايرها وكان ذلك وهذا في  
 حكم النظر سواء في معنى الحاجة ان كانت الجباية بالحاجة لانه كله لم يحجمه وكانه اكثر القول  
 ان ليس له ذلك وما اعطاه وطيبة نفس شيئا جاز له اخذ له واهل هذا يخرج على قول من

يقول



يقول السنة في العيق والمأشية وفي الزرع والفرار الى المصايد **قلت** له فان جئني انسانا على غير المحاربة جبراً  
كيفية **قال** قد قيل انه يصير يدكر عدداً للجباية المفسدين في المرض وهذا صحيح ولا تعلم فيه والفقول  
اختلافاً وقد مضى والقول في الجباية ما فيه لا في الباب مفتح **قلت** له فان فرق ما روي في  
جباية الامام الا انه عليه ان يدفعها اليه هل يجزيه **قال** قد اختلف في ذلك فقيل يجزيه وقيل لا يجزيه والقول  
الثالث ان يطلبها الامام كان عليه ان يسلمها اليه في ارضي وان لم يطلبها فقد مضى بسببه وقول رابع  
غير يجزيه ان ذلك لا في نظر الامام فان سلمه ولا اخليه البدل **قلت** له واذ اكره الامام في السر وقصر الكفاية  
وذا وعبر على حاله ذلك ووضعها في موضعها اعطيه ضمان ام لا **قال** قد قيل انه لا ضمان عليه  
وقيل عليه الضمان الاول والصحيح **قلت** له فان علم هذا مكفره من علمها ما خرج به من الولاية الى  
البرادة هل له ان يورث اليه الزكاة ويبرأ منها اذا لم يكن ذلك مشاهراً عليه **قال** ان هذا يختلف  
بالاى فيه في اباخته ما صح معه عليه ان يعمل فيها بالباطل هل له عليه على هذا ان يورثها اليه  
لا أعلم ذلك ولا عليه على الاختيار وقد مضى القول بالحكم على سبيل الاضطرار والاضطرار في  
ذلك واعلم انه متحقق له القدر في ان يورثها اليه عليه ذلك على احتساب الجاهل في له  
بذلك عند من يعلم والناس كعلمه من يتولا في الظاهر بالحق لئلا يحل الجاهل بالباقي على امر مسلم  
في الظاهر فيجب ذلك بنفسه لا الاجل له ومما طوبى بها واخذ بآدمها في نفاق بالامتناع في  
السر على نفسه او في الجهر على دينه اذا لم يتفق في الظاهر جواز سر ذلك له اوله يامس في السر  
على نفسه كان هذا في كل الرجل من على الصحيح موضع ضرورة وجبر وتقية وقد مضى والقول  
يستدل به على حكمه **قلت** له وليس له ان يورثها اليه السبل على هذا ان يمكن ان لا يورثها اليه ولا فعل  
مختاراً فلا يبرأ ولو ظن ان ذلك فعله بها لا يكره ولا يمنع ورايها اليه **قال** نعم لان النظر لا يغني  
من الحق شيئاً وعليه منه التوبة ولا تعلم في ذلك اختلافاً **قلت** له وهذا وجه في ان يعمل له في  
الجباية له على هذا الحال **قلت** له لا أعلم ذلك له في الحق ولا نظر صدق واذا كان لا خلافاً فيه لا  
يجوز له في يورثها اليه على غير المختار او ما اختلف في ذلك على الجبر في موضع التقية فكيف  
هذا كلاً لا رخصته فيه على حال في الاختيار ولا على الاضطرار بل خلافاً اعلمه **قلت** له فان كان  
فعل ذلك جاهلاً او مقاهلاً لا اعذر له في الحمل ولو كان لا وفي الحمل في الجمل معدوم ما احتج الى  
العلم وكان في الجملة راحة عن العقب في التقيد بما يلزم والعلم والعدل اذ كان في تزلزل الموازن والركاب  
المحارم حجة للجاهل في دينه بلزوم ذلك له فيمكنه ذلك في انفسه شديد المحال الا ان يكون هذا  
ما يشد المحال ثم وما يخرج في الصور والمقال القول بانه لا اعذر له في مثل هذا على الجاهل  
بيان الحجة لقيام الحجة وعليه الانابة الى الله بالتوبة لا خلافاً فعله لانه في محال هذا كواقع الجاهل  
الا ان يتوب الى الله ويرجع واسد الخوف بفضلته **قلت** له فان ذكر هذا الجبر او العالم له على  
فعله ففعل وثاب الى الله وجبر وظلم وبغية وعشمة هل عليه ضمان ما اخذه والناس  
على سبيل الجباية للزكاة جبراً **قال** قد قيل ذلك فيما يكون من ذلك العباد ويختلف فيما كان لله

المحال الاول كشيء من الحاجة  
والثانية لا اعتبار من محال  
في ذلك اذ كان له وعرضه  
له لا في ذلك لا في الجاهل



اذ كان محمداً خاتماً للنبوّة تجري مع التسليم وقبل لا تخبره **قلت** له وكذلك في القضاء لما صنع وحقوق  
 الله سبحانه **قال** هكذا قيل لا الخ **قلت** له وهو يوجد هذا القول في كتابه المسمى في الاثر تجري  
 النبوّة عن الله في هذا **قال** فبقيل ان ذلك يوجد عن منازله وكذلك عن موسى على ربه الله القابل  
 بهذا القول في قوله وارحوا انه يوجد ذلك عن ابي عبد الله وانه في السنة احده شاهد عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم **قلت** له واذ الرية الضمان للعباد والركاة وجباية ارضيهم لما على حياته  
 هذا بجملة اسم العارفين في الركاة اذا قاب الى الله ورجع الى الحق **قال** فليس له يشبه الخ  
 مع هذا الاختلاف واكثر اقل ليس في الركاة بمعنى العزلة نصيب حتى يكون لزوم العزلة له من  
 غير قيد **قلت** له والركاة فوجد في الركاة **قال** فبقيل ان ذلك مما يختلف فيه اذا  
 كان قد صار من عليه ديناً بعد استملاكه اما **قلت** له فان اخذها على وجه واسع فبقوله  
 له ان يورثها فيما لم يملكها **قال** هكذا قيل وانه لاكثر القول كذلك وجبنا في المأثور عن الشيخ  
 المشهور ابي سعيد رحمه الله **قلت** له وذلك حتى في ثمنه اذا كان اخذها جالدة فبقوله **قال**  
 نعم كذلك قيل ولكنه يخرج الاختلاف والقول على بعض القول بالمتنع له وذلك **قلت** له وكذلك  
 اخذها في جالدة في سفره هل جالدة في وطنه اذا كان غنيا **قال** هكذا قيل لانها ملك  
 له ولكنه غير خارج والاختلاف على قوله يقول لانها ليست له بل **قلت** له وهل لو ارثه  
 ان يرثه اذا صرح معه جالدة ولو عي وكان عليه والظلم في الجبايات للناس في الزكوات وغيره ان يورث  
 ذلك المالك **قال** اذا احتل ان يكون قد خرج وذلك بوجه لم يكن على الوارث ذلك ولو صرحه الوارث  
 في بعضا فبقوله يخرج في بعض القول انه ثابت في المال كما صرح عليه حتى يصح وجه التركة منه له  
**قلت** له معان لم يصح له الخروج واليهما من الحياة ولا احتل له الخروج منه ان يكون في المال  
 على حال **قال** هكذا سير في ما يكون وذلك للعباد من متعلق حال انه يكون في المال بمحكمة فيه  
 ومختلف فيما له ان لم يوص به **قلت** له والعلم الموجب للصحة في هذا في حق الوارث من  
 كونه يتأدى حتى تقوم به حجة في ثبوت ذلك المال **قال** فالحجة تقوم في ذلك بالعلم من حجة  
 المشاهدة والشهادة والاقراء والطباق على الكلمة التي لا يسع الرد لها ولا الشك فيها ولا  
 في الجمل لما ارثه الوارث على الموروث في حجة هذا جملته وبالواجب هذه الارجحة تقوم عليه في حجة  
 موضع حجة **قلت** له فالطابق على الاكتمال هو الشهرة **قال** نعم هكذا قيل كذا ردا  
 وذكر في المأثور عن الشيخ المشهور ابي سعيد رحمه الله **قلت** له الشهرة حجة كما ان  
 المشاهدة حجة وكما ان الظن حجة وكما ان الشهادة حجة في هذا وامثاله **قال** بن هكذا  
 قيل في هذا سبيل او فوم فبقوله فبقوله دليل في المضمر قوله وانه لقول الفصل وهو الاول  
 اذا كانت شراً فحق وعلا ليست بدعوى ولا باطل في حجة الاصل **قلت** له وتقوم  
 بها حجة عليه ولو لم يدركه في وانه **قال** هكذا قيل ولا اعلم فيه والقول بالاختلاف **قلت**  
 له فان شاهد هذا الوارث فوجد اطباق الكلمة على هذا الذي هو الرية انه قد كان الجبار

ساعيا وله لذلك نجاسا تقوم عليه بهذه الحجة بلزوم شق فيما ورثته منه **قال** لا يبين في ذلك لاثبات  
 الجباية على وجوه راجعة كلها الى وجهين في الحكم وجه بلزومه فيه الضمان والثاني على العكس والضمان على  
 صريحين في ذلك احدهما منه والآخر للعباد وقد يكون في هذا **قال** وهذا ما لم يصح عليه شق ذلك فيما اذا  
 امكن فيه ذلك كله وكان لا اله الا الله غير محال كما كانه موضع احتمال ولا تقوم الحجة على الوارث بلزوم شق  
 في المال يجوز على هذا الحال لا لا نقول بالقطع على انهما الضمان له واشباهه في المال لا يخرج الاعلى نظر المطلق  
 في هذا والا حكم في الناس وان كانا على محل النعمة لا تجري في هذا وامنا له على الظنون وان كانت ان تكون  
 كثيرا ولا امور صوابا **قلت** له ولو صح عليه بالشيعة او غيرهما لزوم ما لم يرد من ذلك الزكاة والعباد او لها  
 مع الجميع الا هو اعني الوارث فلا تقوم عليه الحجة لقيامها مع غيره وعلى غير **قال** هكذا احد قارى على  
 حسب معاني ما جاء في الصحيح من ان المسلم راو في الاستقامة **قلت** له فان صح عليه معه بالشيعة  
 انه اعمالى الجباية على وجهه بلزومه فيه الضمان **قال** قد يكون للضمان الزكاة والعباد او لها واما  
 لم يصح لها او لاجدها على هذا كان في المال كما يجوز له ولزم ان لا يكون احد الوجهين او انه لما فقد بعض  
 القول لا يعرف به الحكم في كل وجه منها اذا لم يصح له الخروج مما صح عليه احواله الخروج مما لم يرد  
 لم يحتمل له فالنظر في ذلك **قلت** له فان صح عليه الضمان مع الجباية به والعباد له لم يحتمل معه في الخروج  
 منه بالقطعة ملازمه فانه فيما معي ان لم يصح تو بتبعه لا يكون على الوارث في المال لذلك **قال** هكذا  
 بين في على حسب ما عندنا في اوجه له الخروج عن المقتل ونعاش في مقدار ما يمكنه فيه الوفاق مع ما صح  
 عليه باق في انما يت عليه هذا في جزو الوارث او في ولايته فعلى ما كان يكون حتى تضع توثيقه **قلت** له  
 وذا شهر عليه معه الدخول فيما وثقت عليه الحقوق وقبلها ولم يرد له الخروج منها ولا قامت له مع  
 وارثه هذا بالترك لما دخل في حيزه في الخروج والقضاء لما عليه قبل موته في قوله **قال** لا اعلم ذلك  
 ولا يبين بوجه الاحتمال وحكمه في الظاهر عليه فافرقا للمبدأ عليه ما صح عليه الدخول فيه وعليه ما صح  
 للعباد عليه على حال مختلف فيما صح ودل عليه عليه لانه يلزم الوارث اخراجه وامال له لا اذا لم يرد  
 به وقد مضى القول في جميع ذلك **قلت** له وكذلك ان مات بعد الخروج منها قبل ان ياتي عليه المدة  
 ما يحتمل له فيه القضاء **قال** هكذا عندى **قلت** له فان كان قد عاش بعد الخروج منها وطا ما يمكنه  
 فيه القضاء ولكنه لم يصح له الخروج له وقد صح عليه معه الاسراف في امواله والتمادي في مغبته وانه لا  
 يتورع عن شبهة ولا امر مدحرج وقبل ان يخرج الديات هل له محتمل في الخروج **قال** لا يتوجه لي في  
 النظر فيه الا انه اقرب على هذا المذهب لوجه الاحتمال الخروج له وذلك **قلت** له فان كان قد  
 بار منه التورع بعد الخروج فقد راكس فيه ان يقضي ذلك ثم رجع فارتفع عن غير حاله في هذه في الآخرة  
 لذلك محتمل في قوله **قال** نعم كذلك يقع لي في ذلك **قلت** له وهل لو ارادته عرا اخرج فصح على وارثه  
 الساعي في انه يخرج من الجمار ما جاء به الله **قال** نعم الا ان يكون خروج الجمار نفس التوبة لمعنى  
 الاستحلال ويكون هلاكا فانه يخرج كذلك لا يخرج وكذلك كان في يد باق فعليه الى اهله **قلت** ه  
 فان لم يرد له ربا انكا يجوز له به يكون في حقه **قلت** له فان صح عليه انه باق عليه ولم يحتمل له ربح

الخرج منه **انما قال** فاما في الحقوق يكون وليس لوارثه الا فضل ما بعد وصية يوصي بها او  
 دين **قلت** له فان كان له لا يفي عليه **قال** فليوزع المال بين الغواة كل على قدر حصة **قلت**  
 له وقال المذموم اخرج المال اعدادا في ذلك لا في فضلها وقيل بعد ما بالوصية شئت وعلى  
 قوله يقولون انما في المال اذا صرح وان لم يصر به ايضا **قال** له ووسع الوارثان لا يفرض شي من ذلك  
 اذا رآى انه لا يملكه والمال شيء او انه يملكه او انه اجرة السلاعة في تركه **قال** فانه يكون على هذا  
 واجل الخلق عند ذلك على الخلق ان لم يكن له وصي ثبت له في الحنفية في الظاهر وصايتة ان لم يوصل  
 ارباب الحقوق فنفوذهم بعد ان تصح وتثبت في المال عليه مع الطلب في ذلك اليه او يخرج في اللزوم  
 على الخلق القيام به ثم لا يملكه او اذا قدر وكانت المقدر له على ذلك بنفسه او لم يقدر له ويجز  
 له ان يستعينه في ذلك به وان لم يكن حاكم او كان فخرج فالقضاة جماعة تنوب عن الحاكم وعليهم القيام  
 في ذلك في حال القدرة ومضى قام البعض على الاخرين في القادرين ولا يلزم ذلك ولا يقدر  
 للمزوم غيره ممن قدر ولا يعذر وقد يعذر من لم يقدر وكل مخصوص في هذا بما يخصه وقد روي  
 ويجز وليس هذا اللزوم عند العجز والبالا واجب مع النقية والخاص مع الحق على الدين ومن  
 يخرج عن شيء فغير مكلف به والمراعاة بما له وموكل في الظاهر الى مقاله وبالعذر اولى من عذر  
 المولى ولا يعذر له في محامدا ولا مفضل **قلت** له فان جحدت في ريعه يورث ارباب المظالم ولم  
 يقدر على ذلك فادار الناس بحيلة فاجاله يكون والى ابن عصبه **قال** قد قيل انه يكون موقفا  
 حشيشا او قيل انه يكون للعقل وكلها قول المسكين **قال** له وفي جرد اقله جردا في ماله  
 على ان يصلح وجعل له اجرة معروفة معلومة ماله وشرط عليه اخراج الزكاة ولو كان ذلك  
 في زمان السلطنة والحرس واجبة العبد عليه موجودين زمان صلاحه المال بين هذا الرجل  
 ما يجب عليه واخرجهما على الوجه الجائز ايرضا قال له انه اخرجها كذلك **قال** هكذا بين في  
 انه يير اذا كان ثقتا وكان مأمورا **قال** له وان لم يمساله انه اخرجها او لم يخرجها **قال** لا  
 اعلم في معنى الحكم بالاخرى انه يير حتى يمساله فيعلم انه اخرجها الى اهلهما ويكون على معرفة ذلك  
 كله مأمورا والا فلا لا فاما مع معرفته وجوبه عليه حتى يصح له وجبه منها وبعد لا بعد  
 في الجائز على وجه الظن انما نفع به ان لا يكون عليه شيء بعد اذ لم يركب ولا رسول عنها  
 حتى يبين له بعد الف باقية بعد عليه على هذا اذا كان المأمور على ما بينت لك انما **قلت** له ان  
 لم يخرجها ذلك قال هذا الجرد على الوجه الجائز ان يكون على صاحب المال بعد **قال** هكذا عندني  
 انها عليه فانظر في هذا وتدبر وايا اولي المسالك جميع ما رسمته لكم في السؤال والجواب  
 فاني اخلصته كذلك تقريبا للافهام ولا تأخذ منها الا ما وافق الحق والاصواب وانما اعلم  
**مسئلة** ومنه ومن يكون راية العدل في زمانه يوم زوال الخو في سلطانه هل على  
 ولعانة على حياته ان الزكاة والناس جبرائلا حانية ولا رضى في اهلها كخرج في ربه ام  
 هذا شيء لا يجوز على حال ولا تدر من فعله ابد الخامة في الدين امر هو ما يجوز ان يتحققه

الراي

الرأي بالإباحة فيجوز في قول بعض المسلمين فاني فيه النفس الخاصة ثم يلي به والاداء المخلص بالخروج  
 مما دخل فيه فان كان ذلك فافدي بوجه عليه **قال** فتقول المسلم انه ليس له ان يجبي على الجبل ولا يجبي  
 فان خالف في غير هذا وغيره الى الجبل ما قدمه من غير ما فعله في الجبل والاعور خرج من العدل في الجبل اذا اتى  
 في الخلق ليس له بحق ولا جمل في الظلم على كونه لملكه والحرام في دين الاسلام ان يكون مائة العدل  
 في قول احمد ذلك الفضل لانه والجور شرعا فلا يجوز فيه الا ان يكون مائة الكفر قطعاً ولا يصح ان  
 يكون عادلاً في جوره كما لا يجوز ان يكون عادلاً في دينه او جاز في مثل هذا لا يجوز في دينه ولا عمله في  
 رأي ولادين كذلك انه لقول مختلف في حكمه بوجهه ما فيك فمع عنك لما في مثل هذا والاجتزأ  
 فان الجباية على الجبل واجبة نوع من الظلم فان موضع العذر لمن في مائة كالمسلم به جمل ولا يعلم في  
 دين ولا رأي بعد قيام الحق عليه بحماها في صفة ما أدته اليه في حياها وما لا عذر فيه لم اره او رضى  
 به وظلمه فكيف لم يفعله او لم يوافق عليه او اعان بشيء فيه انه لا يجد من يبيد مائة بما لا ر  
 على تقدير في رسمه ولا بد للجمع والمناسب اليه ولا جمع ولا فاهل ذلك من راد ذلك اما الصالح  
 فهو على امره من هو لا يعلم بلع اليه ما هم به وعليه ان يتبع لهم مع القدرة فان قبلوا ولا افاضل  
 وان لم قبلوا صر في يد مائة ومع روال الولاية يتبع والامانة قبل ان يعجز مائة والاصرار  
 على اطله بتر في حاله ان يعطي الحق من نفسه او له صلاحه ولو سوله والمسلمين حراً  
 فجاز قتاله ولو لم عليه ان لم يوصل يدونه اليه حتى يغني عن الولاية او يغني روجه على مائة من  
 البغي في يدونه وانما تلك ما اذا لم يعجزه الاوان في القول على مكان في المصلح وهذا العدل شرار  
 في هذا امره على ان ياحده بالمسلم عليه في جبره وخصامه والجور ما يكتفي في اعادته فمن يكون من  
 الكفر جباراً وقيل في وانه علمه يكون في مكانه لان المص وحوان كانه اظهر من ان يجبي على احد  
 والله على خفيته في ذلك **قال** له فان جبي صدقة قوم بغير حاية لهم مستحقة لا لك او بحما  
 او جاهدوا بعد ان مضى عليه هذه الازالة في الاصل فوجدوا هذه البلدة التي جباها منهم مائة ومائة من  
 ما الذي جعل عليه فيما ربه على هذا امره في ذلك **قال** قد قيل ان عليه فيما اخذه وهذا على وجه  
 الاكره ان نسمي في ما سبق في يد هذه في الاصل الامر يكون ببقائه في حكم الامر والا  
 فالقول كما يلزم في الحكم ان لم يقدر على رجع في موضع الانتهاء كما اذا لم يجز به شطاً في روجه فان استحل  
 الاشئ عليه وبعد التوبة الى الله تعالى فيما انلفه قبلها في كثر القول الاعلى حاله فانه ما يتجمل في الرأي  
 في روجه وبعد هذا وليس المحرم كسبها فانه لا بد له من يورده الى اهله متى امكنه فقد روى عنه  
 منهم فاني صر فيه لمقامه يدفع ما يكون له على ربه او يعلو الحكم والاذن باذنه اليه متى امكنه  
 فقد روى عنه فان خصه الموت قبل الخلاص وصله به كما يلزمه فان ربه هو له احد قبل ولما  
 يبلغ الى حقه فليورده الى داره انه لم يجز روجه ما يجيله الى غيره حتى يوجه اليه مجال على  
 الخصوص في هذا والعوم فيها يكون له مال وواحدة من على ربه او ربه فقير واخوته الحان  
 يكون في تسليمه اليه انما كان عن تيسره على اخذه منه بالباطل لكي يبدله اليه عن رضى في

اذا جده فانه ما يلزمه والاشبه فلا بد وان يخرج فيه معنى ذلك **قلت** له وهو يقوم بما يكون لغايب في  
هذه حق مقامه في نفسه حتى يجوز ان يدفع اليه في يد ابي او في صغاه وهو عليه **قال** ورواه  
فيه او اوجه او وجه الحكم فليخرج اليه ان لم يكن له فيه قيام من نفسه في نفسه تعالى فيعلمه والنفقات  
من قبضته له ولا انا الذي يوزن حتى يجد في الخلاص سبيلا وقد مضى القول في ذلك **قلت** له فان لم يعرف  
قبضته من هذه الدلالة ولم يبق بعد ذلك من البعض دون الكل في الروح في ذلك **قال** فليورد ما عرفنا  
فيما لا يصح لم يعرفه ولم يصب معناه احزم منه شيئا فليس عليه له شيء وكفى في مثل هذا بالديونة  
لا بد ما يلزمه وحول غيره متى صح معه فقد رتب عليه خلاصا لم يرد له حتى يصح معه او غيره من  
يكون في منزلة الحق له وعليه ان ليس مقررته فيها لم يذكره الا هذه ولا بد من حجة من قبضته مع صدق الرجوع  
له في ثوبته ان لا يواخذه الا لا يقدر على ذكره من ذلك **قلت** له فان عرفه في نفسه من الا انه غاب عن  
علمه لم يقض به ذلك من هذا وعلمته معرفة شعبة ما قبضه كيف خلاصه ولا انه خلط ذكره ودفعه  
الى السلطان الذي لا يرد ذلك ان يكون ضمان ذلك للفرق او لا اجل اختلاطه واجل قلته معرفة نفسه  
على اهله كان هذا الحق في شيئا او فقير امسافر او حاضر **قال** ان اهله لا حق به في مقدار  
او لم يعرفه فهو لم وليس في خطه له ما يلزمه منهم فيجعله في غيرهم والغيرهم او لا يصح  
به وحده وان يخرج عن الملك ودفعه الى السلطان لا اعلم ما يجزله هو في صغاه ولا بد له وان  
يخرج مما دخل فيه بما يبرأ او يصح معه السلطان قد خرج منه بما يحيط عنه هو غير المتأثر  
الماضي في موضع استحواله فانه على وجه لا يسقطه شره عليه فيما لا يقدر على زواله ان  
يعطي في غير ماله كل واحد ما يلزمه له في حقه او مندر او ما يقع عليه التراضي في شيء في موضع  
جواز ولا لم يعرفه فانه لم هو فليخرج فيه الى القوي له خوفا لانه قد خرج منه بما لا  
شك فيه وليس عليه في ذلك الا هذا وليس مقررته في مثله غيره وانما يرجع له من قبضته فبما زاد  
في علمه تعالى يخرج به ان لا يواخذه به مع الديونة بالاداء لما قدر له من حق غيره متى صح معه  
فامكن ان يورديه مع القدرة او يورث على ذلك مع **قلت** له فان كان هذا المتوكل قد استغنى  
باحد يساعده على هذه الحماية وقبض منه ما قبضه الرعية والاداء للخلاص حيي المأمور  
او مات هذا لا يؤثر في المأمور انه قد قبض من فلان كذا او من فلان كذا امر كيف شئى ان  
مات المأمور بخلاص الامم في ذلك **قلت** فان اطار الخليفة لصلاح طاهر لم يرد دفعه مع امره  
في الواسع ان لا يكون عليه في بقدره حرج ما لم يعارض الاحكام بحكم يمنع والعدل حاجيا  
كان العود في مستأقلا في نفسها ولعلها دور الشبهة المأمورين على صدق ما يقولون في  
مثل هذا لا يستويان بل يحتمل معنى الاختلاف في جواز قبوله في غير الحكم وان لم يضع له  
الاداء بعد ظهور الحجة فانه لم ان لا يكون لقوله موضع في الاحكام ان كان لم يرد  
القبض بالرجوع الى اياه فيقبض في الحكم او في له ان يصح يوما فيه والا يبق في المحمول به فانه  
عليه لا يلحقه ما فيه والامير لا اختلاف بالاراي وان تقدر فيه بشي وقد صح ان لم

وليس فهم ولا اقل له في قسمه الى ما قالوه واقربا به وان وقع الرضا على شيء فيه فيما بينهم جاز ولا  
فالامر ارجع الى ما وجبه الحكم وان كان قوله ذلك وقبله القصر منه له او معه فهو لفرقه به ولم يحز  
ان يدفع على الغيب في مثل هذا فيرد عليه لانه الحق فيها في يد به والم يصح كذبه او يتم فيه الحق بنحو  
والا فهو كركه ولو كان في السيرة كما ذابا **فان** له فان كان على يد صغيره والامر لم يره هذا  
البلد لانهم قليلون الا ان لم يعرف كره ليدلوا كره لغيره والمأمور بالحماية فربما في الوجه في ذلك  
هذا الامر هل في ذلك قول ان المخلص للفقراء على هذه الصفة **ام لا فان** قد يصير القول كره  
لما فيه به يستدل في حق من دفعه على مقدار له ولم يصح معه هو انه يرجع فيه الى الترتيب  
ولا بد له وهذا في الاصله واجهله ولم يفرقه الحق فيه وعليه وهو الجور ولم يصح معه  
ان له حقا في ذلك فلا شيء له ولا فيما يكون على خلافه من غيره ولم يعرفه فهو وليس معرفة  
ربه ولم يرجع ان تقوم به الحق بوجوه فخره جاز ان يكون للفقراء على قول لا يعلم حاله فان  
كأما يختلف في جوانبهم غير ان لجان على الاكثر في القول والعقد في ذلك **فان** له فان  
كان هذا المتولى لم يرجع احد على تسليم الزكاة بل سألها فقبضها بلا جبر له يخرج في ذلك  
**فان** كان على يد اموال الفساد بحال لم يبق في الحال المبدله فادرك في البلد على غيرها  
والعقد او لم يركه عليها من اهل الظلم والعناد فلم يؤمن في الاقتناع على الاداء  
ليس له حق على الفقراء واما لم يصح فيما يردى اليه من السؤال واما شبهه فيخرج فيه  
على معنى الصواب في صريح الاثر ويصح النظر لانهم المحرم لما فيه والاختلاف في  
في باطن الامر فهو ان ضمن المتولي والسلطان ومما في ذلك من الاعوان لعدم الرضا  
في بذه لا لهم لو خالفوا رايهم لما دلوا فكيف لا يكون كذلك بعد اخذ ما هذه المعنى من جاز  
منهم وان من مشروعه ولم يحج على المنع كونه له لم يصح في قبضه لما يدفع اليه على الرضا  
مخرج رضاء في حاله وشيئا خالص ولا لما سئل عليه من الناس ولا احوال كما  
مفوضا بعد معرفتي ذلك **فان** له فان رعيه اليهم فووض في سلطانها بالظلم لغيره  
فان في البلد الذي لا يعلم ما هو وان يقتصر الزكاة واهلها ما خسرهم بما جاد فيه ولم يسأل  
احدا هل عليه في قبض ما يسلم اليه على هذا شيء **ام لا فان** نعم لان في لسان حاله ما يكفي عن مقاله  
فان لم يخرج عن ردم ما ياحد لا على الرضا من اهلها على هذا واهلها بعد ان تزل في منزل ولا يكره  
يوعى على من يخرج اربا حقه بسبب الظلم في نفسه او اهلها انفسه عليه او يسببه اليه في قوله  
القدرة على ظلمه وسلطانه الذي لا يراه او غيره الا ان يصح له على الخصوص مع علم اليه او العموم  
في جميع البلد لانه لا يوجد المجتمع بشي على حال في نفسه ولا مال ولا يرفع اليه او يحسن بظلمه  
فان في الامر من عليه ان ضمان بعد ما سلم اليه بعد المعرفة لذلك **فان** له فان هو لما وصل  
اليهم قال لهم ان لا اخرجكم على تسليم شيء من اعطاني شيئا احذرت به رضاء والاولا لثاقبه //  
نفسى ما يصح ولا ارفع عليه الى ما في ابداء المزمع فيما يقبضه على هذا مخرج فعده اليه **فان**



بيان صناعته

ثم في حق علم القدرة عليه معرفة ذاته او غيره من غير تقدير بل انه على هذا حاله ظاهر الخيانة فلا يوم في مقالته  
ما لم يصح له ما يدعى صفة مع ولم يدفع اليه ذلك ولا الاطلاء ولا الضمان لانه وحده الاعتراف بخلقهم  
الى ان يظهر من الايمان ان لا يقرب من متع شي من الضرر ولا بالشيعة عليه مع السلطان وان ضم على قوله  
فاغلب على نفسه في الايمان لم يعد في محل التهمة تارة لم يخرج عنها ولا يوم من هذه الغيرة او يمكن ان يكون  
لكل امراته دار معية على امره او يصح له ذلك **قلت** له وكذلك ان قصده احد ركائنه يعني سوال المسئلة  
بجانبها عليه الضمان والخلص فيما قصده على هذا الامر **قال** قد مضى القول في مثل هذا ما يكفي عن عبادته  
في هذا الموضع فان تردد النظر فيه فارجع اليه ما تقدمه محله في القول واضح المعنى والمورد على ذلك **قلت**  
له فان كان هذا الوالي لما ان وصل الى البلد لم يذكر لاهلها ما جاد به وكذلك الخافي الا انهم خافوا من غيره وعرفوه  
فصنع معهم فيكون عليه ضمان ما يدفع اليه خوفا منه او يرفع عليهم او ان سلطانه على هذا الحال **قال**  
ثم على هذا حاله نعم جملة عماله فهو من يثق عليه رعا في يديه ومتر من التهمة ولم يقدر على  
الاجبة الاعلى الى صولان لم يخرجهم بالذي اتاهم فيه فلا وصوله اليهم بشله كانه موجب في جوره بمعنى  
التي سلكهم في تاديبه بالسر لم يتكلم وكفى بظهور جادهم فيه والارادهم معنى عن ابدانه لفظا في مثل هذا  
لو اذ لا في بيته في ذلك **قلت** له وواحد يده هذا العامل شيئا ملجأ به اهل ان يرد اليه او غيره  
ان اتلفه من يديه ولم يقدر على ان يعدل مع معارفه **قال** اما في الشيء نفسه اليه هو ما يختلف  
في حواره واما غير معلى رومه فلا اعلم ما يجوز **قلت** له وعليه ان يسئل مع القدرة الا هل **قال**  
هكذا الوجه العدل فيه ان عرفهم والاصاري يديه يجوز ان لا يعرف في الفناء ويكون ليست الخصال  
فيجعل في غير اليد على امره ارجاء له كذلك انه لقول فصل وهو بالبر والى ان كان قد قيل فيه بالمتع  
وردا لا بالاجبة اكثر **قلت** له في لار كرا تسع من الجباية واحدة الجباية او لم يكن مولى العدل جبر  
على غير الخاية فلا يخرجها والمراعاتها على ذلك **قال** نعم لانهما على هذا الظلم في قولها اعم فلا اوتي  
في نفسي ارجاء في الجواز ولا ارجع بالسر له بطريق الا باحة فوسع في ركائنه واراد فيه على جواز  
المعونة عليه خلافا للمسلمين اجمع فاكول المنع في الدين عبر سبل المؤمنين والحق احق المنع و  
الباطل اولى به الذي وضع وهذا لا شك فيه انه لمع الحق في شيء وما عدل الحق فلا يخرج له الباطل  
على حال لانه بالعدالة الا الضلال في بقى قوت وفي الخلال ما يكفي عن الجاه لم يرفع وفي العدا يعني  
عن الحق من الشيع والافلا عند لم جاعل في القول ولا بالعدل يعلم ولا جبر في دين ولا اري فاعدا في  
اجازة بالسر في الحق مجاز في هذا وسيرة فاني اخشى ان يكون من الضالين والعباء وادبر ذلك  
**قلت** له وعلى هذا ظلمهم وجور عليهم فيما جبا به منهم مما فاجاد اليهم وقال لهم اني جيت  
ركائكم وانا غير مستحق لذلك يعني فظما وادبر منكم المودة اليكم في اذ البراءة بعد هذا القول ام  
يجتاج ان يقول اليهم اني جيت زكوا ظلم ظلمكم وجبر وبقيا عليكم ام **قال** فقولوا واحد  
منها على اذنه ما يكفي عن الا انها لغز وان كان لنا في اوضح من الاول لفظا وما كان ذلك في حق من  
عرفه من اولئك انه عليهم وما يكون وفاته او غيره والا يحتاج في غير بعد بقر ومه الى ما به

يعرف القول



يعرفه القول فتكون البراة فحقه وبعد المعرفه لا يظن بان على بعثه اليهم واووه فيهم دور حياه  
والعمال اوانه لاشي لم على حال وبعد المعرفه فخير له ان خلهما من جور من على الصلح ليعتقه ولا في حياه  
مفرد فخير به فيما تلقى من شئ يلزمه عنده لا في ما يلقى في يد يموله فانه لا يدخل على هذا فيه وكان على بعثه  
فليس شئ يلقى حال ومختلف في برآئه ما يكون من الحياه المفرد ونفسه قبيل قول في حياه في ذلك  
له وان ظهر الادوار اول اجله يسلموا اليه واموالهم ما يرضع به عنهم شر وعاجل ضره وهم بحاله يسلموا  
ايجز له ولا عليه شئ من صلاته يسلم اليه على هذا والله **قال** نعم قد قيل في حياه له فلا شئ عليه  
وصمانه ولا الله ولما ذكره على جوارحهم فاخذهم لا على هذا ما لم يقصد به التقوية لاهله وهو المعنى  
على ظله فياجتبه لسوء الادارة ما هارثه دون ما يكون به وصمانه ونزوم عنهم لان هذا الادوار في شئ  
وسبها والمعرفه لا لا يتحقق على هذا المعرفه بالخبر في ذلك **قلت** له معجز من يديهم عليه فياخرهم  
به ويحكمهم على تعجيله خوف عليهم في تاخيرها او تركه من دفع الضرر بربان على ابدونه في رخصه **قال**  
قد قيل في هذا انه مما يجوز له وليس في النظر فيه على هذا الامر لما فيه من الاجتنان لهم في يد له على حال  
خوف على النفس او ارا على المثل واجازكم فلا بد وان يجوز لهم يديهم عليه ويأمرهم به وعجز جبر ولو  
كلهم زانوا او جازا المصلحه بدفع ما يجنبى والمضرة ولا باس بالجوهر على تعجيله عند الحاجة في  
تركه او تاخيرها وبالله علم فيض في هذا وغيره فان خرج على معنى الصواب الذي ارا في خبره  
عند الحاجة على ولا فالتزكده والار على اوليه واحق فان غير الحق لا يجوز على حال **قلت** له وما  
لم يقبله الجبار من هذه الجباية بقره على رفقته اليه هل له ان يسلمه من احدى في ذلك ام لا **قال**  
قد قيل انه ليس له الا بالامر بالخير لم يكونوا اجازوه له لان الامر الاول فلا نقضى فتحج في رده اليه  
الان يا ووه به من هذا من احدى ومن ردت له فيه واووه به جاز له فيما لم يوزك **قلت** له وما تقول  
فمن عليه صفات ومظالمه على هذا الاصل من امكنه ان يوصي بها في الجاهل لا يسعه الاستسليم بها  
في حياته **قلت** قد قيل انه ليس له مع القدر على الخلاص لان بوجها الى اهلهما باعجا امكنه في  
ردها ان كانت في يده بعدا ويلزمه في غير هذا ان تلزمها على وجه لا تنهاك بما وان يخبره ولم يقدر على ردها  
بجمله واذا ان يدعها في يده فهو صوابها او تركها يلزمه والاداء في غير هذا لا تعدر بكون له في تاخيرها فلا  
اعلم ما يجوز له في خبر ولا في صحيح اثر وارجوان لا يسع في نظر له ان في خبر **قلت** له وان تعدر  
عليه مع وفار ياها واصل الخلاص منها المقدر لعدم معرفتهم بها التسعة تاخيرها والوصية بها بعد  
الموت وهذا قد قيل من يعرف به ولا يعرف به في تعجيل تاديبه وتاخيرها **قال** نعم ان الله  
في تاخيرها على هذا اوها مع الوصية بها حتى لزومها سعة الصديق وكفاية له ما يلزمه على قول  
ويذهب الى هذا لاهله فلا يخبره بالغريم لا عاينته لئلا الام او با في تعجيلها الحشر كذلك والفرق بينهما  
في تعجيل الاداء وتاخيرها عند القدرة على الخلاص واضح لان اعرف به فلا يسيل فيه الا ان يورى اليه  
اولا من يقوم بمقامه مع المكنة اعجا قد رتب عليه الارض من غير منه الا في فاهه ولا فلا بد من تعجيله  
فان تاخيرها لا تعدر من الظلم في قرا هذا تعلم وليس المهم ولربك كذلك في تعقيقه لم يجوز له ولا المقدر ان الله

مختارة في علم ايمار حارة لا على ايمار مخرج حواره ووالا اذ في حواره ان لا بعد واه المعجزة لانه احيى  
 بالمعنى الاجم وان لم يحضر فهو على حال فليور والله متعا مكنه فقدر عليه ولا خيار له في ذلك **قلت**  
 له ووان لم يجابه الركوات في غير من العبد مثل الاراد الخلاص فلم يعرفه قبض منه ولم يعرفه قبض منه وفي  
 غالب الباطن ان تسليم ما قبضه لا يكون الا من اهل الاموال الا ان القبض لا يعرفه من اجل اراد الخلاص ليع  
 يصنع **قلت** فانه يبعد كانه لا ضمان عليه فيما يكون هذا على ارضه واهله في موضع حواره رضاهم  
 وثبوت عليهم وكان على غيره من الجورام واشبههم منهم فلو لم ضمان حتى يخرج منه بوجه يرد به  
 ضمانه فلو ان شئ في يده او تلفه فلهذه فيه عتبه فهو كمنك لم يصح له معه وانه يعرفه من هو صار في  
 الجور له في ما عليه لان الحق والاريا فيه وقد مضى القول في ذلك **قلت** له وادراك في اليقين  
 ان يخرج الزكاة من غلة الاراء لا الاموال ولم يستيقظ الغاي في القبض انه من مال او من ذلك او  
 من زوجه او ماله او وكيله او المذلل او مساعده على جوار الفقه او امور او غير ما يكون  
 وجع الضمان لا الملهل الاموال لا حجة منها الزكاة على هذه الصفة او لم قبض منه الجاني واحد هذه  
 المذكورين اذا امكن ان يكون في الباطن قد صدر له ولا قاله للقبض له ان هذه الزكاة واول فلا  
 حين القبض او لم يقبله هل فرق في ذلك **قلت** فلو لم المال الذي قبضه عاتله ما اعطى على هذا  
 منها في جوره لان الغلة تتبع العمل في حكم العمل فهو لا حق به وما يكون منه الا ما صح انه لغوه وانه  
 يصح بعد الضمان له والارح عليه لا غيره الا على حواره او اشبهه في حواره لانه في حكمه له  
 سواء اخذ من يده او من غيره باو او غيره او فلاف في يدهما اقرب هذا الغير انه لغيره او لم يعرف  
 فهو كمنك لعله باصلا الذي ليس له ان يشك معه او يقام الحجة فيه من لانه ان يعرفه ولا يمكن الا ان  
 قد صار في الباطل من سلبه ليد اخذ من مال على يده فليس له ولا عليه وعلم الغيب شئ حتى  
 يصح عند هذا الحق فيه هو الجور الى ما يكون ليقايم على ما صح في صله او لم يعرفه وان يصح  
 ما لا يغني عن الحق في تقديره ان يكون ما يكون على حاله فخر فوجه فترضى ولا عن دليل  
 بوجه في حق في كون غير اخراج غيره له من ماله مع ما يمكن ان يكون على حاله لانه هو الحق في حكمه  
 حتى لا يصح كونه لانه لا زرا ليد اول ما في يده حوى وانه لم يكن في حكمه غير ما كان حتى يصح كونه  
 فكيف على هذا يخرج من قبضه فما قد صح له ان يعرفه الى غيره وقبل ان يصح ان يعرفه العمل له  
 ان يبايع في الظاهر يخرج عن ملكه الى مصادره ان هذا الشئ لا يجوز في الحكم ولا في الواسع ولا في الحكم  
 ان ليس في اخراجه وانما انما انما على هذا او غير انما ماله ماله من غير عتبه لانه لا من اسباب  
 الصحة في شئ على حاله فوجه ان يصح وما اخذ من يده وكون في يده بعد ان صار في يده فيه  
 يحكم له ان لو نزل عليه او انه لم يعرفه الاموال ولم يعرفه لآخره ليعرفه فلو وان قال له  
 ان هذا الزكاة هل فلا فلو لم يفرق له في موضع حواره اقرب لانه الحجة فيما في يده ما لم يصح غير ذلك  
**قلت** له اليس في ذلك ان يخرج له منهم على هذا بعد عليهم وظلمه ام زكاة يخرج عنهم فيكون لها  
 لا لم اخذ ماله لم **القول** قد قيل فيما انه علاج الزكاة في حكمه من على قياره او يبايع

في عدمه لانه بعد في ملكه فالصمان له والرك عليه وانه لا يصح ما فيه **قلت** له واذ اخلط ما  
ياخذ وهذه الخبايا وتوابعها لم يزل كذا في حقه ووالده الصمان وصار ذلك غير  
متين ولا منقسم عنده في معرفته غير ذلك وبطلان ذلك شبه عليه الامر فيه انه شرك لا اهل  
الصمانات وهو خور منه ما يكون له به حق وضمان ام لا وهل يصير هذا الصمان للفقير او على هذه  
الصفة ام لا **فان** في العلم في الحق لانه لا اهل له لا رخص له لا يخرج عن الملك الا بعد  
اخر غير المخلط وحده على ان يقول بها فان يكن بمقتضى قوله ميراثها والا فم الامر الاجابة فان  
ادرك قسمه على ما جاز فيه في الواسع او الحكم والا فلا بد له في هذا الموضع من الوصول الى كل ذي حق  
حقه كما يلزمه في العمل من جهة او مثل او يقع عليه التراضي في موضع جواز لانه مصير  
في المصل فهو في صمانه حتى يخرج من رومه بوجوب ميراثه وان لم يصح معه انه له فيه شركة  
وعليه او غيره من يقوم به الحق له وعليه فلا بد له على الشركة كما فيها في بدء لم الامر في فهم  
والا فينبغي له ان يحتاط في بادئ الامر من غير ان يخرج من رومه بل الامر لنفسه بما لا يلزمه  
وارتجابه ان لا يورث الا ما صح له رومه فلا يلزم عليه فيما عاب عن ذكره حتى يذكره ويصح معه  
غيره لانه هو الحكم فيه وما اختلفوه وهذا لا ينفك عن رومهم فصار في حكم ما لا يلزمه من  
الغير فقد خرج عن معنى الشركة لذهاب غير المشترك لانه يكون عليه في كل حال ان يورثه لمن  
لم يخلط الامر به لانه لا يشركه غيره والا فلا وعسى في غير ما يقع في ذلك ما منع قسمه ولم  
يصطح فيه على اجاز ان ينفذ هذا المعنى في موضع ما به يرجع الى ان يكون في غير ما يخدم جواز قسمه  
فيرجع اليه ما يورثه فيه ولا يجوز ان يبدل ما يبدل به والى ما يلزمه في التوزيع بين الكل في حال  
فان فيها تلك شركة لعمري في المال الذي يفسر تلك الحقوق بعد كونها الفصل الا ان يكون في الاصل مشتركة حتى  
علمانه وقيل لم يفرق في ما يوجب على هذا فيه كون تفرقة وانه علم ونظر في ذلك **قلت** له وعون  
العامل اذا كان بحسب الزكاة باو العامل وما يحسب ويجمع بصير عنده ويبدل من ذلك ونقصه العامل  
واراد العامل الخلاص بالزكاة والآلة والخلاص للبعور الذي جعله على الناس من الخلاص يكون لاهل  
الزكاة التي تقض ما منهم العون **فان** لا خلاص له الا باذنه له الى ان يكون لهم او من يقوم  
فيه مقامه ويجوز في ما لم يملك امره ان يجعله في مصالحه ما لا يضره من هو اولى به معه وما  
ان يرد الى جعله لعمري به ولا علم في طلاقه مما يجوز له **فان** له واذ اراد ان يخلط  
بجميع ما له فيوصي به للفقير وصمان لم يعرفه اليه ان يوصي به لعلته للفقير وفقا موبد الى  
يوم القيا مية وذلك من صمانه لم يعرفه به ام اليه وكذا لان يوصي بان يباع الاصل ويرق  
ثم على الفقير **فان** فالوجه ان كلاهما جازان على قول واحد اذارة للفقير غير ان الشا في منهما  
وان كان هو الادنى في اصل ما فيه اجبر على هذا الرأي فالاولى كانه ان كان يكون مع بقا المال  
ادون نفعا ولا يثنى على من جاز في مصالحه على قوله اجاز له غير ان في تفرقه ما  
يجوز ان يكون له العلم على طول المدامات في علوه قدره وبقا في الحق **قلت** له واذ وصي

ان يعرف غلظة طاعته على القوم او اولا ان واولاد اولاد الى ان يفر صوامه تفر غلظة هلالا المائل على سوادته  
 على فقر المسلمين وقفا من ايام الازمان وذكركم صغار ايامهم ولم يعرفوا هذا كقولهم جابر  
 وثابت ام لا وان لم يكن هذا حرجا لصله فكيف وجه الخلاص في ذلك كغيبته لما لم يكن يذنه  
 هذا الا ان يحوز الجاهل وهو وجه الخلاص وقلة المضار على ورثته **قال** اما في موضع اسرافه فيما  
 عليه من لا يدريه فغيبته يكون على سراج احب ان يظلمه الا بالوصية لانهم فيه كغيرهم بل ما به في  
 الاصله الاعتدال لا ان يخلوا جبره في حياته فكيف ينجح وجوانه في ماله الا اذا اراد على مقدار ما يجوز  
 كله واحدهم في عاقبه فان الهلة تدخل عليه ما يمنع ان ليس له ان يجبر ما لا يجوز له في اياهه ولقد كان من  
 جنى من لم يمشي مثل هذا فالآفة في العمل هذا القول ان يتركه على ما به من العموم لان على قيان لا المعلوم  
 فهو او لم ينجح به اهل الحوى لما فيه من المنع لغيره فيلزم ان يصير اليه الرضا عن لم على ما  
 جاز من تلكه وان قيل فيه انه قد رافق ما قد جبره فلا فهو عليه الا ان يكون له في غير ذلك غير انه لم بعد  
 على ما به احب ان يتركه ولا يجبره لغير اهله فالوصية به لغيره ليس بشئ لانها على قيان ما  
 ليس له واما في موضع ما يكون له بقية ماله في فضاء في كل من الفليس له ان يرضى فيها ما لا رضى فيها  
 جفيا على ورثته لان ذلك حقه في المالك والاولاد الا ان يضايقه في جبره **قلت** له وان كان فانه  
 لا يبقى ما عليه لم لا يعرف او كان كفا لا اريان فيه فاقصوه بعد موتهم صغار ايامهم ولم يعرف ورثته  
 ا يكون له في ذلكه فيما يبلغ الضارب هذا الماله وان لم يرضه مع غنايه فطرا لا بد ان ماله في يده امر لا  
**قال** نعم لان على هلاله في يده بعد له لم يرضه بله لغيره في توفي حكم الغنا ان يبلغ اليه فيما له وعليه  
 حتى يورثه فيقضى بذلك لما قد جعله بعده ورضي عنهم في حيايته فليرضه ان يورثه في كل رضى  
 حقيقته من غير ما تاجر له الا بعد وان نعم الحجة ان بعد وفاته فكل ذلك لهم او يرضى لهم فيه فان امكن  
 قسمه والا فلا الصلح على ما جاز ان امتنع حوائج ماله في حوائجهم وواله بقوله او يرضى به فان  
 لا يرضى به في الجمل من بعد القول فيضطر في ذلك كله خصوصا فيما لم احد فيه اثره فادبته نظرا  
 فاقضه الى ان يورثه في ذلكه عندي سوا احوال فذره ولا تقبل من قول الا اصح عدله وان  
 فضله فان غير الحق لا يجزى سوا ذلك **مسئلة** الرامي وفي عاقل الوالي الذي يجي عنده اهل البلد  
 الصدقة اذا كان عندهم انه غير ثقة اعطى العاقل الجوز لاهل البلد فضع زكاهم اليه ويبرأون  
 منها **قال** لا على ما سمعت من اهل المسلمين انهم لا يبرأون من الذين لم يثقوا به غير ثقة كان الذي ولاه الامام  
 الوالي وان كانوا لم يعرفوا ثقة وغير ثقة وقد روي انهم لا يبرأون من الذين ولاه الامام  
 يبرأون بتسليمهم اليه حتى يضع عندهم خبايته او نظاهر عليه ثم يخبره في مال المسلمين يتولوا  
 الاخبار وانما لم **مسئلة** الصبي وجاني الصدقة هل يجوز له ان يخلص هذا ويبيع ما رضى هذا  
 وكلهم ممن يملكها وما هو الفضل لا يخلص احدا الا انه يعرض اليه على بعض من اهل بيته بكتان وبعض  
 لا يعرض عليه اليه فمن عرض عليه اليه وكل من يملكها وسلم قض منه تسليمه ومن عرض على اليه  
 تركه وحلى سبيله ايجز له ويسعه ام لا **قال** وجدت في الاثار والافهام ان الاختار والري

الاعل على يوم حكم على الجميع ولا يحكم ائمة يقولون هذا بقول الآخر وهو على طبعه حق بغير غيره  
 اعدل منه - وما ترك اليمين في الزكاة احوط في جواز اليمين والخبر عليها اختلاف ولا  
 يقبض الزكاة الا بعد اقرارها لا بعد ولا تحريف والتسليم للاتار من العدل وسيت المال  
 ينفذ وينتازك بانقاذ العدل والقيام بالحق واعطاء الفقراء حقوقهم والقصد فيه وانما علم  
**مسألة** الشيخ مسعود في رمضان وذكر في اهل بيته عسا هم في البر وما في البحر فلا  
 نقد بحجم من اجدهم ظم اذا دخلوا البحر يطوبون في رقبته ايجلنا فخر صدقتهم على هذا  
 السبيل **لا فاه** اذا جهتهم في بلادهم وكنت داخل الصدقة وبلادهم في غير ذلك وانما علم  
**مسألة** عن الشيخ عبد الله بن محمد بن شيرازي في رجل اخرج زكاة ما له في بعض السنين  
 ما يتلار فيه فضة من جملة ما في يده من كسبه العود من دانه فقتضى ذلك الدين بعد ذلك الوقت  
 واشترى اصله بالبالارية وعند بعض ذلك البينة واشترى ايضا ما بقي لارته ما لا  
 وضعفت الثمان وصار باكل من له فذهب اكثره هاريجون الحماكم ويسعد ان يحمل عليه لوجرة  
 على اخرج ما يتلار فيه فضة على اخرج وقيل وصاحب المال يقول ما عند يمين الاول ويطلب  
 من الحماكم ان يوقفه على مناعة ما عند من طلبة فالحماكم لا يتسلم ما يتلار فيه او الثاني في  
 الجبس هار على الناس **هذا** ان القول في ذلك قول الصحاح الاموال وهم الى امانتهم لانهم هم  
 المقعدون بها والمسؤولون عنها ولا يجوز حبسهم على الظن ولا على التهمة ولا يجوز ولا البينة  
 البينة العادلة والاقرار الصحيح الصريح منهم بما في يدهم وملكهم وامانتهم منهم وكان من جملة  
 التهمة بكتما الزكاة حلف فيمن بالله انه ما كتم شيئا وما له يجب عليه فيه الزكاة وذلك على  
 قول بعض المسلمين ولا يكفوا على القعود ولا بالضبط وقول اليمين في ترك الزكاة انما هي كسب  
 باستكمال الضاب وغام الحول عليه فاذا كان في وقت الامام لم يعد الذي قد صحت امانته  
 وثبتت عقدة واعلام المسلمين بالاختلاف بينهم وسارهم بالعدل والانصاف وحكم المص  
 حوكما ملا جاز له فخر الزكاة منهم ولو بالخير اذا ائتمروا وتسليم ذلك اليه بطبيعة انفسهم  
 طوعا لا كرها وروى في ملا جيز حبيسه ولا جبره ولا تخلفه حتى يكون كما وصفنا وان يجعل  
 الذي يقبض منهم الزكاة فضة عدلا وصيا ما مولا لا تتجمل التهمة في امانته ولا يثمة وعدا لثمة  
 لاها امانة ومسؤولون عنها يوم القيام ولا يبرأون منها بتسليم اياها الا يقبض من  
 ذكرناه بلا اختلاف فيه وفي يافته وعدا لثمة واما امانته لان الصلاة والزكاة ركنان من  
 اركان الدين ولا يبرأ من ولا يكفل الدين والمقعد من خلق الله الا بكالا اذ انهم كما وصفنا والشرط  
 المذكور هناك كتابنا هذا وقال غير هذا فليات بدلية غير هذا الكتاب او السنة او  
 الاجماع والمسلم اهل الاستقامة في الدين هكذا حفظنا اثار المسلمين وسيرة ائمة  
 اهل العدل منهم وهذا قولنا وادبنا ومدعينا واعتقادنا الذي رآه رب العالمين والله اعلم  
 قال الشيخان ناصر سليمان ومحمد بن علي بن محمد العبادي ما اقر به الشيخ عبد الله

محمد هو الصواب وقال الصبي قاله المشايخ المتقدمون المسألة المنكر هو الحق المبين  
والجنة المثلث الذي لا يجوز ولا خلافه احكام العاقلين الا بالكمابة والمكابة التي ليست حرام الدين  
والاجل الثاني خمس في ركعة خمسة الاقلامية خمسة لا عند دعاء مع شئ سوى دين سمعنا به  
ما يجوز لا نعلم فقيرها لا لا يفني ماله ما عليه ولم يغير الا بالتسليم وقد سلمنا ما شاهدنا  
انخرج من الجسر وقاصدا هذا الدين مائة لارية وخمسة وخمسين لارية فهل يجوز هذا  
في دين الله وهل يسمع من فعله مثل هذا مقام ويطلب منه الاجل ضعفت لتسجيل وسؤال  
وهذا لا يلزم في هذا ضمان ولا احتمال وهو في زماننا وولاية شجنا رتبة راشد من حان وما  
كننا شجب ان يفعل ما لا يليق به فينا وفي جميع رعابا الهامه والله عيان من شهره وقد عظم  
كرمه وعظمته وهو على بصيرة في ذلك وسعة وقدره لذلك والحرمان على قضاء حكمه وقد  
طلبه من حكم الله انكم دين الله وقد فعلت وهذا جاني والاثم راب نسب الاسلام ابتداء  
الركعة في وقتها وقتها كما امر الله ووضعها في اولها الله قال امر حيدرو وضعها في السهام التي  
سماها الله في كتابه على ما قسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كانت المسئلة يدق المسئلة  
المسئلة يدقها الى الالام والى امره يقضها وال او ساع وعلى الامام العدل فيها واذ لم يكن  
امام صاحب الركعة من بعد ما في ذات نفسه قال الصبي انظر او فكر في هذا القبض والوضع  
هل فيه اثر وفي حكم سوى ما حكيتم وكتبتا في فهم هذا الواجب ووضع هذا الامر وسائر الحقوق  
وحقوق الله وحقوق عباده ووصية مسلمة او مسلم وعنده لا يجوز تقليد حكم الله لاحد في شئ  
وعنده اخرج حكم الله تعالى فليس رايه في شئ وقد عرفت انكم حكم الله ان لا تدعوني  
في تغلظ وقد شاهدكم الله ذكر ولا تطغوا في وعيد الناصر من الذين يربوا العاقلين ولا الاله الذين  
يلزم من الناصر من الاله الذين لكن الضعفاء اخباي والخمس سن في وقد اصبحت وكرت بالامر عا دكم  
وطلم فلم يثبت في هذا الضعيف صراية ضعيف مثله والله اعلم **مسئلة** عن القاضي ناص  
سليمان رحمه الله وفي قبض امر الزكاة تعنى سبيل الفهر وغير الفهر فلا شك في جوازها  
لاية العدل وبذلك جاءت السنة واما قبضها على سبيل الفهر الوالي نفسه فليس له ذلك ولا  
لغيره وهذا امر لا يسمع منكم واما قبضها الوالي على غير الفهر منهم وجعلها فيما يجوز فلا اقول  
انه ان يركب كبير واقرانه قد خالف المسئلة ولا اقول بسقوط ولايته حتى ياتي بالامحج لغيره  
فاذا قبضها جبر او صيرها في غير موضعها فهذا وجه الباطل واذ سأل قبضها بلا جبر فقد الذي  
له فيه المحج ولا تروى ولايته والله اعلم **مسئلة** ابن عبد الله في كيف صفة الحجة لجواز  
قبض الزكاة **قال** هو ان يحمل المار الحوز والظلم وينزع الظالمين لو اموالهم وجازب خراج  
البلد فليس عليه باس بذلك واما الغيرة اذا لم يحكم فله ان يحمل قبض الزكاة منها الا ان  
سلم لطبيعة نفسه من غير جبر والله اعلم **مسئلة** الفقهاء جلد من حرم الخمر من قال قد  
قيل ان عليه فيما حباه جبر ولا خلافه من الناس من ابروا بقى في يد من له واثمته والغمر فيه



ان كان لفظ محرم او ايراد عطف بقسمه بعد المعرفة به انه لم يعلم عليه علمه او لم يعرف به وهو محال  
مخبر بآية نري وابتغى في بيعه فلا اهله لان لا يدخل في البراءة وان همد فغوايه اليه وبعد ان صار وعلى  
مقدرة مقصده حاز له من ملكه امره وابنه اعلم **مسألة** ومنه وفي خبر عن الناس عن علي بن ابي حمزة  
الحاجبي في خبر يرويه وابعطه له فقبحه الناس ثم اشترى به ما شاد والاصول في الحيوان والمنافع لا يكون له ما  
اشتراه من هذا المنافع فاقول هذا البيع منه باطل لانه باطل في امره على البائع والمشتري له  
ان يعلم وعليه في كل بيع في ذلك او باقضه وفيه ولا يخرج ان يسعى في ربه الى اهله ان قدره والافلاذ  
له وان يعرفه به باله وفيه او مثل الا ان يقع التراضي في موضع حيوان على شيء والافلاذ فيه كما ربه  
او يرضى بالبيع في الشيء فيتمه وبعد ان صار في مقدرة مقصده اهله الاضلة فيكون المشتري لم وعلى قول  
اخر في عدله فيجوز ان لا يبيع وقبله وقبل حتى يكون بعد ان والافلاذ يفسد الاول والحق في من  
باعه مثلا ان يكون درهم كما في قولك فاشترى بها شيئا فلما اراد ان يبيعه من واحد او جملة في الشيء  
الذي بها فذا يباعه قال اشتريه على نفسه ثم سئلها فيه فبوله والله درهم في صمانه وعلى قول اخر  
الحجاز في هذا ايضا لم يبيعه في حوزة في مثله وقبل لاجباريه في هذا الموضع ولا الذي قبله وقلت  
فما في خبر ان يشتري ملكا درهم ويبيعه بدينار او كذا درهم ويسلمها في قيمته وقاد فقدر في  
الاولى ما دل في هذه على ما هو وجه في قول علي بن ابي حمزة وعلى وقلت فان كان باعها درهم  
الا يكون الا واحد في شرائها فالقول في بيعها ظاهر لم يبيد لانها على ما ظله في هذا الموضع ولا يرى  
لائنه الذي باعه به الا ما يوجب له لم يجوز ان يكون على سواد وقلت هذا عليه انما هو ان يبيع  
وهذه الحايطة شيئا او بعد ان باع له منها ما يبيعه درهم فاقول في ان كان لا يعلم في ذلك لانه واضح العيب  
في المال قلته انه وعطفت العشرة فلا يجوز الايبانه والافلاذ شك في انه قد عثر ان اباعه وقبل ان يبيعه  
وعلى كل حال فلا بد ان يرجع اليه ليسترد الى اهله فان بلغ مرامه فهو الذي عليه لا غيره وان شك  
به فاشترى وان يرد عرقه فابيه لعسى ان يبيع كلامه فان صدقته او صدمه وبعد ان يرضيه الا ان  
والافلاذ عليه يرضى بغيره شيء وقلت هذا المشتري موجه في ربه الى البائع وبعد ان قرله انه  
غيره اوله فتم قدر قبل حوزة ان يقضه له انما كان يبيعه وقبل لا يجوز وقلت فيمنه ان كان هذا البائع  
قد قبضه ومشتريه ايلزم على حال ان يرد اليه فتم وقيل هذا لانه عليه ولا يعلم ان احد يقول  
بغيره فيه وقلت في الذين اشترى منهم الاصول وغيرها فوافهم الثمن من ذلك الدرهم التي جاسها  
والناس حراما عليه ان يعلم بها فذلك هو الذي قبله ما سواد فبيل من ان يسترد الى اهله فان بلغه  
فوالمراد به كفاية ما اراد عليه ويقبضه لم يباي به ولا يكره الا لغيره باصلا ان كانوا بايها جالين  
وقلت هل عليه ان يسلم (م عوصها) درهم وطه خلاص فتم لان ذلك الدرهم لا يبايها فمها ارضيها  
نقد يعلم في اخذها مرة وفي ان لا يبايها **مسألة** له ان يبايها بمردها اليه وان استعوا بحكم مردها  
عليه فتم قولنا قوله ان المطلبه منه لم يبايها لانه لا يبايها في صمانه لا يخرج له من مكل ولا خلاص الا بمر  
كل شيء منها الا هو هو له ويحلفه بكونه او في ربه او باه يبرده وجب في دين لاري ولا اوي على حالها



وقدم مضمون القول ما دل على الاختلاف في حوازي زكاتها اليه بعد اقراره انهما غير صالحين لوانه لم يرد  
او عليه فيحكم معه احد فبطل فانه لا يقدر على استرجاعها ونفى في زكاتها لم يخرج عنه واحد  
منهم والظاهر ان الان يقع التراضي في موضع حواره على ان يكون كل منهما ما في يده والافضل ان كان  
لهما ان كان قد ضيع زكاته فلم يرد هاهنا من السنين او انه وصعها في غير اهلها فندم فتاب اليه الله  
لغالب عليه غمها فتم في بعض ما قبل وفي قولنا ان التوبة مجزية لعدم الماضي اهلها صلح في ان يغير  
انه وارجح ان عليها فالاول كان احوط واكثر اوقافا **قال** له واما ان يكون المظالم اليه بعد حضوره  
مع القلة على تاديبه لم يرد والعباد سعة في اختياره **قال** نعم مما يمكنه من ان ياديه ما لم يراخذه  
بمعوله الحق في طلبه وما لم يغيره الا ان لا يرضى فيه على هذا وقدره الاستحالة التواضع عليه  
**قلت** له فان كان في تركه ما اكله بالباطل او اموال الناس او الزكاة او ضيقه من اعدائنا بحملها  
منه ان البصر الوجه الحق في جميع الاستقائات يلزمه بعد التوبة في هذا الموضع وجوه **قال** ان  
لا يعود اليه الا على ما اريد من ان يفي في بيعه الى اهلها لا غيره ويترك ما انفعه الا ان يكون على اري في قدرته  
حقا خاف ان لا يفي بالشايع من اهل المعرفة وليس اعلم **مسألة** الفقيه حبيب سالم رحمه الله  
وورثت عليه زكاة الورق قبل ان يحج بلده والى الامم سنة ايجوز له ان يرضعها للفقراء  
اذا لم يرد ان يقبضها والى الامم **قال** ان صاحب المال يختار في هذا الحال بين ان يرضعها للامم  
فيجوز ويرد ان يرضعها للفقراء وذلك موضع لما واصل علم **مسألة** الشيخ ناصر سليمان ولاخذ  
والزكاة التي جمعها قوم اهل هذا الشأن على سبيل الخير هل لذلك جاز ان اعطونا ايها منها  
**قال** ان استحققتها للفقراء ومعونة علم في زكاتها على اري صاحبها الا ان لا يرد في زكاتها على  
او سعة وهذا والله اعلم **مسألة** الصبي وورثت عليه زكاة في وقت ليس فيه اطم ثابته  
اوامته ولا يثبه فسلم زكاته الى قابض الزكاة وعاله القليل بالعرف في وقته ذلك ونوى انه سلمها  
له لاجل فقره وكان فقيرا ولم يصرح له ذلك الا انه قال له هذا سلم اليك ولكم ما افقره الزكاة  
والقابض من نفسه من له الجاني للامم العادل فيما ينظر عليه ان يكتفي بنفيه ذلك ويبراد  
من الزكاة فعلى هذه ام **الان** عندي انه لا يجزيه الا ان يرضعها له وهو من يسحق ذلك ارايت  
ان اقبضها فقيرا غير الجاني المذكور وقال له قد سلمت لك هذا بما في الزكاة الا ان الفقير  
يقوم ان يقبضه زكاته ليسلمها الى الجاني المذكور وسلمها الفقير بعد ذلك الى الجاني لتوجهه  
ذلك والمسلم في صوره انه سلم ذلك للفقير الفقير وهكذا القطة له عند التسليم يقول قد سلمت  
هذا لك الزكاة يخرج بعد ذلك حتى يصرح له لانه فيما عنده انه لو صرح له لكان يسحق اخذ  
ذلك لنفسه والى رتب تسليمه الى غير مخرج في سيدي **قال** ان هذا اللفظ يوجب للفقير  
استحقاقا سلم اليه والله اعلم ارايت اذا قدم عند الفقير من ادب من الكلام ما يستدل به الفقير  
انه يريد الفقير ان يرد ذلك الى المسلم ويعطيه اياه فسلم الفقير الفقير الى زكاة في  
غير شرط ولا يصرح قول يرد اليه ويرجو امته ذلك ابرار يردك من زكاته ويصير لاجلا لا

اخذ

اخذ بعد ذلك لصفه فمما يجوز له فيه صول الزكاة او في حوائج نفسه من كل وجه **جواب** اذا  
استحق هذا الفخر شيئا فربما استحقه المصل الى الله او غيره بلا تقية ولا حيلة مع طلاقه وورثه عليه  
القدر اذ اراد ان يمسك الله عليه **في المسئلة** نعم على قوله ان يمسك الله عليه الفخر بركانه لا على  
قوله لم يمسك الله عليه فليط في ذلك ولا يدرى انهم رجح **مسئلة** ومنه وانما انك تكتبه او لا في امر  
الولاية القانين اليوم وعلى ام وجباتهم فارحوا انك قلت في ذلك على ما هم عليه وقيل ويحسن ٢٢ الظن فيها  
معنى حسن الظن بهم في حال جاية الزكاة وهذا المذكور حتى يوجهه والوجه وهذا لم في ذكره حصة  
وسعة في اخذها على الخير او التقية منهم وعلى قلة معرفة الناس بمرامهم والركاة بتسليمها اليهم  
وقد استغناهم بها بالاعمال انهم يخرجوا وتسليمها اليهم لم يسلموا اليهم شيئا واخذ منهم لا يريد اخراج  
الركاة واحدا يريد هاهنا يريد هاهنا والناس في حق سيدي ويتبع ذلك وفيه من يتبعه في المخرج  
ويترك الفخر فيه وفيه كل شيء بعينه برحمة الله وسرعة عقوبته وما تريد ان تفعله في الجواب  
فعلمنا به **مسئلة** والله التوفيق اما قضى الى الزكاة فعلى سبيل التمر وغير التمر ولا شك في جوازها  
لاعية المسلم وبذلك كانت الشبهة واما قضى على سبيل التمر الى نفسه فليس كذلك ولا الجواب  
وهذا امر لا يسع حمله وان قضى بالمرحوم على غير التمر منه ام وجعلها في المخرج فلا قول ان لا يكتب  
كبير او قول ان خالف المسلم فيها هم عليه فاذا قضى ما جبر او صبرها في غير موضعها فهذا وجه  
الباطل واذا سأل قضى بالاجير فهذا الذي له فيه المخرج ولا يجوز ولا يثبت بنفس السؤال  
الا ان يظاهروا منه ما لا يخرج له منه عن الكفر والله اعلم **مسئلة** اما في موضع ما ليس له  
ان يخلطه باجير لاهله وهو محل مره التقية في المانع فكانه لا يخرج له في السؤال  
ان يكون في حكم الاجير ولا الباطل لا يثبتانه فيهم ما لا يجل له منهم وان لم يكن من يتبع في موضعها  
لما قد عرفوه به نفسي ان لا يكون في ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا لم يكن امامه فاستقام  
رجل في موضع برآيه او راي احد جاية موضعه ثقات او غير ثقات واقام العذر في موضعه  
وخرأه والظاهر هل فيه قول البعض المسلم ان يجوز له المير على الزكاة ام لا **الجواب** لا اعلم ذلك  
ولا اعلم فعلا احدها هل العذر بانها لم يفعل هل البعير والطعم والمكافرة والله اعلم **مسئلة**  
ومنه ارايت ان تغلب على المذكرة لم يكن اهلا واقام احد في موضع هل من يستقيم بسبب  
جعله له ويقوم الحق ويجي الزكاة تجبر اذا جئ موضعك **لا قال** لا اعلم ذلك لا يراه  
في بعض القول لا يتبر هو غير تلة الامام ويتراضى به هذا العذر والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا  
قام بعد الامام عاد كان قبله هل الناقب الى اجير على الزكاة فتبطل المحل بسبب جاية الامام الذي قبله  
امر **لا قال** ليس له ذلك الجاية الا في الزكاة **مسئلة** وقال ايضا جاية الزكاة لا دام  
على سبيل الحكم ينبغي ان يكون غير تلة الامام في زوال العاهات وصحة الامانات لانه علم ما يتلعه  
وسيف واحكامه ولا ينبغي ان يجعل في اعمى لتعذر معرفة ما يقبضه ويقبض منه ولا في اصم  
لعذر سمعه كما ان قبض ولا غنائض ولا يفرق بين ما يقبضه لنفسه بحق له ولا ما يقبضه لغيره

فان قيل انما يقبض الزكاة من الميراث والى غيره لا يقبض من غيره

امانة في يده وحياة ارسالة وكذلك شق على من حجب عليه آراء الركا والوعظت منزلته وحل  
 قدره ورجيته في الاسلام وليس العاهات تعيب في امر الدين وانما هو مشقة على المكلفين وارجو  
 ان يخفى اسماء الهدي عن الرضى من هو فقههم والاصحاء واهل التقى وهذا يختلف فيه اذ اشد في امام  
 اوجاهم وعند اهل الحياة مثل الامامة واوجب للمنع لان الامر له ان يولي الاحكام ويصرفها في الام  
 وليس له ان يولي الحياة بغيره لانه ولاية غيره لم يكن جاسيا وكان غيره الجاني وهذا لا معنى له في  
 القول ولا فائدة فيه في غير المعقول وانما الامر الصحيح والحق الواضح الصريح ان يجعل الامانة في اهل العلم  
 والسلام وقال هكذا البغية الا اناسا ههنا جاسيا هم فاحيناه التنبيه على الحكم ليزول حكم الصبي  
 على المتسكن وليذكر في ذكر العاقلين واية المسلمين واولاها المبتدئين والمؤتمرون برب العالمين  
**مسئلة** ومنه وانما قد سبدي في قوله اجاز تسليم الركا في حمل الملا يجوز على قوله لا ينبغي  
 وذلك سور يحيط بالبلد ويشير في ذلك ابواب واقفال السور ويشير في ذلك اورد واصل للجنة  
 ويظهر من ذلك الناس حين يحاربهم لم يقضهم للظلم وينقلهم منها كما كان في تقوية لحي البلاد كما  
 ذكرته وما لم اذكره ام يجوز هذا دون بعض شر في سيد كل شيء وذلك بعينه برحمة الله كانت  
 الركا عقواله ليكاد في اموال ولم يملك او في اذ اسلمها القاييم بامر من لا يملك او في **مسئلة** لا تسلم  
 الركا الا للفقراء او اموالهم قال لا تنفق راي الركا ليجعلوا رايهم في حمايتها بلدهم على ما  
 يرون حمايتها لمجاز في بعض القول وعند ان جاز ذلك فالسلام والذوا والارصاص ونفقة تر  
 يقوم بذلك داخل في الجواز وتفضل المطالع من الاثر في تفسير كتاب الاشرف وفي سبيل الله الآية  
 وضرب المصنف في الركا واما السور والابواب والاقفال فان كانت في نظر اهل العلم والحاجة فلا حق  
 او بها باسلام واسد اعلم **مسئلة** ومنه وهدي يجوز ان يكا فامنها الخمار ومثله ان رعى منها كسرة  
 على اهل البلد وخيف منه وفتح الظلم لا **الحق** في جواز ذلك اختلاف واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه واذا اجتمع راي جباة البلد وثقات او غير ثقات ان يجعلوا احد يقض ركا بلدهم  
 وكان عندهم ائمة ايراسم اليه ركانه ولا سوال عليه في ذلك اذ كان ذلك في غير ايام الدولة ام لا  
 اذا كان اتفاقهم ليعملوا الامين في موضعها وهو امن عليها بخلاف ان شاء الله **مسئلة**  
 ومنه وهدي يجوز ان يعطى منها ما يكاتب بين الناس ولو كان غنيا ام لا **الحق** لا ينبغي ذلك الا  
 ان يكون في اهل العنا في امور الدين في جواز اخذه منها اختلاف وان كان فقيرا فله ذلك لا خلاف  
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه ومن الركا نه يجوز ان تجعل في حمايتها البلاد واحتياج اليه وادوار واصل  
 لم يرد في تعليمه وان كان لا يجوز هكذا لاجتماع ابد فيها لاجدوا الفقراء اذ اضطرعوهم الفقراء بديها  
 اليهم وجعلها للفقير المطلوب هذا واسع لم ويسع في ركا العالغ واليسم ويجوز ان ينقل منها ثمن  
 بجمعها ويكثرها وان كانت قد قدره مثله وكيف الخيلة في هذا الذي يجب في كلامه القول في  
 هذا اذ ارد منه القول فيه لا لا يجوز لنفسه في امرهم فاهدي الى ما تراعى **الحق** وبالله التوفيق  
 في جواز حمايتها البلاد اذ اذ الركا اختلاف بين المسلمين وائمة الطالون السلامة الناظر في

المصلحة واما تسليمها الى الفقراء على سبيل الاستحقاق لها والتمكين من اربابها الى الفقراء فقد ذكرنا  
 انهم اذا قضوا على الفقراء وردهم الى اهلها اخرجوا من اهلها جابر ولا يقية ولا حياة مفطر والله اعلم **مسألة**  
 نعم انما يكون بعد اخذهم على ما كان حالهم ولو شرطهم بغيره هو قيل انما على ما هو به وقيل لا  
 تقع عليها الاملاك وانما المصلحة في الحياة لا اعتبار بما بقي بعدهم فلا سبيل الى اعتبارها على هذا  
 القول واما رد على وجه العطية في الارض فهو عينه وجواب اخذه لما واستفادها فيختلف  
 في جوابه ان لم يكن لم يقية ولا حياة مفطر كما قال الشيخ في جوابه هذا وجوابه ونسب في الحياة على اوطاه  
 ان لا يتقوى ولا ينجته معنى الراي والله اعلم فينبط في ذلك رجع **مسألة** ومنه وكذا ما راجع ركاته  
 ويتركها مرة انما متى علمت معنى يجوز له انقاذ الركاة فيه انقلها اليه بعد ذلك ما رجعها في الحال التي  
 يبرأ بتسليمها اليه والى سبيل انما يكون بعد رد في وجهه على وجهه في الحيلة المتقدمة في  
 المسئلة الاولى لا **مسألة** وبابها الوقوف لا يضيح حفظها لما ذكرته الاما قيل في الغوابد ولا يضيح  
 عليها ذكرته والحيلة فوجدت في المأثر ان موسى على او يفعل اذ ذكرته في تسليمها الى الفقراء وجوز  
 رد الفقراء انكاه الى سبيل الاموال على غير التقية ولا الجبر والله اعلم **مسألة** نعم على قولين  
 بجملة ما هي له صارت في ايدهم على هذا غير انه غير هام الله الذي جمع الاحوال وما جاز منهم ولهم  
 فيملكوها او الاموال جازتها على هذا القول لا على الراي يقول انها لا تملك ان رد على وجهها  
 وما له على ان يكون له للمعقولة ان لا يصح لها على قياره وانما يدبرها لما يبدى له وشي يجوز  
 فلا بأس به عليه وانما يمكن انفاذها فعملها احسن ما فعله لار الجواب في الزمان ما يكون منها في  
 نوع الانسان او ما يكون في يديه والمال وتحويله احضره ولو ازمه افضل وان خيره لا مانع له من  
 ادائه في الحال وهذا لا شك فيه والله اعلم فينبط في ذلك رجع **مسألة** ومنه وفي هذه المسئلة  
 قال الشيخ ابو سعيد رحمه الله لا يشترط انكاه اصلا ولا في جمعها الا اذا رغبنا او رغبنا قال ذو  
 القفا الفقيه القديم الغنا في امور المسلمين ورواها الذي له الغنا في قبض الصدقة وقيل عن بعض  
 انما ذكر في ايام الدولة وقيل ذكر في كل وقت فعلى القول الثاني في ذلك خاص بالفقير واجده امر فيها  
 جميعا فان كان جميعا فمروءة يقبض انكاه وليس له ان يثبت في غير ايام الدولة وقبض من  
 يقبضه وان كانه بغير جبر له ان يادخله انكاه بقدر اجرة مثله بالمرءة بذلك اذ غيره امر لا  
**الحال** يجوز ان يكون القول في جميعها على ما وصفت في التقسيم الحسن والله اعلم **مسألة** وانما في  
 غير ايام الدولة فانما في وجه الصدقة على وجه باطل باو من لا راى له فيها ولا او على الرضى  
 من اهلها او الجبر فهو الظلم ولا شيء له في الواسع والحكم الا انما اكتسبه من الامم وان كان على ما يجوز  
 في جمعها لانقاذها بالعدل في موضعها جاز على هذا الراي لا يكون له اجر مثله واما رد الغنايل  
 المسلم فعسى ان يكون لمعلمها به والغنا الا جلي قيامه بامر الله في الملاد وانما في بين الغنا  
 الا انه لا بد فيه من ان يكون في تسليمها اليه على الرضى لا على غيره ولا انكاه لمن هو عليه والله اعلم  
 فينبط في ذلك رجع **مسألة** ومنه وشاؤني في ما اخذ قدرا كنت يحظى من قبض انكاه

التي يجتمعها قوام هذا الزاوية الساكنة اذا كان اخذهم بها على غير سبيل الخير وفيما عابا به والذين  
 هو عندنا قايما وانشأوا في ذلك جميعا والسلام **الحديث** وانه الموقوف للصواب انما يستحقها  
 الفقير او معونه علم في ذلك على ابي اصحابها والافان تركوا في الوافي اوسع وهذا والله اعلم  
**مسئلة** ومنه واذ اصح هذا المال لعيب هل يجوز اخذ الزكاة منه على قول لا يسقط الدين  
 لان مجاء الاثر لا تؤخذ الزكاة وما لا يغيب لعل عليه دينا وان كان انت هذه العلة المانعة وكان  
 الواو يعمل بقوله لا يسقط الدين ان تركه مما في اخراج الزكاة وهذا المال **لا يحب** وبالله  
 التوفيق اذا كان الواو يبيع عند الذي يجاره الاخذ باعدها تقربا الى الله في هذا وغيره وعليها جميعا  
 موافقة الحق واحسن الامور وقد انشأ الله على اسم الله القول لا يمنع اجتناب هذا كذا الله هديك الى  
 الحق في عاباه رضى الله في حكمك ورعيتهك وابا ويا كركب السفينة **مسئلة** ومنه واذ وصحت  
 عند احمد اناسا من ارجح يجب فيها الزكاة وهو غير ثقة هل يجوز ان يطلب منه الزكاة ولا  
 يسأل هل جاز عليه الموكلم **لا يحب** وبالله التوفيق يوجد في الاثر ان المصنف جعفر يبعث بعامله  
 الى اهله الماشي ويقول لا يسأل عن ثيابي وبعث بعض لم يرد ذلك وفي ذلك اختلاف والمأسيه والدرهم  
 واحد ودرهم واثني عشر وشد **مسئلة** ومنه وكونت عنده زكاة فقال له الامام ادفعها الي  
 فلان الفقير جاز لم عنده الزكاة وقبها لهذا الفقير واز قاله ادفعها الي فلان زكاة الغنا الامم الدولة  
 او زكاة الغنا بالجانية جاز له ذلك واز قاله لا دفعها لعني وهو مستحق فله عنده جاز له ذلك  
 وان لم يقبل انه مستحق لها فلا يسلمها الي ان يرجع الامام لانه فرض عليه لا يسعه تسليمها الا  
 لمن يملك تسليمها اليه وهذا في المأمور لعدوك والمأمور عليه عدل او مأمون على ذلك **مسئلة**  
 ومنه في الصواب في الغوايب الحيوان ليس له المال الحيوان صلاحها وعارها هو الزكاة ام لا يجوز  
 ذلك الاو عليها خاصة **الحديث** وبالله التوفيق انما ان يعاملها ويقتلها ان لم يكن ذلك  
 حراما لا مستحقا لالهها في الاصل وقف على ان يحبسها وان اوجبت نظر الامام لعدوك  
 ان تصلي والزكاة مع مشورة المسلم لم يصدق ذلك وانما الشيخ تركت العلة ومليت  
 الى الاحتكاك فيها **مسئلة** وجواب الشيخ ناصر عيسى عن الامام او الواو اذا جعل  
 جارية للزكاة او في شئ مما لا يجوز ان يجعل فيه غير العتق فحكمه الامانة حتى يقع منه العتق  
 ولهذا المبتني ان يجعله على جاله حتى يتبين له جبانته فيقول بعض المسلم وقال قال منهم  
 بغير هذا القول الاول اوسع **مسئلة** واخذ الخمر والاخذ بالوثيقة فلا يجعل الامانة غير الامين  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وسمعت يقولوا ان الواو اذا حدث حدا باطلا سريرة انه لا  
 يجوز له قبض زكاة رعيته فان ظهره على كذا مريض فقبضها كان صامنا بها وهو الله اعلم  
 وهذا على بعض القول وقال في موضع ان الواو اذا كان في موضع غير ثقة واحد وامل حلا  
 والفقير ان اخذ لنفسه زكاة احرم الاستغناء ان ذلك لا يجوز والله اعلم **مسئلة** ومنه  
 وفي جاني الصدقة اذا قاسم احدا ثمة محله عدل وفا في رفس العزل بعد الادراك قبل

صبر ورها فزادنا العبد وحديث العبد نصيبه ثلاث على نصيب الزكاة فاجتهد ورجع اوله قبل ان يجزها  
البلغ الجاي ورسالة الله عليه الصفة ام لا **قلت** وبالله التوفيق وان هذا القسم ضعيف ولا ترى  
براه صاجب الزكاة منها انما بلغت قبل ان تصبر على ان يقضها ويجزها ففضها منه على هذه الصفة والله  
اعلم **مسئلة** عن الشيخ جلال حميس وفيه استوفى على الله فاقام بها حله بكتاب الله سنة بني الله  
واجام المسلمة واهل طاعة الله مع عدم الامام العدل انه الجيز على الزكاة ام لا **قال** قد قيل في هذا انه  
لا يجز له الجيز بل يتبرأ من الجيز واية العدل فيختلف في جوابه هناك على ذلك وقال في موضع  
لا احد في الصحيح والقول في هذا انه واليسر لما لم يكن في معتزلة يجوز له واية العدل فيصع جوابه على  
راي الاول فلا اجدي اوسع لنفسه في اوسع ما قد منع و اجازت بعد مقتضى واهل العلم لما يدل الجيز  
وقلة الغنم من بروج ما لا يوه ورجحة في ذلك **قلت** له فان قصر عن شيء والاوجب في القيام للجيز منه  
الله الجيز عليها في ذلك الحال ام لا **قال** وهذا كانه البعد من الجيز لاعتقاد العلم فاقوله نظر على معنى  
ما وجدته فيه المراء وقال في موضع اخر اني لا اري هذا في تجز ما منع وجوابه اري فاقوله على اظهرها العدل  
في البلاذ واقفا كلمة الحق بمن اهلها فامكنه بغير هذا الوجه على اجاز ولا فلا يقول الحق بالباطل على  
حال **قلت** له فان كان بقيا مدهنا اصلح البلاذ وارجح قلوب العباد لرفع الظلم والبر والفساد  
ولوتركة لصاغت الامور وضرب الذرة وسفكت الدماء وسببت الخلل والافاء ولم يكن  
يستقيم هذا الامال والعدل والاستقامة والحال لم يكن له ما يستقيم به هذا الحال اهلا له الجيز  
على الزكاة لهذا الشاير **لا قال** قد قضى من القول ما يدل في هذا على انه لا يجز له وكفى على اعادته  
وقر اعي لانه من افعال المعسدين الجورة لا من افعال الصالحين البررة فيقول المسلمون نحن هم في  
الحق تبع وقال في موضع اخر قد قضى من القول ما به في هذا يستدل على انه ما ليس له فامكنه  
متر لتر يجوز له الجباية على الجيز والاية بعد الجباية فيجوز لا يختلف في جوابه له والا فالمنع او في  
ببر ذلك **قلت** له فان لم تر له وجه وسبيل الى الجيز عليها واسئل هذا المبني بما وصفته فخصه بتم  
تلك الدار فصولا ان يقضوا الزكاة منهم رجلا امينا فقير امسكنا ان يقبضهم اياها تخط عنهم وان هو  
فضها ذلك القيام بالامر انهم هذا وجه الجمع ام لا **قال** فان كان من جيز ان يؤمن على مثلها وان لا يعضها  
الا في اهلها جانهم ولا فلا فان جمع منهم انهم ضما الى ولا يجوز لمؤلا يحزنهم وعلمهم البذل وان كان المراد  
منهم ان يدفعوا الى جيز البلاذ فبذفع عنها اهل الفساد والجور على اهلها فلا خلاف في هذا انهم  
والاحترام منهم في الخلاصة الزكاة بذكر وان كان على ان يكون له لعقوة فانزاع على الواسع له في عامه  
او حاله ان يستظهر به ظنهم له ولاهم ذلك وقال في موضع اخر فان كان المراد به ان يسلمها الى جيزي  
البلاذ فبذفع عنهم اهل البغي والفساد لم يخرج والصواب في الراي على حالها فيه والاجابة على  
قولك لو كان الذم له على هذا وابداهم فهو كذلك وان كان غير هذا فليس عليها اليه على انها له لعقوة  
جاء فقلا را يجوز له لا وازرع على ذلك له وهله يدخله في جملة المبدء وشرواته على صبي  
سائبرهم وان لم يعلم ذلك منهم ام لا **قال** فالذي عندي انه لا يدخل عليهم في مثل هذا وقار في



اولا الخ والشار **قلت** لغز نقص تركبها واصابها العجاسة بشئ من المياه الحادة فصل  
كلها او كان الماء نجسا ما يدخل عليه **قال** هذه هي الاولى فالقولين ما واحد وكفى **قلت** له فالزنج  
والكل يصيرها شئ العجاسة والقول في تطهيرها **قال** انه علم وانما الادوية في حله قول الاحد الثاني  
فادري به ولعلها انما للشرب الطوية والنجاس فلا تحتاج تطهيرها الا ان يغسل وظاهرها حتى يزول ما  
فيها لانها زار عليه وتبقى فيها في الماء بعد غسلها **قلت** له وكان بعد الفرق لها وشئ منها اكثر السحق  
اكون من الزا ان ترى في هذا لم لا **قال** نعم لغيرها في هذا منها وما شبه الشئ فهو مثله باجماع **قلت** له  
وان لم يشبهها وكل وجه في ذلك في هذا الملبسها ومساكنة فيه ام لا **قال** نعم لانها مشبهة لها في ذلك فما  
عليه سواد فيها فيه نشأها لانها زار عليه **قلت** له وما يدخل هذه الاجساد او ينزلها الجسدا حتى صار  
ما في الطه شئ من العجاسة لو كان محل به شئ نجسا ما وجد في تطهيره ام لا بله وان يغسل على حال  
**قال** لا احد في علم فيه وجهه فالر عليه الامور ان يجد في صيرتها ما وجد في شئ ان يكون على هذا ان  
يزال عنه ما به من عجاسة فان كان بالماء فذلك طهارته بالاجماع وان كان في غيره جاز لان يكون على ما  
في في مثل ذلك التزاع **قلت** لغز جمع على ما به من عجاسة الى الجنية فامتنع وان يصل الى داخله  
ما به يطويه وورده لما قد مضى **قال** فلا بد له على هذا وسقته به لتضعه اجازته بعد دفعه حتى يبلغ  
اليه ما يطهر على اي ارض على حال **قلت** له وما الشرط في طهارته ان يبلغ المراد على هذا وهو مبلغ  
المراد في عليه **قال** نعم والافلاطون لما يبلغ اليه قوله في القول كاد عليه **قلت** له وما  
التي عليه في ذوبه شئ من الدهن النجس او طعم به فخالط **قلت** فهو على حاله والعجاسة ما بقى فيه من هذا  
الدهن شئ فان طهر على اجازته او يطويه بالماء بعد زواله فلا اقل فيه الا طهارته وان لم يزل  
عليه الا غيره فلا يفي طهارته الا لم له باقية **قلت** له فان طعم في انا حتى احرق ما به فزال فلم  
يقول شئ الا ان **قال** هذا موضع الاختلاف في طهارته بحرقه والشارع في ان يكون في معنى قبح  
الشئ لغيره وذلك **قلت** لغز طعم بالبول او باجنس حتى صار ترابا **قال** فغشي حوزه بعد يباسه  
ان يجاز على اي في هذا الماء لا في البول لانه لا يذوبه لطهارته وان يذهب في زواحي لا يبقى له اثر  
فيحرق لان يكون طاهر على هذا القول **قلت** له وما حكمها بالنجس والماء ترابا او الدهن فيما اجماع  
على قول ويقول انه لا يطهر الا بالماء الواحد فيقضي حتى ينجم فيبلغ اليه ودخله **قال** هكذا اعتدوا  
في فحما ذاك الماء لا يدخل الا في جسمه الا لا يفي طوره وان ياتي على ما تقوم والافلاطون جاله وما  
فيما صار ترابا جاز فيه لان الحق به يكون في طهارته لا ما زار عليه واسلم **قلت** له وما اصابه  
وهذه الاطراف وغيرها شئ من اجناس العجاسة في حين فلا بد لطهارته وان يذهب في حوزة الماء ما  
وعين **قال** نعم قد خبر هذا ولا تعلم انه يختلف في ذلك **قلت** له وما تخزن كحله في الطهارات  
مركبها او يكون بعد دفن او حله **قال** لو نجس على حال فان اكل به فلا يذوقه الا اذا الصلابة  
وعسله الا بعد الا وهو عليه **قال** له فان بقي بعد العسل في عنبه لو ان اكل طحكه **قال**  
اذا هذا العارض بالعجاسة فان طهر الموضع قد روي في مثلها جاز لان يكون طهر ويصح عليه ما له  
يصح يمكن



يصح عليه بان لما مضى من ان يقاها فان ظهر فلا بد من تركه بالتمام قدر حتى يزول الموضوع باقل او اكثر الاما  
 يخرج فحقا يكون الزكركم في غير عليه لان الحققة ما فيه **قلت** له وما خالطه من العجاسة والزوج والمرد  
 في اصله مثل الدم او العذرة الا انها لما اخرجت بالارض صاروا اذ **قال** فان قدر على تعريقها وتطهير المعدي  
 من طهر على حاله والا فاختلط في طهارتها **قلت** له وعلى قدر مريء نجاسته فان غسلها اصابه بشئ  
 وهذا في بدنه او غيره وبقله لو **قال** فلا تدفبه على قيان ولا يغسل فيها في اخرجها مع القدرة عليه  
 لفساد ما دام يتحرك في اندبا العكر فيخرج به في الماء **قلت** له وما خالطه في ذاته شئ من العجاسة في ذاتها  
 فصار كمثلها على هذا يكون فيها نظير له لو لم يعد غسله **قال** فمعه هو كذلك ان يصح ما اراه لما في القول من قول لا ي  
 سعيد جدا اسدنه يد على ذلك **قلت** له فالمرتكب اذا ولا استفيداج والاصح على هذا ان يكون مع ما  
 يعرض لها من العجاسة في حال **قال** فلهذه هي الاول في القول فيما على سواد لعدم فرقها بينها مع ماله  
 ذاتها العجاسة **اولا** **قلت** له وما اصابه وهذين شئ من الماء العجاسة يوجب الطهارة في ذاته الطهر واقع  
 به نجاسة من عكاه يغسل موضع فلا يبقى فيه الا ما لها ولو لم يمسح معه **قال** فحقا ان يكون في طهارة  
 يظهر على هذا من ان عين ما به من العجاسة فلا يصح ما يقهر لون المعدي في طهره ولو ان صار له حكم  
 الطهارة لانه في نفسه من العجاسة في شئ على حال **قلت** له فلا يغفر والا سرح نجاستها شئ من  
 الدم ما القول في طهارة ناقص منها **قال** لا احد في حفظه ارضه فادله عليه قولا ولا يجبي في طهارته ما  
 اصابه ان يغسل حتى يذهبها ولو لم يمسحها لا يقدر على اخرجها فيكون في معنى الزكركم والا فهو على  
 حاله لما لها اوله من حق يقتضي في بقائها كونه للمبسر في رواله او قد يمكن فيكون في الخط او احدها  
 فيبقى على ما به من العجاسة لمجرد اشكال **قلت** له قوله هذا وقد غسله مقدار ما لا يبقى معه وهذا  
 الدم شئ لو كان وحده **قال** لانه على يقين من نجاسته الشئ به وشك في طهارته مع بقاها لولا الحمة  
 فيه فهو في شبهة لعدم ما هو لانه مع ما على والد فكان لا وفيه ان يكون على حاله **قلت** له فان عمل  
 احده هذه نحو فاقا صا به وداخله بول او استبره ووطوية تقتضي في طهارته كونه الفسار وحق  
 عليه وقبل ان يغسلها القول فيه اذا لم يبلغ الماء اليه **قال** فقوله على نجاسته فان دخل النار وقا به  
 وداخلها به فالاختلاف في طهارته **قلت** له فان جشي في جو فرب شئ من العجاسة **قال** فلا طهارة  
 له وداخله ما دام الشئ به ولا اعلم انه يختلف في ذلك **قلت** له فان غسله خارجا فادله عنه ما قد  
 اصابه **قال** فلا بد لما ظهر على هذا من ان يطهر ولا يطهر وان بقي على حاله لم يبق في الخبيث من نجاسته  
 فالبقية العين **قلت** له وعلى هذا من طهارة خارجة يجوز ان يغسل به ونجاسته في داخله **الاقاب**  
 فلهذا في هذا بالمتع وجب لانه لانه وان يكون في صلاته ما طام الماء به ونجاسته في بدنه او ثيابه  
 وقد قيل فيه بالاجابة انه لم يمسح شئ من العجاسة لانه في منزلة ما فيه فراح الميطر في طهره بعد  
 غسله ورواها على طهارته **قلت** له فان نجس ما طهره شئ من الطهارة بالمعارضة با  
 نجاسته وكذلك ما خارج البس قد قيل فيه انه اذا غسل طاهره لان يغسل به **قال** بل قد قيل  
 هذا **قلت** له فان كان لا رطوبة في بطنه شئ به نجاسته شئ من العجاسة ما القول في طهارته

فراخلة **قال** فهو على اليد والطهارة في حكمه لانه لما خذ في هذا الموضع من يديه شيئاً فبرفها  
عما لاقاها كذا وجسمه الا انه حاملها فغلبت الآفة فالصلاة به لا بد وان يكون على وجهها  
الغضاء **قلت** لما زاد خرج عنه يومئذ فارتد عنه على هذا من الاعن طوبى حتى لم يبق  
فيه شيء **قلت** **قال** فلا بد عليه ان يزيله بوجبة لمنع ما لا يجوز مع ما لا اعل انه يختلف  
في مثله هذا على حال **قلت** له فان كان اصابه شيء من الدهر النجس فغزبه جوفه او في خارج  
اليسر يكفي في طهارته ان يدخل النار حتى يخرجها به فلا يبقى من اثره شيء **قال** وقد قيل انه يكفي فطهر  
على اي اجازة والغضاء الاعلى راى يقول انه يجزى من ذلك **قلت** له فان عجز بشي غير النار  
حتى لا يذهب **قال** قد مضى القول على ذلك عليه وكفى عن اعادته فيه **قلت** له وما صاغه احد من أهل الشك  
فلم يسه لشيء من الرطوبة بل هو ان يغسل على الصلابة ولا ان يلبسه لم **القول** لا اعلم انه يلزمه  
في العبد لان نفس ما شره له حال عمله او قبله او بعده في غير رطوبة لا تقتض على حال كون غفله حاله  
وطهارته في الاصل ولين يجزى ان يختلف في هذا ولا بد علم فيضطر في كل مكان في جميع صور الاحتذاء والاصغر الخ  
لا يجوز والله اعلم **قلت** له وان نجس في الاضلاع المائية لشيء اصابه من نجاسة فزال به الطهارة بالكلية  
**قلت** **قال** في غسله بالماء مبرك الى اصله الذي عليه فزيله لرفا له به نجس **قلت** له فان ضربه  
الغسل لا يزيل عليه الماء فان اصابه حركة مائه من نجاسة ان يجزى عن ذلك نعم لان الماء لم يركن كون النجاسة  
وقد حصل قلبي ولا اعلم ان احد اعاد الخيرة والغضاء في هذا الموضع على حال **قلت** له فان لم يزد من  
الغل والجدور والشيء نجسها نجاسة وهو لا يعتبر في نظره ما يقع عليه ما كاد المهرام **القول** نعم اذا  
ازالها فانما هو طاهر من رطوبة وعشوى لا يصححها الا هذا في نظر **قلت** له فان كان الخدج والفتلة او  
الجدور الشجرة في حذا يغسل بالاقاءه من نجاسة فيشربه **قال** فان طهر وجنبه او وقع عليه بالماء قد  
ما يجزى في مثله طهر ولا فلا بد ان يغسل في غسله حتى يدخل الطاهر والماء من ذلك النجاسة في طهره  
وهناك الامان وضعه **قلت** له فان طهره مكثه في الشئ مقداراً ينزك في الماء **قال** فعسى في الانواع  
المنائية ان لا تكون في هذا على سواد لفرق ما بينها في الكثافة والصلابة والرخاوة واللطافة وسرعة  
قوتها الرطوبة وشربها ما يبرر عليها الماء ودطوها وهذا لا اشك فيه لان منها ما يلبس في الحال نجس  
والملحة ما قل وربما يكون في صلابة قريباً ما قد صار الطين خفياً فصوره في نظره ولان النجاسة في الغضاء  
وقول في راي جو الاوان ما بينهما او ساطع بينهما في البين هذا بالجملة فكلها طهر وان بترك في الماء  
بقدر زواله على ظاهره وجفافه في هذا الموضع مقداراً يبلغ الطاهر مبلغ النجاسة فيزولها في  
منزكها مما زاد عليها ونكرهه وقيل باعادته الى ثلاث **قلت** له فليسوا المتحدرون في الاراك  
به نجس بوجهاً ما لم يدر حال السواك او عجزه من نجاسة في الغضاء فيجزيه ان يغسل قد طهر  
حتى يزول به فطهره لم يصح عليه بقا لشيء من النجاسة في داخله او في خارج جسمه لانه سريع  
الغسل بالماء لغناه والرطوبة فلا يحتاج الى يوزق في الماء الا لمنع بوجبه على الخصوص في شؤره  
فتركه في حكمه **قلت** له وما اشبهه وشي في لينة وسرعة دخول الماء فيه فهو مثله في هذا

يظهر حنيه ام **قال** نعم كذلك لعدم ما يدل على الفرق في ذلك **قلت** له فالنفس من جنس الغل والخشب  
 الاشجار واما صلابة اليد في يظهر مع فتره لما اصابه من الخاسه ان يترك في الكاد يقدر ما يدخل الطاهر  
 هذا ناله في الاعتناء وازطال **قال** هكذا في هذا لما احدث عوارض الاصابه من ريل عليه بانه كذلك في  
 غير موضع من الاثار والاوزان في بعضه مجاز لان يعطى في هذا الحكم الغل لفرقه به منه في الصلابة الموحدة  
 تمنع الطوبى ان تجرد في سرعة وهذا لا يدفع لانه شغلها هو ثقله اولى فكله في ذلك **قلت** له فاعزى  
 عليه الماء فالاعزى على طاهره وبلغ وداخله مبلغ ما ناله من الخاسه الطاهره في مفرجه **قال** في  
 يحرق عليه كذلك على اكثر ما قيل فيه ثلاثا وعلى قول فيجوز في المرة لان تكون مجزئة له **قلت** له فالقول في الغل  
 او الشجر نصيبه الغل ستة الاطوار ان يغسل حنيه رطبا كان او يابس **قال** نعم هو كذلك ولا علم انه يختلف  
 في ذلك **قلت** له فانه يغسل في الحال ويغسل ما به ساعته **قال** لا بد له وان يترك في الماء بعد غسله  
 مقدرا ما يدخل الطاهر من داخل اصابه من الخاسه الا ان تكون رطوبة ما يدورها ان ينج فيه نفسى  
 لئلا ما يدخل الطاهر من الغسل ان يظهر في الحال **قلت** له وما كانه في الماء الغل ولا شجار على هذا يكون  
 ام **قال** نعم ان مع ما عذري فيه من الاضرار في ذلك عليه **قلت** له فالجواب في الموهلة وسعها الغل او لم ياد  
 الشجر نصيبه الخاسه من ذلك البسط ولا سلك في الاثر داخل في هذا على ان يغسل الطاهر حتى يبلغ  
 الماء الجانب الاخر مع العكس او ما يقوم مقامه محي طهارته وقيل فيه ان لا يجزئ بلوغ الماء اليه  
 الا ان يكون في مفرجه له ما تجدد ولا ابر على حاله **قلت** له افلا يجزئ في مثل هذه انواع الحبس النباقي  
 ان يكون له ما في الارض من رطوبتها بالما **قال** بل قد قال بعض الحائز والقول به في كثرة وعلى العكس  
 وهذا في راي **قلت** له فالنوع ان يغسل ما يحبس فوقع على شئ او راقه او اعوان متى  
 يظهر على هذا الراي **قال** اذا صرته الشمس والريح او احدثها وعلى قول اخر بعد ذلك ما  
 به من الخاسه طاهر على قبا ولو في يوم واحد وقيل في ثلاثة ايام **قلت** له فان وقع على شئ من  
 جهة فتجلى الوحده فيظهر مع فتره **قال** فان طهر حنيه حتى لا اصابه طاهر ولا بد له في موضع  
 اجنابيه في شئ واحد ما ناله منها يومين وان يغسل طاهره ثم ينقع في الماء بعد راسه حتى يبلغ  
 منه الطاهر مبلغ الخاسه فيخرج وياظنه ما قد شره واجزاها **قلت** له اظن اجنابيه في طهرته  
 الى عكسها ما يقوم مقامه من حركة في قلبه **قال** بل قد قيل هذا انه لا يجزئ ما دونه في غسله  
 وقيل فيه ان رطب الماء مجزئ به اذا اكثر عليه فاني على كل مبلغ منه مبلغ اصابه فان لم يزل  
 الا قول به في طهارته وجواز اكله **قلت** له فان طهره قبل ان يظهر من خاسه ما قاله في اصابه اذا صار  
 دقيقا **قال** فان كان ما يبول الخاسه في ذلكها عن قايمة في ذاته مثل الدم او العذرة او ما يكون  
 مع وجوده فلا سبيل له يظهر من الخاسه ثم لا ان يقدر على اخرج منه والاهم على فساق ولا  
 اعلم الاجزاء يقول قد يعجز **قلت** له فان كان اصابه مثل بول او ما اشبهه ما الذي يخرج  
 فيه فيخرج عليه وقول **قال** فحسب ان يجوز فوضع لان يكون في طهارته ان يجعل في الماء فيجرك  
 حينئذ حتى تاتي الحكة على اخره ثم يترك ليستريح في قولنا الا نأكله يخرج عنه شريعا

العمل عليه بتلاجيله يفعل كذلك ثلاثا وتلك طهارته في رأيي واجازته وقيل ان خبر في التنوير فقال  
 به لوجه السائر لم يبق فيه شيء الا ان طهر في ازكلكه وقيل اني تحنه بالمد طهره وعلى قولنا  
 فيجوز فيه ان يكون لا طهارة له **قلت** له فان خبر علي بن ابي طالب اخصي بالقول فيه مثل التنوير  
 امر **قال** نعم في بعض القول وقيل يجوز في التنوير خاصة دون سواه لانها لما روي عليه  
 فيزيلا طهارة ولا يصح عنده في وجه الفرق ما يدل عليه بقدر ما رواه في الاثر على هذا **الري قال**  
 له فالأثر الذي يجز فيه ما جاله وبعد ان وضع عليه **قال** عيسى ان يجز فيه لان يكون فيه على في الجوز  
 وقول في رأيي جاز عليه **قلت** لمعان على هذا الطين هو رتبة او خبر قد لا يحصى او ما يكون على مثال  
 هذا في الاطعمة **قال** فهذا لا ادري ان كان على قول بطهارته كالأثر في رتبة الا انه بعد ما سته الا ان  
 يكون على قول من يؤول في تحنه بالمد طهره فمعنى ان يحنه ما فيه فيجوز عليه ان يصح والا فذكر **قلت**  
 له فان قلنا على السائر في مقتضى بل لا به هل يجوز ان يحنه فله سون في خبره ام لا **قال** نعم هذا موضع  
 حار فيه لان يختلف في طهارته وحله وجواز اكله وشربه **قلت** له والقول في طهارته بالشمس والريح  
 او بها على هذا يكون **قال** نعم هو كذلك لعدم ما ذكره في رأيي عن ذلك **قلت** له فالطاهر والذوق يجز  
 تحسنا جاك هو كذلك في القول عليه ام لا **قال** نعم فان اخذ به بعد الاثر في الاثر لا بل بالمعنى ان كونه  
 وهو كذلك لعدم الفرق بين الجبس وبين طينه او قيله **قلت** له ومطعم من انواعه حقا بالمد الجبس  
 الوجه في تطهيره **قال** قد مر في القول فيه ما دل على ما به وقول في رأيي جاز عليه فاجاز عن ذكره **قال**  
**قلت** له فطهارته بالمد كيف هي في قول القوم **قال** نعم في بعض القول بمسح ثم يجفف بالشمس والنداء  
 حتى يزيل عنه ما به من طينة فيجس ثم يغسل اخرى وتلك طهارته وقيل يجعل في ماء بارد ويغسل به  
 حتى يذهب فيه مدخل الجاسة وقد طهر فيجس عنه وكفى وقيل له لا يذره وان يغسل وبعد ان يزال  
 منه ذلك الماء لما يرد له به من الطهارة والا فلا يجزى دونه وقيل فيه انه لا يطهر على حال **قلت** له  
 وما وقع به شيء الغاسنة وبعد ان تقع في الماء او يطعم به حتى صار في حذو لا يجذب من الرطوبة  
 شيء انما في حاله **قال** فهذا قد قبل فيه انه يغسل فيطهر من حينه ثم يترك **قلت** له وبالمجمل  
 فجميع ما يكون من انواع الجبس على هذا يكون القول فيه الا غيره **قال** نعم لانها بمعنى في هذا والقول  
 فيها واحد **قلت** له وما اخرج من طينه فنحس لما اصابه شيء في حين **قال** فليس له في هذا الاثما  
 لها والطين لا ينجس الا في المعنى على سواد **قلت** له وما يداس على البقر فتبول فيه حار وسها **قال**  
 فثما الاثر انه لا ينجس منه الا ما صح فيه انه اصابه شيء من ابولها لا دوشا ان الثمن ان يعطى عليه  
 واذامكن في البول ان يناله فقد عكس ان ينجس ان يبلغ اليه ومع هذا هو جواز الاحتمال فهو على ما  
 له من الطهارة في الاصل حتى يصح كونه لها في الاجماع او على رأي العدل **قلت** له فهذا يجوز في  
 جميع ما اصابه في ثبته والا بوالان يكون معه في حكمه على هذا الحال بل فيجوز في الحق ان يكون  
 كذلك لعدم ما يدل على الفرق **قلت** له واصلح انه قد بلغ اليه **قال** نعم يخرج في يغسل اديان  
 عليه ما به يطهر على رأيي فيجوز على قياسه ان يترك **قلت** له فهذا قيل بان لا يابس ما ناله شيء

بول المقدر حال دوسهاله وانما لث فيه ويعدل لدوس افسدته امره لم اجد هذا الفرق ودر دليل بوجه  
 قبله عليه في الراي او الاجماع لو اصرح **قال** بل وقد قيل هذا والله عزاب جعفر في قوله عزاب وغيره كذلك اذا  
 غيره لدوسه وانما لث عليه ما في الاثر وكذا يجب في قوله عزاب وجبة النظا في الاثر عزاب الحجة ما مع بقا  
 ما به للعباسية وانما **قلت** لم يوافقنا بالانزاع حتى انها الكلية **قال** هو نفسى ان يكون ادنى اجابة من  
 قول ابن جعفر في عزاب القضية **قلت** لم نأخذ جديته في كدسه او بعد ان وضع في طوفه شيء خبث  
 السابع رطبا كان او بالسياء القول فيه **قال** فاذا احتمل في كوز اليا بسا لا يكون به وبعد ان صار رطبا فيه  
 فجعلوا الاية حرمه اجازية شيئا فهو على حاله الطهارة حتى يصح انه اصابه شيء نجس يسته وانما يحتمل  
 في كونه الا انه وقيل ان يكون كذلك افسدا لا قاه ووطوبه لا ازار عليه **قلت** لمعان وجد فيه  
 شيء في الصفة محكم **قال** هو نجس على حاله واصلح انه قد ازاله ما فيه ووطوبه فذلك ولا اخل ان  
 يختلف في ذلك **قلت** له ولا يصح انه نال شيئا وطوباه فهو على حاله الطهارة **قال** هكذا  
 هو في هذا لا غير وقوله من غير عليه فيصع فيه **قلت** لمعان شك في شيء منه انه اصابه نجس  
 ام لا **قال** فالشك ليسوا امور الدين في شيء ولا يصح خالطه ان به اولى فان صار منه على رية  
 فالخرج منها في مثل هذا الما مبتلا فانه عالم لا اقل عليه لانه معه في التمسك على حال **قلت** له وما  
 عجز المحسن باقرا طاهر عزاب **قال** نفسى ان لا يبلغ الى تطهير لعدم ما لم يرفع بقا من  
 مقدرة **قلت** له ومع هذا فيكون له طهارته **قال** هكذا عندك في ذلك **قلت** لمعالم في اللؤلؤ  
 او المور فان ناله شيئا لم ينجس ادم او بالعليه حاله بياضه او بعد اخضران **قال** لا ادرى ما به  
 على تقليب حلاله الا في ان يطهر روالا اصابه في حينه في النجاسة وانما شرعي **قلت** له وطبخ  
 والبسار والبليح بما تجب حتى يدخل فيه فضع كليف الوجبة في تطهيره يكون **قال** نوان فيسيل فيخفف  
 حتى يروا فادع عضله في كلال طوبه فيلشف ثم يطبخ في ما يطهره او ينزكه به حتى يبلغ من هذا الماء  
 ما قد خرج به النجاسة حتى يخرج عنه وقد طهر وعلى قول الآخر في ازاله على هذا غسل ما يدرك به  
 وطهارته وقبل الاطمان له **قلت** له فالتقار اذا اصابه بول قبل ان يتكثر طاربا في تطهيره بالماء هو **وقال**  
 في قبل طيه انه يصيب الماء عليه حتى يبلغ الطاهر مبلغ البول منه وتلك طهارته وقيل لا بد له من ترك  
 او لا يقوم مقامه حركة ولا طراجه به طارونه وعلى قول آخر كما فيجوز لان يكون نوع الماء المور روالا  
 ما به نجس على العك او لا يقوم به مقامه الى كماله او طارونه في ازاله البليغ فالله به اولى لما يمكنه  
 في موضع السعة مع امر الضرر اجماله وبعده فالصبي على الشيء لقربه منه في فعله ولا في بلوغ الماء  
 اليه وانما الله ما به في حجه حمارا عليه الظاهر على دور توسع به على جاز له في الراي وسعدا لالمراة  
 ليرك او الشبهة في غسله ارجح ما به ونجاسته حتى التفاضل حصل بما رونه ومباشرة الماء فكيف يصح  
 وان يرد به او كان به فله الا بما لا عليه عك كدركه في الراي وقوله لا شيء غير ما وضعه من رواله  
 لا اعزبه في ذلك **قلت** لمعان طهره حيه فكم له العك والاضرب وكره في تطهيره لعدم عينه  
**قال** قد علم وزا الا في عزاب جده فاعرفه في ذلك وجعلنا لا نأخذ بهذا وكفى بالرجح انه بعد

فيه شيء الاذي وما دونه من وجع او اشتين فحسبوا مختلف في طهارته مع ظهور كونها زائفة  
باعتبارها بجمع **قلت** له فان كان ذلك من نوع ما لكانت من العائسة في ذاته **قال** جندلها الاخذ له  
الا والولد ولا بد فان لم يلبس ثلثا صح له وان بقي به على هذا شيء فالمراد بغيره من عرقه فغيره  
ما قد اصابه من الغاية له وان كان العود لا الزوال ودعا به **قلت** له وما كنت في طرفه بما تجس  
او تضع به عليه وقبله والوجه في نظيره على هذا بعد اواز وجهه شيء من ذكر فتنشيره  
اخر في ما عرفت في وصفه **قال** قد قيل في هذا الموضع ان يحل شيفت قدرا لا يمنع الماء من  
وصوله اليه ثم يغسل حتى يبلغ منه الظاهر مبلغ النجاسة على ما روي في الراي وما به يفعل بجو  
ما يدرك الا على قوله راي في مثله انه لا طهارة لغاية فيه ما يدرك على المنع من جوارا كله **قلت** له  
فان كان طاهر فبال على طرفه بعد ادعى او دابة او تضع بما تجس فبالا على ما بلغ اليه او حمل  
او لم يدرك طاهر هو كيف الحكم فيه **قال** فهو على حاله والطهارة حتى يصح كون انتقالها الى اصابته  
والنجاسة ولا اعلم انه مختلف في هذا فان طهره خارجا فخر فيه فبالا اليه وبطوره الى في  
داخله وان صح انه قد بلغ اليه غسل الموضع وظرفه فصب الماء عليه حتى يبلغ حيث يبلغ ما  
به تجس وبول او عجم ونكح طهارة ما قد طهر في ايها **قال** واستتر لانه موضع ضرورة  
وقبل يغسل طاهره حتى يطهر ثم يقطع وط في الموضع لطهره وقد تجس ثم يصب عليه  
اما حتى يغسل على ما به وبما سبغ فيه في النظر ما فيها وفي قوله لا يغسل طاهر بعد  
النكاح وقد طهر وقبل ان يلوغ الماء اليه ونكح عليه فلا يجزى فيه الا مع الحركة او بقوم  
مقامه والصب او الحركة وقيل ان بعد شربه لما قد اصابه من النجاسة لا يطهر ولعل هذا هو الراجح  
الا انه يجزى وجلة ما به قوله راي واجازة بعد ان يغسل مقادرا به فيما اصابه بجزي في النظر  
وان لا يحمل في نظيره على شيء الضرورة ما يمكن فيه لا يطهر ببلائه في الراي **قلت** له حمل  
وفي قوله غسله ببلائه يكون ما له والبول طبا او بعد ان صار بالسا او اخر في بلبائه وقيل  
في غسله **قال** قد قيل في طهارة نجي في فيه ما يقع عليه والمك في صفة على ظاهره طهارة  
ما يحق مبلغ الظاهر مبلغ ما له ودخله واما اليه يستحق في نكح وقيل انه يجزى ان يغسل  
وخارجة ثم يصب عليه الماء حتى يبلغ فيه بول ما اصابه فبلغ فيه مبلغه على ما يغسله في  
راي قوله ان ينكح والفرق بينهما في القول لا في الظاهر وفي هذا لا ريب على انهما سؤالا فاعرفه  
**قلت** له وما تجس وظرفه طاهره لا ما زاد عليه من روي في الماء الذي يغسل به فبلغ اليه  
**قال** فهو هذا الموضع ان قيل ان طهارة ما طهره طهارة ما قد استتر ولا اعلم انه مختلف في ذلك  
**قلت** له وما تجس في رايه من النجاسة على الراي في نظيره اذ في **قال** هذا قد قيل فيه ان الطهارة له  
اذ لا يمكن ان يغسل حتى يزول ما به الا وقد صاع ودادونه لا يظهر وقيل انه يفرق في الشمس  
بعد فقه قدرا يبلغ اليه ودخله مع الريح فيترك حتى يزول ما به ورطوبة النجاسة ونكح  
طهارته وعلى قوله في رايه لان لا يطهر على هذا بكل منهما على حد الا ما قبله في راي  
واجازة



واجاز به غير المتاد اكثر **قلت** له فالدبر والعسل والسكر توفت فيه الفارة والذبيحون عليه قال  
فقلتم الحامد هي واجودها وينفع باقوي ويسهل المانع فيراق **قلت** له فان اصابه مولود ما  
تخس فوج به **قال** فاختشى ان لا يكثر طهارته بالمولد انه يجعل به ولا يقدر على اخراجه فافيه وهذين  
لشدة المراح الموجبة كونه لعسر العلاج على حرارة النقطة بينهما وعلى هذا فابن موضع الطهارة  
له كونا في الاراء فادري عليها اللهم ان يخرج صبيها في النقرة في رأي انه اذا عجزا لملا طهر فحصى  
ان يجوز ان يجتنبه بابه ومعنى في ذلك **قلت** له وهو الشتر وطهارة الذي ان يكون به ليحجز الماء  
الطهور هو الغالب على بابه وحجاسته في قوله لم لا **قال** الله اعلم وان لا ادري في الحيض وما به  
الذي يظهر في الطين الا اما احده وقوله مطلقا وعنه صامتا فان صح فها زواله عنه وطهارة  
فيه فحصى في غلبة الطهور عليه ان يكون شرطه وفي هذا كذا دلالة الجواز **قلت** له  
فان طهر وجده او بالماء ففقد حتى يحق في اياه من طهارة الغاسته فلم يبق لها فيه نور ولا طهر  
رجع **قلت** له فحصى في حيزه على قوله يظهر وعلى العكس هذا في قوله الا ان هذا  
كانا اقرس الاول في ان خط بشي من الدقيق حتى صار مثل المد لوكروا له في اوصافه وما زال **قلت** له  
عليه ثم خفا فمعه جعل بعد فته في الشمس فخرته مع الريح حتى زال بابه **قال** فارجوا ان يجوز  
فيه الان نجفة معنى الاختلاف في طهارته على هذا **قلت** له فان وضع السكر بعد جوده في  
الشمس والريح حتى زال بابه يظهر **لا قال** فهذه مثل الاولى في القول فيها على سبيل **قلت** له  
وان تخس والاطعمة لشئ هذا فلم تترك طهارته في رأي قوله وعلى حال الذي يجوز له نظمه  
**ال** قد قيل فيه انه يلقى او يفر فلا ينتفع به بل يصطوبه وفي قولنا ليطهر الدواب  
والاباس على فعله والناس وقيل يجوز في الاطفال وجميع ولا اثر عليه **قلت** له فان كان ما  
ناله فارجو انواعه ذات الغاسته في ذاته **قال** فهذا ما لا يظهر الا بزواله فان قلنا  
عليه ولا فهو على حاله فان جلا من ايطم وركبنا له او دابة او طفل بعرضه وزواله اليه وفي كل  
حز منه لا اختلافها جود ذاتها ولا بد **قلت** له وطهارة شئ من الغاسته حتى اخرجه  
من اسمع الذي له في ذلك الاستدلال كما لعل القول في حكمه **قال** فهو على المنع وجوز طهارة الا ان  
يكون في موضع الاضطراب اليه والا فالخير اولى بابه لادراكه ما طهارة فاستلكته حتى لا يغن  
اسم لا غير فالقول فيها واحدا لا شك **قلت** له وهو اسم العقل او اعظم ساقط من الشئ  
شئ من الغاسته فاخذ بعروقه وطوبها او سقى بياخس هل يفسد بابه والاثم **لا قال**  
ففي الاثر في هذا كله على انه لا يفسد وعلله ان لا يبلغ والغاسته اثرها الى حمله فنجس من  
جواز كله ولا اعلم انه يختلف في عدله لقوله يعرضه واهل البصر **قلت** له فجمع ما يكون  
وكبار مثل السدرة والزم والابواب والانبج والحوز والقطر والارضاد ويجوز هل على هذا  
يجل في طهارته ان ام **لا قال** نعم لانها هي الاولى لا غيرها فالقول فيها كذلك **قلت** له  
واودها في كبره اكرمه والخم والموز والاباخج والباربخان وما كان من نحو هذا القول



في قوله **قال** فانه قد قيل في الذي بها والتمس قال شربها لدمع ما يشور وقبل ان يطهر نعايته ما يشور من الماء  
الطهور بالفساد وقيل بالطهارة الا انه لا شيء الخسنة رايها لم قال بهذا وذكر ان هذا الرشد **قلت** له  
فانك موافق للبين والراي **قال** ففسي لم يكون لها ما للخلع حكم في هذا فاني اخبرها ومنها فان صح في ما فيكم  
والا فاني لنقول قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما دل على انه كذلك **قلت** له ما اخرج على شربه من  
الماء الخسنة اقول في امره **قال** بخروجها في صغارها يكون من انواع الاشجار وقول في راي ولعل شيء  
في تغييره ان يكون منها اذ في **قلت** له ما للقلب لقرع والقناد والبطم ونحوها **قال** فاني على ما جرى من  
الراي في مثلها وقول بالطهارة وقول بالنجاسة في زرقها واصلاحها حتى يزول عنها يومئذ ما بها فتظهر  
باجلها وقيل فيها على حال اذ في راي **قلت** له وعلى قوله قال في هذه الانواع فكم لها وما دلشبه فظهر  
به في الراي اول الاجماع **قال** ثلاثة امواه وقيل ثلثين وقيل سبعة ثمانية بواحد فالآخر خصها والاول  
عادة ما فيها تشديد ولكن لا تعلم ان ازاها يقول ما وراءه ومم يد **قلت** له وما سمع من هذا النجاسة فالتفت  
فيه كذا على رايه يقول انه لا يفسد لا **قال** نعم ويعد زوال عينها وانما انشأها والافراط طهارة  
له مع ما يشور لبقائه لمواه ونحوه على هذا الراي **قلت** له فان سقي على هذا امواه وثلاثة امواه طاهر  
فيما لا يعي له او بعد زوالها فله طهر **قال** نعم قد قيل هذا في طهر ولا تعلم ان ازاها يقول فيه باكثر بل هو ثمانية  
ما في ذلك **قلت** له وعلى رايه يقول في مثل هذا الزرع والشجوانه لا يجس في رايه ما يشور به الماء النقي  
على حاله هو على هذا في قوله ولا يكون شربه الا ما هو كذلك على الايد **قال** نعم لان حكم الطهارة  
في مطاوعه قاله وحكمه في الاصل والقر الا ما من هذا الما منها فانه لا يذوان يجس على حال وفي قول  
الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما دل على ان هذا اصح ما فيه ومما **قلت** له وما سمع من القول والخبر والاصل  
وما يكون من انواع القيل بشي وهذا الملاء **قال** فهو على ما في الزرع وقول بالطهارة وقول بالنجاسة  
حتى يظهر احد ما في مثله والا فانه وجب ان اكله وقيل بجوانه وبعد غسله وقيل بجوانه  
ينظر دور الارض **قلت** له ما الشجوة ونحوها توكل وزرقا او اصلا تثبت في العذرة **قال** قد قيل  
بظمانها خرج منها عن النجاسة فزادها واصل امر فرع لها الا ما منته شيء الا راي فانه لا يفسد  
فيجوز له بعد ان يוכל وقيل بالنجاسة في حقي وزوالها نكاح النجاسة فتشرب بعد هذا قد رايه  
بظمانها **قلت** له وان كان عذرة توكل اولاه فالقول في شربها كاي اولاه **قال** نعم قد قيل انها  
كذلك ليس عندي ما يدل على فرق بينهما لمع يوجب في ذلك **قلت** له وما اصابه واصلها او دورها او  
ما يكون من رايها شي النجاسة ما القول فيه **قال** فهو يجس على حال حتى يقع به او يرض عليه والماء مقداره  
ما يظهر عند القناد ودورنه وشعره ورجع ما لا اختلاف في حوز طهارته به لراي يقول بان يظهر  
معه لرواه ولا يرضي يقول بان لا بعد على حاله **قلت** له وما كان في نباته في العذرة وطبخ او عمل او  
فتح او طوى كونه مخرج من رايه في زوالها ما اصل او فرع في هذا ام لا **قال** فلهذا القول ما دل  
في هذا على راي جاز عليه وان فرع بينهما وقد خص في ذات النجاسة الفرع والقناد والبطم ونحوها  
والاشجار وشذر في القول ومنع البعض وكلها شرب في العذرة دورها سواء وقد في اخره

في هذا

في هذا كله ما في رايه من مخاسنة حتى يظهر ما به بشره والماء والافلاخ والكله واجازة اخر ومن  
 بعد غسله وقيل بوجاهة وغير غسل لما لم يظهر ما به بشره في رايه قاله **الاصح** انه منسبه شئ من  
 الخبثية واندر الاصح ما به من قول الطاهر بانه عذرك الاوان في هذه الاود ما قد يدل في الفرق على  
 انه في رايه لا في اجماع عليه من اهل الحق **قلت** لم يقل في هذا الموضوع ان جعل الفرسه يغسل فيجوز  
 من بعده ان يوك **قال** بل قد قيل هذا فيه فاصح فلا بد على قياسه في مثله وان جعل عليه غسل ان  
 يصح لم يخل في موضع ما يكون به شق ولا اذى الا فلا البصر الجبر في لزوم غسله لما اراد به وجواز  
 اكله لانه على قوله لا يغسله بما تشبهه بعروته وطوبى العائسة لانه وان يكون في نظيره  
 بالمد تحصيل لما هو في طهارته حاصل ولا شك لانه في رايه طاهر وعلى قوله قال بغسله فالتغسل  
 له وجاز بما ياتي على في اخذه لم يبلغ اليه وان لم يبلغ ما دام طهارته في ذاته لا يتغير ما به عليه من  
 الماء في حاله عما به من وطوبى منعه وان يلج به وورائه فيلحقه الى الشرافة الا ان يكون له وجها فيه  
 فعلا وان تدخل فيه ففسد فيلحقه ان يكن فيصير الا فلا **قلت** له فان طلع بالماء الطاهر قد روي به  
 فيخرج عنه اجري في رايه بخسسه ام لا **قال** فغسله في رايه ثلثا ان يطهر واد من روي في  
 يجوز لان الخبثية من غير اختلاف في ذلك **قلت** له فان جاز في مرة البس وبورها لطهر في كل  
 ام لا **قال** نعم على راي اركان النظره في غسله وعلى قوله لا يجوز في بعد ان يخرج عنه الماء لان بطهر في الجمع  
 وجوز الاكله اجمع ما عني به فيه وفيما س لم يشك **قلت** له فالطبخ له بالمد في حكمه يقوم في رايه مقام  
 السقي له في امه ام لا **قال** نعم لان الطبخ في رايه اقل من البس وشربه بالمد بعروته واخرى فليست  
 هوباهون في بلوغه من مبلغ العائسة ولا اوهي لان به يطبخ الماء يصيب لهذا فيخرج عنه وفي رايه  
 يبقى **قلت** له وان كان غسل الطاهر رتبة ككله انما يخرج على قوله يغسله بما يشربه من العائسة لما به رتبة  
 وانما جزم **قال** نعم هو كذلك في رايه وفساد الاعلى والقد فانه يحتاج في قوله لا يغسله الى علاج  
 اذ هو في قوله طاهر في اجمع فيه كون ثبوت لمعنى على قياسه الى لا اعرفه فان على ذلك **قلت** له وما لم يكن في  
 بيانه حكمه كغيرها وانه يسبق في المارباتي عليها **قال** فحسب ان يكون له في موضع حكمه الا ان يكون  
 في عيبا في اجماعه وعلى رايه في قوله في موضع الراي فانه على قياسه ولا بد وان يختلف طهارته وفساد  
**قلت** له وما تجس على ليل او اشبهه وشئ في التمثيل فكيف يكون الوجه في غسله بطهره ورايه  
 فيرجع الى الصلة الذي كان عليه وفيه اخبر في ما توف **قلت** ففحسب ان يكون له في الفرق وقوله في  
 تطهر به ما فيه من نكته في الماء واد اجبر عنه ثلثا ان يطهره ورايه جاز عليه ان يصح ما في النظر  
 والا الوجه الاول **قال** هو الذي في الاثر على قوله اجازة فاعرف **قلت** له فان صبح به ثوبا من  
 وقيل ان يزل عنه ما به فطهر **قال** فقال لغسله قد روي في مثله ومخاسنة في رايه ما به يظهر  
 في قوله لا اله الا الله **قلت** له فلو اجدت ان لا ينفع به **قال** في قوله هذا وله في حكمه الطاهر ما يدل عليه  
 الطاهر ما قبله في هذا اذا كان اصح **قلت** له فيجوز ما به يعارضه في الاصباح الطاهر وشق العائسة  
 فلا طهره كذا يكون **قال** هكذا عندني في هذا لعدم ما يدل على فرق بينهما في ذلك **قلت** له ان كان

لما اصابه عين قلبي في ذلك قال فلما طهرت له الانزولها فان قدر عليها بحيلة ولا افر على لها ولا انظر  
 يختلف في ذلك **قلت** له فان صبح احد ثوبا او غيره مع ما فيه من لونها **قال** فان ظهر اليك في حين  
 فزالها ما اثر وعين جاز لا يظهر ولا افلاطانه لمع بقاياها **قلت** له وان نجس القطر فاد  
 يعمل به من ان اصابه **قال** فظهر حتى يزول عنه ويحاسبه وقطره وكوفي رة او كان عليه فله  
 ولا اعلم ان احدا عالج له في علمه ولا في حيله **قلت** له فان غلب ما فيه من نجاسة والقول فيه كذا  
 وبعد ان ينسل **قال** هكذا معي وهذا يخرج على اصح ما فيه وقول **قلت** له فان نجس بعد ان صار  
**قال** فاولى ما هذه ان تكون مثل الاولى وان قيل فيه بانه لا يظهر في الاثر فولا فاد عليه **قلت** له  
 وما صبح والقول او الشيا بيشع الا اصابع النجاسة والقول فيه كما في السيل او بين ما فرق في القول **قال**  
 اسد اعلم وان لا ادري في هذا الا انه كذلك بعد فرق ما بين ذلك **قلت** له ونظير الشيا القدر من  
 النجاسة الزم على ربح ففعل في الحال والنسأ او الرجال **قال** لا اعرف ولا اظن في احد من الناس  
 الا ما يوجب دفعه وان يقضي في مثله من الناس لمعني طهر في جدار الانجاس نحو الصلاة وطهرا  
 في المعنى شيئا طهرا لا اذ به ان يكون طاهر في موضع القدر عليه من مكانه في طهره وان كان روم  
 والا فوكذلك في رومه ولا اعلم انه يختلف في ذلك **قلت** له فلو اقول لاحد الفقهاء في شيئا منها  
 انه يطهر في الجاسة بغير الماء وكذلك في الملبس **قال** قد قيل انها ما دونه لا يطهران  
 الا في موضع ما يخرج ان يمتان بالصعيد ما اجاز فيها لم اضطر اليه بعد الاطعمة بما قرر عليه  
 زواله عنها والا فلا يجزي في شيئا من ملحق قال الشيخ ابو عبد حماد انه لا يعلم قول اهل القول  
 انه يطهر بغير غسل في المصنف طلبة في الثوب على انه فيه قولنا الاجابة **قلت** له فان  
 اصابه في موضع منه شيء من النجاسة فغفر وقول له **قال** فلا يفرقه الا ان يطهر  
 الموضع وحده حال الزوم ولا اعلم ان احدا يقول بما زل عليه في هذا الموضع اذ لا يجوز فيه ان يبع  
 ان **قلت** له فان حتى عليه فلم يدرك في اي موضع منه اذ قد حمله **قال** فلا بد فيه من غسله  
 على هذا كذا ولا افلاطانه لمع بقاياها **قلت** له وقيل لا يجزي موضع النجاسة وطهره جاز فيه لا يجزيه  
 الاطمان انه لم يصح عليه معه انه احاطا بغيره والمواضع في ذلك **قلت** له وعلى هذا فخطا  
 فانزمت منه شيئا من النجاسة برطوبة طهره بانه يكون رة والقول فيه **قال** قد قيل ان ادم  
 الطهاراة لم يعلم انه موضع النجاسة وعلى العكس وهذا في قولنا لا يجوز حتى يعلم انه موضع النجاسة  
 في ذلك **قلت** له فان كان في موضع منه رطوبة هي في اصلها طاهرة فحكم بانها طاهرة على هذا او ان كان  
 فليس في هذه الا في الاول وقول في رايها في المعنى على سواد القول فيها ما واحد وقدر فكني **قلت**  
 له فان لم يكن رطوبة زهوبا بسجتم له او ناله منه وبعد ان حكم ما جعد رطبا في غير طمان  
 فصابه رطوبة **قال** فهذا لا يخرج له معه ولا يكون لما ناله حكم النجاسة على حال **قلت** له  
 فان كان في موضع رطوبة مولا في موضع اخر منه رطوبة ما **قال** فالحقول في هذا  
 ان يغسل البول في رطوبة الاطهره كذا وعلى قولنا في موضع رطوبة النجاسة الا انه في قلته

قلت

ع ان يح

**قلت** له وان تجس شيا به هاله وعلو ليس ان يتوضو فيه لصلاته مختارا او ان يلبسه مع به في بدنه ويطوبه لانه وان لم يتوضو ولا باس عليه في وضوءه ولا في بدنه فانه لا ينجسه امر **قال** ففي اكثرها قيل في هذا انه لا طهارة لم يخلو وقيل لا باس عليه في طهارته تعالى في امر قاله ان يلبسه هو الذي ياخذ من الطب والعكس ونسب ان في هذا ان لا يصح له ان يراه مع تصالها ومدة في طهارتها لاسع طول المدة في تلبسها مقارنا بيطوبه فيخلو او كما به وبخاسة فانه لا بد ان ياخذ كل واحد من الاخر ولا لبس **قلت** له فان كان بدنه نجسا لكنه باس برؤيته طاهر غير انه رطب هل عليه باس في رؤيته ان يلبسه على هذا ام **قال** فان روي عليه في هذه ان يكون له في الاول قوله في اي الا ان الرخصة فيه شاذة فالعمل بها من تركه في هذا وذاك **قلت** له وان كان بي بدنه او في ثوبه شيء من الجنابة او الدم او العذر او ما اشبهه مجاز لان يكون على هذا ام **قال** نعم لعدم الفرق او ليس هذا بالحق ولا شك بل ان الحق باس في عمومه لاطلاق الجنس فلا انواع كلها داخل تحت طهارة في هذا وحكم بلورية في شيء منها هدم اللبس في ذلك **قلت** لمعان صابنة جنابة في لبس او تهارق لم يحلها في ثوبه شيء الا ان **قال** في بعضه لا وحكم الطهارة حتى يصح معه انه اصابه شيء منه الا وان في قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله واما هذا فانه قد روي عليه في ذلك **قال** له فان اصابته الجنابة في ثوبه ان ينجس ما تحته ام **قال** نعم في بعضه وقيل وقول الشيخ ابي الموش رحمه الله ان كان طاقا او احدا فالثاني نجس والثالث طاهر حتى يصح جاسته وفيهم قول الشيخ ابي الحسن عن ابي الحارث رحمه الله ان الثاني طاهر حتى يعلم انه مضمه شيء من الجنابة وفي قول الشيخ محمد بن خالد انه مضمه **قلت** له فانه في الثاني ان الثاني غير الطهارة ام **قال** الله يعلم واما لا در كان احدا قال فيه لم يصح عليه انه ناله شيء من الجنابة **قلت** له فان ذكره في بدنه شيء من ثوبه فاما ولم يجده **قال** فيظهر الموضع ويبدنه ولا شيء عليه في ثوبه لان حكم الطهارة ما لم يصح معه انه اصابه شيء من ذلك **قلت** له فان خرج من ثوبه رطوبة ولم يصح معه في ثوبه الذي عليه انه ناله شيء منها **قال** فلا احتقار له حال خروجه وحيث ان لا لمس ثوبه جاز لان يكون على طهارته ما لم يصح فانه وان لم يحتمل الا مسها لم يظهر الموضع الذي لا بد له وانما عليه على حار **قلت** له فان لم يجس بشي يخرج وذكره وانما وجبه وطرفه لاصقا لما نظر فيها لم يجز شيئا من الرطوبة ولا ما يد له على كون نجاسة **قال** فان صح معه لزومها ما كان رطوبة فاسدة ظهر الموضع والا فوعلى طهارته حتى يصح ذلك **قلت** له فان كان في حله فقوره في حج منه في ثوبه رطوبة يروي او نولا وما كان ينجس ما تحته ام **قال** فخصه ان يجمع فيه ما في الجنابة وقول في راي فانه يصح معه كون بلوغه اليه الا وراي يكون في مقدار لا يبلغ قلته او على العكس في البول الكثيرة او كثرة الحائل العظما وورقة فيجمل بها رته في موضع الا يحتمل فيه كون نجاسته ونفسا رته في موضع الا يحتمل فيه نقاؤه على ما به رفته ويجوز لان يحتمل ما به في الجنابة وما في راي في موضع الاحتقار لا يكون الرجوع الى ماله في اصله اصح فانه موقوف لجاز عليه في الخي ما لم يعلم يصح كون الانتقال من غير ما شكر في ذلك **قلت** له فان وقع ثوبه على جنابة او دم او عذرة او نولا وما



وقيل غسل حتى يخرج الماء صافيا فليس ولا يصلي به **قلت** له فان كان الصبي عمره ما اصابه  
 فتجس به دم فالقول فيه على هذا يكون **لا قال** نعم هو كذلك لان مطلق في ذلك **قلت** له فان كان  
 ثوبه مع حزنه طاهر افعارضه شيئا من الماء الذي يدل على غسله من قول **القال** انه اعلم بما فيه  
 وقيل يدل عليه وانما لا اعلم ما يستدل على معرفته باليقين لما بينهما ومشاكلة في العين فان  
 طهر ولو لم يفرقه مقدار الا يبقى ان لو كان منفردا فليطهر وقد يلبس في جنبه الخ الا انه به من  
 زوال عنه فحسب ان يجوز فيه لا يلزم لان في موضع قد عارضه صبيح محسن شيئا وذلك وعلى القول  
 بان ذلك لعدم فرق بينهما ان صرح مظهر في ذلك **قلت** له فان اخبره احد ان ثوبه دما او يكون  
 نجاسة المزمع في الواحد ان يقبل خبره في مثل هذا فيصدق كان ثقة **اولا قال** نعم في رأيي يقول  
 ان الثقة في مثل هذا تجوز على العكس من هذا في قول **الخ** ولادنه فليس والحج في شئ في حال الا ان يكون  
 الدعا خبره في موضع الامانة لما ذكره في موضع ان يقبله غير ان يوجب ما لم تقم عليه بل في  
 التي ليس له ان يرد هذا في الاجماع او على رأي في موضع حوازل **الترج** **قلت** له فان اخبره شاهدان  
 مرضي العدل ثقة **ان قال** فما بالجزم بحجته في الحكم ما لم يصح معكناه ولا اعلم ان احلوا اهل  
 العلم يقولون غير ذلك **قلت** له فدل في ثوبه ان يستعين في غسله بالغير والنجاسة في بعضه او كله  
**قال** لا احلوا يدل على المنع وجوازه في الغسل الا لما لمع له من ان يستعينه في الاصل والا فلا اضافة  
 احوا ببقى العدل **قلت** له فالحجرا العبد والذوالا في موضع الاجازة والمنع سواء **قال** نعم  
 هو كذلك عندني في جميع القول على ذلك **قلت** له فان كان العبد وغيره **قال** فلا يجوز له ان يسقطه الا  
 بالاجازة ويرى ما اوداه عليه بالرجح في استعماله مطلقا او على الخصوص في مثل ذلك **قلت** له  
 فان روى ان يغسله ونجاسة هل له ان يقبل قوله ان يرجع اليه فاخبره ويروي انه قد طهره **قال**  
 نعم فلا جازه بالواجب الثقة لانه حجة في العلم انه روى على قول **الخ** في الحكم وبالاثير على حاله لم يصح  
 معه كذا وما ولا تعلم انه يخلف في ذلك **قلت** له فان لم يروي يغسله او انه مع الامر له لم يصح  
 بنجاسته اعتبار قوله ان اخبره بما فيه يحيط بها ربه وفعله **قال** نفس في هذه ان يكون في القول  
 عليها مثل الاولى او هو به فاعلمه **اولا** فانه لما لم يرقه لا بد وان يقفه معقبا في رأيي يحل  
 حجة في مثل هذا ورأيي يقول انه ليس بحجة في ذلك **قلت** له فان كان ما به من النجاسة عين قائمة  
 في ثوبه فليطهره **قال** فان اخبره بما فيه على انه قد طهره فذكر ان اذ اورد عليه من جاز ان يكون  
 عليها مضمي القول فيه وان قال له انه قد غسله والنجاسة غسل الذوات او يكون مضمي هذا  
 في قوله فذكر ان يجوز القبول انه امنه على معرفته لما يغسل كما امنه على معرفته فيما يخبره عن  
 نفسه في هذا وفعله **قلت** له فان لم يكن في حاله ثقة الا انه لما اغسل معرفته بالقول فيه  
**ان** قد قيل انه اذا روى ان يغسله وعرفه بان نجس فامنه على ما يقول في نظيره من  
 النجاسة بانه قد فعله جاز له على هذا ان يقبله وقيل انه اذا اعلمه بنجاسته فاقبته وعليه  
 اثر الغسل جاز ان يخبره وان لم يقبله انه قد غسله وقيل فيه بخلافه ما لم يقبها فيما قد امنه عليه



**قلت** له فان لم يرفع ولا عرفه بخاصته الا انه ما هو على ما يقول انه قد غسله الواسية مع حاله  
 ما يعرفه ما القول على هذا في طهارته **قال** حتى يجعله ويأمر به والا فلا يقبل قوله انه الواسية  
 قد طهره الا ان يكون ثقة وقيل يجوز قبوله اذا ائتمنه على معرفته نظيره ولم ينهه في قوله وقيل انه  
 اذا ائتمنه عليه وعلا فاعله قد روي في غسله جاز لا يكون طهارته وان لم يعلمه ولاقال  
 هو انه قد طهره بغير خاصته اذا ائتمنه عليه لا ذلك لما قلناه من علامته **قلت** له فان لم يكن له معرفة  
 بالغسل في حال طهره وادع غسله وبعد ان علم بخاصته ثم رجع اليه فقال له انه قد طهره  
**قال** فاذا ائتمنه بغيره من على معرفته ولم ينهه فيما روي في طهارته جاز لا يكون في الغسل  
 مع ما روي ثقة او ادعوا ما ائتمنه على معرفته في مثل هذا القول **قلت** له وما عدل الثقة في رفع قوله  
 قوله او يكون من ظهوره في هذا ما يخرج على ما جاز في الاطمئنان لا الحكم **قال** هكذا معي في هذا يخرج  
 في محل الا انه الا الثقة فانه لا بد وان يختلف في ثبوت معرفته وجه الحكم او الاطمئنان وقد مضى  
 القول ما دل على ذلك **قلت** له فان لم يرفع معرفته لم يغسل او علم بقوله وقيل **قال**  
 تصح في موضع الثقة لعدم ظهور الاطمان ان لا يقبل قوله حتى يصح بغيره في الحكم او ادعوا وجهه  
 في الاطمئنان والا فليذكر **قلت** له والصحيح في هذا غسل البائع امر **قال** نعم قد قيل فيه انه ذلك  
 اذا من علمه بفعله في ذلك **قلت** له فلا قيل فيه بالفريقين **قال** بل قد قيل به الا ان اقله كثر اصحابه  
 فيه وقد ارجاه عليه **قلت** له قال البائع الكفاية في المشر كين يجوز به ام لا **قال** قولنا لا واول ان في حلال  
 اختلاف الا ان القول لا يصحبه كثر اظهر ما فيه وكثير **قلت** له فان سلمه الى عبدا وامنه ولم يعلم انه  
 مخبر فاذ هو من ثباته به وعليه اثر العساة له هل ان يصلي به ولم يسأل عنه ام لا على  
 هذا الجاهل **قال** قد ارجاه الفصل من الجواهر في البائع وقد مضى في مثل هذا القول ما دل على ما  
 فيه فلو فيه **قلت** له فان ائتمنه احد ثوبا ثم رجع اليه فخرج منه ثوبان من ثوبه ان يصدره ام لا **قال**  
 قد قيل فيه انه ليس عليه وتصلقه شؤما لم يصح معه الا ان يكون ثقة فيجوز ان يختلف في رويته  
 له فيما عدا ذلك من غير بعض رويته ان يصدره وان لم يكن ثقة وايجس معوقا فيه والاحتياط  
 بل امكنه في موضع السعة فقد روي عليه **قلت** له فان قال له انه قد تجسس او انه تجسس اكله سواء ام لا  
**قال** تصح في مثل هذا من المآل ان لا يكون فيه دليل على انه تجسس في الحال انه يقتضي في الاثرين  
 كون الماصد الافعال فيمكن على قيان ان يكون قد طهره وبعد جاز لا طهره فطهره ان ليس فيه دليل  
 على تساهله بغيره والفرق بين الدلالة على الاثر الذي حضره والروان مع ما فيه عواذ لما قد فعله به  
 في قولنا انما لا يقبله البائع الا فيما لم يرد من نقصانه مما يكون في ذلك او اشد منه حتى يغسل ثوبه  
 فيلغى كذا لا بد من ان يمانع في الثوب فادبته والفرق والافعال رجع الى ما فيه وقول في الاثر  
 اولى ما به لما روي من في النظر **قلت** له فملا يجوز في قول الثقة انه قد تجسس فيه او انه تجسس  
 في حاله ان يكون فيه ما يشبه ان يقبل فيكون لعدم جواز مكان طهارته في حال تجسسه ام لا **قال**  
 بل ان هذا ما يجوز على قوله يجعله حجة في مثله ان صح ما فيه اركي في موضع جواز صدقه لم يصح



يصح كنهه الا على اى يقول انه ليس بحجة في قوله فانه يدل على انه لا يلزم قوله **قلت** له فغير  
 الثقة لا يقبل قوله فيه انه بحسب ما في صدر قوله لا يتم ان يقولوا لا يصلح في موضع جملة معرفة  
 حقه فغير ان يقبل تغير ان يكون حجة في مثله وعلى العكس هذا في قولهم انه ورد عوي  
 فعلى **قلت** له قال استقاموا ارجاءوا فاصلى به ثم اخبروه بعد ان بحسب ان يزل من يقبل قوله  
 ثقة كان ولا **قال** نعم قل في ان عليه قوله ما لم يتم بالكذب في قوله الا ان يكون اخذ منه لصلح  
 به فانه لا يلزمه و بعد ان يتقرر يقوله في مضى وان كان ثقة وعلى ان قول في لزوم قبوله  
 والثقة على ان لا لا يصلح على حال الا يجوز عليه التهمة في قوله وان سلم انه لصلح به  
 فقد جمل ان يبنى ما به في حاله ثم يذكره و بعد وهذا الاشكاف **قلت** له قال ان ياجد  
 والبا لغير في ثوبه بحاسته او في بدنه ثم توارى عنه قدر راقبه يمكن ان يعلم ما اعليه باس  
 الاصابه والموضع رطوبة او بالهوشى الرطوبة ام لا **قال** قد قيل فيه انه على هذا لا يبر  
 عليه علم ما هو به او لا فلا فرق ما لم يصح معه انه بعد على بحاسته وقيل انه على حاله وان  
 علم ما لم يصح معه كون طهارته وقيل ان علمها جاز ان لا يضره والموضع ما ناله وان لم يعلم  
 فالتجاسة او كما لم تصح الطهارة حكم او طاهر في الاطمان **قلت** له فان سلمه ثوبا يصلي به  
 فاعطاه هذا الثوب بعد ان رأى فيه ثوبه رى عنه قدر طيكن يظهره هال على هذا ان يوزي  
 به فرضه ولا شئ عليه **قال** قد قيل في هذا بالمتبع لمع جواز حتى يصح معه كون طهارته في  
 الحكم او طاهر في الاطمان الا ان القول باجازه لا يعزى الى الايمان يجوز عليه ما لم يصح  
 معناه بعد على بحاسته **قلت** له فان لم يقدر في وقتته على غير ابدان او انه وجد ما لا  
 يشك فيه انه بحسب علم حاله الذي يورث صلواته فتحناه له **قال** فقل قول الى سعيد  
 رحمه الله ان على انه لم ان يصلي به في هذا الموضع فانه اعجى اليه وان يصلي عاريا او ثوبا  
 بحسب علم الحقيقة قل في قوله في غير ما اعلمه واضح ما كان و **قلت** له قال تصي  
 في هذا مثل البالغ ام لا **قال** قد قيل فيه انه لا يقبل عليه فهو على ما به وحكم الغاسته حتى  
 تص طهارته وعلى قولهم في جوارحه بعد على بحاسته مقدرا فيه يمكن ان يعمل فيطهر ان  
 يكون ما لم يبلغ جوار الطهارة ما لم يصح انه بعد على ما به والغاسته في ثوبه او في بدنه  
**قلت** له قال بالبراهن اهل القبلة اذا كان لا يتغير الغاسته ولا يباي ما نصيبه هال له  
 ان يصلي ثوبه الذي يكون له باس ام لا **قال** هذا في موضع الرية طاهر عليه والتمة  
 فلا يصلي به ما لم يصح معه طهارته حكم او اطمان الا ان لا يقدر على غيره ما لا شك  
 فيه فان يصلي به لا ضرورة اليه لم اقل بغاسته هال عليه ما لم يصح معه انه بحسب على حال  
 الا اهل القبلة حكم الطهارة في الاصل حتى يصح زوالها ولا يعلم انه يختلف في هذا  
 قول اهل هذا **قلت** له وما لم يمت في الطاهر والغس وغيره ان كل واحد منهما بحسب على اصله  
 والطهارة او الغاسته في الحكم حتى يصح فيه كون ثوبه بالاجور ان يدفع **قال** هكذا القول

فيها وماعلمه مراري في اباجة او منع في طهارة او نجاسة فما علمها فارج في معنى الابطال نذر اجابة في دعوا  
 من الشئ او بعد اجابة في غير علمه حكم في الاصل في نظري في هذا الفصل لا يخرج هذا الا بالعدل والسلام  
 على من تبع الحق وادرك علم **مسلم** اراهم وفي ذلك الذي يجمع في موضع وغسل النجاسات والاول في غير  
 ذلك كان قليلا او كثيرا في صاير ارج او غيره ما يكون حكمه ظاهر **مسألة** اذا كان هذا الماء اصدله او الماء الحار  
 انه لا ينجسه الا ما غلب عليه ولم يغلب عليه النجاسة مثل طارح الجصانة او جف في مكان بعد ارجى حكم  
 له بالطهارة فهو طاهر **مسألة** ومنه وفيه لا يمكن الاستنجاء من البول الا بالغيض وبكيفية الوضوء  
 وذلك لعدة حذرت به وحضرته الصلاة وهو محذور بول وعايط كيف يفعل وبما اذ يوم مع وجوده **مسألة**  
**قال** ان كان يمكنه احدى جزئيه اربعيه مثل راحة او سترية عليه ان يستعين به على بعض القول وان  
 كان لا يقدر ان يفعل هو بنفسه ولا يفعل به غيره فالتيمم بغيره عز الاستنجاء وادرك علم **مسألة** ومنه  
 واحكام الصبي في الطهارة ان كان حاكما له الماء الذي لم يخل بالاجتناب ويجوز منه في الطهارة ان يجوز  
 ومثل البالغ هذا احكامه دون ذلك ولو كان محظا على الطهارة فعلى النجاسات محظا للصلوات  
 اكثر وكثير **مسألة** اما طهارة الثياب التي يصلي بها المأثور فذلك في غير النجاسة الباقية وانما يصلى  
 بالطهارة الصبي والثياب واما طهارة الملاينة في كذا جاز واما هو بنفسه اذا مسه احد برطوبة وهو  
 رطب ورطوبة طاهر فله الطهارة لا فرق عندي بينه وبين البالغين والمسلمين في المسر **مسألة** ومنه  
 ومنه وفي برقلية الماء نجست فيه رجب منها عشرة و ٩ دلو او ملو او عشرة دلو او نصف او فرغ ماؤها الا  
 قليلا لا يظهر من ذلك **مسألة** على ما سمعته وانما المسلم ان لم يدر اذا كان طاهرا قليلا لا يفي باربعين دلو  
 انه اذا نزع ما ذكره ولم يبق منها شئ فله طهارتها وان لم يدر على تركه فله طهارتها وانما يجمع فيها  
 شئ او الماء يفي بها الاربعين فاذا جلت الاربعون ظهرت على بعض قول المسلم **مسألة** ومنه  
 وفي قول المار في البدن ما حدث حتى يكون نجسا هو اذا اثم رخص ولو لم يثر وكذا ان رخص في يده طعام  
 او ما سخن يكون القول فيه سواء **مسألة** اذا لم يثر فلا فساد فيه وانما رخص في ذلك ما خالف واكثر القول  
 انه نجس والماء سخن فلا ينجس نجاسة انما لم يثر ولو لم يثر الا ان يخرج دم **مسألة** وكذا في الماء اذا  
 لم يخرج منه دم نجس طهارة لعدم الدليل على نجاسته فيما ادى وادرك علم **مسألة** ومنه والعلة  
 اذا كانت في موضع الارض وضربها المطر صار الماء جوي ورفها على الارض حكم الارض التي سال  
 عليها طهارة **مسألة** على ما سمعته اذا دخل هذه الخلقة ما لا ينجسه الا ما غلب عليه وكثرته فاذا ريس  
 الماء وبقيت العلة ينجس ما جرها ثلاثة اذرع وارزها ما قليلا بغيره مثله فيكون له نجسه  
 ذلكا ما نجسا ودم رطبا لم ينشف الشمس والريح حتى يبس وتضر بها الشمس والريح واما الذي سال  
 عليها في الارض ما كان فلا ينجس ان كان جارا حتى تغلب عليه النجاسة وادرك علم **مسألة** ومنه وفي  
 الماء المستقلا ان كان في الحكم طاهر الطهر النجاسة ام لا **مسألة** اما الماء المستعمل الذي يغسل به الارض  
 ومثله فهو عند الطهر النجاسات واما الماء الذي لم يطبوخ به شئ او الحبوب او كان مضافا  
 الى شئ من الاشجار الذي خرج منها مثلا السكر والبطيخ ففيه اختلاف واما الذي ينظر الانسان

عند الوضوء فلا يستند اليه ولا يفتتح به عذري والله اعلم **مسئلة** ومنه والماء اذا كان قد رجح  
او جرت اذ ثلاث فحقت فيه نجاسة ولم تغيره او يكون اليهم اوله وهذا الماء امر يجوز الوضوء به **قال**  
الاشعثي ومنه هذا الماء عذري لان هذه المادة قليلة اذا كانت النجاسة التي حلت به من الارض والادوية وحذ ذلك  
فيما عجز عن اذ كان اقله لم يغير فقله والله اعلم **مسئلة** ومنه والماء اذا كان مجموعا في حوض قد  
ملوك او مكوكين ويجري عليه الماء من اعلى منه او كان يجري منه واسفل هل يجوز منه الاستنجاء  
وعسل النجاسات ام لا **قال** علوه اسمعنه ولا اثر ان الماء اذا كان واقفا ويطح عليه الماء الجاري  
ولعل او كان يخرج منه الماء الجاري واسفل له يكن يطرح عليه وعلوه شئ خفيه اخذناه في قوله حكم  
هذا الماء حكم الماء الجاري لا ينجسه الا طغلب عليه وقوله حكمه بطرحه في معنى هذا القول ان الماء  
قليلا قد صاع او صاعين اذا وقع فيه احد نجاسة انسده ولو لم تغلب عليه النجاسة ويجني  
ان كان هذا الماء الذي يطرح عليه الماء الجاري يخرج منه في كل يوم الاغتسال فيه لانه في  
الاغتسال يغور في الوادي وان كان في مكان صلب فيجني التتره عنه اذا وجد غيره واطو كابر  
يتوضى به الماء الجاري فانقطع قران يتم وضوءه وكان الماء قد صاع او صاعين فلا بأس عليه ان  
يتم وضوءه فيه حتى يغلب عليه الذي يقطر جوارح المتوضي ويكول كثير منه فيجني الا يجوز الوضوء  
منه والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ عيسى بن عبيد رحمه الله وفي الضفدع اذا امتلئت في الماء انكس  
عنه ظاهرة لا تنجسه والا لاقته من غير الماء لم تكون نجسة وبها ولا ينجس الماء لاها ورواب  
الماء ولا خرجت منه والغيت على وجه الارض ان يكون ظاهرة فنجسة وان كانت في الماء القليل  
واخرجت منه ثم اعيدت بنفسه ام لا **قال** الذي هو في الارض في الضفدع انها مبركة فارة فاذا  
كانت في الماء نجسها وخرج منها اميتتها الطهارة كميته الموت في البحر كان الماء قليلا او كثيرا  
دائما وجازيا كانت نجسة او ميتة وارجوا انها اخرجت منه ميتة واعيدت فيه فلا تستقل  
عن نجسها الاول وان كانت في غير الماء رابع او جامد نجسها النجاسة وان حلت في شئ من  
الظاهر رابع او غير واحد منه اذا كان مما يفسد النجاسات والله اعلم **مسئلة**  
ومنه وفي الماء الا ان كان ملحا حتى يجز الظاهر منه اعقوا الهبوط فيه وطحا القدر حتى لا يجر الهبوط  
فيه واحدا القليل المذكور ويكول ذلك فقله وانما لا ينجس فيه احد النجاسات اذا كان  
وطا فلو قد كلفه كثير وكما كان اقله ذلك فقله وانما لا ينجس فيه احد النجاسات اذا كان  
راكدا او اذا كان في غير النجاسة ويطرح فيه كان نجسا او غير نجس اذا غسل موضع  
النجاسة فله ان ينجس فيه وانما اذا كان به نجاسة فلا اجب له ذلك وينجسه اجب الى **قال** الله  
وهذا اذا كان واحدا العذري هذا الماء وان كان لم يجر غيره ولم يجر حيلة ان يغسل منه في معر عنه  
فلا اغتسال فيه او لم يجر الاثر اذا كان مقدرا فقله ولا تغلب عليه النجاسة الله اعلم **مسئلة**  
ومنه وفي البير والمورد الذي على الطريق هل يغسل في الواحد من النساء والرجال والعبيد او  
الصبيان على نجسهما واحدا القليل والكثير **قال** ان صاحبنا يختلفون في قول



في يده ذرق فقير كذا قولان قولنا يده نجسة حتى يعلم انه يخرج منها ذرق في يده وقولنا يده  
طاهر حتى يعلم انه يخرج منها ذرق في يده وعلى صفتك هذه ان يده طاهرة وكذلك وضوءه تام  
وصلاته تامة وثيابها طاهرة على قدر بعض المسلمين وانما يجب اليه هذا الرأي والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وفي يده نجسة تخرج منها عشرة ذلوا ودهم عليها ثم جاد بهم شافي فخرج  
عشر ذلوا هل ينظر اليه كذا **قال** نعم تظهر هذه البير اذا تخرجت اربعين ذلوا ودهمها ولو كان ذلوا  
مفتقرا واما الذلوا اذا تخرج به البير النجسة اربعين ذلوا فقد ظهرت البير والبير والذل  
والجمل والجمل الذي يشبه الماء عند تخرج البير والله اعلم **مسئلة** واما القلم اذا نجس  
فان كانت النجاسة غير طيبة ولم يمسس فطهارته ان يغسل بالماء الى ان يتردى عنه النجاسة  
وان كانت قليية غير طيبة فطهارته ان يركب في الماء الى ان يبلغ الماء الطاهر مبلغ النجاسة وحدث  
ذلك عند باقي النظر مقدار اثره في الذل القلم هشن صغير ويلوغ الماء الطاهر الى ان يخله قريب عذري  
انه مفقدا لا أثر له فيلغو ويكفيه والله اعلم **مسئلة** الصبحي الثوب المصعوب بالورس والذبل  
اذا لحقه النجاسة وخفيت فيه ونحو منه زوكا الصواب في هذا الزوكا هو طاهر حتى يصبغ  
والنجاسة ام هو يخرج حتى يصبغ انما النجاسة الطاهر **قال** قلنا هذا واحد وهذا والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وصفة البير المستحقة التلاقي لفسادها النجاسات فقوله هو البير لا ينقص واما  
على النزع ولو اختلفت عليها الذل وادمت وقول ولو نقصت ما لم يفرغ ما ذلها وقولنا اذا نزع  
مها اربعين ذلوا لم تنقص وقولنا اذا نزع منها اربعين ذلوا في مقام واحد لم يفرغ ما ذلها فراعنا  
لا ينفع به وفي قول اذا استقى منها الجمل الشدي حتى يغلب ولا نزع وقول اذا خرج  
ذلو ملاء وذلوصفا فلا نزع وقوله هو الذي قامها ما ذلها وقولنا يعون غلة وقولنا اذا نقصت  
عليها ما فقد نزع وقولنا لو نقصت اذا كانت تقف على حال يخرج ذلوها ما مملية فلا نزع  
وقولنا اذا كانت تقف على حال ولو كانت الذل لا تخرج مملية بل تخرج اكثر النصف فما عدنا  
فانها لا نزع وقولنا لو نقصت حتى يخرج الذل ونصفه وثلثه اذا امسكت على ذلك ما لم تفرغ فلا  
نزع وهي مستحقة والله اعلم **مسئلة** والماء الذي في الدلو تام الا اربعين طاهرا من نجس **قال**  
فيه اختلاف والله اعلم **مسئلة** هل يجب غسل الذل ولو الجمل بعد النزع **قال** اما بالراي  
في غسل الذل واما على الغياير فلا **قلت** فمجانس البير يند نزعها والنجاسة التي عليها هل  
تغسل **قال** لا **قلت** واذا كانت البير تزدلوا ويستقي منها ذلو وغيره فايها نزع **قال**  
قولنا لا لا وقولنا لا لا في وقت النزع وفي غيره في الصغير وقولنا لا لا في اكثر اشياها  
**قال** يجوز النزع بدلا من اربعة او اكثر على حساب ذلها **قال** كلا القولين جائز والله اعلم **مسئلة**  
والبير اذا نجس كمن يمسسها او اذا نزعها بغيرها **قال** قولنا نزعها ذرع وقولنا ستة وقولنا  
غير ذلك بالظن ان فاذا وجد طبعه في البير المحذورة فلا ينفع بها وان دفت البير النجسة  
فمنع عنها اربعة اذرع **قال** واذا بقيت في البير بعد النزع الشرع يحكمها **قال** قول

طاهرة وقول تنزه حتى ذهب منها الراجحة **قلت** واذا كان له البير اكثر من اربع قلته وحلقها  
 نجاسة قليلة ولم تغسل عليها **قال** قوله ما وقع فيها نجاسة نجسها وطول وقول حتى يغسل عليها  
 بلون وطعم او ريح واسد اعلم **مسئلة** وفي بير وقع فيها ادنى اوردية ميتة ولم يغسل على ارج  
 ذلكها اكثر مما هي تايضجها **قال** ان لم يغسل وعلى ارج ذلكها كسوها الحصى وان لم يكن كثر  
 ما بها ولم تخرجها الا لمرئى غرضها وسبقها لغيرها فمتين بعد ما لغة الذر الكثير ولا يغير طعم  
 ما بها ولا لون ولا عرق ولا يكرها واسد اعلم **مسئلة** ومنه والبير اذا تزجت يد بخمس اربعين  
 دلو انظرهم لا **قال** قول انظرهم وقول انظر على ارج وقول اذا كان الدلو نجسا ونجسها جاز ان  
 تنزهه وان كان نجسا غيرهما فلا **قلت** له ونظره يترج الصبيان لا **قال** لا يترجها الا ارج  
 بالغ وقول اذا كان الصبي ما مونجا واسد اعلم **مسئلة** وعنه وفي بير وقع فيها سنور او كلب  
 وانا فيها وخلصا الذر سنة او اكثر ارجها اترج على ارج ذلكها **قال** ان قدر على ارجها  
 فيها وعظام فلا تظهر الا ارجها وان كانت لا تخرج عن قما متين فلا تجس واسد اعلم **مسئلة**  
 الزامني وماذا يجمع في الاجل اذا كان الملبس على عليه ايجوز ان يغسل فيه من النجاسة لم لا  
**قال** فيه اختلاف قيل اما اذا كان اربعين قلته فصلا جاز الاغتسال فيه والنجاسة  
 وقيل انه يمكن جاز لا يغسل فيه والنجاسة واسد اعلم **مسئلة** وعنه والآنك الذي  
 تيشف يجعل في الماء الطاهر بقدر ما مكثت فيه النجاسة واذا حلت النجاسة ولم يعلم طهرها  
 جعل ثلاثة ايام في الماء اول ثلاثة امواء في الليل والنهار في الشمس وفي ثلاثة اصناف  
 فالغزل والسواك والشط واسباغهم يغسل وحبه ويطنر وصفه كالملة والفضضة و  
 الخفنة واسباغها فطهرها ثلاثة ايام وصفه كشفت الطاجونية والمعصرة وخس النمد  
 والعظم وموضحة الخبز وعظمها رنة بسبعة ايام بثلاثة امواء كل ذلك المدة ثم يجعل غيرة  
 فالمد الاول بخمس والثاني فيه اختلاف والثالث طاهر واما اربعين افرج تترك ساعة في الماء  
 وساعة في الشمس ثلاث ساعات وذلك طهارة والنجاسة اذا كان وعاء رقيقا فهو كالفرع  
 والمارجيل يترك في الماء بقدر ما يدخل مداخل النجاسة والثوب المصوغ بالليل الخمس يبالغ  
 في غسله بالدمى والماء ولا بأس بالربط وكذا كفن السكين والمجمل **الحكم** وكذا كفن  
 المجزوع وغير السحاة وخشب الخفين والطبق والمكيال والقدح لها طهارة الفرع  
 واسد اعلم **مسئلة** وفي الذي يشتمل الحوض ويرش الماء على يده وثيابه بعد الحق النجاسة  
 هو طاهر بخمس **قال** في ذلك اختلاف واسد اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله في صبيان  
 التماريج في الثوب كيف حكم ذلك في الطهارة والنجاسة **قال** اما صبيان الغنم فلهذا  
 اختلاف وسعت الشيخ خميس سعيد انه رخص في الصبيان واما ارباب الغنم في الثوب  
 فان كان الثوب باسفا فلا بأس بذلك وان كان الثوب رطبا فيغسل الموضع الذي فات فيه  
 الغنم فاذا مشته احد فتنقض وضوءه ويغسل يده على القول الذي عمل عليه واما انتقال القمل

في  
 موضع



موضع الى موضع فلا يكره واما اذا غسل الثوب وفيه قمل فلا بأس وادوات في الثوب وهو رطب  
غسل واذا اخذ القمل الثوب واليد فلا بأس بالثوب واليد ولو كان الثوب واليد رطبا ما لم يكن  
اليد رطبا في موضع الطيب واما غسل **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى الماء الذي يجري من الظفر وهو رطب  
ومثله في جميع هذه وهو طاهر وجوز اذا كان الظاهر وجاز استحسانه فلا او كثر الام لا قال ان كان المساء  
الظاهر والباقي نجاسة ففيها رنة اختلاف ولا احسن معنا التزوه عنه مع الامكان لغیره  
مختلف في طهارته واما غسل **مسئلة** واواني الطير اذا نجست ودخلها ماء في الارض كيف حكم  
الذي دخلها بحسن طاهر **قال** اذا لم تدخل النجاسة هذا الا اذا حكم ما في البراءة طاهر واذا لم تدخل  
النجاسة تحت هذا السقاء فالأمر الذي فيه طاهر واما الاواني المصبوغات فهي في طهارة ما  
فيها واما غسل **مسئلة** ابن عبيد ان في يده او يده نجاسة وهو في موضع لا يحل الماء  
وتنجم بالتراب ثم يوق في ثيابه ومس ثيابه الطهارات ان نجس ثيابه فهو عليه ولكن كما مسح  
والطهارات ان نجسه ام لا **قال** جميع ما مسه فلا نجس لان النجيم يقوم مقام الغسل بالماء عند عدم  
الماء واما غسل **مسئلة** ابن عبيد ان في يده او يده نجاسة ومس ثيابه وطاهر وطاهر  
وهو غيره ما حكم ما فيه اذا جلد فغن الصبي ان طويانه نجسة وعز ابن عبيد ان طاهره  
واما غسل **مسئلة** فقيها اركى اذا يتيم المومدم الماء نجاسة ولم يشبهها بغيره فطاهره ولا علم  
بذلك لاختلاف القول واما اذا مسح موضع النجس بعد ان النجاسة وموضعها بغير الماء بده  
رطبة او شئ مشابها او يده مع كونها رطبا مع طول المدة في الجوارح والنجاسة يبرأ مع كون  
موضع النجاسة رطبا واما من كان كذا في موضع مع وجود الماء والقدرة على الطهارة ان طاهره ومسح  
لموضع النجس الطاهر وشيابه او يده لا نجس لان نجس وقيم مع عدم الماء فلا علم ان جلا اجاز  
الصلاة به الا بعد غسله مع وجود الماء كذا هو عليه غسل النجاسة ويدر نجس في رطبه فينظف  
فما رفساه ثم لا يقبل منه الا ما مسح عليه وانضح **مسئلة** في دم الذباب ودم النعوض اذا كان  
في الثوب انه طاهر على كذا القول واما غسل **مسئلة** وفي خيل الخوف ان نجس وفي داخله نثر  
مكتوب ان نجس النثر الذي فيهما **قال** ما لم يبين عندك ان النجاسة وصلت الى داخل الخيل فكم الامر  
طاهر واما غسل **مسئلة** واما اهل الكوفة فيما يرب كل طعامهم على قول بعض المسئلة وقول  
لاخر **قال** لو نجس في قولهم قال لا نجس لان الآلية التي تتركها باخرة كل طعامهم معها  
في النجاس لا في الطعام عند المسئلة واما غسل **مسئلة** ابو عبيد ان نجس من القمل ودر بره او من  
فرقنا اسلوه بول الفار و بول الفار فيه اختلاف وذلك لان العلم فيه اختلاف واما ما خرج ومثها  
من طهارة فقد اختلف فيه وهو اهل الكوفة بول الفار واما غسل **مسئلة** الصبي قلت  
له ما الحد الذي يقتضيه الدابة وحال الطهارة الى حكم النجاسة وحكم الخلافة **قال** انما علم  
لا يحفظ في هذا شئ واما انقلت به الحكم الطهارة من الجلافة نجس ان يتقبله الى حكم النجاسة  
واما غسل **مسئلة** ومنه غسل الفرس اذا نجس قوله يغسل بالماء وقول يحول في الشمس



حتى يذهب غايته وقول بينهم بالزنا بعد اخراج النجاسة منه عما امكن ولا يظهر بالنتيم وادامت عين  
 النجاسة قائمة والسد علم **مسئلة** وفي قضيب النجس اذا طبخ مع اللحم وغيره ان يشق هارفاً خلت  
**قال** ان القضيب اذا طبخ مع اللحم وغيره ان يشق ويعسل بالماء بعد سقته نجس وما اذا شوي  
 بليل مع لحم غيره فلا ينجس القضيب المشوي اللحم المشوي **قال المؤلف** حفظت عن الصبي انه ما  
 يحفظ اختلافاً ذكر ما يوكلمه ولا النجاسه حلال الاكل ولا يحتاج الى غسل الا في اللحم وانما تغسل  
 المثانة بعد ان يشق والسد علم **مسئلة** والسعوط يسور الا بالبر وغيره اذا كان موصوفاً والادوية  
 الا انفق بمولاه واذا استقطبه وعسل النقرة في كبده فخطاؤه كذلك يكون الخطا طاهر  
 وفيه ينجس ام لا اذا لم ينجس فيه شيء **قال** اذا لم يكن ليوكلم فيه رخصة واذا بالغ في غسل  
 الا نطقه بغسله يخرج من الخط وكذلك اللحم اذا لم يجد فيه شيئاً فلا ينجس والسد علم **مسئلة**  
 الشيخ ناصر عيسى عماد الدين بن عيسى في فقهه يوجب جبر ويدبره ويظهر منه ما نقل  
 في ذلك الماء طاهر ام نجس **قال** ان كان الماء على النجاسة فالشر الذي يظهر منه طاهر  
 عندها والسد علم **مسئلة** ومنه وفي طهارة الصبي لا تؤايل البائع للصلاة وللغسل التي  
 يصلي عليها مثل البساط والسمة **قال** في عامه قول اصحابنا ان الصبي لا يظهر اليأس  
 النجاسة للصلاة لكن يظهر الا في وجبت عن أبي حنيفة رحمه الله ان كان الصبي يعرف  
 الطهارة ويحافظ عليها وقدر يدركه جاد به وعليه ان الطهارة ولو بقى النجاسة بالثوب  
 اثره عين قائمة فظهر بغيره لمدان كان ما ولا المصلحة وهو قول حسن عندنا والله  
 اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله في بيع القرة طاهر ام نجس **قال** في ذلك جمهور اختلاف **قال** من  
 قال طاهر وقال نجس **قال المؤلف** يعني طاهرته وهو هو من غيره بغير القارة في عيني  
 والسد علم **مسئلة** ومنه والزجاج والازورق اذا عمل بجوسي يكون طاهر ام لا حيث لا يمكن  
 الا ان يصنعه بالماء اولاً واذا طهر وجابح يظهر له لا **قال** اذا دخل الجوسي الماء بعد  
 صبغه ثم غسله المسلم كله بعد ذلك فهو طاهر والسد علم **مسئلة** ومنه وفي بيع الخبز  
 اذا كانت حلوته ماءً وتنجس طاهره او قوت النجاسة في طاهره فافترس لمية وبعد فيها  
 الماء انما يظهر طهارة طاهره وتظهر وغيره ان تخل في الماء لم لا **قال** ان كانت النجاسة برتوم  
 في الماء في الاعتبار في غسل طاهره وتظهر وغيره ان تخل في الماء والسد علم **مسئلة** ومنه  
 وفي اوقية خرجت في حجة غير مفصلة وجسد لها ولا بانية منه وانما هي موضع مسنن  
 الولد والمنطقة عند رثها في الرجم والخارج عنها عن الفرج تبلى الطهارة عند طهارة الفرج  
 ففطر طوية خارج طاهرة لم لا **قال** فان كانت الرطوبة هي موضع ما يلحقه الطهارة  
 منها في طهره عند بيعه غسلها بالماء او لم يكن مانع يخرج من داخل الفرج وهو موضع  
 النجاسة وحيث لا تبلى الطهارة والسد علم **مسئلة** ومنه وحاولة الفضة اذا  
 حشاها الصايغ وهو بائنان شيئا من الطويات مثلاً اذا باها صاصاً وصبة

فيما وشيخ غيره يجوزها الصلاة وان كان لا يجزى وصلت المرأة بذلك فانما يلزمها **قال** في ذلك اختلاف ويعني ان شدة هذه المذاهب جميع الضوابط على صفتك هذه واسد اعلم **مسئلة** ومنه والنجاسة النجسة اذا بقي عليها بطن ثم انقشر الطير وظهرت وليس بها عين للنجاسة فائنة قول هي نجسة وقول هي طاهرة واسد اعلم **مسئلة** ومنه واذا لمس الانسان ثوبا نجسا ونام به عليه غسل جسده واجتلاعه في الذي يجس به جسده **قال** اذا كان العرق مما يعلو بالثوب فانه نجسه وفيه قول انه لا نجسه لان الميا يسر ياخذ من الرطب اذا كان الثوب نجسا وهو يابس والجسد طاهر او هو رطب **قال ابو يوسف** قد قيل بهذا في المأثور وهو صحيح كما ذكره الا ان يوافق الذي يوجب النظر ان كان الثوب بقى على جسده مدة يسيرة لا قبل ان يتمازجا وياخذ كل واحد منهما صاحبه كما هو قال في الميا يسر ياخذ من الرطب وان بقى على جسده زمانا فلهي عنده ان كل واحد ياخذ صاحبه فانه نجسه واسد اعلم **مسئلة** ومنه وروا الميعة التي تكون من زوايا الثياب اذا كان يستعمل للثوب هذه الآية التي سمها الخملكة فيستعمل الناس رداءها الجوزي للصلاة بها ام لا **قال** في ذلك اختلاف والذي يجهنم من القول والحق عليه ان يكون الرداء نجسا واذا لم يتأثر بالمصلم ذلك الرداء وصلى بصلاته فاسد على العيين واذا اراد المصلون يصلي فانه يغسل ذلك الرداء وجنبه واسد اعلم **مسئلة** الزاوي اذا شرب احداهما ثم تخشق فخرج ومصدره في ذلك الوقت شيء مما غير متغير **قال ابو يوسف** في ان يكون نجسا على القول الذي يغسل عليه **قال ابو يوسف** ماله بغير الحوقل يخرج منه بعد ذلك قال لقول بغيره اقرب واسد اعلم **مسئلة** والرجل اذا صلب على كل الاقدار في قه طاهر **قال ابو يوسف** وبعض لا يرى حكمه في كل شيء على حكمه جازما كان حكم طاهر او على حكمه ولا يجوز حكمه المخرج من اصله وكذلك الحكمي جازما كان اصله نجسا واسد اعلم **مسئلة** الشئ سلبا من مجزى من الارض والارض في الارض والغراب الذي يقبل في ارضه العين ان كان الغراب قد اختلف في طهارة وارضه وكذلك الارض الضيع المذكا فاجاز ذلك بعضه في آخره وفي القول الاول لقول وان كان لا يجزى من ذبوح فهو كالميتة بحسب اجماع واسد اعلم **مسئلة** وفيه ليس فيها ما اذا كان في سائر وكما هي في طلب دفنها خبة عنها مقدار رابعين واكثر والخبة مقدار راقعة اذا شرب الماء او امتلأت تلك الخبة ماء فاذا مكث ذلك الماء يوم ثباتت الزاوية في هذه البئر وكثرت واهما شرب هذه الخبة كلب هل تجس هذه البئر بعباسة ذلك الماء الذي في الخبة **قال** اذا كان من البئر والخبة مقدار ستة اذرع في مسعة اذرع فلا تجس هذه البئر ولو تجست الخبة بعباسة شئ من الدواب وان كان من البئر والخبة دور ستة اذرع وشرب كل هذه الخبة وكانت الخبة مما نجس ماؤها واجاز للمأذرا كغير جاز الى هذه الخبة في وقت شرب الكلب ولم يكن للماء الذي في الخبة قاسنين فصاعدا فيجب ان يخرج هذه البئر ويعون

دلوا ثم قد ظهرت واطمأنت الخفقان فخرج منها اربعون ذلوا وركبها طاهرها وان يمس طوها قبل  
 النزع فانه يجف ظاهرها الطين والتراب فاذا جف فيها بعد ذلك فوطاها واسد اعلم **مسئلة** ان  
 غسلها ولا وجوب الميتة في الوضوء فان كان الحوض قد شرب طاهرها قبل ان تقع فيه الميتة وكان  
 في النظر والاعتبار انه لا يشرب الماء فان هذا الحوض يغسل ويبلغ في غسله ولا يحتاج ان يملأ ولا كان  
 هذا الحوض لم يشرب طاهرها وكان في النظر انه يشرب الماء فان هذا الحوض يلاما بالليل ثم يطلق  
 منه بالنها ويشتف ويغسل به ذلك ثلاث فركت ليل ثم قد طهر واطمأنت الارض والسطح و  
 الحوض المصروح اذا وقعت فيه نجاسة فان ذلك الموضع يغسل ويبلغ في غسله ثم قد طهر وكذلك البسط  
 والسميم يبالغ في غسل ذلك ثم قد طهر وكذلك الخيل الذي يجلب الخيل حكة طاهرها واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفي وعاء وخرق ملاء ماء او خلع ثلثه نجاسة وخارج ما يكون حكمه الماء والخلع وكذلك  
 ان كان فيه غسل وكذلك العلب **قال** اذا كان الوعاء القربة يشف فيكون ما فيه نجسا واسد اعلم  
**مسئلة** ومنه والملا اذا كنت به في قطن نجس وصار الكانت عليه من هذا الملا في ذلك  
 القطن ثم خرج ذلك الملا وتوسر جله حكم هذا الملا نجس لا **قال** ان حكم الملا نجس عليه  
 يهين ولا يخرج واقوال المسئلة ان الملا غير نجس واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي بيت يبي في  
 الماء لم يحدث به بول وهو في الماء ولم يكن ان يغتفر هل يقوم بغيره في البول في الماء ويكون طاهر  
 له **قال** اما البول في الماء تدخله الكراهية الا على رطل المعدور وعذره اسد واما الاستبراء في  
 الماء قولنا جاز وفلان يخرج من الماء ويشرب في خارجها وفيه فلا يقطع الماء ولا يستبراء  
 عليه في هذا القول والاستبراء واجب الوضوء واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ سالم بن عيسى  
 المحمودي رتبة الخلع اذا كان فيها جلد ووجد فيها فاريت فاذا اخرج منها ذلك الجلد والعار محتاج  
 اليه في قولنا يكفيه الغسل وقد طهرت **قال** ان كانت غسلت في الخلع فلا يشرب النجس في قولنا  
 فيها نجاسة فلا يحتاج الى تزييفه ويكفيه ذلك وان كانت قد شربت من النجاسة وتوفيها فاحتاج الى  
 تزييفه بقدر ما يتوجب الماء الطاهر حيث توفيها النجاسة واسد اعلم **مسئلة** راشد عليه  
 الجهمي في جيب النساء اذا وجد فيه فاريت وهو مخلوط من ذريرة ايم وطاح فيه وبعد ذلك وهو في  
 الخرس فاذا اخرج الماء وغسل الجيب يكفيه وقد طهر لم لا فعند يلمه ان كان قد صلبه عن رفع فيه القار  
 لا يشرب الماء فيلغيه غسله وحنيه وان كان بعد شرب وشرب الماء النجس فانه يترك ان  
 يمس بعد ان يغسل ثم يترك الماء الطاهر بقدر ما يدخل الماء الطاهر حيث يبلغ الماء النجس والشم  
**مسئلة** وسالته عن البصر اذا شوى وهو غير مغسول ثم انكسر **قال** لا بأس به واما اذا طمخ  
 وهو غير مغسول ولا نجس ولا يجوز ان يوكه في الشق في حال الطمخ واما الضاحي في مع  
 ولهاها ولجها نجس والاختلاف في الریش واسد اعلم **مسئلة** وسالته عن البصنة والرجاء  
 الميتة **قال** ان رجبت صلبة فينتفع بها وان رجبت فميتة فلا ينتفع بها واسد اعلم **مسئلة**  
 ابن عبيد الله في طوي يكون عليها دلو كبير وان دلو صغير ثم تجست هذا الطوي عليها وهو ميت

[illegible]

انه نجس لا اراه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيما صابه جرح ودر عليه دوا او ترابا في انقطاع  
الدم واصلو الدم بذلك ويسبى على نجس غسل طاهر وام **قال** اذا كان يورثه اذا قلعه فابزان  
بغسله من فوق وان كان لا يورثه فانه يتقعد وبغسله واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي مثل الخ  
اذا كان فارقه مده وهورا كد لم يحجروا اذا رزعا عنه الفتح جازي الى النجس **حكمة قال** اذا كان منضلا  
بالماء الجاري نجس غسل النجاسة منه وادبه اعلم **مسئلة** ومنه وفي مثل يضل اظفار اليك  
خلال الكل لحمه **حكمة** اذا لم يغسل **قال** انكرا فاسد خرقه اسد بوضه والله يغسل  
خرقه فيوضه طاهر واسد اعلم **مسئلة** الزام في كيف يظهر الرنية التي تنشف النجاسة  
اذا قامت فيها النجاسة **قال** اما اذا كان ذلك في النهر الجاري فخطت فيه ليله وقيل  
يوما وليلة فذلك طهارتها واما في غير النهر فقل لها مثلا في الليل وكيف منها بالهار وجعل  
في الشمس ثم جعل فيها الماء ليل لا يفعلها ذلك لما شاك في ذلك طهارتها واما اذا اصابتها  
نجاسة وغسلت وخيمها ظهرت ولا تحتاج الى خلل واسد اعلم **مسئلة** ومنه صفة الغبار  
البيلا اذا نجس في الخس وهو ارجل نصبت عليه ما في الاناء وبترك حتى يركد ويسكن ثم يركب  
ببعض ذلك به ثلاث مرات واسد اعلم **مسئلة** الشيخ سعيد بن احمد الكندي رحمه الله في الفهم الكبير  
في تدعيم هذا الباب للعبد في تغير طهره وورثه ورجوعه الى الدم والغسل **حكمة قال** اذا احل الله شيئا من  
الماء في يد غيره لم يجز منه غيرا ولو كان من غير يري من غير واسد اعلم **مسئلة** ابو عبد الله  
وفي غسل النجاسة من اليد والشارب اذا لم يبولها غسل النجاسة بالماء بغير يري النجاسة **قال**  
اذا زالت النجاسة من اليد والغسل فقط طهر على القول الذي رآه **قال** وانما النجاسة في اليد  
يدنه بغير او ايجري ويطهر **قال** اذا زالت النجاسة في يديك ويطهر على ما وصفت وهو محرم  
محرم الذي **قال** لو فوجئ بالوجود في الاناء على الشيخ ابي سعيد كل نجاسة ازالها من موضعها الماء  
الطاهر فقط طهرت ولو لم يكن المشتكى بها فاعل ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي جرحه جعل في وعاء  
نجس كيف صفت طهارته وان جرحه بغير غسل يوكلام **قال** انه يغسل حيا ويطهر وارجح بغير غسل  
وقد شرط في الوقاء النجس فلا يوكلام واسد اعلم **مسئلة** ومنه والقرار اذا طاح في الجليح فارجح  
جيا او ميتا **حكمة قال** اخرج منه جيا طرا بجسه وارجح ميتا ففي ذلك اختلاف وادبه اعلم  
**مسئلة** ومنه وفي الباطنة تدفق في الغرابة يكون جرحا **قال** اذا رزق الغرابة فيه اختلاف  
واراخر فيه بارخصه اذا كثرة البلوى فلا يصح ذلك **قال** الشيخ **قال** لو رزق الغرابة فيه اختلاف  
الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله الا قولهم قال بخلافه وحكم نجاسة خرقه والوصول فيه طاهر واسد  
اعلم **مسئلة** ومنه وطهر الماء الذي يجعل في الاناء الكبير ويجعل فيه الاناء الصغير النجس  
وقت الليل وبقا بالدار ثلاث ليال **قال** ان الماء الاول نجس بلا اختلاف والثاني فيه اختلاف  
والثالث طاهر بلا اختلاف واسد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر بن حميس في المندوس والسفوف  
ودولة الخشب واشباه ذلك اذا نجس ويجاز عليه وان ترك في الماء يورثه وليلة او قدر البشت  
فيه الكحل

قال

فيه نجاسة انتفكك بلحجته ضرراحي به اذا غسل بالماء وجنبه **قال** يجزئ في قول بعض المسلمين  
 ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام والله اعلم **مسئله** ومنه وهو يلزم مظهر البدن من النجاسة بلا  
 حضور العادة **قال** فلا وجبة قوم ولم يوجبوا من الاستعداد حضور الصلاة والله اعلم **مسئله**  
 ابو حنيفة ومن جرحه بول فرفس الماء برجله ولم يمشه حتى عم الماء مواضع البول ايجزئ به **قال** نعم وهو  
 احسن لان له يلج في شقوق الارض اكثر من الماء وان الماء اذا غشي النجاسة بول فظهر لان الماء  
 ليس بمكان النجاسة ويلج حيث نهج الماء **مسئله** ومنه والعين نجس من تركه بدموعها انظر ايام  
**لا قال** يطهرها بها ذلك لاختلاف كماله في وجهي التوسيع بذكر عند الضرورة فاذا وجلا الماء غسله  
 وامسسه في حال العدم لا يسعه تركه الا ان يكون شرا فيه مصرقة كتاب او مثله والله اعلم **مسئله** ومنه  
 ومنه ومنه في ريقه في ريقه كاد ما خلاصا **قال** اذا كان في انفراد دم مسيطر خالصا لا كثير فانه  
 مفلس وقول اذا كان في ريقه اكثر ولم يكن منفردا عنه فلا يفلسه وكذلك الحائط والله اعلم **مسئله**  
 ابن عبيد الله في بركته معلومة بالصاروخ ولها مدخل ومخرج لما الفتح عند سقوط الماء وتنجست ارجاءها  
 جريان الماء اتم بترج **قال** يجزي ان يخرج منها الماء جميعا ويظهر بالما الطاهر وقيل لا اذا دخلها  
 الماء الجاري انه يطهرها والله اعلم **مسئله** ابو حنيفة ومنه يد مخرج راي فوجدته مشا حاكم شيئا  
**قال** يفلس منها الا يخرج منه مسه واما الذي يمتلئ من غيره فاما ان يخرج حتى يعلم انه مسها  
 والله اعلم **مسئله** ومنه وفي الثوب اذا نجس ولم يعرف موضع النجاسة منه اذا مسه احد  
 ويد برطبه حاكمها **قال** يفلسه كله واما يده فقول طاهر حتى يعلم انها مسست نجاسة وقول  
 نجسة حتى يعلم انها لم يمسها والله اعلم **مسئله** ابن عبيد الله اذا كان احد برجليه نجاسة برطبة  
 ايجزئ لسانه في الطريق اذا لم يمس في لسانه نجاسة برجليه **قال** يجزي ان يفلس جلبيه وان لم  
 يفلسها فلا يعلم منه بلمسه شيء واما اذا كان في الطريق مسخ يعلق برجليه وهما نجستان وميزون  
 الناس فيهما فلا يجزي ذلك والله اعلم **مسئله** ومنه اذا وطئ اثنى واحد ورجله نجستان او بستان  
 انفس المكان الذي وطئ به **قال** فيه اختلاف كالا لله والله اعلم **مسئله** ابو حنيفة والزرور اذا  
 بقى في الثوب ومنه نجاسة بعد ذلك الغسل وصار يجد ما لا يرى حرج وجهه معا في الغسل لمثله  
 والدم وهو زور كالا عين قايلة فقول طاهر وان زور كالا شئ ليس بعينه وقول هو مفلس الا ان  
 يغير اشره بشئ والطهارات استحقاق في بعض هذا القول بشر صاع او سواه وقول انه نجس  
 على كل من يخرج والثوب والله اعلم **مسئله** ومنه واما على الترخيص لكل طالب بشر **قال**  
 معناه ان كل من خرج من النجاسة لم يضر الشرا اذا لم يقبله كما قيل في احوال الابل ولا تنجز اجازة  
 فلكم جميع النجاسات للضرورة كما كان في الماء لا يفلسه الا اظلم عليه ولا يبعد الا ان يكون  
 شدة في غير الضرورة وان يكون في الثوب اقرب البدن والله اعلم **مسئله** ومنه والغيلة  
 قول لا ينفع منها اسن ولا شعر ولا ظلف ولا قرن ولا عظم لانها ميتة وقول لا بأس بالانتفاع  
 بها اذا ذهب اللحم والوروك لانه لو خرج في جبايتها لم يكن نجسا وكذا عظامها يخرج اذا ذهب



اللحم والوردك وإما إذا وجدت العظام ولم يعلم أنها من ميتة وفيل أو غيره فإن كان من حيض يقيى بذلك  
 فظاهر الأمر في حكمه على الذكاة حتى يعلم أنه غير ميتة وإن كان حيث لا يجوز ذكاه أهله والشركاء فلا  
 يخرج من الميتة والله أعلم **مسئلة** ومنه قال أسوار الرقاب والأنعام وغيرهما الخيل والبغال  
 والحمير وحشية وأهلية فإن أسوارها ولعابها وما طرح منها خرافا وأقواها وصدورها وجميع  
 رطوباتها ومنه هذا في الاتفاق أن طاهر في قول الأصحاب وأقواها وقيل عرق الخيل وعوها ألم ينض  
 فيها اختلاف والله أعلم **مسئلة** ومنه أن جميع الطير البرية ذوات الدم الأصلي وجميع ما خرج صيدا  
 خلا لدور النواشير والنواشير ما لا ياتي فيه شيء ولا يشك أنه ناسر ذو مخلب باقيا وأصحابها  
 أنه ميتة لذوات الطاهر من الأنعام في أسوارها ورطوباتها ومناقير وسائر بدنهم وذو كروث النواشير  
 لا أعلم فيه اختلاف والله أعلم **مسئلة** ابن عبد البر في عرق الأبل والحمير والنعمة والبقير غير أم  
 طاهر **قال** إذا لم تكن تصار على البول ونفاها حتى تنزع في دروسها فخرج ما يخرج من غباسة معاطيها وما  
 في الحكم في الطاهر ولا بأس بلعابهم وفي جرحهم والنواشير يخرج منها اختلاف **مسئلة**  
 يعني في قوله قال أصحابنا جرحهم يخرج منها ما هو من النواشير وغيره لأنه ليس بأشده من رواتهم  
 التخرج وإذا جرحهم في غير ما عند كيقرب إلى الطاهر والله أعلم **مسئلة** ومنه وصورة الذي قلنا  
 كان محمدا وغيره في أصل طاهر كالذهب والفضة والنجاس والحديد فقبل إذا دخل النار  
 حتى تولى رطوبات النجاسة فكل طاهر من رطوباته وعلى قوله يقول أن النجاسة لا يطهرها إلا الماء لم  
 يظهر الخطأ إذا ظهر طاهره **قال** المحمدي إبراهيم الأحمدي في الصلاة قبل طهر خارج إذا أصابه  
 وظل في الاختلاف وإن كان في الصبي خلل مما يدخل الماء إلى والي فإذا اغتسل فخلل الماء أكثر لم يقع  
 شيء النجاسات المائية فكل طاهر من رطوباته وإن كان محمولا باقيا وليس به ما يدرهم وكان خارجا في القمار  
 فيه اختلاف في نقض الصلاة به والله أعلم **مسئلة** وإذا استعمل الذمير في بدو وضعاها  
 بيل أو بيله ثم رجع حاشية ما فيها فإنه بنفسه لا ينجس ما كان في اليد من النجاسة ما شئ وما لا  
 منهم أن يستقي ما يبر فلا بأس ولوها ولا مأكلا ويستعمله أحد أهل الصلاة ويصير له الماء ولا يشك  
 الذي إلا أن يكون في سفر وحضر قوة ولا تقدر على ستم يستقي له فانه لا ينجس وإطاع موضع القدرة  
 فلا يرضيهم فيصون موارد المسيلة ولكن يورون وإن جففت وإبر لا ينقسم والله أعلم **مسئلة**  
 أبو حنيفة وإذا اسم المشرک فعليه الغسل والمردة مثله إذا رزق بولا وفعل ولا أعلم فيه اختلاف  
 وأما من رزق بختف داوودية فارجوا فيه اختلاف **مسئلة** <sup>قال المؤلف</sup> أرجو أنه مختلف في غسل المشرک  
 بعد إسلامه بعض أوجب عليه الغسل وبعض غزوه منه وقال أن الإسلام طهر طاهر لله والله أعلم  
**مسئلة** ومنه من الخلو إذا غسل فيه الثوب الغسل بحكمه **قال** إذا غسل الثوب ثلاثا  
 أمه فظهر الثوب والماء الثالث والأما الذي يغسل فيه الثوب وقول الثوب وحده  
 وأما الأول أحب إليا قلت فارجع إلى ما ذكره في التسمية النجاسة طاهر أم يحسن **قال** قد  
 قيل طاهر وقبل نجس والله أعلم **مسئلة** ومنه والإشارة إلى غسل النعم والمفقور في الماء



تجس في رقبته الخ ولبس اباها ليطهر لانه غسل قال ان كان قد شرب من الخ فقل ان غارضة الخامسة  
فانه يطهر لانه يطهر على صفة هذه والله اعلم **مسئلة** الزاهلي والبخاري اذا تجس كيف يطهر قال اما  
الحل الذي سبق فطهارته تكفي مرة واحدة اذا لا بد واخذه الماء الطاهر وهو قريش من الشباب وما جاور  
الابل والبقر قال السافعي والجاموس جمع اذا شرب من الماء النجاسة فيجب ان يخفف ثم يحل في الماء  
الطاهر حتى يخلو فيه بحيث وصلها النجاسة والله اعلم **مسئلة** ومنه اذا خرج من فرج المرأة ماء  
بعد الطهارة فحكمه قال هو نجس على حال وقول اذا كان زاردا فطاهر وان كان تحتها نجس قالت بنت  
راشد هذا اذا كان الثوب والموكبر فهو نجس لا اختلاف قياسا على ذكر الرجل الذي خرج منه شيء والله  
اعلم **مسئلة** والماء اذا غسلت موضع الجماع وارخت يديها تكون طاهرة لم **لا قال** طاهرة حتى  
نعلم انه نجس **قلت** فان جامعها زوجها فادخلت يديها وغسلت موضع الجماع وقامت بصلبي وبعد  
ذلك خرج ماء من الفرج **قال** ما جاء في ذلك الموضع نجس الا ان تعلم هي ان ذلك نجس والماء في موضع  
الطهارة فهو طاهر والله اعلم **مسئلة** ابو عبيد وراي برجل نجاسة وهو يعلم انه طاهر فما قول  
هو على حاله ولا يصلي خلفه حتى يعلم انه غسلها بحكمها او طهرته وقول اذا رتبه يصلي فقل زال  
عنه حكمها وقول يصلي خلفه بعد ثلاثة ايام وقول اذا غاب عنه بقدر ما يطهره واوله برها به  
فقل لا توارك ان لم يعلم انه على النجاسة فقل هو على النجاسة حتى يصح مع زوالها الا ان يغير  
معتقد بغيرها وقول بحجة الاختلاف والصبي ارض وقيل حكمها واحد والله اعلم **مسئلة**  
ويجس ثوبا او غير ذلك وغيره فانه يلزمه غسله وان لم يغسله طهره فان غسله صلح به فليس تجسه  
فليغسله اياه ويعطيه غيره من غسل تلك النجاسة والله اعلم **مسئلة** والذي يطهر بالشمس والريح  
فلم يعم بطهر **قال** اما النجاسة المعارضة فيكون يوم وقيل ثلاثة ايام واما الذائبة القابلة لغيرها  
فاذا زالت اثرها وضربت بالشمس والريح فارحوا انها نظهر الا في البدن والثوب والله اعلم **مسئلة**  
ان غسل في ثوب نظيف صبح بوس تطيب سكارضت لهذا الثوب نجاسة ولم يغسل يكون  
النضج منه طاهرا **لا قال** اذا غسست النجاسة الثوب كله ولا وقت موضع النضج فانه لنضج  
نجس والله اعلم **مسئلة** ورسل الى عبد الله ثوبا نجسا ولم يعلم انه نجس فاقب به مغسولا  
وبه اثر النجاسة فقل ان يصلي به ولو لم يسأله اذا كان الذي يغسله بالغا وغسله الصبي لا يجوز  
لغيره المانع والله اعلم **مسئلة** ابو عبيد ان لما ثلاثة اضر ب منها فغسل قليلا وكثيرا  
وهو المسفوح في البدن والثوب والصلوات لم تات على اليد والسيار والاعلم او الجمل وهو مخطوع  
والابدين الصبي وفرونت الارواح البرية وفرونت الزماد الاصلية من شراد وروا طبر وفي  
بعض القول ان كل دم خرج من جرح طري وهذه الابدان كلها وهذه الاشياء من مسفوح لا تحق بها  
قطع الجريد وقول ليس بمسفوح الا ما قطع ولا فرق فيما قطع الجريد وغيره والجرح الطرية وقول  
ان الدم المسفوح والدم الخارج من الدم تحت الانعام وجميع الحملات في الصيد وغيره واسود ذلك  
والدم غير مسفوح وقول دم الارواح مسفوح واسواءه ما خالط اللحم غيره مسفوح واما

الدم وواله مسفوح والاداء المفسدة يفسد قليلا وكثيره في البدن والتوب على التور عنه للصلاة  
 والاعمال والسيار للصلاة في التوب يختلف فيما اذا كان دور عقلا الظفر واللبان او الدرع او  
 كان عقلا الظفر فصاعدا افسد على العهد والسيان في البدن والتوب وفي في البدن في التوب  
 وقبرها واحدا والدم الثالث هو دم السمكة والدم فقاكثر قوام لا يفسد قليلا وكثيره  
 ودم الرغف عسر وقيل ان دم الحية والاسفاضة كالحج عرج قديم او سفعه قليلة فهو  
 غير مسفوح ولا يفسد التوب في الصلاة الا مقدار الظفر على غير علم واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه والدم المختل بقوله طاهر لا يمتزج بالدم الميت الحيوان والدم المختل بالدم الميت في الصلاة  
 فاسد وقوله كمال وقع عليه اسم دم وهو غير بقوله تعالى تمت عليكم الميتة لدم غائبا او  
 ماقام دليله وقوله ان الدم المختل طاهر عند الضرورة وفاسد عند السعة لغيرة واسد اعلم  
**مسئلة** ووالضياء وهو وجده جلا حاطا لما فيه منه دم فله عسر حتى يعلم انه غسل  
 المذبة والاداء عليه فكمه الطاهر لان اذا حله فحتم لا يكون له عسر واذا لم يدر  
 الا ان يكون عسر طاهر لانه متغير لا لا يبيع الا طاهر قد غسل من عسر واسد اعلم **مسئلة**  
 واذا تمسكت او عية وفيها شئ وانما كولات لا يدريها فان كان الطعام ما يمكن غسله غسل  
 واكل وان كان لا يمكن غسله ما يكون له عسر مثل الحبل وعيرة فان عجز عن الغسل وتركه واكل الباقى  
 فجاز ومن تروى عن الجميع كان حوط له واما في الحكم حتى يعلم العسر منها فان كان صحيحا معه  
 ان احدها بخير لا محالة ولا يعلم ولا يقدر على الطاهر والغسل ولا يقدر على طهره فمن عجز  
 الورع ترك الجميع واسد اعلم **مسئلة** ومنه وصيغة الحمامة ان يطرح فيه خاتم او حصة  
 بقدر الدرهم فان سقط فيه الى اصل الامانة فهو باعير اقل الجميعه اذا نجس وان لم يتر لم ي  
 ما حول النجاسة فان تعلق به عضة اخرج الى حيث بلغت النجاسة او الحمامة ويجوز ان يكون النجاسة  
 ما بيا والاسفل جامدا واسد اعلم **مسئلة** ان سعيده وهو وجد في ثوبه دم او لم يعلم به قول  
 ان ذلك طاهر وقوله مسفوح وقوله على الاغلب في ذلك الوقت فان لم يكن له اغلب فيستعمل الوسط  
 ان يكون غير مسفوح وقوله ان كان مقدار الظفر فسد وان كان اقل فقل ان موسى وقف عنه ولم  
 يجعل الجسد مثل التوب وقيل معناها واحد واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ صلح وصلاح ان  
 الفرس الصاخر قما ولها وما مجها بخير والاختلاف في الرش قل ودرا جدا رش او رش او رش  
 لم طاهر الا قلع وعلى اللحم والباقي فيه اختلاف واسد اعلم **مسئلة** اختلاف في الخطب النجس  
 منهم واجازا الحية ودمهم ولم يجر ودم اسد الخطب افسد الراد والمجر واجاز بعض النجس  
 بالربس والاسد بعض واختلف في نظير النار ما كان نجسا واختلف في دخان النجس والدم  
 النجس اذا راك وقوله انه نجس وقوله انه لا يفسد كانت الثياب مطبوخة او باسنة واسد اعلم  
**مسئلة** والجم اذا كان نجسا ثم شوكه فانه يطهر على مفرقة وهو افسد من النجس اذا خثر  
 وهو نجس والنور اذا حمل وطحن نجس حتم وبنين مفرقة نظيره ودمه نجس لها واذا شوي  
 فيه ميتة

فيه ميتة فلو قد سم قول بكسر وقول بفعل وقول بفتح بنار والله اعلم **مسئلة** اختلفت في  
رطوبة هذا الكتاب فقال بعضهم بنجاستهم وادخول بقوله تعالى اما المشركون نجس وقال بعضهم  
نجهانهم وادخول هذه الآية تزل في مشرك العرب والاراد عوايق بوا المشرك اجوا من  
بعد عنهم هذا واسد خضم بتجليل طعاهم وقول اهل الكتاب جازا كل طعاهم رطب  
كانوا يلبسوا طاهر الآية وقال مجمر مجبور الآية في الدارج وما علاه في اجتنابه  
واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ احمد مفرج ودنة الحول اذا نجست طاهرها **مسئلة**  
تغسل بالما وتغتسل في الشمس ساعة وتغسل ثانية وتغتسل في الشمس ساعة وتغسل  
ثالثة وينتفع بها والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان في او عتبة الطين اذا كان فيها نثر او  
شئ من الحوايج ونحوها بول ودم او نجاسة رطبة ينجس فيها **قال** ان كانت النجاسة نجسها  
مذروها ولم يصبها او نجسها فادخلها فكم ما فيها الطهارة والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ  
ثاقب خلف في وعاء الفرع اذا غلى بشئ نجس كان غصا او فلاحا او طهارة **قال**  
ان كان فلاحا جبر جملته فطهره طهارة او في الخرفول كان غصا فترك كله اسم والله اعلم  
لانه داخل في النجاسة وقيل انه يغسل ويطبخ باطاهر الى ان يدخل في النجاسة والله  
اعلم **مسئلة** ومجاورة النجس الطاهر على ضربين فما كان نجسا بذاته نجس الطاهر  
بمجاورته وما كان نجسا لحول نجاسة فيه فلا ينجس طاهره بها ورتبه والارسل على ذلك قوله  
عليه السلام في العارة لما وقف في السمن فان كان جاملا فالقوها واجعلها فاحولها نجس  
لمجاورته الميتة ولم ينجس حول المتنجس بمجاورة النجاسة والله اعلم **مسئلة** ولعن الشاة  
اذا كان فيه مرق يشبه لحم الدم او كدره كان سائعا او متوجلا **قال** طاهره لم يكن دما عيضا  
او تغلب عليه احكام الدم اذا جلته النفوس والنترة عنه اولي والله اعلم **مسئلة** ابو  
سعيد في الشاة اذا حلب وضربها لبن غلب عليها الدم الفوت يكون الشاة الثاني نجسا  
ام لا اخرج لنزلا دمه فيه **قال** لا اقول انه نجس ولا اجلد ينتفع به حتى يحل لعنه ثلاثة  
اشخاب والله اعلم **مسئلة** الصبي وجد ان الحية تعيش في الجوع بعد ان كانت مريضة  
وتعيش في التبر بعد ان كانت مريضة والله اعلم **قال** لو قال الميت طاهره وقالوا هذا  
العلم ان ميتها نجسة وكذلك القول في الورثة والعسالة والصنفرة والله اعلم **مسئلة**  
وذكر ابو بكر محمد والاعظم جلا الاكله ولا اعلم في ذلك اخلافا ولا يحتاج الى غسل الا في  
الحم واما تغسل المشاة بعد ان تشق والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المباح غير المحتقن  
معدن فحكه عند غيره اقل **مسئلة** نعم هكذا يكون حكمه عند غيره الا ان اعلم  
على ان الذي ترك الاحتراز به والله معذور عند مريه فلا يكون حكمه عندله اقل  
لانه معذور بترك الاحتراز والله اعلم **مسئلة** والطوى اذا كان تحتها كنف او  
بالوعة داخله نجس الطوى **قال** اذا كان كذلك الكنيف او البالوعة فوق ستة اذرع

في ميتة فلو قد سم قول بكسر وقول بفعل وقول بفتح بنار والله اعلم  
رطوبة هذا الكتاب فقال بعضهم بنجاستهم وادخول بقوله تعالى اما المشركون نجس وقال بعضهم  
نجهانهم وادخول هذه الآية تزل في مشرك العرب والاراد عوايق بوا المشرك اجوا من  
بعد عنهم هذا واسد خضم بتجليل طعاهم وقول اهل الكتاب جازا كل طعاهم رطب  
كانوا يلبسوا طاهر الآية وقال مجمر مجبور الآية في الدارج وما علاه في اجتنابه  
واسد اعلم  
مسئلة عن الشيخ احمد مفرج ودنة الحول اذا نجست طاهرها  
مسئلة تغسل بالما وتغتسل في الشمس ساعة وتغسل ثانية وتغتسل في الشمس ساعة وتغسل  
ثالثة وينتفع بها والله اعلم  
مسئلة ابن عبيدان في او عتبة الطين اذا كان فيها نثر او  
شئ من الحوايج ونحوها بول ودم او نجاسة رطبة ينجس فيها  
قال ان كانت النجاسة نجسها  
مذروها ولم يصبها او نجسها فادخلها فكم ما فيها الطهارة والله اعلم  
مسئلة عن الشيخ  
ثاقب خلف في وعاء الفرع اذا غلى بشئ نجس كان غصا او فلاحا او طهارة  
قال ان كان فلاحا جبر جملته فطهره طهارة او في الخرفول كان غصا فترك كله اسم والله اعلم  
لانه داخل في النجاسة وقيل انه يغسل ويطبخ باطاهر الى ان يدخل في النجاسة والله  
اعلم  
مسئلة ومجاورة النجس الطاهر على ضربين فما كان نجسا بذاته نجس الطاهر  
بمجاورته وما كان نجسا لحول نجاسة فيه فلا ينجس طاهره بها ورتبه والارسل على ذلك قوله  
عليه السلام في العارة لما وقف في السمن فان كان جاملا فالقوها واجعلها فاحولها نجس  
لمجاورته الميتة ولم ينجس حول المتنجس بمجاورة النجاسة والله اعلم  
مسئلة ولعن الشاة  
اذا كان فيه مرق يشبه لحم الدم او كدره كان سائعا او متوجلا  
قال طاهره لم يكن دما عيضا  
او تغلب عليه احكام الدم اذا جلته النفوس والنترة عنه اولي والله اعلم  
مسئلة ابو  
سعيد في الشاة اذا حلب وضربها لبن غلب عليها الدم الفوت يكون الشاة الثاني نجسا  
ام لا اخرج لنزلا دمه فيه  
قال لا اقول انه نجس ولا اجلد ينتفع به حتى يحل لعنه ثلاثة  
اشخاب والله اعلم  
مسئلة الصبي وجد ان الحية تعيش في الجوع بعد ان كانت مريضة  
وتعيش في التبر بعد ان كانت مريضة والله اعلم  
قال لو قال الميت طاهره وقالوا هذا  
العلم ان ميتها نجسة وكذلك القول في الورثة والعسالة والصنفرة والله اعلم  
مسئلة  
وذكر ابو بكر محمد والاعظم جلا الاكله ولا اعلم في ذلك اخلافا ولا يحتاج الى غسل الا في  
الحم واما تغسل المشاة بعد ان تشق والله اعلم  
مسئلة ومنه وفي المباح غير المحتقن  
معدن فحكه عند غيره اقل  
مسئلة نعم هكذا يكون حكمه عند غيره الا ان اعلم  
على ان الذي ترك الاحتراز به والله معذور عند مريه فلا يكون حكمه عندله اقل  
لانه معذور بترك الاحتراز والله اعلم  
مسئلة والطوى اذا كان تحتها كنف او  
بالوعة داخله نجس الطوى  
قال اذا كان كذلك الكنيف او البالوعة فوق ستة اذرع

الى سبعة فليس عليهم فساد في الطوى ولو تغير طعمها او ريحها الا ان يعلم ان ذلك التغير والتجاسة  
 او الكيفية والذوق ذلك فغير شر فما ادغمها او فاسد الا ان يعلم ان ذلك التغير والتجاسة وما لم  
 يتغير منها فلا بأس ولو كانت في سبعة الكيفية وكذلك اذا سمع موضع فرجها بعوزة واذا سقى تغير  
 مادها واذا علم **مسألة** ومن تجسس فوه من امر غيره ومن زور ذهاب نفس الدم قال محمد  
 بن عبد الغفار في قولنا لم يجز يجس قول يجس بيطر يامد وقولنا زور وطرح صافا فقل  
 ظهر والله اعلم **مسألة** الشيخ احمد عفرج واذا كان الما يخرج من الخوض بعد الاستنجاء  
 في خبة ما حكم **قال** اذا كانت الخبة قريبة ويدخل فيها سائر الماء فماء يجس الاجماع وان يكن  
 لسائر الماء الثلاث العركات فافرقنا ظاهر وماء الخبة ظاهر **مسألة** ومنه وفي  
 سطح عليه تجاسة فضريه الغيب وفطر على اهله بفسده اصاب **قال** اذا كان الماء غاليا  
 جاري فلا يفسد **قلت** والماء الجاري اذا كان يطرح في خبة ويجمع فيها ولا يخرج منها  
**قال** اذا كانت ارض الخبة تشربه مثل ادرمل او مثل فو من نزل الفاري وان كان يجمع في  
 موضع لا يشربه كالخوض ومثله فلا يفسد يقع فيه والتجاسة الا ان يكون كثيرا لا يفسد شيئا  
 والله اعلم **مسألة** الشيخ حميد بن عبد ربه اذا سمع جرس احد بساط مسجل او دونه  
 او طريقا لم يعرفه الذي تجسه ثم اراد الخلاص كيف خلاصه **قال** لا اعلم عليه شيئا غير التوبة اذا لم  
 يعرفه وتجسه والله اعلم **مسألة** والاولى والاستحبة وغيرها اذا حدث فيها صلبا ما تجاسة  
 عليه اعلم الاثر **قال** يعجز هذا ان يعلم ورثته بتجاسته وخاصة اذا كان زانيا بها فالحق  
 وانكم ذلك عليهم على العمل وهو يرضى بخاف الموت ولا يرجو ان يظهر وينفسه فاحذروا ان يكونا  
 واما الاستعمل في كل احد وغيره في حياته لم يكن عليه انه ويعجز ان اعلم باستعمله لها  
 برطوبة ان يعلمها تجسة ولا يكتفي والله اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن راشد في  
 الذي يرى في المسجد محورية ان يرقى عليها غير ان يغسلها **قال** انه يجزى ان شاء غسلها  
 وان شاء تركها والله اعلم **مسألة** والقروح اذا كانت فيها دماء وكان الخارج منها جوف  
 او حمرا او يكون ظاهر ام تجسا **قال** اذا لم يكن الدم متوجلا واغما هو حرقا فانه طاهر والله اعلم  
**مسألة** الشيخ احمد بن محمد بن واصل وطى تجاسة رجله بولا رطبا او غايطا او دمار رطبا  
 ومشى بجله وتوضى للصلاة ولم يغسل جلده ولم يذكر التجاسة ان يكون صلاته نامة ام لا قال  
 ان عليه بذلك الوضوء والصلاة الا ان يكون زكرك رجله ثلاث عركات يلما عوزت عير التجاسة قبل  
 ان يتوضى للصلاة ولو كان ناسيا للتجاسة فان التجاسة تظهر ووضوءه وصلاته تاما طال  
 تحتاج غسل التجاسة التنية اذا غسلت وضأت والله اعلم **مسألة** ان عبد الله اذا  
 وجد في البيضة حرقوم قدر حبة لما شرا قروبا في البيضة فافهما شي وهو مختلط **قال**  
 فاذا كانت البيضة جامدة واخرجت الحرقوم مسست فلا بأس بابا في والله اعلم **مسألة**  
 الصحيح ومنه تجاسة ويسبها ودخل الماء ونضى وصلى فلما ذكرها لم يجد لها شيئا يجزيه ام لا

وإذا لم يشأ به وصلاته **قال** إذا زالت نجاسة يديه فقد طهر يده ولا بأس عليه في ثيابه ولا  
صلاته والله أعلم **قال المناظر** مع كون النجاسة في رأسه مثل دم نجسه ما لا اختلاط في نجاسته  
وكذا زحار نجاسته دم مسفوح ومسح رأسه قبل غسله بما لا يكفي طهارة الدم فقلت  
فيجب له غسل الرأسية إذا بقي شيء منه ومع زواله برطوبة يديه حين المسح فلا يرى له  
أن يسقي بذلك عن غسله نعم إذا غسله ببله وهي طيبة مع كون اليد باليسا أو طيبا أو بقي شيء من الدم  
في يده فتم يكون نجسا وعليه غسله مع ابتداء الوضوء والصلاة بعد علمه بذلك فينقطع ذلك  
ثم لا يقبل منه إلا ما وافق الحق والاصق الصديق **مسئلة** ومنه ومن وجب في سر أو يله نجاسة  
أو في قميصه أو كونه ثيابه وجميع ما ملته برطوبة نجسا أم لا الموضع الذي فيه ويجوز التمسك مثل  
هذا إذا أخذ بالحكم والخص **قال** إذا احتمل طهارة ما ذكرته فاصله الطهارة وإذا لم يكن شر يخرج  
عن النجاسة فلا أحد بالثقة أو في واجبه والله أعلم **مسئلة** ومنه وفيه يغسل وجهه نجاسة  
بوالغائط أو عليه أن يغسل يديه قبل الغسل إذا كانت نجسة **وبعد الغسل قال** قد قيل في هذا كمال  
لنجاسة الرأس والله أعلم **مسئلة** ومنه وسما البقر والغنم وغيرهما والرجل والرجل من ظهر الشمس  
والرجل من لا يطهر إلا الماء **قال** قد قيل في هذا وهذا طهارته أو سمع إذا طال مكنته ونجاسته أو ط  
وضوء عند المكنته والله أعلم **مسئلة** ومنه والبول في الفرج يجوز عند الاضطراب وإن دخل في  
الشر لا يغسل وإنه البول ولكنه الخرج منه ليعول يسعة يولي فيه أم لا **قال** إذا في الاضطراب جاز  
وفي الاضطراب لم يختلف فيه والله أعلم **مسئلة** ابن عبيد الله قال الرجل الذي يجلب الخمر من قاحكاه  
الطهارة أن كان الذي جلبه إلى مكانه مسلما أو جليبه في وكان في ما تحت يديه من أسلانه في الأحكام  
هو طاهر حتى يعالج نجاسته وإذا لم يكن فلا تضره أنفست عنه ولم يسمع أحدا من أئمة شيئا أنما صحت  
نجسة أو اجنبية والله أعلم **مسئلة** الفقيه جاعل من جيس وإذا جازت العسالة ميتة في  
جسده لم يغسل **قال** هكذا يخرج فيه وقول الله العلم إذا كان الماء الذي فيه مما يغسل بها في مقدار  
والكان أو كذا الجيت ما تجد المهمة فلا بأس من غسله منها برطوبة والله أعلم **مسئلة** الجمل من دهن  
عنده روي لا يحسن كذا التوجيه وتبدل مكانه لا أن وعالجها وفيها زجرها ذكر فلم نعلم  
وقول هذه الكلمة وقامت على ذلك مما يكون إجماعا عليه وهو في إله الطعام وثباته بالماء للشراب  
وفسار طوبات يكون ذلك مما طاهر أم نجس **قال** لا الاحتفاظ في هذه المسئلة شيئا منصوصا  
بغيره الذي ليس على معنى ما شبه غيره على معنى ما جاز في الأثر إذا كانت تقر وتشهد أن الله واحد  
لا شك له ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ولم يقدّر على إصلاح ما ذكرت من قبل لها ما لا من  
قبل منساع وجوز فلا أقول بما سنها على صفته والله أعلم **مسئلة** الزاملي وإذا وجد  
الرجل في ثوبه دما سائغا كان زينا سائغا ولم يدبره ولم يدم بعضه أو غيره إلا أن البعوض كثير  
ويظن أنه قد دم بعضه يكون نجسا واحدا من البعوض **قال** أما الفرق بين دم البعوض وغيره  
معرض ذلك إلى الفرق والعارة وطهائين إليه القلوب إذا لم يعان منه من البعوض وغيره

بعينه واداء في خمسة دم العوض في غير هذه الاختلاف قول ينجس قليلا وكثيره وقول لا اضرار في  
 التمسك كظفر الالهام فلا يصلي به وقوله لا يغسل على التوب وقوله هو طاهر قليلا وكثيره واداء  
 اعلم **مسئلة** الشيخ بن جرير رحمه الله استسقاء الفضة واستسقاء بارها في البول والغائط وقت  
 بعض الاجاز ذلك قال بعض مجر في البيوت دروز الصغاري وقيل يجوز استسقاء بارها دروز استسقاءها  
 واداء اعلم **مسئلة** وجامع في محمد اجمع الناس على جواز استسقاء الخيل المذكاة والمظفر غايه والماء  
 وان لم يكن مذبوحا وتنازعوا في استعمال جلد الميتة اذ اربع فاختلف اصحابنا ايضا على قولين  
 يجوز بعضهم استعماله بعد الدباغ وقال افرزب المنيعة لا يطهرها الدباغ **قال** **مسئلة** واداء يصح  
 قوله قال يجوز استعماله بعد الدباغ اعلم **مسئلة** واداء اذ اكلت الشاة المصبوبة  
 خمسة وعلق منها شئ فيغسل بها بالماء الطاهر وليس فيما يقع الزر بعد الغسل حكم نجاسة اذ  
 كان اصل الصنع طاهرا واداء التوب المصروع بالنسب النجس وكان اصل النسل الطاهر افعاضه لها  
 النجاسة فيغسل اصاب منه حتى يذهب منه السواد من الماء الذي يغسل به يخرج الماء صافيا  
 فذلك طاهرة عليا سمعنا من لا ترك ذلك الورس واداء اعلم **مسئلة** فالأوسع بعد واداء  
 في كلامه غير متناظر طهارة نجاسة واداء شركي كلامه بالنسب لا انهم يدان بشرك فلا باس  
 برطوباته ولا تجز عليه اذ جاء واداء اعلم **مسئلة** الصبي وعزل الجذ او البسر المقي اذا طبع بماء  
 نجس او قد عارضته النجاسة وقد طبع كيف صفة طهارة ذلك وكذلك موقعة الحكي صفة  
 طهارتها **قال** اما الجوز والبسر المقي والجم السمك اذا طبع بماء نجس ففي طهارته والانساقاع  
 باكلهم اختلاف فقال قال البيهقي في طهارة هذا الصنف شئ وعلى هذا القول فلا يجوز اكله  
 للبالغين واداء الاطمان غير المكلفين ففي اكله لهم اختلاف قال وقال الاطمان الصبيان مثل هذا  
 وقال وقال لا باس عليهم اطعمه لانهم غير مخاطبين وكذلك الهائم بلجمه الاختلاف في طهره واداء  
 يبعد على هذا اذ لم يعلل هذه النجاسة فيه ايضا اختلاف واداء التوصل الى طهارة فلو لم يجز  
 الانساقاع به فقلنا قال يطهر ويغسل ويحفف يغسل اذ يمكن ذلك ولعل في بعض القول لا يجزى الى  
 طبع والاضطرار غير الاختيار واداء موقعة الحار اذا نجست فانما يغسل عليها بالماء فان كانت النجاسة  
 قائمة بها فلا بد من زوالها وان كانت غير قائمة ففي بعض القول انها تكرر مرة واحدة وفي بعض القول  
 عكس وفي بعض القول ثلاثا وفي بعض القول ان كانت النجاسة غير قائمة فان التمسك والرجوع بطاها  
 وتختلف في الشمس واداء الرجوع واداء الشمس والحد في طهارة الشمس والرجوع ثلاثة ايام على  
 قول بعض المذاهب فيضطر هذا كله ولا بد من زواله الا بعد واداء اعلم **مسئلة** وفيه طهارة نجاسة  
 في الطريق ولم يكن الا ان ينشأ بالطريق او ينشأ وهو لا يصفق في حله الى ان يصل الى الماء كان  
 جافا او متعلقا فابعد هذه الامور **قال** ان المكنة ان ينشأ في غير الطريق فقل ان لم يكن  
 ومشوها في الطريق فلا باس عليه اذ لم يجد السبل الى ان لها وجهه وان كانت النجاسة  
 رابطة وحله في الطريق فحسب له اذ جاءه الطريق وان قدر على تحريمه ونجس الطرقات



[illegible]



ان يدفع جالده وهو يقرها ونفسه متارة والاشيخ في سعيد رحمه الله في كتابه المعتمد لحوار الجامع كيف  
ايداه وقواه وجعله الاحتياط على ثبوت الحكم وكان هو الاصح لانه يكون مع الطهارة على جبهتها في الحكم حتى  
يصح معه ما يرد عليه من نقيض الارب فيه واذا استيقن على وجودها لوطه ايضا هذا كذا ينظر في المس  
في ليل او غير ذلك في نظر حال الاحتياط يمكن معه ان تكون تلكا لوطه ونقيضه من لدن في الماضي والحال  
فعليه الطهارة للصلاة على حاله واللباس الذي عليه فلا بأس عليه فيه حتى يعلم بآساة لاصابة ذلك  
الجنس له احسن من ذلك فوجد خارجا في قيام او قعود او ركوع او سجود فكله سواد على قياد ما ارجوا الله في  
جوابه الى الجواب في حرمه او يوجب على جيب طحا عن الشيخ في سعيد رحمه الله فذكر ان ايضا اذا  
احتل له الخرج عرفا ساسة الخرج وان لم يحتج ذلك فاللباس نجس وكان على هذا يكون مكان خروج في  
حال القعود اقرب الى الحاشية ما كان في حال القيام والاشبهه وخرج في هذا المعنى بعينه وعلى هذا  
القول فعلى المتابع مع ذلك النظر في حاله تعاقبها ما كان للثب منها استمره في الحكم على نفسه ونفسه  
عليه واسدال الموقف منه وكرمه وان اشبهه عليه او الخروج فلم يدر اخرج ام لا فقد مضى القول  
ما يدرك على حكم ذلك قلت وكذلك ان هو عند قضاء الحاجة اتاك بلبس عليك في او الطهارة  
حيث انه ثار البول او الغائط داخل او انه طار لو قعما او احدهما على الارض فغسل او المجد  
او الطفا الذي يقتضيه مجرى البول او بغيره بموضع الغائط انه علق في ثيابك اوفي الموضع  
الظاهر يدرك فلا تعاقبه فان ذلك كله لا بأس به وحكمه على علقه لا يصح علقه مع ما فيه  
الاحتياط لانه لم يصل اليك ذلك هو الاصل الحق في الحكم بل لو وضع انه علق والموضع والنياب او  
البرد لصق لما كان يحكم عليه بما لا بأس به ولا للصلاة بل زهر الطهارة ولا انه لم يلمس بايديها  
ولذلك لا يصابه نجس لانه كان صحيح النظر الخارج وصريح معاني الاعتناء ولا اشك فيه مع  
اولي الايدي لا يصاب ان لم يقع عليه الحاشية منها او واحد ما فزطه والتراب لا يطير غباره البتة  
في الحال بل يكون ذلك كانه يشبه الحال في النظر على كماله ولا اعلم فيما بيني انه يخرج على معاني الطهارة  
الا هذا الامر وقد جاء ذكر هذا العلم والبصر في بعض المعاني ما يدل الحق على ما بينت لك ويشهد به  
فان تضع لك عدله وضع عندك فضله فخذ شاكر او ديه ذكرنا ولا تكن في هذه الملق والحياء السيرة  
التي جيت بها في هذه الدار الفانية المحقرة عن الله تعالى والعالمين ولا يصدر تلك الشيطان في  
ديار عن سبيل الشكر في دينك لا اذكر فيصح والنادين واسدال الموقف منه وكرمه قلت وكذلك  
ان اعتذر ان الشكر بعد ان تكون في الماء للطهارة والبول انك هلا مسكت على ذكر في الذكر موضع الحاشية  
وتنسى فلا تذكر ان الشكر عند ذلك في ثيابك اوفي شيء يدرك لذلك لم يتابع في التنس وكذا المبالغة  
حتى هب لوطيه وجعلها اذا استفاض الطهر بالماء وكذا كان لا امساك وعلا ذلك فلا يصح  
اليدوك على ثيابك وانت تعرفه نفسك متارة لا ان الانسان لا يكره في مثل هذا ان يرى اعداء  
حتى مع القلة الا ماشاء الله ولا تغلب عليك في هذا او كافي برك حتى يصح معك تركه وكافي في هذا  
الاراء ما يستظهر به في موضع البلية بذلك على مقامة عدوك الذي انسان ان تذكر يدرك

ان يشكك عن هوانه او في واقع واهله وادفع وبه على الصحيح والاريس فيه تقوى على التقوى حتى  
 تقوى شر عليه في الدفاع وتسهيل الامتناع • وكذلك ان شكك بعد السؤال عن موضع  
 الغائط منك بزيادة الاستحجار بالناس والاجاز انك هل ارجيت شيئا بك فاقبعت عليها وانك  
 جلست فيها قبل ذلك فحفت منك موضع النجاسة فلا بأس حتى يصح ذلك وكذلك ان شكك جالس  
 قيامك او في حال مسيرك انه سدرع الثوب موضع النجاسة منك والغايط لانه في الاعتبار لا يعود  
 ولا يباله لان عليه الجسد وخارج ما كان ان يكون في معنى الغلاف لم يجلس عليه او يتخطط  
 مسترخيا على قدميه متشجعا فيفتح ما التزم على الخرج وما حوله وهو في الأصل على ما عليه من  
 الطهارة حتى لا يقع الجمل في انكها المشاهدة او كان بعناها ويقوم مقامها في ليل كان ذلك او في  
 نهار فكله سواء لا يصح في انك او الاطماننة وتقع هناك بكرة عن غير وسوسة فيكون الخرج  
 منها على وجه الفضيلة مع الامكان وعدم الغرض وكذا لا مان وفرت ما هو احق او افضل  
 منه واولى وادركها حكم واستقام عليه فقد ادرك حكم الاصول في قول الشيخ ابي سعيد رحمه  
 الله في ذلك صحيح ولا يعلم فيه قول المسلمين اخلافا فانظر في هذا كله وحذا حتى لا يغتر قلت  
 وكذلك من شك بعد ان خرج والملا والبشرى به او بعد في مده والاعتسار عن فقوته في الماء  
 انه لم يحكم الاستحجار بالما او الظاهر به والبول والغائط او النجاسة او الحصى والنفس او  
 كاره النجاسة في بدنه منه او غيره في موضع منه انه يصح عليه الطهارة طارعا يرجع الى الشك  
 فيما قبله وكان يشبهه خرج في ذلك في جميع ما كان من النجاسات كالارواني والشيء كذا ما يتجده منها  
 والظاهر له في قول هذا العلم المسلم انك شك فيما بعد الغسل لانه لم يحكم طهارتها لانها كانت  
 في القياس تتساوى في هذا المعنى في حكم النظر في ما جاء في الاثر وهذا صحيح وفيه لاهل الشكوك  
 راجحة عن نص ابو سواس في الطهارة ولو كان لا يرى غير هذا وكان من علمه وكان زور الشك ان يرجع  
 كلما شك اذا قامت لاحد اهل الشك طهارة في شيء عارضه النجاسة ولو انه عارض على ذلك  
 عما طوبى لا ثم لا يغتر عن الغسل الا اذا شاد الله لصل ذلك في هذا المعنى واعظم وسأيل  
 الشيطان في الالباس على الكافة والناس الامراء الله في كثير من الاحوال والاجاز واصلح عليهم  
 ووجه احكام الطهارة في الدين الخرج ولكن اني التفت لجعل عليه في الدين وخرج فالدين  
 يحكمه كسك ما بيسر وانما المعاصي كلها على العاصي ابواب مغلقة والسلام وقلت فيكون  
 عليه ثوب طاهر ثم يتنحى عليه وفوقه ثوب نجس وكل اهابا لباس وبيده كذلك انه خرج  
 في موضع ويدنه عاقتك في بدنه كذلك او تشك في انه انكشف الطاهر منه عن موضع  
 معلق والبدن في موضع الثوب النجس فلا بأس عليه لم يعلم انه بلغ الى الثوب النجس  
 والعرف ما رطب ثم يجل منه ما يبلغ في الطاهر والطاهر الى البدن لان حكم الطاهر والثوبين  
 غير قابل للبدن حتى يصح معه ان يلبس به ولو صح انه انكشف عن موضع لم يحكم بغير النجس  
 منه حتى يصح وانه يصح ذلك بحكم بالانكشاف والما سوسة الاعلى ذكره ثم واني



البطل في الكفارة اختلافه **مسألة** ومنه في الموضع الذي لم يقدر على المأخوذ في النجاة  
 والبول في العاطب ولم يزد وجنته انه تجبه زوجته وسيم وصلى يسعه ذلك وتم صلواته ام لا **قال**  
 الكائن زوجته قد تزوجت تحت ذلك ذات نفسها ان تغسل كنهه العاطب المأخوذ في موضع ذلك  
 وسيم بالتراب الاحل الحيا فلا يسعه ذلك وان كانت لم يتزوج ولم يعلم هو منها انه اذا سألها  
 ان تفعل له ذلك انها تطيعه ام لا فتر لا الاسعانة لها ويتم وصلي فوق ذلك اختلاف قول يسعه  
 ذلك لا الصلاة اذا لم يقدر عليها بنفسه فليس عليه ان يسعين عليها غيره وقول عليه ليسعين  
 عليها من يروا منه المعونة عليها فان اجابه الى ذلك لا اقله اعذر واسد اعلم **مسألة**  
 ومنه وفي المتوضي اذا كان قاعدا متكبكا بيد على الارض ونام قليلا اكثر من ان ينقض وضوءه بذلك ام لا  
**قال** انما تكفي اذا نام فبدا خلاف سواء كان يديه او على خشبة او جلا اذا كان لو وقع الذي  
 انك عليه وقع في الارض لم يترك نفسه واسد اعلم **مسألة** ومنه وجاني الشوع والحاح  
 وصاحب الحاد وحال الصلاة جاز حتى يجر له النسيم **اراست** اذا كان يتقوى بذلك على معاشه  
 وليس ذلك مكسبة وكذلك الخارج للجنش يتقوى على معاشه اهو حتى يكون عليه الاعتناء للم  
**قال** لا احفظ ذلك جلا محمدا في قيمة امال الا انه في محل معنى ذلك انه اذا كان يفرح بكل الخارج  
 لبعض ما ذكرنا من كبح ضرر في معيشته ونفقة عياله في يومه او في وقت قريب من ذلك  
 ولا يامر الضر اذا ترك ذلك في بطنه الا كان اهل النظر في ذلك فله ان يسيم ويضي في حاجته خرج يما  
 او لم يخرج كانه تلك مكسبة اذ لم تكن مكسبة وان لم يفتض ضرر وكان في موضع اخر وسعين  
 لم يسيم ورجع الى الماء فان خاف فوت الوقت يسيم وصلى ثم ذهب الى الماء وصلى صلاة ثانية  
 هكذا يعني فان كان قد حصل شيئا مما ذكره خاف ان يرجع الى الماء ضاع ويده جاز له التسيم  
 كان غنيا او فقيرا واسد اعلم **مسألة** ومنه في المسافر اذا بات في مكان ليس فيه ماء وسيم  
 حرسا ناسا ولم يدر مع ما دام لا وم قريب منه ولو ذهب لم يعقه الزهره اليهم وصلى  
 بالنسيم ولم يذهب اليهم ايلزمه شيء ام لا **قال** ان المسافر اذا حضرة الصلاة ولم يحضره ماء  
 فانه يلاحظ مينا وشمالا وسالو عن صلاة الماء فان رجلا واد الا يتم وصلى ولا احفظ ان  
 عليه كل ما سمع جرسا ناسا ليسير في طلبهم وهذا شيق على الناس وهذا عند يدي المسافر  
 لا ان يلاحظ لا ان كان يتجمل او الحرس واسد اعلم **مسألة** ومنه وسافر في قافلة موسعة ايلزم  
 ان يسيم لهم كلهم على الماء او بات قريب من ريد وواسع عليه ان يسيم جميعا على الماء ام  
 اذا سألوا جميعهم وقالوا لاعدده ما اذخره ذلك **قال** هذا شيق على المسافر وليس عليه في  
 ورايس مشقة ودير السبير اذا نزع المسافر هذا في اول البدو في السويح كلما بعد بعض  
 قريب منه اذن وكذلك العقول الكبار فلا يكون الانسان ان يظفر عليهم كلهم وهذا يعوقه  
 عن سفره واسد اعلم **مسألة** ومنه في المرة اذا كانت تقضى الصلاة وتضع على راسها  
 اعيانها مسوح اصول الشعر اذا لم يشع اطراف ام لا **قال** على قوله يقول يفتح بعض راسها فاذا

مني قدامه فليس عليها ان تنفيض الماء الى قفاه والمعلم قوله يقول عليها مسحه كله عليها ان  
 تسحر باصوله وهذا القول شاق على النساء والله اعلم **مسئلة** ومنه وسالته عن الرجل اذا  
 مر على ما جاري او غير جاري وجده الصلاة يتوضي لم يتيم **قال** ان كان يقدر على جلدته بوجه  
 الوجهه يتوضي منه وان كان لليقدر على جلدته الا يصير الناس فلا يصير الناس والله اعلم **مسئلة**  
 وسالته عن المسافر اذا مر على طوي في البرية ووجد دروا وهو يحتاج للوضوء يجوز له ان يرحل  
 بذلك الدوام **لا قال** ان كان للمسلم ركبة على الطوي جاز له ان يرحلها وان كان ليس بركبة فارجو  
 انه قال لا يتوضها او معنى ذلك ان لا يجزى غيره فيجزي له ان يرحلها ويعتقد صحتها انما  
 لا يصحها والله اعلم **مسئلة** ومنه وسالته عن يقول رجل شيه حزن وانما فعلنا ونفعل  
 وينكم بكلام الجاهل وهو واحد يجوز له ذلك ويتنفض وضوءه ان كان على وضوء **لا قال** اذا لم  
 تكن بنية الكبر والفح فلا يصح عليه اذا كان لا يجزي لسانه على ذلك وان كان على وضوء فلا  
 يتنفض وضوءه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يقول في وضوءه واحاه او اياه او اياه وذلك  
 والا لم ولم يحفظ لذلك معنى وهو على وضوءه يتنفض وضوءه **لا قال** ان كان على هذا اسلم  
 والصبر التوبله والكلام اذا لم يكن معنى للمعاني التواب هو لغو وطرح والطاعة صار الى  
 المعصية وسعت في الاثر ان كلمة واجه عند النوح تفسيرها بالعربية لا رضىنا بقضاء الله  
 وفي نقص الوضوء بالمعاصي اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يقول يا ايها النبي اوباليت  
 كذا او يدعوا على رايه غيره استنفض وضوءه ام **لا قال** ان كان الذي يتنفضه وطاعة الله او ما  
 هو مباح له فلا يرفعه ذلك ولا يتنفض وضوءه ولا صومه واذا الذي يدعوا على رايه غيره بالتلف  
 فان كان صاحب اللبنة مسلما فلا يجزى له ذلك وفي نقص الوضوء بالمعاصي اختلاف واذا الصوم فلا  
 يتنفض والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يلقي مشايخ النور وهو على وضوءه يتنطفئ لم يكلام  
 لسانه مثل قوله شيخنا وغيره ان يتنفض وضوءه ام **لا قال** اذا لم يقبل في تلطفه شيئا يخالف  
 الحق على العقول فلا تنقض عليه في وضوءه واذا مثل قوله شيخنا هذا لا ينقض الوضوء على لان  
 عند الناس كل متقدم في بلد او في قبيلة يستحب ان اعنى القابل للتقدم في الدنيا والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وفيه يستسري البول فان نزل العلاج لذلك مثل العصر لم ير شيئا ظاهرا  
 وان علم نفسه بالعصر وادى البول فخرج البول فاضور ما يكون ذلك في وقت قصاص عليه الوقت  
 للصلاة اليسعد ان يترك العلاج ويصلي اذا لم يعلم انه خرج منه شيء بعد الغسل لم يعلم نفسه ولا  
 يسعد الغسل الا بعد العلاج وانقطاع ذلك **قال** ان الناس تختلف اجزائهم في مثل هذا فهم ومكبيه  
 الاستبراء القليل ومنه ويحتاج الى الكثير فان كان هذا المستبرأ اذا نزل العلاج فيما عداه انه لم  
 يرجع عليه يخرج فلا يصح عليه ذلك وان كان اذا لم ينصفه ويخرج عليه يد حتى ينقى فانه عاد  
 البول يخرج والا جليل فيجب ان لا يغسل حتى يتنقى البول بالعصر واذا اليد فان خاف خوث  
 الوقت ولم ينقطع فعلى ما امكته والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الضارب في الارض اذا ارى  
 كلبا

كلما أوردني بشره وجوز قبل الماء وحضرته الصلاة ولم يجد ماء الا الذي شرب منه اكله او  
التي شربها او لم يجد ان يتيم امر يتوضى في الماء **قال** فيما يعجز عن اكله في مثل هذا والاختلاف  
بين العلماء رحمهم الله ان يتوضى في هذا الماء ويتيم لياخذ بالقول لا يجزى ولا يغسل اليدهم ومن ترك هذا الماء  
لم يخرج عن حكمه الصلوة اذ كان الماء قليلا واسد علم **مسئلة** ومنه وان كان في الماء الخردري  
وجمادى الباقين لم يخرج منه ولا يخرج جدي الا العجمي لا يدرى انه البحر علم لا يتوضى بالماء  
ام يجوز له ان يتيم **قال** اذا كان الخردري لم يظهر وكانت الخبي لا يجاوز عليه منها وقبل الماء لم يجز  
فيما لا يحتمل بدنه لم يخرج لان يتيم عند وجود الماء والقدر عليه واسد علم **مسئلة** ومنه وكيفية صفة  
تيمم العارض عن التيمم بنفسه لتقليل المصاها ولا يضرب الصحيح بيدي نفسه بالتراب ويسمع بها  
وجهه الميض لم يخرج ذلك **قال** اذا كان على يمين الميض فان امكن ان يضرب به القابضة بيديه الارض  
ويسمع هو وجهه بالتراب فعاد ذلك وان لم يقدر على ذلك الصحيح يديه في التراب ويسمع بها وجهه الميض  
ويديه واسد علم **مسئلة** ومنه وفي معنى قوله صلى الله عليه وسلم المتوضي اذا استنشقت  
فابسط اليمين ان تكون صاميا ما حده حتى لا يبلغ وواجب المبلغ وهو على الوجوب وتلزم التفرقة  
بين استنشاق الصائم والمفطر امر **قال** على ما بان له لو ناول هذه الارض ان عنده فابعد من  
المباغتة وعند ذك انه او يذهب لا لزوم والادراج عند كذا في الماء بنفسه الى المبلغ انفة الحق  
الذي اتصل اليه اصبعه فان كان صاميا فيترك ذلك خوفا ان يلج الماء الى جوفه وهو بالغين المجرى  
واسد علم **مسئلة** وفيه يخرج شيء من بدنه وهو منوضي ولا يقض الدم وقوله المخرج ايقض وضو  
امر **قال** ان كان المخرج لم يخرج منه الدم فلا يفيض وضوه وان كان الدم قد خرج حيث ارادته  
الشيء معلق به فهذا عندئذ يفيض منه الوضوء واسد علم **مسئلة** ومنه وفي التام اذا اراد الجماع  
وكان قد اقامته فوصل الى دون عرس الذكر ثم انبته فليس يبايه وذكره فلم يجد بللا ولا رطوبة  
فما ان سكن اضطراب الذكر عجزه فخرج منه شيء غليظ شبيه بالجنابة يكون ذلك جنبا ويلزمه  
العسل **قال** ان كان جنبا بنية ونومه وجد الشبهة نافية وخرجت هذه الجنابة باهترار  
البلل فعندئذ لا عليه العسل وان كان جنبا بنية وجد الذكر مستنشاها وجس سكن انتشاره وخرجت  
هذه الجنابة ولم يكن وجهها باهترار فذلك صفة الجنابة المنيبة والغسل عليه فيها الاموضع الخاسرة  
**قال المؤلف** وجوب الغسل الجنابة المنيبة اختلاف وقاله فواكرا فاقه فيها واسد علم **مسئلة**  
ومنه وفي المجرى الصغيرة او اجامعها زوجها ان يغسل امرأ **قال** فيما يعجز عن الا يلبسها على  
سبل الزنوم ونزول تغسل الارقة واسد علم **مسئلة** ومنه وفي الجنبة يسلم على ويلقاه  
في الطريق وغيرهما **قال** لا بأس عليه في التسليم على ويلقاه والمسلم فان كان صاميا فيسلم ولا  
يقسم وانما انكر اهنية الجنبة ان يفعل بكم الناس ويحذرهم على الموال من الغسل وتلك اهنية بلا  
تحريم واسد علم **مسئلة** ومنه وفي املة تغسل الجنابة وهو لا يسهة فضبة في انهما ولم  
تخرج عن الغسل جهلا منها وعندها ان الماء لا يدخل من الغضه والخرد لا يثبت على ذكرها ما



الذي يلزمها والهدوء الكفارة **قال** ان كان الذي تركه مقلا رطبا لا يهاجر او الينا رطبا على ما سمعته من  
 الاثارة تركه مقلا رطبا في الغسل الجنبانية وجسده في اكثر القول لمزعة البدل والكفارة ان كان رطبا  
 ذلك على النعير ولو كان على الجمل وكفارة واحد مع البدل بخير يستغفر وان كان رطبا على الظهر البدل  
 بخير يستغفر وان كان رطبا على **مسئلة** ومنه وهل يجوز الاكل اربعين برزخه مثل ان يشتم ويدخل  
 اصبعه في الفرج وغير ذلك الفعل وتعمل هي ايضا غير قضاء شهوة بذلك او قضاء شهوة ام **لا قال**  
 اما اذا دخل اصبعه في فرجه على سبيل التلذذ فبعضهم وبعض اجازة وكذلك جنتها هي بغير جنة على  
 سبيل التلذذ وكذلك هو اذا دخل اصبعه في فرجها وكل هذا لم يبلغ به الى تحريم وما بقى من  
 المكافاة غير طهر ولا علم فيه كراهية والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي اوله ما لم يمت نفسها ببدنها  
 او بشيء من الخشب او غيره وختمت او عالجها من وجهها **مسئلة** ان لم يمتها الغسل **قال** لا يجزيه الا غسل  
 على اربعة الا وحصل حمام او نعال او استياضة او توفد على فرجها الجنبانية فلهما ولا يجوز  
 لها ان تغتسل بماء يدها ولا بغير يدها من الخشب وغيره والله اعلم **مسئلة** ومنه وعن  
 الملاحظة للتيه المذكور لا وان كان له جنة كمنه فغفنه اعني مسافة الملاحظة **قال**  
 اما الملاحظة للتيه فلا يحفظ لها حدا محدد الا انه ليس على الملاحظة ان يغتسل منزلة الا ان  
 يكون تقبيل وليس عليه ان يغتسل الى مكان بعيد ولو لاحظ في منزله الذي هو بارز فيه بمنزله  
 وسال من حضرته ان كان معا حدا فغفنه ان يغتسل في منزله **مسئلة** ومنه وفي  
 الخبابة ان غتسل قبل ان يفرق البول واصلى ثم اراق البول فخرج مع البول جنبانية كانت باقية في داخل  
 ذكره والجنبانية الاولى اعليه ان يغتسل ثانيا في واي جهة وجب عليه الغسل **قال** اما الحجة فلا علم  
 بها واما ما ذكره الاثر فانه يلزمه الغسل ثمانية وفيه الصلاة التي صلاحها في الاخذ والاحتياط  
 عند خروج الجنبانية بالشهوة المتقدمة لاها اذا خرجت عن شهوة لزمه الغسل والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفيه من فاداف مع اضطراب وشهوة فغفنه فلم يجزى راحة الجنبانية فلم يغتسل  
 غسل الجنبانية ولكنه انتفع بالماء العرق ونوى وصلى صلوات لا يجزى عليه **قال** ان كان  
 اغتسل والعرق غسله بغير غسل الجنبانية ان لو نواه لذلك فجزي ان احتاط بالبدل ولو انكاره  
 عليه ولو لم يغتسل غسله بغيره ان لو نواه الجنبانية انه يكون عليه البدل وكفارة واحدة بخير  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه ان تجزى في بيته مضى لصلتي فيه هو اهله ولا يجوز له ان  
 يضع عليه فراشا ويام عليه وهو جنب من طلع او احتلام ام **لا قال** ان كان قد رخصه ان  
 هذا المكان مضى للصلاة اخبره العجبي فلا يجزي ان ينام عليه وهو جنب وان كان له رخصه  
 مضى مخصوصا للصلاة واما هو ثمرة ذلك المكث لصلتي فيه في بيته فلا يصح عليه  
 ان ينام فيه جنباً لان ذلك بيته ولما نظر فيه كيف شاور ان يشاء ان يغتسل الصلتي  
 غير ذلك المكان فعلى الله اعلم **مسئلة** ومنه وعن خرج بطلب خطبة او بطلب صلب او  
 باخذ من اول البيته ان يغتسل في الفسحين فخصه وقتنا صلاة ولم يجد الملاء فلا يغتسل



ويصلي في وقت الصلاة فان وجد الماء وقد صلى ولم يفت وقت تلك الصلاة فلا بد عليه وانه اعلمه  
**مسئلة** الشيخ محمد بن علي في رجل توضى لها فله وارا ان يصلي بوضوءه بدل الفريضة او فريضة حاضرة  
ايحذر ذلك **قال** ان في ذلك اختلافا واكثر القول انه اذا توضى لها فله ولم يفته للفريضة  
انه يتوضى للفريضة واسد علم **مسئلة** وهذه وفيه يد او رجله او جرحه وجوارحه  
وضوءه على بصرها الماء ويتوضى بماء دليق جوارحه ايتم بالتراب بعد الوضوء ام قبل الوضوء **قال** الذي  
خلق الاثر انه يتيم نظر الوضوء انه اذا يتيم قبل الوضوء ويتوضى اذ هو الوضوء اليتم واسد علم **مسئلة**  
الصحيح ومبعض جوارحه وضوءه على بصرها الماء فتوضى لا عصا به الصحيحة ويتيم هل يحرمه سبحة  
اذا حفظه مع وضوءه لم يفتين **قال** لا يجوز ان يصلي فريضة يتيم واحدا الا في حال جمعها الا انها  
كصلاة واحدة لا يجوز التيم للفريضة الا بعد دخول وقتها ووجوبه قول الاصح ان الصبر بين  
انه يحرم للصلاة بين والثلاث يتيم واحد **قلت** واذا كانت جوارحه نجسة متى يتيم **قال** واجب  
عليه التيم قبل الوضوء لانه لا يصح وضوءه وبه نجاسة وقولنا ان الصبر بين وجوبه محذور  
يعلم بتم علمه او شئ نجاسة موضعي على ظهره وهو باس لم يدره فعله القضاء ووضوء  
وبعد لم يكن عليه غسله وجوبا بل هو غير واجب كما يمكنه ولا انكار عليه واسد علم **مسئلة** وهذه  
والملاحظة والسؤال للتيم كان عنده احدا وحده كيف صفة ذلك **قال** الملاحظة بقدر ما يطعم  
وجود الماء فان كان واقفا مكانه ولا حظ بنظره واذا مشى الى الطلع يطعم بوجوده ما يكفي ذلك دون  
الشيء وان كان عنده اصحاب فبسا لهم عن الماء بقدر ما يسمعون كفاية ذلك عن الطلب اذا كان بالطلب لا  
يطعم بوجود الماء واذا لم يجد احدهم او لم يكن عنده احد وكان حيث يريد الا المكنة والبراري ولا  
يرى احدا وكان يصير اليه من غير رفع صوته بالسؤال عن الماء لانه لا يحتج عليه بالمخاطبة لعجز احد  
وان كان حيث لا يرى ولا مكنة او كان في موضع رفع صوته بالسؤال عن الماء يستحب ان يكون هناك احد  
يسمعه **قال** فان سئى الملاحظة ويتيم وذكر بعد ان دخل في الصلاة او بعد ان انما **قال** عليه انكار  
الصلاة في الوقت وبعد الوقت بالملاحظة والتيم واسد علم **مسئلة** الشيخ احمد بن محمد  
المبصر اذا فيه احد التراب ومسح له وجهه ويديه يعني رءوسه وجملتهم كان هو قادر للتيم  
نفسا وعين قادر ان يجنيه ام لا **قال** ان كان باق وبنيته جاز ذلك ولا يمكن باق وبنيته وكان قادرا  
وصلى على ذلك صلاته فاسد وتزوم الكفار ولا يميح لانه لا يقدر الا باق وبنيته واسد علم  
**مسئلة** ابن عبد الله بن وريتم لفريضة الصلابة فعلقوا عليها مسننها ونزلها وان صلى باقله  
قل تلك الفريضة ايعيد ام لا **قال** اذا يتيم لفريضة صلابة ما كان معلقا وان صلى به باقله  
قلها فجب ان يتيم بها غير وفريضة واسد علم **مسئلة** وهذه ومكان جثا او موضع مر  
مواضع وضوءه نجاسة ايلزم يتيمها والوضوء ام لا **قال** يتيم للنجاسة او لا يتيم للوضوء  
وقيل ان الخطر في الوضوء والخطر في التيم واسد علم **مسئلة** وهذه واذا كان زيد وعمر  
في سفر وحضرهما الصلاة ولا ماء عندهما فسال زيد عن الماء ايجتاج ان يسأل عمر ويذا عن

الماء لافان ان عمرا لا يكتفي بسوا زبد بل على ان يسال وجده ولا يتصور ان السوا له  
بعبه بل يقول هل احد عنده ماء للتصلاة للطهارة والموضوء للصلاة واليداع **مسئلة**  
ومنه واذا نيم المسافر صلى بالملاحظة ولا يطلب الماء ثم وجدا الماء في وقت الصلاة فعليه  
بدله بعد فرت وقتها بدله في الكفاية اختلاف رواه اذا نسي مكان في موضع ايا س من الماء فلا  
بدل عليه وان كان في موضع طمع والماء عجيبي ان يبدل وان ترك الملاحظة جهلا منه فمى الكفارة  
اختلاف واذا علم **مسئلة** ومنه واذا نيم المسافر من غير الماء ومن لا يغتسل شرع بدله  
النجس في ثيابه ما حكم ثيابه **قال** ان النيم بدل عن الماء فاذا وجد الماء فغسل عليه ان يظهر النجاسة  
مبدنه وثيابه وحكم الطهارة حتى يقع الماء وليس عليه وجوب نيم ثوبه ثانية والرطوبة  
التي تحته وجسده العجز بعد ان نيم لها **قلت** واذا غرق في الماء وهو راكض لم يتركه ان يتر ويطهر  
وان لم يتركه وجر جسده العجز في ثيابه طمحه **قال** يلزمه ان يتر ويطهر اركضه وان لم يفعل  
وعرق بعد وجد الماء فينقض نيمه **مسئلة** واذا نيم في الماء وهو راكض لم يتركه ان يتر ويطهر  
سالت الشيخ ناصر عيسى عن الموضوء اذا غرق في الماء ومسح بها العضو ثلاث مرات امر يحتاج  
ان ياخذ كل مسحة غرة **قال** لا يحتاج كل مسحة غرة اذا كفته الغرة ثلاث مسحات والله  
اعلم **مسئلة** ومنه والغاسل الحناية اذا غسل جسده كله قبل ان يغسل موضع الار  
ويستنجي على الترتيب الذي ذكرته او غسل بعض جوارحه ثم استنجى ابعقه غسله قبله موضع الار  
**قال** معنى قوله ان يتركه ذلك الغسل الذي غسل قبل غسل نجاسته كان غسل بعض جوارحه  
كلها ثم استنجى كان تمام او ناسيا ومعناه قبل يتركه ذلك على النسيان فان غرق في الماء لم يغسله  
وعليه ان يغسل بعد غسل اذيه وموضع نجاسته ومعناه يخرج في بعض خيل انه نيم  
الغسل لا يظهر الا بعد غسل الارض واليد وان غسل ثوبه بدنه قبل ان يظهر كركه  
ان عاده غسله ذلك اذا نظروا له ذلك اذا وقع في الماء لم ينع عليه اسمه يظهر الغسل على  
ولا نكته جبا فاطمة وايفظ في ذكره في معانيه واذا علم **مسئلة** الصبي والذليل خافا على  
مناعهما وما في عدم الماء فيهما لا يفرعان اذا لم يكنهما المسير الى الماء خوفا على مناعهما وكلاهما  
مصيبان في فعلهما وان زهبا احدهما الى الماء ونيمهما لم يفرقا في كلتا موريهما ولا ارى عليه شيئا  
وهو غير **قال** **الشيخ** وهو غير سليمان وعبد الرحمن بن زيد هب في الماء الا انه مره اذا كان  
يبدل للصلاة اذ ارجع مع صاحبه ليصليا جاعدا قد قيل في الجملة ان كان نيم ماء يركي  
احدهما وان كان احدهما غنيا والاخر فقيرا فيجوز ان يورد الغنى الفقير على حفظ مناعه ويذهب  
هو الى الماء فيكون نيم بشركى الماء وان كان في الوقت سعة وكان عليه ان يغتسل او احلا لعملا واحدا  
وليصليا جاعدا فيكون جميع ذلك اذا لم يكن عندهما اناة ليعمل فيه وزهلا لاهلهما  
به واذا علم **مسئلة** ومنه وفي نقض الوضوء بالماء بالقلب وسوء النية فان لم يغتسل  
فعله فلا ينقض عليه وضوءه ولا ينقض عليه صحيح امر في دينه وقدر عافه الله سبحانه وتعالى

والله اعلم

ولما اذا اعتقدنا ذلك وعزم على فعله وهو لا يجوز في حكم الله عليه ما اعتزم فعله وتابع هواه  
 فحتمه الكفر ان كان ما يبلغ به الكفر مشركا ونفاقا وقولا حق يعطى او ينكح به والله اعلم  
**مسئلة** ومنه ومنهم في الوقت صلوا به وجبته فانظروا فيل اعيدوه وقولنا ما  
 ولله اعلم **مسئلة** ومنه وقيل جازيهم ومكانه ان ينقض بجمعه هل بينهم وركب المكان  
 وقاخرى ويجوز لغيره ان يتيم منه **قال** ان ذلك جازيهم في ما قيل لا يتيم بترك المكان يتيم به  
 معناه التراب الذي وقع منه والتيم الاول لا ينزى انه يتوضو بالماء والوعاء الذي فيه  
 الماء الذي كان قد يتوضو منه لا يتوضو بالماء الذي قد يتوضو به والتراب مثله اما فاسه  
 ذلك فعرف ذلك وقد برعنا به ولله اعلم **مسئلة** ابن عبد الله في التيمم بالتراب  
 عند عدم الماء اذا ضرب بيديه في التراب المضربة الاولى اعلى ان يصرف يديه عن ذلك  
 التراب المضربة الثانية ام يجوز له العودة عليه للمضربة الاولى **قال** انصرف يديه عن  
 ذلك التراب للمضربة الثانية فقد احسن عذري وان لم يصرف يديه عن ذلك التراب للمضربة  
 الثانية فعند ذلك لا يصح والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المتوضي اذا خرج برؤوسه  
 لا صورتها ولا ارجحة ان ينقض وضوؤه ام لا **قال** نعم ينقض **قال المؤلف** ان كان قد تيقن  
 خروج الرمح من راسه كما هو **قال** في ينقض وضوؤه وان لم يتيقن خروجها وظن انه خرج منه شيء  
 فلا ينقض عليه حتى يسمع صوتا او يتيم رجعا والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا المتوضي اذا مشى  
 الميتة اليه بسنن فذكر القول ينقض وضوؤه وفيه اختلاف **قال المؤلف** هذا مما يختلف فيه وقد  
 وقال لا ينقض عليه بسنن الميتة اليه بسنن اذا كان يدره يا بسنا يعجب والله اعلم **مسئلة**  
 ما يصح في سني المصنعة والاستسقاء وذكرها وهو في الاقامة او التوجيه احسانه  
 ما يختلف في اعدادها بعد السهم وطرحها **قال المؤلف** يعجب قولهم قال بوجوب اعدادها  
 على من كان سينا ولا يوجب الا اعدادا على من شك فيها والله اعلم **مسئلة** واذا الذي قتل  
 قتلته بدمه وشي غسلها فتوضي للصلاة ولم ينو لها غسلها وصلى ما حكم صلاته فالذي  
 عليه ان توضي من لا وما دمستجر فصلاته تامة وان توضي من اراد فإخاف فساد صلاته  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه ان القرائن وهو متوضي فيقول مثلاً اللهم لا اله الا هو  
 ضيق في القول هو خطأ او سهوا او على الاختيار لا ينقض وضوؤه ام لا وكذلك اذا بدلة العود  
 فكانت في الرحمة واية الرحمة مكانية العذاب كان في الصلاة او غيرها كسواد ام لا **قال**  
 كان في ذلك منه على الخطاء او على الاختيار او السهو فذلك اختلاف **قال** في ينقض وضوؤه وان  
 كان في الصلاة فتسقط صلاته **قال** في لا ينقض وضوؤه ولا صلاته اذا كان على وضوء  
 على الله اعلم **مسئلة** الشيخ احمد بن حنبل واذا المتوضي للصلاة اذا فرغ في مقبرة ووطئ  
 على القبر حافيا او متعللا ان ينقض وضوؤه على كل القول لان لا يجوز الوطئ على القبور ووطئ  
 على القبور من انوار وعاص بدله وان ينقض الذي صلى الله عليه وسلم من يوطئ على القبور ومن

وعلى على القبول وهو انك وعاصمته للزواج من النبي صلى الله عليه وسلم وقال عليه السلام  
 حرمه موتا بالجمعة احيانا ووليه اثر وهو متوضي يتنقض وضوءه في اكثر القول **قال**  
**المؤلف** عرفت عن الشيخ عبد الله محمد القزويني انه لا يتنقض وضوءه وطى على القبول وان  
 كان قد ركع المحض ولعل هذا على قوله بقوله لا تعاصي لا يتنقض وضوءه وانما يعلم **مسئله**  
 ابن عبيدان واذا نكح الرجل زوجته في دبرها اعلمها الغسل ويغفر في ذلك القرآن ودخول  
 المساجد في النطفة في دبرها او لم يغفر **قال** نعم عليها الغسل ويغفر في ذلك القرآن  
 ودخول المساجد في النطفة في الزوج النطفة او لم يغفر **قال** نعم هذا هو القول ويوجد في كتاب  
 المصنف ان بعض الابري على الموطى في الدبر غسلها وله حج عاب عنه فخطبها وادخلها **مسئله**  
 وعنه وفي الذي يكتب لاحلا صغره سنا عفر ولديها ولديها في هذا جائز **قال**  
**قال** هذا جائز في مجاز الكلام كان الكتاب متوضيا او صاغا ولا باس عليه في صورة وضوءه  
 والله اعلم **مسئله** الزماني ان الرجل واسع له ان يسفر فرج زوجته وكذلك هو ان يسفر فرجه  
 الا انه ان كان ارادتها الا ان لا يفي عنهما ببعض ما لبعض فهو مكروه عندنا يلا يخرج من  
 لم يري ذلك وانما هو محالة بينهما لم يصق عليها ولو استلها وان يضع ذكره على ساير  
 جسدها او عن ابلح ليقضي شهوته بها فلا يصح عليه وانما حرم ان يعلم المرء بنفسه  
 شهوته فذلك هو ان الا صغير على سمعها والاش **قال** **المؤلف** اراد ان يعرض المرء بفرج  
 له وضوءه ذكره على شيء وجسدها لفضا شهوته فيه غير فرجها وعنده ان ذلك خارج عن فرج  
 عتبه بنفسه والمباح له فيها الفرج لا غيره والله اعلم **مسئله** واذا خلف احد براسه  
 وهو متوضي لكنه لم يكسر السين وانما فقها **قال** وقال يتنقض وضوءه وقال **قال**  
 يتنقض والله اعلم **مسئله** ومنه وفي الذي يجسر الجوار فحضر الصلاة وليس عنده ماء وان  
 طلب الماء فانت الصلاة وخوجه في غير وقت الصلاة ايجوز له ان يتيمم كان غنيا او فقيرا  
 صاد منه شيئا او لم يصد **قال** ان كان هو غنيا ليس هو يتيمم ولا يعود الى النقص ولا  
 من يستعين به على عيشة فقدا قيل ان عليه ان يخرج متوضيا وان لم يخرج متوضيا  
 فقد قيل ان عليه ان يخرج في طلب الماء اذا حضر وقت الصلاة وهو في جمل يباس ووجد  
 الماء فاذا خاف فوت الوقت قبل وصوله الى الماء يتيمم وصلى اذا لم يكن معه شيء يخاف ضاعه  
 ان ذهب الى طلب الماء ولعلم قد قالوا اذا صار في جمل يباس ووجد الماء واما الوصول اليه  
 قبل فوات الوقت فله ان يتيمم والله اعلم **مسئله** وكان يعلم بنفسه انه بعد غللا  
 مكفر اثر نوصي الصلاة ودعى لنفسه ما يدعوا به المسلمون لا نعظم نقص ذلك وضوءه والله اعلم  
**مسئله** الشيخ سليمان بن محمد ملا في المتوضي لا باس عليه في قبيل زوجته وضوءه  
 تام لانه ليس بعاهر هو في فعله والله اعلم **مسئله** ومنه في شق الله صادقا في شق سلف  
 منه اليه لا يعود اليه اذ انوطاعة وضوءه تام وان كان كاذبا في استعانة باقا

على المعاصي فهو عاصيه وضوءه غير تام والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يقول لا اعمل الشئ  
الطاي وهو على وضوء غير صام ثم بعد ذلك فعل الشئ الذي ذكرناه لا يبعد يجوز فعله  
انه لا شئ عليه في وضوءه ولا صومه ولا فيهما بينه وبين الله على صفة ذكر هذه والله اعلم **مسئلة**  
ان عياله في غير حراسه او سائر جسده فرجة او مثل ذلك وجعل عليه ما رواد وصق  
بها الدواد واصابته الجناية فما اوله فشره ذلك الدواد ان تزداد علة وكان عرضها مقدار  
الدرهم او اقل هل يجزئ الغسل لما في جسده ان كانه يجزئهم هل يجزئ ان يامر الناس  
ام لا **الاجاب** ان كان هذا الدواد رقيقا لماء الماء فلا يجتنب الى يتم وان كان هذا الدواد خشنا ورغيبا  
لا يدخل الماء ولا كان مثل الدرهم فقول عليه النيم وقل لا يتم عليه حتى يكون كصوفه وعضو او عصاره  
الوضوء وهو الاذن وان كان مثل الدرهم فقيامه منه اختلاف وفي اكثر القول ان جاز ان لا يكون تحت  
الدواد شئ من العائسة ودم وعينه واما ان كان مثل الاذن فلا يجنبه امانته وفيه اختلاف  
والدرهم نظير الابهام والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي حذر ربة الامام او الراي يقبض صدقة  
والماشية فاقم الى المنار الماشية فان عليه وقت الصلاة الماء عنه بعيد واهل الماشية  
عندهم فيكفهم يستقونه ومكان بعيد وصار في الايام والماء ويكفر اذا سال اهل الماشية  
اعطوه ملأ رانهم له ان يسالمهم عن الماء ام لا **قال** انه يطلب الماء ولم يسأل عنه وصلى با  
نيتهم فعليه الدبر والكفارة لا تطلب الماء في وضوءه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المتوضي اذا  
كان يعمده شق جوارح الوضوء ولم يكن له ثوب بالماء فلو كان عليه ثوب لم يسبح عليه وفوق الثوب  
ام كيف يضع **قال** انه لم يكن له ثوب لم يسبح عليه الثوب ان لم يضره ولا يلزم ان يسبق على نفسه  
**فان شئت** اذا لم يكن له اتصال الماء الى الجارحة بعد فالتوضي على الثوب لا يفسد عليه وعليه النيم  
لهما والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المتوضي اذا سبي شيئا وجوارحه صلى ثم ذكر بعدوا قضى صلاته  
ايلمه اربعين الوضوء والصلاة ام لا **قال** ان كان سبي شيئا من الوضوء وصلى عليه الدبر  
واما مثل المفضضة والاستنشاق فلا بد عليه واما اعانة الوضوء بجميع الجوارح فيه  
اختلاف قول بعيد الوضوء الصلاة كان متعذرا او ماسيا وقول ان كان متعذرا فعليه بدل  
الوضوء والصلاة وان كان ماسيا فعليه اعانة ماسي والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي  
التوضي اذا كان في الصلاة وذكر انه من جملة قبل ان يتوضي بده خمسة قبل ان يتوضي  
فيسريده في الماء للوضوء ايجز ام لا **قال** اذا كانت بده خمسة قبل ان يتوضي فعليه ان  
يقطع الصلاة ويتوضي ولا غسل عليه ليدع وان كان قد توضي به في رزالت عوا العائسة  
واما اذا كانت الحائض في وضوءه ومضض فاملا ان تكون المفضضة حركت تقوم مقام العرك  
فقد حركه واما وضوءه فمقايمة اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المتيمم بالتراب  
اذا كان يتيمم بجمعه وضوءه لم يكن معذرا الماء ولم يحدث ما يفيض النيم اذا حصر  
صلاة اخرى يجوز له ان يصلي بيمينه ام عليه نيم **الاجاب** في قول بعض المسلمين انه يتيمم





التوبة ثم أو لا انقص وضوءا ذكره قال عنه القنبر وكذلك المحذور والصلي لا يقبل عليه ما قلت  
 فأرسله بعد ذلك فلم يبق عنده شيء وأبى أن يجزيه **قال** فيه اختلاف **قلت**  
 وأرسله لم يسمع من يسأل التوبة هل يسعه ويعمل السامع بجملة **قال** فيه اختلاف وأمر  
 لم عليه الحق **قلت** فإن كان في جهره ولم يكن يحضره أحد ولم يدر سمعه أحد ولم يسمع  
 هل عليه أن يجزيه بالتوبة كما جازها الفرداء أم حتى يعلم أنه سمعه أحد **قال** حتى يعلم أنه أخطأ  
 مع تلوذقه التوبة ومطأه ذلك وإن أبى وكل ذلك من جهة التوبة منه فحسب ذلك ما لم يدر  
 نفسه ذلك وإذا كانت قد أنهى ستره وكان ذلك سهواً غلطاً فلا يلزمه التوبة في أكثر القول  
 وأسد أعلم **مسئلة** ابن عبيد الله الخثعمي إذا أراد الغسل هل له أن يقرأ البسملة ويؤذن وهل  
 تغفل على الخشب والماء في الجوز كان عليه ما حله أو غيره وإن يجمل الوقت المكسر القربان  
 بالأكبر ويطلب في شياهم ما طأسته فيها أيا أو أكثر القربان وشرب الجوز قال لا يقرأ البسملة  
 ولا شرب القربان وإذا ذكر الله الأذان في الجوز وحل الوقت وتعلق الجوز لا يجوز على أكثر القول  
 وإذا نحو في الجوز لما شربه والاستغارة فيها اختلاف وأمر بمسألة القربان طأسته التي فيها من  
 القربان ما يدرها فلا ينطق ولا يجوز ما قرأه القربان ولا كتابته وواسع له قراءة القربان  
 بقلبه ما لم يجز كسأله وإذا قرأه القربان بعد التيمم فما يروى وجوب التيمم على الخشب من  
 خشبة الخبز مع وجود الماء اختلاف وأسد أعلم **مسئلة** الشيخ ناصر حميس وجاب الشروع  
 والحرار وشبههما إذا لم يقعد أو سجن ولم يقعد شيئا بعد حضرة الصلاة ولا ماء معه وهو  
 غني فأنه يطلب الماء الآن يخاف فوت الصلاة يتم وصلي وقولانه يطلب الماء ولو فات  
 الوقت وقولانه صلى التيمم فعليه أن يطلب الماء بعد ذلك ويصلي به وإن جمل انصلي بالتيمم  
 يطلب في الوقت سعة طأصل الماء فإذا الوقت فزادت فلو كلف في الجوز عليه اختلاف  
 وأسد أعلم **مسئلة** القاضي سيبان ناصر سليمان والمتميم بلفظ وضرب معام بلفظ  
 ثم يضرب **قال** بلفظ ثم يضرب **قلت** وعند مسج وجهه ما يقول **قال** ليس عليه  
 قول على **قلت** ولو لم يجز التيمم لصلواتي الآن جمعها هل يجزي عنده تيمم واحد أو عدة  
 التيمم ويصنعها **قال** فيه اختلاف وأسد أعلم **مسئلة** ابن عبيد الله الذي يروي التيمم الصلاة  
 هل يجزيه لفظ واحد للوجه واليد **قال** للوجه لفظ واليد بلفظ غير الأول على القول الذي  
 اعلم عليه **قلت** الذي عندي أن التيمم ليس له بلفظ نداء تيمم بلفظ واحد التيمم عند  
 قيامه إليه متى حصلت النية اجزئة الوجه واليد واليد من غير أن يجزئ للوجه بلفظ واليد  
 أخرى لليد وحده وأسد أعلم **مسئلة** ومنه وفي الخشب إذا لم يعلم جنائته وتيمم  
 للصلاة وصلي وهو معلم كما دعى علم جنائته أجزئة فذكرنا **قال** إذا كان الخشب  
 معلوماً وتيمم للصلاة ولم يذكر الجنائته فأنه يعيد التيمم الجنائته ويعيد الصلاة وفيه  
 قولانه لا أعاد عليه وأسد أعلم **مسئلة** ومنه وفي الخشب إذا كان في مكانه يجد



فيه ماء او كان عنده ماء قليل فغسل به موضع العاسية وتوضى وصلى ولم يتيمم لمساير حيلة  
ما يلزمه **قال** قول لا يسع جهل التيمم وعليه البدل والكفارة. وقول يسع جهل التيمم في المحضر  
يسع في السفر **قال** البعض يسع جهله في المحضر والسفر وعلى هذا عليه البدل بلا كفارة **والله اعلم**  
ومنه اذا خلعت الحلة نظفة وادخلتها في جرحها او درها او وجبت في غيرها وجع زوجهما في  
مسائر جسدها يلزمها الغسل في الوجهين **لا قال** يلزمها الغسل في جميعها ذكرته والبدل على  
**مسئلة** ومنه وفي الحب والحيض هل يجوز لها ان يقرأ شيئا من القرآن **لا قال** لا يجوز لها قراءة  
شيء من القرآن ولا كتابته وقد رخص بعض المسلمين لنفسه. والمحال يقرؤة القرآن اذا خافها  
النسيان **والله اعلم** **مسئلة** ومنه اذا اوج الرجل نصف الجشفة في فرج زوجته يلزمها  
غسل لم لا وان كانت جانبا ولم يوج الا بعض الجشفة في فرجها اعجز عن غسله **لا قال** لا يلزمها  
غسل ولا اعجز عن غسله بذكره **والله اعلم** **مسئلة** ومنه والملاة اذا لم توج اصبعها عند  
الغسل والحيانة والمحضر في فرجها ما يلزمها في فصلها وزوجها ما كانت صبية او ثيبا او بالغا  
**قال** لا يسحب لهما ان يوج اصبعها كانت صبية او ثيبا او بالغا ولا لم يوج اصبعها عند غسلها  
والحيانة والمغض فغض عن غسلها بدل الصلاة والصيام وبعض رخصها لانها لا تلام  
باجماع بل فيه اختلاف واما الجماع بعد الغسل والحيانة اذا لم يوج اصبعها فلا بأس به واما  
بعد الغسل المحض اذا لم يوج اصبعها فغض بعض المسلمين شدة في ذلك بعض رخص والبدل على  
**قال** **مسئلة** ومنه وفي الرجل يتوضى للصلاة فاذا بقي عليه غسل رجله خاض ما في الماء هل  
يجزه ذلك عن اركان **لا قال** لا يجزه ذلك وقول يجزه **والله اعلم** **مسئلة** ومنه ومن  
يتوضى ثم اغسل يده فبين يديه ما بعد ايمانه وشيئا رقيقا اذا كان الماء يصل الى جميع موضع  
الوضوء **لا قال** ان التقى اولي وان لم يفرق فلا شيء عليه **والله اعلم** **مسئلة** ومنه  
وفي المتوضي اذا قال يعلم الله ولم يقل الله اعلم ايمه وضوءه ام **لا قال** لا يجوز للقبيل ان  
يعلم الله في نقض وضوءه **اختلاف** **قال** **اولف** لا تعلم في جوار قوله يعلم الله اختلافا وقد  
انه لا يبرز عن الاختلاف في كفاة ذلك ان قال يعلم الله انه فعل كذا ولم يقل الله اعلم  
كفاة مغالطة وقوله **مسئلة** وقال يعلم الله لقد كان كذا وهو يعلم ان كان فلا كفارة عليه  
وضوءه تام عندنا والافق يقول قال بنقض وضوءه حجة **والله اعلم** **مسئلة** انما في  
والمقتضى اذا اراد الوضوء ومسح على جوارحه بالماء ولم يقل شيئا والبدل على التيمم **لا قال**  
يتم ذلك اذا اراد به الوضوء للصلاة والمسح على جوارحه بالماء **والله اعلم** **مسئلة** انما في  
ان عبد الله في جوارحه عرض له جراحة في دبره او اذنية ثم جعل عليه دواء لم يكن الاستعداد  
بالماء قتيما للمحلاة وتوضى لصلاة الظهر ثم حضر صلاة العصر يلزمه تيمم **قال** لا  
**قال** يجزه التيمم الاول لا لم يجد شجرة ثم معه على اثر القول **والله اعلم** **مسئلة** ومنه  
وفي جرح يمينه للصلاة في السفر ولم يمسح وجهه بالتراب كلفه بذلك يسع به بعض جهلا

منه وصلى على ذلك صلوات ما ينزله **قال** قيل عليه البدل وقيل لا بد عليه والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه اذا حدث المنيهم او وجد الماء قبل دخوله في الصلاة بطل نيته وما اذا وجد الماء  
 وقد دخل في الصلاة فقول بطل صلاته بطل نيته وصلااته وقيل يصح على صلاته وتصح صلاته  
 وما اذا وجد الماء بعد ركنه من الصلاة في ما قبله ولا عارضة عليه ولو كان الوقت قائما ولو  
 كان في السجدة والله اعلم **مسئلة** ومنه وحضرة الصلاة ولم يجد ماء ولا صعيدا  
 فتعد ذلك مخالفا لقوله صلى الله عليه وسلم في الماء او الصعيد وقوله لا بد بطل نيته على اي حال  
 بعد اذ وجد وقول يصلي ولا يعيد وقول يومي في الهواء وينوي النيم وقول ينوي الوضوء  
 ويصلي والله اعلم **مسئلة** ومنه وما لو وجد في الاثر لا نيم يترا بقد نيم به وما صفة ذلك  
**قال** قيل لا نيم بالتراب الذي سقطه ضربته الاولى وقبل ان يذات نيم وموضع فانه يرفع  
 ذلك التراب فوق الارض الذي نيم به وقول يجوز ضربا في بقعة واحدة والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه والنيم الواحد الذي يديه للظاهرة وللصلاة بحرية **قال** ان ذلك بحرية وقيل  
 عليه ككل واحد منهما نيم والله اعلم **مسئلة** ومنه والنيم اذا كان باذنية في كف يده  
 التي يرفعها يضرب بها الارض عند النيم يحزبه ان يضرب الارض بيمينه ووجه  
 باليسرى عند التثنية **قال** جازيه ذكرته على صفتك هذه والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه والنيم الذي نيم للصلاة ونكلم بكلاما قبل ان يصلي يعيد **قال** لا ينقض  
 بل ذلك نيم ولا ينقضه الا الحدث او وجود الماء والله اعلم **مسئلة** ومنه وهل يجوز  
 للنيم ان يفيض يديه او يرفع منها التراب قبل ان يسمع بها وجهه ويديه ام **قال**  
 قيل لا يسمع عليه ان يفيض ما يروي عنه عليه السلام انه رفع منها مسح بها وقال  
 قوم لا ينقض ما وان فعل فلا يضر ذلك **قلت** وهل يجوز له ان يسمع التراب ووجهه  
 وكفه قبل ان يصلي **قال** لا اجزه ذلك وان فعل فلا يضر نقص نيته لان الطهارة  
 حصلت بالفعل قبل مسح التراب **قلت** فان اخذ التراب الذي يوجهه لاربعه ووجهه  
 ذراعية لوجهه يجوز ام لا **قال** قيل لا يجوز ذلك وقول اذا اخذ ذراعية ووجهه او بعضه  
 جوازها وعينها غير مستغر بالنيم اجزاء ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه وهل يحزى  
 نيم واحد لصلوات كثيرة كرفايات او منقصات او متفرقات ام لا **قال** قيل لا نيم  
 الواحد يحزى لما اذا رددت الصلوات في مقامه ذلك وقول لكل نيم نيم كل  
 رافايات او منقصات وقول للمتنقصات نيم واحد ادام في مقامه يجوز وج  
 الفافايات لكل صلاة نيم واحد والله اعلم **مسئلة** ومنه والمخرج اذا لم يقدروا  
 على خشوعه عليه ان نيم له بعد ان ينوي كان جوارح الوضوء وعينه **قال**  
 اما ان كان ذلك في غير جوارح الوضوء وضوءه صلى ولا نيم عليه وان كان في موضع  
 الوضوء فقول عليه النيم بعد الوضوء **قال** التراب

النعم بالنزول لانه يدل على كماله ولا يرى له من صفاته في حياسته في الوحيين جمعاً والى علم **مسئلة** ومنه  
 وفي مساله اخرى على ما ذكر في وقت الصلاة هل يجوز له ان يجاوزها اذا كان لا يرجو اتمامه غيره وفي وقت  
 تلك الصلاة **قال** جاز على قولنا لا علم **مسئلة** سئل عن عياله على الماء المستعمل هل  
 يجوز استعماله للطهارة وللشرب وغيره **قال** ان كان في الاعتبار مستهلكاً في ذلك فانه لا يجوز استعماله  
 بعد ذلك لا في الفايض وضوء ولا غسل ولا تطهير عاين وهو طاهر يجوز شربه واستعماله في الطهارة  
 ولا غسل في هذا الفصل اخذنا اذا جاز غيره والماء الطهور وازاد علم الماء الطهور ووجد الماء  
 المستعمل فنول بجواز استعماله مع النية وقول يجوز يعني نعم عند علم الماء قولنا النية اولى من  
 استعماله والى علم **مسئلة** ومنه والمحل والسبيل والادهان واللبان وما كذا الورق والاستحار  
 والرفوف هل يتوضأ به ويصلي به والى ستم عند علم الماء **قال** معيانه لا يظهر النجاسات عند  
 وجوده ولا عند استعماله وقول يجوز عند الاضطرار والعدم للماء الطاهر وقول يجوز على ما ذكرنا عند علم  
 الاول والى استعماله عند العدم فتوجب الى والى علم **مسئلة** وما كل طعاما يدخل  
 في ضرره هل يلزمه مغلظة **قال** ان كان مما يحل به الماء وبغيره لا يدخل في الموضوع لانه مغلظة  
 ولا يجوز تركه على التعذر ولو ترك ذلك وان كان مما لا يحل فيه تركه وان علمه احتياطاً فهو احسن  
 ويجب على المتوضي اتمام الوضوء واسباغهما وان لم يجد الماء جاز له ان يتركه عليه السلام ولم يسمع الوضوء  
 بعد اليوم الا في ما نجاها من تقارب بلد من وبلدين موضع ما تركه الوضوء والى علم **مسئلة**  
 قال ابو عبد الله اوضوه فليما فاز كان ساتراً لمعونه فيخرج يدايها ولا يعلم عليه نقصاً الا ان الفؤاد  
 احسن واما الوضوء عارفاً فاشكر الله الا ان يكون في موضع مستتر يامر فيه على نفسه ان لا يراه احد  
 ولا يجوز له النظر اليه في وضوءه ولا اذا قام ليلبس ثيابه فوضوءه تام كان في قليل او كثر واما في موضع  
 منكشف الا انه يامر ان لا يضي عليه احد لا اعتزاله في القرى والبراري فنول لا يجوز وضوءه ولا ينعقد  
 في النهار وقولنا لا يبرص فيه احد من الاجور له حتى ترضى واستتر وضوءه والى البرصه احد كان عليه  
 الاعان وان كان في موضع محاط لا في موضع يامر فيه في النهار فاكثره فيل لا يجوز وضوءه ويخرج  
 الاتفاق انه اذا كان في الليل او في موضع مستتر في النهار وضوءه تام حيثما انتهى على هذا كما في  
 جاز ولا ياد اوجان الماء الجاري وهو عاري في سكن او غيره ولم يبرصه احد ارضوءه تام وانما العلم  
**مسئلة** ومنه وفي المتوضي اذا اشتغل باسباب وضوءه والماء حتى جف وضوءه او لم يجد الماء  
 سواد وهو تام ويبي عليه وان كان غير وضوء وفي عليه اعضائه شق حتى جف فامضى ارضوءه  
 اعان فامضى مع ما بقي على هذا وهو قولنا اعان عليه وضوءاً يبي عليه اعضائه ويبي عليه فامضى على كل  
 حال والى علم **مسئلة** ومنه ولا يجوز الاعمال الا بالنيات والى الوضوء عمل وقولنا في بعض طرق  
 الوضوء الكمال الا انه لم يبين الوضوء فنول ارضوءه تام لثبوت العمل به مع تقديم النية الا ان المؤمن  
 متقدمة ينته باراد المفوضات عليه وعمل الطاعات وقولنا عنه العمل الذي هو ايارا روضيع  
 اياه لسياسة اجصار النية عند الوضوء فان ذكر ذلك فصرف ذلك العمل الى غيره ولم يعقد واعتقد

غيره لم يثبت ولم يعقد الوضوء وقول لا يعقد الوضوء الا ان يخصه النية في وقت العمل فذلك في  
 ثبوت الوضوء بالنية وغير النية. واما من نوى غير الفرض فلا يقوم الا بالوضوء فقول انه لا يصلي  
 به الفرض الا بالوضوء لا يقوم الا بالانقض وقول يصلي به اذا حفظه واما النية فيخرج من حرج الوضوء  
 في ذلك واما الطهارة فاعتقد النية في نفسه فلا يعضض به يظهر لصلاة كذا وان قال  
 لباسه انظر السلي في اصوله كذا في جنس واحد علم **مسئلة** قال ابو حنيفة يخرج الاتفاق  
 وقول الصحابة ان المنزوي ياخذ ماء وحيد المسح راسه الا ان يكون في ذراعيه واما في الاعتقاد فيه  
 فضل ترغسل الذراع حتى لا يكون مستنكاً ويغفر ذلك بقدر المسح به الراس غير مستنكاً في  
 غسل الذراع وهذا اذا مسح راسه حتى يغفر الماء وقول ان وجدي في حية او جسده بللاً  
 انظر ما مسح به اجزاه وقول لا يخرج يمسح على اللآء وحيد على النسيان وغيره وان علم **مسئلة**  
 ومنه عن النبي مسح راسه حتى صلى هل تم صلاته **قال لا قلت** فان شك في مسح راسه  
 وهو مسح ان يمسح راسه ان يمسح على رصوه **قال نعم** في الطهارة واما في الحكم فلا واما علم  
**مسئلة** قال ابو حنيفة مسح الاذين لا يجوز تركه على التقديرين ترك مسحهما على التقدير  
 فيه اختلاف واكثر القول عليه معارضة الصلاة وفي النسيان اكثر فيما من الصلاة وانه اعلم  
**مسئلة** ومنه ان المسح على الخفين ما نسخته ثبوت الوضوء وعسل الجليلين بالماء على النص  
 وكما سئلوا واما مسحة مسبوخة الا ان يفعل ذلك فاعل على معنى الضرورة والبر او ما  
 اشبهه من العمل فاعل نيساغ في بعض قول الصحابة ان يغسل ساير اعضائه ومسح على خفيه بالماء  
 لا يخرج ما لم يمسح ضرورة وقول يمسح مع ذلك وقول لا يمسح عليهم ولا يستحوا بالاحجار والمسح  
 على الخفين شتان فمسوخان عند وجود الماء مع المكثرة لذلك على غير معنى الضرورة وان  
 اعلم **مسئلة** ومنه قال عكرمة بن حماد ادم او غيره فعضض الوضوء الصلاة قبل غسل  
 الخافسة شئت وضوءه لان غسل الخافسة فريضة والمضغضة سنة ولو كانت الخافسة  
 في موضع الاستنشا فعضض بها استنشاق ولو غير ذلك ترك المضغضة ناسياً او متعمداً  
 وحقق الاستنشا في وجده فعضض واستنشاق ناسياً او متعمداً ترك غسل وجهه  
 ولا مكان في ذراعيه شئت غسل الوجه في الوضوء وهو يترك الشرا من المضغضة والاستنشاق  
 كما لا يطهران في جميع الخافسات الحادثة منه او غيره واما علم **مسئلة** ومنه قال في مسح  
 الراس يخرج عندي في غائبة قول الصحابة ما عليه العمل قولان احدهما مسح الراس كله وترك  
 مقدمه لا يخرج مسح مقدم راسه دون فوطه وان مسح اكثر راسه ومخروجه وترك  
 ومنه قال في اكثر الصحابة ان مسح بعض الراس مقدمه لا يخرج واما علم **مسئلة**  
 لم يحفظ منه شيء وقول يخرج ان يعيد مسح راسه وحده ولو جفت وضوءه كله لم يدخل

في الصلاة وقول ولو ذكر وقادخل في الصلاة فاما عليه ان يعيد مسح راسه وحده والله اعلم  
ومنه ومن شك انه نوى او لم ينو فقول له لم يدخل في الصلاة فغلبه الوضوء ولا يدخل في الصلاة الا  
بوضوء على يقين وان شك وهو في الصلاة مضى في صلاته وقول له لم ينو الصلاة ولو بقي عليه جلد  
شك نوضوء لم يتوضوء ولم يثبت لمعلم ذلك انما عاد الوضوء الصلاة والله اعلم **مسألة** ومنه قال  
ينبغي المستل بالمشكوك في الطهارة او الصلاة ان يأخذ بأخصه فيقول لا قول الله لا يخرج والعبد يستل  
بذلك على اول الشيطان ولا يساعده المشكوك فان ذلك يفسد عليه دينه ويستعمل بذلك على اول حنة  
وخلوة بعينه ان ربه لقوله صلى الله عليه وسلم من سب وافان يدع عجب السبب والله اعلم **مسألة**  
ومنه قوله قال ان ما مسته النار ينقض الوضوء سائر عندنا في الاتفاق وشوب الشبهة والكنا  
لان النار لا تغير الاشياء الطاهرة ولا يجليها الا نجاسة بل هي تظلم النجاسات في معاني كثيرة وافان  
عليه السلام يغسل اليد كما مسته النار والاطحمة والشوك الزهومة يقولون لا غسلوا  
ايديهم وافانهم والزهومة نوضا والله اعلم **مسألة** ومنه الاتفاق وقول اصحابنا ان كل  
سائل موضع فليلا او شبرا او رجا فخرج كل ذلك ينقض الوضوء. واما ما لم يعض جميع الدماء  
المجاذبات في البدن فيخرج الاختلاف في نقص الوضوء كان قليلا او كثيرا واما ما خالطه من الطاهر  
وسقوا او لم يخالطه من ذلك فصار الى موضع نكحها رتبه ومع او متغير او زيل ذلك كله لا يفتل  
فيه في نقص الطهارة لم يغلب على الطاهر فارتفع عليه وكل مستهلكا لنقص في معاني الاتفاق  
كان قليلا او كثيرا والله اعلم **مسألة** ومنه يخرج الاتفاق ان كل طرح من الخوف وطعام وشرب  
او ما دوا او اشبه ذلك متغيرا او غير متغير ففاض على اللسان من اللسان في قليل او كثير فكان على  
مقدرة على الغفلة غير متغيرة ان ذلك كل ناقض للوضوء بالاتفاق والله اعلم **مسألة**  
عن الشيخ احمد مخرج يخرج الاختلاف في غسل ارجل الملاء الشيب قول عليهما ان غسله و  
تبالغ في غسله لم يضر ويورد موضع الولد والحوض والحائض وكل غسل رجا وقول انما غسلها  
ان نجح العرج والجماع اذا شرب الماء في رجا وليس ذلك عليهما من الخوض وقول لا غسل عليهما في  
الرجح وجهر ولا حائض لانهما دخل الدبر الذي يميز بغسله بمزلة الدبر ولا يغسل ذلك  
بالاتفاق ان لا يغسل عليهما في جبر ولا استحاضة اذا لم يعض الدم وارجل العرج واما ما كان حكما  
في الجراح ولم يعلم في هذا اختلاف وكذلك في الجماع لا يغسل عليهما ما لم تغسل الخشفتين واول  
وجبة الشهوة ما لم يثر الماء الدافق على الفرج طاهرهما لا يغسل عليهما في الخوض ما لم يعض  
الدم وشوبت غسله احيى احتياط الحكماء في تشبيه الحكم ان لا يغسل عليهما فيه بمزلة الدبر  
ولو امكها ارجل يدها فقه والله اعلم **مسألة** ومنه دليل في الوضوء اذا كان في شئ من جوارح  
الوضوء ما يمنع غسلها فقول يغسل جوارحه ما لم يعض ولا يثلم عليه وقول ان الذي  
على جوارحه حتى استغفرها كلها يغسل سائر جوارحه ويثلم تلك الجارحة اذا كانت كلها  
واكان بقي منها شئ غسله ولا يثلم عليه وقول ان شئ اخر مقدرا لظفر الا بهام واليد

والدبر

الماء لهم والدينار وضوءه ومغسله انه لا بد عليه وان كان فقدا رذلك فركه ناسيا ولم يعلم  
انه لا اعتار عليه في قبل ذلك وكثيره وقول على العري راسع واسد اعلم **مسئلة** وروى في  
عيا صغيرة لا يستطيع ان يغزو منها فقل بينهم ولا يقع فيها فغسلها على نفسه وعينه وهكذا  
ينبغي ان يفعل اذا لم يجد ما دسواه فان لم يكن اخلا للماء بغير التوب فلا ينبغي ان يخرج بالتوب  
بل يصونه فبكون كما للماء المستعمل واذا لم يقدر على اخراجه الا بالتوب فويحمله بالتوب ان  
يكون في الوعاء فهو احوط واسد اعلم **مسئلة** والماء اذا وطئها زوجها الضبي فيختلف  
وجوب الغسل عليها اذا لم تنزل المرأة الدافق وكذلك الصبي يختلف وجوب الغسل عليه  
فعلوقه لا يراه الضبي لا تغسل الصلاة ثم الغسل اذا التقى تحتان وكذلك قبل في التجارة  
اذا وطئها البائع ان عليها الغسل وقيل لا تغسل على المرأة والصبي ولا على الصبية والمبايع  
ولم يجز ان يغسل هو ايضا اذا كان زاهقا واسد اعلم **مسئلة** قال ابو عبد الله على المسافر  
والعبد عن سفره في طلب الماء في جميع ما يلحقه فيه الضرورة وجوبه للوجه في حال ولا يقف  
ولا فيا تقع عليه فيه المشقة والتعوق عن سفره ولو سمع صوت الزاوة ولم يعرف اين هي  
فليس عليه ظمها الا ان يعرف مكان الماء ويرجوه بلا مشقة يدخل عليه الضر فعليه ان  
يعمل او للماء واسد اعلم **مسئلة** ومنه وجوب الماء على ما هو يقدر على شربه هل عليه ان  
يشربه ويغويه للريضة لم لان يتيم **قال** قولنا كان حرجا للمنفذ ولا يجازي نقصانا  
في شربه في حضرة ولا سفر ان عليه ان يشربه ولو كان بكثرة وشبهه وقول ليس عليه ان يشربه  
بالتكثير منه ولو كان قادرا عليه واسد اعلم **مسئلة** ومنه وجوب الغسل وهو قيس للماء  
هل ان يتيم **قال** قول ان من لم يجد الماء ويحجز له التيم وقول ان الخائف ليس كما للمعلم للماء وهذا  
ان يتيم وصلى عليه بالمعاذ واسد اعلم **مسئلة** ومحافظة للناس مواهم باجر او غير اجر  
كالحرف والشايف والموتق والماد فرب منه او بعيد الا ان لا يقدر على حملاته وان تركها  
خاف السرق او الدواب فانه يجوز له التيم اذا خاف على ماله او ماله لم يهتفظ به بوجدلان  
والا يوفى فخان وان كان لا يعرف فليس له ان يمانعه على ما نية واسد اعلم **مسئلة** ابو عبد الله والبرص  
اذا كان في يده شئ لا يمكنه غسله ايلزمه التيم كمن لم يجد الماء **قال** يخرج هذا على بعض اهلها  
ان ثبت عليها الغسل وجوبه لا راعه التيم اذا لا يجمع عليه حكايا ولا في المكان كان مخاطبا بغسل  
يدنه قليلا وكثيره فغسل الغسل عند القدرة عليه وجوبه للماء الا عند ران ثبت له العذر عن  
غسل موضع يده ثم التيم عنه وقيل يده وكثيره واسد اعلم **مسئلة** ومروءة الما  
الصلوات في كل اوقات او وسطها هل يجزى ان يتيم ويصلي حين يحضر الصلاة وان جمع  
الصلوات ووصل الماء عليه اعاد الاخرة ام كلها **قال** قوله ان يصلي اول الوقت  
وقول لا ينظر ادر يرجوا ان يبدل الماء بغير مخاطرة بصلاته وقول لا يخرج من الماء وقد

في كل صلاة



جمع ففي بدل الارض والارض عليه اختلاف ويعني ان لا تعارض عليه في الارض وان يعيد الارض ان كان  
 في موضع يجوز ان يدركه وان كان جاهلا اجبت له ان لا يرضى ولو اخطأ في الارض قال ابو  
 سعيد اجب اذا حضر الوقت ولا يجد المصلي ان يتيم ويصلي فان كان حجة الفضيلة فقد اجابنا  
 فان قدر على الماء في الوقت فغسل وضوءه وصلاته فقد اجاب الفضل كله وموضعين وان لم يجد ماء حتى  
 فات الوقت فقد اراد في الوضوء في ارضه او في غيره والله اعلم **مسئلة** وعن النسيان اذا حضر وقت الصلاة وهو  
 في شبائه هل ياتى تيم ويومي في عينه **قال** ان كان عاشره تركه ينقص وعاشه فله ذلك  
 وان لم يكن كذلك فليس له ان يتيم الا ان يكون قد حصل في يد شئ وخلع تركه الضرر فله  
 حفظ معاشه كان تركه معاشه او لم يكن والله اعلم **مسئلة** اختلف في شعر الخشب يقع في  
 ثوب المصلي فقول بفساده الصلاة غسل اوله بغسل لانه لا يقطع العسل فغير والله وقول  
 لا ينقص غسل اوله بغسل لانه لا يغسل الا على الخشب وقول بفساده الصلاة ما لم يغسل فاراد  
 غسل حائز الصلاة اذا كان في ثوب المصلي او بدنه بعد المنيابة **مسئلة** والخشب يجوز  
 ان يتيم لقوله ان قال عبد الله بن مسعود لا يجوز له ذلك الا علم الماء او لغد **مسئلة** ابن  
 عبد الله بن التميمي في بدنه اذا انتبه ونومه ولم يجد ماء وخاف فوض الصلاة **قال** قد قيل  
 بطلان الماء ويصلي به ولو فات الوقت وقبل ان يصلي بالنسيان ان كان لا يدرك الماء الا بعد فوض الصلاة  
 والله اعلم **مسئلة** الشيخ احمد بن محمد قلت وكيف تنزيث ثوب الخشب **قال** النسيان  
 مثلا فاعلمه بالماء وتلقه على الارض وتبسطه بسطا وسجبه عليها ثم تقبضه وتسجبه  
 على الجانب الاخر والله اعلم **مسئلة** الراعي في المتوضي يتوضو ولا يسم ولم يلفظ با  
 لقول اللهم اسقني الخيام الوضوء والاقال شيئا منه يكون هذا نسيانا او محلا او خطا ما لم يذكر  
**قال** اذا اراد المتوضي بوضوءه الله فمذاكرته ولا نقض عليه في وضوءه ولو لم يذكر الله  
 بلباسه الا ان يكون تركه ذلك على الاستخفاف والتما ور بما اورد به المسلمون فلا يجهن اربهم وضوء  
 على هذا واذا كان تركه تركه ذكر اسم الله بلباسه عند الوضوء على غير الاستخفاف فهذا  
 مقصر في الفضل ولا يلزم به النقض وضوءه والله اعلم **مسئلة** عن بعض المسائل الذي يخرج  
 ودره ربح رطبة او باسنة ولا يمسك كغيره بفعل بصلاته وضوءه وغسله **قال** هذا النبي  
 بمنزلة هذا يصلي على ما يمكنه وضوءه وغسله وتيمم والله اعلم **مسئلة** الشيخ حميد بن عبد  
 رحمه الله وفي المسافر اذا حضرته الصلاة فوجد حلة خالصة عليها حلافا اذا تركه اياه  
 وذهب ليتوضي بالماء ويصلي طرحت حلهما ولم يجد رعاكه اتيمم ويصلي بالاناء وهو شئ  
 كيف الوجه في ذلك **قال** اذا لم يكن له الوضوء والصلاة بتميم قيامها او ركوعها وسجودها اتيمم  
 صلى على ما يمكنه كان فاشيا او ركبا ويصلي بالاناء اذا كان ماشيا او ركبا والله اعلم  
**مسئلة** الشيخ سعيد بن احمد الكندي رحمه الله وفيما صابته الجنابة في السفوف لم يكن  
 يحضره ماء وجهه فقط التيمم فقال اغسل وجهك بالاناء ولا يقل التيمم والجنابة وضرب يديه



عليه الأرض مثل النسيم لكنه جهل اللفظ أو فهمه بتمامها بما يجزيه ذلك **قال** إذا نوى في قلبه  
 أنه نسيه للصلاة وهذا القول وقال ووصفت وأجاب النسيم على نية النسيم فيه قولاً تجزيه  
 النية بالغلب ولوله يقل بالنسيان وصلاً فثبتاً عندى على هذه الصفة ولا أقدر أقول  
 أنها منقضية إذا وقع قولاً أو قال المسلم وأسد أعلم **مسألة** ومنه وإذا جلا الحجب  
 لم يغسل فلهما هبط الخلاف في الغسل والحجابة وقراء اللفظة واحدة وسكت وأخذ في الغسل  
 على النوى الذي تجزى به الأثر يجزيه ذلك بغير النية حتى يكمل الغسل **قال** تجزيه النية مرة  
 واحدة وأسد أعلم **مسألة** الشيخ درویش رحمه الله في حرمه أسد لا وفي حرمه جامع راجحة  
 وفيه الجامع إلى أن يلتقي الحائزان أو أكثر ولم يتر للماء إلا في واحد ولم يغتسلوا هذا الجامع ما  
 يلزمهم يدل الصلاة والكفارة **قال** ما أعلمه المسلم خص في ترك الغسل وهذا الجامع  
 والأعلم أن أحداً قال ليس جرمه هذا وعلى فعله هذا جهل لا يحرم النية إلى أسد والندم على ما مضى  
 ويدل كل صلاة وصلاها وهو لم يغتسل من ذلك الجامع وكذلك بدلا صوم كل صوم صامه بغير  
 غسل من ذلك الجامع ويجزى أن يجتاط خمس كفارات عن الصلاة لأنه في ذلك اختلاف ويجزى  
 قبل الاختصاص عن هذا المسلم وكذلك لا يجزى أن يقصر كل صوم صامه وفعله هكذا يكون  
 عليه كل شهر بدله وفي الكفارة اختلاف وعن الشيخ أحمد مفرج ووطي فوق الثوب  
 كروطى وتحت وأسد أعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد مفرج وعن شيان عفيفاً النية في  
 جهر غسلة والحجابة وقصده أن يغتسل بالحجابة ونسيه فلم يغتسل من الغسل ثم غسله  
**ق** إذا خرج فاصلاً للغسل والحجابة فالنية تجزيه وأسد أعلم **مسألة** في الحجب إذا لم  
 يكن أحد في ذلك المكان في ذلك الوقت فإنه يتطهر بالماء وهو أو لم النسيم وإذا كان أحد في ذلك  
 الوقت بدله المكان فلا يجوز له أن يبدي عورته ويسير في مكانه مستتر فإن لم يصح ذلك مكان  
 مستتر فالنسيم أولى وأسد أعلم **مسألة** الشيخ ناصر عيسى ما تقول في الجدي إذا  
 كان موجوداً في الدار وخم أحد الناس ولم يصل بالماء وخاف أن يطعم به الجدي ويضره  
 الماء والماء معروف في الجدي لا يشد ولا يرب لا يجوز له أن يترك الماء عن العضو ويصلي به  
 لترايب لا يجوز له إلا إذا كان فيه رابطة تتربى بها كثيرة وصحوا لمحمد ولم يطر فيه شيء  
 أبداً من البدل والكفارة (ما شئى عليه **قال** إذا خاف على نفسه الضرر والماء جازله النسيم بدله  
 منه ولا ضرر ولا ضرر في الخلام وأسد أعلم **مسألة** ومنه وفي ترك الاستعانة والسملنة  
 عند التل إلى الوضوء عند الوضوء أن سباً أنه لا نقض عليه إذا لم يترك خلافاً للمسألة لأن ذلك  
 استعجاباً لا إيجاباً وأسد أعلم **مسألة** الصحيح والذي يغسل بالحجابة أو غيرهما الجاسا  
 يجزى به أن يترك قلبه أم يسمع أذنيه بالنية كان غارياً أو غارياً وكذلك الوضوء عند  
 غسل الحجابة **قال** تجزيه نية أراد الوضوء بقلبه وطهارة نجاسة أو غسله حائزاً  
 حيزاً ووضوء وأسد أعلم **مسألة** الشيخ سليمان رحمه الله عن أبي الضمير والمغوصي للصلاة

بقراءة الفؤاد وهو سبع العضوم بعد الفرائض ومسمى **قال** انما يسميهم بقراءون دعاء الوضوء عند مسح  
 العضو وعن الصبي انه يقرأ الدعاء بعد فرائضه من العمل والله اعلم **مسئلة** الفقيه جاهر عيسى  
 والمتوفى في الفؤاد ينظر الجماعة ونصب رجله ووضع يديه على كتفيه كالحجتي ووضع راسه  
 على يديه ونفس هل ينقص وضوءه ام لا **قال** قل قيل انه لا ينقص ما لم يصح معناه حديثه في  
 ما ينقصه وقيل ان كان نوما فعليه النقص والاداء عليه الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 في ذلك والله اعلم **مسئلة** الذهلي في الغني اخرج الجرد وشبهه ولم يتعد الفرسحين ولم يصل  
 شيئا وحضرت الصلاة هل له ان يتيم **قال** ان هذا الخارج الجرد والخطب والصيد لبعض المسلمين  
 بهم يوم يامره وان لا يخرج الا متوضيا او عمل الماء ليتوضى به اذا حضرت الصلاة وبعض المسألة  
 لم يروا عليه ذلك واجازوا له التيمم عند عدم الماء للصلاة فوقف بعض المسألة بين الغني والعقير  
 في ذلك فخصوا في ذلك ان كان كذلك مكسبه وشذوذ في ذلك على الغني وبعضهم يزعم انها **قلت**  
 وان طلبه على هذه الصفة فلم يدر كم وخالف القوت فقيم وصلى على هذه الصفة فلا بد من عليه  
 وصلاة تامة والله اعلم **مسئلة** عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جراحة في يده في جراحة في جراح  
 الوضوء وعينها ويا في زيادة العلة ان جعلها الماء هل عليه ان يتيم **قال** فيه اختلاف قول  
 يغسل الجرح ولا يمسح الماء ويتيمم بالصعيد لتلك العلة كانت صغيرة وكبيرة كانت في جرح والوضوء  
 او غير موضع الوضوء. وقولنا يتيم عليه ولو كانت العلة او الجرح اكثر من جراحة وجوارح الوضوء  
 ان يكون في جرح الوضوء في جراحة تامة. وقولنا ان كان الجرح كاصغر جراحة وجوارح الوضوء  
 وهو الاذن فعليه التيمم. وان كان الجرح او العلة اقل من الاذن لا يمسح وجوارح الوضوء فلا يتيم عليه  
 ويجزى ان يغسل الجرحا والخيانة وفي الوضوء للصلاة اذا كانت العلة في جوارح الوضوء. وكذلك  
 الجباير وهذا القول الاخر هو الاكثر والمعول به. والحنابلة انوضي الجباير ونوى به للصلاة فقول  
 يجزى ذلك الصلاة وقول يتوضى وضوء غيره للصلاة وهو اكثر القول والمعول به والله اعلم  
**مسئلة** الشيخ ناصر عيسى ولم يجد ما في سفره ووجد عليه التيمم يجوز له ان يلاحظ  
 نظره دون مسئلة اصحابه وان سال احد المسافرين وسع الباقون ايجز الجميع ذلك ام عليه  
 ان يتخطى الطريق ويطلب الماء ويسال غيره **قال** انه ليس له ان يجزىه والباقي ان لم يكن بقدر  
 يسعونه وان لم يكن بحضرة احد الناس يسال عن المار فمضونه بذلك لعل احد يسعهم ولم  
 يعلم هوبه ولا يجزي الجماعة ملاحظة احد من عندهم وان كان لا يلاحظ على نفسه والله اعلم  
**مسئلة** ومنه في المتوضي اذا اكل الخبز او شرب الماء او شرب ما رطبا او يابس سأل هل عليه ان يتيمم  
 فاه بعد الاكل اذا اراد ان يصلي بذلك الوضوء **غيره** ويذكر عليه بل سجد لم يذكره والحنابلة  
 طعام من الاضراس وان شرب وطعمه فوجب عليه احتلاف والله اعلم **مسئلة** الشيخ راشد بن  
 خلف وازواجه زوجته بقدر ما يلبث في الخسائر هل يجزى عليه الغسل ولو لم يترك الماء ويجزى له  
 ان يقال القرآن **قال** هو بمنزلة الحنب والله اعلم ابن عبيد في المرة اذا رأت مثل ما يري الرجل

الله

والاحتياط

والاحتياط في الماء وغيره البز بها غسله **مسألة** قال في ذلك اختلاف قول إذا أتيت الماء والافق  
 لربها الغسل وقول لا تغسل عليها **مسألة** ومنه إذا علم الرجل الماء وتيمم  
 بعد السؤال والملاحظة وصلى ثم حضرته صلاة أخرى في ذلك الموضع هل يأن يتيمم بلا سؤال  
 ولا ملاحظة **قال** إذا لم يكن حدث الماء بوجبه والوجه فلا تيمم ملاحظة أخرى وإذا علم  
**مسألة** ومنه والجنب إذا جرد بعد الغسل شيئاً لم يسه الماء وهو قد تيمم ما عدا الوضوء  
**قال** قول عليه غسل ذلك المكان وجعل موضع الصلاة وقول عليه إعلان المكان وإعلان الوضوء  
 والصلاة وقول عليه إعادة جميع بدنه والوضوء والصلاة إذا جف بدنه وبه أعلم **مسألة** الصبي  
 في ربه جازية وجواز وجوه يضربها الماء فتوضي الصلاة وتيمم لشكل المجازية وحفظ وضوءه لصلاة  
 أخرى إن كان تيممه وقيل بحاشية فلا تيمم عليه ثانياً لصلاة أخرى وهكذا القول في الجنس وما يشبهه  
 فكذا إن كان تيممه لما قبل نقصان الوضوء في بعض الموارح فالتيمم لا يثبت شيئاً من العبادات  
 قبل وجوبها ودخول المتقبلين إياها فنهى عن حسب ما عندي فيه وإذا علم **مسألة** الشيخ سليمان  
 محمد مداداً بالشرع والركبة فقد قيل فيهما باختلاف **قال** وقال إنه ما العورة ولا يجوز على  
 هذا القول لبدنهما ولا النظر إليهما على العذر ونظرهما متعلل لذلك وهو متوضي في بعض وضوءه  
 اختلاف **قال** وقال ينقض وضوءه وذلك على قولين يقول ينقض الوضوء بالمعاصي **قال** وقال لا  
 ينقض عليه عن قول لا يبرى ينقض الوضوء بالمعاصي إن كانت المعاصي فيما دون الزنا وقوله لا إذا كانت  
 المعاصي ما دون الكبائر **قال** وقال لا يبرى ما ليس بغورين ولا يأتى ما يراه ولا نظر النظر المسمى قول **قال**  
 بذلك وإذا علم **مسألة** وإما تيمم الثوب فإنه يبسطه على التراب ويقبضه ويقول اللهم إني أعوذ  
 بيمين هذا الثوب طهارة له وكل نجاسة طاعتك ورسله محمد صلى الله عليه وسلم **مسألة**  
 الصبي وما جبر كان شيئاً ينجح وذكره فينظر في الليل وفي النهار فتوالى أحواله لم يبرئاً وما يركب  
 في المدة الطويلة رطوبة في ذلك رمة فينقض الجوز له أن لا ينظر ويسعه ذلك **قال** يجوز ترك  
 النظر في مثل هذا وقد جاز لا أن يجوز ترك النظر والتمسك بالحكم خصوصاً عند الضرورات والله  
 أعلم **مسألة** أبو عبيد أن حفظ الوضوء أفضل من دينه والحوادث والكلام القبيح ومقدمات  
 على فرضه حفاظاً عليها وقول لا تجلده بكل صلاة لتحل عليه الصلاة أفضل لأن الظهور  
 على الظاهر نور على نور كان له وجوه وضوءه ثم توضي كان فصلاً على فصل وإذا علم **مسألة**  
 في أوقات أو جنب في فرجها نظفة من جليجني ليس بزوج لها عليها غسل وتكرار الغسل **قال** ففي  
 ذلك اختلاف قول عليه غسل وقول لا غسل عليها **قلت** له إذا حلت وتكرار النظفة  
 لا ينعن الولد **قال** ففيه اختلاف قول ينجح وقول لا ينجح **مسألة** له وهل يجوز المرأة أن  
 تخرج في فرجها نظفة من جليجني **قال** لا أقول فيها شيئاً ولا أحفظ ظاهراً ولا أثبت  
 عنها الشيخ خلفه سنان فقال عندي لا يجوز لها ذلك **مسألة** ابن عبيد الزاد أحسبت  
 في ربه ليه أو أكثر من الغفران بالجل الكبير وركب ذلك وفقاً يجوز لا يجوز ذلك الوفاق حسب أو

حائض فلا يجوز ذلك والله اعلم **مسألة** الحائض في وقت من وقتها من وقت ثوبه ولباسه الفرج في  
 نقض وضوءه اختلاف واذا لم يتبين الفرج لنفسه وقبل او بعد ان ينقض عليه في وضوءه وانما اعلم  
**مسألة** الشيخ على صغور محمد النبي من جملته طفل صغير لا يعقل وهو يقول الذي معنى ان  
 ان استوي لي كذا او يقضي كذا فيجبه ان ذلك ولا يستثنى مثبته اذ في ذلك غير ان ينتم ان لا يعقل  
 ذلك الا انه يكره ان يزجر كراهه استقص وضوءه بذلك **قال** اذا كان هذا الرجل اعم للصبي واداه  
 الفعل لم يقطع فيه الزاوية منه ولم يستثنى في كلامه وكان في عينه انه لم يفعل له وكان هذا الفعل  
 الذي طلب منه هذا الصبي ومصلحه ولم يكن فيه ضرر على الصبي ولا على احد من الناس فعليه  
 عند ذي اعادة الوضوء ان يركب على الصبي والكذب على التعمد منه ومن غير ذلك لا يجوز وهو محاب  
 للايمان وهو الاتفاق والله اعلم **مسألة** الصبي مع الصلواتين يا نبيهم ووجدا ماد فليقل عليه البدل  
 لما صلى وقيل لا بد عليه وقيل لا بد لها في وقت الاولى ثم وجدا ماد في وقت الاولى عليه بدل الثانية  
 وان صلها في وقت الاخرى ثم وجدا ماد في وقت الاخرى لم يكن عليه بدل فيما وقت الاولى والثانية وقيل  
 عليه البدل الثانية ان لم يغت وقها والله اعلم **مسألة** وهو يجوز ان ينتم في اول وقت الصلاة وفي  
 وسطه واخره **قال** انه ينتم في اخر الوقت وليس له ان ينتم في اوله لما يبرح وجدا ماد وقول جابر  
 وواجب عليه تعجيلها وليس عليه ان يوترها الا في وقتها لما ياتي التاخير والاسباب والعوائق  
 لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الاية ولم يقل اذا قمتم اخر الوقت ومد على التقصيص في وقت دون  
 وقت محتاج الى دليل والله اعلم **مسألة** واذا طلب المسافر الماء فلم يجد فتنيم وعلم وصلى ثم علم  
 بذلك ان الماء في حله وفي موضع وطالب وجده ولم يعلم به وفاتت الصلاة عليه **مسألة** عليه  
 بدلهما في الوقت وعين الوقت على قوله والله اعلم **مسألة** ابن عبد الله اذا كانت الاذنية خمسة  
 او كان جنبا فانه يتيم للاذنية ثم ينتم بعد ذلك للوضوء اذا كانت الاذنية في موضع الوضوء على قول  
 بعض المسلمين وقوله **قال** اذا اضطفرض الوضوء اضطفرض التيمم والله اعلم **مسألة** وان كان  
 عند رجل وعادان في واحد منها كاداه وفي الاخر اذ نجس وجسدت الصلاة واشتب عليه الظلم  
 من الخس وليس عليه ما يدعي ذلك كيف يصعب **قال** فليقل انه يخطئها وقيل انه يتيم ولا ينال  
 عنها وقيل يفي الظاهر منها وقيل انه يتيم ولو لم يما حتى يجف يده ثم يصلي ثم ينظر بالمد الشافعي  
 ثم يصلي والله اعلم **مسألة** الحائض في المسافر اذا حض وقت الصلاة عند ربه ليس عليها  
 دلو مكية ووجه دون مكي في شجرة فزها اعني البير عليه ان يخرجها الماء وهذه البير للصلاة  
 ام **قال** لا اعلم عليه ذلك وان ينتم اذ هو عند ربه هذه الصفة ارايت لكان عليه ذلك وان  
 به الماء وعاد ربه الى موضعه يكون صامبا له ام لا وكذلك ان كانا عند البير وخرجها  
 اليه صامبا احدهما وانخرق ام لا **قال** اذا لم تكن الدلو مكية على البير ونحوها صامبا وكذا  
 اذا انخرقت الدلو المكية على البير عندنا والله اعلم **مسألة** عن الشيخ جعفر عن حميد بن الحسن  
 ومع ذلك قد اتى بكثرة الجث وكثيرا ما يجد بعد شربه الماء كانها بوزة نظم على الفرج وهو في  
 الصلاة

في الصلاة او على وضوء او على هذا في نجاسة فيه ونقص طهارته وصلاته بغيره الوضوء اس  
والشكوك هل عليه باس فيه ما وهل فيه **يخرج** قاله بالبروز في الاعتبار ليس بشي موجب  
لفساد في شي لانها تكون على اثر المأكود وبجاراته يجعلها التشكك الى الحق وانما يخرج المأكود  
نفسه وعلى الصحيح والاربع فيه فما يستيقن على خروج شي الى فيه صحيح لا يشك فيه وانه من  
داخل الخوف فلا باس عليه في طهارته لا زال ارجع والحق في الصدر قبل ان يتجلى الخوف طاهر بلا  
خلف فعمله على خلو المسلم وجاد الخوف ورجع والحق اليه قبل ان يبلغ الفم ويصل الى اللسان  
فغيره ففسد واذا وجد في الخلق المحروضة فلا باس كذلك في المنصوص قبل على فيه المأكود وانه على الربيع  
ومعنى الربيع ارجعها الله وقيل انه اذا وجد المحروضة في جوفه رفض ولا ولا يصح كانه يشبه  
ان يخرج لذلك معنى الاختلاف في ما يجي والمخارج بعده والصدور والحق الى الفم قبل ان يسبح له المأكود  
في نجاسته وطهارته اذا رجع الى جوفها قد كان عن جميع اركان الخلق الى الخوف وان لم يرجع فلا  
يبين بوجه فساد عليه في شي على حال لانها قد تكون المحروضة لها رطل بار الطبع فاسد اكبر  
وعين يكون هناك رجع وادب اعلم وانما يستيقن على انه خرج ذلك الداخل المأكود داخل الخوف  
حتى يبلغ الفم وكان ذلك بعد تعينه عرجا له خرج فيه معنى الاتفاق فيما تعلم بانه مفسد للفم  
ناقض الطهارة والوضوء وان كان قد طلع وحنيه وكان قبل ان يتغير فلا باس به في قول الشيخ  
فان له جيفه واي بعد الله وقيل فيه انه ليس اذا طلع حتى يبلغ الى اللسان كذلك في المأكود  
على الشيخ في المأكود واي بعد الله وكل هذا في قول المسلم ونحن نعتقد في ما نؤله  
هتدي ولا نؤف في لا جدي في شي الا بالله واذا ثبت هذا في المأكود في الشهادة وخرج ذلك  
معنى الاختلاف وكذلك فيما كان المأكولات اذا رجع الى الفم بعد وصوله الى الخوف قبل ان يتغير عن  
اصله وكشله اذا كان رجع والصدور والحق قبل ان يتجاوزها كذلك يخرج في معنى طهارته معنى  
الاتفاق ويشبه ان لا يخرج فيه معنى الاختلاف ولا قول يصح غير الطهارة وان شك فلم يدرك  
رجوعه الى الفم انما الخلق او الصدر او بعد مخالطة الداخل ولا املاء هذا موضع شهدة والمخرج  
مفاد على سبيل الترتيب مع المكنة الاولى وارجع الى الكور على بقلا طار حتى يصح ما يدفعها  
انما ستمت عنصرتها فانها ما لا يشك فيه فلا باس لانه في الاصل على يقين من نفسه منها  
وشك في زوالها واليقين في قول الجميع لا يزيله الا يقين مثله الا في الاجمالية ان يسبح ذلك على  
العمل وان يكون على مقدرة ولفظه وغير الحكم فيه لمعارضة الشك بغيره ولا يخرج لمن  
فعله عن الصواب على هذا الوجه وكذا المخرج والشهادات اولى والذوق القلب واحسن وان كان  
هذا لا يبلغ الى حجة ولا لها شديدة تفقد الزمان التوقف قطعاً وزمانها تكون اقوى  
في حاله واضع في اخرى وما احسن الترتيب في مواضع السعة والحكم في الضيق وما اخذ بالحكم  
في كل حال وهو الاصل والتتبع فضيلة وادب اعلم والموفق منه وقت فيم جرح فيم جرح  
واصله شواذ لا يراى ان يجامع ويترك المأكود فانه في الحال وضرب بيد على سر ذكره وليس

في الصدر والحق في نظري  
ذلك ولا يوضع الا في

خلافه على سبيل الترتيب  
في باب الطهارة

ذلك باصبعه فلم يحل لها ان تطوف الا ستم في دهره ولا اصبعه اذا كانا في الطمانين ولم يصح  
معدانه لجمتها بحاسة وشيخ خارج وهذا الذي لا يدخل وحشا لا يحكم له بالطمانين ولا في  
عليه على حاله **قلت** وكذلك ان شغل مخرج مذكره وطوبى واخذ جفاضه ثم وضع  
اليد في راحته عند رفع الحصى عن السرة كما انه علق به سوار ولما رفعه لينظر اليه لم يجد شيئا  
ولم ينزل يده حتى يجده ولا يدركه اذا رآه فلكان عليه وان كانت تحاوه في الشكوك نفسها لشكوك  
وتخلف في مكانه الوساوس والشیطان فيه بانه رطوبة نزل فينبغي له ان لا يلتفت اليه  
بل يعرض عنه الى غيره مما فيه النفع رغم الشيطان لان ذلك شيء قد يربى في الجوارح على البعد  
منها لاسيما عند انقلاب صفاتها ليشبه الظلم بعضه على بعض لا تخاف من البصر على البعض  
البعض فيرى عليها عند ذلك شيء من الظل يشبه السوار في روية العين على البعد واذا  
ادناه لم يره ولم يجد شيئا وقد يكون بها نقط سوار في زواياها منها او غير هاهنا وغير  
النجاسات وعلى كل حال فلا يحكم على نفسه او شيابه ولا على شيء من الطمانين في الاصل  
بالجاسم المتكبر خوفا من الحنا من رافة الوساوس فيمض قلبه ويغير لونه ويضيئ  
صدقه وليس عليه امره وبانيه عند ذلك فيرى البصر عنده ليجده على سبيل المائدة مناضيه  
للقابلة ويصعد حسدا منه له على امره وهو النافع له في رايه عند امره وليس له  
وصلح المؤمن ولا صلا له في سبيل الله ليقطعه عنها ويلقيه في جهنم واشتغل وينكر في  
اضطراب احواله لانهم ينه على حاله اراده ان يكون سعيه نازلا وعنه عاطلا وكنه باطلا  
وذلك هو الخسران المبين لا دلي الا بالباسع المتدين لانه غار عن رخصه زان في اتباع  
شیطان فاتق الله في ذلك وادرك واما في خذل نفسك باليقين وتوكل على اقر الميتين فان الله  
وقاه وورث كل عليه كفاه وليس له من رزقه وجعل له رزقه مخزنا ولعلم انه ليس له سلطان  
على الذين امنوا وعلى من هم يتوكلون انا سلطان على الذين يتولونه والذين هم به مشركون  
فاياك تشرك به او تتولاه وعليك يا اخي بالاعراض في سبيل الاعراض عن مثل هذه الامراض  
كن من مصلحه ودقيق مكانه وخفي صايدته على ابلغ جهده في الخذل فانه بجلال جلاله  
ومجده الخلال وليس شيء منه اشد من الخلالات وتحليل المحطات على وجه التدبر  
بالدبر والصلوات فان لم تقدر ولا فعلى سبيل الاثنا كلها فان لم تقدر عليك في ذلك انا كفي  
صورة اخرى ليد خذلوك وبارك الله على ما عصيت له في زكاتها رجا منه ان يرضى عنك عنها  
فيغفر لك وليس فيها اكره حتى تزدرك منها الوساوس في الطمانين والوضوء في صياح الموضا  
لغواها وتاخيرها عن وقتها او فوتها هو الا فضلها وساعاتها وانت في كل الامور فاف  
جلده ولا تشتغل به واعرض عنه ولا تجار له واجمع همك الى مولاك ولا تلتفت اليه وان اراك  
ولو انه في صورة الناصح انا ك فليس له واد الالات في حكم الطمانين كما ارحم ابوكم من  
الحبة فلتشقي وان تنك منها المعالطات في شيء من احكام الطمانين او الوضوء او الصلاة



والصوم او الزكاة او الحج او الامانة او الطلاق او النكاح او العتاق وما اراد الله فاستعذ بالله  
 مشرو وكبيره وضربه قال الحج عليك وجهه الاحتياط في شئ فدرعها الله خوفه لم يرد منها واتخذ  
 الحكم ولو اخرج من جسد المسلمين ما لم يخرج من العبد وانما اخرج من جسد الله قالوا العلم في الحق  
 المستبلي بالشكوك اهدى ولا يبلغ وافقوا واتجم واستغنى في معارضة الشيطان شيئا في الاسلام  
 ولا اخذ بالاحكام وروى في يمينه بنى على قواعد الاسلام حكمه قوت اساسه وانجز  
 الشيطان فاسه فانظر في ذلك واعمل بعمله الصلاح وازادة العاج وفضل الفلاح ولو  
 تحيل اليكم مع الرقة البول والمشي في الامكنة التي هي غير طاهرة اصب الماء الغسل على الشئ  
 الغسل طاركا وبك وبشيء ما بك شئ من العجاسة اذ غسلك بها برة في شئ من يدك او ان سدت  
 عنك بجر البول ولا بد عند الاستبراء او جمل الاستبراء من حيث العجاسة فلا بأس عليك في كل ذلك  
 لانه يحذر ان يمسك غير الجرجاء الغسل منهما والبرورة لا اعتبار بها كذا ولا حكم لها اذ قد يحسنها  
 الانسان في مواضع وجسده وذلك من نفسه اعني الجسد لا من ملاقات غيره له وانت على ما  
 انت عليه قبل الطهارة عمدا او خصوصا مخصوصا يدركك والبأس في الحكم بالا اختلاف  
 فيه اعلم ذلك حتى تشاهد العجاسة فيها او في احد هما منك او غيرك فقبضها وانتم عرفها  
 او تحسها بيدك او بشئ من يدك وتستيق على انها نجاسة لاشك فيها او طوبى نجاسة لا يخل  
 في الظاهر ان تكون بقية لطوبة ومقدم طهارة باقية او انها في الحال ملاقة بعلم  
 صحيح لا شك فيه او تغلب الاطمان على قلبك بذلك والا فلا بأس وان خص على حكم الطهارة  
 المتقدمة كما لم يصح معك زوالها جزما في حكم فلاح ولا عتد ولو عارضتك الشهادة ثم  
 برئت ويحتمل مع المكنة الخروج والشبهة الموجبة لمع الريبة ما لم يكن الارتياح عن سوسة  
 ففهم فانه يعجز في عرف نفسه بالوساوس ان يوسع بما يخرج من الواسع في الحكم فانه في  
 العلم به احرى اليه لانه في قطع ما من الوسوسة والشيطان ارضا والاحتياط في مثل هذا  
 كما يكون في حق من يخاف على نفسه فوالا الشكوك في مواضع العسجة والامن من فوس  
 الافضل ان يترك الغسل وما تبعه في دين الاسلام سبيل الاحكام فقل استمسك على الصحيح  
 بالبرورة الوثيقة وتعلق في الحق بالسبب الصحيح الاوثى وكان على التاكيد كمن اخذ بالجزم  
 الشديد الا في آثار المسلمين حكى ولعل عن النبي صلى الله عليه وسلم يروى ان الله  
 مجسدا يوحى برخصه كما يحب ان يوحى بغيره فانهم ذلك وخذ به راشدا هلك الله  
 وكل ذلك نصيركم عاكسا فاك ما ابتلاك وانزل من نفسك محمود النظر واستعمل مشاييد  
 الخلد واقف على هذا البصر ولا يستغنى عن الشيطان بغيره ويحتمل كشره ورايك  
 ولا اتخذ بعشئ من امور فانك قد صدك الشياك ولا يرضيه منك الا الهلاك والعياذ  
 بالله فاقطع عنك من جسدك ما لها الهمة منك له والا عرض عن راعيه والاقبال  
 بكنه الهمة على الله بالكلية وانك بذلك تكسر طاره وتزج او تضعف جفنه ويولى



وجبه فترفع القلب ظلمة الشك والوسواس فتستريح وتصلح الناس وذكر محمد بن عبد الله  
 علي بن ابي حمزة عليه السلام والمعزة والهداية والتوفيق لا تأتي الا بالنظر في كيد الري بانه في  
 الاصل ضعيف غير قوي بل هو اسهل وان كان بالمصلحة الان تقويه بالمعاضد منك له على  
 نفسك وتقم له الباب الذي اراد فيه خل عليك والا فلا سبيل له عليك اليك ولا اجتنابك اليه  
 الوسوسة بخلاف ذلك اقصى قدرته لا غير وان تقابل به بالمعاضد فلا يصير ياد فيكون ذلك في  
 الدفع اعظم النفع ولا شك انك متى تقوى بالحق على ذلك او على حق فينظر ولا تشي فاصبح  
 ان الباطل كان زهوقا والاسلام مسلاما وكذا في الدارين وان يحذر ما وجب المسلم لما يقرب  
 اليه في **مسئلة** المحامشي وفي المحامشي يحضره وقت الصلاة ولم يكن معه زاد ولا احتياط  
 كان اومعه احد اعليه ذلك كل صلاة وهذا عليه شرعا لما للصلاة ويلزمه طلب اتمامه اليه في  
 وقت الصلاة ان يعطيه **قال** ان عليه ان يلحظ كل وقت صلاة ان اعلم عدم اتمامها وعليه  
 ان يشترط ليظهره ووضوءه بما لا مضرة عليه في القيمة وعلى مساله ان يعطيه ان قدر على  
 ذلك وامكنه وعينه مضرة بتحجته في نفس او لا وعليه هو ان يستعين بغيره ان قدر على ذلك وقال  
 بعض اذا علم الاستطاعة سقط فرض الاستعانة بغيره والله اعلم **مسئلة** عن التوراة  
 وفيه تضي للصلاة فاطم الدم وفيه شرب فاذا في التوراة شرب الدم الا ان التوراة  
 طالب على حرق الدم فاذا كان التوراة اكثر من الدم لم يقصد ذلك الدم وضوءه ولا ما سواه  
 او غيره وكذلك الصلوة والله اعلم **مسئلة** المحامشي وهل التوراة في الصلاة ان يتكلم  
 لمجته قبل الزيم وضوءه **قال** نعم له ذلك ولا نقض عليه الا انه فكره ذلك كقولهم فقام  
 المسلم وانما علم **مسئلة** الصحيح التيم عند وجود الماء لبعض اعضائه وعذر هل فيه معنى  
 انه يتيم قبل الوضوء لما لم يكن الماء **قال** لا يخلاو قول علي قوله قال لا بد لك حكم  
 المبدل منه واشيق الى النفس عند الحاجة الثانية قبل الوضوء وبعد المثل والله اعلم **مسئلة**  
 له وان فرض بالماء وتيم في وقت الظهر ثبتت على وضوء ذلك الما عصر عليه تيم ثاني ام هذا  
 خلاص التيم عند الماء كان تيمه لاجل نجاسة في سائر جسده او في اعضاء وضوءه او ارجله  
 الوضوء خاصة وقيل العذر بما يبر على الماء **قال** ان كان التيم في حال عارض كان من  
 فيجزيه ذلك التيم وفيه خبر قول انه لا يجزيه وان كان عذر القول فائثر القول لا يجزيه هكذا  
 وجدنا وكلمه يجزيه الاختلاف والله اعلم **مسئلة** كان محمد بن محبوب يقول ونظر  
 في خوف مثل منقلا واستيقرا انه قد بقا لنقض وضوءه وقول اكثر وفيهم سعيد  
 بن محمد لا نقض عليه حتى يتعمد للنظر في حرمته في خوف المزل **قال** وهذا اجاب له وقول  
 لا نقض ولو نظر الى الحرمه حتى ينظر منها محرم والله اعلم **مسئلة** وقيل للملأ شيطان  
 يقال له الوهاج يولع الانسان به لكثرة استعما الماء عند الوضوء استعمال الشكوك  
 مكره وممنوع **قال** عبيد الله بن عبيد الله الشوك على سبيل المعاضد والاشيطان للانسان في

في جميع الدين فكأنها مكرهة متروكة والاخذ بالحكم في ذلك اولى واذا اراد كل الشك يخرج على معنى  
 الالبس فلا يخرج منه الابداح كما هو ولا يورد كالفرض على الشك ولا يخرج منه التيقن والطمأنينة  
 عائدة إلى السماع في الصلاة **ورفاتها وحدها ومعرفتها والاذان والاقامة لها وما**  
**علقها وما يقضها وما لا يقضها وما استحبها وما استحبها**  
 عن الشيخ جعفر عيسى الخراساني في بيان اركانها وقيام الصلاة عليه فملا يكون عارفاً بوقتها  
 قال نعم لانها مما عليه ان لا ياتى فيها الا في وقتها الذي لم يعل عليه او جاز له فيها لا غير اذا اجاز  
 له تقديمه فيها وموضع جوازها والاطلاق **قلت** له وعلى الجاهل باوقات الصلاة ان يسأل عنها  
 ويعرفها حتى يعلمها **قال** نعم في موضع لزوم معرفتها بالورد في اوقات الصلاة في وقتها الذي لم  
 يعل عليه في غير وقتها عداً له يكون له في تقديمه او تأخيرها **قلت** له ومتى تكون هذه الامور  
 وقامت في كل يوم وليلة اخبرني عنها في كل صلاة عنها منها **قال** فقليل في صلاة الظهر انها  
 منذ زوال الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله غير ظل الزوال فدخل وقت العصر به وقيل  
 لما زواله الى ان يصير ظل كل شيء مثله غير ما استثنى في زوالها وقيل الى ان تنصف الشمس  
 وقيل الى ان يغيب قرن منها وبعد غروبها فصلاة المغرب على هذا فيستدل بحجة المشرق  
 باختلاط السواد بالحمرة حتى يعلمها فدخل وقتها الى ان تذهب الحمرة في المغرب او البياض  
 على رأي اخر فدخل وقت العشاء الا ان قلت الليل وقيل الى ان يظلمها وبعد ما فصل  
 الزوال الى ان يطلع النجم واما صلاة الصبح فوقتها اذا طهر البياض المعترض في افق السماء  
 من جهة المشرق الى ان يطلع قرن من الشمس وعلى طلوعه يستدل بدهاب الحمرة ومطلعها  
**قلت** له وهل قال بعض الناس في صلاة الظهر والعصر انها الانصاف في الفياض والاضطر  
 فوقيتها الى الظلم المعرف في حضوره وانما ينظر الى موضع الشمس في السماء فقليل بالا اعتبار بالاضطر  
 وقيل بالظلم في النهار **قال** نعم فقليل هذا وذكر وكلمة وقيل اولى بالانصاف وانه لموضع باجمه  
 في غير موضع والاعراض لا اذ ان يعرف بها وله قدرة على ذلك **قلت** له وما قيل في اخر الوقت  
 وقت الظهر والمثل المذكور بالافياض هو الظاهر حتى اذا كان عليه انه مشترك بينهما وبين العصر  
 ايضاً ويرى قوله ام لا **قال** انما علم بصدق هذا القول وما هو وما فقد قيل في الآثار المغربية  
 وغير سائر ذلك في حاشية فينبه على ان هذا هو الذي يورد في قوله ان يكون قوله لا  
 عظمى في الدين على الراي في موضع جوازها لم يره فقالوا عمل به وكان في قوله يذهب في الظلم  
 لا ان يذهب على المثل في الظهر لوقت العصر ما يدل على هذا لانه على معنى الاحتياط في تأخيرها  
 وانما هو في قوله من غير طر في حضوره ولكنه في قول الشيخ الصبي ليس بين الظهر والعصر وقت لا  
 يجوز فيه احدهما وانما يقضى وقت الظهر فدخل وقت العصر فان راى ان وقتها في غير وقتها  
 انما يدل على عتوه وقيل في قول الشيخ الكندي ما يورده في قوله على صوابه **قلت** له  
 وهو في قوله غير هو ما يدل على شيء من هذا **قال** نعم في قول الشيخ محمد بن محبوب من

الأول والشيخ احمد مخرج في الأربع ما يدل عليه هذا الرأي وفي قول الشيخ محمد روح في المقدم  
 والشيخ عبد الله محمد المقرن والشيخ صالح محمد في المختار ما يدل عليه هذا الأمر شرط  
 الزيادة بعد الظهور على المثل في صلاة العصر مع هو كذا وعندهما عند ابي بكر وغيرهم في هذا  
 مثل ما لم يعرفه وفراة انهم **قلت** له وعلى هذا في الشتاء والصيف وانهما المعرفة  
 في الوقت في الصلاة بالظن على رأيي **قال** **قلت** نعم لانه لا يختلف في حال ابداء الزوال  
 زوال ونقص ما يتغير الظل لا اختلافه بالوقت او الموضع فهو كذا على الزوال وغيره  
 ولا نقصان يكون في وقت ولا مكان **قلت** له وانه في القياس بالظن فصرحوا به بالذكر  
 مسبعة اقدام المارعة عشر قدما في العصر غير طام وانه في زيادة لقدره على معق الاحتياط  
 ما وجهه في هذا **قال** هو على الخصوص في موضع ما لا يبقى في منتهى الجزر للشمس في مثل حجاب  
 لا على العموم في كل مكان لانه في تفاوته اما يكون ما يقع الظل بعد الزوال لا اختلافه في  
 المواضع والزمان فانه ياخذ في الزيادة والنقصان والافايزان على ما يبقى  
 حال الزوال لا يختلف عن المثل في العصر ما زاد عليه وازداد على رأيي **قال** واهل العدل  
 وربما زاد الظل الشيء في المنتهى والشتاء عن المثل في موضع ونقصه في آخره لان الشمس في  
 بعضها تاتي على الراس في كل عام مرتين وفي بعضها مرة فلا يبقى الشيء المنسوب لمرة  
 الزوال في وسط النهار بقية والفي وربما لم يبلغ الراس في بعضها على الارض في  
 كثير والاعنة فيبقى مظهرا مقدرا ما يقع على الراس فلكها في اوجه فيحتاج معه في كل  
 زيادة عن مثله في منتهى غير خروجها فليست مع اعطاطها ما نزل في رجوعها ولم تنزل في زيادة  
 حتى تنهي في الشتاء الى منتهى ما يبلغ اليه فيكون في طول معرفة الظن ما يزيد على انساب  
 على مسبعة اقدام وفي العصر على اربعة عشر قدما على مقدار ما يقع مظهرا حال وقوفه زادا على  
 مثله وعلى مقداره فيكون في الجزا بقائه مع زوالها في الظن فان القوا بالسبعة اذ قلنا  
 يصح الا في موضع ما لا يبقى لقامة الانسان شيء وظل الزوال في ذلك الزمان وما لم يكن  
 قد مرر مع قامته وبه والناس ظهرا به في مجمره والالتباس على لا يدري في ظهوره ما في  
 قصوره وزيادته او نقصه عن المحدود وان كان في صورة ما لم يكن لفظا فهو كذلك في حجاب ومع  
 هذا فلا يؤبه به ان يرتبطا طام به وعموم الى ما له خصوص لانه وان اطلق في لفظه  
 فمعناه خاص ولا بد من تقييده ما يدل على هو به مخصوص على حال لم تقع ماله واشكال  
 واما قوله قال في هذا بطلان كشيء مثله غير ظل الزوال في آخر الظن واول العصر لا دل عليه  
 فلا يزيد على حدة لتمامه وعمومه على الاطلاق في الايام وفي جميع ما يكون من الاعلام  
 المنصوبة لمرة فذلك **قلت** له واما قوله وقدر الاحتياط زيادة في وقتها الهوشى لا تد  
 منه ام لا **قال** لرفع الشك عن المصلي على حال لا غيره ولم يرقه ولكن المستحب ان يده  
 في تعبده بها احتياط بمثله في جميع صلواته وان لم يفعله في اوقاته او في شيء منها فلا شيء

عليه الاوانة في شدة الحر ما يوميا براد الشمس في صلاة الظهر خصوصا في موضع الصلاة جماعة  
رفعها باهاها والاخرى في وقتها لا قول فيها الايام ما في اوله او وسطه او آخره الا ان يعيدها في اول  
او قتها افضل والقول بها عدل فرفع ما سواه **قلت** لم كان قام احد فاذن واقام الصلاة قبل  
وقتها لا ما به يعذر الا انه اجزم في حاله بعد دخوله اجزى عنه ام لا **قال** قد قيل انها  
مجزية الا ان يكون في جماعة فصلوا باذان لا بعيرة فيجوز فيها اذان صحيح لا يخرج فيها معنى  
الاختلاف في جوازها لانهم خبروا وصلى جماعة بغير اذان الا ان ذلك في موضع ما لا يصح له  
كانه ليس بشي **قلت** لم كانا طابا يعذر في حاله **قال** هي في موضع العذر تامه وعسى ان  
يجوز في تقديم الاقامة على الوقت بالعد لا ما به يعذر وشي ان يجزى هذه المختلطة صلواته  
لانها ولو لم الصلاة فلا يصح ان يؤتى بها قبل جوازها عملا لا اشارة لصحة خبر ولا جواز نظر يقع  
عليه الاتفاق على ان يرفع وجواز غير معه او يصح على راي **قلت** له فان كان اجزاه قبل  
الوقت وما بقي من صلواته في وقتها **قال** لا بد له وقضاها بعد وقتها وعليه في العمل مع العلم ان  
يكفر عنها ويختلف في لزوم الكفارة مع الجملة وليس عليه في النسيان ولا فيما به يعذر والخطا  
الا ان يعيدها لا غير فينظر في هذا كله واسد علم **مسئلة** ومنه وفيه من على القبلة فلم يدري  
اجزاه هو ولا يزل في امره حتى اعلية ان يسأل عنها وقد روي عن الناس في حاله ويلزمه قول  
طاب غيرهم حتى **قلت** **قال** نعم قد قيل في هذا انه ما عليه في الصلاة بعد حضورها الا ان  
القبلة ومشرطها تمامها الا عذر والا فلا يصح الا بها وكما اخبره عنها انه قد قبله ولم يجز فيه  
ان يرد به وقوله لا الذبح له وعليه في قول اهل الحق واز كان وزوي الفسق وقيل الحق في  
مثل هذا لا تقوم الا باهل الامانة لا بعذرهم ومجهول ولا ذبيحة انه ولن يجعل الله لكافرا  
على المؤمنين سبيلا **قلت** لم وعلى هذا القول هل عليه ان يسأل عن قد فاسقا وجمله  
**قال** لا شي يسأل ولا تقرب به الحجة عليه ولا له اني لا ادري على هذا الا راي جواز وغير  
معوقه كان اذ عليه لم يرد وما يصح ان يرد على اي ويقول فيه بان الحجة في موضع الحجة له وعليه  
لا غير **قلت** له فان علمه هو الحجة في الاجماع او على هذا الذي في القبلة ما زال في توجده  
لصلاته وكيف يفعل اذا لم يقدر على الاستدلال بشي ما بد له عليه في حاله الذي هو به **قال** قد قيل  
ان الجمل في القوي لها فيصلي بمجاهدة التي في حاله بالظاهر على قبلة ما هي القبلة وليس عليه الكبر  
وهذا قد بدنه واخرج عن جلال القدرة وليس عليه ما روي **قلت** له فان ازاله وبعد الصلاة  
في الوقت او بعده ان قد صلى في القبلة **قال** هي على هذا صلواته وليس عليه رعايتها  
شي في الوقت ولا بعده لانه قد صلىها فاذا صلى حجاز له وبعض اعجبه ما دمر في وقتها ان  
يعيدها استجابا وعسى ان لا يسعد ولا يجوز عليه مع اختلاف في لزومها له بعد على هذا  
ما روي فيها **مسئلة** له ويجزى له ان يسمع وهو مثله في جتره وبعده ويتبع فعله في توجده لم لا  
قد قيل ان ليس لاحد ان يسمع الى قول الاخر في هذا لا يسمع ما يكون عمله الا ان على كل

منها ان يكون على ما فيه مخبريه لها المبلغ ما قدره وجهه فلا يعرف هو مثله تاركها لما عليه وذلك  
**قلت** له فان زلة احد عليها مع تحيزه فيها فعلى الخواخيه به عنها ثم بان له وبعد  
توجيهه انه الى غير القبلة **قال** انه لا بد له من يصليها مرة اخرى في وقتها لانها مما عليه  
**قلت** له فان لم يصليها حتى فاته الوقت جعلها او على معرفة **قال** فهو وظلمه وعليه ما عليه ترك  
الصلاة بجهله عمدا او في علمه ويدلوا غيره في موضع الخبر او الا لا يستحل **قلت** له فان لم يظهر  
له ما هو به وعليه وجهه ان يخرج وقتها وبقي على ذلك **قال** فهو في موضع ماله وعليه ان يعدل  
بقوله في الاجماع سائر وصلاته ثمانية لما جاز له والاتباع واما في موضع الاختلاف في جوارحه له فلا  
يدون بحقه معنى الرمي في سادها ولزوم عاداتها وان لم يصح معه انه اضلها **قلت** له  
فان صح معه ويدلوا يخرج وقتها انه قد زله على غير القبلة فخطاها بدلالة **قال** قد قيل ان  
عليها البديل لانه قد زله على غير الخوف فعليه الا في موضع ما يكون له فبطلت وتوجهه الحق في ظاهر  
الاجماع فلا اقتدار له بكفارة لانه لا دليل على تركه الكذب والصدق في مثل هذه وقته  
في جازله ذلك فاشبه ان يكون لعدم ما يدل عليه والحق لا معتدورا واما في موضع ما يختلف في جوار  
العمل بقوله ففسر الحق معنى الاختلاف في لزومها فيما يتوجب في هذا الا انه يجبي في  
موضع الرمي لا يكون علمي وعليه برأي جاز ان يعمل به ورواه شيء وذلك **قلت** له فان  
وجد من يدل على القبلة فتركه ولم يسلمه عنها لغفلة عن لزومه واجمل به وصلى على الخوف ما يلزمه  
**قال** قد قيل ان البديل فان تركه لم يملك عمدا يخرج وقتها جاز في الكفارة لان يختلف في لزومها  
فاما في السنين فلا يلزم فيه غير البديل **قلت** له وعليه في هذا ان يقبل قولوا احل **قال**  
نعم لانه لا يمتنع فيه بخبر في مثل هذه الخوف عنه حال لزومه في جميع الا انه لا بد من يختلف في  
لزومه ما عدا الامين وفي قولنا انه يجوز له جميع صدقة فاطمان الى قوله قلبه وان لم يكن  
والاحاد في رايه وانه لقول بعض المسلمين **قلت** له فان قدر على ان يستدل عليها بما لها من  
دلالة فتركها الى القدرة على الاستدلال ان يدعها الى قول غيره تغليد له فيها فان فعله له  
يجز عن عاداتها والا ففعله ان فاته وقتها على تركها بالعمد في موضع علمه او جهله او  
يكون نسيانه ويدلوا ما زال عليه وكفارة **قلت** له فان صح معه ويعد انه قد توجه نحوها  
فاصاها **قال** قد استسقى في تركه كما لما يلزمه بالعمد وليس من بعد التوبة في موضع لزومها  
شيء ويدلوا الكفارة لان وافق في توجهه ما عليه وحيث لا يدري فاجازه في فضه عن  
عادته لو وقع موقع الاداء له كما لم يعرفها او جهله فهو كذلك **قلت** له فان عرفها  
وتوجه في صلاته بخوها الا انه نسي في جنبه ان يوي في الكعبة انها له فبطلت اجز به  
ان كان فيما تقدم له انها هي القبلة له ولم يزل على ما في نفسه والاعتقاد فيها **قال**  
قد قيل ان يجزها متى ذكرها في صلاته وان بقي في نسيانها حتى يفرغ منها فهو على ما  
والنية في ركنه ولا شيء عليه حتى يصح معه انه رجع عن ذلك **قلت** له فان كان لا

يدري

يذكر في الكعبة طهر ولا ينهي از لم يسمع يذكرها ولا قامت الحجة عليه بها وصلى ما ازمه  
 يخرجها على نية الاداء لقضائه **قال** قد فعل فيه ان هذا ما يحرمه فلا شيء عليه **قلت**  
 لعنا صلى الى غير القبلة ناسيا **قال** فليصلها في وقتها متى ذكرها اعتانها وان لم يذكرها  
 حتى فات الوقت ابدلها وعلى قدر الضيق لان لا يكون عليه ويد لها شيء **قلت** له وقد  
 يقول فيقول في المتخير اذا لم يجد مبدله على القبلة هل فيه قول لا يصلي المذبح جهات  
 بلزوم في ذلك في رأي قائله **قال** نعم قد فيه هذا فيه وانه لقول لغز في ولا ادري  
 انه في رايه هل عليه وعسى ان يكون على معنى الاحتياط لم يشاركه وجاء السكنا على غيره  
 من زوم ماله وعشقة على معنى فيه في هذا كله ثم لا يؤخذ منه الا ما هو الحق والله  
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي توجيه المرأة النقول حنيفا او حنيفة **قال** فلا وجه من  
 قول المسلمين جابر بن ابي نجران في بعضهم اعني ان لا يؤمر على صلا واجلها فنقول حنيفا لا غيره •  
**قلت** له وعلى هذا القول فان في الصلاة حنيفة يدخل عليها ضرر في صلاحها ام لا **قال**  
 لا علمها بغيرها لا في هذا الوجه تركته اصلا لما جاز ان يبلغ بها التقص في صلاحها  
 ولا وجه من قصصه على حاله والله المستبحر في موضوعه لا الم لازم في شيء **قلت** له وما  
 القول في اول عقدها متوجه مثل الرجال او متوجهة **قال** لا احفظه وانزل الذي يقع في  
 انها تقبل متوجهة ارفع ما حضر في نظر وان قالت متوجهة فلا ضار عليها في ذلك والله اعلم  
**مسئلة** الزام في الفهمه التي اذا فعلها المصلي في حال صلاته تنقض وضوءه وصلايته  
 ما هي **قال** اذا صحك الانسان صحكا يتحضر به بدله هو الفهمه التي تنفسد وضوءه وصلايته  
 اذا وقع ذلك وهو في الصلوة واما التسميم بالسقيتين من غير امتحاض البدن فهو يفسد  
 الصلوة ولا ينقض وضوءه وادارة القلب وحدها لا احتراك البدن فنقول هي منزلة  
 الفهمه التي وصفنا ذكر قولها شيء ولا تنفسد وضوء ولا الصلوة والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وفيه يصلي نافلة ويقرا فيها القرآن ايات الزماد ويريد بها  
 التعداد والدرس لنفسه صلاته وادراك ذلك وهل عليه بدل او صلى في النافلة على ذلك  
 ام لا **قال** اذا كان بينه قرأة القرآن ان يجزيه لم يجز ان يكون عليه بدل وشا ورت في  
 ذلك شيئا محمد بن ابي جعفر رحمه الله فكار عذري مرابه هكذا او اما القران ايضا فلا يجوز ان  
 ينوي بالتعداد الا ان يكون منه ذلك بعد ان يتم النجيات الاخيرة قبل التسميم والله اعلم  
**مسئلة** ومنه على ما سمعنا ان الزام المصلي اذا اراد قطع صلاته ليصلي مع الجماعة  
 في المسجد صلايا الامم قد قام الى الصلوة اذا كان قد صلى ركعتين وصلايته يسلم ويجعلها  
 نافلة وان كان قد صلى ركعة واحدة يسلم ويجعلها نافلة وانما الذي ذكره صلاية تسبها بعد ان  
 دخل في صلاته الحاضرة فيجب ان يتمها لان الله عز وجل قال ولا تطالوا الجماعة بهذا الذي  
 يجامر الا واقبلوا الله اعلم **مسئلة** الصبي وبنو المصلي في سجوده بعد التسليم







اذا كان في وقت الصلاة فانه يتدلى الصلاة ولا يذكرها بذكر ولا غيره في اكثر قول المسلمين  
 وفي بعض القول يذكر انه يصلي بذكر وان كان قد صلى اكثر صلاة وانقضت عليه فانه  
 يذكرها بل الحاضرة وفي بعض القول انه اذا احرم المصلي ودخل في الصلاة ثم فسدت عليه  
 فانه ينويها بذكر وان كان في وقتها وكل اراد المصلي صوابه الله اعلم **مسئلة** الصبي  
 وهو دخل في النجاسة او المحذور وتردد قلبه في امر الدنيا ولم يثبت له الا بعد فرائضه فكرها  
 ايجبه وتم صلاته **قال** لا يضرك ذلك وله ان يذكرها على وجه التثنية وان لم  
 يرجع ومضى على ذلك فلا بأس عليه والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ مسعود هاشم  
 رحمه الله وفيه يصلي وهو شاكر في وضوءه مثل ان طعنته شوكة ولم يخرج معه خرجه الدم  
 وجلسه وكذلك الذي يجنيه تنبع البول فخرجه بجد شيا ومرة لا يجدي شيا ويصلي وقلبه  
 شاكر فحق الحكم صلاته تامة حتى يعلم خروج البول منه ويصير على اقرضه والله اعلم  
**مسئلة** الراعي حين عرف ان الشمس قد زالت والصلوة الطمير قد دخل ونام  
 بعد ذلك فذهب النوم حتى فات الوقت فكيف لفظ نيته لهذه الصلاة يذكرها فانه  
 ام لا **قال** يذكرها فائبة واما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فان ذكره وقتها ان الله اشهر  
 على الناسي والناسم في فواتها كانه صلاها في وقتها في معنى رفع الام عنه واما هي  
 فيذكرها فائبة وفي الكفاية اختلاف في معنى ان كان في الوقت سعة ونيته ينام على  
 انه يقوم ان الكفاية عليه وان كان نام في ضيق الوقت على الحاطرة واليتون بامر  
 الصلاة فعليه الكفاية والله اعلم **مسئلة** وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا صلاة لمن عليه صلاة ان يكون مغناه ان في نسي صلاة ثم ذكرها بعد ايام ان يكون  
 عليه بدل الصلوات التي صلاها في تلك الايام قبل ذكره للصلاة اما ما عليه بدل ما  
 صلى بعد ذكرها **قال** اخبر ان يذكرها فلا بد له عليه فيما صلى بعدها ولا اعلم في ذلك  
 خلافا واما ان ذكرها ولم يصلها مستغلا فغيره صلى بعدها قبل ان يصلها اختلاف  
 ويعني ان نظا ور ذكرها ان يؤخذ له بالخصه لم جلتا ثيابا دما على اذنيه لانه رجي  
 لرغبته في التوبة اذ بدلت له الخصه والله اعلم **مسئلة** ومنه واما الذي سوي والناسم  
 اذ قام للصلاة في وقت العصر وقد صارت الشمس ففي ذلك اختلاف قولان فائت  
 الصلاة ويقفان حتى تغرب الشمس ثم يركع ركعتين **قال** وفي قول من لا يغرب الشمس  
 قرن فصلا العصر جائزة وان صلى الصلاة كلها قبل ان يغرب الشمس فحقه ركعتان  
 على هذا القول وان صلى منها ركعتين ثم غابت الشمس فحقه ركعتان فيقفان حتى يستتم  
 ركعها وثلاث ركعتين الباقيتين وقول يستدبر الصلاة واما صلى الركعتين اللتين  
 ادركها ثم لم يتبأ بغير الصلاة فهذا لا يجوز في قول احد المسلمين واما المتعد فلا يجوز  
 له ان يعدل ترك الصلاة حتى يسجد وقفا بقدر ما يركع ركعتان فقل ذلك فلا نبيه



الطريق فوج له كبس على الطريق قدر ذراع ولم يستقر قدر ذراع وفي هذه الطريق قد علم المصلي  
 الخاضع والخضوع هل تم صلاة وصلّى في هذا المصلي كانوا يصلون جماعة أو فردي **قال** إذا كان  
 الطريق والماء قد دام المصلي فإذا كانت سيرة مقلد نظارة الشبان فلا يقطع الماء خلف السيرة  
 محايض ولا جنب ولا غيره إلا الكنيف قالوا لا يجب أن يكون بينه وبين المصلي ستران بينهما  
 وفرة والمصلي وحده والجمعة في نقص الصلاة بمثلها بالماء من قد ام سواه والقول فيهم واحد  
 وأما علم **مسئلة** ومنه وفي المصلي بينه وبين السيرة ما يلي القبلة فأما وسور هل يقطع  
 صلته وإن كان بينه وبين سجوده أو تحطى رأسه كيف يكون حكم صلته **قال** يتركه اختلاف  
 وأكثر القول أنه لا يقطع صلاة المصلي حتى يركب بينه وبين سجوده وفيه فيه أنه لو ترك بينه وبين  
 سجوده فلا يقطع عليه وأما علم **مسئلة** الصبي وقوله قال المصلي أن الحدار الواحد يجري  
 المصلي على الكنيف وهو قول حسن يجوز العلم به **قال للوف** أكثر ما قيل فيه أنه يكون بين المصلي  
 وبين الكنيف ستران بينهما فرة وقوله الصبي فهو جواز في المصنف وغيره ويجوز الأخذ  
 بمقتضى الضرورة البينة وأما علم **مسئلة** الزمان وكيف صفة الفرق في قراءة السورة للصالحين  
 فيما يجهر فيه أم وفيما يسمع فيه القراءة هل فرق في ذلك أم لم يفرق في ذلك وكيف يصح عليه أم لا **قال**  
 أن الفرق بين السورة والجهر على قولنا السورة الذي لا يسمع إلا بالإناء والجهر الذي يسمعه الإنسان وقول  
 الجهر الذي يظهر به الصوت والسورة سوكه كذلك يسمعه الإنسان واختلفوا في هذا وجه آخر  
 فقال لا يجوز للصالحين سماع أذنيه في قراءته كانت صلاة ليل أو نهار وقال بعض لا يسمع أذنيه  
 كانت صلاة ليل أو نهار وقال بعض يسمع أذنيه فيما يحكم به الإمام ويستر عن أذنيه فيما يسره الإمام  
 ويجوز في هذا القول إذا كان سماع أذنيه يحفظ صلته أكثر فيقول بوجوبه فيما خذ يقول وقاله جازم  
 وأما علم **مسئلة** ومنه وفي المصلي إذا كان تكبيره الإجماع ونسي الاستعاذه حتى قال بسم  
 الله أو نسي البسملة أجزع يستعيد أم لا **قال** عندي أن البسملة من الجمل فلا بد من الرجوع  
 إلى الاستعاذه ويجوز أن يوترها عند ابتداءه في الركعة الثانية إذا كان ذلك على النسيان **قال للوف**  
 الرجوع إليها موضع قريب من تكبيره لا يصح رجوعه إليها وإن زادها إلا ابتداءه في الركعة  
 الثانية فهو وجوب واجب وأما علم **مسئلة** ومنه وفي المصلي إذا كان عليه علة الصدس  
 ويخش منه تخلف كثير كيف يفعل به إذا كان لا يقبله لیسرطه يجوز له أن يطأ على رأسه ويرمي  
 يخلقه أم يلقط به إلى شماله ويرمي ولو دار وجهه عن القبلة أم لا **قال** إذا صار فوق  
 لسانه لم يجز له أن يسرطه إذا كان في الصدس وأما سرطه استقصت صلته إذا صار على  
 قفله ولو غطه ويجوز أن يسرطه إلى الجناح اليسر ولا يتركه بالرفع فإن الرفع ينقص الصلاة  
 والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي المصلي إذا كان يصلي بالأرض ظهرت عرقته على الأرض  
 أو على البسملة أو سمها أو لم يسمها استقصت صلته أم لا **قال** أكثر القول أن استقصت صلته  
 إذا ظهرت على الأرض وبعض قال ظهورها إلى الأرض لا ظهورها إلى السماء وعند صاحب

هذا القول ظهورها الى السطح ليس كظهورها الى الارض **قال الشافعي** وانما الحق يقول لا تظهرها الى  
 السطح على ظهورها الى الارض ويجوز قوله قال بتمام صلاة وظهور عورتها الى الارض واسد اعلم  
**مسئلة** ومنه وفي المصلي الذي لا يراعي صلاة وقبله الاثر انه لا يثاب عليها كسب معاصها  
**قال** اذا تجرد على العلم بالهوى وهو ذكر الذي عند فعل الصلاة ونحوها ذلك وان كان ناسيا لله في غلب  
 عليه وسواس الشيطان فلا يثاب عليها ولا يهلك على هذه الصفة ولو ايتاة الصلاة عند الاحتياط  
 عليها عند التسليم والتكبير والقدوة ووضع كل شيء في موضعه وانما يصعدوا عنهم بما يقول فيها  
 يكون معناه التكبير والتعظيم لله تعالى وفي التسليم التزني على الاطلاق يدور الصلوات وفي  
 الركوع الخضوع لله في السجود التذلل لله والتبرير من الخلق والقوة اليه وفي العجاء المدح والثناء  
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي صلاة النافلة يجوز فيها تكبير الفاتحة بحال ولا حول والوقت والاقواب  
 وان كان يجوز ولو كررها عشر مرات لم **قال** لا اعلم جواز ذلك عندنا لان الفاتحة لا تكرر في صلاة  
 فاتحة فريضة ولا نافلة وانما تكرر في السورة الواحدة في التوافل والقرآن يكرر في الانقضاء اذ كان ذلك  
 في ركعة واحدة واما التسليم فكان في الركعة في التوافل فيه اختلاف ويجوز الاعادة في موضع  
 القدوة واسد اعلم **مسئلة** ومنه في صلاة في السفر وذكرها في الحضر فليصلها بما ماض صلاة الحضر  
 والنية في ذلك ان يقول اصيلي بعد تعالي فريضة الظهر التي سبقتها في السفر ففانتي رابع ركعات منوها  
 على الكعبة طاعة لله وسبيل محمد صلى الله عليه وسلم واما مني صلاة في الحضر وذكرها في السفر  
 فقول ليصلها صلاة السفر وقول ليصلها صلاة الحضر ويجوز هذا القول الاثر والنية في القول  
 الاخير اصيلي فريضة الظهر الفاتحة اربع ركعات واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المصلي ثم اذا  
 اجتمع عند تكبيرة الاجرام حتى يخرج من حال القيام ما يلزمه في ذلك **قال** لم احفظ هذه المسئلة  
 بعينها بالاسر ولكن بما يجزى اذ كان اذا الاجرام حتى ظهره ودخل في الركوع ان يبذل  
 صلواته فيما مضى وينتهي فيها يستقبل لان تكبيرة الاجرام جعلت في الصلاة ان تكون في حال القيام لا  
 في الركوع واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي يبدل الصلوات الخمس وبنية احتياط ان كان ضم  
 شيئا وعليه شيء ثم ذكر شيئا يلزمه بدله وقضى مني بدلا فبذروا بما في على ما ذكره ويجزى امر حتى يخص  
 البذل **قال** ان بدلا الاحتياط لا يفتقر الصلاة المستقصاة التي يعرفها بعينها ولم يورد ذلك عنها  
 واما بدلا الاحتياط فيمنع الصلوات التي لم يتم بها هو وغاب عنه علم نطقها واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه وهل تجوز الصلاة بالعمامة التي في خطها خطوط خير كثيرة اذا كان سدا لتمام القطر والكتبات  
 ام لا **قال** ان كان الخبر الذي في هذه العمامة منسوخا وكان اكثر من عرض اصبعين الا ان الصلاة منه  
 غير حرج فارجو ان في ذلك اختلاف في نقص الصلاة واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي روايت السماع  
 اذا اجتمعت يكون في تمام الصلاة حكمها حكم الكيفية وتحتاج الى ستة تن لا **قال** لا يجزى ان يكون  
 حكمها حكم الكيفية اذا وضعتها بنفسها الا ان يخرجها احد من الناس في مكان السماع ويجزى ان يكون  
 في منزلة الكيفية اذا صار من الثلاث فصاعدا واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المصلي اذا

ضمه في الزمان الجرحي لا يغسل بيقض ذلك صلواته ووضوءه **قال** اذا كان العجز على الجملة  
ولا ينبدل للتعق به فلا يقض فيه واما الخطأ فلا يقض فيه عليه وهذا الذي ذكرته من الجرحي  
انه لا ينبدل المعوية الا ان كان في الاعترا بواحد **مسئلة** ومنه وفي رفع قدميه  
عند رفع راسه من السجود فتعد اوجاهها او اسبابا تنقص صلواته بذلك ام لا **قال** اما المتعذر  
فصلية النقص اذا كان ذلك على غير الجملة واما الجاهل فبعض انزله مترلة الناسي وبعض يتركه مترلة  
المتعذر ولا يعد رجعه واما الناسي فلم ادر ما هذا النسيان فان كان نسي سجدا الذي عليه فهو عجز  
لمترلة الجاهل وان كان نسي انية في الصلاة ويطن انه في غير الصلاة فيعجز ان يكون عليه النقص  
ولا يجزئ عجزه عن الاختلاف وان كان معاك في النسيان انه اخطأ في رفع قدميه على غير العمل  
منه لذلك لا يقض عليه ويجزئ عجزه في موضع آخر وفي رفع قدمه الواحدة اختلف على العمود على  
الخطا ولا بأس عليه **مسئلة** ومنه تكون السجدة رفعها بقدر ما توارى كالدابة التي تقطع  
الصلاة على سمعته برفع عن الشيخ مسعود رخصان **قال** لو اختلف في مقدار رفع السجدة  
قول ثلاثة اشبار ولو كانت في نهاية الركعة اذ البصر وقول اذا كانت كالشعرة في سجدة  
وقول حتى يكون بقدر المسواك وقول بقدر الاسنة وقول اذا كانت في الرفع ذراعا او قيل  
شبر وقيل حججه في قبلته عجز فان لم يجد فيخطا او قيل يكون معتصما امامه كالعود  
الموضوع وقول يكون خطا مستظيلا اوله ما يلي المصلي اخره ما يلي القبلة وقول يكون خطا كالحجاب  
مستديرا بعرضه امامه ولعل بعض المسلمين يقولون ان كل من وجب يجتاز الى ستره تستترها  
عن المصلي **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد بن عبد الله بن بصل وهو مشقة او البس دشنة  
ان كان معاك اشمال الاقعدة وعدة هاتوا هو متعارف اليوم في الشمل فلا بأس بذلك عندنا ويجب  
الوضوء في الصلاة واما الصلاة الدشنة ان كانت طاهرة لم اقل بفساد صلواته **مسئلة** **قال**  
الصبي وسأله عن يصلي ركعة او ركعتين الى ذوالاربع و صلاة الظهر في وقت الظهر ثم دخل  
عليه وقت العصر هل تم له صلاة الظهر ام لا **قال** معنى انه قد ادر صلاة الظهر في وقتها ولو لم  
ينها على معيلا رواية وادرك ركوع او السجود فقد ادر الصلاة **مسئلة** **قال** علم بدخول  
وقت العصر فاجلها صلاة العصر صلاة الظهر وقت الظهر هل تجزئ لاية ونزلة قد قصر **قال** هكذا  
عندنا لا يصلاته قد صحت لانه لو نوى عليها واخاف عليها لكفان ان لم يكن له عذر على معنى الرواية  
فانما الجرحي لم يقطعها والقول في صلاة الغيب كالقول في صلاة التيمم والظاهر **مسئلة** **قال**  
ومنه وفي العامة اذا كان بها هروب حر من الخطبة وغيرها انجزها الصلاة ام لا **قال** لا  
اجل الصلاة بها عند الامكان في تمام الصلاة بها اختلفوا **مسئلة** الشيخ احمد بن  
ملاذ وفيه يشك في خروج مشافرة دم واستغسل عن غسله ونسي وترعى وصلى ثم ذكر بعد ذلك عليه  
بلا صلا ام لا **قال** نعم عليه بصلواته فان كان وقت الصلاة كما ضا حين ذكر الدم فطه ان  
يغسل ويترعى ويصلي ثانية وارجله ذلك ولم يصل حتى فات الوقت فطه البذل والكفارة وان

فان كان في وقت الصلاة  
بواحدة او اقل عليها  
كل من كان عليه بصلواته  
فان كان في وقت الصلاة  
بواحدة او اقل عليها  
كل من كان عليه بصلواته  
فان كان في وقت الصلاة  
بواحدة او اقل عليها  
كل من كان عليه بصلواته

كان وقت الصلاة قد فات حين ذكر الدبر فعليه الدبر وهو دبر عليه ان يحل في قضاءه وهو افضل وان  
اخره لكفر واسع له ذلك والله اعلم **مسألة** الرامي في المصلي اذا صلى بعض صلاته ثم ادخل  
رجله او رجليه او راسه بينه وبين سجود نفسه صلاته بذلك **قال** فيما عني ان  
نفسه والله اعلم **مسألة** ومنه في المصلي اذا وصل في زيادة الفاجعة الى قوله نستعطي  
فانقطع قرائته لاجل عطاسه عليه اذا فرغ من عطاسه ان يبدا بآل الكلمة فيقول يستعين  
امر يبدا وحيت وصل فيقول **قال** يبدا بآل الكلمة **قال** الخوف هذا عند كلالته لا معنى لقوله  
عين وارجوا الى حفظ ذلك عن الشيخ جعفر عليه السلام ونحو ذلك على ما ذكرنا على بعض النسخ  
في صلاته والله اعلم **مسألة** ومنه في المصلي اذا كان في زيادة الفاجعة فقال هذا الضراط  
المستقيم صراط الدين واقطع شمه فابتدأ فقال صراط الدين اغت عليهم اتم صلاته على هذا  
**قال** ان كان منه ذلك لجهالة الخبي في تمام صلاته والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه بعد ان  
الصلاة وانما يتناول الله تعالى ورجع بصلي الصلوات التي اجبها الله عليه الا انه لم يبدل المصلي  
والصلوات يكون الصلوات التي صلواتها تامات **قال** يعني تمامها ولا شيء عليه اذا كان على  
نية الدبر لما يصح الصلوات الماضية والله اعلم **مسألة** وجرت في امر الرامي اذا صلى  
اعتقاد النية فذكرها وقصده فلا بأس عليه وصالته تامة وان ذكرها وهو في الصلاة ولم يجزها  
فلا صلاة له عليه النقص لان العمل بالنيات والله اعلم **مسألة** الرامي وفيه نقص صلاته  
شي لا يجوز له نقصها منه ومثل ذلك اذا صلى ركعة او ركعتين فنقصها الى ركعة او ركعتين  
وضوءه **قال** فيما عني ان نقص الصلاة مرة بعد مرة فعليه ان يقول لا تسقطوا عما كنتم  
وعلى قولهم ان لا تعصى نقص الوضوء فعليه ان ينقص وضوءه على هذا القول والله اعلم **مسألة**  
الشيخ ناصر رحمه الله والمصلي اذا قرأ الاقامة والتوجه والساو وكبر وتكبير الاحرام قبل ركعة او  
مركبة ركعة استقص صلاته **قال** ان لم يكن ركعة فخرج في نقص صلاته مع اختلاف  
والله اعلم **مسألة** ابن عبيد الله والمصلي اذا قبل ركعة او ركعتين فكم حركه في النقص **قال** في ذلك  
اختلاف قولنا تسعة عشر ركعة وقولنا عشرة عشر ركعة او قولنا ثلاثة اذ فرغ والله اعلم **مسألة**  
ابن قريش ان المصلي اذا كانت قدامه سبعة شوبره مثل تحلة او جدار او غير ذلك وكان وجهها حاسية  
بينها وبين الارض ثلاثة اشبار ونقعة في السرة فانه لا تسار عليه في صلاته والله اعلم **مسألة**  
والمرء اذا ظهر شيء من شعر راسها او ظهر كفها او ظهر رجلها وهو في الصلاة لنفسه صلاته **قال**  
ان كانت في موضع ستر او حشيرة يجوز له النظر فيها لذلك فصلها تامة على قول بعض  
المسألة والله اعلم **مسألة** والمصلي اذا قرأ قوله لا اله الا الله وجب او اذ ادعى انها  
حايض او نفسا كانت نقعة او ركعة فيما عني ان القول قولها لا اله الا الله متعبدان بالنفس كما ان القول  
قولها انها طاهر وان العسل لا تفسد عليه ما لا يعلم غيرهما والله اعلم **مسألة** ومنه وسالته عن  
رجل كان معه فوطان وذهب فقام للصلاة وعلقه في اذنيه هل يجوز صلاته **قال** ان كان

قال علقها



في انية هل يجوز صلته **قال** ان كان علقها الزينة فصلاته فاسدة وان كان علقها ما حاطا لها  
 ليليسه في اشتغاله بالصلوة او لكسر او لحظ عليه ما ان يتساهل بصلاته نامة واسد اعلم  
**مسئلة** فلا الشيخ ابو الحسن يترك صلوات كثيرة فان عليه ان يبذل بذكره حال اشتغال  
 عنه ما الدنيا الا بما يجسه قيل فانه لا يقدر على ذلك **قال** ايما هوون عليه هذا او غلب  
 الشارعا زنا الله منها **مسئلة** ان امل وجاز ان يصلي بالغيب اذا كان جبرها حبر احالصا  
 وا الذي ينقض الحزب اذا كان اكثر واصعبين طولا وعرضا مصر او سدة واسد اعلم **مسئلة**  
 الصبي والمصلي اذا تردد قلبه في هذه الدنيا بفعل غير تدبره وقراءة او تحيات او غير  
 ذلك فأنته وعقلته وقد صار في اخر الحزب او جاوره الى جدي غير موله يحفظ شيئا وذلك يرجع  
 في ان ذلك ثمانية كان في اخره او جاوره ام رضي على صلته وتم له ام هي مستقيمة **مسئلة**  
 قول ابو المصلي على لا يعقله وقول نقصد عليه اذا صلى حذا او ركعة فيما يكره وقول  
 لا صار عليه ويوم المصلي ان يقي قلبه علايق الدنيا واشغالها **مسئلة** واذا اخرج وباب شك  
 فعلى وجوه مختلفة واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المرأة اذا طلت على ثوبها زوجها  
 ثوبا الفضل به فاني ان يعطها فزنت عليه واخذت له ثوبه بغير اذنه وصلت به وهي في  
 بيتها لها غير سارقة ولا تقتصبة لذلك لا على سبيل الادلال منها على زوجها **قال** ان صح  
 الا باذلال الادلال وثبت التعدي عليه بدل الصلوة في بعض القول وقيل لا بد عليها والله اعلم  
**مسئلة** قال القاضي ابو عبد الله الشري ان غفل عن صلته ولم يعقلها ولم يات  
 حفظه عليها او يفعل عن شيء منها ان فيها اخلافا قول لا صار عليه في صلته حتى يفعل عن  
 جميعها وقول حتى يفعل عن اكثرها ثم لنفسه وقول حتى يفعل عن ركعة واحدة منها ثمانية  
 ثم لنفسه وقال محمد سليمان من غفل صلته كلها كان اعظم احو وان غفل عنها كلها  
 كانت ناقصة واسد اعلم **مسئلة** اختلف في الكفارة على المشتغل بصلته وهو لا ي  
 لقول اقوم اصلي فيتراني في ذلك حتى يغور الوقت وانما الكفارة على المنفرد واسد اعلم  
**مسئلة** الصبي ما صفة النجس الذي ينقض اذا نجس بلا عذر يحاين خرج  
 على معنى العيش وقد اختلف في نقض الصلوة بالعبث فقول ينقض الصلوة على العود الجميل  
 والنسيان وقول على العود الجميل وقول على العود وحده وقول لا ينقض في العبث الا ان يخرج  
 عملا او ينادي **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد وجاز للمصلي في ان يرد ان يكون  
 يداه في يتي الغيب وفي غير البر ولا يجوز واسد اعلم **مسئلة** الشيخ عيسى بن عبد الله بن عبد الله  
 بنوم او نسيان فصلاته حرام ذكرها او نسيته اليها انه يصليها صلاة الحاضرة لان ذلك وقتها  
 واما اذا نسيته ركعتا العود او ارد عليها بعد ما صلى الركعة فانه يقول اصلي بدل ما فاتني من  
 ركعتي العود واسد اعلم **مسئلة** في رجل يقرأ فيهما حرقا وضادا فيلحقها مكان الضاد  
 ظاهرا هل تتم صلته وفي اريارة يستحق الاجرة **قال** ان الضاد والظاد اخوان فلا يجوز





بها ما طيس عليه قطع شيء ذلك وعليه انما به اجماع الامة فبذلك وجوه على انهم ما يذهبون اليه من ان  
الاعادة **فت** لم حاجة اصحاب الرأي الثاني الذين لم يوجبوا الاعادة **قال** قالوا لما كان المقترن في  
الدين رجل الطاعة التي لم يفرطها عليها وكانت هذا الانسان المفعلة اذا فعله استحق الجزاء  
عليه وان لم يتقرب به طاعة الله عليه اذا قطع قبل النية فهو بمنزلة من اراد فعل خير ولم يفعل قالوا واسد  
من جعل عدله ان يفرط على فعل لم يفرطه او يعذب من عليه ولم يكن اوجهه والله اعلم **مسئلة**  
وسالته عن المصلح اذا انقطع الرجح ثوبه منه على الارض هل ان يقعد في حلة **قال** نعم **قلت** فان  
منته على نية او على شماله او امامه قدر ذراع او ذراعين فوق موضع سجده هل ان يتقدم في حلة  
**قال** فيلبيح جليبه اذا مضى اليه ولا يخطو له **فت** مفاد **قال** خطوة وقيل خطوتين  
**فت** فان لفته خلفه هل ان يرجع **قال** نعم وعي ان يصير وجهه مديا بالقبلة **فت** وكذلك  
لو مضى من السجدة وعوته الارض وكان في الموضع الذي هو فيه لا يمكن فيه صلواته هل له ان يرجع  
الى نحو المقدر الذي ذكر في فصله **قال** نعم **فت** اليس هذا يدل في الصلاة اليس هو الصلاة **قال** هو يدل  
للصلاة وان لم يكن من الصلاة لان الفتاة فلا جاز ان العمل القليل في الصلاة **فت** مثل ذلك انما هو  
شد الارض ونسوية ان يردى طاعة الارض ومسح الخصى ونسوية الارض لذلك قطع القول المودبة  
المشغلة في الصلاة والافتقار موضع الى موضع قريب فبذلك وجوه واسد اعلم **مسئلة** سالته الشيخ  
جلت عن غير الوجه عن المصلح اذا خطب له شيء وسوسات الشيطان لعنه الله مثل ان يذكر شيء او  
تألف حسا او يلقى في امر كان فلاحه او اوانه في بيع وشي يرام ويهي ويحي ويذهب ويقبض  
ويسيطر ولم يصير في نضر محاذ كان ذلك وظلته الشيطان عليه ويجوز ان يرد في حقه في سائر الاجزاء  
الاربية وكان يدافع ذلك الحال بحل القدر في الاستطاعة ولم يشغل بذلك عن صلواته ولا عن  
استماع قراءة الامام اذا كان يصل خلفه ولا عن الركعات حتى انه يخطب بانه اهل الاخرة والحساب  
والعقاب والثواب عند الله الغير على ما يراه في الكتب مشهور اني الا واولا وسطوا واحال صلواته وهل  
هل يجوز ان يخطب هو خاضر لبعض دون بعض وهل بينه وبين الدنيا او الدين فرق في الذكر في ذلك الحال  
هل يجوز ان صاحب هذا الحال ام هالك لا يحال ان يخطب هذا بانه او عرض على قلبه عفى ذكر  
**فت** فعلمه وصفت فلا تعلم انه بين في في صلواته انها تنفسد على هذا في قول المسلمين ما يدل  
على انها ما لا فرق بين ان يصوم وحده او خلف امام والذي يعلل على خطي في الخطا انه لا يسلم منها  
العراق فان نظرها بالكلية على الدوام غير داخل تحت مقدور العينة لانها تعرض على غير الاختيار  
حتى على الاختيار وليس على العبد المكلف بانواع الطاعة غير يدور الاستطاعة في ذاتها بحسب  
الوجه له وقيل انه لم يها على الرعي في مقام الاخلاص بل هو في الخلاص جبا وشوق اليه والصلوة  
منها ليس هي عباد الدين فيجب ان يفرغ لها قلبه وكل شاعل لم يتبعها حتى في ايها بقلب فارغ انما  
منها والاداء ان يورط نفسه وسنة العقله لتدري في اي مقام هي فتعرف وتبني وطية تنجي

وتسعه اعظم وهو غاية البهره وواقعة بين يديه عسى ان يغفل اليه عليه تعالى تشجع الجلاله  
وتذل لغيره فيقهره الذكره اذ لو اوج شكره حتى يعلم يقيناً انه لا ملجأ منه الا اليه ولا نجاة الا عنده  
واليم غداً به فضل الله عز وجل ثوابه الا بالاداء ما كلنفا يا ايها الموقر ضعه عليه في رقة وانه ليس لها او الصلوة  
الا ما يغفله منها والى الموفق خير من يترك عليه وحاجته فيه والمجود مجود ان يجمع له همه فيها حتى لا يكون  
له التفتت الا اليه ولا اقبال الا عليه ولا ارادة له بها الا هو لا غيره جلد ذكره ومتى عرض على باله في  
اتباعها شئاً اخر لا يقدر على دفعه حاله فلم يشغله عن حفظها لم يضره وما زاد عليه شئ قد تغناه شئ  
والذي نراه مرقولاً المسيح حديث النفس انه لا بأس به ما لم يرد له جواباً ومنهم من لا يفسد هاشبي  
التفكير اذ لا حق في امر الدنيا وان جمع في الا الحساد اعتدلا فالقها في نفسه حتى عرفها ما لم يشغلها عنها  
وبعض يقول بفسادها على هذا في موضع التعلل بالجلد فهو وان كان على خطابه في باله وورجوابه  
بأنه وان يحمده الاختلاف في فسادها على حال فيما اعتدلا لزم التوحيد وتولى الاشياء عن اسدي الخال  
فاني اميل في عني موضع العبد في غاها ما لم ينفى العبد لانه موضع ضرورة وليس هو انوار  
الحديث المقتضى لمسلا في الاجتماع الاورثا الم عليه في الحديث حتى لا يقدر على ضرورة وان بالغ فيه  
حد الطاقة ونفسه محدثي في اسدانه اكرم ان يواظبها لا يقدر عليه والمجال لا يكون والواجب في  
المجاهدة بالذراع العبادة لله بصدق تدينه بالقيام له بجميع ما هو في قدرته لا غيره ومشر وجهه فانظر  
هذا لتورد كل شئ منها في رقة وتكون بهذا في سوالها جواباً عاجلاً وقدمي والجواب لتقول كل هذا  
بعض كل واحد لم هو خاص لبعض دون بعض لا يدرك على ما في نفسي وطريق الظن في العالم لا على  
القطع فيه مني بشئ مني ولا غيره فاسد هو المطلاع على نفس كل عبد وحاله وانفاد على كل شئ  
وعسى ان يكون فضله عظمى قد امتن على احد منهم بحبر رقة لا يواظب مثل هذا لفتنه عن غيره وكان  
لا تدريه واما كونها فيهم في حضور القلب فيها واهم فيه والفتنوت فيه فغير مدفوع بحسب  
لمنع ظهوره الاورثا بخلاف حال الواحد منهم لوجود نشاطه وضعفه ورجاه وجوه في غيبته  
حضوره لكثرة خواطره وقلتها وضعفها وقوتها واستغراقه في لذات ما جاته وكيف لا اذ قلبه بين  
اصابع الرحمن فليكن كيف شاء والذي اميل في قطع حديث النفس ودفع الشيطان على حال حتى لا يكون  
له شئ غير هادٍ ودينه ولا اخوة لا يمكن ان يكون له عابد في حال الامتداد بذكره والحد والاكرام اللهم  
الا ان يتفقد في الذنور نفسي فان نفى كونه على حال في حق الغير والغيب فاني لا اقطع به والله  
لا يعمى شئ ورما يجزبه اليه حتى يغيب شهوده عن مداحة شهوده كثر العالمة في الظاهر عن  
فان الخفاط وانواع الوسواس ما يجمع على القلب ضرورة في دينها واليه وان كان لا يحرمها  
سما في هذا الموضع لمشره فان الشيطان يستغفله لا بد وان يشر فيها امكنه وصحبه وربما  
الم عليه بما اعمه ودينه او كنيته ووراءه الدنيا فان لم يقدر لها في النادرة انا ما هو الاط  
ولا يزال يوسوس في صدره ليصد عن ذكره حتى يفضي صلاته وبعد هاشبي يا اي بشي  
يدبر عليه ولا بأس به كيف ما يكون وامر الدنيا والدين ان لا يلزم منها حتى لا يدريها ولا يتوكله

فيها ان تكون له متاعه ولا يفتقر الى الزيادة والنقص بشي يوجب النقص فان ضرر من ارجع الوجود عما الى غير ما  
 هو في وجوده والاراد ان يحميه مما اقتل عليه بغير فائدة بها حاجتها وان عطل في ابتاعه سوله وبلغ فيهم  
 ما مولد وعيشه في حين ان يفتقر بعض العارفين والاراد ان يحميه من المصروف فيها مع الله حتى يفسد على الدنيا فلا  
 يكرها هناك وقد يجدت في الاخرى فيفتقر الى البركة هذا ولا ذكر كله مما يمكن ويجوز ان يكون في الكون وان حكم  
 على الاكابر انهم احبوا ان يصلوا الله تعالى ولا يجنحوا انفسهم فيها بشي واما الدنيا فله بقدرها والاسماع  
 بصحة ما في هذا بروي المعنى في الحديث بروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما قال صلى الله عليه وسلم  
 نفسه فيها بشي واما الدنيا فله ما تقدم وزينه فانه في وروده يدرك على امكن وجوده ونفعه شيل  
 الى اجزاء ولانه مما يحتمل كونه بالاضافة الى الخاشعين الذين ليس لهم الارادة في الدنيا بل قد تركوها ايلا حتى لم  
 ينفعهم فيها ولا التفتات اليها الا ان يكون في نظر من حطه من الجنة العبرة بعد الحيرة فربما ولي الذي يقدر  
 من الاثر على ان يحصى في جميع ما هو في الاولين حتى يخرج بالصدق على حال الكمال فيه ونساء ورجال بل لو كان  
 كماله لم يكن الحديث معناه ان يكون وجوده فيه شرط كون الا يكون في الكون وعلى هذا فيكون كانه  
 في كل من مشق وزل على ما لا يقدر عليه وليس كذلك فغيا يشرح ما يورده خلافا للتسليم لذلك ان قد  
 حكى عنه فيه من القتل والابتكار العقل غير السبع انه قال ما دخلت صلاة فاهي الا ما قول وما  
 يقال في وما سئل عامر بن عبد الله عن حديثه في الصلاة قال نعم فروي في يد ربه تعالى  
 ومضرت في الى احل للذين قبله فانه لم يجد شيئا مما يجدوا من الدنيا فقال لان تختلف الاستة في اجب  
 في الاخر كما يتجدد وفي الاخر هل تجد نفسك بشي واما الدنيا فقال لما في الدنيا ولا غيرها  
 قال سبع اخبرانه لا يهتمة الا بالادراك ولم يكن فيها به عتير شر جاله ما يدرك على غيره ولا يحيط بالذات واما  
 في الدنيا فاهتم ذكره واستوى عليه فكره وعاد صرح بابنه يجدت فيها نفسه واما الاجل والباع في  
 العبارة عن كراهية الامراة العلة على وجه المثل بختم فيورث عليه بالاضافة اليه والثلاث في  
 عليها ما هو على رتبة منها ان قوله يدل على انه في متغافه فيها يفتقر الى كل ما سواها حتى العوض  
 في نفسه شوق في الاخرى فضلا عن الاول في كانه في رارة الام لا في قلبه مستقر فيها مع  
 الله حاله كونه فيها عتير ذكره وشوق فيها والا فان لقي فيها ما عتير كان في على طاهر المعية ما تنقاض بعمومه  
 في الدنيا فاهتم شوق في الصلاة وهو له بدليلها وسعي الاخرة في ما جلا الوسايل الى الله في الدنيا  
 في الدنيا ولا شك وعيشه ان يكون هو الاول والله على بصيرة لسان كل انسان وعلى كل حال لكل امرئ  
 في ما لا يخبر فيها به عن نفسه عتير في هذا وامثاله وادري بعدد في مقامه فانه مما يحتمل ان يكون في  
 اجيال ان يكون من اهل المعرفة في الله وادري قدرته وكبريائه وعزته والتمني في ذكر كونه هو الغالب  
 على ما لا اجيز في نفسه ان الله عليه تلك الدنيا له فيه على العيب مع جوار الامكانه واحدا اصدفه  
 في الاخر كونه في حقه لانه ما يمكن فيكون في ارضه كذلك في حق العيان فاما ان يكون على اللوام  
 كذلك كونه بلا من في كل وقت وحين يكون فيها تغلب في قول ربه عبادي يدليوا في الحديث بروي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه في صلاة فاهي في الاخرى حتى لا يدركها ركة ووقف تصلي بها فقام

عن كفتين ولم يفعلهما واذا كان هو ما يجري عليه مع كماله فكون منه في نوادر احواله فكيف يعبر  
القطر احد ان الحق في صورته وانما بطنه لا شرف نور كماله انه في غاية البعد يكون مثله عبد  
فان جميع طاعده فلا بد ان يكون في كلامه وراه فضلا ان يساويه فاق يتفق فيه بعداه واجل هذا  
المعنى ذهب خطي في القواطر والوسوس لا يسلم منها احد وانما احد الناس الا ان يكون في اذنه وقت  
لما شمع ذليل خاضع لنفسه ولعل ان يكون في نفسه عاريا عاريا المحسن في قوة ولا يذم ولا يحمي في عبادته  
ما يلقى في حياته ونفسه وشيطانه عناء في خطر في عبادته وارصادا واسدالموق في العبادة  
ومها الرادة وانظر في هذا كله ولكن في فكر فيما يحكي عنهم واقوالهم التي اخبروا بها عن احوالهم وشه  
ما ابدوا من كماله في ابي فمحي في تضعف بالي فاني في صلا في حفظها ارجع نفسي في حفظها وابالغ في دفع  
الوسوس من القواطر عنها جدي فلا ادري الا في قرا خذ في الشيطان فثقل في شيء اخر لا سيما ما قد  
اخرجني وراي انسا في ما انا فيه فارجع اليه ولا ازال كذلك اذ اضع عنها حتى افرغ منها ويا ابي عذره في عبادته  
فكم يدي وياهم الفرق ليت شعري بالحق هل هذا الشيء حجت الدنيا وهل جديته اليه في زرع  
جيا في يدي لا في حق وافي فاني في جدي في علي محاذ في يدي وانه اساله وجبره ان ين علي  
بعيره انه كسر ومان واسع الاحسان يقبل اليك التوبة ويعفو عن كثير وهو على كل شيء قدير  
ولكن غير آمن ولا يسر لعلي بعدله وسعة فضله حتى لا اشك فيه بانه ذو الطول شديد العقاب  
يرضى القليل ويعطي الجليل فهو ارف مني واخبرني في نفسي ان رجعي فيقبل مني ويغفر لي يغفر  
في تجاوز عني وعلى كل شيء قدير ما حتى اجعلها به على مقتضى الشريعة مستحقة تحت قضية يد عقاب يكون  
مما لا يرضى الابن ولا يظلم الا هو فيمنه وكرمه واسد علم **مسئلة** ومنه هل رجعي في حال في سواله  
على تأخره ومقاله وقد بلغنا في حرم عقوباته لجان الترحيص في ليس الى برنا المخطوط بالقطر  
والكنا نفا استجنا بمثابة الاستحسان لعموم البلوى به في سائر البلدان لاننا احبابا المعارة  
ان يكون فيه الشدائد وبالغوا في الغلظة والوعيد وقالوا لا يحل اكثر من عرض اصبعين بالهرش  
في البلدان فضلا عن عليا الخصة وارجوا عنا هذه العضة وهانظر صلا في من يريه الحرير اذا  
اقصر على القدر الجابر فاننا احبابا المعارة انفقوا على ذلك ببؤنا ما عندكم في ذلكوا اسلكوا بنا  
اوسع المسالك هذا في كتابه فقال لم في جوابه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
يقول ليس الجبر الا في موضع اصبعين عرضهما عندك فشرهما هذا القول في عرضه لا في  
طوله ولا في عرضه انه يختلف في هله وناويله فدل به على ان من ما قايل به لهم منه والله يرحم اذ لا  
يبدوان يكون المستثنى في الخارج عن المستثنى منه وما اخرج من الجملة فادرجاه رخصة على الله  
لا تدفع ولم يحرك ان يكون زاده ومنه على جبره والابنح ان لا يصح الا ان يكون في حكم ما قد حقه فقد  
واما من نعمه ما قد ذكره في دفعه على المعنى في احكامه ما قد ذكره عليه في اننا الا انه على السداد ولا يحل  
الاطفال ولا على من عقله وكثر على العقلاء من بلغ الحال الا في ضرورة موجبة لجملة وجاهة يكون  
النية في الجبر على مجاز ولا افرغ على ما به الجبر في اصله الا في قول ابن عكبر رحمه الله روي

والعقوبة اي باسم العقوبة والعين  
التي وقيل بالعين الممثلة  
درع في الارض في سائر اقطار  
نورته واسد علم

في الامور

في التي انه وجه الكبر لانه والحرم في الاصل الا ان ما قبله قولا هل الفضل هو المأخوذ به والمعلوم عليه  
 وعلى قيامه فان صلى به احدى في موضع ما قد اجبه له فلا القول في صلته الاجازها وان سجد فلا فرق  
 للجواز موجبه كونه لتعاقبا وليس هذا بالحق بل فان التفرقة تصعب على من قال انه مطلق  
 الاجازة والتقييد له بما لم يفسد البدن ايدى على في الخير وصريح الاثر ليس له شاهد في سنة ولا اجماع  
 ولا اري وجبه في ذلك عليه بما فيه لفظا ومعنى بل في هذه ابدل على غير ما به ولعلم ما لم يره من هذا يدل  
 على قبه وتظاهر الادلة على ابعاده لاها عليه لانه لم يره الا في عابدة البعد عن محو اذه وعلى هذا  
 وظهور عناده فاسد اعلم بخطابه وسلاسه ونحن لا نذكر به ولا يوجب اخذها عنه قولا مخصوصا  
 ادعاء وموجبه وليس فيها الا هو الظاهر من مضمونه في جميع النظر وقولا هل البصر او يصح له ما قد  
 تشقوه شرط لمحور فاعلموه وفي اجازة الصلاة به واهل العلم لم يتخذ متصا به على اصابعه وجازة  
 الاشياء عليه فام بفضل عنها مقلدا لا يوسع فيه الملتزم لظن اليه ما دفع هذا الوهم فرفع عنه الاشكال  
 الا ان مع التهم والافواه كركى وعلى العكس وهذا ان تعلم بظلمه في موضع ما ليس له في جهله او علم  
 لعدم اليقين فان شئ في صلى به احدى لا يزيل منه ان يعيدها بعد ذكره وعلى قولنا في غير لان يزيل منها  
 لازم في وقتها فان لم يذكر حتى فاته فلا بد له عليه فيها ويجوز على قولنا ان لا يجزئه على حال لانه  
 صلته على اجاز له في حاله فانه تامة لعذوه والقول في الخلو في العقل او الكسار او الشبهما  
 في المعنى على هذا يكون الا انه لا اجماع لقوله اجازة مطلقا والاولى على ما قلناه او عمل به  
 او دل عليه وان كنا لا نجيب هذا على خطئه بما يجوز ان يصلى به مصر اكان او سلاسه اما ان يكون  
 في حكم المأخوذ منه فانه في موضع راي لا دين وليس لاحد ان يحيط في دينه وخالفه راي في جنبه لعدم  
 ما يدلى في الاصول على القطع فيه بشئ فينبغي ان يجوز له عذره في العمل والقول له وجاز عليه  
 الراي له جواز بدنه قطعاً وفي هذا ما دل على الحكم بالوعيد على ما قال او عمل بالارخصة او التسلل  
 في غير ذي قوة بل على جواز الراي في الحال لا يخرج له والباطل على حال او يصح يجوز ان يصح  
 تعاقب اجماع او راي لا يضر ذلك والى جواز وسبيل لانه والحرم في دين الاسلام وعلى فعله  
 الرضوخ عنه بالتوبة الى الله منه والا فانها لا كروا ذكروا العيا رب الله واسم اعلم **مسئله**  
 ابن عبيد والمصلي اذا نام وهو قائم وارفعنا قدومه حتى كاد يطمع بتقصص صلاته ووضو  
 ام لا قال ان صلاته لا تنقض وكذلك وضو اذا كان قائما وهو قائم **قلت** وان فعل النسيئة  
 واخلفه التعم ولم يدر اين وصل يجوز له ان يبتدئ النسيات واولها امر بعيد صلاته **قال** جاز له  
 النسيات بها وكذلك في هذه الحد جاز له ان يبتدئها اذا لم يعلم اين وصل ومختلف في التام في  
 الصلاة قال مقال يبي على صلاته اذا انبىه ونوم اذا عرف ما صلى وصلاته وقالوا قال  
 بساق صلاته وقهر اجنب لو اسد اعلم **مسئله** ومنه والمصلي اذا انبى عليه وقراءة الحمد  
 او كلها او سمى انبا في حال النسيات وسلم وقرا شيئا والى عليه ثم ذكرها فيما بقى عليه  
 يجزئه في حكمه **لا قال** ان كان بقى عليه منها الاقل فلا تقضى عليه وان كان الذي بقى عليه منها



اكثر اركانها فان كان حين سلم لم يحكم بكلامه وعينه او الصلاة لم يدبر القبلة طرفة عين اكثر القول يقول ما بقي عليه  
 عليه منها وان كان تكلم بكلامه وعينه او الصلاة او ادبر القبلة كان عليه يستأنف الصلاة وان لم يبق قول  
 من لم يبق ما بقي ما بقي عليه وعينه او الصلاة او ادبر القبلة كان عليه **مسئلة** وهذه هي الجواز ان يصلي يسكن  
 فيها وهو يكون سجدة امر **باب** ان كان الله الذي في السكين ياسبأ وصلى بها مغنوة في اية صلاة  
 وان كان طاهرا فلا يجوز بها الصلاة وكذلك الحق الطاهرة على هذه الصفة وان علم **مسئلة** وهذه  
 والمسلم اذا سلم ولا على سبأه وقال اول اسلام عليكم على اليسار ورحمة الله على اليمين متعذرا لافضل  
 عليه في صلته وذلك مكره على الله وان علم **مسئلة** وهذه وفي الرجل يصلي على ثوب طاهر  
 وحتة ارض غير طاهرة او فرش ثياب طاهرة على حصير غير طاهر وصلى عليه يجوز ذلك **القول** اذا  
 كانت النجاسة التي في الحصير راسبة او كان الحصير نجسا وهو يابس فصل الصلاة المصلي عليه راسبة  
 على اكثر القول وان كانت النجاسة رطبة او كان الحصير رطبا فصل الصلاة المصلي عليه فاسدة وان علم  
**مسئلة** ومنه ارجح ذوات الاء تقطع اذا مر بين المصلي وبين سجدة او اما ذات الارواح  
 غير النطول تقطع وقول لا تقطع وان علم **مسئلة** الشيخ حميد بن عمار في المراء اذا اختلط  
 منها القبل والذبر والارضفت كوع الصلاة انفق القول يجوز ان يصلي جالسة ام **القول** اذا  
 كانت ثوبا اذا صلت جالسة لا يخرجها شئ من الطويات وموضع العزل والاعطال اذا صلت قائما  
 خرج منها فصل جالسة للعدو واجل العمار وان علم **مسئلة** الصبي جالسة مختلف في قول  
 اذ ان الحب والكتفا به **باب** يجيء قول قال جواز ولا يكتفى به صلاة السجدة الذي اذن  
 فيه لعان تدر على ذلك وان علم **مسئلة** ابن عبد الله والمصلي اذا كان في صلاة الله ما هو في  
 الجرد وهو ان يدخل في ان وصل ولو يكن يجوز ان يقفها وتم صلته امر يقول ولو يكن له امر  
 السور فهو يبدل لصلاة **قال** يقف وتم صلته وان علم **مسئلة** وهذه وفي صلاة الهاء  
 واسم الله في تكبيره الاحرام ان السكين لا يسع وكان يجلس الصفة وان علم **مسئلة** وهذه وهو  
 دخل في الصلاة ثم ذكر ان يؤبر غير طاهر وذكر انه جنب او ذكر انه على غير وضوء فمضى على صلته  
 بنى له بعد ذلك انه اغتسل او انه غوضي او انه غسل ثوبه فاجال صلته **قال** ان صلته فاسدة على  
 اكثر القول ويلزمه البدل في الوقت او بعد الوقت وان علم **مسئلة** وهذه وان السبي المصلي  
 الاستعاذه حتى قال بسم الله الرحمن الرحيم ابرجع يستغفر ثم يقول يا اركان الله انا في اركان  
 باقيا بعد شئ من صلته **قال** ان رجعا فاستعاذ فوضعه قريب وجازير لم يذكر وان قال لها بعد  
 قوله الحمد في الركعة الثانية في ابره ذلك وان علم **مسئلة** وهذه والصلاة في حمار الصور جازا  
 كان للرواب في حمار بوط لم **باب** اذا كان حمار الصور جند طين في ابره وكان عريشا وكان  
 الرفع ثلاثة اذرع في ابره وان كان اقل فلا وان علم **مسئلة** الرامي قتلته وهل يجوز الصلاة  
 على جانب الطريق لا فقال رحمه الله طريقها اختلاف وكان يجزى ان يفرج عن الطريق يد راع  
 وان علم **مسئلة** ابن عبد الله في الصيغة المخوفة التي يصوغها الكفار جميع ملل الشرك



كانت أروغى في الطهارة والصلوة والنجاسة **قال** إذا كانت محقة ففي الصلاة بها اختلاف  
لأنك أنت غير محقة في غير الصلاة لها وإن غسلت فذلك الحسن وإن لم تغسل فلا بأس على قول وكذلك  
النجاسات والله أعلم **مسألة** ومنه في العباد إذا كان لا يعرف العربية ولا يعرف لغة القرآن  
وكان بلغا وحضر وقت صلاة فربطه ما يفعل **قال** يسمع الله في قيامه وهو موضوع القراءة وفي  
ركوعه وسجوده وفي موضع النيات ثلاثا ثلاثا والله أعلم **مسألة** ومنه وفيما يصلي ثم مشى  
شيئا أو وضع وضوءه عورته أو مست عورته الأضواء انكشف بالارض ينقض ذلك صلاته إلا  
إذا كانت عورته شيئا أو موضع وضوءه أكثر القول أنه ينقض صلاته ووضوءه وأما إذا  
مست عورته الأرض فإن صلاته تنقض على قوله وأما إذا انكشفت بالأرض فذلك مستلزم والله  
أعلم **مسألة** ومنه والمصل إذا كان في راسه وفي شئ من جسده ألم وقص عليه يده وشدة  
الألم وهو في الصلاة وجاءه الحيون عنه لم يلزمه نقص **قال** إذا كان الألم يشغله عن صلاته  
إذا لم يقص عليه فإبر وان لم يشغله عن صلاته فلا يقصه وإن قصه فعليه النقص والله أعلم **مسألة**  
ومنه وفي المرأة إذا قامت إلى الصلاة وعروش جلها ظاهرا إذا كان اللوح قصيرا  
انقص صلاتها كان عار **قال** في ذلك اختلاف وأكثر القول أن صلاتها تامة ولو كانت  
في غير عار على أكثر القول والله أعلم **مسألة** ومنه والمصل إذا اجس عند عينيه أو أذنيه بخرقة و  
خلفه بيدها بما يجزله من ريشها أو غيره أو حركه أو سقط إذا لم يجد ما يجزله لم يفتلها ولا يبرئ من جسده  
لأنه لا يشغله عرض صلاته وفي النظر إلى الله إصلاح الصلاة **قال** أما إذا لم تكن في حركة إذا خاف أن  
يفعل عليه عينيه أو أذنيه فما برأه ذلك وكذلك إذا لم تكن في حركة إذا خاف أن يشغله  
فأبر وأما قول ذلك فعول أن قتل ذلك فعليه النقص وفيه قول النقص عليه والله أعلم **مسألة** ومنه والله  
عالم المصل إذا كان عليه الركوع فسقى وسجلا يرجع الحد الركوع ويكره يرجع فإبر ويجزى الركوع بتكريره  
كل ذلك جائز **قال** له وإذا وجد في فيه لفظه وعمرها بلسانه ينقض صلاته **قال** لا  
يقل له وإذا بلسنا شفتاه وبها بلسانه ساهيا أو متعذرا أو جاهلا **قال** لا ينقض عليه إذا كان إذا بلسنا  
شفتاه من صلاته وإن كان على غفلة منه فلا ينقض عليه والله أعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن  
ملازم رحمه الله إذا كان حاله يصلي على حصير فما قضى صلاته رأى على الحصير دما أو عينا أو نجاسة  
عن يمينه مما زينة لسجود وكانت النجاسة في الأصل خاصة أو في الأسفل أو الغيوط انقض صلاته  
أم **قال** إن كانت النجاسة ما يكره وهو ويجزى بعد فاعلم الصلاة فصلاته بتكريرها وإن كان  
الذي لا يجزى حدودها بعد وأبعد الصلاة إلى راسها فإن كانت النجاسة لاحقة الأسفل والغيوط  
الذي هو يصلي عليها فنقض بفساد صلاته وإن كان لا يلحقها شيء من أسل حقه أو غيوط غيبتها  
وهي ما يجتمع فصلاته تامة وإن التمس الغيوط التي يصلي عليها ولو طالت الغيوط فصلاته مستقيمة  
على هذه الصفة وإن كان الأسفل الذي لحقه منقطعا في فقهه ويصلي هو في فقهه تامة في فصلاته  
تامة والله أعلم **مسألة** الشيخ حسين بن سعيد رحمه الله وفيمن نسي صلاة الظهر ثم ذكرها بعد

ان يصلي العصر اصيلي الظهر ولا يصلي العصر ثانية اصيلي الظهر ولا يصلي العصر اصيلي الظهر ولا يصلي العصر اصيلي الظهر  
 هذا خلاف ولا نقول انه اذا ذكر الظهر في وقت العصر وقد صلى العصر وان يصلي الظهر ويبدل العصر اذ كان  
 في وقت العصر سعة ويبدلها اصيلي الظهر واسد علم **مسئلة** وعن رجل يصلي يومه في وقت العصر  
 ام لا قال له يحجز بعض الفقهاء ان يصلي بالنوب المصوب ولا المسروق اذا الطاعة لا تؤذي ما تحصى  
 والجواب وبعض اجاز ذلك ضمنه النوب واسد اعلم **مسئلة** الصبحي وفيه يصلي الظهر حتى انتم صلواته  
 فشك في العيصه انها منتفعة او يفيق ذلك بعد طاعت وقت الصلاة او في اخر وقتها واراد ان يصليها  
 ثانيا عليا يبدل السنة والطاعة اذا لم يشك فيها ام لا قال يدرى بدل الرخصة اذا يتيقن على نقصها  
 وليست به بدل السنة معها واسد سنن اللواتم ركعتي الظهر والمغرب والنون فليبدل ولا يلزم اليقين  
 الشك بعد خروج الوقت وفي الوقت يحجز ان يبدل وبعض لا يرى عليه بدلا الا في الضرورة ومكانه وقولا  
 بدل عليه اذا سلم لان السلام خروج واذا شك في الوقت انه صلى او لم يصل فعليه العبادة وان كان  
 بعد الوقت فلا صلوات عليه واسد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وروى في قوة الظهر والعصر  
 ان الانسان لم يجز ان يتركها ام لا قال يفيق في هذا الموضوع ولا نقول ان طاعة صلواته  
 ايجابا اذا كان تركه منه على الجمل او السيلان بل استحبنا واسد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى  
 وانكافوا اذ صلى يحكم باسلامه حتى يقرأ بالجملة قال قيل اذ صلى جماعة او منفرد احكم باسلامه وقول  
 حتى يقرأ بالجملة واسد اعلم **مسئلة** ومنه والذي يكتفي في الصلاة ينوي عن ذلك وان لم ينويه يجب  
 عليه حينئذ لا قال ينوي عن ذلك وخالف المسلمين فيما قبله كان في بلدان غير الخطنة واما بلدان الخطنة  
 فارخص وسيع لهم فيها التفاضي لان في الارضية ترخيصا **مسئلة** وكذلك ان رجل واحد اهل الخلاء  
 يصلي على الصوف ينوي ام لا قال انا الصوف فقال بعض علماء ايم ان الصلاة فاعلمه جازية وقال بعضهم  
 غير جازية وليس عندك سجودهم على الصوف اشد مما يدنو منه ويكرهونه ونحو ذلك المسئلة واسد  
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل يصلي في ثوبه طهر فاصلى وحده ميتا ثم صلواته ام لا **مسئلة**  
 صلواته تامه حتى يعلم ان الطير مات وهو في الصلاة وقبله منتفعة واسد اعلم **مسئلة** الشيخ  
 محمد بن عبد الله ولا فرق اذا كانت سجدة على الطريق يجوز الصلاة فيها ام لا قال لا يجوز  
 الصلاة فيها **مسئلة** لا يخرج اجازة الصلاة فيها ولا اثار ويصح ذلك لمعان تدبر عليه واسد اعلم  
**مسئلة** ومنه والنوب اذا خسر طهر وهو طويل يجوز الصلاة في طهره الا ان  
 لا يجوز ولو كان طوله الف ذراع واسد اعلم **مسئلة** ابن عبيدان وروى في وقت الصلاة ويبدل حاجته  
 الى الخلاء يشغله عن صلواته فماذا يذهب الى الخلاء ان تقوته وان صلى فهو يدافع الاجشيس ما  
 اولي به قال ان كان يشغله ما ذكرت فليس له ان يصلي وهو مشغول ولان يذهب الى الخلاء وان  
 كان لم يشغله ما ذكرت فله ان يصلي واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يصلي بقبض وليس  
 عليه ازار ولا اسراويل وهو لم يعقله بل القيص ما نقول في صلواته قال يجهتي تمام صلواته  
 قل الموضع اذا لم تنس عورته الارض ولا شيئا مواضع وضوءه فصلاته تامه فيما رى وان



ولو اتهم الصلاة على النسيان قبل أو السورة ونقص عن صلاة فلو لم يركع صلى الله عليه وسلم على ما أتى من  
 الخطأ والنسيان وأسد اعلم **مسئلة** ومنه والمصلي صلاة النهار إذا سمع وتليق فرائه ومخطئه أو  
 الاستغارة ما يترجم **قال** إذا فعل ذلك لم يضره من الشك في ذلك فلو كان أحدهما انفسد صلاة لانه  
 عاين في ذلك وقولانه قد استوى ولا تغسل عليه وإنما يجب للمعاذ إذا كان ذلك لم يضر **قلت**  
 وإن استهوى أن يحق لم يسمعها أدنيه أتم صلاة **قال** فما في صلاة النهار فقد قيل لا يسمع أدنيه  
 فلو أنه فيها وأسمع أدنيه فقد استوى وانفسد صلاته وإذا صلاة الليل فهو لم يسمع أدنيه فإن لم  
 يفعل فقد استوى وأسد اعلم **مسئلة** إذا لم يركع أو صلى وقبضه شي وحرم المذهب أو الدواكر التي  
 فيها الإصنام على النسيان فلا بأس عليه وقال ابن عبد الوكيل الدواكر التي في النسيان قول لا يجوز  
 الصلاة على عهد النسيان وقول لا يجوز على النسيان ولا يجوز على العهد وقال عبد الله بن محمد بن  
 الصلاة على العهد والنسيان حتى يصح إياها صفا إذا نوى المصلي حفظ طه وقال الحارثي إن كان  
 بها شيء الإصنام أو الصلابة فإنه يخرج من حين ذكر ولا تتم صلاته بعد عمله ما وقد حصره رخص  
 في تمام صلاته على النسيان وأسد اعلم **مسئلة** ومنه وإذا كان في نجس المسجد شيء من الصلوات  
 إلا زوردهن صورته وروايات الأرواح هل يقطع الصلاة **قال** يقطع الصلاة جميع ما قالوه كما  
 نكسب والنجس والماء يضره ولا يفسد صورته وروايات الأرواح وأما شبيه ذلك وقال الشيخ هاشم أن  
 الصلاة لا يقطعها شيء وأسد اعلم **مسئلة** ابن عبد الله والصلوات تبارك وروايات الكوش والأطباء  
 جازية عند الخوف أو الضرر أو غير ذلك أو خور فوات الأصوات أو حذرة وإما في غير ذلك  
 فلا وأسد اعلم **مسئلة** والمصلي يذكر له حاجة فيهم ما يقال له أتم صلاة أم لا **قال** إذا أصحى  
 لم يترك الصلاة ولا يركع أو يسمع جانه خشوة في حين ذلك فما لا يخشى وهو ركع أو ساجد أو ظهر  
 على وجه شيء من خوفه أو خشية فإما إذا ظهر له أن يتأسسك أن يذهب عنه ذلك **قال**  
 إذا كان ذلك لصلاص صلاة فلا يصح ذلك **قلت** وإن دخل في الركوع أو السجود هل له أن يقوم يتخشى  
 ويرجع إلى ركوعه وسجوده **قال** إذا كان لمصلح صلاة فلا يصح وأسد اعلم **مسئلة** في خط  
 الفقيه سالم بن حماد رحمه الله والمحرر إذا كان مغفلا عليه بنجس أو رصاص وجعل في العضا أو الكبة  
 فما يترك الصلاة وذكر ولد أن يصلي به ذلك جمل وليس هو ليس الرجال وأما المرأة فذكر لها أن تصلي  
 بذلك الحر ولا يبلغ بها صلاة صلاتها وأسد اعلم **مسئلة** وما من عمن صلاة العتمة وأنتبه ليل  
 ولم يدركها فوات أم لا يصليها أحاض في حق من بعد فواتها ويكنيها عليه لا يطهر من بعد  
 بذلك **قال** كيفه على قول **مسئلة** الشيخ ناصر بن حماد رحمه الله وصلى الظهر فقال العصر  
 ناسيا أم غافا وذكر لعبد الرحمن وأسد اعلم **قال** إن رجع فموضع قرب من مضى وقت صلاة  
**مسئلة** ابن عبد الله والمصلي في النهار في الشمس في فرائض لم يجد مكانا فيه ظل لم يصلي فيه أو  
 وجد مكانا غير أنه يعرف الدهوب إليه وإذا ذهب إليه فاته الصلاة أيجوز له أن يفرش شيئا

قوله ما أصلا على النسيان  
 على بعض الروايات لا يسمع  
 في صلاة النسيان  
 في صلاة النسيان

قوله إذا أصحى لم يترك  
 الصلاة ولا يركع أو يسمع  
 جانه خشوة في حين ذلك  
 فما لا يخشى وهو ركع أو ساجد



والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله في احوال سمعت الاذان وهو لم يفرغ من الوقت ولا الموزن فصلت  
 فقال لما راجل انك صليت باذان الموزن فاذن فانه انما يقبل الوقت فلم تبدل والقبائل لها  
 عارون باوقات المأذنة ما يلزمها **قال** يعنى هذه المأذنة ان تبدل وان لم تبدل فلا ريب  
 الا ان يجمع انها صلت قبل الوقت فحينئذ يلزمها البدل والله اعلم **مسئلة** وكما ان المأذنة  
 بين المصلين والمأذنة الاجنبية **قال** ان يتبعوا عن بعضها بعضا بقدر ولا يستعمل بعضها بعض  
 ولا تتحرك القلوب بشي من الشهوات والله اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عمر بن محمد بن علي بن  
 ليدل صلاة السفر يقول صلى الله عليه وسلم في سفره في ركعة صلاة الظهر والعصر أربع  
 ركعات إلى الكعبة وكذلك المغرب والعشاء الأربعة والوتر والله اعلم **مسئلة** الزامي و  
 سالت عن الخ في جازة حتى يفتقر الصلاة **قال** ان كان على العورة في هذه ان يكون كالذي هم وكما انظر  
 الايام والعورة جازة الى الركبة الى الشرة واما سائر الجسد فيظهر اكثر الصلاة واكثر الظهور والله  
 اعلم **مسئلة** فبين ركعة او كيتين او اكثر في الصلاة تجل او نسيانا ما حال صلته **قال** اذا  
 تركه ناسيا فلا تنقص صلته حتى ينسي اكثر فزادة الحمد فحينئذ تنقص صلته واما ان ترك شي  
 من فزادة الحمد ولو فرغوا وحده على العدمه لذلك فتعقد صلته والله اعلم **مسئلة** الصبي و  
 صلي ولم ينصب فزاد من ناسيا او جاهلا او عامدا تنقص صلته ام لا **قال** لا تنقص  
 صلته وليس السفر مشروط الصلاة الا ان يريه ما يقطع صلته والردوب والله اعلم  
**مسئلة** ومنه والذي يعادة الشك في صلته الاحسن عند كيصي ويترك الشك في صلته  
 في بعد مرة ولو نظر عليه ذلك **قال** الاول اقول دفع المعارضة والثاني احوط للشك في ترك  
 قول اصل مرة ودر عليه ويعني لمن عرف نفسه بالوسوسة ان لا يرجع الى الشك لم يفرغ على امره  
**مسئلة** الشيخ سعيد احمد الكندي على اثر كلامه فتعقد عنه واما ان تركت في حال الصلاة  
 معني ان يصلي في اول الوقت وكما تقدم في اول الوقت كان افضل ويرى عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم انه سئل عن فضل الاعمال فقال الصلاة في اول وقتها ووقفا لا يمدد تعالى اخر الصلاة لا يرك  
 الشمس فقد جاء في التاويل على اصحابنا لا تعلم بهم في ذلك اختلاف ان ذكر كما زواها وكذلك ما جاء من  
 عامة القوم منهم قول لا عملا ولا معنى لتأخير الصلاة عن اول وقتها بالقدم ولا بدلت القدم الا  
 لاحد الانتظار للمجاعة الشايبين الذين لم يتخلوا عن الصلاة الا بعد زواياهم الشرع لهم وهذا  
 بقدر ما يتوضأ الانسان في بيته وباني الى المسجد اذا كان المسجد يفرغ من عمارته اذا كان في اول  
 الوقت والعذر المؤمر والنسيان والاحداث التي ينظر للانسان على اختياره واما ان يستعمل بغيره  
 وشرابه وحرفته وشغله للاعمال الدنيوية فلا ينظر ولا كرامة لهم لمدلانهم عن وقد فرغ من نفسه  
 الفضل وهذا شئ يصير مع هذا المعقول اذا ارتفع حجاب الاهوية والتبذير والفتور والقلب  
 لاسما الانسان اذا كان مشغلا فلا يقول الحقوا بغيره عن اتباع الشيطان الحميم فبما يبشر  
 منيبين سالت عن الصلاة **مسئلة** الصبي وادامع احد الجاهل في صلته هل عليه ان



بها مع ذلك قال لا يلزم السامع بتمامه لاحتمال صلته تعلقا او فرضا او بدلا لظن اوصافه وسعيه  
وان ساله ليخرج من الباطل الى الحق فسلم **مسألة** ابو عبيد في اربعة بلف وصلت مكشوفة  
الراس بالبرم في ذلك قال اختلف أصحابنا في ذلك على ستة اقاويل فقال قوم عليها بربها صلت وقال  
قوم لا بد لعلها وقال قوم عليها بربها صلت في النهار ولا بد لعلها بربها صلت بالليل وقال قوم  
ان كانت في موضع غير مستقر لم يضرها احد من الاجزاء النظر اليها فلا بد لعلها وقال قوم هذا كله  
لا بد لعلها فيه واسألهم **مسألة** وقال ابو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله صلاة المرأة في حايضة  
في بيتها مكشوفة الرأس فان اجمع صحيح فقال انها مستنيرة في بيتها قبله ولو جاز ذلك لجاز المستتر  
في بيته والرجال ان يصيحوا شفا عورة او يثوبوا ينشفوا في الليل فلا يجوز على فساد صلاة هؤلاء  
صحيح قلنا ولا أعلم احد علموا فاقب اوم ففهمنا ان الخلفين اجاز ذلك واسألهم **مسألة** الشيخ  
احمد هذا قول الواحد قوما والاثنين والثلاثة معقبة القبلة للصلاة فقول قوما  
او الفاسق في القبلة حجة اذا عرفوا القبلة بعينها ووافقوا ذلك على اكثر القول لا فهم وغيره والحق  
الذي لا ريب ولا يجوز الخوي للقبلة عند قيامها في القبلة وكذلك لا يجوز الخوي للقبلة عند وجود  
الدلالة عليها مثل الشمس والقمر والجمرة انما يجوز الخوي عند عدم الدلالة على القبلة وقال ابن  
قال لا تقوم الحجة الا بالامانة ولا تقوموا لفاسق قبل ولو قالوا الحق وعرفوا به لغوا الله سبحانه  
ولم يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا واسألهم **مسألة** وفي المصلي اذا استرد مقرا  
واحد من احدى ارجلتيه فله ان يرفع سجدتها بما يقدر عليه من رفع او غيره **مسألة** فيه اختلاف  
واسألهم **مسألة** وما التخرج الحايض وغير الحايض في الصلاة قال اذا كان لها منى فواجب ولو جازين  
وان كان غائبا لم يغتفر في العتق والاختلاف موجود في العتق واسألهم **مسألة** والداخل في  
الصلاة اذا بدله ان يرجع الى الاقامة والتوجيه او الاجراء عليه تسليم **قال لا مسألة**  
الخطوي وجازية الصلاة في الارض الطاهرة كانت مبهوسة او غير مبهوسة اذا تمكنت جهة  
المصلي في الارض في الارض المبهوسة او غيرها وثبت عليها القدر غير متعالية او عتبت من  
المصلي وجازية الصلاة على السواقي التي هي عليها الملة اذا حجت وكرز السواقي يصيبه  
مذاخر اذا ثبت عليه القدم وكذلك على السور لم يتحرك وسجد على دهن وكان سجدة بين  
زورين لا على زرة فلا بأس وقوله سجد على زرة من غير تحريك وسجد على زورين تحريكه  
وجاز السجود على الشجر وعلى الحشيش والجوب والدفق وورق النور والشجر والفضة والليف  
وهشم العشب المجع والماء والارض منسنة الشجر وعلى الصاروخ **قال مسألة** الصادق المخرج الحق النار  
لا يجوز عليه السجود الا بوضوء والمخ مكره السجود عليه **مسألة** والجو الطاهر اذا كان ثابتا تمكن  
عليه الجدة فان كان يخفض او يغوص فيه الجدة فلا يجوز لانه اذا خفض صطرب سجود المصلي و  
اخفض عليه وقيل ان كان ثوبا مخلوطا بطين وصوف فجاز ان يسجد عليه وكذلك اذا حلت سمته  
وضوءه شعر او خوص وسجد جلد كان الخوص الا غلب جاز السجود عليه اذا استوفى الخوص على اكثر

قوله في اختلاف اركان الصلاة لا يعلم

مسألة في الصلاة في الارض الطاهرة قال الشيخ في المصلي اذا كان في الارض الطاهرة وكان في الارض المبهوسة او غيرها وثبت عليها القدر غير متعالية او عتبت من المصلي وجازية الصلاة على السواقي التي هي عليها الملة اذا حجت وكرز السواقي يصيبه مذاخر اذا ثبت عليه القدم وكذلك على السور لم يتحرك وسجد على دهن وكان سجدة بين زورين لا على زرة فلا بأس وقوله سجد على زرة من غير تحريك وسجد على زورين تحريكه وجاز السجود على الشجر وعلى الحشيش والجوب والدفق وورق النور والشجر والفضة والليف وهشم العشب المجع والماء والارض منسنة الشجر وعلى الصاروخ قال مسألة الصادق المخرج الحق النار لا يجوز عليه السجود الا بوضوء والمخ مكره السجود عليه مسألة والجو الطاهر اذا كان ثابتا تمكن عليه الجدة فان كان يخفض او يغوص فيه الجدة فلا يجوز لانه اذا خفض صطرب سجود المصلي واخفض عليه وقيل ان كان ثوبا مخلوطا بطين وصوف فجاز ان يسجد عليه وكذلك اذا حلت سمته وضوءه شعر او خوص وسجد جلد كان الخوص الا غلب جاز السجود عليه اذا استوفى الخوص على اكثر



الجهة وهو وضع السجود والى الله اعلم **مسألة** ناصر حميس والمصلي اذا قرأ في هذا دعاء مظهر بقلبه  
 يدعوا مثل قوله تعالى يا آتاني الدنيا حسنة واشياءها ما اوتيته خيبر يا آتني الدار الآخرة وعملها ما يكره  
 له ذلك او يدعو ان تكون ذنوبه غفر الله له **قال** لا يصح عليه ما ذكرته من حضور القلب بينة الصلاة على ما  
 عرفه وانما المصلحة ولا تعلم في ذلك الكراهية واما المأمورية وفكر ان يكون خيرا للدرس بحيث لا يلهي ولا  
 اعلم **مسألة** والى الله انما اذا قضى صلاته ووجد ثوبا في وقت الصلاة هل عليه اعادة ام لا **قال** في ذلك  
 اختلاف ويجوز ان يعيد على الاحتياط والله اعلم **مسألة** الراملي وفيه ايتي بخروج الريح فوجدها على  
 وجهه ولم يرها ولم يستطع ان يدفعها اليها كيف يفعل هكذا المصلحة عند فعله للصلاة وهذا يجب عليه  
 وماذا يقول ايجابا واستحبابا **قال** يجزيه هذا المستلان يصلي قايما فادانته الريح فوجدها على وجهه  
 القعود الذي يصرف عنه الريح فاذا امره فقام فعلى هذا يكون واجب الى ان يتم صلاته لان الله جل جلاله  
 لا يكلف نفسا الا وسعها وان كان اذا قام في الصلاة اشتغل عن صلاته من قبل ملاعبة هذه الريح واذا  
 فعل كان افرغ له كان القعود او لم يغير عليه ما يمكنه القعود الذي يصرف عنه الريح والله اعلم  
**مسألة** وعنه فحين ركع ولم يرفع راسه الى الركوع حتى يعيد لقايما وانما هو لما فرغ من الركوع فف  
 ساجدا وقال في آخره سمع الله من كل عبد وركب السجود وقد صار سجدة فربما لا يرضى  
 انهم على ذلك صلاته ام لا **قال** ان كان منه علم على هذا على غير العمل بالخافة التسعة فلا يبلغ به الى فساد  
 صلاته على ما سمعته من الاثر **مسألة** ارجو الاحتفاظ بهذه المسئلة عن الشيخ المذكور ان  
 صلاته على هذه الصفة ناقصة واما البدل فلم يبلغ به الى البدل والله اعلم **مسألة** ونقلت  
 له اني يتي عن الاستعاذه بعد تكبير الاجرام كيف تفعل انت بالقلب ام باللسان **قال** اقول  
 بها باللسان ولم اسمع بها الا الذين هم اجمع بها الا الذين على القعود الجمال والاول القعود في كل القعود  
 تنقضي الصلاة بذلك الا ان يكون عذرا وسواس **قلت** له واذ كانت النار ارام لمصلي اليك والحمد  
 تقطع ما كان معها او مشغلة **قال** اما الجمر فلا يقطعها النار القعود ففعل في ذلك ان دون حصة  
 عشر ذراعا فظعت على المصلين صلاته واما السراج فلا بأس به والله اعلم **مسألة** الشيخ عبد  
 احمد الكندي واذ قال المصلي في تكبيرة الاجرام الالف واللام او سمع الله كما لم يذكر انه لم يحكم  
 شيئا معاني النية فاذا اذ الحجة بعد ذلك هل له ان يرجع مجد ذلك ام لا يكبر تكبيرة الاجرام  
**قال** انه لا يصح عليه ان يقيم التكبير كلها ان يحذف نية ثم يكبر وان مضى فلا بأس عليه اذا كان  
 عاقلا في قلبه وانما زلت لسانه وقبل الغلط والسيان والله اعلم **مسألة** جواب الفتية اي  
 عبد الله محمد بن ابراهيم الكندي بعض كتب اليه والاخوان اما ذكرت يا اخي الميات في جميع  
 جميع الصلوات الذي عرفت ان فرائض الله كلها التي تعبد بها عباده ان النية هي التي يخرج النطق بها  
 وليس عليه ذكرها لسانه اذا قصد المصلي الفعل في ما تعبد الله به من الفعل والارادة  
 بذلك في لسانه وطاعته او اذ اذنية ما فرضه الله عليه والقرينة عمله او تعبد به او كلفه او اشبه  
 هذا في شيء نواه وهذا اعتقده اجزا على ما سواه وكفاه وليس عليه ذكر شيء في ذلك ولذلك ان

برك عند زيارته العبادة لشيء من هذا القريض حتى خالفه او منسبه او مبدية او معدية او  
 مقصورة او اواسمه هذا جميع صفات افعاله وازانه او سمي شيئا سمي به اجازة ذلك عند  
 وليس عليه ان ينطق بشيء من ذلك بلسانه وان غير نيته هذه شيئا كلامه او اظهره ارادة بمقاله  
 كان عند افضل الاجماع القول والنية واجتماعهما عند افضل ائمة اهلها ما لم يخف عند  
 اظهار نيته قول الشكوك عليه بما يشغله عما هو افضل وذلك اذا خاف قول الشكوك عليه عند  
 اظهار نيته بلسانه كالالاكتفاء بالنية اجب الى فيما ذكرته لا يخفى ان الشيطان يا اخي يعارضك  
 بالوسوس في النيات ويدخل عليك المشقات ويحيا لك في الكيد في بالوثقات ويحيد  
 عند ذلك في التيقن مما يجبك الاكتفاء بدونه ومكان يد الشيطان لا تخشى فاقصد الى الكمال الطاعة  
 لله وابتداء العمل على وجهه فان ذلك كاف وسواء • واما هو فكيف يقول الانسان عند انصائه  
 لصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء الاخرى فالذي عندك انه ان قال الاصل في مقام هذا  
 صلاة كذا الى الكعبة طاعة لله ورسوله او قال اصلي صلاتي هذه الى الكعبة او الى القبلة  
 او مستقبل القبلة طاعة لله او اواسمه هذا من الالفاظ فكل ذلك عند مجازته وان  
 استقبل القبلة وصلى واراد بذلك الفريضة طاعة لله ورسوله اجازة او سمي **مسئلة**  
 الصبي في جل رايه لا يحسن الصلاة اعني لا يتم ركوعها ولا سجودها وكذلك اذا راي في  
 ثوبه دما ولا يدري هو مسفوح او غير مسفوح وكذلك اذا راي لا يحسن الوضوء او لم يجد  
 الوضوء وقد بقي في قدمه شيء لم يمسح الماء عليه لانه ان ينكر عليه جميع هذا يكون لازما  
 عليه ان يكون فضيلة كان يتيقن منه تقية او لم يتيقن منه تقية **قال** اما رايه يصلي ولا يدري  
 ما هو يصلي فعلا او فرضا ولا يعلم ما هو دينه فلا يلزمه الا انكار عليه وحسن ان فعل ذلك  
 اذا لم يكن يتيقن منه تقية واما اذا علم منه انه يصلي فرضا فعليه الا انكار الا ان في ما عندك فان  
 انتهى عن تصحيحه والاخبر به ويقدر عليه حتى ينفذ فيه ما اوجب الله عليه وجنبا وحيدا  
 هذا واما الذي يتوبه دم فقال وقال على راي ان يعلم واجبه ذلك ان كان ياتيه وقال  
 وقال لا يلزمه ذلك لان المصلي معذور بالام والنقص في بعض القول فالمشا هذا معذور واما  
 والحسن الوضوء فلا يلزمه المشا هذا الا انكار الا ان يعلم ان ذلك الوضوء يصلي به اللازم فعليه  
 ان ينكر فعله ولا يصلي خلفه بذلك الوضوء وان رايه بعد الوضوء وقد بقي في يده شيء لم يمسح  
 الماء فانه يختلف في اعلامه ففي بعض القول ليس عليه اعلامه لانه ساهى والام ومما علم  
 وجه عليه اليد بالام وفي بعض القول ان عليه ذلك لانه موطأ اعتاده وان كان صاحبه معذورا  
 فعلى هذا عليه ان يقيم عليه الحق وهذا من النقاور على التروايق وعندك انه جرح في بعض  
 المذهب فان كان المني اقل وجرم فلا اعلام عليه وان كان بقدر ذلك فعليه الاعلام لان في  
 الكثير من البدل وفي القليل من الاعتذار **مسئلة** الشيخ جاعل حقه في وصي  
 فلا فان اهو فرض ولا يجوز الصلاة الادب او باطله في الوجوب في هذا **قال** فقال كثر القول

انه سنة وقيل انه فرض على الكفاية الا انه على الخصوص في الرجال دون النساء واما الصلاة فغير اذان في  
 الجماعة مختلف في بعضها اذ انها بعض لم يجزها **قلت** له ويجوز ان يكون شيء من هذه الصلاة  
 الخمس في ليل او نهار قبل وقتها ام لا **قال** نعم قد قيل يجوز الصلاة في شهر رمضان لانه لما صار  
 الناس قلة في هذا الموضع لم يبقوا الا في صلاة الجمعة على قولهم ان ذلك **قلت** له ويجوز ان لا  
 يجزها والصلوات فلا اعتد ما قبله الا في صلاة الجمعة على قولهم ان ذلك **قلت** له ويجوز ان لا  
 معرفة له بالوقت ان يغفل الموزع **قال** فلا يجزئه تقليد غيره في صلاة عارفا بالوقت على سبيل  
 عن الاتباع الا ان يكون عيم مبيع ومعرفة فانه لا يقلده وعليه ان يقدره وعلمه في اذنه انه لا يذلل ولا  
 معرفة وقيل بالمنع من التقليد في ذلك **قلت** له والاعتماد على ذلك ما به يغفل البصير في مثل هذا **قال**  
 هكذا قيل ان ليس بقرينة الا ان يسمع ما به يجزى وهو جاز **قلت** له ويجوز ان يكون في الوقت  
 الغيم الحواشي الشمس عن عرفة في السماء اين هي جاز **قال** قد قيل انه لا يجزى على جهالة به وقيل  
 يجوز على الجحش بظهوره اذا اطمأن في نفسه وارتفع وقيل ما كان ظاهره وساطه اعاد في وقته ثانية  
**قلت** له ويجزى له ان يكون على غير طهارة كاملة **قال** قد قيل فيه بالكرهية وقيل بالاجازة ومختلف  
 في صحة الصلاة به جماعة **قلت** له وان كان مجذوماً ولا عاقل او جنة **قال** فهو على ما مضى  
 الاختلاف في فعله وفي الاجتزاء به وعسى في الجنابة ان يكون من البول والغائط اشدي المنع على رأي  
 قال به **قلت** له وان كان طاهر البدن الا ان يؤخره حاسة لا يجزى في كل حال ان هذا الاقرب  
 الاول وان كان غير خارج والاختلاف على حال **قلت** له وما لم يكن في طهارة من على وضوء فالأمر  
 داخل على صلبه في الجماعة او منفرد **قال** هكذا قيل في صلاة الجماعة والامو صلي وحده فلا ادرك  
 وقول المسلمين في صلاته الا انها تامة على هذا القول في غير ذلك بما على حال **قلت** له ويجزى صلاة  
 ان نودن فيجزي في الصلاة عن غيره واذان الرجال **قال** لا يجزى لها فيجزي فيجزي لاجلها فلو  
 ان ترفع صوتها فلا حوازل اذا كانت كويته منها فكانه ليس بشيء في معنى الاحترام ولا يصح شك  
 فيه الا هذا فينظر في ذلك **مسألة** وعنه في الإقامة أهو فريضة او سنة وكذلك التوجيه **قال** قد  
 قيل في الإقامة لها فريضة وقيل لها سنة والقول في التوجيه كذلك **قلت** له وما لو كان صلاة وترها  
 عن تركها او ترك احد **قال** قد قيل تمامها وقيل بفسادها **قلت** له وفي العمود الخطأ والنسيان على العلم  
 والجهل في تركها **قال** نعم وان كان العلم على العلم اشد فكله لا يخرج والاختلاف اكثر ما يكون في التمسك  
 على امر في بعضهما وعلى وجه التمسك بها **قلت** له وتوجيه ابراهيم عليه السلام **قال** قد قيل  
 فيه من المسج في الصلاة وتركه لا يقدح فيها بفساد الا انه والعقبا فلا ينبغي تركه عليه ان  
 يتعمد تركه **قلت** له فان في الإقامة والكل لم يغيرها عليه ان يعيدها اذا لم يكن وذكر الله  
 ولا في الصلاة **قال** نعم قد قيل بهذا وقيل لا تعاد عليه ومختلف في اعادتها ان يحل به ويعدها  
 وعسى في التوجيه ان يخرج على هذا الحال **قلت** له وان شق فتركه والاقامة شيئاً **قال** قد  
 قيل فيه بالاعادة ان ذكره وقيل ان يصلي وان لم يذكره حتى يصلي على **قلت** له والقول في

الفتحية كذلك **قال** نعم الا ان يكون ما بقي من تركه لا يعتد بوجوبها فانما يصير في حكم نسيه كله **قلت**  
 له فانما لا يرجع فيها على الغلبة **قال** لا ينبغي له الا لما به يجوز فاما ان يلزمه في حكم الاعادة لها فلا  
 يعرف **قلت** له وليس على النساء اذان ولا اقامة ام ليس عليهن ولا ان **قال** قد قيل  
 في الاذان انه ليس عليهن ولا اعوذ ما هن لما به يوم من وجب صلاتهن واما الاقامة فيختلف في  
 لزومها عليهن واما جوارها لهن فلا علم وجها بينهما من ذلك **قلت** له فانما لا يرجع بصورت حال  
 يجوز عليهن غير ما اذا انما في الجملة انما لا يرجع في ذلك **قال** قد فعل غير ما به يوم ولا اراه  
 مجزأ على حال وعليه ان يكون هذا قبل فيه بالاتفاق وكانه لا معنى له الا هذا **قلت** له ويجوز الجملة  
 ان يصلوا ما اذا انما لا **قال** ان كان قد صار محذور يعقل جاز لان المجتهد موقوف الاختلاف في جوارها  
 اما ما يبلغ في غير هذا كله فلا يجوز منه الا ان كان حقا واسد اعلم **مسئلة** الصبي **قلت** له  
 الا انما في ذلك محذور يعرف باوقات الصلاة ايلزمه ان ينادى باعلى صوته صوتة سائلا عن  
 دخول وقت الصلاة **الاسين** في ذلك طريق التروم واما يوم بذلك اذا خاف فوف الوقت  
 وقد قلت ايلزمه ذلك لان حكم الوقت غير داخل فيها صحيح معه ولا يرجع له وجه عليه اراد المفترض  
 وهذا وغيره يطلب الماء ومن دخول الوقت اذا الذي يلزمه طلب الماء وانما المحافظة والملاحظة  
 ذلك في دخول الوقت فليزمه طلب الماء اذ لم يجد ماء واسد اعلم **مسئلة** وبالصلاة الشكر  
 في الضر يقول صلى كعتس يدرا ارضي في سفر في صلاة كذا وصلاة الجهر في السفر يقول  
 صلى اربع ركعات فليزمه في حصره في صلاة كذا واسد اعلم **مسئلة** الشيخ جنس  
 سعيه وبقوله لفظ بدل الصلاة الفاسدة او المنقصة التي نام عنها او نسيها **اما** التي نام  
 عنها او نسيها يذكرها حاضرة لا تذكر وقتها وبدل القائنة والفاسدة او المنقصة يقول  
 صلى بدلها ارضي بدله وقضاؤه في رخصة كذا وهو كذا ركعة وان قال صلى اربع ركعات  
 بدلها ارضي في رخصة صلاة الظهر فيكون واسد اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد  
 ملا في المصلي ان فقامه شي في خوف ان يزيده وبين سجوده فرجع رجليه شي والبطا  
 ليورده لنفسه صلواته **الافان** لا يخلو ذلك المصلي ان كان في ذلك على الصلاح ان يرمي  
 اليه بيده او بشي برجعه على ارضيه وبين سجوده على قوله يجزئ العمل في الصلاة لا صلاحها  
 ولعل بعضا لم يجز ذلك ولو كان ذلك فصلا حيا واسد اعلم **مسئلة** الشيخ على فسعود المجهودي  
 المصلي اذ صلى وفي قبلته رجل مقبل عليه بوجهه فيادون ثلاثة اذرع وعثر علم منه به  
 ثم انما ان قضى صلاته علم بالرجل المقبل له بوجهه اما من طريق الحكم فلا اتوكل الا ارضيه بدله  
 صلاته حتى يصح انه من دخل في صلاته اذ كان الرجل هو مقبل بوجهه على ذلك المصلي واما  
 في الاحتياط فيمن ذلك المصلي بدله صلاته اذا اطمان قلب المصلي اذ صلى وفي قبلته ذلك  
 الرجل مقبل عليه بوجهه فيادون ثلاثة اذرع وفيه قول لبعض المسلمين لا بد له عليه في صلاته  
 وان كان المصلي صلى وفي قبلته اذ في مقبل عليه بوجهه فيادون ثلاثة اذرع واسد اعلم

قوله ولا اعوذ ما هن لما به  
 به رفع اصوله من الاذان  
 فاما في خفضها بحيث لا  
 يسعها ولا يحسن ان  
 سمعته بقدر ما سمع  
 اذ ناهى الجهر فلا اراد  
 حجب عليهن واسد اعلم  
 فنظر في ذلك

**مسئلة** الصبي ولم يثبت نجس فلا يصلي به الا ان يغسله او يجمعه ويغسله له ابي  
 به وطبا وجز غيره انه يجزئ سد اعلم **مسئلة** ونزل الاستغناء ناسيا او عامدا في الصلاة عليه  
 باسم **لا قال** في ذلك اختلاف قليل لا تقص عليه في العمد والسيان وقيل عليه التقص في العمد  
 والسيان وقيل عليه التقص في العمد ولا باسم عليه في السيان وكذلك قيل في التوجيه وابنه اعلم  
**مسئلة** ابو سعيد اذا كان الوقت عيم ونحو المودن للمصلاة كان له ان يؤذن وليس الغنى  
 للاذان باشد من المصلاة وقيل قال انه لا يؤذن الا عن يقينه لان اذنه يقع معناه دلالة لغية  
 على الصلاة فان اصاب الصواب فذاك وان لم يصيب الصواب كان قد دخل على غير الصواب وابنه اعلم  
**مسئلة** وكتبت الى الجالس الحكمة في ان الله تعالى خسر حال القادة بالاستغناء به منه **مسئلة**  
 ان كل ما اعتككت افضل فترغات الشيطان فيها اكثر فذا كان له ان اعظم وافضل لما فيه والتمس  
 والذكر والاعتدال كانت اشرا لطاعات على ليس وكانت مجارته للو من غيرها اكثر وسواها والله  
 اعلم **مسئلة** ونسب صلاة او نام عنها تركها بعد ان صلى صلوات في وقت صلاة الصلاة  
 قبل الحاضرة وعليه بدلا صلاة قبلها **قال** انه يصليها قبل الحاضرة ما لم يكن دخل في الحاضرة او  
 يخرج منها وفي بدلا صلاة قبلها اختلاف واعلم **مسئلة** الحر الشديد والصلاة على الصلاة  
 والجص حرام **لا قال** قال بعض فقه الملة باجازتها وقال بعض بقضها والله اعلم **مسئلة**  
 الصبي في الذي يصلي وسط وجهه احد وليس في قلبه بل في جانب الا انه فيما دون ثلاثة اذرع  
 هل يصح المصلي ذلك ام **لا قال** صلاة المصلي جائزة تامة ولا يضره نظر منظر اليه والناس على  
 ما يعيرونه **لا قال** اما الناظر فيمن عورته ويكره له اذا اعتمد عليه ولا اعلم عليه شيئا والله اعلم  
**مسئلة** ابن عبيدان في المصلي اذا كان يصلي فريضة صلاة الظهر فقال فريضة صلاة المغرب  
 نسيان منه او كان يصلي فريضة صلاة العصر فقال صلاة المغرب وذكر بعد تكبير الاحرام  
 او بعد اتمه صلواته **قال** ان كان ذكر تلك الصلاة تعينه رلت لسانه فلا تقص عليه وان كان  
 ناسيا تلك الفريضة عند عقده لها فعليه بدلا عند ناوله ان يرجع اليها متذكرا وابنه اعلم  
**مسئلة** ومنه وقال اذا كان المودن غير ثقة فلا يعيرونه في الصلاة عليه الا ان يبين له  
 ان الوقت قد حضر والله اعلم **مسئلة** الشيخ على ابي القاسم واما ما ذكرت في تفسير قولهم  
 لو تركنا انما لا نعني بالاسوء فلم نقف على تفسيره الا انه يعيرونه على معنى ذلك ان لا يربد  
 الفضل وروعيه ونقصه الاجرة ممنوع لم يؤذن في المسجد اثنان او ثلاثة ولا اكثر ولو جماعة  
 وفي المسجد اثنان او سبعة ذلك لان طاعة وغير ممنوع احدهما والله اعلم **مسئلة** ابن  
 عبيد ان رواه الناسي لقراءة شئ من سور الحمد في صلواته فاذا كان قرا النصف فقال بعض فقه  
 المسئلة لا تقص عليه بذلك وتم صلواته وقال بعض عليه التقص كذلك والله اعلم **مسئلة** ومن  
 ترك تكبيرة الاحرام وتكبير الصلاة عامدا او ناسيا غير تكبيرة الاحرام يلزمه **قال** في ذلك  
 اختلاف قيل عليه التعادة في العمد والسيان وقيل ليس عليه تقص في العمد والسيان وقيل

عليه النقص في الجهد ولا يقض عليه في النسيان والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان في المصلي  
 اذا انتهى كان عليه القيام وهو قد فعله وقرا النجيات الى ان وصل التشهد وذكر بين المني والاشهاد  
 كيف يفعل **قال** انه لا يقضي فيه ذكره ونقول في صلاته اختلاف **قال** وقالنا من قال وقال سقطت  
 والله اعلم **مسألة** الشيخ خلف عن احمد بن قيس في وسائر التكبير اذا زاد المكيروا وامتلأ به  
 في تكبيرة الاجرام تنقض الصلاة ام بين تكبيرة الاجرام وسائر التكبير **وقال** لا اعلم في التكبير  
 في الصلاة من غير تكبيرة الاجرام وكلام العرب كله واحد في معنى الاعراب وقد اترأى الله الكتاب  
 على نعمهم والمفرق بين ذلك يحتاج الى الدليل والله اعلم **مسألة** الصحيح وفيه صلى المغرب و  
 سبها ذكر ان الرخصة قبلت عليه ووقت المغرب حاضر او قد فات يلزمه بدل الرخصة والسنة  
 ام لا **قال** عليه بدل السنة في الوقت واجب ان في وجوب بدل السنة بعد فوات الوقت  
 اختلاف والله اعلم **مسألة** في كتاب الضياع اذا اصاب المسافر الغيث فانه يصلي قايما  
 ويروي سجودا ويكون سجودا اخفض ركوعه وصلاته كلها قايما فرائده وتشهداته وسجياته  
 ولا يسجد على جنبته ولا على حجره ويصلي قايما واظن هذا اذا ابتلت الارض بالماء وصارت طينا  
 والله اعلم **مسألة** الصحيح وفيه كل شيا من المسكرات فتحضر الصلاة وهو سكران لا يعقل قايما  
 يلزمه الكفارات **والبدل** ان لم يصل حتى فات وقت الصلاة لم يدها **وقال** وقال  
 عليه البدل والكفارة وكذلك ان كان صلوات فعلية فبين عليه في الواحدة والاختلاف وان  
 صلى في حالة السكر لم يعقل فعلية ما على لم يصل في الوقت وان علقها فلا بد فعلية ولا كفارة  
 وعليه التوبة واكله الجرام **وقال** وما الشيخ سليمان بن محمد هذا اذا شرب الشارب  
 السكر في وقت حضور صلاة مفترضة وذهب بعقله السكر الى ان فات وقت تلك الصلاة  
 فحاز ان يلزمه البدل والكفارة لتلك الصلاة وان كان شربه في غير حضور وقت صلاة مفترضة  
 فقد قبل عليه البدل والكفارة عليه والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان وفيه تكبيرة عبد  
 الله الكلام ووجب وقت الصلاة والعبد لا يقدر بفراد القرآن يجوز له ان يقرأ به هذا ان يكون  
 له على كل صلاة خمس تكبيرات الى ان يعصم لسانه بالقرآن **قال** ليس له في قايمة وهو موضع  
 القراءة وفي ركوعه وسجوده وفي موضع النجيات ثلاثا ثلاثا والله اعلم **مسألة** الشيخ حبيب  
 بن محمد بن عبد الله ولا يجوز الصلاة بجماعة الذهب للرجال والذي يحفظه من انار المسلمين ان ليس  
 الخاتم للرجال هو في الاصبع الخضر واليد اليسرى وهو المجمع واذا كان الذهب قلعه فزنت درهم  
 طاجم ليس محلا لنقص الصلاة واما في سائر الاصابع واليد اليسرى واليد اليمنى فلا يحرم ذلك  
 لانه ليس محلا للنس وقد كان السيد سليمان بن مطهر يذنبه قطا ذهب وفيه سوار  
 مزهوب وهو ثقة وثقات المسلمين هذا الذي يحفظه عن اهل العلم والله اعلم **مسألة**  
 وليس الحرام على ارجاء جماعة من عليه السلام وكذلك ورد الشرع عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وقد حفظت انه لم يلبس في الدنيا لم يلبس في الاخرة الا بعد التوبة







درجات في فضلها ولا ينظر في كبر اجل ولا في جود زوجه ملحقا وعسى في هذا انهم لم على حال  
 ما عقلها ومختلف في فساد وان عقلمها فسوى من جعلها كلها او شي من ما قبل الا فساد عقله حتى  
 يفعل عنها باجمها وفي قول ثاني عن اكثرها وفي قول ثالث عن كفة منها تأمة وفي قول رابع انها  
 لا تقسود عقل عن جميعها ما هي اقصة لاه فاسدة والمها واذ اجاز لان نفسان اكلوا والاكثر  
 او اكثر كفة جاز لان يكون كذلك بما ذكرها مما لا يصح الا بعد جودها وعلى العكس وهذا صاعدا  
 في تمامها على اي مقالة وعلى قول ريد هب الى هذا كونهما بحرية في الفرض عند لها لجوارها في  
 اثباتها على الوجه الذي يورثه في ادائها فيخرج قول في اخوها ان ليس له منها الا اعقله منها  
 وفي قول اخر ان عمله لا يصح عند الله ما اضطره اليه ما جلد الطبع عليه وهو عجي ان لا يجر  
 على ما تتركه من شي لا زوم فيها او ما اشبهه ولا يوزر ولا يدع ان يوزر في موضع ما لا يعذر وهو  
 الجهل ان يخرج عن احد الامرين في حال اذا اخرج له في شي من الاعمال الا ان يكون له في شك او يصير  
 لما قابلته وكذا او يحزر في عمله ان يكون بين المثلين على الخصوص في هذا او العوم مثلته حتى يصح  
 القول بان لا اجرة في عمله ولا زورا ما قد مثلت الا وازاد الشكر وبها بقى لا يقدر عليه فاق  
 سيقا لا على مقدار العناء وله فيه العتافان لم يكن وبال فضلها طار والافلت شعري ابرصار  
 جازا الاقتتال لم لم يبلغ درجات الكمال واطيبها وميزة الدرج اخرى يصح في جزية ان يذهب  
 ان غير شئ ليهان بديل على غيره وان كان ما فيه وخير فلم يري ان يسلط اليه ان يصح فلا يحا ورا في ما  
 خالفه رايا يعظير والاجاز لم له قوة بصر ان يعوده المارة اصغر وانه او يصح معوا وانه والحمد  
 لله على شهوده في موضع وجوده والمثار وتقدم والخبار مع ما تقصير والنفق بالصادا المحجة  
 والميل الى ترجيح راوي يقول بالنقص بالصادا المهمة وعزيز الاخطى في دينه وقال بغيره رايا في  
 موضع الذي يحسن ان يكون النضر غير النكار كم وجود عجزه الموجب تحفة بعد لزوم الاطاعة  
 له به ان يحضره في قلبه جاك اذا ما فذكره فان لا فضل الا اليه وانما هو لم يبد على حال فكيف  
 على فبادر به ان يورديه الى امامه مع الاجتهاد في دفع الموانع والقاء العوائق وباله فيفرض  
 على هذا وحاله في مثل هذه اعماله بالفساد لا الشق الا لا عليك ونفسه ولا يقدر على منعه  
 ولا له حيلة في دفعه ليس في الحق اولى به واخوه بعد ان يبالغ الجهد في امره على ما له يكون له اول  
 يعذر به وان يكون له على تمامها مع العفلة عن ذكرها نصيب وارجها لانه دعي فاستمع  
 واوقافا تبع واراد ان يعمل له بقصد وعزم على ما عليه اعتقدت با در في وقته فاجتهد في  
 نفسه مبلغ ما قدر لان يجمع قلبه فيحضر ليوديه كما امر وعلى هذا دخل في الفرض فعمل  
 الا انه غلب على ما يورثه في انشاء عمله لفرضه كمن عجزه صراحتا في قضاءه الا  
 ان على وجهه اتاه وعزمه في دفعه لا زيان في جوده في العمل فسادا فلم يخرج على هذه امر وفي  
 فرضه الا ان يكون له اما في طاعت ربه والضايع ما حوزر واما في معصية له والعاصي  
 ما زور ولا ان لا يصح ان يكون بينهما شي محال في شي لا هذا ولا في هذا فان رزاد هذا

الدار يكون على جوارحه كذا الفار من الجنة والنار ولكنه محال فلو ان كذا كذا  
 وعلى الضد في العكس غير ما ليس رضى الشك لانهم على الضدية في نقابها وليس هناك من ثمة ثمة  
 بينهما لا طاعة ولا معصية حتى يمكن في جدار ان يكون مع امثاله ولما يمكن له بدفعه وان يكون باجرا  
 وهرج ان يصح شي من الطاعة ولا يطع شي من المعاصي لان الطابع غير القاصي وقصر في هذا فعله  
 انه لا امر المعصية لوجود عدله فلم يدر وجهها ان يكون الطاعة ضرورة لا بد منها ولا المجاد عنها  
 ووجه الطابع ان يثبت على اطلاع به نقصا عليه من ربه لقيامه به محتمل بين يديه فان عرك الشك  
 فيه على هذا انه لا وزر عليه ولا اجر ليس من ربه كذا الباطنة عقلا به لا كما امر ان المنة بل  
 والعقوبة وانها لم تنعم العظمة ولو لم يكن وجرا به على ما كان منه الا هو كفى ولكن لا بد من الزيادة لما اطاع  
 لا من وجوه وقاربه بما عليه والطاعة ان يحرم بعد موته في اجراء الجوارح في وجوده وكره لما نقاه  
 فيها امره وانها لا بد للمطيع وهذا انما هو كانه لا هلك عليه في صلواته تلك لان لم يرض على نفسه با  
 لعن في جلده بها ما يستقر في تركه حتى يعين عن حفظها تاركها فاستحق على اسأته لا يجاري  
 بالجوارح لا كما في حينه في حكم فيه بالاطلاق وصار لوجهه فهو له اولي لانه موقوف صدقة وما زلنا  
 لعالم العيب والشهادت وانما عظمه في الخطا في حاله لا يقدر على تركها يقتضي في كونه معتد  
 به الى بعد صدق الانذار به باس على يحمي ولا هو فواها لا ترضه اولا منها وعليه في قلة ولو  
 وان لم يقصد بها الفرض فالدلو الكفارة ولا الله عليه هو في قولنا في الاشارة والبدل دون الكفارة وفي  
 قولنا الشك لا ثم لا يتبره والبدل والكفارة وفي قولنا رابع لا شي عليه وعلى وجهه في الاراد ان مع  
 فان جمع احدها بالالتزام فخرج من بينهما فيهما راي الجمع الثلاثة اجمع فهو في قولنا ما من ربه  
 اكمل الاثم والبدل والكفارة لم يخرج في في الراي فهو والصواب في العدل لا حوله فيما افادته وعظم  
 خرج به بعد كونه لوجه فقط ومعنى في الجملة لان الكفارة في موضع الاثم ولو لم الكفارة ما يحسن في  
 النظر لان يكون معها لا كما على راي ويقولها في الصلوة كما انها لازمة لها وعلى راي ولا يصح لزوما  
 مما دونها ولا يجوز ان يلزم البدل لا باثم فالكفارة لا تكون الا بها مع في العقوبة لم يفتها  
 ركوبه عازا ان يجزى به ليس له فيها طرزه في اثمه مع التوبة ان يبدلها لغواها في تركه او فضلا لا  
 ليعفها على راي يقول في التوبة انها لا تجزى به ويدلها لا بالاثم في موضع ما لا بد منه فيه والبدل  
 في موضع ما لا الله عليه ولكن في موضع كونهما توجب تركها اصلها مقتضية لها فكلها في كونهما  
 لعدم وجودها مع احدهما عند فضل الاثم ما خلا فالراي يذهب في الراي في ثاقه والاثم غير الزم  
 البدل والكفارة في الحكم فلا يخرج ولا اومى على عارضة في حكمه بوجوبها على نفسه في قوله كون  
 المدفوع في يده عليه انها في الاصل نوع خارج لم يكون في موضع لزومها لهما محلة في الدنيا  
 على نفسه وكونه جناه فلم يجز فيه ان يجارى في هذا الموضع ولا ريب لعل على رايه لقوله فيه انه  
 لا الله عليه ان اولي به ان يثبتها مع عدم ما هي او تقبل به معها لا كما في رابع كونه في موضع لزوم  
 البدل لوجودها لا عند غيره فانه لا بد لا في تركها او فساده ولا الاشارة في التعمد لا الاجراء ولا

كفارة الاعور فلو ان العلم بالاعور فيه فان جمع بينهما جاز في الراجح لا يكون الا في موضع لزوم البدل عليه والا  
ظنا ليس كل كفة البدل فيه ان يكونه اذ قيل لم ولا جاز لان يكون الا في موضع وكفارة في موضع  
كونه في الوقت على قوله بوجه فيه نصا على قوله ويجعله في وقته والاتفاق اذ لا بد من الاول لا يصح لان  
وقته بعد معرفته فلم يحال الى البدل على كفة في اوقانه والواقع ليس بشئ لانه باطل فهو غير لازم لم يقع في  
الاعور في موضع لغوانه وعسى في العاقل عن قصد ذلك لما لا يعذر به في مخالفة ما لا يكون عليه  
مورد البدل على رأيي وقاله كفارة ولا ان لا النسي في حكم النسي لادق بينهما في موضع وجود العذر  
وعلمه المقضي في كونه لما لا يعذر به ان يكون عدم عذره في ذلك مثل الجاهل في واه ان لم يكن افعال  
والعذر على ما هو عليه في كل منهما لان الجحيم والراي في امته مع لزوم البدل والكفارة في حكمه  
ما في هذه الآراء الاربعة وقوله في التوازي يستدل على المنار في هذا وغيره وقوله فيه مما دخل في  
نايته على نية العوض في نفسه فعمل الا انه لم يرد ذكرها هي به مما ذكر منها لا يصح معه وحده اني  
ما قوله ان عليه البدل والكفارة بالحد الواحد منها ان تركه مما جعله لانه به وفي قولنا في بر كفة وفي  
قولنا في كفاها وفي قولنا في كفاها لا بد منه وما على رأيي ونقول بالبدل وحده لا غيره من  
الكفارة فيجوز لان يكون داخل هذه الاربعة الارادة وفي قولنا من كفا عليه ولا كفارة وان  
جعلها في كفاها وما لا يصلح وعلمه على قياره ما قبل لا ما مضى في خطابه فانه لا ياتي فيه بعد التوبة  
في موضع لزومها كونه مالا وسع فيه لانه في غير خالفه وعسى في البدل ان يجوز لان يكون  
على ما هو الراي في لزومه على احدهما جاز في كل رأيي يجوز عليه في موضع عذره فكيف في موضع  
ما لا عذر فيه الا انه لا خلاف في اوصافه ان يكون لما في علمه في اختلافه وليس الكفارة كذلك  
لانها في الحكم على رأيي قال بها غير منفكة عن الائمة فيجوز ان يكون مع البدل وحده لا بد منها  
في لزومها عن وجوبها ولن يصح اتفاق في الراي اتمه ان يقال بانها على هذا الا في موضع ما لا عذر  
في تركه لوجوده فيه من بدله عليه في موضع عذره من يقوم به الجحيم له وعليه فيها يعتبر له وذلك  
وما اشبهه فان له وعليه حال جهله ان يورديه كما احسن عقله مع الدينونة بالسؤال عما لم  
على الخصوص في ذلك والعوم في الجملتين ليس عليه اكثر ما بلغ اليه حتى يلقى الجحيم في الاصل  
فيجوز لان يجازيها في عدم اتمه وان اطلق في القول بها فالحق في ان يكون على اظهرها من  
لتفصيل ما اوردناه اذ لا يصح ان يكون على اطلاقه لما فيه من الاحتمال ليس في التواضع والذكر م  
والتي اخبره بالاعتقاد مما احق ان يقبل منه ما نراه له واداره وفي ضده وانما اها بعد  
غير العوض في قصده في لما اراده بها الا ما علمه من الواجبة في لزومه له في دينها فانه لا هو ولا  
منه بل لا شك انه غيره فلا يجوز ان يجزى به عنه اذ لا يصح ان يستعمل اليه بل هو على حاكم في  
وجوبه لعدم زواله حتى يورديه في وقته كما عليه او بغونه بالعد في جهل واعلم او خطأ او نسيان  
اعذر او غيره فيلزم في كل وجه ما فيه من بدل او فانه لا عليه بظلم وتوبة وكفارة لانه فان كل  
المتأمل على صانعها يترك او صلاحها اتمه واصح حكمه فهو بالكفارة اذ هو المحط في جهله

لانه في فقد مدعى بالاحكام احرى فهو كذلك في وجوبه وان في هذا من في ديونه فانه رويها اعذر على ايا  
 يدفع الا انهما لم يشا في هذا الامر وقد مضى القول في الغافل في بعض فصول الفرض كما يدل بالمعنى العاقل  
 عليها على انه في معنى المام حتى تقوم بها لا على ما به وجب ان في جملتها وان جاز في الدليل لا يختلف في رويها في  
 الكفارة لا ان في علمها لعدم وجود الماهية وان على عليه او فقرة عقله فهو كملها في موضع العذر والكل  
 ان يلقى على حسب ما يكون بالارادة في الفرض على الزك في الوقت تارة بالعدم وادى بالخطا على الجمل في  
 موضع الاما او الفصد والجملة في الدليل والكفارة طيس في رويها على نقل بطله لانه صلتها  
 في جهله او علمه اجماع على ايجابها ولا على صفة من نعيمها والامح في رويها لما ليس له على رويها في  
 موضع هذا كذلك على ما في الراي الاختلاف بالارايها لك وبه يستدل على انه في موضع حذر  
 الراي يظهر غير ان القول باليدل اكثر فالعول به اولى ما استدعى على ابي حنيفة يكون فسادها او تركها  
 وان كان مخالفا للجمهور فان هذا ما به يوم ما كان ان يقع عليه الاتفاق وروى توسع بغيره فلا حرج وقد  
 تلحق الضرورة في هذا القول بالارخصة توسعا في موضع جوارها لما مضى اليها او اها في موضع  
 الراي موضع بخانه في المال فانه في الحال ان يعمل على حال وانما وعمله بغير الله فهو ان ارادته  
 والبرحق به وانما شرك معه غيره وكذلك لان الله تعالى عن الشركة فلا يقبل العمل الا باطلص لوجه  
 وان فصلها الفرض في اياها فلم يحلها شي حتى انها وحفظها كما ان الا ان يكون شر في النصها  
 ما لم يصح على هذا امر منها الا ان يقال انها بما فيها في ظاهر احكامها وما ماتت فيها فيحتاج اليها ان يكون  
 لشخص المخلصين في دينه الذي يقبض به والزمه ان يتزكيا ويقبله فيور به كما عليه لا غيره  
 في جميع امور وقوله تعالى في محكمها انزل على عبدك من الذكر انما يقبل الله والمشتق لا غيرهم  
 بدليل ما فيه المصير وان يصح ان يكون منهم الامور جاهد في الله فاني في الزمته واليها فيه فان  
 زاد عليها لم يدر فيه فله ان يارة وزيه والا فلا ثواب لعمله لا يقوى له ولا اخره على انقام  
 على شيء من المعاصي في هذه الدار حتى يورث على ما به الا النار والكل انواع الطاعات في غير ذلك  
 اول ما به لعدم خيره فضلا ان يقبل كلا ان اعمالها هي ليس له منها الا العباد فان رجع فتاب الى ربه  
 وسو بينه ربي في الله ان يفر عنه سيانه فيغفر عنه ويتجاوز عن خطيائه فيرد اليه حسنة او  
 فيقول لها المشرك فلا ويجزى في قول على غير المشرك فيكون كغيره ان قيل بالدليل في صلته حال النفاق وقيل  
 لا بد له عليه ومختلف في المصير بعد خطاه بالنوبة لا يصح هل ثبت في ديوانه طمعه من الحسنة مثل  
 كفه وفاقا في السنن العلية واحذر من الشركة والنفاق تلوم بكم فيما تعلم زيادة عما تولىه وقضاه  
 وجوده وكرهه والافلاخ منكم ولا كره ولا قيمة لعملك وان طار لا منك فلا ولا لمقط اوله وآخره الا ان في  
 والكمال في الاخرة والعباد راسد من ذلك وقال في موضع اخر فانها كملها هي عليه في المال والغير  
 الشيطان على طبه ولم يتابع النفس على فعله بطله به ولم يبلغ به سهوه والحنف في الفادة الى  
 فسادها ولا كان منه بما لا يصح معه كونه سلاها في تامر لا ليس عليه فيما لا يقدر من  
 الخراط والوسواس على دفعه بحيلة شيء الياس لانها قد يكونان عليه لمن فيهما ورواها الا انها

منها احد الماس وان بالغ في الاجتهاد منها فاطا اجمده في منعها ان يعضاله لم يقدر عليه لان الامور فيها  
 لالبيه فالشيطان بوسوس كجائز في صدور الخنة والناسع الروري والفسس تحت على الكلال همة  
 والرضى شاد المر او الى ضرورة لا دافع لها ولا مانع او نظم ما يصح لمن اتمه بها طماير وعليه منها  
 كلا الدور فلا مباحا معها ولا مباحا الا الى الله لا عبرة بغيره او تاح واعلم ان طمك له ان يحد في جميع  
 باله لما قد حصر في حاله فله من ان يورده وراحاله بقطع ما علة واشتغال به بعد ان يرجع الى  
 موكبه فبساله الاعانة عليها والبقاء منها مع الاعراض مما يعرض له بتركها له ليعمل في نفسه  
 في الاعراض التي يدعوه اليه احد الجاهل من عشي يصدر عن فعله او بفعله في اشتداد ذكره لعسلى ان  
 يجتمع له فيحصره لما اراده من حفظه لما يعمل حتى يتم في نفعه سالما الخلال الذي لنقص او ادونه  
 والنقص في العمل ان غلب على امره بعد العمل ما دوا حوا انه لا يواخذ بالاجم عليه فيه بالفساد في  
 الاجماع وان شئ في موضع عذره واخطا الذي جعل في تركه او فعله يكون في امره فله من فيه الدلائل  
 لوضع معه كونه منه فلو كان ذلك لم يصح عذره ان كان بوما ما اذا ليس فله من ان يحضر بفكرته  
 ما قد تأس من ذكره الامور بعد ان يار الله بركه اليه فيجوز ان يختلف في لزوم بدلهما عليه مما هو من  
 بعد قولها والا فلا بد له ان يعيد هذا الذكر في وقتها وان يرد عليه وهو بها بعد الخروج عنها وان ترك  
 في غير موضع من حيث هي الى ان يات اليه المنتهى ان لم يكن معرض له ما يبطلها الشئ في جرت يكون عذره او غير  
 بنقضه عليه باجماع او على رأي قائل في موضع الراي لا غير ونظا ولي سموه يخرج به في قول اخر عن  
 قتلا وقد حجة رايا على كل ذي رأي را على قيان فيه وان بعد ان يقبل اليه بقله فبقوله ما يدعوه  
 اليه من ريبا غير تاركها الا انهما جعله بغيره فليقف عن جعلها حتى انما جاز لان الحقبة الراي  
 مافيه والقول بفسادها وفي قول ثالث انها لا تفسد الا ما يكون بعدد بولع جسا او اشتهه ودره  
 لعق نفسه جوا باخذها بغير ضرر له لا غير وفي قول ثالث بالارخصة في جميع ما يلزمه ان لا يوظف من قول شئ  
 او انما تفي حقها ويحب وستره او ولي الامار على ذلك وفي قول رابع بتمامها على حال فليس فها وان  
 سمى في جميع من قبل ان يكون لا لا يصح معه فهو كذلك وان شئ في عمله با على نفسه في جهلته حتى فلا بعد  
 ان يكون بعد على في هذه الراء وان الحقبة الراي في فسادها ووجد اخر جاز على اي يقول بتمامها في هذا  
 العبد لان تكون على قيان على ما هو به وقيله وها جاز لان الحقبة به وفكره في شوقه الى الدنيا بعد ذكره  
 جاز لان يكون في او الاخرة وانما ترقظا هرا على ذلك التبع فقد اتفقا معنى في كونهما وجه واحد  
 هو ان لا يذوق فيها ما ليس منها وان لم تكن طاهرة في الباطن وعمل القلب لا الواجب ولا سايرا للبدن  
 ما لم يجاوز التكييف لا دارة اعلية في حاله فلهذا جاز في الراي لان الحقبة مافيه وقول لعدم مانع من  
 حوازه فيه لانه موضع راى من قدر عليه فجاز في النظر لان يجوز على كل منهما ما جاز على الآخر وراي  
 صحه في الاثر واوضحه مكان روري البصر لا يمتنع اصل واحد في كونهما فاي فرق بينهما وليس  
 منها احدهما وبقا لعدو الراد ان يسميها باخا ان لم يقدر عليه بدسياه لاني لا فرقها والتساوي في هذا  
 الموضوع لانها به مردا عليه ولا شك في ذلك ولا على قول ويدعوب الى فسادها به في موضع ما رأه فيه





الأولى وانها وسلم سؤا منه اجوز له ان يني على صلواته وما يقرب كعين الطريقين امرتني بها **قال** في ذلك  
 الاختلاف وأكثر ما جاز في الاشياء من صلواته وسجوداته وقول تنقض صلواته والله اعلم **مسئلة** المومنين  
 وهل يجوز الصلوات بغيره بغيره وبغيره بغيره لم **لا قال** اما الجواب فخير وما الجواب  
 فظن اني وقفت على اختلاف في بعض جوابات المتأخرين وما انا فاقول جاز ذلك والله اعلم **مسئلة**  
 الصحيح والمصلحة اذا شك انه سجد سجدة او سجدتين ولا عليه ظنه انه سجدتين ولا سجدة ليكون على  
 يقين ولم يرض على اعله ظنه ان سجدتين **قال** فيما عتدي ان له ولا يصح ان يجعله وان ترك السجدة  
 ومضى على اقرى ظنه معار له ذلك لانه قد قبل هذا وهذا في هذه المسئلة والله اعلم **مسئلة** ومنه  
 وان تنقضت صلواته في وقتها يصلها بغيره او يصلها بغيره كانه بعد لم يصل **قال** لا يصلها فانية في  
 وقتها وانما البدل بعد وقت الوقت ولا يبين في قوله قال بالبدل في الوقت واذا اراد ان يخطو يصلها  
 ثانية في وقتها ما يذكرها **قال** يذكر انه يصلها حاضرة كالمصلي عليها والله اعلم **مسئلة** الرعوي و  
 المصلي اذا خرج بغيره وكيفية او مسوله ولم ينزل يراه الارض الا فوق القلوب وكذلك اذا  
 ليس مسوله او شيئا او الثياب فوق راسه وحج او برز اعليه نقض في صلواته ام **لا قال** اذا خرج  
 المصلي بغيره وكيفية او مسوله ولم يشر بغيره الارض او البساط ففي نقض صلواته يجري  
 الاختلاف وما اذا لم يشر بغيره المصلي مسوله او شيئا او الثياب فوق راسه فقد وجدت  
 عن ابن عسدي انه لا بأس بذلك وخاصة اذا كان وحج او برز والله اعلم **مسئلة** ماذا يقول  
 امام الغفران ومقتضى هذا ان العالم العالم اقلهم حمان السيد العقيدة الثقة منها خلفاء  
 سلك السنان في راسه فاشكك في علمه على ان السلف واجابنا اهلا الاستقامة فخذ الحق في ديننا  
 فوجدنا منها من انك سئمت عنه صلى الله عليه وسلم فعلا ونذرا ووجدنا جميع الموجودين والعلماء بعضهم  
 على خلافها مذهبنا وذلك في الاقامة ان لا يابنهما الامن في الامامة والموجود بكتاب الشيخ في  
 جابر محمد جعفر على ما اطعم عليه في هذا النأشي في غير ان يتخذ كعتاد والخصه في ذلك  
 موجود مع اساس الحاجة وفي موضع الكتاب المذكور ايضا كهيئة فعلا ذلك البتة ما  
 الذي يبعث في هذه الامور الملتبسة الحارثة على ضد المقتبسة وليس الاحق والالبق  
 والاحسن والادق فترك مثل ذلك ولا اقتداء به جميع الشبهة والاهتداء بما تار علم الامامة وما  
 تكون النية في ترك السنة بعد صحته بما يسلم ام الاثر تاركها باعتقادها تفضل او صح لنا  
 صحة الاصل عن هذا الفصل حسب ما اراد الله والخوف بعد كان ضرر عن النقل او من صح عقل  
 فانه فلا استحوذ عليها شدة الجمل وما في الدين **قال** قد تأملت مصور كتابك  
 وانصح بمعون خطاك وفيما عتدي ما سالت عنه والجواب وارحوا اصابته للصواب  
 ان الاقامة والاذا ان معناها متقارب ومقتضاها خارج مخرج الدعاء للصلوة الا  
 الملائكة ودعاء والاقامة دعاء خاص للحاضرين وفيما تأنى هي اليها والاثر وتوازنيته  
 الاخبار في عصر النبي المختار عليه افضل الصلوة والسلام والعرض الغفار انه كان يقيم



المؤذن للصلاة وكذلك وجعل اصحابه الابرار واتباعهم عمارا يسته التي كان عليها ولم يدلو عنها خلا  
 فجلها واما اهل عصرنا وراية تميز قفلا كسائر بقيم الصلاة ايام الجماعة لا غير وقد مضى على ذلك  
 وسلف وتبعه وخلف وفي الماضي جملة الفقهاء عصر العباس لم يصح لنا واحد من ذلك  
 نكير ولا ظهور بغيره بل مضوا على المسألة لبعضهم بعض الا الشيخ سعيد بن بشر الصبي كان  
 عجابه وميله فيما يوجد في ما نورد عنه في الاقامة الواضحة عليه التي عليه السلام والخلافة  
 من بعده واما ماضي فغيره واما قبلهم علموا ذكرنا عنهم في الاقامة وادري ما سبب حملهم  
 في ذلك من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولولا شوابه في سنة كان عندك لولا القول فيها الى  
 غير القول تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة بل لعلوا في ذلك ما لم يره مع اننا محسنون  
 هم الظن في ذلك غير ما ذكره اهل مناهجنا وعلما فتحي لهم تتبع وليس لان نخطي على اقامة الامام  
 للصلاة دون غيره ما لم يرد ذلك خلافا للسنة ويخطي على خلافه لان الدعوة للصلاة حاصلة  
 من قائمها كان يؤذن او اما لا فرق فيما عندنا حسبا بان في ذلك وايضا فاعمال  
 النبي صلى الله عليه وسلم واولاؤه ليست كلها على الايجاب بل بعضها خرج على الذب  
 والاسحاب بطلان الصبح ان يحمل كل شيء في ذلك الاعلى ما يليق به ولا يصح ذلك الا لاهل البيت من  
 اولي الالباب واهل البيت عليه افضل الصلاة والسلام اختص في زمنه بل لا للاذان والاقامة  
 للصلاة واجل ظهور صوته حتى يسمع الجماعة الاقامة مع كثرتهم فاقضى الخليفة ان ابو بكر  
 وعمر رضي الله عنهما مع سائر الصحابة قورشا واسم من التابعين ويعودهم ثم بينهم ناس ثابته  
 في ذلك والفرق عندنا حسن في اقامة المؤذن للصلاة حال كثرة الجماعة واقامة الامام لها  
 حال قلتهم ان ترى ان قفلا نداء اهل مصر عنان قد ثبتوا اقامة المؤذن والامام في صلاة  
 الجمعة حيث وجوههم وغيرهم سائر الصلوات لاجل كثرة الجماعة في صلاة الجمعة  
 ونزاجهم اما وكفى بما ذكرنا دليلنا وايضا جافي تأكيد الفرق بين كثرة الجماعة وقلتها والقول  
 في ذلك بيبس وفيما ذكرناه كفاية لمن الله عليه بالهداية فهذا الحضر في جوابك حسن  
 فتح الله في تحسبك وفي الآثار ما يدل عليه انه لم يكر مصر خا بعينه طافنا بها بين كذا ذلك  
 ان شاء الله **قلت** له وهذه السنن تخرج عندك على سبيل الايجاب ام على وجه  
 الذب والاسحاب وان كانت هذه السنن على سبيل الاستحباب فما معنى قوله صلى  
 الله عليه وسلم لا يقيم لنا الاذان **قال** لا يبين ما خرج معنى هذه السنن على سبيل  
 الاستحباب ولو كان خرجها ايجابا لم يخرج خلافا وكان المخالف لمعاصيا خلافا باها كلف  
 وفيها واما اهل مصر عنان قد عتدوا على اقامة الامام لصلاة الجماعة واقفوا على ذلك  
 جملا وتبع وسلف على ذلك خلف ولم يصح لنا واحد منهم ظهور بغيره في ذلك بل مضوا على  
 المسألة وبعضهم لبعض مع اننا محسنون هم الظن فيما اتفقوا عليه فلا تصح مع مخالفة  
 وعلى ذلك بغير دليل واضح ما لم يرد به خلافا للسنة ولا اري خروج الرواية التي ذكرها في

عليه السلام في إقامة إذا كانت صحيحة لا على ذلك قلت له أو ليس هذا التقليد الذي عنه أبي حسن  
الظاهر مع مصادره رواية النبوية الصحيحة ما خلا ذلك ما معنى ذلك فما بين كذا حتى لا يكون  
تقليد اجرائي قال ليس هذا التقليد الذي عنه لأن التقليد الذي عنه أن يقلد غيره في أمر الدين فيقتل  
بعضه يتبعه على ما ينبغي له كما ذكرنا وبطلان هذا التقليد الذي عنه ولما نتج الفقهاء على حسن الظن بهم  
في علمهم أو قولهم بما يحملون وجهه المأثور وضع الفقهاء على غير ما يرونه وذلك على حسن  
الظن بهم فهذا ليس بقوله بما يخرج معنى ما تعلم **مسئلة** ومتركه كانت السنة شيئا اعتد عليه  
كأنه حكم عليه أم في الفريضة فلم لا قالها سنة أو تركه قليل على تركه الكفار في بعض القول على القول  
فيه وأما ما سائر ذلك ركعتي الفجر والمغرب فقد أشى ما تعلم **مسئلة** ومتركه كانت السنة ابن سبيل  
والصلى إذا لم تكن ثورته لا أرض فتنقض صلاته ووضوءه تام وإذا لم تكن ثورته مواضع الأضوء  
فستنقض صلاته ووضوءه وإذا لم تكن ثورته غايي الأرض فلا تنقض على صلاته ولا على وضوءه  
على أن ثورته المسلم وأما ما تعلم **مسئلة** المصنف يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث  
لو فعلها امتي ما هم مني لصوروا عليهن السهام الأذانية والجمعة والصف الأول فأكس الشيخ  
أجل الكندي صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع ما قال غير أن معنى حسن الاستهانة من أهل  
الدين في جميع ما صح فائدة نعم السارعة والمسايرة إلى الخيرات ولم تسع المراجعة عليه للجمع  
وذلك مثل الأمانة إذا تركه جليل أو أكثر مع المسلمين منهم أهل التقدير لذلك وكانوا أكملهم في الفضل  
والعلم سوادا وارتقاء فاحد فحسن أن يضرب بينهم بالقرعة فأنهم ثبت له السهم ووقع فيه  
فيكون أولى بالتقديم وغيره وكذلك الأذان والصف المتقدم كالحجاء في الرواية وكذلك إذا ثبت  
فضيلة بين اثنين إلى أكثر ذلك ولم يكن الفياض بها للجمع فتحسن المساهمة بينهم في ذلك كما  
ثبت المساهمة في الفريض والفضائل الدينية وإن قل فإيلان يكون القسم بينهم بالأوقات والآيات  
التي لا تقوت الفضيلة للجمع لم يجعله الخوف فيمكن فيه مثل التقديم للأمانة للصلاة والأذان  
والصف كما ثبت القسم بالأيام والشهور في أشياء وحكمها وأما مثل تقديم إمام المسلمين فلا  
يجوز معناه ذلك كما يحسن في غيره وما علم بالحق في هذا وغيره وكذلك إذا تركت بلية بين اثنين  
أو جمعة وكان لا بد من وقوع البلية باحدهم فتحسن المساهمة بينهم أن يقع الرضوخ باحدهم كما  
أمر الله تعالى عن ذي النون فقال لحسام كان من الخير حين فالتقه الموت وهو علم وأما  
مثل غيره الجمعة ومثله الواجبات والفضائل وطلب العلم وفيما كان يمكن فعل ذلك للجميع  
الجميع فلا يحتاج في ذلك إلى مساهمة وكما أسرع واستبق إلى القيام بالأمر أو إلى فعل ذلك القطيعة  
كالفضل وعمل قول الرسول عليه السلام في ذلك ومثله أن يصح عنه ذلك على معنى الترغيب  
والحث والتعليم لأمة لما فيه والفضل لمن سارع وسابق إليه والله أعلم **مسئلة** وعن  
أبي الخطاب الأولي حتى إذا انما شكله لم يتركها لها ما يرميها قال معان بعد هذا  
وأما فيها يشبهه عندك له فان شكله لم يتركها لها إلى هو موضع منها واستيقن

انه قد اوجع موضع منها الى اخرها هل عليه ما ذكرنا او لها الى اخرها امر به ان يقرأ او لها الى اخرها  
لانه لا تتم لفردة اخرها وهو شك في او لها وبعض يرى عليه قراءة ما شك في الى موضع الذي  
استيقن عليه **قلت** له صلى الله عليه وسلم ان يكون له عندك خرافا كلها **قال** يشبه ذلك عندى  
الاحتياط واسر اعلم **مسألة** عن ابن الصفر وسالته عن رجل يصلي اربع ركعات فاذا دخل  
في الغيبات الاولى ظن انه قد قضى الصلاة فتشهد ودعا ثم سلم ثم ذكر انه صلى ركعتين **قال**  
ثم الركعتين الاخرتين بالمديد وبالقبلة **قلت** له فاذا سلم وقلم يري ان يصلي بافلة ثم ذكر  
قال ثم ما بقي عليه وصلاته ما لم يذكر او يوجه للنوافلة وادى علم **فصل** جاد في الحديث ان  
انه تبارك وتعالى اوصى الى عيسى بن مريم عليه السلام ان اذا خفت بين يدي فقم مقام المحقر  
الدليل الدائم لنفسه فانها لم اولى بالدم فاذا دعوتني فلا دعوى واعضواك تنقص واذا خرج احدكم  
موضعه الى الصلاة فليحدث نفسه فكم اعيى طكان فيه قبل ذلك اذ كان هو في حال الدنيا و  
اشغافها فليخرج بسكينة ووقار فاذا انبى صلى الله عليه وسلم لم يدرك امره ويخرج برغبة ورهبة  
وخوف ورجل وخضوع لله وخشوع وذل وتواضع لله فانه كلما تواضع لله وخضع وخشع  
لله وزل كان اذكى لصلاته وامر يقبونها واشتروا للعبادة فربما وادبه وجاد في الحديث انه  
قال اول ما يسال عنه العبد من حلة صلواته فاذا تقبلت منه صلواته تقبل منه سائر حلة  
وان زدت عليه صلواته زد عليه سائر حلة وصلواتها **قال** دينا وهو اول ما يسال عنه خلق  
من الخلق فليس بعد ذهاب الصلاة اسلام ولا دين فمسكوا رعا الله واماكم بالذم  
وليعلم الله ان الصلاة والمستغفها انه اذا ذهبت صلواته فقد ذهب دينه فغفلت الصلاة  
ومسكواها وانفوا الله بها خاصة وفي امركم ستامة فالصلاة خطرها عظيم **واوه** احسب  
وبالصلاة او اسر سورة اولها اوصى الله واصطفاه للرسالة قبل الفريضة كلها وبالصلاة  
اوصى النبي صلى الله عليه وسلم لما افته عند خروجه الى الدنيا في اخر وصية اياه وجاء الحديث  
انها اخر وصية كل نبي لافته وجاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يحور بنفسه وانه  
يكاني بقدر الصلاة الصلاة والصلاة او الفريضة وضعت عليه وهو امر اوصى به  
اكثر وهو اخر ما يذهب والاسلام وهو اول ما يسال عنه العبد من حلة يوم القيامة وهو عمود  
الاسلام وليس بعد ذهابها دين ولا اسلام وكما تجب حاسة الارسل والعين عن الالتفات  
الى الجهات كذلك تجب حاسة القلب عن الالتفات الى غير الصلاة واعلم ان اول ما يخرج الاكل  
اذا عملت حلة اصغر او اكبر او فريضة او افلة سلا او علانية فجاك ان تحت ان لا يعلم بذلك احد  
الا الله وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبلغ العبد حقيقة الايمان حتى لا يحس احد على العمل به  
وقد جاد في بعض الاثار انه قيل الدنيا كلها حلة الا القدم والعلم كله حجة العمل والعمل كله  
صلى الله عليه وسلم انه قال حافظ على الصلوات الخمس فصلاها في وقتها غير

مضيع

صبح من ولائم مطهرين حشوا لله يوم القيامة مع ابراهيم خليله ومحمد نبينه. ولم يحافظ  
على الصلوات الخمس ولم يصل من وقتين وصعبين وقطيعين. وهاون باوهن حشره الله مع  
الجالس وقعود ذي الجوزاد. وقال النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لم تنه عن  
فشاء ولا منك لم يزد هاهم الله لعله قال الله تعالى في الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر  
صلى يكون وسعة له تبلغ صلواته تراقبه. وروى عن عيسى بن عبد الله انه رأى رجلا من الحسن  
صلاته بقيامه ركوع وسجود فعلاه بالذروة فقال واسمنا نترك نظار النفاق بيننا نحن  
قول الله تعالى الذين هم عن صلاتهم ساهون قال بعضهم الذي انصلاها في اول الوقت لم  
ينفح وانظرها عن الوقت لم يحجب فلا يرى تعجبها ما برا ولا تاحيرها اما. وقال بعض هو الذي  
يسهر في صلته فلا يدرى عن نفسه وعن غيره من طوره فذكر عليه الحسن وقال هو الذي يسهر  
عن الصلاة حتى يخرج **قال عيسى** او يضع شيئا ما لا يقوم الا به فيسحق الوعيد وقيل كل صلاة  
لا يجزها القلب هي الى العقوبة اسرع. وقيل المصلي كانه قائم على باب الجنة يستفتح وينادي  
به المنادي اها المصلي لتدري من تباحوا التفتخ انقلت وقيل لا يحافظ على الصلاة الا اومس  
وكل من استخرب الصلاة فهو مستحق بالاسالة قيل اول الوقت المأخوذ سبعون درجة واحتمل ان يكون  
فصلها في اول وقتها فان علمت بعد الله بعد رجة وانصليت في وسط الوقت او ثلثه او رابعه  
فلكم الدرجات مقدار ذلك وفي الحديث انه سأل صلى الله عليه وسلم عن افضل الاعمال فقال الصلاة  
للازمنة وفي حديث اخر لو علم العبد ما يعوته من فضل اول الوقت لا قدى من ذلك به بما قدر عليه  
ما هل وهل وقيل الذين يسارعون في الخير الذين يحافظون على الصلاة حيث كانوا او ايسر كانوا  
وقيل ان الشيطان يتفق للمؤمن كل ما يحسنه الله ويحب ان يارب اخر وقال بعض وقف بنفسه  
في الحراب وهو يقلب على الوهاب فليس لصعد الله ثواب فينبغي للعبد ان يجعل قلبه //  
قلته بصوت وحل والتوجه اليه كما جعل الكعبة قلته بده فخرج الله عبد امسلا اقبل في صلواته  
التي بها شاعذ ليل اخاصها بغير راجيا وخلصا راجيا راجيا في عمل اكثره في الصلاة لربه تعالى  
وهنا جاته اياها وانصابه بي يديه قلبا ورأها وساجدا ووقع لذلك اجتهاد في اذنا وضه كانه  
نظر الى الله وان لم يكن براه فان الله عز وجل براه فانه لا يدرك بصلي صلاة بعد التي هو فيها او  
يجعل عليه الموت قبل ذلك فقام من يدي يديه مخزوما مشغفا يرحوا قلوبها ويحشودها فان  
قبلها الله تعالى سعد وان ردها شفى. وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يصلي ويجوفه  
ان يركب ان يركب ولا يركب الغليان ويجب على الانسان ان يكون قائما في الصلاة مطعنا  
سكنا لا يتبيل ريشا ولا يشبه الاطلاع انه فقوت جوارحه عن الحركات فقد روى عن  
سور الله صلى الله عليه وسلم انه رأى رجلا يصلي ويسمع راسه ولحيته فقال صلى الله عليه  
لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه فكان على الرجل ان يحضر وقت الصلاة في تزلزل  
وتلويها فقال له ما لك فهو اجاد وقت امانه غرضها الله على السموات والارض والحيال

[illegible][illegible]

الفاء الثامن في صلاة الجماعة وفضلها وإحكامها وما ينقضها وما لا ينقضها ومن عذر  
 أن يكون أمّا في الصلاة **باب ما يجوز** الرأى عليه من جملة ما في المرام الجماعة أكثر  
 نكبة الأحكام والأدوات فالحق الكتاب في الصلاة تين أو أكثر قبل الفاعلة تنقض بذلك الصلاة  
 وصلاة الجماعة **أما قال** أن كان منه ذلك على العرف عند أيها تنقض صلاته وإن كان على النيات أو  
 التثبت فلم تنقض صلاته وأما صلاة الجماعة إذا سلكوا بيقض صلاة أحدهم فعقولهم أن ينقل  
 غيرهم بهم الصلاة فعلى هذا القول لم تنقض صلاتهم مع صلاته وقولهم أن ينوها فإدري وقول  
 إذا انقضت صلاة الأمام بوجه الوجه انقضت صلاة خلفه لأن صلاتهم متعلقة بصلاة  
 وإدراكهم **مسألة** ومن عذر في يصلو خلفه لا يفيلا حجة جماعة فيقول أصلي بصلاة الأمام أو يصلي  
 خلفه وله فيقول أصلي بصلاة الجماعة يصير ذلك صلاته وهذا زى لفظا مجمل فيقول المصلي  
 سواء كان خلف الرأى أو غير الرأى **قال** فبما عذر في هذا لا يبلغ به إلى يقض صلاته لأن  
 هذه هي صلاة الجماعة ولو كان الأمام وليا لم تنم الصلاة الجماعة وهذا مجمل اللفظ عذر  
 وكذلك أن قال بصلاة الأمام عند غير الرأى لم يبدل لأنه يصل بصلاة الأمام وإن كان في هذا

[illegible]

الميل

[illegible]

المسئلة بعض من نسب اليه المعرفة فاقنا في انه لا باس عليه اقل بصلاته الامام خلف غير الولي  
 وصلاته الجماعة خلف الولي والله اعلم **مسئلة** ومنه من غير يصلي بالناس جماعة فقام  
 سورة العدايات فيقول فالمغورات صبحا هلا غير راس ولا منفر على تغيير المعنى قصد  
 صلاته وصلاته صلى بصلاته وان كان ناسيا ان يكون المغور فيه سواء ام لا **قال** اما قوله  
 فالمغورات صبحا فان كان ناسيا فلا انقض عليه عندي واما الجاهل ببعض يتزله منظر لئلا  
 الناس ويضع يتزله منظر المتعذر واما صلاة الفصيح خلف الذي يجزى لا ينقض الصلاة  
 فيضع شدة في ذلك على الفصيح وارجوا ان لا يخرج ولا ترضى فيه وبه ويعجز للفصيح  
 ينقله في الصلاة اذا كان هو اولى بالمقدم ولا يصلي خلفه بل يجزى **مسئلة** ومنه ومن  
 رجا جانا الى المسجد فوجدنا وما موكبا يصلان جماعة من فاراد والمأمور ان يتأخر للصلي  
 هو ورا محفوة الاطراف في عليه كيف يفعل هذا الصلي مع الجماعة **قال** قولنا اذ صفت  
 خلف الامام جازت صلاته وقولنا اذ صفت عن بين الامام جازت صلاته وقولنا اذا لم  
 يتبناه احد يصف معه خلف الامام فترك ذلك اولى ويصلي وحده ويعجز هذا القول  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المسجد الشائبة صلاة الجماعة فيه صلى الامام  
 الثابت في وسط هذا المسجد مما يلي المشرق فلما سلم في رضة الظاهر جماعة  
 اخر ومن فضلوا جماعة تلك الرضة مما يلي المغرب منه هل في ذلك اهية للذين  
**قال** اذا كان الامام الاخر هو وجعلته صلوا في مكان لا يجوز فيه الصلاة  
 لصلاة الامام الاول فلا يعلم عليه اهية وجاز ينزل صلى صلاة الامام الاول ان  
 يصلي خلفه الماخلة والامام الاخر يصلي الرضة هو وجعلته والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفي الامام الجماعة اذا صلى بعض صلاته ثم انتقضت صلاته بوجه ودخول  
 النقص وازاد ان يقدم امام غيره يتم بالجمعة الصلاة كيف يفعل **قال** لا يجوز  
 للامام ان يقدم امام غيره الا في النقص الحادث عليه ويعجز ان يحضر جللا  
 نفسه بعينه ويتقدم الامام الثاني فيكون على هيئة الامام الاول حيث وصل  
 فان كان قدمه وهو في الركوع وفي السجود او في القنات ثم ذكر ان لم يكن فاما  
 قام مشى حتى يكون مكانه وان كان قد اقام وهو غير الحمد جهر او كان المصلي المقدم  
 لم يصل حيث وصل الامام في قيادة الحمد لا حيث وصل هو بنفسه وان  
 كان الامام مقرا اقدم اقل من المقدم حيث وصل الامام **مسئلة** ومنه وازا  
 انقطع الصف الاول عن بين الامام او شمله خمسة رجال انتم صلاتهم ام لا **قال**  
 اما ان كان على العدم منهم ففي ذلك اختلاف وان كان على غير العدم كان على الجماعة او  
 المسان فلا بأس عليهم اذا كان بينهم وبين الصف قدر مقام رجل وان كان اقل  
 فلا بأس على حال والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المأموم اذا كان الحمد ونصبت



لقراءة السورة والامام معلق وان يسبقه الامام في صلاة الفريضة يجوز لكله **لا قال** انه يجوز ذلك وقول  
 ابن في ذلك الاشتغال ويجوز هذا القول فان كان قد رافقه فلا خلاف ان ساء احتياط باليد وان اخذ بالقول  
 الاخر فلا يحط اذا وقع قول المأمور واليه اعلم **مسئلة** الشيخ سرخان عن الرازي رحمه الله في  
 الذي فاته وصلاة المأمور وقراءة الحمد واستماع السورة فعند كونه اذا سلم المأمور قام هروا في قراءة الحمد  
 ولا يجزيه قراءة الحمد وحدها او في جميع الذي فاتته من الحمد والسورة وان زاد السورة التي فيها المأمور او  
 قرأ غيرها كذلك جاز والله اعلم **مسئلة** الشيخ مسعود رحمه الله في رجل اخذ بقراءة الامام  
 كلها ولم يكف في الركعة او كان يؤبه بحجب النفس بعمله الجماعة **لا قال** في ذلك اختلاف وقوله لا يصلح عليهم  
 الا اذا اقام خمسة افضل عليهم وعلى قوله يقول ان القعدة امامنا في افضل عليهم ويجوز في القولين  
 لا يصلح عليهم الا الذي نالته الجماعة والمصلحة وكذلك الذي في ثوبه نجاسة وكان في الصف فلا يقطع  
 على الذي يليه ان امرئ من الجماعة اذا كان عليه رجل واحد في الصف الاول فيجب له ان يدرك على الذي يليه  
 لا سيما للفرجة واما المنقصة صلواته فيلزم ان الذي يليه اذا كان رجلا والله اعلم **مسئلة** الرازي  
 فيقول النبي صلى الله عليه وسلم من اراد ركوع فقد ركع الصلاة يكون معاه ان المأمور اذا ركع  
 وخلاصه ساجدا مع ان الصلاة قد فاتته لانه لم يدرك ركوع مع الامام له معنى غير هذا  
 معنى ذلك ان المأمور لا ركوع مع الامام فقد ركع الصلاة وان لم يدركه وقد جاوز الركوع فوقف حتى يعود  
 الامام الى الركعة الثانية ثم يجوز اذا استوى الامام قائما ويخضع معه كذلك ان ادركه في الثالثة او الرابعة  
 وقول غيره ذلك ان ركوع مع الامام فقد ركع الصلاة وان لم يدركه في الثالثة او الرابعة ويجوز في القول  
 الاول واما ان ادرك المأمور في السجود او التحيات فيقول يجوز له ان يجرد ويخضع معه في التحيات او السجود  
 ثم يعيد ذلك اذا سلم ونحن نعلم ان ادركنا الامام في الركوع او القراءة الحمد والسورة دخلنا معه  
 والاوقفنا حتى يعود الى الركعة التي يلي تلك الركعة ان كان بقوله شيء الركعات واختلف في جلا الركوع  
 فيقول ان ادرك المأمور يقول سمع الله من حمد حين رفع راسه والركوع فقد خرج من الركوع ودخل  
 في سجود السجود وقول اخر الركوع الى ان يصير جهته على الارض ساجدا **مسئلة** الشيخ حسين  
 صدر رحمه الله في الذي يصلي بالجماعة اذا كان اذا اراد عند جملته كثير وزاد عنده وهو اعلم منه  
 داخله الجمل والوجه وكذا هتفه ولا بدخلة يراه في ذلك للسور الزيادة الا انه يحتمل لاجلهم ايسره ذلك  
 ام **لا قال** ان هذا لا يصح عليه ان لم يعقد ذلك با ولا جلا لما خبر معه في الصلاة واما فصل ناديه  
 الغرض والناظر اهه امامه بالذي يصلي خلفه اذا لم يكن اعتقاد لاجل ذلك والقل لا يليك العبد اماما  
 يليك استغنى فان لم ينه بصله ذلك لاجل الداخلين معه واما عارضه الشيطان لعنه الله في  
 ذلك بوسوسة فلا يفت الى ذلك ولا يقبل على صلواته ويدفع معارضات الشيطان فان يقال  
 ان ادخل العبد في الصلاة نشر لها الشيطان تلاذعته وسبب محييه فيوضاله فان قيل هل  
 والارض عليه سبيته حتى ياتي على جميعها ولا يسلم وذلك الاوسطه ليدبره وكرمه **مسئلة**  
 صحابيع الشيطان التي ينشرها المصلي يريد ان يشغلها عن صلواته لا يحضر ولا بعد فتستقصى

قول ولا عارض عليه فيما فاته  
 من الركعة في الركعة من ركعتي  
 ان يحضر من هاتين الركعتين  
 الركعتين لا يكتفي بهما ولا  
 ركعة هذه القول لما ثبت  
 ان الامام يقوم في مقام  
 المأمور فيها ثبت المأمور  
 طاعت لا يكتفي بهما ولا  
 خلاصه هذا معنى ان الامام  
 فيها على ركعتيها  
 فيقضي الامر ركوع منها  
 فيكون لا بد من ركعة فاته  
 من ذلك فله شيء فيجوز  
 القوس من التعليل فيجوز  
 ان قوله لا بد من ركعة  
 فقد ادرك الصلاة ان  
 ولا ادرك الركوع منها  
 مع الامام فقد ركع الصلاة  
 الجماعة وقضيت ركعتيها  
 لصحة الصلاة فثبت له عليه  
 بدل ما فات منها واشهر  
 فثبت في ذلك وفي الركعة  
 اذا صلى ركعة او قضا الصلاة  
 لغو او نسيان او غير ذلك  
 تركه فلا يخرج من وقت  
 الصلاة ثم يجرد من الركعتين  
 معنى قوله لا بد من ركعة  
 فقد ادرك الصلاة هذه  
 والله اعلم

الصلوة



الصلاة افضل الطاعات وكل طاعة كانت اكثر فزعزعات الشيطان بها اكثر فينبغي للعبد  
الاحتراز من هذه ومكان يدعوا الى اقبال على صلاته ليا في طاعتها امر الله تعالى بها فانه في  
مقام عظيم بين يدي ربك كريم **مسئلة** الصبي والذي يصلي في مسجد خارج عن حوزة  
الشيخ اسم العار كما لو كان من حوزة جاز يوجب له ذلك وجب عليه ما يجب على من كان **قال** نعم  
اذا قام به ثبت له اسم العار وكل جاز له ما يجوز لاحد العار **قلت** له واذا كان هذا  
يؤمر في هذا المسجد وتزكيت امامته لعنت واعتاب الدنيا وصار يصلي في غيره واظهر لغيره ان  
الذين يلزمهم عارنه فضع جبرانه عارنه ابزفه شي **قال** لا يلزمه شي اذا لم يكن جاز له  
كان جامع او غير جامع وعلى جبرانه التجمع القيام به **قلت** وواذا كان جامعاً وكان هذا  
يتجلف اليه في بعض الاوقات للصلاة وازاد منه احداً يومهم فيه فامنع وصلوا في سبب  
امتناع ما يجوز له اذا اجتمعوا لا يتقدم على جبرانه المسجد لم يكون لهم شريك في التضع كان هو  
اوليهم وقيل بقرينة ام **لا قال** يعني ان يصلي بهم جماعة اذا لم يكن احداً في منه بالامانة ولا  
يسمى جماعة ترك الامانة واسد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر خميس والمسجد الثانية فيه  
صلاة الجماعة وعبر الثانية فيه يجوز ان يصلي فيه جماعة بعد جماعة في صلاة واحدة ام لا  
**قال** في اجازة ذلك اختلاف والمسجد الذي لم تكن الجماعة ثابتة فيه اجوز اذا لم تكونا  
يصليان في مكان واحد واسد اعلم **مسئلة** ان اسيرو في احد القوة الامم في صلاة الجماعة  
او شيئاً منها ورضوه فمتفق على الاشك فيه على الادمان لذلك ولم ينه عن ذلك كغيره في  
صلاة الامم والجمعة **قال** يجب في مثل هذا ان يعذر المسجد ان لا يرضوا عن غير عذر او فعل  
ما ينقضه على الاجتماع والمسلم لا يجتمع في صلاة الامم اذا اخذ القوة كلها وهم يعلمون بجماعته  
هنا فواذا اخذ بعض القوة وكان الذين يلونه اقارب ثلاثة وهم يعلمون به فلو طام البدل  
كانوا في الصف الاول واسد اعلم **مسئلة** ومنه وهم في ايام الجماعة اذا لم ينظر الجماعة الى  
الوقت الذي يجوز بالانتظار ايام ام له وكذلك الجماعة اذا لم ينظروا **قال** ان الانتظار امور  
بما ينظر الى ايام الجماعة الى ثلاث الوقتين ينظر بعضهم الى ثلاث الوقتين ويكون الجماعة في  
الثلاث والتثنية وهو ان يعاين على الترتيب والنفوس وان تترك الامم الانتظار وكذلك  
الجماعة ولم يقصدوا ان تركهم ان يغيبوا احداً الصلاة مع الجماعة وكان ذلك عذرهم  
انهم ليس بمصلحة في شئ يتجوزون فونه فارحوا انهم لا ياثون وكلامه ما نوى **قلت** وان  
خضر ما حله الجماعة من يقومهم الصلاة بانهم انتظروا **قال** ان كل الذين يخلو  
معها هم دهم المصلحة على الجماعة ولم تتركها الا عذر فلا يسقط له ان يترك  
الانتظار لهم وعلى جماعة الاثر والانتظار الا ان يكون عذرهم لان هذا هو النعا ومن على  
البر والنفوس واسد اعلم **مسئلة** وهل يجوز للذي يصلي جماعة او غير جماعة بقبض  
لقبض وسرور بل ان السرور لا يفصل بين القبضات الى شدة ام لا **قال** ان كان سائراً

الكيفية بالسراويل فلا بأس عليه وإن كان ظاهراً فإنه ما هو أسفل الشرة ويترك العيون قبل قراءة التوب فلا  
 يعجز له أن يصلي بالناس على هذا لأن ما لم ينفعه أن يكون أفضل في المأمومين في لباس العلم وصحة  
 البين والتقوى وأظهر فإن يتحقق العلم ذاته على ذلك غير عذر **قلت** له وهو فرق في التوب الذي  
 يشق أو يصف في الصلاة في الليل والنهار **قال** للفرق في ذلك لأن السراويل المصلي واجب في الليل والنهار  
 والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه يصلي مع الإمام جماعة وعروضه السجدة لم يثبت له إلا الأمام بعد  
 السورة ولم يرد هو في وقته ذلك أنه قال الإمام لا يجب **قال** على حادثة الأثر المأموم إذا انتبه  
 وهو يسمع السورة فتكلمه فإذ الخلل لا **قال** في ذلك اختلاف قول عليه لأن الأثر المحدث من عبادة  
 أنه قال هو قول ليس عليه قاله حتى يصح عبادة أنه لم يرها ويحتمل أن كان عبادة أنه يسمع السورة  
 حين انتبه فليس عليه فإذ الخلل حتى يعلم أنه لم يرها والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه يصلي طرف  
 الصف المقدم فخرج الجل الذي عليه والصف ومكث هو مقامه الأول وبينه وبين الصف فرجة حتى يقف  
 حداً أو ركعة وصلاة ثم خفاته صلواته على هذا **قال** أن كان قد علم خروج صاحبه فقصى حداً  
 ولم يرجع بعد فخرج صاحبه وكان ذلك غير عذر فعندي أن صلواته تنقص والله أعلم **مسألة**  
 ومنه وفيه يصلي صلاة الأمام المسافر صلاة العشاء الأخرى وصلاة العصر وقت ركعة وصلاة  
 الأمام كيف يفعل **قال** فيما يعجز من القول للرجل الذي فاتته الركعات أول صلواته والذي يركعه هو ركعة  
 صلواته الأخرى في ركعتي العشاء الأخيرة والعصر لأنه إذا ركعتي ركعة وصلاة العشاء الأخيرة في  
 سلم الإمام قام في ركعة وقرأ فيها الحمد وسورة ثم قام في ركعة وقرأ فيها الحمد وجدها ثم قعد للحجاء  
 فقرأ في عبادة وسبيله ثم قام في ركعة بالحج وجدها ثم قام للعبادة وقعد واستمر العبادات وسلم  
 وأما صلاة العصر فليس فيها صلاة سورة في الركعات الباقية وفيه قول غير هذا أن يجعل الذي فاتته  
 هو ركعة صلاة الله أعلم **مسألة** ومنه وفيه كل قوم ما وصل في المسجد جماعة والناس سواهم  
 من أحيى القوم الذي أكله وربما يشتغل بعضهم عن صلواته أياهم بذلك **قال** جاد الله لكل  
 الرجل الصل والقوم فيدخل المسجد إلا أن جاد الله كل من أكل من أكل منها أو لم يصحها فجعل في تغيير الأكل  
 ولم يجعل له عذر لئلا يترك الجماعة وإجلها ولا أقول على تأنيبه إذا لم يوفق ذلك ضرر المسلم وإنما أكل  
 ذلك لصالح الأكل لنفسه لأنهم ليسوا بالمؤمنين والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه يصلي بالناس  
 جماعة فلا فرق في القراءة أسر التكبير للركعة ويسمع في ركوعه وسنتين أو ثلاثاً ثم يسبح له بعض الجماعة  
 أو لا يرجع قائماً أو يكبر جهراً أو يكبر نائياً **قال** ليس له ولا عليه أن يرجع قائماً إلا أن  
 اختلاف في ذلك فقول أنه يعيدها جهراً أو هو أرفع وقول ليس عليه استأجره ما وقع على صلواته وهو  
 يعيدها أراجد الموضع في الركعة الثانية أن كان بقى عليه شيء من الركعات أن لا يتأخر عليه  
 إذا كان منه ذلك على السهو والله أعلم **مسألة** ومنه وفيه المصلي بالناس إذا قرأ في صلواته آية  
 الكرسي فقال ولا يحيطون بشيء من علمه ووقف ولم يصل الاستثناء بالقراءة المتقدمة أو قرأ  
 سبح اسم ربك الأعلى فقال سنفرك فلا تنسى ووقف بها كذلك عليه في ذلك فنقص صلواته أم لا

بيان عليه

**قال** نعم عندي ان مثل هذا القول لا يبلغ به الى نقض الصلاة لان في الحقيقة انهم لا يجتمعون  
 بشئ من غير وانما اجابهم بما شاهدتم ان يحيطوا به بحاجز لا حقيقة كذلك وقوفه على سفر فيك  
 فلا تنسى وقيل الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا ينسى واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفي رجل في صلاة الجماعة وظفاته منها شئ فهدى انما في الاستعاذه بعد الاجزاء قبل  
 القراءة ولا يوظها الى ان يسلم الامم لان موضعها بعد تكبيرة الاجزاء ولا يسلم في ذلك اختلاف  
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي حص المسلم اذا كانت الجماعة تنهت ثابتة في كل صلاة المجموع  
 فيه صلاة واحدة في يوم واحد جماعة بعد جماعة في موضع واحد او اما ما ان يصلوا صلاة واحدة  
 جماعة في ساعة واحدة فيصلي فيه الرجل منفردا والناس يصلون جماعة ام **لا قال** اما صلاة  
 جماعة بعد جماعة في موضع واحد في صلاة واحدة فذلك جائز وانما يصلي اما ما صلاة  
 واحدة في وقت واحد فلا يجتمع اذا كان بين الامم اقل من خمسة عشر ذراعا وان كان بينهما  
 اكثر من خمسة عشر ذراعا لم يصدق ذلك عندي كما لم يتصل صفوفهم وان كان الامم يصلي حيث  
 لا تجوز الصلاة بصلاة صاحبه لم يصدق ذلك عندي لان هذا ليس بسجود وانما هو عزلة  
 البراح والارض واما المنفرد فما يزيله ان يصلي والجماعة يصلون في كل حاله اذا صلى وحده  
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي يطلب اليه وحضه والناس يصلي بهم جماعة فيما  
 عليهم وغيره فيصليون فرادى يا ثم يذكر ام **لا قال** على قول يقول ان الجماعة اذا قام  
 بها البعض سقط على الباقي فاذا كانت الجماعة تغيرهم لم يزلهم انما على هذا القول لان  
 يكون له في تكبيرة غير صلوة فليس من ياتهم نية العاسك وعلى قوله يقول ان صلاة الجماعة  
 لا رتبة على كل في نفسه الا ان يكون له عند فار كان هذا ليس له عند في ترك الصلاة في الجماعة  
 يسعد اجله تركها فهو حقيق بالاشهد واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المصلين جماعة صلاة  
 الظهر اذا صلوا ركعتين ثم خرج منهم رجل الى الصف المقدم وتركوا مكانه فرجة لم يسدوها حتى  
 قضا صلواتهم تنقض صلاة الذين قطعوا الفرجة بينهم وبين الصف المصل بقية الامم  
 ام **لا قال** ان كانت الفرجة قدر مقام رجل وتركوا اسدها على العدم منهم بغير جهالة عندي صلواتهم  
 مستقصاة وان كان ذلك جهلا منهم وكانوا في الثلاثة فصاعدا لم تنقض صلواتهم فيما يعيبي من  
 الاقار ويلو في الاختلاف في شين اختلاف وكذلك في الواحد على الجماعة وهذا اذا كان في الصف  
 الاول واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المصلين بالناس جماعة اذا قال في الاقامة اشهد ان لا  
 اله الا الله الا الله انتم صلاته وصلواتهم على هذا ام **لا قال** اما الاستثناء لا ينعف اذا فصل بينه  
 وبين الذي قبله واكلامه واما هو ان كان منه ذلك على الغلط فليس عليه فيما بينه وبين الله  
 بأس واما في ظاهر الامر فصح في له ان يتوب عند رخصه بعد تلك الكلمة وان كان ما في عيبي  
 له ان يعيد الوضوء اذا اراد ان يصلي بهم واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفي المصلين اذا قال  
 اشهد ان لا اله الا الله ثم عطس وانقطع كل ما به فقال الا الله وابتداء الشهادة وانها هو وامر

جماعة اتهم صلواتهم على ذلك **قال** فيما عني ان كان الجماعة الذين يصلون خلفه قد اطلعوا  
 على عذره في وقوفه بين الفجر والاستسقاء بما يبينه وبين ذلك ولم يكن الاستسقاء وقيل صلواتهم  
 عندي تامة وان كانوا لم يطلعوا على عذره فيستنبطون ذلك وانما امر الشهادة ونحوه وضوا  
 غير وضوءه الاول فلم ان يصلوا ورايوا به اعلم **مسألة** والا امام اذا كان يصلي بالجماعة صلاة القيام  
 يجوز لاحد ان يصلي في المسجد وحده صلاة القيام او النوافل وبدر صلاة لم ير فيها فلا يجوز له  
 ان يصلي على هذه الصفة الا ان يصلي وضوا او قضاء فرض هو عليه يوفى واذا اذا توجه بدله بافلة  
 فلا والله اعلم **مسألة** الصبي ومكان امام المسجد وحضر حله غير جماعة المسجد وهو اول  
 منه بالصلوات قبل منزلة فانه يقدم الا افضل ولا استلان عز المروة والسباسة وان صلى في  
 الاول فلا بأس وهو امامه واذا اراد امام المسجد هذا الجاضر ان يقدمهم واضيق واجبان  
 لا يقدم هو على امام المسجد فلا يفتنه انه ولا تقصير والله اعلم **مسألة** الزام في الامام  
 اذا كثرت تكبيرة الاجام ومنعوا وسئل عن ركع الامام وركع معه وقضى صلاته عليه ان اراد ان  
 ياتي بما فاته والركعة ان يمسك لا يخرج به السبلة التي قلها بعد تكبيرة الاجام **قال** املا على  
 قوله يقول ذلك السبلة والحمد وهو المعمول به عندنا فليس له ان يقولها ثانيا عند الوضوء  
 اعلم **مسألة** ومنه والا امام اذا كان عليه الفقد وقام بتكبيرة فسبحه ففقد بلا  
 تكبيرة متعديا او اسما اجاهلا انفسد صلاته وصلاته الجماعة **قال** املا على السائل  
 فلا يجزي في ذلك قضاء او انا العمل فقيركم اخذوا قول البير عليه هو ان يكمل اذا اراد الفقد  
 ويقعد بلا تكبيرة وارحوا ان قول البير ان يكمل فعمل هذا القول يختلف في نقص صلاته اذا  
 تعمد على تركها واجاهل فيه احتلا وبعض من لم يتركه الا سعي وبعض من لم يتركه الا سعي  
 اعلم **مسألة** ابن عبيد الله الامام اذا كان عليه القيام ففقد المأموم يكون بين  
 القيام والفقد الا ان يقوم الامام وكذلك اذا كان عليه الفقد وقام المأموم يكون  
 بين الفقد والقيام والقيام واما اذا قام المأموم على السجود الا ان يقول يقف على حاله  
 الذي يقوم الامام قول يقف الذي يقوم الامام ثم يتبعه وكذلك في الفقد على هذا الوجه  
 واما اذا كان اماما عليه الفقد فقام او القيام ففقد فانه يقوم ويقعد بتكبيرة ثلاث  
 التكبيرة الاولى التي ذكرها في غير موضعها والله اعلم **مسألة** ومكان عليه القيام ففقد فانه  
 يقوم بتكبيرة واذا كان عليه الفقد وقام فانه يكمل اذا صار في جدد الفقد لان تلك التكبيرة  
 صارت في غير موضعها والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن مبرور اذا كان اماما لم يكن  
 في الصلاة فصلاته من هو مثله جارية ومن هو اعلم منه فلا يجوز والله اعلم **مسألة**  
 ومنه واذا انقطع ثلاثه فصلاته تامة كما هو في الصف الاول والثاني وان انقطع الثاني  
 فان كان في الاول ففي صلاتها احتلا قول تامة وقول مستقصية وان كان في الصف الثاني  
 فصلاته تامة والله اعلم **مسألة** ومنه وقال انه لا يجزي ان يكون الصبي وسطا الصف

واذا كان



فيها كان في الثياب والادخال في دينه والغاسات فيما عذريته قيل والله اعلم **مسئلة** الصبي  
 في مسجد فيه امام ثابت لبعض الصلوات وبقية الصلوات ليس فيه امام ولا صلاة جماعة واذا صل  
 بعض الصلوات في هذا المسجد وترك شيئا من الصلوات وعذر كان المسجد في تلك الصلوات بمترلة  
 المساجد المكونة وفي سائر الصلوات كسائر المساجد التي لا اظهر فيها ولا يد علم **مسئلة** ومنه ومن  
 بقره مسجد خرج به صلاة الجماعة ويجاوزة الى غيره يعتدل على اياته فيه احد صلاة الجماعة  
 ولا دراسة قرآن وتجاوزوا ذلك **قال** ليس له مجاوزة الا بغير اذني في فيه واذا كان  
 لا يسعد عند اخوانه وعند الله وان تكلم لا يسعد ضلوا ثم وهكذا في الاخرة والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه ومكان بقره مسجد وبينه وبينه اكثر من ربعين ذراعا هل ان يتوسع ويجاوز للصلاة  
 ولو نطقت صلاة الجماعة فيه ويكون خارج جواره **قال** اذا كان في وجهه تعطيل لهذا  
 المسجد لا يجوز له ان يجاوز الى غيره الامر عند الله اعلم **مسئلة** ومنه وفي قوم يصلون  
 جماعة ثم انقضت صلاة رجل منهم في وسط الصف فيقض على يكون مجزاه امر **قال**  
 اذا كان في الصف المقدم وعلوا الصلاة قد انقضت ولم يخرج عنهم حتى يسدوا والفرقة  
 نقض على يكون خلفه وطرف الصف المقدم ولا يقض على يكون على قفا الامام ولا على خلفه  
 لان ذلك الذي انقضت بمترلة الاسطوانة التي تقطع على كان مجزاه امر كان لا يبال  
 قفا الامام الصوف وانما يقض على الطرف الذي خلفه عن يمين وشمال هذا قول الاكثر منهم  
 وقول اخر انه لا يقطع اذا كان خلف اكثر واحد وان لم يعلموا بقسلا صلاته حتى انقضت  
 صلاتهم فلا نقض عليهم ولا يقبل قوله بعد انقضت الصلاة لانه ليس بالامام وان كان ثوبه  
 فيه نجاسة لم تضرهم والنقض عليه وجده والله اعلم **مسئلة** وسألته عن رجل صلى بعض  
 صلاته ثم قطعها ابصر بقوم جماعة **قال** لا يجوز له ذلك قلت ولو كنت قد علمت انها فسدة  
 هل كان له ان يصلي بهم جماعة **قال** نعم قلت فلو صلى ثم شك في صلاته هل يجوز له ان يصلي  
 بهم جماعة **قال** لا قلت فلو صلى في جماعة ثم علم بفسادها بعد انقضت وقتها هل يملكها  
 في جماعة **قال** لا والله اعلم **مسئلة** وسألته عن اعرابي صلى بقوم واهل المحضر هل يجوز  
 ذلك ام لا **قال** اذا كان قاريا لكتاب الله معهما في مصر والامصار جاز ان يصلي بهم  
 قلت اليس قبل ان يبادي لا يصلي باهل المحضر **قال** نعم كذلك قلت وامن قالوا ذلك  
 قاله قبل ان المحضر اقراهم وادين منهم واعلم بالكتاب والسنة واخبر عن عدد الصلاة  
 واهل الجبل والاطراف في الارض لا تنقل العلم اليهم ولا يصل اليهم واخبار السنن يصل  
 الى اهل الامصار وايضا فان اهل الامصار يرد اليهم واهل العلم حيث يكون اجتماع الملة  
 يكون اجتماع العلم فالمنقوص حاله لا يحب ان يتقدم على وهو افضل منه والله اعلم **مسئلة**  
 الرامي وفيه صلى صلاة الجماعة تكون نيته بصلاة الجماعة الذي يصلي معهم ام لا **قال**  
 تكون نيته بصلاة الجماعة الواقعة بها رسول الله صلى الله عليه وسلم الا الجماعة الذين



يصليهم ومعهم خاصه والله اعلم **مسئله** سئل ابو سعيد عن رجل مسافر دخل في صلاة قوم مساوئين  
 في صلاة المغرب فقامت معهما ركعة وادرك الثانية فصلوا عندهم وسلم وقام الامام للعبه ووجه واجرم قبل  
 ان يقضى هذا بقية عليه **قال** لا يقصد عليه ذلك لانه دخل في صلاة ثبت عليه تمامها فيها وبلغ الامام  
 في العبث ان لا يرجع منهم وكذلك دخل في صلاة القيام فقامته الا وهو سلم وقام للشفع الا انه يقضي  
 ما قامته وبلغ الامام ولا يصح ذلك ولا يرجع حتى يقضى ما لم الشفع الا ان يجعل يديه ووجه عليه والله  
 اعلم **مسئله** الصحيح في امانة المقيم بمساوئين ليس عندهم احد يقيم فحاجة وثابتة ولا اعلم فيه  
 اختلاف وانما الاختلاف في امانة المسافر بالمقيمين والمسافر بين ولا يرى انما يمنع من رجوعها اذ كان الامام  
 في ركعة الصلاة والمسلم **مسئله** ومنه في الامام اذ كان في ركعة الاجرام سألهم ومنه واحدة في ركعة  
 الفاتحة جبر او ذكره استكرهية الاجرام ان عليه ان يرجع بحرم الاجل الجملة المصلين خلفه لان انا قلنا  
 صلاته تامة وهو لا يركع في صلاة الجماعة التي خلفه من جهتها او جبا عليه الممانعة بالاعلان وقاله  
 قال لا يرجع عليه وصلاة الجمع تامة وقاله عليه الرجوع فان لم يرجع فسدت صلاته وهو لا يرجع الى الش  
 عن الجهر واما قوله في الفاتحة فلا يستغربه ولا يجزبه ولا اعلم فيه اختلاف في قوله يرى عليه الرجوع الى الاحرام  
 والله واسد اعلم **مسئله** ابن عبد الله ورجل مع الامام في صلاة الجماعة الا انه كان في ركعة الاجرام  
 بعد طرأ الامام ثم ادركه في هذا الركوع اتم صلاته لاجل ما بينه وبين الامام والحدود قبل الركوع امر لا  
**قال** ان صلاة هذا الرجل تامة ولا يصح ما بينه وبين الامام والحدود قبل الركوع لانه لو ادرك  
 الامام في الركوع لاجتمعت وصلاته فصلاته تامة ولا يبدل ما سبقه المأمور والصلاة لانه جاء وادرك  
 الركوع مع الامام فقد ادرك الصلاة واسد اعلم **مسئله** ومنه في رجل دخل في صلاة الجماعة وقد  
 قامته ركعتين اتم الامام الصلاة اتم هذا الرجل صلاته ثم قام يصلي السنة فذكر انه باق عليه شيء من  
 صلاته بعد ان كان في ركعة الاجرام للسنة او قبل ان يكمل اجزائه ان يرجع ياتي بركعة ام قد حلت صلاته  
**قال** في ذلك اختلاف فلو لم يجد صلاته اذا دخل في صلاة السنة وباق عليه شيء من صلاته وقول لا  
 نقص عليه ولو دخل في صلاة السنة ويهيئ اذا لم يكمل ركعة الاجرام للسنة ان يحوز له ان يرجع يقضي  
 ما قامته وصلاة ولا ينقص عليه وعملنا على انه لا يدرى بالقبلة او يتكلم بكلامه عن الصلاة لم  
 تنقض الصلاة اذا اتي بما سبقه المأمور **مسئله** ومنه اذا استأثر الامام القادة في صلاة بمفردهما  
 بالركعة فهو اقل وصل نصف ركعة الحمد اقل سمع له احد من الجماعة او ذكر هو ابتداء القراءة بالحمد هل  
 على الجماعة ان يبتدوا القراءة الحمد يفتوا الا ان يصلح الامام **قال** ان على الجماعة الاستدلاء بقراءة الحمد  
 مثل الامام على القول الذي يهيئ وان شاع على القراءة حيث وصلوا فلا يجزى من الاختلاف والقول  
 الا للرجع الى ما سئل **مسئله** ومنه وخرج موصفا للجمعة وهم يصلون وبعثت فرجة انقطع  
 والصف ثلاثة فصلاتهم تامة كانوا في الصف الاول والثاني وانقطع اثنان فان كانا في الصف  
 الاول فحق صلاتهما اختلاف قولنا تامة وقولنا منقضة وان كانا في الصف الثاني فصلاتهم تامة  
 واسد اعلم **مسئله** ومنه اذا كان في جماعة المسجد ركعة الامام ويرى صليها اذ ارضى به اهل

العلم والفضل فلهذا علم على الغنم واجاز له ان يصلي بالجماعة وليد علم **مسئلة** ومنه وان كان احد  
 يعلم الامام وكان بينهما مقام رجل انتم صلاته ام لا **قال** ان كان سجود هذا منكبي الامام فصلاته تامة على  
 ما عذري وليد علم **مسئلة** ومنه وان كان بين الامام والجماعة رجل على قوة الامام او شيء غير ذلك  
 انتم صلاته الجماعة ام لا **قال** قول تامة وقول منقضة **قال الكوفيان** كان لكل رجل او شئ اخذ قوة  
 الامام وكلها من الجماعة منه شيئا فصلاتهم فاسدة ولا العلم في ذلك اختلاف وليد علم **مسئلة**  
 ومنه وان ضاق المسجد ورجل من اجل جوارح كور الضف الثالث والرابع في صرح المسجد مقابل الجواب  
 ويكون بينهم جدار المسجد ام يصفون على الباب لينظر بعضهم بعضا **قال** جاز للجماعة ان يصفوا في  
 صرح المسجد وان ضاق داخل المسجد تكون الانوار مفتوحة وليد علم **مسئلة** ومنه وفي  
 اطم يصلي يقوم وسافر بين ومقيم صلاة الجماعة المغرب فقام في صلاة المغرب فقام يصلي  
 بالقوم المسافر بين صلاة الاطراف يجوز للمقيم ان يصلوا سنة المغرب والاطم يصلي بالجماعة  
 فريضة العشاء **لا قال** اذا كان اطم الجماعة يصلي في مسجد وفيه صلاة الجماعة ثابتة فلا يجوز  
 للمقيم ان يصلوا السنة على هذه الصفة وان احتاط ببدل سنة المغرب فلكل جسر وان لم  
 يجد توافدا الزعم شيئا واما اذا كان اطم الجماعة يصلي في مسجد لم تكن فريضة ثابتة او كان يصلي  
 في غير مسجد فجاز للمقيم ان يصلوا ما ذكرت وليد علم **مسئلة** ومنه وفي جماعة يصلون  
 الظهر فصلوا الربعا وقروا للجماعة وقروا منها شيئا او لم يقرأوا ثم سجدوا للجماعة وقروا  
 للامام فظن الامام انه سجد في الثالثة فقام وزاد ركعة وقضى صلاته فلما سجدوا بينهم ام  
 صلوا خساها ينقيم قعودهم الاول وتتم صلاتهم ام لا **قال** اذا قعدوا ولم يقرأوا ثم سجدوا  
 شيئا فصلاتهم فاسدة وان قرأوا في الطيات فتم صلاتهم اختلاف وان قرأوا الى عبدة  
 وسبوا فصلاتهم تامة وليد علم **مسئلة** ومنه وروى خلف امام وحده ثم تبين له  
 بعد ان صلى انه ادخل في صلاته شيئا ينقضها او انه لم يقرأ في يؤيدها او شيئا من الحاسات  
 بعد ان صلى انتم صلاته الامام ام ينقض لانه صلى بركل واحد وانقضت صلاته **قال** ان  
 صلاة الامام على صفتك هذه تامة على ما حفظته من آثار المسلمين وليد علم **مسئلة**  
 ومنه وفي رجل ان المسجد وفيه جماعة قد صلوا الظهر والوقت فجعلوا وسالهم فقال  
 صلتم فقالوا لا معاهم العصر ومعاه هو الظهر فقام وصلى بهم الظهر وهم صلوا العصر  
 ان صلاة الامام الظهر تامة وصلاتهم هم العصر خلفه فيها اختلاف واكثر القول غير  
 تامة لانه ام بهم غير الصلاة التي قبلها وليد علم **مسئلة** ومنه وان ضاق مع  
 الجماعة في جوار الضف من رجل يصلي قاعدا يصل صلاة الامام وعنده ثوب جاد رجل يصلي قائما  
 فصول خلف ذلك الرجل فصار بينهما وبين الضف الرجل القاعدان صلاة القام ام لا **قال**  
 ان صلاة الرجل القام تامة على القول الذي نراه وليد علم **مسئلة** ومنه وان كان في  
 الامام في الصلاة فصلاته نافضة ولا ينقض على الجماعة ولو كان في السنة وكذلك

نقص علم خلفه ان كان في طرف الصف ولو كان خلفه الا واحد واما اذا كان جنباً او ثوبه نجساً وكان  
 في السرة ففي نقص صلاة الجماعة اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وان كان لا يصلح مع الامام  
 وصار الامام يقرأ السورة فلم يدر الامام ان هذا الجهر **قال** قولنا الجهر وقت شكوك ذلك في  
 وقت الامام يقرأ السورة وقولنا في الجهر لا يرجع الاشكال ان يستقبله لم يقرأها والله اعلم  
**مسئلة** ومنه وان اخذ احد قفوة الامام كلها وكان يردنه نجساً او ثياباً او شيئاً منها ولم يتس  
 الجاسق الذي عن يمينه او شماله كيف تكون صلاتهم **قال** اذا اخذ قفوة الامام كلها ففي ذلك  
 اختلاف واكثر القول ان صلاتهم باسدة واما اذا كان طرف الصف وكان يعمو بقفوة رجل في اخر  
 الصف ولم يسه به بئسة فصلاته نامة والله اعلم **مسئلة** ومنه وسألته اذا انتقصت  
 صلاة الرجل وضوح وكان خروجه هو الجماعة في الركوع السجد والفرجة وهم في الركوع **قال** نعم ان  
 اكتم ذلك **قلت** وان لم يسجدوا الا انصار او قفوا **قال** لا ينقص عليهم **قلت** وان كانوا في الغيبة  
 السجد والفرجة وهم في الغيبة **قال** نعم ان اكتم ذلك وان لم يكن لهم الى انصار او قفوا فلا ينقص  
 عليهم **قلت** وان زعموا السجد والفرجة يجوز ان يضعوا ايديهم فوق الارض ويتكلموا عليها  
**ام لا قال** اذا لم يقدر وان يسجدوا الفرجة الا ان ذلك كجائز وان تركوا الفرجة الى انصار او  
 او قفوا تركوا الجائز والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي صلاة الفريضة وحضر عند رجل لم يصل تلك  
 الفريضة يجوز ان يصل الذي لم يصل هو الرجل والذي صلى تلك الفريضة ويكون الذي لم  
 يصل هو الامام **قال** في ذلك اختلاف قول جائز وقول لا يجوز والله اعلم **مسئلة** الشيخ  
 جابر بن عيسى في نفسه في قيام شهر رمضان اذا صلى مع الجماعة طموا لم يجد  
 في نفسه نشاطاً ولا قلبه اقبالاً بل يفتقه كسل وربما يغلبه النوم ليسد ذلك حتى لا  
 يكاد ان يعقل اكثر صلاته وخاصة اذا كان له ما يطأ وان صلى وحده منفرداً كان في صلاته  
 من ذلك بل كانت في نفسه الشطو وارغب وقلبه احضر الا ان ذلك كجائز واي الجماعة افضل له  
 ان يصل مع الجماعة على طمونه وحاله معهم ام يكون لا افضل له في هذا الموضع الا انفراد الجاهل  
 انسياط نفسه وعقله فيه لصلاته ام يكون فضل الجماعة مع عدم عقله لصلاته للاسباب  
 العارضة وفضل عقله لصلاته في المنفرد مستويين ويكون محيراً في ذلك بين المنفرد  
 والجماعة على هذا الحال كان ذلك في الفريضة والنوافل ام سيدها **وقال** الله اعلم بافضلهما  
 في قيام شهر رمضان واسميه وارجوا على هذا امره ان تكون صلاته وحده افضل  
 ليس الفريضة كذلك مع القدر فعليه في الجماعة والله اعلم **مسئلة** سألنا عن رجل  
 المحلوي واذا نذر الصف لصلاة الجماعة وبقي اناس من الجحك يكون قيامهم وقفا  
 الصف الاول يكونون مما يلي قفوة الامام في الجانب اليمين واذا صفوا عملوا على كل  
 من الجانبين فلم يخالقوا قفوة الامام شيئاً انتم صلاتهم ام لا **قال** فما تقدي  
 اولئك يكونوا خلف الصف قفا الامام وان فعلوا ما ذكرت فعندني ان صلاتهم نامة



سجدة الزهر عن ان سجدة الزهر لا ينقض تركها في موضع بل تنذر انك ما خيس الحال والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وان صلى الرجل في المسجد واقام امام الجماعة انقطع عليه صلاته **قال** نعم اذا كان في مسجد فيه  
 صلاة الجماعة ثابتة اذا اجرم الا امام استقصت صلاة الرجل وقول الاجرم امام وقول صلى اكثر صلاة  
 فانه يتها وتتم له على قول واحد اذا كان في مسجد ليس فيه جماعة ثابتة او في احوال الارض فاجب للصلي  
 ان يتم صلاته وحده والله اعلم **مسئلة** الشيخ زهير رحمه في المأمور اذا ركع قبل الامام ساهيا  
 ثم ادركه المأمور في الركوع اعليه ان يرجع الى القيام ثم يركع بعد المأمور **قال** في ذلك اختلاف فقوله عليه  
 الرجوع الى المكان عليه قبل اتمامه وقيل ليس عليه ويتبع امامه اذا وصل اليه والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه ورجل طام في الصلاة فجاءه ان يسبقه فقال سبحان الله صلى فريضة كذا كذا ركعة اصابني  
 ما ادر كنت طامرا والله فاني وكبر تكبيرة الاجرام ثم صلاته ام لا **قال** يحري ذلك على قول **قال**  
 صاحب ان يقال سبحان الله وحده كما امر الله لا ان يدعوا في يقول سبحان الله بركعتين تقوم وقد  
 قويت ذلك عن الشيخ صلح المرحوم وصاح والله اعلم **مسئلة** ومنه المأمور اذا لم يدرك بعد الاجرام  
 الاقلية البسطة وبسمل وركع مع الامام وقول بعد البسطة الحمد ركع الامام عليه ان يكبرها ويأتي  
 بالسبعة او لا الخ بعد ان يقضي صلاته ام يقول بدمر العالمين **قال** يبدا بركعتين وصلوا الحمد ولا  
 يقولوا لا ولا البسطة والحمد في اكثر القول الا ان يكبر ركع غلطا او نسيانا او على الشك او السهو او زلت  
 لسانه فلا ينقض عليه والله اعلم **مسئلة** الزملي وفي جملته في المسجد واقام الامام يصلي الجماعة  
 وسهو جميعا فصلا ثم اعليه ان يعلم ام لا **قال** يعلمم الا يصح له ان يصلي صلاتهم قبل ان تنقضي  
 يسبح او كلام لان هذا الامر المعروف ولا يترك صلاتهم لضيق والله اعلم **مسئلة** ومنه والمأمور  
 اذا غلب على ظنه ان المأمور سهر ولم يتيقن يسبح له **قال** لا يسبح له الا على اليقين وما اذا ابط الامام في  
 شغل فزادة السرة واظان قلب المأمور بسهو فجاز له ان يسبح له والله اعلم **مسئلة** ومنه والامام  
 اذا سهر التكبير للركوع سهوا منه ثم اتته اعليه ان يرجع فايا ويكبر جهرا او يركع ثانية **قال** ليس له  
 والاعليه ان يرجع فايا وقيل انه يعيدها جهرا وهو ركع وقول يعيدها اذا جاز الى موضعها في الركعة  
 الثانية وقول ليس عليه لتعادتها ونقص على صلاته والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا كبر الرجل  
 مع الامام تكبيرة الامام والامام فاعلى يقرأ التحيات في ركعت او قرأ الحمد فلا تم صلاته في الوجهين  
 لانما جرم في جملته في الامام فكانه تغلظه والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا سمع الامام احدا  
 من المأمورين ابتداء قبله بقرأة فاتحة الكتاب اعليه لاعلامه وعلى المأمور قبول قوله وبدل صلاته  
**قال** يعلم اذا سمع معه ذلك ليس على المأمور بدله بقول الا امام الا ان يعلم هو ذلك وكذلك ان قال  
 رجل لا امر عليه انك كبرت تكبيرة الاجرام قبل الامام فلا يقبل قوله ان كان غير لغة وان كان لغة  
 فتقبل قوله اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي جملته في فريضة في مسجد ثم اقام  
 امام وجمعتهم اهل الخلاف الصلاة في المسجد وهم يكفونون ويرفعون يديهم عند التكبير  
 انقطعوا عن عليه **قال** نعم اذا كبر الامام تكبيرة الاجرام استقصت صلاته والله اعلم **مسئلة**

الشيخ احمد بن محمد بن مرفاثة قارن في الحجة وشي منها في الركعة الاولى والثانية كيف بيدها **قال** يقوم  
 المحرم من بين يمينه يلازم على قوله يلازم مبدل الفلوة وقيل باقية في قومة واحدة الاولى والاخرى ومن  
 ترك الوضوء بنسباً لا وجه له ولا اقدم على نقص صلاته وعمران اهل في اتمام الصلاة على ترك الوضوء  
 ليس بالاختلاف **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن ملاح ومروجه الجماعة يبدلون صلاة النقص  
 عليهم جماعة يصلي معهم **لا قال** لا يجوز للذي قدم ان يصلي معهم وقيل يجوز اذا كان في وقتها وانتهى  
 اعلم **مسئلة** احمد بن ملاح ولا يجوز الا اتم وقفوه خالية ثم يسجدوها وبعد فصلاتهم جميعاً  
 الا ان يتم صلاته كلها وقفوها كلها خالية فتكون صلاته تامة ولا اختلاف في صلاتهم وانما اعلم  
**مسئلة** الشيخ محمد بن عيسى في الايام اذا سجد يقول كما لم يصلي بصلاته هل تم صلاته  
**قال** اذا كان نية ذلك وكان اما لا ذكر المسجد فصلاته وصلاته تامة واذا لم يكن اما لا ذكر  
 المسجد وكان في غير المسجد ونيته ان يصلي بهم ونسب النية فلا تعلم فاما وما **مسئلة**  
 الزامل في سبع وثلاثة قطع بين النفي والاشياء مكحول الا الله ان يصلي خلفه وان كان  
 ماموماً يصلي وراءه في الصلوة **لا قال** اما اذا كان اما فلا يصلي خلفه على كل حال الا بعد  
 التوبة الى المسجد وان كان ماموماً فقل جاز ان يصلي وراءه في الصلوة وقيل لا يجوز الا بعد التوبة  
 وانما اعلم **مسئلة** ابن عبد الله بن ملاح في المسجد فوجد رافعا الامم صافية شيء المتاع لم  
 يعرف لمن جاز لم يزل عن موضع صلاته اذا كان يعوقه عن صلاته ولا يلزمه شيء وانما اعلم  
**مسئلة** الشيخ ناصر بن محمد بن محمد في الماموم اذا سمع امامه في قراءة الحمد عند ابتداء بقوله  
 مالك يوم الدين فقال اما ما لا يكون له عليه بأس في صلاته ونقص **لا قال** الذي يدل عليه  
 في هذا ومثله ان يعبد وضوءه وصلاته ويظهر التوبة مع مسجده وعلى سبيله ان يستبينه  
 وذلك واما صلاة خلفه ففي بعضها اختلاف واذا اتمها خلفه بصلاته فالان كان عليه اجوب  
 وان لم يتمها معه ونقص الامم صلاته وصلاحها موم بقية صلاته وحده ففيها اشهر القول تمام صلاته  
 على هذه الصفة وانما اعلم **مسئلة** فيمن يصلي خلف امام حلاله الليل او صلاة النهار فقد خلف  
 الامم نصف فاتخذ الكتاب او قل او اكثر ثم ركع مع الامم خوف ان يسبقه الامم او غير ان  
 يفوته الامم وحال صلاته **قال** صلاته تامة على حال وعلى خوف الفوات فهو معذور وعلى  
 غير ذلك فبعض يلزمه التقصير وبعض لا يرى عليه بأساً قلت فان لم يقرب الفاتحة ما جال  
 صلاته **قال** اما في صلاة الليل فلا بأس عليه في صلاته في اكثر القول واما في صلاة السجدة  
 اوجب بولس عليه بعض المبدلين لم ير عليه بعض بدله وهو جاز البيا والارجع الى ذلك فيها  
 يستأنف وانما اعلم **مسئلة** والذي ينادى منه اصحاب المسجد ان لم يقع منه ضرر وانما  
 التادي على الاستحفاف فاوحي بان يلزم الجماعة ولو كرره وهم انقروا وان كان منه ضرر  
 على جماعة المسجد ولا يلزموا انفسهم الصبر على المضرة او يتركوا جماعة المسجد فان هذا  
 يدخل الضرر عليهم وانما اعلم **مسئلة** ومضى الى العذر بشرط جواز هذا يصلي



منهم فيها فقل لا يجوز وقيل يجوز وجعلنا نافذة وقيل لا وأكثر القول لا يطلوها ولا يفرغونها واسما علم  
**مسألة** الصبح في قوم منهم مسجد في القرية محضون اليه في وقت الصلاة فيصلون الاثنان والثلاثة  
 والاربعة او اكثر فادري فيهم ويقر الفرائض هل يسعهم كان في القرية من يصلي جماعة او لم يكن بها قال  
 اذا قدروا على عمارته بصلاة الجماعة فقل لا يسعهم لضعف ذلك كان في القرية غيرهم او لم يكن دخول  
 اركان في القرية ويصلي فيواحدون ولعله يذهب الى العلة ولا يبين في ذلك ولا يجب كل الوجه كيف  
 عذر او لم يصل في الجماعة والنبي عليه السلام لم يعذر من لم يصلي جماعة في صلاة الجماعة وكان  
 صريحا وبينه وبين المسجد محل وادخل على ما يوجد وقد عذر من صلى الله عليه رجلا في الصلاة  
 فاقبله فقال ما حبسك عن الصلاة فقال علة يا امير المؤمنين ولولا التي سمعت صوتك ما  
 خرجت فقال عذر لم تترك دعوة وكان اوجب عليك اجابة مني فلهذا انه الى الصلاة هو انه  
 اعلم **مسألة** ابو سعيد اختلف في الصلاة خلف ما دون المسلم الولي فقل لا يجوز الا خلف  
 المسلم الولي لانها امانة ولا يجوز ولا ينبغي ان نولي ما نكر غير الاميل لانه يعيب منك باشياء  
 لا تقوم الا بها وقيل يجوز خلف اهل الدعوة ما لم يكن بهم بآيتهم في الصلاة ولا يجوز خلف اهل الخلاف  
 وقيل يجوز خلف اهل القبلة ما لم يزيدوا وينقصوا وقيل الصلاة جماعة خلف اهل القبلة لا  
 حياء سنة الجماعة افضل الفرائض الا على قوله لا يجوزها الا خلف المسلم وقيل الصلاة  
 فلهذا افضل الامم المسلم وقيل الجماعة افضل ما وجد من يجوز الصلاة خلفه اذا لم يزد فيها  
 او ينقص منها ما لا يجوز الصلاة الا به واسد اعلم **مسألة** ومنه في المأمور يصلي وحده في  
 مسجده الذي يورثه فريضته ولا يجوز ان يصلي بعده جماعة في موضع ولا اعلم في ذلك  
 اختلافا وان جاز فقل لا يجوز ان يصلي بعده جماعة وقيل لا يجوز واسد اعلم **مسألة** ومنه في  
 صلاة الجماعة يوم بعضهم ببعض في موضع واحد وقت واحد بعضهم خلف بعضهم ذلك في غير  
 مسجدا ومسجدا امامه وقيل اذا كان بين كل امامين دور خمسة عشر ذراعا فلا يجوز لهم ان  
 كانوا اخطمهم **والعلم** عليهم السلام خمسة عشر ذراعا ان كانوا اخطمهم وان كانوا اخطمهم فليس عليهم يتابعوا  
 ذلك وقيل ليس عليهم على حال وقيل عليهم ان كانوا اخطمهم وان كانوا اخطمهم فليس عليهم يتابعوا  
 واسد اعلم **مسألة** عن الشيخ باقر عيسى رحمه الله وفي مسجد ليس له امام معروف  
 فصلي بهم امام بجماعة صلاة فريضته واقي اماما فصلي بجماعة اخرى كذلك فريضته  
 في ذلك المسجد حيث يجوز الصلاة بصلاة الاول هل تتم صلاتهم **قال** في نفس صلاتهم  
 كلهم وانما هذا اختلاف اذا كان امام بعد امام ولعل الشبهة القول تتم صلاة الجميع **قال**  
 وانصلي الاول والنزواني فيضا **قال** ان كان المتقدم في المسجد يصلي الوتر جماعة في  
 شهر رمضان والا اماما موخر يصلي فضا في وقت واحد فلا يصح على القول الذي نحل  
 عليه ولا يعلم بعدم الاجابة قلت وكذلك اذا كان الاول اماما لهذا المسجد والثاني  
 ليس اماما والمسليم بجماعها **قال** هو على ما تقدم **قلت** له وان كان الثاني اماما له وا

والثاني ليس بالهم والمسئلة بها ما قال لا بد من الاختلاف قلت وان كان كل واحد منهما  
يصلي بهم في هذا المسجد مرة يوم هذا مرة يوم هذا قال كما تقدم واسم اعلم **مسئلة** ابو  
سعيد اذا صلى الرجل المكتوبة في غير جماعة او في جماعة فوافق الجماعة صلى بهم ولا يترك الجماعة  
لثبوت سننهما في جميع الصلوات وقول يجعلها بذكر الصلاة فاسلم او فائتة وقول يجعلها بغير ذلك  
يسلم بهن كل ركعتين وقول يجزي على الصلاة ويجعلها بغير الصلاة لا بد من صلاة الفجر العصر قبل البطلان  
ولا بد عليها او فذكره وكراه الصلاة جماعة بعد هاتين الصلاتين لموضع اتفاقهم على تركه ونقل  
يكون في هذين الوقتين واسم اعلم **مسئلة** والذي يؤمر به الساعي في الصلاة اذا قصد  
الى الجماعة ان لا يسرع المشي اليها خوفا من ان لا يروى عنه مثله السلام انه قال اذا سمع احدا  
الاقامة فليات الصلاة وعليه السكينة والوقار فليصل او اذ ركع وميدلا فانه قال ابو سعيد  
يخرج قوله عليه السلام في هذا على معنيين معنى الاول ذلك والاختلاف خمسة وهو اول خلق المسئلة  
لقوله تعالى والذين يشيرون على الله عزه هونا ولا تشرف في الارض وحدا والحق الا اذا اراد التقصيف  
على ما في طلبه ذلك اذا خيف غوبه فمن مشى على هيئته لهذا المعنى فحسن وان سارع لذلك  
الفضل وان لا يفوته فضل الجماعة واذا لم يسمع عندي على ذلك واسم اعلم **مسئلة** ومنه  
وسالته عن قول المسئلة الا ان يصلي بالقوم صلاة اصعبهم كيف يكون قال تكون صلواته  
دائمة بحال القوم الذي يجمع فيه الضعيف في ركوعه وسجوده وقيا مه وقوره ولا يجعله  
ولا يعقبه ولا يطيل عليه ذلك في قيا مه وسجوده وقوره فيعقبه ولكن يكون متوسطا قاصدا  
بذلك منه الا ان يحضره في حال يرى هو معاني الاجتهاد والنظر ان يعجز عن ذلك كان عليه والاداء  
او يطيل عن ذلك لمع حادث او لسبب عارض فيما يبرح جوافه الفضلة وان تغادر الوسيلة والاداء  
شيء من اللازم الا للضعيف لا يقدر على التطويل ولا على المبادرة واما التميل في غير الصلاة فلا  
يؤمر به واسم اعلم **مسئلة** ومنه والعمار الذي يحج على الامام ينظرهم هم الذين يحافظون  
على الصلوات الخمس الامم عزدين فان حافظوا على الفجر والعشاء ولم يحافظوا على الخمس  
فلا امر بكنهم معذور فليس هم والعمار وان كان لهم عذر فهم عمار فليسوا بالماضين وليس  
على الامام ينظرهم في غيرهما فان حجب عذرهم اعتبروا فيما يحافظون عليه فاذا كانوا لا يتركونه  
الا مع عذر ثبت لهم اسم العمار قلت في قدرنا ينظر الامام الجماعة قال بقدر ما يقوم الشغل  
ومعونه او موضعه ويتوصل الى المسجد وكذلك كان الا اذا ربي اول وقت الصلاة او  
في وقت لا يسعده فيه الامام مع وقت الصلاة الامم عزدين فان لم ينظرهم وعذرهم فلا  
امر عليه بالمشي لانها لا يفيده تقطيل الجماعة فان حضرهم بعضهم ولم ينظر الباقين  
فاذا قامت الجماعة التي بها ينظر القوم لم يقصد الى المسابقة لاحد من العمار فلو اهلون  
ولا حرج له ذلك فان اراد ان يسبق احدا فلا امر عليه الاثم وقيل ان على الامام ان ينظر الجماعة  
انما في ثلث الجماعة وتكون صلواته في جدهم هذا الثلث وعلى الجماعة ان تنظر الامام في ثلثي

الوقت

الوقت تكون صلاتهم فيه والله اعلم **مسألة** ومنه في حال صلّى خلف الإمام في الظلام وهو يظن  
أنه لا صلّى بالصف فلما فرغ تبين له أنه كان بينه الصف فقام رجلان صلاته تامة ولا بدل  
عليه إذا كان معه أنه في الصف وكذلك إذا كان وحده ففرضي أنه من قضا الإمام إلا أنه لا يعرف أنه  
صلّى خلف الإمام ولا وذهب على كنفصلاته تامة والله اعلم **مسألة** ومنه في قوم يصلون  
خلف الإمام فيخرج منهم رجل ويقيم مكانه فحيز وانقطع بقية الصف عن بين وبينهم لم يعلموا أن سيده  
الفرجة يقول صلاتهم تامة وقول مستقصية وهذا إذا كان في الصف المقدم فليست أهل من في  
الصف ما يلي الإمام من يجزئ اليه وكان في الصف خلف الفرجة حتى يصوبه وكذلك يجزئ هذا ويطلبه  
يجوز بعضهم بعضا حتى يستويوا جميعا ويسدوا الفرجة **قال** إذا كان صلاته تامة ما يلي  
الإمام ولا ينصرف الفرجة فليس له ذلك وليس كذلك ومصلح صلاته والعمل فيسده صلاته وأما  
أن كان في ذلك مصلحة لصلاته ولا يتم إلا به مثل أن يكون منقطعاً فيجوز اليه ويصلح صلاته ففرضي  
أنه ليس به إشارة ولا يجوز فإن جرح فاحسب أن في ذلك اختلافاً في تمام صلاته ونقضها  
لأنه **قلت** فإنه يمكن في ذلك مصلحة لصلاته وجعل الوسي حتى جرحه وكان خلف الفرجة  
حتى يصوبه **قال** إذا قصد إلى إصلاح الصلاة عامة فيجب فيه الاختلاف على المذهب و  
السيان والله اعلم **مسألة** ومنه في الصبي إذا كان لم يعقل الصلاة وبمحافظة عليها  
فلما انقطع علمه عن عبثه ولا شئ له وإن كان من ليس كذلك فقطع وقول لا ينقض على جرحه إن كان  
صغيراً أو كبيراً يحافظ على الصلاة أو لا يحافظ ولو كان عن قضا الإمام إذا كان ولداً أو أهلاً  
العقل فهو سواء في الاختلاف والله اعلم **مسألة** وهذا يختلف في الإمام من قبل لا ينزعه  
صلاة الجماعة والنساء والعبد يقول يجوز أن يوم الرجل هو في كل موضع على الإطلاق  
وقول لا يجوز إلا في مسجده الذي يؤم فيه لأن هؤلاء لا جعلت عليهم والله اعلم **مسألة**  
ومنه مسائل عن الرجل يصلّي خلف الإمام فيقوم الإمام والسيح في موضع قراءة  
الكتاب على الغلط هل لم خلفه أن يقعد ويتورك كما يستحب له **قال** يوم الذي خلفه أن  
يكون بين القعود والسيح ويستحب له **قلت** فإن قعد وتورك ثم سجد له هل تنقض  
صلاته **قال** إذا طعن أن ذلك يجوز له أو سجد حتى يقعد فأرجو أن صلاته تامة **قلت** فإن  
كان بين القعود والقيام يظن أنه يجوز له هل تنقض صلاته **قال** لا يجزئ أنه إذا  
كان في ذلك الحال لا يشترط الإمام ولم يقعد إلى حال القيام على التقدير أن لا ينقض عليه والله  
اعلم **مسألة** ومنه إذا أدركه صلاة الإمام جازاً جرد الصلاة ودخل معه فيه كان  
ثابتاً له في تمامه وفي صلاته تمام ما مضى منها ولا اعتد إذا أدرك منها واحد أو الحذور  
عندهم القعود الآخر في أدركه فقد أدرك الصلاة فإن كان جماعة أدركوا مضى بالقرآن في  
صلاة الإمام للجمعة وإن كان مسافراً والإمام مقيماً ثبت عليه صلاة التمام والله اعلم **مسألة**  
ومنه الاتفاق في قول أصحابنا أن الموم إذا سبق الإمام على التعمد في شيء من الحذور كلها









واحسب انما كنت رسول النبي صلى الله عليه وسلم وامر من حيث قال اذا زنت فافترى ووبعده الصلوة  
 والناسعين وعلما الا بصاروا فاعلوا لا تعلم ان اجل اهل العلم ينكره والايدي عنه ولا يقدح فيه ترك  
 اهل زماننا ولا فعلنا لغيرهم بباطل فيه ولا كراهية لانه ليس بفرض ولا من سنن المسلم المتقدمين  
 وانما هو فضل وندب وفي اجابة سنن الاسلام الفضل الكثير والاجر الكبير وان كان فرضا ما  
 ضر تركهم ولا فعلنا لغيرهم وقام به وانا على وجهه وقد علم ان قومنا يوجدون زنا عددا ويسمونه  
 ويصفونه ويدينونه بدنيته فهل ان تركه يوجب ريبا لعلمنا كلاً وانتهى لا نفعل بل نوجه  
 ونظيره ونعبد ولا نشركه شيئا على ذلك محي ونوت وعليه نبعث الله الله فيا معشر  
 الانبياء في الاك من هل هذا خارج ودرر رب العالمين وسنة نبينا الامين واجامع المستقيمين  
 السبيل المستدعي الصالحين عن يهود السبيل فان كان كذلك فالفرض على امرائه او مسعود وعرفه  
 عليه شريعة ونصليه ومصلحة قايمة واستانته والا فانثاته ورفضه ومناصرة اهله عليه الله  
 احبانا في خفضه ودره ان كان باطلا ورفضه وقبوله ان كان حقا هذا الجواب صغيركم المستكثر والتمكم  
 المسحوس من وقتكم في الدين معيد ريشير الصبي الذي لا الضرب وانما في السعي المشكور  
 والعمل المذكور سعيد عمار الخرافي اراه الناصحين وعرفه المتخلفين بحلق الانبياء الامين اذ ليس في  
 الاسلام خفا ولا في الدين خفا جزا الله الحسين الناصحين المتفضلين بجنات النعمة ولولا الكراهية  
 والتعظيم فيهم الاعتذار وقول الحق ونطق المصدق مشيت بالايعين واعتذرت بالاسماع في السماع  
 والله اعلم **مسئلة** الشيخ احمد ملا في مسافر صلى بمقتين ومسافرين فان كان نوى الجمع فانه  
 متى قصص صلاة الله الظهر ركعتين وسلم قام المقيمين فيقولوا صلواتهم ركعتين ويقعد الامام ومن  
 معه المسافرين فاذا انتم المقيمين صلواتهم قام هو في الاقامة لصلاة العصر وقام بمجاوبه ووجه  
 واجرم وصلوا ركعتين ولا يجوز ان يتم المقيمين صلواتهم ويقوم الامام ومجاوبه لصلاة العصر في  
 وقت واحد فان فعلوا انقضت صلاة المعتمين وقال الشيخ صلح من وصاح ان المسافر لا يجوز ان  
 يصلي بالمعتمين ولو كان افضل منهم ومجاز ذلك في نوى المقيم ويقول المصلي في نية الظهر الحاضرة منها  
 ركعتين لصلاة الامام والله اعلم **مسئلة** ومنه والمصلي اذا اراد ان يرجع الى اول صلاته ليكملها  
 او سهر عن قيادة الامام السور **مسئلة** في ذلك الجاه الاثر اذا جاز الاجرام عليه ان يسلم وان كان قبل  
 الاجرام ولا يسلم ويسجد ان لم يقعد اذا لم يكن ركعا ركعتين يجعلها ركعا واحدا او اما ان سجد الانصابت  
 لقراءة الامام فقبل له واسعه ان يحاط بقراءة اذا سلم الامام والله اعلم **مسئلة** ومنه ونوه العلوي  
 وعن رجل قام لصلي في الجمعة وجاء احد وقال فبقي ايقف له ام لا قال لا والله ان يستظل الجماعة  
 الى ثلث الوقت وتكون الصلاة قبه وما لم يجمع فله ان يقف والله اعلم **مسئلة** الشيخ درويش  
 رحمه الله رحمه الله وفي الامام اذا زنت عليه القراءة في الصلاة هل يجوز له ان يجمع له او لا الية  
 التي فيها ام لا قال اني سمعت بعض اهل العلم ان ذلك جائز للمؤمن ان يجمع له للمؤمن ثم يمسو  
 القرآن اذا تعابا وتزدد في السئلة ولم ينفخ له شيء في السور واما اذا ابتداء بقراءة شيء من القرآن

من القرآن قد اذن منه قد رواه يكي الصلاة فلا يفعله لانه قد اذن في وجايز له ان يركع بعد ذلك واداعلم  
**مسئلة** واذ كان اهل الجماعة عاكفة الكذب ما او اذ الادبوبة ما يلزمه **قال** قول لا بد عليه  
 والاعكاف وقول عليه البدل وقول عليه البدل وقول لا بد عليه البدل واداعلم **مسئلة** وان يقص الرصد  
 وعليه اهل الجماعة وقول عليهم البدل وقول لا بد عليه البدل واداعلم **مسئلة** وان يقص الرصد  
 تلمزمه الجماعة مثل النساء والصبيان والعبيد والمسافرين يجوز له ذلك **قال** قول لا يجوز له ذلك وقيل  
 يجوز في مسجده الذي يؤم فيه ولا يجوز في غير مسجده واما صلاة المسافر من خارج الى المحل لان بعضا  
 يرى عليهم صلاة الجماعة وقول لا تجب عليهم الا ان يكونوا بمنزلة القاطنين لان بعضا يرى عليهم الجماعة  
 اجل قنوطهم واداعلم **مسئلة** ان عبيدا في ايامهم يصلي الجماعة ووجهه الى المشرق في ثنتين له بعد ذلك  
 وهو في الصلاة **قال** ان جعل وجهه فصلاته فانه وان لم يحول وجهه فصلاته وصلاة الجماعة مستفظة  
 وان لم يعلم حقا فلا صلاة فصلاته وصلاته ثم تأمروا واداعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد مداد وما  
 معن قوله ان لا صلاة في الموزون واما **قال** ارجو ان لا صلاة فيها انقلوه من الصلوات ان فعلوا  
 فيها ما يقص ما فيها بينهم وبين انفسهم وعليهم ان ياتوا بها فما ما غير يقصان والموزون واما في اوقات  
 الصلاة من تقديمها وتأخيرها واداعلم **مسئلة** ناصر بن جبر واما الجماعة اذا قال له بعض المومنين  
 دعوا لقضاء الصلاة انا صليتها قلوا رب رب ركعت في صلاة الظهر وقال بعضهم صليتنا انا من انفس  
 على الامام كيف يفعل وهل يدلوها جماعة **قال** انه يأخذ بقول الاكثر منهم وان كان فيهم احد من الثقات  
 اخذ بقوله ان لا يتيسر ذلك ادله او يجوز لهم ان يدلوها جماعة في ذلك المسجد وغيره على الشك في قول  
 المسلم واداعلم **مسئلة** ان المولى في حلاله المسمى ليصلي فيه فوجده امر الجماعة ومعه يصلون  
 النزوح والوتر جماعة في شهر رمضان لهذا الرجل ان يصلي الجماعة يصلون لا نزوح او الوتر **قال**  
 له ان يصلي الفرض والوتر فيكونهم يصلون المنفل وليس له ان يصليهم يصلون الفرض حيث يجوز الصلاة  
 معهم وان فقدوا الامام وصلى قدامه ثبتت صلاته ان كان له عذر عن الجماعة ولا فلا جرح ترك  
 الجماعة واليوم بذلك واداعلم **مسئلة** سليمان بن محمد مداد واذ اصلى المسافر والعشا  
 الاخرة جماعة في وقت المغرب يجوز ان يصلي المقيم بعدهم العشا الاخرة في ذلك المسجد **قال** نعم  
 جابر بن عبد الله كان ذلك المسجد جماعة او لم يكن واداعلم **مسئلة** ابن عبيدان وفي المأموم  
 اذا سبق الامام في قراءة الحمد على الحمد والسهو الا انه لم يبتدي قبل الامام واما مسقة في غيرها  
 اتم صلاته ام لا **قال** اذا ابتل بالقرأة المأموم بعد الامام فلا بأس عليه ان اتم قرأه وان اتمه  
 في القرأة تجايز وليس له ان يبتدي قبله في القرأة في صلاة الجهر واداعلم **مسئلة** الشيخ سليمان  
 بن محمد مداد حين يبيع ويشترى في السوق ويقرب السوق مسجد يصلي فيه الجماعة المنظر  
 والعصر وسبع الرجل النذر للصلاة وبعدهم ويستامرون في الجهر واداعلم **مسئلة** الشيخ سليمان  
 البجلي الشراء ام لا **قال** يستحب له اجابة النداء وحضور المسجد لئلا يراه ولا يراه فرفض الصلاة افضل  
 له من البيع والشراء انه لم يخف قول شي مؤاله اذا اجاب دعوة الداعي للصلاة فهو ليس عليه

ذلك فضلاً عن فعل جاز الفضل وإن كان أثر السبع والشرع فقد غلب على الفضل والرجح الذي والله أعلم  
**مسئلة** الشيخ جعفر حينئذ من أراد الأمانة لأجابه سنة الجماعة في غير الساحدانة ويحرم فيها  
 للأمام فيه الجمهر الصلاة حضرة أحد أوله بحضرة من أكثر المنازل والمصلين مع الأباين من المحاضر  
 والعاين وكان بسفاهة من ليس فيها تعبير وادراك قيام الجماعة وحده جاز أم لا فكان معنى جوابه  
 أنه جاز له ذلك في كل موضع نوى تمارنه بالصلوات الخمس جماعة في بيت أو مصلى أو مسجد ولا  
 فرق بين المقام الجانبي فيها كما الصلاة لا تعقد العارات بالسنة للجماعات وهي ثابتة بالنسبة  
 دون وقوع الرخصة بالمحاضرات وسائر الجماعات **قلت** لما يجوز للمسافر من ذلك ما يجوز للمقيم  
 في ذلك معنى جوابه أنه جاز له ما لم يكن بذلك الموضع قايماً بالمقيم في الجماعات وأجبت تقدير  
 المقيم على المسافر من كماله لا بالمحسن وإن لم يكن يقوم هاهنا والمسافر وإنه أعلم  
**مسئلة** ابن عبيد الله وهل يجوز أن يصلي أحد وحده السنة أو الوتر أو التواضعات في المسجد قدام  
 الجماعة وهم يصلون **قال** جاز على قول واحد أعلم **مسئلة** الزماني في المأموم إذا كبر تكبيرة  
 الأجر واستغذوف السعد لله الرحيم الحمد لله المأموم فركع معه أن يكون عليه  
 إذا قضى الأمام صلاته أن يسلم ويقراء الفاتحة وأنها أمر بنقله بقوله برده رب العالمين  
 ولا يعيد قراءتها في تحته كما زعموا أو كثيراً أو زعموا أن تعيد صلاته أم لا **قال** على ما سمعته  
 ولا أثر له بهذا حيثما وصلوا الحمد ولا يعيدوا الحمد وإن أعادوا قراءتها على الجماعة وظن أنه  
 جاز له فيجب أن لا بد عليه فيها من أن يصلي ما يستقبل والله أعلم **مسئلة** وإذا سجد  
 الأمام ثلاثاً هاهنا للجماعة أن يسجدوا له أو يدعوه ولا يتبعوه في الثالثة ويتبعوه بعد ذلك وإن  
 سجدوا لا يقوم بتكبيره أم لا **قال** يسجد له ولا يدعوه وإن تركوه وسهوه أو تنهوه عنه بعد  
 فصلاتهم فاسد وقيل بأمته إذا تنهوه على خطأ وإن كان قياماً للقيادة فيقوم بتكبيره  
 لأن الأولى صارت في غير موضعها وإن كان قياماً للجماعات فلا يقوم بتكبيره هكذا قال  
 الصبي وقال العاقل في يقوم بتكبيره على كل حال والله أعلم **مسئلة** خلفه سنان وأمين  
 يكون نصف ونصف عن يمين الأمام وشماله إذا صاف الموضع وقفاً الأمام **قال** نصف قرب  
 الأمام وشماله لا ولا يتقدمه ويسجد دون من الأمام **قلت** وإن صفوا بجذابه غير  
 متناظرين عنه قليلاً **قال** إذا لم يتقدمه المأموم فلا نقول بنقص صلاته **قلت** وإن صفوا  
 عن يمينه وتركوا يمينه وبينه قدر مقام رجلاً أو أكثر أتم صلاتهم كما نزل قليلاً أو كثيراً أو أحداً  
 وحده **قال** أنا لا نرى تمامها على هذه الصفة **مسئلة** ابن عبيد الله في رجلين صلياً  
 خلفاً أحدهما أجزم وركع مع الأمام في الركعة الأولى والثاني لم يذكرهما في الركعة  
 الأولى ولكنه نفي مكانه قايماً حتى قام الأمام فأجزم وركع معها في الركعة الثانية أتى  
 صلاة الأولى منقضة أم صلاة الجميع أم كلها تأم **قال** في ذلك اختلاف فيجب تمام  
 صلاة الأمام الجميع والله أعلم **مسئلة** أبو سعيد إذا فصلت صلاة المسافر وقد صلى

بصلاته المقيم فإركان فسادها انه صلى على غير وضوء واجباً او بخاتمة او بمعنى يكون فيه تعالى الامام ومعلم في  
 الوقت انه يبدل بقصر الصلاة لنفسه ولا اعلم في ذلك اختلافاً وان علم بعد ان فات الوقت يقول بصلتها بغير الصلاة  
 الامام لانه كان بجعله في التمام وقيل بصلتها بقصر لانها هي صلاة تؤمر ثم مع الامام واما اذا فصلت صلاة  
 الامام بغيره فاصد على خلفه فلا المسافر يصلي صلاة لنفسه في الوقت وبعد الوقت لان صلاة الامام فاسدة  
 لم تنقل عليه واسد اعلم **مسئلة** ناصر حميس واهل الخلاف بين المسلمين اذا صلوا جماعة في مسجد هل  
 يجوز للشيخ ان يصلي وحده حين ذلك ام يقفون عليه وكذلك اذا كانت صلواتهم ثابتة هل يجوز له ان يراى  
 ان يصلي جماعة في ذلك المسجد حين صلواتهم وبعدها وتكون صلواتهم ليست بشي **قال** اذا كانت صلواتهم غير  
 ثابتة ولا ثابتة ولا منعقدة جماعة ولم يقف على نفسه فتنة ولا قول له عليه فله ذلك فيما بين يداي واسد اعلم  
**مسئلة** الشيخ حميس رعيدي في المأموم اذا ركب شيئا وفرادة السورة **قال** اذا نكضت لاستماع الامام  
 فصلاته تامة ولو لم يسمع قرأه الامام واسد اعلم **مسئلة** الزملي فيمن صلى مع الامام ركعتين في الضعف  
 الاول ثم فصلت صلواته ثم ابتدأها مكانه ذلك وصلوا اذ ركعوا ابدلها فاتة اتمه صلواته وصلاته في ركعة  
 وطرف الضعف **قال** جابر اذا رجع لما انقضت صلواته ووجه واجه وادرك ركع في الركوع وكذلك اذا رجع  
 من الضعف الاول جل بعد فاقصوا ركعة وجاء رجل فدخل مكانه وصلى معهم اذ ركعوا ابدلها فاتة وهي ثلثا  
 واسد اعلم **مسئلة** الشيخ مسعود رزمي وفي المسافر اذا صلى الظهر مع الامام واصلها اليها في  
 العصر فلا سلم الامام واراد المسافر ان ياتي بصلاته العصر اقام امام ثانياً فصلي في مقدمه مسجود صلاة  
 الظهر ايجوز لهذا المسافر ان يصلي العصر والامام يصلي الظهر اريد ان لا يجزئها ليف في موضعه الي  
 ان يسلم الامام او يقطع صلواته **قال** فيجوز له ان يتم صلواته اذا كانت غير الصلاة التي يصليها الامام على  
 قول بعض المسلمين واسد اعلم **مسئلة** واذا صلى امام الجماعة في موضع المسجد جازاً اماماً ثانياً يصلي جماعة  
 قدام الامام الاول هل الاولين الذين يصلوا السنة **الحق** بن عرابين عبيد بن جحوز لان السنة منعقدة  
 مع الجماعة الاولى وكذلك النافذة واسد اعلم **مسئلة** الزملي والمسافر اذا صلى مع الامام المقيم  
 المغرب جمع اليها العتمة فلما قضى الامام المغرب قام امام ثانياً يصلي في المسجد جماعة صلاة المغرب  
 فانه يجوز لهذا المسافر ان يصلي العتمة والامام يصلي المغرب كصلاته المسافر منعقدة بصلاته الامام  
 الاول وقيل بغير صلاة العتمة لانهم الامام صلاة المغرب اذا كان المسجد فيه جماعة ثابتة  
 واسد اعلم **مسئلة** الصبي واذا اجمع المأموم وفرد في الامام وفرادة العتمة يستمع لفردة  
 السورة ام احسن له ان يقرأ العتمة واذا قرأ العتمة ونسي في السورة بعد ما سلم الامام استغنى  
 صلواته ام لا **قال** بعض تجار سماع السورة وتأخير العتمة لان العتمة واستمع السورة في  
 وقت لفردة جاز وفيه اختلاف وان بقي على المصلي شيء من العتمة والسورة ما يجب عليه وقراءة السورة  
 انقضت صلواته اذا تركه عامداً او ناسياً واسد اعلم **مسئلة** ومنه والداخل في صلاة الامام  
 اذا اجمع واستغاد وركع الامام فركع معه آخره هذه الاستغادة ام يستغيد الثانية اذا قام  
 للركعة الثانية ويلزمه شيء اذا استغاد الثانية **قال** تجزئه هذه الاستغادة ولا يستغيد في

اخرى فاذا استعاذ بلا عند طهر في نفص صلاته عليه اختلاف واسع **مسئلة** الشيخ جاعل من  
 خميس في الامام اذا صلى بالجماعة الظهر وهو يريد ان يصوم من صلاته منهم ومن ينظر انهم صلاة  
 الجميع امر بنفسه **قال** فقد قيل في هذا باختلاف فقهاء فقل ان صلاتهم نافذة وقيل فاسدة واما اقول الا ان  
 يكون الامام في موضع يسعد المروجدة في الصلاة جماعة انصلافة تامدة ولا يبين على قوله اجازة ذلك  
 له اختلاف في تمامها الا ان يكون ذلك قبل الوقت فاذا كان ذلك قبل الوقت لم يربط في تمام الصلاة وكذلك ان  
 لو كانت الجماعة كذلك على هذا الحال ولو كانت صلاة الامام على حال تكون فيه تامدة **قالت**  
 له فاي موضع يجوز له الصلاة جماعة وحده هو يسعد ذلك **قال** قد قيل انه في كل مسجد اقام فيه  
 وكان له اما ما وجهه لا يشبه ان يخرج في كل مصلى وقيل انه اذا نوى الاقامة فيه يوما واحدة جاز له  
 ذلك وعلى قوله يقبل انه يجوز له ان يكون اماما في المكتوبة من صلاتها حيث كان فخرج على قوله  
 ان يكون له ان يصلي وحده ايضا جمعة في كل موضع ولو لم ينو ان يصلي فيه الا تلك الصلاة  
 لان صلاة ذلك المصلي معه لا تقع الا موقع الشغل بلا خلاف فلهذا وان كانت كذلك فليشبه ان  
 يكون في حق الامام الاشياء في احواله الجهرية بما هو قد اجاز له ذلك فيلزمه ان يبطل قوله واما ان يجيز  
 له ان يكون وحده والا كان ذلك تحليلا وليس كذلك ولكنه قوله ان يقول بالمسألة المشقة في انهم روا  
 بها التوفيق ولا اخذ الا الحق والصواب **مسئلة** ما تقول في امام الجماعة يسعد خلفه  
 في صلاة النهار اني صلاته جائز امر منقضة **اريت** ان قال لا اقدر على ذلك لان الشك  
 يدخل على صلاته في غير ذلك ولا اختلاف في مخالفة المسألة **قال** على هذه الصفة قد خسر له في ذلك  
 وان كان يجزئ غيره فهو اوجب البيا ولا يبلغ به الى صلاته وصلاة من صلى معه لو لم يرض على هذه  
 الصفة واسد اعلم **مسئلة** ومنورة الشيخ سالم رحمه الله عن الشيخ الرحيلان هل ما ان يصلي  
 بالسيان جماعة **قال** لا قال ابو سعيد يشبه الاختلاف ويجوز ان يكون كذلك اختلاف في المنقضة ان  
 كان الوقت قد فات وكذلك بدل الصلاة جماعة على الشك في نفيها في الوقت وبعد الوقت غير اختلاف  
 كانوا كلهم مجتمعين ومنقرض كان امامهم في البدل هو الامام الاول او غيره واسد اعلم **مسئلة**  
 الفقيه ناصر خميس في امام فوزه يصلي بهم وقد صلى بهم اربع ركعات وهو يظن انه ثلاثا فقام ليأتي  
 بالاربع فسمع له بعض الجماعة فلم يرجع ومعه انه صلى ثلاثا وهذه الاربعة على قريظته وهم سجودوا  
 كأنهم متيقنون انه صلى بهم اربع ركعات وهو في ركعة ثالثة وهم سجودوا وحجوا وسلم وسامعوا فلما  
 انت سهوت وصدقهم والصلاة في مسجد فيه صلاة الجماعة ثالثة انتم صلاته وصلاتهم على  
 هذه الصفة وان اردوا بدل الجماعة يجوز لهم ذلك **قال** في اجازة صلاتهم مع اختلاف والاحسن  
 معا البدل عليهم كما هم على هذه الصفة واما اذا شكوا في صلاتهم جماعة اجوز لهم ذلك في وادوا  
 بالجماعة فجاز ذلك بعض الفقهاء ولم يجز ذلك لبعض قال الفقيه العجمي في هذه المسئلة  
 المذكورة اختلاف فقول يكون حجة عليه اذا كانوا ثلاثة فصاعدا وقول لا يقبل قولهم وهو ان  
 يعلمه فعله قوله وقال لهم حجة عليه فصلاهم تامدة وعليه هو البدل لان في بيان ركعة من غير

انصال الصلاة وعلى قوله لا يرى انهم حجة عليه فصلاتهم جميعا تأمة لانهم على يقين وصلاتهم واما  
 انصلوها جماعة ثابتة فيه اختلاف لانه لا بد ان كان وصلاتهم هم تأمة منهم جماعة واركاب صلواته تأمة  
 فهو جماعة اذا كان الامر ذلك المسمى واند علم **مسئلة** تناصر من عيسى في المأمور يكون في وسط الصف  
 خلف الامام فنقص صلواته على الشك بعد الاجرام ويركع يحرم في كل ركعة وربما نفوته الصلاة مع الامام  
 يدركه بعضاها لقطع صلواته عليه في الصف لم يكون سادا للركعة **قال** انه يكون سادا للركعة على  
 بعض قول الفقهاء واند علم **مسئلة** ومنه والامر الاكر كركعة مرتين في ركعة فاختار الكتاب في صلواته في  
 موضع الجهر وسعد يصلي خلفه اعلى المصلي بصلواته ان يسلك كيف ذكر الكلة بصلواته تأمة ام لا **قال** ليس  
 عليه ذلك على قول بعض فقهاء المسلمين على هذه الصفة واند علم **مسئلة** الشيخ صلح وضاح في امر صلي  
 يقوم فوهم في صلواته قال البعض خلفه صلواتا ناقصة قال البعض امته فيلزم قول الاكثر وقيل قوله يتبع  
 وقيل قوله قال العام واند علم **مسئلة** او استدله والاستظار بالمغرب للجمعة قد راي صلي الانسان العتيق  
 الصبي والامر اذا امر بغيره الممتدة في اول وقت الصلاة على الجوابه الاثر وان لم ينطبق هم الى اخر الوقت  
 صلواته او قبل منهم ما اولى به **قال** تقسم الوقت الذي بين الصلاتين ثلاثا وتكون صلواته احد  
 الثلث الاول واند علم **مسئلة** ومنه لا يصلي ما مان بصلواته واحدة في وقت واحد كما امر جماعة  
 في مسجد معروف واند علم **مسئلة** الفقيه منها خلفه من محمد ابدان المتفق عليه في قول  
 المسلم في صلاة الجماعة الذي لا تعلم فيه اختلاف بينهم في جوارها وبها خلفه في وجده وادونه سائر  
 الناس فجمعهم على اختلاف اجرام مختلف في الصلاة عليهم ولو كان الامام ومعه على شيء وعصى الله ما لم  
 يات في الصلاة ما يقضها ففي الصلاة تسمع من بعض المسلمين الا انها في هذا الموضع لا تضيق  
 فيها وانما هي صلاة المفرد في معنى الفضل واجزاء بعض الفقهاء ولي يخرها خلفه وهذا جاز في فرض  
 ولا ياب تغل وعسى بعض وسع في الفرض ودور النقل لا الترتيب ورد في صلاة الجماعة في المساجد  
 وصريح بالتشديد في الخلف عنها انما ذلك في الفرض خاصة واما النوافل ففضلها في خلافتها وهذا  
 سترها وتخصيصها في البيوت ودور المساجد لما يروى عنه السلام انه قال اجعلوا البيوت حطرا  
 وصلاتكم يعني بذلك واند علم في اتفقا النوافل مع الجماعة في المساجد جماعة فإرادي ولكنها  
 خلفه في الفضل لا في الفضل اذا صلوا خلفه فيصير الامم صل لها الوقتها خلافا لمر  
 منها على امرها فلم يجرها في رايه ومما اذكر في حقه من غير العدد او غير عدد وفي جماعة  
 من وافق محمد ذلك مذهب جماعة يصلون ذلك الفرض فقلوا ان يصلي معهم ما بعد مضى والاختلاف  
 فيه يصلي خلفه ويحمله نقل الا ان الصلوة الاولى قد ثبت له على اية حال كان وليس له ان يصلي ما في اوله  
 سقوطها عنه باو ثمة عنه وارتسا عقدها معهم عار فيهم به بدل تلك الصلاة احتياطا ليدرك  
 ولم يصح عليه على هذا الشأن واند علم هو محمد بن المعين في ارادته ما لم تكن الصلاة التي قضاه  
 اول صلاة الفجر صلاة الفجر كانت التي فيها قضاه اول اختلافها فلا تعلم وجها لصلوة النقل

بعد

العصر

بغيرها



بعدها في جماعة او اذ يوردوا في ذلك عنه عليه السلام وهو قوله لا صلاة بعد صلاة العصر حتى  
 تغرب الشمس ولا بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ومعنى ذلك يخرج في التواتر وارجح محلها  
 الا في الدور من المصنفين وهو فعل الموجود عن بعض المسلمين هل ينزل الصلاة في الجماعة اذا  
 صلوا ولا ينعينها اذا وافقها مبالغة منه ومنه في صلاة الجماعة لاجل فضله ما ولكن لا يصح  
 ذلك غير من ينعينها في الصلاة لا يكون الا على وجهه ولا ينعينها في هذا مع وجود النبي عنه  
 عليه السلام في صلاة النفل في هذين الوقتين ومعلوم ان صلواتهما بعد قضائهما لا يكون المنعلا  
 ولا وقوعها موقع البدل احتياطاً فخرج معي مخرج النفل وامضى ذكره في جواز صلاة الجماعة وذكره  
 في الاحتياط فلا يبين له وجه الفرق بين الجمعة وغيرها في ذلك كما هو ايضا وحار في احد جملة احدها  
 جاز في سائرهما لم يجر فكذلك وعلى كل حال فالصلاة خلفه او في الفضل او جاز في غيرهما  
 فقد وافقهم وهو اقرب منهم من هو ذمهم ثم يكره ذلك كما بعدهم على حسب منازل الناس في راي  
 كلهم منزلة ولا ينبغي ان يتقدمه وهو اذ في منه منزلة كما قيل في معنى الجمعة لا يوم الفصل الثامن وهذا  
 اصله في جميع الهيئات والاحوال الا ان يعقل الا انه لا يوجد الا المنع والخص في الصلاة  
 خلفه موجود لمن توسع كما تم تعطيل الجمعة اذا لم يوجد غيره ما من اتي في صلواتها ما ينقضها  
 فيما يعين به عن الجماعة فيها وان لم يضمن ذلك فلا ركن للصلاة خلفه على سبيل الحاطة معها  
 بل الصلاة تنقض هذا منفردا في جزمه وادنى واسلم واسد بعد هذا وغيره اعلم **مسئلة** ابن  
 عبيد الله وهل تجز الصلاة خلف الصلاة الامام في المسجد الحرام اذا كان الامام في الكعبة والمأمور في  
 الكعبة مقابل الامام لا يجوز الاداء الامام على حال **قال** وجدت في اثر المسلمين في الامام يوم النكاح  
 في المسجد الحرام انه يجعل مقام ابراهيم عليه السلام بينه وبين الكعبة ثم يصف الناس خلفه ثم  
 تنقل الصفوف حتى تدرى البيت فاذا انصل الصف جميعا بالبيت فليصفوا بعد ذلك كيف شاؤوا  
 ووضعت في كل موضع رجلان واسد اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد مدلا ومسئلة طويلة  
 عنه وان اردنا المنفرد يصلي وحده لا الامام يصلي في المسجد الحرام سنة صحيحة او فلا فان  
 كان المصلي يصلي بدلا عن غيره الا ان يصلي وحده احتياطاً فلعلهم قد قالوا لا يجوز ذلك لانه شبيه بالنفل وان  
 كان عن الامام فارجو ان يجوز ذلك واسد اعلم **مسئلة** واما الذي دخل في صلاة الجماعة والامام في قنطرة  
 الحمد وما دخل المأمور في قنطرة الحمد صار الامام في قنطرة السورة وصار الامام موقفا في الجرد وسبق السورة  
 والامام فخرج ذلك اختلاف قول انه يجز ذلك لا بد له عليه في صلواته وقوله لا يجز الاستماع وعليه  
 البدل واسد اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد مدلا واذا صلى المسافر في جماعة في مسجد  
 لم تكن فيه صلاة الجماعة ثابتة وصلى المقيم معهم المغرب فحين يقضوا المغرب قام الامام ورا الجماعة  
 لصلاة العشاء الا ان هؤلاء المقيمين ان يصلي سنة المغرب وحده في صلاة الجماعة **قال** اما وكان  
 صلواته متعلقة بصلاة الامام فارجو ان لم يمت ما يقم عليه وصلاته حسنة كان او فغلا واسد اعلم  
**مسئلة** الزام في الصلاة في بلد معلوم اذا كان جماعة جازية ام **قال** في ذلك اختلاف

بعض يقض بالوجوب وبعض لا يقض بالوجوب **مسئلة** والمنقطع عن الضيق الاول الجزل الواحد بلا  
اختلاف في يقض صلاته وفي الصف الثاني اختلاف وفي الاثنين في الصف الاول غير اذا انقطع عن  
الصف فيه اختلاف وفي الصف الثاني تم صلاتهم بلا اختلاف **مسئلة** الحرام شدي وفي صلاة  
الامام اذا انقضت صلاة المأمومين وجوب الوجوه تم امر ينقض وكذلك صلاة الجماعة المأمومين  
هل ينقض بانقضاء صلاة الامام **قال** صلاتهم كلهم تامة في كل الوجوه جميعا فيما هو على في جهاد  
المسلمة وغير تحطية من غير قال غير هذا والله اعلم **مسئلة** فيمن يصلي بصلاة الامام فذكر نكته الحرام  
وقرأ الحمد ولم يسمع شيئا وزاد السورة والامام سمع منه اعليه ان يا في قراءة سورة بعد ان يسلم الامام  
امر ينقض صلاته بذلك **قال** فاذا كان ناصتا لقراءة الامام ولم يسمع شيئا فلا شيء عليه وان كان  
غير ناصت لقراءة الامام ولم يسمع شيئا فعليه بدل القراءة وان علم **مسئلة** الصبي والامام ينقل اذا  
صلى الذي يصلي شيئا او لا **قال** ينقل شيئا والله اعلم **مسئلة** عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا كان في صلاة  
يجوز الاجتناب في مسجد وجهه والامام يصلي بالجماعة **قال** فيه اختلاف واكثر القول ان يصلي  
وجهه في ذلك المسجد في حال الصلاة بالجماعة لا يجوز اذا كان صلاته في مكان مع ذلك المسجد في الصلاة  
جائز بصلاة الامام بالجمعة **قال** واذا صلى المصلح وحده في ذلك المسجد في مكان لا يجوز للصلي يصلي  
ففيه بصلاة الامام بالجمعة في حال الصلاة بالامام جماعة فيه اختلاف واكثر القول انه يجوز له ان يصلي  
في ذلك المكان بالمسجد **قال** وما اذا استقر صلى وحده في مسجد له امام جماعة تامة الامر عند فقد  
اقل في تمام الصلاة او صلاها في ذلك المسجد قبل صلاة الجماعة فيه اختلاف بين المسلمين بالراجح فقال  
وقالها منقطعة وقاله قالها تامة واكثر القول انها تامة والله اعلم **مسئلة** ومعاني الآثار اذا  
سرى الامام الامم ولم يسمع التسبيح كيف الحيلة عليه **قال** يقطع واجد من منهم صلاة ويدنو منه  
يعلم ويرجع بين يدي الصلاة والله اعلم **مسئلة** واذا ستر الامم ما يحجب في ستره انفس صلاته  
وحده امر صلاته وصلاة من خلفه **قال** في ذلك اختلاف قيل ان صلاتهم تامة جميعا وقول صلاتهم  
جميعا فاسد وقول انفس صلاتهم ولا انفس صلاته والله اعلم **مسئلة** ابن عباس اذا  
جهز الامم في موضع السرا ذكر في غير زمان يبي على القراءة وينزلان قوله واذا استرخ موضع الجهر  
فاذا ذكر فانه يتبدي بالقراءة والله اعلم **قال** **سدد** والمصلح هل ان يسمع اذنيه فيما لا يجزى به كان  
اما او غير امام وغير امام **قال** اما صلاة النهار فقيل انها جهر ولا يسمع اذنيه  
في القراءة فيها كان اما او غير امام ان قدر وان اسمعها وغير عذر وقول عليه الجماعة وقيل لا اعادته  
عليه وبعض يرى انه ان يسمع اذنيه فان لم يفعل فلا شيء عليه **قال** اما ما يجزى به الامام لصلاة الجهر والليل  
فعليه ان يسمع اذنيه قرائته وان لم يفعل فلا شيء عليه **قال** في ذلك اختلاف بين المسلمين **مسئلة**  
الحرام شدي واحد الجهر في القراءة ثم **قال** في ذلك اختلاف بين المسلمين **قال** والمسلمون  
المصلي اذا سمع اذنيه فقد جهر ولو لم يسمع وخلفه اذا كان اما **قال** وقاله قال لا يكون جهر حتى يسمعه  
ويصلي خلفه اذا كان اما وعلى قوله يقول اذا سمع اذنيه فقد جهر فان ذلك يخبره لمن ياتيه من  
المأمومين

المأمومين ولو لم يسمعوا منه إلا أن الامام قد يجهل ولم يسمعوا خلفه كلهم وصلاهم تامة على ذلك فإذا  
 ثبت أنه تم صلاة المأمومين لا لم يسمعوا من الإمام لم يسمعوا منه ثبت وجس ولو لم يسمعوا من الإمام  
 للاستماع واعتقدوا ذلك فقد بال العمل على السنة وما المصلي وحده إذا كان في صلاة يجهل فيها بالقرأة  
 فإنه يسمع آذنيه القرأة في صلاة فالتحار فيكون له ذلك ولا يقص عليه على حفظه وإنما لم يسمعوا الله  
 اعلم **مسألة** الصبي والمأموم إذا سلم قبل الامام مناسيا فلا يضره ذلك وإن كان عمداً غير عمد في نقص  
 صلاته اختلفوا في التمام أحسن وأسد اعلم **مسألة** أهل شدي في المقيم إذا صلى بصلاة المسافر  
 صلاة المغرب فزارع وصلاته أقام المسافر من معه والمسافر من صلاة العشاء الإخوة يجوز للمقيم  
 أن يصلي سنة المغرب ورجل يخطب في المسجد على هذه الصفة أم **لا قال** في ذلك اختلاف وهذا أكثر ما  
 حفظه عن الإمام أحمد **مسألة** وقيل لا يصح أن يكون الإمام ما إذا صلى  
 تلك الصلاة فاما إذا كان أحسن يجهل بالصلاة مع رجل يصلي معه فإنه لا يكون مع غيره **مسألة**  
 مؤمن قد قيل ذلك إذا صلى في صلاة تلك الصلاة أو صلاته حيث يكون أيا ما في مسجد حائره ولا يجوز في غير ذلك  
 وقد قيل ذلك أنه جائز مع **لا قال** الشيخ سعيد بن أحمد الكندي يخرج عندي على قول لا يجوز في يوم  
 لم يصلي فإخذه ليس معه غيره وإن لم يجز أن يعم ولا يجوز أن يصلي مع صلي بالمسافر في الصلاة ليست  
 الصلاة في الخسفة ولست تقبل منهم ولو لم يصفوا منها شيئاً فأنقصها في الظاهر بل يدخل عليه معني  
 الاختلاف في صلاته أن يصلي من لا يتولاه على قوله لا يجوز له أن ياتم بغيره ولا يتولاه كما جازي في أيامهم  
 مفسر ذلك هذا التقارب في المعنى مع ويصور ذلك أنه يخرج ذلك مفسراً في الآثار لا بد من أن يتولاه  
 كما جازي في آثارهم مفسراً في بعض القول أنه لا ياتم إلا بمن تولى إلا أن الامام يجهل بأشياء والصلاة لا  
 يجوز لأحد أن يجهل به فإن جهل به المند في صلاته أتوا عليه البدل وقد ناظر الشيخ الفقيه جاعله  
 جرح في ذلك فقال هكذا يخرج معه على معنى قوله لا اللفظ بعينه وأسد اعلم **مسألة** واختلف  
 2 أما من الصبي وإذا لم يوجد الأصبي عاقل مجس عامور على الطهارة كانت أمه أفضل من  
 تركها ونقط عليها **قال** الشيخ سعيد بن أحمد الكندي كذلك إذا لم يجد الامام الأصبي يومه وكان  
 القيام بها أفضل ونقط عليها ثبتت مع الجماعة أن لا يقطعه وأجل في قيامها سبيل وأسد اعلم  
**مسألة** الزاملي وفي الذين يصلون جماعة خلف الإمام يسجد ولم يبق الصف المقدم وصف  
 بعضهم في الصف الثاني سبيل الامام أو غشيه ولم يكن على تقوى الامام أحد في الصف الثاني  
 أمه صلاة أهل الصف الثاني على هذا **لا قال** إذا كانوا صفوا خلف الصف الأول جازت صلاتهم  
 إذا كانوا إلا شين فصلوا ولو لم يكن أحد منهم خلف الامام ولو كان الصف الأول لم يتم وأسد اعلم  
**مسألة** السيد العالم من ابن خلفان رحمه الله تعالى وسأله وبعد قلنا ملئت مناظر تلك  
 في صلاة الجماعة بعد الجماعة في المسجد التي تبت فيه صلاة الجماعة مع دارقته والاربعين وفي  
 البصر وحده في أيامه واستحسن أن يقيم على إيماءه ولا خلافه فكم أرفقه هكذا يوجد  
 ولا يصح في ذلك الجاهل لآن كلا القولين قول المسلم فلا يجوز الخطية فيها أن عمل الجاهل

عامل ما لم يخطر على بخلافه وعلمه **واجب** والجماع لهذين القولين فالجماع جوهري والجماع لهما ان الجماعين  
قال بالجماع حل الترغيب في المسارعة الى صلاة الجماعة وقضيل تعجيل المباداة اليها في اوابل اوقاتها  
نحو والتخلف عن الجماعة غير عذر لها ولا يجوز لها ولا يشغلها بغيرها حتى يكونوا جميعا مجتمعين ويكون  
امامهم قداما واحدا لم يجز انهم قد انفقوا على تعديده بعد ان رضوا به امامهم ولا يكونوا قاصفين كل فرقة  
بامامها مما كانوا كذلك مختلفين فيصير واحد كالمقتدرين في الدين هذا باذن من المصلحة  
القول واما الجماع فيقال باستحسانها فليلا في صلاة الجماعة في وقتها لا وقت الحاضرة فيها  
الصلاة وغيره فيجب ذلك استحسانا ما قبله لانه يمكن ان يكون خلف المتخلف عن عذر فكيف على  
هذا في على المتخلفين ما يصح منه عذرهم صلاة الجماعة بعد الذين صلوا ما قبلهم هذا لا اري وجه  
القول فيه فانتهى اذا لم تكن في حجة وقد استحسن هذا الرأي الاخر الشيخ ابو عبيد رحمه الله فيما وجد  
عنه واني قد استحسنه استحسنه اقتداء به واقفا ولا شيء حله الله تعالى عن المسلمين خيرا  
والمعلم **مسئلة** ووجدت مسئلة يريد الصلاة ولم يعلم صلى في ذلك المسجد جماعة او بعد  
فان اراد ان يصلي جماعة فربما ان ليس لهم وان صلوا فلا يتم صلاتهم لانهم صلوا على مشبهة واما  
الاختلاف فيمن صلى جماعة بعد ما ذكر المسجد واما في وقت واحد فلا خلاف انها فاسدة  
والمعلم **مسئلة** وعن المسجد اذا كان له امام مع وفصل يصلي صلوة معه صلاة فانصر فها  
ثم جاءت جماعة اخرى فصلوا ايضا جماعة بامام تلك الصلاة في ذلك المسجد قلت تتم صلاتهم  
اذا صلوا جماعة كان الاام الاول قضى الصلاة او بعد في الصلاة فاما اذا كان الاام الموفق  
يصل في الجماعة الاخرى في موضع كانت الصلاة فيه تجوز بصلاة الاام الاول وهو امام المسجد  
فلا تجوز صلاتهم هناك بعد تمام الصلاة ولا قبل تمام الصلاة فاما اذا كان في الصلاة واما اذا  
كانت هذه الجماعة يصلون في موضع لا يجز فيه الصلاة بصلاة الاام في أي موضع كان على  
هذه الصفة فاما بعد الصلاة وقام الاام فذلك جائز ولا يعلم فيه اختلاف او في الصحابة واما في  
حين الصلاة فلا يخبر ذلك الا بعد ذلك وسبب وجوب ذلك المعنى فان فعلوا ذلك لعين عذر جازت  
صلاتهم على حال ولا يعلم فيه اختلاف واما علم **مسئلة** الصائغي سائر من بعدهم وحدهم لا احد  
ان يصلي في الصف الاول في جوفه مع الاام جماعة في جدول يرتفع عن الصف بمقدار ذراع او  
اكثر قليلا اذا لم يكن بينه وبين الصف فرجة ام لا **الاقار** لا بأس عليه في ارتفاعه عن الصف اذا لم  
يخرج منه على قدره قال الاام بغيره **قلت** ومما كان الجدول في علوه بعد قراءة الرجل  
فصاعدا عند ذي المصلي عليه خارج والصف غير متصل به لانه في ارتفاعه على هذه الصفة  
لم ينبه منه شيء يكون المصلي به وحده على هذا كما المنقطع عن الصف ولا يبين في تمام الصلاة  
فيها اري خصوصا اذا كان في الصف الاول ولا موضع لذكر الفرقة هاهنا لان حكمها في الجدول  
وعنه سواء واما علم **مسئلة** عن الشيخ المتجاعد غير خمس في صلاة الجماعة اذا اشدت  
صلاة على يصلي وسط الصف ولم يخرج ويومنه على انه في كل صلاة ما حال صلاة وليفقه

ع الاراديه في الصف وهو فاضل انفسه صلاته امره بتمامه واذا اخذ السترة كلها او اكثرها  
 فلا يفتقر على رادليه في الصف الا ان يخذل السترة شيئا **قال** فان كان هذا المصلح  
 في الصف الاول عن قفا الامام وهو اخذ السترة كلها فعليه ان يكون فيه النقص في اكثر قول  
 المسلم وقيل بما جاء وان الامر الامام شيئا فلا بأس عليهم وقيل بالنقص والاول هو الاكثر  
 فيما قال وان لم يكن في وسطه ففي صلاته ويليهم عن يمين وشمال وتمامها اختلاف  
 على حال والقول بالنقص على الواجب وما علم **قلت** له وفي الصف اذا لم يستقم **قال**  
 وكان احد متاخلا او احدا متقدما انفسه صلاتهم ام لا **قال** ففي الاثر عن النبي في اعراج  
 الصف في الصلاة انه نقص فيها بالصادا المهجلة فيما ارجوا ولعل ان يكون ذلك في موضع ما يكون  
 لغرض ضرورة لمعروفه لم يخرج في الاسم عن الصف فلا يسير على نقصها ان يلحقها معنى النقص  
 بالصادا المعنى ولو كان عن نقص في السوية لما بعد عن ضرورة واسعة اليه وسعى ان  
 يخرج وذلك ما لم يكن احدهم والآخر في تقدمه او تاخره بحيث يكون لما مومر والامام فيها والعكس  
 عن غيره ان لو كانا اثنين احدهما اما الثاني منها على رأيي في الصحيح الا انه يجوز على رأي بعض  
 المتأخرين ان يكون غير ان يبلغ به الى نقصها ما لم يجاوز سجود احدهما منسلا لآخر ومنهم من يقول  
 بالكرهية دون النقص ما لم يخرج على الصف بعد ما لم يكن يكون مكانه عن غيره والرجوع الى  
 قوله من بعد او لم يركع ولا يصح له وانما ذلك قد وقع في حق من يصح معه صلاته والسلام  
**مسئلة** ومنه وعن الامام مومر اذا لم يجز الركوع ما كان في غايضة انه لو ركب لم يجز  
 الامام في السجود ان يركع ام لا يركع الركوع وينبع الامام في السجود ويركب بعد تسليم الامام  
 في اول ركعة او في الثانية او الثالثة والرافع اذا قرأ الحمد وركع مع الامام ولم يسمع  
 السورة ابرقها ام يجزي بقراءة السورة الحمد هو يركع فداء الحمد ويسمع للسورة  
 ويرجع يركع فداء الحمد لا يكتب في غير رقعة اذا قرأ نصفها او اكثره وحال رقعة من  
 كل ركعة شئني ايدى بالاول ثم الاول ام كيف الوجه في ذلك **قال** فلا كان في نفسه  
 انه لا يدرك الركوع فالاولى به ان يتبع الامام في السجود وعلى قول عجز له في الركعة  
 لا على قول من يقول انه لا يلحق به وان هو ركب بعد خروج الامام والركوع فالحقة في  
 السجود لا الا ان كان مكانا قبل ان يخرج الامام منه فارحوا انه مما يلحقه معنى الاختلاف  
 في فساد صلاته وتمامها وان ادركه في الركوع فقد ادركه وجعل من اعان الفزاة  
 وقيل لا يجزيه حال وقول ثالث انه يجزيه فيما لا يجزيه الامام دون ما يجزيه منها  
 حتى لا يدرك في انية ان يجزى راد عليها او كان في مقدارها وقول رابع ما ادرك منها اجزا  
 وعلى قول خامس في تدرك ملائمة ثلاث وعلى قول ثلث سادس فلا في الخبر  
 والثلث في الغرض وانه في العشاء الاخرة وان لم يدرك ذلك كما هو في كل قول منها  
 يجوز على قيان وكان عليه ان ياتى بها التمام صلاته بعد ان يسلم الامام والذي ينبغي له

بعد ان يجاوز الامام المحرم ان يسمع له ولا يقرأ فله ان يقرأ او يركع معه ولم يسمع لم يقرأ بحرف من  
قراها لم يجز على عادتها وان لم يدرك المحرم واستمع بعد اتمامه للسجدة او لما يجز به منها ففي ركوع  
بعادتها عليه اختلاف وكذلك على استماعه لما يجز به من القراءة ان لم يدرك الاصلها يخرج في مكان  
ما يقع فيها على هذا الحال ومنهم من يقول ليست انما وان استمع لقراءة الامام في السجدة حال قرائته لها  
اجازته وقيل لوله ذلك ولا يجز به وان هو قراها بعد ركع الامام ومحمد في الركوع فصلاته تامة وقيل  
فاسدة وقيل قد استوفى لا يقتضيه ومنهم من يقول تمام ما على هذا وقائه وان كان له ركع بعد الركوع من  
الامام اذا لحقه فيه الا انه يرى عليه عادة القراءة وان كان في ركعتيها سورة على الحمد والافلا و  
منهم من يقول انه لا يغير في ركعتيها مع طننه على الحمد وحده وان كان له ركع بعد وقائه والامام في الركعت  
اخر الحقة فيها ولا زمانه مكرر كعنه شيء مما لا تقوم الصلاة الا به فمستح ان يفسد بذلك على حال الاما  
ن ان ترك ما مضى فيقبل مع الامام فيما قبل وصلاته مما يكون به مدركا ثم يبدل فافاته والافلا بين  
ليقماها على حال حتى يبدل الاول والاول ما فاته مكرر كعنه هذا الا في احدى بعض المتأخرين قد  
غير فاته منها فخره الحمد في الاول وبعضها في الثانية انما في بعد التسليم في قمره واحدة يبدل بالاول ثم  
الثاني والاسد علم ينظر في ذلك **مسئلة** ومنه وان يقول في قمره يصلي الظهر في اربع الاخير واليهما  
فلا رواديهما ان يجمع ان يقدم الصلاة في اول الوقت ويريد ان يصلي جماعة اعجز لهم ان يصليوا  
قبلا من المسجد جماعة غير بين الحراب او شاملا وهذا المسجد له امام ثابت لا يتجمل الامام عند لكن  
صلاته الظهر في الوقت الذي ذكرناه يجوز لهم ذلك له وان كان غير جائز قد وصلوا على ذلك فان ادهم  
نظروا ان ذلك جاز لهم تكون صلاتهم تامة ام منقصة وعليهم ان يدركوا ركعتيهم ان يصليوا على  
الاسطوانة خلف المذبح يصليون في **قال** فلا كان في تأخيرها بعد اول وقتها ما يدرك على القصير  
الا ان يكون له وقت يكون لهم على حال مع اداها على تأخيرها الى الثلث الثاني في اكثر زمانه ان يفردوا عليه  
ويصلي بهم في اول الوقت بمعنى الفضل طبعاً فيه وخوفاً فواته او شئ منه او ركوب الاساءة في تأخيرها  
الا عجزهم وتكون هي الصلاة في المسجد جماعة فكيف يبرحها في مكان الى الرابع الاخير انه في حقها من  
اعظم القصير لانه في الحضر ليس بوقت للظهر وانما هو صلاة العصر على مثل هذا ان يستحق ان يبسط  
فيها المأخوذ الاولى بالجماعة ان يبادروا الى تحييلها بغيره وان لا يكونوا في يوم منظرين لحضرة والاخوة  
فيها والا لوموا في الا علم وقول المسئلة انه ينبغي لمعرف بالادان على تأخيرها عن اول الوقت في اكثر الاش  
حق الانتظار ولو كان لشئ من الاعتذار فكيف يبرح الاعتذار وانما هو معنى التماسها وها لا غيره لانه لا بد  
ان يكون له حق قطع الاستدخار ولا في مثل هذا انه على له في سكرة سهو العباد واسباب الشقاق  
والكفر والمناقض فيصعب لازم او ركوب شئ من محارم الا فاعوام يكون مثل هذا في غيره من خصوصه  
حق المحافضة على الصلوات في اول اوقاتها ان لم يرجع عائد الصلاة لئلا اوجها له تأييداً له  
وسوء عمله وفطرته فافها لديهم هي المحار فليحرص كل منهم على اقامتها بالحد والاحتياط خشى ان  
تكونوا من المعاصين وعلى المسابقة لاداء الفضل بكامله والسابقين ولا يجز منكم شئ ان  
صدوا



صدركم عن المحافظة عليها والمساواة اليها **قال** لا يقول الداعي الى تركها في اولادها فضلا عن تركها  
 بالعدوى فواتها فليس ذلك فعلا للمسلم ولا عمل للصالحين ولا اخلاق المحسنين فانهم احرم الناس على  
 قيام الدين والعمل بما في الكتاب والسنة والاجماع وراي المحقق وكفى بها في هذا وغيره دليلا من  
 اراد اسد الهدى وعلى مذهبه رايها فضلا عن قولها على اوله ان يحبه فان كلامها في اوصافه  
 يدل على خلافه فاحذر واورعكم اليهودكم عليه ليردكم عما انتم فيه فان الشيطان ان لم يقدر عليكم  
 بتركها ابدا وان حذر حتى تقوتكم حذر منكم في التقصير على ما يكون من التاخير ولو باشي اليسير  
 ان لم يقدر على الكثير اليسير يكون له ما شئ اليه ولا عليه فاجيب فيه هو العذر والعباد والنفس كذلك  
 وانما لما صادف حذر وهوانه على الشرائع فتدركونكم فيكم الذي ارضوكم في السر والظهر ولا  
 تخذوا منه وليا وشدا فانهم على غير شئ فاباكم واباها **مسئلة** قيل له واهل الخلاف الذين  
 المسلم اذا صلوا جماعة في مسجد هل يجوز للمنفرد ان يصلي وحده حين ذلك ام يعطون عليه وكذلك  
 اذا كانت صلاتهم ثمانية هل يجوز لمن اراد ان يصلي جماعة في ذلك المسجد حين صلاتهم او بعد ها  
 او تكون صلاتهم ليست بشئ ام كيف ذلك **فقد ذكر** **قال** لا يجبي لاحد ان يصلي  
 جماعة ولا اراد في حال صلاتهم لانه لا يدل عليهم اذا كانوا وردهم ورجعوا عنه وبعد صلاتهم  
 مختلف في صلاته وصلى حيث يجوز الصلاة معهم ان اجازت في ذلك المسجد وجواب الشيخ عليه  
 رحمه الله في هذه المسئلة اكثر القول ان اقامتهم في الصلاة لا يجوز لانهم ياتون فيها من اريادة  
 والنفسان وقول امين استخلاهم اشياء ما ينقص صلاتهم فاما منهم غير ثابتة واذ كانت غير ثابتة  
 فلا يؤتم بهم ولا يقطعون على من يصلي جماعة او منفردا وان كانوا ياتون الصلاة بكمالها ولا يزيدون  
 ولا ينقصون فيقطعون على من يصلي بغير صلاتهم واسما علم **قال** الشيخ جليله حيس اذا جمع اليهم  
 في الصلاة عن راي او دين لا يجوز الا ان تغلبه في قول المسلمين فلا يمنع واوراد ان يصلي في جماعة او  
 منفردا حال صلاتهم لانها في وجودها كعدمها فكيف يصح ان يقطع على الغير واليس بصلاة في الاجماع  
 وان لم يصح انهم ياتون فيها ما ينفسد هاوني على طلبة وضاها المانع لعينهم والافتراء عنهم في جماعة او  
 فردا كما كانوا لما لا يدل على ذلك معهم على هذا وان يكون من صلى خلفه لا يتولى فيه دخل عليه والراي  
 ما فيها الا ان يتيلى في جوارها لم يصح عنده انهم اتوا فيها الا يصح معه في اجماع او راي ليس له ان يجعل به  
 او اجاز عليه الراي وقول او عمل لم يخرجكم فيه على اهلها بالخطا ما احتمل في ان لا يكونوا على حق في  
 احوالهم الذي هم به وعلموا ان لا يدخلهم في مثل هذا ان يكونوا في انفسهم حتى لا ياتي في دين ولا راي  
 مجاز لعلمهم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن عجلان في جماعة اذا اختاروا رجلا ان يصلي  
 بهم فابى ان يصلي بهم اعليه انهم ام **قال** لا يجوز له الا امره واسما علم **مسئلة** ومنه والمصلي مع  
 الامام اذا قال له رجل عني انك كبرت تكبير قال لا اجماع في الامام قبل قوله ويعيد صلاته ام لا  
**قال** لا يقبل قوله اذا كان غير ثقة وان كان ثقة فقول يقبل وقول لا يقبل واسما علم **مسئلة** احمد  
 بن حنبل والامام اذا صلى يقوم في مسجد وصاف داخل المسجد ويقف خارجا خاليا فجاودرجلان او



واستغفارها وعليه امير بوا فاجر فلا جمع انك شملة ولا بارك اسلمه في اموه الا واصلاته له ٢٠  
 ولا ركة له الا واصلاته له الا ولا جمع لما ولا ركة له ولا اجاب له من كتاب الله عليه والسلم علم  
**مسئلة** قال ابو سعيد الجعفي عن الصبيان ولا العبيد ولا النسك والاعلى المسئلة ولا تقوما الجماعة الا  
 بامر عدل في مصر ومصر واسواه يختلف فيه ومعلمه قيل لا الجمعة في الامصار الا بامر عدل لان  
 الامصار اذا مقررت في بابه لولا الله اعلم **مسئلة** ومنه اذا سافر الا بامر وظعن ومقامه عليه  
 الجمعة في سفره ام **لا قال** لا الجمعة له ولا عليه في موضع يكون مسافرا الا ان يدخل الا بامر العدل المصر  
 فتلزمه الجمعة لاجتماع المصر والامام ولا كان مسافرا او اسلم علم **مسئلة** ومنه اختلف في صلاة الجمعة  
 يوم الجمعة لم يختلف فيها وعذر او عذر عذر فقول لا تجز صلاة الجماعة يوم الجمعة حيث تلزم على حال  
 لم يختلف عذر او عذر عذر وقول لا كان عذر رواقت صلواتهم بعد صلاة الامام فاما ثمانية وكان  
 قبل صلاة تعليم الامانة وقول لا صلوات قبل الامام وبعده حيث تلزم الجمعة فهي منقضة وانك  
 اعلم **مسئلة** ومنه والذي يكون عذر في التخلف عن صلاة الجمعة المطر الخوف الذي يمشي منه الاذن  
 والمخاض والبرد الشديد الذي يقع منه الضرر والخوف على النفس والمال والميت الاخيف عليه  
 القنير وراحيه وعالمريض الذي يلزمه القيام به ولا يجلفه فيه غيره وعياف عليه الصياح بعده او  
 مرض الجمعة عن القدرة وما اشبه ذلك **مسئلة** ومنه وما انصف وصمت فمضاهي واستماع  
 الخطبة بعد اذ لم يكن الفضل من استمع ومعني انه ان لم يسمع وصمت كان مقصرا ولا شيء  
 عليه في صلواته سوى سماع او لم يسمع فعليه الصمت وذلك حق الجمعة واما ذكره في نفسه بل ان  
 يحكم به لسانه فلا اعلم فيه اختلفا انه جائز وفصل يوم يذكر انه كلف الخطيب على شيء التوحيد  
 والصلوة على النبي عليه السلام وذكر اسمه ان يذكر ذلك في نفسه ويلزمه ذلك في الاقتدار في  
 القلب لمعرفة ذلك الله اعلم **مسئلة** ومنه وروى في الامام ولم يدر صلاة الجمعة او الظهر  
 فصل كعتيق فاذا هي الجمعة او الظهر **قال** اذا اعتقد الصلاة بصلوة الامام فاصلى الامام مما  
 ثبت في الصلاة فيكون هو نفعه ويجوز له ان يتقدم فيه وصلاته ثمانية بصلوة الامام وان نواها  
 ظهر فصلاته في فصل الامام الجمعة لم يجز وان نواها الجمعة فصلاته في فصل الامام الظهر لم يجز  
 وان نوى الظهر او الجمعة فوافق صلاة الجماعة الامام **قوله** وهو مقصود في ذلك الاعتقاد مع الزامها  
 لا يدرى ما يوافق والله اعلم **مسئلة** ومنه يخرج في الاتفاق انه لا يجب في العديدين اذان  
 ولا اقامة وان اذن الامام او امرهم غير اذاعة مخالفة ولا اشياء بدعة لم يذكره كان  
 عند حسن الانحياز على السنة ويخرج في الاتفاق ان التوجيه للعد قبل الاجرام وما  
 الاستعانة فيختلف فيها لم يقر لم يقبل في صلاة العيد يستعيد بعد الاجرام والتكبير وقيل  
 بعد الاجرام قبل التكبير والله اعلم **مسئلة** مما ذكره ومنه والمريض اذا كان في حال لا يذكر  
 الصلاة لشدة مرضه ولا يقدر تكبير أكبر له ويتبعه هو **قوله** اذا مكث في مكانه لم يذكر له من  
 تكبير له وكان يتبعه جاز ذلك ولا كان لا يحفظ ابتداءه فلا يصلي احد لاحد تلك ذلك جاز

الاثر **قلت** فانكم لم تجزوا صلاة ليس بها على وضوء الجوز **قال** نعم جاز ذلك **قلت** فان نقصوا  
 والتكبير واحدة او اثنين اولادوا تيمنا او خطا او نسيانا ما يلزم المبرأ من اضع نقصا ولا امر **قال** اذا  
 نقصوا الخمس تكبيرات كل صلاة وهو يعقل الصلاة فعليه الدار اضع وعقل ولا بد له عليه  
 لان جاز لا يفرغ من الخمس تكبيرات فقد كانت صلاته والنسوة الزيادة **قلت** متى يسع المبرأ ويسع  
 يقوم عليه ترك الصلاة وهو في جاز لا يستحق العذر عنه **قال** اذا لم يعقل وغاب عقله فذلك والعذر وما  
 ما عقل او الصلاة فعليه القيام بها بما قدره من جاز وصلاة او تكبير حتى يعقل الصلاة والله اعلم  
**مسئلة** وقيل صلى الجمعة خلف البار والعم في المصرو غير المصروحة صاحب القول اذا لم يدر من  
 الله ورسوله والامصارا ما مصرها من صلى الله عنه الله ورسوله **قال** **مسئلة** فكل صلاة لم يسلم بها  
 بر من صلاة الله ما من اهل المصرو صلاة الجمعة وانما عليه وذلك بخبر الشيخ حميد  
 محمد الله فقال الشيخ رحمه الله لا يصح عليه الفاضي عنهم ما لم يدعوا احدا الى الدخول في  
 هذه بهم وذلك ان اهل المصرو يؤمهم خلاف الاباضية والله اعلم **مسئلة** على الشيخ  
 رحمه الله ما اقام لصلاة الجمعة وقت فليكن قضاء السنة والفريضة قبل طالع قد مضى  
 الشمس واجتبه هو ان يصلي الفريضة ويوفى السنة الطلوع الشمس له ذلك امر **قال** ليس له ذلك  
**قلت** وانما السنة فليقتضى الفريضة ان يترك السنة قبل طالع فترك الشمس وصلى ذلك  
 الوقت ولم يوفى بها الطلوع الشمس هل تم صلاته **قال** نعم على قوله وعمل العمل هذا والله اعلم  
**مسئلة** انما على هذا يجوز سجدة القرآن عند انقضاء النهار وعند غروب قرنه الشمس  
**قال** على قوله لا يجزئها صلاة فكل ذلك جاز ويسجد هاتين او ثلثين رويها صلاة فلا تجوز  
 بطهران كاملة في الاوقات التي تجوز فيها الصلاة وقال الشيخ ناصر رحمه الله انفق عن سجود هاتين  
 الوقتين وسجودها الى القبلة من غير مخالفة لم قال غيره **قال** **القول** يجزي في سجودها الفارسي  
 كما وجهه بل ان يخوف الى القبلة الله ليست حكمة الصلاة وانما ذكر الله تعالى والله اعلم **مسئلة**  
 في تجديد النية لصلاة الذر والوافل وقيام شهر رمضان **قال** كله جاز في تجديدها وتركه **مسئلة**  
 ويجزئ لما بقى الركعات امر كقبح **قال** يجزئ ركعتين **قلت** يقول اصل سنة قيام شهر رمضان  
 امر السنة قيام **قال** كله يجوز وانما الصبح بالاضافة وترك التعريف **قال** يقول كذلك ركعة  
 تروى عنه وهو امر يقدم تروى عنه ركعات **قال** كله جاز وانما الفارسي تقديم ذكر ركعات  
 ثم يقول تروى عنه او سجدة او سجدة **مسئلة** ابو سعيد وهل يجوز لاحد ان يصلي الفريضة في  
 المسجد والا ما يصلي الفريضة وقيام شهر رمضان **قال** جاز له ذلك لا انما يصلي الفريضة في المنزل  
 ولا يصلي الفريضة ولا الفريضة في المنزل والعذر والله اعلم **مسئلة** قال الفضل في بيان  
 المسجود والناس يصلون صلاة الفجر وقيام شهر رمضان ذلك ان يصلي الفريضة ولم يوتر  
 حكمهم ولا بأس عليه اذا كان صلاة غير صلواتهم ولا يصلي خلفهم فان ذلك وهم يصلون القيام  
 والوتر فيه اختلاف قول يعطى كالفريضة وقول كالفريضة والله اعلم **مسئلة** سالت انا

كما مشقة وفي الذين  
 يصلون الجمعة في ذلك  
 من كل سنة الفريضة  
 وانما الفريضة  
 فتم عنون ولا يجوز  
 ان لا يوترها  
 دينه وانما الفريضة  
 المسجود في الحسب  
 واسه اعلم

معاينة

معاوية عن فر السجدة وهو ناس لها العود يقرأها ويسجد **قال** نعم وإن سجدة عن قراءة ثانية أحياه  
**قلت** فإن سمعها قراءة رجل ولم ينصت إليها إلا أنه قد قرأها وهو لا يريد ذلك وهو مشي وجلس  
أو يصلي أو في رخصة **قال** وسميها ولم ينصت إليها فلا يسجد عليه **قلت** فمن يقرأ أو لم يقرأ  
السجدة في غير ذلك **قال** ذلك **قال** أحسن يقرأها ويسجد وإن غلها ولم يسجد فلا بأس  
**قلت** فمن يعلم السجدة وفيها السجدة **قال** عليه أن يسجد أولها مرة واحدة **قلت** فإن  
قرأها بالعدة ولم يقرأ بالعشاء **قال** يسجد بالعشاء أولها يقرأها وكذلك بالعدة أولها  
أن يترك ذلك وذهب في صفة واحدة للقوم وتركها في العلم فيعود يسجد وكذلك  
السامع عليه أن يسجد أول مرة ولو سمعه من غير أن يقرأ في القاري **قلت** فإن قراء السجدة  
ثم قراء في مجلسه وسورة أخرى عليه أن يسجد **قال** نعم وكذلك سمعه **قلت** فإن قراءها  
وهو على قارئ **قال** إن كان في باب الأرض فليسجد عليه وإن كان في صوف أو شعر كسفه  
وسجد **قال** فإن قراءها في الصلاة ترك ولم يفتن به قراء السجدة **قال** لا تنقص  
عليه وعليه سجدة باليوم **قلت** فإن ذكرها بعد أن صار في ركعة ثانية أنه قراءها يسجد أم حتى  
يقضى صلاته **قال** لا يسجد إلا إذا ذكرها في موضعها أو إذا جازها ثم ذكر وهو في الصلاة  
فلا يسجد هل حتى يسلم ثم يسجد هاتم يسجد سجدة فاللهم بعدها **قلت** له قال سجد الذين  
خلدوا سمعوه وهو قراءها وهو ناس **قلت** أن يسجدوا انتقضت صلاتهم وأحسن ينصوه  
وقوله مقبول إذا قال فاترك سجودها ناسيا أو جاهلا ولو كان غير نية أو ساهيا علم **قال** ثم قال  
أبو حنيفة يخرج في قول الصحابة أن لا يسجد إلا لمن قصد الاعتقاد بها والاستماع لها  
وقوله لكل سمعها ولو لم يقصد الاعتقاد والانتصت إليها فعليه السجود حتى يقدر كان في  
مجلس فترت فيه السجدة فسجد الناس فعليه أن يسجد لسجودهم وقوله ليس عليه أن  
يسجد لمن لا يكون أما ما مثل المرأة والصبي يقرأان السجدة ولكن يقرأ السجدة هو ويسجد وتقول  
عليه السجود لقراءة جميع سمعها منه ورجلا أو امرأة أو صبي أو أعمى **مسألة** ومنه كان  
عن رجل في الصلاة يسمع السجدة وقارئ ثم هو بالسجدة حين يسمع السجدة الأخرى من  
قراءة غيره فسجد فحين يسجد القارئ هل عليه أن يسجد إذا سلم لقراءة السجدة التي سمعها  
**قال** عليه ذلك فلا يخرج عنه سجدة لقراءة نفسه ولو كان في هذه السجدة التي كان القارئ  
فيها ثم أجمعها بالسجدة في وقت واحد فقرأ الأخر والمصلين فسجد المصلين هل عليه أن يسجد  
إذا سلم أن يسجد الاستماع لتلك السجدة وقراءة غيره **قال** يجزئ إذا كان في وقت واحد  
أن يجزئ ذلك لأنه قد يسجد للقراءة والاستماع **قلت** فإن قراء المصلين تلك التي سمعها  
من القارئ في الصلاة وسجد قبل أن يقرأها القارئ أو بعده هل عليه أن يسجد إذا سلم  
لاستماعها وقراءة غيره **قال** هكذا يجزئ إلا أن ينوي الاستماع ولقراءة في الصلاة  
ويسجد لذلك كله بالنسبة لسجدتها إذا كان يجزئ ولا يجزئ له ذلك إلا أن يكون في باب قلة

ففي جني الزجر لا يجوز له ذلك وإنه أعلم **مسئلة** ومنعوا إذا سمع السجدة وهو في الصلاة فلا يسجد  
وذلك في المتفاق في الفريضة والسنة المأثورة وإن سجد فعليه الاتعاق ومعيان وأحق سمحون  
للصلاة الاستماع السجدة في سجدة الفريضة أن ذلك يجزيه في بعض الأقول لأنه قد سجد عند  
استماعها وإلا سمعها غير غير وهو في الصلاة فلا أن كان يسجد في الصلاة والله أعلم **مسئلة**  
سألت أبا معلو بن عبد الله عن قراءة السجدة ولم يسجد معها بكفر بذلك **قال** لا الله ليست من السنن  
الواجبة التي تركها مكفر إلا أن يكون ديانة ورذالاً جاء عنه عليه السلام فإنه يكفر بتركها غير  
شرك **قلت** فإن لم يسمع اليها وهو ركع **قال** يوجب على الدابة **قلت** فإن لم يسمع اليها وهو  
مار في الطريق **قال** ليس يجزئ الطريق والله أعلم **مسئلة** ومقر السجدة ما في صلاة  
الفريضة فلم يسجد بها ناساً أو مستعجل فسلطت صلاته وهي بمنزلة حارح ولو زاد الصلاة وقول  
أن تركها عمداً فسلطت صلاته وإن تركها ناسياً لم يفسد نسياناً ويسجد للوم وقول الأمام  
عليه السلام والمؤمن في ترك السجدة والرجال والنساء في ذلك سواء **قال** فإذا زادها الأمام في  
الصلاة فسمعها بعض لم يصلي خلفه وبعض لم يسجد معها قال على جميع المؤمنين أن يسجدوها  
تبعاً للأمام فإن لم يفعلوا ففي نقص صلاتهم اختلاف والله أعلم **مسئلة** وروى في ثلاث  
ركعات أن شاذ وصل وإن شاذ فصل ومعنى الفصل ليسم قام الركعتين ثم ياتي بالثالثة  
وواصل بغير تسليم عند رايح لأن التسليم إحلال وادرك الركعة الآخرة والوتر فلا يجزيه  
أن صلاته صلاة الأمام والله أعلم **مسئلة** وراحم للوتر وقد اعتقد ثلاثاً فالأول أن يحسبها  
ثلاثة ركعات فلا يجزئ ثلاث ركعات فلا بأس عليه وراحم وقد اعتقد ثلاثاً فالأول أن يحسبها  
الواحدة فلا يجزئ ذلك والله أعلم **مسئلة** وليس في فصل الوتر قبل العتمة فعليه إعادة  
أن كان فعل ذلك قبل نصف الليل قبل أن يغوتر وقت العتمة وأما بعد فواتها بعد نصف  
الليل ففي إعادة اختلاف لأن العتمة صارت عليه بطل والله أعلم **مسئلة** الشيخ محمد  
محبوب وروى في ركعتي الفجر قبل طلوع الفجر يجزيه ويذكرها حاضر بين ثم **لا قال** إذا  
صلاها بعد نصف الليل ولم يسم ولم يوتر ولم يجامع فجامع على قول ويذكرها حاضر بين  
وإن نام وجامع أو وتر أعاد وكذلك خروج المني في بقعة أو مسام وإما أن يفسخ وضوءه  
بجملته بول أو عايط أو غيره وكذلك أجنبية مسلم أو ذرف بمحصر أو غير ذلك فلا أعاق  
عليه وأما أن صلاها بعد طلوع الفجر فلا أعاق عليه ولو نعتس بعدها قبل صلاة الفجر  
وقيل يعيدها إذا نعتس أو جامع بعدها وأما غيره من الأحداث فلا أعاق عليه أو نعتس  
عليه أو صابته الجنابة وهو غير ناعتس مصطفاً والله أعلم **مسئلة** أبو الحارث والشيخ  
إذا ركع ركعتي الفجر هل يجوز له أن يقطع بينهما بول أو من الفريضة بشق أو الدعاء أو قراءة  
أو صلاة **قال** أن كان تركها بعد طلوع الفجر فصلاة الفريضة أولى وعينها والقطع  
وإن كان صلى الركعتين قبل طلوع الفجر جاز له جميع ما ذكرت من القراءة والدعاء  
وصلاة



وصلاة النافلة وقول يجعل كعق الغلغول ذلك كله ما يلي الفريضة وان ذكرها قبل ذلك رجع  
 فيه كما بعد ذلك وان لم يفعل جاز له ذلك ما لم يمس قبل الفريضة او يوتر بعدها واسد اعلم •  
**مسئلة** ابن عبيد ان اذا صلى احد صلاة العجم الاثم قبل ان يصلي السنة واراد  
 ان يصلي السنة في ذلك الوقت فانه يذكرها حاضرة **قال الناطر** وفيليد ذكرها فانه قال  
 الصلوات يذكرها حاضرة ولا فائدية بعد صلاة العجم في ذلك اليوم او بعد ذلك اليوم من بينها  
 اذكرها ولو بعد ايام فلا يذكرها حاضرة ولا فائدية وعلى الصبي فيها في موضع اخر اذا قال  
 صلى كعق العجم اعد ان قال بما روى اجزاه وان ذكرها الحاضرة ما لم ينصف النهار اجزاه  
 وفي النصف الثاني يذكرها فائدية ولا يسعنا خبرها بعد طلوع الشمس الا بعد ان زادها  
 في وقت الظهر لم يعلم ان عليه شيئا والله اعلم **مسئلة** والا ما اذا كان عليه القعود  
 فقام ثم ذكر ان يستوي قايما ورجع الى القعود او كان عليه القيام فقعد ورجع قبل  
 الانتهاء فعدوا اكثر القول لا وهم عليه والله اعلم **مسئلة** سليمان بن سرجة العمري  
 في ايام الجاهلية اذا قال بما روى من توضيئ ومنظرين له لصلاة العجم وقوله في  
 نصف الوقت يصليهم الفريضة ويترك السنة بعد يصليها بعد لا يجوز له تركها الا  
 بخوف فقلت الفريضة **قال** بمعنى ان يقدم السنة اذا لم تخف فترك الفريضة والله اعلم  
**مسئلة** ابن عبيد ان اكثر القول ان السن لا تبدل وقاله قارن قبله واركان وقت السن  
 قلقات فانيات واما الترتيب فانه يدل والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا خفف العجم بعد طلوع  
 العجم جاز بعد صلاة العجم صلاة الخسوف وكذلك كسوف الشمس بعد صلاة العصر قبل  
 الفروب **قال** ان الصلاة جائز في هذه الوقتين على اكثر القول وكذلك الا اذا جاز وبه  
 اعلم **مسئلة** ومنه وقرأ السجدة ولم يكن السجود فانه يوحى واما اذا قرأ السجدة  
 في وقت لا يجوز سجودها فقول لا يسجد عليه وقول يسجد لها في وقت يجوز السجود فيه  
 والله اعلم **مسئلة** الشيخ محمد ورد في الصلاة بالتكبير انه لا يصح العبد الا بتنية  
 ولفظ التنية اصيل حسن لتبيلات لصلاة كذا ان كان الظهر او العصر او في صلاة تطاعة  
 لله ورسوله وان لم يقدر ان يصلي على هذه التنية بلسانه وتعت عليه الاطالة كفى  
 عنه بنية القلب او بلفظ عليه بالتكبير لكل صلاة حسن تكبير امتد وان لم يقدر بلفظ  
 وتبيلات التكبير فقل سقط عنه وعرف القام به والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد ان  
 والمصلي اذا ترك سجدة في اليوم متعدا اذ قدوم في صلاته عليه ما سرام **قال** في  
 ذلك اختلاف ويعني اذا تركها على العود والعلم منه بوجودها عليه انه يلزمه بدل  
 صلاته والله اعلم **مسئلة** الصبي وما تستحسن من لم يكن له خروج لصلاة العيد  
 مع الجماعة بين ان يصلي في بيته صلاة العيد معانيها او يصليها في مكانها **قال**  
 كل جازبه **قلت** ومنه عليه ان يتوضى بالماء ويذهب الى موضع صلاة العبد ولم

يقدر يحفظ وضوءه وقبل تنع النور لا يغتفره ويكتبه عمل المأذ إلى ذلك الموضع وإن ينقضها لا يكره يصلي  
في الحال هل يلزمه فعل ذلك **قال** نعم **قلت** ولم يكن له القعود بعد صلاة العبد لاستماع الخطبة وتكليفه  
الصلاة وجدها عليه الصلاة أم لا **قال** كلفه جازم وقد قيل الخطبة مشروطة بها فإن ترك الصلاة  
ترك الخطبة فبفسخه وإن صلى وترك استقامتها للعذر له ثوابها **قلت** وهل يوم الناس في صلاة العبد  
لم يكن فيه فزادة الخطبة أو استتمها **قال** إن أمانته غيره أو على صفته هذه لا الخطبة وشروطها  
والاستتم **الأي** **قلت** وإن جاز له جميع ذلك اعلم أن الخطبة بعد الصلاة ولو قبل هو الله أحد على قولك  
قال لها كافيته أم يصلي ويذهب وتكفي خطبة جماعة **قال** بخطبة فزادة فله هو الساجد وإنها  
تقوم مقام الخطبة وعليه ذلك **قلت** وإن خطبهم قدر الكفاية هل أم أن يحيطوا العذر ذلك  
بالخطبة الطويلة أم يدخل عليهم معنى الكراهية **قال** كلفه جازم وإن علم **مسألة** ومن سأل في  
صلاته ثم انصرف عنها وسأل أن يسجد سجدة في اليوم فليس عليه بعد ذلك سجدة وقول أن يسجد  
أن يسجد أو ينظر حتى يسجد على أثر فريضة أخرى فإن كانت فائدة فعلها أثر فائدة ولو بعد شهرين  
وقول أن يسجد يسجد متى ذكر حب الدنيا وإسلامه **مسألة** قال أبو حنيفة يرجع الصلاة فوم في  
الأولى منها فلا يسجد سجدة في اليوم حتى يقضي الصلاة الثانية وكل من سجد فيها لم يترك سجدة  
الصلاة فقال له في الحمد الآخر أو كان عليها القعود فقام أو القيام ففعل أو أركع فسجد أو السجود  
فركع أو سجد فقام الصلاة فركع هذا يرجع الجميع فإذا سجد سجدة في اليوم يسجد بها  
بالتسبيح في سجود الصلاة وليس عليه تسليم فيها على قول **قال أبو حنيفة** وقول يسلم بها التسليم  
الصلاة وقول يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسجدة ذلك **مسألة** وسجدة السهو لا تسلم  
لأنه في صلاة العبد أو سجد في صلاة العبد وقصص الصلاة وسلم سجدة بعد ذلك سجدة تسلم بها تسليما قد  
وهي في صلاة كان وجهه في الدنيا أو وسطها أو آخرها كل ذلك سواء وعليه هاتان السجودتان وإذا لم  
في مجلسه ولو أدبر بالقبلة أو لزم بشيء الكلام فله أن يسجد هاتان خارجتا الصلاة ويسجدتان  
المغناة للشيطان المصلي في الصلاة فإذا سجدتا على غير مسكوك ذلك الشيطان وقيل أنه يعجز  
على اسمه القرب ويقول أو يدرك كما أوتى **مسألة** المعنى في ذلك أنه أنه لا يترك قطع فلا يجوز  
وأمره بذلك فصحت فعلى العباد وإسلامه **مسألة** والصلاة في السفينة ليس كغيرها لأن  
أهلها ليس عليهم صفوف ولأن أمانة كانت بين جليلين وصلوا كلهم جماعة بصلاة الأمان في السفينة  
فلا بأس ولو كان إلا ما من غير الرجل والرجل عشرين مرة فلا بأس بذلك كما لم يسلوا جسد لها في  
الصلاة من فوق الثياب ولو متوا الثياب ما ريت عليهم بأسا فكان ذوي محرم فلا ينقض عليهم ولا  
عليها وغير ذي محرم يقيصوا هو وهم إذا كان معهم إما تحت الثياب عمدا وإن كان خطأ أو فوق  
الثياب فلا ينقض عليهم وإسلامه **مسألة** وإذا أجزأ أصحاب السفينة إلى القبلة ثم تحولت  
على صلاتهم لا يجوزون وإن أرادوا أن يدخل معهم في الصلاة وقد تحولت فلا يدخل معهم وهم مبدعون  
بالقبلة إلا أن ترجع فيكونوا مقبلين ثم يدخل معهم ويجوز أن يصلوا في السفينة جماعة بعد جماعة

والان يصلي قوم في صدر المكيب ويصلوا آخرون في مؤخر جماعة كلهم في ساعة واحدة لسمع هذه القراءة  
هذه وتكبيرهم فلا يفعلوا ذلك **قال الشيخ** وقد قيل جاز وكذلك الواحد ان يصلي وحده وهم يصلون فان  
صلى جرحه او اجاعته دارت قصار ومقبلين العبد القبله فليصلوا حيث كانوا ولا يتجولون  
فان تجر فعله النقص وفيلقائه ان يلتفت الى القبلة ويتم صلاته وان وقف حتى جرت الى القبلة  
فانه بعيد ان يتدور قبل ان يجي موافق موالاته القبلة فتجولوا وحدهم اذا دارت فقول ان عليهم  
النقص وانهم اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله روي في صلاة القيام في شهر رمضان بعد صلاة  
المغرب وقبل صلاة العتمة لا تجزئ المقيم **قال الشيخ** يجوز للمسافر ان يصلي التراويح في وقت المغرب  
بعد الجمع ويوتر الوتر الذي وجب وقته وان صلاها في ذلك الوقت فلا يبعد الصواب لانه قد صلى  
العتمة ووقته هو ذلك وانما اعلم **مسئلة** النهي والمصلي في السفينة اذا جرح الى القبلة  
لصلاة الاولى دارت اعليه ان يجرح الى القبلة للصلاة الثانية **قال** قول عليه اذا انزل الى  
ان يجرح الى القبلة انهما صلاتا تان وقد لا يلزمه الاستدراك الى القبلة اذا كان الجرح الى القبلة  
وهو صلاة واحدة وانما اعلم **مسئلة** ابن عبد الله روي في التراويح في وقتها وانه يلهيها السب  
كما يصليها **قال** ان يبذلها لانا وان صلاها واحدة فلا يجزئ ما قولنا المسلم وانما اعلم **مسئلة**  
الشيخ ناصر سليمان جاز ليقيم ان يصلي السنة والماثلة عند قيام الامام المسافر للصلاة  
الثانية في الصحراء يكون هذا المصلي في طرف الصف لو خرج والصف عنهم ويتأخر حتى يصلي  
السنة والماثلة ولا بأس عليه في صلاته وانما قد قيل انه لا تجزئ الصلاة الاصل الا في المسجد  
وقيل في المسجد الصغير وقيل انه تجزئ صلاة المصلي ولا تقطعها صلاة الامام كما قال الشيخ  
هاشم مرغيلان ان الصلاة يصليها من القلب ويقطعها في ركنه وانما اعلم **مسئلة** عن الشيخ  
ناصر عيسى وهل يجوز الاحل ان يصلي ركعتي التراويح مع الامام اذا لم يدرك  
الاوالتين **قال** جاز **قلت** وهل يجوز الاحل ان يصلي الوتر جماعة لا يركب صل مع الجماعة شيئا من التراويح  
الاجمعي ذلك وانما اعلم **مسئلة** ومنه وهل الاحل ان يصلي ركعتي الفجر في المسجد والامام يصل  
بالجمعة الفريضة اذا رخص ان يدرك شيئا من صلاة الفريضة مع الامام **قال** يجوز في المسجد  
الكبير وقول يجوز ايضا بالمسجد الصغير لفضل الجماعة اذا رخص ان يدرك شيئا من الفريضة وانما  
اعلم **مسئلة** ابن عبد الله وهل يجوز الاحل ان يصلي احدهما السنة او الوتر او النواقل  
في المسجد قدام المسجد وهم يصلون **قال** جاز على قول وانما اعلم **مسئلة** وهل يجوز ان يصلي  
في الجبانة بعد الامم **قال** ورد فيه الاختلاف وانما اعلم **مسئلة** وفرض الاوقات  
والخطيب يخطب يوم الجمعة فيفسد عليه **قال** كل شيء مذكور ان يفسد عليه **قال** فان  
قرا كتابا فيه كلام غير ذكر الله **قال** ان قرا في نفسه لم يفسد عليه وان افصح بالقراءة اخس  
عليه وانما اعلم **مسئلة** وروى عنه شيء في ثوبه او بدنه مما يجازي ان يفسد عليه صلاته  
فسال حليفا فافاء فلا بأس لان هذا هو امر الصلاة فان ساله بغير ذلك فلا يجيبه الا بالامانة

والله اعلم **مسألة** وفصلت عليه صلاة الجمعة حيث تكون ركعتين وهو مقيم قبل بدنها أربع ركعات  
 صلاة نفسه في الوقت وقبل انقضاء الوقت هل في يوم الجمعة خصه ثلاثا بنا بدل صلاة نفسه ليس صلاة  
 الامام وقيل بدنها في الوقت أربع ركعات وبعد الوقت صلاة الامام ركعتين وقيل ان كان الغرض  
 قبل الامام بدنها صلاة لنفسه وان كان الغرض قبل بدنها صلاة الامام وانما علم **مسألة** ولا  
 فصلت صلاة الامام بخلافه ولا يحضر المسعد في حال الخطبة او قد يغيب حركته وكان  
 حاضر اقصى الهول له اسمها وصلى فصلاته ثم نام في الوجهين وانما علم **مسألة** وصلاة  
 العبد يوم سنن الاسلام اجمع فهو لما المسلم على وجوها ولا يجوز التحلف عنها الا ان كان في الاصل  
 والفرق بين الجماعة وبينك البعض في بعض وقوله تعالى قد افهمتم ذكر اسم ربه فخصلي من ذلك في  
 صدقة الغرض وصلاة العبد وذكره قوله فصل اليك وانما **مسألة** وهل يجوز ان يصلي كل حي في موضع  
**قال** معي اذا كانا مريد في البلد او الحرفه وكما نزلنا في يد اهل العرف في الصلاة لم يجب كونه  
 واما اذا كان الحجاب او من لا يجمع على الصلاة خلفه فلنا من الجاهل ان شافوا صلواته ما لم يزد يوسف  
 في فصلاته وان شافوا صلوات كل حي في موضع او مسجد يوم رايه علم **مسألة** ويسبغ في كل صلاة  
 العيد في ربيع النهار لا بعد طلوع الشمس ولا يوضو بعد ربيع النهار فانما فضلها في ربيع الاول وان  
 اخرها ما ينصف النهار فلا بأس فاذا عرض بعد ان شغل عن صلاة العيد حتى انزل الشمس ان الصلاة  
 بعد زوال الشمس كالا جمعة بعد انقضاء وقت الظهر **مسألة** وانما يصح خير العيد الا بعد الزوال  
 قول ينظرون الى الخوف وقيل يجوز ما لم يصلوا العصر وقول يجوز ما لم تغرب الشمس وقول يجوز ما  
 قبل الليل وقول الصلاة بعد زوال الشمس وانما علم **مسألة** وانما ركعة صلاة العيد كركعة فانما  
 الامام فليكن التكبير الذي كره الامام في نفسه ثم يقرأ الفاتحة وسورة ويقرأ ويفضي صلاته  
 كما صلى الامام وان لم يحسن التكبير فقام فصلى ركعتين فلا بأس عليه ويجزيه وانما علم **مسألة** وصلى  
 خلف الصف يوم العيد ولم يسبح تكبير الامام فانه يجره ثم يقف حتى يركع الناس قد ركعوا ثم يركع  
 فيه ركع معهم فاذا سجدوا وقاموا في الركعة الثانية فليقرأ الفاتحة ثم يقف بعد ركع الناس على الامام فركع  
 سورة ثم يركع حسا فاذا راي الناس قد ركعوا فليركع معهم فاذا استوي الركوع فليركع ثلاثا فاذا  
 سلم الناس وراى الناس قد قاموا فليركع ويدركه فانه الصلاة ويدرك التكبير في الفاتحة وسورة و  
 يقف وانما علم **مسألة** وعمل الرجل يدرك الامام وهو في الركعة الاخيرة وصلاة الغير وليكن  
 هو صلى الركعتين الاولى ان يصلي مع الامام او يدركه ويدركه فانه يقف حتى يعبر عن الامام ثم يركع  
 الصلاة كلها **قال** الاولى وفضل له الرجل في صلاة الجماعة ولو ادرك منها حركتين او يدرك ما  
 فانه وينتظر الركعتين الطلوع الشمس **قلت** وانما علم **مسألة** وانما يصلي مع الامام فليركع الركعتين مصفى في  
 جبا نحتي اذا ظهر صلى الركعتين يجوز له ذلك انما الواجب عليه ان ينتظر مكانه حتى تظلم الشمس  
 ويصلي **قال** فلا انتظار مكانه فضيلة والتصرف في معانيه مباح له وما كان للتصرف افضل  
 من الوقوف اذا كان ذلك في الامام او جاز في رتبة اليه وانما علم **مسألة** وانما الصلاة اذا كان السجدة  
 فليكن

فمنه ان يسجد ذكر وهو في تلك الصلاة فقول يسجد حيث ذكرها وقول بغيرها اذا جازها  
ناسيا والله اعلم **مسئلة** واذا اعتد المصلي سنة الضحى او طاعتا او نذرا او طاعة وصلى كعتين  
او عشرة ورسوله وسلم يقول عند تكبيرة الاحرام او ذكر كعتين اربع او ما بقى عليه فانه يقول  
اصلي كعتين الى ان يتم ما عتد ويكون هكذا بين كل ركعتين وكذلك صلاة النذر ولو كانت ثمانية ركعة  
وفي التوافل ولو لم يعقد ولو يكون كذلك اذ ركعة فابز ويجزى ان كان يصليها الا عن ابن عبد الله والله اعلم  
**مسئلة** وقيل يجزى في النطوع توجه واحد في اول اليوم ثم اذ امر فقام ولم يتكلم بغير ذكر الله  
والثناء ولم يدبر بالقبة ويسلم بين كل ركعتين وقيل ليس التسليم بلامر فكذلك استوى فاما كثر  
للأجر وصلى ما شاء والله اعلم **مسئلة** ومضى فقلت ثوب محسن لم يعلم به ثم علم بعد ذلك فابذل  
عليه وخرج فقلت ثم فسدت حجة فعلية البذل للمحج باتفاق والله اعلم **مسئلة** سئل عما يجزى عن  
الصلاة اي افضل **قال** ان كان نظوila القراءة اخف عليك فهو افضل وان كان كثرة الركوع  
والسجود اخف فهو افضل وان كانت كثرة الدعاء والتضرع في العتود اخف فهو افضل وقيل ان القنوت  
تجزي وتوت فارتدت فطالوها باذاه الفايض واذا اجبت فاعتقدوا منها الاوسايل والله اعلم  
**مسئلة** ابو سعيد وهل تجزى صلاة النافلة على الرحلة في السفر وغير السفر قيا او بقعود  
مغري عنه ولا علة **قال** نعم يجوز ذلك في طوila السفر وقصيره وفيه وبغيره ويجوز ان يصلي  
المفكر كيف يشاء ولو قدر على الجا افضل كان قايما او قاعدا او محتجبا او مشاهدا او ركبا او متزجعا  
ومحرم الى الكعبة لانه نفع مواقع الذكر حيث ذكر وعلى اي حاله ذكر الله فهو مباح والا افضل  
افضل والله اعلم **مسئلة** ومنه يخرج الاتفاق انه لا يجوز صلاة القطع ولا يشبهها  
بعصلاة العمى الا ان يطلع الشمس والاعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس واجازوا في هذين  
الوقتين بدل اللوازركها وصلاة الواجب مثل صلاة الحنارة واما ما يخرج على معنى النطوع  
فلا يجوز وقيل لا يجوز بدله كقوله الفجر في هذا الوقت حتى تطلع الشمس واما ان يطلع فربما  
الشمس او غروب حتى يستوى طلوعها او غروبها ونصف النهار في الحال الشديد فلا تجزى  
صلاة نافلة واجازة ولا بد ان يفرض في هذه الاوقات وقيل لا يوم الجمعة والله اعلم **مسئلة**  
ومنه وهل تجزى صلاة النافلة بعد الوتر **قال** لا اعلم صلاة النافلة بمعنى الوتر قبل النوم  
والاعد النوم وقيل بعد صلاة عبد الله لا يجوز ان يصلي التوافل بعد صلاة الوتر حتى يتم او ينصف  
الدليل ويصلي التوافل قبل الوتر وقال زرارة احمد والنطوع بعد الوتر لا يسجد الا بعد نومه  
او يصلي الدليل لثبته هذا الذي عليه العمل وفيه اختلاف **القول** قولنا ارجح الصلاة بعد  
الوتر بغير نومه بعده فولي وقوله محج ذلك لا اراه ولم يثبت في حجة تسع وكذلك لا علة والله اعلم  
**مسئلة** عن الشيخ ناصر حميد في بدل ركعتي الفجر والمغرب باختلاف واجبان تبدل في  
ركعتي العتمة والظهر باختلاف واجبان لا تبدل ويجزى ان يفرضين المغرب والعتمة في  
البذل يصلي الفريضة اليوم والسنة العتمة والله اعلم **مسئلة** في اغتات الشمس كل سنة

او القمر خاسفا ولم يصل اي صلى بعد غروبها قال الشيخ صالح بن وضاح ولم يصل كسوف الشمس  
 حتى غابت كاسفة فلا يصلي بعد ذلك واما العز ان خسف وغاب قبل طلوع الغروب فانه يصلي بلا  
 اختلاف وان غاب بعد طلوع الغروب قبل طلوع الشمس ففيه اختلاف وان خسف وغاب بعد طلوع  
 الشمس فلا يصلي واما اذا كسفت الشمس بعد صلاة العصر وخسف القمر بعد صلاة الغروب  
 ابن عبيد الله عاينة الصلاة والاذان في هذين الوقتين واسما علم **مسئلة** قال الشيخ صالح  
 بن وضاح ان صلاة خسوف القمر تصلي جماعة وكسوف الشمس فادى ركعتين بطولهما القراءة  
 قائما او قاعدا ولا يصلان عند طلوع الشمس وعند غروبها واسقوا لها في كبد السماء في وقت  
 الحروب بعد صلاة الصبح الى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر الى غروب الشمس فيكون فيها  
 صلاة القطع ولا يكره فيها ما له سنة كصلاة الكسوف وصلاة الخازنة والارادة وقضاء  
 الغائبين لا ينقضه وصلاة العيدين اوضح الهلال بعد العصر فعلى هذا يصلي كسوف الشمس بعد  
 العصر وادى لاجتماعي اكثر القول والجمهور في ذلك وانه اسما علم **مسئلة** وروى في صلاة  
 تطوع او صوم او فطر او قطع صلاته ففيها بدل عليه اختلاف وقد يجزى به فادى الحمد في صلاة  
 التطوع وقبل الحمد في الاسورة بعدها واسما علم **مسئلة** وصلاة النافلة قبل صلاة العصر  
 وقد حضر وقتها قوليكو وقوليوريه وقول ابوريه وتركه او لم يركه بعد الغروب قبل صلاة  
 الغروب يستحب ان لا يصل الا ركعتين وان ذكر ايدوي ويترك الصلاة الا ركعتي الغروب واما قبل صلاة  
 المغرب بعد غروب الشمس فيصلي ركعتين وبعض اجاز ولم يعلم ان اجاز لم يذكر واما كان يريد  
 الغروب في كل وقت الا في هذه الثلاثة الاوقات عند طلوع غروب الشمس وغروبها  
 ويصف النهار في كل واحد **مسئلة** وروى في السجدة وهو مكشي واما مه جدار هل  
 يسجد عليه وهو قائم **قال** معاني يزيه ان يسجد على عرض الجدار وهو قائم واما يسجد  
 خلفه وجهه في الجدار وهو قائم فلا يجزى به واسما علم **مسئلة** وهل يسجد بقراءة المائة  
 السجدة **قال** يسجد قبلها ويرفع راسه قبلها ولا يابنها وقولها هو ويسجد  
 واما الامة بمنزلة الصبي والخمر واسما علم **مسئلة** وروى في السجدة في نفسه او  
 كتبها او يحاها ولم ينطق بلسانه عليه يسجد **قال** لا انما السجدة على راسها واستمع اليها وله  
 اسما علم **مسئلة** وروى في السجدة وهو في وسط القوم يسجد وفي مواضعهم امر بجوب  
 خلفه **قال** يسجدون في مواضعهم وان تحولوا خلفه فلا بأس واسما علم **مسئلة** ابو عبد  
 الله اختلف في السجدة تكرار السجدة فيخرج انه يسجد ولا اسما علم انه يارون بل اكرع قبل  
 السجدة ويخرج الى الاربع يجري على السجدة ويكرع في السجدة ويقوم منه الى اكرع ويكرع  
 يركع ويسجد عليه بقراءة القيام والسجدة وقيل لا تقرأ القراءة لان هذا فعل غير اول  
 انه يترك ركوع الصلاة واسما علم **مسئلة** والحال الذي عمل عليه اسما علم اذا سمع السجدة  
 او في السجدة يراسه حيث كان وجهه الا ان لم يكن ان يلقف ولا يجيبه ذلك عن كجاسته  
 فليترك



فليصرف وجهه الى القبلة وتكبيره ويرفع تكبيره وادبه اعلم **مسئلة** والمريض اذا لم يقبل  
 الصلاة الا انه يتبع التكبير هاله ان يجمع **قال** نعم ويسلم بين تكبير كل صلاتين وقيل لاله ولا عليه  
 ان يسلم ويكون التكبير مفصلا للظهر والعصر عشر تكبيرات يعبر تسليم الا انه يفضل بينهما اثنتي فان  
 كان يحضر المنيه **اجابة** اذا كان يتيه صلى بها جمعا وقد علم **مسئلة** واذا رجع المريض بالتكبير في وقت  
 على الصلاة فعض جاز للمريض جمع الصلاتين بالتكبير فاذا حاز له فليس عليه اعادة الاولى ولو كان  
 يقبل عليه ووقفها شي واما الاخرة فعليه ان يعيدها اذا دخل وقتها كما مذكور عنها وسجدها  
 قال ابو سعيد ان المقيم اذا رجع لمعنى محو له الجمع في وقت الاولى ثم رآه **مسئلة** المعنى الذي كان له  
 بعد العذر في الجمع في وقت الاولى ان عليه اعادة صلاة الاخرة اذا حضرت ولا يجزئ به الجمع وفور لا  
 اعادة عليه ان الصلاة العذر على معنى ثبوت التسفل اعلم **مسئلة** ويجوز الجمع خمسة  
 لمسافر ومريض مدق وخفيث عليه اوقات الصلاة بالسحاب والواقف تعرفه والبايت  
 يجمع اذا فاض وصفت الجمع ان يدخل الاولى قليلا ويكمل الاخرة ولا يكون بينهما الا اقامة التسليم  
 ونية الجمع للمريض اذا كان في بلدته واراد ان يجمع بالتمام فيقول الصل في ربيعة صلاة الظهر  
 الحاضرة اربع ركعات اصلها جمعا صلا في شق وكذا في المغرب والعمة والوتر ويقول  
 اصلها جمعا صلاة عصر واذا رجع المريض بالتكبير والاصل في ربيعة الظهر والعصر عشر  
 سر تكبيرات وبزكركم جمعا وحضرا وخ وسفرا والصلاة للمقيم بالتكبير للمقيم والمسافر  
 سواء هذا عن الشيخ الفاضل على سليمان رحمه الله وادبه اعلم **مسئلة** او المبطون  
 والمريض الثقيل والمحدور والمريض الثقيل وثقلت عليه الحركة ولم يقدر على حفظ  
 الفروض فان هو لا يجوز له جمع الصلتين تمام في بلدته او الثقيل المريض يجوز له جمع الصلالتين  
 بالتكبير وقدره للمريض الجمع للصلاتين في اول الوقت **اجابة** وادبه اعلم **مسئلة** والمريض  
 اذا كان في جده لم يقدر ان يصلي بالتكبير والقراءة والا يقرأ وقام الصلاة فكم في الصلاة  
 ينظر ان ذلك جائز له فعليه الاعادة ولو كفاه عليه ولو كان يقدر ان يصلي قايما او  
 قاعدا والمريض الذي يصلي بالتكبير ليس عليه توجيه وادبه اعلم **مسئلة** ويسحب  
 من لا يقدر ان يتكلم بالتكبير ان يكبر له مكبرا وجلا او اخر ولو كان جنبا او جالسا كبر له وهو  
 يجمع باسما نه ان قدره يقدره فان لم يفهم فلا تكلمه وادبه اعلم **مسئلة** ولا يزال المريض  
 ما عقل صلاته ولو بعينه واذا لم يقدرها كبر واذا لم يكن الا ياء ولا التكبير قدر الصلاة  
 في نفسه الحكمه ذلك وادبه اعلم **مسئلة** والمصلي بالتكبير ليس عليه توجيه واما  
 تكبيره **اجابة** فيها اختلاف قوليك حمسا وتكبيره **اجابة** في ذلك ست تكبيرات وقول  
 ليس عليه تكبيره الا خلا حله وانما تكبر حمسا وكذلك وجدا اكثر القول وحفظا انه  
 تكبر حمسا وبه يقول وادبه اعلم **مسئلة** واذا لم يقدر المريض تكبيره فلا صلاة عليه  
 ولا تكبيره احد الناس وان تبع وتكبر له كبر له وهو يتبع وان لم يقدر ولم يفهم فلا تكبير

عليه والاجتبي والولي في التكبير وسواد الله علم **مسئلة** والمطو الذي يستمسك فانه يتيم و  
بصلي ولو كان مسئلة ولو قطع عليه ذلك لا تركه ولا يصلي قائله وحفر خفيه يصلي فيها ولا يصلي  
في مسجد ولا مصلي وكذا مسئلة البور والخروج المسئلة وسلة والاستسقاء وسلة الله علم **مسئلة**  
وجد المصل الذي يصلي قائله لا يحمل نفسه الصلي قائله الا انه يتبعه بغيره قائله ولا يصلي قائله  
في صلته ولم يات فيها بغيره في صلي قائله من قبله اجبت الله العلم **مسئلة** الصبي وامامه في ركعة على  
الخروج في صلاة العبد فلا يعلم مما قبله ولا اجبت الحكم بحكمه على عاقلهم ويجوز ان يورع وحكم  
وامامهم على العرف فلا يعلم واجبة لك الله العلم **مسئلة** وسبع سجدة القرآن في وقت  
لا يجب على القاري السجدة ان يسجد في ذلك الحين جازا الله ان لم يصب لها وان كان نصها  
لرضا السجود وقيل يسجد هاتين السجدة ولو لم يسجد بها معنى المسئلة في قوله يقول في صلاة اذا سمعها  
الجنب والمخاض هل عليها سجود اذا اعتكف قليلا وهذا فيها ما في **مسئلة** وهذا من وجبت عليه  
تاخيرها حتى يفرغ من شغلها **قال** لا يورع بذلك ولا الراه اما في تأخيرها لا يورعها لا يورعها الله علم  
**مسئلة** ومنعوق في وقت الوتر الى طلوع الفجر وقيل ولو طلع الفجر قبل صلاة الفجر والله اعلم  
**مسئلة** عن الشيخ جيب بن سالم رحمه الله في ان يصلي سنة بعض يوم صلاة العشاء المثلث  
ايصلها باقله ام طاعة **قال** فان كانت سنة العشاء المفردة فقد ركعت صلاة المغرب وان  
كانت بزيادة غير هاتين باقله يذكرها ايضاً يصليها عباة لربه وكفاية لثبته وشكر الله  
وقوته اليه لا يذكرها فان قلت بل الماطة رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة الفجر والاربع والنصف عليه  
السلام وقد عرفت انه له ما تقدم وزينه وما تأخر هكذا حفظنا بعين مخرج عن ذلك **قال المؤلف**  
لا أعلم حجة لمنعه عن ذلك ما عدا الفرض صلته فائدة في التأويل لا انقلبه يده ويترك السجود  
الغنية لا الصلاة وقد عرفت التأخير له ان شاء الله تعالى فائدة او طاعة كل ذلك جائز  
**مسئلة** عند ركعة صلاة الجمعة عند الامام تسعة أنفس في كل الفريدين المسافر والمقيم  
والعبد والمرة ومرة فافطر او بر شرب الماء وحشد يد وصاحب حيلة وصاحب رخص  
محض والله اعلم **مسئلة** ابن عبد الله قال انه ما دام المريض يلزم الصلاة والتكبير فانه  
يتوضأ بالماء فان لم يقدر على الماء يتيم بالتراب معه ييمه احدى اهل بيته الذي ييمه  
بيده في التراب ضرورة للوجه ضرورة للبدن واذا كان المريض على شاة غير طاهرة  
ولم يقدر على تركها فانه يلحف بثوب طاهر وان كان المريض يلزم الصلاة ولا التكبير  
فلا صلاة عليه والله اعلم **مسئلة** الصبي يجوز له سجدة القرآن ان يكون اصابه  
شيء **قال** هذا ما رخص فيه بعض المسلمين لانها ليست بفرض ولا سنة لازم على حكمها بالفرض  
والحسن في كل من كان له العسر عند اداء الطلعات والوسايل والله اعلم **مسئلة**  
ان عبداً من الذي يصلي بالتكبير يكون بينه للصلاة التكبير لها جازي لم يصلي  
لتكبير او غير التكبير ان يتيم اذا لم يطبق الوضوء والله اعلم **مسئلة** المسافر اذا صلى

دون

وجع الصلوات في وقت المغرب والوتر يصلي بالجماعة المقيمين التراويح اذ يصلي الوتر في  
 وقت المغرب يجوز له ان يصلي التراويح بالجماعة **قال** يعني ان يوم الوتر الى وقتها جازله  
 ان يصلي التراويح بالمقيمين على قول بعض المسلمين وان ذكر التراويح صلاة سفر فجازيرون له  
 يذكرها في بيوتهم **مسألة** الصبي والمصلي اذا كان عليه زيادة الفاتحة وسورة //  
 فسأله عن قراءة السورة وركع ارفع راسه وقبض السورة وركع ثانية ام لا واذا نسي  
 قراءة السورة وذكر هو قد ركع وسبى لا تتم صلاته ام لا **قال** قول النقص صلاته وقول  
 ما لم يسجد رجع عن ركوعه في قراءة السورة قائما ثم يركع وقول يجوز ركوعه ولا يحفظ  
 انه تم صلاته اذا ذكر السورة بعد ان جاوز الركوع **مسألة** الفقيه ناصر  
 رحيم في المأذون اذا اخذها الطوق عند الولاة فصارت لانقضاء ان تقرأ في زيادة صلاتها  
 والعلمة حينئذ تغايرها منسك عن القراءة بقدرها تجاوزت تسبيحات ابيها هذا السكوت  
 في صلاتها ام لا ومقتضى قطع الصلاة لخروج الولاة من رتبة الدم **قال** انه لا ينصرف ذلك  
 الوقوف على هذه الصفة وما ذكرها للصلاة ففقيه اختلاف كبير ونحوه بقوله وقالها  
 لان ترك الصلاة الى ان تضع حملها وان لم تكن الطهارة تيممت وصلت كما عكسها بنكير  
 حسن بنكير ان الله اعلم **مسألة** الشيخ صالح وصلاح وهو صلى الظهر والعصر  
 جميعا في السفر وقت صلاة الظهر واراد ان يتنفل بعد ذلك ام لا **قال** الذي  
 عرفت في ذلكا اختلافا وما في ظاهر الرواية فلا يجوز له ذلك لقوله عليه السلام لا  
 صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس **مسألة**  
 وقبل افضل النقل ما يقع في فيه نشاط النفس حيث كان ذلك في مسجد او في منزل  
 او في حيان لو في سائر المواضع او طوة او جماعة فأكمل لا تدري مما تطلب ذلك لنفسك  
 لا تجله او لا تجله فلا تنصرف الا الاح وجب خوف ان لا تذكره وذكر جميع الخبرات  
 اذا عرضت فاستكثر منها ولا تنقها الغد ولا الساعة ثم بعد ساعتك خوفا لا لا تذكرها  
 وان يحال بينك وبينها والله اعلم **مسألة** وفيما لا اشتغال بالقوت وطلبه فيه  
 عند صلاة الجمعة والله اعلم **مسألة** الفقيه مهابن خلفار رحمه الله صلاة  
 الجمعة صحيحة لازمة على منتهى خلافاً في العذر وقولهم بل اخلا او يغله بين  
 قوماً شايخاً ويختلف فيه خلف غيرهم وسائر الناس سواء اذا انقضض وضوء الخطيب بما  
 اناه والكلام السابق له في خطبته ابتداء او على راي غيره ان يقضه ان كان مما يختلف  
 فيه فلا يسر في اجتراد الصلاة بتلك الخطبة خصوصاً اذا انقضض وضوء قبل راي في  
 في خطبته ما يجزئ به للخطبة وان كان قد راي فيها ما هو مجزئ لم تنقض وضوءه  
 بعده فمما ارجوا ان يدعو على خطبتهم تلك بعد ذلك المجزئ بها وضوءوا ثم عثروا  
 فلا يصحهم ذلك والمجوز على الكلام في الخطبة مما ليس منها هو داخل فيما مضى والله

لانه متى تكلم فيها بعد ما رجع له خطبة فخصه وبعثه فمما تقدم ان كان لماضي منها محرم او غير محرم لان  
 الخطبة وسط الصلاة وقد جعلت في بعض اقل من ركعتين واما هو واما اذا خاف على نفسه ان ينسى  
 ما حرم عليه ولا يكلمه فافيه بنية وتوسعا بما وقد حرص في النية بما هو متطهر وهذا فكيفه وادبه اعلم  
**مسألة** الشيخ ناصر عريضي رحمه الله صلى الله عليه وسلم في نية او اقله وذا السجدة السجدة لها احرمها امر  
 للصلاة بحريمها كان في اها بعد السجدة في تلكا كعت شيئا والايات امر لا يقرأ بعد ما شئت **قال** انه  
 يسجد كان في صلاة فريضة او اقله ويحرمها بتكبيره ويغور منها بتكبيره وان قرأها في الصلاة فقال  
 بعض نسخي ان يقرأ بعد ما يغور ويحرمها ما ينسب القرآن وان قرأها امام الجماعة سجودها وسجد  
 الامام ومنها تبعه الله فيها وادبه اعلم **مسألة** الشيخ جعفر بن محمد بن عيسى في صلاة النافلة وما  
 في اولها سنة او فرض ولا عدد ركعاتها وفي آخرها سنة او فرض **قال** على اجابة في الرواية فضعها  
 صلاة سادسة زادها الله عبادة هي خير لله ورحمته لما هاء فضل ثم وفاد الله بالافيه شكر اعلى ما  
 اولها الله وما في قول بعض الفريضة وقيل سنة واجبة وبعض يقول ركعة واجبة وعسى في الاوسط ان يكون  
 هاء اولي واما وقتها فوايل اعتناء الاخر في طلوع الفجر واما عدد ركعاتها فركعة واحدة في احدى عشر فيما اولى  
 في به فمما ذكر الامام ابو داود في السجدة فانهما في الجمع والركعة في وقت الاولى وثلاث في سجدة الاولى واما عدد  
 في غير محل قصر عليها وانما لا تقرأ **قلت** له واما على تقدير ما مع العلم او العمل والسياسة **قال** انه  
 قيل ان عليه في تركها على تركها في ركعة الفريضة والبدل للركعة وفيها بالبدل لغيره والركعة وعسى في الركعة  
 وهي على علمه وورعه على علمه في تركها في ركعة الفريضة فانه لا شيء على نية في وقتها حتى فانه الا ان  
 يسجد له بعد ذلك ذكره والقول في كتابه كذلك في موضع عذر وعلى قول اخر ولا ولا عليه في هذا الموضع  
 لانه في يومه ونسيانه معذرة في نية **قلت** له ومكان هذا بالعم في دينه او غيرهم كذلك في بدله  
**قال** انما اعرف في الحرم لما اتم كونه في علمه او جهله لاني لا بين جهله فانه بعد التوبة الى الله عليه  
 لا شيء عليه الا ان يقرأ او يدل على ذلك **قلت** له ووصلاة ثلاثا هل له ان يفصل بينهما  
 بسلام وليس له الا ان يوصل عن **قال** فانه ما فعل جازية **قلت** له ومع الفصل فيحتاج الى التوجه الى  
 ان يجده ام لا **قال** نعم في بعض القول وقبل في الاول مع الاول فانه محرم له فلا يحتاج الى التوجه في  
 ان يجده ام لا **قال** نعم في بعض القول وقبل في الاول مع الاول فانه محرم له فلا يحتاج الى التوجه في  
 فانه اجرم على نية الاصل بركعة ان يفصل فيصلي بعد ان يسلم ركعة **قال** ففي جواز فصله قول  
 بالاجازة وقيل بالمانع وفعله **قلت** له ولا اجرم على نية الفصل فذلك اذا اراد ان يوصل بعد  
 ان قضى احتيا في ركعة **قال** هكذا قيل انها في الاختلاف على سواء وهل هذا ان يكون في الاول او في  
 اجازة **قلت** له فاجرم على نية الواحدة او الثلاث هل له ان يقول في الاخر منها **قال** قد قيل  
 يجوزها فيها وقيل لا يجوز شفعها وفي قول ثالث انه يجوز في الواحدة او الثلاث على هذا لا غير  
 العكس في ذلك **قلت** فان فانه لم يذكر الا بعد الصلاة فرض صلاة اخرى ما اولى ان يصلي  
 منها **قال** ان كان في الوقت سبعة لفصادة صلاة والا فالخاضر وصلاته اولى ان يسجد لانه خوفا  
 وفواته ويجوز ان يجرح فيه والقول ما في العائنة والصلاة فمع الحاضرة في بدله معها على

ويقول بلزومه **قلت** لم يعل على رده لان سنة فلا كفارة ولا بد لولا ان شر على تركه متعل **قال**  
هكذا فيه يخرج عندي في الكفارة فاما انش في موضع ما لا عدله في تركه فلا يعلمه الا انه قد شر في تركه  
والقول في ذلك **قلت** له ولا بد له من رده ولا التوبة على هذا امر **قال** نعم قد قيل انه لا بد له  
منها في هذا الموضع وعلى قوله فيكون في التوبة لا يخرج عن البدل **قلت** له فان هو بعد صلاة العشاء  
الاربعاء هل له ان يتنفل بعدة في ليلة ما شاء ام لا **قال** نعم في اكثر القول وقيل بالكرهية وقيل بالمنع لا  
ان يكون بعد نومه **قلت** له وما الذي عندك في هذا **قال** لا ارى فيه المنع وجها ولا جازة اصح والقول  
بما ارجح لعدم الادرته على سواه **قلت** له ويجوز له ان يصلي في المصرفة او في السجدة ام لا **قال** ففي  
قوله يعلم انه لا يصلي جملة الا في شهر رمضان ولا يعلم ان احدا يخالف في غيره في قول ولا عمل الا ما فرغ  
عن بعضهم ان يصلاه من بعد جملة في طريقه الى مكة فلم يسألهوا هذا العلم احد الى ذلك **قلت** له  
ويجوز توجيهه انه وعلى فعله بدلا **قال** قد قيل انه لا بد له عليه الا انه ان بعد الذي خالف في غيره ما  
عليه السنة فاحتسب لا يجزى وارض حوانه جملة فعسى ان لا يلزمه بدلي في ذلك **قلت** له ويجزى  
نوجه الفريضة عن ان يوجه له وان فعله ما يلزمه **قال** قد قيل انه يجوز له في ربه وقيل لا يجزى به  
وعلى فعله ان يعمله في وقته ان يعقد قن فانها ابدله ولا بد له عليها الى ذلك **قلت** له  
ويجوز لا لا يجزى فيه بالمرور جها ام لا **قال** فهو بالحدوث والتسري والقران لا يفرق بينهما فاعلم  
على حال **قلت** له فان صلاة بالجملة لا غير ما جعل الظن بانه كذلك اتم له فصع ويجزى به لما مضى  
وايامه على الاشارة ام لا **قال** فاقبالا روجه فاما على هذا رايانه له جملة على غير ما  
عليه اصل السنة في فعله ولا انه يصح له في غير خلافه لما هو به فيه على حال في موضع يجوز  
وجوز لم يرد له الوجه فيه وان خطه انه كذلك فان الظن لا يصحر الحوسب وعليه ان يعمله  
على ان يعمله في هذا على انه يمكن في دينونة واما في الكفارة فعسى ان يختلف في لزومها له  
الايضا في نفسه وقوله رده الى انه ليس بضروري في عمله في حكم الناسي ما تركه جملة  
لا في موضع عند من يستدل به على معرفته اصلا ولكن في موضع القدر على الدليل في اخذه  
وان ردها ان يكون رايانه اذ ان لا يخرج وجوه لا اري عليه في ذلك **قلت** له فان عدله  
ميدله عليه فاداه في نفسه كما يتجوه فكان كذلك ليحله **قال** ان هذا كان له عدم وجوده والمعتبر  
هو الحاجة له وعليه في الخبرين في موضع عند وان جملة اذ ليس من قدرته فيه الا ما قدر فعله وقد  
لا في على ما جسد في عقله في ان لا يجوز له في غير حتى يلقى الحجة فتمت حاصله وعند هذا فيكون  
لا يختلف في لزوم رده لا في الكفارة بعد ان يصح معه انه احطاد الوجه في فعله فاما ان يلزمه  
كفارة فلا يعرف في الارجح عليه **قلت** له فان كان لا يدري متى يورده فصلاه بتمامه  
على تجزئه لوقته فوافقا قبله او بعدا على هذا علمه لم يرد له عليه **قال** فهو موضع عند  
على هذا امر حتى يصح معه من ليس له فيه ان يرد قوله في وقته ان اجره به فيكون لا ان  
يصح له ما عليه لانه معنى في البدك ويختلف في لزوم ما قبله لانه قد صح عندنا انه اياه قبل

محله فهو كذا في جوار دخول الرابطة عليه فينظر في هذا كله ولا يعلم **مسألة** ومنه وهو قراءة السجدة  
 انه ان يسجد حاجزا لا يجوز فيه الصلاة او غيره القبلة او على غير طاهر او على بدنه او يديه امر لا **قال**  
 ففي هذا الجرح الاختلاف في جوارزه والمنع منه هما قولان ليس في أحدهما ما يدل في قراءة على وجهه  
 يصح لمن اراد به فيها رجوعا ذكرناه على اثره داخل الشيخ ناصر حميس في هذا الموضع كان فيه لمن عرفه  
 كفاية **قلت** له وان كان في الصلاة اعليه ان يسجد لها وان لم يفرغ من صلاته **قال** نعم هكذا قيل  
 لا غيره فيما اعلم الا انه لا بد له ان يكون على غير تكبير في سجده ولا على قيامه مع قيامه **قلت**  
 له وان سجد ليسجد لها او يفرغ من صلاته **قال** قد قيل في الباب انه يسجد حاجزا بعد ذلك  
 وقيل انه اذا جاورها على هذا فلا يسجد الا لم يعد ان يتم صلاته ويختلف في صلاة وتعد لها  
 فقيل بفسادها وقيل بتمامها **قلت** له فان تركها حتى فرغ من صلاته لم يفسد ان يسجد ان يذكرها  
**قال** قد قيل ان التقصير عن تركها على حال وعلى العكس وهذا قول لا وقيل انها تفسد في العمد دون  
 النسيان **قلت** له وعلم صبي في الجماعة ان يسجد هاهنا مع امامه في قرائته لها وان لم يسمع ما لا  
**قال** قد قيل ان عليه ان يسجد هاهنا مع الإمام فلا بد له ان يسمع ولا لا نفسا اذا وصل  
 على حال **قلت** له وعلى سميع اليها في صلاته منفر الفعلة اعليه ان يسجد هاهنا **قال**  
 قد قيل ان ليس عليه ولا له الامر بعد ان يفرغ من صلاته فيسجد هاهنا وقيل بقرائتها يسجد هاهنا  
**قلت** له فان قيل لا يستعملها **قال** ما اخرجنا من يدخل عليه التقصير ان يسجد هاهنا وذكر **قلت**  
 له وان لم يكن في صلاة الا انه في موضع لا يجوز له ان يصلي فيه **قال** في عليه الذي يلي والموضع  
 ما يجوز له ان يسجد فيه **قلت** له وعلى قوله لا يجوز هاهنا في سنة او لم يكن على طاهر كما مله  
**قال** فهو كذا كذا عدل في تأخيرها حتى يطهر فليسجد طاهر كما به يوم في سجودها **قلت** له  
 فان عدل من الماء لطهارته ايجزه التيمم **قال** نعم لانه بدله منه فهو يجزى به على هذا ولا اعلم  
 فيه انه يجزى به يجوز عليه الا ذلك **قلت** له وفي الحبس والمناجزة لم يطهر الا في الحال ان  
 يسجد لها وعليها او اذا طهر **قال** قد قيل انه لا يسجد عليها وقيل اذا طهر الزمها **قلت** له ومن  
 هو على هاهنا الطهر اصعب الخ سألنا الا انه مودع قبل التطهر وكذلك الفساد هاهنا وقيل انها  
**قال** قد قيل انه عليه ان يسجد اذا طهرنا ولا اعلم ان في ذكر اختلافنا اربعة موارد لا  
 انه ما يجوز عليه فيصعب عن نظر كل واحد لا ارى الا انها على سواء في ذلك **قلت** له فان  
 سمعها في موضع ذكرها وعمران سميع لما اعليه ان يسجد هاهنا **قال** قد قيل ان فيه اختلافا  
 قول عليه وقول ليس عليه وعلى قول ثالث على محضرها اذا ارى في المجلس يسجد هاهنا  
 لم يسمعها **قلت** له فان سميع لقراءتها وهو شيه **قال** قد قيل ان عليه ان يسجد هاهنا وقيل  
 ان له يوم **قلت** له فان كان جازما لا يمكنه في حاله ان يتركها **قال** قد قيل انه اذا وضع محله  
 سجد وعلى قوله لا يجوز في الايمان ان يكون مجزأ له **قلت** له فان سميع لقراءتها صبي او  
 امرا **قال** قد قيل انه ليسجد قبلها فرفع كذا وكذا بعض اجاره ان يسمع مكوفي قول ثالث ان

يقراها



بقراءها ويسجد **قلت** لله العبد والامة ان اسمع لها **قال** وفي كل مضي الاختلاف في اتباع ما عير ان  
البايع والعبد اطهر اجابة والامة والصبي في مثل هذا لقوله والاباحة فيها لا هو انهم وهذا الاوان  
ذلك هو الصلاة **قلت** له فان عادهما القاري لها في مقام مدونة اخرى او اورد عليها اليه من ان يسجد في  
كل مرة وعلى سطح لقائه كذلك **لا قال** قد قيل ليس عليها ان يسجد لقائه الا مرة واحدة ما لم  
يتركها عليه لا يرجع اليها في حاله بقى في الموضع او انتقل منه الى غيره فهو كذلك **قلت** له فان تركها  
على انه لا يعود لها في الحال ثم رده الى غيرها لم يقل ان يجوز ومكانه الاول **قال** قد قيل ان عليه ان  
يسجد هاتين هاتين هاتين في تركها ولم يقول ومكانه ذلك **قلت** له وان كتبها ولم يحرك لسانه  
بذكرها عليه ان يسجد هاتين **لا قال** فخص يجوز عليه ان يجتمع معنى الاختلاف في تركه لاري من  
يذهب في الكتابة انها كلام وقوله يعني ان يكون كذلك **قلت** له فان كان القاري لها مشركا عليه  
اليسجد ان اسمع له ام **لا قال** لا احفظها فلا ريب ما عير غيرها موضع اباحة ويجوز ان  
يسجد هاتين اباحة في سجودها لكن لا يستماعه وان قالها هو وسجد فحسن فعله وان  
اقتصر عليها قبله جهابغ له فيما اراد له بعد في هذا كله والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي  
صلاة الصبح هي ستة ام **لا قال** هي في قضاها ستة وانها الصلاة الواجب في قول ابن عباس  
رحمه الله فيجب ان يقرأ عليها ان لم يتركها لقضائها **قلت** له وكم هو من ركعة ومق ترك  
عزيم **قال** فحق قول الشافعي على ما وجدنا في غير موضع وانما ركنها ان لا يتركها زاد عليها من  
اربع او ثمان او كما يكون شفع واما وقتها فمذ ترتفع الشمس في مقلد ربح الى نصف النهار  
وافضل صلواتها اذ رويت الفضل في قولنا ان افضلها حين يكون العبد اكثر نشا ط  
واشد قابلا اليها بالبال **قلت** له واما اولي ان يصل بين ركعاتها او يفصل بين كل ركعتين  
منها **قال** قد اجيز كل منها فمن شاء فصل وشاء وصل واما به ريان فخصي ان يكون افضل  
**قلت** له ويجوز له ان يصلها وترا ام **لا قال** لا اعلم مما يجزى من كونها في اجماع ولا راي  
لجوازها فيما به خضر الفرض على هذا فانه بالاباحة اشبه الا ان اعتبر بانه يوم ومفعله  
له لم يسجد ان يصح له لغيره مفعله يوم الا وان ظني في قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما  
يؤيد على المجازة فيظن في ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه عن صلاة العبد اهي الفريض  
او السنن في ثوبها والخطة وشروطها ام **لا قال** هي في قولنا مفعله سنة الا انها واجبة على  
مقدورها عليها في حاله لما هو التاكيد الا ان العباد هم البعض مجزى عن الكل في قول اهل العدل  
في اجماع ان السنن هي الفريض والاضايل غير ان في ثوبها ما يدل على ذلك **قلت** له فالخروج الى  
المصل على الجميع والنساء والرجال المبلغوا بالعدل العقل **قال** نعم كذلك في غير موضع والاثار  
الاشترط الاعذار اعتبار النساء يختلف في خرج من قيل يلزم ومعلين وقيام المستحب  
لغيره الا غير والله اعلم **قلت** له فالعبد والاداء الصبيان يلزمهم الخروج **قال** لا اعلم  
ان على احدهم هو لا يخرج الا ان يكون في العبد والامام مع الامم به ورسولهم فمعهم ان يكون

وبعض الكتب فاعلم ان  
في هذه الدنيا ثلاثة اعيان  
غير شريك كذا يسوع وقيلا  
ثابته في كل سنة موقفي  
وعز كل في السنة فاما  
العبد المتكبر فهو من الجملة  
وهو عدا لا يسوع وقيلا  
على كمال الصلوات المتكبر  
فقد شرع لهم عبدا واما  
العباد الذين لا يتكبرون  
في كل عام وانما في كل واحد  
منها في العام وفي واحدة  
فاحدها عبد العظم  
صوم رمضان وهو واجب  
على كل اصيام رمضان هو  
الركبة الثالثة ركبات  
الاسلام ومبانيه فاذا  
أكمل المسلمون اصيامهم  
ومضان العظم عليهم  
واستقروا اموالهم فمضوا  
والعقود والبار فاصامه  
بوجبة مفقودة فمضوا  
الدين واجرة عقود النار  
لعقودهم والبار فمضوا  
بذنوبه قبله بالذنوب  
معها بشرط التوبة رجع  
اكثر القسط استرحه





**قلت** له وعلى أي حال وهبته يكون في خطبته ما واثبته حاربه **قال** فالذي هو في قوله  
يستقبل الناس بها أي لا مدبر ولا قاعد مع الإجماع والاحتياط في الصلاة في العطر إلا أنه في بعض الروايات  
بمعنى الناس السابعة لطلوه وهذا فيها غير مسلم في موضع يروي في موضع **قلت** له وهو في السابعة  
فيها أمر **قال** في بعض القول كذلك وقيل في بعضها القول تعالى في فضل الذكر **قلت** له فإن قال  
قاعدا لعجزه مع القدرة على القيام فكيف في حال المرض **قال** فإن كان لعجزه والاحتياط في أكثر  
يوجد عن حال العجز في الأثر لها وشروط الصلاة وفي الأمانة ما يدل في هذا على أنه ما يجوز عليه  
الاختلاف في جوانب ذلك والاختلاف به مع ذلك **قلت** له وعلى صلي في الجملة أن يسمع لها  
ثم لاها وشروط الصلاة فلا تتم إلا أن يكون لعجزه في تركها وقيلان على جميع وجوهها أن  
يسمع لها ولعلم في موضع القدرة على ذلك **قلت** له وهو لم يسمع منها ولا يتركها إلا ما في الصلاة  
شيئا **قال** فهو في معنى وعمر السمع لآفة أصمت لا يسمع عن سماع مثلهما والقول فيما واحد لها  
هذا سواء **قلت** له والأصل إذا لم يقدر على سماعها ولا يتركها فيكون في تركها ما لا يعمل إلا أصلي في الجملة  
**قال** فذوقه لا يوجد في معنى على حاله حتى إذا ترك الناس آخر الصلاة ثم ترك سجدة فقام وقراء  
الفاصلة فإن ركعوا كركعها عليه وركع فانه باق في ركعة الأخرى وتحتي عبده ورسوله فالأصل  
أما ما عوفه ما يدل على تسليمه فخصه وقامه وفي عاقبته والتكبير في الركعة الأولى ثم فعله  
ثمها على معنى في قوله إلا أن بعضا اجتنب ثم لم يدركه أما في الثانية أن لا يكبر فيها ثم بعد  
أن يرفع رأسه من الركوع ثلاثا وهذا كان له ما لم يسمع له في حاله عن سماع تكبيره في معنى ذلك  
وعلى قول آخر في هذا الموضع فيجوز له أن لا يكبر ويصلي له في ركعة مصلية في الجماعة وإن كان في حسن  
فعله والآخر له تأمة ولا شيء عليه وإن لم يركع ما يدل على ما كان عمله في تكبير حاجتي على  
على قلبه فاستسكن معه نفسه فخطب في خطبة البه والربيه فغسي في الاطمانه ان يكون  
له فلا يمنع منه ما كان في عليه أما في الأجر ما قد اجيز لمعلمي إجازة فحينئذ على  
أن يركع الصلاة وقد مضى القول ما يدل على هذا الموضع وعليه في حكم الرأى الاختلاف  
بالأري يرى له فجاز لأن يصح فيه لأنه في موضع رأي **قلت** له فإن أخبر به هو في حاله أن  
معه قوله أنه سبب على وجه كذا في تكبيرها **قال** فهو الحجة له في ابتاعه وعليه أن اجيز  
به وليس أنه أو تقوم الحجة في بيانه وأدركنا الشاهد في الركعة فغسل في العبد فغسل في الركعة  
بجملته في ركعة لمبا الواحد في جوارفانه والواسع له على حال في الاطمانه فانه لمبا بعد الشبه  
والامانة **قلت** له فإن فاته شيء منها مع الأهم ركعة أو أدوها **قال** فذوقه أنه يصلي أو لا  
ويبدل فاقبته كما عليه أمدا عرفه وبعض إجازة لا تكبير وإن لم يعرف فغسل في الركعة ما  
يدل على ذلك **قلت** له فإن بان له وبعد في صلاته معها انها منقصة ما عليه في ذلك **قال** قد  
قيل أنه يعيدها كصلاته فإن لم يحسن تكبيرها جاز له في بعض القول أن يعيدها لا تكبير **قلت**  
له فإن نسي ما كان معه فيها **قال** فذوقه هذا ما يكفي في إعادة ركعة **قلت** له ويجوز أن لا

قلها ان يركع او يركعها الصلاة الضعفي في يومه او يكون من قلة امر **قال** قد قيل انه ان يصلي شاماً فيها  
 او يركعها او قول اخر انه يصلي قبلها ولا يصلي بعدها ولا يصلي بعد صلاة  
 الفجر حتى يقضى نسكه وفي قول اخر ما راى من اهل البيت والفاطمة عليه صلوات الله وسلامه وبره  
**قلت** له وهو على اهل البيت الجماعة والامامة **قال** نعم والاختلاف في القرى والمساجد الصغيرة  
**قلت** له في كرم يكون زوجها في الجماعة **قال** قد قيل فيها بثلاثة وقيل بحسنة وفي قول اخر تسعة وقيل  
 بعشرة وقيل باثنين **قلت** لم يقدم افضل الغوم والاهل بالصلاة جماعة **قال** نعم ان وجد فقد ركب عليه  
 والا فلا الذي يقوم بمفعول في الحال **قلت** له فان لم يحضره احد الا النساء والعبيد **قال** قد اجزله  
 ان يصلي بهم **قلت** فاعبد بجوارك يكون امامها **قال** قد قيل بجوار وعن ابي مولة **قلت** له فان  
 حضرها العلى وضوا او انتقض عليه هالك فافان تقوته ان حج يتوضي **قال** بالاختلاف ان  
 له ان يتيمم فيصلي في الجماعة فاما ان يكون طاماً لغيره والمتوضين فلا **قلت** له فكل الجماعة ان  
 يصليوا في القرية جماعة في القرية الواحدة بعد جماعة **قال** بالاجتماع واهل الدار هو الذي  
 يركع في الدار ماله وقصطل الاشئ والاعتذار ولا يكون لا ينج ان يصلي كل قرية بامامها ما  
 لم يكن الاية بتمام واحد فانه لا يكونان يختلف في الاخرى على هاتين فاما وعسى في الاجازة  
 ان يكون على الاصح الا ان يرحم المتعم ذلك **قلت** له فان صلاها بهم امام واحد جماعة بعد اخرى  
 كل مرة باناس آخرين **قال** فالصلاة هي الاولى لما بعد هاتين في قول المسلمين فانها ليس بشئ الا ان  
 تكون في قوم والاعلم به فان صلواته تامة لانها مظهر **قلت** له فان جمع معه او مع اعليه ان  
 يصليها في الوقت **قال** قد قيل انه لا يعتان عليه لقيامها بالاولين فمخرج من عن الذين  
 وان صلاها في وقتها اجاز له **قلت** له فان جمع في الاول فها هي الفاسدة **قلت** له فالتعديها  
 هي الصلاة لان الفاسدة في معنى لم يقع في حكمه **قلت** له فان لم يجد في بيته ولا يصليها  
 معه اعليه اله وعليه ان يخرج الى قريب القرى وموضع لا حلا او اراد صلاتها جماعة  
 او لا **قال** لا ينج وطالبه كونه واما ان يكون عليه فلا اعلم ان احدا قاله ولا يبين ذلك  
**قلت** له فان كان من يسكن في البادية فلا يجد ويضلي به او معه فذلك ليس عليه  
 ان يصليها والقرى **قلت** هذه والقرى قبلها بمعنى فالقول فيها واحد لعدم فرق بينهما في ذلك  
**قلت** له فان خرج اليها في الموضع وقد فرغ الجماعة والصلاة الا انه بعد الموضع  
 قد قيل انه يصلي صلاة الامم وفي قول اخر صلاة العبد وقيل يصلي كغيره بلا تكبير  
**قلت** له فان اردت كما فكر مع امامه تكبيرها كله **قال** فعسى ان لا يخرج والاختلاف  
 بجوارها وقد مضى القول بان يد على احبها فاخاره في ذلك **قلت** له فان سبقه الامام  
 بشئ من التكبير ولم يتكلم امامه تركه فانه فلم يقضه **قال** بالاختلاف في بعض الاما  
 يقول انه لا يركعها فانه وراي يقول انه متكلم **قلت** لو ان دخل عليه التقص لا  
 يجوز ان يتم معه ثم بدلا ان يعيدها فكيف في اعتاقها يكون فيقول **قال** قد قيل انه يعيدها

كصلاة امامه في وقتها او بعدة موقد كان اذا انقصر في امامه فان لم يحسن بالكلية جاز له ان يصليها في بعض  
 القول كعتين بلا تكبير **قلت** له فان لم يسهل على هذا وجوهها **قال** فارجو ان تحقه معي  
 الاختلاف في وجهه لم يضر في هذا كله ثم لا يجوز عنه الا العمل وانه اعلم **مسئلة** ابن عبيدان  
 وهل يجوز ان يركع المجلد ركعة واحدة لصلاة النوافل **قال** اذا النوافل غير الفرائض والنوافل اخص  
 الفرائض واذا ركع المجلد في ركعة فلا يلزمه شيء وانه اعلم **وهو** **مسئلة** وفيه صلى الله عليه وسلم  
 السفر في صلاة الظهر السجود للسهو اذا سلم والظهر ام اذا سلم والعصر **قال** في ذلك اختلاف  
 يسجد اذا سلم والظهر وقول يسجد اذا سلم والعصر وانه اعلم **مسئلة** الشيخ حسين بن حماد وهل  
 يجوز نافلة بعد طلوع الفجر وان يحضر الامم **قل** لا بأس بذلك لا مومر اذا كان ينظر الى امامه ولكن  
 يصلي نافلة تبين سنة الفجر ونبذة الفجر قال ابن عبيد الله قيل يجوز صلاة النافلة بين سنة الفجر ونبذة  
 الفجر وقيل لا يجوز وانه اعلم **مسئلة** وفي المصلي صلاة العبد واجد اذا اعتقد هاتين ثلاث عشرة  
 تكبيرة وصلاتها ركعتين للتكبير وسبب التكبير وذكر بعد ما سلم وصلاته وذكر وهو في التحيات  
 او الركعة الثانية **قال** في ذلك اختلاف وقوليك حديث ذكر وقوليك عند القراءة في الركعة الثانية  
 واذا ذكرها سلم او بعد ادخل في التحيات فقد حملته على قولك الحديث واذا اعتقد التكبير  
 ثلاث عشرة تكبيرة ثم اراد ان يكبر اقل ما اعتقد واعتقد سبعا او تسعا ثم اراد ان يكبر ثلاث عشرة  
 تكبيرة فتعذر ذلك اختلاف قولتم تتم صلاته بالزيادة والنقصان في التكبير وقولنا تتم صلاته  
 والنقصان وقولتم تتم بالزيادة ولا تتم بالنقصان على العمل واذا خالف الى مومر امامه في تقدير  
 التكبير فتعذر ذلك اختلاف اذا التزم المومر على خلاف عقدا لا مومر وقولتم تتم صلاته وقولنا  
 تتم وهو اكثر القول لان المومر عليه ان يتبع الامم في صلاته لان المومر امامه جعل اماما  
 ليومر به وانه اعلم **مسئلة** المجرأ يشد في الصلاة بعد طلوع الشمس قبل ان يقرأ  
 قدر مخرج الذكر صلاة الصلوة الشروق **قال** كلما وجد بين جبينه وبين راسه اعلم **مسئلة**  
 الشيخ عيسى بن سيار في صلاة الفجر المكي فيها زيادة الحمد وحدها وكذلك السنن يذكر بالنهار طلعة  
 وفي الليل انقضاء ام لا **قال** ان زيادة الحمد وحدها في صلاة النوافل واحدا السنن اختلاف فاذا قرأها  
 تجوز على حال وقيل لا يجوز على العمل وقول انها تجوز على العمل والسنن لا يروى المصلي بها  
 خلافا للمسلمين واكثر القول انها تجوز اذا لم يروى المصلي بها خلافا للمسلمين واذا روى المصلي بذلك  
 خلافا للمسلمين فافكر القول بصلاته منقضة واما السنة لصلاة النوافل وقول انها  
 تذكر نافلة على كل حال وقول انها تذكر طلعة وقول انها تذكر في النهار طلعة وفي الليل  
 نافلة وهو اكثر القول المسند وعليه علم وانه اعلم **مسئلة** سمعنا رجلا يسألي في صلاة  
 الكسوف هل يجوز بالقرعة فيها ام يخفى جوابه قيل يخفى القرعة وفيه جهر بالقراءة فيها  
 وانه اعلم **مسئلة** المجرأ يشد في المطر اذا كان غير مسترسل البطن غير انه لا ينقطع عنه  
 قليلا وكان اذا تجفف وتوضى واراد الصلاة اذ ركع البطن قبل ان يصلي ولو فصل ذلك قبل



ان يقول الوقت لم يكن لاهلك السعدان بينهم ويصلي ويتكلم الوضوء بالماء وهو قادر عليه الاول اجل  
قله ذلك الصلاة قبل الحديث قال يسعه ذلك عندنا على هذه الصفة وانه اعلم **مسألة** وهل يقطع تكبير  
المريض وينقصه ما ينقص الصلاة ويقطعها قال هكذا قيل لانه بدله الصلاة وقيل لا يقطع صلانه حر  
شي لانه ليس فيها عقود ولا سحر وانه اعلم **مسألة** عمار محمد السعالي واقف على ما دالسلف في صلاة  
المسابقة فقيل لا يجوزهم الصلاة في تلك الحال ويؤخرون الى ان يكملهم في غير المسابقة وقيل لا يؤخرون ويصلون  
على حسب الحال والامكان وعجزهم ذلك ان شاء الله وقال الجميع ان حمل السلاح في حال الخوف مشرع واختلف  
في وجوبه فقيل واجب وقيل غير واجب وهو مستحب واذا راى المسلمون سوادا فظفوه عدوا وصلوا صلاة  
الخوف بانهم خلاوا ظاهرا فاقبل عليهم العادة وقيل لا عادة عليهم وقيل لا يجوز لهم الخروج للرجات  
على الحرب واختلفوا في الجلوس عليه قال البعض جازم ذلك وقال اخرون غير جازم ويجوز وانه اعلم **مسألة**  
ان لم يكن في صلاة الجمعة افضل وبروى عنه عليه السلام ان المالك الهكلمدي مدينة واحسب ان المظهر  
كله يدى شاة والمالك الهكلمدي بيضة قال الشيخ سعيد احمد الكندي اذكره الشيخ انه يروى عنه عليه  
السلام من رجات الفضل في عبادة جميع الوافين لابل لجميع الفضائل كما قاله تعالى في السابغون  
السابغون اولئك المربون في جنات النعيم وكذلك تبارك وتعالى في المترك الكوفة والفسوق والحداد في  
الحج ان ذلك ليس بواجب في غير الحج ولكن ذلك عبادات العزاد وذلك عام فجميع دين الله وهذه عبادات  
الرسول ولعل قد اراد الله تعالى في اختيار ذوي العقول والاحلام لان يكفوا بالاشارة دون المصراع كما قد فسر  
الفرافيقه تعالى في ختم الشراب باعتبار جميع نعم الجنة وكذلك هذا معناه وانه اعلم **مسألة** ويروى  
المسح اذا مضى على شقوة التوحيد والصلاة على النبي ايدى ذكره في نفسه ويروى ذلك في  
استغفاره قال الشيخ سعيد احمد الزمعي ان يعتقد قلبه عند قوله عليه في ذكره في نفسه ويروى ذلك في  
قوله ذلك ليس به ان ذكر ذلك وان سجد في ذلك فجميعه لروى في التوبة المتقدمة بالمرحوم لها شكاه  
انكلا وانه اعلم **مسألة** ابن عبيد ان الناس الذين على انه صلوات الله عليهم اجمعين انهم يذكرون  
جاءت وان لم يذكر في جهرات فلا بأس واما سنة الغزاة ذكرتها سنة او حكمها الغفر  
فكل ذلك جائز وان كان المصلي يصليها بعد طلوع طرفة نيكها جهرات وان لم يذكرها انما جهرات  
فلا بأس وان صلها قبل طلوع الشمس على قولنا صلواتها قبل طلوع فلا بأس وان صلها في الوتر  
فقد قال البعض المسلم لها فضيلة وقالوا لا الفاسدة يعني ان يذكرها صلاة الوتر لا واجب واما  
سنة العبد فانها تذكر كسنة وذكر كذا كذا تكبيره وان لم يذكرها فلا بأس وكذلك في المسح والركعتين الا  
خزانة التوبة بعد التسليم في مثل يذكرها انما سنة خيام شهر رمضان والبلغ فانه جهر  
بالتكبير والتسليم في مثل صلاة الجمعة واشباهها الصلوات وسطرها الصلوات وانما  
ان يكون لغة في ذلك الحالى وان لم يكن لغة فاصلا تجزئ قوله اعلم **مسألة** البعض المتأخرين  
فانما بعضهم عارضوا هذا الخلاف وقالوا ان الله سبحانه وملائكته اوجب على المومنين على منين صلاة  
الجمعة اي بالارواح عليهم وثابت باليوم اقلية منه يشهد بذلك كتاب الله العظيم وسنة رسوله

واما صلاة الخوف فوافقة  
لما تقدم في الصلوات الا  
الوتر بدله في قولنا اسد تقلى  
واذا كنت فيهم فاقبلهم  
الصلوة الا انه صلاة  
الحبس على صلاة السلف  
بالفصل لا صلاة الخوف  
ثلاث ركعات لا قصر فيها  
في السجدة لا يستقيم  
فيها القصر لا صلاة  
الوفاء خارجة ومعنى  
الصلوة بالسجدة صلاة  
الحرب خصوصه بالليل  
ركعتان في السجدة والصبر  
وصلاة التمام في غيرهما  
والفرض والصلوات  
ولذلك صلاة الوتر خارجة  
الارواح صلاة الخوف  
اقام الامام للصلاة في  
جميعها فمروا بانهم  
تلقوا العدو فيضربوا  
مهم مع المالك كركم  
فازاح في الطائفة التي  
معه ركعتان في السجدة  
انبط الامام الطائفة التي  
تلقا العدو واجزت  
الطائفة التوبة وخلفه  
وكما في موضع الطائفة  
التوبة العدو وكانت في  
موضعهم في صلى الامام  
بهم ركعتان في الطائفة  
التوبة العدو في موضعهم  
فازاح الامام قراواكم  
العباد ان المكي الطائفة  
التوبة العدو فمروا بالاع  
حاله فافترس الامام لها  
جميعا وقيل لا يستقيم  
اي صلاة الخوف في المشركين  
فما رواه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في قوله ذات  
الرقاب اصحابه فامروا  
صلاة الظهر يصلونها جميعا  
ورسول الله صلى الله عليه  
وسلم يركعهم من دعواتي  
ترفعهم ولم يركعهم  
فقال بعضهم لبعض اعلم  
دعوم فانهم صلاة هي  
اجب لهم واما يركعهم  
اقبل القواسمة جده



ان بعد هذا وان لم يدا ان يحسن  
 حضور الغنائ ان جميع الصلوات  
 بالنسبة لانه فعل الحرب ان  
 ينبغي قبل غزوات الصلوة  
 وفيما في المصلية صلاة الحرب  
 انه لم يخرج احد من الزحف  
 العدو ومن بعد ذلك ان ياتيه  
 العدو ومن الغزاة ان يمتنع  
 العدو وحقت عليه نقض  
 صلواته و صلواته الخيب  
 والاذن والاقامة وجوز ان  
 يوم الجيش على الايام ويكون  
 هو خطه وليس عليهم رفع  
 قبل بضعة ايام وبعد بضعة  
 الف وان صلوات اذاري  
 وصلوا بعضهم حلتهم بعضهم  
 واذن في صلواته خارج وان  
 صلواتهم اذ ان صلواتهم  
 زامة وان صلواتهم الحصة  
 وان بعد غزاهم في صلواتهم  
 كما اريد تغال وليس على  
 له فصل صلوات الحرب و صلوات  
 كما بعد غزاهم ان يارسوا صلوات  
 اعلمكم الوصف ونحوه وان لم  
 عليكم بهما وان لم يكنهم  
 زككي انهم وسبوا الوصف  
 الصلوات وان لم يارسوا  
 حضوركم الصلوة وانتم  
 هو انهم العدو وهم  
 وحدهم انهم وان صلواتهم  
 وانتم في القرية او في السور  
 فان صلواتهم خسر في ذلك  
 الوقت فليس انهم في صلواتهم  
 الفعلة خلفه صلواتهم  
 اصحابه ويكونوا في صلواتهم  
 في نحو العدو ومن يبعث  
 تكبير الا انهم جميعا في صلواتهم  
 الا انهم والاطفان في صلواتهم  
 ويكون الا انهم في صلواتهم  
 وتكبيرهم والاطفان  
 جميعا في صلواتهم  
 النصارى وانهم في صلواتهم  
 الا انهم و صلواتهم انهم  
 في صلواتهم في صلواتهم  
 الا انهم وسورة في صلواتهم  
 فانهم الا انهم وسورة في صلواتهم  
 والاسير الا انهم في صلواتهم  
 ايات صلواتهم في صلواتهم  
 الا انهم و صلواتهم في صلواتهم  
 الطائفة التي في صلواتهم  
 و وقت الطائفة التي في صلواتهم  
 في صلواتهم في صلواتهم  
 ساجد وسورة الا انهم  
 وسورة الطائفة التي في صلواتهم  
 خلفه وسورة في صلواتهم  
 الا انهم في صلواتهم

كما هو بصلاة الجمعة واجمعوا الزحف والاربعاء غير الامام العادل كما علم من صلاة الجمعة لا يجزئ  
 خلف الامام العادل ولا خلفه مع غير الامام العادل الخالف فلا يجزئ علينا اتباعه واجمعوا الزحف  
 لا قطار ذهب وظفر يسارق مناعه فلا يجوز للسرق وحده قطع يد سارق مناعه ذلك وان فعل  
 ذلك رايه متيقنا بنفسه كان بذلك طالما منعنا انما كما علم من صلاة الجمعة وحده متقدرا لاعتق  
 وهو مقيم كان كمن يصل كذلك قال عليه السلام اربع الاثام لا اله الا الله والصدقات والمحدود والجمعة  
 ورويل سادس اجماع الامة لا يجوز في المصرا الواحد ما زاد والامام عندنا شرط صلاة الجمعة  
 وكذا قلنا لا تقام صلاة الجمعة في قرنين والمصر الواحد ولو جاز قيامها في قرنين لمكانت خلف  
 امامين في المصرا الواحد ولو جاز في الممرج وارجاز في الاربع جاز في المربعين ولو جاز ذلك نجار في جميع القرى  
 والساكنين والباطون كلهم بحيث كانت ولا يركن كذلك المساجد جاز في المسجد من القرية  
 جازت في المساجد كلها وعلى خلافه في قديمها وبين سائر الصلوات والاي فائدة يسعي اليها والمؤمنين  
 وعلى خلافه لا يقيم بقولنا اجمع اربعون سجدة في المسجد ومعهم ام يصليهم الفريضة فقدرهم فرض  
 الجمعة ويقضون الواحد لا تفرهم وريضة الجمعة ولعل ذلك عندهم في موضع كان يقال لهم الفرق  
 شملت بين الاربعين والاربعية في الصلوات كلها فقلنا جفتنا نحن واباكم فيما علت في شئ من الصلوات  
 الا فصلاته الجمعة فحق تيسرنا على الاجماع وسد الجرح وانتم ختمتم عنه وحظتم في شئ ارفعتم حواره ثم  
 ختمتم في احكامه فكل منكم يرى فيها رايه وحكم بها جهواه فتعزوا بانه والحيرة وسلسلة الهامة  
 والوقوف قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر المسلمين عليكم كتاب الله وسنتي واهل بيته  
 عليه عتوا على ذلك الواحد واباكم والمحدثات المبتدعات والامور فان كل محدثة بدعة وكل  
 بدعة ضلالة لا يجوز صلاة في النار عاذنا الله وجميع المسلمين منهل لعلنا لا يقول ان صلاة الجمعة  
 لا تقام الا في بلد يحقن فيه اربعون سجدة ثم يوجبها الصلوات وان قصر واحد منكم اربعون  
 فقد سقط فرض الجمعة عنهم وليس لهم ان يصلوا الا صلاة انفسهم اربع ركعات فيقال له مثلا  
 قلنا في المسئلة التي فيها وذلك ان نظامه يقيم عليها دليلنا وجمعة بين الساعة طريق بين البلدات وفيها  
 الاربعون سجدة ولو اربعة او اربعة اضعوا اكثر وظنوا بطلان الجدل الذي ذكره سبيلنا والحمد لله  
 واصيلا فاننا من شانهما كتاب مسئين او صحيحه الرسول الامير او اجماع وعلماء المسلمين  
 فحينئذ يجب علينا اتباعه وتقليده والا فليقر ويعترف بقوله مقطوع دائره بطل اوله واجزه فان  
 عكس علينا السؤال قال انتم دليلنا يفرق بين المصرا المصرو وغيره وسائر القرى قلنا له الدليل  
 الحديث واضح والخبر نوره بن لاخ وذلك ان الامة اجمعت على حكاية على وجهها في الامصار  
 المصرة وخلف الامة العدول والعدول وكل ضامد الاجماع بالرد والتكذيب فهو اولى بالتكذيب  
 لكنه ليس الاجماع بل تنكبيه يشهد لكل باطن نعم وسامع على قدم ودليل اجماع الامة انه لا يجوز  
 نصب ما مات في مصر واحد اجمعوا ان نصب امامين في مصر من وثلاثة امية في ثلاثة امصار  
 وسبعة امية في السبعة الامصار وقد قلنا ان الامام هو شرط صلاة الجمعة والدليل على ذلك

الامام راسه ومنتصفها  
وخطي هذه الظاهر  
كانت خلفه في تركها  
حيث كانت الطائفة الاولى  
وتخرج الطائفة الاولى  
فقدوم مقام الطائفة الاولى  
كانوا في الامام فتكون  
طائفة الامام في الامام  
يرجع في تركه من الطائفة  
وسلمه ومنتصفها  
سجله بن وقرأ العتبات  
وسلمه ومنتصفها  
ثم يرجعون الى اصحابهم  
وهذه صلاة الحسين  
موضع الغمام وموضع  
الفقر واصلا  
المتقاربين بالسوف  
عند التقاء الضوئتين  
كثيرات حيث كانت  
وقومهم واما الطائفة  
لعدة فيصلي صلاة  
اذا كان لا يخاف على  
واما هو الطالب لعدو  
فاركان في حبل تمام صل  
تاما واركان في حبل  
صل في حبل تمام صل  
مجد الله لفضل صلاة  
الحسين لا للعسكر الذين  
له ايمته وجماعته واما  
الواجب فلا واسد اعلم

ما صح وثبت عندنا انه لم تقم الخلف رسول الله صلى الله عليه وسلم او خلفه وبقية مقامه وسجله  
على الصلاة وذلك ملة حيا تصلي الله عليه وسلم ثم كان خليفة وبقية او لم تصلي الله عليه وسلم  
لعماد احد استحق اسم خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع الناس غير اية العدل فيجيب بان  
الحق والصدق والبر والباطل واوضح والمجد لله رب العالمين قبل ما يشره الله والحق من فضل  
فليندره نديبر المشفق على نفسه العائيف وعذاب ربه فان رآه حقا صوابا فليترك الله تعالى  
ذلك الله تعالى هو المأثر به علينا وعلى المسلمين وان رآه خطا غير ربه فانه مدي وم الشيطان وانما  
استعقل الله تعالى وكل قول وعمل ونية خالفت فيها الحق والصواب والله اعلم **مسئلة** الخ وحيث  
يصل الى الغرض من الصلوات وتركها سواء هو السن ولم يصل الوتر الا ركعة واحدة والركعة في  
التارك شي هو ان المؤكدة خلف المكتوبات الخارجة والمغروسة والعشاء وانما هي قبل صلاة الصبح  
انه نازك غير كثير ولا يبلغ به الى برائة ولا الى تركه ولا ية وكذلك قال الشيخ ابو الحارث انه لا يرأه الا ان  
يصله يفعل ذلك والقول الثاني انه لا يتركه على هذا وهذا صحيح لان الولاية صفوة والاصطفاء كما  
يشبه كدركانه هذا ليس بان يكون غير المشاب في حكم النزع عند اهل الله في اواب البصر والقول  
الساكنه خلس الماتلة حكمه ينفع ولا يرأه على ما جاز في الجامع لا يجرى جرحه الله مضرا به في  
سقوط الجرح هذه السن وخارجا بالجمع كذلك في الباقي منها وما اجتهت الحنفية اذ قد جرحوا اهل الترك  
لها رغبة منه من فضيلة الواجبات وكثرة هجومها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغنى بطلانها  
لما اصب عليه كل فاضل من العمل بما ملأه من رذالة فكفاه هذا الخال في حاله خسة ونذالة ولا  
سما في كقول المغيرة العجمي المجاهد النكيد في ما لم ياتي في غير هذا حتى انه قال بعض اهل العلم انها  
فريضة وتناول الاي على ذلك كما في ما ايا شاع الكتاب العزيز وقوله لا الشيخ ابو سعيد رحمه الله  
ولاية تاركها على الدوام غير مساعة عنده اذا كان تركه لها كتركه غير على معنى في هذا  
يوجد عنه وبالحجة الخسة في قوله على تركه لغیرها وهذه السن غيبة عن فضلها وهكذا قالوا  
فمن لم يتطوع به تعالى بشي من اواب النفل غيبة عن الفضل انه حسيب في رلاهل العدل اذا كان  
ذلك غير عنده في الاصل وهذا في النظر جميع القول بصوابه رجوع الامر على بعض الفضائل  
مع القدرة بالوسايل والافراز عن المفضل للموافاق كان في الاسلام كثير فاضل لانه عذر رجة  
العاصلين بالاراذل كما يوجد احد من اولاد اروع والتمثل الى الله في الظاهر الا انهم مجتهدون في  
التقرب الى الله بانواع العبادة ولم يكن على هذا كذلك كما علمنا في تركه في اهل العلم فاضلا ومكان  
غير فاضل كان خسيسا لا يورث غير عرفة النبي وسنة المصطفى الا في الاوسد نفسه  
هذا لا ينساع في العرف ولا في حكم المعقول سواء واما لم يصل الوتر الا ركعة واحد فلا يجهل  
اسم الخسة ولا يترك ترك الولاية ولا اتفاض الماتلة ولو كان في مامنه غير مسافر عن وطنه  
لانه في الجائر وقام فيه بالسنة ولكنه لا يورث تركه تركه تركه قال الشيخ ابو الحارث والشيخ  
ابو سعيد رحمه الله على المعني مما يوجب له ان لا يكلام بنفسه فيما قال في هذا فامله فان فيه

البصير ذي الشكالات انه يجوز ان يتبين من الاجمال ان يكون انقضاء فيه على الواجب فغيبه عن  
 الفضل فالحال بحسب ان الرافع اعلا الحلو والارض بالاسفل انزل اذ لا يكاد يولد في مسكنه عقل ان  
 يوصل ففساد يكون في ارضي المتأثر بالاعتماد وجود القدرة على التفرج الى ما لا يعاين واصل الاذلة  
 وخسة حاله او شأما حيث دخلت وبوجهالة نفس وقلب وتكاليف من وتر الفريش على عين  
 الغيرة وبنور البصيرة التي تصور فيها جليلة الحق وتجاهل حقيقة الصدق والوفيق بانه ويهدى في مشاهد  
 مفصلة ويضطرر شيئا بعد له وبه الحجة الشاملة بالغة والآراء الكاملة السانعة وليس له ان يعاد  
 والافان سبيل الى التفتت في الاعتذار فقد قام الدليل واتضح السبيل من هتدي فلف نفسه ومن  
 ضلوا فما يفضل عليها واربك بظلم العبد **مسئلة** عوعل الصبي والمسافر اذ جمع الصلاتين  
 في الوقت الاخر اكبر تكبير التشنج ككل صلاة في ربها ولا يضره ذلك حال الجمع امر كبير اذ قضاهما  
 كليهما تكبير واحد **قال** كله جائز وله علم يختلف فيه وان كان بعد قضاء الاولى الثانية فانه حوط  
 وبعض لا يرى على المسافر تكبير اذ لم يصل في جماعة وفي تكبير ولو لم يصل في جماعة فيلزمه وكذلك  
 اذ جمع المغرب والعشاء في وقت المغرب متى تكبير ككل صلاة فيهن من ذلك روي عن الله **قال** كله  
 سواء وان كان بعد قضاء في حسن وهو حوط عندي وان كان ككل صلاة اشرفا في يزوان لم يكبر فلا  
 يصح قيل له وللاهم ان يحرم بالتكبير المذكور حتى يسمعه وحلفه امر يسره احسن **قال** كلد جائز  
 وان جهر لعنه فحسن وان ستر لعنه فحسن والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ جيب رحمه الله  
 الله واذا انقضت صلاة الجمعة بكلام عند قراءة الخطبة جازها فابانه ينقض او غير ذلك في الذي  
 يؤمن عند سماع الخطبة بقلب فأكبر القول في الوقت بيد لها طهر او بعد قرات جهر وهو اوسط الا ان  
 في اخلاف العلماء وقول بيد لها في الوقت غير الوقت طهر وقيل بيد لها جهر على حال ونقضها بالاكلام  
 يختلف فيه قولها تنقض وقول في الرواية الا صلاة اي الا نواب له ولا تنقض صلاته وقول  
 باللعن تنقض وهو اكلام المكره ولا تنقض الذكر والدعاء به وينبغي ان يعنف السامع الخطبة  
 كل من يتره لله او دعاه له او صلا على ربه عليه السلام ذلك في قلبه من غير تكلم باسمه  
 وذلك ما روي ولا ينبغي غير ذلك هكذا حفظ عن الشيخ أبي سعيد رحمه الله وان جمع المسافر العصر  
 الجمعة وعرف فساد الجمعة بعد قرات العصر وكذلك في جمعة الظهر والعصر والمغرب في الجمعة  
 وعرف فساد الاو بعد فساد الاخرة فقول بيد الجمع وقول المنقضة وجدها والله اعلم  
**مسئلة** الصبي حين يصلي قلنا ان جعل يديه في موضع القيام في امره كان في وجهها على  
 ركبته جاز والله اعلم **مسئلة** والاشد ويصلي بالايمان فوك القيام في موضع القعود  
 او القعود في موضع القيام فليعلم بالايمان ومروهم في وجهه فلا يهر عليه والله اعلم **مسئلة**  
 وعن صلاة العبد ان اتركه من المائة بكرا كانت او شيئا وصلت في بيتها ولم يخرج مع الناس  
**قال** اذا لم يكن لها غير فقد ساءت فيما فعلت اذ كان معها الشيا بياسترها ومترك  
 صلاة العبد من فقد اخطى واستلما يبرأ منه حتى يدبر بها والله اعلم **مسئلة** وعن



الرجل يهدى في السفينة لا يستطيع الوصول إلى الصلاة **قال** بينهم ويصل كيف استطاع فان لم يحفظ  
 الصلاة فليكن كل صلاة خمس تكبيرات وقد قاله قال مستكبراً ثم قال قول الأول واجب في الصلاة  
 الباب العاشر في صلاة السفر وأحكامها وفي الأوطان واتخاذها ومعها **الحكم** **في ركعتي**  
**وما استشهد بذلك** الرامي وفي جمع الصلاة بين في السفر وفي وقت الأولى أو  
 الثانية سلم الأولى في نية بانقضاء الثانية وقام يصلي الثانية أصبح لم ذلك لا **قال** على قوله يقول أنها  
 أن جمعنا صلاة واحدة وعلى قوله في النية كلام فإن الأولى تنقض عليه وعلى قوله يقول أنها  
 صلاتان فلا تنقض عليه وأكثر القول معها أن كان جمعاً في وقت الأولى فما صلاتان وإن كان في وقت الأولى  
 فيها صلاة واحدة وقيل بمصلاهما على حال وقيل بمصلاهما على كل حال وإذا علم **مسألة** ومنه  
 وفي مسافر تزوج أو لم يزلها وشط عليه أن يسكن معها في بلدها أو شرط عليه أن يسكنها في بلدها  
 يجب عليه أن يتم الصلاة على كل الشرائع متى يجب عليه أن يسكن في بلدها **قال** أما إذا شرط  
 عليه أن يسكن معها فأجابها إلى ذلك فأداه على هذه النية فيلزمه التمسك بغيره حتى يخرج من هذه النية  
 ويخرج مسلاً فيترك الفسخين فيجوز بقصر الصلاة في هذا البلد لأن هذا شرط غير ثابت عليه  
 وإذا شرطت هي سكنها في بلدها أو قصر في بلدها أو لم يتخذ بلداً أو طناً وهو ثم في وإذا علم  
**مسألة** ومنه وفي رجل تزوج أو لم يزلها بقصر فيه الصلاة وشط عليه أن يكون سكنها  
 فيه ثم لها سارت معه إلى بلد له ولم يقدّر شرطها ولم يتوان في تحذير بلد وطناً أتم الصلاة في بلد  
**المراد قال** إذا سارت معه إلى بلد الذي يتم فيه فقوله ثم في بلد هو قصر فيه ويجوز في قصره إذا  
 لم يقدّر شرط سكنها لم يتخذ بلد وطناً وهذا إذا كان بلدها أكثر من سبعين من العاقل إلى العاقل  
 وإذا زاد جمع هو إلى بلدها فهو قصر الصلاة لم يتخذ بلداً وطناً وإذا علم **مسألة** ومنه  
 وفي من نزلت له دابة فخرج من بلد له وخرج هو في طلبها فجعلت الدابة تطوف بالبلد ورأى  
 العاقل في ثيابه منه والرجل على أثره حتى بلغ مشيه حول عمران بلد له قدر مئتي فرسخين أو أكثر  
 وحضرته الصلاة وهو على ذلك الحال يصلي قصر أو هو قريب من بلد له أم لا **قال** على ما  
 سمعته والإشارة إذا تغذى الفسخين في مئتي حول القرية في الحرام يصلي قصر أو لم يتعد  
 هذه المسئلة إلا أن أدركت فكري فيها فوجدتها قريبة والجواب أنه إذا كان في بلد له في قريب القرية  
 التي خرج منها هذا المأشوي حال بينه وبين هذا البلد جبل أو مكان وعرف ذلك هذا المأشوي السوي  
 فله هذا البلد طريق في الحجاب الذي قريب من مئتي وكان مشيه ذلك إلى أن يصل إلى ذلك البلد  
 يتعد فيه الفسخين فيلزمه القصر على هذه الصفة وإذا علم **مسألة** ومنه وفي من خرج  
 مسافراً من بلد له وحضر صلاة الظهر وصلى الظهر والعصر جماعة بدله أن يرجع إلى  
 بلد له في حاجة نسراً فدخل بلده وقت الظهر صلى عليه بلهياً بتمام أم لا **قال** في ذلك اختلاف  
 قوله عليه بدله الصلاة القصص لها قصر لتمام إذا رجع إلى بلد له في وقتها قبل أن يتعد الفسخين  
 وكذلك العصر إذا دخل عليه وقتها قبل أن يخرج وعمران بلد له من حوزة ذلك وقوله لا بد



على الصلاة جميعا لانه صلاحها على السنة ويجزي هذا القول والله اعلم **مسئلة** وفيه له اموال  
ومنا في اثنين وهو يقصر الصلاة في احداهما ويتم في الاخرى فامر زوجته ان تسكن في القرية التي هو يقصر  
فيها يسقط عنها القصر التام فيها **قال** جيا يجزي ان المرأة لا تجوز على اتباع زوجها في الصلاة ولو  
ارها هو السكون في بلد هو يقصر فيها الصلاة الا ان يكون اما شرط سكن في ذلك البلد والله اعلم **مسئلة**  
ومنه في صلاة البدوي الذي ليس له وطن معروف الا انه محل ويضع فان ضرب عمده في مكان وخرج  
منه مسافرا فماتت الفريضة فان يتم الصلاة في مكان فانه لا يلهي طعنوا في ذلك مكان ومنه وسبهم  
فريضة او اكثر فان كان جميعا بلغة واحدة لم يتم ذلك ونحو ذلك يكون وطنها كدومش ومكانه ذلك ولو  
فيلد فانه يقصر على هذا القول واما ما لم يجز لمكانه ذلك الذي بلغه في الخبر وقد مر فيه التام فانه يتم  
فيه واما ما لم يجز لمكانه ذلك فان قيل فانه يقصر الصلاة في مسير ولا ذلك المكارح من تحول  
عنه فذكر انهما اسم الوطن واحفظ قولنا في صلاة البدوي اذا اتخذ ناحية والمطلب وطنه له  
مثل الماطنة او الشمال انه يكون ذلك الموضع وطنه له يتم فيه الصلاة كله ولا يقصر الصلاة  
حتى يسافر منه سفر البعد كشيء الفريضة والله اعلم **مسئلة** ومنه والملة اذا اختلفت  
مروجها عن لسانه منه اليها في صلاتها ما دامت في العدة اختلفت قولنا تكون تبعاله وقول  
صلاتها صلاة نفسها والله اعلم **مسئلة** الشيخ مسعود روضان رحمه الله وفي الحرمة  
اذا طلقها زوجها واما ما يصلي بصلاته ما الاحسن والحق قولنا انها تصلي بصلاته ما  
دامت في العدة امر ترجع الى الصلاة نفسها **قال** ان زنت المقيم صلت تمام وان لم تتخذ البلد  
الذي هم فيه وطنا صلت قصر اذا كان زوجها يقصر الصلاة واما ان كان زوجها يتم الصلاة فليس  
ان تصلي قصر الا ان يخرج من البلد مجاورة الفريضة **قال اللطاف** الا ان يكون طلقها طلاق منك  
فيه زوجها فصلاتها في العدة صلاة زوجها ولا تتخذ ذلك البلد وطنا وهو يقصر الصلاة  
فيه والله اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عمر والنعيرة وزوجها صلاتها صلاة نفسها الا  
ان يكون يقصر الصلاة في ذلك الموضع وبلغت فيه فعلها التام او يخرج مسافرة ويعتري  
الفريضة وهي لا تنوي المقيم في ذلك البلد والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه يصلي في سفينة  
بالنسيم وغيره يطلب الماء او يطلب الماء او اجل الا يأس منه ينزقه كفارة امره  
**قال** في الكفارة اختلاف واكثر القول لا كفارة عليه عند ابي اسلم والماء الكفارة على  
مركز الصلاة عند رعا عليه البلد والله اعلم **مسئلة** الزلمي وفي المسافر اذا صلى الظهر  
صلاة امام مقيم ثم نسي له بعد فوات وقتها انها متقضية واراد ان يركع كيف يكون لفظ  
نسيه كان النقص من اولها مام وبيلها اربعة او اثنين **قال** اما لفظ نسيه ان كان  
نسيه ان يركعها كما صلى عند الامام فانه يقول اصلتيه فعا في يدك في مفرضة  
الظهر المتقضية التي صلىها مع الامام المقيم كشأن اصلتيه عند الامام متوجها الي  
الكتبة طاعة لله وسنة محمد صلى الله عليه وسلم واما فيما يلزمه من بدل قاله

القول ان كان النقص قبل الامر فانه يبدلها صلاة السفر كعتيق وان كان النقص قبل نفسه فيلزم  
 بعد وقت الوقت صلاة والاطم وعلم ان هذا في علم بقضائها في وقتها صلاة نفسه وسعدت احبها  
 الوقت الاخر ولا يعلم بقضائها في وقت الاخر ان صلها صلاة نفسه او صلاة الامة او اضاعها اليها  
 الاخر فيسعد ذلك وكلاهما او قتل له وقتها اذا جعلها لهما في العدة وانه علم **مسئلة**  
 ومنه هو صلوة قصر العدة اخرج من بلد في الصلوة مقدار اربعين عشرون الف ذراع او اكثر او وسط  
 لا بالعمري جملته بذكره او اضطر في شهر رمضان طيلة شهره في ذلك **قال** ان المسافر اذا اخرج من بلد  
 بلده على غير نية المجاوزة الفريسيين فصار الى مجاوزة الفريسيين وعمران بلده جازله قصر الصلاة  
 والفريسيين عندهم اربعة وعشرون الف ذراع فويل يذرع وسط وقول يذرع العربى فعلى قول  
 يذرع وسط وقصر هذا بعد مجاوزة الحد هذا فقد وافقه العربى وعلى قوله يقول يذرع العربى  
 وقصر قبل ان يجاوز الحد على هذا القول فهو عندك من قصر في موضع التمام ولما لا يجزى ان تراه  
 الكفار في شئ مختلف في اجازته ووجه في صوم ولا صلاة ويجزى ان لا الاجتنان ببدل صوم  
 ع ما اضطر شهر رمضان وصلاته واجازه وانه علم **مسئلة** ومنه وفي مسئلة يصلي الظهر  
 والعصر معا فلا يقضى صلاة الظهر وقصرها والقبائل التي عنده ورسوله قده وسير تسليم واقام  
 العصر وصل على ذلك جملته اعلمه بقضائه **قال** في ذلك اختلاف والذي يتردد الجاهل متره  
 الناسي فلا ينقص صلاته والذي يتردد عن تره المتعدي في اكثر القول ان المتعدي على ترك التسليم في الصلاة  
 بعد انقضاءها ينقص صلاته وانه علم **مسئلة** ومنه وفيه تزوج امرأة وشروطت عليه سكرها  
 في بلد هو بلد معتبر ببلدها ولم ينو هو التمتع في بلدها او انما نوى ان يزورها ويكث معها اياها  
 واشهر ان يشرب من لبنها او يبلها في بلدها فاما امر قصر **قال** ان سار هو في بلدها  
 الذي شرطت عليه فيه سكرها ولم ينو وطنا فقي التمام عليه اختلاف وان سارت هي في  
 بلدة الذي هو نية فيه ولم تترك شرط سكرها فقي التمام عليها اختلاف وانه علم **مسئلة**  
 ومنه وخرج مسافرا مع ان نوى في طلب حاجته فلا يصل الى الفرق في قصره صلاة الظهر  
 فقام يصليها صلاة السفر فلا يصل منها ركعة في عرف اذا في حاجة التي خرج في طلبها قد وصلت  
 الى فرق وطور على الرجوع الى مخرج المضي على صلاته على نية السفر كعتيق اعلمه ان يتدبرها  
 ويصليها تمام **قال** فيما يجزى ان يتدبرها ويصليها بالتمام وان اراد عليها ركعتين فوق الركعتين  
 الاولتين ففي قول انه جائز وانه علم **مسئلة** ومنه وخرج من بلده لسبغى الفريسيين  
 فلا يلزم الى العصر شيئا ان يرجع قبل ان يتعدى الفريسيين وقد فات وقت الظهر كلف يصليها  
**قال** في ذلك قولان قول يصلي الاولى قصر او الثانية تمام وقول يصليها كليهما تمام وانه علم **مسئلة**  
 والمسافر اذا صل صلاة السفر فنوى صلاة الحضار وكان في حضر فنوها سفر **قال** ان كان  
 ظاهرا فنوها حضرا او كان في صلاة المغرب فنوها العشاء الاخرة او العشاء الاخرة فنوها  
 العشاء المغرب نسيانا منه زلت لسانه ولم يتابعها قلبه وذكر وهو في الصلاة او قد خرج

[illegible]

ثابت لمواضعه ونسبائه فان ذكره لعل الاجرام فقد ثبت صلواته وان كان قبل الاجرام جردته وانته  
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي البلد اذا كان يحيط به سور خارج الشوارع من غير جباة او سور في  
 بعضه لا يحل كون من غير البلد **الاول** فيما عدا ذلك اذا كان خلف الشوارع خارج البلد فحكم انما الخارج  
 كالغير والزعائن ولو ثبت فيها الفخار لعل بعض المسألة يلحقه بالبلد ولو كان من غير الجدران  
 قول حسن قد نظره الاثر وقول ثالث لا يخرجوه والشبهة ثبت عليه حكم الخارج وادخلوه  
 في البلد لحقه اسم البلد والله اعلم **مسئلة** وفي قوم مسافر بين صلاتي المغرب جملة وفهم من  
 معهم اخذ قنوة الامام كلها فلما صلوا المغرب دخلوا المسافر في صلاة عشية الاخرة جملة ولو لم  
 الرجل مكانه يصلي الشبهة جهلا منه والمصلون يصلون الفجر جماعة **قال** ان في هذا اختلافا  
 فلو قيل فيقول المصلاة المسافرة في صلاة المقيم متعصية وعلى قول آخر صلاة المسافر  
 منقضة فصلاة المقيم تامة وجواب الشيخ ناصر عيسى فيها انه يبطلون صلاته عن على  
 الصفة **قال المؤلف** وهذا القول يعجزني لان المقيم اخذ قنوة الامام كلها ولم يسل المسافر  
 منه شيئا والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي العلم اذا كان اعلاه تسايير طريق حابر في العمل  
 بين العمل لطريق وساقية العلم ثمانية اذرع او اقل او اكثر ان الفصل حابر على جانب الساقية فما  
 يلي الطريق وله من الثواب ثلثه اذرع وهو كمال العلم اجمع او لصحة العلم على وجه الارض  
 يصور ولا يعجزني ثبوت اربعين ذراعا على ان يسل العلم لان الساقية والعمارات **قال** لو كان  
 حابر الفصل على ذلك ثبتت فلو فصلت المسافر اذا قدم وسفره اذا كان من اجل ذلك البلد  
 حكمه كالمعاملة مسافر اذا سعى اقلها ايام اذا اخذها مسلة **قال** اذا اخذها مسلة و  
 اتصل بجارة البلد جاز وحسن بل يفي بالبلد وان كان دون هذا فاشبه به الزعينة وقد قيل  
 فيها باختلاف في قصر الصلاة ونهايتها وان كان بين المسلة اكثر من سبعة عشر ذراعا لم يقطع  
 فيها لصا وتعدى ما ثبتت عن ابي ابي بن حكمة تساعده وليس هذا بخارج وحكم العمارة وتعدى  
 انه مقصر بالعمارة ولا اعلم في ذلك حيل الا انه ملخص في النظر الى العمارة ونوعها وانما بعدد السبع  
 خرج الى معنى الانقطاع والله اعلم **مسئلة** ابو سعيد في المسافر اذا قدم وسفره ودخل في  
 الفرس بين البلد فعدى بيانه قال قالتم صلواته اذا دخل في الفرس بين وقالوا بل يصير  
 الى موضع يسير الا صورته فيه من غير ان يبلد ثم يتم الصلاة ولو كان في الخراب قبل ان  
 يدخل المربان وقالوا بل يصير حتى يدخل المربان **قال المؤلف** معناه قبل ذلك في المسافر اذا  
 خرج من بلد مسافر ان يتم الصلاة في جوار الفرس بين ونقصه بجوار فمافي سقت  
 ذلك ولا جواب ان يكون اشر القول انه يقصر الصلاة بعدد جوار من ان يبلد ثم يركض وقت  
 تلك الصلاة ولو لم يجاوز الفرس كان قصدا بجوار فمافي سقت ذلك في جوار وسفره انه  
 يفي على قصر الصلاة ولو دخل في الفرس بين وبلد حتى يدخل المربان مباح على ما روي انه  
 اسهر ما قيل في هذا والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى والدي بعدد عليه وراي

فلهذا المسلمون انهم اذا خرج من بيوتهم يريدون الصلاة في بيوتهم في موضع قد حله وعينه انه يصلي فيه فاما انما ياحل في المسجد وانما في  
 المسجد وكان ذلك الموضع عارفا حتى يخرج من ذلك العارفا وان لم يكن عارفا حتى ياحل في المسجد في حين  
 يسعد قصر الصلاة - قال الزاوي وكذا انما ان يصلي الصلاة الثانية في موضع ايضا معروف  
 دون الفريسيين فانه يصليها عارفا **قال** فان قصر الصلاة حيث بان او قال لا يؤتى الصلاة فيه فيما دون  
 الفريسيين فخرجوا الكفاية عليه اختلاف وعليه البطلان وقول ليس له قصر الصلاة حتى يجاوز  
 الفريسيين وفي هذا ومثله اختلاف كثير واسم علم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد روي في المسافر  
 اذ اجمع الصلوات في السفر ثم علم بعد فوات الوقت انما كانت فاسدين فقد قيل ان عليه بدل ما  
 صلى من الصلوات بالثوب الجبس ويبدل من كل ركنه في حصره وسفره وان صلح من الثوب الجبس  
 ثم ابدل من جعلها صلحا وان صلح من الثوب الجبس قصر لكل صلاة في وقتها وحدها بل هو كذا  
 وليس عليه بدل ما صلى بعد من قبل ان يبدل من الثوب الجبس في غير ذلك من وقتها وحدها بل هو كذا  
 وليس كذلك من ترك الصلاة في غير ذلك من وقتها وحدها بل هو كذا **قال** انما لا بد من  
 الصلاة لمن عليه صلاة لا انما يبدل من كل صلاة علم **مسألة** ابن عبيد بن قيس  
 تزوج امرأة من نزل وهو اهل منج وسارها الى بلد له مخروم الصلاة معه فبعد ايام اوطأت  
 قالت له الخمار يردن اسير الى بلدتي نزل في اهلها فاعلمها بذلك وقال لها سير في قدامي نزل في نوبت  
 ان اسكن في بلدتي نزل في اهلها فاعلمها بذلك **قال** اذا نزل الرجل زوجته  
 بالمقام في بلدتها وجعلها السكر في بلدتها فاعلمها بذلك **قال** اذا نزل الرجل زوجته  
 بالبلد بعد نزلها اذا نزلها بالمقام في بلدتها وجعلها السكر في بلدتها فاعلمها بذلك **قال** اذا نزل الرجل زوجته  
 بالبلد في بلدتي نزل وهو في بلدته هذه الملة لم يصل زوجها بالبلدتها ويؤتيها بالمقام فاعلمها  
 نصلي قصر او ابدل **مسألة** ومنه ومولا الامم على ثلاث في غائبة الصلاة في قرينين  
 وقصرها في واحدة ثم بدله ان يقصر في القرينين وان يقيم في الواحدة وكان عبده وزوجاته  
 يفتون بتمامه فلما علم على القصر اجمعهم بذلك يجوز لهم قصر الصلاة قبل ان يخرجوا القرينين التي  
 كانوا يفتون بتمامها **قال** لا يجوز لهم ان يقصروا الصلاة قبل ان يخرجوا تلك البلد التي كانوا يفتون  
 فيها ويجوزوا للفريسيين على اكثر القول وفيه قول لا يجوز لهم القصر لانه لو لم التام لاجلها  
 وقيل والقول الاول اكثر وعليه العمل وابد علم **مسألة** ومنه وان حضرت الصلاة على من  
 يريد سفر ابتعد عن الفريسيين في حرم الله حقا وانما ان وقت الصلاة بعد فوات اجاز  
 له ان يترك الصلاة التي جهر فيها في بلدته قصر ام لا **قال** في ذلك اختلاف قول يصليها  
 تمام وهو اوجب الى وقد جاز ان يصليها صلاة السفر واسم علم **مسألة** ومنه وروى  
 سفيان بن عيينة في الفريسيين ثم بدله الرجوع فلا يجوز للفريسيين ما صفة صلاته **قال**  
 انما المستقبل يرجع الى التمام وانما في ما مضى في البلد عليه اختلاف وابد علم **مسألة**





الآخرة لا يصلي على الشفوة ولا يعلم **مسئلة** وعنه وفيه مني صلاة في السفر ذكرها في الحضر  
او يسبها في الحضر وذكرها في السفر بالبرقة **قال** فيها يعني ان يصليها قائما على وجهين لانها تمام او ولي **قلت**  
فانصلها في السفر في ثوب نجس ذكرها في الحضر او صلها في الحضر بغير نجس ذكرها في السفر **قال**  
هذه بدلها اذا كانت وقها كما هي عليه عليه كانت حضا او سفرا واسباع **مسئلة** ومنه في رجل  
مراها لم تروح اولها لم يرحم ورحت عنده الحاد والمث الصلاة وسكت عوانا ثم طمها زوجها  
حلا قار جيا وسارت الى مخرج ثم رجعت الحاد لغضا وحاجة لها ولم تقصص عندها الصلي في ادم قائما ام  
**قصر قال** فاذا طمها طلاقا رجعا فانها تصلي في ادم صلاة زوجها وامت في العدة فاذا رجعت لم ادم  
ووصل الى مخرج ثم رجعت الحاد لغضا رجعة ولم تعد ادم وطنا فانها تكون تبعا زوجها اذا كان الطلاق  
رجعيا لم تقصص عندها واما الطلاق البائن والخلع فلا رجعة اذا رجعت ويلد زوجها وارت الفرجين  
فانها تصلي صلاة نفسها ولا تكون تبعا زوجها اذا كان الطلاق رجعيا لم تقصص عندها واما الطلاق البائن  
والخلع فان رجعة الزوجت تبعا زوجها ولو كانت في العدة واسباع **مسئلة** ومنه وفي الامة اذا  
اشترها مسافرا فمقيم فانها تصلي قصر زوجها واشترها المسافر الا ان يكون بعد الحضور الصلاة فانه  
يعني ان تصلي كبرية قائما تلك الصلاة واما اذا اشترها لم يقيم فانها تصلي قائما تبعا له واما الصلاة التي  
فانستقرها لانها كانت مسافرة فقول تصليها قصر او قول قائما واما اذا اشترها لو رجعت وقت الصلاة  
فانها تصليها قائما واسباع **مسئلة** ومنه وفي المسافر ان لم يصل الا اوحي فانت الوقت في حد  
السفر ورجعت في بلده ما يلزمه واذ ابصليها في بلد زكان على وجه الجمالة منه والظن انه يلحق الوقت  
في بلده ايضا حتى فالت الوقت في السفر **قال** في ذلك اختلاف قول يصليها قائما او قصر واما الكفارة  
فقول يحرم المبدل بالكفارة وفيه التشديد وارجوا انه لا يحفي عليك ويوجد على ان يفي الجمل والنسبة  
للكفارة عليه وعلى العزم على علم منه بترك فعلية الكفارة واسباع **مسئلة** ومنه وفي المسافر  
ان اخرج الى الوقت الاخر فوا في بلده ولم يجد ما دالا ان يدخل عمل بلده فكيف يصلي **قال** يصلي  
الا وقصر ايا لتيتم فكلما يدخل عمل بلده ويصلي العصر قائما في بلده بالمداد واصلها جاعا بالنهم قبل  
ان يدخل عمل بلده من له ذلك واسباع **مسئلة** الشيخ احمد بن محمد الرقيسي وفي البلد اذا كان  
اسفلها او صلها جاعا رجل متصلها الى بلد اخرى قاير بلا سقي ابن يكون عمل ذلك البلد اذا  
خرج منها مسافرا في العمل يجب القصر اخرج منها او قدم اليها لم يكون عملها على البلد الاخرة  
**قال** في ذلك اختلاف قول يقصر الصلاة اخرج ومعه لم يور اخرج ومعه لم يور بلده ولو مله التمران  
المراسن وقول اذا جاوز الفرجين مخرج وعمر ان بلده او جرد القطع تسمية بلده ولو اتصل  
المراسن الى سائر وقول اذا جاوز الفرجين مخرج مخرج القطع تسمية بلده فانه يقصر الصلاة  
وهذا هو القول اكثر اذا اتصل المران اذ هو اوسط الاقوال واسباع **مسئلة** في الصبي واما  
النيات ليد لصلاة فمقيم والمسافر احتياط اوفسار ذلك الصوم على الهاك **قال** يصلي بدله  
صلاة السفر كما لوته والحضر كما لوته ويصوم من الهاك مثلها او صوم يطعم عنه على الرضى

ويعلم ان على كل من شأه حقوق الله موصى بانفاذه وفي وجوده والاختلاف والله اعلم **مسألة**  
 الشيخ عبد الله بن محمد بن عيسى في سفره اقله في سبعين شهرا بعد خبر انه لا يخرجوا وابتعدوا اكثر  
 من سبعين باصلي **قال** اذا كان في السفر او في مشورته او كان في مقدمتهم فانه لا يلزم عليه القضاء  
 كان جلوا ابراهيم كان عليه التمام والسرا علم **مسألة** الشيخ ناصر عيسى وسعد السفياني عن  
 وجه سفره في وطنه بجزية ذلك العقد كحل سفره في سفره في وطنه **قال** قول  
 بجزية وقول بجزية السفر ذلك **قلت** وهذا العقد بجزية عن اخير الصلاة الاولى الى الاخرة  
 ولو كان هذا في التناخير ولم يلفظ لفظ التناخير **قال** بجزية ذلك على قول فانه والله اعلم **مسألة**  
 ابن عبيد الله في المسافر اذا صلى خلف المقيم وذكر انه يصلي كذلك ركعتين صلاة سفر بصلاته المأمور  
 ابلغ به هذا في صلاة كان ذلك من غير الاخطاء **قال** يعني في صلاة اذا كان عند  
 او كان رجلا وقول الجمل اهل في مثل هذا وقول الجمل مثل العمد والله اعلم في السفر في غير وقت  
 صلته والله اعلم **مسألة** ومنه في قوله مكتوب لها سكن في ذلك كذلك ان كان في السنة وفيه  
 السنة في بلد اخر او شهر مخصوصة الضيق في هذه المدة ما مقرر **قال** ان هذه ليست بعمدة في فصل  
 قصر والله اعلم **مسألة** ومنه في قوله من هذا السفر وجها رطله على هذا وسارها الى  
 بلده ووطئها في برها حتى اتمه فثبت عنه ورجوع المدة في السفر جاز **قال** اذا وطئها  
 قبل في برها فانه حرم عليه ولا يكون في الصلاة في مكانها وبين يده والله اعلم عليها  
 بالكيونة بعد فثبت ان بعض المسافر ان يحد بلده وطئا وتصل في مكانها والله اعلم **مسألة**  
 الزامني والمسافر اذا جمع المغرب والعقمة في وقت المغرب ولم يجمع التزمتها لم يمسك في المغرب  
 ان يصيب التزمتها في زمان يصيبها عند عقد العقمة **قال** جابر بن عبد الله بن جابر بن عبد الله  
 قوله والله اعلم **مسألة** ومنه والمسافر اذا صلى مع مقيم صلاة العصر وقيل الظهر  
 قدامه قبل العصر وسوى لهما في صلته تلك ولم يصلها الا ثلاث ركعات فكون صلاة الظهر في  
 الظهر تامت **قال** ان كان بعد التختات الاولى في الركعتين الاولىين وقيل هو فيها الا ان  
 بقصر صلته وان كان الامام لم يفتد التختات في الركعتين الاولىين وقيل هو فيها الا ان  
 فقط بجزية بقصر صلاة المسافر لانه ترك صلاة حذو الصلاة في موضعه والله اعلم **مسألة**  
 ومنه من لا يلبس الاخرى ابطل حله **قال** لم يحفظ في هذا شيئا الطاعة في بلدان و  
 انهم بقصر وروى عن جابر بن عبد الله في وقتها هذا ويجوز انه كان في الزمان الماضي الهناك  
 فعلى هذا لا يبطل حله والله اعلم **مسألة** ابن عبيد الله والمسافر يذكر جميع الصلوات في  
 سنة وفصل وصلاة تتبدل وصلاة ميت السفر **قال** نعم يتبع ذكر جميع ذلك صلاة  
 سفر الا صلاة الميت **قال** وعنه وقال بعضهم ان لم يذكر الشن والنعاف سفر فلا بأس عليه  
 والله اعلم **مسألة** القرن حله الله واذا كان الامام وخلفه مسافرين يذكرهما كل صلاة  
 السفر وان لم يذكرهما اعلم **قال** نعم يذكرهما مسافرين وان لم يذكرهما سفر فلا

فساد عليهم وادبه اعلم **مسئلة** ابو عبيد وان يكون الصلاة على امرئ من غير **قال** قول فما لان  
 راس الشئ منه ولا يكون خارجا عنه الا بعد من بلته وقول قصر التقاوت المعنى وذلك فيما يقع من  
 التسمية وادبه اعلم **مسئلة** وسئل ابو عبد الله عن رجل مسافر كان في بلد قصر الصلاة المان  
 نوى المقام فيه حول ليلة الى الخروج منه ورجع الى بيته الا وفيه قبل ان يصلي صلاة البرزخ التمام  
 حتى يخرج من ذلك البلد يزوره **قصر قال** يلزمه التمام بنية المقام حتى يخرج من ذلك البلد ولا يرجع الى  
 قصر الصلاة ولو كان احدا من صلاة المقام والتمام ولا يلزم منه التمام من تلك النية التي خرج اليها انه لا  
 يقيم في تلك البلد ولكن يلزمه التمام حتى يخرج وسواء ذكر رجوع النية السفوح او لا يجزئ دارا بعد  
 الرضى صلاة واحدة او اكثر التمام وقبل ان يصلي هو في وقت صلاة ذلك من تدي سواد ويلزمه  
 التمام من تلك النية التي كان احدا منه بنية الصلاة ويجزئ ذلك البلد دارا واسد اعلم **مسئلة** في  
 الذي يورث القوم من صلواتهم عليه ان يعلم ان هذه الباجرة وهذه العصر **قال** اذا كانوا يكلمهم ارادوا  
 الجمع وقد علموا ليس عليه اعلامهم قال ابو عبيد وذلك اذا كان في وقت صلاة الاخرة او صلاة  
 الاولى فجزئ له ان يعلم ملاهم يجوز لهم الجمع والقصر ولا يكونون يدخلون على نية القصر وهو يريد الجمع **م**  
 فمن دخل على نية القصر فليس له ان يجمع وارجع على نية الجمع والذين خلفه جمع بعده وصلاته  
 تامة فذكر كراهم على نية القصر فليس له ان يجمع واسد اعلم **مسئلة** والمسافر اذا كان نية  
 ان يبرك الصلاة فتوارى حتى ذهب قبحها ودخل وقت الاخرى ثم اراد ان يجمع في يرضه ذلك وجميع  
 المغرب والعقمة الى ثلث الليل للسافر وراطر النصف الليل ولا بأس واد اعلم **مسئلة** وقيل  
 وصلى تمام في موضع القصر فعليه البدل والكفارة وقيل البدل والكفارة وقيل لا بد لكفارة وبحال  
 يكون عليه البدل وراطر الكفارة واد وصلى قصر في موضع التمام فعليه البدل والكفارة ولا يلزم في ذلك  
 اختلاف واسد اعلم **مسئلة** والمسافر لا يجوز له الا اوطأ اوطأ واحدا وقيل يجوز له ان يتخبططين  
 وقيل يجوز له ان يتخبط ثلاثة وقيل يجوز له اربعة وقيل له يجوز له ان يتخبط ساء الا اوطأ ولا خلاف  
 واسد اعلم **مسئلة** وكان مولد والد في قرية ثم تزوج في غيرها وسكن بها ما يصلي **قال** يصلي  
 قصر الان بنوي بالمقام فان نوى المقام صلى تمام **قلت** فان نوى ان يقيم فيها ما دامت له حجة  
 فاذا ما رجع الى بلده **قال** ليس هذا مقاما فصلى قصر وكذلك اذا نوى المقام الى موت رجل او غل  
 الى قرية فعليه القصر وليس هو بيقوم واسد اعلم **مسئلة** ابو عبيد وكان له مال يورثه فباعه  
 بيها يكون في هذه جيتا وفي هذه جيتا فان كان هذا الرجل بنوي المقام فيها جميعا فليتم فيها ويصبر  
 بهما ان كان بينهما وسحان واذا كان اقل من سبعة وفيما بينهما واسد اعلم **مسئلة** ومنه وان اراد  
 سفلها اخرج من العراق ولم ينو الوقوف او الصلاة ثم دخل القصر واكثر القول انه يقصر **قلت**  
 فاخرج من العراق وتلقاه في حرمه وكان عن يمينه وشماله محل ومنار لمصلحة بالمرأى **قلت**  
 فقبل هذا وهذا وقيل يجوز فيها يعني اخرج من شيء من البلد ولا تتركه طريقه الى شيء  
 من بلدان هناك يقصر **قلت** وان رجع من سفره في حال قصر ومقامه بالحق الاختلاف

مثله قال نعم والله أعلم **مسئله** ومنه حلال القصر السفلى الذي يليه فيه القصر هو سنة أصلاً وقد  
فيها قولان أبو معاوية كل من سجد اثني عشر الف ذراعاً أو خطوة وقيل ذراع عاقل وقيل بالعري  
ويكون القياس من المسجد وقيل من الحرم وقيل من مكة والله أعلم **مسئله** ومنه مخرج وعملان  
يلد به يدس في القصر وقصر شمس والصلوات قبل أن يجاوز الفرسحين ثم يدله الرجوع  
كف يصلي قال يتم الصلاة إذا جمع على الرجوع قبل أن يصل في حلقه القصر وأصل صلاة القصر قبل  
ذلك فتونا في مقامه فلم وقيل عليه الاعادة **قلت** فإن نوى الرجوع وقفات وقت الأولى أو  
يغت قال إن نوى الرجوع بعد زفان فاقبلها صلواتها ركعتين وإن كان في وقتها صلواتها ركعتين  
والله أعلم **مسئله** عن أبي معاوية في من صلى في غمامة في موضع ثم رجع منه وسجد أكثر من الاعادة عليه  
فيما مضى لأنه صلى على الأثر وإن كان قد صلى قصر البعد لم فعله الاعادة بالتمام ولو صح ذلك ولو  
يصح والله أعلم **مسئله** ومكانت لمعزة قريبة من بلدته أقل من سبعين فاحل أن يكون مسافراً  
فخرج حتى خلف الفرسحين حمل ثم رجع إلى المعزعة فقصر الصلاة وأظفر فلا يجوز ذلك وإخاف  
عليه الكفارة وكذلك إذا شرب الماء في ذلك الوقت فحلف بيمينه ولم يجرها في أيام حرمها لم يوقها له  
يجز ويفسد حجها والله أعلم **مسئله** قال الشيخ خلف كسان في تأسر إذا رادوا السفند  
ويؤخذوا أن كل من رجع من البلد بغير الإحابة في مكان خارج الحرم وواحد من منهم لم يبق  
الوقوف معهم والوقوف هناك فانهم يتناول الصلاة الأولى معهم فله معهم بيعة أو جاز لم يقصر  
الصلاة والله أعلم **مسئله** أبو سعيد مخرج مسافر أو قد دخل وقت الصلاة قبل أن يخرج وعملان  
يلد كان في بيته أو مسافراً لم يصل حتى صار في حلقه السفلى قول يصلي ما بالما لم يأتها عليه في موضع القمام  
وكان مخاطباً بها وقول بالفضل للسبعة له في آخرها لم يعلو الاتفاق إلى إظهاره في موضع القصر فوجب  
عليه القصر بابقعة وقول أن شاء صلواتها قصر أو نكاحاً والله أعلم **مسئله** في المسافر يجمع الأولى والعصر  
في وقت الأولى ثم ذكر في وقت الظهر وجنبه أن الظهر فأسد فعله اعادة الظهر والعصر ولا يعلم في ذلك  
اختلاف وإما أن ذكر في وقت العصر وبعد فوات الظهر فقول بالعصر تمامه وعليه اعادة الظهر وحدها  
وقول عليه اعادة الجميع وإن ذكر ذلك بعد فوات العصر فقيل بعيد الظهر وحدها وقيل بجمع الجميع وقيل  
عليه اعادة الجميع العصر إذا ذكر في وقت العصر ولا تناك عليه إذا ذكر بعد وقت العصر وإما إذا جمع  
وقت العصر أعاد الأولى وحدها وقبل بعيد الجميع والله أعلم **مسئله** سئل أبو سعيد عن المسافر  
إذا كان يجمع الصلاة التي صلى الأولى منها ثم تكلم بكلام كثيراً وقيل وجوز جمع حتى ضل له مقام يصلي  
الأخرة ثم لمصلاته **لا قال** فإذا كان الكلام ما رواه الصلاة ورشي بخلاف فؤدة وضاعه والله  
أمره فهو في أي من مكان فلا بأساً لم يخطأ ولذلك حتى يشغل عن الصلاة أو ذكره إلى حال  
الترك لها فإن صلى بعد ذلك كله فصلاته نامة لم ينوتر ذلك وذكر في الصلاة الأولى منها في المسجد  
وصلى الأخرة في حجرته فلا بأس بذلك إذا كان الخوف والاعتراف معنى فلا يجب له ذلك فإن فعل فلا  
إتداء عليه والله الذي يصلي الجمع فيصلي إحدى الصلواتين ثم يكمل حلقته يصلي الثانية فإنه

ثم صلواته ونية المجمع وقد أسي فيما فعله والناسي والمجاهل مستذور لم يجز على تركه بعد العلم ولا انقض  
 عليه على جارية لم يتجاوز ذلك بقدر ما يستعمل بذلك المصلحة واسد علم **مسئلة** ما الدهلي وهل يجوز  
 قصر الصلاة في البلد الذي وفي عليها الخطا **قال** اذا دلت الامام على التوقيف وجاز له ما يجوز له  
 ان يجزى له من القيام بالعدل في دولة المسلمين وقال المسلمون ولم يكن ولايته الى حد محدود فجاز  
 له اتمام الصلاة وكذلك والى اهل المدينة الوالي الاكبر والى اهل الجاهلية الامام وان لم يتخذ تلك  
 البلد وطنا ولم يكن الامام موحيا باتمام الصلاة في تلك البلد فعندى انه لا يصح عليه قصر الصلاة  
 في تلك البلد انما دلت على الشيخ ناصر عيسى جواز قصر الصلاة اذا كان له اقامة ولاه ولم يجز عليه شيئا  
 ولم يتخذ تلك البلد وطنا ويجزى له اتمامه وكذلك اصحابه وولايته على القرى واسد علم **مسئلة** قال  
 ابو سعيد ما لو قطع الاطمان على نفسه بطلب المعاش فصلا ثم على وجهين احدهما بقصره بلدا  
 حتى يتخذ وطنا والاخر ان يكون حيث نزل لغير غايه الا ما صلح لمعاشه فانه يتم وكان يقوم  
 بمحملة اقامته بقصره ويعني هذا في طلب المعاش من موال الدنيا فاما الصارب في الارض في مكان  
 انه يخرج صلواته على وجهين ان يتم حيث توجه حتى يتخذ وطنا فقصر فيما سواه وقول بقصر  
 حيث توجه حيث يتخذ وطنا يتم فيه وقصر فيما سواه واسد علم **مسئلة** والروحة  
 اذا كان لها شرط سكن فاتها بقصر في وطن زوجها الا ان تتخذ وطنا وليس عليها ان تتساوى  
 وذلك وليس لها ان تتخذ غير وطنه وتتم فيه الا ان يكون لها ذلك مشترطا فاتها ان يتم فيه لا  
 ان تسترط السكن في بلد من بلدانها جميعا وطنا وليس لها ان تتخذ وطنا اكثر من مكان  
 فان كان لها شرط السكن في بلد من بلدانها جميعا وطنا وليس لها ان تتخذ وطنا اذا  
 كانت مع زوجها فيه وتتم فان كان زوجها وطنا فليس لها ان تتخذ جميعا مع شرطها  
 الا ان تترك شرطها فتكون تتخذ زوجها تتم بها منه وليس لها ان تتبع زوجها فيما لا يجوز لها من  
 القصر والتمام وكذلك لا نه كان يرى التمام حيث اقام ثلاثة ايام ولا يرى القصر الا على  
 سفر ثلاثة ايام او لا يرى القصر الا في الحج والفر وليس لها ولا عليها ان يتابعه وعليها القصر  
 يوجب عليه المسلم هو القصر وكذلك لا تتخذ اكثر من وطنين لم يكن لها تتبع له الا في الاور  
 لا الشا في قصر فيما سوى ذلك الا ان تعلم انه يجوز ترك احدها ورجع الى هذا او احدها او الى  
 واحد من ذلك لو تعلم انه متخذ وطنا يتم فيه ثم ردت به في غيره وهو متا لم يلبس من مو  
 الصلاة اذا كان لها ان تتم لانها مجزى له ما اذا كان جاهلا او مريرا لم يهل الخلق  
 فليس لها ان تضيق ما يجب عليها انه فلا يتخذ ذلك وطنا ولا يعلم ذلك ما التمام ولا  
 يلزمها في غيره الا ان تترك احدا هذين وتختار غيرها وكذلك العبد في هذا بمنزلة المملوك  
 لا يكون تبع السيد الا في ما هو جاز لسيدته وصلاة امة المند صلاة نفسها لانه لا  
 عليك جميعا في متعتها ولا بعد انقضائها فان رجع الى الاسلام فلا تزوج فصلها  
 صلواته لانه يتركها بالملك الاول فلا اراد له وطن فلا يتخذ وهو في حال اسرارة

وبنيته في ذلك البلد لا تصح حجهه الى الاسلام ولو لم يعلم انه علم بنيته نكلا لانه على تلك المنية حتى يعلم غير  
 ذلك الا ان يكون قد اتخذت وطأ فحينئذ كانت مالكة لنفسها فانها تضي ما في ذلك الموضع حتى يخرج  
 منه الى حبل السفر ثم يرجع اليه بعد رجوعه الى الاسلام قصرت فيه ونحو ذلك الفصل الثاني عشر  
**مسئلة** وكان امرأه طلقها بزوج محلا فابيلك فيه رجعتها فصلاها صلاته وخرجت منها  
 وعصرت بها وخرجها واركا نظرا لا عليك فيه رجعتها او طلع او مالا عنه او بانتهى حجة فصلها  
 في العدة صلاة نفسها وفي صلاة المحلقة على سبابة اختلاف على الاصل في المرحل وادبه اعلم  
**مسئلة** واذا علم المسافر على الإقامة ولم يفر من رجوعها حجة فادركها طاقته فقصي  
 بصلاته وان لم يفر من طاقته فاذا جبرها وادركها كان في النية لنفسها ان اقامت  
 ساوت واذا سافر المرحل في المقيم في بلد غيره ولم يعلم اوانه فليس عليها ما صلت  
 ركعتين ثم تنوي المقيم كما نوى المرحل ولم يعلم المقيم وادركها **مسئلة** والمرأة اذا كان  
 شوطها على زوجها ان يكون سكنها مع أهلها أو هجرها ليس لها وطأ معروف فعد  
 منقضى وادبه اعلم **مسئلة** وسالت عن رجل قد اتخذ بدلا وطأ بغيره اتمه زوجته  
 بتمامه ثم رجع عربة الوطأ في هذا البلد ورجع الى بلده ثم عاود رجوع الى البلد فقص فيه الصلا  
 على تحول زوجته الى القصر اذا لم تكن غرضت منه بعد الا نمت فيه الصلا **قال** قوله حتى  
 يخرج مجاوزة الفرسين وقول تحول الى القصر اذا تحول الى القصر في ذلك البلد اذا كان من مها  
 التما ليس به وبنيته لا قبل نفسها أو عند ذي صاحب هذا القول مثل العبد اذا اشتراه  
 بيم او يقصر في بيع السيد من حين ذلك **قلت** فان زوجها وهي تم الصلا في بلد وهو  
 يقصر فيها تكون صلاتها **قال** هذه تم الصلا على ما كانت عليه وهي غير الاولى لها  
 ثمها انما هو قيل نفسها حتى يخرج من ذلك البلد مجاوزة الفرسين فاذا رجعت اليه كانت  
 حينئذ بعلا زوجها وقصر الصلا **قلت** له فانها تزوجها في البلد الذي يقصر فيه  
 الصلا وكانت تضي بصلاته **قال** اذا نوت المقيم كان عليها التما مالاها **قد**  
 ملكت نفسها وادبه اعلم **مسئلة** ومنه وفي عبد بين رجلين مقيم ومساافر فصله  
 العبد ما او ليه لانه قالوا اذا وهنت الشبهة فالتمار وليه ولو كان الشك دابة الغلام  
 يقصرون الا وحلوا للصلاة لا تنفر والاحكام فيها وفيها واحد وليس كذلك في العبد  
 والاشهر فان خرج مع المسافر في خدمته بتمامه صلي معه بصلاته وادبه اعلم **مسئلة**  
 واذا كان المشتري اشترى العبد بشرط الخيار ثلاثة ايام فاذا كان الخيار للبايع فالصلاة  
 للبايع ولا يتحول غير ذلك او غير حتى يعلم او يقصره فان يقصره فالعبد له والصلاة  
 صلاته وانما البيع كانت الصلاة انما البيع صلا السيد لاخر وكذلك كان الخيار  
 فالصلاة لا تتحول على الاول حتى يستخفه الاخر بالخيار لان الخيار ثلاثة ايام كان في الاحتمال  
 الاول يقصر والاخر يتم ثم اشترى العبد على انه في الخيار ثلاثة ايام كان في الاحتمال



ان يصلي تمام لانه قد دخل الشبهة فالتمام او في وقت قصر او على اصل صلاته حتى لسقطه الاض  
فراسع له وقيل ان صلاة العبد صلاة البايع ولو كان شرط الحيا للشترى لانه لم ير ملك  
البايع بيع ثابت واما المذنب فصلاته صلاة ذرية لانه لو ايسر اعلم **مسئلة** وقيل لو ايسر  
الست عبدة في بلد غير بلد الذي هو وطنه او اسكنه في بلد غير بلده الذي هو وطنه او  
اسكنه في بلد وافر بالاقامة فيه وان يتخذ سكنا ووطنا لم يكن ذلك ما يجوز صلاته وصلاته  
على حال صلاة سيده وليس للعبد ان يصلي بغير صلاة سيده ولو افرغ بذكر سيده الا  
انه ليس لسيده في الصلاة او ولا في افعال الصلاة ان يمت سيده في الحكم وكذلك تمت العهد  
بالحكم وكذلك المنة ليس له وجهان يامر ان يتخذ وطن غير وطنه وان يتخذ الا ان يكون  
لما شرط فان لم يشرطها وليس عليها ان يتم حتى يتم الا ان يتخذ في غير وطنه  
وليس عليها ان تشاوره في ذلك لانه امره لئلا يملكه لنفسها فيه وايسر اعلم **مسئلة** وقيل  
ان العبد ينع لسيده في قصر او تمام اذا ملكه وليس هو كماله اذ هو على سبيل التملك ثم جرد  
منه الى القصر لم يجز له ذلك كان عليه التمام الا ان يتخذ في ان العبد يختلف فيه اذا دخل  
في صلاة التمام وقصر في كعتين قبل ان يفترا فاشترته وقصر واجتنب لاجل بعض  
قارن الصلاة تمام لاجل في هذه الصلاة لان التمام او ليس به ذلك عند بعضهم قد دخل تمام  
الذي يقصر بالتمام في صلاة التمام انه اذا جرد قبل التمام خلف الامام فقد ربه التمام  
ولا سقطت صلاة التمام كان عليه التمام بغيره ومعه له ولو قدمه الامام جاز له ان  
يلزمه ما في التمام واجتنب انه فيلزمه الركعتان الاولتان من صلاة القصر لانه  
قد اخرج عنه حكم التمام ثم قبل ان يدخل فيما يلزمه وصلاة التمام بغيره وصلاة القصر  
الى التمام ويشبه عند بعض الفقهاء ان يصلي بصلاة التمام في كعتين حيث كان  
لغير صلاة التمام ويلزمه ان يصلي كعتين تمام التمام فقد دخل في التمام والتمام  
في القصر ويجوز ان كان له بيع السبع والارض حتى دخل في الركعتين الثالثة ان تمام الصلاة  
على التمام لانه قد دخل في بيع التمام على التمام ولا يبعد على حال اذا كان قد صلى ما يجزيه  
عن صلاة القصر ان ثبت له احكام القصر انه يجزيه قبل ان يفرغ من صلاة التمام التمام  
اذا كان القصر قد اتمه عنه لانه قد ثبت له القصر قبل ان يتم صلاة التمام واذا صلى ما  
صلاة التمام وعلى سبيل ثبوت التمام عليه حيثما اشتراه القصر يقصر في وقت  
الصلاة ثم علم ان صلاة فاسده بوجوب الوجوه في وقت الصلاة كان عليه الصلاة  
بالقصر لان تلك الصلاة قد بطل حكمها وهو في الوقت فانما مخاطب عندك بما يلزمه من  
صلاة القصر في الوقت وان لم يعلم فيما دصلاته حتى انقضى الوقت وقد صلاها وهو  
حال التمام لم يزل يعلم حتى انقضى الوقت وقد كان عليه وجوب صلاة القصر وله  
في وقت ما لو علم كان عليه صلاة القصر ثم علم بعد انقضاء الوقت حين عند

معنى الاختلاف ان يترجمه معنى بل التمام لدخوله فيه وان يجزئ به معنى العسر لثبوته له وعليه في الخلا التي  
 كانت صلاة غير تامة وكذلك ان كان نذر قصر الصلاة ثم اعتقه وقد دخل في الصلاة فاعلم بان عاقبة في الصلاة  
 حول نيته الى التمام فعليه التمام ويبي على مضي من العسر حتى يتم صلاة التمام بما مضى له من ركعات الصلاة  
 على القصر فاذا انتهت الصلاة على القصر ثم عتق فما لكان لا يسير عليه تمام لانه قد صلى على السنة **قلت**  
 له قال عتق في بلد كان سيده يقصر فيه ما يصلي **قال** لا اعرف فيه شيئا وكذا وان عتق في بلد كان سيده يقصر فيه  
 ينوي المقام فان نوى المقام صلى التمام وان لم ينو المقام وكان على نية السفر من المقام في هذا البلد يكون  
 ان يكون له القصر حتى ينوي المقام ويتخذ وطنا ويشبه ان يكون له المبيت له السفر بحكم نفسه وبعد  
 عتقه ان يكون عليه لزوم التمام لانه اولى اذا وقعت الشبهة فان نوى المقام فلا شك عندى انه يصلي  
 بالتمام ولا بد من المقام لم يتغير عندى هذين الوجهين جميعا لان نذر كان هناك منه سفر والله اعلم  
**مسئلة** في الامتار وزوجها سيدها في بلد يقصر فيه الصلاة ثم يسلمها اليه على غير العطاء  
 شرط في سكن الدوم او حدهم وفان يكون صلواتها **قال** اذا نواها سكن زوجها وقطعها معه الليل  
 والها بغيره الى الحرة كانت صلواتها صلاة زوجها بغيره الى الحرة وان لم ينوها بيت زوجها ولم يجعل  
 له السبيل عليها كالحرة اعجب ان تكون صلواتها صلاة سيدها ولا يسلم للزوج عليها وان زوجها  
 عند ما جلد فصرف صلواتها صلاة سيدها والله اعلم **مسئلة** واذا نواها العبد هاربا  
 من سيده فصلاته دون الفرسين تمام فاذا جاوزها قصر وقيل بيم وان خرج من دور سيده فعليه  
 صلاة السفر وكذلك المسافر في المعصية قول يجوز له قصر الصلاة والافطار كغيره وقول الآخر  
 له والله اعلم **مسئلة** والا لانه اذا كان سيدها يقيم الصلاة والزوج يقصر في بلد واحد انطلق  
**قال** انطلقا للملك اشبه في معنى الصلاة والله اعلم **مسئلة** قال ابو سعيد في عبد الصبي يبيع  
 له والصبي يبيع لوالده في الصلاة فان كان الولد كان حكم الصبي في الصلاة بحكم والده يتم حشيم ويقصر  
 حيث يقصر وسنده تبع له وفي بعض القول اذا مات والده وكان هو محمدا يعقل الصلاة كان حكمه في الصلاة  
 حكم نفسه في التمام والعصر والنية منه ونسبت له وتكليفه منزلة البالغ لان الصلاة تنزله اذا اعتقها  
 على بعض القول وسنده تبع له في ذلك وقولان عتبه بضي صلاة نفسه حتى يبلغ الصبي الى ان يكون له  
 ان يكون له العلم **مسئلة** ومنه في الصبي يسلم واوله مشرك **قال** يعجبني ان يصلي تمام لان الصلاة  
 تمام حتى يعرض له القصر لقوله فليس عليك جناح ان تقصر واول الصلاة **قال** فان بلغ في بلد والده  
 مسافرا فيه فاسلم هو والله مشرك **قال** يعجبني ان يصلي تمام وينوي المقام حتى يخرج الى الاشباه  
 فيه فان لم ينو المقام فلا اصل له معنى قصره لاثبوت سفره وبعد لثبوته الا انه ان قطع الطريق  
 على نفسه واعتقد ان لا يتجاوز طنا لم يعد عندى ان يجوز له القصر اذا لم ينسب له بعد البلوغ  
 ولا عليه حكم مقدر ولا سفر وان كانت الصلاة في موضع المقام بما هو في موضع القصر قصر  
 وان لم ينسب حكم المقام فلا بعد حكم ثبوت حكم السفر لثبوت الصلاة تمام او قصر الا ان يكون  
**قلت** وكذلك الصبي الذي يبدل الاب له وهو يدور والفكر اذا بلغ في بعض القرى ان يكون مثل

الاول فان هكذا عند ذي الحجى ان ينوي المقام ويصلي بالنية يخرج من الرب **قلت** فارجع هل ذكره كان  
 يصلي قصر الظنه انه مساو وبليز منه في صلاته **قال** اذا صلى قصر على اعتقلا وظن بغير هذا البلد  
 الاول او غيره واستغفره كنعن لوعته ولم يكن ثبت عليه بعد بلوعه سبب التمام في هذا البلد  
 فقلنا ان الصواب وهذا مسافر في هذا الموضع فكذلك العبد في المسئلة الاولى والصبر اذا كان على هذه  
 النية وان كان على غير اعتقاد وطن غيره ولا هو ولا ثبت عليه ذلك بعد بلوعه اعتقادا له وطنا  
 فلا يجزى ان يلزمه البلد لانه قد صلى صلاة لنفسه تشبه موضع القصر لم يكن موضع التمام  
 باعتقاد الوطن والمقام كقاطع الاوطان والله اعلم **مسئلة** والصبيته تضيي صلاة زوجها اذا  
 عاشت وجازها او تخلو عليها بابا او اخى عليها ستر او كانت بمنزلة الحائض بها في بعض القول قبل  
 صلاتها صلاة والدمها حتى تبلغ قرضها لتزوج فتكون نفع زوجها او غير تكون صلاتها صلاة نفسها  
 والصبيته لو ولدته فاذ بلغ لم يكن تبع له عزلا املى فاما النبي فتصلها صلاة ايها حتى تبلغ وتزوج  
 بالتزوج فيكون عليها التمام حيث بلغت حتى تخرج منه فتعزى فيه اربعين فتكون بعد ذلك  
 صلاتها صلاة زوجها اذا رخصت به زوجها والله اعلم **مسئلة** والمسافر لا يكون اماما للمقيمين الا ان  
 يكون في موضع هو المولى للصلاة فيه او يكون هو اولي بالامانة في فضله وعلمه وحضرة المقيمين فهو  
 اولي بالتقدم ولو لم يكن في موضعه فاذا سلم قام المقيم وانته صلاته فاردى بعزله وقيل انه من  
 الاجماع صلاة المقيم بالمسافر والمسافر بالمقيم ويتم المقيم صلاته بالتمام واما الامام الاكبر فهو اولي  
 بالامانة والفقير اذا حضر وقيل لا يوم المسافر المقيم الا في المغرب والعصر والله اعلم **مسئلة**  
 ابن عبد البر في مسافر هل فصل في المغرب كعشرين وصلاها على ذلك صلات ما يلزمه **قال** قول  
 عليه السلام والكفارة وقول لكل صلاة كفارة وقول كفارة واحدة لجميع الصلوات وعليه يدل  
 جميع الصلوات **قال الشيخ** وقول تحية التوبة بلا بدل والله اعلم **مسئلة** ولغظ النبي للمسافر  
 ان لا يارب الصلاة الاولى الاخرة يقول اللهم الاخر صلاة الظهر الحاضرة الى وقت صلاة  
 العصر الاخرة اقبل برسوك واتباع اخيتك واجتنب السنتك **قلت** وانما للمسافر هذه النية  
 ان يقول الوقت ووجه الاخرة الى الاولى بغير نية ما يلزمه **قال** تلزمه الكفارة في الاهمال  
 في بعض القول وهذه نية كانه يقولها عند حرجه والعزم اللهم يبق واستغفاري في سفرى  
 هذا هل تدور الشمس الى وقت غروبها هو وقت واحد لصلاة الظهر والعصر ومذقرب  
 الشمس الى ثلث الليل هو وقت واحد لصلاة المغرب والعشاء والاخرة والله اعلم **مسئلة**  
 وانما في المقيم فاجم على نية القصر والمسافر على نية التمام على النسيان فقول عليه السلام  
 وقوله لم يمت على ما دخل عليه والنسيان فلا اعتكاف عليها وقولوا لها ولا اعتكاف عليها والله اعلم  
**مسئلة** قال ابو عبد الله ع كابد الله الباطن في الارض فاذ خلع صانرا الى الجامع لم يمت  
 واما البيوت الشاة في اركيا ظاهرا الناس بها ولا ينظر في جماعة الزبالة انما الحد في ذلك المنار  
 والله اعلم **مسئلة** واذ كانت الفريضة من وشمال ولم يكن خلفه منها شئ فيقبل له انما يقصر

هناك وقيل ولو كان عن يمين او عن شمال البحر القصر حتى يتعدا ذلك لكان العلم **مسئلة** عن ابي عبد  
في القصر على كون قرب الجدران او مجاورة الفسجين من حين يدخل البحر فقد خرج عن الزمان للبدن الذي  
البلد **قلت** له فان كان جواردا خلا في القرية والقرية في عين عينه وشماله هل يجوز له هذا القصر **قال**  
اذا كانت القرية عن يمين وشماله ولم يكن خلفه منها شئ فختلف في قصر الصلاة فلو ان كان عن يمينه و  
شماله شئ من البلد او عن يمينه وهو في بلد له لم يكن له ان يقصر هناك حتى يجاوز ذلك وقول ان لم يكن خلفه شئ  
من البلد او عما هو عن يمينه وشماله فله ان يقصر والله اعلم **مسئلة** واذا قدم وسوق فذا الى المحلة في  
طرف عمارة البلد فخرج منها بطريق او حواض او سلا او على بركها شيا ومشاها ولم يجاوزها ولا اجازها  
او يجب عليه التمام من حتى يجاوزها **قال** في ذلك اختلاف ولله اعلم **مسئلة** عن ابي الحسين **مسئلة**  
المرحوم عليه انه قد جاوز الفسجين فقبل ان كانت شبهة فالتمام والى **قال** في الشهرة ان اهل بلد كذا القصر  
في بلد كذا يكون مجيبا ولو اذ كان الناس على ذلك وهم غير ثقات بقصر **قال** نعم **قلت** ولو صلى في بلد على العمل  
به قصر اخر غير ثقة ان الموضع في سائر احياء ذلك **قال** نعم **قلت** فان صلى فيما في موضع على غير  
معرفة انه موضع تمام ولا قصر بآخره ثقة ان ذلك الموضع بقصر فيه الصلاة في عليه الاتقان **قال**  
اذا اخرج الثقة ان ذلك الموضع في سائر كان عليه الاتقان موثقا ان صلى قصر بآخره الثقة ان  
ذلك الموضع اقامه في سائر فعليه الاتقان والله اعلم **مسئلة** والمسافر اذا صلى بالتيتم ثم دخل  
قرية فمقت الصلاة فلا اتقان عليه وان رجع الصلاة بالتيتم ثم دخل القرية وقت الاولى  
فصل عليه اتقان الاخرة وقرر عليه اتقان الاولى والاخرة وان اخرج ان يكون عليه اتقان الاخرة  
اذا صلى بالتيتم وان صلاها بالوضوء فلا رى عليه اتقان الاخرة والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ  
حيب رحمه الله واذا صلى المسافر صلاة الظهر والعصر في وقت الاولى فالمسافر  
السجود بعين صلاة العصر واذا صلى في وقت العصر فالمسافر له ترك السجود وان ترك السجود  
فان سجد فلا بأس عليه في ذلك لان ذلك ليس بصلاة بل ذلك سجود شكر والله اعلم **مسئلة**  
عن الشيخ ناصر بن عيسى والمشرى اذا اسلم وهو مسافر فاصلى **قال** يصلى قصر او لا يكون كالمصلي الله  
اعلم **مسئلة** فاذا صلى مسافر الاولى ثم راعى قوما مسافرين يجمعون الاولى والعصر فلا يصلى  
معهم العصر اذا كان في وقت الاولى وان كان في وقت الاولى مع العصر في يوم واحد اعلم **مسئلة** واذا  
اجز في صلاة الظهر الوقت العصر بغير رنية لنا خبرها وان كان عقدا جمع سفره فحق الكفارة في ذلك  
اختلاف قاله في جميعها وقال **قال** يصلى كل صلاة وجدها **قلت** له ارايت ان اراد الرجوع  
وهو قصر على الظهر في وقت العصر **قال** في ذلك اختلاف قاله **قال** عليه البدل قاله **قال** لا بد  
عليه والله اعلم **مسئلة** وفي المقيم يجوز له ان يصلي مع الاقارب المسافر اذا كان المسافر يجمع  
الصلايتين وله ان يتم صلاته اذا احتل المسافر في صلاة العصر او العتمة جاز عذره والله اعلم  
**مسئلة** ابن عجلان والمسافر اذا صلى المغرب والعتمة مجعما في وقت المغرب واذا روى  
وصلاة ثلاثا في ذلك الوقت انه لا يعجبني مثل هذا الذي ذكرته ولا يعجبني ان لا يصل الوقت على  
ثقة لذلك الموضع وسخا

في القصر على كون قرب الجدران او مجاورة الفسجين من حين يدخل البحر فقد خرج عن الزمان للبدن الذي  
البلد قلت له فان كان جواردا خلا في القرية والقرية في عين عينه وشماله هل يجوز له هذا القصر قال  
اذا كانت القرية عن يمين وشماله ولم يكن خلفه منها شئ فختلف في قصر الصلاة فلو ان كان عن يمينه و  
شماله شئ من البلد او عن يمينه وهو في بلد له لم يكن له ان يقصر هناك حتى يجاوز ذلك وقول ان لم يكن خلفه شئ  
من البلد او عما هو عن يمينه وشماله فله ان يقصر والله اعلم مسئلة واذا قدم وسوق فذا الى المحلة في  
طرف عمارة البلد فخرج منها بطريق او حواض او سلا او على بركها شيا ومشاها ولم يجاوزها ولا اجازها  
او يجب عليه التمام من حتى يجاوزها قال في ذلك اختلاف ولله اعلم مسئلة عن ابي الحسين مسئلة  
المرحوم عليه انه قد جاوز الفسجين فقبل ان كانت شبهة فالتمام والى قال في الشهرة ان اهل بلد كذا القصر  
في بلد كذا يكون مجيبا ولو اذ كان الناس على ذلك وهم غير ثقات بقصر قال نعم قلت ولو صلى في بلد على العمل  
به قصر اخر غير ثقة ان الموضع في سائر احياء ذلك قال نعم قلت فان صلى فيما في موضع على غير  
معرفة انه موضع تمام ولا قصر بآخره ثقة ان ذلك الموضع بقصر فيه الصلاة في عليه الاتقان قال  
اذا اخرج الثقة ان ذلك الموضع في سائر كان عليه الاتقان موثقا ان صلى قصر بآخره الثقة ان  
ذلك الموضع اقامه في سائر فعليه الاتقان والله اعلم مسئلة والمسافر اذا صلى بالتيتم ثم دخل  
قرية فمقت الصلاة فلا اتقان عليه وان رجع الصلاة بالتيتم ثم دخل القرية وقت الاولى  
فصل عليه اتقان الاخرة وقرر عليه اتقان الاولى والاخرة وان اخرج ان يكون عليه اتقان الاخرة  
اذا صلى بالتيتم وان صلاها بالوضوء فلا رى عليه اتقان الاخرة والله اعلم مسئلة عن الشيخ  
حيب رحمه الله واذا صلى المسافر صلاة الظهر والعصر في وقت الاولى فالمسافر  
السجود بعين صلاة العصر واذا صلى في وقت العصر فالمسافر له ترك السجود وان ترك السجود  
فان سجد فلا بأس عليه في ذلك لان ذلك ليس بصلاة بل ذلك سجود شكر والله اعلم مسئلة  
عن الشيخ ناصر بن عيسى والمشرى اذا اسلم وهو مسافر فاصلى قال يصلى قصر او لا يكون كالمصلي الله  
اعلم مسئلة فاذا صلى مسافر الاولى ثم راعى قوما مسافرين يجمعون الاولى والعصر فلا يصلى  
معهم العصر اذا كان في وقت الاولى وان كان في وقت الاولى مع العصر في يوم واحد اعلم مسئلة واذا  
اجز في صلاة الظهر الوقت العصر بغير رنية لنا خبرها وان كان عقدا جمع سفره فحق الكفارة في ذلك  
اختلاف قاله في جميعها وقال قال يصلى كل صلاة وجدها قلت له ارايت ان اراد الرجوع  
وهو قصر على الظهر في وقت العصر قال في ذلك اختلاف قاله قال عليه البدل قاله قال لا بد  
عليه والله اعلم مسئلة وفي المقيم يجوز له ان يصلي مع الاقارب المسافر اذا كان المسافر يجمع  
الصلايتين وله ان يتم صلاته اذا احتل المسافر في صلاة العصر او العتمة جاز عذره والله اعلم  
مسئلة ابن عجلان والمسافر اذا صلى المغرب والعتمة مجعما في وقت المغرب واذا روى  
وصلاة ثلاثا في ذلك الوقت انه لا يعجبني مثل هذا الذي ذكرته ولا يعجبني ان لا يصل الوقت على  
ثقة لذلك الموضع وسخا

منه

فمن ان يصلبه اذا حضر وقته ولا يخرج ما ذكرته والاقوال والله اعلم **مسئلة** الفقيه منها بن خلفان  
عنه انه من جاز اولته ساقا الى البلد فداها فيه السجين ثم جاور سفرها وترى لا يبذلون بلدها  
واقاما بها في تلك الحال ثم سار الى بلد اخر فقامت الى بلدها ومكثت في البلد بقصر الصلاة ثم رجع  
الى بلدته اليها والمراة في ذلك الوقت حايض وتريد ان تغسل منه وضلي كيف الصلاة عند  
وصوله في ذلك المكان فضلي قصر ام ما كان اغتسالها ووصوله في وقت الظهر والعصر او بينهما  
او بعد قبل غروب الشمس او كانت غظيرة وضعت صلاتها قبل وصوله او وصل وهي في حال  
الصلاة او تكبر الاجرام او عند التسليم والا في احدى القضا او اخره فان كان وصوله اليها في  
وقت الظهر وهو وقت غسلها فعليها الغسل والصلاة تمام اذ لم تكن اغتسلت وصلت قبل ان  
يصلها وان كان وصوله في وقت العصر فعليها بعد الاغتسال ان ضلي الظهر قصر او العصر تمام وان  
كان وصولها وهي قد وصلت الظهر والعصر قصر في وقت احداهما طاعتا ان عليها اما وان كان حين وصوله  
وقتها فاجتنب لها صلاتها على السنة الا ان يكون وصولها اليها وهي في حال الصلاة التي دخلت فيها  
على نية القصر فاذا وان يكون عليها التمام بالتمام لم يضر منها قبل وصوله كانت تلك الصلاة  
الظهر او العصر في وقت الظهر على نية الجمع (اما والعصر على نية التاخير في وقتها وعين ان لا  
تأخرها ان كان لصلاحتها اذا وصلت اكثرها على هذا او هو يكون لها اما ما على دخلت فيه مراعاة  
للاصلب الذي قد ثبت لها فيكون الاقرب ما كان ثبت ذلك قياسا بغيره فيظفر فيه واما صلاتها الظهر  
فان رجعها الى العصر ثم قدم زوجها وهي في حال صلاتها على نية القصر فلها تمام ما على تلك السنة ولا  
يسين لي ان عليها التماذرها بالتمام ولو قدم قبل رجاها منها كما مضى في غير هذا في الاصل لها  
تاخيرها الوقت العصر قد كانت وقتها في السفر فعليها تأديتها كما كانت على بابان في امرها  
والله اعلم **مسئلة** الصبي والذبي يقدم وسفره يدخل عن ان يبلد بل جاز ان عليها ان يكون قد  
يظفر عنه حكم السفر ام لا **قال** اذا لم يدخل العمران ولا جازاها فحكمه السفر وان جازاها ولم يخلها  
قول القصر بعد وقول قد جازاها تمام الصلاة وقدره من السفر والله اعلم **قلت** في المارة يخرجها  
ان يخرج وطنين ام لا **قال** لها ذلك على قول والله اعلم **مسئلة** الفقيه جاسد عيسى في المسافر  
المكث في البلد افضل له قصر ام جمع **قال** قد قيل في هذا باختلاف قولنا ان القصر افضل وقول  
الجمع افضل وكلاهما قولنا لمسلم وعين ام في الترتيب والله اعلم **مسئلة** الصبي اذا كان طوله  
البلد اكثر من سبعين ومشي فيه الخارج حتى جاوز الفرسين فعليه القصر وقول عليه  
التمام والله اعلم **مسئلة** ناصر عيسى في المسافر اذا كان يصلي مع مقيم اذكر صلاته سفر  
ام لا انه يذكرها بصلاة الا اقام ولا يذكرها سفر ولا تمام بل يقول صلى اتماضة فوضعة صلاة  
لكل الصلاة الا اقام والله اعلم **مسئلة** الفقيه جاسد عيسى اذا كانت هذه المسافر المارة  
مسافرة فلما تزوجت واخذت صلاتها وزوجت بالزوج وصلت صلاة زوجها تمام ما ظلتها  
زوجها قبل الدخول ان يكون هذه املاك بنفسها وصلاتها صلاتة نفسها مسافرة ام صلاة زوجها

قال قد قيل في الصلاة انها صلاة نفسها لاها امكلاهما لان جميعها الى صلاة السفر قبل الخروج  
ما يختلف فيه ويجوز ان يكون على هي عليه حتى يخرج ويصلي في ذلك **مسألة** الشيخ هلال بن عبد الله وفي  
المصلي المسافر في صلاة العشاء والمغرب ان يصليهما في وقت واحد **مسألة** الشيخ هلال بن عبد الله وفي  
اما ما مسافر يصلي بقوم معينين في هذا الوقت فيذكر صلاته سفر واما اذا كان بموالاتهم  
فلا يذكرها سفر ولا يخفى في ان لا يذكر كذا لا رتبة والله اعلم **مسألة** ومنه وصلي صلاة العشاء  
في وقت المغرب وقدرت العتمة وكان يخاف اذا اذنها ان يشغلها عن صلاته لانه مسافر ولا يحمل  
لها ما دهل عليه ان يعيد المغرب لجميع العتمة الاخره معها وكذلك الوقت هل له اذا ضللت ان يعيد  
الفريضة التي صلىها قبلها ام لا **قال** نعم قالوا اي المسئلة ان الاولى قد مضت وبوراء الاخرى  
المؤتمنه وان واجب النظر الى الضرورة ودخول المشقة فاعادها في الوقت مما فعله لا يعلم  
الراي فيها قيل وكذلك الوقت قال الشيخ عبيد الله بن عبد الله ان يصلي على صلاته على قول والله اعلم  
**مسألة** السيد محمد بن خلفان رحمه الله بعد قلنا قلت معنى سواك الذي بان في على ما  
صرحت بصفة ذلك انك قد رجعت في مسلك مسافر وركبت التي قد دخلت في حكم السفر وركبت  
في الصلاة التي لم تحضر وقتها لا بعد سفر منها واما بعد هذه الصلوات في سفر ذلك العصر اذا اراد  
على مسافر ان يتقدمه في ركعة فيسبب او قيل او صلاة معينة فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ذلك على مسافر البر في وجوب التمام عليه باحد ذلك مع تقدمه به لان مسافة اليه محال  
لحكم البر في معاني السفر ومما يحسن تركه بعد اخذك في السير على ما شئت ان بعض الاكابر التي في الاستسقاء  
في سفر البر عن خارجة الفريضة اصلها او احتجوا بالوجه عشت لك في التزول فذلك مما اراه عن  
مخرج لك حكم ما دخلت فيه وانما يلزمك ان تضلي في ذلك الموضع صلاة سفر فكنيت عليه ولم يرجع  
عنه طالما قامت عليه او قصرت ومضى عن جوعتك عنه وانت بذلك الموضع الذي هو في الاعتناء  
بغير خارجة الفريضة فاحتشى حينئذ ان يلزمك التمام بعد جوعتك بنية السفر لان حكمه قد تحولت  
بقول شيخكم (يحكم البر ما صرت فيه عند ذلك ولو كان جوعتك على السفر بالبر لم يبرئ من ذلك وهو  
الى التمام حتى تدخل ارجع الى البلد التي لمك التمام بها وذلك لما قد ساد ذكره واختلف حكمها وما  
صلبت والصلوات كما في حال وجودها عليك قصر المختل في تمامها والا حجت اذها لان بعض  
الفتاوى راي تمامها ولم يراى كعتين ان يدين قاذبة فيها ووجوب بعضهم انه الزم المصلي على  
ذلك لهما ولعل مرجحة لانه اتاهما على خلاف ما رويهما وقد عذرنا والكفارة اذ ليس هو كالمصلي  
قصر في موضع التمام وهذا عذرهم الشديد والاختلاف بعد وقد حبتك كلهما ورفا توحيث في  
بعضه على سبيل الاجتناب واستنباطا معانيها على ما يدل عليه بالمعنى لا يحفظ فيه بعضه  
فينظر فيه لا يتجمل على العمل حتى يقطع موافقته وسينعله والله اعلم **مسألة** الشيخ خالد  
رحمته في وصي وفي المرة كرهها وطرحها ان يضلي فاما كان لها روج ام لا **قال** قد قيل  
كان بواحد وبعض قال ان كان لها شهر روج ولم يكن لها شرط سكن في موضع رويته لم يفي واحد



ما وطأ نعل لا غيره الا اذا راع عليه فانه لا بد لها فيما سواه ان تقصر فيه فان تركته الى الاضمار والام  
 في علو ذلك الاعلى قوله يقول بالاثنتين فانه لا بد لها منهما وان تسعة وعلى قول ثالث في كل  
 موطنه نبع لما هو عليه والتمار فيه وعينه في هذا القول وان قل ذكره في الاثر ان يكون على اربعة غير  
 خارج من الصواب في النظر لمعان توريده فقل على حواره في الراي فينظر في ذلك واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفيه تروح مسافرة في موضع اقامته متى يلزمها ان تتم فيه الصلاة بها معه عرفي **قال**  
 فلو بعض القول ان عليها في الصلاة ان يتمها متى ترضى برزواتها وقيل حتى يورى لها على جل  
 صلاتها ويطلبها على ارضي منها بذلك **قلت** له وان كانت لم تبلغ بعد في كذا **قال** نعم  
 على قول وقيل انها تنبع لو الله اها حتى تبلغ فترضى به **قلت** له فان كان لها شرط سكن في بلد  
 اخر قال في موضع شرطها تتم وتقصير فيما عدل **قلت** له وهل له ان يتحل موضع اقامته  
 وطنا وان لم يتم له مكان شرط في سكنها **قال** قد جاز به بطر ولم يجز اخر وحققنا عن  
 نفسها موضع شرطها والا لو كانه على قوله قال لها وطنا والاشافي على قوله يقول  
 ليس لها الا وطن واحد وعلى قول ثالث فيجوز ان يلبس ما ان تسعة في جميع اوطانها  
 اعلم **مسئلة** واجمع سنة اهلها الناس **قال** الشيخ لعبد الشيخ سعيد احمد الكندي  
 ان القصر في فائنا الناس وحسب جميع السنن ان يحسبه ان يمكنه ذلك اذ كان في احبها سنن  
 الاسلام افضل الثواب فما ظنك باجاء الفريض ولانك اكثر عدوا والثواب يكون فيه بقدر  
 العناء لا سيما اذا اتقوله ان يصلي قصر جماعة فتعني ذلك الثواب العظيم **مسئلة** عن الشيخ  
 الثقة جاعل جعيس رجل مسافر اقام في بلد يصلون اخر النهار ربع في الحضر او قبله فقل  
 قال افضل لهذا المسافر ان يصلي ليل لو كان الشمس منفردا مصليا مع الجماعة على حسب **صلا**  
**قال** يعني وعنه حفظ الشيء هذه المسئلة مثل اجل ان يكون افضل لهذا المسافر ان كان  
 ان يصليها جماعة في يومه الاولى في هذا الذكر الصلاة فيها جماعة مصلوها في وقتها الا انه لا  
 تسلم مثلته كان يحسب مقصر في اوان كان وانه ان يصلي كل صلاة وحدها فافا ولي به  
 واحسن له ان يصلي الاولى في وقتها واوله افضل له وان كان وحده اذا لم يجد في الوقت جماعة  
 يصلي معهم ويؤخر الثانية الا ان يصليها معهم في وقتها وغيره تقصير بالحجة على تاحير لا  
 عدله فيه واما اخر النهار فهو في قول المسئلة وقت صلاة العصر فكيف يجوز ان يورى  
 فيه معهم الظهر في موضع فوجها عليهم بالعدل واما شبهة ان يصلي معهم العصر وهو في صلاة  
 الظهر وليس بوقت لهم فبما دونه سلاها فانه مما يجوز له وحده او مع وهو مثله وعينه  
 ان يحق معنى الاختلاف في جوارها مع ويكون له في الحضر وتندر في وقتها لا عند فتعني انه  
 يكون وقتا لادائها او لغيرها لو لم يجمعها وعلى قنارها في النظر متى يصح يجوز له  
 على الاول لانها وانه ومنع على الثاني لا اختلاف بينهما فيما وسد اعلم فنظر في ذلك •  
**مسئلة** الصبي والمشرک اذا استلم وهو مسافر يكون كالصبي اذا بلغ وهو مسافر

وقالوا ليس عمر الله وطأ  
 عن هاشم بن عمار عن ابيه  
 فيها احسنه خرج في بعض  
 وكان يقصر الصلاة ثم قال له  
 بعض يدعي الفتنة ان القصر  
 بخصه وانهم افضل من  
 يتم الصلاة في سنة من سأل  
 عدل ذلك فاذن الدول وقيل  
 عن ابي المؤيد بن علي بن بول  
 وابصل قصره فيما يستألف  
 فبكره فان فعل ذلك المزمة  
 فأت الوقت او لم يفت قال  
 بعد الصلاة ان لا يصلي  
 فاما وقربا والدرستين  
 متحول وان لم يعد حركات  
 الوقت وهو يعلم ان صلواته  
 فاسئلة فان عليه الاتان  
 والكفارة وفيه جيل  
 في السفر فمضى ربحا  
 انه لا يكون لها كقول  
 بعض الفقهاء في العصر  
 انها هو بخصه  
 عن ابي سعيد وقيل اذا صلى  
 المسافر الغيب فاستفص  
 وضو الامام فقام المسافر  
 وقد كان او لم يعمم ودخل  
 في صلاتها به يجوز ان  
 يتم بهم الصلاة فاما لانه  
 دخل في صلاة التمام

في حال القصر والتمام **قال** احسب قد قيل ذلك انه مبررة الصبي وقيل غير ذلك وهو يقصر الصلاة حتى يركب  
المقام وانه علم **مسئله** علي سعيه الحج والارحفة فلا جعل لها ان تحذر وطنا في بلدته واتخذته وطنا  
بما هو وجعل سكنها في ذلك البلد فانها اضيق به تمام ولو كان يقصر هو فيه الصلاة وانه علم **مسئله**  
وعن عبد بن رجليه حيا به في رواية ثم بدأ الصلاة المفارقة لها ونوى الاخران لا يقوم فصارا احدهما ساقلا  
والاخر عقيا **قال** ان تمام الصلاة اولى بالعبد لانهم قد قالوا اذا وقعت الشبهة فالتمس اولى القصر  
وانه علم **ابا** **الحادي عشر في غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه وفي جملته وفي القبر**  
**وربما وانكسرها وفي الوضوء لها وما استنبه من ذلك** والميت ان كان له اهل فرض  
غسله لانه لا يراه به دون غيره وان لم يكن من اهل الميت والاما نقل الغسله اتم الثقات من الرجال  
والنساء والزواج منهم اولى ببعضها بعض فلا جاز في غسل المرأة من النساء وهو اولى به من الرجال ومن  
بعد الزوجين فلا جاز في غسل الرجل من نسائه وان كان ذلك محرم منه والنساء اولى بغسل المومن  
الرجل ولو كان ذوي محرم منها وان غسله ذات محرم منه ان لم يكن رجال فخير الا الفرج منه لا  
تنظر اليه ولا تمسه لانه قيل مكره وقيل لا ينظر اليه **مسئله** والنساء اولى بغسل المرأة وانها  
واخيها وانها فان لم يكن غسلها هو هو اولى بهم الا الفرج فلا يشوه ولا يسطر واليه واذا زوج  
الرجل باخته اعله حتى ماتت قبل ان ينظر فلا يظهرها وانما علم **مسئله** فاذا اردت غسل  
الميت فاجعلي الماء مستقبله اليه القبلة ان امكنت ذلك والا فلا باس ثم عزت ثيابه الا فرجة  
لسترها عورته وقلت لسيدنا ابي الحسن عليه السلام انما علم نارية ما مر به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم غسل الميت اغسل هذا الميت غسل الشفة وطهارة له كل نجاسة طهارة له  
ورسوله بحرمه صلى الله عليه وسلم ثم تاحلوا لا يغسل يدك ثلاثا ثم تاحل الميت فاودا  
تبدله فقله كله بالماء الذي يلين يده فاذا غسنته كله بالماء الفرج اقول نعم على رفق قليلا  
وجعلت يقصر رطنه بالرفق قليلا قليلا ثم مسح بطنه بالرفق يدك وتاخذ رفة لطيفة  
تلوها بيدك اليسرى وتدخلها تحت سترة الميت تغسل وجهه كما تستنجي للصلاة حتى ينقي  
وتغسل يده كواحدة بعد كل غسلة فاذا اجتنبته بالماء ونقي اخذت في غسله كله على الترتيب  
فاول ما يبدؤ به راسه الا ان على لحيته والايسر على لحيته ووجهه وعنقه وصدرة  
ثم يده اليمنى ويا يده ثم اليسرى ويا يده فاذا غسنت يده فكله بالماء  
الفرج ثم تدب الى الغسل فامسح به بالماء ودم به جميع يده وغسلت شعرا راسه حتى  
ينقي جميع يده بالماء والاشنان ثم اخذت في غسل ذلك الماء الفرج غسلة ثالثة  
يكون في ما كثر شيء وان كان في راسه او في يده او في الفرج كما في غسله حتى ينقي فاذا  
غسلته ثلاثا كل غسلة ثلاث عركات مع كل عركة صفة الما فقد طهر ثم تنظر الى  
اظفارها وان كانها شيء والرسوخ واضر راسه تغسلها بقطنة تدركها وتغسل راسها ومغسل  
تغسلها بالرفق فاذا فرغت من غسله وضو الصلاة وتقول عند ذلك عضو منه  
عنك

عنوك اللهم عنوك اللهم ولا تخرج الماء من فيه ولا تعقبه وتحت العظم ولكن مضمضه على مشافة  
وقر غسله فاذا وضعت وغسل جففته في ثوب يصفى ثم ادرجته في اكفانه في لفافة  
تجعل في طول الثوب ثم يكفن في ثلاثة اوثاب بالويل الحمد ودفن في وازر ولفافة وتلبسه  
فمن ثم توضع فوق العقب تحت التدين والماء توضع تحت العقب فوق التدين وتلفن  
فيما يكفن فيه الرجل ثلاثة اوثاب او اربعة او خمسة اوثاب اذا مكن ذلك ومنهم من يرضى عن ثمانية اوثاب  
والعامة للرجل والرجل اربعة في الحياة وتحت الثوب وفي الوفاة وفوق الثوب ثم اخذ من الخيط  
والقطن والدريرة فجعلت ثلث القطن ثلث القطن ثلث القطن تدر عليه على كل ثلثة قليلا من الدريرة  
فجعلوا بها الويل الميت كلها تنبذ الا ان لا يغمر ثم المني الا ان لا يغمر ثم العنبر المني ثم  
اليسرى ولا تدخل القطن داخل الفم ولكن بين الشفتين ثم داخل فمضة واسعة على قدر  
الوجه كله فتدبر عليها اذ برت ثم تكبها على الوجه كله ثم تجعل في البطن المني ثم لا يغمر  
ثم الراحدة المني ثم اليسرى ثم الاذن المني ثم اليسرى ولا تدخل القطن داخل وبعض الفقهاء  
لا يغمر بالابطين والابن المصابع فاذا جعلت في الرختين ملأت يده ثم قضت اصابعه  
ثم جعلت في رجليه فتوى الخرقه بيده وتدخلها القطن وتجعل في رجليه ثم اخذت طرف  
اللفافة المني فجعلت على صدر الميت ثم اخذت اليسرى وجعلتها على صدره على تلك  
اللفافة المني ثم خرجته بالخيط او باصناف تلك اللفافة ليقب جانبها طرف اللفافة فتلقى  
بها الميت من راحية راسه هابطا الى رجليه ثم تشق طرف اللفافة الاخرى من راحية  
الرجلين فتلقى بها على الميت صاعدا الى راسه حتى يلتقيا الصفتان رجليهما ثم رفعته  
على السرير واخذت الغبور وجعلت تغبره وتحت السرير تدبر المني بكن السرير كلها كل  
كنة ثلاث مرات تدبر ذلك على المني وانت تشاهد تقول اشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم واسم اعلم **مسئلة**  
قال المؤلف يعني ان اخذ الجنازة محمدا ان يقول بسم الله وعلى ملته رسول الله صلى الله  
عليه وآله فاذا اراد ان يسلمها الى غيره لم يسمع في ذلك شيئا والسكوت اوليه ويكره ان يسرع  
بالجنازة اسرعا عنيفا ويكره الكلام خلف الجنازة الا ما يحتاج اليه واما الجنازة قول حتى  
يصلي على الميت وقول حتى يدخل القبر وقول حتى يدفن وقول حتى يقع راس الميت على القبر ويستحب  
ان يقول خلف الجنازة لا اله الا الله الحول الذي لا يوت وكل ذكر الله حسن واسم اعلم **مسئلة**  
والذي يعطش في الجنازة فلا يجوز له ان يشرب من الماء المحمل القبر الا بشروط اثنان  
وان شاء ان يشرب من القبر المتخذ للقبور فلا يجوز ذلك فان شرب احد رطل على  
القبر فقلد رطل شرب يبرش على القبر في ذلك اليوم وفي غيره اذا انفق القبر في ذلك  
اليوم واسم اعلم **مسئلة** ووجع جنازة ميت فالتقاءه عند ملكه واخذها يد  
فصلها اليه فلا يلزمه ضمان وهذا عاقبة الناس لم يقلوا لاجل واسم اعلم

**مسألة** قال أبو سعيد في رجل السرير بيد العجزة السرير أو لها ترأفها وبخيسة السرير أو لها  
أحدها والميامر كلها مقدمة فبا يوربه وإن جعل على غير ذلك طيس التقدير والتأخير في الميامر والميامر يجب  
الكلية وأبده أعلم **مسألة** ووطئ جثا قول يحيى غسل واحد وقول غسل الجثا من الطهارة وكذلك  
الحايض مثل الجن في الاختلاف قال أبو سعيد قيل على الحايض إذا كانت تغسل غسلين وقول غسل واحد  
وهو أجب إلى الجنب والنفساء مثل الحايض والاختلاف في هذا الاختلاف في التيمم وأبده أعلم  
**مسألة** والميتة قبل لا تغتسل ولا تشرط وأقبل لا تغتسل بعد الموت وهي كالحية في الاختلاف **قال أبو سعيد**  
**قال** قوله قال لا تغتسل عليها بعد الموت يعجبني وأبده أعلم **مسألة** فلا أبو سعيد يجوز أن تغسل  
المراة الضحية إذا لم يكن حملها مستحي وليست ترو ولا يغسل الرجل الميتة لأن فيها العورة كانت  
صغيرة أو كبيرة ولعله رخص رخص في ذلك ولا يعجبني إلا أن يغسل النساء وأبده أعلم **مسألة**  
والسقط إذا كان تام الحلق فيظهر وليكن ويحظر ولا يصلي عليه وقيل إذا كان تام الحلق صلى  
عليه وقيل لا يستكره أن يصلى عليه وإن ولا ميتة لم تعرف حياته فلا يصلى عليه وأبده أعلم  
**مسألة** والخنثى إذا كان معفنا نأكلوا أو لا يغسله والأفروع وممن والنساء فإن لم  
يوجد فذوهم ولا رجال ولا ينظر ولا يخرج فإنه يوجد أحدهم هو لا يصلى عليه إنما يصلى  
فوق الثياب وقيل يصلى عليها الماء إلا أن يكون معها خنا مثلها ولكن الخنثى في قميص  
وإزار وجوارب فافقه ويجعل إزارها سهرا للذين وغت القميص وأبده أعلم **مسألة** أبو  
سعيد في إعادة غسل الميت إذا خرج منه شيء بعد الغسل اختلاف قول يغسل ما خرج منه مرة  
وقول ثلاث مرات وقول خمس مرات وقول سبع مرات ولا يعاد بعد السبع إلا غسل الموضع ما  
لم يكن فإذا كف لم يعد غسله لم يظهر الحدث على الكفان يوم الضر على الميت وقيل  
ليس على الميت إعادة الغسل إلا أخرج من الفرجين وسائر ذلك إنما يعاد غسل الحدث وقيل فإ  
على الميت غسل واحد وهو غسل الشاة وأخرج منه بعد ذلك غسل الموضع ويعبج هذا القول  
لثبوت الغسل في التقدير واحدة في معنى الجنابة والمجسور وبعد ذلك فإياه الوضوء الحي ولا يكون  
الميت أوجب في التقدير الحي في نفسه وأبده أعلم **مسألة** ومنه أن شهيد المسلمين وقيل منهم  
في المعركة في الجارية لا غسل عليه ويخرج في بعض القول أن يقتله المصور في الجنان بين القتل  
أو أشباههم من يقع في موضع الظالمين في مثل هذا الموضع أنه ممة الشهيد ولا تغسل عليه وكذلك  
لو حذر المعركة ولم يداوى جثا فقلت فقول لا غسل عليه وقول أن الغسل في هؤلاء واجب أنه  
يخرج في معنى القولين تأخير أن ذلك مظلوم مقتول لا غسل فيه وإذا ثبت فمقتل في الجنان  
لم يعد في غيره وإذا الصلاة فلا أعلم في قول أصحابنا تركها أهل الأقاليم مقتل مظلوما وإنما قالوا  
لا يصلى على أهل البغي وأشباههم مقتل على جدهم أو شاعر الحق مدين اعتبارا بالامتنان ولا مفضل وأما  
الشهيد الجنب فيحقه معنى الاختلاف لثبوت الجنابة فيه ولثبوت معنى زوال الغسل للشهيد  
في الجملة وإن يعجب قوله قال أن الشهيد يغسل على كل حال إذا لم يحرف الضر فيه وأمكن غسله

رأى ذلك

لأن ذلك يبان في طهارته وكرامته وعينه قصده والخلاف والله اعلم **مسئلة** قال ابو عبد الله اذ اشنت  
الشهادة للصبي وكان يحل له الحق الذي يجازي بقتل او المرأة المحرمه على معنى ما بين الشهود والله اعلم  
**مسئلة** واذا كان الميت حلي او حصة غسل بحرقه نظيفة تنزل الماء شربيع بها جسد  
**قال** ابو سعيد ان خيف ان ينهر المحرم ان غسل قبل نصيب عليه الماء وقدر بهم **قال الكوفي** واذا لم  
يكن ان يسم لم يكن يعلم ان يسموه ورفوه والله اعلم **مسئلة** ابو سعيد والميت اذا مات في الشهر الحرام  
ولم يكن فيه كيف يصنع به **قال** انه يقدر واعي رفوه في الترساوه وكفوه وصلوا عليه ثم جعل في  
قفعة او غيره او جعل في حله مجاوشى ثقيل يجره والقوي الحرام والله اعلم **مسئلة** ومنه واما اولاد  
المشركين فلا يصلي عليهم بمعنى اتفاق قالوا يحتملهم رق المسلمين واما اذا سباهم المسلمون وكانوا في  
جملتهم الغنمة لم يمسوا فوات منهم ميت وهو طفل ففي الصلاة عليه اختلاف والحكم بوجوب الصلاة  
عليه لانه يتعلق عليه احكام الاسلام واما اذا قسموا وقع الاحكام المسلم بعينه ومنع له في  
معنى الصلاة والطهارة ولا ينفقه حكم ابويه كان معه احلا بويه او كلاهما لانه قد زال عنه حكم المحرم  
الآخر ونبت له حكم الملك بالاسلام والله اعلم **مسئلة** واما الذي يظهر به الميت ويرش  
به على قبره واجه حفرة او الحامدين والقابر من ربه واللبس والخوض كله وحاله والجماعة الحاضرين  
ان يفعلوا ذلك ويخرجوه من الميت اذا كان وارثه ميتا او غائبا الا الخوض فغيره اختلاف والسرير  
الذي يحمل فيه الميت لا يكون من طهره لانهم ان يجلوه كيف شئوا على غير سريره الا العشر المارة الصلوة  
وطهارة فلا صان عليهم لانه جاء الاثر ان يجعل على المارة العشر والعشر هو الثوب الذي يغطي به الميت  
فروا السرير والله اعلم **مسئلة** وروا الناس ان يدفوا اليه في كفن ميت فدفعوا اليه ففضل  
والله اعلم شيئا واجمعها وقد سبق الميت وكيفية فانه يرجع الى سرسها اليه فيزدها اليهم فان  
قبلوها منه واخذوها فلا شيء عليه وان لم يخذوها سالم ان ياخذوها يجمعوها في كفن ميت  
غيره ان كان سالم لم يمس بعينه او لم يجزهم في جعلها في كفن ميت وان كان سالم في كفن ميت ولم  
يقتلها ميتا بعينه جعلها في كفن ميت ولا يكتن الميت والركاة ولا عشرين الصدقات  
والله اعلم **مسئلة** ولم يكن له مال الا كفته وعليه دين يحيط بكفته وطلب غراؤه اخذ الكفن  
ويقربها ما ففعل له ذلك والدين اوله والله لا يسأله لم دفن بمجره او لا يسأله دفنه وهو سبيل  
عزوف الناس وقول ليس له ذلك ويكتن في ثوب واحد وسط والله اعلم **مسئلة** في طالع كفن  
لقبر فقيل ان لا مان اعطيه والصدقة ويقول له هذا لك ان شئت لا تترك ضعيف ولا يعطيه في الكفن  
فان شئت اعطاه حله في كفن قريبه والله اعلم **مسئلة** ابو سعيد والميت اذا لم يكن لها مال هل  
يؤخذ زوجها بكفنها **قال** في ذلك اختلاف قيل عليه ذلك خاصة دون العورة وقيل على الزوج وسائر  
العورة والمبايعين بالمخص وقيل لا على الزوج ولا العورة على حال وهو عندى اثبت في الحكم ولا يؤخذ  
المراة بكفن زوجها والله اعلم **مسئلة** واذا انقضى الحنايز قدم الافضل مما يلي القبرة والاحوال  
وتكن النساء والذين دونها مما يلي المقام وكذلك في القبر يكون الافضل نحو القبرة قال ابو سعيد بعض

يرى تقلد ما تقدم الى القبلة وبعض يرى التقديم فأوجب الالمام وكل معنى في ذلك ومعنى الخباير  
 اذا اجتمع صغفر صفا كيف كان رضي عليهن المصلي صلاة واحدة ولا يقدم بعضها على بعض وارضى على كل  
 واحد على حياله فلا شك في ذلك وقد اصاب وانما هذا تخفيف للمصلين وعليهم والله اعلم **مسألة**  
 وصلاة الخبزة يقول المصلي على هذا الميت صلاة السنة التي هي رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع  
 تكبيرات انما لم يصلي بصلاته وثلاث في ذلك زمانه وما قال بصلاته الهامة ثم وجهه كوجه الصلاة  
 وان شاء قال بجواز الله والحمد لله ولا اله الا الله والله تعالى وهو خير ثم يكبر تكبيرة الاحرام ثم يستعيد  
 ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يكبر الثانية ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثانية بغير استعاذة ثم يكبر الثالثة  
 ثم يقول الحمد لله الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم الحمد لله الذي يثبت الاحياء ويحيي  
 الموتى ويسعدهم في القبور الحمد لله الذي منه الهدى والبر والرحمة وله الحمد في الآخرة والاولى ربنا  
 وسعت كل شيء رحمة وعلما الى قوله العزيز الحكيم وان كان الميت عراظا للمسلمين قال بعد قوله وله الحمد  
 في الآخرة والاولى انهم اجعلوه لوالديه ان كان المومنين فضا ودفن او سلفا ودفن او عظة واعتبارا  
 وشفيها عما باؤت عليه موازينها وافرغ الصبر على قلوبها والحقه بصلح سلف المومنين وفيه برهم  
 عند النجم ثم يحمد الله ويصلي على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ويستغفر لذنبه وللمومنين والمؤمنات  
 ودعا الميت ان كان من سفيان الزانية ثم يكبر الرابعة ثم يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى  
 سلم الله عليه يقول السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ملائكة الله ثم يسلم تسليمه خفيفة يسمع بها وكان  
 يقرع عن يمينه وعن شماله والله اعلم **مسألة** ابو سعيد في صلاة الخبزة حضرته وصلاة  
 مكتوبة فالأختلاف يقع على الخصوص والامور واما معنى العاطفة في امر العبد فيوجد ان يبذل  
 بالكتابة وارخيف على الميت ضرر ورجح فموتة فهو المكتوبة باصلاة على الميت في معنى القاص  
 والله اعلم **مسألة** ومنه ان الصلاة على الخباير جائزة بعد صلاة الصبح الى ان تطلع الشمس  
 قرن حتى يستوي طلوعها وبعد صلاة العصر الى ان يغرب الشمس قرن حتى يستوي غروبها  
 واذا كانت الشمس في كبد السماء فلهذا الاوقات لا صلاة فيها او بصفة ولا سنة ولا نظوئا والله  
 اعلم **مسألة** ومنه وخيل يقوم المصلي على الميت قبل الميت وقبل يكون بينه وبين الميت مقدار  
 سبعة ارجل يصل سجود الميت ويقوم على الجرجل وسطه والمراة تجوز رها وهذا على الادب  
 وخيها استقبال الميت اجرام وقول على رجل مما يلي صدره والمثل تعذر اسبابها والله اعلم **مسألة**  
 ومنه وفي ميت دفن قبل ان يصلي عليه هل يصلي عليه وهو مدفون **قال** اذا كان بعد جاز ذلك  
 وان كان بعد جاز لعجب ان يقولوا ذلك ويصليوا عليه ولو كانوا قد قبروه **قال** فاذا كانوا قد اضرروا  
 عن المقبرة اعلم ان يرجعوا ومنازلهم يصلوا على قبره **قال** يصلون في مواضعهم حيث كانوا تجوز  
 الصلاة عليه وقد صلى عليه السلام على النبي حين وصل خبزه وهو بارض الحبشة وصلى على  
 سراجا بر على اربع باركنين بغيره بالبركة **قال** فله يعرفوا الصلاة **قال** عليهم ان يقولوا  
 الصلاة عليه **قلت** فان وصل قبره وقد قبر الميت وقد صل عليه فله ان يقدم عليهم عليه هل لم ان



يصلوا على قبره ويقدموا من يمينه يصلي بهم **قال** معاذ لم يذكره عند ذي الفضل **قال** فان لم يكن  
في الجماعة احد يصلي عليه وقبر الميت قبل ان يصلي عليه هل لهم ان ينشئوه ويصلوا عليه **قال** معاذية يجوز  
لهم ان يصلوا عليه ولا يجوز لهم ينشئ القبر **قال** فان صلى على الميت وقبره واحد وحده ولم يصل  
الساكن هل يجزئ الجماعة **قال** معاذ صلى فعلا جرت صلته وكان الباقر معتبرا به وان  
شيء ما قطع الصلاة على الجماعة لم يقطعها **قال** اذا خرج في ارض جازة فوصل الى المقبرة وقد  
قبر الميت هل له ان يصلي على الميت وهو في قبره **قال** معاذ له ذلك والصلاة جائزة له اذا كان  
الميت على الولاية ويقوم على القبر ويكون بينه الصلاة على الميت ولو كان قاصدا يصلي عليه **قال**  
فجوز الصلاة على الجنائز في وسط المقبرة **قال** معاذ وجد غير المقبرة كان رجلا الى وان صلوا  
على الجنائز فيها فلا بأس **قال** هل يجوز ان يصلي على الميت جماعة بعد جمعة في ذلك اليوم الذي  
قبر فيه جاز قبل ان يقبر وبعد ان يقبر **قال** فيجوز لهما الجماعة ان يصلوا عليه بعدوا صلوا  
مرة وثانية في ذلك اليوم او بعد **قال** لهم ذلك لم يخافوا الناسي بهم وثبونه ويكون سنة  
اللازم واسد اعلم **مسئلة** قال ابو محمد اختلف اصحابنا في الصلاة على القبر فاجازها بعض  
ولم يجزها آخرون **قال** ابو سعيد يخرج الاختلاف في مكان قد صلى عليه وما اذا لم يصل عليه  
بشيء او لمعنى المعاني فالصلاة لازمة ويصلي على القبر اذا مكن ذلك والا فحيث كان الصلاة  
عليه اذا فصلها اليه والنية في ذلك يقولوا صلى على فلان الميت المدفون بارض كذا صلاة  
السنة تمام اللفظ واسد اعلم **مسئلة** ومنه وهل يصلي على الجنائز في المسجد **قال** معاذ  
جائز لان الميت اذا ظهر وكان اهل القبلة فلا معنى لكرهية ادخاله في المسجد والصلاة افضلها  
في المسجد اذا مكن ذلك كذلك جميع الذكر **قال** وان دفن ولم يغسل هل يخرج من القبر ويغسل **قال**  
اذا لم يطهر حتى يقبر فلا يغسل عليه ولا يخرج من قبره ولا اعلم اختلافه وانه ان طين عليه فقد  
ثبت معنى القبر ولا يطحن عليه ولو وضع اللبن ثم ذكر انه لم يغسل ولم يكن فانه يخرج وهذا  
عندي اقرب ما يكون حدث القبر وهو الظلمين واسد اعلم **مسئلة** ومنه من قتل نفسه بغير حق  
ظلم متعمدا انه لا يفتق ان يلقه بالخمر المقتول او يقاتل عليه الحد غير ثابت وان كان لم  
يعلم معناه في ذلك وامكن فيه العذر لم ير لعنه حكم ثابت فيه والصلاة في جملة اهل الاخرة  
وايه اعلم **مسئلة** ومنه ومن شرب شرايا يريد قتل نفسه فيقتل فيموت جاهلا **قال** هو الله  
اذا شرب ما يتعارف انه يقتل يريد قتل نفسه وهو هالك في دينه وقد قيل انه لا يصلي عليه و  
لكن يغسل ويقبر بغير صلاة وانما جاز ان يصلي على جميع اهل القبلة بارهم وفاقهم وغيرهم لغة مني  
للاثر وقرا به بذلك باجمع هذا القول به ان القاتل نفسه والمقتول في الارض باعيا والمجروح على  
الزنا وهو مصر ومرفق قيل انه لا يصلي عليه انما هو ما قومهنا وهو اهل القبلة وجاز الاثر العام  
ان الصلاة على اهل القبلة جائزة ثابتة ولا رقت فالصلاة مع اهل القبلة جائزة مالم يحض  
احدا من اهل القبلة بدليل يخرج من اهل القبلة وانما هذه اثار خاصة وعامة واسد اعلم **مسئلة**

ابو سعيد وروى عنه رجلان لا يجوز له ان يقرأ فيه الا ان يظهر انه متردد وان الذي جهر يستغفر  
 عنه ولا يرجع اليه فانه يسعد ان يقرأ فيه اذا اطمان قلبه الى ذلك وما في الحكم الظاهر فانه لا يسعه  
 ان يقرأ فيه حتى يعلم اصله ذلك ويدخل على علم لا شك فيه سواء كان في البلد يجهر خارجا او يغفر  
 والله اعلم **مسألة** ومنه ويسمي تحت القبر لا يجاوز ثلاثة اذرع غير المدور وقم فرب النبي عليه السلام  
 والارض قد روي شهر وروى على القبر اذا اضطروا عند عمل الحنافة فلا باس وروى الميت وراجية  
 الرجلين مار وروى عنه عليه السلام لكل شيء باب وباب القبر باب الرجلين فهو ان لا يدخل احدا  
 من بابيه ولا يدخل فيه شيء الا بابه وميت اذن او طين او حصي ولا يخرج منه احدا الا بابه وروى  
 عنده من الميت وقصر عليه بالطين فلا تعلم انه يائس والله اعلم **مسألة** ومنه وهل يجوز ان  
 يقرأ ثنات او جملة في قبر او طوي عند الضرورة والسداد لا يجزئ او غير ذلك **قال** يجوز جمع  
 ما ذكرته حيث يسع ويجوز ان يقرأ النساء مع الرجال ولو لم يكن عليهم أكفان او كانوا عراة اذا لم  
 يمكن الا ذلك **قال** فان لم يكن القبرين لهم ان يكفونهم هل يلزم من ذلك ان لا يمكن للمقتل اموال بشرى  
 لهم منها أكفان **قال** لا يلزم ذلك فان فعلوا فيه عني الوسيلة **قلت** ويجوز ان يطرأ التراب  
 عليهم وغير حائل بينهم وبينه وكذلك الحنافة اذا لم يوجده تراب وارجحهم بغيرهم ضمانا لهم  
**قال** معنى انه لا يجزئ ان يطرأ عليهم التراب وغير حائل اذا امكن وان لم يكن فلا باس ان يطرأ كما  
 هو وكذلك لا باس بطرأ الحنافة مع عدم التراب ولو خافوا ان يعفروهم وسكنوا انهم ذلك وسليم  
 اذا لم يمكن الا ذلك ولو احدثوا فيهم واذا وجدت عظام ميت في القبر فها تقول ناحية ولا باس ان يقرأ  
 في ذلك القبر وان كان واسعاً جمعت العظام ويقرأ الميت فيه والله اعلم **مسألة** ابن عبد الباقي  
 وفزاة القراء عند القبر تنفع الميت لا والميت يعرف من زور ويسلم عليه امر **قال** قد قيل  
 ان القراء ينفع الميت ويجاوره الى اربعين قبرا وقال عليه السلام من رآني ميتا كمن رآني حيا  
 وقال لا ترد علي رجلا رد السلام على من سلم علي وقال ورجع ولم يرد فيفزع جفاقي وقال  
 كنت قد هتيتكم عن زيارة القبور الا فرورها ولا تقولوا هجوا والله اعلم **مسألة** الزامني في قوم  
 دفنوا ميتا ولم يصلوا عليه ختم الامم وقصدوا ليقولوا لا احد من الناس يصلي عليه بعد الدفن  
 كانوا في القرية او في البر وهم لا يحسنون الصلاة يسعون ذلك ام **قال** ان الصلاة على الميت  
 المسلم واجبة وصلي عليه فقد روي عن غيره وارجح المجتهون به على ترك الصلاة عليه عند  
 وجوب تكليمهم ودفنوه بغير صلاة لم يسعهم ذلك وعلم النوبة وان كانوا لا يحسنون الصلاة عليه  
 وامكنهم ان يتعلموا ويطلبوا احدا يصلي عليه فعليه ذلك وان لم يكن احد يحضهم وخافوا على  
 الميت النعير فليس ان يسعهم دفنوه مع الديونة بما يلزمهم فيه والله اعلم **مسألة** ومنه وهل  
 يجوز دفن الميت في كل وقت لا يجوز ذلك الا عند طلوع قرص الشمس او غروبها  
 حتى يثبت طورها وغروبها وكذلك عند استواء الشمس في كبد السماء في الحر الشديد وقال بعض الا  
 يوم الجمعة جابر ذلك نصف النهار في الحر الشديد والله اعلم **مسألة** ومنه والصلاة على

الميت اذا حضر احد الاولياء فعلي قول يستاذن الاقرب منهم وان كانوا كلهم سواد في احوالهم افاض  
 اذن منهم كفي وانه يحضر احد الاولياء وحضر الابل وعاش الاقرب صلوا عليه ولم ينطقوا وابنه  
 اعلم **مسئلة** ومنه واذا كان الاولياء الميت تسلا ولم يحضر عند دفن الميت يجوز ان يصل عليه بالا  
 مشورة من وان يصل احد لا مشورة تتم الصلوة ويكونوا ام لا الله عليه **قال** ان الصلوة تامة ولا  
 اشق ذلك عليهم ولم يرد ذلك الاقرب ان شاء الله وانما الاستيذان الاولياء اذا حضر واحد طريق  
 الادب والاحلال لهم اللهم اهل المصيبة وانك تعلم **مسئلة** ومنه وسالته اصحح ان الانسان  
 يعزب في القبر امر **لا قال** فيه اختلاف ونحو دون علم ذلك الى الله تعالى ونقول لا يعزبه شيء  
 له فان كان صحيحا هو على العاصي دون المطيع امر هو على كل مخلوق **لا قال** بل ذلك على  
 العاصي دون المطيع **قلت** له والمومن حين يدخل قبره يكون عليه الاك يوم واحدة اليوم القيامة  
 امر **لا قال** نعم الا رواية رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعرف معناها انه قال لو سلم جلد  
 من صفة القبر سلم منه سعد وعاز ولنه صفة القبر صفة كادت تختلف فيها اصلا عليه  
 وكان سعد معاذ والفاضل واسد اعلم **مسئلة** وفي مشرك اذا الجملة ولم يصل ولم يصوم وعاش  
 على ذلك اشهر او سنين ثم مات يصل عليه ويدفن في مقابر المسلمين **لا قال** على ما سمعته  
 مما يشبه هذا انه يصل عليه لانه حاد في امره يصل على البار والفاقر واهل القبلة الاوقا  
 دليل باحارة ترك الصلوة عليه واسد اعلم **مسئلة** الصبي والى الذين قبلهم للصوم خلف  
 الجبار ففي غسلهم اختلاف والغسل اكثر والمقتلون على الدنيا وفي قايح الحرب ولم يعلم الحق  
 منهم المطل فانهم يغسلون جميعا والاصح بغية ترك غسله ولم يصح بغية غسله وقول  
 يغسل الجميع والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي اناس جسدوا في سبع فمات منهم كثير قد روية  
 رجل وحاسوا وصاروا حيفة وامتنع اهل البلد دفنهم هل يحرم الخا اذا كانوا اهل القبلة  
 امر **لا قال** يلزمهم دفن موتاهم ومولاهم وهو فرض على الكفاية وانما منعوا لاحتفاظي جبر  
 الحكم للناس على دفنهم وانما قالوا الاطاعة لما بدفن الموتى من رايهم وتمزق لمومهم وجلودهم فمن  
 اليه عباد ذلك عند لهم على الاقرب دون عليه وسفط التكليف واسد اعلم **مسئلة** باصر  
 خمسين حمة الله واذا اتخشف القبر من جيل ما دفن الميت ايتركه بحاله ام لا **لا قال** اذا اتخشف  
 سفينة وسفائفة بعد دفن خمسين حمة لم ينشأ اذا كانوا قد هالوا عليه التراب وانما سوا فيه  
 شيئا فليس لهم ينشأ ويجوز اصلاح القبر اذا اتخشف ويجوز اخراج الميت والقبر لبعض ضرر  
 بلحمة فيه ما لم يحم عليه في العباد للذين او الحصى والطير وما كان بعد هذا فلا نقول با جازته  
 واسد اعلم **مسئلة** وراوى كذا محمد يه لم يغسله بعد موتة غسل الموتى حيم بعد ذلك ولم  
 يغسل بالماء بحكم الوصية قال الشيخ ناصر لسان لا يجب لم يمه وقال عبد الله محمد  
 لا يلزمهم يقوم مقام الغسل ان لم يكتب بالماء وقال الصبي وحسب سأل في ذلك اختلاف  
 والشيخ حبيب رحمه الله عجب ترك التسليم له وابنه اعلم **مسئلة** الشيخ سعيد عبد الله

الأكوي وإزادات فقير فسار حذر ذويه لياخذله ثوباً من جرد عذبة ثياب مجعولة لكفان الموتى  
أودعهم موقوفة لذلك فمجدبة فاشترى له ثوباً وبنيت له ياخذ عتيقة من عذبة البراهمة وكفنه به  
أبى له أخذ الثوب **قال** جابر له أخذ عتيقة الثوب لكانت عتيقة كذا كانت أركان ويدع دراهم  
في الكفان ثقبه ولو قال لثوباً جعل لكفان الموتى وألنه يكن ثقبه وقال لها مما جعل لكفان الموتى كان الطالب  
في الكفان ثقبه فجاءه من سلم له ذلك والأغلا والله أعلم **مسألة** العاقرة وجابر له ورثت في أموال  
الناس لكانت يلبسة ولم يتجرها المارطيقا ولم تكن عليها مضرة ولو لم ير ضررها وأما من حجرها ذلك  
فعلى المارطيقا أن يفهر حليم عند الخروج منها وإن كان في ذلك ضرر فلا يجوز إلا بأذنها المالك لأمه  
ووالده أعلم **مسألة** والمجدوم إذا مات ولم يحضره مجدوم مثله ليعسله كيف يفعل إلا أن يحضره  
**قال** أنما عليه غسله غسل وإن لم يكن غسله يوم ولا يحجره غسله لأنه سنة واجبة على من قدر  
فإن حضره وألا غسلها إلا بها كيف يمكنهم ووالده أعلم **مسألة** الشفيع مسعود روضات  
ووعسل الميت فسي إن يوضيه ويعصر بطنه أو شيئاً من غسله الجار ذلك وحده أم يغسل كله  
**قال** الشفي وذكرك ذلك بعد تكفينه فلا اعتاد فيها شيء أو جعل وإن ذكر قبل تكفينه اعتاد ما تركت  
غسله وحده ولا الاعتاد بعد تكفينه والله أعلم **مسألة** صلح بين وضاح في قول في جامل وضعت  
حملها كلها أو بعضها أو شيئاً من الولد البصلي عليه إزادات ويرث قرابته وتنقض به العدة  
وتقطع به الصلاة **قال** لا يصلح إلا على موقوفة مسلمة بالثقة وهذا الموقوف ليس هو المسلم  
وكذلك الميراث لقوله عليه السلام لا يرث أهل ملّة أهل ملّة أخرى فالأزواج أحدهن لا  
تورث البشري وأما العاقرة فإن كان حملها وضعت فقد انقضت به العدة لقوله تعالى وأولات الأجنال  
أجلهن أن يضعن حملهن وإن لم يجدن **مسألة** الشيخ أحمد مولا وفير وجد جنان موضوع في  
مقبرة معلومة هل يجوز أن يحمل عليها ميت لذلك المقبرة أو لا يجوزها والمقابر وإن يتفرقها لا  
أجلها **قال** جابر ذلك للعارف أنها مجعولة لجمال الموتى وترتها حياً أخذت اسم وترتها في  
مقبر صغيرها إلا أن تضعها لجمال موتى مقبرة معلومة فلا يجوز أخذها لغيرها والله أعلم **مسألة**  
الصبي وسالته عن رجل أكلته البارحة ذهب جميع جسمه ولم يبق منه شيء البصلي عليه أم لا  
**قال** أن هذا ما يحسب فيه الاختلاف **قال** الموتى إذا ذهب دهاها ولم يبق منه شيء فيجزي  
سقوط الصلاة عن غيرها وأولياؤه غيرهم لأنه لا يصلح على معلوم وهو لو بقي عندني ووالده أعلم  
**مسألة** وسالته عن رجل أكله ميت **قال** معي الميت ليس له مكفر الدنيا وإنما هو  
وعادله وإن باذله ليد بالخرج منه **مسألة** المطلقة حريرة وإن شئت فلماذا **قال** الله أعلم  
وعندي أنه كراهية للأجساد وكذلك الميت لا يحسب شيء من الدنيا ولا يدركه وإنما هو عظام ورفات  
في القبر البرزخ الذي يقع في الصور ويبعث الله في القبور **قلت** له أي شيء الموتى من غير أن يبعث  
عليه في حياته وبعد موته **قال** الله أعلم وروى أنه عقاب لجل شيء في الدنيا فذلك العقاب

للعاصية ووشادنا خير ببقائه كما قال الله انما نوحى اليه لتتخص فيه الابصار ولا اعلم علما  
وكتاب اوسنة المؤمن بوشاد القصص في الدنيا ميتا او كان او حيا وان لو كان كذلك لكان منه  
الحياة الاولى منه بعد الموت وادى علم **مسألة** ومنه وعن رجل اوصى بدارهم بوجها وبغيرها  
القران العظيم عند قبره **قال** معجزة الوصية بذلك ثابتة وهو ابواب البر والطاعة ولا احفظ  
في قوله من القبر وان قارب فيها دون ثلاثة اذرع فقد وافق الصواب وان بنا على عنه فيما فوق  
ذلك ففي بعض القران دليل على جواز ذلك ومعجزة بالطايفين بالبيت وشاعلم عنه وغير ذلك  
وهذا اذا اوصى بالوجوه ومقادير القران العظيم عند قبره. واذا اوصى بغيره وما قاله ابو حنيفة  
ومير القران العظيم عن فلان اولاد فلان اوصى على فلان فعندى وادى علم بحرفه ان يقرأ هذا الوصف  
في اي مكان وببقعة كما لو نزل في عن ابيه او عن ابنه بشئ مصت الصدقة وجازت في اي مكان  
في قوله من القران العظيم الميتة ومير ذلك كما افعل في انه لا يثبت ذلك الا بالعبث لا يجوز في  
مذهب المسلمين **قلت** له وان دفن في جزيرة او بلد لم يتوصل اليه تلك البقعة الا فوضنا الجوز  
لجوزهم بذلك علم معني القول الاول **قال** معولنا اهل القبلة ما موثوق على قراءة القران بطريقه ويعلم  
مهم وبقران القران غيرهم بالاخر وغير الادى علم بحرفه حبات ذلك الا انهم منهم احد قد ذكر خارج  
جانبه وان تغفل ذلك بسبب بعد المسافة ولا تقطع البقعة او خذوا فعلى الوصية بحالها على  
هذا الوجه واذا ان طفت في سفينة والقوى الكبر الجوزا لم يقبر واو ليس بمعرفة قبره قطعا لا  
شكا ومثل ذلك ان ياكله في الجحش والحيوانات ويصح ذلك فالوصية راجعة الى الوارث واما في موضع  
الاحتمال والريبة في اوصية بجاهها كعبس ان يصح قبره يومنا **قلت** له فان دفن في قبر  
وجله السيل **قال** معولنا صح ذلك فالوصية راجعة الى مستحقها او الوارث وغيره اذا لم يحتمل قبره  
في موضع اخر وان اريب في ذلك واحتمل فالوصية بجاهها وان كان لم يحض بوصية عند قبره  
فقرارة القران حيث طرقت جابرة على وقت عليه ولا يغير حكمها الغيبة لان هذا خير الاول  
وعبر خارج والادى علم على وجهه كان **قلت** له وان غاب هذا الموصى ولم يدرك من توجده وحكم  
عليه بالغبية او الفقد وانقضت المدة حكم هذه الوصية **قال** الله اعلم ولا احفظ في ذلك  
شيا وان حكم فيها بالرجعة الى الوارث كما حكم عليه بالموت فلا يقبر بذلك وجوه الحق ويجبني  
ذلك وان جعلت بجاهها لا احتمال صحة قبره او حيا نه كما قيل في غيبته انها لا تنقض الا بصحة موته  
فهذا اصل واصولهم وادى علم بهذا وهذا وما تكلفت هذا على ما يخرج وقول المسلم ويخرج  
في قوله من ان الوصية بقراءة القران حيث كانت وقعت وجازت وافضل ذلك مساجد الله  
والبقاع الشريفة كالجسين وسائر المساجد وهذا لا يخفى على الله وهو ماض عندهم وقد كفوا  
في ذلك يعلم الله تعالى ولم يرعوا بها لفظ الموصى ولعل هذا وجوه وجوه الحق عندهم عن الحق  
والصحة وادى علم بهذا وهذا وان اوصى بقراءة القران فيجبني ان يقرأنا ما واجب الى قرانه  
في موضع واحد لا يمكن والا فكيف طويع وان اوصى بقراءة ختمه فعند الناس تمام القران هي

الحكمة ويعني ان يقرأ من بعد ولا يقرأ منه جزء ثلاثين مرة ولا يقرأها غيره واحدا من اهلها او اجلي  
لبسانه ويسمع اذنيه الى فوق ذلك على ان يقرأه الناس من تحتيه ومن تليده ووجوب حقه عند القراءة  
به وبما ذكره وفيه علوه يكثر جميع ذلك ولو قدر على ان يقرأه كما امر به لفعّل القارئ ذلك والا فاجازت به  
الصلوات بخلافه بالزيارة وليس حكم الزيارة اعظم وحكم الصلاة النامة بها القراءة **قلت** له الوصية  
بالزيارة ما معناها والارادة بها **قال** انه اعلم وعندك لها اجر فضل قراءة القرآن وما جاد فيها  
واحسب اني وجدت ذلك عروفا فاعجبي في ذكره قولهم وفي ذلك للفضل العظيم وفيه روى عنه عليه  
السلام مثل ما هو القرآن مثل السفر في الكرام البررة واجازة في الفضل والصدق عرفت وقيل  
الصدق افضل وعندك لوصلي وصلي عن الميت في التوسل بالفضل لم يضعه الله وانه خارج عن  
الصدق وفيه لا يصلح احد من ذلك في الحياة ولو صلى بمصلي عن ميت لم يوصى عليه بذلك  
كان هذا وجها في الاثر وكذلك في الصلوات والصور والجنس هالك واحمال البر وهو لا يخفى على اهل  
العلم انه الله **قلت** وان وصلي لا يندرج طعام يوكّل وعند غيره فابن بقوله لا كلين منه **قال**  
انه اعلم ويعني ان يبعد جولا القبر ثلاثة اذرع وان جاوز ذلك فلا اقرب منه شيئا وفي قول بعض  
المسلمين كيف لا يجوز ان يقرأه فيما زاد على ثلاثة اذرع ويجزي الطواف فيما فوق ذلك وكله فرض  
واجب **قلت** له فان وصلي يدركهم بوجها الزيارة اجزائهم بوجها غير واحد والقراءة  
**قال** الله اعلم ولا احفظ في ذلك شيئا ولا يعجبني ذلك ما لم اجد فيه نصا لا رفعه **قلت** له الوصية  
اذا حمل السيل مر على وجهه لفظ الصفا يجوز لاجل جاركه تلك الحقة البقرة فذلك **قال** الله  
اعلم ولا اعلم اني جازي في البقرة بعد خروجي من بيت منها وقد يجوز وحديث عن النبي سيد جوار  
تجوز القبر اذا جاز عليه السيل فان ثبت هذا فان موضع مباح بقول القارئ منه وقد جعل ابو  
بشير قايده فاذن في السبل في الموضوع وحيز القبر ثلاثة اذرع ما بقى الميت فان الميت  
في الجحيم ولا يعلم **مسئلة** ومنه في قول الله تعالى لم يجعل الارض كلها آياتا واما **قال** قالوا  
يسكن في الجحيم ومنهم من لا يعلم **مسئلة** ومنه واذا صلى امام على الجبانة وكان يقرأ كتابا في ذلك  
لا يقرأه في الجحيم غيا فعندي ان الصلاة نامة واحسب ان بعض المسلمين اجاز ذلك في القبر ايضا والله  
اعلم **مسئلة** ومنه حفظ ان النبي لا يقرأ في الارض التي قبورها فيها والتي يحمل عليه  
السلام قبر في بيت من وجبه عاتية حين قبض فيه وكذلك ينبغي لكل مسلم وهم فهم الاسوة الحسنة  
واسد اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد بن ملا وقد قالوا انه اذا كان في القبر جوارحه  
معلومة فقد قيل انه يجلس القارئ في تلك المقبرة وينوي بالقراءة والزيارة لذلك القبر المقبرية ذلك  
الموصى به الزيارة واسد اعلم **مسئلة** ومنه واما فلانة الشياطين المتعد في المقبرة فلا بأس  
بذلك عندنا ولا يعجبنا قتل القبر فوق القبر او في سقوفه ولا كخلل المقبرة وحده لا يكون فيه فيؤذي  
باسد ذلك عندنا واما الاثنا على القبر والنوم فوقه فذلك شيء لا يجنبه ولا يعجبني الا ان يكون ذلك  
من القبر فلا بأس بذلك وكذلك لو قيل بالنار الا ان يكون في جانب القبر خارج عن جوارحه وهو ثلاثة



الأربع وادعاهم **مسألة** وذلك الذي يغسل الميت لا يحسن اللفظ ونوى في قلبه الغسل للميت فانه  
 يجري **مسألة** وهو ما يجوز ان يقال اللفظ غير الذي يغسل الميت ويعبر عنه بحضرة اللفظ امره **قال** جاز ذكر  
 وادعاهم **مسألة** الصبي وروى بشي لم يغسله بعد موته وتغسله واجب وانما يعلمه النية  
 واللفظ والترتيب ولم يغسل الميت بشي ما يغسله حله والوصية **قال** الوصية لم يغسل  
 دونها عدا لا يقع منه غسل بالشبهة ولا يحفظ لم يغسله نية وتعليم استحقاق شيء  
 وهذه الوصية في ظاهر الحكم لعل في المعنى لا يتعدى الاختلاف ولو قال له احمل هذا العلم وراى له  
 عندك لم يعلم ما استحسنه هذا العالم واما الضعيف فلا يملكه. وقال الشيخ حبيب بن سالم رحمه  
 الله ما الذي لم يغسل الميت ليس له الوصية واما نسيانها في الماء عند غسله فله ذلك وقال  
 الشيخ ناصر بن حسين الوصية تكون للغسل دون المعيز له وقال بعضهم هم كما هم وكذلك الجاهلون  
 وادعاهم **مسألة** ومنه في احوال الوصية ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 موقفا فلو لم يبق على ظاهر اللفظ هذه الغلة لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 واستوجب بالشيء على وبقا الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 بالغلة جاز ذلك وهو الغيبان في المعنى الاول وادعاهم **مسألة** وروى بشي في زيارة قبره وادعاهم  
 بكنة او الحمد وشق على الوصي انكهاها هناك فوجود دعوى الغم اذا قرا الزاير في موضع ولو في غير البلد  
 التقبيل الغم ونوى ذلك كما اوصى به انه يجوز بمخلك واستحسنه الشيخ ابو سعيد والذي استحسنه  
 القضاة جازية عن العلم او الغاربية وهو حسن عندي وانفاذ على هذا الوجه جبروتك بضمير وادعاهم  
**مسألة** الشيخ ناصر بن حسين وروى بشي في الدار او بغلة بخلة بخرها ونفى الا ان الغرض لم يبق  
 على قبره وادعاهم في غير زمان وفي زمان ولم يعرف قبره ان هو كلف الحيلة في القراءة على قبره وادعاهم  
 بغيره **قال** ان كان الموصي مغمورا الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق الا ان الغرض لم يبق  
 او اصابه ذلك فالوصية راجعة الى الورثة وان قبر الموصي في موضع غير انه لم يعرف في اي موضع  
 منه فقولنا نيزار بالبحري وقولنا انه يتوسط المقبرة ان كان في مقبرة يورث ويؤي بالزيارة  
 لغبر الموصي وان لم تكن الوصية بالزيارة محذورة فجاز ان يزورها في يوم او ايام فيما عدا ما وادعاهم  
 اعلم **مسألة** عن الشيخ جعفر بن محمد بن عيسى في رجل جاء في وقت الصلاة على يد يديه وصية لفلان فلما كان  
 ريان على قبره وادعاهم ان ادعاهم على ان ادعاهم على ان ادعاهم على ان ادعاهم على ان ادعاهم  
 محذورة ابوسعفي ذلك كان الذي احر في غير وقت اذا احل في ايها وصيته وكونها جازية حجة اذا  
 اعطى لم يغسله اخذ عند غيره امره **قال** على حسب ما وجد في الامثلة اذا لم يغسله كنهها وما  
 اهلك الذي اعطى اياه فلا بأس بذلك وقال سعيد بن احمد الكندي ان قال هذا الرجل هذه وصية  
 عن اهلك لم يخرها على زيارة قبره ولا تصح الا بصفة الوصية عند هذا الاجر وصحتها شاهدة  
 عن اربع لفظ ثابت او خطها اثنى الشاهدين او اعدا وخط يد الموصي فيها عليه في اختلاف  
 واذا شهد عليه على ان قد ثبت وادعاهم **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير الترمذي

في تحلة موقوفة لزيارة قبر وقول الحمد لله في قبره وقوله في قبره وقوله في قبره وقوله في قبره وقوله في قبره  
 معروف في البلد وهو في اي مقبرة وبلا معروف في توسط في ذلك المقبرة ويؤيد في زيارة لمن اوصى بذلك  
 التحلة وهو حسن ولا يعجز في ان يرجع للورثة الا ان يكون اوصى بكلمة سبع اوصى في حجر وادبه اعلم  
**مسألة** وفيه وراوصى بالزيارة فضة لمن غسله غسل الموتى ولم يكتب يدفن فيه بعد موته غسل  
 الموتى وبلا فضة لمن يحفر له قبراً يدفن فيه ولم يكتب يدفن فيه بعد موته غسل كانه اذا غسله  
 احدا بعد موته غسل الموتى او يحفر له قبراً ويدفن فيه بعد موته انه ثابت فان كتب لم يحفر له قبراً  
 قبراً بعد موته ولم يكتب يدفن فيه فازاد دفن فيه فعند كل الوصية جازية له والله اعلم **مسألة**  
 وراوصى باجرة ويغسله ويحفر قبره على اي وصية ونقص ثلث ما علم من الاوصياء كذا يجعل ذلك  
 كواسط ما يوصيه مثله امر كما قلنا في ذلك **قال** يجعل كواسط امر يحفر ويغسل وينوب امر الوسط  
 في ذلك وهذا الاشهر اقل وقول يجعل كفاجرة حافر ومغسل مثله والله اعلم **مسألة** الضمعي وال  
 كتب وبلا ويغسله ويحفر قبره بعد موته وغسله احدا وحفر قبره واحد احوال يعطهم احوالهم  
 على قدر المثل على المسلمين واخرون القبر اذا لم يوجد هو ولا الورثة على الاطلاق انه امر كيف  
**ذلك قال** اذا دخل على سبل النطوع لم تثبت لها الاجر في مال الهاك ولها ازارها سناجرها  
 الوصي وان كانت سنة لها لم اقدر على مطالبتها والله اعلم **مسألة** وكتب في الوصية بكذا  
 لمن يغسله ولم يحفر قبره امر المتكبر كما يخرج من ماله لقوله امر الا لا يزيد عن الثلث **قال**  
 وحديثه كان في اجر حافر القبر والمغسل اختلافاً وكذا القول انه والثلث واما ازال اقل على ذلك  
 فلا احفظ في ذلك انه لم يرد عن الثلث والله اعلم **مسألة** الشيخ جبير سائر رحمه الله وراوصى  
 بكذا لم يغسله بعد موته غسل الموتى فالمغسل يعرفه ووقليه وقضه للغسل واما الجاملون فلا شيء  
 لهم والله اعلم **مسألة** ومنه وراوصى بشي لم يغسله بعد موته فلم يكن يغسله بعد وصيته عليه المأصية  
 وقوله الثياب او غيرها يستحق وصيته عليه المأد ذلك الوصية فم يستحق والله اعلم **مسألة** فبين  
 اوصى بشي لم يحفر له قبره ولم يعرف الوصي جميع الخمار هل له ان ينفذ ذلك على من دفعه ويعقبله متى  
 صح معه غيرهم يعطيه وعند من يقدرا يقع له امر يكون عوقفاً في بيع حلة الخمار ان في ذلك  
 وعرف وادباً ما نطق الوصية لم يعرفه في وجود ذلك سبيلاً فواسع له وذلك ان كان الله **مسألة**  
 الشيخ الضمعي فارجوا احد يطلبه **دعا** بالبيته انه هو الذي حفر قبره وكذلك الجماعة والشهرة يحترق  
 بها في الواسع واذكره حسن في التسليم والاعتقاد وهذا اوثق خوفاً للاحداث والله اعلم **مسألة**  
 وراوصى لزيارة قبره والى بها فاكرا الوصية فالامر له وان علم وصي الوصي بالزيارة فم حرمها  
 الاسلامية وراوصى للورثة والله اعلم **مسألة** الضمعي وراوصى بدرهمين او اقل واكثر لم يحفر قبره  
 ويغسله يثبت ان يغسل وجهه المفضل احدهما وراوصى لمن يغسله ولم يحفر قبره بشي يحفر قبره  
 وحلي وغسله اخر فلو وصية بينهما نصفان والله اعلم **مسألة** ابن عبيد الله والذي يستحب  
 لم يرد ان يوصى بالمغلي ان يوصى لمن يغسله بعد موته ولم يحمله الى قبره امر ذكر على الاحياء والا

عليه

عليه هو طريق الزوم او الاستغيا ب ان يوصي بذلك **قال** لا يلزم ان يوصي بذلك وطريق الزوم وذلك  
على الاحياء وانه علم **مسألة** الشيخ عز سعيده بعد وفاته مات ولم يوص بكنز ولا خفيته ولا امن  
يعسله فذلك كله ينفذ واوله بوصيه ولو كان في ورثته اميت لم يبر ذلك واوله علم **مسألة**  
الصبي على سق وصية وبلا رية فضة لم يعسله بعد موته غسل الموت في ثلاث ايام الثلث  
على وجه الوصية فان عسله واحد فالوصية له وان عسله جماعة فالوصية بينهم بالسواء لا  
فضل لاحد منهم وعليه بعض يجعلها كما العرة فيجعل قسمها على قدر افعالهم القليل بقلة والكثير بكثرته  
ولعل اكثر معاني الموصلين بقصد بها الاخر لا يخرج اللفظ يخرج الوصية وكذلك القول في الوصية  
لخالف القبر وانه علم **مسألة** والميت اذا دفن وفيه شيء من الصواع يجوز ان ينش القبر ويخرج ذلك  
الميت وكذلك اذا سقطت ذراع في القبر احد عظام الميت يجوز ان ينش القبر لاطرافها ما لا ياتي  
حاجز ان ينش القبر على هذه الصفة ولله علم **مسألة** واذا صلى المصلي على الميت وكبر تكبيرة  
الاحرام وقرا الحمد وكبر شرفاها وكبر ولم يعرف الدعاء الا انه قرأ الحمد مرتين وكبر اربع تكبيرات اتم  
الصلاة ام لا جاز فمعه وانه علم **مسألة** ابن عبيد الله وفيما ترخصه وادفنت ليلا او  
نهارا ولم يجز فيه ذلك الوقت احد يحسن الصلاة على الميت الا اتمهم بمحذور في البلد فطلبوا الجوز  
لم ينفذوا الميت شريحه الى البلد ويجوز ان احد من محسن الصلاة ليصلي على الميت  
بعدا ودفن **لا قال** اذا لم يكن بحضورهم عند دفن الميت ليصلي عليه فلا يصح عليهم دفن واذا  
رحصوا الى البلد اخبروا ويحسن الصلاة على الميت ليصلي عليه وان لم يكن الصلاة عليه الميت قبل  
دفنه فذلك كالتب التي وانه علم **مسألة** ومنه واذا خرج والميت شيء بعد غسله قول يعاد  
غسله وقول يعاد ذلك الموضع وجهه ولو كان سائلا وهو اكثر القول ويجوز صلاة الجنازة في الموت  
الناس مثل عابية اذا لم يكن هناك ذرع ولم يحدث في ذلك حديث او انه علم **مسألة** ومنه  
ومسقطه في القبر شيء حين نزول الميت وذكره وقد قلنا فانه يجوز له ان يكشف اللحد لياخذ  
شيء اذا كان مستيقنا واما على النظر فلا وانه علم **مسألة** ومنه وحديث في كتاب التمهيد ان  
الميت اذا وضع في قبره يكشف عن عنقه اليمن اهله الرواية صحيحة لا ومعلومها **قال** يوجد ذلك  
على الشيخ موسى بن جابر وبعضها يوضح الوجه كله وانه علم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد  
سئل واذا وصي رجله يفي فضة لم يجز له فقرا يدفن فيه بعد موته فمهر رجلان بعد موته  
الى المقبرة فقاموا جدهما بجوز والاخر هيل الاربعة انكروا الوصية بينهما **قال** ان ساعد  
الحفار على حفرة قبر الميت غالا بقوم حفرة القبر الابه وسفي نزاه الحفر وجهه او يتاكد ويدور  
فان حمله فمعه عند يمينه هذه الصفة كلهم حفار وروى العلم اكثر من احدى اكلوا الا انهم حفار  
عند يمين جاد احدى بعد تمام حفرة القبر وساعد يمين حفرة فهو حافر معهم عند ويسحق  
اسم الحافر وتكون الوصية بينهم عند ذلك هذه الصفة بالسوية لانهم قد اشتركوا في اسم الحفر  
وصاروا كلهم حفار الوصية والوصي لم يجز له فقرا يدفن فيه بعد موته فاذا حفروه //

وتساعدوا على جفوه ودفن فيه فقل استحقوا الوصية بتمتع العمل والله اعلم **مسئلة** والميت  
 اذا وجد في غير قبره بعد ما قبره فانه يكفيه غسله الاول والصلوة الاولى وينبغي ان ينشئ القبر لان  
 ابنه انما كعب ضمت فيهما الارض وانت وحضر دفنها احمد مفرج واكثر اهل هذا الوفاة في حوزها مكشوفة  
 في طول الارض وحضر احمد مفرج واكثر اهل هذا الوفاة دفنوها اولو في جفوه القبر وحوزها خفية منها الم  
 ثانيا وحوزها ثانيا والله اعلم **مسئلة** سئل المولود عن تكفين المرأة الميتة بها بالاثواب المصونة  
 بالورس فقال في ذلك اختلاف قول لا يجوز ان تكفن في هذا الثوب المصوب بالورس ولا في الثوب الحرير  
 ولا نقط بالخط الذي فيه شيء والطيب وقول جابر بن ابي جميع ذلك لانه لا يغسل عليها بعد الموت وهو  
 اكثر القول والله اعلم **مسئلة** واذا مات ميت ياخذون له زورا ماله ليحمله عليه وهو صا  
 نقلونه جبالا في الزور يحملونه فان ترك الميت شيئا او اعتابا بما يجوز تركه ماله **قال** لا اعلم اجابة  
 ذلك لان ذلك على الاجماع المتقبل بدفعه وموارثته وانه والله اعلم **مسئلة** وهل يجوز حمل  
 الملام والعلم لرش القبر كان قليلا او كثيرا ورش جوده والقبر **قال** جابر بن عبد الله لما دبر رش القبر  
 دون جوده القبر والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله والثوب المشهور والمشر كفن به الميت  
 ام **قال** يعجبني غسله وان كفن به وعنه غسل فلا يخرج ما قول الملهي والله اعلم **مسئلة**  
 الغافري والميت اذا حركت منه جارية بعد غسله مثل يده او رجله او بطنه او ظهره  
 يعجبني اعانة غسله والله اعلم **مسئلة** احمد مفرج وروح ابن آدم اذا مات ما هي **قال**  
 قديهي عرض وقيل جسم لها تنزع **قال** المولود يعجبني قوله قال لاها جسم لروايات تنزل عن ذلك  
 منها ان المومن اذا اراد الله قبض روحه او الملائكة ان يحيطوا به بكفن من الجنة والكفن لا يكون له  
 للجسم ومنها ان الروح اذا خرجت تلقاها الملكة اخذها منه الملائكة وصعدوا بها الى  
 السماء والاخذ والصعود لا يكون الا للجسم وقيل ان روح المومن عند خروجه تسيل كما يسيل  
 القطر وروح الكافر تنزع كما تنزع السفوف والصوف المبلول وكلها تدور على الله جسم **قال**  
 في ان روح المومن معلقة بين السماء والارض حتى يقضي دينه والتعلق لا يكون الا للجسم **قال**  
**الاسماء** اما الروح فنزول الى الله عز وجل قوله تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربي  
 الآية قل ذلك يحى الوفوف عن القولين جميعا والله اعلم **مسئلة** احمد مفرج وروايات عن الملائكة على  
 الميت الذكر والانثى عند مدخالها فيها اختلاف واكثر القول يصلين عليه عند عدم  
 الرجال ويكونا صر وسطحين وواجب عليه من غسل الميت ودفعه عند عدم الرجال اتفاق  
 عند الاستطاعة فمنه الذي ذكره الله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله وفي المته بقول قوله  
 والمته في نفسها بالسفلا يجوز لها ان يغسل الموتي **قال** لا ينبغي ان يغسل الموتي  
 الا النقات وان غسلت ركبت فالغسل تام والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا صلى احد على  
 ميت ورأى في ثوبه ما ينقض الصلاة اعليه اعانة ام **قال** ارجوا ان ليس عليه بدل  
 الصلاة لان الصلاة الميت هي رعا والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه فانه شيء من

صلاة الخفارة عليه اعادة الصلاة امر اقل لا اعادة عليه والله اعلم **مسئلة** <sup>وسنة</sup> ومكان يصلي على  
 الميت فحلت الروح النوب عن الميت هل له ان يسوي عليه النوب ويرجع بيدي على صلاته ام لا  
**قال** جابر له ذكر والده اعلم **مسئلة** ومنه وان استاذنا لم يمت في الصلاة عليه  
 اجزى للمؤمن ان يصلوا عليه جملة بغير اذن امر اقل جابر ذكرنا استاذنا لم يمت ووالده اعلم  
**مسئلة** وحلت ان المجدور الذي لا يحتمل بذه الغسل اذ مات وخيف عليه ان يهترأ بالغسل  
 وينسأ فظلمه ان يغسل غسلا بخرقة نظيفة قبل بالماء وهو قول حسن عندي والله اعلم  
**مسئلة** والميت الذي له اهل فقد غسله لانه لو لم يده دور غيره وان لم يكن من  
 اهل البستر والادانة ولا يغسله الا الثقات من الرجال والنساء والله اعلم **مسئلة** قال ابو  
 سعيد ان الرجل والى بغسله الرجل دون مجارمه والنساء وكذلك المرأة والى بغسلها النساء  
 دون مجارمها من الرجال داخل الزوجين الا ان لا يوجد الرجل للرجل والنساء للمرأة فيقوم للمحرم  
 فيقوم المرأة مقام النساء ويقوم ذوات المجارم للرجال فان غسل الرجل ذات  
 المحرم ومنه مع وجود النساء او غسلت النساء ذات المحرم ومن مع وجود الرجال خرج عندي يخرج  
 الكراهية وكان ذلك شيئا ما بالجائز لا يكرههم سواد بعض العورات والله اعلم **مسئلة** وسألته  
 كيف يصنع بشعر رأس الميت عند غسله **قال** يجمع ثم يوضع على اسبابه ولا يسرح بالمشط  
 والاباس ان يرسل ولا يعقد وقيل يرسل جملة الرأس وان سقط وارسل جاز ذلك وان وقع فشي  
 غسل ورد في شعرها والله اعلم **مسئلة** عن ابى الحارث في السر التي في المساجد يحل عليها الاكل  
 هل يجوز ان يخرج منها سربا الخفية اخرى يحمل عليه فيها الاموات **قال** ان كانت هذه السر  
 انما جعلت لهذا المسير ولها فنية لم يحل الا للوضع التي جعلت له والله اعلم **مسئلة** قال  
 محمد بن محبوب مطرح علي خفارة فله ان يصفو بغير اذن اوليائها وان فقد حيث يدفن لم يكن  
 له ان يصفو حتى يرثي لما على القبر الا باذن الولي والله اعلم **مسئلة** قال ابو عبد الله غسل  
 الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه فرض على الكفاية اذا قام به البعض سقط عن  
 البعض وذلك على كل اقل بالاسلام اذا كان الميت مسلما كان ذكرا او انثى صغيرا او كبيرا  
 حرا او عبدا ويحسد ذلك على المجرم والرجل النافع للموحد من القادرين دور النساء  
 والعبدة لقوله عليه السلام اسلموا موتاكم وصلوا على موتاكم اما يتوجه المخطئ الى  
 الرجال الا انهم وليس العبد منا على الحقيقة وانما هم مضطرون اليها لقوله تعالى  
 واستشهدوا شهودا على انفسهم معنى في الشهادة ولم تجز شهادتهم والله اعلم  
**مسئلة** والميت اذا مات بين طائر ان العبد المالك فليس عليهم ان يغسلوه ولا  
 يصلوا عليه ولا تدفنه ولو بقي بين طائر انهم ايا ما لم يذكروا انهم له ولا يذكروهم ذلك  
 لقوله تعالى عبدا مملوكا لا يقدر على شيء فليسوا بما لكن لا ينقسم شيئا الا باذن ساداتهم  
 الا ان يكون نسبا لانهم مبيعين لهم فاذا اباحوا لهم كذلك الاطلاق والنظر في كل ما

يريدونه وامرهم فعليه غسل هذا الميت فقامت بين ظهرانيهم ودفعه والله اعلم **مسئلة** واذا  
 مات الميت قبل ان يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن له وانما علم بذلك في القدره منهم على دفعه غسله  
 والصلوة عليه فممن بذلك كفار بعد العلم والمعرفة بكونه ونكرهم له مع القدرة وما اذا علم به بعض دون  
 بعض كان في محلة او موضع والمبطل فممن يغسلوه ولم يصلوا عليه فاما بغير علم بذلك وقدر عليه  
 فلم يفعل وليس عليه لم يعلم كذا واسمع لهم عند ذلك لم يعلموا او يقوم عليهم الحجة ان ذلك  
 الميت متروك لم يغفر فلم يغفروا وهم قادرون على ذلك فكلور والله اعلم **مسئلة** واذا اوسع  
 وعلم بالميت والناس في الغسل ولا يحملوه الحيف وولا يدفعوه الا بالكره اليسعهم ذلك ام لا  
 قال ان على الناس غسل موتاهم ودفعهم عند قدرتهم بلا عوص يكون لا ذلك واجب عليه عند  
 قدرتهم عليه الا ان يكون هو كذا الناس كفاية ولا قوت يرجعون اليه اذا اشتغلوا بهذا الميت  
 ودفعه وجفرت فيه وكان في هذا الميت سرعة وفضل فعندئذ انهم ان يخلوا او ماله بقدر  
 عنايتهم وان لم يكن الميت في القليل ان يغسلوه ويحملوه ويدفعوه فما اخذوا واولد وكانوا اشد  
 عز ذلك واهم قوت يرجعون اليه فعليه الضمان ولا يجزئ اخذوا في ماله واما الصلاة على  
 الميت فليس لهم عليها عوض كانوا اغنياء او فقراء فان قيل له اوجبت لهم العزاء اذا لم يكن لهم  
 كفاية وكان عليهم الغرض ليعساو ويدفعوه الا ترى ان الشاهد عليه فصولا او الشهادة  
 واجاز ماله بانقام اخذوا كذا كان دهايه الى الشهادة اشتغالهم عن معاشه فكذلك هو  
 الذين يغفرون الميت اذا لم يكن لهم قوت او كفاية باشتغالهم بعمل الميت فلم ان يخلوا  
 ماله العوض والله اعلم **مسئلة** وعن جرحه جرحا قتيلا فلم يستطع على حمله هل له ان  
 يحرق على الارض **قال** لا يجوز ويدفعه مكانه ان قدر على ذلك فان عجز دفعه في الماء وضيق عليه  
 ما يابس به عليه من الحجارة والتراب والشجر ولا يصل عليه وقيل صلى عليه حتى يعلم انه  
 مشرك وقول ذلك ان امصار اهل الاسلام صلى عليه حتى يعلم انه مشرك والله اعلم **مسئلة**  
 واذا قتل قتيلا وقطع وامكن غسله بحال غسل ولا يدفن غسله **مسئلة** **قلت** فان امكن غسله و  
 كانت اعضاؤه منقطعة بآنية هل يجوز ان يغسل كل جراحة على حدة ام يضم كله ويغسل  
**قال** يضم ويغسل اجبت ويغسل في مقام واحد وان غسل كل جرح جراحة على حدة فلا  
 يصح **قلت** فان لم يكن غسله **قال** به ييم **قلت** فان كان منقطعا لم يكن ييم ولا  
 يدرك **قال** اما يمكن غسله غسل والممكن غسله وادرك ييم ييم واذا لم يكن ان ييم لم  
 يمكن علمه عندئذ ان ييموه ويدفعوه والله اعلم **مسئلة** ورويت في السيف وعلم المات  
 لغسله فانه ييمه يتيم الصلاة فان علم التراب دفن بغير ييم **قلت** فان لم يوجد  
 المات لغسله الا باليمن اشترى له ماله ما يجزيه ليقدر به ويطيب لجده والرش على  
 قبره وماله **قال** نعم فان لم يكن له مال حبس ذلك على المسلم ولا يجوز ان يعدل الى التيميم  
 وجرد المات باليمن وان قام به البعض منقطع عن الباقي والله اعلم **مسئلة** ووجد ميتا



فلا عليه ثوبان او ثلاثة اثواب فاجابته ان يكفنه فبين اذ كان من بين قميص وان لم تكن قميص  
 كفته بانكسرت وجعلوا واحد للثوبين فان تركه وهو قادر ولم يصل عليه ولم يكفنه كفرا اذ كان  
 يقوم بذلك الميت عنده وان رجع اليه ولم يجد فيه فعليه التوبة فان وجد عنده دراهم او شيئا  
 تقصير كفته وهو لا يعرف ولا يعرف بطله فانه يكفنه بما يكفنه مثله ويحفظ الباقي للورثة  
 الميت ان عرفهم دفع اليهم والا انغذه في الفقار وان ترك ذلك ودفنه كان عليه الصمان بانه  
 صعبه والله اعلم **مسئلة** سالت لما عبد الله عن الميت اذ كان في قبص وسراويل يكون السر او يلبس  
 تحت القميص او فوقه **قال** يكون فوقه مثل الاذار تدخل الرجلان كلناهما في احد الكيسين  
 او يقطع من ثوب الرجلين او يدخل حتى يكون على الصدر ولا يستبدل الكفة واسما علم **مسئلة**  
 واكثر ما يكفن به الميت على الثياب ثلاثة اثواب اذار وقميص ولفافة الرابع فيه اختلاف  
 وهو خارج للملأة وخامسة للرجل ولا يكفن بها اكثر من ذلك الا براهي واره اذ كان بالغا  
 ويستحب ان يكون ثوبا وقيل ثلثان الملة في خمسة اثواب ثمار وجلبات وقميص واذار  
 ولفافة ولا تكفن في اقل من ذلك ان امكروا قال بعض سادس وهو خصاية وقيل ثوب  
 واحد يركب ويدخل **مسئلة** واذا كانت مفصلات الميت يائسة فلا يجوز ان تقصن  
 ولا تلبس ولما نقم الى يديه ويشد بالاكفار ولا يحسد فيه حديث يجب على مفعلة الصمان  
 مودة الميت وعلى مكرمه الدية لذلك لانه فعله **مسئلة** لا ان يكون من حيث يقبله انكسر  
 فهدا وفلاذته وعلى العمد ترمي الدية ويدخل **مسئلة** عن الشيخ ناصر حسين مر  
 الادار يكفن ميتا بقمصه الذي يلبس في الحياة ايليسه مثل لبسة في الحياة وتدخل  
 يداه في الكفص ويشد الجيوب بالماء **قال** يجوز ذلك غير انما يلبس اذ ركبها لم يلبس  
 انما تشق القميص وتجعلها كالقباء ويدخل اليدين في الكيسين وان جعلنا يداه مسابين  
 اليدين غير ادخال يدي عن الميت فلا يمكن وقال الصبيح **قال** الكفن ثوب بليسترة  
 اذ الفرب يواكفه ثلاثة اثواب وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل ستة ولا يهرجها ورا **مسئلة**  
 السنة في الملة والرجل ايجاز الخمسة ان لم يكن سراويل وقميص واذار وخامسة ولفافة  
 ويكون الاذار فوق القميص والسراويل يكونون من تحتهم اسفل واليديين للرجل واذار الملة  
 اعلى واليديين تحت القميص والله اعلم **مسئلة** واذا اعطى رجل غنود البطيئة الميت  
 فلم يطيب او فضل منه فليزره الى **مسئلة** الله ولا اعطى لطيب به الموتى لم يزره اليه  
 ويطيبه موقا حزين والله اعلم **مسئلة** ومنه وهما جري لاجل يوصي الواحش في يصلي  
 عليها ذوات ولم يعصمهم الا لا وغيرهم اذ **قال** هو **قال** ما ركله ذلك وهم اولى وقد  
 ورد الشرع انه يصلي على الختان قبازن اولياهم واصحابا بياستاذنون الاولياء وان  
 لم يكن رجل استاذنوا النساء فمعظم راي الاستدلاء الى الفقهاء مقدم برؤيته كما  
 نقله مؤيد في الفريضة والله اعلم **مسئلة** ومروص الى رجل ان يظفروا ويكفنه و

قال

يصلي عليه وله اولياءه وله **مسألة** له ذكركم ولا وليا على قول وفعله وصيته اولى اذا عزم وليا له  
وانما علم **مسألة** والرجل اولى بالصلاة فهو من ولد الذكر البالغ شره شر اخوته لابيه وامه ثم اخوته  
لابيه ثم عمه ثم الاقرب فالاقرب ذوق وقيل ان كان رجلا او فلاناس يدهم الاب ثم الابن ثم ابن الاب  
وان سفل ثم الحدوان علة ثم الاخ للاب والام ثم الابن للاب ثم الابن للام ثم الاخ للاب  
وهو على هذا ثم الاعمام للاب والام ثم الاب ثم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصبان واوولى بالصلاة  
على جنازة الملة ان جضر الامام الاكبر او امير المؤمنين وان لم يجضر فالاب ثم الزوج وقيل الحد او المزوج  
ثم الابن ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب ثم العم ثم الاقرب فالاقرب وانما علم **مسألة** وقال  
في صحته او مرضه مونة خلال جرح وانما علم غسله بعد موت او شيع جنازته او صلى على او وضع في  
قبري او غلى ثم طست وكان هذا اولى الناس به فلا ينزى باسان فعل شيئا وقد لانه فعل ابواب الترهق  
ولي ذلك منه وذكر ان كان غيبا او لم يجره ثم امره اولى ان يفعل شيئا من ذلك فلا ينزى باسان عليه وفيه اختلاف  
وانما علم **مسألة** والذمية لا جضر جنازة احد ولا له وهو مسلم استوزر في الصلاة وعليها  
المسطور يصلى عليها وانما يستأذن في هذا الباب خاصة واما ما سائر الارحام مثل الاخ وصغير  
ما هله الذمة فلا وانما علم **مسألة** ووقر بالقتل قتل نائبا فانه يغسل ويحيط ويكفن ويصل  
عليه فانه يمكن له اولياءه فاجب ان يصلى عليه ولا يدعوه بغير صلاة فان لم يوجد ولد فنه بغير جد  
ان يجنس عليه ويدفنه ولا يترك جيفة للسباع ولا يعطى ذلك ولا لانه واما المسكر الذي تقوى عليه  
البينة بالقتل فانه يغسل ويدفن ولا يصلى عليه قال ابو عبد الله يصلى على جميع اهل القبلة الا من قتل على  
بغية بحار المسلمين ووصح عليه حلقا فقيم عليه وغير توبة او قتل هو ماضيا له ثم لم ينسب  
وقامت عليه البينة وقيل منه على هذا الخوف من دونهم من قتل فلا يصلى عليه واهل القبلة  
واما ما سائر اصحاب الحد والقتل بعد قيام الحجة او اقراره وقيم عليه الحد والقتل بعد  
التوبة فلا يصلى عليه واما الشهداء فانهم يصلى عليهم بالاتفاق منهم واما قتل لا يظهر ولا علم  
لولا انما معنى يوجب ترك الصلاة عليه ولا منحه عليه الزنا ولم ينع عليه الحد حتى مات وكذلك اهل  
الكتاب لم ينع عليه الحد على اتي هو ويؤت به او يعود او غيره والحد وولا بحار جميع اهل  
القبلة يصلى عليهم فاستوى هذا الخوف من قتل اهل القبلة يصلى عليه وقيل باغيا بحار المسلمين وانما علم  
**مسألة** ومن وجد ميتا في ارض الاسلام ولا يعلم هو مسلم ام مشرك فافكر على الغلب فان كان اهل  
سلام اكثر طهر وصلى عليه وان كان اكثر سواد نظر على ان لا يعلم هو مسلم ام مشرك فافكر على الغلب فان كان اهل  
الافطار والشارب واستند عليه فان علم انه مسلم صلى عليه بذلك العلفات ودفن وان علم انه مشرك  
حرقه جفوة ولا يصح دفن الجيفة ويدفن ولا يجلده ولا يظهر ولا يصلى عليه ويدفن كما تدفن  
الجيفة الميتة وانما علم **مسألة** عن الشيخ محمد بن رشد الربا في دفن عليه فانه شيء موقر ان على قبر  
يوم الجمعة فقاتته الجمعة وجعته ودفن في قبره غير عذر كيف يصنع يجزئه ان يقرأ فاتة في الجمعة  
واحدة وانما علم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عيسى في رجل حضر مع قوم لدفن ميت فجاؤا بطفال

اللبن موضوع لا يجوز لهم ولحدوا به على الميت يجوز انما ان يدفن على الميت **قال** نعم جائز والله اعلم  
**مسئلة** الصبي الرامي وما حدث حدثا في جسده ميت او عظامه ما خلاصه **قال** لا ضمان عليه  
انكا خطاه وعليه الصغار ان كان عمه او ابا له كان حيا في الارض خاصة دية بلا قصاص واما الماليك  
فلا يلزم فيهم ضمان خطاه ولا عمل ولا علم **مسئلة** الصبي وفي ذراعه اوصى بها الاصلاح فغير  
ان تنفذ في الحرب الواقع بها من قبل سيل او حاجة او رفع حصة سقطت وراعى او وجد فيها  
من جريد او ساقية او ببر لا يدرى فعله او جدها متخربة فخرت لاشنية المقترة بدون ذلك  
وهذا باب يتبع والله اعلم **مسئلة** الشيخ حبيب بن سالم رضى الله عنه وصى بخلعة وماله اربعة قنبره او  
لغرة وكانت الخلة غير معينة وحنس معلوم وراعى بخلعة وحنس معلوم وكان في ماله ثلث كثير  
وحنس هذه الخلة **قال** ثبت الوسط وهذه الخلة كان الوصى به معناه وحنس وراعى به مردك  
الحنس ويخري الوسط بالخل لا بالقيمة وهذا هو الاشهر لاقا ويل وقول ثبت وخيار الخلة وقول  
مشرها وقول بالمحصنة مشاعا في الخلة او في الجسد كان الوصى به معلوما والله اعلم **مسئلة**  
ابن عبيدان وفيه رضى من مينا بغير غسل بالزمانة **قال** اذا دفن الميت من غير غسل فكل من علم به  
وكان قادرا على غسله عليه التوبة والله اعلم **مسئلة** الشيخ عامر بن محمد السعالي والميت  
الصغير اذا غسل هل يوصى وضوء الصلاة **قال** ان وضوءه فحنس وان مضى وضوءه بالماء فهو يكتفي  
والله اعلم **مسئلة** سالم بن حنيس وراعى بخلعة بخلعة معروفة لم يبق على قبره شيئا معلوما من  
القرآن دور كل جمعة ثم ولده بنياه احدا بقرآن كذا كيف يفعل به **مسئلة** بن عبيدان جلد ادى على ورثة اولاده ثم  
ابوهم جمعة بعد جمعة الى ان يجمع والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان جلد ادى على ورثة اولاده ثم  
كفونها ودفنوها جملة ثيابا الحر والحرير والها قيمة كثيرة وهو غير حاضر اعلمهم لم يغرما اذا اقروا له بذلك  
امر **قال** ان الاسراف الكفر لا يجبي واخاف على القاعلة الضمان والله اعلم **مسئلة** رومنه وفيه  
اجتنب لميت واشترى له كفنا وحنوطا واستاجر من يحفر له قبره من غير ان يوصى بالورث لانه  
ما في يد غير يدرى طلبه والورث والوصى لن يعطيه قيمة ذلك فلم يعطوه شيئا هل عليه ذلك والله  
الباك واذا اشكى من الورث فله ان يعلم حجة ام لا **قال** اذا قرر ان يخلع الميت فاجاز له ذلك اذا كان  
نيتة لياخذه والميت عليه كفنه وحنوطه وحفر قبره ليس يقطوعا بذلك وانه فليس له على الورثة  
حجة والله اعلم **مسئلة** الشيخ سالم بن حنيس ومعا اذا مات ميت يقطعون ماله اربع زورات  
طيات ليحلمهم ربا خدون خوصا رطبا يقدرون حيا لا ينسحبوا بين الورث لوضع عليه  
الميت هل يجوز اخذ ذلك من ركنائنا ما اولينا ما ام لا **قال** اذا لم يقدروا على حمله الا على ركبت  
واخذوا ذلك والمخل لا يرى في ذلك ضلما وكان ذلك اضطرارا لا اختيارا والله اعلم **مسئلة** وما اذ عرف  
شيئا من الاصلية او الفلانة لغيره هل ثبت وان ثبت لم يجعل **قال** فيه اختلاف ولا يزار به والله اعلم  
**مسئلة** ابو عبد الله وم جعل شيئا من ماله لم يقرأ القرآن على قبره كل يوم كذا ويبقى منه لعماد هذا  
المال ويبقى من ذلك فلقا قبره **قال** ففي جواز قراءة هذا القام هذا المال على القبر واخذ الاجرة بنفسه

من غير ان يوصى احد اختلاف والذي بفضل القابلية يكون مثله الاية والاركة عليه فيه ولا  
يحمل على له واسد اعلم **مسئلة** الصبي واذا كتب الموصى في وصيته اوصى فلا يحتاج له وفاة  
بعد موته وجميع جهاز الموتى الى ان يورى في قبره على رأي وصيته او لم يقبل على رأي وصيته ما الذي  
يجوز للموصى ان يفعل منه على رايه باجرة او غير اجرة **مسئلة** يجوز للموصى ان يوصي باجره او غير اجره  
الكفن والمخروط والغسل وجفر الفجر والطقال واشياء ذلك واسد اعلم **مسئلة** الشيخ حبيب  
اسد وفيما روي بخلافين وطاه العلاني يوجب ما يورثه قهره قاهر اللفظ ولم يقبل يوجب يعلمها وفي  
ورقة اخرى اوصى بخلة صرنا وخلة فرضه والعلاني يوجب ما يورثه قهره ولم يقبل يعلمها  
ولا بخطين غير معيتين اثبت الاربع كلها لان الصفات مختلفة واذا اختلفت الصفات ثبت الكل  
وان بيعت الخلات ايفاد الخبز جاز ذلك وان تركت وانفذت الغلة فتركها جاز وفيما روي الاصل  
جاز ان ينفذ الاصل وفيما روي بالعلاني يوجب بيع الاصل واسد اعلم **مسئلة** وفيما روي الفهرات  
لزيادة القبور بالاجرة وينبغي شيكوا الكلام اعليه ان تحت نفسه بقراءة شيء في السور قال اما  
عند النسيان فلا شيء عليه وان اجتمع من اجتناب واسد اعلم **مسئلة** وحدها هو جواز شيء من الشيخ  
حبيب ساهم في القبر اذا كان مكتوباً بقراءة شيء في الفهرات وان لم يعلم لمعنى فائده **مسئلة** اذا  
كان معروفاً في مقبرة لم يلزم له الاية فونه اين فيها فليتوسط القاري القبرة وان كان يعرفه في  
جبهه من القبرة فليتوسط من الجبهه وينوي به القاري فليقرأ القراءة التي اوصى بها فلا شيء عليه  
وانه يورث اوصيته تعلمها اوصى بها الهاك وان كان لا يدري في اي مقبرة فافتر هذا القاري في مسجد  
او دلة او وفوات بلد الموصى حيث يعودون يقرون فدا جاز وقد حفظنا ذلك شفاهنا عن علمائنا  
وينوي القاري انه يورث اوصيته التي اوصى بها فلا يلزمه ان يقرأ على قهره وكذلك الموتى في البحر يكون  
واصباً باجرة للقراءة فان لا جازي الى وسط البحر الذي يموت فيه الميت ويقبل هناك واسد اعلم **مسئلة**  
صالح روضا وج اذا سمع ائمة في قبر احد ائمة ان ينشئوا له قبراً فافتره كاجاهل او اسلافها  
**قال** لا يجوز ذلك ومفادها فعليه ان يتنوا واسد اعلم **مسئلة** الشيخ عبد الله بن محمد الفرو ومحمد  
مينا ولم يقدرا ان يجله ولا احد من قسبه فاجزجوا الفطع هل يصح **قال** لا ضمان عليه في احد  
فيه الا ان يجله موصفاً يصلح القبر شعبه الى موضع اخر وان عليه ضمان فاجزج ولا يصح **قال** انقطع  
منه واسد اعلم **مسئلة** وفي قاطع الصلاة اذ كانت الصلاة عليه ام لا فمن عليه يصلى عليه اذا  
كان يد بها وكان هذا الصلاة واسد اعلم **مسئلة** الشيخ عبد الله بن مبارك الكندي واذا وصى  
موصى بذلك او ادره ان يحمل النعش ويقوم المنبر يحرق القبر ويقبره في مقبرة معلومة في مكان معلوم  
ايحل ان يقبر في غير ذلك المكان الذي اوصى به ويكن في المقبرة بعينها ومحل الداهم الذين قد قبره وذلك  
اذا لا يقبره في غير تلك المقبرة يجوز ذلك وكذلك الموصى اذا لم يجره اوصى به الموصى في المقبر  
القبور ائمة ام لا **قال** منع حفظنا ووجدناه انما يقرأ في غير المكان الذي اوصى به  
فيه والوصية لا تثبت لمرحلة ولا انتم على فعل ذلك وله الاجر واسد اعلم **مسئلة**

الصبي فهو وصي بلا رية فخصه من جعفر بن مبرزة ولم تكن لأبيه ريادة وقال لها لك وإذا فضل  
شيئ منها يرجع لمجاهد **قال** الفضلة لمجاهد والريادة مطلها لك إذا لم يجز الوصي في استبحاره  
وإدراكه **مسئلة** القاضي ناصر بن عيسى رضي الله عنه في خلاصته بكذا للدية قصته يوم حاربهم فباز  
الفرز العظيم على قبره بعد موته وإبر الوصي جلا لغيره على قبر الوصي وكان الوصي بنقته هل يجوز  
للأجير ذلك ويجعل له المهر **قال** إذا لم ير الوصي بالارادة أهله والوصي فواسع له ذكره وأما ما علم  
**مسئلة** الصبي وإذا وصي بكذا وكذا لا رية فضة لم يجز له قبره فإيد فيه ولم يعسله غسل  
الموت فإما مات صار ناس جعفر وزله وبعضهم يعسله ويجز الوصي أن يسلم ذلك كل إن كان جعفر  
قبره ولم ير إن يعسله ويراهم الوصي يجفرون ويعسلون غيرهم لم ير قبل لهم الوصي أحقر ولا  
وعسلا ولا ويرى الوصي إجماعهم وإن قالوا لا يكون من المال أم من الثلث **قال** هذه الوصية  
ثبتت لجعفر وعسلا دون وفعل أحدهما لأن الوصي لا يورث الميراث وللوصي أن يسلمه في الغاسلين  
والخافضين في التيمم بالحكم بالحق في الحكم وبالطين إن كان في الواسع وعليه التيمم في القسم وثبها  
وثلث المال سمي بها إجماعاً أو لم يسم بها إلا أن الوصي ويجز على تعسلي في ذلك ما ياب القضاء وعندي  
وأما ما علم **مسئلة** ومنه في الوصي إذا وصي بطعام وإدام وجلا وإدام أو جلا لياكله الناس  
وله بعد موته على إرث وصيته أو الجلا وإدام وهل يجوز أن يعطى الوصليين من إدامه وهل  
ويوصيهم ومن يحضر من الناس من أهل بيته وغيرهم إذا رأى الوصي ذلك يعطى الوصليين من إدامه وهل  
لذلك جملته أم لا يجوز ذلك على رأي الوصي **قال** إن رأى الوصي ذلك يعطى الوصليين من إدامه وهل  
والإدام السم واللبن والرفق وأما طعام الناس والوصليين وغيرهم فيأمر على ما يراه وكذلك  
تروا ويحكم إذا لم يجد الوصي شيئاً من التقدير ولا وقت ينزى إليه ويجزي أن يكون بالعدل  
والاقتصاد وأما طعام عن أهلها كالتقيل والكثير مجزي ولا يجز أن يرزاه مثله على ما يجزي وما  
فضل الطعام وما بقي في الأواني وسقط ماله شيء كان له قيمة أو وقع فيه جفان يكون في كماله  
أهاك ولا أقول بانفاذ شيء ماله كذا إذا نفاذ ولو جاوز ما عليه الناس من السنين والشهور إلا  
بإذ الإذرة وإذا نفذ هذا الوصي ما بقي من الثلث قال لها لك بعد أنفاذ وصاياهم منه ذرا ذلك مع  
مشورة الصالحين لم يعنف وأما ما علم **قلت** لدايت الوصي ما يراه الوصليون المفروق  
وله العزبة في مصيبة موته والناس طعام وإدام وجلا ولم يعصم والناس وعنف وإدام  
وراهم ينفذ ذلك كله على إرث وصيته هل الوصي ينعنف وإدامهم ما عنف وإدامهم ما عنف وإدامهم  
والوصي على هذا اللفظ **قال** الوصي ينعنفهم وطعام أهل بيته إلى أن يشعروا وأما أصل  
وصاحب الوصليين أن يعنف وإدامهم ما يعنف والناس من أهل بيته على ما يراه الوصي  
تجزي العدل وموافقة الحق فيما بينه وبينه وأما ما علم **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى رضي الله عنه  
وإدامه وجلا لياكله الناس من طاه بعد موته فأفقر السم واللبن والجبن والتمر والنعول المصخر  
ومرقة من الجلا ويدخل في الوصية **قال** إن الإدام هو ما يصطعب به والتمر المطبوخ بالمرق

يخرج فيه كلا الوجهين معنا واما الجلاء فكلما يتحول به مثل الحين والحين المتأشف والقوال  
والعلم الذي لم يكن له معرفة واشبه هذا فيما بيننا وولد اعلم **مسئلة** وعكرت في وصيته وما  
يزراه الواصولون المعروفه وطعام وآدم ولم يذكر لهم بذا اثبت لهم زادوا على هذه النصفه  
**امراة** فقل الاعتبار والنظر ما يزره الواصولون على ظاهر اللفظ والمعنى اذ احووا واصطنعوا للرعيه  
ولما في التسمية لا يخرج ومعنى التسمية في الذهوب والرجوع وبجبي ان كان في الورثة اثنا عشر  
يعطوا ازيد او اقل من الباقي فلهذا يعطونه وخصتهم جاز فالك الشيخ ناصر سليمان يجوز الواصولين  
ان يعطوا على هذه الصفة والامري اذا كان الثلث فيه سعة والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ حبيب  
سالم وفيه اصل ان يكون في ثوبين كلفته الورثة في ثوب واحد ايرجع الثوب الاخر للورثة ام لا قال  
ان الثوب الباقي للورثة وان لم يمت فقير فحسن والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ جعفر عيسى  
وفيه يخرج يعني انما في ميت لم يوفى له بالطعام هل يجوز له اكله وان كان قد فعل ذلك ما  
يلزمه قال نعم اذا مات احدكم الميتر ان يفرق ما يسيرون من غير ان يجعلوا لهم طعاما وفي الظن  
موالها كذا ولولا بقولوا ذلك ولا يعلم الاوصى كيف يكون حاله ولا الاوصية ثمانية اولا يعلم انه اوصى  
به وان كان لا يجوز فما الحيلة فيما اكله اذا لم يعرف حصة الذين اكل من طعامه هل له في ذلك حصة فيما  
مضى اذا وقف فيما يستقبل **والا** اي لا يرى هذا مما يختلفون به على اكله وانما اكله ورثته  
بوكله وعلى ما يكون في وجوهه في اختلافه يخرج حكمه ولا يذكر ذلك قال طلاق الفوت على حاله **والا**  
حمله لا اعلم انه يخرج على ما في الصواب في الراي وعلى ما اراه انه اذا لم يصح انه موالها كذا في الاجرام  
نفس حكم الطعام وانما هو اذ اذ الخلال بقا ينظر في حال الطعام له كيف يكون حاله معه فانه قد  
وحكمه حتى يصح لغيره ومع هذا فان كان ممن يملك امره ولم يكن اطعمه عن ثقة وارجاء مفرط  
ادخله عليه وانما هو عن طريق نفسه ورضي قلبه فلا بأس عليه فيما اكله على هذا وهو مخرج عنه  
على غير هذا الرضى فلا يجوز له وعلى ما اكله ضمنا فان هو شبه الخلد في المعنى لحقه عند الحياء الموطوعين  
الاختلاف في زعمه له الاواني لا يرى هذا كانه فيما بينه في جلد على حوزة يشبه ان يكون خروجه على  
معنى الاطمئنان بالرضى عند سكون النفس اليه لظهور ما يوجب كراهية تقبض شهادته وما  
يظهر من الاحوال على ظاهره من اعراض او اقبال في انقباض وانسباط على ما قد ساءه اوسره من  
وصوله اليه وقدومه عليه او ما يكون عن انقطاع عن الواصول او امتناعه عن الاكل فيما مضى يستدل على  
اكثر اهبة وحال الرضى على ما يظهر اليه القلب عن دليل واضح فيكون وان جنى عليه الامر فما ولم تكن له  
ولا على احد مما فروع المنع حتى يظهر له ما يقبض حظه لانه ليس هناك محل للاطمان بالرضى فيعمل  
اذا كان هو الخلد عليه وعنده ان يكون ذلك ادعيا اليه واشبهه فيستدل على وجه لوصاله واكله  
وله وقد ذكر في الظن انه موالها كذا فالظن لا يفي في الحق فيه في هذا الموضع لانه لا محل له في الحكم  
حتى يتقبل عن هوى في ظاهر حكمه لغيره بغير صحة موجبة ولا دليل عليه غير الظن نفسه بغير علم  
يتعلق به ولا حجة فيه ظنهم انه موالها كذا ولكنه لم يصح انه اوصى به لذلك وليس في الورثة ولا لغيره



أمره أو اشتبهه والمال غير مستهلك في دينه وعيونه ولا شيء من ذلك قد مضى القول لا يلزم هذا  
الموضع على حكم ذلك فيه لأنه والأول سؤالا بلا فرق والتجارب فيها واحد إلا أنه بمعنى الربحية  
فيحتاج إلى أن يكون عرض الكل وطيب النفس الجميع فانه بالواحد منهم أن لا يستدل على ضاه يعقل  
فيدخله المحر عن الشركة كذلك كان فيهم ولا يمكن له أو كان في المعنى كذلك يكون وإن صح أنه  
أوصى به فهو على جواز في الثلث مع غيره والوصايا يجوز على ثبوتها لمن اطعمه أن يأكله في  
وقته على وجه ما ثبت له بوصوله لأجل التفرقة منه لأجل غناه لمعنى دخوله في جملته وأوصى  
لهم به كذلك وإن لم يصح معه أو صح أو شك على الامتية فلم يدر أنه موال للمالك أم لا لكن غلب  
على ظنه أنه موال له لا عند اطعمه فالوضع اختاره في موضع ما لا يجوز له أن يوصي معه ما فيه  
نظرة كذلك في موضع يدخل فيه شبهة عليه رتبة تتحقق وتكون شرط الحكم لا بأس به وقد  
مضى القول فيه بأنه في الحكم لم يرد ويجوز له عند على الواسع والخصم كله حتى يصح إجماعه  
وقوله هو في دينه وحكمه في الظاهر له أنه موال للمالك كجدة بالغة فيه بالتزكية إذا لم يصح  
معه كذبه فإن قال هذا وأقره أنه ما أوصى به مثل هذا لم يقبل حتى يصح بالحق أن لا يقع  
الآن يكون هو الوصي بنفسه لشبهة أن يتحقق معنى الاختلاف في جواز بقوله على معنى التصديق  
له لا الحكم لم يعارضه فيه غيره ونحو ذلك يخرج في موضع دعواه أنه أوصى له أنه يصح له ما  
يدعيه وأمر الوصاية وإن لم يكن ثقة لم يرد قوله على جواز الواسع إلا أن الوارثة إلا  
أن يصح أنه قد جعله المصدق فيحققة الاختلاف بالأي في الحكم ويقوى به على قول مجيزه إلا  
طمانته الآن يكون هذا الغمانية أو منة بغير الأمانة وفي نفسه وكل مجهول حرج وإن كان هو  
الأورث فهو في مثل هذا مع غيره والوارثة لغيره وإن يجزئ الثلث عن الوفاة بما قد مضى بالحق  
والوصايا أو يستقره ويريد أن يدخلها لنقص عليها فيه معها فذكر ذلك حتى يصح أو يرضى على  
الوصي الواسع أهلها وإن كان في هذا الموضع لا ورثه سواء ومتى باحتة الاطمانته في موضع  
شبهه الحكم فالعلم به في مثل هذا أولى لأنه اسم التوسع في الاختلاف على بنية الاختصاص فيه ما يلزمه  
مقايان له وضع معه غيرا الحما إلى جاز ما لم يعارضها بالنوع جوازها على فرض جواز الوفاق بأنه  
فليطرح ذلك على بشي في هذا على وجه يخرج حكمه أكله ليورث ما يكون عليه ضمانه لا أهلها فإن  
لم يرد على معرفة مقدار الجواز حتى يرى أنه قد خرج مما عليه فاداه فإذا فعل ذلك أجزاء وإن  
أخذت معنى الاستخاطة في موضع ما يجوز له لعدم المنع من عتده فإن كان قد عتده فخطره إلى  
ميسرة وإن حضر الموت قبل أن يورثه وأوصى به ولا يستحل إرثه على وجه ما يسعه فأخذه  
عن فرضه من يرى أو شيء من ذلك لم يعرف لم يعرفه إلا بعرضه وإن كان في ذلك من يجوز على وجه  
الاستحلال الجاهل لم يكن عليه بعد التوبة في ذلك قول المسلم عزمه وأساء علمه فأنظر في هذا كله إلى  
أكثر أهلها وإنك كيف يتكبرون في الوصايا لمعنى التزكية والسيادة والرجاء على الجبر والجمال فيا كلون  
أحوال التي هي وغيرهم الغياب والأبامى وقد حضر والباقيين على غير واحد من الأمور بوجوب

مسئلة في قول في دفع شيء  
الطعام أو غيره فقال له هذا  
والفان أن هذا المال لا  
هو إلا في رتبة وأداء ذلك  
المال أو ذلك القدر لا غير  
هذا القول الذي يرد على  
أجر في دفع شيء أم لا  
قال يجوز في دفعه ولا  
لأنه يمكن أن يدفعه بشيء أو  
القرار أو غير ذلك وما كان  
صاحب المال مستأقلا  
وصفه هذا في المال كان  
حذرا لئلا يخلط كان  
الوصية أو غير ذلك  
يختلف عنه وأنه المملوك  
ابن سيدان ولا بد من ذلك  
لأنه لا يجوز أن يسلط على  
الوصي إذا كانت أوصياؤه  
وبل لا إذا كان الوارث  
ينبغي أن أوصى أوصاه أتم  
حاشا أن يسلط الوصي إذا كان  
ثقة أو ما مؤثرا وأنه أعلم  
وقال أبو عثمان رحمه الله  
المعنى فليس وإن لم يصح  
أمره ولا يورث في خطه أو في  
ماله ولا يورث جازاؤه  
يقرب من جازها أو لم يصح  
قال أبو الجول من جازها  
يدفع إليه ما يكون لها كذا  
وأورد في ما لا يورثه  
معدنه أو في غير ذلك  
لأنه أوصى به في نفسه على  
حقوقه من تركه ما لم يصح  
عليها لئلا تؤولها وغيره  
فيغيره والأمانة وقد كان  
ليسلمه ذلك حتى يجمع الشك  
معه وفي المال على قول  
لم يصح عليه حكمه على أن  
أنه ليس بصير له ولو  
خلاصه الله سدا

وقال في قول في دفع شيء  
الطعام أو غيره فقال له هذا  
والفان أن هذا المال لا  
هو إلا في رتبة وأداء ذلك  
المال أو ذلك القدر لا غير  
هذا القول الذي يرد على  
أجر في دفع شيء أم لا  
قال يجوز في دفعه ولا  
لأنه يمكن أن يدفعه بشيء أو  
القرار أو غير ذلك وما كان  
صاحب المال مستأقلا  
وصفه هذا في المال كان  
حذرا لئلا يخلط كان  
الوصية أو غير ذلك  
يختلف عنه وأنه المملوك  
ابن سيدان ولا بد من ذلك  
لأنه لا يجوز أن يسلط على  
الوصي إذا كانت أوصياؤه  
وبل لا إذا كان الوارث  
ينبغي أن أوصى أوصاه أتم  
حاشا أن يسلط الوصي إذا كان  
ثقة أو ما مؤثرا وأنه أعلم  
وقال أبو عثمان رحمه الله  
المعنى فليس وإن لم يصح  
أمره ولا يورث في خطه أو في  
ماله ولا يورث جازاؤه  
يقرب من جازها أو لم يصح  
قال أبو الجول من جازها  
يدفع إليه ما يكون لها كذا  
وأورد في ما لا يورثه  
معدنه أو في غير ذلك  
لأنه أوصى به في نفسه على  
حقوقه من تركه ما لم يصح  
عليها لئلا تؤولها وغيره  
فيغيره والأمانة وقد كان  
ليسلمه ذلك حتى يجمع الشك  
معه وفي المال على قول  
لم يصح عليه حكمه على أن  
أنه ليس بصير له ولو  
خلاصه الله سدا

لهم جهه ومع ذلك كله عند خلوهم على اهل الميت امور كانوا منها سائتين وكثرة الاشغال وبذل كثير  
من المال لافعال الطمعه على وجه التكليف مخافة المذمة حيث صاروا لا يرضون الا بحسبها واطمئنانها  
والتي لا تحيى كل مثل هذا ان يكون فيما اراه مصيبة اخرى يحتاج معها الى التفرقة لهم منها ما يكون  
من الاول والى لها منها ادى في بها اخرى وكيف لا يكون كذلك ولا بد لهم وان يدخلوا عليهم احوالهم  
تقتضى صراعا على الصديق على النصبة في الشغل والعتاد والنقص في العناء فيكون ذلك العجز والرجوع  
والفرار واليأس على غير اصل حقه يعجزون عليه وغير مهملات بما ياتونه من الاحوال ولا  
فيما يكون من المال كيف كان وعلى وجه كان من احوال الاور في النادر وافقوا المباح  
شكوا من صمانه دور لثقه وربا كان الغالب عليهم فيه مع كل ذلك لم يزعجهم الا ما شاء الله من  
هذه لمعونة حكمة ومن عليه باحتساب ظلمه الاور فابطن حله وجوز انفاكه وراحة اكلمه  
وان كان الغالب على اهل الدار العمل على غيره لضعف علم وقلة فهم والا فالحق له دور اضع ودلائل  
من الكتاب والسنة والاجماع والايضا يظهر في مثل هذا ان يخفى على من له ان ينصر واقل نظر ارا  
هو شئ في انوار اهلهم من الضيق في يوم لا نعيم فيه فينبغي ما قوله ليعلم بوضاه لا اعتبره فان  
غير الحق لا يجوز في سعة ولا ضيق وبالله التوفيق له فاقوجرت على الشيخ رحمه  
الله ان الاطعام في العز يدعوه قال في الرد عليه في جواباته في الطمعه على الميت في ما له  
وارجوا انه محروبه برفقه المخرجه انه فكر فيه انه مكرمه وقوله انه يدعوه بما قول ارا  
بعض الشيخ ريان بجملة قبل اوارا له يكن رادها بعض الناقلين سهوا على انه لم يدبر ايها  
الذي قبله منها وعلى كل حال فما خرج في الماتم الحق القائل انها فيما عتدى سوادا وبالاعتق وقيل  
اهل البصر المتيقن في امر يستدل اهل النظر على ان وقوع التسمية عليه بالبدعة انما  
هو وحده لا غير فان كل بدعة بدعة ولكن ليس كل بدعة ضلالة وعلى ثبوتها والكره  
والورع على قيامه هذا الذي اجتنبه والله ان تبلغ به الكراهية الى تجزئه فيكونه الضلالة  
فلا اعلم ما يخرج فيه على حال يجوز عليه في نظر ولا في صحيح الشر بل كان ارا المصلحة كلها  
التي وجدناها ما تنقذ الشهاد على ثبوتها في التمسك مع غيره والوصايا فيما يعلم من يجوز  
وصاياهم قدما في المولى وحديثا في الاقرين وما ذكرته انه يجوز لغير قومنا انهم يعلمون  
ما كل العز والماتم الضمان والكتاب يتكبرونه وما يكون منه فتم فوجرت على نظر بمر اهل  
الخلاص في ذكره والامر الامتحان على وكل منهما اذا كان في الورثة انما من ارا وصية الميت  
لانهم يراطل البدع المنكر عنده والوصية به والتبديل لمخالفة السنة فيه وانفاذه من  
ما له بها لا يجوز في قوله واذا ثبت لزوم صمانه مع الميتا وكذا في مع غيره والعباد وغيرهم  
كما هو في الغنى منهم وراشدا ومستحقا لوصية على قيامه ولا وصية البالغ والماتم  
والذي سبق لغيره في صمانه فهو عليه حتى يورثه اليه ولكي لا اقدر ان اقول بجور على ما ذهب  
اهل العلم من الا في العلم في الحق ما يزيله ولا في النظر ما يحمله ما لم يصح فيه او يظلمه بل يلد

برهان لا لا لسان ان يمد على معنى النطوع وغيره نبيروا شاد وانه بعد موته الى مثله في  
 تعالى وغيره او في غيرهما ليس وحده فلا يمنع من ان يواب الى بعض المجرى وهو عيسى ان يكون  
 هذا الموصى به ومانه او فعله في كل نفسه اراد به القرينة الى مبه فانه مما يحتمل وان  
 امكن ان ينفذ على معنى التهمة غيره فيه ما يظهر عليه من فيجرح احواله او ضار افعاله فلا سبيل  
 لان يحكم على ما اوصى به في مثل هذا انه اراد غير الحق وان كان يمكن ان يكون كذلك فانه لا يدري لانه  
 والعيب وانه الى الله ونحن فليس لساننا على ما لم ياذر لنا به ولا علينا ان نتكلم علم شئ مما كنا  
 عنا علمه ولا دليل عليه ولا سبيل اليه فلهذا الحاطة به كلاً والظن تارة يحيط واخرى لا يصيب  
 وعلى كل حال فلا يجوز ان يحكم به في مثل هذا ولا ان يقطع فيه بشئ منه على حسل الظن ولا سؤره في  
 احكام الناس من ولا حاجه واذا كان كذلك واجتمعت احواله لا بد له وحرم ما لم يجرى به في دين  
 المسلمه لم يجز على صفة لتفكير الحق به ان يسطر مع وجوده في علم على سؤ الظن به في قوله اذا  
 اجتمعت احواله اراد به على ما يجوز فيسيع . وقلت عدي ما يعجز فيه فقهه في الفوارق لقائه  
 والورع خير من السهل ويحبني اتباع الحق في كل موطن واحتساب كل شبهة واضحة على معنى الورع  
 تركه من انواع المباحات على غير ما يراه فهو اليه ووضوح في الحال ما كان في الحكم والحال الذي لا  
 شك فيه فلا بأس عليه واسد الموقف فانظر في ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه في المعنى المتقدم وما  
 تقول في اعتبار اذا كانت اجرة الذين يقربنا ليس من غير من يعملوا لم طعاما وفي الظن انه موال  
 الهاكك ولو لم يقولوا انه موال الهاكك ولم يعلم ان الوصية ثابته ولا الوصي ولا في الورثة ايضا  
 يجوز ان كل واحد من هذه الصفة لم لا يجوز وان كان لا يجوز فما الجيلة فيما اكل في ماضى «  
 ان يكون له حصته بوقت المستقبل اذا لم يوف جملته الذين اكلوا عظام بين سائر ذلك **قال** فقول  
 المسلمه ما يدل بالمعنى في هذا على ان حكم ما استظهره لم اضا قد جازى يصح معه انه لو لم يوفى وعلى ثبوته  
 له فان كان فيما يوفى وحواله انه انما يقرب اليه وانه عن صبي صحيح وماله لا غيره وازاله ولا  
 شئ عليه وان كان عن ثقبه او عن جسد مفط لم يجز له ولزمه في موضع الثقبه على حاله من ما  
 يأكله او يذهب عليه بنسبه والى على غير الاستحلال وعسى ان ينفذ في موضع الحياء المفط  
 معنى الاختلاف انصح ذلك ونقله عن له في حكمه بالظن فيه انه موال الهاكك لا يجوز حتى يصح ولكن  
 الورع احتسابه في موضع ما يحرم عليه ان يوصى ما يظهر فيه انه موال الهاكك لا يجوز حتى يصح وان كان  
 له وضع معدنه موال الهاكك فيجوز في حواله الى وصي جميع الورثة فان كان زعيم ولم يحضر من الباقين  
 من يستدل عليه او من لا يملك او لم يجز له لمعنى الشركة فيه حتى يصح عدله انه ما اوصى به  
 للز ذلك ويكون هو من يدخل فيه بالوصية على الخصوص او العدم في جملة الدخيل فيه على  
 ثبوته في الثلث مع غيره من هذا مثله من الوصايا لا ينفذ ولا عليه او جازع ولا امر فيه الى الورثة  
 وقد مضى القول ما يدل على احكامه وان لم يصح بالجملة وانما ادعى الوصي فيه ذلك فغيب ان ينفذ في  
 حواله على معنى التصديق له معنى الاختلاف في موضع بيان ثقبه وصحة امانته وطريق

عدالته وانصح انه قد جعله المصدق فيه او فيما يدعيه ونحو هذا عليه اشبه ان الحق في الاختلاف  
 في الحكم والادعاء في الامين لا يعتبر هو دون ان لا يعرف وخرج وهذا فيه والارضية النورية بحال  
 من حوز اقراره جازا لم يسمع من حوز اقراره بالحق وحيثما اقرى وهو حوجه على معنى الشهادة في حق الغير  
 في موضع ما يعرف عن الثالث عن الوفاة عاينه والوصايا معه او ينكر في موضع الشركة فيه بعض الشر  
 فلا يرضى به او يعقب فلا يرضى عنه او يكون فيهم ولا يملك له وهو محال ولا يرضى في الشهادة على  
 الغير في مثله فان جازا لم يسمع من حوز الشركة فيه ٣ ممتنع على ان يصح ذلك معه حتى لا يفي بخدمه فيه  
 نصيب الا احراز عن رضى جاز او اقرى بمعنى جازا يجوز ما يجرى ما اقره ومنه يصح ما يجوز من الورثة او غيرهم ان  
 مما اوصى به كمثل ما في رضى جازا فيهم على ثبوت المال لهما جازا لم يرضى بالثقة على حال واما  
 في موضع ما يدخل عليه القلة بالمنع في الحكم ان لو كان حتى يصح ان يتحوز هذا المعنى جازا في موضع القول  
 ولو صح انه وذاك الحكم لم يسمع معه انه بغير العدل جازا لم يسمع فيه او يجوز عليه او يسمع جازا  
 عدل لم يرضه مسموح لقوله فيه حتى يكون له بالعدل ولا يجوز له ما خاين ولا يتم ولا يجوز له حتى  
 يصح انه حتى يجاوز الثالث به المعنى ما زاد عليه بغير حق ولا يقرى على اخص الوصايا بظلم على عدل  
 وجه او علم وارجوز به الحد الذي لم يطل في شيء لا ان يتم غيره وامون على شيء وهذا الوجه لا يدرى  
 يجوز ام يعمل والخاين يرضى على حال في قول المسلم ورضع ان الهالك اوصى ليه وان لم يكن هذا كالمع  
 غير الورثة لم يكونوا الغير كهم في موضع ما يمتنع به حتى يكون له فيه وهو على ما يظن بالمال  
 وليس فيهم الا يجوز عليه الرضى فلا ينكره عليه الا في نية نصح ولا عبرة ما جازا مفسر جازا  
 عليهم لان ما راجع اليهم وان لم يسمع بالوصية او صح في ما ورث القتل الذي فيه يجوز ان ياراد عليه  
 وانما علم فانظر في هذه الوجوه التي افاضها حتى تعرف ما لعل صوابها ثم تعرف عليها او كسرى ان  
 تعلم الوجه الذي است عليه لدخولك فيه فتعلم الخروج ما قد دخلت فيه بغير العدل فاصابك الله  
 وتورى مع القدرة ما قد نكحك لاهله عزمه فان لم تعرفه كره في مقداره فلا بد لك ان تتحاشى  
 لا تشك في ذلك فاما تراه في تخليك له نقديرا شلج به صدرك ويظهر اليه خلطك ونسكن معه فليس  
 ناويا لا دارا يظهر لك شيء انه قد بقى عليك متى سمع معك بغير ريبه في موضع الراي وان يحصر كل الموت  
 قبل الخلاص فتوصي به على سبيل او ائنه به لا غيره وما كان منك على هذا معنى الاستحلال لجماعه  
 فليس عليك في اكثر قول المسلم فيه بعد التوبة بشي فذلك هي الحيلة فيما مضى ان يظلمها لخلعك و  
 احتساب محرمه فيما قبل وترى كل شبهة فيه في غيره به لا غيره وتستحل على الارواح في موضع  
 لروحه اربا به فجاء رضى جازا ويرأوك والا فلا وان تطلب الخلاص للآخرة في موضع التوى منك بعد  
 الاداء ما تتحاشى انه مقداره عليك زانية على معنى الاستحاطة فحسن جازا فاطلب التوى بنية  
 لمواضعه منك واياك كمال الهال لشدة امرك والنقيرط فيما بقى من ترك حتى يلقى بك على حال رضى بصدق  
 ارادة من قلبه صغى ويعد العزم ما انك في الحال النظر فيه وان يفسدك فارجع به ان امكك انى عليه  
 وهذا في اولئك اهل فانكم تراه ظاهرا وتسمع به شاهرا فانك تجدهم على ما هم به من الحق والهلوكى

والاجن والعلاقة والفتن من مكن في هذه البلية من حيث لا يدركها نوع رزية الامم هدى اسمعوا ولي  
 الباب وقيل هاهنا حكاية وان لا يوجد في اول السهم في هذه الدنيا كما في ذوق غنى باكر وامر عيني  
 الشبه مع من بين ركبوا رجل ورعا اكثر ولا الرجل كما مضى جمع اعقبه اخر حتى يستلوا اول  
 الهالك الجز الفاد وقد يكون في الجحيم بلا يخرج في الجحيم ولا دالة عليه بالرضى على حاله في الامة  
 مما اصابوه وما مال على اي وجه كان حرام او حلال مع ما يدخلوه والاحوال على هلاكتها والاشغال  
 الملهلة لهم مما هم به والمصاب في الحال وربما يدعوهم كارهين بسيرة الواصدين الى التكلف  
 في ذلك كثير مما يلبسهم في تحسين الاطعمة والارضى احدثهم على اطعمة لا يلبسها في قدير ولا شوي  
 تحبذها ولا رهاؤا كثر منها وجوده اياهم هاهنا يحتاج اليه الدواب في علوفها غير من ثمين  
 ورائحة ولا مفرق بين حلاله وفجائه فتارة يصادقون ذكروا في هذا ولا يصابوا في المواقف  
 اعطوا في الاكثر وليس واقفوا لما يح في النادر حيث لا يدرونه في مكان الغالب منه المحرور وهو لا  
 يعلمونه وهو المصيبة الكبرى فذكر ان نعت الذكرى كان على رءوسهم الغرور والاولى ان في هم التفرقة  
 منها جرى وليس لسوا هذه الامور والدخول في تجوهر نفسي ليكون لهم فيما يذرونه منه على  
 الرضى او النقية او الحياء المرفط مع ما يهملوا الاذى ايضا فمع الاوصياء كما يكون على وليك في موضع  
 حرم والوزر وان تكن الاخرى لم يبالوا غير ضياء المال مع خسار المال نعم وكيف لا يظهره  
 في الظلم اوضح للناس من نارا على علم فاني يحتاج الى يارح برهان لحي البیان انهم في المثال الغير  
 الكسابع ويؤسر الظير تنزلهم والمهرى على ما تلقى البرية والمجيب بالبرية فيجمع عليها هارا  
 وتلك ليل فلا تزل بين همس ونسج حتى لا يبقى لهم ولا حلا ولا شمع كثر ان فيهم ان هلك ليس عليها امر  
 ورائه شيء وهو كد عن ذلك مسلوب وتعليه محاسبون وعلى امره معذبون اكلوه باكلية او تركوا  
 له بقية الامن يا سوريج وهم عن هلكة تعاقبوا على حال فلا يحس ولا تشع ولا تبين ولا سواك عما  
 يباح او يحرم لا يغير او يماضي في النظر والادب والوقوف طافوا عن ان لا يتركوا العدل لا  
 يحق قول كل حق اعلم فيه ارادة على وجوده لا يراة ولا كان لا عذر فيه لمن يكون عليه فكيف هذا  
 غلو مثله جي قضى صالح السلف فيما نقض اليس فكذا الماوى فيما يبيع غير اللان من غير الجزان  
 الطعام لاهل الميت لاجل ما هم به والاشغال كالحا في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما  
 فخر جعفر بن الخطاب رضي الله عنه اصغروا لاجل جفرتها ما قد قلناهم ما قد شغلهم عن معنى الرتبة  
 التي تمكن خروفا وهو دانه بالاعس من انك بالعكس وعسى ان يكون لمعنى حديثه سمى بالدرعة  
 وقيل انه مكرهه وعلى هذا فاورع احذابه وان لم تبلغ به الكراهية التي تحرم في موضع حوزة بالوصية  
 او الرضى من رزقه وغير تحبته لم يستعان في موضع حوزة ولا في غير لمعناه ما قد حازوا اهل العلم  
 من السلف في الوصايا فالتقوا معها في التفت والمال بغير عتاد ولا جلال الا في الكتاب عن ابي العلي  
 وفي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اكله على باحة مثله بالراضى بين اهله ولما لم يكن في  
 صوابه على طرفة في تحريمه ومنع انفاة وطال الموصى به وانصح وتقلب على طي فيه ان عمل القوم

فان على هذه اجبت مخالفتها ولا اומר اذا لا يجوز فيها معية الاحواز حتى يصح ما يبطله بوجوه خلافها  
لشخص في هذا من المبدء المتكررة لا في الاعمال كذلك بالحق فيكون من المحرمات المتكررة وان كان في نفسه  
محرم فليس كل محرم مثله فلا بد ان لا ياتي من اجزاء لا ياتي من اجزاء على وجهه على ان ياتي من اجزاء لا ياتي من اجزاء  
ولا يوصى به لما طله المحرم على رايه ابلد مع ما قد صرح فلا يجوز خلافه ان له فيها وماله الى ثلثه  
لما له ولعل ان يكون هذا المعنى اراد به القرينة الى رويه لغيره ما على وجه النطوع يوصى به والطوبى  
في واره انه لغير رايه لا سيما لانه وسبوه الذي لا يجوز ان يحكم به على احد من الناس بل لا دليل عليه  
والابنية فيه وقد مضى القول في هذا بانه على ثبوته في مواضع حله ولا حرج على رايه في محله  
وعبر واسمع ان يتحقق بالغيب على ما علة في موضع الاباحة والاكلة وما هو في محل الشك لما عليه  
وموطن حرمه على اكله واقتلهم عليه لغير دليل فيه ولا وجه في حرام حله بل هو موصى به على وجه  
ما يجوز ولا ريب في ان الشك عاقل ليس مع غيره من منعت جوانبه لمعنى الشركة فيه فزع كل  
حرام واجتنب كل شبهة واحذر ان يكون في هذا كم او تغرق في شيء مما با مثاهره وواقع عليك كل حرام  
في شيء مما يحتمل فيه على وجه الاصابة والخطا فلا تخت عنه واعلم ان نفسك باب النظر فانواع  
فساد اهل هذا العصر لا تخص في هذا العصر وقلت انك وجدت عن الشيخ ابي سعيد رحمه الله ان  
الاطعام في المائت والغالب بدهته وانه يوجد عن قومنا لعلم يلزمون لكل منها الضمان وانكم وجتم الكفا  
بكتبها وبما يكون مما كتب فقد مضى القول في هذا لا يحتاج معه في هذا الموضوع الى بيان  
في الكفاية لها ولا في الاكل منها لانه فيه ما يدل عليها بالضرورة وكفى على العادة وقاوي فان تزد الزيادة  
فارجع اليه لمعنى السفاكة فان جواز كفاية ما جاز ان يوصى به لاشك فيه ولا في العادة في موضع قيام  
الحجة للوصى وعليه في موضع لزومه وعلى الموصى به ولا في جواز لم يوصى به على التوسع او بالبحر  
له منه في موضع جواز وان تزد ان فقد يمين في طيبك والكتابة في مثلهما فينبغي ان يكون على ترك المحرم  
التقليد ان تباع النظر فيه قبل ان تغلق عليه لئلا تقع في تجويع وحشة لا تدرى امره تركه وجماع الناس  
في ان تتبع اثرهم في مسلكهم وان كانوا لاعلم ولا ورع ولا حلم اصغت الحزم وان لم تحذر او ليكن في امره  
كيفية في دينك او تنص على ما تراه عليه في جنهم وقلة الحرص على دينهم ان يكون كغيرهم اسوة فقتل  
قدوة كذلك ان كان في المعترال عن مثل هؤلاء الرجال حجة اراها كل الغرور بشي وسبى ما يؤمنه  
على غير راضية ولا لغير راي غير ذلك وانواع الشرور فاحذرهم على دينك جميع الا تعرفه بالعلم  
والتمسك بالعلم غير متفادله في دين ولقد كان في هذا الاوان لفساد اللسان لما يوجد هنا لك مكر  
كذلك فان تشككهم على ذلك وارتدت مع فتاهم به والحمد لله عدم التورع فاعرض ما به والكم من  
اجوالهم وعين تتبع على حكم الآي والخبر والاجماع والاشراك ان تغفل كذلك تجدهم اصل الناس  
غير ذلك الا هذه هذه اسمها فيه رضاه الاوربا اورثك المفتاح لم بالحق في الحال وديك الى  
الفرار منهم فيكون الانقطاع عنهم اجب اليكم الوصال في ايام الغل وغيره من ما لا يلبس على حالنا  
في مواضع لا بد منها ولا ممر لا تخفى عليها ولا كان ولا ذلك ان تأكل ماله وطعامه الا يكون من الغيرة  
مقلدا



مقلدا لهم فيه وغير ان يعلم جوارحه ولا حجة تحبزه ككفرهم ولا اطمئناة فلا اري ذلك جريا وان لم  
يكونوا فيه اهل حياينة ولا امانة كما تحلل حرامه ولا انتباه كما يدور فيه بنحوه بل هذا اهل انما فع  
ونقروا بسده مانع وكل شبهة لا داع ولا مفعك ولاية فهم اولى باوهم وادركوا ما علمهم واولى  
وعسى ان يكونوا اكلوه بعد ثاب عنك عليه فلم يذره فاستغفر لوليكهم على اكله ومارعوه ما  
احتمله وجه حق فيه وان اطعمك فلا تاكل واسد علم **مسئلة** ومنه فعلى اكثر طوائفهم وقول المسلمين  
في القراءة للقران على معنى الزيارة للقرور بالاجرة الهاجيرة وهو الموعول به معنا والله اعلم به  
**مسئلة** ومنه وفي جوارحه في الجنة بقول بطلانها في قوله الذي يدعى فيه بعد صوته واما الموصي  
وتوفي الخلة ابنه ومكشوا كالباقين الخلة وبقول بطلانها على مثل ان يقر غيره من الاجرة بل ان يستجوه  
احدا يكون هذا الفعل تاما **الاقان** فان كان هذا فخلع مع وهو واولى منه بل هو احوال قيامه بها فلا  
اعرف حاله والا فلا يبعد ان يحمقه معنى الخلة في الجوارح ما يكون في مقدار اجرة المثل في الموضع  
لما عليه علمه هذا امر ولا ادر على ذلك في نظر اهل الهدى **قلت** له وان فعل ذلك على الجمل عليه في  
هذا الغرض **الاقان** اما في موضع ما ليس له على حال فلا حلا اخذه از قد رعبه والا فالغرض له واما في موضع  
ما يختلف في جوارحه فعلى هذا يكون في رأيي لا يجوز له وعلى رأيي اجاره فلا شئ عليه الا ما يرد على  
أمره المثل فيرد اليه **قلت** له وانه است هذا الا ان اشوق لهذه الخلة ولم يعرف احد هذا القبر الذي  
له القراءة في ساقا للمعارة او على غيرها او شرهما او غيرها كيف يفعل بخلة هذه الخلة وكانت المعارة  
واسعة ولا قدر احد يخبر بهذا القبر كيف السبيل الى ان يقرأ هذه الوصية امر ترجع الى الورثة **قال** لا اقدر  
القول برجوع الموصي به الى الورثة كما كان القاري يسمع صوته في المعارة ووسطها وجميع جهاتها  
لما يبرح حتى في السبا عن هذا القبر حال القراءة لانه على هذا كانه حينئذ في الاعتبار لا بد ان يسمع  
معند القبر واسد علم فانظر فيه فاني لم اقله بحفظ لشيء فيه بعينه مع فية من احد ارفع عنه ذلك  
في المسئلة **قال** جوابها بما في وجوه من بعض نياز في الرضا انه ينوسط في المعارة فيرفع بالقران صوته  
فقد ما يسمع منها على معنى قوله في نظر في ذلك **قلت** له وان فلا يعلم هذه الخلة حيث شئت او الامنة  
يجري ذلك ان نوكها عن هذا الميت الموصي بها ام لا ان كان في بلده او غير بلده اذا غلب قهره ام لا **قال** قد  
قال هذا وقيل برجوع الموصي به الى الورثة والا لول على القوم الا استحسنه بعض من عجب واصحابنا  
فصلهم فوام في ذلك **قلت** له اهذه الوصية لمثل هذا القراءة يكون ذلك لطلب الثواب لم يستحسن  
به الميت امر هذا بزيارة له في حسنة كذلك الذي يوصي بصيام او نظورا مع جميع هذا فاني نعم  
الهدى لما في القراءة والصيام من الاجر ثم فعلموا او اتان عليه ما طلب المصاة الله ودار رغبة في ثوابه  
وكل الاجر لا الملقى حوله في جميع ما اوجدها **قلت** له وان كان هذه الوصية بزيارة له في حسنة  
على ينفع بها واما ما كان لا **قال** لا اجر من هلك في وزر فلا نفع له في هذا ولا فائدة فابن موضع  
الزيارة اما لك في امره وليس له ما حسنت شئ على هذا امره انما نرجو ان يادى ويحبه هذا في تصاعفه  
بعد الوفاة فمن يخرج رويها في عادية وان هلك والا فلا يقع نفسا اياها لم تكن امتت من قبل او

المصع الذي في

كسبت في ايامها خير امانظ في ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر عيسى ومقتضى ما انصهره  
يعمل المقتولين واحصوا الشهيد الذي خصها ان لا يغسل وكذلك المقتص منه ما والا م او غير  
اولا لامر فان الشهد الذي لا يغسل هو المقتول في المعركة دون غيره في حرب المسلمين او الباطنيين  
في اكثر الفوت وقول انه يغسل على كل حال وذلك من ان قتله في جهارته اذا لم يغسل عليه ضرر وذكره  
ما سواه ما يقتول عذرا ومات في غير المعركة قبل ان يدوي فني غسلهم اختلافا بين المسلمين والار  
والله اعلم **مسألة** صلح موضح وورد في الجملة اها ما دعي لم يبق فيه شيء من الدم والانس  
مقطوع دمه ولا يصلي عليه فاذا وجد ميتا او مقتولا حبسلا بلا رأس غسله وصلى عليه وكذلك ان  
وجد له سم وصلح غسله وصلى عليه وان وجد بضعة مما يلي الرجلين فلا يغسله ولا يصلي عليه  
ويدفنه وانما يغسله ويصلي عليه ما وقع عليه اسم انسان وما كان من الاعضاء يدفن ولا يغسل  
ولا يصلي عليه لانه عليه السلام اوصى بالصلاة على موتى المسلمين وقالوا اذا وجد رأس ميت دفنه  
شيء من بطنه وصلى عليه ودفن **مسألة** ومنه وفي جراحات ولم يوص بكفنه انه يكفن  
على النسيان وانما في الجراحات لم يكن له مال لم تؤخذ وجته بكفنه والله اعلم **مسألة** وهل يحرق  
تكفين المرأة بالشباب المصوبة بالورس والزعفران اذا لم تكن حمية وذكر الصبيان **قال**  
قالا افضل بشباب البيض وان كفن بما ذكرت فيمنه وكذلك الجرحى لا بأس به للنساء والله اعلم **مسألة**  
الشيخ ابو سعيد وسئل عن الميت يكون على كفنه ثوب ينزع عنه الذي يقرب الميت ويسلم على  
غيره ولا يعلم الثوب له الصلح الثوب **قال** معنى ان لا تغسل الثوب وكان قد سلمه الى الميت  
ما من عليه في ذلك الوقت الذي يحتاج الى التسليم فيه اليه فعليه صغار ذلك عند ذكركه وضعه  
في موضع امن في مثل ذلك الوقت ولو لم يكن اما في غير ذلك الوقت في النظر والاستبصار لموضع  
لزمه الاضطراب وعدم الاختيار فلا ضمان في ذلك انما ادسه والله اعلم **مسألة** ابن سبيلان  
ان العرا حدة ثلاثة ايام وان لم ينقل العرا انقضت ثلاثة ايام فخرج الموصى به لونه الذي  
واما اذا انقضى العرا وهو غير وصي ولا وارث فليس له شيء وهو مقطوع وعرا الميت ينقل في  
بليله العرا والله اعلم **مسألة** انما هو وصي بالجماعة على جماعة وبني لا يورثه اياهم من يصلي  
بصلاته ثم اتهم الصلاة **قال** فاما الذي لم بالغوم ولم ينزله اياهم من يصلي بصلاته وان كان ترك الغيبة  
باللسان ونوى ذلك في قلبه فيجب تمام صلاته وان كان لم ينو بلسانه والغلبة فلا تتم صلاته  
بصلاته لانه هاهنا يصلي وحده الا ان صلاة الجماعة لا يكفي فيها البعض عن البعض ولا يصح ترك  
والله اعلم **مسألة** الشيخ سعيد رحمه الله ما رك الذي حفظناه هو انما المسلم اختلافا في الموضع  
اذا نسي خلقه نضع له حياة فقال وقال الصلاة عليه ثابته اذا كان ولد المسلم وقال  
قال لا يصلي عليه حتى تتبين حياته وليس من ولد له يعرفه جيا ام ميتا فغيبه ايضا اختلاف  
قول يصلي عليه حتى يصح انه خرج ميتا وقول لا يصلي عليه حتى تصح حياته وان صح حياته  
وهو

جسد وفيه راسه فالصلاة واجبة عليه وان ذهب الرأس ونقصت الاسنان فالصلاة واجبة عليه  
 ايضاً وان وجد نصفه جالياً الجليل فلا يصلي عليه وفيه ايضاً اختلاف قول يصلي عليه وقول  
 لا يصلي عليه وهو اكثر القولين ولا يعرف انه من المسلمين ولا المشركين فخير ان كان في بلاد المسلمين  
 فحكمه حكمهم وان كان في بلاد المشركين فحكمه حكمهم حتى يصح خلاف ذلك وقول يسطر الى رقبته ولباسه  
 ان كان لباسه لباس المسلمين فهو منهم **مسئلة** ابن عبيدان في ملك الموت هل يعاينه  
 المريض عند الموت سرورته العين وانه لا يموت حتى يذيع في نفسه شقي ام سعيد **مسئلة** قال فقم  
 هكذا سمعنا انه يعاين ملك الموت وانه لا يموت حتى يعي نفسه ويرى على هذا قوله تعالى  
 حتى اذا جاء احدهم الموت قال اجعل رجلي هذا **مسئلة** ومنه في النور يرى  
 على الاحياء والاموات في الدنيا **قال** فعلى ما سمعناه انه يكون زيارة الملائكة عليهم السلام  
 واسمهم **مسئلة** ورواى بكذا وكذا ليونيدس في الفرائد العظام عند قوله ولا يحصل  
 رحمن وقوله ثلاث اشهر القرآن في ايران يوجب ذكره في كل يوم والقرآن كان بعض القراء يسمونه  
 قرآناً بالتشكيرو يسمى القرآن بالقريف بالالف واللام الدليل على تسميته بعضه القرآن المعروف  
 بالالف واللام قوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا فذكرت هذه الآيات في  
 المأمور للصلاة الجماعة ومعلوم ان الامام يقرأ في الصلاة بعد الحمد لبعض القرآن وقال الله فاذا  
 قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعلوم ان من اراد ان يقرأ بعض القرآن يستعبد  
 بالله والشيطان الرجيم وقد يسمى جملة القرآن قرآناً على التشكيرو وقوله تعالى هذا هو القرآن المجيد  
 ورواى بعضه جبريل والقرآن بالاجرة وكان لا يحسن الاعتراف واحداً فلا يكفي تكرار ذلك  
 الجبريلين لانه ذكرنا في جرد او احد لو كرر **مسئلة** ورواى بكذا وكذا ليونيدس  
 ويحفظون ما يورى عليها الموت فلا يجوز هذه الوصية شر المحدثين للمحققين **مسئلة** ويحفظون ما يورى عليها الموت فلا يجوز هذه الوصية شر المحدثين للمحققين  
 على الاجير ان يكون عليه الحديد للحجف واما روى بكذا وكذا للحجف القبور القليلين فيها الموت فلا  
 يجوز له شئ من هذه الوصية الحديد للحجف او ان يكثر الحديد للحجف وعلى الوجهين يجوز ان يدفن في  
 تلك القبور لا غنى **مسئلة** فكنوب اطلق المشايخ في هذا فقالوا جمع القبر  
 وفي ايران اذا لم يكن حارساً فقد يقرضه ولا يستحق الاجرة الا انما من العمل اذا كان مستباحاً  
 ان يقرأ القرآن بكذا وكذا في موضع كذا فلو لم يجز الاجرة لقاري القرآن وبعضه يحمله الاجرة لانه  
 من الطاعات وكل من يكمل طاعة يعلم ان الانسان مثل تعليم القرآن وقراءته والاذان فقد اختلف المسلمون  
 في استحقاق الاجرة الا في القريض التي اقترضها الله مثلاً الصلاة واشاكلها والقرى فلا يجوز فيها  
 الاجرة على جاني ولا يعلم في ذلك اختلافاً ومنهم من قال يستحق الاجرة بقدر عمله واسم **مسئلة** واذا  
 مات الميت في بيته احتجاج الخلف بحمله **مسئلة** والصلاة عليه ودفنه **مسئلة** لا قال عند ذي النور  
 فظهر له معصية موافاة موافاة واستمرار الاولياء في ذلك استحب وطاعة الاخلاق وليس واجب  
 واسم **مسئلة** ابن عبيدان في مسلم ومثرك احقر في جميعا ولم يعرف المسلم والمثرك

منها كيف الرائي فيهما ونفسيل ويصلي عليه ويحمله منها **قال** اما النفسيل فقال بعض الناس لا يغسلان  
حتى يجمع المسلم فغسل وقول انهما يغسلان جميعا واما الصلاة فان قصد الصلاة على المسلم وانه  
اعلم **مسئلة** عاصر محمد السباعي واختلف في الزوج هل يغسل زوجته فغسل يغسلها وقيل لا  
عندنا وانه علم انه يحملها وحده يغسل الزوج زوجته وهو اولى وعينه وسبايلها وليا ذوا وانه اعلم  
**مسئلة** ابن عبيد الله اصابني على الميت جل لا يعرف له عا ولا يعرف الا الحمد وسوال القرآن في  
الحمد ثلاث مرات وكبر اربع تكبيرات انكفيهم بقا والصلاة على الميت **مسئلة** فلا بعض المسلمين  
عليه الاعان وقيل لا اعان عليه وانه اعلم **مسئلة** الصبي وما روى يعاسية قصة لمن  
يجفر قرايد في فيه بعد موته والوصي ابو جعفر له قبره فاحبره بعض الجفار بم انكفي  
بقوله هذا ويسعه انفا هذه الوصية على اخبره امره ان اشد واخبره وبطريقه  
فله في ايزله تسليم وكذلك وانه اعلم **مسئلة** ابو عبيد وخاف فوت الصلاة على الميت  
تيمم فله معنى العذر لا فوت وقوله لا يصلي عليها الا بطهارة اذا كان يحرم الماء وجاز ان يصلي على  
الميت جماعة بعد جعته دفن او لم يدفن وكذا لا يصلي عليه من اوله وانه اعلم **مسئلة**  
الرامي واذ كان الاولى على الصلاة على الخنزة فاسقا شاهر فسقا يجوز ان يكون اما ما فيها  
وجوز للمخاضين من المسلمين ان يصلوا الصلاة فيها ويتم صلاتهم امره انكفيهم ان لا يقبلوه  
للصلاة بهم ولكنهم يقولون له امر احد يصلي بنا ويكفي الذي يتقدم باه ولا يقبلوه اذا كان فسقا شاهر  
فسقا وان تقدم هو وعينه او هم وصليهم وقيل في الصلاة باهوا اجازتهم تلك الصلاة وان  
ان يقبلهم ام احك قد اوعاهم اخطاهم وصليهم ولا يقبلوه هو وانه اعلم **مسئلة** الصبي واذ اب  
وفي الخنزة الحاضر في الصلاة عليها مجاوله يحصى احد بالاامة ثم انكفي ذلك ويتقدمهم وامر  
احد المصلين او مكر عاونه المتقدم امره ان يكون الا انكفي خاصا وفي الميت ان روي  
الميت قد جهم بالا اذ عاونه ان تقدم ويجوز ان يتقدم في الصلاة على هذا الميت جاز ان اياه  
والافضل افضل وانه اعلم **مسئلة** ومنه والاحسن الوصي لا يوصي بشي لغسله وخاف  
قبره وبين ترك ذلك **قال** لا احفظ في هذا شي وان اوصي بحسن ورجله نوايه وان لم يوص  
فلا اجب ان اطوبون بدفنه وجفر قبره وغسله **قلت** وكذلك المعسر والفاقر ما احسن له  
واحدة اوصي له بدركام تركه **قال** كذا جاز وله ان يخلع اوصي له به ولان تركه مكره غير ان  
ينقص من وجه شي وانه اعلم **مسئلة** وكذلك الكاتب ما احسن له كتابة ذلك امر تركه **قال**  
يجوز ان يكتب اذا سئل الكتابة ولا يجتمع منها وانه اعلم **مسئلة** ومنه واذ صلوا فارد  
صفا مستظلا او خرج وطرف الصف وهاها وهاها عن مقابلة شي الميت اتم صلاة  
ورج عن مقابلة الميت **مسئلة** لا احفظ في هذا شي وعندي ان صلاتهم جازين ولهم ثوابها  
وقد يصلي على الميت في غير موضعه وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي الميت اذا جف ولم يقدر  
احد يقبره وجففته ولا قدر احد غشيه كيف صفة التيمم له ان يكون تركه بالاشارة ويغسله ولا

عند الخضر ومريم وهارون ان يجزوا له قبرا قريبه ويرمونه فيه بشي من الخشب وبعد  
وان لا يكونوا ولا يعطوه ويصلوا عليه بعد ان يرموا عليه شي من الخشب  
حتى يستروا في كسبه ذلك على هذه الصفة هو الذي يسعهم فيه وكذلك ربه عند الخضر  
الحمد له اذا ما عند الاصحاب هل لهم عند في ترك غسله وتغيبه ودفنه اذا خافوا المضرة من  
جميع ذلك قال فعلى ما وصفت في صفة لهم هذا الميت الخائف اذا لم يقدر وان غسلوه بالماء  
ومشقه ننته فكيف قادر وان على ذلك فعلوه وغسلوا ويقيم على ما يمكنهم ويحرقوا في ذلك احسن  
الامور واقربها الى الحق ولا تكلف لنفسك الا وسعها واما دفنه على صفة هذه ان يجزوا  
له قبرا يرمون فيه بشي من الخشب او ما يمكنه وذلك اذا لم يقدر وان يرمونه ومشقه  
جيفته فذلك جائز للمؤمن في ارض مملوكة فانه لا يجزى الا بالاذن رايها وان مولا خوفه في الجارة  
ليؤاؤم بها او ما يواروه في ارض مملوكة في ارض مملوكة فانه لا يجزى الا بالاذن رايها وان مولا خوفه في الجارة  
فيهم تركه اذا لم يقدر وعلى ذلك واما الصلاة فاجازة عليه علمها وصفت وهكذا  
القول في اوصاف العبد مثل الخضر والعمار والمحرقين اذا لم يقدر وعلى غسلهم وتغلبهم  
ودفنهم والله اعلم **مسألة** عن السيد العالم من ابن خلفان رحمه الله عن ابي عبد الله عليه السلام  
يروي عنهما بقول القائل العظيم عند قبر معروف فمضى عن الوصول الى ذلك القبر وان  
مضوا وغيره ايجزى للقيام بها ان يجرى بقلبيها ويقر القرآن العظيم في شي من المساجد  
الامنة الداخلية في الزمان **مسألة** اذا كان بها وزجها الحمد والمجد وذلك اعلم ذلك عن ابي عبد الله عليه السلام  
اصحابها واهل عمار لانه يصير بها وزنه غير سائر البقيع والتدبير وذلك يجوز بليل  
قوله تعالى فريد بعد ما سمع الاموية وهي في الوصايا الموصية بها وقد يوجد اجازة ذلك  
عند القوم واصحابنا المتأخرة الاباضية وقيل تلك الوصية ولم ير اعوانها البقاع والموضع  
المحدودة بها ولعلهم محبتهم انما كان مسيلة لوجه الله فحيث فلف قد جمع انقائه وليس للحدود  
البقاع به وجه فيها لا وجه اجازة ذلك وقد رفع الصبي استحسن ذلك بل يرمي عن الشيخ  
ابو سعيد رحمه الله في المأثور عنه وقد وافق في استحسنه وصار ذلك مستحسنا عند هذين  
الشيخين في استحسنه فهو عند حسن لانهم تقدره وباراؤهم تقديري اذ هم ائمتنا في  
الدين وفيما ارجوا ان استحسنهم ذلك في حال الاختيار والائتاج اجازة استحسنهم اختيارا  
فوق حال الاضطرار لرفق اجازة فيما اراد ان ليس الاضطرار كالاضطرار والمخافة عند  
اشد ضررا واعظم خطرا وبها لم يفرح له المنع بسببها اوضح عند روضي عند هذه  
عند الله فهو معذور والمساجد عندي افضل البقاع واو ليدكر غير هذا بعد ما  
اقول لعلهم اعنه الى وريثته واجب الى ان لا يحاوز ذلك الموضع الحمد وربه عند وجود  
الامكان الى التوصل اليه وان يتوسع بالري الاضطرار عند عدمه والله اعلم **مسألة**  
وسانته هذا يصل على النبي الاثم وهو بالغ او غير بالغ قال ان كان محتونا وهو بالغ صل

عليه وان كان غير محتون له يصل عليه والضيق الذي له يجتلم يصلي عليه اذا كان في بلد المسلمين والله  
اعلم **مسئلة** وتخرج من غير الميت فوجده عظاما وصيت عليم لم يبق فيه الاشياء يسيرا  
اجوز للدفن فيه هذا الميت **قال** نعم جاز ان تترك العظام واجتبر القبر في جانه ويدفن  
فيه هذا الميت وجوز غيره اجماع الموالسمة والله اعلم **الباب الثاني عشر في الزكاة وجوبها**  
**وقضها وجوبها وقضها وانفاذها ولو لم يقض في ايام الزكاة وركا**  
**اشبه ذلك** الزكاة فيضة لاربعة بقوله تعالى فاقبلوا الصلوة واتوا الزكاة وقوله حذروا انتم صدقة  
تظهرهم منكم بها الصدقة فكذلك المار وعسل والخطايا قال الله تعالى واغفروا في سبيل الله  
ولا تلتفوا بايديكم الى المهلكة يقولون لا تسكوا عن الصدقة فهدكوا وقال بعضهم لا تسكوا عن  
الجهاد فهدكوا وقالوا انتم وركا تريدون بها وجه الله فاليكم هم المضعفون يعني والله  
اعلم ايضا عفا بالواحد والعشرة عشرة الى سبعاية والاضعاف الكثيرة في قوله اضعافا كثيرة  
التي امر حسنة وزيادة ولا تسك عن الزكاة ولم يسلمها الحق الهلك في الاخرة لقوله تعالى  
والذين يكنزون الذهب والفضة الآية فقليل وكان له ما كف فوق الارض وفي طياتها تجنيه  
الزكاة فلم يورد زكاته فهو كثر وقيل عنه عليه السلام لم يخض الموت قال الصلوة والزكاة  
واملكت التي يكرهاه وقال الله ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخزيه الا ان  
تغضوا فيه يقولون لا تقبلوا في الصدقة على ارضي ولستم باخزيه يقولون كان اخذكم على  
ارض لم اخذ الا ان يحمل على نفسه وهي تحت ثلاثة اصناف وهي الموالشي والثمار والنفوس  
وقد سئل الله عنها فقال يا الصدقات للمفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة فارحم  
وفي ارقاب والعارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فيضة من الله فقل النفسير ان الفقراء  
فقد ان المسلمين الذين لا يسألون الناس والمساكين الذين ليس لهم لولن الناس والعاملين  
عليها الذين يجوزون الزكاة والمولفة قالوا هم قيل اني عشر جلاء وقالة العرب دخلوا في الاسلام  
كراهتهم ابو عيان رحمه وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعطهم والصدقة لينا لهم على  
الاسلام وقد انقطع جوا المولفة العور لان يتزل قوم بميلة اوليك فاذا اصبحت سلوا اعطوا  
والصدقة لينا للوابدك ويكون اذ عاة الى الاسلام وفي ارقاب وهم المكاتبون والعاملين  
وهو الرجل يلزمه عزم في غير فسار وفيه لك ارض غير الديار فهو العارمين لا ارض غير ذلك  
وفي سبيل الله يعني الجهاد وابن السبيل عفا وقيل منه ثمانية اسمهم فذهب بهم المولفة واما  
المساكين فقلهم والفقراء نصف واحد ولهم اسم واحد وقيل المسكين اسوة جلاء الفقراء  
نتجهم على المسكنة وقيل ان الفقراء اسوة جلاء الفقراء لانه يظهر لانه فقير بعد بل قوله تعالى  
اما السفينة فكانت لمساكين يعاون في البحر والسفينة لها اثنان والله اعلم **مسئلة** سئل  
الشيخ جاعله عن عيش عن الزكاة هل يسع حملها العرو وجوبها قد قيل السعة في حمل  
عليها لم يردن بتكها او يحضر الموت فلا يلحقها فيترك الوصية بها وغير مانع من ذلك

قال



لها وقبل ان يسمع جمل علمها وان توسع الى حضور الموت تاخيرها **قلت** له ويكون قبل قيام الحجة  
عليه بالعلم بها هل علمها في دينه **قلت** لا يسبق في ذلك واما تأويلنا فيكون انه لا يسمع جمل علمها اذ  
هو بعد قيام الحجة عليه به ان لا يسبق في دينها هل علمها او لم يسمع عليه حجة العلم فيها **قلت**  
له وهذه الحجة التي تكون حجة في قيام حجة العلم بها وحجة العقل او حجة السمع **قال** انما تقوم الحجة بها  
بالسمع او باقار مقام السماع ونظر لم يسووا ان او مفهوما غير لم يخضع بمعرفة ما والبشر لا وحجة العقل  
لان العقل لا يمكن ان يدرك معرفته هذا واما له الالباب والسماع الا ان شاء الله وان ادرك معرفتها  
وتنادى اليه علم وجوها وحي الاله من الله تعالى بواسطة نور العقل لم يكن له ان يجعله عند فهمه  
بعد ما علمه **قلت** له وهذه الحجة التي تقوم عليه بالعلم ان تكون بعد اكل الحجة **قال** اما قبل حضور  
الموت فانه يختلف في قيام حجة العلم بها فيخرج على قوله يقول انه لا يسمع جمل علمها انما تقوم عليه  
بعبارة جميع وعبرها الازاء في معنى الملامية والمعلمي قوله يقول انه يسمع جمل علمها لم يحضر  
المشتركة بعد وجوها الموت على ما ذكرنا فيخرج فيها انما لا تقوم عليه الحجة بالعبارة وقوله  
عليه وله فيما يقدر له حجة فيما يسمع جملها لا يسمع بها بصره عدله وذلك قد اختلف فيه  
وعلى حسب ما خرج في ذلك يقع فيها **قلت** له فان خضر الموت قبل العلم **قلت** له قد قيل انه يقوم  
الحجة عليه وتلزمه بعبارة الجمع وجميع ما قامت عليه بالعلم حجتها في عين ذلك او قبل حينه ذلك  
مع علم متقدم له في متقدم زمانه او مستأخره اذا كان بعد على ذكره غير ما سأل **قلت** له فان  
كان لم يسمع بوجوها ولا حظ على بالذكرها واثبت على ذلك غير مورد لها ان يكون على ذلك سائما  
هكذا قيل اذا كان سائما بعد بالسؤال عن جميع ما يلزمه واللوازم تاثيرا الى الله وجميع ما  
انما هو انما ان خضر لم يسمع من حجة **قلت** له فان كان قد سمع بها وخطر عليها بالذكرها  
وعرض الجملة لزومها الا انه لم يعرف كيفية وجوها ولا ادائها في علمها ولم يجد معتبر اليه فيها وقدر  
الموت فلم يقدر على الخروج في الفاس علمها ان يكون من الهلكة سائما **قال** هكذا قيل اذا كان بالسؤال  
حين لزومه فاجله في جملته ما يلزمه ودينه او فيها بعينها ان له هدي اليه **قلت** له فان كان قد قامت  
الحجة عليه بعد وجوها وعرف كيفية لزومها ما يشي ويكفي في شي ومم يكون الا انه لم يعرف  
اهلها بل انفسه على سبيل القوي للصواب والخلص لنفسه فوافق فيما يشي الله وسببها ما يكون  
مخيرا له ذلك **قال** هكذا يقع في لانه وافق اهلها على وجب ما يسمع في موضع عدم الدلالة والحق عن  
الخروج في الاستدلال اذ ان في الاداء ما يلزمه ان لم يسمع من يود بدل او توبة الى الله ان كان لم يصيب  
الحق في ذلك وفي جملته اعتقاد في لانه ان له هدي الى النجس في ذلك **قلت** له فان كان هذا الاعتقاد  
فكان على ترك منه للسؤال لاهل العلم مع القدر او ترك الاعتقاد فيما يلزمه عند فقد الاذلة  
والبلوغ في الاستدلال لكنه قد قصد الصواب فاصابه **قال** فعلى هذا فكأنه يشي خروج  
معنى الاختلاف فيه فقيل في مثله انه لا يسمع ذلك وعليه التوبة من قوله على بالعلم وقيل  
انه قد وافق الصواب فلما توبه عليه وذلك والتوبة من عليه اعتقاد والتوبة في الجملة باقي

تأني على ذلك **قلت** له وعلى هذا فإن كان ذلك منه على غير قصد الصواب ولا إرادة الباطل  
ولكنه تأنيهاً لذلك بحمله على نسبة الزكاة غفلة عن هذا كله فوافق أهلها بحجة الله **قال** نفع لي  
هذا أشد في لزوم التوبة أكد إلا أن يكون متغير خارج والاختلاف في لزوم التوبة له فلا  
أقطع به لكنه لسلامته والباطل على غير إرادته وموافقته الصواب في توجيهه وبليته ماله  
بكن منه مالا يسعه اعتقاده في بنية **قلت** له وعليه الديونة بالسؤال عن هذا في هذا الموضع  
**قال** لا أعلم أنه يتوجه لي في النظر ذلك لأن هذا الموضع كأنه يشبه أن يكون في حقه وضع اختياراً  
في لزوم السؤال له مما يلزمه أن جعل ما يلزمه ولزوم اكتساب عليه إلى الله على أقدمه بما لا يعلم  
حججه وأجابه ولكنه يخرج على قوله يخرج على قوله لزوم التوبة عليه وفك بعينه لزوم السؤال  
له عنه حتى يخرج منه بعينه كما زعم ولا يقال أنه عليه بالديونة لأنه لا يخرج على بعض القول  
أنه لا توبة عليه منه بعينه كما زعم ولا يقال أنه عليه بالديونة لأنه لا يخرج على بعض القول  
لا توبة عليه منه بعينه وإن اعتقاده التوبة في الجملة تأني على هذا وجهه **قلت** له فإنه كان  
منه ذلك على توريقته مما ذكره بالأصالة والخطأ ما جاهد **قال** يشبه أن يكون بالنسبة هكذا وعليه  
الديونة بالسؤال والتوبة إلى الله وسؤنيته وأما البدل والضمان فلا لأنه أصاب في حالة جملة وكان  
في الحق على الحقيقة لا كما هو **قلت** له فإن كل لا يعرف وجهها كيف على الصحيح هو ولا في شيء يكون  
هو ولا قد على أحد يسأله مريدكم منه متبأن ذلك وأطرح ما قد حصر في غفلة وجهها وبغيرها  
على حصر في غفلة وجهها بالانفادها فيه فاصاب أهلها على اعتقاد منه بما يلزمه في ذلك  
أن يصري إليه أو في غفلة أن يكون له إرادة على هذا وسلامته **قال** هكذا أعزدي على حسب ما كان لي  
في الصواب هذا غفلة **قلت** له ولو لاحظ دفعها فيه هو على هذا حاله في اعتقاده وبكونه لما  
أما تأني ذلك في غير أن يبلغه الحق بخلاف ذلك **قال** نعم هكذا لا خلاف عليه وقول المسلم في هذا  
ولا يبين لي في النظر على الصحيح على هذا لأنه لا يكلفه دليل الله فوق طاقته وإحاطة لأن  
يلعب إلى شيء أمثال هذا إلا باسم مع لعبته أو يبلغه أمثال شيء من ذلك بقدر تقاعده على كل شيء  
قد **قلت** له فإن كان لما أعدم العبار في تحريك العدل في نفسه أكملها أو تسببها في غيها وإن  
جباراً المحابرة المستدبرين في أمراض الذين يعملون فيها بالباطل بترعامته في ذات نفسه على  
اعتقاده بما يلزمه والخروج بالأدراك لما يجب عليه أي هكذا أن تأني على هذا **قلت** نفع لي في هذا  
أنه يقع موقع الاختلاف لأنه وافق مجرأ في الأصل وقد كان يقدر على في بعض القول على  
الامتناع من أكملها أسرافاً والدفع متبأنه بل أرى في الأمر قليلاً لكنه لا يخرج عن إرضاء حكمة وبهيته  
على هذا أن لا يصيب هكذا ما لم يكن على الديونة التي ذكرها وكان لها في موضع ما يجب له  
أكملها بأجماع أو على قول أو خرج الدفع في حق الدفع والمذموم له اليك ذلك وسلم في ذلك الشيء  
الذي سلمه فهو سأم ولا أثر عليه على حال لأصابعه لوجه الحق على وجه ما يسع ولا أعلم في ذلك  
اختلاف **قلت** له فإن كانت المناطق في انفادها المحجور على الديونة أي هكذا لا محالة **قلت** نعم

هكذا

هكذا حكمه في الحكم يكون لا ريب في ذلك نوع بدعة والبدع مملوكة لاهلها وعليه اثم التوبة بالسؤال عما  
 وجب في الارض وعليه بالاختلاف اعلم **قلت** له واما الذي يلزمه على ذلك اهو التوبة **هـ** هكذا  
 قيل **قال** له فان كان في ذلك على وجه الانتهاك تجاهه لا اعلى الدينونة جهلا **قال** فانه لا يقع في  
 الدنيا حالا واشهد في الاخرة تكافا وان كانا لا على التوبة جهلا كلا الوجهين في الدين لا عذر لمن  
 اتاه فان هذا لا عظم هلاك **قال** له فان كان ذلك على وجه الظن انه جائز له مع الاهل لما عليه في  
 ذلك من سؤال او ترك الاعتقاد ما عليه وسؤال او دينونة بخلافه لا ريب في ذلك له او انه في ذلك  
 على انه نافية حايث كان او غير حايث هل ترى له سلامة على هذا كله او شي منه **قال** لا  
 تبين لي سلامته وانه ان مات على هذا هكذا **قلت** له واشتدع اذا تاب الى الله يلزمه  
 البذل فاضع الركعة على الاستحلال **قال** قد قيل لليلزوم عليه والى القول بالانزاع نادر  
 وعلوه **قال** له ولا عليه سؤال عن شيء في ذلك بعد التوبة **قال** هكذا رى لانه لا يلزمه  
 سؤال عن شيء لا يلزمه واطرفه على هله التوبة فقد ذاه واجزاء **قلت** له والتوبة منه في  
 الجملة تجزئة **قال** قد قيل انها لا تجزئ وعليه والشئ بعينه الا ان ينسى فالجملة تأتي على ما  
 نسيه حتى يذكره لا التوبة تجزئ الحمير وهذا مستحيل وقيل لا تجزئ فيها له ذكر وعليه التوبة  
 بالتوقيف على الشئ كما استعمل الاول اكثر واظهر **قلت** له وعلى المتبذل ما يدين بتجزيه  
 في ذلك بعد التوبة سؤال بالدينونة بما يلزمه في البذل فاضع الركعة اذ جهل ما يلزمه  
**قال** لا اعلم ذلك بالدينونة لانه يقع موقع الاختلاف في البذل ولا اعلم انه يتفق على شيء من  
 ذلك والدين لا يجزئ فيه الاختلاف على حال **قلت** له والسؤال بالدينونة لا ريب في  
 حال جهله قبل التوبة منه على جهل **قال** هكذا يقع في هذا اذ هو حال قبل التوبة  
 في الهلاك لا التوبة لازمة له ولا برائة له من الضمان ولا سلامة له من الهلكة الا بها واهلها  
 لغو الجملة مجزئة فيما قبل وهو عليها قاربت فلا يصيب المصلحة في تأخيرها الوجود والقدرة له  
 عليها ومتى بارها اجملت الدينونة عنهم بالسؤال بعينه ولم يسمعه ثم على حال فيما وراها من  
 الآراء ونلا في القضاء وعلى غيرها فيشبه ان يكون له وعليه على قوله يقول بعد التوبة انما  
 السؤال والضرب في الارض في التماس علم ما جهل من ذلك كيوري ما يلزمه عند الاستطاعة  
 والرجية الى ذلك من مبلغه الى بعينه ومتى عثر عليه وجوده في هذا كان له سعة  
 عز الصلوة في القصور على اعتقاد السؤال والخروج في السؤال متى لم فيه الخروج وهو  
 السلام في هذا انما داند نغالي والتسليم لم يعتق هذا والري دينا فان فعل ذلك هكذا  
 لانه موضع راي قد قيل فيه انه لا ضمان عليه بعد التوبة والراي في هذا خلاف المذهب  
 ووفاء ذلك وحكم باحدها في موضع الاضحية هكذا كان عليه الدينونة بالسؤال ولا اعلم في ذلك  
 اختلاف **قلت** له والتوبة بالقلب تجزئ فيما اكلمه منها اسرافا وانفق في راي القنا  
 عن وجه الصواب بخلاف اواراه الى رجل بالباطل فيها والحيث برت على سبيل الاختيار

الحق خلافاً واضحاً ذلك فيما كان جميعه لا يجوز في الدين **البيان** فقولنا ان عليه مع التوبة  
 بالقلب التوبة باللسان ولا يجزئ الا ذلك مع القدرة عليه لانه والاعلان وما كان ذلك وجه  
 النيات فتوبته القلب تجزئ عن الظن باللسان والمظهر على اللسان او غيرهما وسائر الاعمال  
 فربما لا يسلط الموكلا بالنسيان **قلت** له والكتابه لها منه مع نية الفيلسوفية لمعنى الظن  
 بها باللسان يقع في هذا انه ما يشبه فيه خروج معنى الاختلاف في موضع القدرة له على  
 التلفظ بها باللسان وكما انها تجزئ على قولنا يقول في الكفاية انها كلمة ورفع بها الايات  
 والطلاقة والولاية والبرادة والخش في البرهان وامعنى قولنا يقول فيها انها ليست بكلام  
 وانها لا تقع في شئ وهذا امثاله موقعه اكلام يخرج على قيا وقوله في التوبة انها لا تجزئ عند  
 القدرة لمعنى اكلام على الحكم بها لفظا في موضع طاعته التوبة باللسان **قلت** له والتوبة  
 مقبولة منه ما لم يفرض بالموثا ونظاع الشمس ومعها **قال** نعم قد قبل ذلك وقبله لم يعاين  
 ملكا ثوبت **قلت** له وليس في تسليمها الخادم الجبارين من المفسدين فيها على وجه  
 الاعانة والاختيار وجه ولا الطاعة كذلك خاصة **قال** لا اعلم انه قيل ذلك في اثر ولا يخرج  
 في صحيح نظر الاعلى حسب حاجته في امره من بعض اهل الخلاف يروى وليس ذلك بشئ ولا الى  
 ذكره حاجته لانه باطل فاما لما قد لا يلبس على لعاقل املا واسد اعلم **مسئلة** ابو سعيد لا  
 يشترى الزكاة اصل ولا يخرج منها الا ذرعتنا او ذرعتنا فذوالعنا الفقيه الذي به الغنا في  
 امور المسلمين وذوالعنا الذي له العنا في قبض الصدقة ولا يعطى منها في ذرعتنا ولا يفتقر ولا  
 في بناء مسجد ولا في شئ من مصروف ولا في حج ولا في ملوك ولا في عقير وسافر ولا في اهل البيت من  
 اولاده الصغار ولا في زوجته ولا في ساجور الصدقة في انفاذها الى اهلها يعطى الذي هو عليه من عليه  
 ان يعطى الى اهلها ما منتهوا به **مسئلة** وهو في دفع زكاة في غير من الامم فانه يصعب  
 في اهل الدولة في دفع الزكاة المسلم فان لم يجدوا هذا المصالح والعفة اهل الدولة من تقوى بها على نفقة  
 عياله او قضاء دينه او اهل الحاجة اليها وادرامه او في غيرها غيرهم فان عدم هو انكم دفعوا نفقة  
 اهل الموافقة في الخلفان عدم هو انكم في اهل الفتنة فان عدم هو انكم فويل تدفع الى الفتنة  
 اهل الفتنة وقيل ينظر بها صاحبها الذي يجد احد ما اهلها واسد اعلم **مسئلة** وصفه الامم  
 العدل الذي يجوز له الزكاة بلا اختلاف هو الموافق للمسلم في القول والعمل القائم بالعدل في الحماية  
 والرياسة والحدية فان لم يكن امام وقام احد مقامه في السلم فقبول الزكاة واعطائه زكاة اختلاف  
 قول يجوز وقول لا يجوز في الفقد واسد اعلم **مسئلة** ورسم كجانه في دين على غير ما هو العقل  
 منها **قال** يبرأ اذا سلمه لغيره باو على قول واسد اعلم **مسئلة** ورسم قوم ان دفعهم زكاة  
 ما لم يفرغوا على ثمنها او عبيد او لا يجوز له ثم علم بعد ذلك فلا ضمان عليه ان لم يعلم ان لم  
 البه عني او عبيد لانه امين وان كان غائبا لم يدر وظن انه يجوز له لانه فاخاف عليه الضمان  
 واسد اعلم **مسئلة** ابو سعيد اختلف في الوالدين قول تولدوا ان يعطيهما زكاة ان كانا

فقيرين وقول لا يجوز ذلك لانه لا ولد وقول له ان يعطى والدة من كان حتى يحكم عليه بنفقة  
 او يطلب اليه ويقول له انفق على فخذ ذلك لا يعطيه من كانه وقول يجوز ان يعطيه من كانه  
 ما لم يصبر احد يحكم عليه بنفقة ما قول لو كانا بذلك الحلف لم يحكم عليه بنفقة واما الولد البالغ  
 الذكر او المبنه والدة وعنده قول له ان يعطيه من كانه لانه لا نفقة عليه وقول اذا تزوجت  
 فلا يجوز له ان يعطيه وهذا يخرج على التنزه واما في الحكم فلا يخرج والامام ع فاذا بان نفقة جاز له ان  
 يعطيه ولا نفق في ذلك اختلاف اذ انا الاختلاف فيه اذا كان في تجره يعوله واما عبده وزوجه  
 فعولم له لازم في الحكم والجائز ولا يجوز لمان يعطى من كانه عبده ولا نفق في ذلك اختلاف واما  
 زوجته قول له ان يعطيه من كانه فيها يلزم لها الحق الذي لا يجوزها به وقول لا يجوز لها في عولم  
 واما اولاده الاثبات الباق وقول لا يلزمه عولم وقول لا يلزمه وجن وقول لا يلزمه ما نقص من اثبت  
 بعد مكسبين وان طلق بالزوج وكفاهم فان منع خير من التزوج وبيننا لا نفقة لمن على  
 والدهن ويجوز في الحال الذي لا يلزمه عولم ان يعطيه من كانه واما اولاده الصغار فتلزمه  
 نفقتهم وعولم الا انه قد قيل اذا كان لهم مال كان نفقتهم في مالهم ولم يكن على الولد شي الا بعد  
 انفاد مالهم وقول يجوز بنفقة فان شاء النفق عليهم وماله وان شاء ماله وقول عليه نفقتهم  
 ويوفر لهم مالهم واذا ثبت الاختلاف بيننا نفقتهم عنه ان كان لهم مال لم يعد عندك كذا يدل على  
 الاختلاف فيمكن لهم مال واسد اعلم **مسألة** وهل على الناس اتيان زكاتهم الى الامام ام  
 عليه هو فقبضها موضوعها **باب** اراكاة الثمر والمواشي فعلى الولد قبضها موضوعها وراكاة  
 الدراهم فقبضها ان ياتوا بها اليه **قلت** وهذا هو الذي والا ما احضاروا له ان يسأله عن زكاة الدراهم  
 او الثمار او المواشي وهله تخليفها لانهم يكتفوا بها **قال** نعم فذكر في زكاة الدراهم والثمار والمواشي  
 ولم يخلف عن اتيانها وسنرها على اهلها على قولهم جعلها شركا واكثر ما عرفنا الناس الى  
 اماناتهم في الزكاة **قلت** له فاذا اذن له الامام لصاحب الزكاة ان يقر قبضه او ان يقر قبضه وللامام  
**قال** ان صاحب الزكاة فانه يقر ما علمه يستغنى اذا اذن له الامام ولم يعلم الامام كرهى واما الاكاف  
 فان كان صاحب الزكاة مأمورا على ذلك جاز ولا فلا لانه عليه هو ان يقبضها ويعطيهما في موضعها والله اعلم  
**مسألة** واذ علم الرأى ان لا يتيم قد وجبت فيه الزكاة والثمار وكان له الخير جاز له اخذها واما  
 اذا لم يعلم هو وقال له الوصي لم يعلم حيا نته ان هذا زكاة مال اليتيم جاز له اخذها واما اذا لم يكن وصيا  
 لليتيم وشاب عنه علم وجوب الزكاة في مال اليتيم وافر في يده ان هذا مال اليتيم زكاة وجبت  
 فيه لم يقبل الا ان يكون ثقة وازا قران هذا زكاة او مال زكاة ولم يقصر من اتيانها اخذت الزكاة منه  
 واسد اعلم **مسألة** واذا احديث الامام حدثا يخرج به ماله او لاية وتزول به امانته ايمر او اعطاه  
 زكاته نفقة **لا فان** لا يامر او اعطاه زكاته في حال ثقبه ولا اعتبارها الا ان يكون ممن يدين له  
 بالامانة فله ذلك **قلت** له فان اعطاه دينا نذ امانته له فخرج معه خرج من الامانة و  
 رجع عن رايه الاول فيه اعطاه عزم **لا فان** لا عزم عليه فيما مضى ولا يعطيه فيها

يستقبل والله اعلم **مسئلة** ابو عبد وان كان على المصرا ما او مبرعاً لكان قرض الزكاة اليه او  
الى غيره فعلى الاتفاق ويختلف فيه اذا سلمها الى أهلها ولم يدر فيها الى ايهما في ايامه فقوله لا يخرج وهو  
ضامن وقوله لا يخرج لانها صارت الى أهلها وقوله سألوه ذلك يخرجهم الا ان يسلمها اليهم وان لم يسألوا  
ايها المبرعين واما ان لم يكن له اول ولا ائمة مستدرك او كانوا من الجاهل او من يتهدد الجاهل او يدين بالصلال  
فانه لا يدفعها اليهم وله ان يسلمها في السهام ويوفي قسمها بنفسه كانوا مامونين على قسمها او لم يكونوا  
مامونين وقوله ان كانوا مامونين على قسمها قسمها اليهم جاز له ذلك وان كانوا غير مامونين لم يجز له  
على ان يسلمها اليهم غير مامونين على قسمها على أهلها ان لم يكن السلطان معارضة في جميع سيرته واما  
حيث السلطان الرعية على اخذ الصلوة ولم يكن منهم تسليم اليه الاخذها وغيره في الرعية على  
انفلاكها فلا ضمان على الرعية في الزكاة في هذا الفصل وانما انفاكها فلم ينفذوها حتى تحصلها  
السلطان واخذها فتختلف في ذلك للمصان عليهم لانه لم يكن في الاخذها اليهم في المال بعد وجوب  
الزكاة فيه على الجوزر للمامون ان يدخل به في امانه شريكه وذلك على قوله يري الزكاة شيكاً وعلى  
قوله يقول انها مضمونة فقد على ارجحها فلم يخرجها فمعاينه يلزم ما هو الضامن وقوله اذا جردوها  
على اخذها فسلمها اليهم مانه لمضمان عليها اذا سلمها اليهم خصماً او يسلم اليهم ماله وهو فيه وجوب  
على ذلك التسليم ولعل ذلك يخرج معناه انه يدرى بذلك نفسه لانه والله اعلم **مسئلة** اختلف  
فمن علم انه لا يخرج الزكاة فقوله لا يجوز بيع ثوبه لانه لا يخرج فيه الزكاة وانما يجوز تسعة اشياء  
وقوله لا يفسد البيع كله لانه مشترك في صفقة واحدة وقوله لا يبيع فيه عيب لانه مشترك في  
ثوبه ولا انقص وقوله جائز والمصدق الخ لانه اذا اخذ الثمن او الثمرة والله اعلم **مسئلة**  
ابو عبد وزرع الرضخاً وقلاً ان عليه ان الزكاة التمار لا تحطها الدين عليها وان الزكاة من ارض  
المالك والدين عليه في رتمته وقوله ان كان الدين وحسبها قبل عليه بعد وجوبها كانت مستهلكة  
ثبوتها عليها وان كان الدين غير حجبها او جاز عليه وبعد وجوبها عليه ولو كان حجبها لم يحط  
عنه زكاة ولا شيئا منها وقوله ان كان دينه ذلك على عيال لم يفرغ عاله والزكاة وان كان مع ذلك  
ولو كان حجبها لم يحط عنه واما ما بقى بعد الدين اذا ثبت له حطب عنه والزكاة ففي بعض قوام  
انه فيها بقى الزكاة كان ما يجز فيه الزكاة او لا يجب اذا وجب في حيلة التمرة الزكاة اذا كان  
الباقى ما يخرج منه الزكاة وغير تكاسير وفي بعض قوام اذا جبر فخرج الزكاة منهم منه لم يكن  
فيها بقى زكاة حتى يتقوا تجز فيه الزكاة وقيل ان الزكاة والتمار لا يطرح منها الدين ويؤدى الزكاة  
في التمار قبل الدين وكذلك في اما شية لا تطرح منه الا ان يكون للفقارة واما في السباينة وازالة  
فلانها يطرح عنه دينه والله اعلم **مسئلة** ومنه في رجل شارك اقواما على ثور له لم يعمل له من ارض  
شيء فحسب كل واحد منهم ما لا تجز فيه الزكاة هل يجب عليه في عمل ثوره الزكاة **مسئلة** في الاق  
يحب كل واحد منهم ما لا تجز فيه الزكاة او يصبى في ثوره ما تجز فيه الزكاة ولا  
تكون تباعدا رب المال كماله لعل والله اعلم **مسئلة** ومنه ان لقيم اذا كان من اهل القبلة

فلا تؤثر



توضا الزكاة عهده في النماز والمساكنة اذا كان يلم ذلك والده او وصيه او وكيله واذا لم يكن له  
والده او وصي يولي انفا ذلك غيرهما فقول ان ذلك له وعليه وقول لا له ولا عليه وقول  
انه ذلك له ولا عليه واذا ثبت معنى الزكاة في المال الزكرو وفي المال زكاة اذا كان في يده  
وقادر على انفا ذلك منه واما في الذهب والفضة فينفذ ما وجبت عليه من زكاة ذلك  
وقول ان شئنا ان نقد وان شئنا حسب ذلك فاذا بلغ اخبره وقالوا انه عليه حجة اذا  
اعلم بذلك اذا كان امينا على المال واختلف في المحتسب للتيقن فقول عليه وله ان يخرج  
زكاة ما في التيقن في ماله وقول له ولا عليه وقول لاله ولا عليه وكذلك  
زكاة الفطر ويسأل علم **مسئلة** والغاييب والمغفود اذا لم يكن له ما وكيل وكان له ايام  
في حاله يجبر على الزكاة فاذا وجبت الزكاة في الرزعة بعلم منه او جاب الصدقة  
اخذها منه كان صاحب المال حاضرا او غائبا ذلك ان كان له امر او كان مملوكا لم يجبر  
على الزكاة او غاب عنه وجوبها لم يكن له اخذها الا امر يدرب المال او يد وكيله  
الذي جاز له ذلك او يقر احد بشئ في يده انه مال الزكاة وانما احكم **مسئلة** وزكاة  
مال الغائبين ثم انفقوا توقف في حضوره امر تؤخذ **مسئلة** فعلى قوله قال ان  
الزكاة تؤدى قبل الدين تؤخذ له قبل حضوره ومقالا الدين يؤدى قبل الزكاة  
فانها توقف على حذره عليه دين وقوله يؤخذ على المصلح حتى يصح انه حذر  
عليه دين ويسأل علم **مسئلة** وهل في المال الحرام زكاة وهل يسكن ان ياتخذوا  
منه الزكاة **قال** نعم ولو كان مقتصرا او موجه الرزعا اذا كان له مال اهل الفقة  
والا ما يجبر على الزكاة ويسأل علم **مسئلة** ابو سعيد اتفقوا على ان الزكاة  
في الستة الاصناف مما ثبتت الارض وهي التمر والزبيب والذرة والبر والشعير  
والسلت وقيل ان السلت هو الشعيرة لا قشره وقال بهذا لا يرى في سائر ما  
انفتت الا مضر صدقة غيره وذكره وقال ان السلت ما وقع عليه اسم مما يبقى في  
ايدي الناس ونفتا نون به مما هو سنبلة او قرو في مثل الباقلا او اللوبيا واشباه  
ذلك والسنبلة مثل الدخن والامر في مثل ذلك يرى فيه الزكاة ولا تعلم في غير  
هذه الصنفين زكاة ولو كان يلقى ايدي الناس ونفتا نون به مثل الثوم  
والبصل وامثال ذلك ولا تعلم ملا فقام ان الزكاة تجب مما انفتت الارض الا المأكول  
الا ان بعضا منهم قال في الفطر الزكاة ولا تعلم ذلك مما تجل به اثم ولا اثمونه  
واكثر القول لا يجلا التمر على الزبيب واما الثقل ولو اختلفت انواعها فمحمولة  
بعضها على بعض وكذلك الاعتناء وفي جملة الشعير على البر اختلاف واكثر قول  
اصحابنا انه محمول بعضه على بعض والذرة محمولة بعضها على بعض وان اختلفت  
الوانها ولا اعلم في فيها اختلاف وقول ان الشعير محمول على سائر الحبوب

ولا أعلم في سائر المذاهب ان يحمل بعضها على بعض واما الانعام والابل والبق والنعمة هذه الصنف  
 الثلاثة لا يحمل بعضها على بعض لان الضان محمولة على البقر ولا العلم فذلك اختلاف وانما الجواب محمول على  
 الابل والجواب ليس محمول على البقر فكذلك القول والعامل تقع له ابدال في جميع الثمار ويحمل كل صنف على  
 حبسه والثمار كما في قرية واحدة او قرية شتى بعضها على بعض ما كان على الزجر حمل على الزجر وما كان  
 على البقر حمل على البقر ولا يحمل الزجر على البقر ولا البقر على الزجر وانه اعلم **مسئلة** ومنه وما اصاب  
 فغير المختل وجعل له زكاة ما يجب عليه فيها هل تجزئ **مسئلة** يختلف في ذلك واجبة الشئان لا يفاصسه  
 وباحد بالاحتياط في ذلك وانه اعلم **مسئلة** واما قوله ما يجب عليهم اذ ذبحوا او اكلوا وقضوا فالتعريف على الثمة  
 آفة فذهب وهو يسر وطب فلا زكاة في تلك الدراهم وان ذبحت الثمة بعد ان ادركت وصارت ثمة  
 فيها الزكاة وان بقوا بعد الدهاب ثلاثا في صاع ففي الدراهم الزكاة وان بقي اقله فذلك ولو يكن  
 لصاحب المال غيرهما تم به الصدقة فليس في تلك الدراهم صدقة وانه اعلم **مسئلة** ابو عبد  
 الله والديك ان زكاة فريضة لم يحملها فاحلها عليه اجابة وسيلان او غيره وقلت فقل لا  
 كاله لم يترك فعله الزكاة ثم وقيل لا لم يقصر في اخراج الزكاة حتى تلف المثل فلا زكاة فعله لاها  
 اذ ان ذكرك ان جعلها التي بينه وقلت في هذا الاختلاف وانه اعلم **مسئلة** والذي عصب له السطحا  
 تحلا كثيرة ما يجب في ثمنها الزكاة وتعارف عن علمها حصلا منها ثم رجع اليه منها ثم رجع عليه فاحل  
 اليه والتمس زكاة **مسئلة** فان كان لا اعطى وامورها التي تجزئ في زكاة الزكاة على الاستسكية فهو على  
 الاغلب وامورها وفيها الزكاة ديمامة عليه ثم رجع او صار اليه ففيه الزكاة بوجهها واجل يسهل  
 وبينه منها فلا زكاة عليه فيه وانه اعلم **مسئلة** ابو عبد الله يقول الزكاة فكل حوسه فاقول لا يجوز  
 ذلك وهو فعل لم يجز به حال وقول يجزئ به اذا فعل ذلك قبل حلوله بالشهر والشهرين وراى وقت حاجة و  
 قول يجزئ به اذا كان في يده واما ما يجب فيه الزكاة وراى عنه في سنته تلكه والادى عنه قبل دخول  
 السنة لم يجز به حال ولا العلم في هذا الفصل اختلاف وقول انك لا ادى ذلك الا في الامم اجابة ذلك قبل حلول  
 وان كان في الفقرة لم يجز به لان الامم اذ حال عليها المحرم المولود وجبت الزكاة كما لا يوافقها دون غيره  
 ولانه لا يستعمل امره حتى ينفق في غيره لانه لو مات لم يكن يستعمل امره حال ما يجب له فيها من غيره  
 فقبضها لان قبضه لله لا لنفسه ولا لغيره ولا يجوز ذلك الفقير ولا يستعمل الامم وانه اعلم **مسئلة**  
 ومسلم الزجر كانه وادى انفق ما على الفقير او هل لهم له ان يسلم وهذه الزكاة التي لم يسلم له  
**قوله** يجوز له ذلك اذا كان زكاة غيره واما زكاة مال نفسه فذلك حاصل لا يجوز ان ادنى ان ينفقها من  
 نفسه وانه اعلم **مسئلة** ابو عبد الله يقول يحمل الزكاة على السرقة زكاة ثم وكان فقير اهل بصرى له ان  
 باخذ من تلك الزكاة لنفسه ولو لم يجعل له صاحب الزكاة **مسئلة** اذ جعل له ذلك ان ينفقها على اهلها  
 فقيل لا يجوز له مال محمول لرحل فان نفق عليه ان ينفقها لنفسه فليس له ذلك اذا كانت كسرات  
 امواله يجوز له ان يعطي ويقيم يلزمه قوله ويعول بغيره ايم اذا كانوا فقرا له لم يجز به عليه ذلك  
**قلت** فان افترقا لذي يسلم اليه اهلها من زكاة غيره ووصية اوصى بها اليه او غير ذلك ويجزئ

الذي سلمها اليه ان ياخذ منها لنفسه وكان هو محتاجا لم يخرج له ان ياخذ منها ولو حرج عليه **قال**  
 ليس له ذلك اذا كان اما هي كذا فمضمونة في يديها او وصيها او مومن عليها واما اذا  
 كانت زكاة فمطلبا للمسلمين واقرها انها زكاة او امر الزكاة ثم حرج عليه بعد ذلك لم يكن قوله في ذلك  
 حجة والله اعلم **مسئلة** واذ اوصى موصي بخلعة وقطعة من مال الفقراء او مسجدا او غير ذلك من  
 ابواب البر ثم مات الموصي وبالعلة في مذكره الا انها لم تضره او قلصت قبل موته ومات  
 وهي لم تكل ولم تخط بغيرها هل فيها زكاة على الوجهين **قال** الشيخ حبيب سألنا ان ذلك  
 المثلث ولو لم تضره قبل ان يستعملها الموصي له قبل موت الموصي في محموله على ما في الزكاة والله  
 اعلم **قال** ابو عبيد وان كان رجل دين على مفسر والراي يقاصصه بما عليه ويحبسه من  
 زكاة له فلا يجوز لصاحب الزكاة ان يقاصص الفقير بالحق الذي عليه له ولا يضعه لمعنى وجه البرادة  
 ما عليه وقول يجزى له ذلك واما ان اعطى ما لحق الذي عليه له فرضا الفقير فذلك الحق الذي  
 له فذلك وجه جليل من طريق الحكم بلا اختلاف واما طريق التتبع في قصد صاحب الزكاة الى عطية  
 الفقير والزكاة ليعطيه ذلك لا يعني ذلك على قوله ابطال المقاصص والله اعلم **مسئلة**  
 وميرزكا نعم ماله فاخذها السلطان وهو كان وسلمها الى الفقراء وهو كان مريض بعد ذلك  
 بما فعل السلطان برمي الزكاة على قوله يقول ان الزكاة شر يكوارك والاختلاف فقير وكان الاجابة  
 عليه كانها الاختلاف فقيرها فقيرها اختلاف وان كان راضيا باخذ الفقير لها بري منها والله اعلم  
**قال** ابو عبيد والاعطى صاحب الزكاة على انه فقير واخذها وهو عني فقد بري  
 صاحب الزكاة فمأزكة وله هو الحيوان شاء ظهر ردها الى صاحبها واعلمه وان شاء عملها سلمها  
 الى الفقراء دون قبضها وهو يعلم انه عني لم يجره وكان صامنا لها ويسلمها اليه حتى يتخلص منها  
 وانما له ان يسلمها الى الفقير بخار ويجوز في الحال ان اخله في المال مذكره والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه واذ كان للميرزكا بركيه مرفعه وفضة او ما شئ فمرفعه حال عليه المرفعه وهو بحسب فيه الزكاة  
 ففيه الزكاة اذا حال حوله وفيما استفاد مثله باي الوجع استفاد من ريش او شرا او هبة او ربح  
 منه فبما هو متناج وبما في المرفعه كل ذلك سواء منهم وبحسب جميع الفايذة الزكاة قبل الحول استفادها  
 او بعدة فقل ان يري ولا يبين في فيه اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه واذ حرجت عنه زوجته  
 الزكاة بغير امر ولا اذن مباح كحل زكاة وجبت عليه فان ذلك هو ما مونة على ما قالت انه  
 بحريه ونري هي اذا اتم فعلها وان لم يتم فلا يجزى ذلك من الزكاة وقض من هي له ما اذا فعلت  
 فيه ذلك بعد امره ولا اذنه والله اعلم **مسئلة** الصبي والخل اذا كانت تجب فيها الزكاة فمقت  
 بالرجح الى ان لا يترك بعضها ثم سقيت بعد ذلك بفضة سقيت به او لا وادركها فيها ولم يتركها بكتاب  
 فمادر كاولا وجده ولما يدرك اخره وحله هل فيها زكاة **قال** ابو علي كمالا وادركها وانما لا ادرك  
 بشي بخلاف الاول ففيه الاختلاف وعلى قوله لا يقول العمل على الادرك فانه يحمل ما ادرك على الهمر  
 على ما ادرك على الزجر والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر عيسى والمال اذا كان يستبي بالرجح او بالهمر

وادرك بعضه مثل المذبح والمناحي والنفائيل ثم قال الماء اوجاهه الحصب وصار يسقي بضرا ادر عليه  
 الخلل المذكورة كيف كان **قالب** اما ما ادر منه فركاة على ادر عليه كان نهر اوز حبرا  
 واما ما لم يدرك منه فان كان مثلا ان لو تركا غير سقي ادر عليه نهر ترك السقي وكان يسقي  
 بالجراد النهر من على ادر عليه وان كانت تلك النهر في القوم لا بالسقي وسقيت فعلى ادر عليه  
 كان نهر اوز جرد في قولنا السقي وهو قولنا لا ماضيه شجر حده ولا يحل ادر عليه النهر ولا النهر  
 على النهر وان كانا من ماء على ما علم **مسئلة** الذي وهل يحل على الاب اولاد الصغار  
 في تركاته النذور ام لا **قال** ان كان الجلي والدرهم قد صارت الاولاد مرقبله فانهم يحلون على بعضهم  
 بعض ثم يحلون على ابيهم وان لم تكن الدرهم والجلي قد صار مثليه مرقبله فلا يحلون على بعضهم بعض  
 بل يحل لكل واحد منهم على ابيه في الزكاة خاصة وان لم يكن مع الاب شئ من الدرهم والجلي فلا يحلون على  
 بعضهم بعض ولا زكاة عليهم ان لم يبلغ عند كل واحد نصيبا تاما ما علم **مسئلة** ابن عبدان  
 في رجل له ثلاثة اولاد مع كل واحد منهم حصون كارية فضا يحلون على ابيهم وعلى بعضهم بعض في الزكاة  
 ام لا **قال** ان كانت دراهم مرقبله فانهم يحلون على بعضهم بعض ولو لم يكن مع الاب شئ من الدرهم  
 وان لم يكن مرقبله فلا يحلون على بعضهم بعض وبجمله لكل واحد منهم على ابيه على الافراد وفيهم  
 بلغت في ماله وقال ابيه الزكاة لم منه ومعه مبلغ عليه اذ حل في الزكاة عليه وقال الصبي يحلون  
 على بعضهم بعض وفيه يخرج مكره واحد بقدره على اكثر القول والمعلوم وقال الشيخ ناصر خراس  
 لا يحلون اذ لم يكن المال عند المال وان كان مرقبله حلوا على قول وبجمله الابن على ابيه ثم يحلون  
 كلهم على الجد اب الاب اذا كان الاب المتوسط في حوايه واسد اعلم **مسئلة** وفي ثلاثة  
 اولاد بلغ في حجر والدهم ربع كل واحد له ايضا ربع كل واحد منهم عشرة اجرة يحلون ام لا  
**قال** الصبي يحلون وقال الشيخ ناصر خراس لا يحلون على بعضهم بعض ولو كان اصل المال عند  
 الاولاد اذا كان الزرع لهم على قول واسد اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر خراس اذا كان رجل واولاد  
 الكبار وزوجاتهم ياكلون اياهم خلطة في بيت واحد ياكل النساء معا والرجال وحدهم معا يحلون  
 في زكاة الثمار ام لا **قال** اذا كانا خلطة في كل ما يدخل عليهم والثمار وهم في حجره فانهم يحلون عليه في  
 الزكاة ومختلفة في حلا الزكاة على الدلاصبي ولو كان في حجره والد قبله يحل عليه ما بين كان  
 وقيل كان مرقبله والد محل عليه وكان مرقبله والد لا يحل عليه وقيل لا يحل والد وكذا له  
 حكم على قول لم يحل لوال الابن لابي واسد اعلم **مسئلة** وفي شركتين في زراعة وقسمها بينهما  
 نصفين قبل ذلك ما وعاد كل واحد يسقي حصته اثبت هذه القسمة امر على بعضه بعض **قال**  
 الرجلان هاتين زراعة واحدة لا اصلها زراعتا واحدة وقسمها خضرة لا يصح لهما القسم بثلثي البع  
 والبسم البع في البع اذ كان لغير العلف قبل زركه واسد اعلم **مسئلة** الصبي وهل يجوز بيع  
 البطيخ وبيع البطيخ والسك واشباهه بقرطان الغبط اذا كان رطب ان كثير او اليسير بشرط  
 بتعريف مكي وبذهب كثير من الزكاة ثم لا على هذا **قال** نعم جاز مع البائع والمشتري مرقبله

اخراج الزكاة وهذا هو ما اشتهر به **مسألة** الشيخ ناصر عيسى واذا كان المبادر بمحذرون الغل بعد  
 انصار بئر احولا ورطبا ويقع منه شيء وبأجزائه وبتركه في الشمس ان لم يسر هل فيه زكاة وعلى  
 من تركه **قال** فالذي صار له ذلك فهو الزكاة وتركه على صاحب الاصل الزكاة لا اجتهاد فيه  
 بعد ذلك ان كان يجب في قتاله الزكاة وابعد في قول بعض المسألة **مسألة** وفيما هو  
 رجل يحرس ماله بثلاث غلته او بشيء معلوم كانت الاغرة له بعد ذلك الغل او قبل ذلكها واراد  
 الاجير ان يخرج في طباطب ونصيبه ان يقوم عليه ما يريد يخرج ويسلم كان له **قال** الشيخ ناصر  
 عيسى عيسى ان يكون عليه الزكاة على الوجهين على قول بعض الفقهاء وقولنا استحقه قبل الادراك  
 فلا زكاة عليه وابعد علم وقال الصبي اذا استحقها قبل الادراك فلا زكاة عليه حتى يخرج وفي الزكاة  
 من ذلك على صاحب المال اختلاف واذا استحقه قبل الادراك فهو يتركه في المال في الاكل منه  
**قلت** له وان كان ليس مع الاجير شيء غير هذا ونصيبه من الاغرة لا يجب فيه الزكاة وحده حتى  
 يحمل نصيبه على نصيبه **قال** الشيخ ناصر عيسى يحمل عليه الزكاة لانهم شركاء على اكثر القول  
 وقال الصبي في حله اختلاف اذا استحقه قبل الادراك وان كان للاجير مال غيره لا يبيع فيه الزكاة  
**قال** الشيخ ناصر عيسى يضاف نصيبه من الباقي على اصله للزكاة وابعد علم **مسألة** واذا  
 قاطع رجل جلا على ثلثة قطع معلومة وانه ان علم صاحب المال زكاة ذلك الموضع ولحقه  
 اذا كان ماله وابعد علم **مسألة** الصبي حين يروي واستقر له اكله صاغر ماله يروي او يدعير الى  
 ويجوز له اخلا الزكاة وذلك على الزكاة وصار يعطيه وغيره من ماله ماله يعطيه انفعه النية المتعد  
 ويجوز ذلك من تسعة اشياء ومثله وماله ويجوز عنه الزكاة **قال** نعم هذه نية صالحة بحرية له  
 ما بقى عليها ولوله يحبس ويعد اخراج واجبه ماله يرويها وكذلك الصبي اذا قصده سجود بعد التسليم عليه  
 ماله يروي واجبا اجماعا من جميع جهات وابعد علم **مسألة** ومنه ومن يبيع ثوبا وزرع علفا ساقبت  
 في العلف بزر ولم تبلغ الزكاة في زرع البر وجله وكان في القطر ان لا استخراج البر والعلف وايضا في عليه  
 تبلغ المضاعف ان عليه الزكاة فيما يحصل له ويجمع ويصرف وهذا قد حصل واز عليه الزكاة بلا  
 حفظ ماله وابعد علم **مسألة** ومن يروي شركا في ثوب في ثوب واحد يروي على قدر سهمه والماله ولم  
 يرويها بقائه ولا قيمة فاعلم الزكاة اذا بلغت الزكاة واجب فيها الزكاة **مسألة** وابعد علم  
 ومن يروي علفا ونبت فيه شعير ان لا استخراج منه وايضا في الشعير الا ان يبلغ المضاعف الا في  
 على حكم عليه ان يسلم الزكاة او استخراج الشعير من العلف **قال** لا يعلم انه حكم عليه ان يستخرج الا اذا  
 اضيق ذات نفسه واجتمع مثله وحل الشعير بقدر ثلاثمائة وجب عليه فيها الزكاة **قال** وابعد علم  
**مسألة** وجوه التعدي الموجبة على فعلها الضمان احوال يكيل للثروة ويقف على بلوغ الزكاة  
 فيها ولا يريد اخراجها الى اهلها فهذا امر يسوئته متعلق بفعله ضمان زكاته ووجدها هو ان  
 يكيل الثروة ويقف على بلوغ الزكاة فيها في قبضها لنفسه وليس يحضرها لغيره او لغيره وهو  
 يريد اخراجها في حال ثمانية فهذا ضمان زكاته لضمينه اياها في ذمته والامر عنه ساقط بالثروة

بادائها ووجه اخر هو ان قيل التمسك ويقف على بلوغ زكاتها وانفق في حضرة محتاجيها مستحقون  
 لغرض ما لا يسلمها اليهم مع قدرها تعلق تسليمها وجنودهم بين يديهم واجابهم اليها فدل ايضا من ما تلف  
 بغيره او بفعل غيره لا نه متعذر كالمديون القادر على ادا دينه المتعذر عن تسليمه او صاحبه فهو متعذر  
 ظاهرا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل من رجل دين حتى يوفى دينه فاما ان قيل لم يرد في معرفة زكاة نحو ليس بحضرة  
 احد من الفقهاء وهو مع ذلك محتاج الى حفظ ما لا يسقط من دينه تعالى باذنها بحسب الحاجات  
 فلا حاجة في العقول لا يحتاج الضمان اذا احتاجت الى حجة مع كراهيته لانها قال الله تعالى طمأنينة  
 من سبيل الله اعلم **مسئلة** وموت وخلف ما لا يولد له كالميراث من المال والركاة **قال** يوقف المال  
 على الولد حتى يبلغ فيشترى منه ويرفع اليه الباقي وان عتق دفع اليه واما الزكاة فصار امال موقوف  
 فلا ركاة في حق بصير المال ولو لم يحل عليه حول في يد فقهاء الزكاة والركاة في حق الزكاة وهي  
 فيه جارية واسباع **مسئلة** وفي قباض الزكاة اذا عمل حيا او اوفى ربه او على راية فحقه ربه  
 وشتر من ماله ما قلنت فيه شيء من الحب او الفضة او ما كان عليه ما تلف وعلى الدابة وعليه الضمان  
 ما تلف ان شتر ما عمل على نفسه باقتداره من ذلك الخط في الاموال والانس مضمون من العقول المقدرين  
 واسباع **مسئلة** الشيخ حميد في رضى السجدة دار زعماء احدث وكيفية نصف ما يخرج  
 منها والحب وبلغ كذا كذا ثلثا ثلثين في نصيب المسجد في ذلك الزكاة **قال** في ذلك اختلاف  
 والذي يراه من العقول لا ركاة على مثل هذا الزارع حتى يبلغ في نصيبه ونصيب شركائه وعادته نصيب  
 المسجد نصيبا نظرا او يكون له زراعتة غيرها فيعمل على نصيبه وهذه الزراعتة وادبه **مسئلة**  
 ابو زكريا في رضى الشراعية في بيع الحياض الخمسة لآية من محل الفحل الذي يشترى منه هذا المال وكل  
 المال يبيع اصلا بسوى فلا ثمانية لآية فحل يحيط على المشتري زكاة المائتين **قال** اذا كان المشتري  
 لو اذاد زعمه لم يرض له درهمه كلهم فانه لا يلزمه الا ما يبلغ المال واسباع **مسئلة** ابن عبيد ان  
 فيه تزوج او اقر عند زارع فله اذرك او شتر به تزوجها ايضا على زوج ما في الزكاة **قال** لا يصح  
 على زوجها اذا كانت العطية قبل الدراك واذا كانت العطية قبل الدراك فانه يصاح عليه واسباع **مسئلة**  
 ومنه وفي رواية على غلام والد على زوج حيا ووجهه ركنه وشراطه عند البيع على ان  
 تكون الثمرة المشتري ان تحمل هذه الثمرة على المشتري امر على البايع وكذلك اذا كان البيع قطعا فان  
 المشتري كذا المشتري ان تحمل هذه الثمرة على المشتري ان تحمل على البايع كان البيع قطعا او اجارا وان كانت الثمرة عند  
 الشراعيين من كذا الثمرة المشتري ان لا يشتريها البايع فانها تحمل عليه واسباع **مسئلة** ومنه  
 وفي رواية تحمل الثمرة الذي يستقيم بالنصف علم ما هو لا يجب فيها الزكاة وعنده تحمل غيره لا يجب  
 ايضا فيها الزكاة الا انه اذا صافى حصة السيد وهو نصف على تحمله وجبت بها الزكاة **قال** ان  
 كان الذي يستقيم بالسيد عدة فالسيد يجوز على صلب الثمرة وان لم يكن سيدا ولو انا اعطاه نصف  
 الثمرة بسبق الثمرة شاركه عليها او كانت غرامة الثمرة المحتاج الى غرامة على الساق في هذا لا يحمل على  
 صاحب الثمرة في عينه لا الثمرة واسباع **مسئلة** الصبي في جلات قبل دخوله وقت زكاته وادله



تجب فيه الزكاة وقيل يركب من الزكاة والى ما عدا ذلك من غير ما كان زكاة وقيل ففي الاثر  
قولا لا حصر وقت الزكاة وفي المال مجتمعاً اليه تجب فيه الزكاة وقول لا زكاة فيه حتى يحول من  
ملكه الوارث وكان نصيب كل واحد منهم تجب فيه الزكاة **مسألة** قال المشايخ ناصر  
خمس وخلف سائر الصبي اذا لم يملك مالاً للمنفقة او الغائب ان يخرج من الزكاة فانه يجبر  
وعلم عليه باطاعها واما الدرهم فلا يجبر فيها على جوازها واما وجاب الزكاة ان يقول لم جعله لغير  
الزكاة يعني فضل الزكاة مما تجب فيه الزكاة فعلى قول واذا قال الغوالي ان كنت تلحق بلخرج الزكاة منه  
اخرجها والا فلا اخرجها فيستوي اذا قال له امرك ويستوي ان له ان يملك وكذا يصح في اخرجها وما  
التيمن والغائب والمنفق في الثمن **مسألة** والصبي وعلى قول واجاز تسليم الزكاة في حيا البلد  
يجوز ان يشترط ذلك ودوا وصا صواباً وسحقه بيده منه سوز يحط بالبلد ويشترط منه انواب  
واقفال للسور ويطعم من كمال الناس حين يحاربهم لم يفسدهم للظلم وينفذها كل مكان فيه تقوية حتى  
البلد لا يملكها انت الزكاة موال مملكه او مملوكه **مسألة** لا تسلم الزكاة الا للفقراء والادام وقول اذا  
انفق رباب الاموال جعلوا الزكاة في حيا مملوكه على ما يرونه حامية لها جاز في بعض القول وعند  
ازجاء ذلك السلاح والدوا والرضا و نفقة ويقوم بذلك داخل في الحوز واما السور والابواب  
والاقتال فان كانت في غير اهل العلم والحماة فلا حق اوجها بالسلاح **قلت** وهل يجوز ان يكتفوا منها  
الجبار واما ما دام في كسر على اهل البلد وحيث منه وقدر الظلم **قال** في جواز ذلك اختلاف ولا بد  
اعلم **مسألة** ومنه وفيما استعمل اجرا لخدمته بذرهم او بشي من الرطب فان عليه زكاة ما استاجر به  
والرطب في قوله يقول في البسر والرطب الزكاة ولا علم فيها خلافاً على هذا القول واستقط الزكاة  
والرطب اذا بيع فيستقط ما استوفيه والمعي لا واحد واما ما يدفعه صاحب المال بغير الحد بل من  
بعينه على حسان على سبل الاجرة او يكتفون على معونتهم كانوا اعتبلا او قولاً فهذا يجمع للاختلاف  
يجمع ما رسمته وبعضه اقرب وبعض في وجوب الزكاة ما كان مخرجاً على المكافاة والراحه والرحمة  
والنفقة واطرح على الهبة والصدقة فلا صدقة فيه في غير ايام الامة وقد قيل فيه بالزكاة الا ان  
يعتقد موال الزكاة وهذا في التزالي بس واما البسر والرطب فيه اختلاف **مسألة** **مسألة**  
وواعطى جلائق مئة ماله وقد صار رطباً وبسر او اكمل المعطى رطباً على المعطى رطباً  
زكاة ام لا **قال** اذا اكمل المعطى رطباً وبسر فلا زكاة على المعطى ولا المعطى اذا كانت العطية غير  
عوض واما ان كان المعطى قد صار ثمرات او يابس او غير ذلك فاعطى الرطب الزكاة فان رجعت عليه  
الزكاة فيها وفي هذه العطية لا لا يعطى باختلف ويجوز فيها الاختلاف قولاً كانت العطية  
لوجدها كانت في غنى وقدر فلا زكاة فيها على المعطى وقول حتى يكون في الفقر واما في الغنى  
ففيه الزكاة وقول حتى يتيها زكاتها ولا عليه زكاتها فعلى هذا القول كانت لتمامها والحقبة  
للادام فلا يجوز ان تعطى مئة ماله يقول ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه ومنه زكاة ماله وقال  
لما لا امر لغالب الى بيتي لئلا اخذوا مني زكاة مري فوعده الهوى ولم يرد حتى صاع التمر واجل

فصل

الزكاة او غيرها غير ذلك عليه صاته **قال** على الرعية ان يتوازوا زكاة الدراهم الى الامام او الى  
 الوالي الذي معهم وعلى الامام والوالي ان يعثوا لهم ويقيض منهم زكاة الخمار فعلى هذه الصفة عديدي  
 الخدسها منسخر المكي المصدق ولم يقصر في حفظها ان لا يصار عليه فيما تلف ويحجب ان يركي  
 باقي من القروا به **مسألة** ومنه وفيمن له تخلف فيها في زكاة الزكاة فطبي تسعة  
 عشر اها وترك العشر للزكاة ليسعه هذا الفعل ويرام الزكاة كان المظني ثمة او غير ثمة  
 علم بصيرورهما او لم يعلم **قال** ان المظني غير ثمة فلا يرأى منها حتى يعلم انها قد وصلت  
 الى اهلها وهذا على قولين **مسألة** ان الزكاة في الذم وقوليرأى منها وهذا على قولين  
 ان الزكاة شريك وليس له **مسألة** ومنه وفيمن رزق عتسا وشعير في قطعة واحدة  
 وسبقها بماكروا حتى اذركا حصل له منها سنون جريا خالصا جميعا لم جريا ام العلس  
 ثلاثون جريا ولسبعين ثلاثون جريا عليه ان يخرج الزكاة من جميع الحسبة امرية ام  
 ان عليه ثلاثة اجرة شعير والى التي عليه في العلس **قال** فالقول الذي يعزبه وانه لا يحمل  
 العلس على الشعير حتى تبلغ الزكاة في كل واحد منهما لا فضل للزراع في هذا الزرع ان يزرع  
 عتسا وشعيرا وانما ذلك اذا فضل زرع احدهما وكان فيه شئ قليل من الجنس الآخر فيجوز في هذا ان  
 يكون الحكم للذي فضلوا واحكم للسلا لان هذا لا يكاد يمتنع منه زرع والزرع وادى **مسألة**  
 الصبي وراحم زكاة ثمره او حبه ثمراته في وقت حذركه درهم وقدرت زكاة دراهم عليه  
 زكاة فيتم ذلك مع دراهم على القول المعول به **قال** في ذلك اختلاف بعض عمدة على كانه اذا جاد  
 وقتها وبعض لا يثبت فيه زكاة حتى يحول عليه الحول ويعاود ذكر ثمة عليه **الحول** وان يملك بعد  
 وجوب زكاة دراهم وقضى ثمنه ربا عليه يكون عليه زكاة في ذلك على قوله لم يسقط الدين **قال**  
 زكاة عليه اذا باعه بعلته كماله وفيما كان هو اخرج زكاته وقيل وقضى به الدين الواجب بحله قبل  
 وجوب الزكاة فسقط عنه في بعض القول وفيما عليه زكاة فيه **قلت** له واذا كان له من ماله  
 لركاة دراهم ولم يكن له يوم ومعاوم وفعل ذلك بعد دخول الشهر قبل اخرج زكاته **قال** شهر الذي  
 يورى فيه زكاته كيووم الذي يرك فيه واشتت في يومه ثبت في شهره وادى **مسألة** الشيخ محمد  
 رزق وفيما لا مال ان مال اقله والشتاد والفرزكة لعقظه والدي تركه لنفسه ما وجبت فيه  
 الزكاة والذي افعله والشتاد ما تجب فيه الزكاة وان حملت وجبت فيها الزكاة كفي يكون ذلك اذا  
 كانت القعان صحيحة وباتت وذلك اذا كانت القعان في الارض والملا والمخل بعه فلا زكاة فيه  
 حتى يبلغ النصاب في كل قطعة منها وان كانت في المال في حدة الارض والمخل في قعانه منقضة والكا  
 في القطع جميعا وادى **مسألة** ومنه وفيمن وجبت عليه الزكاة في ارض اقلها وفي رزقه  
 الذي له وجبت فيه زكاة هو عليه في زرع الذي لم يجب عليه فيه زكاة وبضا في عني لضيبة من  
 قعانه ارضه **قال** ان اقلها من حذركه مستحق مثل سدر او حنظل او زرع او اقل واكثر فاذا  
 اضيف هذا الجزء على وال الذي لم يجب فيه الزكاة منه ما تجب فيه الزكاة كان عليه الزكاة

والزكاة على ثمة في ذلك الخلف والى الامام حتى يعلم انها قد وصلت الى اهلها

وإما أن يضاه عليه نصيب الزارع الذي افعله فلا والله أعلم **مسئلة** الشيخ جعفر بن محمد  
 وعمر بن حنبله محل تبلغ ثمها قدر ما يجرى فلما أن حصادها انما افة قتلت الاقدار ثلاثمائة  
 من ثمرها عليه الزكاة فعلى ثمره هذه الغلة على هذه الصفة **ام** **قال** اذا بقى الغل وقد ارثه ثلاثة  
 صاع من الزرع ولا ثمة يصلح حيا فحق ذلك الصدقة على كل من ثمة الغل وثمره الزرع وان  
 بقى ثمة ثمة الغل وثمره الزرع اقل من صاع تام وتلفت قبل ان يجرى كله عكبه ففيه اخذ  
 وكذا القول انه اذا كان في الاعتبار مما تبلغ فيه الزكاة ان يجرى بها بقى وان تلفت الثمر فبما دون  
 مرها في حصادها وثمره الزرع فيجب ان يكون ذلك الزرع والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي  
 حنبله محل لم تبلغ ثمها نصاب الزكاة فذلك لا حرج وقد ان حصاد ثمره تلك الغل قبل  
 ان يجرى فورثه رجل له محل ثمة الزكاة المحل ثمة الغل التي ورثها على ثمة محله  
 وتخرج منها الزكاة **ام** لا على ثمة يجرى بان يوجد شبهه هلا في الذي يضر اليه الغل المدركة  
 لمطية او مجة او اقدار او وصية وقد ادركت هذه الغل ان لا زكاة عليه في ثمة تلك  
 الغل او المحلة المدركة ثمها ولا بعد ان يكون محلا اليه بالارث مثل ذلك ولا اقدر  
 الحكم على مثل هذا بالزكاة في هذه الغل على هذه الصفة في ذلك السنة التي صارت فيها  
 اليه الثمرة بعد ذلك **ام** والله أعلم **مسئلة** قال ابو سعيد انه يحفظ عن الشيخ  
 الحسن بن القفيص ان كتاب عليه دين فاحسب له محسب في قضاء دينه انه يجوز ان  
 يعطى المحسب من الزكاة في قضاء دين الغائب قالوا واذا جاز هذا فعندي ان الفقير اذا  
 كان له عولة ونصاب عنهم فاحسب له محسب له وانفق عليهم من الزكاة وتوسلوا الوارثون  
 من هذا اقرب من الاول عندى قالوا واذا جازت الزكاة في الزكاة لم يتعد ان يجوز الحسبة  
 في مثل هذا والله أعلم **مسئلة** واذا غلب حيا المستحق اخذ الصدقة وكان له مقابل فانه  
 يعطى عياله بعد عيشته اذا كانوا اهل حاجة والله أعلم **مسئلة** الزامى في العلس والشجر  
 اذا كان مختلط في زرع واحد وكل جبن فيهما النصف او يزيد قليلا او ينقص قليلا لم يكون  
 مبلغ نصاب الزكاة فيه **قال** ان كان الشجر نصف العلس فحسب نصف الحب على مبلغ الشجر  
 للنصاب ونصف على مبلغ العلس وان كان اقل او اكثر فحسب به وان لم يدرك ذلك فحسب طرب  
 الزرع على نفسه في الزكاة لم يجرى في حياخذ الشاري يملك عنه واشتبه عليه فيتركه  
 والزكاة ومسئول عن صاحبها والله أعلم **مسئلة** وفي العلس الجيد اذا كان يحصل من الجري فيه  
 بقشع سبعة مكابيك حاصفا اكون نصاب الزكاة فيه اقل من ستين جريا فحسب على  
 حيا يخرج منه الصافي **ام** لا يكون الا من ستين جريا حيا اذا وضعف **قال** العول على الحب  
 الصافي ليس العول على الفرو وما قالوا ستين جريا لا انما اعطى العلس بنصف والاعور  
 على النصف حتى يصح تخصيصه حتى قالوا ان شجر المصلح وصاحب الزرع في الزرع بنصف  
 امر لا قيدون فيه كغيره والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي زرع قطا في ارضه

وسبقه بما فيه ونحوه حصله ونزكه في بيته يتنص به الغدا ويبيع مملونه وموئنه عياله وحله  
وقسكاته والعطش باح باق عنده انظر مد فيه الزكاة ام لا **قال** لا ركاة عليه فيه الا ان يكون  
باعه قبل ان يدخل شهر ركاته ولم يكن اخرج ركاته فيقول الممنوع على درهمه او ما اذا باع قبل  
خول شهر ركاته فاحسب منه قبل ان يدخل شهر ركاته فلا ركاة عليه فيه الا ان يكون اصل ربحه  
هلا العطن للثلاثة فيحسب عليه في ركاته بمثل السبعة واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه  
بطني ماله من حلا بانية للرية وكاستثنة تبليغ فيها الزكاة وفي المال من بيع وما جى هل  
للمحامي ان يقوم للمطبي ثم تترك الزكاة يخرج من وان جاز وقومها عليه ولم يصح ذلك للمطبي ما ترى  
في ذلك **المطبي** ويقول ان الزكاة فيما اكلم المطبي طبيا وشرط لا بد من ذلك ولا ركاة عليه في  
المال الزكاة المطبي او ضيق القيمة تكون على نظر العدول وما على قوله يقول الزكاة في ذلك فلا  
قيمة عليه ويقومها بقية المال ويكون الخيار فيه المصدق ان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله  
ان الامام يعمل على القول الاول واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه حصل كثر او تحيل مباحة للاشياء  
والفقراء وكان حاصلة يبلغ فيه الزكاة هل عليه زكاة ام لا **قال** ان الحاصل ليس عليه زكاة اذا  
حصله بعد درك الترق وانما الزكاة على ارباب الثقل بعد ان وجبت عليهم الزكاة فيما حصل  
هذه الوجوه والوجوه ما لا لا حظ فلا ركاة عليه فلان انقطعت حتى يولد وان كان سببا لم يرد على  
اربابه وركاته عليهم ان وجبت فيه الزكاة واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه المال الذي يحمل على  
مال زوج في الزكاة ما صنفه هو او اذ لم تساله عن ثمنه ام هو اذ لم تساله عن اصله **قال** هو عليه  
اذا تركته كانه ماله في قبض الغلة منه ولم تساله عن ثمنه على طيب قلب منها فهو عليه  
على هذه الصفة محمول عليه واسد اعلم **مسئلة** ومنه وهل يجوز ان كان له مال تبليغ في ثلثة الزكاة  
اذا اراد ان يطعم ماله ان يطعمه بركاته كان المطبي ثقة وغير المطبي ثقة واسد اعلم ام لا **قال** ان  
كان المطبي غير ثقة حتى يصح منه عدله انه فلا اخرج عنه الزكاة ووضعها في موضعها وان كانت  
ثقة ففي ذلك اختلاف قولنا لا يبرأ حتى يصح عدله انه فلا اخرج عنه الزكاة ووضعها في موضعها وقول  
يبرأ اذا اشتط عليه اخرج حتى يصح عدله انه لم يخرجها او يقول الثقة انه لم يخرجها لان  
الزكاة منقطعة على رب المال **قال** فانما يطعم صاحب المال بضمه وثمنه ماله واشتط الزكاة  
على المطبي كيف الوجه في هذه الزكاة المشروطة يجوز للمطبي ان يحسب مثل الماطي ويعطى الزكاة  
لكذلك ان يطعمه العامل بان يتفق ان عليه والقيمة ام لا **قال** فيما يجبي ان يكون الخيار المصدق ان  
شأه اخذ له درهم مثلا او طعمت المال وان شاء اخذ له الثمن وذلك في النصيب الذي اطاها  
رب المال لان سهم الزكاة لم يكن مخرجا والسهم الذي لم يطعمه هو باق بينه وبين الزكاة واسد اعلم  
**مسئلة** ومنه وفي الذي يوجد احدا على ان يقطر ثمنه في الدجند منه او يكسره وكذا ما قبله  
يصير ثمنه وقد صار غير الزكاة الاخرة على رب المال ام على الاجير ام لا ركاة فيه **قال** ان  
الركاة على رب المال الا ان يكون له على حصاد الثمنه منها ففي ذلك اختلاف وقول يخرج

الزكاة قبل الاجازات كلها وقول على الزكاة نصيبها مارجة المصاد وهذا اذا كانت الثمرة قد صارت  
 ثمر او صارت بسرا او طبيا وبتكر لا حير نصيب حتى يكثر او وانه اعلم **مسئلة** وعنه و  
 الذي يعطى حارة او واحد منه مخافة رطب مكافاة او غيرها الثمرة زكاة **ام لا قال** يعجبني  
 للثمة ان لا ياجزوا مثل هذا فان له اذ هو ان يودي في ذلك اليه وامر يعطى وانه رطب او  
 يعطى الرعي وبتكر لا رطب الذي اعطاه اياه حتى يكثر فيه الزكاة واما الذي اعطاه  
 دوابه رطبا وبسر اقل من عليه فيه زكاة واما ما اعطاه مكافاة فاكل رطبا وبسر  
 فعلى قول من يقول انما اكله المطى رطبا وبسر اقل من عليه الزكاة فالزكاة عندى على هذا القول  
 في الرطب الذي اعطاه الرعي وقيل امره على عينه واعطاه مكافاة ليد تقدر  
 وان اعطاه لذلك الثمرة فعليه زكاة الزكاة وانه اعلم **مسئلة** وهل على الرجل البسر  
 والرطب الذي ياكله مبلغ الزكاة ثم لا يبوخذ البسر والرطب ويبوخذ الثمر ام لا يحل  
 عليه **الا الثمر قال** فارجو ان في مثل هذا اختلافا قول لا يحسب الا الثمر اذا بلغ النصاب  
 والعمل على اكله البسر والرطب اذا كان لا يتركه ولم يتركه لم يبلغ النصاب ثم انما يشاء  
 وانه اعلم **مسئلة** وعنه وفي رجل له عمل مما يجزى عنها الزكاة فانت على الخلطة  
 اقله مخرج فطاح بعضها وبقي البعض منها وفي عند من العمل ما لا يجزى فيه الزكاة بعد  
 طاح البعض ويومر طاح العمل قد صار فيه مثل الرطب والقاربن اعليه زكاة في  
 غلة الذي طاح امر عليه الزكاة وغلة الباقي ام لا زكاة فعليه **والجمع قال** ان كان للمدقيق  
 في هذه الخلطة لا يجزى فيه الزكاة وثمرة التي تلفت وقت قد تلفت ولم يحصل منها  
 ما يبلغ به النصاب فهو الثمرة التي بقيت فعندى ان لا زكاة فيها وان كان ثمة هذه  
 الخلطة التي وقت حصلت وجعلت في الشمس بعد ان صارت بسرا او قارينا وكان  
 يبلغ بالذي جعل في الشمس والثمره التي بقيت النصاب فعليه الزكاة ولو جازم التي وقت  
 اضعف في الثمرة التي بقيت ولو كان جشفا فيه جلالة ففيه الزكاة لانه جاء في امره ثمره  
 اخشف بعد احوال ففيه الزكاة **وانه اعلم** **له** وعنه وفي رجل باع ما لا يبلغ القطع  
 وقد كان حصاد الثمرة ان يكون زكاة على البايع امر على المشتري وان كانت على المشتري  
 فما جازم زومها عليه اهني اذا عرفت الثمرة بالواحدة ام اذا صلا فيها الرطب والقاربن  
 امر غير ذلك انما لا يبيع وفيه ثمة مدركة في البايع حتى يشترطها المشتري فلا  
 اشترطها المشتري مع البيع صلا المشتري ها هنا غير ذلك المطى لها وفي الثمرة التي يجوز  
 طبيا وفيها اختلاف قول لا عرفت بالواحدة جاز طها وقول حتى يغلب البسر واما  
 الاثر في ان استحقاق الثمرة بي البايع والمشتري فعندى انه اذا خرج من الخلطة ربع درهما  
 او ربع قاربات فعندى انها مدركة على جامع في الشري امر بيع الخلطة والزكاة على من  
 الثمرة فان كانت للبايع واشترطها المشتري صار المشتري ها هنا غير لثمة المطى

في جميع احواله وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي الزكاة ان هذا النخل اعلى الوالي وله ان يبيع النخل  
 والخريف الذي اكثر من رايها سواء فيه حائط قليل او طيب الذي يجمعه عليهم امر لا ترك ولا عليه  
**قار** في ذلك اختلاف يعني وجوب الزكاة في التمر اذا ليس فيه من النخل قبل الحصاد فعلى قولهم يقول  
 فيه الزكاة وهو الذي عليه القول ان هذا اذا اعلم النخل الحار يخرج من هذا النخل ولا يعطى منه فيجب ان  
 يطالبه في مكانه وانما ما اعلم فليس عليه ذلك ويجوز في طريق حصاد الزكاة ان يعلم ان التمر اذا  
 ليس فيه من النخل بحيث فيه الزكاة اذا تبين له انهم لا يخرجون منه الزكاة وانه اعلم **مسئلة**  
 ومنه واذا دفع وكيل اليتيم من يقدوم اليتيم بخلافه الى اليتيم مدركة على القيام باليتيم في  
 المستقبل على نظر الصلاح في ذلك النخل زكاة على اليتيم اذ كانت تبلغ في داره **قار** اما اذا كانت  
 مدركة في بيته عند وكيل اليتيم واذا كانت غير مدركة فلم يحفظ فيها شيئا بعينه الا  
 انه قد يحد ليلا يخرجها هذا الدفع عن غيرها على مال اليتيم وان كان يحد في غير مدركة لانه اذا دفع  
 عن عوض تقديم له **قار** وان دفع عن عوض مستقبل فهو كذلك لا يخرج مال اليتيم وانما هذا  
 الدفع عند وكيله على وجه الحاجة لليتيم اذا كانت اصلح لهم واذا اذا كره دفعه على اليتيم  
 بطبا وبسر كان الدفع على وجه الصلاح لليتيم في الحاجة له والمرفوع اليه فلا زكاة في  
 ذلك وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي شركاء في مال اقتسموه اصدلا او قسما صارت ثلثه بسرا  
 ووطبا اعلم في ثلثه الزكاة اذا بلغت الى النصاب **قار** عليهم في ثلثه الزكاة اذا لم يرها  
 وبلغ في حملها نصاب الزكاة وان اكلوها وطبا وبسر فلا زكاة عليهم فيها وكذلك الذي كل نصيبه  
 منها وطبا وبسر سواء الذي في نصيبه وكان الذي تروا نصيبهم ما لا يبلغ فيه نصاب الزكاة  
 الا انفس الذين اكلوه وطبا وبسر ففي ذلك اختلاف وارجوا ان اشياخنا يعالجوا هذا عند الزكاة  
 واليتيم على هذه الصفة وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل له راس مال تجرى فيه الصدقة وله ابن  
 بالغ في حقه وللابن راس مال يجزى نصاب الزكاة **قار** لا يجزى راس مال الابن على راس مال الابيه ويجب على الابن  
 فيه الزكاة **قار** لا يجزى راس مال الابن على راس مال الابن ولو كان في تجاربه وانما يجازان في الغار  
 على ما سمعته ولا اثر وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي صبي عليه جاري زهد فضة اجمل  
 على ابيه في الصدقة كان الغلي من قبل ابيه او قبل امه او قبل غيره او هل يقبل قول والده انه  
 وقبل امه او قبل غيره **قار** اما الذي قبل ابيه فكثر القول انه لا يجزى على مال ابيه لان عطية الاب  
 لابنه الصغرى لا تثبت في كثير القول واما الذي قبل غير ابيه كانت امه او غيرها ففي ذلك اختلاف  
 قولهم عليه وقول لا يجزى عليه وارجوا ان اليوم يحلونه عليه وانه اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر  
 جيس في الزوجين وان فوضته فيهما واما بلغت الزكاة في الجميع وترك المفاوضة بعد الدراك  
 لشقا وجري بينهما او غير ذلك ولم تبلغ الزكاة في واحد من ذلك اركا عليهم اذا انقضت  
 المفاوضة قبل الحصاد وانما كانت الزكاة بمصوفا لمفاوضة فلما ارتفع حكمها قبل ان تحصل الثمرة  
 ذهب حكم الزكاة وارجح كل واحد منهما الحكم لنفسه واحسب انه في بعض القول اذا انقضت



المفاوضة بعد ذلك الحكم المفاوضة وثبتت عليها الزكاة في قول من يقول بذلك قلت له وان تركا  
المفاوضة بعد المصادق قبل اختلاف طرقة مالها بثرة ماله ان يكون قد وجبت عليها الزكاة قبل اختلاف  
في قول من يرى وجوب الزكاة بالمفاوضة قال عليه الزكاة فيما عدي واداعلم **مسئلة** ابن عبيدان  
والزكاة اذا رقت الجبل في مالها يجزله ان يعطى قيمتها اراضي الفايون بالامور او صلح **خالف**  
سعت الشيخ صلح وضاح سعد انه يعطى عن كذا الثمن وانما يعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن  
واذا كان يكتد رجل اولاد واولاد زوجات وعنده في البيت هل يجزى ان يعطى اولاد شيا ومكانه  
ويقول لهم خذوا من مالنا واكم كسوة واطير يدون وعطو وغيره امر يعطى الزوجات ويقول لهن  
هذه الزكاة اشترين بها كسوة وعطرا **مسئلة** الذي جاء في اولاد الاغتناء الذين التزموا عوهم  
ولهم يدوان يجزى عنهم ميوهم بخلاف بعض اجاز ان يعطى الزكاة لبعضهم يدوان ولو كانوا  
فقراء وما اذا كن الزوجات من عرله الزكاة تكون في حال الفقر جاز يعطى من الزكاة وان شرط  
عليهن منهن يكسبن من الذين يعطينه فذلك شرط لا يثبت لان كسوتهن على الزوجين وانه اعلم  
**مسئلة** الشيخ مسعود رمضان رحمه الله والذي يدعى انه ادى زكاة في شهر الحج ودفعها  
الى الفقراء قبل ان تجزى الاموال الزكاة هل يسكت عنه ويقبل قوله لا **قال** فاذا وجبت عليه في وقت  
فيه امام عمل فلا يجزى له ان يسلم الزكاة الى غيره والفقراء ولا يسلمها الى غير الامم فعلى هذا  
لا يقبل قوله واداعلم **مسئلة** وعنه وفي اية التجارة هل تجب ونضاف على التجار امر تطرح  
وحسب فيها والتجارة **قال** ان الالة اذا لم تكن مقفلة فكل من كان في الالة التجارة فلا زكاة فيها  
وكذلك الالية المتخذة لتغير التجارة وهوالفاصلة من استعمال اهل البيت والصلاح الفاضل اذا  
لم يكن مقفلة للتجارة فلا زكاة فيه واداعلم **مسئلة** وطلب من الزكاة ليقضى دينه فلما  
سلبت اليه دفعها الى الفقراء فبعضها من اذا طلبها لشيء معلوم بعينه واعطاه بذكر فليس دفعها  
في غير ذلك لان يكون طلب الزكاة لفقره فاعطاه لا يستحق فيه فذلك ما شاد فعليه ولا شيء عليه  
واداعلم **مسئلة** الزامل وفيه اقل ثلاث ارضين وثلاثة رجال كل ارض رجل اخر ربع  
ما يخرج من ريعها وارضين من ارض كل ارضين عشرة اجرة من ارضها هل الارضين سبعة  
اجرة ونصف جري يكون هذا الزرع كله بمنزلة قطعة واحدة وحسب على الزارع فيه الزكاة تام لا  
في ذلك اختلاف قوله ان بلغت الزكاة فيما يخرج والاروض الثلاث ان لو كانت لرجل واحد او  
شركا فيها لوقت الزكاة الزارع فيحصل من الحب ولم يلزم تركه واما يجزى هذا القول وقول  
لمن زرع الزكاة في الارض ولا اعطى الارض على صفتك هذه واداعلم **مسئلة** العجمي قلت هل  
يجزى ان يعطى من كسب من المسلم من الزكاة ولو كان عتيا **قال** لا يجزى لان يكون من اهل الفتى  
في امور الدين فقروا اخره منها اختلاف وان كان فقيرا فله ذلك لاجل فقره واداعلم **مسئلة**  
**قال** القاضي ابو علي في زكاة الارض المصونة اختلاف **مسئلة** نعم واداعلم **مسئلة** الصعي  
اصل الزكاة لفقره المسيرة فلا كان على المصرا م عاد لقد حكى هذا لك المصير فتسليم الزكاة له



مطالبة قبل ان يخرج منه الزكاة كل ثلاثين في اقل اربعة اوسهبة وههنا هو هذا المال ولا يشترط  
استراة ولا علم في وجوب الزكاة اخذنا اذا اختلف في شهره والشهر عزلة اخر اليوم واليوم  
يوما معلوما **مسألة** فاذا تلف ذلك في مودته وموتة وموتة عليه مودته او كسوته او في دين  
عليه **مسألة** اما الله اراهم فعليه فيها الزكاة واما ما كان ذلك جبا او غرا فلا زكاة عليه فيه واما  
ما كان الكسوة والجلود فعليه في ذلك الزكاة والله اعلم **مسألة** ومنه ومنه عند دراهم  
تجب فيها الزكاة ولو انفقها في مودته وموتة وتلزمه مودته ونفقة وكسوته لم تنكف الى جود  
السنة يجوز ان يعطى الزكاة وكفارات الصلوات والايمان وصفقة الايتام **مسألة** لا  
لهذا ان ياخذها من الزكاة اذا لم تكن له غلة ولا صنعة ولا درهم تملكه سنة وقال في حق  
يفضل عن كفايته وكفاية وتلزمه غلته ما يتادهم وقال في عشر درهما وقال في حق  
اذا لم يفضل عن كفايته وكفاية وتلزمه غلته ما يتادهم جاز له ان ياخذ ما ذكره والله  
اعلم **مسألة** ومنه وكان غنيا خارجا من دار الفقير لم يخرج له الصدقة بوجه وجوب  
الخراج **مسألة** اذا كان اقام قايما على امر جاز له ان يدفع شيئا من الصدقات للفقير والفضل  
اولو القربى او لوليفة او بامرهم ولا زكاة له ولا يمكن اقامه وانما يلي كل امر كانه فلا يصيرها الى  
غير الفقير والله اعلم **مسألة** ومنه وعن امرأة ولدت زوجها في ايامها وفوضته وكانت  
الزوج حرة ولا يخرج منه الزكاة اتجب عليها الزكاة ام لا **مسألة** ان فوضته وسلمته اليه  
نظروا فيها له وانفقوا الفضل فلا زكاة عليها وزكاة ذلك عليه وان تكن ثقيفة ولم تكن له ولا زكاة  
غير كيل فلا عليه عليها الا ان تكون بكسوله وكان هذا غير له المحتاج على قول والده اعلم  
**مسألة** قل ما قولكم في ما قال الربيع في زكاة زرعته فلم يدفعها الى الفقير حتى جاءت نازلة  
فخرجتها او سبل فيها انه لا ضمان عليه في ذلك **مسألة** هذا قول الربيع فيما نقل اليه عنه ولسنا نأخذ  
به والعدل عند اخلاوه لا انا ولا حياتنا لا نرعى اهلها الا بالخروج اليهم منها كما اننا لا نرضى  
لنفسنا عن ثمنه الا انفقنا بها وايضا قال الفقير او شركاء لا رباب الا بالبيع بقدر الزكاة التي  
تجب عليهم والشريك لا يخلص شركته الا بان تفضل الى شريكه حصته ثم يصح له المالك فيما في يده  
ويجوز له التصرف فيه كسائر الاموال التي اوصى الله الله **مسألة** الشيخ ابو محمد وسالته  
عن رجل فقير وزوجته غنية هل يجزى له ان ياخذ من زكاتها **مسألة** نعم ويجوز ان ينفق عليها منها  
لا زكاة لها قد صارت له فيصنع بما اراد ويجوز لها ان تأكل من عنده منها ويكره ان يعطى  
زكاة الفقير ثم ان الفقير يبيعها على صاحبها او يهبها له فخير والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر  
رحميس فيما في اول يومه او شهره الذي يخرج فيه زكاة قد اهدى ولم يصح انه اخرج زكاة  
اعلى زرعته اخرجها **مسألة** قول لا يلزمهم اخرجها ولو صح انه لم يخرجها الا ان يرضى بها في مالته و  
قال في حق ارضهم وجوبها عليه ولم يصح انه اخرجها فعليه اخرجها ما خزن بها كما هو مأخوذ  
بأخرجها والله في حياته وقال في ان كان في ايام الامام فعليه ذلك اذا رجع اخرجها

قد تقدم القول انه ان يزرعها  
وطا له ولم يجزى به دفعها اليه  
وهي كغيرها مسقط عنها الزكاة  
معه اذ انفق حتى يجزى بها  
البيع حتى تخلصت من ذلك  
انه لا ضمان عليه فيها والله  
اعلم وهو الشيخين محل  
فانظر فيه

فيما في اول يومه او شهره الذي يخرج فيه زكاة قد اهدى ولم يصح انه اخرج زكاة اعلى زرعته اخرجها

اليوم وان كان في غير ايام الايام فلا شيء عليهم في ما له والله اعلم **مسئلة** الزاوي فيمن عليه  
 زكاة ثم مر طي ما له وعرفها قبل دخول شهر زكاة فقدره ودخل شهر الذي ترك فيه فقدره ذلك  
 اختلاف قول كثير من اهل المسئلة وهي محمولة على ما هو في الزكاة وقول لا محالة هذا هو الذي فيها  
 وقول لا يميزها من غيرها في غير ما حملت والله اعلم **مسئلة** على الشيخ محمد بن رشد الرازي فيمن قيم  
 تسليم زكاة له العلم او حيا له قبل محل وجوبها عليه فتراسفاد شيئا من المال قبل حلوله فقدره  
 زكاة العايدة على هذه الصفة اختلاف في الله اعلم **مسئلة** ورواج ما لا يبقى لارثة فضة  
 ببيع القطع الحق موجب البعثة انقصه ستة اشهر طابا واكثر هل تؤخذ زكاة منه بعد حلول  
 السنة من ذبايع ام حق محمول على الدراهم وهو في يد **قال** قولنا زكاة تجب في الدراهم اذا  
 حال حولها ذبايع البايع وهو اكثر القول وقولنا زكاة تجب بعد القول من حول الحق والله اعلم **مسئلة**  
 ابن عجلان وهذا يجوز للصدقة ليقض زكاة النخل قبل ان يضر من اذ كانت النخل مطانة وان  
 جاز هذا لمحنة مما اذا تلفت **قال** اذا قضي زكاة قبل ان يضر فافاد تلفت عليه ان يرد ما  
 قضي والله اعلم **مسئلة** ومنه اذا وجبت الزكاة على اهل البلد فلا يضر قولهم يقول ان  
 تركته لم يحمل عليه الزكاة اذا حال على اهل البلد حول مدحت احكام الايام في البلد الذي هم  
 فيه الان يكون ثمة وقال الله يقول لم يحمل على ما له حول فعل قول الصدقة والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفيمن يخرجه لرضوا لا تجب فيها الزكاة وانزلت نصيبا من احد لم يقسم لهم نصيبه وبين تركه  
 ولم تنفذ الوصية بعد الان لا نصيبا في جميع الارش لم يكن معينا لا يحمل نصيبه والارض على الارض  
 والارض على الارض **قال** اذا كان للزرع الذي انزلت عليه زكاة فانه لا يحمل عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه  
 واما اذا كان صاحب الزرع نفسه هو يبايعه فلا يلزم الزكاة ولا يلزم شيئا وان كان صاحب  
 الزرع اعز له على راسه فمصره عبيد فان لم يكن له نطلع قبل الزكاة فله الارض على اكثر القول واما  
 الشوافة فان الزكاة نطلع قبل الشايف والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا اقتنع رجل ارضا  
 ليست له المسلم محمد معلوم وحادث الزرع على ما به صانع نصيب بيت حال المسلم في  
 ذلك اختلاف قولنا زكاة عليه في حصته ومحمل عليه النصيب الذي للمسلم وقولنا لا يحمل  
 على الزرع النصيب الذي للمسلم الا ان يبلغ في نصيب الزرع نصيبا زكاة فحينئذ تؤخذ  
 منه الزكاة وان لم يبلغ في نصيب الزرع الزكاة الا بالنصيب الذي للمسلم فلا زكاة  
 على الزرع وهذا القول لا يحب اليه واما الذي زرعه زرع في ارض المستد او في ارض الصافية  
 او في ارض الرقوقات وزرع في ارض نفسه او في ارض احد الناس فانه يحمل عليه جميع ما  
 زرعه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المال اذا اطلق بالما داة هل يخرج الدلالة قبل  
 الزكاة ام ليس على الزكاة دلالة وكذلك اذ اؤخذ الجدار واللقط يخرج قبل الزكاة ام لا  
 ليس في زكاة دلالة ويخرج الزكاة قبل الدلالة وان كانت اجرة الجدار واللقط والمزق نفسه  
 فان الاجرة على ما له والله اعلم **مسئلة** وفيمن على الزكاة لا يخرج قبل ان يخرج الزكاة على اكثر القول

وأما الزكاة فإما كانت الإجارة أو أجرة عمل أو ليس على الزكاة أجرة على هذه الصفة  
 والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي ربيع الصيف عادة صيفهم يصيف البيعة والهندي وحضر  
 منهم وغيرهم ككل جليل يوم موكب ههنا تزي في الذي يأخذ البيعة والهندي زكاة  
 أم فيه الزكاة فقدر نصيبه ويسقط الزكاة عن نصيب الشريك أم كيف الواحد في ذلك  
**قال** إن صاحب الزرع إذا أخذ زرع نفسه فالزكاة في جميع الزرع ولا يسقط لأجرته  
 شيء لأنه لو كان الصبي لا يسقط له شيء على أكثر القول وأما ولد البالغ إذا استأجر  
 فيعجب أن لا يسقط له والعجبي أن يكون في أجرته زكاة إلا أن يكون الولد عين والده فلا أجر  
 وإن كان صاحب الزرع عند شركاء في الزرع واستأجر شركاء به على خدمة بعضهم زرعه  
 فأما نصيبه من الربح فلا يسقط له أجرته شيء من الزكاة وأما حصة شركائه فلا زكاة فيها  
 والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي جارات وخلف ما بين شركاء ودينام والمال يتبع  
 في حمله الزكاة ثم قسموا المال وقدر كسبه بعض الخلف والبعض لم يترك المثل في  
 جميع المال منافع في الذي لم يترك كوجه **قال** أما الثمرة المملوكة فهي محمولة على الشراك على  
 أكثر القول وأما الثمرة التي غير مدركة فكل واحد وقع في سهمه وليس يحمل على نصيب الآخر  
 وأما إذا قسموا الخلعة ولم يقيموا الأصل فإذا قسموا الثمرة قبل دركها فلا يجوز وهو قسم  
 حرام والثمرتين الشراك وهو محمول على بعضه البعض وإذا قسموا الثمرة بعد دركها فهي  
 محمولة أيضا بعضها على بعضها وإذا قسموا الثمرة وبعضها مدركة وبعضها غير مدركة  
 فالثمرتين كلها محمولة بعضها على بعض لأن المملوكة محمولة بعضها على بعض لا يجوز  
 قسمها فعلى هذا محمولة جميعا والله أعلم **مسئلة** ومنه وفيما أطنى تخلاله نسبه إلى  
 أجل معلوم من معلوم ويبلغ في ثمنها النصاب فلم يخرج زكاتها إلى أن جازل النصاب أطلق  
 على المطى شيئا من النصاب لا يسقط عنه زكاة وأما طله من النصاب **لا قال** إذا لم يحط  
 عنه بما به لا لا بد تقدر من ولا يدير جوهها ففي ذلك اختلاف قول بخط عنه الزكاة  
 بالخط أصح المال المطى وهو قول عدلار عبد الله ورأى شيئا وأخرنا  
 بخط عنه إذا وقع ضياع وعطاب أو كان المظن فقير أو كل قول أم لم يصاب  
 وعن الشيخ سعيد راجد ريارا الكندي قول أن عليه زكاة الجميع ولا تعطف عنه الزكاة  
 ويعجب هذا إذا كان غنيا والله أعلم **مسئلة** وفي جارات ثمة ما لا زكاة في غير تخله  
 وجعله في المصطاح في دليل وأحمد أكثره ويقع منه ما لا تجب فيه الزكاة إلا العمل الذي عمله  
 السيل على الذي بقي وسلم ما بقي ما تجب فيه الزكاة أمر تلزم في جميع الزكاة وكذلك الجب  
 مثله أم من ما فرق **قال** أما إذا كان هذا الرجل تجب عليه الزكاة في ما لم يخله بعد ما  
 أنكر كالثمة وصار ثمرا من حمل السيل الثمرة لم يبق منه بقية مما لا تجب فيه الزكاة فإلا زكاة  
 فيما بقي وحمل عليه ما حمله السيل ولا زكاة عليه فيما حمله السيل بل الزكاة فيها بقية على القول

على القول الذي جعل عليه وكذلك الزرع مثال الذي على هذه الصفة وما اذا احتاج السيل للماء وهو يسير  
وقوم التمر والحب في مصاب الزكاة فلا ركة في ذلك على القول الذي مر والله اعلم **مسئلة** ومنه  
وفيل المعطي احد ثلثي ماله ركة قوله المعطى ولم يعلم المعطى بانه من ثمرها ولا بانه اكملها طبيا وسيرا  
وليس له المعنى شيء ذلك ان الميراث على كل وجه عليه السؤال في ذلك لم يسمع السكون حتى يصح علم  
شيء من ذلك وهو في غير ذلك تكون هذه الخلقة تصلح للزراعة ومن ان يكون مخلوقا والاصلح  
للمرء **قال** اذا كانت الخلقة تصلح للزراعة وكانت العطية بعد ذلك الميراث فيجب على صاحب الخلقة السؤال  
على القول الذي يحب وفيه قول لا يجب عليه سؤال وان كانت هذه الخلقة لا تصلح للزراعة وانما تصلح للزراعة  
فما اقرض يتدبر ان لا سؤال على صاحب الخلقة والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل يعمل بثلثي ثمنها  
نصاب الزكاة فيقول ركة بعضها وادى ركة بعضها وبعض يدر ركة وعطى قبل ان يدر واصلها ركة وعطى  
فيه الزكاة ايدى ركة اخذ منه وزكاة المذركه تخلط بغيره فيكون ركة شي في الميراث يصلح نصاب  
الزكاة لنفسه ركة اخرى **قال** يدر عليه ما اخذ من ركة المذركه كونه الله اعلم **مسئلة** ومنه  
وروي المال الذي انفق على ركة واحدة تسقطه الزكاة من ركة اخرى على من ركة اخرى **قال** اذا لم  
يقصد تخصيصها فلا يلزمه شيء ولا شك عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه وان احتاج احد سائر البسيع  
لصعاب الاكل سنة بقرى ركة وخيار ركة البرشي والمسي والفرض من ذلك مال وان لم يثر انقل  
للعطية درهم بقرى ركة على ركة هذه الخلقة **قال** في ذلك اختلاف ويجوز ان يكون الزكاة على  
السيل في تلك الخلقة وقول ان ركة تلك الخلقة على صاحب المال ويجوز على الاحتياط ان يكون  
صاحب المال معطى على اخراج الزكاة وهذه الخلقة اركان الميراث غير رقة والله اعلم **مسئلة**  
ومنه وجاز لصاحب المال ان يطبخ ما له على شاة والناس ويكون لا ولي الا امر المسلمين المحرم  
ان ارادوا ان ياكلوا درهم او ارادوا ان ياكلوا ركة او يطبخوا الحيا في ثقتهم فان ذلك يحرم صاحب المال  
ولا يلزمه ان يطبخ على اخراج ركانه وكذلك اذا كان المصطفى رقة اخرى او ركة اذا كان في ثقتهم  
واعلم انه اطعم ما له فلا ركة اخرى وذلك وان لم يكن احد من ثقتهم فعلى صاحب المال ان يعرض ركة  
ما له ويضمها في موضعها والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل اقتدر ضار رجل بالسبع او  
بالسدس او اقرا وكثر اذا بلغ نصاب الزكاة في تلك الامور فعلى صاحب الارض ركة في نصيبه  
اخر **قال** اذا كانت الفقارة جزء من الزرع فعلى الفقار ركة في نصيبه اذا بلغ نصاب الزكاة  
في الزرع واذا اذا كانت الفقارة بكنها ركة فلا ركة عليه ولو اقتدر احد به بالفرض فلا ركة  
هنا عليه فيه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيما اشترى ثوبا يسير خياري ركة فان غلة الثوب المباح  
بالخياري المشتري على ثوبه او اجاز غلة سبع الخياري ركة غلة الثوب المباح بالخياري على  
المشتري اذا كان يبلغ في ثوبها نصاب الزكاة او كانت غلة ثوبه خياري ركة عليه واذا ركة  
الدرهم التي اشترى بها يسير الخياري في ذلك خلافة القول الذي جعل عليه اشيا خا اليوم ركة  
الدرهم على المشتري يسير الخياري ركة ثوبه ربع العشر على كل قول والمعمل به عندنا والله اعلم



**مسئلة** وسالته شفاها عن ميرزكا قومه الم في فقير ويزك في بيته وقال المجايسر الى البيت وحذا الزكاة فمثل المجايسر الى البيت وعلط في فقير غيره وركيله مثل كيله وخط التمر في ميرزكا اير اصاحب المال لم **قال** اذا اتت اجماع عليه ثم وادى علم **مسئلة** ومنه وفيه له من عاتق احد عشر من جيا صافي او الشعير وجاه الاخر عشر من جيا غير ان شعيرة اكثر من غيره يحمل المرشان على بعضهما البعض في الزكاة ام **قال** يحمل على الاغلب وذلك فان كان الاغلب البر حمل البعض على بعض واخذت الزكاة منه وان كان الاغلب الشعير لم يحمل البعض على بعض وهذا الرأى يجب الي وقد قيل ان الشعير يحمل على البر وادى علم **مسئلة** ومنه واذا اطلق صاحب المال ماله نسبية بالكرم فقيمة نقد كقيمة جز منه الزكاة **قال** في ذلك اختلاف في قول الزكاة تؤخذ عاجلة مثل ما اطلق صاحب المال بالنسبة وقول ان التمر تقوم بالنقد ما يتسوى له نقد الزكاة وقيمة التمر ما يتسوى بالنقد ثم تؤخذ بانه التمر الذي يحمل المحل ثم يؤخذ الزكاة من الزكاة وكل قول **مسئلة** صواب وادى علم **مسئلة** ومنه وفي الذي يستعمله رضاء وما لا يزرع منها سائر التجران وهو في ذلك لا يبلغ كمنه نصاب الزكاة والفقان تجب فيها نصاب الزكاة ثم يزرع منه ما لا يسلم منها شيئا لانه استعملها نسبية ثم حال على هذا الرجل من ذلك استعمل هذه الارض وهذا الماد حول تجب على هذا الرجل زكاة في زراعتها هذه ام لا **قال** ان هذا المقعد لا يحسب عليه الماء والارض لذلك اعتقدوا نصاب الزكاة بل تجب عليه غرامته من زرع وقاشع وضرب الخبثه فاذا حال عليه المحل وهو نصاب تمام فعليه الزكاة واما البذر فلا زكاة عليه في نصيبه وسيادته السكر حتى يبيع به براهيم ويحول على الدرهم حول او كان حيز كير في ذلك يحمل على ما باعتد في كانه الاو وادى علم **مسئلة** ومنه وفي الرجل يحمل عليه ابنته المتزوجة دون البايع في زكاة النقد والثمار وكذلك ابنته البالغة غير المتزوجة اذا كانت في حجة ام لا يحملان عليه ولا اجدى **قال** اما البنت الصبية فالحا يحمل على ابنتها في زكاة النقد والثمار كانت متزوجة او غير متزوجة واما البالغة فاذا كانت في حجة فالحا يحمل عليه في زكاة الثمار واما في النقد فلا يحمل عليه واما اذا كانت في غير حجة فلا يحمل عليه في زكاة الثمار ولا في النقد وادى علم **مسئلة** ومنه والرجل يكرهه بنوعات حيار ثم يقول اوفيت او انقضت ابني او زوجتي البيع الحيار الذي في عنده فلان ايقبل قبله في الزكاة ام لا **قال** في ذلك اختلاف قول لا يقبل قوله الا ان يكون ثقة عدل لو قيل ان قوله مقبول وكل قول المسئلة صواب وادى علم **مسئلة** ومنه وفيه اخرج زكاته وميزها وهي عنده وفي حوزة فوقع عليها جماعة من الفقهاء فخذوها بغير ايعم وانهم لم يذكروا هل يراعيها الا يعلم انها قد صارت اليهم اثم احدها على وجه التلصص والسرقة **قال** اذا اخذها الفقهاء على وجه التلصص الدلالة لا على سبل الغصب والسرقة فان صاحبها يبرأ على قول اذا اتمهم صاحب الزكاة

واما اذا اخذها الفقه على وجه الغصب والسرقة فلا يبرأ منك صاحب الزكاة وانه اعلم **مسئلة**  
 الزامه في رجل عنده ما تبلغ فيه الزكاة ثم الورق وله حق على رجل مفلس وكان يتركه في يده  
 والمال ثم انه انقضى شيئا مما في يده ونفى ما له بحسب عليه فيه الزكاة الا انه اذا حصل عليه الحق الذي  
 على المفلس كان يحل ما تبلغه الزكاة لا يحل هذا الذي هو في يده بحسب ما به امر بسقط **قال** على  
 ما سمعناه ان الذين لا يملكون على المفلس لا يحل ولا توجد الزكاة من الذي عنده اذا لم يبلغ نصاب  
 الزكاة فلام له ان يقض ربه الذي له على المفلس وفي حديثنا من ربه **قال** ابن عمر ان النبي  
 يعقبي ان يعثر او هذا المفلس فان كان هذا المفلس موقفا ولا يقدر على تسليم شيء من الحق  
 الذي عليه وكان صاحبه موقفا لا يبرح ويحال فهو على ما قال الشيخ رحمه الله واما ان كان هذا  
 المفلس من رضى عليه الحاكم فريضة فعليه وكان يسلم لغرض على الشهر كذا وعلى السنة كذا فعلى هذه  
 الصفة فان صاحب الحق يسلم الزكاة على ما في يده من الحق ولو لم يبلغ نصاب الزكاة اعني الذي في يده  
 في ويحل عليه الحق الذي على هذا المفلس ان كان الذي عنده هو الذي له على هذا المفلس وعليه ان  
 يسلم الزكاة ككل ما يقضه وهذا المفلس والله اعلم **مسئلة** الشيخ جعفر بن محمد بن محمد بن عيسى  
 الصفار في بيعا وزهرا اهل وقتها هذا هل يرضى التسليم معها الزكاة ام لا **قال** قد قيل فيه انه  
 يرضى عن الزكاة في وجهه البقرة فاما ان يوردها على الزكاة في الذهب والفضة ففيه اختلاف  
 والله اعلم **مسئلة** الصبي في بيع امر من المسلمين يسلمهم الحث الذي يخرج منها ويبلغ الحث  
 ان تلتا من ربحها هل تبلغ الزكاة في الحث ينصب المسلمون في الزكاة من الحث قبل اخراج حث نصيب  
 المسلمون ام من يسلم المسلمون وتوجد الزكاة مما بقى الحث بعد اخراج سهم المسلم منه **قال** اما  
 في المسلم فلا زكاة في نصيبه واما الرابع اذا لم يصيب حصة فلا شيء من حثه في حثه حث الزكاة فعليه اخلا  
 في قول يحل عليه حصة المسلم ويتركه نصيبه وقول لا زكاة عليه حتى يصيب هو ثلاثين حثا وهذا في  
 غير المسلمين كانت الزكاة على سبيل الشراكة واما اذا كان الكراد بكيلا معلوما واصاب نصيبا فعليه الزكاة  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الاثم البالغ له هل تبلغ فيه الزكاة كان المال حيا او قرا او ذراهم او اصداف  
 في فضل الزكاة منه ولم يتكلم ان يدفع الزكاة هل يسع المصدق ان يقض الزكاة من هذا الاثم وغير قول  
 في وهل يكفي الاشارة والايام منه في فضل الزكاة بلا دفع **قال** اذا لم ينعقد في فضل الزكاة فانه حاز له  
 فيها وان شاء اسأل الحاكم اقامته وكيله وان منع بعد ايجابها في ما لم اخذت فاولد صاعدا في ايام  
 اقامه العدل بوكيل او غير وكيل والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الهنفي الذي يزرع الصنف على الزرع ويسد  
 باجره ويراجح من زرعه في الزرع الطوي قطعة قد نلت الزرع وروعا وحسبه او قلا او اكثر قبل الهيس  
 وقبل البذر والعمل وقال البيهقي هذه القطعة تزعم ان كانت كروية هذه القطعة الكبيرة في الزرع على جميع  
 ما يحتاج اليه الزرع وانت عليك الزرع والسقي حذرة الزرع الذي لا يجاعل في رعايته وكذا في الزرع  
 وحصل كل شيء وجهه هل يحل زرع هذا البذر على زرعه هذا الهنفي في الزرع كذا ام لا **قال** ان في  
 حلال هذا البذر على صاحب الزرع في الزكاة اختلاف اوله بعض المسلمين اوجب اسقاط الزكاة

عن المبيد اذا لم يتلعق في نصيب الزكاة بسبب هذا القسم المقدم وبعض ضعفه **قال** وان شارب  
على ان يكون المبيد اجمع الخلب الذي يزرع الطوري ولا شيء المبيد في بقية الزرع وحصل كل  
زرع وجده هل يحمله المبيد على زرع المعزى في الزكاة **قال** وهذا ايضا ما يختلف فيه  
على معنى واصله **مسألة** الشيخ ناصر حسين في التاج المسم اذا كان من الغياض او قبل ان  
يلد المبيد اولا ام وكان قدومه وبلدان الاسلام او بلدان الشرك وكان منه خبا او غرا او  
صفرا او حديدا او كان على الامتعة هل عليه الزكاة لازمة قلب متاعه او لم يقبله بآءه او  
لم يبعه **قال** اذا حمله وبلدان الاسلام وكان مسكولا ولم يكن ربحا ولا قلب متاعه اخذت  
منه الزكاة في قيمته بالمعروف على نظر القاييم بالعدل وان سلم القادم الى عمان عن طيبة نفس  
منه الزكاة في غير جبر واعترف بما عليه فيها جاز قبضها منه بالمعروف **قال** الصبي  
ان كان هذا المسلم القادم وبلدان هذا الشرك فعليه الزكاة في متاعه از قبله وبضاعة  
الوضاعة او بآءه بدمه وقول للزكاة فعليه حتى يحول عليه الحول واذا الدرام والديانير  
فلا زكاة عليه فيما قبل الحول ولا علم فيها احتلوا واذا الفضة غير الورق والذهب غير  
الديانير فقال لم قال هما منزلة العوض ويحتمل الاختلاف كما يلحق العوض وقال لم قال هما  
منزلة الدرام والديانير ولا زكاة فيهما قبل الحول واذا كان له ادم وبلدان المسلمين فلا زكاة  
عليه الا ان يحول الحول ويجامسة واذا اذ افرز جوبه عن ماضى ولم يكن هو من الخفة حامية  
الامام فلا يحكم عليه بتسليم الزكاة الا ان يودى عن طيب نفسه او بحامله او نفسه سنة فحينئذ  
يجزى على اذنها وهذا الذي جاء به الاثار واصله **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن ملاح  
رحمه الله وعن النخل اذا ظهر الفضع فيها اعنى في بعضها وها وبعضه بعد ذلك لا خضر ايجوز  
بيعها ووطنها والقيام بها وجب الزكاة في العذوق الواو لم يغير الفضع فيها امر الزكاة لا  
تجب الا في العذوق الواو فظهر فيها الفضع ولا تجب في الخلاء منها ام لو ظهر الفضع في عذوق  
واحدة من التخله اخذت الزكاة في جميع ثمره كذلك التخله ام لا زكاة في الخلاء على كل حال **قال** فديقان  
خلدك التخله اذا ظهر الفضع فيها وعرفت ثمراتها ولو لم يظهر في جميعها فاطنبت فغيرها الزكاة  
كلها على قول لم قال لا بد لك قال لا حد راكم اذا صارت تحتها اذا انكسر احد قدامها اثمرت والقول  
الاول اكثر وقدر جد في ثارها العلم رحم الله اذا ادركت تخله واحدة وحده التخل وظهر الفضع  
فيها وعرفت بالواو منها رطبا لمعة كذلك التخل مع التخله المدركة ولو لم يدرك سائر تلك التخل  
وقال لم قال لا يصح طنا ما كان غير مدرك حتى يدرك وقد قيل على ما يوجد في ثار اصحابا رحمهم الله  
اذا قال اصحابا صلا التخل التي هي مدركة لمطفي فدا طنبتك ثمره تخلي هذه اذا ادركت كذلك  
وكذا جاز ذلك ونبت فلو لم تكن التخل مدركة لان شرط الطنا جلا بعد الدرك فمتى ادركت  
التخلت الطنا وكان الدرك وثبوت الطنا معا واصله **مسألة** وعن النخل اذا كانت  
تجب في ثمرها الزكاة ثم انت عليها افة مخرج حارب او غير ذلك وبقي شيء وثيق التخل لم

تخفيفه الزكاة ان تكون الزكاة فيما يقع الثمرة كان المالك في قليل لا وكثير ام لا قال ان كان المالك جاد قبل  
الله فلا قبل ذلك الا ان كان الزكاة عندى فيما يقع تحت الزكاة ففيه وجوب وان تلف بعد الزكاة بما قد مر  
من حارب او حرس او سطر جابر قبل ان يعرف كبله فان كان المالك في غيبه الزكاة فانه الزكاة في غيبه الزكاة  
على حال ولا يعلم في ذلك اختلاف وان كان المالك في حال لا يجبه الزكاة فان كان المالك في وجوب الزكاة منه  
اختلاف فواجبه لبعض ولم يوجبه آخرون وان تلفت بعد كبلت وزكيتها ومبلغ وزكيتها  
فيلان فيها الزكاة تامتها فيما تلف وفيما لم يتلف والله اعلم **مسئلة** سئل المولى عن رجل اشترى  
حيوانا مثل غنم او بقرا او ابل او حمارا ببيع حيار او هذه خمسة وحال عليها الجوار هل يجب  
فيها الزكاة فعمم تحت فيها الزكاة **قلت** نعم على الزكاة منها فعمم الزكاة الدرام على المشتري  
حتى تنقضى الدرام على القول الذي نقل عليه ولا البايع فالزكاة كانت للدراهم موهبة ما قبله فيها الزكاة  
ايضا وهي محمولة على ربحه ولا زكاة الحيوان على هذه الصفة على قوله جار بيع الحيار في الحيوان  
هي على البايع في عدم بيع الحيار ولا يعلم في ذلك اختلاف اذ كان الحيار للبايع والمشتري اولها  
والثاني **مسئلة** الصبي وقيل اوصى لاولاده بالعيالدية وارعاية الاربية وبعدها وصى لهم  
عاشر بقدر سنة او سنتين او اكثر وكانت الوصية وصفا فان كانت بعد هذه السنين اعطيتهم  
زكاة فيما مضى بعد الوصية **قال** لا زكاة فيما مضى من الزكاة قبل موت المالك واما بعد موته وقبل  
قبضهم فقول في ذلك اختلاف واما بعد القبض فقليلهم ذلك في بعض القوم وقيل حتى يحول الحول على ذلك  
المال او كان عندهم مال فيقولونه عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه عند مال بيع الحمار يبلغ في  
قوته الزكاة واما قارئين ولم يعلم انه سلم الزكاة الى ذوات ثم طلب الوارثون ذكركم ارجو ان المال  
في زكته الزكاة في السنين الماضية لموت المشتري تحت علم الزكاة فيما مضى امر يجب الا فيها  
يستقبل بعد موته **قال** عندك انه لا يلزم الوارث شي من ذلك كما لم يوص لها كشي ولا ان  
ان في ذلك زكاة واجبة والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه زكاة في مال يجوز ان  
يشتري في زمن القبض جلا بة او رطب او لبر او يعطى الراعي كل يوم شيئا من القمح او الرطب او  
البر قبل ارج الزكاة او يعطى عند الحصاد او يساعده او ليس يساعده شيئا والتمس الرطب  
او البر عليه في ذلك اختلاف **مسئلة** زكاة ام لا **قال** جميع ما يمر به فيه الاختلاف الا كان  
وفي حله الراعي في ذلك اختلاف **مسئلة** زكاة ام لا **قال** جميع ما يمر به فيه الاختلاف الا كان  
قبل حوز قبل الزكاة في الفل والبس وقيل لا يجوز واخرون منه البس والرطب واما ما يعطيه  
الحصاد من القمح فله زكاة وفيه زكاة والله اعلم **مسئلة** وان كان ثمة القمح  
تبلغ ثلاثمائة صاع وطليت ثم كبر لاهل العائلة الرطب فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثمائة  
صاع والله اعلم **مسئلة** الشيخ احمد مفرج في رجل راع ارضا مقنصة او فيها  
شجر لا تجل الزكاة منها اذا وجبت **قال** لا تجل الزكاة في راع ارضا مقنصة او فيها  
والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله وفي ورثة خلفهم هالكهم في بيع حيار وفيه فاقبقت

واما البس فله زكاة

لم يفسدوها بغير قبورها وعرف كل واحد ما فيها منها وهي بما في البيع الخيار ولياخذ من الغلة  
 بقدر نصيبه ان سقط الزكاة من حلتها اذا رجع لاحد منها مبلغ الزكاة **قال** ان قسم هذه  
 الدراهم للابن ما دامت متعلقة في البيع الخيار وفيها الزكاة حتى يفرقوا وينقسم الدراهم عند اوانه  
 اعلم **مسئلة** وفي رجل يخدم بالادارة مثل الشاري وعتيبة فصارت له من الدراهم عروضا  
 الخ لا يخلو عنه ليتفادى صاير حلت زكاته قبل ان يفاصصة ان سقط عنه قدر ما اخذ والعروض امر لا  
**قال** ان كان الذي اخذه على انه عاجز فلا زكاة فيه وان كان اخذ على سبيل القرض فعليه الزكاة  
 عند تولي بسقط الدين والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن يبيع مال خاص بغيره من مبلغ الزكاة وله مال  
 غائب تنتم به الزكاة ايجبر على تسليم الزكاة ما في يده ام لا وان لم يترك واستفاد كيف تري **قال** حفت  
 انه لا يجبر على ذلك ولا لا يجبر فليس عليه في الغائبة زكاة والله اعلم **مسئلة** الراعي وفيه عليه حق  
 لسوقه وركبه فاحال له دراهم في زمة الناس او بيع حبل قبل حبل زكاته ايجل له ويرى ان الزكاة  
 امر لا ارادته هذه لا يترتب عليه السجدة حتى ينفصل عنه السيد على قول وقوي في قيم الحكم  
 وكذا في قضها وعليه زكاة في قول لا يسقط الدين والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل يبيع قطعا  
 للتجارة بطلت زكاته والقطن بعض ثمرته مدركه وبعضها غرض كيف تكون زكاته **قال** قول يري  
 على ما هو معتد به من ثمنه وقل بركي قيمة ثمنه وعلى هذا القول فيجب عليه ان يجتهد على نفسه  
 في ثمن ثمن القطن والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله في الناجز اذا كان يملكه زراعة سكر تقوم ساعة  
 وجوز الزكاة امر من كل طرح عليها **قال** ان كان يزرع السكر غصفاً فانه تجب غرامته وان كان يزرع  
 فانه يقوم في ساعة فانه لا يسقط **مسئلة** والوالي اذا احدث حدثا باطلا من ايجزله قبض  
 رعيته ام لا **قال** لا يجزله ذلك على بعض القول والله اعلم **مسئلة** وفي رجل يبيع عليه الزكاة  
 اطبا رجلا لم يجره ولا يحصل له الطهي وقاد الخانات ولم يوصل له به وتلف زكاته اعليه غرامه **قال**  
 نعم هو من ماله لانه تلفها مع ماله والله اعلم **مسئلة** وفي رجل يبيع ثوبا بثمنه ثمنه ثمنه  
 بالنسب ولم يجره احداهم الا الا شيئا من الدراهم وانما اعطاه ثمنه ثمن واحد عوضا منه ثمنه ثمنه على  
 وجه القباض اعليه ما زكاة فيها باكلانه طبيا وثمره هذه الثمن اذا فوفت ثمنه هذه الثمن  
 وثمره هذه الثمن **قال** في هذه الثمن بدها واستطاع كل واحد من صاحبه فلهما الزكاة في الطب  
 وان وقع القباض على ثمنه تكون ثمنه هذه الثمن بدها ثمنه هذه الثمن بدها ثمنه هذه الثمن بدها  
 ومنه وفي رجل دفع له الحاكم او ولي اليتيم او وصيه ثمنه ماله اليتيم بثمنه ثمنه ثمنه ثمنه ثمنه  
 لينفق عليه في القبالا تجب عليه فيها الزكاة ويجعل على ماله ان لم تبلغ فيها الزكاة **قال** ان كان ثمنه  
 دفعت لهذا الرجل ثمنه اليتيم قبل ذلك ما عوض شي انفق على اليتيم فيها ماضي وادركت فيه فيجوز  
 ان يجبر على ماله ويخرج زكاتها وان كانت دفعت اليه لينفق على اليتيم فيها مستقبل وادركت قبل ان  
 ينفق عليه فلا يجبر ان يجبر على ماله لانه لو مات اليتيم او استغنى لم يثبت له فيها حق وترجع الثمن  
 لليتيم والله اعلم **مسئلة** وعلم من قرب او شريك او غيره انه لا يخرج فلا يزرع ولا يملكه **قال**

وزير اخي وليس على علم ذلك الا بالتمهيد لا الكار والصفة **قلت** فان كان من غير الزكاة او بدس بها  
 عليه انه يبي بالذوق فان تمسك المسار والجماعة اخذت الزكاة وما لم يولد بتبع به الى تحمل عبودية ولا  
 ترضيه سنة ثم مات مطلقا المسار ولم يوص بها فهو لا يورثه او يورثه عنه واسد اعلم **مسئلة** عن الشيخ جعفر  
 احمد الاكوي وفيه عليه زكوات فبعضهم عزموا بحجبه التوبة دورا اخر جهاد **قلت** لا يخرج له ذلك  
 الا ان يخرج ما اوجب الله عليه والاعمال يلزمه ولا زكوات كانه لو كانت موقوم زمانه على القول المعتمد  
 عليه وقول في ذكره خاصة والاعمال يواخذ به اذا شئ من حقوقه اذا صير صلا ولا صيام ولا زكاة و  
 عليه اصلاح ما استقبل من غيره ولله الى يوم الله اعلم **مسئلة** ان يبيع زكاة ما سبق اليه  
 وقتا وبان جوقا فلو علم ان يسبق فاسيسه من غيره وقول على ما ذكره وقول على الاكثر من ذلك ان كان  
 عليه ادرك وقول بالاجرة ان كان حاريا عليه لزوم الاشهر والايام ولله اعلم **مسئلة** وادراك  
 الزكاة مشتركة لانا شئ اذا بلغت ثلث الف صاع ففيها الزكاة ولو كانت بين ثلاثين ذلا  
 وان بلغت قارو ذلك فليس بمصلحة الا لا يكون لاجلهم زرع غيرهما في تحمل نصيبه منها على زرع  
 من غيرهما وتمام بيعهم في كل الزوجين **قلت** والتخلل المشترك اصلها بين شركاء في مثل الزراعة  
**قال** نعم **قلت** فان قسمها ارباعا عذروا او اصلا قبل ذلك فمما او بعد دركها **قال** اذا  
 قسموها عذروا او اصلا بعد ذلك لثمة فالصنف في جميعها وما اذا قسموا اصلها قبل ذلك  
 ثمة لا يحمل بعضها على بعض في ذلكها وانما على ما بيع لكل واحد منهم في حصته الا ان يكون له مال  
 فانه يحمل حصته على المال ولو لم يجز على احد الشركاء زكاة واسد اعلم **مسئلة** ووكا زكاة  
 في الارض ميثا او لا يحمل عليه الصدقة مثل صافية او مسيورة ومثله فلا زكاة عليه في حصته  
 ولو بلغت الزكاة في ثمنها فتمت في حصته هو وقيل يحمل على الذي في الزكاة **قلت** فان كان شركية  
 من ثمنه الصدقة الا انه لا بدس بها ولا يخرجها ما يلزمه **قال** عليه ان يخرج حصته ما يلزمه  
 واسد اعلم **مسئلة** قال ابو عبيد الله في غير سائر الشركات في معنى الزكاة وذلك انه قبل ان  
 الهنقي اذا وجبت عليه الزكاة في اصلا ما وجبت على العامل في شركته التي يندوبين صاحبها ولو لم يجز  
 الشركة التي يندوبها قبل وصلا حتى تجت في الشركة التي يندوب صاحبها المال وبين العامل الزكاة خاصة وليس  
 كذلك سائر الشركات في الاصلا ولا في الزراعة ولا في شركة الخراج ولا في زوجه والوجه واسد اعلم  
**مسئلة** وسالته عن رجل اصاب من ائتمه مائتين وخمسين صاعا وصاب من ائتمه ثور  
 خمسين صاعا هل يجب عليه الزكاة بتمام هذه الاجرة **قال** معنى ان كانت تحت مسمى غير الاجرة فلا زكاة في  
 الاجرة وان كانت الاجرة سهم سبعة والزراعة كان ينزلها لشريك وفيه الزكاة ولله اعلم **مسئلة**  
 وفيه يعطى عامل بعد له ما له بقية ارضه ووقت ثمة وتخلل وقتا فلو لم يكن على العامل قبل الزكاة  
 او اصابه مال الزكاة لا ذلك ليس بشئ معروف والاجرة والمال هو يحمل وقول الزكاة ذلك  
 على رب المال لا ينزله الاجرة واسد اعلم **مسئلة** والبسر المطبوخ اذا بيسر هو ينزل التمر ويخرج  
 زكاة منه ام لا **قال** نعم يصير ينزل التمر ويخرج زكاة منه واجاز بعض اطراح التمر على البسر و



يعني ان ينظر الاوقاف للزكاة قال ملاذواه الحشف والخشف كان تغييره واحشافه بعد ان جلا  
ففيه الزكاة على اكثر القول **قلت** وان كان احشافا وتغير ولم تكن فيه زكاة اثم به النصاب **قال** ان  
يتم به النصاب ولا زكاة فيه وانه علم **مسئلة** قال ابو عبيد في الذي ينبغي من الحشف قبل ان  
يزكيه فعليه ان يعطي النصف المتبق في اداها قبل التيقين ولم يعلم جيفا على الزكاة فكثر الفساد فلا ضمان  
عليه وانه علم **مسئلة** ومنه والعسل اخرج من غير ان يخرج زكاة هل فيه زكاة **قال** ان كان يرب  
الماعز كلبه او ربه فعليه ان يخرج من الزمان ولم يكن في العسل زكاة وان كان لم يعرف كلبه  
فلم يسل الزكاة وانه علم **مسئلة** ومنه واعطى فقير اخلا بسرا او طبيا او فترا وحسبها الزكاة  
البحرية ذلك **قال** ان كانت الفحل صارت من اكله وان كان بسرا او طبيا فيه اختلاف بحرية ذلك على  
قوله **قال** في اوطاف الزكاة ومخرج الزكاة وكل جنس ولا يخرج من الرعي الجيد وان اخرج الاضلع فهو  
افضل لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من قبلنا لا تاكلوا أموالكم على أموالكم وفيما راع  
ثمة اخلا وارضه واشترط على المشتري ان يعطى زكاتها بحرية ذلك غير انهما **قال** ان كان يتق با  
المشتري ان كان الحيا في لغة وثبات المسلم في لغة والطا في يذكروا الافعيان يورثه كانه او يطع  
على اديته الى اهله والشرط في ذلك لا يفسد الطا او افسد علم **مسئلة** وفيه اشترى علمه او طوا به  
فادركه وبلغ فيه النصاب علمه ما كانه **قال** في ذلك اختلاف فقير على ابيع الانبياء على المشتري  
انه ان يفيده شي عليه من فطرية كما توفيده على المشتري لانه استحقها قبل الدرك فله ان يفيده  
وصالح الارض ولا لها ان يعض القدر وانه علم **مسئلة** قال ابو عبيد في ارض الخراج التي ثبتت  
صافي للمسلم واخذها اهله بالخراج فاما يخرج في قول المجاهدين في الصور ان كانت الارض لغير المسلمين  
فوجله مال المسلم فلا زكاة فيها والعلم في هذا الفصل اختلاف وكذلك ان كانت المشاركة للمسلمين على  
شي منهما يسهم معلوم في حصة فلا زكاة في سهم المسلم فلا زكاة واشت على المعقدين باحكام الزكاة  
ومرة الصافي على معنى الزكاة فان كان الخراج اجرة معروفة ليس لهم معروف والمسلم لهم فخرج في  
معنى طماق ان على الزرايع لمدن الصور في هذا الخبر الزكاة لانها مال لم يفسد استحقها بالاجرة ولا اشركت  
للمسلمين معه ويختلف فيه ان كان شركا والمسلمين يسهم معلوم والزكاة قبل الزكاة على شركهم على حال  
وقول عليه الزكاة على حال ان كان تجر في الحصة الزكاة ان كان عاملا في هذا الفصل وان لم يكن عاملا ان  
ولخلا بسبب مشاركة فلا يكون تعامل حتى تجر حصته هو الزكاة وقوله حتى تجر في الخاصة الزكاة وكل  
واحد الشراك على الانفراد ولو كانت الزرايع واحدة لم يحمل بعضهم على بعض وقوله ان كانت الزرايع  
واحدة وبضرب جميع الشركاء ما تجر فيه الزكاة على ما على بعضهم بعضا وجبت عليهم وانه احسن  
**مسئلة** وهل يرب او مسلم للصبي زكاة وكفارته **قال** في ذلك اختلاف فقير ان يسلم اليه على  
الامانة اذا امن على ذلك وقوله يجوز ذلك على **الشافعي** وهل يجوز ان يسلم له ذلك بسره والملك  
ثقة او غير ثقة **قال** هكذا عندنا ان الذي يثبت للوكالة في الزكاة يثبت قبض الوالد ولو كان ثقة  
او غير ثقة لانه حق قد ثبت تولد وعلى قوله لا يجوز الوكالة لانه لا يكون ثقة وانه علم

**مسئلة** شئيل ابو عبد عارة اصلاح الزرع يخرج قبل الزكاة في اربع عداها كانت قبل حركه او بعده **قال** اما ما كان قبل ذلك الزرع مستوفاه واجز غيرها فهو في ذمة المستاجر لها واما الزكاة والزكاة فيه والراس قبل القسم ولا يلزم في ذلك اختلافه واما ما كان والارعة فهذا ركبت الزرع الى ان تفسد وتضمربا فيه اختلاف فمن قال لا زكاة في الذمة فلا تضر عليها وقال لها شريك في الزكاة الراس قبل القسم **قول** والطهارة انما اخذها العامل عند المحل يخرج قبل الحركه **قال** ان كانت سنة ثبت لهم فجميع على الجميع وان كان ذلك بكثر الزرع ففيه فلهذا القول فيها بالاختلاف وانه اعلم

**مسئلة** عن ابي الحارثي وذكر في الصدقة اذا اخرجت من الجيوب والنمور يخرجها بصلتها وراس الجيب قبل الرقاب والنقاس واشباه ذلك ويخرج ذلك بتركه فأي ذلك صدقة له قبل ابعده والاربع الزكاة قبل المونة فلا سلم واحوط وان اخرج الزكاة بعد المونة جازة واما تكون الزكاة بعد المونة التي لا يصلح الى اصلاح الزكاة الا بملك المونة الا ان يكون اذا اخرجت المونة لم يطلع في الباقي كذا ويجب بل اخرج مونة وقد وجبت الزكاة في ذلك يخرج الزكاة ثم ما بقى ولو كان لا يبلغ فيها الزكاة وهذا اذا اجمع فيه الزكاة وبعد علمه وقبل المونة وانه اعلم **مسئلة** ومنه وسئل عن رجل فقير عليه دين لا يرضى عليه الزكاة قتلا اعطى وزكاته حتى قضى فذلك الذي على كفا عطاء هل يخرج بها جميعا على هذا الشرط **قال** عندي فلا سلم على المسبولة ولم يسلم على الشرط اخرج الزكاة من ذلك انما لا بد **قال** المسبولة عنك اذا سلمه واعطاه لا جرمه بل هو الشرط اذ قضيه ذلك قال له على انك تعطي اياه ودينك **قال** هكذا عندي **قلت** فاذا اعطاه على مسبولة وقضيه ذلك صاحب الزكاة الى موعينه وقضيه هذا على المسبولة الى قضاء دينه هل يسعهم ذلك **قال** هكذا عندي لان هذا لا يجز عليه المسئلة لما عينه على اداء لوائيه **قلت** له فلو سلمه فاعطاه ذلك شرط على ان يقضيه اياه ودينه وقبضه الغم ورده اليه على الشرط هل يخرجها ذلك في مضوعها التوبة والشرط القاسد والنية القاسدة **قال** لا انصرف ساد ذلك فاعلم لان على صاحب الزكاة اداء زكاته وعلى الاخر الغرم بقضاء دينه ولا يعجز في دخول الشرط في ذلك على حال الا انهما ان فعلا لم انصرف ساد ذلك وهذا عندي اهون والمقاصفة وقد اختلف فيها واذ سلم اليه شيئا زكاة على ان يقضيه ودينه ولم يكن للقبض ذلك الا ان يسلم في دينه اشبه هذا المعنى الشرط في المبيع فخرج على بعض القول ان لا يقبض بغيره ويكون ماله ولا يثبت الشرط فيخرج في بعض القول ان الشرط على شرط فان قضاءه في دينه والارادة اليه هكذا يخرج عندي ان اشبه المعنى في ذلك وانه اعلم **مسئلة** الصبي ومشتريه في القطع والشرط للمبايع الا قالته الموقت معلوم ولا اعلم عليه زكاة في الدائم التواشري بها الا ان لم قالته عند بعض المسيرة التي سبعة ثمانية وقيل انها فضع للبيع نفس تجب زكاة عند صاحب هذا القول وانه اعلم **مسئلة** ومنه ومن رجع زرعاً تجب فيه الزكاة فما خلاه شهر او اقلا واكثر فقيم بها منه لا يعطية او غير ذلك المذمومة فوزه وسفاه وحله هل يحمل هذا الزرع على بعضه بعض في الزكاة **قال** العطية والافرار يحملان في غير المذموم اذا لا يحتمل الربوا وانه اعلم **مسئلة**

ابو عبد الله

ابن عبد الله وفي فتح ضعف عن سقيم موصافا غير متجوز ويزج عليه الضاع غير متجوز وسقي به اموال  
 ما ترى كما فعله الاموال وان جاد الماء وعطلا الزرع قبل الصرع اجسب للزرع شي امر **قال** ركاه لا انصاف  
 نصفه كانه زرع ونصفه كانه نهر واذا افاض الماء بعد اذ ركاه قبل ان يصرم فلا يعمل عليه بعد الاذراك  
**قلت** فان ركاه لا انصاف وكان لاحده على الزرع وجده فلم يبلغ النصاب اجعل النصفين في ركاه الزرع  
 على الزرع ام لا **قال** نعم يحمل للنصف والزرع على الزرع والله اعلم **مسئلة** الشيخ مسعود روضات  
 وفي الفهم اذا كان ضعيفا وزرع عليه مزرع او سقي به ثم اخل وزرع عليه صاحب الزرع وما سيق الزرع الى  
 حصانه لغيره كركاه هذا الزرع كما في الفهم اكثر من الزرع لا الزرع اكثر من الفهم او سواد لهما مختلط **قال**  
 فانك لا تفهم اكثر من الزرع او اخذ منه نصف العشر ولا يصح ذلك والله اعلم **مسئلة** الشيخ حسن سعيد  
 واقل اذا كانت في ارض صافية او شجر الوقوفات او لم يلبس به هذه جهاركة على ركاه في يده اذا  
 اخذها من عند الاموال لعطية صحيحة وكذلك الزرع وهذه الارض اذا لم تكن هذه العطية على وجه النصاب  
 للعطاة اذا بلغت في ثمة هذه الغل والزرع الركاه **قال** اما في الغل الموصوف في غيره هاهو الوقوفات  
 فان ركاه فيها على مستعملها بوجه مجزله استفلا لهما واذا اراد عفا ذاك الزرع رزق لنفسه لا البيت  
 المال ولا الوجه وفي جوه البراءة رزق لنفسه فكل اكثر القول ان عليه فيها الركاه اذا بلغت نصابا ما والزرعة  
 غير الغل فانظر فيه ولا يعدم من الاختلاف وليس اعلم **مسئلة** الزامني اذا دفع صاحب الجبل للعطاة ثمة مختلة  
 فلا ركاه على الزرع فيهم ما قيل لهما وشرط عليهما ان تكون الركاه فيها **قال** على قوله ثبت الشرط على  
 المظني في الركاه فان ركاهما تكون في ثمةهما وللعطاة ما بقي بعد الركاه ان يرضى به والا فلا يعتد مثله اذا  
 كانت الارعة غير معلومة والله اعلم **مسئلة** الصبي وفي جلاظي ثمة ما لم يثابت عليها انة قبل  
 الجصاد هذه جهاركة **قال** فيه اختلاف **قلت** وقر له به في ذلك ركاه ايجب عليه والقيمة للمظني  
**قال** لا قلت وان كان بعد لم يسلمها اليه عليه تسليمها **قال** نعم وكذلك النصف والام المشرية فيمركت  
 فالمرسل اذا حشر بعد لصاحبا **قال** فيه اختلاف والمخشف مثله **قلت** وهذا فيه قول بوجوب  
 الركاه على كل حال **قال** فيه قول بذلك **قلت** واذا وقع العطاب فاقاله او حط عنه **قال** عليه ركاه  
 ما حط عنه واما الاقله ففيها اختلاف **قلت** واذا صار من الثمة في سيرا او طبعا والزرع يسرا وبلغ  
 في جميع ذلك هذا النصاب وانت عليها اذ ذهبت لبعضه هل في الباقي الركاه فهو له يجب فيه اذا كان  
 لو سيم وجبت فيه الركاه **قال** ففي ركاه الباقي اختلاف **قلت** ومتى وجب الركاه يوم حصان يعني  
 الجلا وجب عليه حين ذلك ولو كان فيه رطب **قال** نعم **قلت** وان في المصطاح وهو غير حفظ  
 الا انه لا يمكنه غير ذلك هل عليه صا في ركاه اذا تلف **قال** اذا كان يامن عليه ففي الضمان عليه اختلاف  
 وان كان لا يامن عليه فانه ضامن للركاه وليس اعلم **مسئلة** ناصر حنيس واذا كتب الامام امانة لا احد  
 في القيام فيما خلفه هالكه معين في قبضه والا فانه بالحق والعلم يجوز له اخراج الركاه منه ام لا **قال** في  
 ذلك اختلاف فمن جعل الاجارة بزيادة الاجرة فلا يجوز له ذلك وجعلها بمنزلة الوكالة فيجب له ذلك والله  
 اعلم **مسئلة** الشيخ حبيب سالم كره عليه التعمير في غوازي قول لا يماركاه على قوله فيقول

في قوله  
 ما سيق الزرع  
 الى حصانه  
 لغيره

انه ليس النقد وكذلك الصف لا ركا فيه اذا كان كنية ليس البيع والشراء وكذلك ولو الفجري  
اذا كان تحت المال لا للبيع والشراء والله اعلم **مسئلة** الشيخ جعفر حنبل وفي نسخة درلهم  
غوازي نجاس بقدر ما ينفخه نصاب الركا وقد جال عليه ما حول فقيها الركا **قال** قالوا من  
ركا فيه الا ان يكون تحتها قد جاز قتلها وارادوها بعض المتأخرين ما هو في ذلك في الاراء الصريح  
**قال** له فيمن عند ماية وما نوزد رها فاضة وعشرون درهم غوازي نجاسا وخال عليها البول  
محل النجاس على الفضة **قال** الذي عند ربه لا يحل والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله في رجل له  
على ارض حقوق وكتب له في ماله سبع خبار الى عدة معلومة بثلاثة اربعة والمال يبلغ منه الف  
لدرية وليس له مال غير ما اخذ والمشتري ركا ثلثة الاف اوقية المال اذا كانت قيمته اقل **قال**  
تؤخذ قيمة المال الذي لم تكن عند ربه عليه المحرم ما هو في جميع ما عليه والمحرم والله اعلم **مسئلة** الشيخ  
ناصر حنبل في مال مشترك بين الناس تحب فيه الركا او تحبس على جميع الشركاء وغيره وارادوا ان يبيعوا  
شي منه فاحل كل واحد من الشركاء تحته فخرنا ذلك المال بما سويت والقيمة ان يكون على كل واحد منهم نصيب  
شركا فيصير ذلك القلة **قال** في وجوب الركا على الاختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وراعي  
احل تحته وماله لغيره ما هو فيها ركا وفيه غير ركا **قال** اذا وقع العطية قبل الدركا فما  
محمول على الاعطى والعطية لا تثبت الا بالبيع لهما الا ان يكون فيما بين الزوجين فالقول بينهما كاف  
على قول والده اعلم **مسئلة** ومنه ومضى جعت الزوجة في المفاوضة فهاذا ذكرنا ركا فيهما الركا  
وطلب المصداق فاسم اليه قبل جوعه الركا فله ذلك من حيث هو فوضعه فهاذا قبل تمام حلال  
تلك المنة وكان الذي حصل من تلك المنة مالا واما بالمفاوضة لم يجب فيه الركا فله جوعها فله  
احل منه والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا اجتمع راي جباه البائع ثقات او غير ثقات لا يحل  
احل يقبض ركا فله من كان يترددهم امينا او يسلم ركا انه اذا كان في غير ايام الدولة **قال** اذا  
كان ثقاتهم جعلها الامين في موضعها وهو امين عليها جاز ذلك **قلت** وهل يجوز له ان اخذ منها اجرة  
منه وان كان بها جعلهم له ذلك او يعبر جعلهم ويكون بمنزلة العامل عليهم ما وله ان يستاجر بعضهم على  
جمع التركة وتارة ونضله منها **قال** فيما عند ربي يجوز له ذلك اذا لم يكن له امر قائم والله اعلم **مسئلة**  
الشيخ ناصر حنبل وفي الذي يبدعه اهل الاموال في جعلهم بسرا ورطبا انه لم ركا في علم في هذا  
الا ان يعلم انه صار قرايع اجدهم او مع هؤلاء ولا يعلم في هذا اختلاف على قولنا لا يري الركا في البيع  
والرطوب وقد اختلفوا في جواز ركاؤه واكله بنفسه وعياله **قال** في غير الركا والاركا  
فيه وقال وقال لا ركا فيه والاجل به والقول بالاجل اكثر والله اعلم **مسئلة** الصعي ومن  
وقع لآخر نصف غلة المالك على جوعه والقيام به ووقع لآخر نصف غلة مال له اخر على  
والقيام به ان يكون المذموم له شريكا امر عا طاك ان يزجج على رايته على جوقية بنفسه **قال**  
عند ربي ان جعله اقرع وليس بشريك وان جعله على سبيل الميلة والشركة فوشيك **قلت** وان  
كان يبيع شريكا كان لا يبيع نصاب الركا في ثمة تحته احد هذين المالكين واذا جوعا بلغ النصاب  
ايكون

يكون على صاحب أصلها زكاة ما يقع له منها ويكونان في وجوب الزكاة عليه في نصيبه منها كما لو ارحل  
 ولو كان نصيبه منها لا يبلغ النصاب ولا شئ عند غيره ليجعل عليه ويكره ان يعقد له به ارضاً له او  
 ارضاً بالسهم كل ارضاً فعدها فبلغ في حصة الارضين نصاب الزكاة هل يملكه **قال** اذا كان غير  
 احاد بل سبيل الشركة والسيدة فهو كقعد ارضاً بالسهم وكل ارضاً فعدها فبلغ في حصة  
 الزكاة وكما وصفت وابنه اعلم **مسألة** وفي اهل البلد اذا ارادوا ان يجعروا زكاة في وقت  
 عدم الائمة وسبقوا فيها يعني يلزمهم مطالبة بهم وشراؤهم ودوا وصاغر لم يسبقوا على علم او  
 محتاجون يدفعونها لاجل الفقراء اذا طمعوا ان يردوها اليهم عليهم وجعلها في المعنى المطلوب يسعه  
 ذلك في زكاة البالغ واليتيم **قال** في جوار حماية البلد ما اذلتها الزكاة اختلفت واما تسليمها الى الفقراء  
 على سبيل الاستعانة فيها والتمكين من رايها الى الفقراء فذلك ما لهم فاذا قصوه الفقراء وردوه الى  
 اهلها او غير اهلها حاز بالقيمة ولا اجزاء معط **قلت** له وجميع زكاته وادعها من متناه امر يعني  
 امر جوار له انفاذ الزكاة فيها انقضاء السبعه ذلك **قال** لا يصح قطعها لما ذكرته الا في حق العوايد **مسألة**  
 في اشرار موسى على امره فعلوا ذكره وتسلمها للفقراء وطارروا الفقراء الزكاة الى ابواب الاموال على غير  
 القيمة والجهر وابنه اعلم **مسألة** وما عطي احد الحيلة من زكاة مخزونه او صغار ان تلبس العطية وحمل  
 على المعطى في زكاة ونسقط عن المعطى **قال** في قول الصبي والشيخ حبيب تنهت هذه العطية والافراس  
 حتى اوصان او مكافاة او تقية ويجعل عليه في الزكاة وقرين ذلك من السبع ولا يكون في مثل هذا وهي  
 موجودة في بيان الشرع وابنه اعلم **مسألة** ابن عبيد الله في استاجر جارية في محل معينة لعل شئ قبل  
 الثمرة او بعد الثمرة قبل الدرك استحق الاجرة قبل دركها او بعد دركها على زكاتها **قال** ان استحق الاجير  
 الاجرة بعد دركها فيجب ان تكون الزكاة على المستاجر وان استحقها قبل الدرك فيجب على الاجير ان ادركت  
 وهو له بوجه جاز وبالله اعلم **مسألة** الصبي واذا فوضت الاموال له والاداء اخاه في مالها ايجزلان  
**قال** يحملان في كل شئ اذا ثبتت المعاوضة وقول لا يحملان في مالها حصة الذهب والفضة وحملان  
 في الثمار والماشية وقول لا يحملان في الماشية وحملان في الثمار وقول لا يحملان في شئ لقوله عليه السلام  
 لا جمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع فذلك الصلوة وصفت المعاوضة لا سال الملة ولدها واخاها  
 عزها لهما هذا دليله به ولو لم يفرق لهما يحملان في الثمار والماشية وكذلك الزوجان وغيرهما في المعاوضة  
 انهما يحملان في الثمار والماشية عز محمد بن ابراهيم ومعدله هكذا يخذلان وابنه اعلم **مسألة** واذا  
 تفاوض المتفاوضان في بعض الاموال فوض بعضا يحملان في بعضها وضاوية الزكاة عليه الزكاة على امرئ  
 امر **قال** نعم جميع كل واحد منهما المقر به الى نصيبه الذي وقعت فيه المعاوضة ان يبيع فيه زكاة  
 وابنه اعلم **مسألة** ناصر عيسى وولده ربح اشترى على النهر وسفاهه واذا دركته من ربح ورجو  
 معها مخطوط ولا يمكن له اغلب وكان امره على النهر على النهر نصف هذا النهر على ربح الزوجين  
 منه الزكاة ان بلغت على كل واحد من النهر على النهر نصف الا في الزكاة فيه **قال** نعم وان  
 بلغت الزكاة في هذا النهر ولم يكن له غيره **قال** لا زكاة فيه اذا لم يبيع في كل نصف منهما الزكاة

الا انفراد ايجل عليه ميتة وموتله وادبه اعلم **قلت** له وان كانت الخيل تسقى بالزرع اخذ القصب الى قرب  
 الدركم سميت بالهمز الى الدركم على ذلك ان يكون زكاتها كزكاة الهنر على قوله يقول على الارض على هذه  
 الصفة والخيل مثل الزرع في مثل هذا امرهما فرق **قال** زكاتها العشر على هذا القول وارجو ان الزرع كذلك  
 وفي ذلك اختلاف واسئل **مسئلة** الصبي وفي بيدا ريت المال وما لم يسجد وقال المدرسة ان يبلغ في  
 بيدا رته والتم نصاب الزكاة اعجب عليه الزكاة **قال** في ذلك اختلاف واسئل **مسئلة** والا اثر وفي  
 قرط في تسليم زكاة نفاذ صي بها وهي تحيط بصفه فله هلاله ذلك ولو كره الورثة ذلك **قال** ان كان  
 لعذر لم يتعد ذلك مقتضى وصيته وان كان له ميتة تدور في الثلث وقال ابو عبد الله نزل الى  
 الثلث واسئل **مسئلة** واذا اراد بيع الزكاة من زرع السكر سكر اصله ان يكون على الزكاة ما  
 ينوبها من الزرع ويصير وكلاهما ثابت وذلك **قال** اما شا هذا للمسلمين الذين سلفه والابن مرن  
 الزكاة نسيها عا ذكركه واسئل **مسئلة** ابن عبيد الله وفيه يجب عليه الزكاة في غلته محل له ثم يعا  
 ذكركه الغلة جها خارج حاصف ووقع اكثرها في الارض وقاد سئل فذهب الذي وقع منها وبقي في  
 الخيل شي لا يجب فيه نصابا ما هل تجب على مثل هذا زكاة فيجب في الخيل **قال** اذا صار الذي  
 وقع في الارض وحده السيل في الارزاقه فخرج فيها بقي الزكاة كان الذي حمل السيل والذي بقي  
 تحب فيه الزكاة على اكثر في المسلم وان كان الذي وقع في الارض وحده السيل لم يصرفه وانما هو  
 رطب فزكاة فيهما بقي اذا لم يبق نصابا تاما على اكثر القول واسئل **مسئلة** ومنه وفي جبل  
 هكذا ترك ورثة بلغا واسيا وخلفا مولا وتجاوز بعض الاموال لاجل الزرع الاقسمة ثابته فزرع  
 وفي الايام والايام وزرع البالغ نفسه وحصل كل زرع ولم يبلغ نصاب الزكاة في كل زرع  
 وحده الا اذا كان مضافا **ل** انه لا يضاف زرع احد هو على زرع الاخر في مبلغ نصاب  
 الزكاة فاذا بلغ نصاب الزكاة في شيء هذا الزرع وحده اخذت منه الزكاة واسئل **مسئلة**  
 الصبي وان تسليم الخلة الخفة قبل ان يصير ثمها فزاد في بقية الزرع وفي المكنتها بها في  
 اختلاف بين المسلم والمسلم وان كانت مدركة فالزكاة على المعطى وقول الزكاة عليه ان كان  
 المعطى فقيرا وان كان في الخلة ثمة غير مدركة فالزكاة على المعطى ان كان من غير عليه الزكاة ولا  
 فلا زكاة عليه وان كانت المعطية على وجه الصدقة فلا زكاة في صدقة كان المعطى غنيا او  
 فقيرا وقيل على المعطى الصدقة اذا كان المعطى غنيا ولا صدقة عليه ان كان المعطى فقيرا وقيل عليه  
 الصدقة على حال الا ان يريد ما اعطاه الزكاة والفا بضر مرجح له الزكاة واسئل **مسئلة** الفقهاء  
 جاسد عمن الخوص وفي السكر اذا زرع احد في مال وسفاه بما به يكون فيه الزكاة وان كان  
 فيه الزكاة فما مبلغ النصاب فيه وكذلك الوسياء والمخض والمخض والمخض وجميع القول وكذلك  
 الاشجار مثل اللبم والامه والمارج والسفجل والمان والريون والوزر وكذلك بقية الاشجار  
 هل في جميع هذه الزكاة واذا طبت غلة هذا الشيء يكون في الزكاة وكذلك الغلظ مثل ام لاوان  
 كان ليس فيه زكاة فبأي شيء سقطت عنه **قال** فالزكاة مما اتر لم يمدد ومبناه في الشدة



عن النبي صلى الله عليه وسلم وان لم ينجس التراب بل ان لم يزر فيه الجمل فله موضع فضه وجاز في موضع  
 نعله فواقع فيه الاجماع فهو الحق لا غير وما اختلف فيه وجاز عليه فله ما رجع الى ربه في موضع  
 لزمه او جاز له والحق يكون به الحق له فيه وليس له ان يحل الاضطر ولا العير علم في شي من القول  
 واللوبياج والحلبة والمخج واشبهه ما قد وقع فيه من اختلاف الارباء فيهم فليس له سبيل الى الاجماع في شي  
 منها الا ان اكثر قول المسلمين ان ركائزها والفطر كذلك وازواجهما بعضهم فيه فهو شاذ لم يزل عليه معهم  
 ولا تعلم وقوام في الانساب والليدين والترح والنارج والسفر حبل والوان ولا في الزينون والفوخ والحوز  
 والنور والتفاح ركاة ولا في شي من اثارها شبهها من الاشجار والاقامها ان يبعث في شي والقول في السكر  
 كذلك لان برادشي منها التيقان في حقه معنى ذكره الله اعلم **مسئلة** الصبي وغيره سكر  
 للمثارة على الزرع وغيره عليه ويرأسه نصاب الركاة وصار يطعم الدواب التي يزرع عليها هذا  
 السكر من مثله ما له هل تخذ الركاة من مثله هذا السكر ام تسقط عنه بقدر طعام الدواب **قال**  
 فانه اعلم لا يحفظ في هذا شيئا ولا سمعت احدا من اهل العلم يفتي ويقول تحط قطة الطعام من حيلة السكر  
 قبل الركاة كما قيل بسقوط ركاة الارض والتماد للذين لم يوجبه السكر قبل الركاة وسمعت شيخنا  
 العالم خلفه سنان يقول انه يعجب استقاط قيمة الطعام ويرأسه مسقطا قياسا على التماد والارض  
 واقول ان على سبيل المشورة والمنظرة ان ثبت الاستقاط بقيمة ما يزرع او ارضه فاي شي ينجح اسقاط  
 قيمة طعام الدواب الذي يزرع به وهو كان قوام الزرع هذه الدواب وقوام الدواب الطعام والطعام  
 قيمة وفي كثير في هذه سنة او اكثر وكذا القول في طعام الجمل المتخذ للتجارة والعبيد جميع  
 الحيوان واقل ان في هذا ما عاشر المسلمين لا يحسن طعمه اسقاط طعام هذا المذكور كما جاز وحسن  
 اسقاط ركاة الارض وشمه اما هو الفرق بين هذا وهذا فان جميع ما ذكرنا واحد وان لم يحسن فالقول فيه  
 واحد لان المعنى فيه متشابه واما تكلفت هذا لاحتياط الفرق ايضا ح الحق والا فرأي اهل العلم والصدق  
 اولوا وفق واقول ايضا ان ثبت في طعام الدواب الاستقاط والتم والقاشع والعلف ويطعمه فله  
 ركاة الجمل الذي يطعم فيه السكر اذا كان الجمل مملكا للزراع وكذلك الخشب الذي يصبغ به العصير اذا كان مملكا  
 وما شبه ما ذكرناه لان مشابهة الشيء نحو به شبهه وانما فلا نقول في هذا شيئا قطعنا الاعلى سبيل المشورة  
 والمذكور وقد كتبت سالت شيخنا الفقيه خلفه سنان رضي الله عنه عن هذا ومثله فلم يره مسقطا  
 حتى كتبت ما عندك وما حفظت عنه عفا الله عنه فقال لما عجبني ما عندك في هذا وصورت على ما رقت  
 عنه وقتبه كما كتبت به لكم والله اعلم **مسئلة** الزاهلي وفي السبيل الساطع في قطعة القطع التي  
 عند المصايد ويستاجر له اربابه ويلقطه بالضيف عنه ايضا عليهم ما ياكله الا ان لم يبلغ النصاب  
 ام لا **قال** نعم ايضا عليهم في بلوغ النصاب والله اعلم **مسئلة** الفقيه حبيب بن سالم رحمه  
 الله قال ان ارباب الحواري رحمه الله يقولون ان ركائز الثمار اذا كان فيها ذوق ثلثة اشهر فنجس بعضها  
 على بعض وقال غيره والفقهاء اذا كان الجمل في ذوقين مختلفين لا يجلل ولا يجلل ولا يجلل ولا يجلل  
 النظارة وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله وقال الا تكون من الفقهاء ان الجمل يقع ما يقع في الاول

ولما ذكره جنسه ولو طالت المدة مادام في ملكه فكذلك والله اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن يوسف الشيباني في رجل  
 كثر ما يذبح جارية على طوبى الزكاة قال ليس في الاضحية والباقي لفلان وفلان امر في ان يذبحها ام  
 وهم غير خاصين ليسوا بالحرر فكذلك قوله لا نفقة كان لا غير نفقة على هذه الصفة **قال** اركان  
 نفقة القول قوله وان كان غير نفقة ففي ضد نفقة اختلافه واختلفوا على الجارية ان ياحذ منه الزكاة  
 لانها متعلقة على رب المال والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر بن عيسى وفي رواية عن عوف بن قرقه في رجل  
 في كل عابية عابها ولم يرضها الزكاة في واجبة على حدة الا اذا جاع نصيبه وجعل من نصيبه  
 ونصيبه المال على العالي زكاة ويكونون متعاقدين **قال** في رجل اعمل على الفخري اخذ او فقه اعطاه  
 من ثلثه لم يرضه فقال بعضهم انهم يحملون عليه ويؤخذ منهم الزكاة وقال بعض لا يحملون عليه ولا زكاة  
 عليهم والله اعلم **مسئلة** والولد الصبي اذا لم يكن في حجر والده يحمل عليه في الزكاة ولو كان والده  
 مقيم غير والده **قال** يختلف في رجل الزكاة على والده الصبي ولو كان في غير حجر والده قيل انه يحمل عليه  
 وليس كان وغيره كان له ولد حمل عليه وما كان غير ولد له لم يحمل عليه وقيل لا يحمل على والده  
 وكله له حكمه قوله لم يعمل بالابن الابيه والله اعلم **مسئلة** الصبي وقت العظم او غيره  
 اذا رزعه احد للبيع لوالده ابوك من زكاة الزرع الذي يخرجه ام حريم يذبحه التارة كان قتيلا او كبرا  
**قال** اذا اراد برزاعته الزرع فالتارة زرع وعليه فيما حصل في هذه الغلة الزكاة اذا جاز على العمل  
 او كان له مال تجب فيه الزكاة فيعملها عليه وما اذا لم يزرعها التارة فلا زكاة عليه فيها الا ان يضر  
 درهم يحول عليه الحول وما اذا اراد بها التارة فعليه تقويمها او درهمها يوم تزكاته وكذلك ما  
 حصله بزره وقصب وعفة والله اعلم **مسئلة** الرامي والاسلم رب المال في عامه نصيبه  
 والائمة او من فيها ما غيره وكذا اعلم بذلك هل يسقط عنه امر عليه ان يخرجهما هو او يصح عنه ان لا يعمل  
 اخراجهما **قال** ان العمل مسيول عن زكاة نصيبه على قوله يقول الله بئر الشريك وليس على صاحب  
 المال ان يعلم انه اخراجهما الا على قوله يقول الله بئر الشريك وكان هو الذي سأل اليه التمس او الدراهم  
 وهو العمل غير ثقة فانه يضمن على هذا القول اذا لم يعلم انه وصلها الى اهلهما وانما يجنب في القول الاول  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه والذي ينزله الزكاة في غير ايام الامور الى فقير حاجة وقدمه  
 شيئا من زكاته قبل مجل شهره ثم استغنى هذا الفقير قبل مجل زكاته هل على الفقير ان يرد على  
 هذا ما سلم اليه من زكاته **قال** اذا اشتراطها على الفقير الذي اعطيتك اياه نفقة على  
 زكاة في زكاته وجوبها في شهره كذا فاستغنى الفقير قبل ذلك الشهر فارجعوا الزكاة عليه ردها على ما  
 سمعته ولا اثر وان لم يشترط عليه لم يكن عليه ردها **اعطاء** وقال الله ان هذا الزكاة وما اذا  
 غلب ولم يدر واجاله فحق الحكم ان الزكاة غير ساقطة عنه على ما سمعته من الاشراف حتى يعلم ان  
 صاحبه لم يستغن ولم يثبت قبل وجوب الزكاة وما في معنى الاطمانه فعلى ان يظهر اليه العلم  
 والله اعلم **مسئلة** الشيخ سعيد بن احمد الكندي ان حردغى المرأة المتزوجة وغير المتزوجة  
 اذا وجدت ما يكفيها سنة وغلة او درهم او دينار وما اذا كان فيها حلي وليس معها

والحال ما يفتي به غيره ففي ذلك اختلاف قولنا اذا ارادت بهذه الصيغة ان تذر هذا ما يجوز عليه ما هو الحق  
فليس هي بعينه حتى يكون عندنا ما يفتي بها السنة وراية بل هذا قول الشيخ جاهد بن يحيى قولنا  
قال انما يصير الانسان رجلا او امرأه عتيا اذا كان عنده من الدراهم او الدينار او الفضة ما يكفيه لسنة او عشرة  
السنين واما ما كان في بيته من عتية يتركها ليس هي للتجارة او سلاحا حاجة او صيغة اخرى فلا يخرجها بالحاجة او زوجه  
فليس هذا ولا عتيا **قلت** له والمرأة لا تكون غنية مع الزوج اذا لم يكن معها ما يغنيها **قال** لا تكون  
غنية بذلك على قولنا وهذا المعنى قوله لا اللفظ بعينه والله اعلم **مسئلة** الرامي قلت له واذا كان حال  
موقف على بي فلا للمكسور دون الاناث وقفا فاحتمل الى يوم القيامة هل يجب فيه الزكاة اذا بلغ المصطب  
ام لا **قال** اذا بلغ النصاب وجبت فيه الزكاة ووايد اعلم **مسئلة** ومنه قلت له واذا حصل لادب وزرع  
ما له حبة كان زرع او مهر وكان قد اخرج شيئا من رطله اجملا عليه في زكاة الدرهم وجبت في الحبة زكاة  
او لم يجب وكذلك القطر الوقت وغير ذلك **قال** ان كان زرعك للتجارة وجبت فيه زكاة الثمرة ففي  
ذلك اختلاف قولنا زكاة الثمرة وقولنا زكاة التجارة وقولنا يؤخذ بالا او فلو زكاة وانما يجزئ  
والا فاقول ان وجبت فيه زكاة الثمرة فتؤخذ منه في تلك الثمرة زكاة الثمرة وان لم تجب فيه زكاة الثمرة  
اخذت منه زكاة التجارة لان زكاة الثمرة او فلو لم يمتد الى المصطب والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا  
استطاع رجل تحمله يملكه رجل البسر فاحتمل الى بلده واخرج الزكاة في البلد الذي حمل البسر الى البلد البسر اعلى  
الزكاة نظير ما انكره ام لا **قال** ان كان الثمر البسر حمل به يملك من زكاة الزكاة فيه او انما يحمل القابض بقبض  
الزكاة لم يجزئ ان يكون على الزكاة كرد اذا حملها الى غير ذلك البلد وان كان وقع الحمل في الزكاة وموضع  
لا يملك تركها فيه وليس فيها احد يقبضها فعلى هذه الصفة على قولنا يقول ان زكاة شريك يكون  
عليها احصاء الكردا وعلى قولنا يقول انها مضمونة في الذمة لم يكن عندي عليها كرد والله اعلم  
**مسئلة** الشيخ حبيب سرسار رحمه الله هب من زكاة في زم من عبد الامام وعنده ولد له لم  
وزوجه وهو عنده في بيته وليس للولد الا حصة له ان يعطيه من زكاة ام لا **قال** في ذلك اختلاف  
بين اهل العلم وكذلك الاختلاف في الزوجة وعندي لا يصح اعطائها لانهم اذا حملها المنة قلزمهم  
بها والله اعلم **مسئلة** الرامي ما لم يصح علم وجوب الزكاة في مال النسيم واقرا الذي في يد هذا  
مال النسيم فليس للمصنف قصد يقيه ان كان غير ثقة ولو اقر الزكاة قد وجبت فيه واذا اقر  
بالتمليك تحت يده ومال النسيم واقرا هذا التمليك تمعنا لا النسيم حاز المصلحة اخذ في معنى الحكم  
والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله في مال موصى يملكه مع سبعين لافا ذوصية اليها كهل في زكاة اذا  
بلغت في غلته الزكاة او في حيلة مالها كذا **قال** لا زكاة في الثمرة وادامت الوصية فيها لم تنقص وانه  
اعلم **مسئلة** ومنه وفي بيع وزرع الحب للتجارة اذا كان وقت زكاة اعطيان يقولون لم يجب ويسلم عليه  
زكاة الدرهم امر ليس عليه الا ان يبيعه بدرهم او غيره اذا كانت زكاة الثمرة اخذت منه **قال**  
في ذلك اختلاف قولنا كانت زكاة الثمر ولا تستقل بمعنى التجارة ويجعل على الثمر الثمر وقالا فيه زكاة  
الثمر لم تكون فيه زكاة التجارة اذا جاهد وقت زكاة واذ اثبت فيه زكاة الثمرع التجارة على هذا

القول فاذا كان له لطمح منه زكاة التمار فلا زكاة فيه ولا يقوله الجب في بقول التمار وبما ع  
 يزهب او فضة وهذا القول واجب في رواه اعلم **مسئلة** ومنه وفي قال موسى فيه بكذا  
 كذا من العطف فاذا اخرج ذلك المالك على النصاب واراضيه اليه بلغ النصاب فليس بملك  
 ليكماله النصاب املا ارايت ان كان صاحب المال ليس عنده حصة في ذلك الامر فقله العوض هو  
 غير رقة البقر فله في ذلك ام لا بصفة الوصية **قال** فيه اختلاف واكثر القول انه لا يحمل عليه والقول  
 قول صاحب المال والله اعلم **مسئلة** وفي اليك الشيخ حماد بن عبد الله وعمر بن الخطاب الى الامام  
 بصاحبة وزرعي النفسه فوصلت ما تحب فيه الزكاة هل عليه زكاة **قال** معونه قد قبل لا زكاة  
 عليه وقارعه قال عليه الزكاة وهذا القول ناخذ واما اذا زرعته للامام فلا زكاة فيه واما لا اعلم في ذلك  
 باختلاف الامم هلها ولا زكاة عليهم والله اعلم **مسئلة** والوالي اذا جازى الزكاة وقوله معصية  
 واضر عليه ما واداه على وجهه فقول لا ضمان على الوالي وقول عليه النصاب يضمن في ذلك للمنفق اذا وليت  
 المال وقد سقطت الزكاة فتمسك بها لانه معصية الوالي وقال الجيسر احمد القول الذي يلزم الوالي  
 الضمان اذا وقع المعصية وقضها ما قبل التوبة ولا اقوي على تعيين صلاحها اذا قضها وجعلها في وجهها  
 واستترت معصية عنه وانما اذا اخذها لنفسه فانها ما بها لا يجوز له والله اعلم **مسئلة** ابن  
 عبيد بن واذا مال الزكاة بين شركاء فانهم يحملون في الزكاة على بعضهم بعض في ذلك المال على اكثر  
 قول المسلمين وانهم موافق لاولئك ولا يحملون وانهم موافق لاولئك لا يحملون فانهم يحملون على  
 بعضهم بعض ولا يشعرون في ذلك لذكر ولا يجوز قسم التمر قبل ذلك ولا يحملون على بعضهم بعض  
 والله اعلم **مسئلة** الصحيح ومختلف في وجوب الزكاة في ثمار الدوم والتخل فقول عليهم الزكاة فيما  
 اصحابه ومخيل الدوم يحملون على بعضهم بعض وقول لا زكاة على واحد منهم حتى يبلغ في حصته  
 الزكاة وقول لا زكاة على هل الدوم في التخل وانما الزكاة عليهم في الجوب والله اعلم **مسئلة** ابن  
 عبيد بن واذا ورث هذا الفرع قبل ان يدرك فهو يحمل على زريعه واذا ورثه بعد ان صار مدركا  
 فلا يحمل على زريعه الاول والله اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد بن حماد اما ما يكره صاحب  
 المال طلبا وبسرا وبطعمه رواه موصيه النار ملكه فقد قيل في ذلك باختلاف فقال له قال  
 باجازه ذلك وليس عليه فيه زكاة وقارعه قال بوجوب الزكاة فيه وعلى القول الاول هو اكثر وعليه  
 جله العباد وكذلك الذي يشترى به طعاما او جلا لياكله بواكاله لا كره له وطعاما وبسرا لانه يشترى  
 به لقوه ومقاسه واما كان قريبا بسا فقد قيل فيه الزكاة على حال ولا اعلم في ذلك اختلاف  
 والله اعلم **مسئلة** الصحيح وفيها حيث قيل في الزكاة على اراضي بينهم اقول ثلاثة اشهر  
 جملتها على بعضهم بعض تكون مزاركت الاولى الى اذاركت الثانية امر موصيها الاولى الى  
 ان صيغت الثانية واصله الاموال الذي عليه العمل في هذا هو اذا صار اكثر الزرع نسبوا لو كان  
 بعد حجاج الى سقي ما اذا استغنى عن السقي **قال** احسب انه مذ صاقتا الزرع اثنان وعشرون  
 بعض يرى مزاركتا والله اعلم **مسئلة** ومنه وولم يزرع لا يجز فيه الزكاة وورث زرعنا

قد صار يسيرا لانه لم يحصل قد صار او ان حصان او قبل ذلك الا انه يستمر مدركا يحمل على زرعه  
 الذي له في الزكاة امرا وان كان لا يحمل له في هذا كيف صفة الادراك لما منع ذلك **الجواب**  
 احسب انها يحملان في الزكاة الا ان برئته جبا مخصوصا وابنه اعلم **مسئلة** ومنه وفي تحمل الزرع  
 سقي بزجره من الماء ان كان بعضه ثم سقي بصدقه كان وادرك عليه بقبضته يجعل هذا ما هو جاز  
 مجمعا ونحو ذلك ان كان موكلا منه على ادرك عليه على قوله يجعل العمل على الادراك ويكون مجموعا  
 وادرك منه او لا على ما ادركه ان كان هذا مفرقا ولا يحمل ادرك منه او لا على ادرك منه اخل  
 فيه وهل فرق بين الزرع والتحمل في هذا صرح لي الحق فانه عناية **قال** هذه لم يصلني  
 فيها شيء فابله والذي عندك ان وافق الحق ان في هذا الزرع على الاغلب هو ذلك او  
 عنه فهو وجه وان فرق وجعل بينه بئرلة زرعتين فهو وجه ايضا وقولي في مقول  
 المسلمين **مسئلة** ومنه وفيما لا حوا وسالته عن صافية قابض بها الامار او باعها  
 بيعها ان اعلى قوله يقول بذلك هل على ما يستحقها بوجه جابر الزكاة فيها **قال** في ذلك  
 اختلاف قول للزكاة فيها على الاصل وقول ان ثبت انتفاؤها وجبت فيها الزكاة وبجبي  
 هذا القول وكذلك في الاموال الموقوفة اذا جاز انتفاؤها بوجه حق والله اعلم **مسئلة** وفي  
 رجلين اشتركا في زراعة ارض ويذكران كل واحد في ناحية ولا اراضيهم الشريكة  
 بعد ان ثبت الزرع قبل الادراك وان ياحزر كل واحد زرع جنبه الاما ذكر وسقط عنهما الزكاة فذكر  
 فقال الصحيح ثبت عليهما الشريكة ولا تنقص قسمها **مسئلة** ومنه ووضع يده قبل كيد في  
 موضع غير ما كان يحاط بصغير عاملا لانه ايضا كان ام لا **الجواب** في حقه اختلف على هذه  
 الصفة **مسئلة** الحمل شدي وقيل طاني فحمله ورأى الغاي طناها رخصا فقال المستطاني نا  
 اطلبك سهم الزكاة على هذا الطناب لا طنك كذلك وكذا فقال المطاني انا استطاني طنابا ورأى  
 انتفا سجن سهم الزكاة لا في اريد اخر في هذه القل الحجة على الجاني في مفا سهم سهم الزكاة  
 عدوا في رؤس القل على هذه الصفة ام الحجة الجاني على المطاني امان يا حذر سهم الزكاة على ثمين  
 الجاني او تترك القل الى انه تترك خوف الجمالة في قسم الثمرة عند وقوعه في رؤس القل في هذا ذكر  
**الجواب** وبالله التوفيق الحق لا يفرق بين الثمرة على الجاني ان كان الثمرة غير عدل منه لا احسنك الاول لغيره  
 في نظر هذا بعد ان لا ضرر ولا اضرار في الاسلام والله اعلم **قال** لا اري للمنع وجهما  
 طرعا فيما ارادها او اكلا وطبا ولا قاربا ولا يسر على من يقول لا زكاة فيها بكونها كذلك  
 ولا على من يقول لا زكاة فيها لانه ما جيز له وليس عليه فيما يجوز منها على في الا ان يحرج  
 زكاة ثمر الزكاة ثمرها ان يترها وكان هذا الاصلح وفيها جاز له والا فلا يدخل عليها ما يضرها  
 لا معنى في حال اجازته في ما على هذا القول لا على قوله يقول لا زكاة فيمحتى بصير في انظر في  
 ذلك **مسئلة** ومنه بخلافه السؤال وهذا هو **الجواب** وبالله التوفيق ان القول بمقتدا  
 انما هو الحق الزرع لخصاصه مثل تصنيفه وحمل الخبور وروسه ولا نفيم الاله فعلي

الزكاة نصيبها من كذا كذا لا لاجل شي من الثمرة وكذلك حصاها الغنل وان كانت مدرام فلا على الزكاة  
 شيء الزكاة قد ذكرنا ان حصيله صاحب المال واولاده الصغار ومالكه فالزكاة في ذلك كله وليس  
 اعلم **مسئله** قد قيل في الاثر على حصيل الثمرة انها على رعاها وقيل على الجمع وما على من شي  
 على وجه النسخ عنه به اوضح في المعنى على هذا فلا شيء فيه اراجه الا على من اراد به  
 وجهه والله الموفق الى ما فيه رضاء **مسئله** وقيل ان جرح جرحه بخره له ينزل غلته او  
 شيء معلوم كانت الاثر بعد ذلك الغنل او قبل ذلك ما اراد الجرح ان يجره بخره بخره نصيبه  
 ان يجره عليه ما يجره ويسلم زكاته **قال** يعجبني ان يكون عليه الزكاة على الوجهين في قول  
 بعض فقهاء المسئلة ان قال الشيخ سعيد بن بشر اذا استحق بعد الادراك فلا زكاة فيه عليه  
 فيما يجره وفي الزكاة على صاحب المال وذلك اختلاف وانما استحق قبل الادراك فهو غير له  
 كدب المال في الاكل منه **قال غيره** وان كان هذا في فوفه بخره مستحق في المال قبل ادراكها هو  
 وانها شريك واحار له او عليه لم يجر الا ان يكون كسبه فيه وان كان بشي معلوم في وزنه او كسبه  
 او كان بعد الادراك فواجب ولا زكاة فيه ولما زكاته على له المال لانه امره الا ان يكون  
 ما يحتاج اليه الثمرة في الحال فيجوز ان يختلف في ثبوتها عليه وحده او على الجميع الا ان  
 يخرج عن حيزه المثل في ابطال العدل فلا يصح ان ينسب على الزكاة ما اراد عليه على حال والله اعلم  
 فينبط في ذلك لا ريب ان خط عن الخطي شيئا والذين وقد سلم الزكاة على الثمن الاول هل يرد  
 عليه ما خطه ام لا **الجواب** وبالله التوفيق اذا لم يكن خطه عنه كفارة احسان ولا بد من  
 ولا ليدرجوها فانه يرد عليه قدر ما خطه على بعض المسئلة وبالله اعلم **مسئله** لا يعلم الا ان  
 الزكاة في الثمرة لا في غيرها كالدراهم في الاصل وما خطه عن المطي فهو له والمصدق بالخير او بما  
 يسلمها واداه او غيرها جاز له في قولنا هذا العدل وان كان له الثمرة في اصلها فهو المثل لانها  
 بها هذه يجوز ان يكون ما ان يدخل عليها النقص لم ياباة او يرد في الماصي والمال او يكون ان يكون في  
 الاستقبال الى غير هذا مما ليس له على حال او على رأي ولا يجزئه له في موضع الاختلاف في المثل فلا  
 يعرفه ما له في ذلك **مسئله** عن غيره وادرج زكاة ثمره بعد ادراج ثمره منه اعليه زكاة ذلك  
 النوكم **الجواب** وبالله التوفيق اني لم اجد هذه المسئلة ولا اذكر في النوكم زكاة لانها خارجة من  
 اطعم الناس وانما الزكاة منها كما في الاطعمه دون طعمه ودواهم ويعجبني ان يقولوا ان نقصان الثمن  
 يخرج من ثمره **قال غيره** ليس في النوى على انقله زكاة الا انه لو كان لغيره في الشركة بعد ما حاز  
 له في سهمه على غير الرضى الا ان المسئلة اليه بنواه لانه له في حكمه والزكاة شريك له على قولنا حال  
 على الشريك في الشيء لشريكه او لزمه او حاز له لم يصح على هذا الا في حقه الا ان يكون ذلك على قول  
 ويذهب الى ان في النعمة ففسر ان يجر به ما لم يحقه واجله نقصان في القيمة او في اصله والا فلا  
 وجب ان يعاتبه في موضع كون نقصانه ويعجبني على حال خيال لم يقع ان يقع باصله ليراد  
 النعمة



لهذا الذمة كله بأدائه الإلهه ولعليه بعد خلاص في حشره انما اجمع والله اعلم وينظر  
في ذلك **مسئلة** عن ائمتنا السيد الشيخ سالم بن راشد الصبيح انما لم يكن في حجابيه  
اجل عليه في انكاره ام لا **الجواب** وبالله التوفيق فقد ذكرنا اختلاف قولنا عليه كان في حجابيه او لم يكن  
وقال قال الاجل عليه الا اذا كان في حشره والله اعلم **قال ابن** وقيل انه لا اجل عليه على **مسئلة**  
وصيه ومورثه شرعة مدركة قائمة لم تحدد اجل على مقتضىه وتخرج الزكاة اذا بلغت في الجميع ام  
لا **الجواب** وبالله التوفيق لا اجل على له بعد الدرر كما الله اعلم **مسئلة** وفيما شرنا شرعة لبعض  
منها الحوا قاله الا انه لا يبعد ان يجوز للزحري فيه معنى الاختلاف في جملته قاله وقد يقول  
الله لا شركة الا ان يجمع المصطلح فان هذا قد دخل في بيعه ولما لم يبلغ اليه ولا عيب على قيان  
ما يحل عليه وام على قوله يريده في وجوها الى الارزرك ففسى التخرج الاما فان لانه في  
بيع داخله بعد والله اعلم في نظر في ذلك **مسئلة** الشيخ جعفر بن عيسى عن ابيه عن ابيه  
ما بلغه ما يبلغ في ثمنها النصاب في الزكاة ان لم تكن حتى تكون من الا انه باكلها وطبا ولبس  
وبقى اكله ما دون المبلغ منها يقول في الباقي ان لا شركة فيه وقولنا ان يوحده على مقدار  
ويترك له ما كلة وعلى قولنا لا يكون في الجميع لقوله يوحده ما اهل الذكر في الط والسر  
وانفقوا كلة ما يبلغ النصاب فالكا فيه قطع **قلت** له ويجوز له في الثمن ان ياكلها مطبا  
وسرا وليس عليه ان يبيعها ما بعد مشاورة فيما اراد به الا اكله نعم الا ان يبيعها  
بالزكاة فيها فان لم يسره في مقدارها ان ياكلها وما على قوله يريده **قلت** انه لا شركة فيها يجوز  
له ولا شيء عليه **قلت** له فان كان لا يري الا انه لا شركة فيها لا تسره ما خالفه انه ان ياكلها  
كذلك على هذا سريه كذا **قال** اي لا يري على هذا سريه الا انه لما لم يحكم بها عليه وليس له ان  
يخالفه الى غير ذلك والارزرك على حكمه جاز لان مختلفه في حلاله عليه وان حكم له بالا يراه  
ما بعد في يديه فليس له ان يبيع له وان كان زوي الفضل ولو لم يجزه ان يخطو قاله او فعلة فهو  
كذلك ما دام على ذلك **قلت** له ويجوز له ان ياكلها بالجم او خلاصه ويصرفها في بيعها كذا  
ولا شيء عليه او ان يبيعها ان يبيعها لم يدر **قلت** قد قيل في هذا كذا انه حله ولا شيء عليه  
ما لا شركة فيه **قلت** له وكذلك القول في طبعها لا يمنع ما كلة اراد به امر **قلت** هكذا تخرج  
على ابيهم ما بعد ورحمك **قلت** له وان اراد ان يبيعها ما بها من ثمنه او يبيعها ما لا شيء  
عبر عنها يجوز له ان يبيع ام لا **قلت** لا اعلم ما له في اجماع ولا اري في ما له لانه والصانع  
وعليه قد ان يبيع في ثمنه لانه ما بها من ثمنه او يبيعها ما لا شيء الزكاة فانه لا حق لها  
فيه هنا **قلت** له وان اراد بيعه من ثمنها بعد وجوها او ياكلها ما بها به شركة هل يبيعها  
لم له ان يبيع بينه وبينه ما اراد **قلت** نعم ولا يبيع شركة او ما يكون في حاله ما مضى له **قلت**  
له وفي تخلفه المسألة ان اراد ان يبيع لسرها له ولا عليه ان يشاؤ **قلت** لا اري في هذا الا انه له  
الا ارزرك في ما يبلغ وجوا في ما له ولا ما يدل على لزوم المشورة لغيره في حاله لانه ما ابيع

فان قلت هذا القائل على  
اشرف قول هو كما انتم ترون  
لواشرك الى هذا قوله  
قال بنو قيس فلو انتم  
والعراق على ذلك  
هذه المأوى مع تزيين  
مصرع المعاني الا ان  
وهو سائر عليه  
ولا ان ظننه  
القطعة على انه  
لا غنى له  
عليه وعلى المسلمين

قلت قد اخرج وقولنا قال  
كلوا من اذانكم وهو امر  
لا امر وجوبه في حق  
على الاكل منه فلا ارزرك  
قلت قال كلوا من  
كلوا من هذا القائل  
قوله باكلها فلتاذا  
حاز له ان ياكلها حاز  
انما كذا كذا  
في ذلك فليطهر والله اعلم

**قلت** له وان لا ادري ان الكفاة ان يسلم بالسر الى الله امر عليه ان يطبخه مع ماله **قال** قد قيل في  
هذا حاله في تسليمه واطباخه لما هالط العلم مما عليه ولا يصح فيه اعتدال الا انه حال بلزومه  
**قلت** له وان كان للصالح في طباخه فاحتاج الى شيء من المعسر عن اي ماله او ما اعطاه ما يوجبها  
على عقله واما فيه **قال** لا يسير لي في الحال الا انه كذلك خصوصاً على قوله يقول لها شريك لرب المال  
الا انه على ما بي من ذلك هل ان الكفاة الا ان لا يغيره من الرطب والسر فمفسد في طباخه معنى  
الاختلاف في رزقه لما لها لانه على قوله لا تركه فيه حتى يطبخ فيصير موهبة في منزله فها هو خارج  
على معنى النظر في بذله فلا تركه فيه وان لم يكن في صلته ما عليه **قلت** له وحمل في هذا في الكفاة  
امر **قال** قد قيل انما يحمل على بعض ما بعض بلوغ النصاب في الكفاة فيخرج وكل من عاهاه ولم  
يبين له في وجهه في النظر كمن خرج به في الاشهاد ليل في السر بل هو عتق من منزله الموهبة له الى المعسر  
على سواه في ذلك **قلت** له وفي الزرع اذا كان في مقدار ما يتبع فيه الكفاة في المعسر ان يترك الى حصاره الرب  
ان يلقه او يخرج فيسعه او يطبخه دوامه وقبل ان يدرك او ينع وقيل الكفاة **قال** لا ادري في هذا الا انه  
حاله اذا ادري وجهه فيمنعه من الرزق به في مثله لموانه ولم يدرك فلا شك في انه لا حق للركا فيه كيف  
يجوز ان ينع في حاله في جاز له في حاله في الاخر وما يصح **قلت** له فان باع في رزقه فبذلك  
وتركه المشتري بشرط بينه حتى يدرك فبذلك الركا على ما يكون تركه **قال** قد قيل في هذا البيع انه لا  
جواز له وكان رده حتى على هذا من شأنه فهو على البايع لا غيره ولا رزق له على حاله في ينقل عنه  
الى ماله ولا يقطع وان باع رده على شرط الجزاء القلع فتر الكفاة في رزقه حتى ادرك جاز له في مختلف  
في جواز رده على كل راي فالركا على قوله في قوله **قلت** له فان تركه حتى ادرك لا يشترط في تركه ولا  
في رد الموهبة **قال** فمفسد يكون الفساد في الا انه لا يسير في الاختلاف على حاله في جواز رده  
ولا في تركه انما على البايع او المشتري يكون جوازه في مضي القول في ذلك **قلت** له وكذلك القول في لموا القل  
عند هذا الفصل في روي العقل لا ينع على ما في روي وسنعمل ما امر به من ما في هذا **قلت** له فالكفاة في  
انه لا فرق بين ما كتبه في الرزق ولا في الاشتر في القول في الباب والبصر ما يدل على انها في هذا كذلك  
**قال** له يجوز له في يخله ان يطبخها بعد ذلك كله او ان يطبخها او لا تركه حتى يما لا في قد قيل  
يجوز له في رزقه في رزقه لانه في يخله ما يجوز له ان يما على مثله واد رزقه في روي الا انه فمفسد ان  
يختلف في جواز رده وطحا مخرج جواز او مخرج فليس له ان يجعله على حاله في ماله سبيلا  
ليس له في الغيب عن رده ان يما منه على ما يكون امتثاله **قلت** له بما في هذا وهو حاله لا يرون  
على ما فيه الكفاة على حال **قال** له على ما عليه لا يرويه له منها حتى يصح معه بلوغها الى ماله هو رزقها  
على جاز رده في ذلك **قلت** له فان عاهاه ماله فبذلك ما هال على رده **قال** قد قيل يجوز له في موضع  
ما يكون هو الاخر والا صلح للركا عند الرزق والا فلا يصح له وعلى من رزقها بالعدل لا ينظر في هذا وذا  
في حاله في ما بان له انه اظهر رزقه وان حتى عليه فالشركة للركا نصراً والا فلا جوع الى ما هو في الاصل  
وان عاهاه على حال فلا شك فيه انه ما عدل وان لا الرزق على عقله في حاله لانه هو الذي رده في الماله لا

قوله لا فادنى الامور له  
نأوته الا اذا اشتبه  
تكرار قوله كذا في بعض  
يصح وعلا الشرح الا ان  
لا دلالة على ان لا يصح  
والسليم

لا غيره في ذلك **قلت** له ويجوز له مع ظهور الصلابة للزكاة في الطن أن يدخلها في مال له وان كان المظني  
 ظاهرا الجبانية **ام لا قال** نعم اذا كان له يد على حله بالشر الذي وقع عليه الطن ولم يكن على مخاض من  
 زهابه في موضع ما يكون له النظر في امره او الاقاربي ويلييه بالعدل حيا لها لا اله في هذا وان  
 كان ما عليه فهو كذلك **قلت** له فان طنا على هذا امره على حله والتمس لو فرقه فاقامه في حله  
 بالموال للزكاة في مال له يصح له ولا شيء عليه **قال** نعم في موضع ما يكون الامر اليه في هذا الذي عليه  
 ولو كان المظني في البلاد او اهل الظلم والفساد فهو في حواره كذلك على قوله اجاز ذلك **قلت** له  
 فان كان المظني التزاد عند اهل المعرفة به **قال** وهو الصانع لما التفتع من الله بالبيع وعليه  
 في حكم ان يودي مثله في منزله وقيل لا البيع فاسد لا تقبله لان بيعه شركة معه فيه وقيل يجوز ان  
 يكون **قال** له والطناء في الحال فزاد في ثمنه عما لو كان نقدا بيزنه في كانه **قال** فزاد في بعض  
 القول الى حله وقيل انها تؤخذ بحسب الشئ كله وقيل بما يكون في نظر المورول والقيمة نقدا وان  
 رجع بها الى الشئ فقول الاصل لا غيره في حكم العدل في ذلك **قلت** له ويجوز له ان يطبخه والديستبي  
 الله فيه **قال** قد قيل يجوز له وقيل بفساده **قلت** له وعليه اجازة ايبر امر الزكاة على هذا امره  
 ام لا **قال** قد قيل انه يبر اذا كان المظني ثمة في دينه لغرض عدله وقيل لا يبر حتى يعلم انه بلغ الى اهله  
 وان لم يكن ثمة فلا يبر له الا بهذا في بعضه ولا كله **قلت** له والصحة فيه لا يكون الا بشاهدي  
 عدل ام يجزيه ما دونهما **قال** ما في الحكم فلا يصح له الا بهما او ما فرقه من عدله واذا في الواسع والاطنانية  
 يجوز بالوحد في ذلك **قلت** له وما لم يبلغ حد التفرع للطب او البسر يدخل عليه معنى المنع والاجابة  
 في الطن وقيل المظني بالزكاة ام لا **قال** لا اعلمه وقيل ما فاعرفه الا على قوله قال الزكاة فيهما لا  
 غير ذلك **قال** فان لكل المستطفي بسرا او طبيا لا تر افعليه الزكاة فله وفي القيمة ام لا  
**قال** قد قيل بالزكاة فيه وقيل لا زكاة عليه في ذلك **قلت** له ويجوز عليه بقوم ثمة لمبلغ الصدقات  
 لم يبلغ الاب **قال** لا يحمل عليه على قوله يلزم الى الزكاة فيه واما على قوله قال بالزكاة فلا بد  
 وان يحمل على ذلك **قلت** له وعلى قوله لا يبر فيهما زكاة فانهم مع عدمه انه ترك التماسا فمرا  
 اليرعة ان يخرج زكاته ام لا **قال** نعم قد قيل ان عليه ذلك **قلت** له فان لم يصح انه اكل طنا او سوا  
 او تركه صار شرط ان اما على قوله يقول بالزكاة فيهما او عليه واما على قوله يقول انه لا زكاة  
 فيهما في يعلم انه صار شرط او قيل حتى يعلم انه اكل طنا او سوا الا في ذلك وعسى ان يجوز لا يجزي  
 على الاغلب امره عليه ما لم يصح غيره فيه **قال** له وان اشترط الزكاة على المستطفي في الثمرة  
 يجزيه على قوله اجازة كذلك **قال** قد قيل انه يجزيه ولا يبر في معنى هذا القول في خلافة الان  
 يكون المستطفي ثمة فيجوز ان يصح على الاختلاف في الاجترآ به ما لم يصح معه الاداء الى حواره  
**قال** له وما اطناء في مرس النخل او بتمه من بعد ارضه فان لا يبر عنها اكله سواء ام بينهما فرق  
 فهذا امر لا عمل الا لا فرق بينهما غيري في اثر ولا اري الا انهما في فعل على سواء فانه يقع في نظر  
**قلت** له وان ادعى على المستطفي ان يقر شرط الزكاة عليه فانكره **قال** فانه يصح له ما ادعاه

وقيل يحمل البسر والطب  
 على ان يبر به في شكلها  
 الزكاة في مال لا يبر  
 المفسر قسطه

عليه والا فلا تقبل دعواه **قلت** له فان سمع له ما يدعيه **قال** ففي الذي مضى من القول ما يدل  
على حكمه وكفى على عارضة مرة أخرى **قلت** له وما دفع به الفقير على انه له بركاته بعد  
دراكه **قال** فبوجه ولا شيء عليه في موضع ماله او يلزمه ان يتولى انفاذ زكاته **قلت** له فان  
دفع اليه بخلة بركاها بعد الدراك بعد الدراك **قال** لا فرق بينهما وبين ما قبلها فالجواب  
في هذه وذلك على سواء **قلت** له فان دفعها اليه على انها على يلزمه بركاها **قال** قد قيل  
في هذا انه يجوز ان يتوجه صار قل وانكلمه رطباً او سراً لم يجز الاعلى قوله يقول بالزكاة  
فاعرفه فانه مما يختلف فيه بالري لاها تكون على ما لا يقول بالزكاة فلا رطب والتمس  
بثبوت العوض في تسليمها على التمس لا الكفاءة لا بد وان لم يجز فافهم الري والاختلاف الري  
على حال **قلت** له وما كان على وجه العطية له لفقره وبعد دراكه او قبله **قال** قد قيل في الدراك  
ان زكاة على المعطي وقيل لا زكاة ولا شيء في هذا الا ان يكون له عطاء ما يحمل عليه **قلت**  
له وما كان على وجه الصدقة لغنى او فقر وبعد دراكه **قال** قد قيل انه لا زكاة فيه على حال وقيل ان  
كان المعطي غنياً فالزكاة على المعطي في ذلك وان كان فقيراً فلا شيء عليه وقيل ان عليه زكاة الا ان  
يريد بها وهو بحال يجوز له **قلت** له والقول في الزرع كذلك ان عطاها في فقره او غناها زكاة **قال**  
نعم في الاراء الحكم به قطعاً لعدم فرق ما بينهما في هذا شرعاً وليس في الظاهر الا ما صرح به في الاراء وفيه  
موضع **قلت** له وما عطاء الغني وهذا وذاك وان يحمل عليه وبعد الدراك **قال** لا ادري فيه الا انه  
يحمل على امثاله وانواع وانه اعلم فينبط في هذا كله ثم لا يؤخذ الا بعد **مسألة** ومنه وفيه عليه  
عليه زكاة فاخبره احد انه سلم عنه ابحره ام لا **قال** قد قيل انه يجوز فيه الري الاطمانه الحكم  
اركان ثقة لا غيره الا ان يكون ممن يؤمن على ما يقوله فيجوز به فعمسى ان لا ينعى ولا الاختلاف في حوز  
له ذلك **قلت** له وعليه ان يوري اليه ما سلمه عنه وان لم يكن باع ام لا **قال** نعموا المستطوع في بذله  
فلا شيء له عليه ومثله ولا ما هو ومثله وان كان عن رايه وامره لم يرد اليه مثل ما سلمه عنه  
فيما عليه الا ان يقع التراضي على غيره وان جمع معه ما سلمه اخبره وان لم يكن من هذا الا انه من مجهول  
او ذي حيانته فهو كذلك ولا فرق في ذلك **قلت** له فان شهد لمعروفه بالثقة في دينه انه سلم عنه  
منه في معنى ما اخبره عن نفسه انه سلم بل هو لا قوي في باب الاطمانه فاما في الحكم فلا يصح الا بش  
عدل والا فلا يجوز له ما روى عن الا ان يكون مسلمه او يتأخر اليه وطريق الشهادة التلاخيص  
ردها على حال **قلت** له وبحسبنا في تسليمه ان يكون لمعجور له الزكاة او يصح له فضها **قال**  
نعم اذا لا رادة لم عليه الا اذا رأتها التي هو وما عليها فاما له معجور في معجور له في خبره لا يجوز له  
جملة في موضع حوزة او سلمه مع مظهر له مفضل في ظاهره وفيه وعما عرفت في جملة حتى يفسر  
لمخوف على الشيء في كله او بعضه ان يدفعه اليه غير اهله وعسى في الثقة لا يجوز لان يؤمن على مثله  
الا يا فيه الاما عرفت بالا باجالة لانه في موضع الا امانة فهو في الاطمانه الا ان تقع رتبة المعنى  
في حال وانه اعلم **مسألة** ومنه وهل يحمل التمس على الزبيب في الزكاة ام لا **قال** قد قيل في هذا

انما فيه يختلف بالايام واكثر اقل بها لا يجمل ان في ذلك **قلت** له والبر على الشيعر كذلك هكذا  
قيل وبعض يقول فيما يكون وانواع الحب انما يجمل بعضه على بعض في الزكاة انا انه في قلة بالاضافة الى ما  
قبله **قلت** له وفي انواع الذرة والبر **قال** قد قيل في انواع الذرة ان يجمل بعضها على بعض ولا  
يصح في البر الا انه كذلك **قلت** له وما كان خروفا في اصله **قال** فهو ما يشبه ان يجمعه معنى الاختلاف  
في حمله المبلغ الصدقة والمجمل لا انقول له يذهب المائة لا يجمل صنف على غيره وكانه اشهر ما في هذا  
والثروته هو القول المأخوذ به والعمل عليه في ذلك **قلت** له ويجمل الصنف على ما يسقى بالنهر ام لا **قال** لا  
قد قيل فيما انه لا يجمل احدهما على الاخر منهما **قلت** له وما زرع على شئ منها وبعده بالآخر حتى  
ادرك **قال** فهو على ما زرع وقيل على ما ادرك فابيع وفيه على الاكثر وقيل بالآخر على مقدار ما  
يكون السقي في الاشهر والايام فان كان له زراعتان في موضع جمل على كل قروا به على مثله  
بعضه او كله **قلت** له وفي المبيع البر او الشيعر اذا كان فيه شئ من الاخر في الطه في الزراعتين  
او اكثر او جمل في مكانه **قال** قد قيل فيما قال انه لا يعتد به لانه لا يكاد يمتنع في الزراعتين طراهما له وان كان فلا  
تدله فيه ما ينعط على قوله لا يجملها لمعونة المبلغ والخطا في الزكاة في كل منهما ان لا يجره فادره والآخر  
على حدة فليز مع ما يبلغ اليه دون ما يبلغه من رقيق وقيل فيه ان يجمل على طنه في تجريه وغيره شك  
ببر حار عليه وما كان على رية ويروى في روح وشبهه ليس على معنى الاجتياها او في باهل الورع الا ان  
ما منع حوزا له وما كان في الحكم لا يلزمه الا ما منع معه فانه في موضع حوزا له وحوط واذا على قوله  
ومجملها فلا يحتاج فيما لمعونة المبلغ على قيامه الا الى معرفة المجلة لانه في معنى النوع الواحد منها في ذلك  
**قلت** له ويجمل العسل على الشيعر وانرا والذرة فلا اعلم الا على قوله ان لا يجره من رية ولعل البر اقرب  
الى العسل والذرة شيئا وعلى هذا هو وان كان كذلك في اكثر ما في قول والبر راي فليس من رايه خالفه  
اعدل ان يجاوزوا الى ما لا يراه مختارا لهواءه فيما يبيعها دام على ذلك **قلت** له وما زرع من نوع يجمل على  
ما له ومثله في قنطرة الارضه **قال** قد قيل فيه انه يجمل عليه ما كان يجره مستقي في الزراعتين وسلس او  
ثلث او ربع او اقل واكثر دون ما يكون معلوم ما كيل في ذلك **قلت** له وفي انواع الغنم فله قول في نوع  
منها لانه لا يجمل على الاخر **قال** لا اعلم وقول المسلم في شجر الثمار ولا يصح معيار فيه حوطوا الا انك  
ولا ان اجازل رعاها فظنوه من عواها بل الذي هو موقوف في كلهما على ما هي من التفاوت في انواعها بمعنى  
الزكاة في شجرها على حال انها بمنزلة النوع الواحد في جملها على بعضها في الصدقة لانه انما يخرج من كل  
نوع فائدة او ما يكون كمنه في الجودة لا دارونه فانه يطلع به باخره حار ولداوه الامانح وجواره فاما  
ان يخرج الرية من الجدة لا اعرفه من الواسع لمن شاء لانه لو كان له عليه غيره في شجرة ما وجد الرية في  
نفسه به عرضة لان بعض اخذه قد لا يسميه لانه دون ما لمعه من حق في حكمه **قلت** له وما  
تجمل النحل والنبات في اوقاته لا يجمل على غيره ولا يجمل في الزكاة ام لا **قال** لا اعلم ما فيه الزكاة ولا  
عالمه وفيه في الأصل وكيف يجمل على غيره من النحل الا ما يكون في جملها من رية او ما يختلف في مثله وطلب  
او يسهو ولا فلا شئ فيه ولا يحتاج **قلت** له وما سقى النخل بالنهر وبعده بالزجر او قبله حتى ادرك

او قبله حتى ذكرها ومثل النزاع في الركعة والقول فيها **واحد قال** هكذا في هذا يقال وليس عذري الا باقل  
 لا تترك ولا زيادة عليه **قلت** له فان سقي هذا وقولنا ان كل احدى الركعتين على هذا فيهما او سقيها  
 معاً حتى تصدق **قال** والذي يقع به ان يكون بينهما بالارض مقدار كل منهما **قلت** له فان كان في  
 اصله على الفتح الا انما قلنا انه زاد على الفتح حتى ذكر **قال** فهو على الاصل وسبقنا اننا حتى يعلم  
 انه لا يدرك الا انما زاد على الفتح والزمه **فجوز** ان يكون فيها شيئاً مشتركاً على حسب ما ذكرنا **قلت** له وما  
 يسبق من الغل او الزرع والنعاش في مكانه ما يترك السماء او بعد وقته حتى ذكر **قال** فهو واسبق من  
 الاثمار سواء في قولنا لا يجزى ولا يعلم فيه قدام الا ذلك **قلت** له ولا ركعة في الثمار ما يكون وسبقنا  
**قال** قد قيل انها ثلاثا في صاع بالاجبال لما صح من الاخبار الذي صلى الله عليه وسلم في ذلك **قلت**  
 له وما تدرى ركعة النوع في الزرع عشرة اشهر او ثلاثة اشهر او اقل او اكثر مما لا يخفى على الثاني على الاول في الركعة **ام لا قال**  
 ما تدرى في ثلاثة اشهر او اقل او اكثر على قوله وكان ثلثا فتعمل عليه وفي قولنا في سوا ذلك  
 قبل حصان وفي قولنا ثلثا لم يقسم قبل ذكره وفي قولنا ربع ما بقي في يده لم يتلفه وفي قولنا مس  
 انه يحمل عليه في حصان وفي قولنا سادس يحمل على جمل **قلت** له وفي النظر والذرة يحمل  
 على اصله **قال** ومثله واحدة في بعض القول على الاصل وفي بعض هذا العمل انه يحمل عليه اراد ركعة وشيئا  
 منه لانه يكون حينئذ واحدة وتسع ان يصح فيه لان يكون في الوقت وقبلها على سواها انه اعلم  
**مسألة** ومنه وقيل له ربع فكله قبل ان يسترجعه وهو مقدار رابعة الركعة او ركعة حتى يذكرها  
**ام لا قال** لا ركعة فيه فلا شيء عليه وما سيق اليه ان لو تركه لا يدري او لم يكن لا يكون في حاله  
 الغيب على حاله وقابل على الصلوة فيكون ايضا لو كان لا يحملها به بل لو اطلع على علمه قوله في  
 حكمه فاني يجوز لاجل ان ينعم وكله او يكون لها عليه شيء من اجله ولما لم يتركه بعد فيه حال كونه فيكون  
 عليه **قلت** له فان باعه او ابدله قبل الدرك على وجه يصح له **قال** فليس باطل والمأكل  
 حرام فان لم يتركه قبل قوله وعليه ركعة ان بلغ النصاب على وجه او غيره يحمل عليه في ذلك  
**قلت** له وما كان هذا بعد الدرك على وجه يصح ثبوته **قال** قد قيل في المأكل ان لا يرفع الركعة بعد  
 وجوبها وعلى كل واحد منها ان يودي ما قدر له في حاله قبل ذلك والقول في السبع كذلك **مسألة**  
 فيمن تركه واستقل بها كماله في يد يديه او يد غيره او يجوز له اخذ الركعة فذلك عار من الركعة  
 وصار يعطى وغيره وشيئا به غير نية انتفاع النية المتقدمة ويعيد بذلك ما عليه يلزمه ويجزيه  
 ذلك عن تسعة اشهر وشيئا به ولو تعطل عنه الركعة على هذه الركعة **ام لا قال** وبالله التوفيق  
 ان هذه نية طيبة صلحة مجزية له ما بقي عليها ولو لم يخرج من عند اخرج واجبه هذه نية كافية  
 والله اعلم **مسألة** واخرجنا ثمر محلها واخرجها بعد محلها فذكر ثم شك انه لم يخرجها هل يرجع  
 الى الشك فنحو جواب الشيخ الفقيه سعيد بن بشر الصبيح ان عليه ان يرجع الى الشك حتى يطهر  
 قلبه فلم يسع ما ذكر في قلبي وكنت لست بغير هذا اذ لم اخرج ركعة في وقتها وشك انه لم  
 يخرجها تمامه والوقت قائم فعليه الخروج والشك واذا اخرج الوقت فلا يرجع الى الشك

وقصد





انه فان كان مستحقا من غير ما قبلها من ان يرفع من رتبة اولاد والذين يرفع فلا يجوز وان كانت  
 جده لا يلزمه علوما فلا يرفع اليها واما الاولاد المذكورين الذين اذا جعلهم ابوه مريعا له  
 وفي منزله لم يرفع اليهم الزكاة واما ارحمهم واما اباهم مريعا لم يرفع اليهم مريعا له وولد استلم  
**مسألة** الصبي ومختلف في وجوب الزكاة في ثمار ارضه والتخل فقول عليهم الزكاة فيما اصابه من ثمار التخل  
 ويحوز على بعضهم بعض وقول لا زكاة على واحد منهم حتى يبلغ في حصته الزكاة وقول لا زكاة على اهل الارض  
 في ارضه التخل واما الزكاة في العيوب واصله علم **مسألة** الجاشدي وموجب عليه زكاة  
 وسكو مشق ولم يعرف تقديره كيف وجه اخرج زكاة له وولد له ثمار تركه ان ينضع وناخذ منه اخرج  
 صاحبه انه ينفق عليه طاله الذي زكاة له حجة ويطلع عنه يوم الزكاة ما انفق عليه والدي  
 زكاة **مسألة** انه يقوم الزكاة يخرج عند محل زكاة اذا كان له ثمار في الارض وارضه قسم الارض وارض منه  
 الزكاة ربع العشر وكلما خرج منه فيه الزكاة واذا تركه وعزم عليه فانه زكاة عليه وخرج له زكاة ثمارها  
 فهو محطوط عنه لا زكاة فيه والقول فيه قوله مع بينه فيما عزم على تركه واصله علم **مسألة** العاقبة  
 حيث قيل في الثمار تحمل على بعضها بعض اذا كان بينهما اقل من ثلاثة اشهر اذ كان ولورز هبت الثمرة الاولى  
 جميعا او بعضها باكل اربع او غيرها **مسألة** ولورز هبت في ثماره واصله علم **مسألة** على السيد الفقيه  
 مهابر خلفان يحمل ابو عبيد زكاة الله وعقله فيمن كان له اليتم محسب له وفي يده حتى يطلع  
 اليتم رشده الى اخرج الزكاة واصله وقد رزقته مال ام لا **مسألة** في زكاة في ثماره اخرج زكاة مال  
 اليتم على المحسب خلافا بينهم بين الفقهاء فمنهم من رأى ذلك عليه واجبالا انه زكاة لان على اليتم  
 في طاله تقدم او تأخر والقد صكه في بلل المحسب له وهو اولي بذلك وغيره على هذا الرأي ومنهم من  
 رآه محسب في ذلك ان شاء اخرجها وان شاء لم يخرجها وبعضهم لم ير عليه اخرجها ولا له بل على بلع اليتم  
 وقضيه مال تعليمه ما يجبره بركانه لما مضى السنين وان لم يخرجها واصله ثم يكون حينئذ هو المستفيد  
 باخرج زكاة له والمحال ما دونه لان قول المحسب فيما اخبر به واصله ثم كان حجة عليه بعد بلوغه  
 على اعم لم ير عليه ذلك وخاصة اذا كان ما وراءه على صكه في يده واصله كان له ذلك ثمارا او نقودا  
 فكله سواء في الاختلاف المتقدم ذكره ولعل بعض هذا العلم فرب من النقود والثمار وجعل اخرج زكاة  
 الثمار الزعفران وعلى ما يراه من زكاة على المحسب له يوجب على اليتم تصديقه بعد بلوغه  
 اذ هو في ربه هذا كالمستحق على اليتم انه لم يخرج زكاة له واهما باقية فيه لانه يحيط بنفسه بقوله هذا  
 ما قدر له ويلزمه غيره ثم مع ذلك يلزمه مقدار زكاة لا طاعة لم يخرجها وهو قرض اليتم مال بعد بلوغه  
 بركانه بعد اذ كان عيما موقوف عليها في انفاذها حتى يصح معه انه انفاذها في اهلها وعلى ما يراه من  
 اخرجها على المحسب لانه لا يلزمه ضمانها بعد اذ اخبر اليتم بعد بلوغه انه لم يخرجها اذ سلم له مالها  
 فلا اخرجها منه كان اليتم ما موقوف على انفاذها او لم يكن فليس عليه وجبايته شي بعد اخبره  
 بها في حاله لان بعد ذلك هو المستحق بركانه والمواضع بقضيه فيما دونه من تعبدها والوصي  
 والوكيل جري في اهل القول بالاختلاف بين الفقهاء الاسلاف جري في المحسب حسب ما مضى ولعل

بعض العلم راهم الزم ذلك المحتجب لانهما اعلم بنية منه وهو اعلم من ان لا يخطأ في بنية عنها  
 والله اعلم **مسألة** وجواب الشيخ ناصر جيس في المعنى قال لا يلزم الاصحى والوصى والوكيل  
 لليتيم في اخراج الزكاة اختلافاً في قوله يقول ان على الوكيل والوصى الاخراج فانه يلزمهما الصغار  
 بتسليم حصة المال لليتيم قدر الزكاة ولا يصدر عنه عليه بعد البلوغ وعلى قوله لا يرى عليه ما ذكر لا يرى  
 عليه ما صنفنا والزكاة في ذلك لليتيم وعليه الخروج منها اذا لم يرضح له البراءة منها عليه السؤال والتحري  
 للسنتين الماضية والوصى را ضيق النفود والعطش مثل الزكاة والمحتجب يقارب الوكيل والوصى  
 وقال قوم هو باخط منها بنية والله اعلم **مسألة** ومنه واشترى ثياباً فبضد انسان او  
 مصطفاً حجة حتى انه جازي حتى يعلم ان الزكاة باقية فيه وقيل لا يخرج حتى يصح معه اخرجها وذلك على  
 قوله يقول ان الزكاة شريك والمطلى قوله يقول انها في الذمة فذلك جازي على حال والله اعلم **مسألة**  
 فان كان بنية فاقدر ان قدرتهم الخرج والبر ولا يكن على احد من الزكاة على اهل بيته من الزكاة وان  
 تمن تركها هم هل يخرج ان لم يكن ذلك قيل الواجب عليكم ان تؤسوهم ما لو اكلتم لم تكن عليكم زكاة فافعلوا  
 عنهم الضرر الذي بهم والا كنتم ائمين وكذا كان لا أحد منهم متجراً منكشفاً وليس عليه ما يستتر به  
 ويصل فيه ولا يكن هناك ثوب يواريه فيجب على المسلمين ستره ورفع ما يصل فيه والا كانوا ائمين  
 فان قال ولم اوجبته على الناس غير الزكاة للفقراء قيل له ان ذلك جازي ذكره اوجب على الناس حقوقاً  
 غير الزكاة بقوله جازي ليس التبر ان تقولوا وجوبكم قبل المشرق والمغرب ولكن التبر ما من يابده والبر  
 الاخر والكتاب والنبين واث المال على جنبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل و  
 السائلين وفي الرقاب واقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في  
 الباساء والضراء وحسن البأس ولو لم يكن للزكاة صبر او اوليكم المتقون يعني انهم اتقوا النار والمساكين  
 تنقوا النار والفقير في هذا ما يدل على وجوب اشياء في الاموال غير الزكاة وفي السنة عشر سور الله صلى  
 الله عليه وسلم انه قال ليس بوجوب ربات شعبان واجاب طائفة هذا يدل على ان المسلمين لا يتركون  
 الفقر اذ يسيروا بهم وهم بقدر رزقهم عن غير حالهم وغير الموقوف للفقراء له وقت يعرف وسود  
 حال الفقراء وقائه مختلفة لا تعرف والله اعلم **مسألة** عن السيد الثقة مهابن خلفان رحمه الله  
 فعلى ما وصفت فلا تعلم اخطا الزكاة من وجبت عليه باذاع به الجهار والادراك كما ذكره بقوله  
 او هادونه اذا كان ذلك بقصد الجهار الحامية منه ظناً وعلى هذا فراكا عليه بما لا عليه انقازها  
 في اهلها ولا يجزى عن غير ذلك والله اعلم **مسألة** وعنه قال الذي عرفنا ان مثل ذلك تجار من الا  
 ضلال عليه على ما دلست عليه اثار الفقهاء الاسلاف ولعل الاشهر قولهم والمعتد عليهم من علم ان  
 العاطل يحمل على ريب ان المال في الزكاة اذ هو على قبال هذا الذي شريك له لا يخرج له من الشركة  
 وربما صرح بها في المأثور من ان ذلك لا يخرج معى على ما يدل عليه مقتضى هذا الذي ان كلامهما  
 معتقد بانها زكاة حصته وذلك المالى في مسجتها الا ان يصح مع احدهما اخرج الاخر لها وغيره  
 يجزه بذلك مع كونه نفعاً عند تحصيله يجزى بقوله في اخرجها وان لم يكن كذلك فيلزم كلامهم

القيام بالتعبد به واجازته كما يجب عليه غير ان العامل اذا ثبت حملته عليه في المال في الزكاة فيكون  
رث المال ولو بانفاد زكاة في عامه لا يجوز حملته عليه فيها فلا يخرج حملته عنها فيها الا بصحة ادائها احكاما  
او اطمئنانة بقوله لثبوت ثقتها معه واطمئنان الرعايا الا اذا قضى ان كل ما منهم متعبد بانفاذ زكاته  
بنفسه وليس على الاخر ذلك شيئا تعبد به صاحبه كما رثته او غير ثقة ولو لم يصح هذا الاي  
ساعدا زكاة متعلقة بالذمة لا شركة لان لا اي لاولى كانا شرا والعمل به اكثر وانه اعلم **مسألة**  
واما ما ذكره من الصوابين فماذا ذكر في الحكم قال وقال فيها الزكاة في نصيب العمل الا يبلغ علم جميعا  
ثلاثين درهما وقال قال حتى يبلغ كل واحد ثلاثين درهما وقال قال ليس فيها زكاة ولو بلغت أكثر  
من ذلك وارجحنا بهذه المداخلة واذا لم يكن حاكم فقد قال قال فيها الزكاة وقام قال ليس فيها  
زكاة وانه اعلم **مسألة** وعن جلال الدين في الاختلاف ان زكاة الثمن فوت باثمة عاجزة مثل ربح  
او مضر هل على صاحب الفعل زكاة في الدرهم الا قطعا انها في الفعل **قال** ليس عليه زكاة في بعض القول  
الار يحدد من جهة زكاة في تلك في الظاهر الدرهم **قال** فان تلف بعضه وبقي بعضه فان الزكاة  
فيما بقى القيمة اذا بقى ماله في بيعه وما اطلق واجتبه فيه الزكاة في ماله وانه اعلم **مسألة** في ما عورث  
الزكاة بدرهم وكسب بالثمن في لا وقض عنه دين او انفق في مصلحة فقير لم ير ذلك ويجز عنه ام لا  
معناه ان اذا كان ذلك برأي الفقير قبل ان يصير اليه فيقبضه فعليه يختلف فيه وان كان عن غيره فلا  
يجب في ذلك الا ان يكون بينهما او ائتم او مغلوا على عقله الا ان يطعمه الزكاة فهو فقير ويصير اليه بأكمله فعلى  
انه قد قبله عاجز ولو كان عن غيره لم ير ذلك اذا كساها ثوبا فقد قبل اجازة ذلك وقيل لا يجوز الا ائتم  
ورايه وقيل لا يجوز على حال ان يشتري بالزكاة غيره او ائتم في ذهابها بعينها ومثل ما وكل صف وانه اعلم  
**مسألة** وعن زرارة زكاة في التمر فباع زكاته وورق فتم درهم هل يرا **قال** فعلى ما وصفت فلا يرا  
وعليه العموم لان زكاة لا تقبض حتى تباع الزكاة الورق فقد قال قال ان يشتري بالدرهم طعاما وورقه على  
الفقر اجاز ذلك وانه اعلم **مسألة** قال المولى وجبت في الاثر ان اعطى زكاة رجل اعطى انه فقير فخرج  
ان المعطى ان يعطى مكان غنيا ولم يعلم به المعطى ان المعطى ان يعطى ان شكا دفعه واستطاع الرجل زكاة  
للفقر وان شكا دفعه على صاحبه واعلم بذلك وان اعطى على انه غنى يعلم ان المعطى والمعطى فعلى المعطى  
رد ذلك الى صاحبه وهو ضاويله ولا يجوز له ان يدفع ما قبضه من الزكاة للفقر او قيل لو اوجله منه انه  
لا يبر ولا يجزى بل وقيل ايضا يجوز به الجمل وانه اعلم **الباب في زكاة الذهب والفضة**  
**والنخلة والديز والسلف والمصارفة والمواشي والمعادن وزكاة البحر وما يوحل**  
**ما هذا في مسأله** ابو سعيد اذا وجبت الزكاة في الذهب والفضة فكل واحد على الاثر ان  
اخرج موكلا وجب فيه وقيل لصاحب المال ان يعطى ولهما شاذ عن الجميع وان وجب في احدهما الا  
ان جازا فقولا جمل الاثر على الأكثر وقيل بجمل الذهب على الفضة وقولا على الاثر من ذلك وقيل يجوز ان  
يعطى على الذهب فضة بالقيمة ويعطى عن الفضة ذهب وقولا لا يجوز ان يعطى عن الفضة الفضة وعن  
الذهب الا ذهبا وقولا يعطى ما جاز عليه ان جمل الفضة على الذهب اخرج من الذهب وازج من الذهب

على الفضة

الفضة اخرج من الفضة وابنه اعلم **مسئلة** ومنه وان كان الذهب عشرين مثقالا او اقل من ذلك كان فيه  
الزكاة نصف مثقال منه لا تكلف حرقه الا ان يشك وان كانت الدراهم بائني درهم وجميع الدراهم او  
الفضة التي يقع عليها اسم الفضة ففيها الزكاة خمسة دراهم منها او مثقالا لا تكلف حرقها وان  
كان الذهب اقل من عشرين مثقالا او كان نيسوي اكثر و بائني درهم فلا زكاة فيه الا ان يكون معدنى  
والفضة يحمل عليه فانه يحبس فيه لمعدنى الحول ولو كان معدنى والفضة قليل او كثير ولو كان الذي في بائني  
الذهب عشرين مثقالا نيسوي بائني درهم او يخرج عشرين درهما او كان معدنى درهم بخمسة كان عليه  
الزكاة معدنى الحول لا لمعدنى استحقاقا وقيمتها وعل هذا الحول ما يختلف فيه ولكن لمع انما القول  
وكذلك ان كانت الدراهم اقل و بائني درهم وكانت نيسوي اكثر وعشرين مثقالا فلا زكاة فيها لمعدنى  
القيمة الا ان يكون معدنى يحمل عليها او يحمل عليه فبالكمعدنى الاختلاف وهذا للمعدنى والذين  
يلتزمون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بعد السلام الا ان يكونوا من **مسئلة**  
ومنه والاثنية والحيوان والعبيد والجواهر والاصول والاصول اكمل فيه زكاة اذا اشتد ربه  
للمخرج **قال** نعم اذا اشتد هانت هذه النية وان نواها لينفع بها ولم ينوها للزحوظ الزكاة  
فيها وهذا عام لجميع الاشياء **قلت** فان اشترى شيئا وذلك التجارة فحوله فيه نية لينفع  
به فحوله نية فيه ثمانية للتجارة **قال** لا زكاة فيه حين حوله لعين التجارة ولو نواها بعد ذلك  
للتجارة حتى يسعد او يعلية فيخرج الزكاة وابنه اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل عده دراهم  
فيها الزكاة وسلمها لغيره بشارب فيها وله ربحها كلها ولا ضمان عليه فيها على تحريم **قال**  
زكاتها على ربحها وعلى الاحتفاظ بالانصار زكاتها على قوله يرى الزكاة في الدين لانه ضمان لها  
ولا يثبت هذا الشرط وابنه اعلم **مسئلة** ومنه وورس في رجل الف درهم وقال له بئ  
واشتر وكذا ربحه كله ولا ضمان عليه فلا يثبت هذا الشرط وعلى المضارب الضمان الرب  
المال قبل له زكاة وذلك على الراجح امر على المضارب **قال** اذا ثبت معنى الضمان كان المضارب  
عليه ديناً وقيل يلحق عنه دينه المال عليه ثم يتركه بالقبول والدين وقيل عليه الزكاة ويورى  
كيف شاء وقيل لانه اذا اراد قضاء شئ في سنته الغنمة وان لم يرد قضاءه في سنته  
كان عليه الزكاة كلها وابنه اعلم **مسئلة** ومنه حضرت زكاته وله جث في بلاد ارضيا ع  
له فزكاته وسلم تجارته كان عليه الزكاة متى وصل اليه اذا خاف عليه خطر الطريق وقعت  
به قبل زكاته لانه لم يتركه زكاته اذا صار في موضع خطر وقيل محل الزكاة وبوجد فيمن  
له حق على ارض فأنكره الذي عليه وقال له ارجعت لك فاني لم يحلف فقول يجب  
عليه الزكاة لانه قد مكنته منه اليهم وقول لا يجب عليه الزكاة حتى يقبضه وان لم يخرج  
هذا الشيء من موطن الامن عليه الا بعد خطره محل الزكاة فعليه الزكاة فافهم هذين  
العصدين والخبر بينهما وان كان هذا الشيء في ارض لم يملكها او اجازات مستاجر  
بها فليس عليه زكاة في ائمتها ان كان بيعها بعد اذ زكاته ماله الى أهلها وان بيعت





ماله وبوضو ركاه الغائبة وإما الملك المويسر منه والغائب عنه سنين والدين على الغائب فله العكس  
 في تأخير ركاه فإذا استوفاه أخرج ركاه بنفسه وقول لا ركاه علي حتى يجز عليه حول مد  
 فضيه وقول عليه ركاه المسلمين الماضية واختلف أهل هذا القول في قول بورى بما مضى  
 والمسنين على حجة المضاب الذي فيه حتى تضي السنون وقول بسقط كل سنة ما نقص من  
 أجزائه لهم قالوا لا ركاه في ركاه وفي ذلك قول ثالث إذا صار ترك الدرام حول لا ركاه  
 فيها ولا أخرج فلا ركاه في ذلك وفي ذلك قول رابع إذا صار ترك الدرام أربع دراهم فلا يؤخذ  
 منها شيئا لأن ما بعد ذلك كسور والركاه لا تؤخذ كسورا وبنده أعلم **مسألة** الصبي وموافق  
 على نفسه بئله أحجب على وجهه وركاه تغذها وحلبها وهو يجب عليه ركاه الدرام  
 وأخذ في وجهه درهم فضأ أو أدان منها دينا عليه ركاه ما صار عليه لهما دين وجه  
 وقيله ووجهه وقيلها وكذلك أخذ درهم ولد الصبي وخاطبها في مئاعه وهو يجب عليه  
 الركاه فيما عداه وحده أو باضافه ما عند ولد له عليه ركاه ما استتلكه وما ولد له وصار صاما  
 عليه له ووجهه وقيله ووجهه وقيلها قبل ولد له على وجهه ركاه لنفسها و  
 عليه هو مثل ما أخرج تغذها عن ركاه لحلبها ونقذها وإما ما اقتضيه منها أو أدانها فإن  
 كانا قيا في يده فقول عليه أن ركاه في يده ماله والامير في ذمته وقول بسقط عنه بقدر ما  
 عليه والدين وكذلك ركاه عليه ركاه نفسه وما في يده وقضيا في ماله والامير والولد في غيرهما في  
 الغارة فلا ركاه فيه وعليه لاسمه ما لفته يحمل على مال أبيه والامير الابن نفسه والصبي  
 يحمل على أبيه في ركاه الدرام والغان وبنده أعلم **مسألة** الشيخ ناصرخميس وفي تقصيب  
 الذهب والفضة الذي يكون في الثياب أفيه الركاه أم لا **مسألة** فيه اختلاف ويعني  
 المكان يمكن إحراجها قوة للركاه وإن لم يكن فلا ركاه فيها وبنده أعلم **مسألة** الزامى وقيل  
 اقتدرت منه زوجته ما يتي لاربه فضة فسلها اليه بعد سنة على أن يردها لنفسها بران  
 الطلاق وحل الأجل وقصر عنها ما يتي لاربه أحجب عليه فيها الركاه حين قضها أم لا ركاه  
 عليه فيها حتى يحول الحول بعد القبض **مسألة** أن كانت هذه النمايان وجبتا عليها من خالعهما  
 إلا أنه منكر له عليهما إلى سنة فتوزل ذلكا خالف قولنا لزمه فيها الركاه إذا حلت بعد زحل  
 عليها الحول في إحراجها وقول حتى يحول الحول مذحلت وهي في ملكه وبنده أعلم **مسألة** ومنه  
 وقيل يجب عليه ركاه الدرام فيستفيد سكرام مصلوكا ويبدارته في شهر الذي ترك فيه  
 حرامه قبل أن يخرج ركاهه عليه فيه ركاه أم لا **مسألة** إذا لم يغرم عليه شيئا وماله والد الدرام  
 أو مال الذهب لم يحل حتى يبيع به الذهب والفضة أو يشتري معلوما أو يعرفه من يده الغارة  
 بعد أن دخل وقت ركاهه وقيل إن خرجها أو يقر شيئا منها تركه على العموم غير عذر وإما أن  
 كان يغرم عليه شيئا وذهب أو فضة وبنيه للغان فيجب أن يترك ما غرمه على هذا السكر  
 قبل أن يبيع إلا أن يكون نصيبه والسكر قيمته أكثر مما غرمه عليه فيجب عليه قيمته والبنده أعلم

**مسئلة** ومنه وفي الذي يجهل شهره الذي يركفه درهمه فاخرج بعض ركاهه ثم اخرج بعض ركاهه ونحو عليه بعضهما  
وايطي في مالها بما تجاريه لا فاضة فاخرج عشرة ركاهة قاله ونقيته مائة وما فوقه من اركاهه عليه ان يخرج  
ركاهة الدرهم ربع العشر والمائة والثمانين التي بقيت في يده امر يخرج والمائة **قال** في ركاهة الف درهم ثلاثه  
اقول قول يخرج الركاهة والمائة من هذا على قوله يقول ان ركاهة لا زنت في الدم ولا يسقط الدين للاربع عن  
صاحب الركاهة ولو اراد فضاها في سنة وقول الركاهة عليه في الدرهم كلها التي قبل الضمان وقته ذكر لانه لا  
يجمع فيها يمكن ركاهة غرق ركاهة درهم وهذا اذا كانت الركاهة لغيره قبل ان يطيق هذه الدرهم ويجوز هذا  
القول واسد علم **مسئلة** ومنه وفي ركاهة ترك ذهباً وقصة كانت تجرى عليه الصدقة في حياة لها لكي  
ونحو المال يجمعها لم ينقص حق حال الشهر الذي كان يركفها لها لكانت تجب فيه الصدقة لم لا في مثل هذا اختلاف  
والقول الذي عليه الايام اذا اراد شهر الميت الذي يركفه والمال يجمع لم يقسم فيه الركاهة مثل ركاهة ما  
كانت تجرى على الميت ولو كانت ورثته كبر ان لو قسم المال لم يقع كل واحد ما تجب فيه الركاهة واسد علم  
**مسئلة** ومنه وفي ركاهة لم يركفها في الركاهة فخرج به سكر النجاسة فحل شهره الذي يركفها شهره  
منه ولم يركفها في الركاهة فخرج به سكر النجاسة فحل شهره الذي يركفها شهره  
ركاهة لا تجب عليه ما اتفق على عصير السكر سواء كان قبل مجل شهره وقبل ان يسلم ركاهة لا تجب عليه  
بقول الشيخين في السكر **او قوله** اما الذي فركفه قبل مجل ركاهة لا تجب عليه وإنما لو اخذ الركاهة فحصل  
والسكر واما الذي فركفه بعد مجل ركاهة فانه لا يركفها في قيمة السكر معصوم عن قيمته فيما اتفق عليه  
فركفه واما الذي فركفه بعد مجل ركاهة فانه لا يركفها في قيمة السكر معصوم عن قيمته فيما اتفق عليه  
وقول ركاهة به وشيخه على الجاني فحل لا يصير وفيه تجب عليه ما اتفق عليه لانه اتفق على ركاهة  
وجبت فيها الركاهة ولم يحصل فيها نفع للركاهة ومثله هذا اتفق الناجر على قصان نيابة وصفة ركاهة  
ويؤيد علم **مسئلة** من تجسدان في ركاهة العطن اذا كان زرعاً للبحار فعليه فيه الركاهة فان كان العطن  
غير مزرع فالحق ان لا يراد ان يسلم عن غرامته وان اراد ان يسلم زرع العشر اذا ادرك طهره فكذا لا تكون  
ركاهة في الحول لثالث في الركاهة تجب في وقتها تجب عليه ركاهة الفدر واسد علم **مسئلة** الضحى  
ولو خرج حخته على النجس بها فلم يجزها الى ان حال عليها الحول فلا ركاهة تجب فيها ولا عليها على ما له في  
الركاهة فكذا لا يجعله الاوسمة للفقراء والسبيل ولم ينفذ فوجها على حال عليها الحول فلا ركاهة  
فيه واسد علم **مسئلة** الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله وهل تجب الركاهة في شئ من العتقات اذا وقف  
رجل على ولان ولولاد اولاد الى ان يند صوته بعد ذلك يكون للفقراء **او** لراكاهة في الحبسات على  
كل حال اذا كان يرد الموقوف عليهم معصوم للفقراء واما ان كان اخص من اولاد عتقات وقفا عليه  
وبعد ذلك يكون لورثته هذا الذي يكون فيه الركاهة فواسد علم **مسئلة** الشيخ حسين بن سعيد وفي القلق  
عند هلمانية مثقال فضة خلاصا وعندها حالي وورثه اربعون مثقالاً لا يؤخذ غير خلاصها من الركاهة  
ام لا **الاجابة** ان ركاهة الحلي ما يتم به النصاب اذ جمع على ما في مثقالاً فعليه الركاهة وان كان قيمة  
الحلي لا يتم به النصاب اذ ارجع الى الفضة فلا ركاهة تجب فيها في اكثر القول وقولنا ان الصبر اكثره فضة

فموجله على الفضة حتى يصير الحكم النجاس واستبرأه والنجاس النجاس لا زكاة فيها والله اعلم **مسألة**  
 الشيخ شافين رحمه الله تعالى يحل المسك للزكاة وعنه ائمة الزكاة وتقوم في زكاتها وينقص فيها الزكاة  
 واهلها عجلة قبل حصادها **املا قال** انه هذه المسك لا تقوم الا بالاهمية الكبيرة والفاش وعنه  
 وضرب الخبث والطعام وقدرت التجارة ودخلها يحتاج اليه فلهذا فيه الزكاة وهو مثل سائر المال  
 الا الذي يزرع قليلا لا كالباب يديم التجارة فلا زكاة عليه وكل شيء انفعه الحق على السائر والسكر  
 ورقص وسلف ودين فموجله على الحق في الزكاة وحاله في التقويم ان يضعه حال الشئ وانما اذا كان السكر  
 غصا كالخيار فيه الجاني ان شاء اخذ الزكاة وسر له الذي انفعه على السكر وضرب الخبث وغيره  
 وان شاء صهره الى ان يضعه فيكون حال التجارة وان يقع في قيمته الضيقة وان صهره فذلك وان قومه  
 العود فعلى قول جابر للاصل فيه **قال ابو حنيفة** لا زكاة في السكر حتى لا يجمع في ان  
 كان انقذه الدارهم في وجوب الزكاة ودخله في زكاة او السكر حتى لا يسوقه غيره عليه **الامام**  
 الزايعي رحمه الله تعالى في الزكاة لانه لا يري ايسد ام يعطب واسد اعلم **مسألة** ومنه في زرع العظم  
 والقت والكتف والعظم والبطيخ اذا بلغ زرعها فلا يبلغ النصاب وباعه العظم او القوت جنتين او  
 ثلاث جلات وبلغ النصاب في الجنتين او الثلاث يحل بعضها على بعض وتؤخذ الزكاة من ثمن امر  
**قال** اما الذي يزرع كغنائف كان زرع التجارة وانفق على بذره وسماه **مسألة** ومنه في زكاة عليه وكذلك  
 القوت وغيره والقطر والبطيخ والعظم واما الذي باع شيئا وهذه الزكاة فان كان زرعها للتجارة ففيه  
 الزكاة وان كان لم يزرع ذلك للتجارة وبلغ جفا جنتين النصاب فلا كان عنده هذا الباع درهم بركها  
 التجارة تجب فيها الزكاة او صوغ يحسب فيه الزكاة وحل ثمن الذي يزرع فيه وهذه الدارهم باقية في بدء  
 جمعت واصيفت على كماله وان لم يكن له سائر مال بركه او فزاد فلا زكاة قبل ان يدخل عليه هذه  
 الفضة فلا زكاة عليه في ذلك حتى يحول الحول وكان ما تجب فيه الزكاة واسد اعلم **مسألة** الرامي وفي زرع  
 جملها للتجارة واستأجره شابا فيعمد الطير خمسة ابريق جملها واستأجره ومجده نصف عشرة  
 وكان حصاده هوفت محمل كانه انؤخذ الزكاة من جملة الجملها ولا يطرح عنه ما استأجره على شوائفه  
 وحصاده **ان الامام** هاهنا عذري بقره الذين على صاحب الزكاة فعلى قوله يقول ان الذين يسقط  
 الزكاة فان هذا يسقط عنه ما ثبت عليه هذه الاقوال الشافعية وعلى قوله لا يسقطه فلا يسقط عنه  
 هذه الاقوال واسد اعلم **مسألة** ومنه في جليز ورج امرأة وشرط عليها ان يكون صلقتها العاجل موجلا  
 له عليه الى انقضاء سنة او سنتين ودخلها متى تجب عليها الزكاة فيه اذا كان ما تجب فيه الزكاة  
 ان كان وقع هذا الشرط من عند عقد التزوج على هذا فيجب عليه ان كان عليها حتى يحول ويحول عليه الحول  
 الزكاة بعد ما جلا اذا كان قد دخل بها قبل ان يجلا واذا اذا كان صلقة عاجلا فاجلها هو فيه بطبيعة نفسها بعد  
 ان استوجبت منه ففيه الزكاة اذا جلا عليه الحول بعد ما وجب لها واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي زرع  
 عنده درهم ولده دين على الناس قد سئلنا فيه قالوا اسد الوالي من زكاة الدارهم اجمع انه لم يحل عليه  
 الحول ولم يعلم الوالي انه حدث له هذه الدارهم في اي وقت اقبل قوله ام تؤخذ من الزكاة والقبول قوله

قوله في ذلك قال اذا كان صاحب الزكاة امينا لا يهتم بتخليط قوله مقبول واذا كان من غير امانة استتر الزكاة عن  
المسلم فعندي ان فيه اختلافا قوله مصرف وهي امانته وقوله اذا اتم جلف وقوله الصدقة ونحو ذلك منه  
الزكاة وتوارجوا في اخذها وفي المنهين الذين تمتم كشفها اليقين في المعينة واداعى **مسئلة** الشيخ  
خميني رعيه رحمه الله والعلماء التي اوجبت الزكاة في المال المستفاد اذا لم يحل عليه جواز عذبه اذ اتوا  
عن تسليم ما يجب عليه الزكاة للماله الذي يركب عليه وقبله يكون هذه عقوبة مثل الكفارة التي تجب  
على من ترك الزكاة الصلاة متعمدا حتى فاته **قال** لم اقف على هذا والذي معنى ان يعلو بالمال ان يوصل ما  
عليه من الزكاة من الذهب والفضة الى مستحقها ومصدق او فقير وليس على المصدق والفقر ان ياتوا  
الى ما يرب الاموال لمقتضى الصدقة في مواضعهم وجعل الزكاة بمنزلة الشريك في المال فادام في يد الشريك  
شيء مما لا يملكه فيه الشركة فالشركة باقية على حالها وبما استنفاد الشريك كان شريكه وادخل معه في  
العائدة واذا سلم جميع حق شريكه افضل عنه شريكه ولم يدخل معه فما استنفاد بعد ان يحل العقد  
الشركة على قوله يقول ان الزكاة شريك وله على قوله يقول ان الزكاة مصفونة في اللغة لا يوجد في  
العائدة الزكاة تعني تحول المال ولا يعدم هذا القول به واما من يوجب المال كما ما دبر جعلها ولم  
يتوجه له تسليمها الى مستحقها بوجوه الحق وكان في طلب مستحقها لم يدفعها اليه فقد جعلوا  
العقد في ذلك وقالوا ان الزكاة عليه في العائدة على هذه الصفة واداعى **مسئلة** ابن عبيد  
وعنه سكر في ارضه وعلى ما يوجب من عليه غرامة استنفاد ما دخله على ما يسهل عليه  
بحساب قفانه ماله **قال** يسقط عنه بقدر قفانه ارضه وما فيه واما الذي استنفاده فلا يسقط  
عنه واداعى **مسئلة** الرامي وفيه شري بضاعته التي باع في الاربعين رخصت البضاعة  
حتى صارت شئوي حسيب للربة وحل شهره الذي يركب فيه وقيل وليس له سكره او سواها اعطيه  
زكاة وان استنفاد ما يبيع به النصاب بعد مضي شهره الذي يركب فيه اجماع البصا الفارعة على من  
بضاعته على هذه الصفة **قال** في هذا اختلاف قول العول على اشتريه والاراه اذا لم يبيع  
ما اشترى حتى حال الحول ولو نقصت قيمته عن نصاب الزكاة وقول ان نقصت قيمته عن نصاب الزكاة  
لم تجب عليه زكاة لان عند صاحب هذا القول العمل على القيمة ويجوز في هذا القول فعول هذا القول  
اذا استنفاد ما يبيع بعد حال الحول او قبل ان يحل الحول بعد ان نقصت القيمة لم تجب عليه الزكاة  
حتى يحل الحول بعد ما يبيع ماله النصاب لان يكون هذا المال عليه حريت عليه الزكاة وهو قبله ولم  
يجل الحول على نقصان قيمته عن نصاب الزكاة حتى استنفاد العائدة وحال الحول وهو بلغ النصاب  
فيمنع ان تؤخذ منه الزكاة على هذه الصفة واداعى **مسئلة** ومنه وفيه حل شهره  
الذي يركب فيه دراهمه وبلغ مالا بالاربية الفضة وقبل المشتري ببيعها بشهره هذا ولم يفيض  
اليابغ النعم ان المبيع قال المشتري قد زكيت على ما ذكره عليه وذلك كله قبل ان يركب سكره اليه  
في شهره على هذه الصفة **قال** ان كان هذا البيع الذي وقع فيها بيعا ثانيا لا يعترف  
لاحدا ان لو لم يركب صاحبها عليه بهذا البيع فعلى المبيع عند الزكاة على قوله يقول

ان الزكاة

ان الاقالة ببيعة ثابتة وعلى قوله يقول انها مخرج السبع الاول فلا ركة فعليه فيها وان كان السبع مجموعا  
 منقضة ان لو نقصه احدها او كلاهما فلا ركة فعليه في هذه الدراهم على صفك هذه اثنى البائع والله اعلم  
**مسألة** الصبي وقضى تركي دراهم في شهر صفر وله دراهم عند تاجر قد ردت التاجر وبطاعة فابدية  
 دراهم ان كانت للثابتين قبل ان يترك فيها الركة وان كانت بعد ترك فلا شيء عليه ولا يحمل عليه ما  
 اكتسبه والله اعلم قبل ان يعلم به ثم مملع الركة من النقد والخيالي يصرف في ثمنه فيقع ناحية وهو العلم  
 واذا اخطأ بعد ان علم فعليه ركة ما اكتسبه والله اعلم **مسألة** وكه مملع الركة من النقد والخيالي يصرف  
 زمانها هذا المثل قليل والمجربان فقال المشايخ سعيد بن بشير وناصر بن عيسى وجيب بن سالم ان  
 مملع نصاب الركة وان يوزن ربع مثقالا هكذا عندهم ووزن ما يوزن ربعه واما المجربان فغاية  
 محلبة فضة واربعةون مصرية فضة اذا كانت كل محلبة مثقالا خلاصا وان كثرت اخرج عشرة  
 درهم غير ما قال الشيخ ناصر بن عيسى مملعها ما يتا درهم والدرهم ثلثا مثقالا مخرج الفضة الى جلد  
 الصفر ولعل يصرف زمانها هذا بقدر رتبة لاربة فضة واشئ عشرة لاربة فضة بحسب الارايات  
 والله اعلم **مسألة** والمصنف واما اذا كانت للدراهم والدينار والذهب والفضة في يده لغير  
 التجارة والاقضاء دين عليه فذلك بمنزلة العلة ولا يعلم في ذلك اطلاقا وكذلك عوض لا يتعد التجارة واما  
 هي موضوعة لغير تجارة ولا اكسوة فهي بمنزلة العلة واما كل حيوان او عروض او متاع فريده التاجر  
 او العلة فاما ما اراد به العلة والحيوان فلا يعلم فيه اختلاف وهو بمنزلة الاصول اذا لم ينع علمت  
 ويستغنى بها في سنته فهو بمنزلة الفقير وذلك في جميع الحيوانات والابل والبقر والاعم والسائمة  
 وغير السائمة وكل ما كانت اصل مال للعلة لا يبر يديه للتجارة فهو بمنزلة الاصول ولا يعلم في ذلك  
 اختلاف وكذلك السفن والخرار والجرار والكل وغيرها من الحيوان والزرع وما كان من العرض متحال العلة  
 بكونه وسيقتل فذلك بمنزلة الاصول في هذا ولا يعلم اختلاف واما ما كان من العرض والحيوان والامتنعة  
 والاصول متحال للتجارة فالقول فيه على حسب طيقا في الدرهم والدينار والاختلاف والذي يقول  
 ان التاجر مال هو اشارة القولين ووكلاهما لانه ممنفد بشر ما لم يمتد الذي يخبره فغدا حال الحال اعدم  
 وكذلك ان كان له اصل في العرض يبيع بها ويضارب بالقول قوله علة والمال او العلة والتاجر سواد  
 والاختلاف فيه واجد فان لم يتجر العلة من المال والتجارة فهو فقير على الاختلاف والله اعلم **مسألة**  
 ان عبيدان ان الاربع السكر يوزن منه ما يحصل منه من السكر والخمير ويذر السكر وخميره ربع  
 العشر اذا علم عليه الخمر او كانت الزكاة تجزى عليه وقيل واما المصاير والسكران اذا فضل عن  
 مونة السكر فيعني ان يوزن منه واما الدواب التي للعصير والمخيط فلا يوزن في ركة ٥٥  
 وكذلك العصرة الركة فيها والله اعلم **مسألة** الصبي والدراهم الموصى بها الشيء والدواب البر  
 ليست فيها الركة فان طرب الدوي فاما على لها كذا خازن او طرب لها لورثة فاما عليهم خازن  
 كان التميز لها كذا فلا ركة فيها في اكثر القول وان كان التميز من عرض او الوارث ففيها الركة  
 وانما اجزى اجزى طلبة ان شاء الله تعالى الوصا ومنه يترك يدن لها كذا وصاياه والله اعلم

من الخرافة والله اعلم **مسئلة** ومنه اختلف في جعل الفقير اخذ من الزكاة في غير نفقته وكسوته فبعض  
 شدد فيه ويرى له ولا وكذلك فيما اخذ من الصافية والقول في الصافية اوسع والقول في الزكاة والله اعلم  
**مسئلة** وسالتهم عن صافية قايض بها الاما ما رواها بها جابر بن عبد الله عن علي بن ابي طالب عن ابي بكر  
 اعلى ولا يستحقها بوجه جابر الزكاة فيها **قالت** في ذلك اختلف قولهم الزكاة في حياض على الاصل وقولنا  
 ثبت لبقا لما وحيث فيها الزكاة ويجوز هذا القول وكذلك القول في الاموال الموقوفة اذا جاز انفاقها  
 بوجه جواز الله اعلم **مسئلة** ومنه واشترى ما لا يقطع واشترى ما لا يقطع واشترى ما لا يقطع واشترى ما لا يقطع  
 الى وقت معلوم هل على المشتري الزكاة في الدراهم المشتري بها هذا المال **قالت** لا اعلم عليه زكاة  
 في مثل هذا الا لا قاله عند بعض المسلمين ثمانية وقيل اثنا عشر فسخ للبيع فعسى يجب الزكاة  
 عند صاحبه هذا القول والله اعلم **مسئلة** واما الغرامة للسكر في مبلغ النضاج  
 قيمة البذر التي زرعه ما وادع ضرب البرع وقيمة الفاسع الذي كثره والزرع واما هبسة بنفسه  
 على رايته فلا يجب ذلك في نصاب الزكاة وكذلك قولنا لا يجب وان لم يوفد فذلك له قدره **قالت**  
 فانه اذا صار قيمة نصيبه من البرع مائة لاربية واشتري عشرة لاربية عشرة لاربية عشرة لاربية عشرة لاربية  
 اذا صار قيمة نصيبه والبطارية لاربية واشتري عشرة لاربية فذلك يكون نصاب الزكاة **قالت**  
 حال الحول بعد ما صارت قيمة السكر والبطارية مائة لاربية واشتري عشرة لاربية فعليه الزكاة  
 والله اعلم **مسئلة** الصبي حوله درهمين في شهر صرفا في حماري وقسمه ما في حجب  
 خيلة تجب على المالك الزكاة اذا جاز الحول على ما في يد مائة مائة مائة وقيل قد قسم المال  
 وقيل شهرين شهرين المالك وكل قوله هذه الما قول جحمة وشرح اخبرته والله اعلم **مسئلة**  
 ومنه وفي وجوب الزكاة اختلف ما بلغه الوصي والمالك قبل احوال الزكاة منه وبعد  
 دخول وقته فان كان الذي يحيط بالمال الذي اولى وقيل الزكاة اولى وقيل لها سواء والله اعلم  
**مسئلة** الزمان يجل الذهب على الفضة ويحمل الذهب على الفضة وقيل يحمل الفضة على الذهب  
 وهم يقولون يجل الاقدم على الاكثر وقيل يحمل الذهب على الفضة وقيل يحمل الفضة على الذهب  
 وقيل يحمل على الاول في الزكاة وهذا الذي عليه العمل عندنا ومثل ذلك اذا كان للذهب مثاليا  
 حسب فضة وراك للذهب من حيث كانت الفضة ذهبا والله اعلم **مسئلة** الصبي  
 في مال الغائب والذهب والفضة هل تزكاه منه الزكاة على قولنا لا يرفع الدين **قالت** هو على  
 ما ذكرت ولكن اكثر ما جازي ان ارفع منه الزكاة على الغائب في الذهب والفضة وانباع  
 الاثر اولي **قالت** والله اعلم **مسئلة** الشيخ خمسين رحبه في حمله دين الى سنة ما  
 يجب فيه الزكاة هل يجب عليه كانه عند وجوبه ام يجب عليه زكاته اذا حال عليه الحمل  
 بعد وجوبه ومثله **قالت** ان كان وقيل له مال يركبه في شهر معلوم فانه يركب دينه هذا قولنا  
 شهره وقولنا اذا حال عليه فوضه وان لم يكن له وقيل شهرين في شهره فانه اذا حال عليه فوضه  
 ما يجب فيه الزكاة فعليه ان يركبه اذا حال عليه حوله وهو نصاب تام في ملكه في اكثر



فقل المسلم وانه اعلم **مسئله** وعزارة كان عليها حل لم يخرج زكاته الا ان ذهب وبا  
 وليس عليها سبعة وهي ضعيفة فلا لها في الزكاة عذر وعليها ان يخرج هذه الزكاة ما استطاعت  
 فيما دون المسئلة الى الناس وان كانت لا تستطيع اخراج هذه الزكاة الا بالمسئلة الى الناس فقول  
 لتستغفر بها وذكره تدبر اخراج الزكاة متى قدرت على ذلك وقد قال بعض الفقهاء لا عزم على  
 الجاهل في الزكاة اذا كان جاهلا وانه اعلم **مسئله** الشيخ حبيب بن سائر رحمه الله مسئلة  
 عنه في الزكاة ان شاؤوا اخذوا المفضة اذا لم يكن هناك ضرر او امثل في ذلك ان كان هناك ضرر  
 وانفقوا على الثمن فجاء على بعض القول والله اعلم **مسئله** وسألته عن رجل دفع الى  
 رجله بيتا درهم مضاربة قال عليها الحول وهو ما يتأدروا له وله مال غيرها  
 تجب فيه الزكاة **قال** عليه زكاة المائتين درهم وخصته والربع قيمته او لم يقمها **قلت**  
 فعلى صاحبها مال من قبل خصته المضارب زكاة **قال** لا قلت فعلى المضارب زكاة  
 في حصته وليس له مال غير حصته والربع من اصل الزكاة لصاحب المال **قال** لا  
 ولا يشبه هذا العامل يحمل على صاحب المال كما قالوا اذا لم يصاحب الزكاة لزم العامل الزكاة  
**قال** ليس هذا في ذلك في شيء **قلت** ليس قالوا ان صاحب المال ليس عليه زكاة امثال  
 الذي في المضاربة الا في ثلث ما له ولو لم عليه احواله لم يقسم هو والمضارب ويحصل له  
 الربع مع المال في يده **قال** نعم قد قيل هذا **قلت** صاحب هذا القول لم ار الزكاة عن  
 صاحب المال الا في الزكاة نعم من المال اذا كانت المضاربة في يد المضارب بعد **قال** لانه  
 لا يعلم ما يحصل له من الربح ولا ما يجري عليه ولا افة ولا يرصد اليه فليس يعلم ما له فيه من  
 ما تجب فيه الزكاة وذكره في المال في علمه في غير المضارب غير الا اذ انة او الدين  
 او المال المستوعب يخرج عنه الزكاة **قال** لم يعلم انه قد نقص والله اعلم **مسئله** وسألته  
 عن رجل عذره ما يتأدروا عليه مال الحول فلم يخرج عنها زكاة حتى استفاد ما  
 هل عليه في الغاية زكاة **نعم** **قال** نعم **قال** لم يستفد ما عذره ان كان يعمل مع الناس كل  
 يوم يدانق ودانقين ويأكله هل عليه في هذا زكاة وهل هذا فائدة وهو يفضل عرقه  
**نعم** **قال** ان يستلوا كان يعمل مع الناس بفقته او يعمل باحتقر والتم ويأكله في  
 يومه هل عليه ايضا في هذا زكاة او في قيمته **قال** لا **قلت** لم افتر فحكم بالغيره  
 والطعام ويأكله ويعمل بها الدراهم ويشترى بها الطعام ويأكله **قال** الفرق  
 بينهما ان الذي في يده والدراهم لا يترك له منها شيء نفقته ونفقة عياله وصاحب الطعام  
 يترك له ولعياله نفقته وهذا الفرق بينهما والله اعلم **مسئله** الصبي والذبي اوصى  
 لدرهم يحكمها وقدمها الوارث بعد ما تمت ثم دخل عليه وقت زكاة المال كذا درهم  
 الحجة لا زكاة فيها ومثله الوصي والورثة اخراجها والمال جف في يده الحول وهي لم  
 تغل بعد ما قسم الديون قالوا القول لا يثبت ان نقص احدهم وان تتما جمعا يجاز

ولا يجمع الزكاة وأبوه أعلم **مسئلة** الزكاة في خمس الإبل أو أكثر بين كافر ومسلم أو ليس على  
 المسلم في حصته زكاة إلا أن يكون الماشية أصلاً وهو شاة المسئلة التي يجري فيها الزكاة فحسب أن  
 يكون فيها الزكاة على قول وأبوه أعلم **مسئلة** ومنه وفيه عنه جملان يسوق عليهما وعند  
 أربع من الإبل الأناث فقول ليس في العوام صدقة ليس عليه زكاة في الأربع وهذا القول  
 عليه العمل فيما عدا ذلك وأبوه أعلم **مسئلة** ومنه وفيه عنه ست بقرات اثنتان لبنات  
 أخيه وبقرات لبنه وهو صبي وبقرات لنفسه أحجب عليه الزكاة أم لا وهل كلهن في يده **قال**  
 فيما عدا ذلك في ذلك اختلاف قول ليس على البناات خلطة وقول عليهم الخلطة كغيرهم فعلى  
 هذا القول الأخير فله الزكاة كالأول وأبوه أعلم **مسئلة** ما يؤيد على قوله بقول بذكر وأبوه أعلم **مسئلة**  
 ومنه وفيه عنه أربع الإبل وثلاثة أربع ناقين إذا كانت هاناً لا اثنان مختلطة في إبله الأربع  
 وحال عليهم تحول فعليه في مائة في مائة شاة في الشاة على قدر نصيبهم من الناقين  
 اختلاف قول عليهم بقدر نصيبهم وقول لا شيء عليهم لأن الشاة لازمة لعن كل حال ولم يلزمه  
 بسبب نصيبهم وإذا كانت الناقان لم تكن مختلطة في إبله فعليه هو الشاة وحده وأبوه أعلم  
**مسئلة** وإذا وجد المصدق الماشية مجمعة وقاله الراعي وأصحاب الغنم أن هذه الغنم مختلطة  
 إلا هذه السابعة أو يؤمن أن يكون قوله مقبولاً **مسئلة** في هذه المسئلة ثلاثة أقوال قول لا  
 يطيب المصدق إذا وجد الماشية مجمعة يبيته أو يابق أو صاحبها إذا كان من غير إقراره على  
 ما عليه نفسه في إبله وقول إذا وجدها مجمعة جاز له اختلاف الزكاة فيها بالاجتماع فأخرج صاحبها  
 أنه لم يجعل عليها حول وقول الزكاة منها حتى يحول عليها الحول وقول إذا وجدها مجمعة أخذ الزكاة  
 منها ولا ينظر إلى الحول وأبوه أعلم **مسئلة** الشيخ حميس بن سعيد في امرأة عند صاحبها قيمته  
 ما تجب فيه الزكاة ولا رهن منه شيئاً أو كله فإذا لم يتبق مقيمة التي بعد أن يرفع منه الرهن  
 ما يبلغ فيه تصاب يتم أن الزكاة فيه وإذا بقى ما يبلغ فيه تصاب تام أخرج منه ما يجب في رهن  
 قيمة الرهن وأبوه أعلم **مسئلة** ابن عبد الملك وأبوه أعلم **مسئلة** إذا أخذ المصدق ديناً وحال عليه بالحوال  
 وهو تصاب فعليه الزكاة على أكثر القول وذكر على أصحها وأبوه أعلم **مسئلة** وأكثر ما حفظنا  
 من إجل حمل عليه أولان الذين هم غير باعنين في الزكاة إذا كان لهم حلي وعنده أو دراهم أو ذهب  
 أو فضة وحمل بعضهم على بعض ليكره التصاب وإذا كان الحلي أو الدرهم أو الذهب أو الفضة  
 عند غير الراد وكان الراد لم يجز عليه الزكاة في حاله ذلك لم يحمل بعضهم على بعض وكان  
 كل واحد منهم على حاله فإن بلغت الزكاة في حاله وحده أخرج والد عنه زكاة حاله وإذا كان الحلي  
 عند غير الراد وكان الراد تحت عليه الزكاة فمثل فانه يحمل مال الراد ذهب وفضة على مال  
 والد واختلف المسلمون بالري في حمل المال وإذا كانوا باعنين على مال الدرهم إذا كانوا  
 في حله فقال بعضهم يحملون عليهم في الزكاة في الذهب والفضة وقال بعضهم لا يحملون عليه وهو  
 أكثر القول وأما الثمن فانه يحملون عليه إذا كانوا في حله وكذلك الماشية ووجدت تفسير

ذلك

تفسير ذلك ان كان في حجر من الارامل ان كانوا اطلقوا في العيش وانه اعلم **مسئلة** والفضة اذا  
كان خيلا ورزقا ما حاسبه اذا حاسب الرديقية الخبز فيجب فيه الزكاة واذا حاسب بحساب الردي  
وحسب فيه الزكاة ومكره من قال بالفضة الرديقية تجب الزكاة **قال** اذا بلغت الفضة بيتي  
فيهم فيها الزكاة وكانت جيدة او رديبة ان كانت غروها فصدت وتخرج والمجردة ما تجب فيه ولا ردي  
بقدر ما تجب فيه وانه اعلم **مسئلة** العاقرة يمينها فترض درهم من جزاها ان لم ترض فدل  
قصد ما يوزن كما عند المقرض ان الزكاة فيها يلزمها جميعا كل واحد في وقت لزوم ركاته وان حوّلها  
المقرض في شيء يلزم فيه الزكاة فيها علمها الزكاة وان كانت في شيء لا يلزم فيه الزكاة فلا زكاة  
عليه فيها والزكاة فيها على المقرض وانه اعلم **مسئلة** الشيخ يابن عيسى وفي نصاب الزكاة  
اهوطية لاربية فضة واثنى عشرة لاربية فضة ثم عير ذلك **قال** ان يبلغ نصاب الزكاة والفضة  
ما يتاخرهم للاختلاف فيه والذهب هو ثلثا مثقال فضة وفيه اختلاف وصرف الدرهم يكون على  
هذا التقدير لانه اعقل ولا يرضى وانه اعلم **مسئلة** ومنه ومنه عند تسليم تجب فيها الزكاة  
ومست لها سنون ولم يعلم ركاتها ولم يعرف التيمم بعد بلوغه لم يفتى على هذه الصفة «  
**املا** ان في الزام الوصي والوكيل للتيمم اخرج الزكاة اختلاف على قولهم يقول على الوكيل  
والوصي الا اخرج فانه يلزمهما الضمان بتسليم حيلة المال للتيمم قدر الزكاة ولا يصدقان عليه  
البلوغ وعلى قولهم لا يري عليهما ذلك لا يري عليهما ضامنا والزكاة في مال التيمم وعليه الخروج منها  
اذا لم يصح له البراءة منها وعليه السؤال والوصي ليسين بالمصيبة والوصي ارضى في النكاح  
والعقارة مثل الزكاة والمختص بقراب الوكيل والوصي وقال قوم هو اخطأ من رتبة وانه  
اعلم **مسئلة** ابن عبد الله وفاطمة تزوجت على صداق عاجل واحركت المائة صبيا او ابنا لغا  
او كانت بنتا كان الزوج معسرا او موسرا وعند هذه المائة شيء الصوغ لم تجب فيه الزكاة  
هل يحمل عليها نصف صداقها العاجل ام لا **قال** ان كانت هذه الزوجة يتيممة ولم يدخلها  
زوجها فلا زكاة عليها في صداقها الذي يتبع وتزويجها زوجها وان كان قد دخلها وجازا عليها المول  
مذرجب لها الصداق بالدخول وكان الصداق ما تجب فيه الزكاة ففيه الزكاة وان كانت  
الزوجة بالغه ورضيت بزوجها او صبغة زوجها او هداها عليها الصداق في نصف صداقها اذا لم  
يدخلها اذا كان نصف صداقها يبلغ نصاب الزكاة اذا جازا عليها المول لم يزوجها وان كان  
مكذرها شيء مما تجب فيه الزكاة وقبل حل نصف صداقها عليه وان كان زوجها مفلسا فلا يحكم  
عليها بتسليم الزكاة (والصداق الذي لها على زوجها المفلس حتى يقضه وانه اعلم **مسئلة**  
ومنه وفي رجل اشترى مال ذهب بعينه لارباب فضة ثم احس عليه وبصوره له بالاربية فضة ففعل  
ببوسى اثنى عشرة لاربية فضة هل تجب هذه الصبغة بمها او يقوم الذهب مستورا في صاغ  
او كفة العود فيه **قال** ان المثل لا يحسب في الزكاة بل يوزن الصبغة ويوزنها بالقيمة  
وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل تجب عليه زكاة دراهمه في شهر ردي الحبر وجعله كله وقتا له شه

بقدم ركعتيه وسلمها في شهر ذي القعدة أو ذي الحجة اعلم في العائدية زكاة أم لا **لا** أما إذا استفاد فائدة  
 في شهر ذي القعدة فعليه في العائدية الزكاة وإن استفاد في شهر ذي الحجة فلا زكاة عليه في العائدية  
 في ربه اعلم **مسألة** ومنه وفيه يسلم زكاة دراهمه في وقت معروف فسلمها ونسي يسلم الدراهم يسلم  
 في زكاتها وقد كان استفاد فائدة عليه زكاة في الدراهم التي نسيها وزكاة العائدية **لا** الزكاة عليه في  
 العائدية وأما ما نسي من الدراهم على القول المعلوم به من نسي أسلمه وأبده اعلم **مسألة** ومنه ومن  
 يسلم المال إلى درهم وقال لها مائة زكاة ثم رجع إلى المال وقال ليس علي الزكاة فتسليم أسلمه والدراهم  
 في مالها تسليمه هذا غلط منه في الحساب فلا يقبل قوله بعد أن دفع مائة زكاة وكان ثمة أو ثمة  
 وإن كان يستفاد من رجوعه إلى رجوعه إلى المال شيئا فذلك جرم من حرمه الحق وأبده اعلم **مسألة**  
 في ربه وفيه يباع ماله بما يبيع لأرية فصفة بيع القطع والخمر وحل المعدة انقضاء سنة زكاة وأكثر هل  
 تؤخذ الزكاة منه بعد حلول سنة مذبذب أم حتى يحول الحول على الدراهم وهو في ربه **لا** في ذلك  
 اختلاف فقوله الزكاة تجب في الدراهم إذا حل الحول مذبذب البايع وهو أكثر القول قول الزكاة تجب  
 بعد الحول من حل الحول وإذا حل البايع مائة لأرية لأجل الحول الذي يدعى على المشتري فكم هذه المائة  
 لم أجلبته ولا تجب على البايع وأبده اعلم **مسألة** ومنه وفيه يقوم عندهم ما يبيع الحيا رخصه عليهم  
 والدراهم وأبده وكان ذلك من أجل أنهم خصه لم يتبع فيه الزكاة وكان بعضهم يتبع معه الزكاة  
 وإن جمع كله بلغت فيها الزكاة فهل يؤخذ منه زكاة أم لا **لا** إذا كان لها كدر تجب عليه الزكاة ولا يجرى  
 في المال قسم إلى أجزاء الشهر الذي يركب فيه الهاك فذلك اختلاف فقل فيه الزكاة وقوله لا زكاة فيه  
 حتى يبلغ على كل واحد من الأربعة ما تجب عليه فيه الزكاة وحول عليه الحول وإذا كان الهاك لم يسلم الزكاة  
 وقبل غير أنه استفاد هذا المال واستقبل الزكاة عليه حول فلا زكاة في هذا المال على الدراهم حتى يبلغ  
 على كل واحد من الأربعة بقدر ما تجب فيها الزكاة وحول عليها الحول وأبده اعلم **مسألة** ومنه  
 وفيه يسلم الدراهم دون نصاب الزكاة هو قطنا ومنه لا زكاة في الدراهم التي زرعها للبخار من برز أو غيرها عليه  
 من المال ولا يغيره القطن والدراهم ما يكون نصابا تاما وحول عليه الحول عندهما تجب عليه الزكاة  
 في ذلك أم لا **لا** إذا كان هذا الأربع زرع هذا القطن للبخار في غير أرضه وسقاه بغرواته فعليه  
 الزكاة إلا إذا حل عليه حوله وهو نصاب تام أو عنده دراهم إذا حل على شيء هذا القطن بلغ نصابا  
 تاما وإذا زرع هذا القطن في أرضه وسقاه غايه ولم يغير عليه شيئا فلا زكاة في هذا  
 القطن حتى يسعه ويصير دراهم تجب فيها الزكاة ويحول على الدراهم حول وأما الدراهم على ما تجب  
 فيها الزكاة فمقتضى ما إذا زرع على هذا القطن الذي زرع في أرضه وسقاه غايه فلا زكاة في  
 نصيب الدراهم التي تقسم على الأربع ولا زكاة في نصيب الأربع وما كدر يسعه وأبده اعلم **مسألة**  
 ومنه ومنه إذا دخل شهرها الذي ترك فيه ما لها فسلم لها زكاة دراهم كسوها التي عليه ما قبضتها  
 منه ثم اشترتها كسوها على التقاع عليه وسلم لها كسوها فباعها بدينارهم ثم اشترت ذلك الدراهم  
 كسوها فحاز ذلك فقبضت تلك الدراهم قبل أن تسلم زكاة النقد التي عليها أن تزرع زكاة فيها

فقد كسبها المذكورة على الوجهين جميعا وفي احداهما **لا قال** نعم يلزمها الزكاة فيما قضته من الدرهم  
لكسبها او كان سائعا في الكسوة التي سلمها لها بدراهم فعلمها الزكاة في الوجهين جميعا وهذا على  
قوله بقوله في الغاية الزكاة وهو اكثر القول والمجمل به عندنا واصله اعلم **مسئلة** ومنه ويبلغ  
شمار الاصول بيع القطع الاجل بشر اكثر من نصاب الزكاة وكان البايع يجب عليه الزكاة وقيل بشر  
المشتري بطلب اللقطة والبايع فاقاله قبل انقضاء اجل الحق او بعد هل يلزم البايع زكاة هذه  
الدراهم اعني درهم الاقاله **قال** في كل اختلاف والذي يجي من القول انه يلزم البايع زكاة  
هذه الدراهم **مسئلة** فلكل البايع يسلم الزكاة في هذه الدراهم التي باع بها شيئا وانه  
يطلب المشتري والبايع الاقاله فاقاله هل يلزم عليه البايع ما سلمه من الزكاة وهذه  
الدراهم **قال** نعم على القول الذي نعمل عليه واصله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه عندنا ما يتا  
لارثة فضة وحال عليها الحول واخرج زكاتها بعد الحول ذهبت هذه الدرايات حتى  
ليريق الاشئ يسير مثل تشكيرات او قل واكثر وباع شيئا والاصول واحد شهر الذي  
يرك فيه المزمه الزكاة **لا قال** فان بقي من الدراهم الالة شئ من استغاد فابعد قبل الشهر  
الذي رك فيه دراهمه وكانت الدراهم الاولى والدراهم المستغادة نصاباتا فاعلم عليه  
الزكاة واما اذا ذهبت تلك الدراهم الالة كلها فلا زكاة عليه الا بعد ان يحول الحول من  
ملك نصاباتا واصله اعلم **مسئلة** ومنه وما الحيلة في النذر اذا كانوا اذراوا  
الجبايل الزكاة ففروا عنهم حتى لا يجي منهم الزكاة حتى يحدها الجبايل في دور الدرهم بع كل  
قطيع والقبوب مطمئنة بغيرهم فلكل الجبايل لا يجي قطعا لانه لا يعرف ما لهم نصبا  
في ذلك اختلاف قول القوم مقبول اذا قالوا هذه الغنم ليست كلها لهم وفروها  
حتى لا تبلغ فيها الزكاة وهم مسؤولون عن الزكاة وقول القوم انهم لا يكونوا ثقات  
واصل اعلم **مسئلة** ومنه وفي المصنف اذا وجد اشية في غير حوز او جبا في الخبز او غيرها  
في المصالح ونحوه الزكاة وكان لبيهم ولغايب ولم يصح ويقاسمه ان يسلم ذلك وجد  
حق ابيه وينزلها في في مكانه امر السلامة وذلك اسلم **مسئلة** يعجبني اخذ الزكاة من  
صاحبها واما ما ذكره فلا يخرج ذلك اقول المسلم واصله اعلم **مسئلة** ومنه وفي المصنف  
اذا وجد الماشية مع صبي ما الوجه في اخذ الزكاة منها **قال** اذا صحت الزكاة فعند المصدق  
في الماشية في ايرله اخذ الزكاة في الماشية فلا يصح عنده الزكاة فليرله الاخذ منها  
واصل اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل يخدم عليه الزكاة في غنمه وحال وقت زكاته ثم تلفت  
الغنم او تلف بعضها اكون عليه الزكاة فيما بقي من الغنم بالحساب امر عليه زكاة ما تلف  
وما بقي **مسئلة** الزكاة عليه فيما تلف واما عليه زكاة ما بقي وليس الواشي مثل الذهب  
والفضة لا على الناس ان ياتوا بركواتهم والذهب والفضة الى المصدق وعلى المصدق  
ان ياتي الناس ليقض منهم زكاة ما شيتهم وليس عليهم الخروج الى المصدق واصله اعلم

**مسئله** الصبي وقيل الزكاة في صداق الصبية التي زوجها ابوها الصداق تحت فيه الزكاة وكان  
عند أبيها وادعاهما في الزكاة هل يحملها الاب على صداقها فلهذا ونحوه من الزكاة أم لا  
**قال** ان حملها الاب على ما لا ينفك عنه الصغير والكبير الذي في حقه وكذلك الاولاد غير البالغين  
كانوا كغيرهم على ما لا ينفك عنه في صدقها لم ينفك عنها الا في صدقها او في صدقها ابوها حال  
عليها من الجوارح من ضرورة عقلها كالحا إذا لم يكن لها مال متفرد فيحمل عليه أو لا ينفك عنها  
من قولها يحملها والده على **مسئله** إذا كان عبد الجاهلي وفي صفة انقوله هو وزوجته على أن ينفك  
تخلين والده وقيل صدقها فمضى على ذلك وإن لم ينفك عن التخلين ولم تستغلب الصبية تلك  
التخلين بغير ان الصبية غير تلك التخلين وادعى الجاهلي لزوجه الجوارح انصاف هذه الدرام  
المغضى عنها التخلين على هذه الصبية وفيها زكاة أم لا **قال** ان كان هذا السبع والبيع القاسية  
التي لا تجزئ فيها المتماثلات فالحمل عليها مع زكاة عليها وإن كان البيع القاسية التي تسع فيها  
المتماثلات فالحمل عليها إلا أن يحمل عليها بعد أن تستحقها إلا أن يكون تحت عليها الزكاة فمضى  
فالحمل عليها على ما كان في الزكاة تجزئ عليها والله اعلم **مسئله** سأل رجل عن رجل مجلوبي  
وفي عنده درهم وزكاة عليه وله هو درهم على جاري زكاة أو وقيل أحارة لعقبي بيت المال  
أي من أن يقصص ناله وعليه وسيع ذلك الجاهلي ويراد عليه الزكاة أم يحتاج أن يسلم ما عليه  
من الزكاة إلى من عزله قبضها ويرد عليه ما هو له من الحق والواجب جميعا أم لا **قال** فالأحسن  
التسليم والمقاصصة لا يخرج والجارعة على قول الزكاة الحق له على ما عليه العود وإن كان الحق  
على الجاهلي لنفسه لا يثبت المال فلا يكون مقاصصة بل ياروان يسلم عنه لبيت المال مما عليه  
له ويضعه في موضعه والله اعلم **مسئله** الصبي وعلى ما يملكه ما يتي درهم وحال عليه من الزكاة  
ووزن ما يتي الدرهم ما يتي ووزنها ما يتي ووزنها ما يتي ووزنها ما يتي ووزنها ما يتي  
ذلك اختلاف وان ملك محمد يات ووزنها ما يتي ووزنها ما يتي ووزنها ما يتي ووزنها ما يتي  
والله اعلم **مسئله** ابن عبد الله في امرأة قال لها زوجها ما كنت لها صفا نادى بها فقلت بذلك  
بعد سنين وأدعها ذلك بعد موت متى تجزئ عليها زكاة **قال** لا زكاة عليها إلا بعد أن يصح  
عندها الاختار وكذلك كل حق على هذه الصفة والله اعلم **مسئله** ومنه زوجه عنده ذهب  
أقل من عشرين مثقالا وليس عنده معه شيء من الفضة وهو يسوي أكثر ما يتي درهم وعليه  
في زكاة أم لا **قال** لا زكاة عليه فيه ولو بلغ ثمنه الف لارية أو أكثر والله اعلم **مسئله**  
ومنه وفيه لم يصدق زكاة لقد بعد وجوها ثم ردها عليه منها شيئا زكاة فلم يرجع  
عوضه حتى استقل شيئا عليه فيه زكاة أم لا **قال** إن ردها عليه فباعتها وضع معه  
أنها مراهم تلك وأنها زكاة وزكاة عنده وعند غيره فلا شك فلهذا زكاة  
في الفايقة لم يسلم عوضها وقيل لا زكاة في الفايقة حتى يحمل عليها الجوارح وإن لم ينفك عنه  
زكاة ولا أنها ادعى فلا زكاة عليه في الفايقة والله اعلم **مسئله** الشيخ ناصر بن



خيس وفيما شترى ما قطعت ببقية الذي كان يتركه ثم غير منه بعد سنين وردت عليه دراهم عليه  
 زكاتها لما مضى **لا قال** نعم هكذا حفظته من ثلثي المليون وعشر الرامي ولا كانت اخذت من عند البايع  
 في السنين الماضية فتر عليه من ثلثي المليون واربعمائة **مسئلة** وما طرأ في تحيله دراهم وعنده  
 من قبل دراهم يتركها ليعمل هذه عليها ويتركها معها **لا قال** نعم عليه زكاة قيمة الثمرة العشر او  
 نصف العشر ويتركها ايضا مع دراهمه لانها صار من ثلثة الفاية وابنه اعلم **مسئلة** وعنده  
 غنم او بقرة سائمة يتركها فترى بها النخلة قبل وقته لشهر او اكثر وله تجارة ما يكون **قال** ان  
 فيها صدقة السائمة كل سنة ما رامت فاية بعينها ما لم يحولها لبضاعة اخرى او دراهم او يبدل  
 بها غنما او بقرا او ابلما **قيل** فان كان معه هذه الغنم للثمن في ثلثيها سائمة قبل حلول شهر  
 او اقل واكثر ما يلزمه **قال** لا يرى فيها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم تروى بها السائمة وينسخ  
 عنه زكاة النخلة وهذا مخالف لما اول وابنه اعلم **مسئلة** الشيخ عمار محمد السعالي وفي عنده  
 خمس الابل هل له ان يخرج منها واجدة **قال** قد قيل بحرية وقيل لا يجزىه والواجب عليه شاة وابنه  
 اعلم **مسئلة** ومنه واصله اجتمع الماشية حتى يحبس عليها الصدقة الا وحدها مجتمعة في  
 المرع والمواوي والجلب والمورد ام في احد هذه الوجوه **لا قال** نعم الاجماع عليها ذكره الذي لا  
 اختلاف فيه واما اذا اجتمعت في شيء ما ذكره ففيه اختلاف وقيل لا الاجماع هو الجلب ولا  
 يكون قارم الجلب وابنه اعلم **مسئلة** ناصر عيسى وعنده دراهم تجب فيها الزكاة تتركها  
 عند احد الراسقين في براويج هل يلزمه ان يوصي الذي تتركها عنده باخراج الزكاة منها او ان  
 جعلها **قال** وشع له ووسع وقد ادا المسلم وصيق عليه وصيق منهم في ذلك **قال** وان  
 لم يرد ذلك وكان الذي تتركها عنده غير ثقة **قال** ان لم يجد ثقة ولم يكن له امواله اعداها بعد زوما  
 عليه فهو معذور **قلت** وان لم يلزمه الوصية بذلك لمن هي عنده وسافر هو ووجبت  
 عليه زكاتها وهو في السفر هل يكون معذورا **قال** يكون معذورا على قول الا كان دليبا بها  
**قلت** وان استغاد فاية في وقته ذلك قبل ان يخرج الزكاة منها عليه زكاة الفاية **قال**  
 اذا كان تركها لهما غير عند الاحيلة له عليها فليس عليه زكاة في الفاية وابنه اعلم **مسئلة**  
 والفضة المربقة والنقود فيها العشر فيها الزكاة فتعمل على الفضة الجديدة حتى تذهب من حدة  
 الفضة المحدث الصفر وغيره مثل الزكاة فيها وتعمل الدراهم الزينة على الحدة ويخرج وكل  
 واحد ما يجزى فيه او اقلها بالصر في يان والنقصان وهو لم يورث في الحلي الذي له  
 فاخره من نيش بقوله وصادر حاكم بما فيه اخترى بحره ولا يخرج خلاف قوله وابنه محمد من  
 بحره واحاطا طال الاكثر افرى من زكاته ايضا وابنه اعلم **مسئلة** وعنده زكاة ذرقة  
 ثم قام يعطي منها على سبيل الصدقة حتى اخرج بقدره لهما يورثها ما يلزمه من زكاة ثم  
 يورثه ويحل بحره ذلك **لا قال** ان لم يورثها لهما بحره ذلك حتى يورثها ذلك اذ من  
 الزكاة وان كان من موهبته اقلها بعينها اجاز حتى يورثها غير المتصلة والله اعلم **في زكاة**

**مسئلة** وفيه عشرة دراهم تركيما ثم انفقها على زراعة قبل ان يركبها او بعد ذلك وحصل لها  
 كيف ترى في تركيها **قال** ان كان انفقها بعد جمل زكاته قبل ان يركبها ففيها الزكاة دوران الزراعة  
 وان كان قبل ذلك فان كانت الزراعة للبخارة ففيها الزكاة وان كانت لغير البخارة فلا زكاة فيها  
 الا في جميعها اذا بلغت فيه **مسئلة** قال ابو سعيد في الرجل لا يركبها الذي اصابه عطله  
 ثم باعه بغيره وقت وجوب زكاة ورقمها بغير دراهم ثم راجع على ورقه ويترك الجميع **قال**  
 نعم **قلت** وقلت وكيف يخرج زكاة العوض **قال** في ذلك اختلاف قول يترك العوض للبخارة بما شئت  
 فيها والنقد وقول ببقيتها يوم تجب الزكاة فيها في متوسط وقول ببقيتها بقدر ما على بيعه بالنقد لانه  
 انما عليه في الاصل زكاة في النقد وقوله الخيار ان شاء زكعه نفس العوض ما شاء وان شاء بالقيمة وهو  
 مخير في ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي يده دراهم تركيما وله دراهم مضاربة مع غيره ثم تركها  
 ناسيا اياها ثم كرها ولا استفاد حوايل كثيرة اعليه زكاة في الفائدة **مسئلة** سبانه **قال** نعم تجب عليه  
 الزكاة في مضاربه وفي جميع ما استفاد قبل ان يركبها ولا يحط عنه نسيانه ذلك وكل عام له تجب عليه  
 الزكاة **قال** يلزمه في عامه ذلك زكاة الفايده **قلت** وجعل وقت زكاته خيرها ولم يسلمها للامام  
 او للفقاد يوم تجب ثم استفاد قبل ذلك **قال** يلزمه **قال** اما في وقت وجوبها للنقد وقد وجد اهلها  
 فليس بها ثم استفاد لم يجد زكاة الفايده على قول يركب الزكاة في الفايده وقيل لا زكاة في الفايده  
 حتى يحول عليها الحول وقيل لا زكاة في الفايده اذا تم زكاته وهو لم يسلمها الى الفقار **قلت** واستفاد  
 دراهم تجب في الزكاة في اخر شهر معروف وبقيت في يده الى ان دخل العود ذلك الشهر وجعل السنة ثم  
 انفقها **قال** لا زكاة عليه اذا انفقها قبل ان يحل يومه الذي يتجدد يوم زكاته وان اتخذ الشهر كله  
 وقتا فدخل الشهر من وقته **قلت** ووجبت زكاته ثم اقترض لادائها او لغيره دراهم يخرج  
 زكاة فرضه ام لا **قال** في ذلك اختلاف كما لا اختلاف في دفع الدين قبل الرجاء **قلت** وهو تجب عليه  
 الصدقة ثم باع مالا بما تجب عليه فيه نسبة البرك اذا حال عليها الحول مذابح امره وجعل الحق امره يوم  
 يقبضه **قال** يختلف في ذلك قول مذابح وقوله وجب له الثمن وقوله يوم يقبضه **قلت** وهو دين  
 على غيره اطلعه ولا يسلم لداخيره زكاته امره ليس توفي **قال** ان كان دينه على غيره يقدر على قضائه ان  
 طلبه اليه فلا اعتدله في تأخير زكاته وان كان على غيره لا يقدر يورده اليه لعل المطلب منه فله الاعتدال  
 وما في طلب وحصل محقه ادى زكاته لما مضى والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ جنس سعيد وفي  
 رجل له نقد تركي في شهر معلوم قبل شهره ذلك قبل جمل دينه على رجل اخره بضاعته وباعها بالاجل  
 فماذا ايضا وقت زكاته قبل وجوب منها ثم بزل على ذلك كيف اخذ زكاة منه **قال** الخيار انما في  
 ذلك ان شاء فقص منه اذا جمل شهر زكاته فيهه البضاعته وان شاء اخذ الدين يوم يجمل هكذا في كل  
 سنة والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر جنس ومراحم زكاة دراهم وتبقى منها شيء واستفاد  
 فائدة اعليه زكاة الفايده ولو كان باقي عليه فلسا واحدا لم يسلمه **قال** عليه في ذلك على كثر  
 القول والله اعلم **مسئلة** ومنه وله شهر معلوم وراد ان يركب زكاته في يوم معلوم والشهر من

ما قبله او اوسطها واخره لا يجوز له ولا ركا عليه فيما يتلفه قبل دخول ذلك اليوم ولا فيما يستفد به  
 قبل دخوله **قال** اذا لم يكن له يوم معلوم لوقت زكاته وانما قد اتخذ شهرا فلا اعلم له انتقاله  
 ليوم معلوم اذا لم ينقطع عنه نصاب الزكاة الا على قوله انما قد تقدم الزكاة قبل وقتها واسه  
 اعلم **مسألة** ومنه والصبي اذا ملك نفلا وحلت زكاة نفليته قبل ان يحل عليه الحولا يحل  
 على ابيه قبل حوله **قال** يحل نفلا الصبي على ابيه ولو لم يحل عليه الحولا على اكثر القول واسد اعلم  
**مسألة** ومنه وفي رجل الزم نفسه تسليم زكاة زوجته ما دامت عنده فاقترضت منه  
 درهم وحال شهره وهي باقية معها ليس لها عنها زكاة من امره **واحدة قال** يسلم مرة واحدة  
 على اكثر القول الذي اعلم عليه واسد اعلم **مسألة** ومنه وفي امرأة اقترضت لانتها الصغيرة  
 بشي وحالها الذي تركها فحل شهرها قبل ان يقبضها احد اعلم زكاة ام لا **قال** ليس على اهل  
 زكاة ما اقترضت به لانتها ولو لم يزوجها احد على قول القول واسد اعلم **مسألة** ومنه رجل اجبر  
 للمصلد فادب عليه على مال له اخذ منه قبل قبضه وبعده **قال** حايض لا يكون قبضه **قلت** واذا  
 لم يزوجها السن الذي وجب في العريضة وجد ما رونه او فوقه **قال** يترددان الفضل بينهما وانما اخذ المصلد  
 الدور بخير وعليه صاحب المال فضل الثمن وانما اخذ الفضل وعليه هو على صاحب الابد فضل منه من  
 الدراهم والعتق والعروض القيمة **قلت** ومرويت عليه الصدقة في خمسة اعمه فباع منها واحدا قبل  
 الصدقة وثمنه في يده حتى جاء وقت صدقة **قلت** كيف ترى **قال** لا صدقة عليه الا ان يكون المشتري  
 منكره معه حولا كاملا واسد اعلم **مسألة** وروايع عمر ابيه او غيره او غنمه واشترط المشتري الخيل  
 او هو اشترط ذلك على زكاة ما باع **قال** ان الزكاة على البائع اذا حال الحول في ايام الخيار كان الخيار  
 له او للبشرى او لها واسد اعلم **مسألة** سئل ابو عبد الله عن رجل قبض العريضة ثم باعها على  
 من اخذها منه او غيره فلا اقضى منه الثمن قلالة المشتري اذا التفت فقد رفته على الفقهاء **قال**  
 اما اعتبر واعطى العريضة فلا يقبل ويؤخذ الثلث منه الا ان يكون الوالي اعلم ان يعرفه واما الذي  
 اعطاه العريضة ثم اشتراها فاذا قال الله اعطى ما عليه عرش فيضة للفقير او حار قوله ان كان  
 ثقة وان كان غير ثقة او اتمه الوالي فلا يحلفه فاذا لم يحلفه ما يشاء واما حال المصدق للفقير الثلث  
 على صاحب المشية وروايع ذلك لغيره ان يكون مالها الا ان يرجعوا فقروا له يعطاهم ويرجع باخذ  
 واسد اعلم **مسألة** في حوله ثلاثون شاة ولا حار ربعون وعليه صاحب الثلاثين ثلاثة ارباع  
 شاة لا اختلافه لصاحب الاربعين في الشاة وذلك بعد ان يحول الحول عليها وانه اعلم **مسألة**  
 ومعنى قوله لا يفرق بين مجتمع ان يكون الحار لاجتماعه بين اهل ثمانون شاة خلطة فياتي المصدق فيعلم انه  
 ان اخذ منها على اهل خلطة ان اخذ شاة وافرقتها اخذ شاتين فليس له ان يفرق بينهما واما على قول لا يفرق  
 الموصلي ان المجتمع هو المشاع ومعنى قوله لا يجمع بينهم تفرق هؤلاء يكون الرجلان متفرقين  
 واحد منهما اربعون شاة فعلى كل واحد منهما شاة واذا جاهد المصلد جميعا هادكون عليهم بمكاشاة  
 واسد اعلم **مسألة** ورواه سلف على ابن ابيه مع نفقه اذا جاهد امراة اقضه **قال** في ذلك

اختلاف قول لا زكاة تستدعي حتى يحل ويكون له السلف على قدره وقضيه وقرير يكره راس مال  
الذي سلف به ولولم يقضه وادع علم **مسئلة** وقوله تزوجها دل على صلاح الفرد درهم ولم  
يدخلها متى تزوجها **قال** يختلف في ذلك قول يجسب ويوم تزوجها وقول اذا وصيت به زوجها  
وقول هو بمنزلة الاجرة حتى يقضه وهو قول هو بمنزلة الدين حتى يصير على قدره وقضيه وقول حتى  
يدخلها وادع علم **مسئلة** والمراة اذا فقد زوجها وهما عليه صلاحا اجل متى تزوجها زكاة **قال**  
اذا انقضت فقهه وادع العلم المستحسن واستندت منه وقسم ماله بعد اربع سنين ثم حال الحول ذلك الوقت  
وجبت زكاته وادع علم **مسئلة** في رجل في يد درهم للزوجة على سبيل المضاربة واشترى امرءين  
شاة للزوج قال عليه الحول ما تكون زكاتها **قال** فيها الزكاة شاة وقيل تقوم الغنم وتقوم الزكاة من  
الدرهم وتعد على هان لم تبلغها وادع علم **مسئلة** في رجل في يد درهم في شهر معلوم فاعطى  
رجلا من اهل المضاربة وادع علم زكاته ولم يعلم اسلامه ما يلزمه **قال** اذا علم اسلامه ماله في يد  
المضارب اخرج زكاته وزكاة برجه وليس للمضارب هنا دخل في زوال الزكاة ولا وجوبها ولا علم  
**مسئلة** في رجل تزوج امرأته على بيعية درهم نقد فلم يدفعها اليها حتى حال عليها معه حول فان كان مليا  
فعلى المرأة زكاة ما يتقدمه من الاربع المائة وينظر زكاة المائتين الباقيات حتى يدخلها فان ادخل  
ها اخرجت زكاتها كما مضى وقول ليس عليها فيما مضى زكاة لانها لم تكن مستحقة حينئذ لو طلعت وان  
كانت لا ربيعة سلمها اليها الزوج وبقيت في يدها حتى جلت حولها لم يزوجها ان كان مليا او مذكرا  
يوسلم اليها ان كان مفلسا فعلى زكاة الاربع مائة تزويها فان كان نطقها الزوج وقبل ان يدخلها  
روى عليه ما يتقدمه وهو نصف النقد وكانت اخرجت منها زكاة ونفسها لانها يوم اخرجت الزكاة  
كانت الدرهم لما وادع استحقها هو يوم طلعتا وقول يزويها نصف فان دخلها ما اذت عن اكل لما  
مضى لانها قد قضته فان طلعتا وقبل ان يدخلها كانت الزكاة في المائتين على الزوج لانها كانت له  
حينئذ وادع علم **مسئلة** وقيل يقوم على التبر عند الزكاة كل شيء في يد اللجاجة قيمة وسطا سبعة  
الذي هو له فيه ويترك له الطعام ما يقول انه يكفيه وتبادل الخثرة او ان كان ذلك درهم وعروضا  
للطعام فلا يترك له منه شيء الا ان يقول انه يجسب شيئا والقياب لكسونة والعبير لخدمته ومن  
الدواب لصيغته ومن الماشية قير كلفه **قال** فان كان يدر طحس في تجارة متى تلزمه زكاة **قال** لا  
زكاة فيه حتى يسعه درهم او يقبضه في نوع اخر للجاجة وادع علم **مسئلة** عن ابي سعيد وفيه  
احر عبده او اكرى منزلهما تجب عليه الزكاة او كانت عبده درهم معروفة القيمة معلومة متى  
تلزمه الزكاة **قال** يختلف في ذلك قول اذا كانت الاجرة صحيحة كان المال مستحقا حين وفوت الاجرة  
وقول حتى تنقضي المدة التي وقع عليها الاجرة من العمل والسكن فان ازا استحقها وقدر على اخذها في منزلة  
الدين الموجود وان لم يقدر على اخذها في منزلة الدين الموصى منه والمكاتبه مثل البعير ان كانت  
خاصة او الى اجل وادع علم **مسئلة** ابن عبيدان واذا قدم المشرك بالودار الشركه في يد  
طلعت اهل المسلمين كيوخذ منه **قال** قول يوخذه منه العشر وقول يوخذه منه مثل ما باخذ

سلطانهم والمسلمين اذا قدموا اليه والله اعلم **مسئلة** واذا قدم مشرك على اهل الشرك قال  
وقال له اجد له المسألة او المشركين وسكان مسكدا **قال** فيه اختلاف فقول لا يقبل قوله ويؤخذ  
منه على ما تقدم وقول لا قوله مقبول **قلت** واذا كان مال في يد مسلم وحال عليه قول فلما  
طلبت منه الزكاة قال اني لا املك الذي في يدي لمشركي اهل الذمة لا يقبل قوله **قال** لا يقبل قوله  
الا ان يكون ثقة وقول لا قوله مقبول وكذلك اذا كان مال في يد مسلم فلما طلبت منه الزكاة  
قال انه لم يعمل على ما لا يحول لا يقبل قوله **قال** لا يقبل قوله ان كان يكون ثقة وقول لا قوله مقبول  
وسمعت ابن ابي حنيفة المحرم امام المسلمين ناصر حريش رحمه الله كان باخلا الزكاة ورجل زرع  
سكر او قال انه لم يعمل على ما لا يحول وقال رحمه الله لا يقبل قوله ولعل هذا الرجل عنده غير ثقة  
وايدع علم **مسئلة** ومنه واذا قدم مشرك على اهل الذمة المسلمين غير اهل الذمة المسلمين غير اهل الذمة المسلمين  
مسلم لم يؤخذ منه **قال** يؤخذ منه مثله ما يؤخذ من المشركين وقول لا يؤخذ من المشركين لا له  
ذمة عند اهل الذمة والمسلم والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا قدم المسلم ويلا الحبيب يدراهم او  
ذهب او فضة غير مضرويين ما يؤخذ منه **قال** اما و قد مر ذهب او فضة غير مضرويين  
فسيل ذلك سبيل البضاعة اذا باعها او كذا كذا وحينئذ على قوله ثم تركه ثانية اذا حال  
عليه بالغول وان قدم يدراهم فلا زكاة فيها ولو اشترى بها بضاعة وهي مخافة البضاعة والله  
اعلم **مسئلة** وعمل المكب اذا قدم الى محال متباع من رجل مسلم والبصرة او بغداد ما يؤخذ منه  
**قال** اذا كان المكب والبصرة وصاحبه في البصرة في محول على المال حول البصرة وهو في محال فيه  
الزكاة **قلت** وان كان صاحبها وعمل في البصرة او غيرهما او اخرج من البصرة ما موال  
وورق و متاع ما يجب على هذا الرجل في متاعه وورقه **قال** ان كان اهل ذمة له بغير وهو مقيم  
بها الا انه يسافر او سافر له فانه يؤخذ منه الزكاة لحوله الذي كان يؤخذ في ما مضى فان جاز  
هذا المال لوقته معاخذ منه الزكاة كلمة مع اصلها الذي في يده وان كان قد مضى وقته  
وماله في السفر اخذ منه زكاة ما كان الغائب وماله اذا قدم وان لم يكن وقته قد جاز تركه الى  
حول وقته ثم اخذ منه الزكاة **قلت** فان كان لهذا الرجل القادر وهو اهل عمان فجد الف  
دراهم واخرج له شتر يبيع في حال حوله فزكه هذا الف الف الف الف الف الف الف الف الف  
الف درهم يزكه على ستة الاف كما هو الام **مسئلة** معواذ لم يكن اخرج عن الف فكل ما يذره  
وقعت فيها الزكاة فعلى هذا ان يخرج الزكاة جملة الستة افوكها **قلت** فان كان اخرج عن  
الالفين جميعا قبل ان تقع الغايه ثم قدم بعد الحول لم يبيع اصعافا ووجه هل عليه ان يخرج  
عن هذا المتبع القادم **قال** ليس عليه في ذلك زكاة اذا اخرج عن المال الا اخرج حتى يحول  
الحول **قلت** فان جاز الحول فخرج عن الف الفين ولم يخرج عن المال المستفاد قبل ان يقدم هل  
يجزى **قال** فان كان قد ادى الزكاة قبل الفايده اجزأه وان كانت الغايه قبل اخرج الزكاة  
فعليه ان يخرج عن الفايده اجمعا والله اعلم **مسئلة** الزاملي وفيه عدة من الاريات

الفضة المفضلة نصاب نام والعدد والوزن الزكاة أم لا **قال** الزكاة تقع عليها المفضلة  
 ونبت نصابا تاما وجال عليها الجرافية الزكاة وأرجو أن يفهموا أنه إذا طرح غشها ولم يبق  
 نصابا تاما لم تجب فيها الزكاة وأبده أعلم **مسئلة** ومنه وهل يجوز أخذ الفضة من صغر الخربة **قال**  
 يختلف في ذلك كما يختلف في أخذ الفضة من الزكاة **قال** يجوز حبسه إلى أن يورث أو يورث على ذلك فيكون جزي  
 وضربه والأخذ من طه بغير ضارة **قال** يجوز حبسه إلى أن يورث أو يورث على ذلك فيكون جزي  
 ويقايل على ذلك وأخذ الفضة من شيء من ماله فلم يجز أن يشاءوا أخذها منه من شاءوا وحسبوا حتى  
 يورث وهو صائر وإذا رأى المأمور أو الوالي ضربه فلا يبعد ذلك والله أعلم **مسئلة** واليه يورث إذا  
 قال أنه خير يوصي على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يبعد ذلك والله أعلم **قال** نعم ولا يقبل قوله إلا  
 بشاهدين على ما أهل الصلاة أنه خير يوصي أو يقيم بنية إذا علمت السليم أو قضاهم رفع عنه الجزية  
 أنه ترفع عنه الجزية وأبده أعلم **مسئلة** ابن عبد الله الذي إذا ارتحل من مدينته لم يجز تحليفه أنه  
 ما تجب عليه الجزية **قال** إذا لم يتبين أنه يقدر في محلي الوقوف عنه وإن عرف بطول دار تجليفه  
 بأبده أنه ما لم يأت فيه حق لله ولا مسلم وإن كنت جائنا فانت يورث من يدك **قال** **مسئلة**  
 ومنه والذي إذا كان يسلم للوالي أكثر ما يجب عليه والجزية هل يجوز له أن يحط عنه الجزية **قال**  
 لا يجوز ترك الجزية عن الذي بعد وجوبها عليه إلا أن يقع الظن والميل والقباض عنه وكان يسلم  
 لهم أكثر ما عليه فلا يصح عنه وأبده أعلم **مسئلة** الشيخ حميس وعبد وإذا أسلم وحبس عليه  
 الجزية البعد منها أم لا **قال** لا أعلم حجة متعده وشي وجب عليه إلا أن يسلم قبل أن يتم الشهادة فلا  
 جزية عليه وأبده أعلم **مسئلة** الأمان ناصر من يشترطه الله في زكاة السكر أن هذا الزرع  
 ينبت للبخارة فالزكاة واجبة فيه إذا حال عليه الحول وكان الزرع حيا قبل أن يورثه من أسلم  
 وأنفق في زراعة السكر ونبته للبخارة فإذا حال حوله كان له فعلى ما حفظ من الإشراف  
 شأه المصدق جاسمه بالدرهم النجف وما في هذا الزرع وإن شاء انظر الزرع الذي ينضج فأخذ  
 ربع العشر مما يحصل من الزكاة وأبده أعلم **مسئلة** ابن عبد الله وفي بيلار السكر أن كان  
 تحت عليه زكاة الدرهم وكان يركب درهم له أو قبل ثم استفاد شيئا من السكر وبذره عند  
 وجوب زكاة هل يحمل على زكاة أم حتى يبيعه ويصير درهم **قال** لا يحمل عليه السكر  
 الذي استفاد به وبيلارته حتى يبيعه ويصير درهم قبل أن يسلم زكاة وأبده أعلم  
**مسئلة** الشيخ ناصر حميس وفيه عند حميس الإبل من يبيع عليه وشي من ترك سائما  
 أن يخرجه منه زكاة الجميع أم يحط نصيب العوامل ويؤخذ الباقي **قال** أنه يحط عنه نصيب  
 العوامل في أكثر القول وأبده أعلم **مسئلة** الشيخ حميس إذا شد الربا فيم يرد زكاة إلى الأمان  
 أو عامله قبل مجازة أو حمله عليه ثم استفاد شيئا من المال قبل حوله لتزكته زكاة أم لا  
**قال** عندي في لزوم زكاة الغائبة اختلاف على هذه الصفة وأبده أعلم **مسئلة** الغافري  
 وهل يجوز من المأزوم الغنم والبضة وعرا الصغار صغيرة وعرا الحامل حامل **قال** قبل مجزي



ذلك كل جنس مثله وقبل يخرج عن الصغار كبيرة وعن المراض صحته وكذلك الجاهل على الجاهل فيها اختلاف  
 والله اعلم **مسئلة** الشيخ عمار محمد السعالي ومروحيته عليه زكاة الغنم يجوز للجاني يقبل  
 منه مثل اسيرين او اسير صغير ويبيع دراهم عن اسير **مسئلة** ان الجاني باخذ من اسير الغنم وجب  
 عليه وان اعطاه صاحب الغنم افضل وزاد الجاني دراهم فخير وان اخذ الجاني الاضعف وبأخذ  
 فوقه دراهم يراة فلا والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله وفي صفة زوجه ابوها رجل وكتب لها  
 حلالا في بيع خيار في ماله وكتب سنين لم يدخل بها وهي صبية ما يكون زكاتها **مسئلة** ان الجاني باخذ  
 على زكاة ابها ما لم يدخل بها الزوج والله اعلم **مسئلة** ومنه ومروحيته عليه زكاة بر نقد  
 فسلها بيد ثقة غير أمين يقبض المصدق شرع فلا يقبل الا يصل الاني ماله بيد الثقة عليه  
 في قيمته زكاة ام لا **مسئلة** اذا تم الال في الفعل التي يرضى منها زكاة م عليه فبايع قبل الا ناع م  
 على بيع قبل الا ناع م فبها **مسئلة** اختلاف القوف عن احد زكاة م باع اذا كان الف باع  
 منه ثقة والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رواية بيعات خياره يقول قد وفيت او اعطيت  
 ابني او زوجتي بيع الخبز الذي عند فلان يقبل قوله في الزكاة ام لا **قال** يختلف في ذلك قول  
 يقبل قوله الا ان يكون ثقة عند قول ان قوله مقبول والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي ورثة  
 خلف لهم هالكهم دراهم فيها الزكاة في بيع خيار فقيمت سنين لم يقسموها ثم قسموها في كل  
 واحد له منها وفي خيارها في البيع الخبز وليا اخذ كل منهم الحصة فلا يصيبه التمسك الزكاة من  
 عملها لهما لم يصب احدهما مبلغ الزكاة **قال** ان قسم هذه الدراهم لا يصبغ ما دامت متعلقة  
 في البيع الخيار وفيها الزكاة حتى يقدر ويقسم الماهم عددا والله اعلم **مسئلة** القاضي باصر  
 سليمان ان الزوصي اذا ماز دراهم الحجة فقد وجبت شتمتها ومكدة الورثة وليس عليهم عوضها  
 اذا ذهبت ولا تجز على الملام في الزكاة وكذلك اذا مازها الموصي في حياة فلا زكاة فيها ولو  
 بقيت سنين والله اعلم **مسئلة** القاضي وولي حقه على مفلس يقدر ما يجب فيه الزكاة ومكث  
 معه سنين ثم اراد المفلس بيع سكر او دابة فبها عليه حتى اجبقت لم عليه دراهم كثير  
 بقدر الف درهم او اكثر واشترى منه السكر بعد نضاجه جميع حقه الذي عليه أولا وآخر ولم  
 يحمل على حقه الا في حوله الذي عليه الزكاة في ذلك جميعه كذلك في الاول والاخر ويكون محمولا عليه  
 لا حريته المقدر على هذه الصفة ام لا **مسئلة** القاضي في زكاة هذا الرجل عرف لدينه الماضي  
 فحصل عند غريمه وصلا على ذمة واحدة اخرج ما وجب عليه فيه الزكاة ولم يوان لم  
 يخرج عليه زكاة في الفائدة الا حتى يحول الحول عليها اذا كانت ما تجب فيه الزكاة او حوّل  
 الحول على ماله ثمانية اذا كانت مالا لا تجب فيه الزكاة في زكاتها ماله في الحول الثاني لا وجبت  
 فيه الزكاة وان كان زوجه عليه الزكاة في ماله الذي اسير منه في السنين الماضية لم يخرجها  
 وقولنا لا استفادنا فيه ههنا انها تجز عليه مع ماله الذي وجبت فيه الزكاة في السنين  
 الماضية على قوله في حوله عمل الفدية وان كان هذا الرجل في هذا السكر ماله عليه وهو



كان ليقدر فيه البيع والشراء فلا زكاة عليه فيه ولا زكاة للزكاة عليه <sup>ففيه</sup> **مسألة** واسأل عن  
 ومنه في درهم الحجة أو درهم الوصية فلا زكاة فيها وأما إذا مبرها الوصية أو الورثة فعقوبها الزكاة إذا كان  
 في ثلث مال المالك سبعة وأسد اعلم **مسألة** ومنه وهل يجوز قصر الزكاة بالأخانة والعبي والعبد  
 وعبيهم وبالاعانة أو وصفتها المسلم للصدق بافتد جعلت شيء بالموضع العبداني وعلا منها كذا  
**قلت** أم على الظنانية فما يزوما في الحكم فلا واسأل عن **مسألة** وحل عندة تجارة واستطاني أمولا  
 للتجارة فلما اردنا أن نحاسبه للزكاة قال انزكو في كذا وكذا في البيتي وهو عندة أصيلة سوكتها  
 الطاعا يجوز ان ترك له بيته ما يكتفيه والتميز من خلال زكاة وجميع ذلك لا يترك له منه شيء **قال**  
 في ذلك اختلاف قال بعض يترك له والحب والتميز بقدر يقينه وقال بعض لا يترك له واسأل عن **مسألة**  
 في امرأة مملوكة بالظنانية لمارهنية ميسايل لم يجز في درهمها الزكاة ولها صيغة لم تجز لالها في  
 الباطنة وصفتها تحت فيها الزكاة وهي إلى ميسايل وان القضاة حكم بعضها على صفتها **قال**  
 تخطو لار هنية الزكاة إذا لم تجز لها واسأل عن **مسألة** ابن عبيد الله وقيل يارل ما شئته ماشية  
 غير هلمها قبل وجوب زكاته ثم حوت زكاته تكون وقت زكاة الماشية التي يارلها وقت زكاة  
 ماشية الأولى أم يسايلها وقتها يوم يارلها في ذلك اختلاف **قال** قال الزكاة  
 الماشية التي يارلها وقت زكاة ماشية الأولى **قال** قال يسايلها وقتها يوم يارلها  
 واسأل عن **مسألة** ومنه ما لا يبر بالدرهم للعالم فلا يبر الزكاة وشي من الاجرة على القول الذي  
 نراه وأما ما أخذ من المال من السكر المصنوع والسكر المقضب والخمر فلا زكاة فيه على القول الذي  
 نراه عليه وكذلك النبي ما خذ من السكر المصنوع والسكر المقضب والخمر لياكله ولا يبر  
 يبعه بدرهم فيجمع في ذلك ولا تجز زكاة في ذلك وأما الذي يأخذه وهذا ويبيعه بدرهم فعليه زكاة  
 إذا كانت تجز على المنقري واسأل عن **مسألة** الصبي في حل تجز عليه زكاة الورق فاستوفى  
 ثروا حيا قبل مجز كانه ويقع عنده إلى أنه دخل شهر الذي يركي فيه فأراد الجاني أن يحسبه عليه  
 فقال انه اخذ لياكله لا للتجارة ان قوله مقبول اذا قال انه اتخذ للنفقة وللعيال وله أن يجزله  
 قبل وقت الزكاة وبعده ويصدق على قوله واسأل عن **مسألة** ومنه درهم الحجة إذا مبرها  
 الوصية وقسم الورثة المال وحار كل واحد منهم ما حكم الزكاة في الدرهم **قال** يرجع عليهم ما  
 اخرج من الزكاة على قدر حصصهم ما بقي في ايديهم شيء والثلث واسأل عن **مسألة** ومنه والوصي  
 إذا جفت عنده دراهم لا نفاذ ما على الوصي موصيا باوصيات بقدر ما تجز فيه الزكاة  
 يجب تسليم الزكاة على الوصي والوصي أم على الورثة ويجز له ان يبيع ام يحكم عليها بتسليمها  
 دون الورثة إذا كانت الوصايا مخرج والثلث **قال** إذا كانت الدرهم عند الوصي فميرها  
 وقالها لملكها حارح بثلث كانه في ثلث مال المالك وار **بعد** الثلث لم يكن فيها زكاة **مسألة**  
 الشيخ سام بن اسد الله في درهم الحجة أو درهم الوصية أو درهم التجار الوصي ولا يجز له ان يبيع  
 الا بغير ربح وحال على الدرهم الحق يكون في هذه الدرهم زكاة ثم لا **قال** فإذا اخذها من

بها على ما لا يملك على غيره ضمان فالزكاة في الثلث لا الهالكه واذا اخذها من غيرها بضمها ففقيهه اختلاف قول  
 لارزاقه في مال الهالكه وقول الزكاة في مال الهالكه حتى يستقيمها الاخير يعقل ما مر ما استوفى عليه واسد علم  
**مسئله** وفيما يرسل لهم المشتري له ما شئ والامتنعة فوجبت عليه الزكاة في دراهمه وان كان  
 للبخاخه وارسال درهم في راسه في الزكاة في ذلك اذا اراد ان يخرج ما عليه والزكاة في الزكاة الدرام  
 المرسولة الى الفاضل المستقر واستفاد فائدة المبرومة في العائدة زكاة ام لا **قال** ان صححت سلامة الدرام  
 وانه لم يشترها فليس على كذا والا فلا شئ عليه حتى يصح سلامةها وانما فلا شئ عليه ولا زكاة  
 عليه في العائدة لانه غير ما خذ بركاة ما لم يصح بقاءه والله اعلم **مسئله** ابن عبد الله في رجل  
 اشترى مالا يبيع الحيات بحسبة لارثة ثم جعل الفهم الذي يشترى منه هذا المال وصار المال  
 لوبيع اصلا ما يبيع ثلاثا لا يبيع هل يخط عن المشتري الحيات زكاة ام لا **قال** اذا  
 كان المشتري لو اراد دراهمه لم يصح له كلها فانه لا يلزمه الا يبيع المال والله اعلم **مسئله**  
 الفقيه جابر بن حنبل واذا اعطيت اخا درهم بسبيل المصارفة على نصف درهم وسافر هذا  
 الرجل الذي اخذه عند درهم وعان للارض السواحل ومكث قدر درهم من اكثر من  
 ذلك كيف السبيل الخروج الزكاة من هذه الدرام الغاية على اخذها سبيل الزكاة لراس المال  
 الذي اخذ من مالا لا يعلم بالزكاة حتى يخرج الزكاة عنه اعلى زكاة في درهم حتى يعلم كم هو واذا  
 استقرت فائدة يكون على جميع الغاية زكاة وقبل زرع هذه الدرام الغاية على امره فانه  
 في هذا الجها لذي الزرع **قال** اما زرع المال فما يترك ان تسلمه فانه على غير دينه بل زرعها فيه  
 فانه في هذا الموضوع لا سبيل اليها لانه موضع راي واختلاف في الزكاة على غير ما اراد عليه من  
 زرع له يصح معك حصوله حتى يصح فانه في زرع في ذلك فركانه فانه لا يخرج منه بل كالحصوله على  
 رايه بل وصوله او على حال بعد ان يكون قبضه على فقده لا بعد زرعها بل زرعها فيه بتركه فانه  
 يخرج فيه الاختلاف على هذا الحال فما قد خرج في زرع المال وما استفدته على هذا ما يترك  
 تكون فيه الزكاة ان لم يصح فلان يصح معك هذا الزرع فلا شئ فيه من قول المسألة وان يصح بعد  
 وبعد على هذا بانه قد حصل من قبلها الكفي في هذا الموضوع اقول بانه لا ينبغي فيه واليخرج  
 فيها معنى الاختلاف في الزكاة مع بقاءه في يد الرجل حتى استفادها فليس ان يودي عنه  
 ما لم يقبضه والله اعلم **مسئله** ومنه في الدرام المشتركة بين اثنين ما يخرج منها الزكاة ام لا  
 وهو ان اقتسم لم يبيع الضاب في سهم كل واحد منهم **قال** ان كانوا قروا زرعها واحد هو يبيع  
 فيه الزكاة وبقيت مجمعة حتى يوزع الذي يترك فيه فقول المسألة انها تدرم فيها  
 فيخرج منها وقبل لا وشئ فيها على هذا اذا لم يبيع في سهم كل منهم او يفرق يكون له منها  
 لا يغيرها ما يخرج عليه وان كان على هذا او بالاشهاد والمشاركة فلا شئ فيها على حال والله اعلم  
**مسئله** الصبي وفيه سلم زكاة في الممقر على شرط ليرده عليه هل يراد الزكاة في  
 وجبت عليه اذا ردها الفقيل ليعلم عليه على هذه الصفة ام لا **قال** اخاف ان لا يراد

فصل الاختلاف في الزكاة على

الزكاة منها واجب ان يحجر في مثل هذا الاختلاف والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه من تركه  
وتركه في يده الى ان يتجملها في موضعها واستفاد فائدة بعد ذلك هل عليه زكاة في العائدية اذ كان حين منتهى  
لم يقبضها ثم يقبضها له ان يقبض من تركه اذا احتج بما في قوله لا قال بل هو زكاة العائدية بمقتضى الزكاة  
على بعض القول ولا يعجب في الاقتصار من تركه الميزة والاختلاف موجود في ذلك بين المسلمين والله اعلم  
**مسألة** ومنه وان سلم زكاته لغني لم يستحقها وردت له على صاحبها في دين عليه له اجاز لصاحبها  
اخذها منه في بعض القول وان سلمها له بشرط شرط على الفقير لم يقضيه اياها فلا يعجب في ذلك ولا  
يعلق الحق والله اعلم **مسألة** ومنه وفي رجل سلم جارا من ربه ببيع المصارفة وهو اقل من نصاب  
الزكاة شهجا المصارف بعد سنة وقال المصارف له ان لك ذلك ولا تنصيبك من الزرع فطلب منه الوفاء  
فوقع عليه الخلف فافكره الجميع وعدم البينة فتردد بينه فغنى عنه واستفاد هذا المصارف له  
ما لم يغيره في ذلك الدرهم حاجب فيها الزكاة او لا تجب الا اذا اصبحت على درهم المصارفة هل  
عليه زكاة فعلى الجميع امر الله على درهمه التي فيه **قال** اذا صلح له المال في يد المصارف نصابا  
كاملا او فيه ما يكون به النصاب بل اذا ضاها بعد كمال الحول فعليه الزكاة في كل المال والزرع مجموعا  
عليه ولا يضره ان كان له ثمة بعد ان وجبت قبضه الزكاة وفي لزوم اليقين عليه اختلاف لكونه  
امانة وبالله التوفيق **قلت** له واذا اقر المصارف له اتيه بملته كذا وكذا وهو في يده  
غير انه انكر فاياها فان قلته على زكاتها والا فلا اسلم على شيء ليس في فيه مقدرة ما الذي يجوز  
في ذلك **قال** عليه الزكاة في وقت ملكه اياها اذا كان على قدر من اخلاها والمال محجي ويذهب  
ولا يسيطر زكابه ما عليه من الزكاة بعد وجوبها والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه من عده راس  
مال حاجب فيه الزكاة قد اذانه وامر الى عشرة اشهر فلما انقضت المدة سلم عليه والذين و  
ذهب جميع ما عده واذا زكاه اخر وهو نصاب تام وسبعة وشرؤه مفصل وغير مفصل هل يلزمه  
الزكاة اذا كان عليه الحول وهو على هذه الصفة وان لم يذهب راسه الاول لانه حين واجل  
عليه الحق سلمه من الاول شيئا وبقي عده شي لا يتم النصاب به واذا زكاه اخر وسلم منه  
شيئا الدين الاول واجتمع معه نصاب تام حاجب عليه الزكاة في ذلك على هذه الصفة **قال** اذا  
لم يبق من المال شيء استأنف حولا وان بقي ما دون النصاب فحده معقول الاختلاف في قولنا ان يفرم  
واحد قولنا بقى وقولنا قوله حتى يبقى والمال لم يفرم منها وقولنا حتى يبقى نصاب تام واختلاف  
فيما عليه من الدين قولنا يسيطر له اذا ارد قصاده وقولنا لا يسيطر له والله اعلم **مسألة** الا ما  
بالمرور بشد عمره وفيه راجع ما لا يشك في ثمانية لارتي وستين لارتي نسبة مثال له الى انقضاء  
سنة ما يتو عشر ولارتي والى انقضاء ستين مائة وعشرون لارتي وكلما احتد شيئا هذه  
الدرهم لم يبق في يده شيء من الدرهم الا ما بقي محمل الزكاة فعليه الزكاة عليه في مثل  
هذه **قال** فعلى قول بعض المسلمين ان زكاة هذه الدرهم تكون على حساب الحول في يوم وقع  
البيع فتكون زكاة التي حلت بعد الحول زكاة واحدة ولين في حلت بعد الحول من زكاتين والى

قوله وان سلمها له بشرط  
بشرط عليه

الى

بعد ثلاثة احوال ثلاث كرات وقول لا زكاة فتعليه فيها الا اذا حال عليها الجوال بعد اجلت وكانت  
 مما يجب فيها الزكاة وانه اعلم **مسئلة** الصبي حين عند ما يتأخره وعشر ودرهما عليه ان يخرج  
 عنها خمسة دراهم ونصف درهم زكاة ام يخرج عنه خمسة دراهم **قال** ان في ذلك يدرى الاختلاف في  
 الزكاة فتعقل قوله قال لا زكاة في منزلة الشريك فانه اذا اخرج حصه شريكه وهو ربع العشر من الدرهم  
 الورق والسكر والحلي والنجار كفاية وعلى قوله قال لا زكاة هي في الذمة فعليه ان يسلم ما لم يدر  
 في ذمته وان كان قد هو الزكاة وزكاة الزكاة لا لها له وعليه زكاة اذا كانت في مال له وزكاة في ذمته  
 متى سلمها بعد حلولها واسد اعلم **مسئلة** والصيغة اذا كانت لم تستوف في السوق اكثر من المثلقال محمد  
 لا احل كسها للزكاة **قال** كما استوفى في السوق واسد اعلم **مسئلة** الصبي وروحيه عليه زكاة  
 نقده وبعد له يخرج ما اقر له احد ان عليه له ضمان الا ان يقره وكذا وقضاة شافعية عليه والضمان اعليه  
 زكاة ما وقضاة اياه ببقية ام لا **قال** اما اذا اقر له بشي من الثوب كالدراهم والدينار فعليه  
 الزكاة ان اقر على قبضه ولو اقر على بيعه عرضا وان كان اقر له في العرض ولا زكاة عليه فلا  
 اعلم في ذلك اختلاف بعد الاول مما يختلف فيه اذا لم يقبضه ولا قبض شي عنه **قال** وان ابراه من  
 هذا الزمان هل عليه الزكاة ام لا كان الضمان مع وفاءه عدله او لم يرض عنه **قال** اذا ابراه ما فيه  
 الزكاة من الذهب والفضة فعليه الزكاة وان كان له غير هذا الزكاة فعليه فيه واسد اعلم **مسئلة**  
 الزمان ان كان له من ثوب يصعد لاجل فقال لا يمينه او غير ابنه او ليس هو له يكون لقوله او ان  
 منه كتب وكتان الزكاة ام لا **قال** اما قوله ليس له ولم يقر به لاحد فليس يقبل قوله في ابطال الزكاة  
 واما اذا اقر به لاحد فطلب الزكاة من الذي اقر به ان كان يدركه فان صدق قارعه اخذت الزكاة منه  
 على ما يوجب الحق وان لم يقر به رجعت الزكاة على من يده المال وان اقر به لم يلزم له عليه فيه  
 الزكاة مثل الذي يقبضه من اختلاف قوله لا يقبل قوله وقوله يقبل واسد اعلم **مسئلة** ومنه  
 وعن سبع الصدقة قبل قبضها كان لها قبضها فقبلا او قبل الامم **قال** يجوز في مثل هذا  
 الاختلاف في يميني ان كان القابض لها وقبل الامم حوز ذلك راها المصدق ولم يرها الا راها  
 ذلك او فر السليم وان كان القابض لها فقبلا ولا يجوز ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه وفيه  
 عند خمس بقرات ويخرج على كل واحدة منهن مقلد ثلاثة اشهر او اربعة اشهر من السنة  
 ولا يرضى عليها السنة كلها تحسب هذه العوامل ام تجزى على بقية الاربع وتؤخذ منها الزكاة  
 ان كان اخذ هذه البقرة ليزرع عليها ولو لم يزرع السنة كلها اذا لم يجعلها سائبة فعلى  
 قوله بقول الزكاة في العوامل عند ي انها لا تجزى على بقية السائبة واسد اعلم **مسئلة** ومنه  
 وفيه سترهن هينة ويسلم من الدرهم التي استترهنها الزكاة فعلى ذلك انكره الراهب  
 تكن عند المستترهن مينة ايجب عليها ان يزرع عليها ما سلم من الزكاة ام لا **قال** ان كنتم اخذتم  
 الزكاة من هذا على سبيل خير فجهي ان يزرعوا عليه وان كان ليعطاهم من ثمر عاوق هذا  
 الزكاة لم يكن عليكم رد عند ي واسد اعلم **مسئلة** الشيخ عبد الله بن العدي في اوصافه غني



الملة بالخلي في اخذ ما يجب للفقر في ان يكون معها جلي يكفيها وما تحتاج اليه مما لا بد لها <sup>الغنى</sup>  
 منه وقد قيل اذا كانت قصدت بهذا الجلي الاستقلال بحاجته تخاف جدورها عليها فقول يجوز  
 لها الاخذ مما لا يقدّر على هذه الصفة وقول لا يجوز واما اذا كان الجلي الزينة فيجب ان يكون  
 به غنية ولا تأخذ مما للفقر وادرس **مسئلة** ومنه وان كان رجل سبيع وشيخ زكوا يضار  
 بشيخه وانه في البر والبحر ولا يحصل له ماله في وقت معلوم يجعل له شهر يزكيه فيه ويخرج <sup>ماه</sup> ودرهم  
 وعروضه على الفقراء عما يلزمه الزكاة ايسعه هذا العقل اذا اطمأن قلبه ان ما يخرج ويرد اكثر مما  
 يلزمه الزكاة في المولد اذا اصاب منه الاوتى فالله انه لا يحصى الا ما يخرج منه الا على سبيل  
 الاحتياط لما يلزمه عنه حتى يخرج في الاحتياط طر حمله لا يسكن عنده فهذا سبيل الى الاصل عليه  
 عند الجمهور به على حسب الاجتهاد وبلغ الطاقة والله اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان بن محمد بن  
 النكار لما ذكر تجرى عليه الزكاة فان جاء وقت زكاته الذي كان يزكواهم والمال مجتمع لم يقسم بعد فقيل  
 فيه ذلك باختلاف فقال قال الزكاة تجرى فيه على كانت تجرى على المال فقل ولو لم يجمع كل واحد الزكاة  
 ما تجب فيه الزكاة وقاموا الزكوات فقد انقطع حكم وجوبها كما تجرى على المال الزكاة في مال واحد  
 كل واحد الزكاة تجرى على كل واحد منكم ما يجب عليه الزكاة في نفسه والمال الذي ورثه من والده فان كانت  
 الزكاة تجرى على احد منهم في الاول وقت معروف يزكيه ماله كان ورثه والمال يجوز له ان يبيع الذي ورثه  
 يزكيه وفيما رواه ابن بكير له ان تجرى فيه الزكاة وفيل كان عليه الزكاة تجرى في ماله الذي ورثه وابيه ان وجبت  
 فيه الزكاة اذا اصاب عليه من كل واحد من امواله لم يحكم الميراث اذا كان علم به وجوبه منه الوفا بغير الميراث  
 المعقولة في بيع الخبار واما عند الاموال فاذا وجبت النصاب في جميعها وان قسمت لم يجب في نصيب كل  
 واحد منهم الزكاة فقد قيل في ذلك باختلاف فقال قال بوجوب الزكاة عليهم فيها وقال لا زكاة عليهم  
 فيها الا حتى يحل النصاب في نصيب كل واحد منهم ان لو كل نفسوناً وكذلك لو اوفى وجوب الزكاة في  
 الزروع اذا كانت مشتركة والعمل في ذلك على ما يعمله امام المسلم في الاراء وهو الحكم منه على رعية  
 لا يجوز لاحد خلافه والله اعلم **مسئلة** اما السخا في اكثر القول لا تخال حتى تشرب الماء وتاكل  
 الشح او تخطط مع اللبن الشح واما في تلذذ المصنف فخرج به الصدقة في وقت طولها حتى ولدت الغنم  
 بعد ذلك اولاد او صار من جمل على الغنم وكبرها فزاد ذلك اختلاف قول تجل على الغنم وقول لا  
 كان توقف صاحبها على اخرج الزكاة في حمية انتظاره لقدم المصدق لم تجل عليه ما را في غنمه لان  
 ذلك عندنا حتى تجل على ما زاد الحول الثاني والله اعلم **مسئلة** اختلف في زكاة الاجار والدين وغير  
 السلف قول لا زكاة فيه حتى تجل ويقض وقول فيه الزكاة وراسر بالتمتع به والعروض وقول اذا  
 جمل وجبت فيه الصدقة لما مضى السنين وقول ليس فيه زكاة الا حتى تجل ويقدر على اخذ الجمل  
 واما السلف فقوله بوجوبه في راسه ماله لم تجل وقوله لو جمل يقبض وقول اذا جمل لا يجمل فان  
 جمل لم يقبض ادى عن راسه ماله لم يقبضه وقول فيه زكاة وراسر باعده والعروض والله اعلم  
**مسئلة** قيل طي ما لا يما يتي لارعية فضنة نسبية وعليه ما يتا لارعية لاحد الناس ربيت

مؤجلاً المدونة كذا المشهور لا يجوز ان يعطى الصدقة ام لا **قال** في مثل هذا اختلاف بين المسلمين بعض قال  
 يعطى الصدقة وبعض قال لا يعطى الصدقة وبعض قال لا يعطى الصدقة وبعض قال لا يعطى الصدقة  
**قال** ان كان من ذلك درهم ما يصح بيعه واستناده فلا ينظر اليه عليه والدين المتفق في ذلك على  
 هذا الرأي وما يجب الرأى الاول لم يره مستغنياً بها لاجل استنادهما في الدين واستناده **مسئلة**  
 الشيخ هلال بن عبد الله العدوي قلت لما بعى في زكاة النبيم يترك الى بلوغه ام يتسلم عنه **قال** اذا كان  
 ماله في يد وكيل من قبل المسلمين الذين يجوز لهم ان يوكولو له في مثل ذلك قبل يخرجها ماله لاهلها وكذلك  
 الوصي وقيل لبيه واما المحبس فوله وعليه وقول المولاعليه وقول المولاعليه ويتركها  
 الى بلوغه ويعلم بذلك عند بلوغه ورأيت ميل الى ترك ذلك الى بلوغه واما الشيخان سعيد بن احمد  
 الكندي وجعفر بن عيسى فيهم قولوا جاز المحبس ان يتركها قبل بلوغ النبيم **قال** الشيخ جعفر  
 واما اخرج زكاة ماله بعد وجوبها فيه فقد كفلا بصاح ذلك لم يره الشيخ ابو سعيد رحمه الله على  
 معنى قوله في زكاة الثمار ان لا تؤخر وعلى الوكيل لا يخرجها الا بعد زكاة واما الذهب والفضة  
 فذكر فيها اختلافاً قولان على الوصي ان يخرجها وقولان شاذان تركها الى بلوغه  
 واخبر بها والوكيل يشبهه عندي على قياس احكامها فيما ان يكون مثله في ذلك واما المحبس اذا  
 لم يكن له وصي ولا وكيل فرفع فيه هذا الشيخ رحمه الله بذلك لا وفي الثلاثة المذكورها في جوابه  
 لك في هذا الموضوع في ذكره لهما ما يكفي على هذا عن عبارة القول من بابها وفي لا ميل الى ما رفعه عن  
 والشيخ سعيد بن احمد انه هو الذي يجنبنا في القول لنظر في دليلنا ان الله الشيخ ابو سعيد  
 الله قبان لما عرفنا نصوصه وجميع ما اوردناه في القول هذه المعاني فما حوزر معنى ثلث  
 الاماكن الله واما نفس كلامه في هذا فلا احفظه بعينه ولكن هذا فيما ارجوا حاصله عن الله  
**مسئلة** ابن عبيد الله في رجل ارهن صيغة بقرتها او اقلاً وأكثر هل يسقط الرهن  
 من الصيغة **قال** في ذلك اختلاف فعلى قوله يقول ان الدين يسقط عن صاحب الزكاة ويرك  
 ما بقي بعد الدين فيسقط الرهن وعلى قوله يقول ان الرهن لا يسقط ان ارهن لا يسقط فاما  
 شيخنا الامير رحمه الله لا يسقط الدين والله اعلم **مسئلة** الصحيح ومطرت في قول يوموا في  
 اول شهر الذي يخرج فيه زكاته ولم يسلم للقيام بالامر زكاته ولم يبين انه سلمها بالام  
 الى احد ولم يوص بها يجوز للقيام ان ياكله ورثته بتسليم زكاة تم على هذه الصفة ام لا  
 وهل يلزمهم ذلك اذا كان فيما نظير به قلوبهم انه لم يسلمها لعدم **الحل** ان  
 ان في طه الزكاة او انه لم يترك هذا المال بعد ان وصيت فيه اخرجه عنه واما على الورثة اذا  
 لم يوصها ما لم يوصع ذلك فلا شيء عليهم حتى يوصي بها وقال في ارفع ان في مال الزكاة  
 ولم يعلم الورث باجرها منه لزمه **مسئلة** ولو لم يوص له **مسئلة** ومنه في الوصي  
 اذا اجفقت عليه عند درهم لا تقاها على الوصي وصداها وصداها تقدر ما تجب فيه  
 الزكاة يجب تسليم الزكاة على الوصي ما كان الوصي امر على الورثة اذا كان كانت الوصا

تخرج والثلث **الحق** اذا كانت الدرهم عند الوصي قد منزهة ما لا اله الا الله كما هو رجع بشل ركها  
في ثلث ما لا اله الا الله وان تعد الثلث لم تكن فيها زكاة وابنه اعلم **مسئلة** ومنه ووافق في المسئلة  
الموجودة في مشري ما لا اله الا الله قطع اذا غير منه بوجه يجوز له الغيرة ان عليه زكاة درهم عنه قبل الغيرة  
اذا كانت نصا تاما وهما في بين المال والوصي وهما في بين المالكين والغير والبايع او المشتري  
وما الصواب في الجميع **الحق** ان الزكاة على هذا المشتري اذا رجعت اليه درهم ويرد على البايع  
وعندي لافرق بين الاصول وغيرها وبين النقص ما كان ويجوز في نفسه استفاضة الزكاة عن هذا  
المشتري على هذه الصفة وغير مخالفة للحق لان الخطا سبيل عنه والبيع المستفيض تام ولا ينقصه  
اجراها وقدره الا في المال النقص ان وجوب الزكاة يختلف فيه وابنه التوفيق **مسئلة** ومنه  
ومن عنه ثلاثمائة درهم تجزئ عليه فيمن الصلقة في شهر مع وفاء وان دفعه ما بقي درهم  
الشيء الا ما كان الفاصلة في تجارة شتر دخل عليه وقت كانه ولم يدرك الدرهم المعونة سائلة ام لا  
اعليه زكاة في المائة الباقية عنه ما لم يعلم سلعة درهمه الفاتية على هذه الصفة امر **الحق**  
وابنه التوفيق اما في الحكم فعليه عند الزكاة فيما بقي في يده من ثلث الدرهم وله الخيار في زكاة ما عاب عنه  
حتى يعلم باه تلافه وقبل كل زكاة وان اخرج زكاة المال الغاية حتى يعلم انما قاله يوم عمل كانه يخلع  
له ذلك وما استفاد فلا زكاة فعليه على هذه الصفة وابنه اعلم **مسئلة** قد قيل ان له في الغالب  
عزله وما له ان يوزر كانه حتى يصح معه ان يخلجه وعلى هذا يجوز في المائة ان لا يركبها الا امر  
يعز ان يصح بقاء اوجهه ويديه والا فلا شئ عليه فيها ووال مبلغ من النصاب الزكاة فان صح عنه  
بقائه اوجهه مع ما في يده يكون لزومه ما جاز لان يختلف في زكاة ما استفاد بعد وجوبها قبل اخرجها الى غيره  
لمعنى اي يقول ما الزكاة في الفايضة وابنه اعلم فنظرت ذلك رجع **مسئلة** ومنه وفي غيره درهم  
ما تجزئ عليه فيها الصدقة فاشترى بها ما لا يسع القطع واقام المال عنه سنين ثم انما عير في هذا  
البيع بوجه يجوز له به الغيرة على المسير وحكم له حكم ورجعت اليه هذه الدرهم المذكورة اتج عليه  
فيها الزكاة للسنين الماضية امر **الحق** وابنه التوفيق هكذا حفظته من آثار المسلمين وابنه  
اعلم **مسئلة** ومنه وفي هذه المسئلة عن سعيد بن قيس قال اذا اخرج الرجل حنطة على ان  
يخرجها الى رجال الحول فلا زكاة فعليه فيها ولا يجزئها على له في هذه الزكاة هذه المسئلة صحيحة  
ومعول بها امر **الحق** فعليه عند زكاة غير خارج ومعاني الصواب وكذلك في التوفيق **قلت**  
وكذلك لو جعل ما لا يستحق للفقير او ابن السبيل ولم ينفقه ولا جعله حتى لا عليه الحول فلا زكاة  
عليه فيه قال نعم هذه ايضا صحيحة معول بها وهما ثبتت عليه ذلك ولا رجعة فيه ام لا  
فشرح هذا بمرحمة الله **الحق** اما الرجعة فنقول له فيما جعله ان يرجع فيه فلا الاصل ونقول  
لا رجعة له وهو لا ادرى عليهم واما وجوب الزكاة في هذه الدرهم فاحسبه كما قال انه لا زكاة  
فيها بعد اخرجها ومالكه لا يسب البر وعسى في ما قبل غير هذا فلما اخرجها في رقة **مسئلة** في رقة  
اخرى هي وقال اذا اخرج الرجل حنطة مثل ان يجمعها الى رجال الحول فلا زكاة فعليه فيها ولا يجزئها

على ما في الزكاة وكذلك جعله الاوسمى به للفقراء او ابن السبيل ولم ينفذه فيها جعله حتى حال عليه  
 الحول فلا زكاة عليه فيها قال الشيخ سعيد رحمه الله الكندي ما جعله الفقراء او ابن السبيل او حجة  
 ناطقة ناسخا منه في ذلك لوجه الله تعالى غير واجب في وجوب الزكاة عليه اذ حال الحول عليه  
 اختلاف اذ كان انصافا ما انما اعطى قوله يقول ان ذلك ثبت عليه بنفسه لا جعله بلا اجل ولا ليس  
 فيه اجل ولا يكن له الرجعة في ذلك فليس عليه زكاة على هذا وعلى قوله يقول ان له الرجعة في ذلك  
 متى اراد الرجعة ولا يثبت عليه ما لم يجز عليه فعليه فيه الزكاة فيما بينه واما ما يترتب له الرجعة  
 فاذا حال عليه الحول وهو ما يجب فيه الزكاة او كان يدرك تمام النصاب وغيره فعليه فيه الزكاة  
 فيما بينه ولا اعلم للقول الاول وجه جاز في العقد ولا في النقل والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي  
 رجل عليه حوله ورجته وشاغل حوله في ذمته ولم تستقبضه منه اعطى فيه زكاة **أما في**  
 اذا كان على قدر له بعد قبضه ولو حكم اذا <sup>انتهى</sup> ~~انتهى~~ عليه فهو محمول عليها في الزكاة اذا كانت تجزى  
 عليها الزكاة في حال عليها الحول لم وجب لها وفرضه ولا اعتبار بها في تركه على قول بعض  
 المسلمين واما اذا كانت على مقدرة واخرج بعير حكم فعليه الزكاة ولا اعلم في ذلك خلافا والله اعلم  
**قال** ومنه فقولنا عليها ان تركها تقدر على قبضه ورجها بلا ارفع اليه او يخرجها بالها عليه والا  
 فلا اختلاف في زكاة ما تبلغ اليه الا بتركها لها عليه فبعض الزمها وبعض يتركها لان رفعه الى من  
 يأخذها بادائه اليها لا امره عليها فيجب له تركها ما به يكون زكاة في موضع القدرة منها على  
 ذلك **مسئلة** ووجوبه ان كل الغائب لا زكاة فيه والفقير لانه ما يعمل محال وليس على  
 الامير ولا له اخرج الزكاة في مالها وانه ما علم **قال** ومنه لم الا ان يكون له ان يخرج عنه  
 زكاة فانه اذا صار في يدك فليس عليه في مثل هذا ولا له ان يخرجها منه لانه لا يدري يملكه في حاله  
 ولعله قد لا يملكه في الاسباب ما ان لم يملكه في يد فانه ما يمكن ان يكون واخرجه لا على ما  
 جاز له وادائه فهو في صفاته وعليه غيره والله اعلم **مسئلة** واما ميرت درهم الحجة فيختلف  
 في وجوب الزكاة فيها كان الثمن زراعا او كالا او وصى او ورثة وعلى قوله يجعلها الزكاة ففي محلها  
 فيها اختلاف قول اذا دار شهر لها كذا الذي يترفيه وفرض في حوال الحول عليها مدينه شرايت  
 اذا كان الدرهم المينة لمعان شئ لا يجزى احد ذلك الزكاة ويجزى الجميع اهو كما كانت لمعان  
 واحدا **الحل** اذا صح القسم حكم حكم ثبت حكم عليهم فلا زكاة على ~~نصاب~~ <sup>نصاب</sup>  
 ولا يعمل بعضها على بعض وان جاز فيها القسم مع حكم ثبت لم يلزم حكم الشركة والله اعلم  
 ووصى الثمن ان لم يخرج عنه زكاة ذهب ولا فضة فلا دفع اليه ما لم يعد ولو سئل قال ان عليك  
 في هذا المال زكاة كذا وكذا قول يكون حجة عليه وفرض لا يكون حجة عليه وذلك على قوله يلزم الوصى  
 اخرج الزكاة من درهم البيت **مسئلة** عن الشيخ جيب بن سالم رحمه الله وعن مالك بن عذاري  
 صنف ثلغ في الصرف ما يبي درهم فصاعدا وحال عليها الحول اعطى فيها الزكاة لا ما فيها بينه  
 وبين الله ويجزى الامام على ذلك ام لا والله الذي يحكم به سيدنا ونفعنا به وبالله التوفيق

أهله ما يختلف فيه في وجوب الزكاة عليه وعندنا لا الزكاة لا تجب عليه في ذلك **قال غيره** الله علم  
 وأبنا لا يرى في الجاسم قول أهل العدل إلا أنه لا زكاة فيه على حال وأما يجوز أن يدخل عليه وجهه الثخان  
 والأفلاشي فيه مصر والمعنى ما يريد به فلو ساء ولا غير هاجرا فيدعي في هذه قرية ويراي قوله أن  
 يطرأ في أخافه أن يكونه العاطل وأخبر به عن نفسه ونفها فيما عنده أن يكون فيه نفسا لا يجوز  
 عليه وعلى يديه وأسد على في طرأ ذلك **مسألة** وجبها في قرية وهي من مكنا بآنا أو آخر  
 الشهر في أن يدخل أو هذا الشهر والسنة المقبلة وأفاته قبل دخول ذلك اليوم الذي مكنا فيه النصارا يكون  
 قديرا إليها عليه حول على هذا ولو لم يزد زكاته وهل فيه قول بذلك أن يكون ذلك الشهر كله وقتا له أو له  
 وآخره سواء لعله قال وقتة يومه الذي مكنا فيه النصاب على كل شهر ثلاثين يوما هكذا إذا  
 لم يكن الملك عنده رتبة الهلال وأما وعرف زكاته في شهر معلوم ولم يعرف يومه فقالوا كل شهر  
 طرية اليوم وفيه في آراء الزكاة في حصول الغايده وعرف يومه لأداه فاعتبر بحال الدين والعدل  
 والعقد والزكاة عندنا غير ملتبس عليه ويحسب ذلك كسبونه وبتمام كل شهر وعلى ولا أعلم  
 في ذلك اختلافًا وإن كان حتى يحول عليه الحول أو حول ذلك اليوم الذي مكنا فيه النصارا لا يفتضاء  
 ثلاثا وستين يوما **قال** بل انقضاء ثلاثا وستين يوما على معنى جاد في الآثار  
 وأسد أعلم **مسألة** عن الشيخ جعفر حيس في مبلغ النصاب الزكاة في درهم أو لاربية  
 أو محمدية على مكيه قال على شيء منها في يده حول تمامه **قال** فالذي في هذا رفع ومقرر  
 المسائل في الزكاة أجمع التمام ما يدرهم لا أدونها وعلى حساب يكونه من اللاربية في مائة  
 لاربية وأثنى عشر لاربية هي مائة محمدية وأربعون محمدية أن كان في وزن ما يدرهم خلاصا  
 والمحمديات التي هي من الناس في الزمان على الخلاص ما بها والنحاس فلا معنى لوزنها بما فيها  
 وفوق ما بينهما من في نفسه فيحتاج أن يكون المقياس المعروف بالوزن خالصة والاختلاط التي لا  
 تحمل عليها وما قد ضعف لذاته وانواعها فهو منها ما لم يجاوز حد ما هي به فتخرج في اسمها  
 إلى ما صار إليه وما خالطها فلم يقدّر على وزنه ولم يغير اسمها فبقى على حاله فلا يحمل في الزكاة عليها  
 ما لم يرجع وكل واحد منهما بل يكون لكل في اسمه ما كان عليه وقيل في حكمه وإن ترجع إليه فترد إلى  
 ما له وعليه لا ما سمي به من النقص إلا أو اسم اللاربية ترتفع فيه على صفة من النقص فيسمى ما  
 ولكن لا يدخل مع ما يكونه الفضة في الزكاة إلا أن يكون وجهه الثخان والأفلاشي في ذلك **فتنت** له  
 وفي الذهب مكره في نصابها يكون على مقياس في يده بمعنى دار الحول عليه وهل فرق بين الجند والدرى  
 وما حكم ما خالطه وشي يمكن أن يتعارفا بجملة أو لا **قال** مذهبنا في مثقال الذهب على اختلاف  
 في الحوزة والزيادة ما لم يخرج في اسمه عن الذهبية في حكمه وما خالطه وشي ليس من نوعه فهو في بعض  
 ما تقومه والقول على الفضة في موضع ما يمكن أن يتجامل فيه على خلاصه والأجزاء ما يسطر منها  
 لأن يدخل في حكم ما هو الغالب على موه في الاسم ونسأ وبأفضل كل منهما لأن يكونا في حيز ما  
 صار إليه ولم يصح أن يكون فيه زكاة على مقياس في يده وفي هذا ما يدل على أنه ما به يكتب

الاوراق او جعل في الاواني او ما يكون نحوها فلا يقدر على اخراجها فحكمها كذا وانما في الجوز لان  
 يملكه كذا ولا ركة في ذلك **قلت** له وادار على العشرة من الذهب والمائتين والفضة **قال**  
 قد قيل انه لا ركة في ارباعه على العشرة من الذهب حتى تبلغ اربعة مثاقيل ولا في ارباعه على المائتين  
 حتى تبلغ الاربعين وقيل انها في ارباعه اوله والاولا طرافه واشهر **قلت** له وهل  
 يحملها على الاركة ام في ما قولنا انها لا يحملها وان كان شئ من شئ ما زاد عليه ركة انما  
**قال** لا اعلم الا انها يحملان على حال في الركة فيخرج عن كل منهما ما فيه ركة وليس عليه ان  
 يعطى عن الضعيف ما هو اجد منه فان نزع به فله اجر عند ربه والا فالذي هو مثله لا  
 ما فوقه فانه لا ركة عليه ولا ما دونه فانه ما ليس له **قلت** له وانما يحمل على الاركة ما فله  
 بها اجر له ويكون بالقيمة او العود **قال** قد قيل انه يحمل الذهب على الفضة وقيل بالاوزان  
 وقيل بحمل الاركة على الاكثر ويكون بالقيمة لا الشئ هو العود في ذلك **قلت** له وعلى هذا فان  
 لم يتبع في احدها الا اذا حل على الاخر وفيها هل له في الركة ان يوزن على الجميع وانما شاد  
 منها ام لا **قال** قد اجاز به بعض اهل الرأي المسألة بالقيمة وفتح اخر من وجوه ان  
 يوزن على كل واحد يكون موزن لا غيره وقيل باجازه ما حمل عليه **قلت** له فان  
 بلغ كل منهما على ان يوزن نصابا يملكه ان يوزن ما يملك الركة واحد **قال** قد قيل انه ليس  
 في كل واحد منهما الا ان يخرج عنه ما فيه موزن وبعض اجازوه فقالا انما احدهما **قال** له وما  
 زاد في كل واحد منهما على المبلغ الا انه دون ما فيه والكسر على ما قاله الا اذا حل على بعض ما يحل  
 امر **قال** نعم هو كذلك لا غيره هو في ذلك وعندنا يجوز له ان يخرج فيها ما اراد من ما يملكه في  
 ايها الاولي به ان يحمل على الاخر فيها لانه مع في ذلك فلو **قلت** له وما دخل عليه موزن في الحول او  
 استفاد منه قبل ان يخرج الركة بعد ركة ما عليه يحمل على ما يديه **قال** هكذا قيل وانما هو الا  
 انه ما كان فائدة في استعماله ولا ينفذ حكم الاختلاف في حكمه لم يحمل عليه الحول منذ حل في يديه الا  
 ان القول بركانه اكثر فافيه **قلت** له وعلى هذا يكون ما يدخل في يده من موزن علة او اصل او ميراث  
 او هبة او اقرار او وصية او ما شابه ما في شئ من هذا عرف في قول اجماع او لا يحمل **قال** لا ادرى في  
 هذا الا انه كذا على سواد الاعمال فقامت به في اجماع او لا ركة على حال **قال** له فان كان في يده من  
 هذا يركبه فلا تلغى الا لا تبلغ قبل الركة ثم استفاد ما به المبلغ وكل قبل وقته لا يحمل عليه في  
 يومه او شهره الذي هو حمل الركة ما اخبره مديده فالتقدم لا **قال** فقوله المسألة انه يحمل على  
 ما بقي في يديه فيخرج ما به من الركة عليه في وقته الذي يركب فيه ما بلغه الا في شئ من ذلك حتى قال  
 بعضهم ولو تفرقهم وقال بعضهم ولو تفرق شئ او اقله ذلك وقيل حتى يبقى اربعون درهما لانها  
 موضع الصدقة من الذهب على هذا الرأي فربعت مثاقيل لا ما دونها وعلى رأي يوجبها في الكسر  
 فحين ان يكون في مضع ما قبله وقيل لا شئ عليه حتى يحول عليه الحول مثلا استفاد ما به ثم نصابه  
 لا قبل ذلك **قلت** له وان لم يستقله الامر بعد ما جاوز يومه او شهره الذي يركب فيه **قال** قد

انقطع



انقطع وقته فهو في الحول منذ استغفار في بعض القول وعلى قول غيره وفي عليه وعسى في هذا الزجر  
 الذي يخرج فيه والراي قد مضى في مقدار ما ينبغي في يد هو الاول على قوله به يوجبها في ذلك **قلت**  
 له فان هذا لا ينافي له بيق في يد شيئا منها ثم استغفار ما يتبع فيه الزكاة وكله في قيمته قبل  
 محله كان **خالف** قد قيل انه لا الزكاة فيه الا بعد حوله ويوم دخل عليه وقيل بل زوجه  
 له في وقته **قلت** له فان كان لا خلاف في يد هو واستغفار قد كان في يده او في شهره الذي  
 يركب فيه يورث كان **قال** فهو الذي وقبله على سواء في هذا لا وفي يدها ما كان الداخل  
 في يد بعد ان لا خلاف ما قبله من حمله في وقته الذي زكاته انه صحيح فيه **الاه** **قلت** له فان  
 كان حمله له وبعد ان جاوز على هذا ان لا خلاف ككله قبل وقته لا يقع في هذا الا انه  
 قد انقطع وقته الزكاة فلا شيء عليه فيما يجزئ على هذا اليه الا بعد الحول للبلغ الى ذلك **الذي**  
**قلت** له وانما جاء وقته ولا شيء عليه وذلك ولا شيء عليه فيما يجزئ له من نوع ما فيه حتى  
 يحول عليه الحول تمامه فيما عندك فقول **قال** هكذا فيه يخرج عن يدك على الزكاة والصواب في  
 النظر لا غيره فاقوله ولا شيء عليه مع ما في وضع في البصر فقلت في في الاثر **قلت** له وما  
 الذي يجبك فتمت ان فيما دخل عليه في وقته اوقبله بعد ان لا خلاف ككله قبل ان يحضر وقته الذي  
 زكاته ما قد بلغ **قال** والذي يجبني واختاره لم يلبس به رايه يقول انه لا شيء عليه حتى يحول  
 على ذلك الحول لان الاول قد انقطع بالكلية فلم تكن له من قيمته يرجعها اليه فيما يكون مفائدة  
 على رايه يذهب في الزكاة الى وجهها في ذلك **قلت** له فان هذا يخرج زكاة ما في يدك الى  
 درهما او دونه لم يخرج في قيمته حتى استغفار دونه معها فائدة الزكاة فيها زكاة ام  
**قال** نعم على رايه يقول في الفائدة بالزكاة ان كان ما تركه لازالة في الاجتماع والا فهو على  
 رايه يقول بل زكاة واهل الذكر فيما دونه والكسر فانه موضع رايه فيسفي له ان ينظر في  
 ذلك **قلت** له وما دخل عليه من فائدة فاكله ولما تحمل زكاته بعد **قال** لا شيء فيه لانه في  
 كونه وان لا خلاف من قبل ان يلزمه فكون عليه **قلت** له وما رزق قاسمه وفائدة بعد ان اخرج زكاته  
 فاكله او تركه فهو له ولا شيء عليه الا بعد الحول للبلغ الى ما فيه الزكاة بنفسه او  
 بغيره مما لا بد وان يضاف في هذا المعنى اليه **قلت** له فان بقي في يد مقدار ما فيه الزكاة  
 حتى حال عليه حوله فلم يركب في يد ارجح حوله ومما اركب يلزمه ان يعود من المجمع امر بطرح عنه  
 ما لا يركب فيه **قال** قد قيل ان في هذا الراي اخلافا بالراي يقول يورث في المجمع ويقول  
 بطرح عنه ما لا فيه فان بقي على هذا الراي بعد ما نصا بما يكمل له ولا خلاف في شيء عليه  
 عليه فيما دونه **قال** له فان اخرج ما فيه زكاة الحول الثاني والاول ذوات  
 ما قبله او بعده ثم استغفار او بعد اخرجها ما قبله يلزمه في هذه الفائدة زكاة ام لا **قال** فثبت  
 ان لا زكاة عليه في الفائدة ان قطع ما بينهما ما زاد ما فيه عن الثاني منها تضاروا قبله في  
 معنى الدين وان ارادى ما في الاول دون الثاني فالزكاة في الفائدة على قوله **قال**

بها ان يكون في مقدارها ما يكون فيه من عدد هاء والاف او على ما مضى من الاختلاف في ذلك وانما يعلم فيقدر في هذا  
 كله **مسألة** الصحيح في عتده نعم لم لا يترك او هو وقوله وتبين وتبينها لا تحب فيها الزكاة دخلها  
 في نعم لا تحب فيها الزكاة ووجهها الذي وجدها في كمال العدد واخذ منها ولم ينفق في قدر من يترك  
 فيما يدعيه فيها ووافق في اخذه ونعم الوقف عليه المحاصصة بقدر حصته ام عليه الجميع اذا اخذ  
 منها بسبب خطه ام لا شيء عليه ابدا اذا كان لا اخذ منها بل لا يراد التسليم منه لذلك **مسألة** حواشي  
 التوفيق اما الوقف فلا عليه ضم مع غيره ويحصى الصفة لا تفرقه الزكاة واما التيمم ففيه حجب الزكاة عليه  
 بالصفة اختلاف ولم يثبت عليه الصفة لم ير المسبب للصفة والحقان في بعض القول وخصوصا  
 اذا لم يرد الصلاح في نفسه وان اراد الصلاح وهو كذلك عند ويصوره وجوب ان لا يكون عليه ضمان ولا  
 نفعه وانما يعلم وان وافق الاخذ من غيره هو انه لا يخذ من نفسه ونعم الوقف بقدر حصته ام لا  
**مسألة** لا ارى له ذلك ولا يعجبني ولا السجدة او المسلم لا زكاة فيه ولو ثبتت الزكاة لثبتت في  
 الصلوات وانه اعلم **مسألة** ونعم وعنده خمس من الابل وبعضها سابع وبعضها مستعمل للسفر  
 فما الاصول والاعدل في اخذ الزكاة منهن جميعا ام لا يصيب غير المستعملات ويجوز في انصاف  
 الزكاة ام لا زكاة في الجميع صرح في عدل هذه الاقوال فانه واقع معناه **قار** اما المستعملات ففي  
 وجوب الزكاة فيهن اختلاف واما السابغات فيهن الزكاة فتعني قوله ليساوي بغير السابغات  
 والعاملات يحملن وعلى قوله يفرق بينهما لا يحملن **مسألة** عن الشيخ جعفر حميد  
 وقيل له والابل والبق ما يزيد على الاربع اعليه الزكاة فيها وليس له الا ان يوردها بعد زكائها  
 لم يوردها في يومها او بعد جرس عجلان هكذا في الاجماع على وجوبها في السابغات من  
 كل قابل يختلف في زكاتها ما يكون من العوامل فقل زكاتها وقيل لا زكاة فيها وقيل لا يقع في ما يجزئ  
 الى ما فيه الزكاة فالاول لا تسقط عنها الا الاكثر ما في هذا يذكر وعليه في موضع الزكاة يكون  
 على ما جاز له ما كان الا في العمل بما فيه ولا في موضع ما يكون لغرفة فيما به يامر وحكم عليه لا يبدل  
 ولا يخرجه في المنع لذلك **قار** له وابل زكاه في الخمس والابل والبق ما زاد عليها الا عشر وخمس  
 عشرة او عشرين **قار** ففي الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي الخمس عشر ثلاث شياه وفي العشر  
 اربع شياه وانما يبلغ الخمس عشرين او اربع عليها فالزكاة في ما فيه يكون بجماع واهل العدل  
 في القول الفصل في بيع الحيوة وكذا في هذا وتبينه على بصيرة فاني كما مضى **قار** له وماراد على  
 العشرين فزكاه ما به استعمل على يلمر فيه وزكاة في قوله واضح **قار** لم في خمس وعشرين  
 اسنة محض وفي ست وثلاثين لبنت لبون وفي ست واربعين جفة وفي احدى وستين جذعة وفي  
 ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة واحد وعشرين ثلاث بنات  
 لبون وفي ثلاثين ومائة جفة وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وعلى هذا والتميز في  
 جساها يكون في كل اربعين بنت لبون وفي الخمسين جفة فلعرف **قار** له وماراد على البقر  
 على العشرين فواضع في ما به **قار** فني على ما مضى القول في الابل لانها في هذا سواء ولا فرق

بينهما في القول والافعال الا في الجذر عمة البقر مكان استبحر والابل والثنية موضع  
 استلبون والاربعة جعل الحقة والسدس مكان الجذرة لها وان خالفها في الاسماء وفي سنها  
 لغة وانه كذلك في قول الغنماء وعجن لم تبع في ذلك **قلت** له ويجعل الجذر على الاصل ثم انصاع  
 في الزكاة وحلقا فالاحدام **لا قال** قد قيل انها لا يجمل ولا تعلم ان غيره ما يجعل فيه عاصم  
 لبرهان يظهر في ذلك **قلت** له وتجعل الجذر ميسر على ما علم هو البقر ام لا في قول اهل البصر عنه  
**قال** في ميسر وتجعل عليه وكذلك في الاثر ولا تعلم فيه والقول لا خلافا **قلت** له وفي الغنم من  
 كم توجد منها وهل يجمع الضان على المعز **لا قال** في ميسر يعين في قول المسلمين واهل الصواب  
 في كذاها الامادونها وفيها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائة واحد وثلاث  
 شياه وفي ثلثمائة واحدة اربع شياه الى اربع مائة ثم في كل مائة شاة وفي قول اهل الاشقيان اربع  
 على المائتين واحدة الى ان تبلغ اربع مائة فيكون فيها اربع شياه في كل مائة شاة والصادق يجمع الى  
 المع في كل مائة الصاب في الزكاة ولا تعلم فيما الاذكي **قال** له وما كان من الابل والبقر والغنم شاة  
 بر حنة او اثنين او في خطبة يجعل ما كان واحدا منهم على الاصل وان لم يبلغ الصاب على افراد  
 وكذلك في الخطبة او بينهما فرق في هذا **لا قال** نعم يجوز في اكثر ما به يقال في معرفة لا على غيره والاجماع  
 لا يري لا يتوابع في الشراكه حتى في المشاع فانه لا يفرق في هذا الا في الاختلاف في الاي والقول في  
 الخطا وعلى هذا الحال وعسى في الاشتراك ان يكون الى الزكاة او في الاختلاف في مثل هذا المال  
**قلت** له وعلى قول مريجهما بالخطب فلهي الى شئ محذور **لا قال** نعم قد قيل في حدها  
 المقضي على وقالها في مبلغ عدها **القول** بمجموعة في الحلب وكفى وقد جئنا بجمع في السرح  
 والحلب والماوى وقد جئنا بكون المشاع فالخطا غير موجب كونه صفة الاجتماع لمعنى الزكاة **والا**  
**قلت** له وان يجمع في السرح والماوى لا غير او في احدها **قال** لا يصح باحدهما كون الاجتماع و  
 مختلف في ثبوته بهما وعسى في المشاع ان يجوز فيه لان يدخل عليه معنى الاختلاف في ذلك **قلت** له  
 وما كان من هذا لبيتم او اجمع او لا تعلم له اي دخل على له فيه بالخطا ما على ابي وقاله **لا قال** قد  
 قيل انه لاصح على اليتم الى ان يظهر ما فيه الصلاح لم اصر فعسى ان يجوز لان يجمع معنى الاختلاف  
 في جوارحه على له فيه والاجم ولا تعلم له في معنى ذلك **قلت** له فان كان الشريك او المالك احدهما  
 اهل الذمة **قال** فالذي لا اهل الصلوة فلا يصح ان يكون له لزوم على شاة او خطا من  
 جهة طاله فيه لانه لا زكاة عليه فكيف يصح ان يترحم به في ذلك **قلت** له وعلى قولهم انهما بالخطا  
 على يجوز في ابي عليه فان كان له اربع من الابل او البقر وغيرها معه واحدا من نوع ما في يده  
 خطبة ما الذي يكون على كل واحد منها **قال** قد قيل ان على له اربع اربعة احماس شاة وعلى  
 وله الواحد خمسها على هذا الا في **قلت** له فان كان له اربع من ابي الى ابي الى موضع واخرى  
 خامسة عند ربي اربع **قال** قد قيل ان على شاة في خمسة وعلى وله اربع والخامسة لغيره  
 اربعة احماس شاة **قلت** له فان كان له خمس في جمع واخرى سادسة عند ربه اربع **قال**

فقليل عليه شاة لا غيرها في سنة وقيل زيادة خمس شاة في السادسة لانها واجب في الأربع  
 على وهي بخلاف ربعها خمس شاة في أربعة **قلت** له وفي الشركة ان كان له اربع وله مع غيره نصف  
 واحدة **قال** قلنا ان عليه تسعة اعشار شاة ولا شيء على وله من تلك الواحدة نصفها وقيل ان  
 عليه نصف عشر شاة لان المخرجين سبب مال الشركة معه وقيل لا شيء عليهما الا بالاجتماع  
 وهذه النسخة فلا ركة في الواحدة ولا في اربع على حدة لانها منفردة **قلت** له فان كان لكل  
 منهما اربع وبينهما واحدة هي في يدا حدهما **قال** قلنا لا على عشرة الخامسة تسعة اعشار شاة  
 وعلى الاخر عشوها وقيل لا شيء عليه **قلت** له فان كان بينهما وهي الواحدة ليس في يدا حدهما **قال**  
 قلنا قليل مما على هذا لا شيء عليهما لانه لم يتم لكل من الخمس بما له ولم يكن في يدا حدهما ما يتم  
 الطامة في الزكاة **قلت** له وان كانا فيه مبلغ وهو في يد واحد الا انهما من عشرة والشركة  
**قال** في نفس الشركة تجمع فتكون على بعضها بعض لمعنى الزكاة وقيل حتى يكون الاجتماع وهذه في  
 اشتركا بما جمعت على ما هي من الماشع فهي في ايها كانت الزكاة اقرب الى ان تكون فيها وان  
 كانت بين ماس عشرة من ذلك البعل قوله لا يوجبها بالشركة ولا بعينه هو المخلطة على حال  
**قلت** له وعلى هذا يكون القول في الغنم لم لا **قال** نعم هو كذلك لانه لا فرق بينهما في ذلك **قلت** له  
 وما كان منها في مبلغ الزكاة الا الله بين جماعة او اثنين **قال** في ماله حصوم القول بذكره وفيه الاختلاف  
 في زكاة الابلا والبقر **قلت** له والله لم يكن في شركة الا ان في يد موصيها وهو لاس كثر فتمم له الزكاة  
 والارسان والثلثة **قال** لمع ذلك على قوله لم يوجبها الاجتماع في مثل هذا وان لم يكن من الماشع معهما  
 صح ماله ومشرط في ذلك **قلت** له ويكون على موصيها التردد فيما بينهم على مقدار ما لكل فيها **قال**  
 هكذا عند يميني لمع قوله بلزومها حله في ذلك **قلت** له وعلى هذا القول فان كان في يد رجل  
 ثمانون شاة لاجل ان يكون واحد له منها اربعون وكان معهما ثالث في الخلط وله مثلا واحد  
 فبلغ الكل مائة وعشرين ما الذي في زكاتها **قال** قلنا لا فيها شاة ماله تبلغ مائة واحدة وعشرين  
 وقيل ان على كل واحد ثمانية اربعة **قلت** له وعلى القول الاول في الثلاثة او الاثنان ليس  
 عليهم في المائة واحد والعشرون الا شاة **قال** هكذا على قيا قوله يخرج عندي في هذا الاكل في  
 معنى ما لو يكون واحد على اربعة او على ماله في ذلك **قال** له والله لا ركة المخلط فيكون على مقدار  
 ما لكل واحد منهم في الخلط وقلة او كثرة والشركة على هذا كانوا على سواء في الشيء ولو لم يكونوا كذلك  
**قال** نعم معنى ما قيل وان لم يكن في موضع التساوي او التفاضل لمع ذلك على هذا الذي في ذلك  
**قلت** له فان كان له تسعة وثلاثون شاة ولا غيره معه في خلطها شاة واحدة **قال** قلنا  
 على له الواحدة ربع شاة وان غير الشاة فهو عليه لانه في مقداره في الاربعين على حال ولا  
 شك في ذلك وفي قولنا على شاة ولان يجمع على له الشاة عند بقوله لا غيره وشاة  
 وعسى في الاول ان يكون هو الاصح **قلت** له فان كان له اربعون شاة ولا غيره معه واحدة من  
 تسعة وثلاثين ما على كل واحد منهما في الموضع **قال** قلنا ان على صاحب الاربعين شاة

وليس على الآخر شي في التسعة والثلاثين لانه لم يكن له ما تزم فيه الزكاة لعدم ملكه بين  
وقيل ان عليه من له معه الشاة مقدار ما يوفيه له في يوم واحد او بعينه او شاة **قلت** له  
فاذا كان كل واحد منهما يبيعون الا ان احدهما مع الاخر حيلة ما في ملكه شاة **قال** قد قيل ان على كل واحد  
شاة لا غير ان ليس لمن عذره الشاة على غيره لانه لم يدخل عليه ضرر او حرجا وقيل ان عليه  
جزء واحد او بعينه من شاة لانها في المجمع هي عليه وقد ادها في يديه لا تعلم وحده **قلت** له وما  
مقدار هذا الاجتماع الذي به تجب الزكاة **قال** ان على قول وقوله في هذه الاصول والخبر ان المخطط قالوه  
**قال** فحق يجمع على اربعة في كل واحد حولا تمامه من غير انقص في الخلطة من شاة شرط **قلت** له وما  
فرها الساعي من هذا في اجتماعه وزاد في مقدار ما فيه الزكاة الدار باخذها ولا يسا عن ذلك اتمام  
**قال** قد قيل يجوز وقيل لا ياخذ منها الا ربعا المسئلة عنها لمعرفة طاهي وعليه الاصل ذلك  
وليجبي هذا القول لما فيه السلاطة الا ان يامر بالاول وله الحجة في اخذها والا فهو كذلك **قلت**  
له فان لم يجرى في يده ما يرفع عنها الزكاة **قال** قد قيل في بطلانها اختلافا ويجبي في مثل هذا  
مقوله ان لا يدفع لانه فيه الى ما منه وصديقه يمكن ان يوافق له لم يصح كونه في ذلك **قلت** له  
فاذا قال انه له لغيره **قال** كان في يده فاقربه لغيره فهو اقل له ما لم يصح انه لغيره وان  
ادعى فيه انه له فهو ما في يده اقل في الاصل له لم يصح غيره ادعاه في الهدن وان لم يكن في يده  
جاز في قوله لا يقبل على معناه يجوز في الاطمان ان كان بحاله بطين الى يقوله له لم يجازيه  
ما يبيع وجواز في الحكم **قلت** له وما كان هذا في يده لم يبيع **قال** فهو كذلك في اختلاف  
على اربعة بقوله باطمان في مال لانه لا بد وان يكون في معي ذلك **قلت** له وما اقربه الصبي  
هذا لغيره جاز لانه هو في يده **قال** فاقربه ليس بشيء في الحكم عند اهل العلم وعسى في قوله على  
معنى الاطمان ان يجوز في موضع جواز لم يجاز له في حاله فاما ان يكون على وجه القضاء يجوز عليه  
او على غيره في نفسه او له فلا يعرف كذلك واما علم في بطلان ذلك **قلت** له وهذا  
الساعي ان ياخذ الزكاة ويرد الرخي كان في حاله من ذلك اتم ان لم يدع فيها ما يربها ولا يصح  
معه وسيله او لغيره ما يجمعها في اجماع ولا اري على حاله هكذا اعتدي في محل جوارها عليه  
لانها في ظاهرها فيه فالقول بها كذلك ولا يبين في هذا الموضع الا ذلك **قلت** له وما يدور به  
في بلوغه جنوب ان قال انه له او لغيره او لم يقبل بشيء على ما هو به وفي جواره ما يقوله لغيره  
في جواره اخذها ما في يده مثل الصبي على ما به قيل ان يجمع ما له او عليه غيرها ما يقوله من شيء فلاخذ  
به في شيء لا يسيل اليه في الحكم ولا الاطمان على حال في نفس ولا الا اما اظهره الله على لسانه  
وجوز لا يبيع من بيع اليه لانه عليه لغيره في ذلك وكان يجوز ولا يقبل من الصبي ذلك  
له وفي البايع ان قال في عقله اعاني يده لغيره وانها لم يجمع الا في الموضع الا في هذا  
اليوم او يكون نحو هذا في قوله **قال** فحق يصدق قوله يجوز لانه امين على ما في يده فالقول فيه  
على هذا الاي اليه ما يصح كونه وقول الجواز له عوا في نفيها في ظاهره قد روي حتى يصح

له ما يتبعه والا فهو عليه وقيل ان كان ثبوتها في دينه جازله قوله ولا الا في الاول لم يرفع الزكاة حتى قال لا في  
 رد ما يقر وغيره على هذا حاله **قلت** لمعنا ان عوجها صحيح عليه انه قد وصل احد الوجهين فسلمه  
 اليه **قال** فان صح لما يقول والا فهو على روم في حكمه وانما في الاطمانه فيحتمل ان مرضه ان اطمان الى  
 قولنا في يومه لم يصح مع غيره بقوله وايامه وليا في الزكاة بغيره وما جاز في ذلك **قلت** له وما لو كان  
 الصبي وهذا الحمل على الامسا فمما قيل ان الصبي في مثل هذا لا بد وان حمل على مال ابيه وعلى قول اخر  
 فيجب ان يحمل عليه ما يكون له مع غيره دون غيره وعلى قولنا الثالث فيحمل على الحمل لا يحمل عليه على حال  
 والبالغ ما بقي في حقه فذلك ان الا ان صار اليه ماله فاجر متعلقا بكونه في معقبا يكون له وعينه ولا  
 فرق بينهما في ذلك **قلت** له وما فاضته فيه زوجته الحمل على المال فمما قيل فيه انه يحمل عليه وقيل  
 لا يحمل عليه **قلت** له فان كان في يده وهذه الاثقال ما تبلغ فيه الزكاة ثم دخل عليه قبل حوله شيء  
 نوع ما في يديه حمل على ما قبله في وقت من قبله نعم على اكثره قيل فيه على اعلى حال لقولنا  
 تعالى ان يكون فيه زكاة حتى يحول عليه الحول **قلت** له وعلى هذا يكون ما قبله بها من الزكاة الا انه  
 ما دخل في الحول او لا اذا على رأي في موضع الراي وعلى حال فلا بد وان دخل في العدة وجب اصابه  
 في وقت في يده بوجه يقع له به صفة الملك **قلت** هذا يخرج عندي عن قول المسلمين في هذا **قلت**  
 له فانما في عليه حوله الذي يري فيه فلم يخرج زكاة ما في يديه لا العذر يكون له حتى دخل عليه شيء وهذا  
**قال** فهو العايدة ويحتمل ان يخرج بها ما جاز في ليدام عليها والراي الاختلاف بالراي غير ان  
 بعضا من قسرين له ويحمل على ما قبله لا ولا في قوله لا كما استفادوا فيها في الزكاة  
 بما هو في ارباب في ذلك **قلت** لمعنا ان يخرج بعض ما فيه لا كله حتى استفاد ما كان له وما فيه فذلك  
**قال** هكذا ينبغي في الاغيرة فيما يقع في ذلك **قلت** لمعنا ان يخرج بعض ما فيها حتى  
 استفاد ما كان منها والا ولا اذا دخل في ملكه بوجه اخر **قال** فهو عذر عن على هذا حال وفي  
 في موضع ما يكون او هو الا الله لا الزوج بها الى ما يقضها لاجل عليه لانه في موضع الامكان  
 له لا بد وان يلحقه معنى الاختلاف في العايدة على هذا من تركه الا ان يكون له ما به ويجوز عن  
 ذلك **قلت** له وما هلكه ما على هذا وتجاوز له قضيا او هلكه كلها قبل ان ياتي اليه فذا خرها  
 منه **قال** قد قيل ان عليه ان يري ما بقي في يده لا غير على هذا او في موضع عذر به  
 وما جاز على البعض في العذر لم يصح الا ان يجوز على اكل لعدم فرق ما بينهما في هذا الا انه ان كان  
 على مقدار ووقفها اليه فبقي انظاره لقدومه فينبغي فيها انه ان يلحقه معنى الاختلاف في  
 الزوم وان لم يكن عذرا في تسليمها اليه فلا شيء متعلق لانه في اجماع **قلت** له وفي موضع  
 ما يكون اليه اشتد كان في هذا عليه فلم يخرج مع العذر حتى هلك بعضها في يده او كله **قال**  
 قد قيل في زكاة ما هلك انما في ضمانه على هذا وطاله وقيل لا ضمانا عليه ما كان دانيا بها  
 وطاله معتقلا لا دانيا الا ان ما في المال ما يكون به ان لا يميز في ضمانه في الحال ما كان على  
 وجه التصبيع ما لثا فيه او لا لا بد فغير ضمان والا فهو كذلك **قلت** له فان اعلم معه



للفضل او يجوز له في الحال ان يذهب ما به في المال **قلت** فلو كان به ان يكون لاشي عليه لان  
 كون تاحيره لا وجد فيه الا بعد نقصه وانما ذكر من ان يخله في موضع صدقة بما لا  
 يقدره وحقة وعلى قول اخر هي عليه حتى يميزها وما له والقول في الثاني ان ذلك **قلت** له  
 وان عجزها مبيع ما في يده الا بعد وجوبه ان يسلمها اليه فلتفت هي على هذا قبل  
 ان يذفعها الى احد اهله **قال** فان كانا معا وقع وانما هما لا التصبيع منه (ما ولا الشئ  
 مما به يكون في ضمانه فلا شئ عليه وعلى قول اخر هي عليه ما به من قبله في ذمه ما لم يخرج منها  
 الى غيرها له على جاري في تسليمها اليه واستفاد والقول في ذلك **قلت** له وما جازما  
 يدخل من اموالي بعد ان يبيع في امانه حاله بعد لا يخرج ما لها من الزكاة **قال** قد قبل  
 تجده لمع ما رده به والزكاة في عله انه ما يختلف في مقدار ما به يدخل معها والغنم  
 الرعي يقول ان كل مولود فهو مع امه معدود وفي قولنا في ما قطع الولد عن غيره ما  
 ريان عليه في حقه وفي قول ثالث حتى يقطع راعيا على امه وفي قول رابع حتى  
 يستغني عنها وفي قول خامس يجوز عليها هذا المعنى في ذلك وقيل بشهر وقيل بشهرين  
**قلت** له وما الذي يوجب صغارها لوجوب الزكاة في كبارها **قال** فتوا الغنم قد  
 قبل بالانصاف وقيل بالوسط وقيل بالنسبة كما هي في الاكثر وفي الاول البقرة كما  
 في زكاتها من كل عشرين عادية ومن اخرى **قلت** له وما دورا الشئ والمعر والصاب  
 الا لا يجوز عن الشاة فتجوز الزكاة اذا كان من الجذع قارحاً سمياً جديلاً او في  
 الغنم كسلاً او اذا زاد عليها **قال** فتجوز الاشارة عن السهم الكدحى عند ان يذيل على  
 انه مما يجوز لانه يخرج في جوارحه مع اختلاف على ما ظهر في معنى ما قاله في هذا الا  
 ان الشئ والمعر والصاب هو المعر فيما ذكره **قلت** له وفي المعر والصاب اذا اجتمعا في  
 يد ماله ما تؤخذ من الزكاة عنها **قال** قد قبلوا اكثرها وقبلوا غيرها شاة اذا تساوى  
 وقبلوا كل من ماله مقداراً فيه **قلت** له فانه يجوز دفعاً في يديه الا دون ما  
 عليه او فوقه **قال** فالرعي ما بينه ما القيمة لم له على ماله عليه وعلى قول اخر وليس  
 له ولا عليه الا رعيه **قلت** له والمصدق في الزكاة على الرعي ان يذيل على ما قبل  
 او الا دون ذيل رعيه عليه **قال** قد اجيز لها في هذا الموضع وقيل يجوز له ان يهي  
 عليه وقيل بالبيع له ما ذكره **قلت** له ولم يهي عليه ان يعطى ما فوقه لان رايه ويجوز  
 ان يقبل منه ام ليس له الا اربعة **قال** قد قبل انه ماله وما جاز له ان يتطوع به من  
 ماله رعيه على الرعي ونفسه في يده وهو حاله عند ما لم يبيع الا حوان منه وعلى  
 ابدان لغيره ان كان ماله ذلك **قلت** له فان كان له ماله الا بالانصاف والعتق دون  
 ما فيه الزكاة وقبل جملها دخل عليه ما تم به البصل في الزكاة اليه مع حوالا اولى  
 وهل لمصدق في شهر ان يخل منها وما الذي به في هذا اولى قد قبل انه للزكاة

يحتاج حول عليها الحول من النصاب في يديه ومختلف في جزاء اخذه بركاتها المصروفة في يوم  
 او شهره وقيل الحول اذ فيه في نفسه واميل اليه انه ليس له ان ياكله باليس عليه وان ركاه له كل  
 بخروج وجهه والصواب في الاكل فله من جها في الحال بنفس الملك لقلاد فيه والمال الا ان قبله هو  
 الماخوذ به والمحل عليه الا غيره **قلت** له فان هو اخرج ركاتها ونوى بها ما يلزمه بعد حولها  
 امر **قال** ففي بعض القول لها بخبره وقيل لا تجزى عليه ان يوردها مع الحول **قلت** لم farkا  
 في يده تبلغ فيه الزكاة الا انه نقص عن المبلغ شاستفاد ونوعها ما به عار الى ان كان به او زاد عليه  
**قال** ففي الكفا قيل في الزكاة انها عليه ما يقع منها واحدة وعلى قول لا يجوز له ان يكون كذلك ما بقي  
 منها شي وقيل لا ركاه فعليه ما بقي حتى يحول عليه الحول من نصابها في يديه **قلت** له فان  
 حال على في يده والنصاب في الزكاة حولين او اكثر السقط عنه ما يكون لها ما في يديه فان بقي  
 منها مقدارا تلزم فيه والا فلا شيء عليه **قال** نعم وقيل هكذا وقيل ان عليه ما يركب من  
 الجميع في كل حول فلا يطرح عنه شيء من هذا القول **قال** له وما بادله مثله قبل وقته  
**قال** هو على قول في معنى ما قبله ومتى جاء وقته زكاة وقيل لا ركاه فيه حتى يحول عليه الحول  
 مازد دخل في يديه **قلت** له وما يباعه فما يلزمه بعد فيه زكاة مذكور له فقصص عن  
 مبلغ ما يذا شترى به اكله **قال** فلا شيء عليه من حول الحول على نصابه مدته في يديه  
 وبعد البيع على ارا منه **قلت** له وما فيه في هذا ركاه شاة او زاد عليه فبطل له  
 ان يعيد به فيقره على الفقر والحج ويسلمه الدم بولده له ام لا **قال** فز قيل انه ليس له  
 الدم في موضع حوله له حيا لا تموا ولا مذبوحا فان قتله لم يجز الا ان يبقى في القيمة على ما به  
 وقيل حال حياته نفسا يركبه على قول والا فلا والله اعلم فيطرح هذا كله **مسألة**  
 الصبي وغيره من اجزاء زوجته او غيرها من الناس درهم واربعين صاعا من بخرها او يداها  
 لنفسه او غير شعبة فرض ولا شرط مضاربة هل يكون هذا بمنزلة القرض وتكون زكاتها  
 عليها جميعا ام تكون بركاتها على صاحبها وعلى المتجر فيها زكاة رجحان في الحق في هذا  
 ابد **الحول** زكاة على رها وزكاة رجحان على المتجر المضاربة بها ان زوجت عليه الزكاة  
 فيها ومنه في موضع اخر قالوا صنفه من صفا زكاة في بعض القول وقيل لا زكاة فعليه وهو  
 اصلها ما قبض ومضى له مضاربا لبري عليه صفا ما حتى يسلم **فصل في** اطلاق قوله رها في  
 صفاه فعلى كل واحد من اركانها ان كانت في مبلغ ما قبله ان زكاة وان كان كما هو عليه كل على  
 حلة واما على قول لا يراها مضمونة زكاة فكل ركانه يتبع الى ما فيه الزكاة او كان ما  
 يوجهاها وليس على المتجر زكاتها شي وكان من خرج فركاه على هو له ان يخفيه وجهه  
 او يعيد بها على رها عليه والله اعلم فيطرح ذلك **مسألة** ومنه ومن وجبت زكاة نفقة ومثله  
 زرع سكر غرض في الحيا في اخذ الزكاة منه بقمته ذلك الوقت ام اذا داره فاختار منه اذا  
 ادر كذا السكر يحتاج الى مونة كثيرة اسقيه وقاسعه واجر عمله قبل دركه وبعد دركه الى

حصاه ان يكون جميع ما ينفد عليه زراعة يخرج منه قبل الزكاة وتكون الزكاة فيما يحصل منه  
 بعد جميع ما ينفد عليه من كيف القول في ذلك **الحال** وابنه التوفيق ان كانه على ما يراه القايير  
 بالعدل للمسلم يوم يحول على ربه وقت زكاته ويحذف في الاول من الزكاة ولا يعلم على الزكاة  
 عما في اوقاف حصاه الا ان تكون المأجور منه فعلى قولنا لا يجوز الا اذ الزكاة والاعمال **الحال**  
 ثم انفق ما يراه ما جاز في العدل فلم يخرج من الصواب على حال عندنا هذا الفضل والا فلا يري  
 له فيما يخالف في رايه الحق في القول او العدل ولم يخرج في الاثر ان يجوز ولا في النظر والاحصان  
 فيجوز ان يختلف في جوارها على الزكاة في موضعها كونه في الزرع نفسه في موضع ما يكون  
 في عدمه على اراه في حكمه ان سمع وسمع فليظ في ذلك **مسألة** من الشيوخ الفقه جاعل من  
 خميس ربه الله وفيه يشترى للتجارة من ضرر زرع او كرم او عمل فاد منه ما يبلغ الزكاة فيه او  
 كان له ما يحمل عليه **قال** في علمه به وقبل من زكاة عما يخرج من مقدارها كما هو في الاصل وقيل  
 بزكاة التجارة وقيل بركا تمام وكذا يري اهل العدل **قال** له وفيما يزرع للتجارة او غيرها  
 من السكر هل فيه زكاة ام لا واحدا نصابه ان كان ما يزرع في نفسه عندك في هذا **قال** والذي عني  
 في السكر انه من نوع ما لا زكاة فيه من الشجر ولا تعلم واحدا يخالف اليه هذا في دين ولا يري جود  
 والصواب على حال الا ان يكون الزرع له اراد به التجارة فعندها يصح في القول ان يكون في نفسه  
 من بعد الحول على مبلغ النصاب في الزكاة او لا تحق لغيره في موضع لزومها ما اوجها ولا فلا تعلم  
 في اصله الا انها لا يجوز على مثله **قلت** له وادع ربه لغير التجارة ولو بالذرايم ما يركبه او ما  
 دونه لا يحمل دخله ولا عليه في وقته الذي زكاته او قبله او بعده ويكون يعني القايير ما يرك  
 ما في يديه ويغنيه النصاب في الزكاة ام لا **قال** لا اعلمه ما يحمل على ما يديه ولا انه ما يحمل  
 به النصاب على حال لانه لا زكاة فيه ما لم يبعه بشئ من الذهب او الفضة فليعلم مقدار ما  
 يركب على حده من بعد حوله او يكون له ما يدخل فيه فبغير الاضافة اليه ويخرج في الجائفة ما استفاد  
 وقال والا فلو كان **قال** له وما اراد به التجارة فدخل فيه شئ من المداهم او الدواب او ارجح  
 لم يملكه او يحتاج اليه الا انها دونها فيها الزكاة **قال** صواب هذه الزراعة ما قيمته يبلغ النصاب  
 في الزكاة ان لو باعها لانه تركه فحق على حاله لم ينقص عنه حتى حال عليه الحول او الوجه فيه  
**قال** قد قيل في هذا الموضع بركا فنقول له يبعه واي آخر من رايه لم يركب زكاة حتى يبيع ما يجب  
 فيه موقفة او ينقل في غيره والا فهو والسلع ولا شئ في ذلك **قلت** له فالانفق عليه من راس  
 ما يركبه بعد حمل زكاته او قبله وقد اراد به التجارة **قال** قد قيل فيما اخرج من هذا في خارج  
 او ما يحتاج اليه بعد حمل زكاته انه ان في الغرامة فزاد عليها فزكاة في الزرع لانه اوفر  
 في الذي به يوم والا فلا يرجع الى ما اخرج وهذا به لانه لا انفعه بما فيه من الزكاة ففقد من  
 صلاحه وان كان من قبل حمل زكاته او ما قد زكاه في السكر بعد حصانه لا قبله اذ لا يرك  
 ما يكون من صلاحه وفساد **قال** له فان دخل عليه يومه او شهره الذي يركبه دراهمه

قبل ان يدرك هذا الزرع **قال** قد قيل انه يقوم عليه سبع يومه وقيل بركاة ما انفق فيه ويجوز على  
 قولنا ان يخرج في المسئلة معني ما مضى في القول على ما قبلها لانها في معنى ذلك **قلت** له فان هو  
 ادركا قبل ان يدركه في زراعته دورا في سكره فلم يزره حتى يصير فيخرج منه ما لا يقوم بوقا ما قد  
 خرج من عليه ولو انه باعه يوم اذ ادركا قد اراد على ما به والغرامة **قال** قد قيل ان عليه ان  
 يركب ما قد خرج فيه قبل دخول وقت يومه او شهره لا ما يبلغ اليه مشقة ان لو باعه يوم اراه لما  
 عليه في زراعته ولا ما يكون احل لعصره ان كان فيه وقاد يفرضه ان لو باعه يوم زكاته والا فالذي  
 يكون له في وقت يوم يحل زكاته في حقه وفي قولنا ان زكاته انفق عليه وهذه الدراهم وما يحل زكاتها  
 له يوجز في يومه او شهره بركاة ما انفق عليه فيها يحتاج اليه والزرع ينضج لا يعني يفرضه في حاله  
 لانه لا يدرك ما يكون من عطائه او سلاله في حاله وان يعني حتى ينضج فان يقوم عليه لم يخرج والاصل  
 في الزرع وان باعه قبل عصره فان كان في القيمة والزرع في سكره وان كان بعد حمل الزكاة  
 فيها فان زكاته في السكر والا فالرجوع بها الى ما انفقته من سكره لا بالزرع وانما الزكاة او زكاته  
 مضى القول في هذا فذكر **قلت** له ومع ثبوته في هذا الزرع ما الذي دخل فيه **قال** وفي سكره  
 وجيزه وبذره وشتونه وفضل وسعيره ونحو هذا شئ في تقع القابلة او ما يبلغ به القيمة  
 ومع زكاتها ما قد يرد فيه من سكره **قال** وفي جميع ما انفقته من سكره وذلك فيما يحتاج اليه  
 وشئ في زرعته له يخرج في قيمة او ما يكون واعماله **قلت** له وما استزره من سكره لا يرد ارضه  
 وعمره مما لا بد منه ومثلها او ما يكون من سكرها **قال** هو مما لا زكاة فيه فلا يدخل مع ما انفقته  
 عليه **قلت** له ولا لا يقوم الزرع في الزرع الا به وآلة **قال** فهو كذلك لا يدخل فيه ولا يقوم عليه  
 ولا يكسبه النصاب على حال **قلت** له وازرعته في ارضه وسقاها لما به ما الذي عليه وله فيه  
**قال** قد قيل انه يرفع عنه مقدار ما يكون لما به ومقيمه ولا ررضه مكررا في الموضع ثم يركب ما  
 بقومته **قلت** له وازرعته في ارض غيره لمجة **قال** فهو كذلك ولا فرق بينهما في ذلك **قلت**  
 له وما كان باجرة او قيمة **قال** قد قيل فيه انه ما يحبس في الزكاة فعليه فلا يرفع عنه شئ من ذلك  
**قلت** له وما كان زكاة لعصره او خطب لطعم سكره لا زكاة فيه **قال** هكذا قيل ولا  
 اعلم ان احدا يقول فيها بغير ذلك **قلت** له وعلى الزكاة فانما يوزنها او يوزنها او يوزنها او يوزنها  
 نعم على قولنا ان سكرها له وعلى قولنا يقول ما فيها في الدعة فليس عليها شئ من ذلك  
**قلت** له وعلى هذا يكون المقول فيما زرعته للثمن وعظم الوقت لا يطبخ او جزاؤه يكون  
 ونحو هلام **قال** نعم هو كذلك لا غيره في ذلك **قلت** له وما ادركه هذا في وقت الذي هو  
 زكاته فذكر حتى يصاح كله او ما بقومته دورا طعمه فيه وسكره ما الذي يركب **قال** فاعرف  
 به ان يرجع بالزكاة الى ما انفقته عليه في موضع الوفاء بالقران وحده او باعه يوم زكاته  
 فتركه لا مانع بعد مره في ذلك **قلت** له وازرعته لغير الثمن فليس فيه زكاة **قال** نعم لا  
 ان يسعه بشئ ما هي فيه ويحول عليه الحول في شهره من ايامه على ما به من النصاب في الزكاة

بنماه او يكون له ما يحل عليه في وقت الذي يترك فيه او يخرج ويهجر بمعنى القابلة لمقتضى تركه عليه  
 والا فلو كان كذلك **قلت** لما كان له والديهم ما انفق على زرع اراضي التجارة واخرى في يديه وهو قدر  
 النصاب لو ازال عليه ولما جاز وقت سلم زكاة ما بينه واصحاب في الزراعة القادر كما ما بين زكاة ما  
 استفادته قبل ان يورثه كما على غير زرع امر **قال** قد قيل في هذا التاخير انه ان كان له على ما به الزرع  
 في الزكاة من التوفيق انه حاله وما استفاد عليه هذا فلا شيء عليه وعلى غيره في القابلة عليه على رأي من  
 قال بهما والله اعلم في ضبط هذا كله **مسئله** على اشراف الصبي ولعلها ان تكون عنه وفيه غيره درهم  
 تحبس فيها الزكاة وله زرع زرع السكر التجارة او دين في زراعة سكر في حال على دراهم الحول وسلم له زكاة  
 ما بينه والديهم واخر زكاة زراعة السكر او دينه الذي كلف في السكر واستفاد فائدة لا يعجبني ان  
 يحل عليه حكم القابلة اذا زرع زكاة ما انفق في زراعة التجارة نظر انه لو تفرغ الزكاة او السعاة  
 او الولاة او الامام وكذلك اذا زرع زكاة ماله من زرع على فقير ليس له الا زرع نظر الما يسعه او من  
 القول على معنى مصلحة الزكاة او على معنى ما يسعه هو واخر الزكاة عليه فيما لا يبرحه وبعث  
 بعض المسلمين بحجبه عليه زكاة ما استفاد اذا تركه انفق في زراعه يربحها التجارة او ما  
 الدين الموليس منه فلا زكاة فيه والله اعلم **مسئله** عن الشيخ الثقة جليل رحمه الله فيمن يكون  
 واهل الذمة ولما اريد منه ان يورث الحرة او حرة معسر **قال** تركه اوله المبيع عليه انه  
 موسر او اذ وبه مالا له في متوسطه او فقره وان تزوجه لعدم عسر المخرج جال له وجود  
 عذره والقول في هذا اليه والمبيع كزبه فلا شيء عليه **قلت** له وفي الصبي ان قال انه  
 لم يبلغ **قال** فهو صبي في اسمه وما يسعه وحكمه المبيع بلوغه **قلت** له ومن في قول البلوغ  
 يجوز ان يورث منه ام لا **قال** هو المأخوذ في قول اهل العلم وعسر المخرج لا يمتثل في جوارح  
 بذلك في التواضع والكرم **قلت** له فان قال انه عبد مملوك وهو جوارح **قال** قد قيل في  
 الناس ان لا يورث منهم الحرة الا ان اقرهم بالعبودية لا يدفع حتى يصح كزبه او يقع على محال والا  
 فهو كذلك في موضع ما يختلف فيه الصدق او الكذب فاني يرد المانع يمنع وجوارحه في الحكم والعبد  
 لا شيء على ابيه فتركه لا شيء عليه على هذا قوله او لم يصح عليه باطل اقراره ودعواه به ما  
 يدفع عن نفسه في حاله ما قلناه ان يورثه لا يصح توجيحه في العبد لما قل بخبره والاصواب  
 في النظر ولذا عدمه في الشاورة وعلى اطلاقها اقدر عليه والاشهر ان اطلع على ما في هذا  
 من قول ذوي البصيرة فانه لم يقدح في حفظ وخشيته ان يكون قد كلفت في جوارحه الا اقوى  
 على عمله لصعوبة القيام به لعلنا لو سألنا ابن عتيق بالادلة فانه يتركه القادر عليه  
**قلت** له وان كان له من اهل خيرة لا يقبل قوله ام لا **قلت** قد قيل في هذا قوله انه لا يقبل الا  
 بالصحة والا فلو ما حوز عليه وفقره او عتاه او ما بينهما في ذلك **قلت** له ومن لا عقل له من  
 هو كذا ما عذر فيه وحقق شي استمر عليه في رعي له والغير وكانه اقرب ما يكون في  
 الشبه الى الصبي في هذا والله اعلم **مسئله** ومنه في المشرية اذا قدم بال مرد المشركين

الى شيء من بلاد المسلمين ولم يكن له اهل الذمة فتجرى عليه الجزية مما الذي يجوز ان يؤخذ **قال** قد  
 قيل فيه انه مثل ما ياخذ سلطانا من ضوايف بال عشر والاولا **كثرت** له فان كان له الا من  
 المشركين في بلاد ما يؤخذ من غير اهل المسلمين في كل سنة مائة او مئتين او اكثر فمعه اوسم  
 عنهم او رجع اليهم **قال** فتوكل ان ياخذ من اهل الذمة اذا تروا في بلادهم مثل ذلك **قلت** له فانما يؤخذ  
 ما اتوه من الخراج او لم يبيعوا فهو على هذا اذا كانوا في بلادهم يفعلون بهم كذلك **قال** نعم قد قيل ذلك  
**قلت** له فانما يؤخذ في بلادهم ما اتوه من الخراج او لا يبيعوا في بلادهم فيقبل قوله ام **القول** نعم يقبل على نفسه مع  
 صحة عقلمه وجواز امره وانما في دفعه اجاز لي يؤخذ من اهل الذمة في قبوله فهو يقول **قال** فهو الى قوله فلا يعرض  
 لا يقبل حتى يصح له والاخذ باعليه **قلت** له فانما قال الله مسلم او زني **قال** فهو الى قوله فلا يعرض  
 له فانما يصح عليه غير ذلك **مسئلة** الزاعلي وفيه باع ارضا فبها ثمانية درهم ان يوايها بالثقل  
 فباعها ما يري درهم الى سنتين او سنين وهو من قبل لم يجز عليه الزكاة هل تجب الزكاة فيها اذا حلت  
 ام اذا حل عليها الحول هل تجز **قال** ان في ذلك اختلاف قولان عليه الزكاة اذا حل عليه الحول هذا  
 باحتمال وقولان الزكاة تجز عليها حتى يحول عليها الحول هذا حلت **مسئلة** الجاشي  
 فيه تجز عليه زكاة المفزولة من اخذه للتجارة وما وجبت زكاة تموقعه بعمته يوم  
 اخذ زكاته فهو ذلك زكاة التمر وبيع زكاة الزكاة في تلك الزكاة **قال** ان زكاة  
 عليه شيء من زكاة له من ثمر **قال** ان عليه في تلك الثمرة على هذه الصفة **مسئلة**  
 الجاشي والصبي اذا لم يكن في حمايه ايجز عليه في الزكاة في كل شيء ام لا **قال** فتوكل اختلاف  
 قول مجز عليه اذا كان في حقه او لم يكن **قال** لا يجز عليه الا اذا كان في حقه وانما اعلم  
**مسئلة** ومنه وفيه بيع خيار تجز في قيمته الزكاة فتم بخرجه ثم يرد منه البيع الخيار  
 وانلف السلام ولم يبق عنده شيء من ادرام بقدر مبلغ نصاب الزكاة ان يكون جميع يستفد  
 من ادرامه على هذه الصفة في طول هذه المدة عليه فيه الزكاة ما دام لم يخرج الزكاة الاولى  
 امر نصير الزكاة الاولى رينا عليه **قال** انما تكون عليه رينا ولا زكاة عليه فيما استفاد  
 على هذه الصفة فيما عندنا واسما علم **مسئلة** ومنه وفيه عنده دراهم وجبت  
 فيها الزكاة هل يجوز له ان ياخذ زكاة دراهم يشتري بها ثيابا ويضعها على الفقراء ام لا **القول**  
 ان كان يشتري به عنده غيره فأكثر القول انه جائز ويبرأ من الزكاة وان كان ياخذ الثمر  
 من عنده نفسه ويحسبه بقيته وياخذ هو دراهم الزكاة عوضا عن فاكهة القول انه لا  
 يبرأ من الزكاة وفيها قول انه يبرأ واسما علم **مسئلة** الجاشي عشر في الجاشي وجوازها بعد  
 الجاشي **مسئلة** وقال **الجاشي** **مسئلة** عن الشيخ العالم جاشي في الجاشي وجوازها بعد  
 الله وعن قول الجاشي ان انا بالفاقة ورجع الى اهل المسلمين وديهم وقد كان الجاشي بعته  
 سلبا الجاشي الزكاة وبعض الزكاة في من بعض اعضا وجعل احد الناس على غير سبيل  
 الجاشي يحيى ايضا من بعض اعضا عمر على غير الجاشي **مسئلة** والناس يخرجهم هذا كورضا ما لما



جنى له من كرات الناس على هذا الوجه **قال** فالذي في مثل هذا من وجوب العمل الشيخ محمد بن محبوب  
 رحمه الله أنه لو كان الباعث له في الأصل أمام المسلمين وأهل العدل قبل وباور كانت الحياة  
 على غير الحياة لكان ذلك من فعله حوزا على ما وجدناه عنه في الكتب مسطورا ولم يكن بينه وبين  
 الجارية فرق وهذا صحيح جازر على معاني الصواب في الحق بلا جدال وليس يصح القول فيه  
 لقابل مقال سويله أن في الأمور مجزأة ولم يكن حكمه إلا فيما جنى لأن جنى على نفسه في الزكاة بوزر  
 أو لا بعد فعله هذا في الشرع لا يجوز وإذا خرج هذا في هذا فكيف كان في الأصل جازرا عند  
 وشيطانا والاشهر يدل على في الأرض بالفساد وبعمل بخلاف الحق في البلاد وليس ذلك من كرات  
 العباد غير سبيل السداد أن هذا لا يعظم ظلم ولا اعتناء له في السعاية لا يعظم وإذا لم يجز العمل في  
 الحياة على غير الحياة يملق هو في الأصل جميع الأمانة فكيف بهذا المارد الحديث الفاسد الذي يفتق  
 عن ربه عن ربه في الدارين غلو ونطاو على الناس غلو أن هذا العمل الغرور والغلل بالاحتة  
 منكرو غرور لأنه من تقيد الظلم والظلم والنفاق على العدو والاشترى والتمالي معاصرة على الجور انهم  
 بلا خلاف يعمل عن جمل أهل العلم لأنه من راح الضلالة والاعتدال لركبه برأي ولا دين على  
 الجهالة وعلى سبيل النجاة مع العلم بحجوه فاشد حرجا وأعظم أثما والنايب إلى الله تعالى على هذا  
 لا يخرج في أحكام الجور أحد من عيبي في حياته ودخول سعائيه وهما التجرير والاستحلال والقول  
 في ذلك أن لا يكون مستقلا به الزرية رأينا أوله منقره أنه لا شيء عليه في أكثر ما قيل إلا الاستقار  
 الخلد والتوبة إليه وسودا ما حترجه والظلم واكتسبه والاثم الأمانا قيا في يده بعد فانه إلى  
 أهله ووراد في سبيل الزكاة موقوف الزكوة في الحق لها على في المحرمية سيأتي وإذا لم  
 يثبت ما قبله الماخوذ منه واليه يرد أن غفره ووجد السبيل إلى التخلص منه إليه أو الوفاء  
 يقوم مقامه في الحياة أو بعد الوفاة والافتقار مضمون على فضل الخلاص والاجتهاد في الخلاص  
 متى وجد إلى الخلاص سبيلا وليس عليه في اللازم أكثر من هذا الوصية به والاشهاد عليه مع القدر  
 وإن غابت عنه معرفة أربابه أو غاب عنه منه والقول فيسك القول في الأموال لا يعرف لها الرباب  
 والناس وإن كان هذا الذي جاءه من أموال الناس على سبيل الانتهاك لما يدبر يجزيه أيا به فعليه  
 الضمان فيما جاز على المسلم والقول في مصلحته إذا كان له لا بعد واحد حزين في وجوبه عليه ما  
 أن يكون لأرباب الأموال الماخوذ منهم والزكاة وبرائهم منها واجتبراهم به يخرج حكمه في الحكم  
 فيه أو لا يخلوا أخذه لما لا يكون غرض دفع لما منهم أو غير دفع والدفع إذا لم يكون غرض أو حبر  
 والرضي عن جبر واستحلاله على غير الدفع أن يكون قبل الوزن في الحوزات أو الكيل في  
 المكيلات أو بعدهما والعدان أن يكون مع نقصان منهم أو نصيب أو أحدا فيها فإن كان أخذ  
 لها قبل الكيل في المكيلات لها أو شيء منها فلا زكاة عليهم في الماخوذ قبل وزكوا ثم عليهم فيما بقي  
 على حسب قبل وعلى معنى هذا فإنه أحدهم مال الزكاة جميعا وإذا شئت هذا كان  
 الضمان عليه لهم في تسعة عشر وأخذ فيما خيه العشر ونصف هذا فيما فيه نصف العشر

والعشر ونصف العشر لركاة ولا ثبت هذا وضع في المكملات فينبه ان يكون كذلك في الموزونات  
والذهب والفضة قبل الوزن يخرج وكذلك في الدبل والبق والنعيم ان كان لا يخرج ركان من  
نفس الركعة فيه الصدقة ظلي وغير تسليم منه له ولا امر ركان غير الحسن قد كان اذنه  
مثلا الشيا من الدبل والبق واشباهه مما قد يكون الصغار عليه لا ريبا لئلا ياتى في الركاة  
لا لركاة باقية في الجمع فيما ارجوه انه على ما في النقول في الخوارج وينبش في الانتبة  
ان يكون تعالى الامهات وكذا الذي يحدث منها بعد الاخذ منه لها والعلامات ببيع الاصل في  
الصغار لا تلف وجازة العقلية وقيل ابد فانه يختلف في ضمانه والصغار في الجمع والقول  
بانثاته ارجح لمعنى الاجالة بينها وبين اهلها والنصر فيها ظاهرا وان كان لا اخذ بعد  
الكيل في المكملات غير تسليم منهم له اياها ولا امرها ولا يمكن منهم بسط لا يد في مجموعها  
ففيه اختلافا في القول فيخرج في بعض القول لها عليهم ولا يبر او ركان قد ذكر وكذلك كان  
يشبه ان يكون على قولهم يقول بتعلقها في الزمة او على قولهم معنى هذا فالصغار ما اخرج له  
وليس لركاة فيه نصيب وعلى قولهم يقول فيها باها في المال ولاها بمعنى الامانة في اليد  
لاها بمنزلة الشريك في المال بعد وجوبها فيه فالصغار عليهم فيها ولا اغرم اذ لم يقصر ورا  
فيها ولم يكن منهم ما لا يجوز للشريك في امانته فالصغار عليه لركاة على هذا القول وكلما  
القولين صواب والا طر كان ارجح لان البرهان له اوضح ولتعلق الرعية بعضا به اقرب  
الى الاصل وذلك صحيح والارجوة وترجح الشيخ ابي سعيد رحمه الله بلا قطع عليه لاني  
اما انهم عنه هذا اسند لا لالفاظ الكلام لانه في كلامه يشبه في الشيخ كلامه ولكنه لم  
ينسب اليه وكان كلامه اوضحا اظن والعلم عند الله وليس الاول بصحيح ولا اثاره ولكن  
الاطر اقوى في النظر حجة وابن علقه وكان يشبه ان يخرج معنى الاختلاف في الضمان  
عليه كما اذا كان اذنه لركاة الكيل عن تقصير ما ريب المال في الحصاد للشوت  
الاختلاف في الضمان على رباب الاموال اذا لم يكن هناك مال بالغ والحصاد وعلى قول  
ويقول عليهم الضمان فالضمان لم يبق اذ لركاة عليهم وعلى قولهم لا وجب عليهم الضمان  
في الضمان لركاة ما مالوا لم مالهم ولا لركاة بعد عليهم فالزم معنى هذه التقصيلات وقس  
على ما ذكرته ما اذكره مما يشبهه ان البصيرت وجد القياس ولم يقصر ركان عن  
ما ذكره الانبائ والقول في فضه لها على سبيل الدفع منهم له اياها جابر اعلى وجه  
العلية من ركان القول في اخذ لها بعد الكيل وعين رفع ولا تضيق وروي المال لها  
في حال وان كان على هذا اقرب الى قضاء البركة عليهم وعلى ثبوت الضمان عليهم فيها  
في النظر كانت بعد وجوبها في الذمة او المال على وجهين عن القولين جميعا فانما يشترط  
في حال الاختلاف في الاثر ويخرج الحكم في الضمان عليه في هذا الفصل على قنا وامضى  
في القول في ذلك ويجوز ان يرد القاض لها ما قد فضه والبدل ان كان قد  
فيها فالضمان لم لا لركاة ٣٠

غير

تلف

تلفه بده **فقط** ولم يقدر على رفعه يردونه اليه وليست تركونه في التخلص جميعا  
خروجهم والاختلاف في كذا لم يكونوا اذ جوهها مرة اخرى وادرك ما خذله العمل خذ  
منهم واشتركون في الخلاص انفاذها في اهلها فالمعنى بحاله وان لم بعضهم بعضا فيها وفي  
دعوا الى اهلها كان على وجه الاطمان وجهها والخلاص في الحق على اري الا ان كان المتولي  
اخرها فذلك الجدة يجوز في عمل الاطمان نعم على قوله وان كانوا قد اقرروا او مات  
منهم فعلى الاختلاف في حكمه في انه ابن يجب عليه وضع الضمان او يقبل المصون ان كان  
باق في يده في سبيل الزكاة او الورثة ولو امكن في الحال الا انهم لم يأتوا منهم لبيانته واحتمل  
اختلافهم بذلك على معنى التوسع اخذ بقوله يوسع في ذلك ويذهب الى انه يجوز من غير اخراج  
من غيرهما بما يجب عليه ما يمكن في الغيب ان يكون فالاحتمال غير مرد لما ثبت من  
الاختلاف في الاصل وعلى الاختلاف في الحكم فيه الا ان يصح خروجهم والاختلاف  
بالسليم لها الى اهلها مرة اخرى فالضمان يكون لو ثبتهم ويعدون ولا يعلم انه بين في  
هذا الموضوع في ذلك اختلاف فالأصح معه بالثقة على معنى الاطمان وبالحجج في الحكم  
وبالقول منهم ما كانوا احيا على القولين جميعا حتى على قولهم يقولونها باها بعد  
وجوبها في الذمة لانهما حق قوله وكذا على قوله يقولونها شريك لانهما على قول  
تكون في ايديهم بمنزلة الامانة والقول في الامانة قول الامين لا اقل انه اذ اهلها الى اهلها  
ولا الزكاة في وان كانت في الفقر لا يخرج اذا خرج بعضها فليست هي في الاصل لا احد  
منهم مخصص حتى يكون خصما فيها لم هي عليه ويكون عليه اذ اصح وجوبها عليه ولا يجوز  
قبول قوله بالاداء انكره خصمه الا بغير تقوم له وغيره نحو وجوبه على معنى الدعوى  
ولو كان في السرقة صادقا وانما هي الخمس واهلها ممدولة وعلى التعديل في المعنى  
او في الفقر بين اعطاه اياها او منها على وجه الغايير بين العودول بها الى غيرها بل يجوز  
في الاحياء العودول بها على الفقراء من ائمتنا وفيما لا يعلم ولا يعلم انها مخصوصة بالناس  
بعينه الا مخصوصة الامور ولو كانت مخصوصة في ذوى الفاقة بعينه لما جاز لمن  
عليه العودولها الى غيره وامثالهم ولا هم في ذمة كذا في سائر الحقوق  
اللازمة لمخصوصة الناس على من عليه لا يكون الا له او لورثته ولم يصارت اليه  
بعد وفاته او لم يصيرها او صارت بسبب الدين في حياته وهذا لا اعلم انه قال  
به احد اهل العلم بالحجج والحد ولا ادعاء احد من اهل العلم في العمل وليس في الرد على  
هذا الكلام فائدة لوضوح المعنى منه وانكشاف الحق لا في الالباب به فيه فليقتصر  
على هذا القول والحد لان فيه شفاة العلم لم يطلب الشفاة وادراك فيما عاهد  
عليه له الوفاء ولما خذرها هنا في القول في الضمان ان كان منهم الذم على  
معقارض وطيب المحققين والدينونة بالاستحلال لذلك انه لا غرم عليهم

فيها بعد التوفيق ولا عليه لهم ان لم يكن غرضهم وليس عليهم واصلهم فيها عن الحق على انصافهم ولا  
 للزكاة لانه ليس بركا على قيا دفعه قولهم يقولونها ما بها في الذمة والماضي قولهم يقولونها ما بها شر كقبيشه  
 لها ان يكون على قيا دفعه صامتا والغرم عليه هنا يكون الزكاة يخرجها مع الغرة في اهلها لانه مستلزمه  
 لها الجباية العنفسد في الارض على سبيل الاتقان ما يدين بحرية ضامرها ولو اخذها واهلها طلانه  
 دفعها الى غير اهلها ووضعها في غير مواضعها وكان يخرج منها كان في يدك بعد بعينه على قولهم يقول  
 فيها ما تكون بعد القبيشه ما تزل له المانة والاختلاف في ترجيعها في يدك انما قصها منه وزوي  
 الاعمال ما كان لا جباية واما بعد المانع فلا بل خلاصه هنا ذكر ان سبيلهم في قولهم لا يبيع الاصل  
 او فيها لا الى وثيقهم بعدهم على انه ميراثهم ويعني في هذا الموضع ان يولي نفسه اخرجها  
 وكذلك الصلح بعد استئذانها على حال وانما المخرج بعينه منها الغرض منه فلا بأس ان كان  
 اصلها عليها وان لم يكونوا كذلك دفعها اليهم ردا منهم للائحة الى ارجائها منه في بيته فقد  
 بينت لك الاختلاف فيه ويعني ان يكون عليه على هذا الفصل صانع واما الغرم فتدني غير  
 الائمة ولا يبين في المخرج به والقول فيه ان يكون له على هذا وجه في الخلاص في وره الى  
 المخرجين من الناس الخيانة ولا الجبيلين في المانة ولا عليه التخصيص بالدفع له اهل الداج  
 لهم والمباح اخرجهم منهم نفسه او غيرها منه عليه والامانة او من يستعين في انصالة اليهم  
 من مشاءه والناس ويصعد كدفعه فيكون له في الحق خلاصا ولو كان المستعان به واهل الاقرار  
 منافقا او جاحدا لانه خالفه اركان على قلته وان كان زور عسرة فطرة الى ميسرة وغير  
 بعد الصواب ان لو قيل الغرم الى اخذ المخرج ومنه على حال لانه مجمل مكانه في النطق  
 على قياس ما حاد في امثاله في الاثروا انت فالنظر في هذا الفصل في موضع يكون الصمان فيه  
 للزكاة عليه على حال او على قولهم يخرج القول كذلك على قوله هل له ان يجعل الزكاة لفقير له  
 وهل له ان يبيع نفسه منه فانه يخرج فيه معنى الاختلاف في الرأي على رأي يخرج على رايه  
 جواز ذلك له فيخرج انه له ولو كان في رجل جين وجوب الصمان عليه عتيا واركان على حال الغيبة  
 في حاله وكانت له القلة على التخصيص والاداء ما عليه الزكاة او هو غير ذي عسرة والغرم عليه  
 والاداء ما عليه في اهله وليس له ان يبيع نفسه لانه غير فقير فيخرج له لفقير وكذلك انظر في هذا  
 هل يخرج في الحق يخرج الاتفاق عليه اوله مخرج يخرج به والغرم على رأي يخرج بالتأخير له من  
 اراد المسلم فانك جملة الله تجل المخرج له بنفس التزوية وغير غرم على قيا دفعه قولهم  
 يقول فيه لا يخرج زكاة ماله واما هويا كلها ظلمها لانه لا شيء عليه اذا تاب الى ادورج  
 بصدق الرجوع اليه لانها حقوق الله على ما عثر في خلاصها يكون بده والحقوق على ضمان  
 وعلى هذا القول فكان هذا يشبه ان الحق يخرج بانفع فيه وان كانت الجباية الجباية الجباية  
 معنى الاعانة اشد ظلما واكثر انا فاما في معنى الغرم والزم الضمان على سواء لانها بركايمان  
 بالايستعانة في دينها هذا وجهه الجباية لم لا يستحقها وذلك في حقهم اكلها اسرافا لم

بستجها فاقى في بيها وكلها طامان فيها كلالا القول فيها فيما يلزمها واحدا فخر في معنى الزوم  
بيها وركا فركا لدفع منهم اهل على سبيل القاهر والامتناع كما هو راينون في اذني بيها عدا منهم له  
عن صوطيب انفس الجيرة ولا تفره فالمدفع به يكون الركا على قوله يقول انما شريك الصمان  
فيه لا زوم للساعي والدفع والاداء هما والسلطان الصمان وكان على كل منهم الخلاص في الكرا حتى يصح  
له معه ما يوجب له في الحق خلاصه وكله او شئ منه فكانه يكون خلاص السلطان خلاص الساعي وخلاص  
الساعي خلاص ذوي الاموال اذا صح معهم الوضع له منها او واحدها في محله ولا سيما ان كان غرا ذ  
منهم وانما ركانه في الاعتماد على قوله انه اخرج في ذوي السهام او سله في يكون له خلاصا في  
حكم الاسلام سعة عن الضيق ان يري ما الحياتة فتوزل بعتلة الامة وكان هذا ان يطير الحقوله  
وكانه على غير الاول او الاثام لا يتغير به دخوله معنى الاختلاف عليه لان عليه في بعض القول  
ان ير ذلك اليهم بوجود الصمان فيه عليهم وعلى هذا فلا يخبره ذلك وعليه الغرم ويشبه ان  
لا يكون عليه ان يسلم اليهم ولا له حتى يكون في جعل الامة على وجه الاشتراك في الخلاص والا  
فلا خلاص له منه ومخاصة في الغرم للثالث وعلى هذا فقد اخلص وقد مر فيما قبل هذا الفصل  
القول في الحكم في هذا المستوفى واما انا فليكن مشرعا اختاره الاشتراك في الخلاص اذا امكن والا فلا انفرج  
منه بالتسليم له الاول للاستحقاق في الظاهر للركا ولا يريه اليهم اذا لم يكونوا عليه امتاء على  
حسب قبح بعض هذا القول واما قبحا من ذهب يراها جرحها في الذمة فكانها بعد متعلقة  
بالزعة والامتناع فبئس الاثر ذلك على هذا ليس بركا والركا بعد تعليم وعلى هذا فلا يري عليه  
في هذا الموضع فيما مضى على الرضى عما في القضاء لان الخيانة انت منهم على اموالهم فلم يستحقوا عليها  
عوضا وكذلك لو كان الرضى صدره عرج بالة المسلمين ايا والذمة عليهم لغاية عن الباب وعلى  
ظن بعد علم انهم ذكرهم بحسبوت على غير التدبير لتعليم ذكر على هذا الخالد لو كانوا يعلموا الوجه انهم  
الحق او متى علموه لما دعوه عن طوع ولا طابت لهم بالا طبع ايا اليه بفس ولا رضى لهم بالتسليم  
قال فكله سواد والعزم لهم والركا تعليم الا ان يعرفهم ويكون الذمة اوا التسليم منهم اليه  
عوطا اليه منه لهم وما يشبه المطالبة فانه يضمن ويكون الصمان عليه وجودا الحق عليهم او الى  
م يقوم في ذلك مقامهم لا اذ لم يوجبوا لغير قبض الصدقات ولا اذ لم يكونوا اخرج الركا خلاصا  
في حكمهم القضيات لانه خارج عن الجبايات الخارجية لا الزكوات الشرعية والقول فيه ان كان  
موجودا في يده او كان موجودا منه او يقدر على حله ويكره في يده بالو احتيا لفته وسلة  
بعينه الى راية والى ورثتهم ان كانوا قد اذوا وطرت منهم لو اذ لم يقوم في ذلك والماس مقامهم  
اعده فامثل ماله مثل والا فليقتله ان يحتمى المثل والاشتب المثل وتراضوا بالفتنة ولا اقول الا  
انه جاز والقول في المختلط المعجز فليز بالكله له فيه كمال القول في المستلذ لو كان في يده ما ق  
وعليه الخلاص الى راية على نحو بيت كرفيه والقول بالمثل والقيمة وان وقع منهم  
الترضى على قسمه جاز ولو كان فيهم ولا يملك اوم اذ رضى له على نظر الصلاح القائم له وماله

بالمصلحة وكيل الوصي او محتسب عهدهم نظر من نظر له نظر في ذلك ما هو النظر واهل المصالح  
 والبصر وهذا وجه الاختلاف الجزية في هذا الموضع غيره الا ان يجعله من صرح جله له من ارباب  
 الظلمة فيكون اذا وقع على وجه الواجب خلاصه الا ان كان على وجه اعتبار اعتبار لخل له فانه  
 بالجل لا يبرأ الا ان يكون الجله منهم له قد كان ان يورثه له ونسبه اليهم ويكونوا على عقرب  
 واخله لو ارادون فانه يبرأ هذا كل واحد واحد من هذا فالتفكر له وجه السبل فيه لم يبرأ الخلاص  
 وطال الاختلاف في مرقعصاص بوجلات حيز عاص اذا لوزر ورايه الا ان يه ولا انكال في الامور  
 العقلية فان لم يعرفه رايه او شئ منه فالوقوف حكمه لم يعرفه رايه ويكون الباقي في يد مضمونا  
 ان تلف لا صاع ولو غير نصيب له منه لانه صاع من له في الاصل وليس ذلك الا لانه وعلى  
 هذا حاله فيه ولا غاية لذلك الا ان يعرفه الا ان يورثه اليه او يحضره الموت  
 فوضعه على وجهه الى الثقة واقل ذلك ان يكون عاونا على المال وعلى انفاذ الموصي به في موفقه  
 على علم نفسه او اولي العلم ويشهد عليها الشهود المسلمين مما اقر ولا فليكتب وصية  
 ويشهد بقر عليه لعله يكون معتزلة وتقوم به الحجة ويعلمون على الوجه لا في طلب الوصية  
 وهو حجة في الشهاد حتى يدرك البغية او الموت على ذلك فخرج ليدله ان يكون اخذ ما ليس في  
 وسعه اذا صدقت في يد المراته وكان فيه اجتهاد ويخرج في بعض القول انه لبيت المال وقيل  
 انه يجعل في بيت المال على سبيل الدانة ولا يبرأ بثبوتها اذا ثبت الا اذا كان اقام والنقولي  
 لبيت المال عاونا والا فلا وفي بعض القول انه لانه اذا في الفقره تقرقها له واذا قره بعد الاكس  
 وموقع رايه على هذا القول فخرج في الوصية عليه به الاختلاف في القول فعمل عليه الوصية  
 به وقيل لا وصية عليه وان عرفه رايه بعد وفوق الخيار لم يواشي شيء من الغرم والاخر اختاره  
 فلم يواشي شيء من الغرم والمسلمين وليس هو بالمتجمع عليه لانه يخرج في بعض القول وليس هو  
 بالشاهد ان لا يكون لهم عليه على هذا بعد التفريق له منه ضمان وان عجز عن هذا كله بعسرة  
 وقلة ما في يده فليؤك به الى مبسرته اراء والوصية به ان حصر الموت فعمل بالتخلص منه  
 بسبيل الخلاص والنجاة لمن اراد النجاة بغير الامتناب ورايا المبرية وانه بقلب سليم  
 وكان في رايه لنفسه منه ان كان فقيرا معسرا في موضع ما يكون حكمه من ماله ضمان في ذمته  
 من لا يعرف له والناس براء للفقر بعد ما يأس ومعرفة رايه يخرج فيها الاختلاف على قول  
 ويقول بصرف الورد على قول ويقول بالتوقيع له الى غير غاية الا وجود رايه والوصية  
 به عند حضور الموت له قبل ذلك وان جمع معه عوام السطان انه قد خرج المظلة الى اهلها  
 بعد اتيها اليهم منه التفتت عنه الضمان فيما قبل ولم يكن عليه الا التوقيع واذا ثبت في الكل  
 ثبت فيما يجمع رده مع ما البعض ويكون لما يجمع مع رده باق على حاله في ضمانه والسلاط  
 شريك في الضمان ان كان كسلا محرفا وما خور ان في الحكم به ان قدر عليه او اراد به تسليم  
 وفراقت انفسهم والا فالقدر وعليه منها الاكل واحد منهم ما خور به على الانفاق وكذلك



طلب المتأخر في السنة من جميع وكذلك ان كانا جديهما مستحقا والاخر محظا فهو المحذور به المجرم  
 والضمان عليه فيما يلزم فيه الضمان دون الاستحقاق له بدلين على ما سياتي فيما بعد اذا كانت الجباية  
 على وجه الباطل الظلم والى كانت الجباية على الوجه الشرعي عقيب المشاورة لاهل القرية  
 او البلد او المسافة او المناطقة لهم في ارض الحبار لهم فان اذروا وانفسهم اخرج الخراج دفعا  
 عن الانفس والاموال وغيره لا يكون معه لهم تخويف بالسياسي الى السلطان على ما يقع ولا ترهيب به او ما  
 يشبهه للمخيف فلا ضمان عليه اذا لم يكن مع الخواجا برة ولا امتدادا لم يقصد الا اعانة للظالم على ظلمه  
 وانما الزاد به سلامة العباد والبلاد فان اخذ شيئا عن تخويف بالسياسي منه على الامتناع او على غير وجه  
 ارضي ولا يجوز رضاه عليه فانه ضامن الا ان يكون على جلة تجوز المصلحة هنا كذا على ما لا يكون  
 رضاه رضوي والياس في حق قد اطلاله وواله على وجه المصلحة نظر في الصلاح وكيلا او وصي او  
 محاسب او جماعة المسلمين او يظفر الخ في على وجه الاجماع احسب ان الله اجتهاد الله فيه الصلاح  
 توفي الجباية بنفسه او توفي غيره باو فكله سواء ولا ضمان عليه على قول اذا سبيل على الحسنين  
 اما السبيل على الذين يظلمون الناس بغير الحق وليس هذا في شيء على الارح نظر في الاصلح  
 واما على الجباية فكانه فزيب والضمان اذ اخرج اذروا ومن جباه على السعي به وخبره بين  
 الاداء والامتناع لانه ليس يا هل الى ان يخلص الى قوله ولو اكرام على نفسه بانه فيما اذ  
 يوم من المنكر والخداع لانه في محل التهمة طاهر الحيانة وحديثه ان يخاف ويكون الاكراه له  
 عن خوف منه والسياسة الى ايامه الذي يقدمه يوم القيامة الى الناس الا ان يذكر فيرجع ويتوب  
 ويقنع او يتوب اليه جميعا ويا ويا اليه سرعا فانها عجزا ان الله يغفر الذنوب جميعا والى ان يارب  
 كمن لا ذنب له في الكتاب والسنة وجامع الامة الا انما قبل الميوزد يكفهم وقيل طلوع  
 الشمس مغربها ولم يربحوا وليكم المظالمون وفي الاخرة هم الخاسرون وليست التوبة للذين  
 يعملون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الى الله ولا الذين يؤمنون وهم كفار كما قال  
 الله اولئك الذين اتوا بالحق والى انما فانظر اليها المبني الخ لا يفسد هذه الوردية المبدلة  
 ما دام النظر يتبع وذكر فعل الذكر في النفس تتبع وبادر الاعتذار الى ربك كما امر جميع قبل  
 ان تؤخذ على علة وتجذر على مثقال ذرة وتذوق وبال امرك وشرك وتفتكر في الخ لا صرح خالص  
 قلبه يدسوا اليهم الحميد والقول السديد والى انما شيدوا والسمع وانت شهيد واسمع  
 سبيل واثاب الى الله تعالى ولا تتبع الفساد في الارض ولا تصنع المظالم لهم الفرض ولا تغربك  
 الحياة الدنيا فانها متاع العزور كالحا لم تكن وكما لم تكن انت بها على حزن او في سرور ويكر  
 انكر عنها راحل بالعيش والابكار الى احد من غايتين حنة او امارتين ثم من الغبط كمال الغنى فيها فخرج  
 سالهم ختمها انهم يذنبون قالوا بلى ففسد الامم القديرون ان عليا موجودا العيم بالمعفرة  
 لانه بالمومنين ورفعتهم فاجتمعا يا اخي في رضاه طلبا ولازم سبيله رغبنا وحيات  
 كل من يذنب رها واتخذ الحق سبيلا والكتاب والسنة دليلا والاجماع والراي خليلا



رد الباقي في اليد منها الموهبة في الأصل له أو انما صارت اليه في الحكم مصروفة اليه لا يسع  
التكليفه وقع التساوي بينهما في النصف اذ كانا مجموعين وهما في غير النصف على حال في كل حال  
في التخلص منه وفي الضمان منه وفي الضمان له الذي يصل اهله او يجعل فيهما اهله عند عدم  
معرفة اربابه على قوله والسلطان في الضمان ثالث ثلاثة لا زلما موربا لاهله كانت له اليد  
وبه كانت اليد للامم على الناس في الحياة ية لهم حيز واذا تاب ورجع بعد الانتماء وفي اخذه  
به عزما ان قدر عليه ولا كانوا فيهم المستعمل وفيهم المحرم والضمان على المحرم دورا المستعمل الا ما كان باق  
بعينه فلا فرق بين المحرم والمستعمل اذ كل واحد منهما حيز واذا ردوه او اخرجهم رده الى اهله بغير  
منه جميعا وكان لنا الضمان يوحدهن به الا المستعمل فانه بالتأخير غير حيز ولا ضمان في  
الثالث عليه الا ما انقضى بعد التوبة والا لانه انما يرد الى الله والرجعة اليه واذا ردا انهم جاتلف  
بالمثل او العقبة المستعمل فانه انما عليه لم يبر المحرم والضمان لا ضمانا للتأخير في الحق عليه  
دورا المستعمل وكان هذا سلبا ليس عليه على النظر باليدين انه عليه حتى انه لو صرح لم على عزم  
له لكان له عليه ردا ودفعه على هذا اليه اذ لا حق له عليه والما جعة على غيره فاحذر وغيره  
عليه له على غلط جهدي وموديه اليه فعلية اليه رده واما نفس الشئ المظلم مما كان باق في  
يده هو في يده وكان في يد المستعمل اذ رده مبدع هو في يده بغير المحرم اهله والضمان فيه  
على المحرم حتى يصل اهله ويكون في يد المستعمل فادلم في يده لانه لا اذانه في هذا الموضع  
الا ما كان في يده باقية قبل التوبة وان لم يقدر بغير العذبة على وكه بالفدية له على المحرم فان  
المستعمل بالفدية فكذلك على النظر ان عليه رجوعها الى المحرم وعلى المحرم له ذلك الا ان ينطوع  
به عليه وان قدر له بما به فله او غيره لما لم يقدر على رده بعد اذ اوفاه له على علم منه انه ليس  
عليه ع مران يبعد يكون لاهله على المحرم عزم اذ كان عن غيره عزم اذ اذاه المرالية اذاه ولو  
نوى في نفسه انه يورث على المحرم لياخذه منه على حسب معنى جاد فيما يشبه في المعنى هذا  
في باب الدين فكانه لا يبعد ان يكون كمثل في النظر لانه ليس بضامن في الأصل له ولا شريك  
له فيه في الضمان ولم يبق في النظر الا كانه يشبه المنطوع ولعل المحرم عنه بالموتى عنه  
يرى الضمان لما يكن في يده منه الا ان يكون المستعمل نوى المنطوع به على اهله لا على المحرم  
ولا عنه لياخذه منه او انه جعله يلزمه في ذلك قوله مما شره اذ كان له ولا فهو على  
المنطوع صدقة منه الى ماله اليه قال المحرم لا يجوز بيعه على اهله والضمان في  
فمنه يحكم به عليه في ماله وان لم يحكم به عليه فعليه ان يحكم على نفسه بما يحكم عليه به فيه  
في الاحكام بالعدل والحكام فاعلم وانظر في هذا كله لتعلم وجه الخرج كما انك تبت به جانه  
وطا لجان اوبه او لجان فانه لا يبعد وان انت فيه على هذا اخلصه الوجوه الثلاثة التي  
هي في الأصل رجعة في المعنى وهذه المعاني التي رجع فيها ما سدد تعالي ولا في العباد  
والعتق ككلام الله لا غير الا ان اقام هو المقدم على حقه فيما قيل في هذا اذا ثبت عليه

مثل هذا به وعبادة تعالى وقبله بقدر ما منه على ما العباد من الحق في قول ثاني وفي قول ثالث انها  
 متساوية ولا يفرق احد على الاخر وفي قول رابع تعميم المتفرد في الوجوب عليه وعلى معنى هذا القول  
 فكانه من غير المعنى يخرج فيها انها متساوية مهما كان وجودهما معا وان كانا معا في شيء وفي شئ اخرها قبل  
 الاخر فثبتت المزاوجة بينهما في المساوية والمساواة بالتقدير في المتفادين ويكون المتفرد من اقدم واول  
 على قيا بمعنى هذا القول ان تقدمه فانهم هذه النما في هذه التعليلات واعلم صوابها في التفصيلات من  
 هذه الحقوق الى ما بها ولا ينفذ في اننا في الامور ما يوجب التسليم وحقها وانعم بوالها وابدل بمذكرك في  
 هذا وغيره من الوجوب في مخرج حكم الشرع في الخلاص ولا خلاص قبل ان تلت حيز ماص وانما ان تقسط  
 او مرجحت ليدل على ان لا يكون كبريه وفضله عليهم ونوايه للتساويين عظيم ولا يهلك مع الله احد الا ان  
 اتبع الهوى وضل عن السبيل فعوى وتاه في بيته الهول يقطي وكان في الدين مبتدعا او مقصرا اتحادا او  
 معتزلا به هاجعا او مودعا روح الله جازع او مسلم وجاهز هذه الملكات الاربع فقد فاز وبالجملة  
 الدنيا الاتباع الغرور **قلت** له وعلى قوله يقول انه اذا اكل كما قاله اسرافا فليس عليه عزم اذا  
 تاب هل يخرج له وجه اذا متهاموا على نية الزكاة واخرجت لعاطل الجاني بغير جلايد من المسلمين  
 او تحالفا لغيره من غير ان يكون عليه عزم اذا تاب **قال** هكذا يخرج على ذلك الهول في الوجوب جميعا  
 اذا تاب الله ورحم الخالق ما عليه فيه الرجوع والتوبة في حق وادبه اذا تابت وكانه تاب وتكنا  
 فيه وجوب بعض بعض ان لم يشأ **قلت** له وعندك ان شأنا العمل عليه الا لا قوة له **قال** لا يبين  
 في شذوذه لان الشأنا عن الشيء اقترع عنه وما كل هذا جاله كان ان يخطى على الصبح البتة ككرب  
 في وجه الضعف بوجهه نارا لا وهذا له قوة الا ان يرضى الله عليه من كل ما ساله السائل عن الجهاد  
 في سبيل الله حتى يقبل وعليه حقوقا كان يقرب الله له لم يستش عليه بعد قوله نعم الا حقوق العباد  
 على بما زعموا في الحديث كانا على ظاهر الرواية يخرج فيما كان الله انه يخرج المتأخر البتة القضاء وتلقى  
 هذا به هانا وشاهدا ودر ليل على صواب هذا القول وقربه وقوته بقوة الحق له **قلت** له وان  
 جاز له ذلك قبل تخرج سعة للقباض منه على هذا المعنى ويسلم الضمان اذا تاب كما سلم المتفوضة  
 منه **قلت** هكذا احدى على هذا القول في النظر الصحيح ارى فيما يكون الا كما اذا ثبت في الخبرها واماما  
 كان الارباب المال بالخروج وروا به لا بد ان في العود لم يفرقا فانه يسلم اليهم في غير عليهم ا  
 كان القبض على وجه ما يلزمه فيه الضمان لم يفرق في القول في وجوه ذلك فانظر فيه وتذكره وحده  
 بالخروج منه **قلت** لعاف ذلك الجاني الذي اوجبه بالمعنى في وجه الظلم وكان شريكه في الضمان  
 هل يخرج براءة في الحق لهذا الجاني وضمنا واجبا به وتكفيه التوبة بغير رد ضمنه ثم اذا احتمل ان  
 الجاني قد تخلص من هذه المظلمة بغير اطلاق الجاني على قوله في ان الفرائض المذكور لما ورفعه الجاني  
 على نفسه بما يستلزم له او بضمه اذا احتمل له في الحق وانما تلك المظلمة اذا عرفت تحت الحق على  
 بوث غير **قال** لا يبين في هذا وجه المقابلة توكلا انه صام منها من مالها صام من هذا بنفسه  
 وطهر بدمه الا ان في حكمه وعليه التخلص مما عليه وحده واطمع معه عليه فعليه ولا يبراه

لم يتبع مع خروج الجارية الى اهله على وجه يخرج بخروجها من حاجة له باطل يخرج  
 منه مع وجوبه لوجه الرداءة في تسليم او حلا بواحدة فثابتة او هبة تامة او ادله  
 من غير عنه او رجوعه اليه بميل ثا او شبه ذلك واما الجارية خرجت الجارية منه الى  
 اهله فلا يتوجه في النظر انه يكون له بركة به والقبول سببا وركب غير سابع وبين ذرا  
 وذاك في قوله في قوله ما بين لان ذلك على غيره وهذا عليه **قلت** له وفي المحاصة اذا  
 ادعى الجاني انه امتلك الجارية منه على الاستحلال هل يقبل قوله عند المناكحة في المحاكم  
**قال** لا يقبل قوله في موضع يكون ملجأها من الجانيات ضامنا له ملحقا منه لانه خارج  
 في معنى الدعوى لان له ما هو لازم له وثابت عليه لان على اصل التخيير في الاصل حتى يصح  
 له ما يوجب له او عليه حكم الاستحلال **قلت** له وفيما يكون في تلك الزكاة ولم يكن فيه  
 لاحد من الناس عليه خصوصية **قال** فهو اذ لم يخالص حقوق ابيه والقول فيه قوله ما اخذ له  
 وامكن في الخبز الظاهر صدقه وكذبه وانه ولي امره فان كان صادقا فليقسه وان كان  
 كاذبا فعليه وانه يسأل عن ذلك كله **قلت** له في حاله ان يكون في ممتلك ما يدين  
 بتجديده التوبة من المصاعب من على قوله يقول انه تجزئه التوبة عن الاداء كان فقيرا او  
 غنيا ام بينهما **قال** لا أعلم في ما بينهما في هذا وكلاهما في كل قول من هذين القولين سواء  
 ولكنه قد استجب بعض الحكماء له الفدية على الاداء ان يورثها احسن ذلك رجالة من  
 شعبة الخلف وانه يرضى له ان لا يسأله عند الهجر وان لا يورثه منه اذا تاب ورجع الى الله  
 وارتاب وعلى قوله يقول بالقضاء وانه لا تجزئه التوبة عن الغرم والاداء هل يقبل قوله اذا ادعى  
 هذا الجاني والاكل لها اسرها انه فلا يري ما ربه وذلك الزكاة **قال** نعم قد قيل قوله في غير خصوص  
 وليس مع قوله ويجوز تقليد في الظاهر على الواسع لا على الحقيقة انه صادق في قوله لان يمكن كذبه  
 يمكن كما يمكن صدقه فيما ساء **قلت** له فان كان لها ادى ما ربه الزكاة والزكاة  
 فحين تجزئه الزكاة اذا كان فقيرا واعطى منها الفقراء واخذ منها على وجه ما يسعه يجوز له وعليه  
 ويكون مجزيا **قال** هكذا رجوا ان يقل والنظر بموجب **قلت** له وان ربه اليه العفو بعد  
 ما فضله من على وجه العطفية ثم سلمه اليه ادى بما ربه من ذلك ولم يزل الاعلى هذه مرة بعد اخرى  
 الى ان صار له حسب الجميع والضيف بعضه الى بعض مثل الذي عليه او اكثر ان يكون له ذلك خلاصا **قال**  
 هكذا يقع في النظر ان كان يصح على قياس ما جاد في الاثر وكذلك رجوا انه ويجوز على اهل المصرا اذا  
 كانت الارادة على غير ما شرط بينهما ولم يكن المدفوع والزكاة مقدار ما ينبغي والخاص في حق  
 ذلك المعطى **قلت** له وان كان غنيا فلا بد ان يورث الزكاة عن الزكاة مما ربه ضامنا له لما منه  
**قال** لا ينبغي بذلك على الاظهر من ذلك **قلت** له فان لم يخط هذا العفو من الزكاة فقيرا ما يجوز له  
 ان يعطيه اياه منها فريه اليه الفقير على سبيل العطفية بعد قضاء فاحله ودفع اليه عما  
 له من الزكاة فهو فلا ذلك من المقدار طائفي على جميع ما ربه الزكاة هل يجوز ذلك في ربه

ويكون الاختلاف **قال** يشبه ان يخرج فيه فيما يقع في معنى الاختلاف لورود الاختلاف في اكله وركبته  
 وفي الاستعجال وما يدور على طاعة اياها لفق المداخلة الى اكلها اليه او بعضها بعد بعضها  
 وكان على قول آخر يخرج له ذلك لشيء ان يكون هذا له على ما قلت في موضع الخلاف فاشتبه هذا القول  
 ولم تكن المداخلة عن شرط بينهما وعلى قول آخر يقول ما يمنع الاكل والاستعجال على هذا الصفة ففي هذا  
 يخرج ما قلنا في ذلك **الاول** له وان لم يصح شيء من هذا ولا ادعاء المداخلة باصم عليه  
 وذلك على قوله بانه ولو تاب ولا قامت له الحجة بما توجب التوقف له البراءة عنه والخلاص كما  
 قامت عليه وجوب ذلك عليه ان يكون ذلك في ماله بعد موثقه حتى يصح خروجه منه بوجه **ق** هكذا في  
 هذا يقع في معنى الحكم على حسب ما بين في ذلك يخرج في معنى القول حتى يصح منه بوجه كما يصح عليه  
 وجوبه وكان على معنى الجواب فانما اختلاف الاداء وامكو خروجه لم يكن على الوارث ان يخرج ذلك اياك  
 عنه ان لا يورث **قال** له فان لم يصح له الخروج والسعي في التوبة والحياتية حقبات على ذلك  
 هل لا يحتمل في الخروج وهل لورثته التملك للبراءات باحتمال الخروج وغير اخراج ما يصح عليه من  
 ذلك بعد الاعيان **قال** ليس في امكان الاختلال في حكم وسابع ان يكون على سبب واخر صلتا  
 مع له الخروج في غير الاعيان الا ان تابعت في حكم الظاهر على الاداء بغيره على ذلك وعلى الاشرا  
 واصح من ذلك الاعيان في المالك المحكوم به فيم على حاله وكان منه انه في حق الورثة في المال على  
 سبيل الاختلاف معهم مع غير الوصية به منه **قال** له فان كان قد تاب الى الله عز وجل  
 ولكنه لم يبق في الحياة فليكن فيه الفضل ما عليه منه هل الورثة ان لا يرثوا ذلك وما **قال** هكذا  
 في النظر يقع على قوله يقول انه يخرج فيه المناب **قال** له وعلى قوله يقول انه لا يخرج في المناب  
 عن الاداء وانه عليه حتى يصح خروجه منه اوانه لم يحتمل له بوجه الخروج على حاله على ورثته اذ  
 ذلك عنه **قال** نعم اذا وصي به وقدر على انفاق ولا يلزم ذلك ان لا يرثوا التملك لما يقع من  
 المال بعد وصية يوصي بها او دين **قال** له فان لم يوص به عليه ذلك معهم ولم يصح منه الاداء  
 ولا احتتمل الخروج منه بوجه **قال** والجواب في هذه المسئلة في بعض اقوال الجواب في اليم  
 قبلها اذ اصح معهم ان عليه ولم يخرج منهم حتى استوفيت الاشياء عليهم في المال ان لم يوص به على حاله  
 له فان وصي به على وجه يصح به الوصية والموصى يكون تابيا في ماله بعد موته **قال** هكذا في هذا  
 ظاهر البيان عند الالاب والاعلم في ذلك اختلاف **قال** له واداشت عليه في ماله على قول  
 او بخلاف فمن اين يخرج **قال** قد قيل انهم الثلث وقيل من المال وكلا القولين موقوف  
 المسير **قال** له والامر في ذلك للبار وصح عليه ولم يصح له خلاص منه ولكنه قد عاش بعد  
 التوبة مقدار ما كان يزود في ذلك هل لا يحتمل في حق الورثة **قال** قد قيل انه ما يصح عليه وذلك فعليه  
 حتى يصح خروجه منه بوجه وعلى هذا فليس للورثة ميراث ماله ان لم يصح معهم برائته ما يصح عليه من  
 ذلك الامر بعد الاداء له وقيل لا احتمل ان يكون قد ادرك لم يكن عليهم ان يرثوا ذلك لما عليه الا ان  
 يجاب له الورثة ارباب الحقوق فكذلك وقيل ليس عليهم بالمطالبة شيء ولو صح معهم ان عليه من



قبل ذلك اختاره الاكابر حتى يصح معهم الى انه باق عليه الاضافات وعلمهم او قيام حجة عليهم او  
 بحكم عليهم بذلك كما يلزمهم في حكم الخرج **قلت** له فان لم يصح مقدر ما يقتضي ذلك  
 يكون فيما له على حال وعلى التورثه اخرج حجة كل واحد اما لا اراد وما ينبغي منه ولو لم يوص به  
 ان اصح معهم ذلك عليهم وقامت به الحجة التي هي في الظاهر حجة عليهم بوجه يصح ذلك عليه  
 هكذا قيل وقد يوجد على ما يلا قال ولا تعلم في ذلك اختلاف **قلت** له وقد علمت ان نزل الاختلاف  
 فيه او هل يخرج في النظر والقياس او ذلك كذلك عندك على حال **قال** لا اعلم اني اخرج الناس  
 ولا يبين لي ولا يشبه عندك يخرج غيره بالقياس بلواني كما قال الغول في هذا مطلقا اذ  
 لا سبيل لي الى القول بخلافه على حال فيما ارى ولكن ضيعت البصيرة وادري في الخيرة اعوذ بالله  
 من ان يقولوا تختلف القياس فيما لا فهم واسأله ان يهديني او اياك الى التقوى على سبيل الاهوى انه الم  
 الرحيم فانظر هذا كله ولا تأخذ به ولا شيء منه حتى تفرغه عدله وصوره **قلت** له واذ كان  
 الجار قد غلب على الناس جورا وفي حاله جورا يبعث الناس في حال الحياة الزكوات والناس هل  
 احسن يدفع الزكاة اليه او الى حاله علوجا للقبية والحيار على ما لا يوصى به عليهم ولا على  
 قسمها في اهلها اذ كان لا يقدر على الامتناع ومعه ما من متاع جسر او غير ذلك فاختلف  
 في هذا فقيل ليس له ذلك فان غلب ضمن وقيل على الجير ولا ضمان عليه وكانه يشبه قوله ان  
 اخرج في ذلك الخرج على رأي غيري اهلنا بعد وجوبها في الذمة انه يكون على حال الزكاة والركاة بعد  
 فيها وذلك الذي وجب له ان يخرج حاله في مصالحه وان يجعل حبة لنفسه والقول لا او كان  
 يخرج على قوله يقول فيها انه شريك والثاني كذلك ايضا ولا يعود الصواب ان يقول  
 على هذا القول انه لا يخرج على ان يفديها لنفسه ويكون عليه الضمان فيها على قياس واجب  
 في الزكاة في مثل هذا الزكاة على هذا القول بعد منعه ان يذبحه بل خلاف على قياره فيما  
 فعله **قلت** له ولا اموال الظاهرة والمباينة كلها كذلك يخرج في حكمها لا فرق فيما بين ما بعد ظهورها  
 والجير على اظهرها واخرها الزكاة **قلت** له هكذا على هذا ارى فيها انها كما سؤالا الا انا وجدنا  
 في بعض الكتب من يعيها اهل المعرب ان قال في الاموال الظاهرة في الاجتزاع من الدل ولو الا اشياء  
 الخاصة فقال فيها اخرجت كذلك كما قبل افضل والاحتراز اسم على معنى قاله وقد فرق في  
 الاضطرار بينهما في الدل ولا فرق **قلت** له واري شيئا يصح عندك هذه الاراء المتعارضة في الضمان  
 عليه علوها **قلت** له اصح ما في النظر الضمان بها سلمه اليه لانها بعد وجوبها اما ان تكون شرى  
 واما ان تكون في الذمة لا يخرج من هذين الوجهين على حال قطعا وكلها على سبيل الاختلاف  
 بالاراء فيقول لها فيما واذ كان هذا حالها من لم يخرج والضمان كلا لانهما الزكاة في الذمة  
 فالذمتان كما بعد مشتقتهما وان كانت شرى كما فكاه فدى نفسه بما في يده شرى كما ما نذ  
 والغادى بنفسه او غيره بل غيره ضامن له هذا هو الصحيح والقول يقول يقول انه الضمان  
 عليه ثم فيما لا نقول ان يخرج من الصواب **قلت** له واذ وجد الجير في هذا **قال** كانه يشبه في ذلك

قوله وقد وجد في قولنا بخلافه  
 على حال ما ارى في ذلك كما نخرج  
 في الغرض والموقوفات رايها فاما  
 في الجوز رايها كما كانه فخرج  
 معنى الاختلاف في ذلك قوله في  
 الدفاق فقلت له وما احد من  
 يدري تبارك في شيء هذا بركة  
 اليه بعد ان سمع له لغوة  
 على هذا اخرج قال في قولنا  
 جالده في الدليل في ذلك  
 قلت له وما القصة تبارك في  
 ابره او اخرج من قاله  
 قبل انه ليس له ذلك ولا يعلم فيه  
 غيره الا في موضع جمل  
 وهو الصبي ان يخل في ذلك  
 اليه نقول اياه في غيره  
 ولو اراد من يعيها في ذلك  
 ما صهيبة انه لا يخرج  
 والا فلو كان لا يعلم في ذلك  
 في ذلك ان يخل في غيره وفي  
 ذلك ان يرضاه ولو اراد  
 كذلك فيها مسه

فان قيل

ان يكون محله اذا كان الجبار لا يوزن منه ان يقع المباس على الاحتناع والناس من تسليم ما اليه قال  
له زعيم المباس ما لا يلحق به عليه تنبها **قال** نعم حجة ان يكون الاحتناع والاداء لا يوزن والاحتناع  
مردك ان يصير مباسا والجبر يوجب في مثلهما الاشياء **قلت** له فان كان لا يسال احد عنها  
ابدا او لكنه معروف بالانحراف والجبر والتشكيل في كل واحد منهما اليه ان يكون ذكر الجبر **قلت** هكذا  
يقع في هذا انه وصراح الجبر **قلت** له وهل قيل ان له ان يفكر بها ماله اذا خاف عليه والجبار  
على الاحتناع ولا ضمان عليه **قال** لا نعم انه قيل ذلك وانما قيل له ان يفكر بها نفسه اذا خاف  
عليها القتل او التعذيب بالعدل لا ماله من مختلف الضمان عليه **قلت** له فان فكرى بها  
ماله ان يكون عليه الضمان على حال **قال** نعم بل لا خلاف ان على الاخر يقول ان القوة قد تم عنه القوم  
او في موضع ما يصيب ذلك على الاستقلال ثم المادى من ذلك يتوجب ما لا يتصوره **قلت** له وذلك  
له اذا كان على وجه القرض **قال** نعم على قوله اجاز القرض والا انه لكان فيه اختلاف لو وقع القرض  
وثبته في المتقاس به **قلت** له فان كان الجبار ارضا ماله هو الذي ورث عليها فاذا جاء بعد  
ان ميرها ريب الماله ماله كمال او وزنه غير تسليم منه اليه ولا امره بها ولا لانه عليها **قال**  
قد قيل بالضمان فيها على اخذت على هذا ماله بعد اكيله والوزن مطلقا وقيل لا ضمان عليه  
اذا اخذت كذلك قيل ان يكتنه انفاذها **قلت** له فما العلة لقوله يقول انه لا ضمان عليه فيها  
فما يتوجه كقول **قال** لا يتوجه في العلة لقوله الا ان يكون يذهب الى انما شريك في المال بعد وجوبها  
بافية وانما يكون بغيره الا انه في يوجب انما المتبقي بها والا انه لا ضمان على المير فيما اذا  
صاغت ميرده من غير تضييع منه لها ولم لا تقصر في جعلها ولا اذا جازد في الجور فيها على  
اصح ما قيل **قلت** له والموجب عليه الضمان بعد اكيله العلة في قولنا بما ان ذلك **قال** لا يسأل في  
وجوب العلة له الا وحجة ان يكون له ميرها انما بعد الوجوب بالكيل يتعلق بالذمة وانما است  
هذا صحيح قوله لان الذمة بعد هذا لم يبر وقد يخرج على وجوب ان يكون يذهب الى قوله ويرى الامانة  
مضمونة على جازد ذلك قوله نادر غير معمول به **قال** له واما القولين عندك اقرب واصح واق  
الى الاصول وارجح قوله يقول انما شريك او قوله يقول انما بعد الوجوب في المال تكون الذمة **قال**  
انده اعلم كلا القولين شاهدين ظاهرين في الزكاة فاعلم ان عظيمي قدر كتب على اسمهما في احكام  
الزكاة بجمعة مافي ويتولد بالظن من بينهما فابق معاني بل كان ذاهم صحيح وقلبه جمع ولما اتفقا في  
اعمال الخلق لقوله انما شريك هو الاصح لان الحق فيه اقرب وقد قيل انه اقرب الى الاصول والعمل  
به **قال** له فان كان لم يجد في جنبه ذلك بعد الوكيل او الوزن ميرضا اليه واهلها او انه  
وجد الا انه حال بينه وبين الاصلاح حائل لم يكن معه اتفاقا او حوضه ما ولى المقدمة منها ان يكون  
لعمدة ميرها ان اخذت منه قسرا على قوله يقول انه لا ضمان عليه ان لم يكن انفاذها **قال** هكذا  
يشبه ان يكون كذلك على معنى ذلك القول وكان الاصح انما على الحسن من سبيل **قلت** له وعلى هذا  
القول فان وضع ما قبل ان يكتنه انفاذها في موضع حرها شرفت او اخذها الجبار او اخذت ادا في

عليها

عليها المتأخرت وعين ان يكون منه في ذلك حال لا يسعه **قال** فالحال في هذه كالحال في الاولى لانها  
سواء القول فيها واحد **قلت** له وعلى هذا الرأي فان كان اخذها هذا الجبار لانه منه لا عليه  
الصمان **قال** هكذا بين في القول فيه **قلت** له وعلى قايان فان عجز الجبار ان يفتح الباب  
ليأخذها ففتح له واخذها غير ان يملكه ايضا **قال** هكذا يشبه فيه ان يخرج فيما بين يمين ذلك عدله  
على قايان مع هذا القول **قلت** له فان فتح له لغير ذلك فلا دخل عليه وشي عليها فاخذها **قال**  
فما احقه بالصمان لانه ادخل في موضع امانته خائبا لا يقدر على المنع له اخذها على علم منه بانه  
ليس بأمين فكانه جعل له سبيلا اليها وقبل ان يعلم انه يريد ان يأخذها فلا ضمان عليه **قال**  
له فان كان ذلك لغير ذلك لانه كنهه سأل عن ذلك فاعرضه ان زكاة ماله فاخذها **قال** وهذا الكافي  
لزوم الصمان وتختلف فيه على الجبر والصمان **صح** **قلت** له فان كان قد استأذن عليه في ذلك  
فان له ولا يعلم انه هو **قال** يشبه ان يكون هذا موضع اختلاف لانه اذا نزع الجبار لا يدري امانته  
وحيايته **قلت** له ولو نطق به غيره ولا امتداد **ل** هكذا استعدي انه كنهه سواء لال لظن  
في هذا لا يفي المحو شيئا **قلت** له فان فتحه الحاجة لا بد له منها وعليه في زكاه ضرورة ولكنه يعلم  
انه ان يفتح الباب ليأخذها هل له ان يفتح على هذا **قال** نعم والصمان عليه ان اخذها على اصحابه اري  
كان على حاله لم يكن بعد انفاذها ولا التخصص منها باخرها الى المستحقين في الظاهر **قال** له  
فان كانت الحاجة لا ضرر عليه في تركها **قال** من يفتح له ان لا يفتح الباب هنا كذا فانه فتحه وسلم عمالا  
يسعه والنية في التعميم من اسباب الدلالة والاعانة والارادة اخذ الجبار لها اقرى على لزوم الصمان  
له اذا كان الفتح لحاجة لا لا يفتح في جبره منوع منه ولا يجوز عليه وان لم يكن في جبر المصروفه على  
ما اري والنيات هي المنجيات وهن الملكات وكلها دلت على ما نوى وعليه ما نوى **قلت** له فان كان الجبار  
هناك ويراه الا انه ليس معارضة دخول المساكين والمساكين المسكونة ففتح هذا باب له ليدخل ففتح  
الجبار وفرقه واخذها فصدر **قال** فاجر على هذا ان لا يلزمه ضمان اذا لم يكن له جلا فلا يلزمه  
لكن على قدره من المنع ليرى اخذها **ت** له فان كان واحدا للفقر ولو كان انفاضا من شرطها  
وجود واحد واحد لا ولاية حتى يلقا محقق يكون له في التأخير ذلك عذر له **قال** نعم على قوله يقول انه  
لا يجر له اذ اجبره الا في الاولانية والمسيرة لا في كل حال لانه يخرج على قول القول بالصمان ولا  
يسمي على قوله يقول يجوز اذ اجبره في غيرهم والفقر لا يعجزني في هذا انه يكون على هذا المنطق  
صمان اذا كان النظر منه موجود وكانت الارادة به الخروج والاختلاف به وادخال الفرج  
على اهل الطائفة واما ان كان من شرط اهل الجبر موجودا على الحق لوجوده وبذلك الصفة  
ان يكون عليه الصمان لانه من شرط لوجوده في الاصل لا يدري وجوده في الوجود يكون ومحمد ان  
يكون وان يكون **قلت** له فان لم يكن انفاذها على حال الا انه مؤثرا لغير عذر حتى تضمنها هذا  
السلطان الجبار وما علمه الباطن ان يلزمه الصمان ولا خلاف عندكم **قال** لا اعلم ذلك ما قيل انه لا  
صمان عليه ما لم يقصر في حفظها او يدخل فيها ما لا يجوز للشريك ان يدخل فيه في مال شركه

بعد از نه و قبل انضمام اداكان قادر على انقاذها فتركه غير مقرر وعلى قوله يقول انها في المنة فهي عليه ولا  
 بحرية ذلك ولا يحرمه فذلك من الزكاة اداكان هذا من الزكاة والكيل **قلت** له وان كان هذا المصداق خيرا لكيلا او ان كان  
 احدا **قلت** قد قيل انه اما الزكاة فليس يتقارن اداكان في الاصل بل في النضاج الزكاة ولا زكاة عليه في الماخوذ  
 وما ولد بركته وقيل الزكاة عليه فيما سبق حتى يتقارب عليه فيه الزكاة **قلت** له وكذلك اذا اخذ بعد الدراك  
 من ريس الخمل والزرع والارض والمخزوقيل ان يداس على غير قسمه **قال** هكذا عندك اذا لم يعصر بين من  
 تقصير في المصاروف وقرانه **قلت** له وان كان من تقصير في ذلك غير عذر **قال** قد قيل انه اداكان على قدره  
 ولم يكن له ما يحكمه الا زكاة فضا ما على قوله يقول في الزكاة انها ليست في الاصل بل بشرتك واما على قوله  
 يقول لها شركه عالم بكل ذلك ويا خذ في الاصل عليه وقول ثالث انه الاصل ولو كان بعد الكيل ما لم  
 يكن منه في الزكاة **قال** لا يجوز للشرك في ابنته **قلت** له فان اعترضه هذا الجاني فقسمه واحذ  
 الزكاة منه وعرضه فاسمته له ورسلها والامر منه له بذلك **قال** فالجواب في هذه المسئلة كما  
 للواقف انما لكنه خرج على بعض القول انه يكون مجزيا له عن الزكاة وكذلك في بعض الكتب عن بعض اهل  
 المغرب وجدناه **قلت** له فان خرجها عليه ذراعه فهو بلطال الى شيء من تلك الثمة قبله وانما  
 القيمة كما حد عليه هل له عليه فيما مع الزكاة **قال** نعم هكذا اجاد الاثر بوجود الزكاة فيه عليه فبارفع  
 الشيخ ابو الحارث عن ابن عبد الله بن ابي الاثر رفع عن الشيخ ابي الحارث رحمه الله انه قال لا زكاة  
 عليه فيه وذكر انه وجد عن غير هذا كذلك في اثار المسلي وكنه يقول الشيخ ابي عبد الله في  
 هذا اخذ على حسب ما عرفت من بعض الاجوبة التي تسجد اليه **قلت** له فاذا اراد  
 ريب المال ان يبيعها ما ولد وفرضه الجمار او عامله ينظر القسمة ليأخذها **قال** لا يجوز  
 له على هذا على غير الجمار ان يبيعها ما ولد اداكان له عليه في ذلك من **قلت** له فان كان عليه  
 في النسخ في غير معيشته ضرر **قال** فليغيرها ويؤيها رفع الضرر ما لم يترك نفسه لا يتصل  
 الجمار الى الزكاة ظاهرا **قلت** له وعلى احوال يكون في الضمان **قال** على الاختلاف في فورك  
 المسلي واهل الخلاف **قلت** له فان لم يكن عليه ضرر في تركه في مال ولا في امر معيشته ولكنه  
 يخاف الضرر على نفسه وقيل ان تركها له ان يبيعها بخضرة **قال** فعلى ما وصفت فكان خرج  
 فيه معنى الاختلاف في ذلك وفي الضمان ايضا كذلك **قلت** له فان كان يخاف على عياله او على احد  
 من اهل بيته او كان ربا بعد الماس **قال** كل هذا كان غير منفك عن الاختلاف ونجى ان يكون  
 جابرا له ان يقرى بها نفسه فاذا ثبت في نفسه ثبت في عياله واداراج في الاعمال اجاز  
 في الغير ولو كان في النسب عنه بعيدا لانها ليست له في الاصل بل بالزوجا وانما هي على  
 حال حال الله والامر به في مصلح المسلمين بالامام او يقوم في الاحتساب مقام  
 الامام في الاسلام ولهذا لم يفر وجه لزوم الضمان من الاختلاف على هذا وانما لا يجب له  
 الخروج من شبهة الخلاف في الادام مع القدرة ولو جمع العسرة والادامه حجة له في هذا  
 مقرونة بالضمان صحيح وكانها في صحيح النظر **قلت** له فان لم يترك القسمة لها عنده انا

بأخذه ولا لاسهم بعد التوزيع ماله والذي للركبة الاخرى موزاها لا يجوز له ذلك **قال** هكذا الذي في هذا  
بان **قلت** له فان نفي بذلك الاعانة على الجور والظلم **قال** فانه يكون بذلك أمّا ولما لا الزكاة  
غارة باهلها لانها عالم اذا كان ذلك فيما يدبر به محمولا ولا يعلم ذلك الا خلافا لالان يتوب الى  
الله ولا يرد كذا جمع فيختلف في ضمان استهلكه بعد التوزيع كما **قلت** له فان كان هذا اخذها  
حالة فقره وجازها له او انه اذا هو يستحقها من الفقراء ثم انه لما صارت اليه فداها  
نفسه او غير موطاة الحيازة بالخارج يكون ذلك خلاصا **قال** نعم غير على هذا التسليم  
بالاخر يجوز له ما ذكر اذا لم يكن هناك شرط فاسد على قوله **قلت** له ان كان له في حياته  
ولورثته ما لم يرثه بعد واطعوا لري ولا يبرها ماله فله ذلك في نفسه لانه ليس الاتفاق  
في امر المعيشة لما لا سجالا المستحق او في الضرر بسبب المسغبة وذوي المترتبة باجور خلا  
في حق النفس من اقتادها من الضرب والقتل وانواع العقوبات على غير الارض في العذر لان هذا  
كله احياء لما كانت في الحياة وازالة الضرر عما قبل الوفاة وكذلك هو له فيه هو مثله من  
العقد واما في ارباب العتق والناس فينصبه ان يخرج فيه في الضمان على معنى الاختلاف على **قال**  
هذا القول ولا يبعد ان يخرج هذا كله فيهما اخذها لنفسه بنفسه واخذها على هذا جاز له  
فخرج **قلت** له فان اخذها هذا السلطان او الساسي له وفرض على الفقراء محضته لا يجوز  
**قال** نعم قد قيل ذلك وقيل لا يجوز حتى يكون المسلم لها الى العتق او اعراسه وفي بعض القول انه ان اعطه  
ورضى به امر والا فلا **قلت** له ومثلك في ذلك **قال** عندك ان ذلك يجزى لانه ما صارت الجاهلما  
فكانه اخذ الشريك حصته من شركته ولو اخرجها لنفسه ما زاد على هذا **قلت** له قال له في محضته  
الا انه صعبه **قال** كله سواء اذا صعبه بالجمعة والارواح المقتة في الاعانة واهم ذلك القول  
بان ذلك يجزى اذا صعبه ان يبيع الشريك الحصصه وذلك وقول القائل بان لا يجوز حتى يكون المسلم لها  
بنفسه او يرضى به اخرج الا على قوله يقول لانه بعد الجور في المال من طرزالدعة **قلت** له ولما  
في ذلك تقوم بشهادة الشهرة في ذلك **قال** ان شهادة الشهرة كما انها تخرج في المعنى يخرج حكم الاعانة  
وقد اختلف اهل العلم فيها وفي العمل بها حتى قيل في بعض القول في اولادية فكما تحتاج الى العذر  
في سائر الاشياء وبالعمل تقوم بها في الاعانة ويحجب ترك الاخذ بها في امور القضاء على الناس  
فازالة الحقوق وانباتها واما في هذا واما له واجناس شكاه فلا بأس في الاخذ بها وان لم يكن  
احد لم عمل النجها ولكنه يقال عند هذا استفت قلبك يا وابصه ورجع ما يربك ما حاك في صدرك  
فردعه وجناح في هذا المدة نظر وجرة بصري عرفها الصغور الكدر وتلبس بالتبليس فوضع  
الشبهات وميل النفس الى الشهوات عند هجر البليات ونزول الرسات وابنه الخوف لاسواه  
**قلت** له فان كان هذا السلطان ما موزا عليها انه لا يجوزها ولا يصعبها في غير مواضعها مما  
ظهر له فيها هذا له اعطيه ان يدفعها اليه **قال** اطع عليه فلا يعلم انه قيل ولا يبين في ذلك اذا  
كان الجاهل بقره ولما له فقد قيل ذلك اذا كان جاهلا بذلك وقيل ليس له ان يأمنه عليه ما حتى يكون

عاد إلى جميع سيرته **قلت** له فان كان عاد في الرعية ما هو في الصدقة الا انه ليس باهم المسلمين  
 ولا اهل الولاية في الدين هل عليه ان يدفعوا اليه اذا كان اهل مواضع ولايته **قال** لا يبين في فيه  
 انه عليه **قلت** له فان كان يولي بر ائقيا هل عليه **قال** لا يتوجه في النظر ذلك **قلت** له فان كان  
 اها ما عاد لا حسن السيرة المسلمين عليه ذلك اذا كان اهل ولايته **قلت** هذا في الخرج جرح بل اخلاف  
 بغير جرح اهل العلم وتكرار الجباية بالحاجة فان لم يجم المبالاة ولم يفسد على العباد لم يكن له على الجيران  
 جرح ولا جرح ولا على ولا يجبه اليه اذ اراد وورفع اليه شيئا منها على طيب نفس جاز له ففضه وكان ذلك  
 للدافع خلاصا ولا اعلم في ذلك خلافا **قلت** له والحاجة ما هي وما تأويل معناها والمزاد بها **قال** انما هي في  
 هذه السيرة في الرعية بالعدل في القضية على موافقة الخوارج حكم الكتاب والسنة والاجماع والصواب  
 والراي والبيان على المبالاة والذبح على العباد بالمعنى اعم عن محاربتهم او جرح بعضهم على بعض احيا  
 لدين الله وامانة البدع والصلوات لشكوككم الذين كفروا السفلى وكذا ما روي العلي **قلت** له  
 ومن يكون الجرح على الجباية بالحاجة **قال** قد قيل في هذا باقيا وبل ثلاثة فقول الاول اذا جرح بلاد او  
 فنيهم الفرك او الدار كان له ذلك جازا والفقول الثاني حتى يحمي الكورة فاما القرية والقرية فلا  
 والفقول الثالث حتى يحمي المصركه واهل هذا ما يقع عليه الاجماع في جباية الجرح له لوجوب دفع الصدقة  
 اليه بل اخلاف واهل العلم اعلم **قلت** له واحذر ذلك الزان في الجباية التي تشتمل على الجباية  
**قال** قد قيل في الماشية والعيون الى سنة واما الثمار في الزاوية والنبات الى الحصاد وقيل له  
 ان ياخذها من ظلم ولو كان في وقت الحصاد اذ اذركها قبل الخرج وعلى هذا فلو قيل ان ثبت هذا  
 في الزرع والتعيل لم يعد ولا يتحقق العيب والمواشي لم اقل ان قوله خارج والصواب **قلت** له  
 وقيل ذلك هل له ان يسأل الناس عن ما في اعطاه بطيبة ونفسه اخذه وروى ذلك كف عنه  
**قال** هكذا قيل له ان يسألهم عن طيب النفس لا على كراه ولا على الباس ولا يعلم والاسرار  
 ليس عليه **قلت** له واذا ملك العطاء او البلد او الكمل المصروعه اهل علم كان تحت المملكة  
 ان يودي اليه باجماع وانه لم يسأل **قال** لا اعلم ذلك في اجماع ولا انه يجبر له ان يخرجه بنفسه  
 ذلك له بالدينونة لانه موضع اختلاف في الراي **قلت** له فان سألته فخرج ذلك سوال  
 الزام وحكم هل له ان يمتنع لم يملك المصركه **قال** لا يبين في النظر ان له ذلك لان حكمه ما كان  
 غير خارج والصواب منبج ومطاع وعليه فيما يقضي عليه الانتفاع ولا يجوز له في ذلك الانتفاع  
 ما كان ثابت الامانة بالاجماع ولو كان ذلك ما اختلف فيه في الاصل ولا اعلم في ذلك القول لاختلاف  
**قلت** له فان كان قد جال عليهم احوالهم يورثوا الزكاة قبل ظهور هذه ان يجبرهم على اخراجها  
 له بالحاجة بعد ظهورها **قال** قد قيل في ذلك بخلافه على القياس له اساس على حسما  
 قبل في الزرع ان له اخذ زكاتها ولو ادركها بعد ظهوره في جنايرها وكان ذلك وهذا في  
 حكم النظر سواء في معنى الحاجة ان كانت الجباية بالحاجة لانه كره لم يحرمه وكانه اكثر القول  
 ان ليس له ذلك وراي اعطاه وطيبة نفس شيئا جاز له اخذه واهل هذا يخرج على قول من

يقول



يقول السنة في العيق والمأشبة وفي الزرع والفرار إلى المصايد **قلت** له فان جئني انسانا على غير المحاربة جبراً  
 كيف حاله **قال** قد قيل انه يصير يدكر عدداً للجباية المفسدين في المرض وهذا صحيح ولا تعلم فيه والفقول  
 اختلافاً وقد مضى والقول في الجباية ما مضى لا في الباب مفتح **قلت** له فان فرق ما روي في  
 الجباية ما روي في الام لا الزرع عليه ان يدفعها اليه هل يجزيه **قال** قد اختلف في ذلك فقيل يجزيه وقيل لا يجزيه والقول  
 الثالث ان يطالبها الامام كان عليه ان يسلمها اليه في ارضي وان لم يطالبها فدمضت عليه وقول الرابع  
 في غير الجباية ان ذلك لا ينظر في الامام فان سلمه ولا اخليه البدل **قلت** له واذ كان الامام في السر وقصر الكفاية  
 وذا وعبر على حاله ذلك ووضعها في مواضعها عليه ضمان ام لا **قال** قد قيل انه لا ضمان عليه  
 وقيل عليه الضمان في الاول والصحيح **قلت** له فان علم هذا مكفره من علمها ما خرج به من الولاية الى  
 البراءة هل له ان يورث اليه الزكاة ويبرأ منها اذا لم يكن ذلك مشاهراً عليه **قال** ان هذا يختلف  
 بالاراي فيه في ابا حنيفة ما صح معه عليه ان يعمل فيها بالباطل هل يدفع عليه على هذا ان يورثها اليه  
 لا أعلم ذلك له ولا عليه على الاختيار وقد مضى القول بالحكم على سبيل الاضطرار والاضطرار في  
 ذلك وراعى انه متخايف له القدر في ان يورثها اليه عليه ذلك على احتساب الجاهل في له  
 بذلك عند من يعلم والناس كعلمه من يتولا في الظاهر بالحق لا بالباطل بل بالباطل على ابي امامه  
 في الظاهر فيجب من ذلك نفسه ما لا يعمل له ومما طوبى بها واخذ بآراءها في اتفاق بالامتناع في  
 السر على نفسه او في الجهر على دينه اذا لم يتفق في الظاهر جواز سر ذلك له او له ما يسر في السر  
 على نفسه كان هذا في كل الرجل من على الصحيح موضع ضرورة وجبر وتقية وقد مضى والقول  
 يستدل به على حكمه **قلت** له وليس له ان يورثها اليه السبل على هذا ان يمكن ان لا يورثها اليه ولا فعل  
 مختاراً فلا يبرأ ولو ظن ان ذلك فعله بها لا يكره ولا يمنع ورايها اليه **قال** نعم لان النظر لا يغني  
 من الحق شيئاً وعليه منه التوبة ولا تعلم في ذلك اختلافاً **قلت** له وهذا وجه في ان يعمل له في  
 الجباية له على هذا الحال **قلت** له لا أعلم ذلك له في الحق ولا نظر صدق واذا كان لا خلافاً في انه لا  
 يجوز له في ان يورثها اليه على غير الجبر مختاراً وما اختلف في ذلك على الجبر في مواضع الفتنة فكيف  
 هكذا لا ارحضه فيه على حال في الاختيار ولا على الاضطرار بل خلافاً لعله **قلت** له فان كان  
 فعل ذلك جاهلاً او مقاهلاً لا اعتذر له في الحمل ولو كان لا وفي الحمل في الجهر معدوم ما احتج الى  
 العلم وكان في الجملة راحة عن العقب في التقيد بما يلزم والعلم والعدل اذا كان في نزل الوارث والركاب  
 المحارم حجة للجاهل في دينه بلزوم ذلك له لانه كذا وكذا في انفسه شديد المحال الا ان يكون هذا  
 ما يشد المحال ثم وما يخرج في الصور والمقال القول بانه لا اعتذر له في مثل هذا على الجاهل  
 بيان الحجة لقيام الحجة وعليه الانابة الى الله بالتوبة لا خلافاً لعله لانه في محال هذا لا واقع الجاهل  
 الا ان يتوب الى الله ويرجع واسد الموقف بفضلته **قلت** له فان ذكر هذا الجبر او العالم له على  
 فعله او فعله وثاب الى الله وجوب وظلمه وبغيه وعشمه هل عليه ضمان ما اخذه من الناس  
 على سبيل الجباية للزكاة جبراً **قال** قد قيل ذلك فيما يكون من ذلك العباد ويختلف فيما كان لله

الحال الاول كشيء من الحاجة  
 والكمالية لا اعتبار به  
 في ذلك اذا كان له وعرضه  
 له لا في ذلك لا في الجاهل

اذ كان محمداً خاتماً للنبوّة تجري مع التسليم وقبل لا تخبره **قلت** له وكذلك في القضاء لما صنع وحقوق  
 الله سبحانه **قال** هكذا قيل لا الخ **قلت** له وهو يوجد هذا القول في كتاب المسلي في الاثر تجري  
 النبوّة عن الله في هذا **قال** فبقيل ان ذلك يوجد عن منازله وكذلك عن موسى على ربه الله القابل  
 بهذا القول في قوله وارحوا انه يوجد ذلك عن ابي عبد الله وانه في السنة احده شاهد عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم **قلت** له واذ الرية الضمان للعباد والركاة وجباية ارضيهم لما على حياته  
 هذا بجملة اسم العارفين في الركاة اذا قاب الى الله ورجع الى الحق **قال** فليس له يشبه الخ  
 مع هذا الاختلاف واكثر اقل ليس في الركاة بمعنى العزلة نصيب حتى يكون لزوم العزلة له من  
 غير قيد **قلت** له والركاة فوجد في الركاة **قال** فبقيل ان ذلك مما يختلف فيه اذا  
 كان قد صار من عليه ديناً بعد استملاكه اما **قلت** له فان اخذها على وجه واسع فبقوله  
 له ان يورثها فيما لم يملكها **قال** هكذا قيل وانه لاكثر القول كذلك وجداً في المأثور عن الشيخ  
 المشهور ابي سعيد رحمه الله **قلت** له وذلك حتى في ثمنه اذا كان اخذها جالدة فقه **قال**  
 نعم كذلك قيل ولكنه يخرج الاختلاف والقول على بعض القول بالمنع له وذلك **قلت** له وكذلك  
 الخذها في جالدة في سفره هل جالدة في وطنه اذا كان غنياً **قال** هكذا قيل لانها ملك  
 له ولكنه غير خارج والاختلاف على قوله يقول لانها ليست له بل **قلت** له وهل لو ارثه  
 ان يرثه اذا صرح بعد جالده ولو كان عليه والظلم في الجبايات للناس في الزكوات وغيره ان يورث  
 ذلك المال **قال** اذا احتل ان يكون قد خرج وذلك بوجه لم يكن على الوارث ذلك ولو صرحه الوارث  
 في بعضا فبقوله يخرج في بعض القول انه ثابت في المال كما صرح عليه حتى يصح وجه التركة منه له  
**قلت** له معان لم يصح له الخروج واليهما من الحياة ولا احتل له الخروج منه ان يكون في المال  
 على حال **قال** هكذا سير في ما يكون وذلك للعباد من من على حال انه يكون في المال بمحكمة فيه  
 ومختلف فيما له ان لم يوص به **قلت** له والعلم الموجب للصحة في هذا في حق الوارث من  
 كونه يتأدى حتى تقوم به حجة في ثبوت ذلك المال **قال** فالحجة تقوم في ذلك بالعلم من حجة  
 المشاهدة والشهادة والقول والاطباء على الكلمة التي لا يسبح الله بها ولا الشك منها ولا  
 في الجمل لما ارثه الوارث على الموروث في هذا حجة وبالواجب هذه الارجحة تقوم عليه في حجة  
 موضع حجة **قلت** له فالاطباء على الاكلمة هو الشهيرة **قال** نعم هكذا قيل كذا ردنا  
 وذكر في المأثور عن الشيخ المشهور ابي سعيد رحمه الله **قلت** له الشهيرة حجة كما ان  
 المشاهدة حجة وكما ان الظن حجة وكما ان الشهادة حجة في هذا ومثاله **قال** بن هكذا  
 قيل في هذا سبيل او فوم فبقوله فبقوله دليل في المضمر قوله وانه لقول الفصل وهو الاول  
 اذا كانت شراً فحق وعلا ليست بدعوى ولا باطل في هذا الاصل **قلت** له نعم تقوم  
 بها حجة عليه ولو لم يدركه في وانه **قال** هكذا قيل ولا اعلم فيه والقول الاختلاف **قلت**  
 له فان شأدها الوارث فوجد اطباء الكلمة على هذا الذي هو الرية انه قد كان الجبار

ساعيا وله لذلك نجاسا تقوم عليه بهذه الحجة بلزوم شق فيما ورثته منه **قال** لا يبين في ذلك لاثبات  
 الجباية على وجوه راجعة كلها الى وجهين في الحكم وجه بلزومه فيه الضمان والثاني على العكس والضمان على  
 صريحين في ذلك احدهما منه والآخر للعباد وقد يكون في هذا **قال** او هذا ما لم يصح عليه شق ذلك فيما اذا  
 امكن فيه ذلك كله وكان لا يمكن تغيير محال كما كانه موضع احتمال ولا تقوم الحجة على الوارث بلزوم شق  
 في المال يجوز على هذا الحال لا لا نقول بالقطع على انهما الضمان له واشباهه فيما لا يخرج الاعلى نظر المطلق  
 في هذا والا حكم في الناس وان كانا على محل النعمة لا تجري في هذا وامنا له على الظنون وان كانت ان تكون  
 كثيرا ولا امور صوابا **قلت** له ولو صح عليه بالشيعة او غيرهما لزوم ما لم يرد من ذلك الزكاة او للعباد او لها  
 مع الجميع الا هو اعني الوارث فلا تقوم عليه الحجة لقيامها مع غيره وعلى غير **قال** هكذا احد في اري على  
 حسب معاني ما جاء في الصحيح من ان المسلم ولو في الاستقامة **قلت** له فان صح عليه معه بالشيعة  
 انه اعمالى الجباية على وجهه بلزومه فيه الضمان **قال** قد يكون للضمان الزكاة او للعباد او لها واما  
 لم يصح لها او لاجدها على هذا كان في المال كما يجوز له ولزم ان لا يكون احد الوجهين او انه لما فقد بعض  
 القول لا يعرف به الحكم في كل وجه منها اذا لم يصح له الخروج مما صح عليه اذ لم يخرج ما لم يرد وان  
 لم يحمّل له فالنظر في ذلك **قلت** له فان صح عليه الضمان مع الجباية لله او للعباد هل يحمّل معه في الخروج  
 منه بالقطعة ملازمه فانه فيما معني ان لم يصح تو بتبعه لا يكون على الوارث في المال لذلك **قال** هكذا  
 بين في على حسب ما عندنا في اذ صح له الخروج عن المقتل ونعاش في مقدار ما يمكنه فيه الوفاق مع ما صح  
 عليه باق في انما يت عليه هذا في جزو الوارث او في ولايته فعلى ما كان يكون حتى تضع توثيقه **قلت** له  
 وذا شهر عليه معه الدخول فيما وثقت عليه الحقوق وقبلها ولم يرد له الخروج منها ولا قامت له مع  
 وارثه هذا بالترك لما دخل حجة مما يحمّل في الخروج والقضاء لما عليه قبل موته في قوله **قال** لا اعلم ذلك  
 ولا يبين بوجه الاحتمال وحكمه في الظاهر على ما فارقا للميت عليه ما صح عليه الدخول فيه وعليه ما صح  
 للعباد عليه على حال مختلف فيما صح ودل عليه عليه **قال** انه يلزم الوارث اخراجه وانما لا اذا لم يرد  
 به وقد مضى القول في جميع ذلك **قلت** له وكذلك ان مات بعد الخروج منها قبل ان ياتي عليه المدة  
 ما يحمّل له فيه القضاء **قال** هكذا عندى **قلت** له فان كان قد عاش بعد الخروج منها ما يمكنه  
 فيه القضاء ولكنه لم يصح الخروج له وقد صح عليه معه الاسراف في امواله والتمادي في مغبته وانما لا  
 يتوزع عن شبهة ولا احوال مدخرج وقبل ان يخرج الديات هل له محتمل في الخروج **قال** لا يتوجه لي في  
 النظر فيه الا انه اقرب على هذا المذهب لوجه الاحتمال الخروج له وذلك **قلت** له فان كان قد  
 بار منه التوزيع بعد الخروج فقد رايك فيه ان يقضي ذلك ثم رجع فارتفع على غيره حاله في هذه في الآخرة  
 لذلك محتمل في قوله **قال** نعم كذلك يقع لي في ذلك **قلت** له وهل لو ارادته عرا اخرج ما صح عليه وارثه  
 الساعي في انه يخرج من الجمار ما جاء به الله **قال** نعم الا ان يكون خروج الجمار بنفس التوبة بمعنى  
 الاستحلال ويكون هلاكا فانه يخرج كذلك لا يخرج وكذلك كان في يد باق فعليه الى اهله **قال** ه  
 فان لم يرد له ربا انما يجوز له به يكون في حقه **قلت** له فان صح عليه انه باق عليه ولم يحمّل له ربح

الخرج منه **انما قال** فاما في الحقوق يكون وليس لوارثه الا فضل ما بعد وصية يوصي بها او  
 دين **قلت** له فان كان له لا يفي عليه **قال** فليوزع المال بين الغواة كل على قدر حصة **قلت**  
 له وقال المذموم اخرج المال اعدادا في ذلك لا في فضلها وقيل بعد ما بالوصية شئت وعلى  
 قوله يقولون انما في المال اذا صرح وان لم يصر به ايضا **قال** له ووسع الوارثان لا يفرض شي من ذلك  
 اذا راى انه لا يملكه والمال شيء او انه يملكه او انه اجتبت السلاعة في تركه **قال** فانه يكون على هذا  
 واجل الحاكم عند ذلك على الحاكم ان لم يكن له وصي ثبت له في الحنفية في الظاهر وصايته ان لم يوصل  
 ارباب الحقوق حقوقهم بعد ان تصح وتثبت في المال عليه مع الطلب في ذلك لانه او يخرج في اللزوم  
 على الحاكم القيام به ثم لا يملكه او اذا قدر وكانت المقدر له على ذلك بنفسه او لم يقدر له ويجز  
 له ان يستعين به في ذلك به وان لم يكن حاكم او كان فخرج فالقائم جماعة تنوي على الحاكم وعليهم القيام  
 في ذلك في حال القدرة ومضى قام البعض على الاخرين في القادرين ولا يلزم ذلك ولا يقدر  
 للمزوم غيره ممن قدر ولا يعذر وقد يعذر لم يقدر وكل مخصوص في هذا بما يخصه وقد فرغ  
 وعجز وليس هذا اللزوم عند العجز والبالا واجب مع النقية والخاص مع الحق على الدين ومن  
 يخرج عن شيء فغير مكلف به والمراعاة بما له وموكل في الظاهر الى مقاله وبالعذر او لم يعذر  
 المولى ولا يعذر له في محامدا ولا مفضل **قلت** له فان جحد في غيره يورث ارباب المظالم ولم  
 يقدر على ذلك فادار الناس بحيلة فاحاله يكون والى ابن عصب **قال** قد قيل انه يكون موقفا  
 حشريا او قيل انه يكون للعقل وكلها قول المسكين **قال** له وفي جمل اقله جلا في ماله  
 على ان يصلح وجعل له اجرة معروفة معلومة ماله وشرط عليه اخراج الزكاة ولو كان ذلك  
 في زمان السلطنة والحرس واجبة العبد عليه موجودين في زمان صلاحه المال بين هذا الرجل  
 ما يجب عليه واخرجهما على الوجه الجايز ايرضا قال له انه اخرجها كذلك **قال** هكذا بين في  
 انه يير اذا كان ثقتا وكان مأمورا **قال** له وان لم يمساله انه اخرجها او لم يخرجها **قال** لا  
 اعلم في معنى الحكم بالاخرى انه يير حتى يمساله فيعلم انه اخرجها الى اهله ويكون على معرفة ذلك  
 كله مأمورا والا فلا لا فاما مع معرفته وجعل عليه حتى يصح له وجه منها وبعد لا بعد  
 في الجايز على وجه الاطمئنان ثقة به ان لا يكون عليه شيء بعد اذ لم يركب ولا رسول عنها  
 حتى يبين له بعد الثابتة بعد عليه على هذا اذا كان المأمور على ما بينت لك انما **قلت** له ان  
 لم يخرجها ذلك قال هذا الجايز على الوجه الجايز ان يكون على صاحب المال بعد **قال** هكذا عندني  
 انها عليه فانظر في هذا وتذكر ما ياولى المسالك جميع ما رسمته لكم في السؤال والجواب  
 فاني اخلصته كذلك تقريبا للافهام ولا تأخذ منها الا ما وافق الحق والاصواب **مسئلة** واما ما علم  
 من ان لا يخرج من ماله الا ما يملكه في زمانه او من ذلك الجور في سلطانه هل على  
 ولعانه على حياته ان الزكاة والناس جبرائلا حانية ولا رضى في اهلها خرج في ربه ام  
 هذا شيء لا يجوز على جلاله ولا على من فعله ابد الجحامة في الدين امر هو ما يجوز ان يتحققه

الراي

الرأي بالإباحة فيجوز في قول بعض المسلمين فافق فيه النفس الخاصة ثم لم يوافق في قول الآخر بالتحريم  
 ما وجد فيه فافقنا ذلك فافق في قوله عليه السلام فافق في قول المسلمين أنه ليس له أن يجبي على الجبل ولا يجبي  
 فإن خالف في غير هذا وغيره إلى الجبل ما قدم أي بكنه والاعور عرج والعدول عرج والجور إذا قف  
 في الخلق ليس له بحق ولا جبر في الظلم على كونه لملكه والحرام في دين الإسلام أن يكون مائة العول  
 في قول الآخر ذلك الفضل لأنه والجور شرعاً فلا يجوز فيه إلا أن يكون مائة الكفر قطعاً ولا يصح أن  
 يكون عادلاً في جوره كما لا يجوز أن يكون عادلاً في ذنوبه وأجابه في مثل هذا لا يجاز في حين ولا فعله في  
 رأي ولادين كذلك أنه لقول مختلف في حكمه بكونه مائة الكفر فافق في مثل هذا لا يجز  
 فإن الجبابة على الجبل إباحة نوع والظلم فافق موضع العذر ثم في مائة الكفر ليس له جمل ولا يعلم في  
 دين ولا رأي بعد قيام الحق عليه بحجها في صفة ما أدته إليه في حياها وما لا عذر فيه لم أره أو رعى  
 به وظلمه فكيف لم يفعله أو لم يوافق عليه أو ما كان بشيء فيه أنه لا يجد ما لا يجد مائة الكفر  
 على تقدير في رسمه ولا بد للجمع والمناسب إليه فلا يرجع ولا فافق ذلك ثم لا يذكر إمام الصالحين  
 فهو على ما هو من هؤلاء على مبلغ إليه ما هم به وعليه أن يتبع لهم مع القدرة فإن قبلوا ولا فافق الجمع  
 والفرق على أصغر قدر يدن بالزمن ومع زوال الولاية يتبع مع الإلزامية قبل أن يغتر طاب والاصرار  
 على إطلاقه بغيره فإن في حاله أن يعطى الحق من نفسه أو ما له صلاحه ولو سوله والمسلمين جرباً  
 فجاز قتاله ولو لم عليه أن لم يوصل يذونه إليه حتى يغني إلى العار إليه أو يغني روجه على فافق  
 البغي في يذونه وانتهاك ما كان يعقبه إلا أن في القول على مكان في المصلاحة لهذا العذر ثم جاز  
 في هذا امره على أن يأخذ بما ليس عليه في جبره وخصامه والجور ما يكفي في إعادته فمن يكون من  
 الكفر جباراً وقيل في وأنه على ما يكون في مكانه لأن المصلاحة وجوان كانه أظهر من أن يجبي على أحد  
 والله على خفيته في ذلك **قلت** له فافق في صدقة قوم بغير حياية لهم مستحقاً لذلك أو بحسب ما  
 أوجاهه لا يعدل ماضى عليه هذه إلا الخلاص فوجد هذا البلد الذي يجابه منهم موات ومنهم غلب  
 ما الذي جعل عليه فيما ربه على هذا امره في ذلك **قلت** قد قيل أن عليه فيما أخذه وهذا على وجه  
 الأكره أن نسمي في ما سبق في يده على هذه في الأصل الأمر يكون ببقائه في حكم الأمر إلا  
 فالقول كما يلزم من الحكم أن لم يقدر على رجع في موضع الانتهاء كما كان في غيره شطاً في روجه فإن استحل  
 لأشئ عليه وبعد القوة إلى الله تعالى فيما ألفه قبلها في كثر القول الأعلى حاله فافق ما يتجمل في الرأي  
 في الزوم بعد هذا وليس المحرم كسلفه فافق لا بد له من يذونه إلى أهله متى أمكنه فقد روى عنه  
 منهم فافق في مصار فيه لمقامه يدفع ما يكون له على أنه أو يعلو الحكم والأذن بأدائه إليه متى أمكنه  
 فقد روى عنه فافق في الموت قبل الخلاص وصله به كما يلزمه فافق في هو له أحد قبل ولما  
 يبلغ إلى حقه فليؤده إلى داره أنه لم يجز روجه ما يجيله إلى غيره حتى يوجه إليه مجال على  
 الخصوص في هذا والعور فيما يكون له مال وأخذه من على لأرضه من رايته فغير ما خذله الحان  
 يكون في تسليمه إليه إنما كان عن تيسره على أخذه منه بالبطل لكي يذله إليه عن رضاه في

اضاحه فانه مما يلزمه وان شبه فلا بد وان يخرج فيه معنى ذلك **قلت** له وهو يقوم بما يكون لغايب في  
 هذه حق مقامه في نفسه حتى يجوز ان يدفع اليه في يد ابي او في صغاره وهو عليه **قال** ورواه  
 فيه او اوجه او وجه الحكم فليخرج اليه ان لم يكن له فيه قيام من نفسه في نفسه تعالى بغير علم والنفقات  
 من قبضه له ولا اذ لا يكون حتى يجد في الخلاص سبيلا وقد مضى القول في ذلك **قلت** له فان لم يعرف  
 قبضه من هذه الابله ولم يبق بعد اذ في البعض دون الكل كما في الورد في ذلك **قال** فليورد ما عرفه  
 في ذلك من غير معرفه ولا يصح معناه احذ منه شيئا فليس عليه له شيء وكفى في مثل هذا بالديونة  
 لا رد له ما يلزمه من حق لغيره متى صح معه فقد رتب عليه خلاصا لم يرد له حتى يصح معه او غيره من  
 يكون في مثله الحق له وعليه ان ليس مقررته فيها لم يذكره الا هذه ولا بد من حجة من قبضه مع صدق الرجوع  
 له في ثوبته ان لا يواخذه على ان لا يقدر على ذكره من ذلك **قلت** له فان عرفه قبضه من الا انه غاب عن  
 علمه ثم قبضه من هذا من هذا وعلمته معرفة شعبة قبضه كيف خلاصه ولا انه خلط ذكره ودفعه  
 الى السلطان الذي له ذلك ان يكون ضمان ذلك للفقير او لاجل اختلافه واجل قلته معرفة نفسه  
 على اهله كان هذا الحق في ثوبته او فقير امسافر او حاضر **قال** ان اهله لا حق به معرفه في مقدار  
 او لم يعرفه فهو لم وليس في خطئه له ما يلزمه منهم فيجعله في غيرهم والفقير والغيرهم او لا يصح  
 به وحده ولا يخرج عن الملك ودفعه الى السلطان لا على اجرة له هو في ضمانه ولا بد له وان  
 يخرج مما دخل فيه بما يبرأ او يصح معه السلطان قد خرج منه بما يحيط عنه هو غير المتأثر  
 الحادث في موضع استتلافه فانه على غيره لا يسقط منه وعليه فيما لا يقدر على رده ان  
 يعطي في غير معرفه كل واحد ما يلزمه له من ثوبته او من قبل او ما يقع عليه التراضي في شيء في موضع  
 جواز ولا لم يعرفه فانه لم هو فليخرج فيه الى القوي له خوفا لانه قد خرج منه بما لا  
 شك فيه وليس عليه في ذلك الا هذا وليس مقررته في مثله غيره وانما يرجع له من قبضه فبما زاد  
 في علمه تعالى يخرج به ان لا يواخذه به مع الديونة بالاداء لما قدر له من حق لغيره متى صح معه  
 فامكنه ان يورثه مع القدرة او يورث على ذلك مع **قلت** له فان كان هذا المتوفى قد استغنى  
 باحد يساعده على هذه الحياية وقبضه منه ما قبضه الرعية والاداء للخلاص حيي المأمور  
 او مات هذا لا يورثه المأمور ان قد قبضه فلا بد له ولا كذلك امر كيف شئ نرى ان  
 مات المأمور بخلاص الامم في ذلك **قلت** فان اعمار الخلفاء لصلح طاهر لم يورثه مع ما  
 في الواسع ان لا يكون عليه في بقدره حرج ما لم يعارض الاحكام بحكم يمنع والعدل حاجيا  
 كان العود في مستألفه في ثوبتهما ولعله ادور الشبهة المأمورين على صدق ما يقولون به في  
 مثل هذا لا لا يتوكلان بالحققة مع الاختلاف في جواز قبوله في غير الحكم وان لم يضع له  
 الادانة بعد ظهور الحياية فانه لم ان لا يكون له قوله موضع في الاحكام ان كان لم يورث  
 القبض بالرجوع اليه بغير قبض في الحكم او لم يصح بواقعه والا يبق في المأمور به فانه  
 عليه لا بالحققة فانه لا يميز الاختلاف بالاراي وانفق رقبته بشي وقد صح اندام



وليس فهم ولا اقل له في قسمه الى ما قالوه واقربا به وان وقع الرضا على شيء فيه فيما بينهم جاز ولا  
فالامر ارجع الى ما وجبه الحكم وان كان قوله ذلك وقبله القصر منه له او معه فهو لفرقه به ولم يحز  
ان يدفع على الغيب في مثل هذا فيرد عليه لانه الحق فيها في يد به ولم يصح كذب او تم فيه الحق بنحو  
والا فهو كركب وكركب في السيرة كما ذابا **فان** له فان كان على يد صغيره والامر لم يره هذا  
البلد لانهم قليلون الا ان لم يعرف كركب ولا كركب غيرهما والمأمور بالحماية فربما في الوجه في ذلك  
هذا الامر هل في ذلك قول ان المخلص للفقراء على هذه الصفة **ام لا فان** قد يصير القول كره  
مما فيه به يستدل في حق من دفعه على مقدار ما يصح معه هو انه يرجع فيه الى التمر  
ولا بد له وهذا في الاصل واجه عليه ولم يفرقه الحق فيه وعليه وهو الجور ولم يصح معه  
ان له حقا في ذلك فلا شيء له ولا فيما يكون على خلافه من غيره ولم يعرفه فهو وأسير معرفة  
ربه ولم يرجع ان تقوم به الحق بوجوه جاز ان يكون للفقراء على قول لا يعلم حاله فان  
كأما يختلف في جوانبهم غير ان الجان هو الاكثر في القول والعقد في ذلك **فان** له فان  
كان هذا المتولى لم يرجع احد على تسليم الزكاة بل سألها فقبضها بلا جبر له يخرج في ذلك  
**فان** كان على يد المفساد بحاله يبقى في الحال المبدله فادرك في البلد على غيرها  
والعقد او لم يرد على عملها من هذا الظلم والعناد فلم يؤمن في الاقتناع على الاداء  
ليس له حق على الفقراء واما ان لم يصح فيما يردى اليه عن السؤال واما شبهه فيخرج فيه  
على معنى الصواب في صريح الاثر ويصح النظر لانهم المحرم لما فيه والاختلاف في  
في باطن الامر فهو ان ضمن المتولي السلطان ومما في ذلك من الاعوان لعدم الرضا  
في بذه لا لهم لو خلا وادراهم لم يذروا فكيف لا يكون ذلك بعد اخذ ما هذه المعنى من جاز  
منهم وان من مشروعه ولم يحق على المنع كونه له لم يصح في قبضه لما يدفع اليه على الرضا  
مخرج رضاء في حاله وشيئا خالص ولا بأس على سلم اليه من الناس ولا احوال كما  
مفوض بعد معرفتي ذلك **فان** له فان رغبه اليهم فوعد في سلطانها بالظلم لغيره  
فان في البلد الذي لا يعلم ما هو وان يقتصر الزكاة واهلها ما خسرهم بما جاد فيه ولم يسأل  
احدا هل عليه في قبض ما سلم اليه على هذا شيء **ام لا فان** نعم لان في لسان حاله ما يكفي عن مقاله  
فان المخرج عن ردم ما ياحد لا على الرضا من اهله على هذا ما هو بعد ان تزل في متركه ولا يترك  
يوعى على من يخرج اربا حقه بسبب الظلم في نفسه او بالذند على او يسببه الى امره  
القدرة على ظلمه وسلطانه الذي لا يراه او غيره الا ان يصح له على الخصوص مع سلم اليه او العموم  
في جميع البلد انه لا يوجد المستمع بشي على حال في نفسه ولا مال ولا يرفع اليه او يحسن بظلمه  
فان في الامر من عليه ان ضمان بعد ما سلم اليه بعد المعرفة لذلك **قلت** له فان هو ما وصل  
اليهم قال لهم الا لا احيى كره على تسليم شيء من اعطاني شيئا احذرت به رضاء والاولا فالتا فيه //  
نفسى ما يصح ولا ارفع عليه الى امر في ابدا يلزمه فيما يقبضه على هذا مخرج فعده اليه **فان**

بيان صناعته

ثم في حق علم القدرة عليه معرفة ذاته او غيره من غير تقدير بل انه على هذا حاله ظاهر الخيانة فلا يؤمن في مقالته  
ما لم يصح له ما يدبره على صفة مع ولم يدفع اليه ذلك ولا الاطلاء ولا الضمان لانه وحده الاعوان علفه على  
الحيطة على الامان لا يعقبه من متبع بشي من الضرر ولا بالشيعة عليه مع السلطان وان ضم على قوله  
فاغلب على نفسه في الامان لم يعد في محل التهمة تارة لم يخرج عنها ولا يؤمن منه العار او يمكن ان يكون  
لكل امراته دار معية على امره او يصح له ذلك **قلت** له وكذلك ان قصده احد ركائنه يعني سوال المسئلة  
بجانبها عليه الضمان والخلص فيما قصده على هذا امره **قال** قد مضى القول في مثل هذا ما يليق على عارته  
في هذا الموضع فان تردد النظر فيه فارجع اليه ما تقدمه محله في القول واضح المعنى والمورد على ذلك **قلت**  
له فان كان هذا الوالي لما ان وصل الى البلد لم يذكر لاهلها ما جاد به وكذلك الخافي الا انهم خافوا من غيره وعرفوه  
فصنع معهم فيكون عليه ضمان ما يدفع البخوف منه او يرفع عليهم اولى سلطانه على هذا الحال **قال**  
ثم على هذا حاله نعم حيلة عماله فهو من يتقى عليه رعا في يديه ومتر من التهمة ولم يقدر على  
الحيطة لا على الرصدان لم يخرجهم بالذي اتاهم فيه فلا وصوله اليهم بشكركا انه موجب في جوره بمعنى  
الحيطة فيهم في تاديبه لا ليس عليهم لم يكتفى بظهور جادهم فيه والاراد بهم معنى عار لانه لفظا في مثل هذا  
لو اذ لا في بيته في ذلك **قلت** له وواحد يده هذا العامل شيئا ملجأ به اهل ان يرد اليه او غيره  
الا تلطفه من يديه ولم يقدر على ان يعدل مع معارفه **قال** اما والشئ نفسه اليه هو ما يختلف  
في حواره واما غير معلى رومه فلا اعلم ما يجوز **قلت** له وعليه ان يسئل مع القدرة الا هل **قال**  
هكذا الوجه العدل فيه ان يرفعهم والا صار في يديه مجبور لا يجاز لان يرفع في القدر ويكون لبيت المال  
فيجعل في غير اليد على امره ارجا له لذلك انه لغير فضل وهو بالبر والى انكاره قيل فيه بالمتبع  
وردا لا بالاجرة اكثر **قلت** له في لار كرا تسع من الجباية واحدة الجباية او لم يكن عملانية العدل جبر  
على غير الخاية فلا يخرجها والمراعاتها على ذلك **قال** نعم لانهما على هذا الظلم في قولها انهم فلا اوتي  
في نفسي ارجا من الجواز ولا ارجا من ليس له بطريق الا باحة فادرس في ركائنه واراد فيه على جواز  
المعونة عليه خلا فالسليم اجمع فاكول المنيع في الدين عبر سبل المؤمنين والحق احق المنيع و  
الباطل اولى به الذي وضع وهذا لا شك فيه انه لمع الحق في شئ وما عدل الحق فلا يخرج له الباطل  
على حال لانه بالعدالة الا الضلال في بقى قوت وفي الخلال ما يكتفى عن الجاهل لم يرفع وفي العدا يعني  
عن الجور من الشئ والا فلا عدل لم جافه في القول ولا بالعدل يعلم ولا جبر في دين ولا اراى فاعدا في  
اجارة ما ليس في الحق مجاز في هذا وسيرة فاني اخشى ان يكون من الضالين والعباد وادبر ذلك  
**قلت** له وعلى هذا ظلمه لهم وجور عليهم فيما جبا به منهم مما فاجاد اليهم وقال لهم اني جيت  
ركائكم وانا غير مستحق لذلك يعني فظما وادبر منكم المودة اليكم به اذا ابراه بعد هذا القول ام  
يجتاج ان يقول اليهم اني جيت زكواكم ظلمنا منكم وجبرنا وقعدنا عليكم ام **قال** فقولوا واحد  
منها على انهم ما يكتفى عن الامانة فاعز وان كانا في اوضح من الاول لفظا وما كان ذلك في حق من  
عرفه من اولئك انه عليه ما يكون وفاته او غيره والا يحتاج في غير بعض رومه الى ما به

يعرف القول

يعرفه من القول فتكون البراة فحقه وبعد المعرفه لا يظن بان على بعثه اليهم واووه فيهم دور حياه  
والعمال اوانه لاشي لم على جال وبعد المعرفه فحقه ان فعلها من يحرم على الصلح ليعتقده ولا في حياه  
مفرد يحويه فيما تلقه من شي يلزمه عزه ولا في الجاني في يد يموله فانه لا يدخل على هذا فيه وكان على بعثه  
فليس بشي على جال ومختلف في برانه ما يكون من الحياه المفرد ونفسه قبيل قول في حياه في ذلك  
له وانهم ارادوا ولا على يسلموا اليه واموالهم ما يدفع به عنهم شر وعاجل ضره وهم بحاله يسلموا  
ايحرم له ولا عليه شي من صلاته يسلم اليه على هذا والله **قال** نعم قد قيل في حياه له فلا شئ عليه  
وصمانه ولا انه ولما ذلك على جوار عليهم فاخذهم لا على هذا ما لم يقصد به التقويه لاهله وهو المعنى  
على ظله فياجته لسوء الاداره ما همارثه دون ما يكون به وصمانه ونزوم عزه لان هذا لا ارادوا في شئ  
وسبها والمعرفه لا يتحقق على هذا المعرفه بالخبر في ذلك **قلت** له معجز من يدلهم عليه فياخرجهم  
به ويحكمهم على تعجيله خوف عليهم في تاخيرها او تركه من دفع الضرر بربان على اوردونه في دفعه **قال**  
قد قيل في هذا انه مما يحرم وليس في النظر فيه على هذا المشرافيه والاجابة لهم في يد على جال  
خوف على النفس او اراد عليهم المال واجابكم فلا بد وان يحرم من يدلهم عليه ويأمرهم به وعجز جبر ولو  
كلهم زانوا وارجا المصلحه بدفع ما يحتمل المضره ولا بأس بالتي يصير على تعجيله عند الحاجة في  
تركه او تاخيرها وبالله علم فيض في هذا وغيره فان خرج على معنى الصواب الذي اورد الرافضيه وبه  
عند الحاجة على ولا فالتركه والاراد عليه او ربه واحق فان غير الحق لا يجوز على جال **قلت** له وما  
لم يقبله الجبر من هذه الجباية بقره على دفعه اليه هل له ان يسلمه من احدى في ذلك ام لا **قال**  
قد قيل انه ليس له الا بالامر بالخير لم يكونوا اجازوه له لان الامر الاول فلا نقضى فتحج في ربه اليه  
الانباؤه به بمنى هذا من احدى ومرفق له فيه واووه به جاز له فعلا مع ذلك **قلت** له وما تقول  
فمن عليه صفات ومظالمه على هذا الخلاص منها الكيفية ان يوصي بها في الجاهل لا يسعه الاستسليم بها  
في حياته **قلت** قد قيل انه ليس له مع القدر على الخلاص لان يورثها الاهلها بما عملوا امكنه في  
رحمها ان كانت في يد بعد او يلزمه في غير هذا لانها على وجه الاتقان كما وان يخبره ولم يقدر على ردها  
بجمله واذا ان يدعها في يد به فيوصي بها او تركها يلزمه والآد في غير هذا لا تعدر يكون له في تاخيرها فلا  
اعلم ما يجوز له في خبر ولا في صحيح اثر وارجوا ان لا يسلم في نظر ربه اذ في خبر **قلت** له وان تعدر  
عليه مع وفارياها واصل الخلاص منها المعرفه لعدم معرفتهم بها يسعه تاخيرها او الوصيه بها بعد  
الموت وهذا قد قيل من يعرف ربه والا يعرف ربه في تعجيل تاديبه وتاخيرها **قال** نعم ان الله  
في تاخيرها على هذا اوها مع الوصيه بها حتى لزومها سعة التصديق وكفاية له ما يلزمه على قول  
ويذهب الى هذا لاهلها فلا يخبرها غيرهم لا عاينها لذلك الام او با في تعليمها الحشر كذلك والفرق بينهما  
في تعجيل الآد وتاخيرها عند القدر على الخلاص واضح لان اعرف ربه فلا يسلم فيه الا ان يورث اليه  
او لا يعرفه بمقامه مع المكنه انما جازا قدر تعليمه الارض من غير منه الا في فاهه ولا فلا بد من تعجيله  
فان تاخيرها لا تعلم من الظلم في قوا هذا تعلم وليس لهم ولا ربه كذلك في تعقيقه لم يحرم له ولا الحق بالان

مختارة في علم ايمار حارة لا على ايمار مخرج حواره ووالا في حواره ان لا بعد واه المعجزة لانه ايق  
 بالمعنى الاجماع وان لم يحضر فهو على حال فليور والله متعا مكنه فقدر عليه ولا خيار له في ذلك **قلت**  
 له ووان لم يجاب الزكاة في غير الزكاة لم يفرق بينه وبين غيره فليس فيه فدية ولا يقضي منه وفي  
 غالب المظن ان تسليم ما قبضه لا يكون الا من اهل الاموال الا ان يقضي لا يفرق بينه وبين اهل الاموال  
 يصنع **قلت** فانه يبعد كونه الاضمان عليه فيما يكون هذا على ايمار اهله في موضع حواره رضاهم  
 وثبوته عليهم وكان على غيره من الجوامع واشبههم فممن هو له صام من حتى يخرج منه بوجه يرد به  
 ضمانه في الشئ في يده او تلفه فله في نفسه فهو كمنكسر صم له معه وانه يعرفه من هو صار في  
 الجوامع له فيما عليه لان الحق والاريا فيه وقد مضى القول في ذلك **قلت** له وادراك في اليقين  
 ان يخرج الزكاة من غلة الاراء لا الاموال ولم يستيقن الجاني في النقص انه من مال او من ذلك او  
 من غيره او من ماله او من كسبه او من المال او من مساعده على حصار الفقه او من اموال او غير ما يكون  
 وجب الضمان لاهل الاموال لا لاجل حصة منها الزكاة على هذه الصفة او من قبض منه الجاني واحد هذه  
 المذكورين اذا امكن ان يكون في الباطن قد صدر له ولا قاله للقبض له ان هذه الزكاة وما في ذلك  
 حين القبض ولم يترك له هرق في ذلك **قلت** فلو لم يملك المال الذي قبضه من غلته ما اعطى على هذا  
 منها في جوره لان الغلة تتبع الاصل في حكم العمل فهو لا حق به وما يكون منه الا ما صحت انه لغوه وانه  
 يصح بعد الضمان له والارح عليه لا غير الا على حواره او اشبهه في حواره لانه في حكمه له  
 سواء اخذ من يده او من غيره بامره او بغيره او فلاف في يده ما اقر به هذا الغير انه لغيره او لم يفرق  
 فهو كمنكسر له بالصله الذي ليس له ان يشك معه او يقام الحجة فيه من لانه ان يفرقه ولا يمكن الا ان يكون  
 قد صار في الباطن من سلبه بامره واخذ من مال على يده فليس له ولا عليه وعلم الغيب شئ حتى  
 يصح عند هذا الحق فيه هو الجوع الى ما يكون فيما يمتنع في صله او في جوعه وان يتبع  
 ما لا يفي الظن من الحق في تقديره يكون ما يكون على حاله فخر فوجه فترضى ولا عن دليل  
 بوجه في حق في كون غير ايمار غير له من ماله مع ما يمكن ان يكون على حاله لانه هو الحق في حكمه  
 حتى بعد يصح كونه لانه لا زكاة الا في يده حوى وانه لم يكن في حكمه غير ما بين جنيصه كونه  
 فكيف على هذا بغيره فيجب فما قد صم له ان يفرقه الى غيره وقبل ان يصح ان يفرقه الى غيره العمل به  
 ان يبايع في الظاهر يخرج عن ملكه الى مصادره ان هذا الشئ لا يجوز في الحكم ولا في الواسع ولا في الحكم  
 ان ليس في ايمار او ايمار ان يفرقه الى غيره او يفرقه الى غيره من ماله لانه لا من اسباب  
 الصحة في شئ على حاله فوجه من صم وانه اخذ من يده وكون في يده بغيره صار في يده فيه  
 يحكم له ان لو نزل عليه او انه لم يعرفه الا من يده ولم يفرقه لاجل دفعه ان يفرقه فلو وان قال له  
 ان هذه الزكاة ما في ذلك فلو لم يفرقه في موضع حواره اقرح لانه الحجة في يده ما لم يصح غير ذلك  
**قلت** له اليس في ذلك ان يفرق له منهم على هذا بغيره عليهم وظلمه ام زكاة يخرج عنهم فيكون لها  
 لا لغيره فانه لم **القول** قد قيل فيما به علاج الزكاة في حكمه فانه على قياره او يبايع

في عدمه لانه بعد في ملكه فالصمان له والرك عليه وانه لا يصح ما فيه **قلت** له واذ اخلط ما  
ياخذ وهذه الخبايات ولم يعم في الخبايا غير كذا في حقه وانه الصمان وصار ذلك غير  
متين ولا منقسم عنده في معرفته غير ذلك وبطلان ذلك شبه عليه الامر فيه انه شرك لا اهل  
الصمانات وهو خور منه ما يكون له به حق وضمان ام لا وهل يصير هذا الصمان للفقير او على هذه  
الصفة ام لا **فان** في العلم في الحق لانه لا اهل له لا رخص له لا يخرج عن الملك الا بعد  
اخر غير المخلط وحده على ان يقول بها فان يكن بمعنى قوله ويراهم والا فم الاجابة فان  
ادرك قسمه على اجاز فيه في الواسع او الحكم والا فلا بد له في هذا الموضع من الوصول الى كل ذي حق  
حقه كما يلزمه في العلم بغيره او مثل ما يقع عليه التراضي في موضع جوار لانه مصير  
في المصل فهو في صمانه حتى يخرج من رومه بوجوب رومه وان لم يصح معه انه له فيه شركة  
وعليه او غيره من يقوم به الحق له وعليه فلا بد له على الشركة كما فيها في بدء لم الامر في فهم  
والا فينبغي له ان يتحاط في باديه لم غيره لا يخرج من رومه بل الامر لنفسه بما لا يلزمه  
وارتجبه ان لا يوردي الامام له رومه فلا يلزم عليه فيما عاب غير ذلك حتى يدركه ويصح معه  
غيره لانه هو الحكم فيه وما اختلفوه وهذا لم يقدريه على رومهم فصار في حكم ما لا يلزمه فيه  
الغير فقد خرج عن معنى الشركة لذهاب غير المشترك لانه يكون عليه في كل حال ان يورده لمن  
لم يخلط الامر في الشركة بغيره والافلا وعسى في غير ما يقع في ذلك لا يمنع قسمه ولم  
يصطلم فيه على اجاز ان ينفذ هذا المعنى في موضع ما به يرجع الى ان يكون في غير ما يعلم جوار قسمه  
فيرجع اليه ما يورده فيه ولم يجاز لانه يبدل ما يبدل به والى ما يلزمه فيه التوزيع بين الكل في حال  
فان فيها تلك شركة اخرى في المال لا في نفس تلك الحقوق بعد كون الفصل الا ان يكون في الاصل مشتركا حتى  
علمانه وقيل لم يفرق في ما يوجب على هذا فيه كون تفرقه وانه علم ونظر في ذلك **قلت** له وعون  
العامل اذا كان بحسب الركة باو العامل وما يحسب ويجمع بصير عنده ويبدل من ذلك ونقصه العامل  
واراد العامل الخلاص بالزود الاداء والخلاص للعود الذي جعله على الناس ام الخلاص يكون لاهل  
الركة التي تقضي ما هم العود **فان** لا خلاص له الا بآدائه له الى ان يكون لهم او من يقوم  
فيه مقامه ويجوز في ما لم يملك امره ان يجعله في مصالحه ما لم يضره من هو او في به معه وما  
ان يرد الى جعله لغيره به ولا علم في طلاقه مما يجوز له **فان** له واذ اراد ان يخلط  
بجميع ما له فيوصي به للفقير وصمان لم يعرفه اليه ان اوصى بعلته للفقير وفقا موبد الى  
يوم القيا مية وذلك صمان له لم يعرفه به ام اليه وكذا لان يوصي بان يباع الاصل ويرق  
ثم على الفقير **فان** فالوجه ان كلاهما جازان على قول واحد اذ لا يفرق بين الفقير غير ان الشا في منهما  
وان كان هو الاداء في اصل ما فيه اجبر على هذا الرأي فالاول كانه ان كان يكون مع بقا المال  
ادون نفعا ولا يثنى على ما جاز في مصالحه على قوله اجاز له غير ان في تفرقه ما  
يجوز ان يكون له العلم على طول المدام ما في علوه قدره وذا في **قلت** له واذ وصي

ان يفرق غلظة طالع على الفجر او اول الاربع واراد اول الاربع الى ان يفرق صلاه ثم يفرق غلظة هلال المال على سواديه  
 على فقر المسلمين وقفا من ذلك اليوم الفياض وذلك صغار الزمير وعلموا هذا كقولهم جاز  
 وثابت ام لا وان لم يكن هذا حرجا لصله فكيف وجه الخلاص في ذلك كفت المالك ولم يكن يذم  
 هذا الا ان يحوز الجدين وهو وجه الخلاص وقوله المضار على ورثته **قال** اما في موضع اسرافه فيما  
 عليه من لا يدريه فمضى يكون على سراج احب ان يثلمه لا بالوصية لانهم فيه كغيرهم بل ما به في  
 الاصله الاعتدال لا في خلاصه في حياته فكيف يبيع وجوز في ماله الا ان اراد على مقدار ما يجوز  
 كله واحدهم في عاقبه فان الهلة تدخل عليه ما يمنع ان ليس له ان يجير ما الاجواز له في اياهه ولقد كان من  
 جنى من لم يملك هذا فالارفيه العمل هذا القول ان يتركه على ما به من العموم لان على قبان لا المعلوم  
 فهو او لم يكن يخص به اهل الحوى لما فيه من المنع لغيره فيل ان يصير اليه الرضا من لم على ما  
 جاز من تلكه وان قيل فيه انه قد رافق ما قد اجبر له فلا فهو عليه الا ان يكون له رايه فيغيره لم بعد  
 على ما به اجاز على قوله لا يجيزه لغير اهله فالوصية به لغيره ليس بشئ لانها على قبان ما  
 ليس له واد في موضع ما يكون له بقية ماله في فضاء في كل من الفليس له ان يرضى فيها ما لا رضى فيها  
 جيفا على ورثته لان ذلك حقه في المالك والاول لا الاضياف فقد اجبر له **قلت** له وان كان فانه  
 لا يبقى ما عليه لم لا يعرف او كان كافا لا اريان فيه فاقصوه بعد موت وصغار الزمير ولم يعرف ورثته  
 ا يكون له كذا في ما يبلغ الضارب وهذا المال وان لم يبعه مع غنايه فطرا لا بد ان ماله في يده امر لا  
**قال** نعم لان على هلاله في يده بعد لم يزل يبيع لغيره وتوفي حكم الغنا ان يبلغ اليه مما له وعليه  
 حتى يورث فيفرض المالك ما قد جعله ويورثه ويبيع من غير الظلمة في حياته فليزله ان يورثه في كل راي  
 حقيقته من غير ما تاجر له الا بعد وان نعم الحجة ان لم يورثه فانه فكل ذلك انهم اولى ببيعهم فيه فان امكن  
 قسمه والا فالصالح على اجاز ان امتنع حوزان طالع حوز وخرج حوز وانه بقوله اوصيه في ان  
 لا يبيعه في الجمل من الميراث والقول في حفظ هذا كله خصوصا فيما لم احد فيه اثر افا بدية نظرا  
 فاقضيه الى يوقد ذلك عند يسيو لا حوزا فذره ولا تقبل وقول الا اصح عدله وان يبيع  
 فضله فان غير الحق لا يجزى بواحد علم **مسئلة** الرامي وفي عاقل الوالي الذي يجيى عند اهل البلد  
 الصدقة اذا كان عندهم انه غير ثقة اعطى العاقل الجوز لاهل البلد فخرجهم انهم اليه ويراون  
 منها ما **قال** على ما سمعت من اهل المسلمين انهم لا يورثون الذين لم يورثوا غير ثقة كان الذي ولاه الا اذ  
 الوالي واركانوا لم يعرفه ثقة وغير ثقة وقد روي انهم لا يورثون الذين لم يورثوا غير ثقة كان الذي ولاه الا اذ  
 يورثون بسلام اليه حتى يضع عندهم خبايته او نظاهر عليه ثم يخبره في مال المسلمين يتولوا  
 الاخبار وان لم يورثهم **مسئلة** الصبي وحالي الصدقة هل يجوز له ان يخلص هذا ويبيعها ويترى هذا  
 وكلهم ممن يملكها وما هو الفضل لا يخلص احدا الا انه يعرض اليه على بعض من اهل بيته بكتان وبعض  
 لا يعرض عليه اليه فمن عرض عليه اليه وكل من يورثه ما وسلم قض منه تسليمه ومن عرض على اليه  
 تركه وحلى سبيله اجزى له وليسعد ام **قال** وجدت في الاثار والنجاش ان الاختار والري



الاعل على يوم حكم على الجميع ولا يحكم ائمة يقولون هذا بقول الآخر وهو على طبعه حق بغير غيره  
 اعدل منه - وما ترك اليمين في الزكاة احوط في جواز اليمين والخبر عليها اختلاف ولا  
 يقبض الزكاة الا بعد اقرارها لا بعد ولا تحريف والتسليم للاتار من العدل وسيت المال  
 ينفذ وينتازك بانقاذ العدل والقيام بالحق واعطاء الفقراء حقوقهم والقصد فيه وانما علم  
**مسألة** الشيخ مسعود في رمضان وذكر في اهل بوشهر عياهم في البر وما في البحر فلا  
 نقد بحجم من اياهم ظلم اذا دخلوا البحر يطوبون في الله ايجلنا فخر صدقتهم على هذا  
 المسلمين **قار** اذا جهتهم في بلادهم وكنت داخل الصدقة وبلادهم في غير ذلك وانما علم  
**مسألة** عن الشيخ عبد الله بن محمد بن شيرازي في رجل اخرج زكاة ما له في بعض السنين  
 ما يتلوا فيه فضة من حلة ما في يده من ثوبه بعد من دانه فقتضى ذلك الدين بعد ذلك الوقت  
 واشترى اصله بالبر لارته وعند بعض ذلك البينة واشترى ايضا ما بقي لارته ما لا  
 وضعفت الثمن وصار باكل من له فذهب اكثره هل يجوز له ان يسعه ان يجعل عليه لعمرة  
 على اخرج ما يتلوا فيه فضة على اخرج وقيل وصاحب المال يقول ما عند يمين الاول ويطلب  
 من الحاكم ان يوقفه على مناعة ما عنده وطالبه في الحاكم الا بتسليم ما يتلوا فيه او الفانية في  
 الحبس هل على الناس هذا **قار** ان القول في ذلك قول الصحاح الاموال وهم الى امانتهم لانهم هم  
 المقيدون بها والمسؤولون عنها ولا يجوز حبسهم على الظن ولا على التهمة ولا يجوز ولا البينة  
 البينة العادلة والاقرار الصحيح الصريح منهم بما في يدهم وملكهم وامانتهم منهم وكان من جملة  
 التهمة بكتما الزكاة خليفين بالله انه ما كنتم شيئا وما له يجب عليه فيه الزكاة وذلك على  
 قول بعض المسلمين ولا يكفوا على القبول ولا بالضبط وقول اليمين في ترك الزكاة انما هي كسب  
 باستكمال الضاب وغام الحول عليه فاذا كان في وقت الامام لم يعد الذي قد صحت امانته  
 وثبتت عقده واعلام المسلمين بالاختلاف بينهم وسارهم بالعدل والانصاف وحكم المص  
 حوكما ملا جاز له فخر الزكاة منهم ولو بالخير اذا ائتمروا وتسليم ذلك اليه بطبيعة انفسهم  
 طوعا لا كرها وروى في ملا يجوز حبسه ولا جبره ولا تخلفه حتى يكون كما وصفنا وان يجعل  
 الذي يقبض منهم الزكاة فضة عدلا وصيا ما مولا لا تتجسس التهمة في امانته ولا يته وعدا لته  
 لاها امانة ومسؤولون عنها يوم القيام ولا يبرأون منها بتسليم اياها الا يقبض من  
 ذكرناه بلا اختلاف فيه وفي فقهه وعدا لته واما امانته لان الصلة والزكاة ركنان من  
 اركان الدين ولا يمتنع ولا يكمل الدين والمقيد من خلق الله الا يكمل امانته كما وصفنا والشرط  
 المذكور هناك كتابنا هذا وقال غير هذا فليات بدلية غير هذا الكتاب او السنة او  
 الاجماع والمسلم اهل الاستقامة في الدين هكذا حفظنا اثار المسلمين وسيرة ائمة  
 اهل العدل منهم وهذا قولنا وادبنا ومدعينا واعتقادنا الذي رآه رب العالمين والله اعلم  
 قال الشيخان ناصر سليمان ومحمد بن علي بن محمد العبادي ما اقر به الشيخ عبد الله

محمد هو الصواب وقال الصبي قاله المشايخ المتقدمون المسألة المنكر هو الحق المبين  
والجنة المثلث الذي لا يجوز ولا خلافه احكام العاقلين الا بالكمابة والمكابة التي ليست حرام الدين  
والاجل الثاني خمس في ترك خمسة الاف لارية فضة لا سدر ولا مع شئ سوى دين سبعاية  
ما يجوز لا ريع على فقيرها لا لا يفتي ماله ما عليه ولم يعذر الا بالتسليم وقد سلمنا ما شاهدنا  
انخرج من الجسر وقاصدا هذا الدين مائة لارية وخمسة وخمسين لارية فهل يجوز هذا  
في دين الله وهل يسمع من فعله مثل هذا مقام ويطلب منه الاجل ضعفه لتسجيل وسؤال  
وهذا لا يلزم في هذا ضمان ولا احتمال وهو في زماننا ولاية شجر رسة راسد سر جان وما  
كننا شجر ان يفعل ما لا يليق به فينا وفي جميع رعاباه الامامه والدين فينا من شهر وقد عظم  
كرمه وعظمته وهو على بصيرة في ذلك وسعة وقدره لذلك والحر لا يمد على قضاء حكمه وقد  
طلبه من حكم الله ان انكم دين الله وقد فعلت وهذا جاني والاثم راب نسب الاسلام ابتداء  
الركاة في وقتها وقتها كما امر الله ووضعها في اولها الله قال امر حيدرو وضعها في السهام التي  
سماها الله في كتابه علوا فقيمها رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كانت للسلمين يد الفاسنة  
الناطقة يد فضا الى الامام والى امره يقضوا وال او ساع وعلى الامام العدل فيها وان لم يكن  
امام فضا جيل الركاة من بعد ما في ذات نفسه قال الصبي انظر او فكر في هذا القبض والوضع  
هل فيه اثر وفيه حكم سوى احكامكم وحكمنا في فقه هذا الواجب ووضع هذا الامر وسائر الحقوق  
وحقوق الله وحقوق عباده ووصية مسلم او مسلم وعذرا لا يجوز تقديركم الله لا احاديثي  
وعندنا خرافة حكم الله تعالى فليس رايه في شئ وقد عرفت انكم حكم الله ان لا تدعوني  
في تغلظ وقد رايتكم اسد ذكر ولا تطعنوا في عزة الناصر من الذين يربوا العاقلين ولا الاله الذين  
يلاهم بالناصر من الموالي لكن الضعفاء اخا في الخمسة في وقد رايته وكرت بالامر عا دكم  
وطلم فلم يثبت في ذلك الضعيف صراية ضعيف مثله والله اعلم **مسئلة** عن القاضي ناص  
سليمان رحمه الله وفي قبض الامم الركاة تعنى سبيل القهر وغير القهر فلا شك في جوازها  
لاية العدل وبذلك جاءت السنة واما قبضها على سبيل القهر الوالي نفسه فليس له ذلك ولا  
للمجايرين وهذا امر لا يسمع منكم ان قبضها الوالي على غير القهر منهم وجعلها فيما يجوز فلا اقول  
انه ان يركب كبير واقربان قد خالف المسليم ولا اقول بسقوط ولايته حتى ياتي بالامحج لقيه  
فاذا قبضها جيرا وصيرها في غير موضعها فذلك وجه الباطل ولا سأل قبضا بل اجبر قد لا شك  
له فيه المحج والامر ولو لا ابنته والله اعلم **مسئلة** ابن عبد الله في كيف صفة الحجة لجواز  
قبض الركاة **قال** هو ان يحمل المار الحور والظلم وينزع الظالمين لو اموالهم وجاريت خرافات  
البلد فليس عليه باس بذلك واما الغيرة اذا لم يحكم فله فيها فلا يحمل قبض الركاة منها الا ان  
سلم لطبيعة نفسه من غير جبر والله اعلم **مسئلة** الفقهاء جلد من حرم الخمر قال قد  
قبل ان عليه فيما حياه جبر ولا خلافه من الناس من ابروا بقى في يد لمن له واثله والفر فيه

ان كان لفظ محرم او ايراد عطف بقسمه بعد المعرفة به انه لم يعلم عليه علمه او لم يعرف به وهو محال  
مخبر بآية نري وابتغى في بيعه فلا اهله لانه لا يدخل في البراءة وان همد فغوايه اليه وبعد ان صار وعلى  
مقدرة مقصده حازله من ملكه امه وابنه اعلم **مسألة** ومنه وفي خبر عن الناس عن علي بن ابي حمزة  
الحاجبي في خبره وادعاه لمجابه فقضى المشتري به ما شلا والاصول في الحيوان والمنافع ان يكون له ما  
اشتراه من هذا المنافع فاقول هذا البيع منه باطل لانه على البائع والمشتري له  
ان يعلما وعليه في كل بيع في ذلك او باقضه وفيه ما ينبغي ان يسعى في رده الى اهله ان قدره والافلايد  
له وان يعرفه به باله وفيه او مثل الا ان يقع التراضي في موضع حيوان على شيء والافلايد فيه كما لزمه  
او يرضى بالبيع في الشيء فيتمه وبعد ان صار في مقدرة مقصده اهله المظلة فيكون المشتري لم وعلى قول  
اخر في عدله فيجوز ان لا يبيع وقبله وقبل حتى يكون بعد ان والافلايد يفسد الاول والمجابه في ثمنها  
باعتد مثلا ان يكون درهم كما في قولك فاشترى بها شيئا فلما اراد ان يرد واحد او جعلته في الشيء  
الذي بها فذا باعته قال اشتريه على نفسه ثم سئلها فيه فبوله والله درهم في صمانه وعلى قول اخر  
المجابه في هذا ايضا لم يرد له في ثمنه وقبل لاحيا ربه في هذا الموضع ولا الذي قبله وقلت  
فما في خبر ان يشتري منك الدرهم ويرد يشتري منك او كذا درهم ويسلمها في ثمنه وقاد فقدر في  
الاولى ما دل في هذه على ما هو وجه في قول علي بن ابي حمزة وقلت فان كان مجابه درهم  
الا يكون الا واحد في شرائها فالقول في ثمنها ظاهر لم يرد لانه على ما ظله في هذا الموضع والافلايد  
لا عنه الذي باعه به الا ما يوجب له لم يجوز ان يكون على سواد وقلت هذا عليه انما هو ان يبيع  
وهذه المجابه شيئا او بعد ان باع له منها ما به درهم فاقول ان كان لا يعلم في ذلك لانه واضح العيب  
في المال كونه له ونه اعطى العشر له فلا يجوز الايبانه والافلايد شك في انه قد عثر ان ابا بعه وقبل ان يجزه  
وعلى كل حال فلا بد ان يرجع اليه ليسترد الى اهله فان بلغ مرامه فهو الذي عليه لا غيره وان شك  
به فاشتمع وان يرد عده فابيه لعسى ان يبيع كلامه فان صدقته او صمم بعد وبعده وفيه الا ازر  
والافلايد عليه بضد بغير شيء وقلت هذا المشتري موجه في رده الى البائع وبعد ان قرله انه  
لغيره اولاه فتم قدر قبل حيوان لا يقضه له انما كان ربه وقبل لا يجوز وقلت في ثمنه ان كان هذا البائع  
قد قبضه ومشتريه ايلزم على حال ان يرد اليه فتم وقبل هذا لانه عليه ولا يعلم ان ارجح يقول  
بغيره فيه وقلت في الذين اشترى منهم الاصول وغيرها فوافهم الثمن من ذلك الدرهم التي جاسها  
والناس حراما عليه ان يعلم بها فذلك هو الذي قبله ما سواد فيلزم ان يسترد الى اهله فان بلغه  
فوالمراد به كفاية ما اراد عليه ويقبضه لم يماهي به ويذكر الا لا يجزى به باصلا ان كل واحد باعها جالين  
وقلت هل عليه ان يسلم (م عودها) درهم وطه خلاصه فتم لان ذلك الدرهم لا يماهيها فمها ارضيها  
نقد يعلم في اخذها موهبة وفي ان لا يماهيها **مسألة** له ان يطلبا درهم يرد الى اهله وان استعوا بحكم يرد الى  
عليه فتم قولنا قوله ان المظلة منه لم يماهيها لانه لا يماهيها في ثمنه لا يخرج له عن مكل ولا خلاص الا يرد  
كل شيء منها الى هو له ويحلفه بكونه او في رافه او ما به يرد وجه في رد ارضيها على حالها

وقد مضى القول ما دل على الاختلاف في حوازيها اليه بعد اقراره انهما غير صالحين لوانه لو اقر له احد  
او عليه فيحكم معه احد فليس فانه لا يقدر على استرجاعها ونفى في ذلك ما يخرج عنه واحد  
منهم والظاهر ان لا يقع التراضي في موضع حواره على ان يكون كل منهما ما في يده والافضل ان كان  
لهما ان كان قد ضيع زكاته فلم يوردها مرة والسين او انه وصعها في غير اهلها فندم فتاب اليه الله  
لغا على عليه نعمها فتم في بعض ما قبل وفي قولنا ان التوبة مجزية لعدم الماضي اذ هو صالح في كل شيء  
انه لو ارجأ عليها فالاولى ان كانه احوط واكثر ما فيها **قال** له ولو لم يكن من المظالم اليه بعد حضوره  
مع القلة على تاديبه لم له والعباد سعة في اختياره **قال** نعم مما يمكنه منة لا دابة ما لم ياخذه  
بمعونه الحق فيطلبه وما لم يكن عليه الا ان لا يرضى فيه على هذا فغيره الاستحالة التواضع عليه  
**قلت** له فان كان في تركه ما اكله بالباطل او اموال الناس او الزكاة او وصيقة من اموالنا بحملها  
منه البصر الوجه الحق في جميع الاستقائات يلزمه بعد التوبة في هذا الموضع وجوه **قال** ان  
لا يعود اليه الا على ما ابرر ما نفى في يد اهلها لا غير ومنع ما انفعه الا ان يكون على اي في قدر  
حقا خاف ان لا يثق بالشايعين اهل المعرفة وليس اعلم **مسألة** الفقيه حبيب سالم رحمه الله  
وورثت عليه زكاة الورق قبل ان يحج بلده والى الامم سنة ايجوز له ان يرضعها للفقراء  
اذ لم يرد ان يقبضها والى الامم **قال** ان صاحب المال يختار في هذا الحال بين ان يرضعها للامم  
فيجوز ويرد ان يرضعها للفقراء وذلك موضع لما واصل علم **مسألة** الشيخ ناصر سليمان ولاخذ  
والزكاة التي جمعها قوم اهل هذا الشأن على سبيل الخير هل لذلك جاز ان اعطونا ايها منها  
**قال** ان استحققت الفقة ومعونة علم في زكاتها على اهلها فهاذا لا لا تزال في ذوالاصول في  
اوسع وهذا والله اعلم **مسألة** الصبي وورثت عليه زكاة في وقت ليس فيه اطم ثابته  
اوامته ولا يثبه فسلم زكاته الى قابض الزكاة وعاله القليل بالعرف في وقت ذلك ونوى انه سلمها  
له لاجل فقره وكان فقيرا او لم يصرح له ذلك الا انه قال له هذا سلم اليك ولكم الفقة والزكاة  
والقابض من نفسه من له الجاني للامم العادل فيما ينظر عليه ان يثق بنيه ذلك ويبراد  
من الزكاة فعلى هذه ام **الان** عندي انه لا يجزيه الا ان يرضعها له وهو من يثق بذلك ارايت  
ان اقبضها فقيرا غير الجاني المذكور وقال له فزكمت لك هذا على اني في الزكاة الا ان الفقير  
يقوم ان يقبضه زكاته ليسلمها الى الجاني المذكور وسلمها الفقير بعد ذلك الى الجاني لتوجه  
ذلك والمسلم في صوره انه سلم ذلك للفقير الفقير وهكذا الفقة له عند التسليم يقول قد سلمت  
هذا لك في الزكاة يخرج بعد ذلك حتى يصرح له لانه فيما عنده انه لو صرح له لكان يستحق اخذ  
ذلك لنفسه والى رتب تسليمه الى غير مخرج في سيدي **قال** ان هذا اللفظ يوجب للفقير  
استحقاقا سلم اليه والله اعلم ارايت اذا قدم عند الفقير من ادب من الكلام ما يستدل به الفقير  
انه يريد الفقير ان يرد ذلك الى المسلم ويعطيه اياه فاسلم الفقير الفقير في الزكاة في  
غير شرط ولا يصرح قول يرد اليه ويرجو امته ذلك ابرار بعد ذلك من زكاته ويصير لاجلا لا

اخذه

اخذ بعد ذلك لصره فمما يجوز له فيه صول الزكاة او في حوائج نفسه من كل وجه **جواب** اذا  
استحق هذا الفضة شيئا فوطا استحقه المولى عليه او غيره بلا تقية ولا حيلة من طاعة الله ورسوله عليه  
الصلوة والسلام **قال السيد** نعم على قوله ان الزكاة ان ينفق من الفقير بركانه لا على  
قوله لم يجز وبالله اعلم فينبط في ذلك **مسئلة** رجع **مسئلة** ومنه وانما انك تملكه او لا في امر  
الولاية القانين اليوم وعالمهم وحياتهم فارحوا انك قلت في ذلك على ما هم عليه وقيل ويحسن ٢٢ الظن فيها  
معنى حسن الظن بهم في حال جاية الزكاة وهذا المذكور حتى يوجهه والوجه وهذا لم في ذكره حصة  
وسعة في اخذها على الخير او التقية منهم وعلى قلة معرفة الناس بمرامهم والزكاة بتسليمها اليهم  
وقد استغناهم بها لا بالاعمال انهم يخرجوا وتسليمها اليهم لم يسلموا اليهم شيئا واخذ منهم لا يريد اخراج  
الزكاة واحدا يريد هائلهم يريد هائله والناس فوق سيدة ويتبع ذلك وفيه من يتبعه في المخرج  
ويتركه في حاله وفيه كل شيء بعينه برحمة الله وسرعة عقوبته وما تريد ان تفعله في الجواب  
فعلمنا به **جواب** وبالله التوفيق اما قضى الى الزكاة فعلى سبيل التمر وغير التمر ولا شك في جوازها  
لاعية المسلم وبذلك كانت الشبهة واما قضى على سبيل التمر الى نفسه فليس كذلك ولا الجواب  
وهذا امر لا يسع حمله وان قضى بالمرحوم الى غير التمر منه ام وجعلها في المخرج فلا قول ان لا يكتب  
كبير او قول ان خالف المسلم فيها هم عليه فاذا قضى ما جبر او صبرها في غير موضعها فهذا وجه  
الباطل واذا سال قضى بالاجير فهذا الذي له فيه المخرج ولا يجوز ولا يثبت بنفس السؤال  
الا ان يتظاهروا منه ما لا يخرج له منه عن الكفر والله اعلم **مسئلة** انا في موضع ما ليس له  
ان ياخذ بها اجير لاهلها وهو محل مره التقية في المانع فكانه لا يخرج له في السؤال  
ان يكون في حكم الاجير ولا الباطل لا يثبتانه فيهم ما لا يجزى له منهم وان لم يكن من يتبع في موضعها  
لما قد عرفوه به نفسي ان لا يكون في ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا لم يكن اقام واستقام  
رجل في موضع برآيه او راي احد جاية موضعه ثقات او غير ثقات واقام العود في موضعه  
وخرجه من الظلم هل فيه قول البعض المسلم ان يجوز له المير على الزكاة ام لا **جواب** لا اعلم ذلك  
ولا اعلم فعلا احدهم هل العود واما هذا فعلى اهل البع والطمع والمكابر والله اعلم **مسئلة**  
ومنه ارايت ان تغلب على المالك لم يكن اهلا واقام احد في موضع هل من يستقيم بسبب  
جعله له ويقوم الحق ويجي الزكاة تجبر اذا جئ موضعك **قال السيد** لا اعلم ذلك الا براهيم  
في بعض القول لا يتبر هو غير تلة الامام ويتراضى به اهل العود والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا  
قام بعد الامام عاد كان قبله هل الناق في اجير على الزكاة تجبر المحول بسبب جاية الامام الذي قبله  
امر لا **جواب** ليس له ذلك الجاية الا في امر الله اعلم **مسئلة** وقال ايضا جاي الزكاة لا امار  
على سبيل الحكم ينبغي ان يكون غير تلة الامام في زوال العاهات وصحة الامانات لانه علم ما يتلعه  
وسيف واحكامه ولا ينبغي ان يجعل في اعمى لتعذر معرفة ما يقبضه ويقبض منه ولا في اصم  
لعدم سمعه كما ان يقبض ولا يفرق بين ما يقبضه لنفسه بحق له ولا ما يقبضه لغيره

فان قيل انما يقبض الزكاة من الفقير لا من الغني  
والجواب انما يقبض من الفقير لا من الغني  
والجواب انما يقبض من الفقير لا من الغني

امانة في يده وحياة ارسالة وكذلك شق على من حجب عليه آراء الركا والوعظت منزلته وحل  
 قدره ورجيته في الاسلام وليس العاهات تعيب في امر الدين وانما هو مشقة على المكلفين وارجو  
 ان يخفى اسماء الهدي عن الرضى من هو فقههم والاصحاء واهل التقى وهذا يختلف فيه اذ اشد في امام  
 اوجاهم وعند ان اهل الحياة مثل الامامة واوجب للمنع لان الامر له ان يولي الاحكام ويصرفها في الام  
 وليس له ان يولي الحياة بغيره لانه ولاية غيره لم يكن جاسيا وكان غيره الخافى وهذا لا معنى له في  
 القول ولا فائدة فيه في غير المعقول وانما الامر الصحيح والحق الواضح الصريح ان يجعل الامانة في اهل العلم  
 والسلام وقال هكذا البغية الا اناسا ههنا جاسيا هم فاحيناه التنبيه على الحكم ليزول حكم الصيق  
 على المتسكن وليذكر في ذكر العاقلين وراية المسلمين واولاها المبتدئين والفقهاء ورأي العالمين  
**مسئلة** ومنه وانما قد سبدي في قوله اجاز تسليم الركا في حمل الملا يجوز على قوله لا ينبغي  
 وذلك سور يحيط بالبلد ويشير في ذلك ابواب افعال السور ويشير في ذلك اورد واصل للجنة  
 ويظهر من ذلك الناس حين يحاربهم لم يقضهم للظلم وينقلهم منها كما كان في تقوية لحي البلاد كما  
 ذكرته وما لم اذكره ام يجوز هذا دون بعض شر في سيد كل شيء في ذلك بعينه برحمة الله كانت  
 الركا عقواله ليكاد في اموال لم يملك او في اذ اسلمها القام بامر من لا يملك او في **مسئلة** لا تسلم  
 الركا الا للفقراء او اموالهم قال لا تنفق راي الركا ليجعلوا رايهم في حمايتها بلدهم على ما  
 يرون حمايتها لمجاز في بعض القول وعند ان جاز ذلك فالسلام والذوا والاصاص ونفقة تر  
 يقوم بذلك داخل في الجواز وتفضل المطالع من الاثر في تفسير كتاب الاشرف وفي سبيل الله الآية  
 وضرب المصنف في الركا واما السور والابواب والافعال فان كانت في نظر اهل العلم والحاجة فلا حق  
 اوها بالسلام واسد اعلم **مسئلة** ومنه وهدي يجوز ان يكا فامنها الخمار ومثله ان رعى منها كسرة  
 على اهل البلد وخيف منه وفتح الظلم لا **الحق** في جواز ذلك اختلاف واسد اعلم **مسئلة**  
 ومنه واذا اجتمع رأي جباة البلد وثقات او غير ثقات ان يجعلوا احد يقض ركا بلدهم  
 وكان عندهم امينا ايراسم اليه ركانه ولا سوال عليه في ذلك اذ كان ذلك في غير ايام الدولة ام لا  
 اذا كان اتفاقهم ليعملوا الامين في موضعها وهو امن عليها بخلاف ان شاء الله **مسئلة**  
 ومنه وهدي يجوز ان يعطى منها ما يكاتب بين الناس ولو كان غنيا ام لا **الحق** لا ينبغي ذلك الا  
 ان يكونوا اهل العنا في امور الدين في جواز اخذه منها اختلاف وان كان فقيرا فله ذلك لا خلاف  
 واسد اعلم **مسئلة** ومنه ومن الركا نه يجوز ان تجعل في حمايتها البلاد واحتياج اليه وادوار واصل  
 لم يرب ويعد يعلم وان كان لا يجوز هكذا احدا ابا دهم لاجدوا الفقراء اذ اضطرعوهم الفقراء بديها  
 اليهم وجعلها للفقير المطلوب اهنا واسع لم ويسع في ركا العالغ واليسم ويجوز ان ينقل منها ثمن  
 بجمعها ويكثرها وان كانت قد قدره مثله وكيف الخيلة في هذا الذي يجب في كلامه القول في  
 هذا اذ ارد منه القول فيه لا لا يجوز لنفسه في امرهم فاهدي الى ما تراعى **الحق** وبالله التوفيق  
 في جواز حمايتها البلاد اذ اذ الركا اختلاف بين المسلمين وانتم الطالون السلامة الناظر وت



المصلحة واما تسليمها الى الفقراء على سبيل الاستحقاق لها والتمكين من اياها الى الفقراء فقد ذكرنا  
 انهم اذا قضوا على الفقراء وردهم الى اهلها اخرجوا من اهلها جابر ولا يقية ولا حياة مفطر والله اعلم **مسألة**  
 نعم انما يكون بعد اخذهم على ما كان حالهم ولو شربتم نعوذ هو قيل انما على ما هو به وقيل لا  
 تقع عليها الاملاك وانما المصلحة في الحياة لا اعتبار بما بقي من بعد ولا سبيل الى غيرها على هذا  
 القول واما رد على وجه العطية في الارض فهو عكسه وجواب اخر له انما استفادتها فيختلف  
 في جواز ان لم يكن لم يقية ولا حياة مفطر كما قال الشيخ في جوابه هذا وجوابه ونسب في الحياة على اوطاه  
 ان لا يتقوى ولا ينجته معنى الراي والله اعلم فينبط في ذلك رجع **مسألة** ومنه وكذا ما راجع زكاة  
 ويتركها مائة الى ما متى علم معنى يجوز له انقاذ الزكاة فيه انقلها اليه ذلك ما راجعها في الحال التي  
 يبرأ بتسليمها اليه والى سبيلها كما يكون بعد رد في وجهه على وجهه في الحيلة المتقدمة في  
 المسئلة الاولى لا **مسألة** وبابها التوفيق لا يضيق حفظها لما ذكرته الاما قيل في الغوايد ولا يفتي  
 عليها ذكرته والحيلة فوجدت في المأثر ان موسى على او يعقل اذكرت في تسليمها الى الفقراء وجوز  
 رد الفقراء انك الى سبيل الاموال على غير التقية ولا الجبر والله اعلم **مسألة** نعم على قولين  
 بجملة ما لا يضر في ايدهم على هذا غير انه يحرم اموالهم في جميع الاحوال وما جاز منهم ولهم  
 فيملكوها او الاموال خارجة عنها على هذا القول لا على الراي يقول انها لا تملك ان رد على وجهها  
 وما له على ان يكون له للمعقولة ان لا يصح لها على قياره وانما يدبرها لما يبدى له وشي يجوز  
 فلا بأس به عليه وانما يمكن انفاذها فعملها احسن ما فعله لار الجوارث في الزمان ما يكون منها في  
 نوع الانسان او ما يكون في يديه والمال وتحويله احضرة ولو ازمه افضل وانما فيه لا مانع له من  
 ادائه في الحال وهذا لا شك فيه والله اعلم فينبط في ذلك رجع **مسألة** ومنه وفي هذه المسئلة  
 قال الشيخ ابو سعيد رحمه الله لا يشترط الزكاة اصلا ولا في جمعها الا اذا وضعت او زعنا قال ذو  
 القضا الفقيه القديم الغنا في امور المسلمين ورواها الذي له الغنا في قبض الصدقة وقيل عن بعض  
 انما ذكر في ايام الدولة وقيل ذكر في كل وقت فعلى القول الثاني في ذلك خاص بالفقير واجده امر فيها  
 جميعا فان كان جميعا فمرو به بقبض الزكاة وليس له ان يثبت في غير ايام الدولة وقبض من  
 يقبضه زكاة بغير جبر له ان يادخل الزكاة بقدر اجرة مثله بالمرور به بذلك اذ غيره امر لا  
**الحال** يجوز ان يكون القول في جميعها على ما وصفت في التقسيم الحسن والله اعلم **مسألة** راجع  
 غير ايام الدولة فانما في وجه الصدقة على وجه باطل باو من لا راي له فيها ولا او على الرضى  
 من اهلها او الجبر فهو الظلم ولا شيء له في الواسع والحكم الا انما اكتسبه من الام وان كان على ما يجوز  
 في جميعها لانقاذها بالعدل في موضعها جاز على هذا الراي لا يكون له اجرة مثله واما رد الغنايل  
 المسلم فعلى ان يكون لمعلمها به والغنا الا جلي قيامه بامر الله في الملاد وانما في بين الغنا  
 الا انه لا بد فيه من ان يكون في تسليمها اليه على الرضى لا على غيره والارادة لمن هي عليه والله اعلم  
 فينبط في ذلك رجع **مسألة** ومنه وشاؤني في ما اخذ قدره كانت تعطى وقيل الزكاة

التي يجتمعها قوام هذا الزاوية الساكنة اذا كان اخذهم بها على غير سبيل الخير وفيما عابا به والذين  
 هو عندنا قايما وانشاء ورك في ذلك جميعا والسلام **الحديث** وانه لم يوفق المصواب ان يستحقها  
 لفقدانها معونة علم في ذلك على ابي اصحابها والافان تركوا في الوافي اوسع وهذا والله اعلم  
**مسئلة** ومنه واذ اصح هذا المال لعيب هل يجوز اخذ الزكاة منه على قول لا يسقط الدين  
 لان مجاء الاثر لا تؤخذ الزكاة وقال الغائب لعل عليه ديناً وان كان انت هذه العلة المانعة وكان  
 الواو يعمل بقوله لا يسقط الدين ان تركه مما في اخراج الزكاة وهذا المال **لا يجب** وبالله  
 التوفيق اذا كان الواو يبيع عند الذي جاز له الاخذ باعدها نقراً الى الله في هذا وغيره وعليها جميعا  
 موافقة الحق واحسن الامور وقد انشئ الله على اسم الله القول لا يمنع اجتناب هذا كذا الله هديك الى  
 الحق في عاباه رضى الله في حكمك ورعيتهك وابا ويا كركب السفينة **مسئلة** ومنه واذ وصحت  
 عند اجدها ليس بمرامح تجب فيها الزكاة وهو غير ثقة هل يجوز ان يطلب منه الزكاة ولا  
 يسأل هل جاز عليه الموكلم **لا يجب** وبالله التوفيق يوجد في الاثر ان المصنف جعفر يبعث بعامله  
 الى اهله الماشي ويقول لا يسأل عن ثيابي وبعث بعض لم يرد ذلك وفي ذلك اختلاف والمأسيته والدرهم  
 واحد ودرهم واثق مسلم وشهد **مسئلة** ومنه وكونت عنده زكاة فقال له الامام ادفعها الي  
 فلان الفقير جاز لمن عنده الزكاة وقبها لهذا الفقير واز قاله ادفعها الي فلان زكاة الغنا الامم الدولة  
 او زكاة الغنا بالجانية جاز له ذلك واز قاله لا دفعها لعني وهو مستحق لها عنده جاز له ذلك  
 وان لم يقبل انه مستحق لها فلا يسلمها الى من يرجع الامام لاها فرض عليه لا يسعه تسليمها الا  
 لمن يملك تسليمها اليه وهذا في المأمور لعدوك والمأمور عليه عدل او مأمون على ذلك **مسئلة**  
 ومنه في الصواب في الغوايب الحيوان ليس له المال الحيوان صلاحها وعارها هو الزكاة ام لا يجوز  
 ذلك الاو عليها خاصة **الحديث** وبالله التوفيق اجب الى ان يعاملها بعقلها ان لم يكن ذلك  
 حرم الاستحقاق لاها في الاصل وقف الى ان يحبسها وان اوجب نظر الامام لعدوك  
 ان تصلي والزكاة مع مشورة المسلم لم يصدق ذلك وانت بها الشيخ تركت العلة وملت  
 الى الاحتكام فيها **مسئلة** وجواب الشيخ ناصر عيسى عن الامام او الواو اذا جعل  
 جاباً للزكاة او في شيء مما لا يجوز ان يجعل فيه غير الغنا فحكمه الامانة حتى يقع منه الحية  
 ولهذا المبني ان يجعله على جاله حتى يتبين له جبانته فيقول بعض المسلم وقال قال منهم  
 بغير هذا القول الاول اوسع **مسئلة** واخذ الخمر والاخذ بالوثيقة فلا يجعل الامانة غير الامين  
 والله اعلم **مسئلة** ومنه وسمعت يقولوا ان الواو اذا حدث حدثاً باطلاً سريرة انه لا  
 يجوز له قبض زكاة رعيته فان ظهره على كذا مريضاً قبضها كان صامناً بما هو الله اعلم  
 وهذا على بعض القول وقال في موضع ان الواو اذا كان في موضع غير ثقة واحد وامل حله  
 والفقير ان اخذ لنفسه زكاة احرم الاستعانة ان ذلك لا يجوز والله اعلم **مسئلة** ومنه  
 وفي جابي الصدقة اذا قاسم احداً ثمة محله عدل وفاي رسول الله بعد الادراك قبل

صبر ورها فزادنا العبد وحديث العبد نصيبه ثلاث على نصيب الزكاة فاجتهد ورجع اوله قبل ان يجزها  
البلغ الجاي ورسالة الله عليه الصفة ام لا **قلت** وبالله التوفيق وان هذا القسم ضعيف ولا ترى  
براه صاجب الزكاة منها انما بلغت قبل ان تصبر على ان يقضها ويجزها ففضها منه على هذه الصفة والله  
اعلم **مسئلة** عن الشيخ جلال حميس وفيه استوفى على الله فاقام بها حله بكتاب الله سنة بني الله  
واجام المسلمة واهل طاعة الله مع عدم الامام العدل انه الجيز على الزكاة ام لا **قال** قد قيل في هذا انه  
لا يجز له الجيز بل يتبرأ من الجيز واية العدل فيختلف في جوابه هناك على ذلك وقال في موضع  
لا احد في الصحيح والقول في هذا انه واليسر لما لم يكن في معتزلة يجوز له واية العدل فيصنع جواز على  
راي الا فلا اجدني اوسع لنفسني في اوسع ما قد منع و اجازت بعد مقتضى واهل العلم لما يدل الجيز  
وقلة الغنم من بروج ما لا يوه ورجية في ذلك **قلت** له فان قصر عن شيء والواجب في القيام للجيز منه  
الله الجيز عليها في ذلك الحال ام لا **قال** وهذا كانه البعد ان يجزها لعمدا على ما فاقوله نظر على معنى  
ما وجدت فيه المراء وقال في موضع اخر اني لا اري هذا في تجزها بالمنع وجواز اخرى فاقوله على اظهرها العدل  
في البلاذ وناقض كلمة الحق بمن اهلها فامكنه بغير هذا الوجه على اجاز ولا فلا يقول الحق بالاطل على  
حال **قلت** له فان كان بقيا مدهنا اصلح البلاذ وارجح قلوب العباد لرفع الظلم والبر والفساد  
ولوتركة لصاغت الامور وضرب الدوز وسفكت الدماء وسببت الخلل والافاضة ولم يكن  
يستقيم هذا الا بالمال والبلاذ والاستمجة والحال لم يكن له ما يستقيم به هذا الحال اهلا له الجيز  
على الزكاة لهذا الشاير **لا قال** قد قضى من القول ما يدل في هذا على انه لا يجز له وكفى على اعادته  
وقر اخرى لانه من افعال المعسدين الجوز لا من افعال الصالحين البرية فيقول المسلمون نحن هم في  
الحق تبع وقال في موضع اخر قد قضى من القول ما به في هذا يستدل على انه ما ليس له فامكنه  
متركة يجوز له الجباية على الجيز والايية بعد الجباية فيجوز لا فيختلف في جوابه له ولا فالمنع او في  
ببر ذلك **قلت** له فان لم تره وجه وسبيل الى الجيز عليها واسبق هذا المبني بما وصفته فخصه بتم  
تلك الدار فصولان يقضوا الزكاة منهم رجلا امينا فقيرا مسكينا ان يقبضهم اياها تخط عنهم وان هو  
فضها ذلك القيام بالامر انهم هذا وجه الجمع ام لا **قال** فان كان من يجزها من غير على مثلها وان لا يعضها  
الا في اهلها جاز لهم ولا فلا فان جمع منهم انهم ضما الى ولا يجوز لمقتضى الجيز وعلمهم البذل وان كان المراد  
منهم ان يدفعها الى من يجزها البلاذ فبذلك عندهم اهل الفساد والجور على اهلها فلا خلاف في جواز ان لهم  
والاحترام منهم في الخلاصة الزكاة بذكره وان كان على ان يكون له لعقوه فانزاع على الواسع له في عامه  
او حاله ان يستظهر به ظنهم له ولاهم ذلك وقال في موضع اخر فان كان المراد به ان يسلمها الى من يجزها  
البلاذ فبذلك عندهم اهل البغي والفساد لم يجزها والصواب في الراي على حالها فيه والاجابة على  
قولك لو كان ذلك فعلى هذا ما يدعهم فوكذلك وان كان غير هذا فليس عليها اليه على انها له لعقوه  
جاز فقد ارجح له لا ما زاد على ذلك له وهله يدخله في جملة البلاء وشروته على من  
سايرهم وان لم يعلم ذلك منهم ام لا **قال** فالذي عندي انه لا يدخل عليهم في مثل هذا وقارني

موضع آخر لا يعلم ما يجوز على سواه على حاله لا النظر وإنما ذرها الزم يليها لا الهيم فمما يسه عليه  
 موال في موضع ما يكون له وعليه ذلك فخرج عنك أيضا قوله المسالك **قلت** له فافكر في هذا القام في بلدان  
 الباطنة والمطنة كما ظهر شهر نظير ع (الها غاييب عندك القبط الزكاة منها والاصول سواها هي  
 اخص لا يسمع والدديد عده ان لا تلهي السعالم الامام على قيامها باهش منها هكذا كلام  
 منهم ولم ياحش اذ كنت مع ذلك وانا صبي صغير وقال فانك تفتي في مباحي وان لا وقيم فما يمكن  
 واصلح انه والجهول يختلف في جواز لاهل الفقه اذ في غير الدولة كما صرح فيه القول واصار به في  
 اجماع ابي علي لم يقله في موضع الراي فامر في الخلاص ليس مما يكون ليعاد على حال او على الراي وقال به  
 في موضع الاختلاف الراي وقال في موضع اخر اوضح منه وحق في حال فهو على سواد الراي ووجه صار له في  
 حال الان لمجابهة في الزكاة تختلف بالاحوال فتارة تاتى على اجازة فيكون حاجيا في بيت المال وتارة  
 تقع على الباطل فيبقى ابوخذ على الناس على وجه الظلم لمن له في اصله وحاضر على وجه جوده او عد له  
 ومعلوم ان مجموع لا على الراي يريد به في القول الى ان لا يدور به وهو يفتي في غير الدولة او  
 يجزئه في العتق او يعم ما فانه على قوله بانه غير موال له ولا الهيم ليعاد واهلهم على سواد وعسى في  
 الخلاص ومان ما فانه ان يكون ليس من الغيرة والبشره ان يخرج به على وجه الصواب في البرادة  
 لمن امره باخلاص **قلت** له فان جاهد الرجل حيايات لا يحصمها الا الله تعالى وهو قائم على  
 معني ذكرته لك صدر السؤال وان اعتقد ان البايع جمل لا يحمله ذلك ان يكون هذا حاجة له امر لا  
**قال** لا اري في اعتقاده الحق ما علمه ومفساة انه لا يحذر له فيه علمه واجمله فكيف يجوز فبيعان  
 يكون له الاجار له معناه والاهل كما قاله او فعله والحاجة في ذلك وانما هو في منافع الحق لا في غيره من  
 الباطل على حال في قوله في شيء الاحمال وقال في موضع آخر ان لا يصح وجه الحاجة لانه لا الهيم مالا  
 حق قوله في دين ولا راى وارضاة جملا انه من الواجب لمصلحة فالظن لا يعي من الحق شيئا وعلى وعليه  
 في بطلان ما يرجع اليه بالتوبة في مخالفة الحق ليس له في دين مخالفة والاهلك **قلت** له فان لم يعقد  
 هذا الاعتقاد ولم يكن قائما بالعدل لكان اميل في حل اموره الى الجور شررا والافلاص لم يعلم كثر  
 بترك الحيايات فكتب جميع املاكه للفقراد ان يكون خلاصا له ام لا **قال** لا يجوز خلاص الا بامر ما  
 جبا على وجه الظلم الى عهده في ظاهر الحكم كما يلزم فيه ويجوز له والغرماء قد رعى اذ اية اليه  
 عريقين في مقدار اذ في غير ان لا له واما ان يجعله لغريمه وهو فلا ووجهه في نفس ارب  
 يجوز له ان يقر في العتق على قوله ارجح في الراي لا على اية والاجماع فانه ما يختلف بالراي في  
 ذلك وقال في موضع اخر ان خلاص في مثل هذا المظالم الى اربابها الامم لا يجوز لان يختلف في  
 جواز ما يكون له في غير هو الفقراء او لم يستطاع لاعم المعوزين فانه لا يجوز عليه لانه احق بماله  
 الا مانع حق اذ اية اليه في حال الا فهو كذلك **قلت** له فان لم يكتسب جميع املاكه للفقراد ودان  
 لله تعالى باراد ما يلزمه دمه وبعاده وكان غنيا موسرا يكون سائلا عند الله تعالى عندك و  
 حفظه والاشرام **قلت** قد قيل في هذا مظهر انه ليس له في زه او بايلر مد في غيره ان

يوجه الى العجز او رضى راحله وعليه ان يسقى في خلاصه الوعد فيبلغ ما قدره حتى يورثه اليه او يخرج منه  
بوجه يراه ما عليه ولم يرد بعد وقد قيل في الوعد والديونه بمعنى جزاء المانع غير ان  
معرفة جاز له ان يوقف في العجز او يجعله في بيت المال على قوله ارجان له وان كان بمكانه مدينه ولم يدر  
الوصية بمدينه رومها له على الوجه الذي ينبغي ان يكون عليه في يومها فارجوا له وهو ان يورثه الى ربه  
ان يكون كمالا في الاثر ما يدل على هذا كله وكان له عالما وقال في موضع اخر ان هذا من العظم وتا حيو  
على ما جاز راحله في الواسع او الحكم لا جاز له الا العجز عن الشر او يكون فيه العجز او العجز او العجز  
له في الحال ولعدم ما يورثه في نفسه بعد زهايه على يديه او ما يقع حتى او باطل بعد من تسليمه  
اليه في حذره والافضل في قول الجميع وفي هذا ما يدل على روم تعجيل الامانه يعذر في تجلده مع  
الديون فتدرايه متى ما قدر عليه من الوصية حين رومها له فيما يكون عليه لم يخرج مما دخل فيه  
بوجه يراه فان خرج فهو البغية والا فلا بد منها ولا الالبوة مع الدام لاها والشرط في  
السلامة لمن رما في حياته يوم القيامة والله يرحي لمن رجع اليه باذنه ان لم يعذر منه عليه  
ان لا يواخره باساده ثاب منها بصدق قلبه وحبله في خلاصه جميع ما ربه اجمع في نفسه او والد  
ان في علمه ما في جالته **قلت** له فان كان هذا الجاني فقيرا فلما اراد الخلاص ولم يدر في يد ما يقضيه عنه  
ما لم يرد لنفسه ما لم يترى له وجه خلاص في هذا **لا قال** ما اخذ من العباد فهو لهم  
وليس له ان يبري نفسه وحق نعم الله الا ان يكون بعد حمله واباسه ومعرفة في جوده وعمله  
فيحذر له لا في اجمع ولكن على قول في ذلك وقال في موضع اخر لا ارى له على هذا وجه الخلاص في ان  
يراد نفسه لفقره ما ربه لغيره الا ان يكون مثله والفقر في اصله وجميع ما يقع عليه الاملاك  
مع ما به وجوانه لم يخله او ارجع اليهم لعدم معرفة اهله على قوله ارجان له فانه ما يخرج على هذا  
الراي لا يختلف في برانه ما ربه بذلك **قلت** له فان كان هذا الجاني غنيا وله اولاد فقرا فاعطى  
ما له اولاد لفقرهم ولم يخرجهم ما اعطاهم وحل الفقر الى العتاد ا يكون له خلاصا عند الله  
ام **لا قال** فالاولاد كغيرهم والفقر لا في موضع جواز شلهم على قوله ارجان له ما كان في مقدار ما  
يجوز لكل واحد منهم في عامه لا رما راحله في ايامه انصح ما في هذا راءه واذا ان ارفع اليك جعطي  
عن العجز فيه شيئا في ولاه فلا رجا في هذا في قوله ان لا يخرج في الراي وسيلان فان انا ك  
فانزل فيه مجرود النظر وبادر الى ما تنذر من الاثر فانصح والافضل انما تقدر في القول عفا وقال  
في موضع اخر قال الذي يقع في اولادهم في هذا كغيرهم والفقر لا بعد من وقايتهم في جواز له على  
قوله ارجان مثله ولم يخرج الا وان في هذا ما يدل على اعطاهم اياه وما له لا يخرج له والاختلاف  
في برانه به ان اولادهم لم يولدوا له فيكون فلا يخرج مع حاله وان راعى على واسع في فقدان  
فذلك **قلت** له وعليه ضمانا جبا على وجه الظلم في ديونهم ام يخرجهم **لا قال** فالجرح هو الذي  
فيه القول في هذا الموضع فاما وح ان يحل جبا له لا على ما جاز له فليس عليه الا رد ما بقي في يديه  
وما انقضى فلا غرم فيه لم يولد له بعد المتأهب الى الله والرجوع اليه في قوله الاكثر من وقار

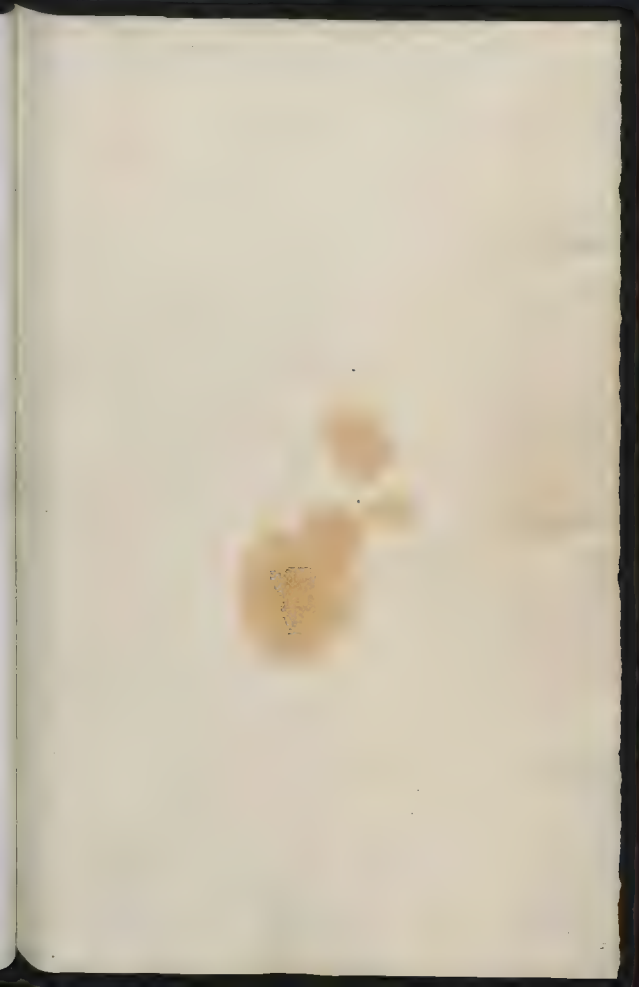
اخذوا وحدا بالاحتلال الجاه لا على اجرة له والمال فلا شئ عليه بعد التوبة الى الله والارادة فان  
 في بقائه لا عليه الا غيرهم لعدم جواز نقله عما كان عليه وقيل لا ما جاز من غير ولا فلا يصح ان يخرج عن أصله  
 بالنظم في الراسع والاقامكم ما عرفناه من ولورثتهم وبعدهم فارجعوا الى الجحيم الذي مضى من  
 الاختلاف الذي في ذلك **قلت** له وعلى الجاهي ومنه الجاهية ضمان ما يأخذونه والباس على جحد  
 ما حللوا على احداهما في موضع يخرجها **قال** في في صفاتها جميعا ولا بد لها من الخلاص على حاله والا  
 فالهلاك في المال ما اخذوا على ما وعدوا والمال فان خرج موصفاها مع جحي اليه بري الجاهي ان صح  
 معه ولا في عليه وقال في موضع اخر ان لا اري لاحدهما جرح او ضمان ما اخذاه على وجه الظلم  
 والعدوان الا وان كل واحد منهما ما خور عاجباه على نفسه فيما اخذاه وما هو عليه من هذا الجاه فان  
 صح عند الجاهي بخله فذلك على الظلم برد او ما يكون على ائمة من غيرهم او ما يبرأوا راسع او حكم  
 من البراءة له على اذنه ان صح والا فلا برآءة له الا بالخرج على عليه وله ان يرجع على كذا له  
 بما دفع اليه **قلت** له فان عطف هذا القام احدا كانه بطريق نفسه ان يكون خلاصا للعقل  
 وحلا للعقل كان هذا القام لمصلحة لشك ان كانه غنيا او فقرا لا **قال** قد قيل ان في دفعها  
 على هذا المرجح المبادى اختلاف بالاي اركان هو المراد وقال في موضع اخر قد مضى القول  
 يكفي عن اعدائه في هذا الموضع انه بما يختلف في جوازها لهما الا استحقاقه لغيره والا فهو  
 كذلك وعلى قوله ارجان لاحدهما فلا بد وان يجوز للاخرهما وعلى قوله لا يجزيه فالتعدي الى بعضها  
 منها لانه اذا لم يجز القصور من الدفع واذا ابيع التسليم جاز الاخذ والاعكس بهما ما لم يعنى  
 هو في كل واحد منهما الاخره على حالهما في التخيير والا باحتكاكهما على سواك في هذا الموضع  
 لما به مرفوعا موحى كونه لغيره والا كراهه كبر او نقية او ما قاله ما هو جاز مرفوعا على ماري  
 ولما عدم الا اجماع جاز عليه الا في باطنه ولا اختلاف الا في تسليمها اليه واخذها لهما مع  
 عليه على الرضى لا على غيره الا ان يستحقها بما لا يجوز لغير جوازها له في حاله والله اعلم فينبط  
 في ذلك **مسألة** عن الشيخ ناصر خميس في اخرج زكاة ثمره وتركها في بيت المال لم يخرج  
 يفيضها القام بل على زكاة الجوز القام ان يطالبه بركا قاطد ولو سمع عنه انه وضعها  
 في بيت المال وهل يجوز له هو ان يأخذ من بيت المال ام لا **الجواب** وبالله التوفيق انه  
 قد منع تركه فيه ولا يبرأ منه كغيره او يجوز او لا تركه فيه وهو لا يبرأ من تركه حتى يصح ان  
 اذاه حيث يجوز له اذا اذاه بوجهه وجهه التي والله اعلم **قال عيني** اذا تركها في بيت المال تركه  
 ان الاعمال عليها فاضها اعطاه ولا في عليه وان سمع له فاعطه جاز لا بد من خذها مرفوعا لا لها بعد القبض  
 لهما من بيها بمنزلة لغيره يصح فلا يقبل منه دعوى تسليمها الا ان يكون نقية نفسا من جرح تصديقه  
 الجواز في الحكم ولكنه في الراسع والله اعلم في ذلك رجع **مسألة** ومنه وفي الشاري الذي يستادي  
 على كراهة اذا جعل ما منه في يد احد لم يعلم باثنته ولا خيانه ولم يعلم ام لا عليه بعلق ضمان ام  
 حتى يقع خيانه في ذلك **قال** لا ضمان عليه وهو سالر في اثنته وبالله التوفيق يعلم ان خيانه فيها ومثله قول  
 الشاري ان يتركها خادما من بيت المال

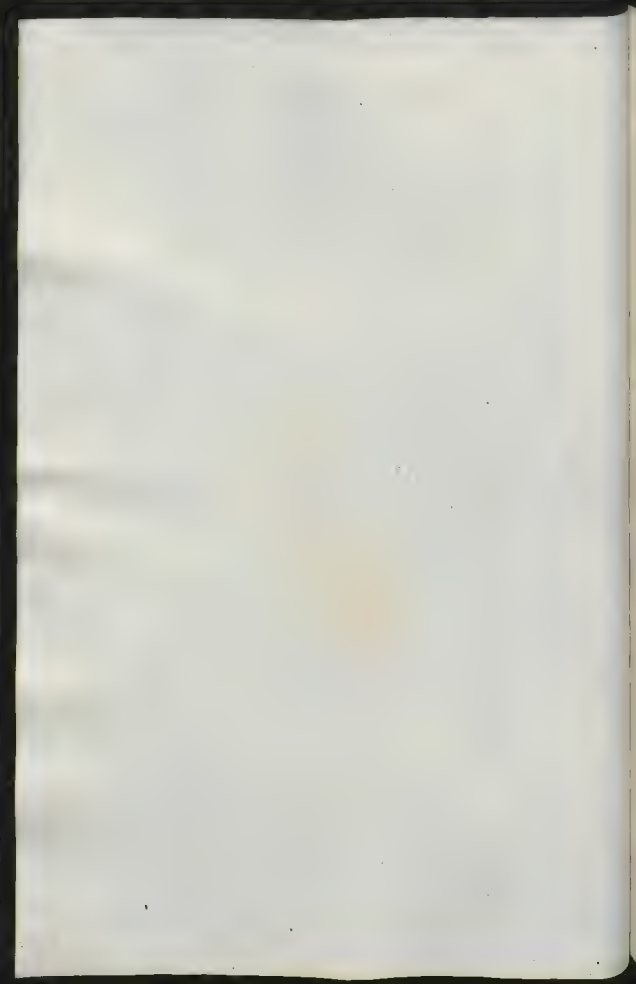


الشيخ الا انه امر **قال الشيخ** انه اعلم بسلامته على هذا فعله للمسيره وان لا آراء الاظلاما فكيف يجوز  
 فيه ان يكون في ظله سالما ان لا يكون لما لانه قد ادى الى ما قد منع من مجامع فان جمع الاسد شباب  
 في نوبه ولا هلك في جوبه واصحابه فهو كقوله لم يصح انه خائفه فان جمع معه لم يرد وفي هذا يدل على ان  
 قول الشيخ وقوله اصحابه اعلم بسلامته في ذلك جمع **قلت** لم يرد في هذا يكونها كما اذا كان دأبا  
 به نقاشا باذنه ما يجب عليه ان لا يكونها كما **قال** ليس في الديونة بأداء ما يلزم فيه او في الجمله ما يكفي  
 عن التوبة فان فعلها الا ان هو الى الهلاك اقرب والسلامة على ذلك لانه مما يسره على حاله واستدراجه فيضطر  
 في ذلك جمع **مسئله** عن الشيخ ناصر سليمان الملاي في قوله حيا فاقبض الزكاة اذا احلها او من اوفى  
 راسه او دابة وعثرته وغيره من هذه الامور ان قلت والى طبعه عليه وان عثر بها عليه بنفسه فعليه  
 ضمانا لئلا يدر منه الا ان الخطا في الاموال والا نفس مضطرب في العقلاء السقيين واستدراجه **قال** نعم ان  
 كان الدابة قوت على حمله وهو بحال ما يومن والعثرته وما وضعه مما قد يجعل مثله فلا يجزى وصياغه بل يدرعه  
 ولم يكن منه ما به نص فلا شيء عليه ولا فلا يخرج له وصيغته وسبقه ان يكون حمله على راسه لاني في الخطا على  
 هذا القول في موضع ما يكون على معنى اللامه في يده وقد في ما يسرها لانه لا يدرها ولا في لانه امين على  
 ما يدره وكلاهما كذلك ولا يقصر في حفظها فلا شيء عليه واجاده لا وفعله نفسه ان لا يكون خطا به  
 وهذا كانه ما واديه فلا شيء فيه وان كان في قبضة حمله على راسه او دابته بالاجرة فله وعليه حكم الاجير  
 في ذلك **قلت** **مسئله** وفضل الزكاة والناس ما اقام بالامر الذي لم يصح منه وجوب تسليم الزكاة اليه  
 واما فعلة ذلك كما له وظن انه يحمله فكذلك وجعل له امره على ذلك ولم يكن فعل ذلك بدائنه واما فعله بطن  
 وجعل منه الاجير وجعل له حمله اخذنا جعله له والاجرة الزكاة التي قبضها بعينها او قيمة ما بيع منها وان لم  
 يصح له منهم وقاد اجير جعله ان يقبض ما يملك والزكاة بعينه امره لم لا **قال** وبالله التوفيق اذا قبض  
 هذا الزكاة ووجبت عليه وكان مستأجره عليه بغير رقة عليها والاهل ما اهل في شرع المسلمين فعليه  
 ضمانها لانه الاجير له يقبضها ولا يورثها واما الاجير في قبضها عنه لانه استأجره على ذلك العمل ولا  
 يجوز له ان يقبض ويأخذ اجرة الزكاة لانه لا يورثها على استأجره **قال** **مسئله** اما في موضع باطل ما استأجره عليه  
 وقبضها فلا شيء فيه الا ما كان ركبته وعظم بل لا جاز ان يكون له في هذا الامر على ما هدمه والهرش في الاجر فاز  
 ان يكون على امره وان يصدر له ويملكه على امره حمله بخلافه وهذا الخط به خبر او او يكون رغبة مالي  
 ولكنه لا يصح تلواجا لانه لا يورثه على شيء ومعاها يدره امره على فعله عمله او عمله في دين الاسلام واجاز له  
 مع الاجير في النقية والعدو جاز ان لا يكون له مقدارا من مثله ولا اجير ولكن الجبانية على وجه ان لا يورثها  
 كانت على وجه باطل في امرها على شيء في امرها فكيف يجوز ان يكون له اجرة في له وفيما جاءه على هذا حيا له  
 والمأخوذ له في حكمه على كل من امره فان قلنا فلا بد له في موضع التي يدره ورأسه على قبض  
 ولا يعلمه ولا يدره اصاله جاز ان لا يكون له عليه اجرة مثله في ذلك الموضع واستدراجه فيضطر في ذلك ثبت  
 القطعة التي تدره ركبته ليلها الا ان لا يورثه عن الاشياء المستأجرة بين الاخير والآخر منه وجوب اتعاين  
 وكان تمامها مع كل نصيبها من الطاعة والامكان في اليوم واليوم وشهر وسبع الا ان لا يورثه ركبته عليه  
 وجوب بعض الرضا في الحواشي على معنى لا يورثه انما سار اذا خاله انشاء الكلام فثبتته كما وجدته







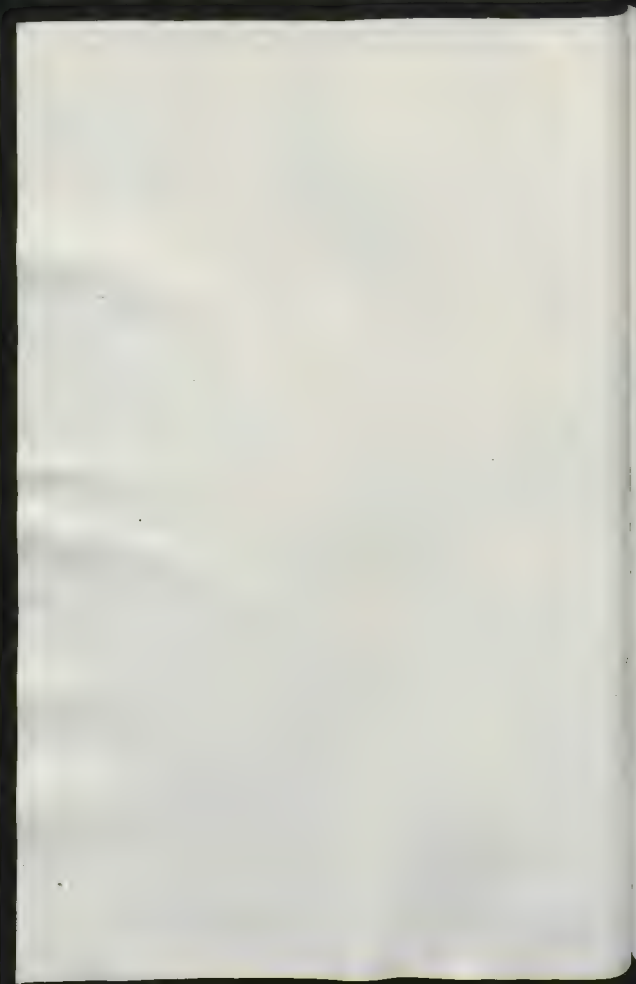


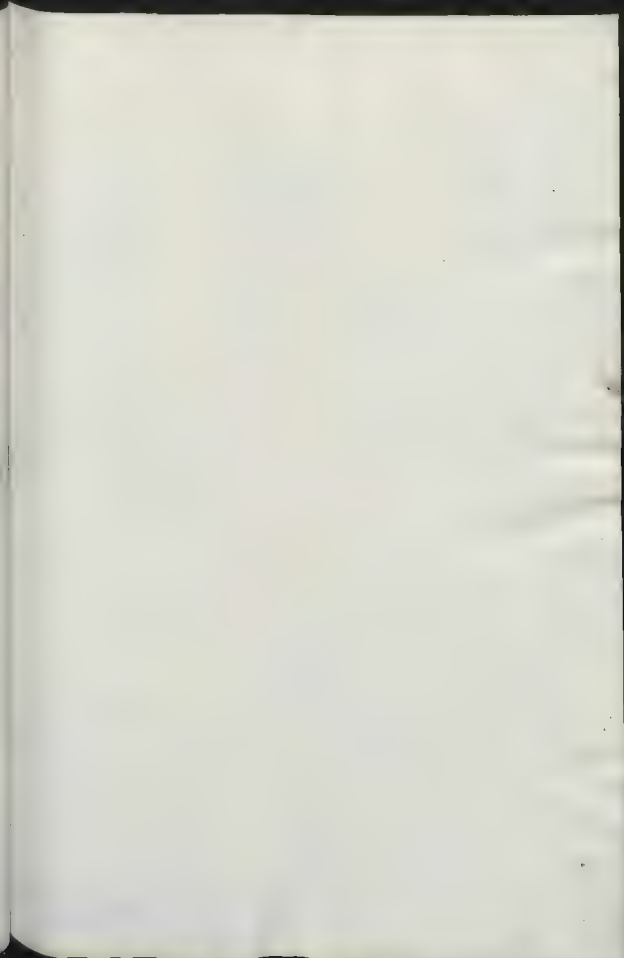


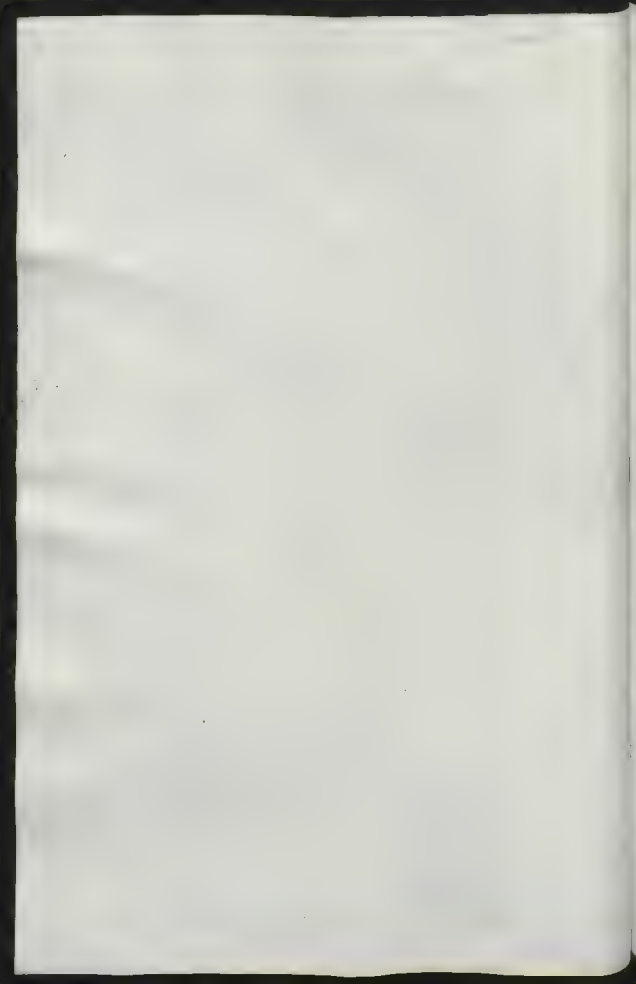








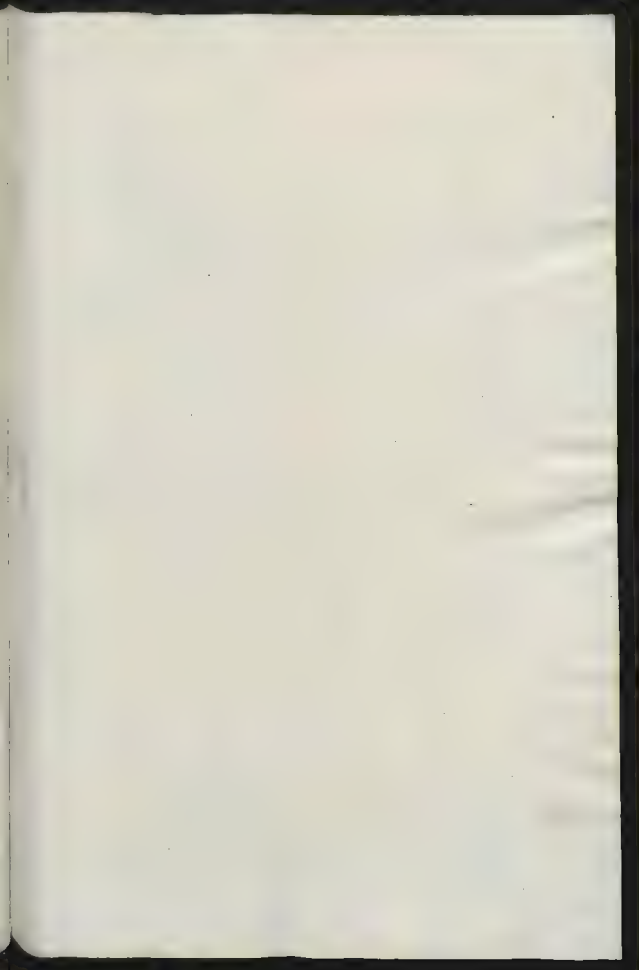


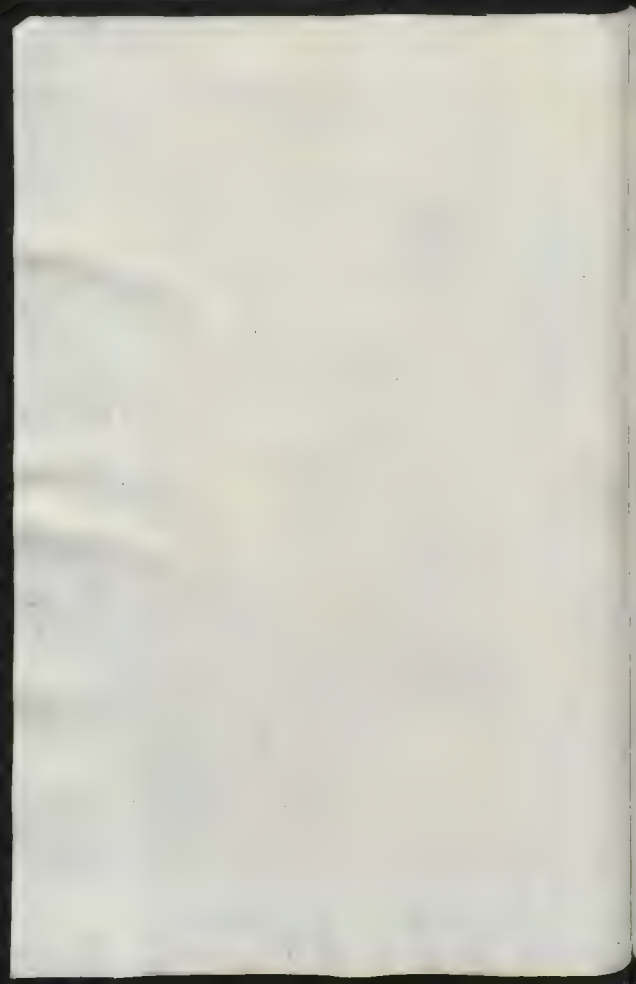


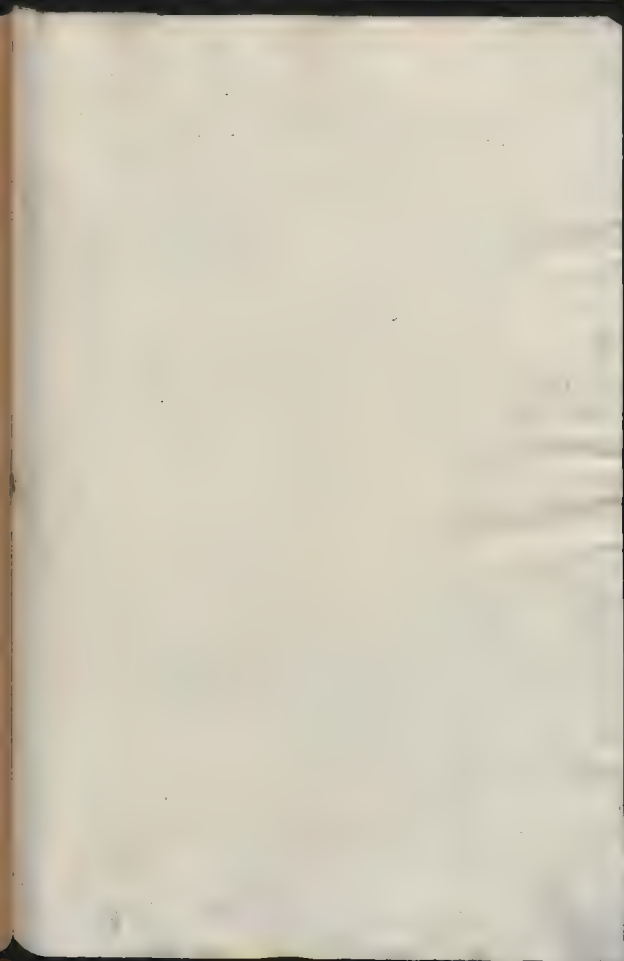




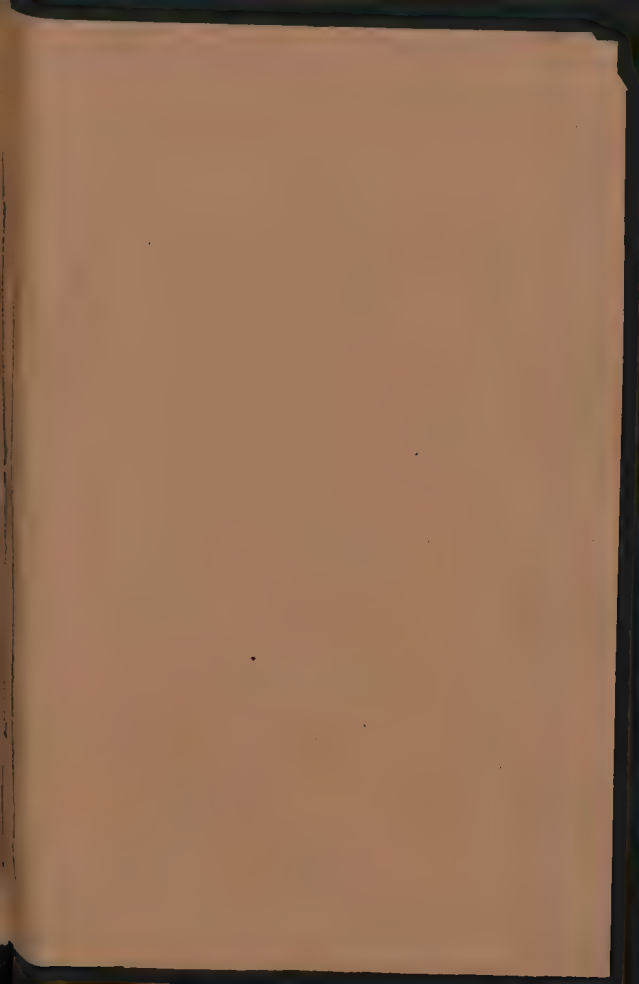




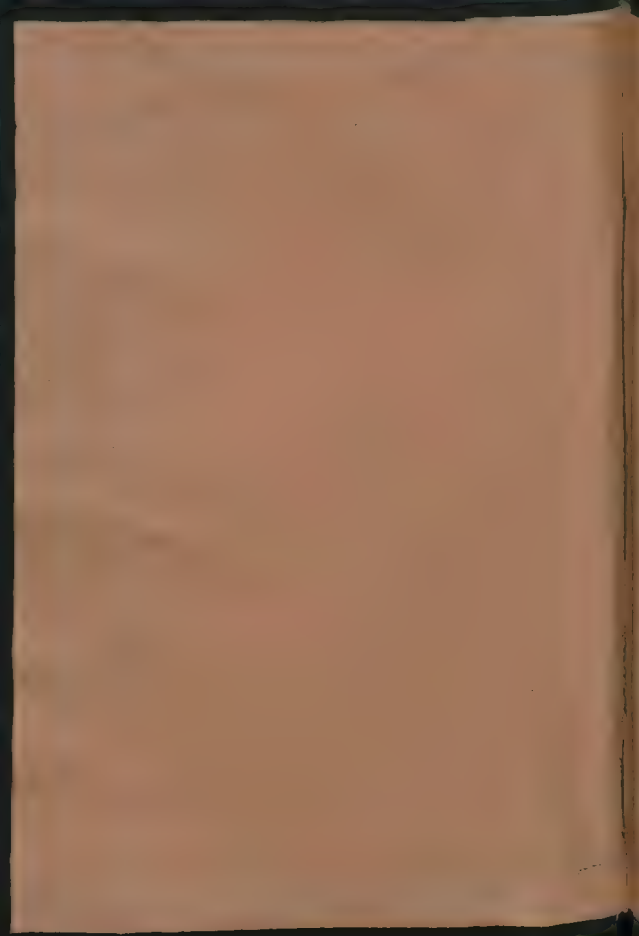






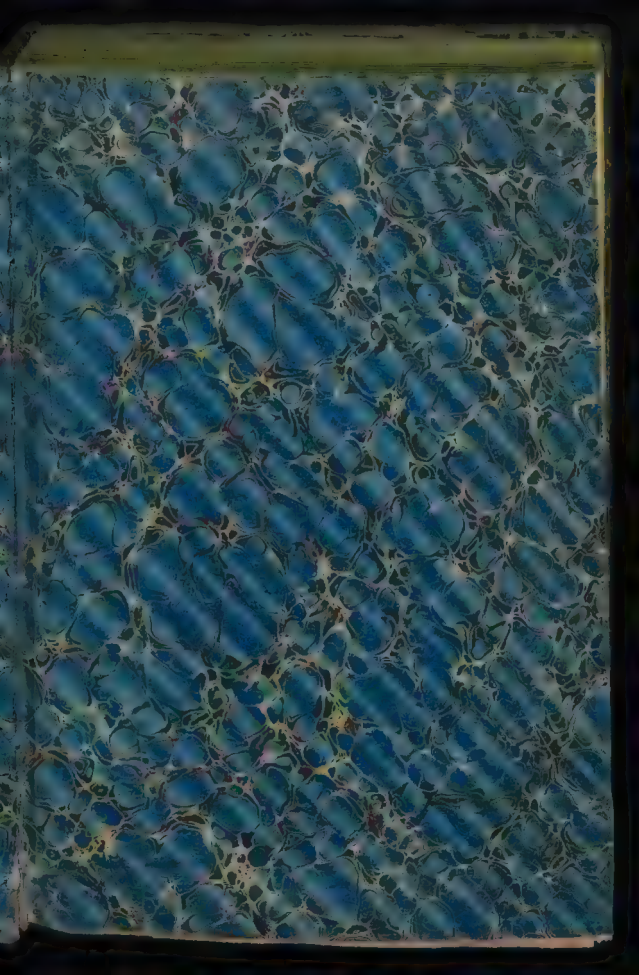








Page 100

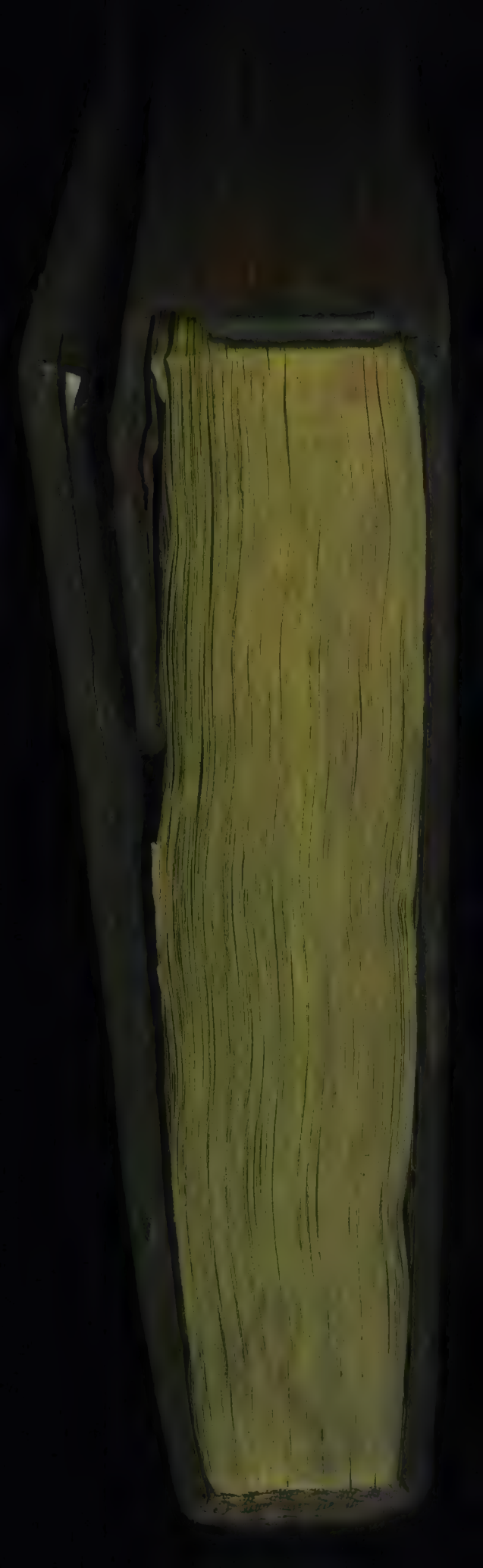


















Ms. orient.

Fol. 2196







موضع اخر لا يعلم ما يجوز على سواه على حال لا النظر وانفاذها الذي يليها لا الهيم فيما سببه عليه  
 موال في موضع ما يكون له وعليه ذلك فخرج عنك اصا وقه المسالك **قلت** له فان كان هذا القام في بلدان  
 الباطنة والمطنة كما ظهر شهر فظهر عنها غاييب عندك القبول لا كذا منها والاصول سواء هي  
 اخص لا يسمعت والديك عدا انه ان لا تراه في السعالم اولا على ما فيها باهش منها هكذا كلام  
 منهم ولم يابح به اذ كنت مع ذلك وانا صبي صغير وقال فان كانا على في مهابي وان لا وقبهم ما كان  
 واصلح انه والمجبول في مختلف في جوار لاهل الغفر اذ في غير الدولة كما صرح فيه والقول واصار يده في  
 اجماع ابي علي في قوله في موضع الراي قال في الخلاص ليس مما يكون ليعا به على حال او على الراي في قوله  
 في موضع الاختلاف بالراي وقال في موضع اخر اوضح لله وحق في حال فهو على سواد وراي ووجه صار له في  
 حال الان الجارية في الزكاة تختلف الاحوال فتارة تاتى على اجازة فيكون احيا في بيت المال وتارة  
 تقع على الباطل فيبقى ابو خلد على الناس على وجه الظلم لمن له في اصله وحاضر على جوار او عد له  
 ومعلوم او مجبول لا على الراي ويده في الغفر الى ان لا يبر ويده في فعله في غير الدولة او  
 يجزئه في الغفر او يده في قوله من قوله غيره وقال الله والاهل والاهل واهلهم على سواد وعسى في  
 الخلاص واما في قوله ان يكون ليس مما الغيرة والبشرع ان يخرج به على وجه الصواب في البرادة  
 لمن اعم ما بالخلاص **قلت** له فان جبا هذا الرجل حيات لا يتحصن بها الا الله تعالى وهو قائم على  
 معناه ذكرته لك صدر السوال واذا اعتقد ان القام به جمل لا يحمله ذلك ان يكون هذا مجازا له امر لا  
**قال** لا اري في اعتقاده الحق ما علمه وفسانه انه لا يعتذر له فيه علما وجملة فكيف يجوز فصيحان  
 يكون له الاحوال به من جهة الهم لا كذا قال او فعله والاحكام في ذلك وانما هو في منافع الحق في غيره من  
 الباطل على حال في قوله في شيء الاحمال وقال في موضع آخر في الاصل وجه النجاة لانه لا اله الا الله  
 حق قوله في دين ولا راى وارضاة جملا انه من الواجب لمثله فالظن لا يعنى الحق شيئا وعلى وعليه  
 في بطلان ان يرجع اليه بالتوبة في مخالفة الحق ليس له في دين مخالفة ولا الهلك **قلت** له فان لم يعتقده  
 هذا الاعتقاد ولم يكن قايما بالعدل بل كان اميل في ظل امور الى الجور شرار الخلاص لم يعلم كثر  
 من تلك الحيات فكيف جميع املاكه للفقر او يكون خلاصه ام لا **قال** لا يكون خلاص الا بامر ما  
 جبا على وجه الظلم الى هو له في ظاهر الحكم كما يلزمه فيه ويجوز له والغرماء قد رعى اذ اية اليه  
 عريقين في مقدار او في غيره ان لا اليه واما ان يجعله لغرماء وهو فلا واصلح به نفسا  
 يجزئه ان يقر في الغفر على قوله احيا في الراي على اية والاجماع فانه ما يختلف بالراي في  
 ذلك وقال في موضع اخر في الخلاص في مثل هذا المظالم الى اربابها الا هو لا يجوز لان مختلف في  
 جوار ما يكون له في غير هو الفقراء او لم يستطاع لاعم المعوز به فانه لا يجوز عليه لانه احق به  
 الا مانع حق ادائه اليه في حال الا فهو كذلك **قلت** له فان لم يكتسب جميع املاكه للفقر او كان  
 لله تعالى ما باراد ما يلزمه دمه وعيانه وكان غنيا موسرا يكون من المخذلة الله تعالى عندك  
 حفظه والاشرام **قال** قد قيل في هذا مظهر انه ليس له في زه او ما يلزمه في غيره ان